

UNIVERSAL
LIBRARY

OU-232403

UNIVERSAL
LIBRARY

فهرست شرح مطالع الانوار

٤	قوله اللهم انعمك والحمد من آلائك	٣٥	قوله ويستر في محل الكل على جنسية
٥	قوله وبعد فهذا مختصر في العلوم الحقيقية	٣٥	قوله الثاني الجزئي ايضا يقال على المندرج
٦	وقد يبان الباب الاول في المقدمة وفيه فصول	٣٦	قوله وكل مفهوم يابن آخر مباحية كلية
٧	قوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق	٣٦	قوله وتقبضا المنساو بين منساو بين
٨	قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا	٣٩	قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا
٩	قوله بل البعض من كل منهما ضروري	٤٠	عبر كونه كليا
١٠	قوله فاحتج الى فانون يقيد الى معرفة	٤١	قوله والكل اما قبل انكثرة
١١	طريق الانتقال	٤٢	قوله الرابع الكل اما بتمام ماهية الشيء
١٢	قوله فان قبل المنطق لكونه نظريا يعرض	٤٣	وهو ماهية هو هو
١٣	فيها العاط	٤٤	قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا الموضوع
١٤	قوله الفصل الثاني في موضوع المنطق	٤٤	قوله والذي اما جنس او فصل
١٥	قوله والتصورات والتصديقات هي التي	٤٥	قوله والثاني يمنع رفعه عن المساهبة
١٦	يبحث في المنطق عن عوارضها الاحقة	٤٦	قوله الثاني في عبر كتاب انيسا عويحي
١٧	قوله والموصل الى التصور يسمى	٤٧	يقال للمحمول
١٨	قولا شارحا	٤٧	قوله والثالث اما خاصا ان انخص
١٩	قوله فان قبل الحكم على الشيء الواستدعى	٤٨	بطبيعة واحدة
٢٠	تصوره بوجه ما صدق الوجه المطلق	٤٨	قوله وكل لازم قرب ابن الشوت للزمزم
٢١	قوله انه سهل الثاني في مباحث الفاظ	٤٩	قوله وشكك في ثني لازم
٢٢	قوله ودلالة اللفظ المركب داخله فيه	٥٠	قوله واعلم ان لازم الشيء لغيره
٢٣	قوله والنصن والانترام يستلزمان المطابقة	٥١	قوله الفصل الثاني في مباحث الجنس
٢٤	قوله الثاني قبل دلالة الانترام معجورة	٥٢	الاول في تعريفه
٢٥	في العلوم	٥٣	قوله البحث الثاني في تنوعه للنوع
٢٦	قوله اللفظ اما مركب بتصد بجزء منه	٥٤	قوله الثالث الجنس اما فوقه وتحت جنس
٢٧	دلالة النصن	٥٥	قوله الفصل الثالث في مباحث
٢٨	قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه	٥٦	النوع الاول في تعريفه
٢٩	قوله واما الشيخ فقد حدد الاسم	٥٧	قوله الثاني في مباحث النوع اما اضافي
٣٠	قوله قال الشيخ بس كل فعل عند	٥٨	خراتيه الاربعة المذكورة
٣١	العرب كلمة عند المنطقيين	٥٩	قوله الثالث الذي هو احد الخمسة
٣٢	قوله واورد الامام علي قواهم الاسم	٦٠	هو الحقيقي
٣٣	يخير عنه والفعل لا يخير عنه	٦١	قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل
٣٤	قوله التفسير الذي المفرد ان اخذ معاه	٦٢	الاول في تعريفه
٣٥	الاستخص وهو مظهر	٦٣	قوله الثاني الفصل منسبا الى النوع
٣٦	واما المركب فهو اما كلام ان فاد المستع		
٣٧	يعني يحد ان يكون عابه		
٣٨	قوله ان في ساحت الكل		
٣٩	والجزئي		

٦٢	قوله وينفرع على العلية ان الفصل	٩٧	قوله ولا التباس في هذه الاربعة
٦٣	قوله الثالث فصل النوع المحصل يجب	٩٧	قوله وقيل الموجبة المعدولة عدم الشيء
٦٤	قوله ان يكون وجوديا	١٠٠	قوله قال الامام في المحقق لا يشترط
٦٥	قوله (تنبيه)	١٠١	قوله وقديما المعدول في الموضوع
٦٥	قوله الفصل الخامس في مباحث الخاصة	١٠١	قوله الفصل الخامس في الجهة وفيه
٦٦	قوله (خاصة)	١٠٢	قوله ونحن ونعني بالضرورة استعجالا
٦٧	قوله وكل منهما بالقياس الى حصصه	١٠٣	قوله وانفكك المحمول عن الموضوع وهي خمس
٦٨	قوله الفصل السادس في التعريف	١٠٤	قوله والاولى الضرورة الازلية
٦٩	قوله والتعريف لا يخلو في التعريف لا اختلاف شرط	١٠٥	قوله والدوام ثلثة الاول الازلي
٧٠	قوله والتعريف بالتدال تعريف بالمنابهة	١٠٥	قوله والثلا ضرورة هو الامكان وهو
٧١	قوله وعلى التعريف سكان الاول المعلوم	١٠٦	قوله الاربعة الاول الامكان العاوي
٧٢	قوله (خاصة) المركب محدود دون البسيط	١٠٧	قوله وقد نفي بعضهم الامكان
٧٣	قوله قال القسم الثاني في اكتساب	١٠٧	قوله وقرئ بين الامكان والقوة
٧٤	التصديقات	١٠٧	قوله والادوام اما الادوام الفعل
٧٥	قوله والشرطية اما متصلة	١٠٨	قوله الثاني في المطابقة
٧٥	قوله والمقدم في المتصا	١٠٩	قوله الثالث في اعتبار من القضايا في العكس
٧٥	قوله ولا كانت الشرطية تنهض	١١١	قوله الرابع في الجهة كما تكون للمحمل
٧٦	بالخارج الى الجارية	١١٢	قوله له في نسبة كما عرفت
٧٧	قوله التاميل الثاني في اجراء القضية	١١٢	قوله ثم موضع جهة السور الطبيعي
٧٨	قوله قال الامام القضية التي هي شرطية	١١٢	قوله الخامس في نسبة طائفت مواد
٧٩	قوله الثاني نسبة احد طرفي القضية	١١٣	قوله السادس الضرورية والامكان
٨٠	قوله الثالث في المحقق	١١٣	قوله الفصل السادس في وحدة القضية
٨١	قوله الاول في الثالث في المحقق	١١٤	قوله الثاني في الازلي من كون الشيء محمولا
٨٢	قوله الثاني في الثالث في المحقق	١١٤	قوله الفصل السابع في التناقض
٨٣	قوله الثالث في الثالث في المحقق	١١٥	قوله وقيل في جهة ان وجدت
٨٤	قوله ومنه اما في جهة	١١٦	قوله القضية البسيطة اعني البسيطة
٨٥	قوله الثاني في جهة	١١٦	قوله والامر في الجارية فلا زيد من معلول
٨٦	قوله الثالث في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٨٧	قوله الرابع في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٨٨	قوله الخامس في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٨٩	قوله السادس في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٩٠	قوله السابع في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٩١	قوله الثامن في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٩٢	قوله التاسع في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٩٣	قوله العاشر في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٩٤	قوله الحادي عشر في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٩٥	قوله الثاني عشر في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٩٦	قوله الثالث عشر في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٩٧	قوله الرابع عشر في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٩٨	قوله الخامس عشر في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
٩٩	قوله السادس عشر في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي
١٠٠	قوله السابع عشر في جهة	١١٦	قوله الثالث في الجارية في العكس المستوي

١٣٠	قوله واجتنب الامام على ان الدائمة لا تنعكس	١٦٠	قوله لكن ذكر الشيخ ان كل متصلين توافقتا في الكم
١٣١	قوله واجتنبوا على انعكاس السالبة الضرورية	١٦١	قوله نعم اذا اتفقت المتصلتان في الكم
١٣٣	قوله واما السبع الباقية فلا تنعكس	١٦٢	قوله وكذا ان اتفقتا في التالي
١٣٤	قوله واما السواب الجزئية فلا تنعكس شيئا منها	١٦٣	قوله وكذا اذا تلازمتان في المقدم والتالي
١٣٥	قوله الفصل التاسع في عكس النقص	١٦٥	قوله وكل متصلين توافقتا في الكيف
١٣٦	قوله واما الموجبات الكلية الخارجية	١٦٥	قوله وكل متصلين توافقتا في الكم والكيف
١٣٧	قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية	١٦٧	قوله البحث الثاني في تلازم المتصلات
١٣٧	قوله ولا معدولة الموضوع	١٦٨	قوله وكل ما نعتي الجمع او مانعتي الخلق
١٣٨	قوله واما الدائمة والامتنان	١٦٨	توافقتا في الكم والكيف
١٣٨	قوله واجتنب من قال بانعكاس الموجبة موجبة	١٦٩	قوله الثالث في تلازم المتصلات الجنس
١٤٠	قوله واما الحقيقة فحكمها كذلك	١٧٠	قوله الرابع في تلازم المتصلات والمتصلات
١٤١	قوله واما الموجبات الجزئية الخارجية فاعدا الحاصتين	١٧١	قوله واذا اختلفتا في الكيف واتفقتا في الكم
١٤٢	قوله واما السواب الخارجية فاعدا الوجوديات لا تنعكس	١٧٢	قوله والمتصلة ومانعة الجمع اذا نوافقتا
١٤٣	قوله واما الوجوديات فاعدا الخاصتين	١٧٣	قوله وان اختلفتا في الكيف واتفقتا في الكم
١٤٤	قوله واما السواب الحقيقية فتنعكس	١٧٤	قوله والمتصلة ومانعة الخلق اذا توافقتا
١٤٥	قوله الفصل العاشر في القضية الشرطية	١٧٥	قوله واذا اختلفتا في الكيف
١٤٦	قوله والتحكم عليه فيها يسمى موقعا	١٧٦	قوله المحب الخامس في تعاد المتصلات والمتصلات
١٤٦	قوله وكل منهما لا يتركب من جزئين	١٧٦	قوله (ماتخذ) قد تغير الشرطيات
١٤٦	قوله الثاني الشرطية ان كانت بين طرفيها	١٧٧	قوله السالب الذي في الله اس و قد تغير الشرطيات
١٤٧	قوله والمتصلة المروية الصادقة	١٧٧	الفصل الاول في رسم
١٥٠	قوله والمتصلة الباقية في الصادقة	١٨١	قوله وشكلت الامام ان الموجب له
١٥٠	قوله والمتصلة الحقيقية بالشرطية	١٨١	بالنتيجة
١٥١	مع القضية تقيدها	١٨٢	قوله الفصل الثاني في تعاد القياس
١٥٣	قوله الرابع في تعدد	١٨٢	قوله ولا يدق القياس المتالي من المتصلات
١٥٤	قوله وتعدد بوجوه اخرى في الاتصال	١٨٤	قوله الفصل الثالث في شرط التعادلات
١٥٥	قوله وان كان شرطه في عدمه في عدمه	١٨٥	الاشكال الاربع
١٥٥	قوله وان كان شرطه في عدمه في عدمه	١٨٥	قوله واما الشكل الثاني في شرطه في عدمه
١٥٨	قوله ويشترط في الكبار ان لا تكون في الكبار	١٨٧	قوله واما الشكل الثالث في شرطه في عدمه
١٥٨	قوله الفصل الحادي عشر في الاراد	١٨٩	قوله واما الشكل الرابع في شرطه في عدمه
١٥٩	الشرطيات	١٨٩	قوله لا تحكم فيه خمسة

١٩١	قوله الفصل الرابع في شرائط الانتاج	٢٣٣	قوله الفصل الثالث فيما يتركب
١٩٢	بحسب جهة تلك المقدّمات	٢٣٤	من الجملة والمصلحة والمشارك
١٩٦	قوله وزعم الشيخ والامام ومن تابعهما	٢٣٥	قوله القسم الثالث ان يكون المشارك
١٩٧	قوله والتبعية في هذا الشكل تدفع الكبرى	٢٣٥	مقدم المصلحة والجملة صغرى
١٩٩	قوله وانما لا يمدى قيد الوجود	٢٣٥	قوله قال الشيخ شرط ليجاب الجملة
٢٠٠	قوله واما الشكل لثاني فيشترط لثانيه	٢٣٥	في الشكل الثالث
٢٠١	احراز ان احدهما دوام الصغرى	٢٣٥	قوله الفصل الرابع فيما يتركب من الجملة
٢٠٢	قوله ورغم الامام ان الصغرى الممكنة	٢٣٥	والمفصلة
٢٠٣	قوله والنتيجة في هذا الشكل تدفع الدائمة	٢٣٦	القسم الثاني غير القياس المقسم
٢٠٤	قوله (تنبيه) الدائمات مع الوقتية	٢٣٨	قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين كون
٢٠٥	قوله واما الشكل لثالث فشرط اتاحه	٢٣٩	الجملة صغرى او كبرى
٢٠٦	قوله واما الشكل الرابع فيشترط لثانيه	٢٣٩	قوله الفصل الخامس فيما يتركب
٢٠٨	ثلاثة امور احدها	٢٤٠	من المصلحة والمفصلة واقسامه ثلثة
٢٠٩	قوله والنتيجة الموجبة في هذا الشكل	٢٤٠	الاول ان يكون الاوسط جزءا تاما منها
٢١١	قوله (تنبيه) اعلم ان في الضرورة الوصفية	٢٤٠	قوله (تنبيه)
٢١٦	قوله باب الثبات في الاقسام السطوية	٢٤٠	قوله قال الشيخ انها اذا كانت موجبة
٢١٨	الافترادية	٢٤١	جزئية كبرى لم يتج مع المصلحة
٢١٩	قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط	٢٤١	قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
٢١٩	جزأ غير تام	٢٤٢	جزأ غير تام منهما
٢١٩	قوله وان كانت احدى المقدّمين كلية	٢٤٢	قوله القسم الثالث وهو ان يكون
٢٢١	قوله ويجب ان يعلم ان جزئية مقدم الكلية	٢٤٢	الاوسط فيه جزءا تاما من احدهما
٢٢١	قوله وان لم يشغل المشاركان على تأليف	٢٤٢	الفصل السادس في كيفية استنتاج
٢٢١	منح في شكل ما	٢٤٢	الجملة من القياسات السطوية
٢٢١	قوله والاوسط في القسم الثاني اما في	٢٤٢	قوله (تنبيهات)
٢٢٣	الموجبتين	٢٤٢	قوله الفصل السابع في القياس الاساساني
٢٢٣	قوله والاوسط في القسم الثالث	٢٤٢	قوله (تنبيه) استنباط تقيض الثاني
٢٢٤	قوله وحكم القسم الرابع حكم الثالث	٢٤٢	قوله الفصل الثامن في انواع القياس
٢٢٤	قوله القسم الثالث ان يكون الاوسط	٢٤٢	واو احمه الاول
٢٢٥	جزأ تاما من احدهما	٢٤٢	قوله الثاني في قياس الخلف
٢٢٥	قوله الفصل الثاني فيما يتركب	٢٤٢	قوله الثالث في اقسام المقدمات
٢٢٧	من المتصلتين	٢٤٢	قوله الرابع في احوال الخماس السببية
٢٢٧	قوله وان كانت مع الحقيقة مائة الجمع	٢٤٢	السادسة
٢٢٩	قوله وان كانت المتصلتان معلومتين	٢٤٨	قوله السادس الاستقراء السابع
٢٣٠	الحدود ومائة الجمع	٢٤٨	التحليل الثامن في البرهان
٢٣٠	قوله وان كانت المتصلتان احديهما	٢٤٩	قوله التاسع المطلوب بالبرهان
٢٣١	مائة الجمع والاخرى مائة الخلو	٢٥٠	قوله العاشر في القياسات المعتمدة
٢٣١	قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط		
٢٣١	جزأ غير تام		
٢٣٣	قوله القسم الثالث ان يكون الاوسط		
٢٣٣	جزأ تاما من احدهما		

(مذاهب الانوار) في الحكمة والمنطق للقاضي سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي المتوفى
سنة ٦٨٩ . تسع وثمانين وستمائة وهو كتاب اعتنى بشأنه الفضلاء ويهتمون بالبحث فيه وتدرسه
ويستكشفون من مظان دروسه **أوله** اللهم انا نحمدك والمجد من آلائك الخ رتبته على طرفين
الاول في المنطق والثاني يشتمل على اربعة اقسام الاول في الامور العامة الثاني
في الجواهر الثالث في الاعراض الرابع في العلم الالهي خاصة (فشرحها)
قطب الدين محمد بن محمد الرازي التتائي لغيات الدين
الوزير فصصار عظيم القدر كثير النفع وتوفى
سنة ٧٦٦ . ست وستين وسبعمائة **أوله** *
الحمد لله فياض ذوارف العوارف
الخ وسماه لواضع الاسرار
(من كشف الغنون)



﴿لوامع الاسرار﴾ في شرح مطالع الانوار ﴿﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ﴿﴾

الحمد لله فياض نوارف العوارف * وملهم حقايق المعارف * واهب حياة الصالحين * ورافع
درجات العالمين * والصلوة على خير ربه * وخليقته في خليقته * ومجدوا له خير آل * ما ظهر
لامع آل * او خطر معنى ببال (و بعد) فان العلوم على تسبب فتونها * وتكثر شجونها *
ارفع المطالب * واتفع الما رب * وعلم النطق من ينهسا اينها نبانا * واحسنها شانا * بانه
منفعة نجات في الشرف والبهاء * ومرتبة جلت عن الفضل والثناء * فيه شفاء من الاسقام *
ونجاة من الالام * واشارات الى كنوز التحقيق * وتنبهات على رموز التدقيق * وكشف
للأسرار * وبيان لمو يصات الافكار * بل انوار الهداية ومطالعها * ووسائل الدراية
ونرايعها * ومباحث كاشفة عن الحقايق * ومقاصد جامعة للدقايق * من رام اختيار
العلوم فهو عنها * اورغب في انشاد نقود المعارف فهو فتنستها وعينها * لا يؤمن
من الانغايط وتوحيات الاوهام الابى * ولا يهتدى الى سواء السبيل الا يدرك مطالعها * بل ولا هو
لما انضج الخطاء من الصواب * ولم يميز الشراب من لواع السراب * وانه لمعيار انظر
والاعتبار * وميزان التأمل والافتكار * فكل فقدر لا يترن بهذا الميزان * يبرز في عرض
البطلان * وكل فكر لا يعبر بهذا المعيار * فهو لا يكون الا فاسد العيار * فيه معالم للهدى
ومصانع * تجالو الدجى وصياقل الازدهان * ولاهر ما اصبح العلم الراسخون الذين تلالا
في طم النبالي انوار فرائجهم الوفاة * واسنار على صفحات الايام آثار خواطرهم النفاة *
يحكمون بوجوب معرفة * ويفرطون في اطرافه ومدخله * حتى ان الشج ابا على بن سبنا اذا حاول
التبسط على جلالة قواعده وفضاها * فان المطلق فم العون على ادراك العلوم كلها *
وبا انصر الفارابي ذلك الفيلسوف الذي لم ينظر بمثله في تحقيق المعاني * وتنبه المبادئ *
وترى امره الى حيث لقب با علم الثاني * رآه كالمق في النفس * واذا قاسه بالعلوم الاخرى احله
منها محل الرئيس * زهاره زهرت اعرافه نذهرت * انواره بهرت في ظلمة الليل * وانى كنت
تيا مضى من الزمان * الى هذا الان * مسفوفا بتحصيله * مغنسا عن اجهاله وتفصيله *
شطا على قطوف التأمل في الشوط ناضلا نبال الالهج عن قوس الفرط * وانفا في استنباطه

بصدق همه نالیه و به اینها الی المطالب * وجوده قریحه تسوق حادیهما الی المآرب *
 لم ارها من علماء الزمان * اشارا الیه فی البیان بالیان * الاوقد استطلعت طلع بدایع اشکاله *
 وسألته الكشف عن مواقع اشکاله * ولا ین فی کتب یسالی بشانه * او یرغب فی اتهاج سنن
 میدانه * الاوقد تصفحت شبنه وسنبه * وتعرفت عنه وسنبه * لاسیما کتأب الشفاء الذی لا یطبع
 علی مناصده الا الواحد بعد واحد من الاذکیاء * ولا یبتدی الی دقایقه الا واد بعد واد من الفضلاء *
 فلکم صعد نظری فیه و صوب * وکم تقر عن معضلاته ونقب * حتی وجدت فی اکثر ما نقل عنه
 البتأ خرون خللا یبسا * والغیت فی جل ما عترضوا عابه زللا متینا * خافدروا علی افترا ع ابتکار
 معانیه فیهی بعد فی حجب الالفاظ مستورة * ولا تقفوا رتی مبلید وازاهیرها من وراء الاکام زاهرة
 منظورة * اذا لم یسکن للرعین صحیحة * فلا غرو ان یرتاب والصبح مسفر * فخالج قلبی
 ان ارتب فی هذا الفن کتأبا نقد فیه الافکار * ووضح الاسرار * واحقق ما غفل سوء الفهم
 عن تحقیقه * واین مانطرق الشبهة فی طریقہ * کاشفا عن مواضع الابس * سمیرا بین
 السهمی والشمس * لابل اشید قواعد الکلام بمسایطع صبح الحق من افق یسالة * واوضح
 معایذ الایام بمناظرم التفریر المحرر من لالی تیسانه * واجمع عقد الدر بعد شتانه (بقدر اجتهد
 الوسع والوسع مبذول) وکم عزت فالتفض العزم * وتقدست فتأخر الفهم * اذا تا فی زمان صار
 الجهل فیه مشهورا * والعلم کأن لم یکن شیشا مذکور * درست المعالم وعفت آثارها *
 وارتفعت الجھل واتقدت نارها * العالم فیه مطروح علی الطرق * والجاهل محمول علی
 الحدیث * لو قلت عبت اھین الزمان لما کذبت * وعریت ادوار الفلک الدوار عن سمت الصواب
 لما تجتبت * ولکنی عذرت دھری * ونیذت فطلعه وراء طھری * حین عابت حسنة کبری من
 حسناته * وشاهدت آية عظمی من آیاته * فیهی التي تقطعی علی ججع السیثات بکلتها * بل لا ینکرت
 بشأن الزمان وحوادثه من یرکون فی دایرة صیباتها (وماهی الادولة الصاحب الذی) یصاحبه
 الاقبال والمجد والکرم) الخدوم الاعظم * دستور اعظم الامراء فی العالم * مالک زمام احکام
 العرب والحجم * رافع مراتب العلم الی الغایة القصوی * مظهر کلمة الله العلیا * الخصوص
 بالنفس القدسیة المکرم بالریاسة الانسیة * ناطورة دیوان الوزارة * عین عیان الامارة *
 الغایز من قداح الفضل بالقدر المعلی * المشهودة فی المعارف بالید الطولی * کاشف اسرار
 الحقائق بفره الصائب * منور اسرار الدقایق برأیه الناقب (شعر) (لما بدت منه حماد حجة
 فی الناس سمی بالامیر محمد) (الصاحب المفضل منصور اللوی * الماجد القرم الکرم الاوحد)
 (رایله کالبد یشرق فی الدجی * ویریک احوال الخلاق فی غمد) (یامن بسائلنا عن العالیات ان
 فکرت فیه فهو غایة مقصد) (ما ان مدحت محمدا بمقالتی * لکن مدحت مقالتی بمحمد) عیان
 الحق والذین والذین * رشید الاسلام ومرشد المسلمین * ظل الله علی الخلائق اجمعین *
 اجری الله آثار معالیه علی صفحات الایام * وریط اطباء دوائه باوند الخاود ولدوم * ولا زال
 رکن الدین یلطف انت اعتشاه رکنیا * ومن العلم بعواطف اشغافه منبنا (ورحم الله عبدا قال
 آمنا) فهو الذی ارتفعت رباب الیالة الملائک والذین بآرائه * وانتشرت آیات الحق المبین بآیاته *
 لا توفی سرادقات جلاله انوار السعادة البر * وازھر فی حدائق کماله انتصار الکرامنة
 السرمیة * عمل ارباب الفضل افضاله * واستیزل الدهر عن طباعة الایة اقباله وصار عود
 الامل من صعب الیایة * تغدق اسافله وورق اعاليه * ان شیهته بالشمس المنيرة کذبت *
 او شفته بالشمس المطيرة لما صبت * من ابن للشمس دقایق مسان تیر الالباب * وجلال
 عبارات نالیه الفضل الالباب * وانی للسحاب من الانعام * ما عجم به وور الانام * ودام مدی

الآيات والابان * ولما قصدت شكر بعض نعمه التي تنظاها آثارها على * وصمت بذكر شيء
من فواضله التي تنطق انوارها بين يدي * انتهزت وسنا من عين الزمان * وسنا في دياجير
الحدثان * وقصرت العزيمة على نقض العلايق * والاشتغال بالتدبر الا بيق * فلاحظت
الكتب المصنفة في الفن المشار اليه * واخترت كتاب المطالع منها ما رجاء عليه * لما رايت
الاصحاب يهتمون ببحثه ودرسه * ويستكشفون متى مظان لبسه * ويسألونني ان اشرحه
شرحاً رفيع ستاره * ويوضح سرايره * ملحين في ذلك غاية الاحسا * معتدحين على بشوافع
الافتراح * فاخذت في شرح له كشف عن وجوه فوائده نقابها * وذلل من مسالك شعبها
صعابها * ولم اقتصر على حل تركيبه * والافصاح عن نكت اساليبه * بل حققت
ايضا قواعد الفن وبنيت مقاصد القوم وبالغت في نقد الكلام * وايراد ما سخى لي من الرد
والقول والنعق والارام * نعم قد اخرجت من بحر الفكر فرائد الجواهر * ونظمتها في سطر
العبارات الزواهر * وسيتها باوامع الاسرار في شرح مطالع الانوار * وخدمت بها حضرة
العلمية * وسدته السنية * لازالت مدين الفضائل والمآثر * ومحط رجال الافاضل والاكار
وتعنت بعروة خدمته الاستسك * وفي سلك ذوي الاختصاص به الانسلا * لملي اطعم من فائحه
الطعام بفتح * ويغفر لي اليههم عن صبح * صارفا بحسن هباته عادية الزمان الخوان *
مستغنا بلطف اعزازه عن عقاب الهوان * فان روج ذلك ان يف ناقد طبعه القويم * ولا حظني
بعين انعامه العليم * فسماعة من ذكاه تعطيل ادهم * بل شنته اعرفها من اخبر
وما انا افصح في شرح الكتاب * والله الموفق للصواب * (قوله اللهم انا نحمدك والحمد
من آياتك) اقول الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل وهو باللسان وحده
والسكر على النعمة خاصة لكن مودعه يعم اللسان والجنسان والاركان فيتهما عموم وخصوص
من وجه لان الحمد قد ترتب على الفضائل والشكر يخص بالفواضل والالاء هي النعم الظاهرة
والنعمة هي النعم الباطنة كالخواس وملا ما تها وخص الجبابلاء والسكر بالنعمة بالاختصاصه
بالظاهر وعدم اختصاص السكر بنحوه في ما تها ان الحمد ليس عبارة عن قول القائل الحمد لله
بل هو فعل يشتمل بتعظيم النعم بسبب كونه نعمة وذلك الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد باصافه
بصفات الكمالات والجلال او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح وهو الاتيان
بافعال دالة على ذلك والشكر كذلك ليس قول القائل الشكر لله بل صرف العبد جسيم ما نعم الله
عليه من النعم والنعمة وعبرهما الى ما خلق واعطاه لاجله كصرفة النظر الى منافع صنوعاته
والسمع الى ثلث ما يبي عن مرضاته والاجساد عن هباته وعلى هذا يكون الحمد اعم من السكر مطلقا
لعموم النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص السكر بما يصل الى الشاكر * والهداية الدلالة
على ما يوصل الى المطلوب والهداية علم الفطنة والهداية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب
والالهام العام عن في القاب ان طريق العبد والحق حال القول والعقد المطابق للواقع فبما
اليه اعني كونه مطابقا لواقع الواقع اذا قيس الى الواقع فهو الصدق اي كونه مطابقا لواقع
هذا التصديق فقول للنفس الباطنة قوتان نظرية وعلمية ويمكن حل قران هذه الخطبة على
مراتبها في كل واحدة منهما اما مراتب الفرة النظرية فلان النفس في بداية العزلة تنال عن
العلوم لكنها مستعدة لها والالامع انصافها بها وحيد تسمى عقلا ولا تشبهها بالهال هولي
الخلق في نفسه * عن جميع الصور الغالبة اليها ثم اذا استعانت آلتها اعني الخواس انظاهرة
والباطنة حصل لها علوم اولية واستعدت لآليات النظرية وحيد تسمى عقلا بالملكة لانها
حصل لها بسبب تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظرية ثم اذ ترتبت العلوم الاولية وادركت

لهم الحمد والحمد من
آياتك * وشكرك والكر من
آياتك وسألك هدايا الهداية
وعونك من النعم والهداية *
وسعى مستعلا حق *
بالحق الصدق * فله لاعل
الامام شيت * ولاد رارة الا
من نعمته * الملك ابن العالم
بالحق والكر من
من

النظريات مشتملة على ما يسمى بالعقل المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال وإذا صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شئت من غير تحصيل كسب جديد فهي العقل بالفعل ولما كان الإنسان في حيد الفطرة المرتبة الأولى والآن تحصيل المرتبة الثانية أي المشاعر الظاهرة والباطنة وهي كلها نعم يجب الحمد والشكر عليها جدا لله تعالى على إعطائه إياها إشارة إلى المرتبتين (وقوله ونسألك هدایا الهدایة إشارة إلى المرتبة الثالثة فإن تحصيل المطالب النظرية من مباديها يتوقف على هدایة الله تعالى إلى سواء الطريق إذا طرق متعددة والتجرب بين الصواب والخطأ لا يتم بمجرد الطاقة البشرية ولما كانت الهداية وإن اقتضت حصول المطالب غير كافية فيه بل لابد معها من ارتفاع الموانع كالغواية والغواية استعاض به منهما (وقوله ونبتغي منك اعلام الحق والهيام الصدق إشارة إلى المرتبة الرابعة لأن ملكة الاستحضار لا تحصل إلا بعد اعلامات متتالية والهيامات متوالية وفيه اشعار بان المبدأ القباض للصور العقلية خزائنه حافظة لها على ما تقرر في الحكمة ثم كرر الإشارة إلى المراتب الأربع بان رتب أربع قران بازاء كل مرتبة قريبة واحدة تمليلا بالرسم فيها فكانه قال إنما جئتكم على المرتبة الأولى لأن استعداد العلوم ليس الا من حضرك تمليلا بالرسم فيها فكانه قال إنما جئتكم على المرتبة الأولى لأن استعداد العلوم ليس الا من حضرك وعلى المرتبة الثانية لأن دراية العلوم الأولية فيها المبدء نحو اكتساب التساوي يتمتع حصولها الا بالهيام وإنما سأتك الهداية في تحصيل النظريات لا بتحصير العلم والحكمة هيك واعلام الحق والهيام الصدق في لاك الجواد الحق والكریم المطلق وأما مراتب القوة العملية فأولها تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع النبوية والنوا ميس الأكهية المختل على جلها بل على كلها معنى الحمد والشكر حسب محافظته وتأييدها تهذيب الباطن عن الملكت الزدية ونقض اثرها داخله عن عالم الغيب وذلك انما يتيم بهدایة الله وصرفه النفس عن الغواية وبأنها ما يحصل بعد الانهصال بعالم الغيب وهو تخلي النفس بالصور القدسية ولا يكون ذلك الا باعلام الحق والهيام الصدق وراعتها ما يتجلى له غيب اكتساب ملكة الانصال والانفصال عن نفسه بالكتابة وهو لاحظته بحال الله تعالى وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قدرة مضحكة في جنب قدرته الكاملة وكل علم مستعرق في علمه الشامل بل كل وجود وكال انما هو فائض من جنبه وإلى هذه المرتبة اشار بتحصير العلم والحكمة والجود فيه (وقوله ونبتهل اليك في ان تصلي على محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين) اقول من القضايا المعكورة في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ يتوقف على مناسبة بينهما وكثيرا ما يستعملها الحكماء في كتبهم منها انهم قالوا في المراجع ان انكسار الكيفيات المتضادة واستقرارها على كيفة متوسطة وحدانية بوجوب ان يكون لها نسبة إلى مبدأها الواحد بسببها يستحق ان يفيض على المتخرج صورة اوفس وكلما كان المزاج اعدل وإلى الوحدة الحقيقية اقبل كانت النفس الفايضة عاده بمبدأها اشبه ومنها قولهم ان النفوس العقلية تستخرج بسبب حرارتها الاوضاع الممكنة من القوة إلى الفعل فيحصل لها بواسطة ذلك مناسبات إلى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه فتفيض عليها من تلك المبادئ الكلمات الاليفية بها غير ذلك من المواضع وانما مثل في المواد الجبرية لا تكاد تنحصر ولما كانت النفس الانسانية منعكسة في العلايق البدنية مكندة بالكدرات الطبيعية وذات المفيض عرسمه في غاية التزه عنهما لا حرم وجب الاستعانة في استفاضة الكلمات من تلك الحضرة بمتوسط يكون حاجته التجرد والتعلق حتى يقبل المفيض من المبدء القباض تلك الجهة الزوجانية وهي منه بهذه الجهة فذلك وقع التوسل في استحصان الكلمات العلمية والعملية إلى المؤيد بالباستين مالك ازمة الامور في الجهتين بافضل الوسائل اعني الصلوة والنساء عليه بما هو اهله ومستهغه (وقوله وبعد فهذا مختصر في العلوم

ونبتهل اليك في ان تصلي على
محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين
وعلى آله الطيبين الطاهرين
متم

وبعد فهذا مختصر في العلوم
متم

الحقيقة) اقول اراد بالعلم ههنا ادراك المركبات والمعرفة ادراك البسيط وهو من هذه اصطلاح يناسب
 ما نسمعه من ائمة اللغزان العلم يتعدى الى المفهومين والمعرفة الى مفهوم واحد فذلك خص المارقي
 بالالهية والعلوم بالحقيقة وسمى المختصر عظام الانوار لان مسائل هذه الفنون تظهر بها العلوم العقلية
 حقائق الاشياء ظاهرا بين يدي الجلس بالاضواء او ابواب هذا الكتاب مظاهر تلك المسائل واسرارها
 لما ان المطالع مظاهر الكواكب واتوارها وربته على طرفين لان المنطق مقصود باخر والحكمة
 مقصود بالذات فكان ذلك من هذه في طرف وهي منه في طرف آخر وقسم الطرف الثاني اربعة اقسام
 لان الحكمه علم باحث عن احوال اعيان الموجودات على ماهي عليه في نفس الامر يسر
 الطائفة الانسانية والموجود اما واجب او ممكن والممكن اما جوهري او عرضي فالبحث عن احوال
 الموجودات اما عن احوال تختص باحد هذه الاقسام او عن احوال يشترك بين قسمين منها
 اوبين ثمة فان كان عن الاحوال المشتركة فهي الامور العامة وان كان عن الاحوال المختصة
 بالجواهر فهو قسم الجواهر والاعراض فهو قسمها او بالواجب فهو العلم الالهي وقدم الطرف
 الاول لان المنطق آلة لتحصيل العموم الحكيمة والاكمة متضمنة بالطبيع ولما كانت الحاجة اليه
 لدرك المجهولات وهي امانا يطلب تصورها او يطلب التصديق بما يجب فيها من نفي او اثبات
 لاجرم حصصه في قسمين احدهما لاكتساب التصورات اي المجهولات من جهة التصور
 وثانيها لاكتساب التصديقات اي المجهولات من جهة التصديق وبوب القسم الاول على باين
 فرقا بين المقصود بالذات في هذا القسم وبين ما يكون توطئة له ووضع الباب الاول لذكر المقدمات
 وعنى بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم وكان الانسب تصديرها على القسمين لعدم
 اختصاصها بهما القسم وجعل مباحث الافاظ متنها وان عدنا بعضها من ابواب المنطق تنبها على
 انه ليست جزاء منه كما سيجي بيانه (قوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق) العلوم اما نظرية غير اية
 واما عملية اية وغير اية العلوم الغير اية حصولها انفسها وغاية العلوم الاكية حصول غيرها ولما كان
 المنطق علما لا يكون له غاية والة اية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية
 المنطق على تحصيله وكما ان غاية المنطق من مقدمات الشروع فيه كذلك معرفة حقيقته لا يكون
 الشارح على بصيرة في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة ثبوته لان هلية الشيء البسيطة
 متقدمة على ماهيته بحسب الحقيقة فيجب بيان هلية المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين
 احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون اليه في اكتسابها
 ولا شك ان الكمالات ثابتة ومالا يتم الشيء ثابت الابه فهو ثابت بلزم ان يكون المنطق
 تابعا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذه الامور الثلاثة اما على غاية المنطق فلاه اذا علم ان الاحتياج
 اليه لا يصبى كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته فلا ان البحث بالآخرة ينساق الى اليه واما
 على الاحتياج اليه فظاهر عنون الفصل بالحاجة الى المنطق اثارا للاختصار وايضا لما كان
 آخر ما يصل اليه المقاصد قدمه وبسم الفصل به واذا تو قف بيان الحاجة على معرفة التصور
 والتصديق صدر الفصل بهما فقال العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان مع
 الحكم بنى او اثبات اي العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل معه فان كان ادراكا
 يحصل مع الحكم فهو التصديق ولا فهو التصور وتوضيحه اذا تصور نازرا بالمثل وتصورنا
 التساوي لغتين والذمية بينهما فلاحفاء في التناكسك فيها اقل قيام لبرهان الهندسي ثم اذ رقنا
 عليه جزئيا بها يحصل لنا حاجة ادراكية مغايرة للحالات السابقة فهذه الكيفية الادراكية الحاصلة
 مع الحكم سميت تصديقا وتفيد الحكم بالنفي والاثبات لخراج التقيدي وههنا اشكالات يستدعي
 المقام ارادها وحلها احدها ان هذا التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم

الحقيقة والمعارف الالهية
 وسميته بمطالع الانوار وربته
 على طرفين الاول في المنطق
 والثاني اربعة اقسام الاول
 في الامور العامة والثاني
 في الجواهر خاصة والثالث
 في الاعراض خاصة والرابع
 في العلم الالهي خاصة
 الاول في المنطق وهو قسمين
 الاول في اكتساب التصورات
 وفيه بابان الباب الاول
 في المقدمات وفيه فصول متين

الفصل الاول في الحاجة
 الى المنطق العلم اما تصور
 ان كان ادراكا ساذجا واما
 تصديق ان كان مع حكم بنى
 او اثبات متين

لا يصدق عليه أنه مركب يحصل مع الحكم وإن كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم
فكذلك لأن الحكم حينئذ يكون سابقا عليه ولا يكون معه وجوابه أن المصنف اختار أن التصديق مجموع
الادراكات الأربع ولما كان الحكم جزءا غيرا للتصديق فخاله حصول الحكم يحصل التصديق فيكون
ادراكا يحصل مع الحكم معية زمانية وتقدم الحكم عليه بالذات لا بتاتى ذلك وكان النزاع في أنه الحكم
فقط أو المجموع فأنشأ من هذا المقام وثلاثا أن التصديق أماتفس الحكم أو مجموع الادراكات
والحكم وأيا ما كان لا يتدرج تحت العلم أما إذا كان نفس الحكم فلا نه عبارة عن إيقاع النسبة وهو
من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقولة الكيف والافتعال وأما إذا كان التصديق هو
المجموع فلأن الحكم ليس يعلم والمجموع المركب من العلم ومما ليس يعلم لا يكون علما وجوابه أن الحكم وإيقاع
النسبة والاسناد كلها عبارات والفاظ والتحقق أنه ليس للنفس هنا تأثير وفعل بل ادعاء وقبول للنسبة
وهو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة فهو من مقولة الكيف وكيف لا وقد ثبت في الحكمة
أن الأفكار ليست موجودة للتأنيج بل هي معدنات للنفس لقبول صورها العقلية عن واهب الصور ولولا
أن الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك وثالثها أن التقسيم فاسد لأن أحد الأمرين لازم وهو ما تقسيم
الشيء إلى نفسه وإلى غيره وأما امتناع اعتبار التصور في التصديق وذلك لأن المراد بالادراك الساذج
أما مطابق الإدراك أو الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم فإن كان المراد مطلق الادراك يلزم
الأمر الأول وهو ظاهر وإن كان المراد الادراك مع عدم الحكم يلزم الأمر الثاني لأنه لو كان التصور
معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا في الصور فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم
أما تقوم الشيء بالتقيضين أو اشتراط الشيء بنفسه وكلاهما محالان وجوابه أن أردتم بقولكم التصور
معتبر في التصديق أن مفهوم التصور معتبر فيه فلا تم ومن البين أنه ليس بمعتبر فيه فكيف من مصدق
لم يعرف مفهوم التصور وإن أردتم أن ماصديق عليه التصور معتبر في التصديق فخطأ ولكن لزم
أن يلزم أن يكون عدم الحكم معتبرا في التصديق وأن يلزم أن لو كان مفهوم التصور ذاتيا لما تحته
وأنه ممنوع ورابعها أن التصور والتصديق منقسمان إلى العلم والجهل فلو انقسم العلم إلى العلم بالهنا
انقسام الشيء إلى نفسه وإلى قسميه ومحال وجوابه أن العلم هنا عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء
عند الذات المجردة وهو أعم من أن يكون مطابقا أو لا يكون وخامسها أن قوله العلم أماتصور أن
كان ادراكا ساذجا جلية شرطية فمما الجزء فيها على الشرط وذلك غير جائز وعلى تقدير جوزه
يكون يحصل الكلام أن العلم أن كان ادراكا ساذجا فهو أماتصور وإن كان ادراكا مع الحكم فهو
أما تصديق ومن البين فساد هذه العبارة إذ قد أوضحنا لك ما يدون اختصاره وجوابه أن الشرط ههنا
وقع حالا ولا يحتاج إلى الجراء (واعلم أن مختار المصنف في التصديق منظوره فيه من وجوه الأول
أنه يستلزم أن التصديق ربما يكتسب من القول الشارح والتصور من الجملة أما الأول فلأن الحكم
فيه إذا كان غياض الاكتساب ويكون تصورا أحد طرفيه كسببا كان التصديق كسببا على ما اختاره
وسببا كسببا وحيداً يكون اكتسابه من القول الشارح وأما الثاني فلأن الحكم لا بد أن يكون تصورا
عنده واكتسابه من الجملة الثاني أن التصور مقابل للتصديق ولا شيء من أحد المتقابلين يجرى
للمقابل الآخر أما الواحد أو الكثير فلا تقابل بينهما على ما سمعنا من أمثلة الحكمة ثالثاً أن الادراكات
الأربعة علوم متعددة فلا تدرج تحت العلم الواحد فعلى هذا طريق القسمة أن يقال العلم إما حكم
أو غيره والأول التصديق والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وغيره من محقق هذا الفن في كتبهم
لا يقال الشيخ ما قسم العلم إلى التصور والتصديق بل إلى التصور الساذج وإلى التصور مع التصديق
فانه قال في الاشارات الشيء قد يعلم تصورا ساذجا مثل علم المثلث وقد يعلم تصورا معه
تصديق مثل علمه بأن كل مثلث فإن زواياه مساوية لثلاثين وذكر في الشفا أن الشيء يعلم من وجهين

احدهما ان يتصور فقط كما اذا كان له اسم فنتطق به فتمثل معناه في الذهن وان لم يكن هناك صدق
او كذب كما اذا قيل انسان او قيل افعل كذا فانك اذا وقفت على معنى ما تخاطب به من ذلك
كنت تصورته والثاني ان يكون مع التصور تصديق كما اذا قيل لك مثلاً ان كل باض عرض لم يحصل لك
من هذا تصور هذا القول فقط بل صدقت انه كذلك اما اذا شككت انه كذلك او ايس كذلك فقد
تصورت ما يقال فانك لا تشك في التصور ولا تفهمه لكن لم تصدق به بعد فكل تصديق يكون معه
تصور ولا يتعكس فان تصور في هذا المعنى فينبغي ان تحدث في الذهن صورة هذا التأنيف وما يؤولف منه
كالباض والعرض والتصديق هو ان تحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء نفسها
انها مطابقة لها والتكذيب يخالف ذلك هذه عبارة الشيخ وهي مصرحة بما ذكرنا لانا نقول ايس
المراد ان العلم تنقسم الى التصورين والاول يمكن القسمة حاصرة فالتصديق عنده علم على مقضى
تبريقه وهو ليس شيئاً منهما بل المراد ان العلم يحصل على الوجهين وحصوله على وجه اخر
لا ينافي ذلك على اسرار كتب الشيخ مشهورة بتقسيم العلم الى التصور والتصديق فانه ذكر في
مفتاح المقالة الاولى من الفن الخامس من منطق الشفاء ان العلم المكتسب بالفكر والحاصل بغير
اكتساب فكري فسمان احدهما التصديق والاخر التصور وقال في الموجز الكبير في الفصل
الاول من المقالة الثالثة العلم على وجهين تصور وتصديق وفي اول فصول كتاب النجاة كل معرف فو علم
اما تصور واما تصديق الى غير ذلك من مواضع كلامه هذا هو الكلام المختصر الالفي بشرح
الكتاب ومن اراد الكلام المشبع الطويل الدليل فعليه بمطالعة رسالتنا المعنوية في التصور والتصديق
(قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا) اي ليس كل واحد من كل من التصور والتصديق
ضروريا وليس كل واحد من كل منهما كديا وقبل الخوض في البرهان لابد من تقرير الدعوى
فلذلك اشار اولاً الى تعريف الضروري والنظري باستزادتهما بمعرفة ما وصفنا على سبيل
الكشف وتعرف النظر لتوقفهما عليه فالعلم اما ضروري او نظري والضروري مالا يحتاج
في حصوله الى نظر كن تصور الوجود والشيء والتصديق بان الكل اعظم من الجزء والنظري ما يحتاج
في حصوله الى نظر كن تصور حقيقة الملاك والروح والتصديق بحدوث العالم لا يقال التقسيم والتعريف
فاسدان اما التقسيم فلان ورد القسمة على كل علم اما ضروري او نظري فان كان ضروريا لا يسئل
النظري وبالعكس فلا يكون مورد القسمة باملا للقسامين وهكذا نقول في قسمة العلم الى التصور
والتصديق بل في كل قسمة واما التعريف فلان التصديق الضروري فيحتاج الى النظر لانه مقسم
بما يكون تصور طرفيه وان كان بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما وحيث لا يكون تعريف
الضروري جامعاً ولا تعريف النظري ما دعاً لانا نوجب عن الاول بعد المساعدة على المقدمتين
بالالام انهما نتيجتان شبيهتان فان الحكم في الكلية على جزئيات العلم ومورد
القسمة مفهوم العلم فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط سلمنا لكن لم قلتم انه لو كان مورد
القسمة ضروريا لم يشعل النظري وانما يكون كذلك اولم يكن ضروريا في بعض الصور نظريا
في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب انضافها بالامور المتقابلة لتحقيقها في الصور المتعددة
وعن الثاني بان تعريف التصديق البديهي يختلف فيما يختلف في ماهية التصديق فان التصديق
عند الامام لما كان عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة فانما يكون بديها اذا كان ذلك المجموع بديها
وانما يكون ذلك المجموع بديها اذا كان كل واحد من اجزائه بديها ومن ههنا تراه في كتبه الحكيمية
يستدل ببداية التصديقات على بداية التصورات واما عند الحكم فباطل البداية والكسب هو نفس
الحكم فقط فانه لا يحتاج في حصوله الى نظر يكون بديها وان كان طرفاه بالكسب لا يقال حصول
الحكم مقتضى ان تصور الطرفين وان كانا شرطية فلو كان احدهما يحتاج الى النظر يلزم احتياج

وليس لكل من كل
مهما ضروريا لا يحتاج
في تحصيله الى نظر وهو ترتيب
امور حاصلة في الذهن يتوصل
بها الى تحصيل غير الحاصل
والا لما احتجبت الى تحصيل
ولا نفرا تحتاج اليه والا
لما قدرنا على تحصيل

الحكم اليه فلا يكون بينهما لانا نقول الاحتياج الثاني هو الاحتياج بالذات وثبوت الاحتياج بواسطة اثباتي ذلك على ان التفسير المذكور ليس للتصديق الضروري بل للاولى فان المجربات والتواترات والحدسيات ضرورية وليس تصورات اطرافها كافية في جزم العقل بالنسبة بينهما ولو اصططنا ههنا على ذلك لم يمت البرهان على امتناع كسبية التصديقات كلها ولم يخصر الموصل الى التصديق في الحجلة لجواز ان يكون الموصل هو الحدس او التواتر او غير ذلك والنظر ترتيب امور حاصلية يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل فالترتيب في اللغة وضع كل شيء في رتبته وهو قريب من مفهومه الاصطلاحي اعني جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر وهو اخص من التأليف اذ لا اعتبار لنسبة التقدم والتأخر فيه وانما قال امور لان الترتيب لا يتصور في امر واحد والمراد بها مافوق الواحد سواء كانت متكررة اولا وهي اعم من الامور التصورية والتصديقية وقيدتها بالحاصلة لامتناع الترتيب فيها بدون كونها حاصلة ويندرج فيه مواد جميع الاقبيد وهو اولى من المعلومة لان العلم وان جاز اخذه اعم الاله مشترك والاحتراز عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب في صناعة التعريف واعتبر في المطلوب ان يكون غير حاصل لامتناع تحصيل الحاصل وهذا تعريف بالعلل الرابع كما هو المشهور ورسم لاعتبار الخارج فيه والاشكال الذي استصعبه قوم بأنه لا يتناول التعريف بأفصل وحده وبالحاصلة وحدها مع انه يصح التعريف باحدهما على رأي المتأخرين حتى غيروا التعريف الى تحصيل امر او ترتيب امور فاقس من تلك الصعوبة في شيء اما اولا فلان التعريف بالمفردات انما يكون بالمشتقات كالناطق والضاحك والمستقي وان كان في اللفظ مفردا لان معناه شيء المستقي منه فيكون من حيث المعنى مركبا واماثانيا فلان الفصل والحاصلة لا يدلان على المطلوب الاقرينة عقلية موجبة لانتقال الذهن اليه فالتركيب لازم واما ان التعريف بالعلل تعريف بالمباين فغوابه ان معناه ليس ان العلل انفسها معارف الماهية بل الماهية يحصل لها باعتبار مقايستها الى العلل امور لا تباينها وتحمل عليها فربما يحصل لها بالقياس الى كل علمه محمول وربما يحصل لها بالقياس الى علتين او اكثر فتعرف الماهية بتلك الامور المحمولة عليها فتكون هي معرفة لها من حيث القياس الى العلل ويمكن ان يقال ايضا العلل المذكورة في تعريف الفكر ليست عللا بالحقيقة بل قيل انها علل على سبيل التشبيه والمجاز وهذا التعريف انما هو على رأي من زعم ان الفكر امر مغاير للانتقال اما من جعله نفسه فقد عرفه بأنه حركة ذهن الانسان نحو المبادئ والرجوع عنها الى المطالب قاضيه الحركة الاولى هو المطالب المشعور به من وجه وماهي فيه الصور العقلية المخزونة عند النفس وما اليه الحد الاوسط والذاتي والعرضي وما منه الحركة الثانية وماهي فيه الحدود والذاتيات والعرضيات ليرتبها ترتيبا خاصا وماهي اليه تصور المطلوب او التصديق به فالحركة الاولى تحصل المادة والثانية تحصل الصورة وحينئذ يتم الفكر وبازائه الحدس اذ لا حركة فيه اصلا وهو يختلف في الكم كما ان الفكر يختلف في الكيف وينتهي الى القوة القدسية الغنية عن الفكر اذا انعكس هذا على صحايف الازدهان فلنشرع الان في تقرير البرهان فنقول اما الدعوى الاولى فلان كل واحد من كل من التصور والتصديق لو كان ضروريا لم يخرج في تحصيل شيء منهما الى نظر وانالي باطل ضرورة احتياجنا في بعض التصورات والتصديقات اليه وهذا اولى مما قبل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجهل لا يشاق الضرورة فان كثيرا من الضرورات كالتجربيات وما يتوجه اليه العقل يجهل ثم يعقل واما الدعوى الثانية فلانه لو كان كل منهما نظريا لم تقدر على اكتساب شيء منهما فساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الملازمة انا اكتساب النظري انما يكون بعلم آخر واكتسابه ايضا يكون

بأخر وهم جرا فان عادت سلسلة الاكتساب يلزم الدور او ذهبت الى غير التهيئة يلزم التسلسل
 وهما يستلزمان امتناع القدرة على الاكتساب اما الدور فلانه يفرض الى توقف المطلوب
 على نفسه وحصوله قبل حصوله واما التسلسل فلتوقف حصوله حينئذ على استحضار
 ما لانهاية له وانه محال وربما يورد ههنا اعتراضات الاول ان اردتم بالتصور التصور بوجه ما
 فلم قلتم التامعاج في حصول شئ منها الى نظركم ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شئ يتوجه اليه
 العقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلازم ان الكل لو كان نظريا
 دارا وصار منسلسلا وانما يلزم ذلك لو لم يتف سلسلة الاكتساب الى التصور بوجه ما والجواب
 من وجهين الاول ان الاكتساب اما ان ينتهي الى التصور بوجه ما ولا ينتهي واما ما كان يلزم
 الدور او التسلسل اما ان لم ينته فظاهر واما ان انتهى فلازم ذلك الوجه ان كان متصورا بالكنه
 فكذلك وان كان متصورا بوجه آخر تنقل الكلام اليه حتى يلزم التسلسل في تصورات الوجوه الثاني
 ان المراد بالتصور طلق التصور اعم من ان يكون بوجه ما او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا في
 ضمن الخاص وقد تبين بطلانه لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم
 تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه الثاني ان قولكم لو كان الكل نظريا يلزم الدور
 او التسلسل والقضايا التي ذكرتم في بيانه نظرية على ذلك التقدير فلا يمكن لكم الاستدلال بها
 والالزم الدور او التسلسل وهذا الشك ان اورد بطريق النقص بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم
 بمجمع مقدمه فانه لو اريد اتمامه يلزم الدور او التسلسل لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك
 التقدير فحتاج الى كاسب ويعود الكلام فيه في دور او تسلسل فالجواب عنه بان لا يتم ان تلك القضايا
 كسبية على ذلك التقدير بل بديهية غاية ما في الباب استغالة ذلك التقدير سلمه لكن لانتم انتم
 لو كانت كسبية على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت كسبية في نفس الامر وهو
 ممنوع وان اورد على سبيل المناقضة فان منع بدهية القضايا المذكورة فلا يحدك بتوجه لان المعلل
 ما ادعى بدهيتها بل سمحتها في نفس الامر وان منع صدقها فلا يتخلو اما ان يمنع صدقها
 في نفس الامر او على ذلك التقدير وظاهره لا يمكن النقص عن المنع الاول بل الخاتم المعلل لازم
 واما المنع على ذلك التقدير بان يقال لانتم صدق تلك القضايا على ذلك التقدير وبين توجيه المنع بانها كسبية
 على ذلك التقدير والكسبية يمكن تطرق الميعاد او يقال هب ان تلك القضايا معلومة الصدق في نفس
 الامر لكن لانتم انهم معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة على ذلك التقدير وهي كسبية على
 ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور او التسلسل فهو ممنوع متدفع بالتدبير فان تلك القضايا لما كانت
 صادقة في نفس الامر فلا يتخلو اما ان تكون صادقة على ذلك التقدير ولا تكون واما ما كان يحصل
 المطلوب اما اذا كانت صادقة على التقدير فلتقام الدلائل سالما عن المنع المذكور واما اذا لم تكن
 صادقة فلكون التقدير منافيا للواقع حينئذ ومنافي للواقع متوقف في الواقع الثالث ان يلزم التسلسل
 مبنى على ان التصور لا يمكن اكتسابه من التصديق وبالعكس فالاولى ان يقول ليس كل من كل
 منهما نظريا لاننا لم بالضرورة بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق
 بان الشيء والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان او نقول لو كان العلوم التصورية والتصديقية نظرية
 لانتج حصول علم هو اول العلوم والمالي باطل اما فلازمة فلان كل علم يفرض لابد ان يتقدمه
 علم آخر على ذلك التقدير فلا يكون اول العلوم واما بطلان الثاني فلان الانسان في مبدأ الفطرة
 خال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور والتصديق وهو علم اول (قوله بل البعض من كل منهما
 نظري) لما بسلسل ان كل واحد من التصورات والتصديقات ضروري ونظري لزم ان يكون البعض
 من كل منهما ضروريا والبعض الآخر نظريا فان قلت كذب الموجبتين الكليتين لا يستلزم

بالادعاء من شكل منها
 ضروري والبعض نظري
 يمكن تحصيله من البعض
 الآخر الضروري بطريق
 معينة وشرا لا بخصوص
 لا يعلم وجودها ولا سمحتها
 بضرورية واما ان بعض العلم
 في الذكر كثيرا من

الاصدق السالبيين الجزئيين وهما اعم من الموجبين الجزئيين وصدق الاعم لا يستلزم صدق
الاصح قلنا ان تصورات وتصديقات فالموجبة والسالبة منساويان اذا تقرر هذا فقول
احيان لا يمكن اقتصاص النظريات من الضروريات او يمكن الاول باطل لان من علم زوم امر لا مر ثم علم
وجود المزموم او عدمه اللازم علم بالضرورة من ذلك وجود اللازم ومن هذا عدم المزموم وايضا
من حصل عنده ان كل (ج) وكل (ب) فلا بد ان يحصل عنده ان كل (ج) فثبت ان كل كسباب
النظريات من الضروريات يمكن في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلا يتخلو اما ان يتال كل
مطلوب نظري من كل ضروري وهو اول البطلان او يكون لكل واحد من المطالب ضروريات
مخصوصة وطرق معينة مثل الحد والرسم في التصورات والقياس والتثيل والاستقراء في التصديقات
وحينئذ اما ان يحصل المطلوب من تلك الضروريات والطرق كيف ما رقت وهو ظاهر الاستحالة
اولا يحصل اذا كانت على شرائط وواضعا مخصوصة كساواة المعرف وتقدمه في المعرفة
وكونه اجلي في التصور وايجاب صغرى الشكل الاول بكمية كبراء في التصديق وحينئذ اما ان يعلم
وجود تلك الطرق والشرائط وصحتها بالضرورة اولاولا باطل والام يعرف غلط في انظار
العقلاء ولم يعثر الضلال لآراء العلماء لكن بعض العقلاء يناقض بعضا في مقتضى الافكار بل الانسان
الواحد نفسه بحسب اختلاف الانظار فحست الحاجة الى علم يتراف منه تلك الطرق والشرائط
وهو المنطقي لا يقال لانه انما لو كانت ضرورية لم يقع غلط في الافكار وانما يلزم ذلك لو كان وقوع
الغلط من جهة الاختلال فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون وقوعه لاجل فساد المادة لانا نقول
تلك الطرق والشرائط تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة فلو كانت معلومة بالضرورة
لم يقع الغلط لاقى الصورة ولا في المادة او نقول وقوع الغلط اما من جهة الصورة او من جهة المادة
وايما كان يتم الكلام اما اذا كان من جهة الصورة فظاهروا اما اذا كان من جهة المادة فلان الغلط
من جهة المادة ينتهي بالآخرة الى الغلط من جهة الصورة لان المبادئ الاول بديهية فلا يقع
الغلط فيها فلو كانت صحيحة الصورة كانت المبادئ الثواني ايضا صحيحة وهم جرا فلا يقع الغلط
اصلا فقد بان ان وقوع الغلط في الفكر لا بد وان يكون فساد صورة في سلسلة الاكتساب المنتهية
الى المبادئ الضرورية نعم يتجه ان يقال عدم وقوع الغلط انما يلزم لو كانت معلومة وضرورية
لا تستلزم ذلك وعلى تقدير العلم بها انما يقع الغلط اذا روعيت والعلم بها لا يوجب رعايتها والحق
ان هذه المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات الاحتياج الى المنطقي لا يتوقف على ذلك نعم اثبات
الاحتياج الى تعلمه موقوف عليه لكن المدعى ايس ذلك وكذلك تقسيم العلم الى التصور والتصديق
مستدرك اذ ينبغي ان يقال العلوم ليست باسمها ضرورية ولا نظرية الى آخر البيان (قوله فاحتج
الى قانون بقيد) هذه اشارة الى تعريف المنطق فان قانون لفظ سرياني روى انه اسم المسطر
بلقهم وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو احر كل منطبق على جريته عند تعرف
احكامها منه وبالفصل مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج
الفرع من القوة الى الفعل ولا خفاء في ان المنطق كذلك لا يتطابق على جميع المطالب الجزئية
عند الرجوع اليه والمعلومات تتناول الضرورية والنظرية والمجهولات التصورية والتصديقية
وانما يقل بقيد معرفة طرق الاشتغال من الضروريات الى النظريات كما ذكره صاحب الكشف
لثلايوهم بالانتقال الثاني على ما يتبادر اليه الفهم من تلك العبارة فصرح بالمقصود جريا على وتيرة
الصناعة والمراد بقوله بحيث لا يعرض الغلط في الفكر عدم عروضه عند مراعاة القانون على
مالا يخفى فان المنطقي ربما يخطئ في الفكر بسبب الهمال هنا مفهوم التعريف واما احترازه
فالقانون كالجنس يشمل سائر العلوم الكلية واحتزبه عن الجزئيات وباقى القبول كالفضل احتراز
عن العلوم التي لا تفيد معرفة طرق الانتقال كالنحو والهندسة وهذا التعريف مسئول على الملل الرابع

فان القانون اشارة الى مادة المنطق فان مادته هي القوانين الكلية (وقوله يفيد معرفة طرق الانتقال اشارة الى الصورة لانه المخصص للقانون بالمنطق والى العلة الغائية بالالتزام وهو العارف العالم بتلك القوانين (وقوله بحيث لا يعرض الغلط اشارة الى العلة الغائية وانما هرفه بالعلل الاربع لان المراد بيان حقيقة المنطق والتعريف بها يفيد حقيقة المعرفة فان وجود المعلول من لوازمها فانما وجدت في الذهن بلزم وجوده فيه لا يقال التعريف فاسد من وجهين الاول انه تعريف بالابتن اما الاول فلان المنطق علم والقانون من المعلومات واما الثاني فلانه قوانين متعددة فلا يصدق عليه القانون الثاني التعريف دورى لان معرفة طرق الاكتساب جزء من المنطق فيتوقف تحققه على معرفة طرق الاكتساب فلو كانت معرفتها مستفادة من المنطق توقفت عليه فيلزم الدور لا نتجيب عن الاول بان المنطق قد يطلق ويراد به معلوماته كما يقال فلان يعلم المنطق وقد يطلق ويراد به نفس العلم والمراد ههنا المعلوم فالتدفع الاشكال وعن الثاني بان المراد بالقانون القوانين المتعددة انها لما اشتركت في مفهوم القانون وكان المقصود تعريف المنطق من حيث انه علم واحد عبر عنها به وعن الثالث بانا لانسم لان معرفة طرق الاكتساب جزء المنطق ونما تكون ان اوله يمكن المراد بها جزئياتها المتعلقة بالمواد على ما هي مستعملة في سائر العلوم والمثبه على ذلك استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات (وقوله الاندرا لا دخل له في التعريف وقبل انه متعلق بحقيقة لا يعرض الغلط واعتراض بان المفكر ان راعى القوانين المنطقية لم يقع الخطأ أصلا والا فغلطه يكون اكثر يا لانادرا وقبل له متعلق بقوله فاحتج فان بعض الناس كما يؤيد بالقوة القدسية يحتاج اليه ورد يله لم يتوجه السؤال الثاني حينئذ ويمكن ان يوجه القولان اما الاول فلان تحصيل المعلوم مراتب متفاوتة كما لا ونقصا وكما انها تنتهي في الكمال الى حد لا يقع الخطأ أصلا كذلك في جانب النقصان تنتهي الى حد يثبت جميع افكار الشخص عن مطالبه كما اذا كان متساهلا في البلادة حتى لو قدر انه قد توقف على جميع القوانين المنطقية وعرض افكاره عليها اخطا بالبلادة وكان المصنف قد اوما الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق من هذا الكتاب فليطالع نعمة واما الثاني فلان العلوم النظرية على قسمين ما ينطبق فيها لفظ وما ينس من شأنها ذلك وهي العلوم المنسقة المنتظمة التي تتساق الاذهان اليها من غير كلفة ومسقة كانهن نسبيات والحسابيات ولا احتياج لها الى المنطق وانما الحاجة اليه بالقسم الاول ولما كانت تلك العلوم قليلة بالنسبة الى العلوم التي من القسم الاول استثنائها بقوله (الانادرا على معنى ان الناس يحتاجون في اكتساب العلوم النظرية الى المنطق الانادرا في بعض العلوم لابعض الناس حتى يرد ما ذكرنا هذا على قاعدة القوم وقد اشار اليها صاحب الكتاب في تحرير السؤال الاول وهي منظور فيها لان تلك العلوم ان كانت نظرية فهي تحتاج الى نظر والنظر مجموع حركتين حركة التحصيل المبادى وحركة لترتيبها ولاشك ان تحصيل المواد وترتيبها يحتاجان الى القوانين المنطقية وعدم وقوع الخطأ فيها لا ينافي ذلك وانما سمى هذا الفن منطقا لان المنطق يطلق على المنطق الخارجى الذى هو اللغز وعلى الداخلى وهو ادراك الكتابات وعلى مصدر ذلك العقل ومظهر هذا الانفعال ولما كان هذا الفن يقوى الاول ويسلك باثنى مسلك السداد ويحصل بسببه كالات الثالث لاجرم اشتق له اسم منه وهو المنطق (قوله فان قيل المنطق اكونه نظريا) قد عارض في ان المنطق يحتاج اليه في اكتساب العلوم النظرية وتقريرها ان يقال ما ذكرتم وان دل على مطاوعكم لكن عندنا ما يفيده وذلك من وجهين الاول لو افترقا اكتساب العلوم النظرية الى المنطق لزيم الدور والسلسل واللازم نحال بيان الملازمة ان المنطق نظرى يعرض فيه الغلط لانه لو كان ضروريا وانظر بالا يعرض فيه الغلط لم يقع فيه خلاف بين ارباب الصنعة وحينئذ يفتقر اكتسابه الى قانون آخر وينقل الكلام اليه مرة بعد اخرى فان تناهت القوانين دار

فان قيل المنطق لكونه
أصليا يعرض فيه الغلط
يخوض الى قانون آخر وتسايل
وفى كتب من الناس بكسب
العلوم والمعارف بدون المنطق
قلنا المنطق بعضه ضرورى
بعضه نظرى يكسب
من الضرورى منه بطريق
ضرورى كما يكسب غير الدين
من الاشكال الادراية من الدين
وهما طريقين بين كما ستعرفه
فما معنى من منطق آخر
ويمكن بعض الناس نادرا
من الاكتساب بدون المنطق
لا يفي الحاجة اليه متى

والا تسلسل ولما استأنزمت الدور التسلسل اقتصر عليه هذا توجهه على مجازاة ما في الكتاب
والاحسن ان يقال ان المنطق ليس ضروريا والا لمتنع عن وضع الغلط في الافكار لان المبادئ الاولى
ضرورية فلو كان العلم بجميع طرق الانتقال ضروريا لم يمكن وقوع الغلط اصلا فهو نظري
فيحتاج في اكتسابه الى قانون آخر فان وجد في سلسلة الاكتساب ما يفترق الى ما يفترق اليه لزم الدور
والا لزم التسلسل لا يقال لان لم يلزم التسلسل لجواز الانتهاء الى قانون ضروري لا نقول المنطق هو العلم
بجميع طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات فانها ان كانت تصورية فطريق الانتقال اليها
التشريح وان كانت تصديقية فطريق الانتقال اليها الحجة فلا طريق انتقال الا وهو من المنطق
فلو كان نظريا فاي طريق يفرض للانتقال يكون نظريا واللازم خلاف المقدور الثاني لو كان
المنطق محتاجا اليه في اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدونه والثاني باطل لان كثيرا
من العلماء والنظار مجردين عن هذه الاسرار يكتسبون العلوم والمعارف مصبيين في الافكار والمراد
بالعلوم ههنا التصديقات والمعارف التصورات بناء على ما سبق من ان المعرفة ادراك البسيط
والعلم لدراك المركب ونقر الجواب عن الاول اننا لاثم ان المنطق لو كان نظريا يعرض فيه الغلط
لزم التسلسل وانما يلزم لو كان نظريا بجميع اجزائه وهو محتمل بل بعينه ضروري
وبعضه نظري مستفاد من الضروري منه بطريق ضروري كما يكتسب غير الذين من الاشكال
الاربعة من الذين منها وهو الشكل الاول بطريق بين كالحلف والافراض والعكس فان الحلف
يرجع الى القياس الاسرائلي والعكس والافراض الى قياس منتظم من الشكل الاول فانه يقال في العكس
مثلا حتى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وكما صدقت النتيجة نتج
من صدقت القرينة صدقت النتيجة وكذلك في الافتراض على ما ستطلع على تفاصيله ان شاء الله
تعالى وربما يقرر الجواب بان المنطق قسمان ضروري ونظري وهو على ثلثة اقسام اصطلاحات
يبنى عليها بتغير الالفاظ والعبارات كالكلي والجزئي والجنس والفصل وما يندرج اليه الذهن
لكونه من قبيل العلوم المنسقة المنتظمة وكلاهما لا يحتاج اكتسابهما الى المنطق وما من شأنه ان يطرق
اليه الغلط وهو قليل جدا فيستفاد من الضروري بطريق ضروري وهذا انصب بجواب السؤال على
الوجه الذي قرره المصنف والتقرير الاول انصب مجازا فان قيل القسم الضروري مع الطريق
الضروري ان كان كافيا في اكتساب القسم النظري كفي في سائر العلوم فلا حاجة الى المنطق والافترض
اكتسابه الى قانون آخر لا يقال لان ما لو كفي في الاكتساب في المنطق يلزم ان يكون كافيا في اكتساب جميع
العلوم وانما يلزم لو كانت الافكار باسرها واردة على القسم الضروري وليس كذلك لاننا نقول العلوم اما
ان تتعلق بالقسم الضروري او النظري واباما كان يلزم ان يكون القسم الضروري كافيا في اكتسابها
اما ان تعلق بالقسم الضروري فقط اهو اما ان تعلق بالنظري فلان القسم النظري كاف في اكتساب
تلك العلوم والتقدير ان الضروري كاف في اكتسابه والكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء
فيكون الضروري كافيا في تلك العلوم ايضا لا يقال هب ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم
الا ان الاحاطة بجميع الطرق اسون للذهن عن الخطاء لقدرة حيث على التمييز بين الصحيح
والفاسد منها على اي ترتيب وقع ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا الذر لا نقول القسم
الضروري اما ان يستعمل في اكتساب المجهولات بحسب لا بد من الغلط في الفكر البتة فاستغنى
عن المنطق واما يستعمل فيحتاج الى قانون آخر قلنا لان ان القسم الضروري مع الطريق الضروري
ان كفي في سائر العلوم لم يفترق الى المنطق اذ معنى الكفاية ان الضروري مع طريقه اذا حصل
لاحد يمكن من اكتساب النظري من غير احتياج الى ضمنية واذا حصلنا فكمن من اكتساب سائر
العلوم بواسطتهما وهذا لا ينافي الاحتياج اليهما بل يوجهه على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب

ان يكون كافيا فيه لاحتياجه الى الواسطة ايضا وعلى اصل الشبهة منع آخر وهو ان لا ينطق
 او كافر ضروري بالمرض والفاط وتما يكون لو كان معلوما مراعى لكن لما لم يكن هذا الشق واقعا
 لم يتعرض له وتقرر الجواب عن الثاني ان المدعى كون المنطق محتاجا اليه في الجملة ويمكن بعض الناس
 من الاكتساب بدونه لا يبنى الحاجة اليه في الجملة ضرورة ارستغناء البعض عنه لا يوجب استغناء
 الكل كان استغناء الشاعر بالطبع عن علم المرض والبدوى عن علم النحو لا يقتضي استغناء غيرهما
 عنهما والتحقيق ان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما ثبتت الاشارة اليه واما المؤيد
 من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالحدس فهمي بالقياس اليه ليست
 نظرية والكلام في احتياج المطالب النظرية واعلم ان الجهولات تصير معلومة ما بمجرد النقل
 اذا توجه اليها او مع الاستعانة بما يحضر في الذهن عند حضورها او بفسوة اخرى ظاهرة
 كما في المحسوسات والتجربيات والمواترات او باطنية كالوجدانيات والوهيات او بالحدس
 وهوان نسخ المبادئ المتربة للذهن دفعة او بالنظر فيكون هناك مطلوب تحريك النفس منه طلبا
 لمباديه ثم ترجع منها اليه او بالتعلم فلا تكون المبادى حاصلة بنظر او سماع بل بسماعها من معلم
 فان قلت لا بد ان يكون هناك فكر لان النفس يتفكر عند السماع فتقول المعلم اذا اورد قضية فتصور
 المتعلم اطرافها فان لم يشك فيها تبسع التصديق التصور وان شك فاما ان يفكر في نفسه فعمل
 لا يطربق التعليم او يفكره المعلم القياس فالعلم انما هو مع القياس ولا فكر له فيه فان الفكر
 حركة النفس تشغل بهما شي الى شي طلبا لا واجدا وبس في التعلم هذه الحركة فالحاجة الى
 المنطق انما هو يحصل العلوم بالنظر لا بطريق اخر ولما كانت العلوم بالقياس الى الاذهان متفاوتة
 الحصول كان الاحتياج الى المنطق متفاوتا بحسب ذلك (قوله الفصل الثاني في موضوع المنطق)
 من مقدمات الشروع في العلم ان يعلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا علم
 ان اى شئ هو موضوعه تغير ذلك العلم عند الطالب فضل تغير حتى كانه احاط بجميع اوله احاطة ما
 ولما كان التصديق بالموضوعية مسبوقا بالتصور وجب تصدير الكلام يتصرف موضوع العلم
 موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية كبذل الانسان اعلم الطب فانه باحث
 عن احواله من جهة ما يصح ويؤول عن الصحة وكافة اعمال المتكلمين اعلم الفقه فانه ناظر فيها
 من حيث تحمل وتحرم ونصح وتفسد وهذا التعريف لا يوضح حتى انضاحه الابدعيان امور الاول العرض
 وهو المحمول على الشئ الخارج عنه الثاني العرض الذاتي وهو الذي يلحق الشئ لما هو اى لذاته
 كالحقوق ادراك الامور الغريبة للانسان بالقوة او بالحكمة بواسطة جزئيه سواء كان اهم كحقوقه التحيز
 لكونه جسما او مساويا كحقوقه التكلم لكونه ناطقا او بالحكمة بواسطة امر خارج مساويا كحقوقه
 التعجب لادراكه الامور المستغربة واما ما يلحق الشئ بواسطة امر اخص كحقوق الضحك للحيوان
 لكونه انسانا او بواسطة امر اعم خارج كحقوق الحركة للابيض لانه جسم فلا يسمى عرضا ذاتيا بل
 قريبا فلهذا اقسام خمسة للعرض حصره المتناخرون فيها وينتوا الحصر بان العرض اما ان يعرض
 الشئ اولو بالذات او بوسط والوسط اما داخل فيه او خارج والخارج اما مع منه او اخص او سواسي وزاد
 بعض الافاضل قسما سادسا وراى عده من الاعراض الغريبة اولى وهو ان يكون بواسطة امر مابين
 كالحرارة للجسم المسخن بالنار او بشعاع الشمس والصواب ما ذكره فان قيل نحن نقسم العرض هكذا
 العرض اما ان يلحق الشئ بواسطة ملحق شئ آخر او بوسطه والوسط اما ان يكون داخل في الشئ
 او خارجا الى آخر القسمة وحيث لا يمكن ان يكون الوسط مابين لان المابين لا يلحق الشئ وايضا
 الوسط على ما عرفت اشبح ما نعرف بقولنا لانه حين يقال لانه كذا فلا بد من اعتباره الجمل والمابين لا يكون
 محمولا قلنا السؤال باق لان العرض الذي يلحق الشئ بلا توسط ملحق شئ آخر او بلا وسط

الفصل الثاني في موضوع
 المنطق موضوع كل علم
 ما يبحث فيه عن عوارضه
 اللاحقة لما هو متن

ذلك التفسير لا يجب ان يكون عارضا لما هو هو لجواز ان يكون لآخر ميان بل الذي كان لشي
ولم يكن لآخر ولا يكون للاخر الا فيكون له فهو لشي اول وبالذات والممكن كذلك بل يكون له
بسبب انه كان لشي آخر فهو له ثانيا وبواسطة سواء لم يتبين او يبينه كما يقول جسم ايض واسطخ
ايض فالسطح ايض بذاته والجسم ايض لان السطح ايض وكان الحركة زمانية وكذا الجسم
لكن الزمان له ثانيا ولو كان المراد هناك مذكوره لم يكن اثبات الاعراض الاولى من المطالب
العلمية ضرورة ان الذي بلا وسط بذلك المعنى بين الثبوت والشبهة انما نشأت من عدم الفرق
بين الوسط في التصديق وبين الواسطة في الشك والشيخ صرح بذلك في كتاب البرهان من منطق
الشفاهي ارا وقال الفرق بين المقدمة الاولى وبين مقدمة محمولها اول لان المقدمة الاولى لا يحتاج
الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج
الى وسائط وفي تعريف العرض الذاتي على مذكوره نظرا لانهم عدوا ما يلحق الشيء لجزءه الاعم
منه واپس كذلك لان الاعراض التي تعم الموضوع وغيره خارجة عن ان تفيده اثارا من الآثار المطلوبة
له اذ تلك الآثار انما هي توجد في الموضوع وهي توجد خارجة عنه ولا ترى ان علم الحساب انما جعل
علما على حدة لان موضوعا على حدة وهو العدد ينظر صاحبه فيما يعرض له من جهة ما هو
عدده فلو كان الحاسب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم لكان موضوعه الكم لا العدد فالاول ان يقال
العرض الذاتي ما يلحق الشيء لما هو هو بواسطة امر يساو كالفضل والعرض الاول او يقال
ما يخص بذات الشيء ويشمل افراده اما على الاطلاق كالثالث من تساوي الزوايا الثالث لثلاثين
او على سبيل التقابل كالحظ من الاستقامة والاختفاء عنه ما يحتمل على كلية الموضوع لكن لا يكون
ذلك الحمل لآخر اعم منه ما لا يكون كذلك لكن لا يحتاج في عرضه الى ان يصير نوعا معينا بل يقوله
كلا يحتاج الجسم في ان يكون محمولا او سا كذا الى ان يصير حيوانا او انسانا بخلاف الضحك فانه
يحتاج الى ان يصير انسانا وايضا منه ما هو لازم مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفارق
كالضحك بالفعل ووجه التسمية اختصا به بذات الشيء وما لا يخص بالشيء بل عرض له لآخر اعم
او يختص ولا يشمله بل يكون عارضا له لآخر اخص بمعنى عرضا غريبا لما فيه من القرابة بقايس الى
ذات الشيء الثالث البحث عن الاعراض الذاتية والمراد منه حلها اما على موضوع العلم او انواعه
او اعراضه الذاتية او انواعها كالناقص في علم الحساب على العدد والثنائية والفرد وزوج الزوج فهي
من حيث يقع البحث فيها تسمى مباحث ومن حيث يسأل عنها مسائل ومن حيث يطلب حصولها
مطالب ومن حيث تستخرج من البراهين نتائج فالمسمى واحد وان اختلفت العبارات بحسب
الاختلاف الاعتبارات واعلم اننا عرف به المصنف موضوع العلم ليس يتناول الاعراض الاولى
ونخرج منه الى بواسطة امر يساو داخل وخارج والتعويل على ما شئت اراك له (قوله وانصورات
والتصديقات) فندسق الى بعض الاذهان ان موضوع المنطق اللفاظ من حيث تدل على المعاني
وذلك لانهم لما راوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق مثلا قول شارح الجزء الاول جنس
والثاني فصل وان مثل قولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) قياس والتعضية الاولى صغرى والاخرى كبرى
وهي مركبة من الموضوع والمحمول حسبوا ان هذه الالتماء كلها بازا آتت الالفاظ فذهبوا الى انها هي
موضوعه واپس كذلك لان نظير المنطق ليس الا المعاني المقولة ورعايته جانب الالفاظ انما هي
بالعرض كاسلوب به مقامه وذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه المعقولات الثانية لان من حيث
انها ما هي في انفسها ولان حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وطبيعة فلسفية بل من حيث
انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في ذلك الاتصال اما تصوير المعقولات الثانية فهو ان
الوجود على نحو ين في الخارج وفي الذهن وكان الاشياء اذا كانت موجودة في الخارج يعرض لها

والتصورات والتصديقات هي
التي يبحث في المنطق عن
عوارضها اللاحقة لما هي هي
وهي كونها توصل الى مطلوب
تصوري او تصديقي ابصلا
قريبا او بعيدا فهي موضوع
المنطق من

في الوجود الخارج عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك إذا تملت في العقل
عرضت لهما من حيث هي متمثلة في العقل عوارض لا يجاذى بها امر في الخارج كالكلية والجزئية فهي
المسماة بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من العقل واما التصديق بموضوعيتها فلان المنطق
يبحث عن احوال الذات والعرضى والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد
والرسم والحمية والشرطية والقياس والاستقراء والتجمل من الجهة المذكورة ولا شك انها معقولات
ثانية فهي اذن موضوع المنطق ويبحث عن المعقولات الثالثة وما بعدها واعترض عليه اكثر
الناظرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية
والعرضية ونظايرها فلا تكون هي موضوعه ولذلك عدل صاحب الكشف والمصنف
عن طريق المحققين الى ما هو اعم فقال موضوعه التصورات اي المعلومات التصويرية والتصديقات
اي المعلومات التصديقية لان بحث المنطق عن امراضها الذاتية فانه يبحث عن التصورات
من حيث انها توصل الى تصور مجهول ابصلا قريبا اي بلا واسطة ضمنية كالحد والرسم وايضا
بعبارة ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى
التصور ما لم ينضم اليه امر اخر يحصل منهما الحد والرسم ويبحث عن التصديقات من جهة
انها توصل الى تصديق مجهول ابصلا قريبا كالقياس والاستقراء والتجمل او بعيدا ككونها
قضية وعكس قضية وتقبض قضية فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق
ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ابصلا ابعد ككونها موضوعات
ومجمولات فانها لما توصل اليها اذا انضم اليها امر اخر تحصل منهما القضية ثم تنضم اليها ضمنية
اخرى حتى يحصل القياس والاستقراء والتجمل ولا خفا في ان ابصال التصورات او التصديقات
الى المطالب قريبا او بعيدا من العوارض الذاتية لها فتكون هي موضوع المنطق لا يقال لاسئلة
في المنطق مجموعها الابصال البعيد او الابدع فلا يكون عرضا ذاتيا يبحث فيه عنه لانا نقول
المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعذر تعدد ذلك الاعراض
على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الابصال عبر عنها به على سبيل الاجمال قطعا للتطويل
اللازم من التفصيل لا يقال كل ما يبحث عنه المنطق اما تصور او تصديق من الحثيئة المذكورة
فلو جعل موضوعه التصورات والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لاعتبر عوارضه الذاتية
لانا نقول الحثيئة المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع فان اعتبر الحثيئة المذكورة على
انها خارجة عن التصديقات لم تكن مضمونا عنها وان اعتبرت على انها داخلية لم يلزم ان يكون
البحث عن نفس الموضوع لخروجها عن التصورات والتصديقات التي هي موضوعات هذا
تقرير كلامهم وفيه نظر لانهم ان ارادوا بان المنطق يبحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية
التي بين تصوراتها فهو ليس من المسائل وذلك ظاهر وان ارادوا التصديق بها الاشياء فهو ليس
من المنطق في شيء لا يقال المنطق يبحث عن الكل الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية
محصلة والجنس ماهية مبهمة والفصل علة للجنس واللازم البين وغيره موجودات في الخارج
الى غير ذلك مما ليس بحثا عن المعقولات الثانية لانا نقول لانهما من مسائل المنطق فان بحثه
اما من الموصلات الى المجعولات او عما ينفع في ذلك الابصال ومن البين ان لا تدخل لها في الابصال
اصلا بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادئ او على جهة تميم الصناعة بما ليس منها والابصاح
ما يكاد يخفى تصورده على اذهان المتعلمين على انهم ان عتوا بالمعلومات التصويرية والتصديقية ماصدقا
عليه من الافراد يلزم ان يكون جميع المعارف والحجج في سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها
الابصال موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عتوا بها

ويقوم مهملنا من ان لا يكون التلحق باحدا من الاعراض الذاتية لهما لان مجموعات مسائله
 لا تلحق بها من حيث هما مباينان لا يخصصان الانقسام الى الجنس والفصل لا يمرض المعام
 التصوري الامن حيث انه ذاتي والاتصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه الا لا واحد وكذا الانعكاس الى
 السالبة الضرورية لا يمرض العلوم التصديقي الا لا سالبة ضرورية ونتاج المطالب الاربعة
 لا يلحقه الامن حيث انه مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك وليس لك ان تورد هذا السؤال
 على المقولات الثانية فان البحث عن احوالها من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى
 وكان القانون المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا الفيد فلا تغفل عن النكتة (قوله والموصل
 الى التصور يسمى قولنا شارحا) فتبين ان المنطق اماناظر في الموصل الى التصور يسمى قولنا شارحا
 بشرحه ماهية الشيء واما اناظر في الموصل الى التصديق ويسمى جهة ثالثة من له تمسك بهما من جهة
 اذا غلبه والنظر في الموصل الى التصور اما في مقدماته وهو باب ايسا غويجي واما في نفسه وهو باب
 التعريفات وكذلك النظر في الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب باري ارميناس
 واما في نفسه باعتبار الصورة وهو باب القياس وباعتبار المادة وهو باب من ابواب الصناعات
 الخمس لانه ان اوقع ظنا فهو الخطابة او يقينا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف
 او التسلية فهو الجدل والافه والغالطة واما البشر فهو لا يقع تصديقا ولكن لا فائدة التخييل
 الجاري بحرى التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضا وبسطا وفي الموصل الى التصديق
 وبما يضم اليها باب الالفاظ فتخصص الابواب عشرة تسعة منها مقصودة بان ذات واحد مقصود
 بالعرض ثم لا بد من النظر في ترتيب الابواب وان ايها يقدم وايها يؤخر فتقول ابواب الموصل الى
 التصور تسحق التقديم بحسب الوضع لان التصور الى التصديق والتصورات والموصل الى التصديق
 التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعا فيجب تقديمه وضعا ليرافق الوضع الطبع
 ولما توقف بيان تقديم التصور بحسب الطبع على مقدمتين احدهما ان التصديق موقوف على
 التصور وتاخرها ان التصور ليس علته لانه لا يتقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه
 المتأخر ولا يكون علته وكان بيان المقدمة الثانية ظاهرا تركه المصنف واشتغل بالمقدمة الاولى وباتهامها
 ان التصديق لا يتحقق الا بعد تصور المحكوم عليه وبه الحكم لانه كلما كان احد هذه الامور مجعولا
 امتنع الحكم بالارتباط وكذا امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق لان الحكم اما جزؤه وانفسه
 يتبع له كلما كان احد هذه الامور مجعولا لا امتنع تحقق التصديق ويتعكس بعكس انقياس الى
 قولنا كلما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من الامور الثلاثة فان قلت التصديق
 ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه اجيب عنده بان الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية
 وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل اختياري لا يوجد الا بعد تصوره ولا يلزم منه ان يكون اجزاء
 التصديق زائدا على الاربعة لجواز ان يكون شرطا على ما صرح به الكاظمي في بعض تصانيفه
 والحق في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالاشتراك تارة على ايقاع النسبة الاجتماعية
 او انتماعها اعني شئت احد الامر بين الاخر او عنده او منافاته اياه واخرى على نفس النسبة
 واستعماله في الموضوعين بالمعنيين تلبية على ذلك وليس بمعتبر في الحكم على الشيء تصور المحكوم
 عليه وبه الحكم بحقايقها بل يكفي حصول تصوراتها بوجه ما فقد يحكم على جسم معين به
 شاغل غير معين مع الجهل به انسان او فرس او حمار او غيرها واعلم ان بين العلم بالوجه وبين
 العلم بالشيء من وجه فرقا وذلك لان معنى الاول حصول الوجه عند العقل ومعنى الثاني ان الشيء
 حاصل عند العقل لكن لا حصولا تاما فان التصور قابل للقوة والضعف كما ان ترى لك شئ من بعد
 قصوره تصوراته ما يزداد انكشافا عندك بحسب تقريبك اليه الى ان يحصل في عقلك كمال

فان قيل الحكم على الشيء
لو استدعى تصويره بوجهه
ما صدق الجھول المطلق
بمتنع الحكم عليه وهو كاذب
لان المحكوم عليه فيه ان كان
مجهولا مطلقا تناقض وكذب
وان كان معلوما من وجهه
وكل معلوم من وجه يمكن الحكم
عليه فقد كذب ايضا قلنا
هذه القضية بمنع صدقها
خارجية لامتناع موضوعها
في الخارج فان كل ما وجد
في الخارج معلوم من وجهه
فيخرج من مھا المقدمه وصدقها
حقيقة يمكن من غير تناقض

حقيقته ولو كان العلم بالوجه هو العلم بالشيء من تلك الوجهه على ما ظن من لا يحقق له لزم ان يكون
جميع الاشياء معلوما لتامع عدم توجه عقولنا اليه وذلك بين الاستحالة (قوله فان قيل الحكم
على الشيء لو استدعى تصويره بوجهه) هذه شبهة اوردت على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون
معلوما باعتبار ما تقرر بها ان يقال لو استدعى الحكم على الشيء تصور المحكوم عليه بوجهه ما صدق
قولنا كل مجهول مطلقا بمتنع الحكم عليه والثاني كاذب بسان الشرطية انه لو صدق كل محكوم
عليه معلوم باعتبار ما بالضرورة لا انعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بمعلوم باعتبار
ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة وهو معنى قولنا كل مجهول مطلقا بمتنع الحكم عليه وبيان كذب
الثاني ان المحكوم عليه فيه امان ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما واما ما كان يلزم كذب
الثاني اما اذا كان المحكوم عليه مجهولا مطلقا فامصدق المحكوم عليه على الجھول مطلقا
حينئذ فيصدق قولنا بعض الجھول مطلقا لا يمتنع الحكم عليه وقد كان كل مجهول مطلقا بمتنع
الحكم عليه هذا خلف واما اذا كان معلوما باعتبار ما فلا تنطامع مع قولنا كل معلوم باعتبار ما يصح
الحكم عليه قياسا منتجا لقولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وقد كان بمتنع
الحكم عليه هذا ايضا خلف وانما قل في الشق الاول تناقض فكذب وفي الثاني فكذب مقتضرا
عليه لان اللازم من الشق الاول ان بعض الجھول مطلقا لا يمتنع الحكم عليه وهو موافق
في الطرفين مخالف له في الكيف فينا قضان واللازم من الثاني ان المحكوم عليه في هذه القضية
يصح الحكم عليه وهو مخالف لثاني في الموضوع والمحمول فلا يتناقض نعم يستلزم كذبه لان المحكوم
عليه في هذه القضية هو الجھول مطلقا فيستحيل ان يحكم عليه بصحة الحكم وامتناعه معلوم فتعسر
على ايراد التناقض في الاول لان المطلوب ليس اثبات التناقض بل كذب الثاني فيبعد التنبية على
التناقض صرح باثبت المطلوب مفسحا عن التقريب وتخبر الجواب ان هذه القضية هي الثاني
في الشرطية ان اخذت خارجية معنا صدق الشرطية قوله لا انعكاس الموجبة اليه قلنا لا تم انها
تنعكس بعكس النقيض وانما يصدق العكس لو صدق موضوعه على وجوده خارجي وهو ممنوع لان
كل ما وجد في الخارج فهو معلوم ولو يكونه شيئا او وجودا وهذا بعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس
الموجبة الخارجية الى الموجبة على ما استطاع على تفصيله وما يقال من ان العلم بصفة الموجودية والشيئية
لا يستلزم العلم بالموجودات لا يظهر من الفرق بين العلم بوجهه وبين العلم بالشيء من وجهه فكلام على
السند وان اخذت حقيقة الشرطية مسلمة وكذب الثاني ممنوع قوله المحكوم عليه فيه امان ان يكون
مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما قلنا نعم انه معلوم باعتبار ما بمتنع الخلف فان صحة الحكم باعتبار ما
معلوم باعتبار ما امتناع الحكم عليه على تقدير ان يكون مجهولا مطلقا هذا ان اخذنا الثاني موجبة اما ان
اخذت سلبية كما يقال لو صح ما ذكرتم لصدق لاشي من الجھول مطلقا يصح الحكم عليه او موجبة
سلبية لضعفين كما يقال لصدق كل ما ليس بمعلوم باعتبار ما ليس يصح الحكم عليه لم يثبت منع الملازمة
لثبوت الانعكاس ونعني منع كذب الثاني والخلف لا يقال المحكوم عليه في الثاني ان كان معلوما
باعتبار ما جاز اخذ خارجيا والام يستقيم الحل على الشق الثاني لانه خارج عن قانون التوجيه وقد يجاب
عن الشبهة بوجوده اخر احدها ان المسمى كل ما هو محكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار
ما دام محكوما عليه ويلزم بحكم الانعكاس كل مجهول مطلقا بمتنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا
وحينئذ لمع الخلف على كل واحد من النقيضين اما على الشق الاول فلان اللازم حينئذ ليس
بعض الجھول مطلقا بمتنع الحكم عليه وهذا لا يتناقض كل مجهول مطلقا بمتنع الحكم عليه
مادام مجهولا مطلقا لان المطالبة لانتفاء قض الشرطية واما على الشق الثاني فلان اللازم
حينئذ ان المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه حين هو معلوم باعتبار ما وهو لا يتناقض

علا ذكرنا من القضية وثانيها ان المجهول مطلقا شئ موصوف بالمجهولية والمجهولية امر معلوم
 كان الملووية امر معلوم فله اعتباران احدهما ماصدق عليه الوصف من هذه الحيزية والثاني
 ماصدق عليه لامن هذه الحيزية فبالاعتبار الاول يكون معلوما لان الموصوف بالمجهولية يكون
 معلوما باعتبار الوصف كان الموصوف بالمعلومية معلوم باعتبار تلك الوصف غير ان الموصوف
 بالمعلومية يكون معلوما باعتبار آخر والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما بالاذك الاعتبار
 والحكم بامتناع الحكم مشغل على اعتبارين ايضا الحكم وامتناعه فالحكم عليه في قولنا المجهول مطلقا
 يمنع الحكم عليه من حيث الحكم هو المأخوذ بالاعتبار الاول ومن حيث امتناع الحكم هو المأخوذ
 بالاعتبار الثاني فال موضوع فيهما مختلف فلان ما فاته ان قلت اى جهة تعرض للحكم فهي جهة امتناع
 الحكم لان الحكم ايسر الامتناع الحكم فيكون من تلك الجهة محكوما عليه وغير محكوم عليه هذا خلف
 فنقول المجهول للنطاق محكوم عليه من حيث بامتناع الحكم لامن تلك الحيزية بل من حيث اخرى
 فلان ما فاته ان المحكوم عليه في التالى هو الحكم والمجهول مطلقا ما يتعين به المحكوم عليه وقد حكم
 عليه بنفس الامتناع كما يقال شريك البارى ممتنع واجتماع النقيضين مستحيل فان قلت ماصدق قولنا
 الحكم على المجهول مطلقا ممتنع يصدق قوانينا كل مجحول مطلقا ممتنع الحكم عليه ويعود
 الازمان قلنا الحكم قد تعين للوضع سواء كان مقدما او مخرجا كقولنا ابن زيد كاتب وزيد ابنه
 كاتب فان الموضوع في كلاهما ابن زيد في الحقيقة فان قلت الاخبار عن زيد بان ابنه كاتب معار
 للاخبار عن ابن زيد بان كاتب نعم انها لا تلازم في الصدق لكن التلازم لا يستلزم الاتحاد فنقول لان
 انها متغايران في الحقيقة بل لتغاير اللفظ وهذا الجواب ظاهر الفساد لان ما يتبع الحكم عليه له
 مفهوم وكل مفهوم اذا نسب الى شئ آخر يصدق عليه اما بالاجاب او بالسلب لكن السلب غير صادق
 هناك فتعين اليجاب ويمكن تقرير الشبهة بحيث يندفع عنها جميع الاجوبة كما يقال لو كان الحكم
 على الشئ مشروطا بتصور المحكوم عليه بوجه ماصدق قولنا لاشئ من المجهول مطلقا دائما
 محكوم عليه دائما والتالى باطل اما الملازمة فلانها المشروط دائما بانتفاء الشرط دائما واما انتفاء
 التالى فلانه يصدق على المجهول مطلقا دائما انه ممكن بالامكان العام وشئ وامامو جود او معدوم
 الى غير ذلك ولان كل مفهوم ينسب الى المجهول مطلقا دائما فان ثبت له كان محكوما عليه بالاجاب
 والا كان الحكم واقعا عليه بالسلب فيكون المجهول مطلقا دائما محكوما عليه في الجملة وقد كان ايسر
 محكوم عليه دائما هذا خلف وايضا المحكوم عليه في القضية ان كان مجحولا مطلقا دائما يكون المجهول
 مطلقا دائما محكوما عليه في الجملة وان كان معلوما باعتبار ما في الجملة لم يكن مجحولا مطلقا دائما والكلام
 فيه والجواب الحاسم لمادة الشبهة ان المجهول مطلقا دائما معلوم بانها مجحول مطلقا بحسب
 الفرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه باعتبارين وهذا هو تحقيق ما ذكره المصنف واثمنا له ادنى تأمل
 لنعقلته (قوله الفصل الثاني في بابا حث الالفاظ وهي ثلثة الاول الدلالة الوضعية للفظ على تمام
 ما وضعه مطابقة) ان الانسان قوة عاقلة تطيع فيها بصور الاشياء من طرق الحواس ومن طريق
 آخر فلها وجود في الخارج ووجود في العقل ولما كان الانسان مدبسا بالطبع لا يمكن تعبه
 الابتسار كمن من ابناء نوعه واعلامهم ما في ضميره من المفاصد والمصالح ولم يكن ما يوصل به
 الى ذلك اخف من ان يكون فعلا وام يكن اخف من ان يكون صوتا لعدم ثباته وازدحامه فانه
 الدائم الالهى الى استعمال الصوت وتطبيع الحروف بالآلة المعدة له ليدل غيره على ما عنده
 من المدركات بحسب تركيبها على وجوده بخلافه ونحاشى لان الانتفاع بهذا الطريق بخص
 بالخاضرين وقد سمت حاجة اخرى الى اطلاع الغائبين والموجودين في الازمنة الآتية على الامور
 المعلومة ليعتقدوا بها وليضيق اليها ما يقضيه ضمائرهم فيكمل المصلحة والحكمة اذ اكثر العلوم

الفصل الثالث في بابا حث
 الالفاظ وهي ثلثة الاول
 الدلالة الوضعية للفظ على
 تمام ما وضعه مطابقة وعلى
 جزئه ضمن وعلى الخارج عنه
 التزام لكن من حيث هي كذلك
 احتراز عن اللفظ المشتركين
 الكل والجزء وبين اللازم
 والمزوم ويعتبر في الالتزام
 الزم الذي اذ لا فهم دونه
 لا الخارجى لحصول الفهم دونه
 كما في العدم والممكن متى

والاصفات انما كانت بتلاحق الافكار لا جرم ادى تلك الحاجة المضرب اخر من الاعلام فوضعت
اشكال الكتابة ايضا لاجل الدلالة على ماقى النفس لانها واسطت الالفاظ بينهما وبين ماقى
النفس وان امكن دلالتهما عليه بلا توسط الالفاظ كالوجمل للصوم كتابة وللمريض كتابة اخرى
لكن لوجمل كذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ماقى النفس الفاظا يحفظها
تدوينا وفي ذلك مشقة عظيمة فقصدا الى الحروف ووضع لها اشكال وركبت تركيب الحروف يبدل
على الالفاظ فصارت الكتابة دالة على العبارة وهي على الصور الذهنية وهي على الامور الخارجية
لكن دلالتهما على ماقى الخارج دالة طبيعية لا يختلف فيها الالادال والمبدلول بخلاف الدلائل الباقين
فانهما لما كانتا بحسب التواطى والوضع مختلفتان بحسب اختلاف الاضائع واما في دلالة والعبارة
فالبدال يختلف دون المبدلول واما في دلالة الكتابة فكلاهما مختلفان فيكون بين الكتابة والعبارة
وبين العبارة والصورة الذهنية علاقة غير طبيعية الا ان علاقة العبارة بالصورة الذهنية ومن جادة
القوم ان ينعوها معا في احكامها واتقها كثرة الاحتياج اليها وتوقف الالفاظ والاستفادة
عليها حتى ان ثقل المعاني قلنا تفك عن تخيل الالفاظ وكان المفكر يتاحى نفسه بالفاظ متخيلة
فلاجل هذه العلاقة القوية صار البحث الكلى عن الالفاظ غير مختص بلغة دون لغة من
مقدمات الشروع في المنطق والافانطق من حيث انه منطوق لاشغاله بما فانه يبحث عن القول الشارح
والحجة وكيفية ترتيبها وهي لا تتوقف عليها بل لو امكن فعلها بفكرة ساذجة للاحظ فيها
الالهة ان كان ذلك كافيا ثم ان نظر المنطوق في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة
او من جهة انها اعراض او جواهر او من جهة انها كيف تحدث الى غير ذلك من نظايرها
بل من جهة انها دالة على المعاني لتوصل بها الى حال المعاني انفسها من حيث تألف عنائها
فبعد هذا الجهد قلنا قد قدمنا بحث الدلالة وهي كون الشيء بحالها بلزم من العلم به العلم بشئ آخر
وذلك الشيء ان كان انظافا لدلالة اللفظية والافانطقية كدلالة الخطوط والاعداد والاشارات
والنصب وكدلالة الاثر على المؤثر والدلالة اللفظية مقتصرة بحكم الاستقراء في شئها فاسلم والاستغناء
كاف في مباحث الالفاظ الدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والطبيعية
كدلالة اخ على الوجود فان طبع الالفاظ يعنى التلفظ بذلك اللفظ عند عروض المعنى له والعقلية
كدلالة اللفظ المسموع من وراء جدار على وجز الالفاظ وما يقال في الحصر دلالة اللفظ اما ان يكون
لوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي
الطبيعية والاولى العقلية والمناسبة في الاخير باقية فيندفع بالاستقراء ولما كانت الدلالة الطبيعية
والعقلية غير مضبوطة لانها تختلف باختلاف الطبائع والافهام اختص النظر بالدلالة الوضعية
وعرفها صاحب الكشف بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
واحتراز بالبعد الاخير عن الدلالة الطبيعية اذ فهم المعنى في دلالة اخ مثلا ليس لاهم بالوضع
لانتماعه بل لادى الطبع اليه عند التلفظ به وعن العقلية فان دلالة اللفظ المسموع من وراء
الجدار لا تتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتحققها سواء كان اللفظ مسموعا
او مستمعلا وانما يقل بالنسبة الى من هو عالم بوضعه له بل اطلق العلم بالوضع لئلا يخرج المعنى
والالتماع عنه وقد ورد على انه ينفك سكان احدهما مشتمل على الدور لان العلم بالوضع موقوف على
فهم المعنى ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصور المنسبين فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور
وجوابه ان فهم المعنى في الحال موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى
في الحضانة والى هذا اشار الشيخ في الشفا حيث قال معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارسم
في الخيال مسموع اسم ارسم في النفس معناه فتعرف النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم

فكلمة ارادة الحس على النفس الثالث النفس اليمانية فكون اللفظ بحيث كما اراده الحس على
 النفس الثالث الى معناه في الدلالة واللفظ السابق بالوضع وكون صورتهما محمولتين عند
 النفس وتول ايضا اللفظ بالوضع وتكون على فهم المعنى مطلقا لا على فهم المعنى من اللفظ وهو معروف
 على العار بالوضع فلا دور الثاني ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ لا يجوز نفي احداهما
 بالآخر واشتصفت بهما هذا الاشكال حتى عبر التمر يق الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم
 معناه لعم بوضعه والتحقق ان ههنا امورا اربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسبوقة والمعنى
 الذي جعل اللفظ بآرائه واصنافه عارضة بينهما هي اللفظ بآراء المعنى على
 ان المتعرج قال اذا اطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى واصنافه ثمانية بينهما اعارضة لها بعد عروض
 الاضافة الاولى وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على المعنى كون اللفظ بحيث يفهم
 منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كون
 المعنى منهجها عند اطلاقه فكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فاما كون تعريفها بايهما كان
 اذا تمهد هذا فقول لايم ان الفهم المذكور في التمر يق صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان
 اصنافه اقسام بطريق الاستناد وهو نوع بل بطريق التعلق فان معناه كون المعنى منهجها
 من اللفظ وهذا كما يقال اعجبني ضرب زيد فان كان زيدا فعلا يكون معناه اعجبني كون زيد مضاربا
 وان كان مفعولا يكون معناه اعجبني كون زيد مضروبا فهنا الفهم مضاف الى المفعول وهو المعنى
 فالتركيب يفيد ان المراد كون المعنى مفهوما من اللفظ ولا شك انه ليس صفة السامع ثم الدلالة الوضعية
 لها مطابقة او ضمن الالتزام وتقييد المصنف بالوضع لاخراج الطبيعة والعقلية واللفظ لاخراج
 غير اللفظية وبيان الحصر ان ما يدل عليه اللفظ بطريق الوضع اما تمام المعنى الموضوع له او جزؤه
 او امر خارج عنه فان كان تمام المعنى الموضوع له فهي مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى وان كان
 جزء المعنى الموضوع له فهي تضمن لانه في ضمن المعنى الموضوع له وان كان امر خارجا عنه
 فهي التزام لانه لا يرد لكن يجب ان يقيد الكل بقولنا من حيث هي كذلك كالتام في حدود الدلالات
 بعضها ببعض فان من الجائز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كاشتراك الامكان بين مفهومي
 العام والخاص وان يكون مشتركا بين المزموم واللازم كاشتراك الشمس بين الجرم والنور فلو لم يقيد
 حد دلالة المطابقة لاتنقض بدلالة تضمن والالتزام اما انتفاضه بدلالة تضمن فلانه اذا اطلق
 لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص تكون دلالة على الامكان العام بالتضمن لا بالمطابقة
 مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعند التقييد لاتنقض لان تلك
 الدلالة وان كانت على ما وضع له لكنها ليست من حيث هو ما وضع له بل من حيث هو
 جزؤه حتى لو فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصلا لمفهوم الامكان العام كانت تلك لدلالة منقصة
 واما انتفاضه بالالتزام فلانه اذا اطلق لفظ الشمس واريد به الجرم كانت دلالة على التور الترابية
 لمطابقة مع له موضوع له ولانتفاض عند التقييد لان التام للدلالة ليست من حيث هو موضوع له بل
 من حيث هو لازم وكذلك لو لم يقيد حد دلالة تضمن والالتزام لاتنقض بدلالة المطابقة اما تضمن
 فلانه اذا اريد من لفظ الامكان الامكان العام تكون دلالة عليه مطابقة مع انه جزء ما وضع له
 ولانتفاض اذا قيد لانها ليست من حيث هو جزؤه واما الالتزام فلانه اذا اريد من لفظ الشمس
 النور فالدلالة مطابقة وهو لازم ما وضع له لكن ليست من حيث هو لازم هكذا وجه الشارحون
 هذا الموضوع وفيه نظر لاننا لم ان اللفظ المشترك عند ارادة معنى الكل او المزموم لا يدل على
 الجز واللازم بالمطابقة غاية ما في الباب لا يدل عليه دلتان من جهتين ولا امتناع في ذلك وكذلك
 في تضمن والالتزام لا يثبت دلالة اللفظ على المعنى المطابق انما يتحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا لفظ

لا يدل بحسب ذاته والا لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز بل بالأرادة المتجاوزة على قانون
 الوضع أولا يرى ان اللفظ المشترك ما لم يوجد فيه قرينة لأرادة احد معانيه لا يفهم منه
 معنى لانا نقول هب ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن ليس يلزم منه ان تكون تابعة للأرادة
 بل بحسب الوضع فانا نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ
 مخفية ونظرة في الخيال وصورة المعنى مرئية في السال فكيف نحيل ذلك اللفظ نفع لمعناه
 سواء كان مرادا أولا واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمعانيه يتعطلها عند اطلاقه
 نعم تعين ارادة اللفظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه بون بعيد
 وتوجب الكلام في هذا المقام ان اللفظ المشترك دلالة على الجزء بالمطابقة والتضمن وعلى اللازم
 بالمطابقة والالتزام فاذا اعتبر دلالة على الجزء بالتضمن اوعلى اللازم بالالتزام يصدق عليها
 انها دلالة اللفظ على تمام موضوعه فيقتضى حدا لمطابقة بهما ولو قيد بالجانبية اندفع النقصان
 لانهما يستمن حيث هو تمام الموضوع له وكذلك اذا اعتبر دلالة على الجزء واللازم بالمطابقة صدق
 عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى اولازمه لكنهما يستمن حيث هو كذلك لا يقال المشترك كان
 انما يدل على الجزء واللازم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل باقوى الدالتين لم يدل باضعفهما لانا نقول لاتم
 ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة الضعيفة والقوية من جهة واحدة وهو ممنوع وباعتبار في الالتزام
 الزوم الذهني بين المسمى والامر الخارجي وهو كونه بحيث يحصل في الذهن من حصول المسمى فيه
 اذ اولاه لم يفهم المعنى الخارجي من اللفظ لان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب ان اللفظ
 موضوع له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه وكل منهما مشك على ذلك التقدير
 فلم يكن اللفظ دالا عليه وقبسه نظرا لثاقضه بالتضمن اذ الدلول التضمني لم يوضع اللفظ له
 ولا يتنقل الذهن عن المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فالاولى ان يقال فهم المعنى عند اطلاق
 اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب انه لازم للمعنى الموضوع له وحيث نديم الدليل سالما عن النقص
 لا يقال اننا نفهم من اللفظ شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فدلالته على ذلك
 المعنى الترابية ولا زوم ذهني وايضا المعينات دالة على معانيها وابست من لوازم ذهنية
 لان فهمها منها بعد كفاية ومزيد تأمل لانا نقول الدلالة مقولة بالاشتراك على معين الاول
 فهم المعنى من اللفظ متى اطلق الثاني فهم المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى الاول
 وان اعتبر في بعض العلوم المعنى الثاني فلادلالة لللفظ اذا فهم المعنى منه بالقرينة بل الدال المجموع
 والمعينات ان لم يتنقل الذهن بعد كمال تصورات مسببات فاطها الى لوازمها فدلالته عليها
 ممنوعة والافلاقتض ولا يشترط الزوم الخارجي اى تحقق اللازم في الخارج متى تحقق المسمى فيه
 اذ لو كان شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه واللام باطل لان العدم كالعدم يدل على الملكة
 كالمصير بالالتزام مع عدم الزوم الخارجي بينهما (قوله ودلالة اللفظ المركب داخله فيه) هذا جواب
 عن سؤال عسى ان يورد على حصر الدلالة الوضعية في الثلث وتقريره ان دلالة اللفظ المركب
 خارجة عنها لانها ليست مطابقة اذ الواضع لم يضعه لمعناه ولا ضمتا لان معناه ليس جزءا للمعنى
 الموضوع له والالتزام ادليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له وبالجملة لما يمكن الوضع مخفقا
 فيه انتفت الدلالات كلها ضرورة انها تابعة للوضع فان قلت المركب لا يخلو اما ان يكون موضوعا
 لمعنى او لا يكون واباما كان لا يتوجه السؤال اما اذا كان موضوعا فظاهر واما اذا لم يكن فلان دلالاته
 لم تكن وضعية والكلام فيها فنقول الدلالة الوضعية ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى
 الموضوع له والا لما كان دلالة التضمن والالتزام وضعية بل ما يكون للوضع مدخل فيها على ما فسرنا
 للزوم به فيكون دلالة المركب وضعية ضرورة ان لاوضاع مفردة دخلت في دلالاته اتم اوفيل

ما يكون لوضع اللفظ دخل فيه لاندفع السؤال وجوابه ان دلالة اللفظ المركب داخلية فيه اى
فما دل على المعنى بالمطابقة وذلك لان المعنى من الوضع في تعريف دلالة المطابقة ليس وضع
عين اللفظ لعين المعنى فقط بل احداً لآخرين اما وضع عينه لوضع اجزائه لاجزائه بحيث
تطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى والثاني متحقق في دلالة المركب فلا تكون خارجة عن الدلالات
واعترض عليه بان دلالة المركب ليس يلزم ان يكون مطابقة لان دلالاته على المعنى تابعة للدلالة اجزائه على
اجزاء المعنى وهي قد تكون بالمطابقة او بالتضمن او بالاتزام وهذا الاعتراض ليس بوارد اما اول دلالته
لايدفع المنع واما الثاني فلان السائل ربما وجه سؤاله بالنسبة الى معاني الاجزاء المطابقة فتكون
دلالة المركب عليها مطابقة ولو اوردته بالقياس الى معنى من المعاني امكن تطبيق الجواب عليه
بان يقال دلالة المركب داخلية فيه اى فيما ذكرنا من الدلالات الثلاث واشتاء الوضع ممنوع والتفصيل
هناك ان دلالة المركب اما على مدلول مفردية او على مدلول احد المفردين او على ما لا يكون هذا
ولذلك لازم للمجموع من حيث هو مجموع اما دلالاته على مدلول مفردية فلا يتخلو اما ان يكون
على مدلول مفردية او على مدلول واحد لمفردية والثاني ان يكون دلالاته على ذلك المدلول
اما بالتضمن او بالاتزام لان ذلك المدلول ان لم يكن خارجاً عن احدهما يكون دلالاته عليه بالتضمن
سواء كان مدلولاً تضمنياً لهما او مطابقياً لاحدهما وتضمنياً او التزامياً لمبا لآخر وتضمنياً
لاحدهما والتزامياً للآخر وان كان خارجاً عنهما يكون دلالاته عليه بالاتزام والاول ينحصر
في ستة اقسام لان دلالاتي المفردين على مدلوليهما اما بالمطابقة او بالتضمن او بالاتزام او دلالة
احدهما بالمطابقة والآخر بالتضمن او دلالة احدهما بالمطابقة والآخر بالاتزام او دلالة احدهما
بالتضمن والآخر بالاتزام فالاول ان يكون كل من اللفظين دالاً على معناه بالمطابقة
فيكون المجموع كذلك الثاني ان يكون كل منهما دالاً على معناه بالتضمن فيكون دلالة
المركب كذلك كما اذا فهمنا من قولنا الانسان حيوان الناطق حساس الثالث ان يدل كل منهما
على معناه بالاتزام والمجموع كذلك كما اذا فهمنا من المثال قابل صنعة الكتابة مثله اربع ان يكون
احدهما دالاً بالمطابقة والآخر بالتضمن فيكون المجموع دالاً بالتضمن كما اذا فهمنا من ان الانسان
حساس لان مجموع الجزء وجزء الجزء الكلي الخامس ان يدل احدهما بالمطابقة والآخر بالاتزام
فالمجموع يدل بالاتزام لان مجموع الجزء والخارج خارج كما اذا فهمنا من ان الانسان مثله اربع
صنعة الكتابة حيوان السادس ان يكون احدهما دالاً بالتضمن والآخر بالاتزام فالمجموع دال
بالاتزام ضرورة ان جزء الجزء مع الخارج خارج كما اذا فهمنا من ان الناطق مثله اربع صنعة
الكتابة حساس واما دلالة المركب على احد مدلولي مفردية فهي تكون بالتضمن ان كانت دلالة
المفرد بالمطابقة او بالتضمن والاتزام ان كانت كذلك واما دلالة المركب على مدلول لا يكون
مدلول مفرد من مفرداته فلا يكون الا بالاتزام لان مدلوله المطابقي انما يكون مدلولات مفرداته
المطابقة ومدلوله التضمني انما هو جزء من مدلولات مفرداته فالاقسام تنحصر في خمسة عشر
ودلالة المركب في جميع هذه الاقسام لا تخلو عن الدلالات الثلاث فان قيل لا تحقق للاثنين
في المركب اما وضع عين اللفظ باراء عين المعنى فظاهر واما وضع اجزائه لاجزاء المعنى فلان
من اجزاء اللفظ الجزء الصوري اعنى الهيئة التركيبية وهي ليست موضوعاً لمعنى فانها لو كانت
موضوعاً لمعنى لما كان التركيب بمجرد ارادة المركب بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه وباس
كذلك اجاب بان اللفظ المركب كما له مشتمل على اجزاء مادية كلفظي الانسان والكتاب في قولنا
الانسان كاتب وجزء صوري وهو الهيئة الحاصلة من تألف احدهما بالآخر كذلك معناه مشتمل
على اجزاء مادية كمعنى الانسان ومعنى الكتاب وجزء صوري وهو نسبة احدهما الى الآخر
وكما ان الاجزاء المادية اللفظية موضوعة يزاء الاجزاء المادية المعنوية كذلك الهيئة التركيبية

اللفظة موضوعه بآراء الهيئة التركيبية المعنوية غاية ما في الباب انها ليست موضوعا بالتحصيل
لكنها موضوعة بالنوع ولذلك تختلف هيئات التركيب بحسب اختلاف اللغات والى هذا
السؤال والجواب اشار بقوله ودلالة هيئة التركيب بالوضع ايضا وهنا ننظر فان احدا لاسرين
لازم وهو اما عدم انحصار الدلالة في الثلث او انحصارها في المطابقة لانه ان ارد بالوضع
الشخصي يلزم الامر الاول لعدم وضع المركب بالشخص ولو ارد به الوضع التوحيي يلزم الامر
الثاني لان المدلول التوحيي واللاتزامي مجازي واللفظ موضوع بآراء المعنى المجازي ومنعنا توحيها
على ما جمعه من اتمية الاصول والحق في الجواب ان يقال لانه ان الهيئة التركيبية جزء من اللفظ
وانما يكون جزءا او كان لفظا سلبا لكن لانه جزء معتبر في التركيب فان المعتبر ما يكون له رتب
في السمع على ما سيجي (قره والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة) هذا بيان النسب بين الدلالات
الثلاث بالزوم وعدمه وهي باعتبار مقابلة كل منها الى الاخرين مختصرة في ست فالتضمن
والالتزام يستلزمان المطابقة لانهما تابعا لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع
وانما قيد بحجية التبعية احترازا عن التابع الاعماله بما يوجد بدون المتبوع الاخص هذا
هو المطلوب في كتب القوم وانهم وان ادبوا في الدعوى لكنهم مخطئون في البيان اما اولا
فلان الامر في التبع بعكس ما ذكروه ضرورية ان فهم الجزء سابق على فهم الكل فلتن قل
التضمن ابس عبارة عن فهم الجزء مطلقا بل هو فهم الجزء من اللفظ والسابق على فهم
الكل من اللفظ اعني المطابقة فهم الجزء مطلقا لا فهم الجزء من اللفظ فقول ما لم يفهم الجزء
من اللفظ يتبع فهم الكل منه والعلم به ضروري وكذلك في بعض اللوازم كافي الاعداد والمساكنات
واما ثانيا فلان الكبرى ان قيدت بالحجية لم يتكرر الوسط والا كانت جرتية واما ثالثا فلانه لو صح
البيان لاستلزم المطابقة التضمن والالتزام لانها متبوعة والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد
بدون التابع وطريق بيان الدعوى ان التضمن دلالة اللفظ على جزء المعنى من حيث هو جزء
ولا ترتيب في ان دلالاته على جزء المعنى من حيث هو جزء لا يتحقق الا اذا دل على المعنى وكذلك
دلالة اللفظ على الخسارج عن المعنى من حيث هو خارج لا يتحقق بدون دلالة اللفظ عليه او نقول
انها مستلزمان للوضع وهو مستلزم للمطابقة فيستلزمانها والمطابقة لاستلزام التضمن لانه
قديكون معنى اللفظ بسيطا كالوحدة واللفظة فانه يدل عليه بالمطابقة ولا تضمن لانها الجزء
ولا الالتزام لجواز ان لا يكون للمعنى لازم بين يلزم فهمه فهم المعنى اى البين بالمعنى الاخص
وحيث تحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه وهذا انما يفيد عدم العلم بالاستلزام
لا العلم بعدم الاستلزام والاولى ان يقال لو تحقق الاستلزام لكان كمالا تعقلنا شيئا تعقلنا مع
شيئا آخر لكننا نعلم بالضرورة اننا تعقل كثيرا من الاشياء مع الذهول عن سائر اغياره وما قد سبق
الى بعض الخواطر من انه يفرض ذلك الى تصور امور غير متشابهة فلا يكاد ينجي ضعفه لجواز
الاستهزاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته بمرتبة او مراتب اذا امتنع في تحقق الملازمة الذهنية
من الطرفين كافي المتضامين وذكر الامام ان المطابقة يلزمها الالتزام لان لكل ماهية لازما بشا
واقفه انها ليست غيرها والدال على الملزوم دال على لازمه البين بالالتزام اجاب بان قوله كون
المعنى ابس غيره لازم بين ان اراد به ان يبين بالمعنى الاخص جمنوع اذ كثيرا ما تصور شيئا لا يتخطر
ببالتساوية فضلا عن انه ليس غيره وان اراد به انه يبين بالمعنى الاعماله فليس لكن لا يفيد اذ الاعتبار
في دلالة الالتزام هو المعنى الاخص لا يقال ان اعتبر في المعنى الاخص للزوم الخسارجي بطل
قولكم انه الاعتبار في الالتزام واللا يمكن اخص من المعنى الثاني لاعتبار اللزوم الخارجى فيه فان الاعتبار
فيه لو كان اللزوم الذهني فان كان بالمعنى الاول كان العام عين الخاص وان كان بالمعنى الثاني لازم

والتضمن والالتزام يستلزمان
المطابقة ولا يستلزم المطابقة
التضمن لجواز كون المعنى
بسيطا ولا الالتزام لجواز ان
لا يكون له لازم بين يلزم من فهمه
فهو واما كونه ابس غيره فغير
بين بهذا المعنى بل يعنى انه
اذا علم مع المعنى علم كونه
لازماله هو الاول المعتبر متى

تعرّف الشيء يتعنه لانا نقول المعبر في المعنى الثاني مطلق الروم اعلم من الذهني والخارجي
لا يقال اذا حصل لنا شعور بمعية فان لم يتميز بينهما وبين غيرها فلا شعور به لان كل شعور به
موجود في الذهن وكل موجود متميز عن غيره وان مبرتا بينهما فلا شعور به لان كل شعور به
الغير فلا قل من ان يكون لنا شعور بطلق الغير لانا نقول لانا انما يتميز بين الماهية وبين غيرها
فلا شعور بهما نعم انما متميزة عن غيرها في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علنا بامتيازها عن غيرها
والا لزم من كل تصور تصديق وابس كذلك واما التضن والالتزام فلا يلزم بينهما لانفكاك
التضن عن الالتزام في المركبات الغير الملزمة وانفكاك عنه في البسائط الملزمة وانما اهلها
المصنف لاقضاءهما مما ذكر في المطابقة فان قيل اذا اطلق اللفظ الموضوع بازاء المعنى المركب
يفهم الكل من حيث هو وكل الجز من حيث هو جزا وافهما من حيث هما كل جزء يفهم التركيب
بالضرورة وهو امر خارج عن المعنى فانضمن يستلزم الالتزام فتقول هذه معالطة من باب
اشياء العارض بالمعرض فان المفهم هو ما صدق عليه الكل والجز وذلك لا يستلزم فهم الكلمة
والجزئية المستلزم لفهم التركيب على ان يفهم الجزئية او الكلية لو كان لازما لكن في بيان المطاوب
(قوله واطلاق اللفظ على مدلوله المطاوبين بطريق الحقيقة) قد وقع في كلام الامام والكشي
ان دلالة المطاوب هي الحقيقة والتضن والالتزام مجازان ولا يستراب في ان الدلالة ليست حقيقة
ولا مجازا والالتزام اجتماع الحقيقة والمجاز عند اطلاق اللفظ بل اطلاق اللفظ على مدلوله المطاوبين
اي استعماله فيه بطريق الحقيقة لانه استعمال فيما وضع له واطلاقه على مدلوله التضن
او الالتزام بطريق المجاز لانه استعمال في غير ما وضع له اللفظ وانما لم يقل حقيقة ومجاز لانهما
لفظان لاستعمالان (قوله الثاني قبل دالة الالتزام مهجورة في العلوم) قد اشهر في كلام القوم
ان دالة الالتزام مهجورة في العلوم وانما قيدوا بالعلوم لانها لم تهجر في المحاورات فان ارادوا
بذلك ان اللفظ لا دلالة له على الالتزام البين فطلانه بسبب اذ لا معنى لدلالة اللفظ على شيء
الافهم منه والالتزام البين منفهم من اللفظ قطعاً وان ارادوا به الاصطلاح على عدم استعمال
اللفظ في المدلول الالتزامي فذلك مما لا ينقش فيه فلا يطلب بالحجة ويمكن ان يقال المراد منه
امريئالت وهو عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي لا بطريق الاصطلاح فلا بد من تحكيجه
بالدليل ونختار الامر الثاني ونحمل المذكور في معرض الاستدلال على بيان سبب الاصطلاح
فانه لو لم يكن له سبب كان عبثاً وقد احتجوا عليه بانها عقلية اذ اللفظ لم يوضع بازاء المدلول
الالتزامي فتكون مهجورة لان الفرض من الالفاظ استفادة المعنى منها بطريق الوضع ونقضها
الغزالي بالتضن وتوجيهه اما اجالا فبان يقال ذلك ليس بصحيح بمجمع مقدمه اذ لو صح لزم
ان يكون دالة التضن مهجورة لانها ايضا عقلية فان قيل دالة التضن اقوى لكون مدلولها
جزاً من السمي ولا يلزم من هجر الاضعف هجر الاقوى فتقول لما كانت الدالة لهجرتها كونها
عقلية وهي متعقفة في دالة التضن يلزم هجرها بالضرورة فضاء بالعلة وان ضم اليها ضعفها
اقتصرا على المنع واما تفصيلا فبان ان معنى ذلك كونها عقلية صرفه لا مدخل للوضع
فيها فهو ممنوع ضرورة ان دلالة اللفظ على الخارج من معناه لا يكون الا توسط وضعه له
وان عذبه كونها بمشاركة من العقل فسلم لكن لا يوجب هجرها كما في دالة التضن وتمسك
الغزالي في ذلك بان الدلالة الالتزامية لو كانت معتبرة يلزم ان يكون اللفظ واحداً مدلولات غير متناهية
والثاني باطل ببيان الملازمة ان اللوازم غير متناهية لان من لوازم الشيء انه ليس كل واحد بغيره وهو غير
متناه فاعتبارها بوجوب اعتبار غير المتناهي في مدلول اللفظ واجاب الامام عنه بنوع الملازمة وانما تصدق
ان لوازمه جميع اللوازم وليس كذلك بل المعبر اللوازم الالبنة وهي متناهية فار قيل اللوازم البينة

واطلاق اللفظ على مدلوله
المطابق بطريق الحقيقة
وعلى الاخيرين بطريق المجاز
متن

الثاني قبيل دالة الالتزام
مهجورة في العلوم فان اريد به
عدم الدلالة فقد بان بطلانه
اذ لا معنى لدلالة اللفظ على
المعنى الافهم منه وان اريد به
الاصطلاح عن عدم استعمال
اللفظ في مدلوله الالتزامي
فكيف يطلب بالحجة وقد احتجوا
عليه بانها عقلية ونقضه
الغزالي بالتضن وتمسك
بلانها في اللوازم واجاب عنه
الامام بان البينة متناهية وتمسك
بانه لو اعتبر الالتزام البين
لم يضر بطلانها بالاصطلاح
والامام بقده وجوابه انه لو اعتبر
البين مطلقاً انضبط المدلول

متن

ايضا غير متناهية اما اول فلان لكل شيء لازما يندوا قوله انه ليس غيره فكل شيء فرض فله لازم ولا لازمه لازم فكل شيء لو لازم بينه غير متناهية واما ثانيا فلان لكل شيء لازما بالضرورة وذلك اللازم اما قريب او بعيد واما كان ينتهى الى اللازم القريب فيكون لكل شيء لازم قريب ويكون لذلك اللازم لازم ايضا قريب وهم جرا وكل لازم قريب فهو بين فيكون لكل شيء لو لازم بينه غير متناهية وليس له ان يقول غاية ما في هذا الباب عدم تناهي الوازم البينة بالمعنى الاتم والعبرة بالزوم البين بالمعنى الاخص لانه ما اعتبر الا بالمعنى الاعم على ما مر فقول لا تم ذهاب سلسلة الزوم الى غير النهاية لجواز عودها بتلازم الشيء من الطرفين بواسطة او غير واسطة سلمناه لكن اللازم البين اللازم البين للشيء لا يجب ان يكون لازما ينشأ ذلك الشيء فلا يلزم هدم تناهي الوازم البينة للشيء واحد والكلام فيه على ان التمسك لزم انتفاء الدلالة الاتزامية اذ يمكن ان يقال لو تحقق الالتزام يكون للفظ مدلولات غير متناهية الى آخر ما ذكره وتمسك الامام بان المعنى في الالتزام اما الزوم البين او مطلق الزوم واما ما كان تكون دلالة الالتزام مجبورة اما اذا كان المعنى لازما للزوم البين فلاختلافه باختلاف الاشخاص فلا يكاد يضبط المدلول واما اذا كان المعنى مطلقا للزوم فمقدم تناهي الوازم واستناع اقادة اللفظ اباهما كما ذكره الغزالي وجوابه اننا نختار ان المعنى للزوم البين قوله في لا يضبط قلنا لا نسلم وانما لم يضبط لولم يعتبر البين مطلقا الى النسبة الى جميع الاشخاص اما اذا اعتبر كابين المتضامين فلا خفاء في الانضباط لا يقال المعنى اما للزوم البين المطلق او مطلق الزوم البين واما ما كان يلزم هجر الدلالة اما اذا كان المعنى مطلقا للزوم فلما مر واما اذا كان الزوم المطلق فليجوز تعدد الوازم المطلقة فلم يتعين المراد لانا نقول اذا لم يتعد بتعين المدلول وعدم الانضباط في المعنى صورة لا يوجب هجر الدلالة مطلقا على ان الوضع بالقياس الى الاشخاص يختلف وبغير المعنى الالتزامي يتعدد فلو اوجب الاختلاف والعدد الهجر لم يمكن لدلالة ما اعتبر والانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الالتزامي فان لم يكن هذا القرينة صارفة عن ارادة المدلول المطابق دالة على المراد لم يصح اذ السابق الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان الوازم مقصودة اما اذا قام قرينة معينة المراد فلا خفاء في جوازه غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بتجوزها في التعريفات بل هم في عين هذه الدعوى مجبزون اذ قد بين ان المراد ليس انتفاء الدلالة بل عدم الاستعمال فلا تكون الدلالة مجبورة بل الاستعمال مجبورا فاطلقوا الدلالة وارادوا الاستعمال وهذا البحث لا يخص بالمدلول الالتزامي بل هو جاز في سائر الوازم والمعاني التضمنية وغيرها نعم انها مجبورة في جواب ما هو اصطلاحا بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسؤل عنه وعلى اجزائه بالالتزام كما لا يجوز ذكر ما دلالة على المسؤل عنه بالتضمن لاحتمال انتقال ذهن الغير او غير اجزائه فلا يتعين المساهمة المطلوبة واجزاؤها بل الواجب ان يذكر ما يدل على المسؤل عنه بالمطابقة وعلى اجزائه اما بالمطابقة او بالتضمن فيكون الالتزام مجبورا كلا وبمضا والمطابقة معينة كلا وبعضا والتضمن مجبورا كلا معبرا بعضا وسيتكرر عليك هذا في باب الكليات (قوله الثالث اللفظ اما مركب) قد عرفت فيما سلف ان نظر المنطق في الالفاظ من جهة انها دلائل طرق الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال اما القول الشارح او الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد بعد البحث عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ الدالة على طريق طريق حتى يتبين ان اى مركب يدل على القول الشارح كالمركب التيندي و اى مركب يدل على القضية كالخبرى وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول الشارح او الحجة فاخذ في تقسيم اللفظ الى المقرد والمركب وعنى باللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ

الثالث اللفظ اما مركب
يقصد بجزء منه دلالة التضمن
على بعض ما يقصد به حين ما
يقصد به واما مفرد يقابلها
والمركب يسمى قولنا وبؤافنا
وقيل المؤلف هذا والمركب
ما يدل جزؤا على جزء المعنى
متن

الموضوع لمعنى وانما ترك هذا التعيد بناء على ما سبق من ان نظير النطق يختص بالدلالة الوضعية
 وذلك لانه لو اريد به مطلق اللفظ لا يتفرض حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى والدالة
 على معنى بحسب الطبع او العقل فانها ليست الفاظا مفردة وقدم تعريف المركب على المفرد
 لان التقابل بينهما قابل العدم والملكية والاحكام انما تعرف بملكاتها ثم الواقع في التعليم الاول
 ان اللفظ المركب مادل جزؤه على معنى والمفرد مالا يلد جزؤه على شئ واورد عليه بعض
 اهل النظر النقص بالالفاظ المفردة التي يدل جزؤها على معنى كبد الله علما واجاب عنه الشيخ
 في الشفاء بان اللفظ لا يلد بنفسه بل بإرادة الالفاظ حتى لو خلا عنها لم يكن دالا بل لا يكون لفظا
 عند جماعة فلا يكون جزء مثل عبد الله دالا على معنى بل يكون بمنزلة الزاء من زيد وحيث تبين
 على هذا الكلام آثار الضمف بناء على ما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وقصده
 غير التعريف الى اللفظ الذى يقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصد به حين ما يقصد به
 والمراد بالقصد هو القصد الجارى على قانون اللفظ والالفاظ واحد بزيادة معنى يلزم ان يكون
 مركبا وبالجزء ما يترتب في المجموع ليخرج الفعل الدال بمادته على الحدث وبصفته على الزمان
 وهو عام من التعقيب والتقدير حتى يدخل فيه مثل اضرب بالدلالة ما ذكره للفظ جنس وباقى
 القيد فحصل ومحصلها ان يكون للفظ جزء ولذلك الجزء دلالة على معنى وذلك المعنى بعض المعنى
 المقصود من اللفظ ودلالة الجزء على بعض المعنى المقصود مقصودة حال كون ذلك المعنى مقصودا
 فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او يكون له جزء ولا يلد على شئ كزيد او يكون له جزء
 دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كبد الله او يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود
 ولا يكون دلالة على جزء المعنى المقصود مقصودة حال كون ذلك المعنى مقصودا كالحيوان
 الناطق اذ اسمى به انسان فان الحيوان فيه يدل على جزء المعنى المقصود اعني الذات المشخصة
 التي هي ماعية الانسان مع الشخص دلالة مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة في حال
 العلمية والمفرد ما يقابل المركب وهو الذي لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه حين ما يكون ذلك المعنى
 مقصودا فيندرج فيه الالفاظ الاربعة المذكورة وانما لم يحطوا مثل عبد الله مركبا كما جرت عليه كلمة النحاة
 لان نظيرهم في الالفاظ تابع للمعنى فيكون افرادها وتركيبها تابعين لوحدة المعنى وكثرة افرادها لا لوحدة
 الالفاظ وكثرة افرادها لا يقال تعريف المركب غير جامع وتعرف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق
 بالنظر الى معناه البسيط التضمني او الالترامى ليس جزؤه مقصود الدلالة على جزء ذلك المعنى فيدخل
 في حد المفرد ويخرج عن حد المركب لانا نقول المراد بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة
 وبعدم الدلالة في المفرد تنافوا من سائر الوجوه فالمركب ما يكون جزؤه مقصودا للدلالة باى دلالة
 كانت على جزء ذلك المعنى والمفرد مالا يكون جزؤه مقصودا للدلالة اصلا على جزء المعنى وحيث
 يندفع النقص لان مثل الحيوان الناطق لم يلد جزؤه على جزء المعنى البسيط التضمني لكنه يدل
 على جزء المعنى المطابق ومنهم من لم يقدر على دفع الاشكال فاعتبر في تركيب اللفظ دلالة جزئية
 على جزء معناه المطابق ليعلى جزء معناه التضمني او الالترامى فقديمورد القسمة بالمطابقة فعاد عليه
 النقص بالمركبات المجازية جمعا ومنعا واللفظ المركب يسمى قولاً ومثلاً وغيره بما يفرق بين المركب
 والمؤلف وتلت القسمة فيقال اللفظ اما ان لا يلد جزؤه على شئ اصلا وهو المفرد او يدل على شئ فاما
 ان يكون على جزء معناه وهو المؤلف او على جزء معناه وهو المركب وهذا هو المنقول عن بعض
 المتأخرين ونقل المصنف وصاحب الكشف انهم عرفوا المؤلف بما ذكر في تعريف المركب
 والمركب ما يلد جزؤه ليعلى جزء المعنى وعلى هذا لا تكون القسمة حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق
 عنها اللهم الا ان يراد في تعريف المركب او ينقص من تعريف المؤلف حين ما يقصد به

(قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه) للمفرد اعتباران من حيث المفهوم والذات ولما كان التعريف اعتبارا
 المفهوم اخره عن المركب فيه لما عرفت والاقسام والاعتبار الذات وهو مقدم على
 المركب طبعا قدمه وضعا فالمفرد اما اسم او كلمة او اداة لانه امان يدل على معنى وزمان بصيغته
 ووزله وهو الكلمة او الابدل ولا يخفى اما ان يدل على معنى تام اى يصح ان يخبر به وحده عن شئ
 وهو الاسم اولا وهو الاداة وقد علم بذلك حدك واحد منها وانما اطلق المعنى في حد الكلمة دون
 الاسم ليدخل فيه الكلمات الوجودية فانها لا تدل على معان تامة وقيد الزمان بالصيغة ليخرج
 عنه الاسماء الدالة على الزمان بجوهرها وما دلتها كلفظ الزمان واليوم والامس والصبح والغروب
 والمقدم والمتأخر واسماء الافعال وانما كدلتها على الزمان بالصيغة والوزان لان اتحاد المدلول
 الزمانى باتحاد الصيغة وان اختلفت المادة كضرب وذهب واختلفا باختلافها وان اتحدت المادة
 كضرب ويضرب وفيه نظر لان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحرركاتها وسكناتها
 فان اريد بالمادة مجموع الحروف فهي مختلفة باختلاف الصيغة وان اريد بها الحروف الاصول
 فربما اتحدان والزمان مختلف كما في تكلم يتكلم وتعافل يتعافل على انه لم يصح ذلك فانما يكرن في اللغة العربية
 ونظرا للمطابق يجب ان لا يختص بلفظ دون اخرى وربما يوجد في لغات اخرها ما يدل على الزمان باعتبار
 المادة وانما قيد وحده في تعريف الاسم فلاخراج الاداة اذ قد يصح ان يخبر بهما مع ضميمة كقولنا
 زيد لاقام وانما رتب الالفاظ الثلاثة في تعريفها ذلك الترتيب لان فصول الكلمة ملكات وفصول
 الاداة اعدام وفصول الاسم بعضها ملكة وبعضها علم والملكية متقدمة على العدم والكلمة
 اما حقيقة ان دلت على حدث اى امر يقوم بالفعل ونسبة ذلك الحدث الى موضوع ما وزمان
 تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته الى موضوع ما وزمانها الماضى وفيه استدراك
 لاعتبار النسبة في مفهوم الحدث واما وجودية ان دلت على الاخيرين فقط يعنى انها لا تدل على
 امر قائم بمفردها بل على نسبة شئ ليس هو مدلولها الى موضوع ما وهذا معنى تقرير الفا على
 على صفة وعلى الزمان ككأن فانه لا يدل على الكون مطلقا بل على الكون شيئا لم يدكر بعد وانما نسبت
 وجودية اذ ليس مفهومها الاثبوت نسبة في زمان ويسمى اهل العربية افعالا ناقصة لدلالها
 على معان غير تامة اى لا يصح ان يخبر بها وحدها ولا يخطاها عن درجة الافعال الحقيقية
 التامة بنصفان مدلول واحد اولها لانها لا تفيد فائدة تامة بمفردها بخلاف ساير الافعال وهذا انسب
 بنظرهم (قوله واما الشيخ فقد حدد الاسم) قال الشيخ في الشفاء الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع
 على معنى مجرد عن الزمان وعنى بالجرىد ان لا يدل على زمان فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة
 والكلمة لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى وزمان فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ويكون
 قائما بغيره كصححة فان الصححة تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترن به ومصح يدل على صححة
 موجودة في زمان فاللفظ جنس ويشذج بالمفرد المركبات وبالذات المهملات والوضع الالفاظ
 الدالة باطع والعقل والزمان الاسماء الغير الدالة على الزمان ويقول فيه ذلك المعنى مثل اليوم
 والزمان وامس والمقدم والمتأخر والماضى والمستقبل اذ ليس لها معان يكون الزمان خارجا عنها
 مقارنا بها ويقول من الازمنة الثلاثة مثل الصبح والغروب وحينئذ يكون داخل في حد الاسم
 واما الزيادة الاخيرة فاورد الشيخ فيها كلاما محصلا سؤال وجواب وتقرير السؤال ان هذا القيد
 مستدرك لان تعبير الكلمة عن ساير اغبارها حاصل بدونه وتقرير الجواب ان اراد القيد في الحدود
 لا يجب ان يكون لاجل التميز بل ربما يكون للاحاطة التامة بتمام الحقيقة والدلالة على كمال الماهية
 على ما هو دأب المحققين في صناعة التحديد وهذا القيد وان لم يكن له دخل في التميز الالهى يحتاج
 اليه في الاحاطة بتمام الماهية فان مما يقوم به الكلمة النسبة الى موضوع او هي احوج اليها منها

والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه
 الاول انه ان دل على معنى
 وزمان بصيغته فهو الكلمة والا
 فان دل على معنى تام اى يصح
 ان يخبر به وحده عن شئ فهو
 الاسم والافعال الاداة والكلمة
 اما حقيقة تدل على حدث
 ونسبته الى موضوع ما وزمان
 تلك النسبة كضرب واما
 وجودية تدل على الاخيرين
 فقط ككأن ويسمى اهل العربية
 افعالا ناقصة لدلالها على
 معان غير تامة متى

واما الشيخ فقد حدد الاسم
 بانه اللفظ المفرد الدال بالوضع
 على معنى مجرد عن الزمان
 وهذا يدل على الاداة وان شرط
 في الاداة دلالتها على معنى
 غير تام دخل فيه الكلمة
 الوجودية متى

وقال الشيخ ليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين فان لفظ المضارع غير الغائب فعل عندهم ولا يجوز كونه كلمة عند المنطقيين لكونه مركبا لاحتماله الصدق والكذب ولدلالة الهمزة والناء والنون على معنى زائد ثم اورد المضارع الغائب على نفسه فانه يحتمل الصدق والكذب لدلالته على ان شئ ما غير معين وجد له المصدر كما يدل باقي الفاظ المضارعة على ان شئ ما معينا وجد له ذلك واجاب عنه بانه لو كان معناه ان شئ ما مطلقا وجد له المصدر لصدق بوجوده لاي شئ كان فاستعجله على زيد فمعناه ان شئ ما متعينا في نفسه وعند القائل مجعولا عند السامع وجد له ذلك في يحتمل الصدق والكذب ما لم يصرح بذلك بخلاف باقي الفاظ المضارعة لدلالته على موضوع معين وهذا ضعيف لان باقي الفاظ المضارعة لا يحتمل الصدق والكذب الا مع ما يضمن فيه من الضمير الذي هو اسم الفاعل واما قوله بان الهمزة والباقيتين يدل على معنى زائد فوجب التركيب قلنا والياء ايضا تدل على معنى زائد فوجب التركيب وقد سبق ان المضارع الغائب كلمة وقال ايضا الماضي والاسم المشتق لتركه من المصدر مع صفة خاصة يدل كل منهما على بعض المعنى يجب كونه مركبا

الى الزمان ضرورة انه ما لم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة فيجب ايرادها في الحد بالطريق الاولى واعترض المصنف على حد الاسم بانه ليس بمطر دل دخول الاداة فيه ثم استشعر بانه بما يتبع ذلك لا اعتبار المعنى التام فاجاب بقوله وان شرط وتوجيهه ان يقال ابتداء احد الحدين ليس بمطر اما حد الاسم او حد الاداة لانه ان لم يعتبر المعنى التام في حد الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج الاداة فيكون حد الاداة اغطاء الاعلى معنى غير تام فدخل فيه الكلمات الوجودية فلا يكون مطردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر واعلم ان الشيخ ذكر في آخر الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفن الثالث من الجملة الاولى من كتاب الشفاء ان الكلمات والاسماء ثامة الدلالة بمعنى انها دالة على معان يصح ان يخبر عنها او يها وحدها والادوات والكلمات الوجودية توافق الدلالة وهي توابع الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال وهذا الكلام مصرح بان المراد بالدلالة في حد الاسم والكلمة الدلالة التامة فيخرج عنهما الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد منفصلا الى اربعة اقسام كما يقتضيه النظر الصائب ووجه الحصر ان اللفظ اما ان يدل على المعنى دالة تامة اولاد فان دل فلا يتخلو اما ان يدل على زمان فيه معناه من الازمنة الثلاثة وهو الكلمة اولاد وهو الاسم وان لم يدل على المعنى دالة تامة فاما ان يدل على الزمان فهو الكلمة الوجودية اولاد وهو الاداة ليقال من الاسماء ما لا يصح ان يخبر عنها او يها اصلا كـ بعض المضمرات مثل غلامى و غلامك ومنها ما لا يصح الاعم الضمائم كالوصولات فانتقص بها حد الاسم والاداة عكسا وطردا لانا نقول لما تصحح الفاظ ووجد بعضها يصلح لان يصير جزءا من الاقوال اتماما والتقدير بالنافعة في هذا الفن وبعضها لا ومن القسم الاول ما من شائ ان يكون كل واحد من جزئياتها وما لا يكون كذلك ومن الثاني ما يناسبها ويذهب ما يريد تمييز البعض عن البعض فخصص كل قسم باسم فظهر هذا الفن في الفاظ من جهة المعنى واما نظرها فان جهة نفسها فلا يلزم تطابق الاصطلاحين عند تباين جهتي النظرين فاندفع القوض لان الفاظ المذكورة ان صح الاخبار بها وعتدها فهي اسماء وافعال والادوات غاية ما في الباب ان بعض الاسماء باصطلاح الحاجة ادوات باصطلاح المنطقيين ولا امتناع في ذلك (قوله وقال الشيخ ليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين) ربما يؤيد ما ذكرناه انما ان الشيخ قال في الشفاء ليس كل ما نسب اليه العرب فعلا كلمة عند المنطقيين لان المضارع الغير الغائب اى المتكلم والمخاطب فعل عندهم وليس كلمة اماله فعل عندهم فظ وامانه ليس بكلمة فلان المضارع المخاطب وكذا المتكلم مركب ولا شئ من المركب بكلمة فلا شئ من المضارع المخاطب والمتكلم بكلمة يسان الكبرى ظاهر واما بيان الصفرى في وجهين الاول ان المضارع المخاطب والمتكلم يحتمل للصدق والكذب وكل يحتمل للصدق والكذب مركب نشأتان المضارع المخاطب والمتكلم يدل جزء لفظه على جزء معناه وكل مادل جزء لفظه على جزء معناه فهو مركب يسان الاول ان الهمزة تدل على التكلم المفرد والنون على المتكلم المتعدد والناء على المخاطب ثم اورد على كل واحد من الدليلين اعتراضا اما على الاول فهو انه لو صح ما ذكرتم يلزم ان يكون المضارع الغائب مركبا لاحتماله الصدق والكذب ايضا فانه يدل على ارشيد غير معين في نفسه وجد له المصدر كما ان المتكلم مثلا يدل على ارشيد ما معينا في نفسه وجد له المصدر فكما ان الثاني يحتمل الصدق والكذب كذلك الاول لان الفرق بالتعين وعدمه لا يؤثر في احتمال الصدق والكذب وعدمه واجاب بان معناه ليس ان شئ ما غير معين في نفسه وجد له المصدر والصدق بوجوده المصدر لاي شئ كان في العالم فيمتنع حله على زيد لان ما وضع غير معين لا يصح اطلاقه على ما يقابل وفيه نظر اذ لم اراد بغير المعين ليس ما اعتبر فيه عدم التعيين بل ما لا يتغير به التعيين ولو صح ذلك كانت المقدمة القائلة

بله يصدق بوجود المصدر لشيء كان مستدركة ولكن ان يقال لو كان معناه ان شئ ما وجد له
 المصدر لامتنع حمله على زيد لان استناد المصدر الى امر ما يوجب عدم انحصار صدقه في الموضوع
 المعين واستناده الى الموضوع المعين يوجب انحصار صدقه فيه ويتنافى اللوازم يدل على تنافي
 المزومات فلو حل على الموضوع المعين يلزم اجتماع المتنافين وهو محال فاذن معناه ان شئ ما
 معينا في نفسه وعند القائل مجهولا عند السامع وجد له المصدر في محتمل الصدق والكذب مالم
 يصرح بذلك المجهول بخلاف باقي الفاظ المضارعة لتعين موضوعاتها هذا تقرير كلام الشيخ
 على ما نقله المصنف وصاحب الكشف ونحن نقول في المنقول اشكال وفي النقل اختلال اما الاشكال
 فمن وجوه احدى اثنى لو كان دالا على ان شئ ما معينا في نفسه يمضي فاذا اطلق فلا بد ان يفهم
 هذا المعنى منه الدلالة الا الفهم ولا شك في احتمال الصدق والكذب فان الحكم لا يستدعي
 الا تصور المحكوم عليه بوجدهما والسامع ههنا متصور لشيء غير معين عنده متعين في نفسه جرى
 الحكم عليه باله بمشي فلا بد من احتمال الصدق والكذب وثانيها انه يتعسف بمثل قولنا ضرب
 رجل فان بجلأشي معين في نفسه مجهول التعيين عند السامع فلو كان عدم التعيين عند السامع يوجب
 عدم احتمال الصدق والكذب لوجب ان لا يكون هذا خبرا وثالثها ان غاية ما في كلامه عدم احتمال
 الصدق والكذب بالنسبة الى السامع لكن لا يلزم منه ان لا يكون محتملا لهما بالنظر الى مفهومه
 وهو المعبر في احتمال الخبر الصدق والكذب والام يمكن مثل قولنا السماء فوقنا او تحتنا خبرا فانه
 لا يحتمل الصدق والكذب عند الجميع فضلا عن السامع واما الاختلال في النقل فيلوح بآراء
 ملخص كلامه وهو ان قولنا بمشي لا يخفى دلالة على موضوع غير معين فلا يتخلو اما ان يكون معينا
 في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شي ما بمشي والثاني باطل لوجهين الاول انه اذا اقل
 القابل بمشي فلو كان معناه شي ما بمشي اكان صادقا ان كان في العالم شي بمشي في وقت ما وكذا
 ان سلب المشي عن جميع الاشياء دائما فمن البين انه ليس كذلك والثاني انه لو كان كذلك لم يصلح
 لان يحمل على زيد حتى يكون زيد شئ ما في العالم بمشي لان هذا التركيب ليس تفصيديا حتى يكون
 في قوة المفرد بل خبريا يمكن ان يدخل عليه ان فيجتمع الحمل فتعين ان ذلك الموضوع معين في نفسه
 وكذا عند القائل لا بدالة اللفظ فليس في اللفظ دلالة على تعيين الموضوع فدلالة لا يزيد على مفهوم
 الكلمة اعني نسبة الحدث الى موضوع ما لما يصرح به ولم يتعين عند السامع لا يحتمل الصدق
 والكذب ولوا لم يتأمل وانصف نفسه لا يجد بين بمشي ومشي تفاوت في ذلك فان كليهما سايدلان
 على النسبة الى موضوع ما معين بحسب نفسه لا بحسب الدلالة بخلاف امش فانه يدل على تعيين
 الموضوع وهو امر زايد على مفهوم الكلمة اذا عرفت هذا عرفت انها خاطئة احد الدليلين
 بالآخر وانه لو استعمل المصنف في قوله فامتنع حمله على زيد الواو العاطفة مكان الفاعل لا يمكن تطبيق
 كلامه على كلامه وانما نقله من ان معناه ان شئ ما معينا في نفسه وعند القائل وجد له المصدر ليس على
 ما ينبغي وهو مناط الاشكالات واما على الدليل الثاني فتوجيهه ان يقال هب ان تلك الزاوية
 تدل على معنى لكن لا من هذا القدر يقتضي التركيب وانما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ يدل
 على الباقي من المعنى وليس كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الابتداء به فلا يمكن ان يتلفظ به
 فلا يكون لفظا ولا يكون لفظا دالا واجاب بان هذا المتع مندفع لان المركب ما يدل جزم لفظه
 على جزء معناه فيكون فيه دلالة جزء واحد واما دلالة الباقي على الباقي فما لا يقتضيه حد المركب
 وايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى حالة التركيب وهذا القدر كاف في التركيب
 ونحوه يراد المصنف اما على الاول فهو ان قوله المضارع المتكلم والمخاطب واليا هما عن باقي
 الفاظ المضارعة محتمل للصدق والكذب ان اراد به ان مجرد محتمل لهما فهو مسموع وان

٦ واجاب عنه بان المعنى
 من التركيب ان يكون هناك
 اجزاء مترتبة اما الفاظ
 او حروف او قطع مسموعة
 تلزم منها جملة والمصدر مع
 الصيغة ليس كذلك وقال
 ايضا الاسم العرب مركب
 لدلالة حركة الاعراب على
 معنى زائد ومن هذا بالغ
 بعض المتأخرين وقال لا كلمة
 في لغة العرب والفاظ المضارعة
 مركبة من اسمين او اسم
 وحرف لان ما بعد حرف
 المضارعة ليس فعلا ماضيا
 ولا مستغلا ولا امرا ولا نهيا
 فهو اسم ولفظ المضارعة
 اما اسم او حرف وتحقيق
 ذلك والاطاب فيسه الى اهل
 العربية متين

اراد به انه مع الضمير المستتر فيه كذلك فهو مسلم ان لا يدل على تركيبه وهو ضعيف لان اكثر الناس عن
 لاوقوفهم على علم النحو وتقدير الضمائر بطلان تلك الالفاظ وبفهمون المعاني التامة ولولا انها
 تدل بانفسها عليها لما كان كذلك واماعلى ذلك في هو الاتقان المضارع المتكلم والمخاطب يدل جزء لفظه
 على جزء معناه قوله الهزة والثناء والتون تدل على معنى زائد قلنا منقوض بالمضارع الغائب فان اليايدل
 على معنى زائد مع انه كلمة عنده وانت خير يضعفه وورد الشيخ ايضا على نفسه الماضى والاسم المشتق فان كلا
 منهما حصل من مادة وهى الحروف تدل على الحدث وصورة مقترنة بهاد على الموضوع الغير المعين
 فيجب ان يكونا مركبين واجاب بالاندعى ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت يقتضى كون اللفظ مركبا بل
 المتعبر في التركيب ان يكون هناك اجزاء ترتب اما الفاظ او حروف او مقاطع مسموعة بلثم منها جلة
 والمادة مع الصورة ليس كذلك والمقطع منهم من فسر بحرف مع حركة او حرفين ثانياهما ساكن
 فضرى مركب من ثلثة مقاطع ونوسى من مقطعين وقد اغنى ذكر الحروف عندهم من فسر
 بالحركة الالهائية وقد استعمله الشيخ في الشفاء بازاء الحركة فالاولى تفسيره باوقف لانه ينقطع
 عنده الكلام وقد بديل على امر زائد يوجب التركيب وقال ايضا الاسم العربى مركب لدلالة
 الحركة الالهائية على معنى زائد وما ذكر في الكلمات بالغ بعض المتأخرين قابلا لكلمة في لغة
 العرب وزعم ان الفاظ المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لكن ما بعد حرف المضارعة ليس
 حرفا ولا فعلا ولا لكان اما ماضيا او مضارعا او امرا ومن الظاهر انه ليس كذلك فتعين ان يكون
 اسما وحرف المضارعة اما حرف او اسم وتحقق ذلك واستقصاه النظر فيه الى اهل العربية فانه
 من الوظائف الجارية ونظيرهذا الفن كما سمعت لا يختص بلغة دون اخرى بل كل شاملا لساير اللغات
 (قوله وورد الامام على قولهم الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه) التوهم قد زعموا ان الاسم
 يخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنه اما قال الامام معترضا عليهم قولكم الفعل لا يخبر عنه فالتخبر عنه
 اما ان يكون اسما او فعلا واما ما كان يكون كاذبا اما اذا كان اسما فلان كل اسم يصح ان يخبر
 عنه وكان لا يخبر عنه فليزم الكذب واما اذا كان فعلا فلاته اخبر عنه بله لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر
 عنه فليزم التناقض وقد سبق بيان اعتبار الكذب والتناقض في حديث المجتهول مطلقا فلا احتياج الى
 الاعادة وشرح الجواب مسوق بجميد مقدمة وهى ان الاخبار عن الفعل اما عن لفظه وهو جائز
 كقولنا ضرب فلان او عن معناه ولا يتخلو اما ان يخبر عنه بلفظه اى بلفظ وضع بارأيه او بغير
 لفظه ولا متنازع في الثاني كقولنا معنى الفعل مقرون بالزمان والاول اما ان يكون بلفظه مع ضمنية
 وليس ايضا فمشمع كقولنا معنى ضرب غير معنى في او بمجرد لفظه وهو غير جائز فالمراد بقولنا الفعل
 لا يخبر عنه ان الفعل لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وح تختار من الشقين ان التخبر عنه ههنا الفعل
 قوله فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض قلنا لاسم وانما يلزم لو كان التخبر عنه ههنا معنى
 الفعل بمجرد لفظ الفعل وليس كذلك بل التخبر عنه معنى الفعل وعبء عنه بلفظ الاسم وهو لفظ
 الفعل وما قبل من انه ان اريد معنى الفعل مثل ضرب فلا احتياج الى قوله وعبء عنه بلفظ الاسم
 لجواز الاخبار عنه مطلقا وان اريد معانيه بل ان يكون للمعنى معنى فخارج عن قانون التوجيه على ان
 الاخبار عن اللفظ يتقسم كالخبار عن المعنى ثلثة اقسام فانه اذا اخبر عن لفظ فاما ان يعبء عنه
 بنفس اللفظ او بغيره فاذا عبر بنفس اللفظ فاما ان يعبء بمجرد ذلك اللفظ او مع ضمنية اخرى مثال
 الاول ضرب كلمة والثاني لفظه ضرب غير مركبة والثالث الفعل يرفع الفاعل فلا شك ان التخبر
 عنه في قولنا الفعل لا يخبر عن معناه ان ارد الفعل التى هى الفضاة لكن ربما اراد ان يبين انه من اى
 قسم فقال وعبء عنه بلفظ الاسم بتليها على هذه الفائدة وتأكيدا لصحة الاخبار ولأن عاد المعتز
 فان لا الصريح ما ذكرتم لصح قولنا ضرب لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه واتالى باطل اما الملازمة فلان

وورد الامام على قولهم الاسم
 يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه
 ان قولك الفعل لا يخبر
 عنه خير فالتخبر عنه فيه
 ان كان اسما كذب وان كان
 فعلا: نقض وجوابه ان المراد
 ان الفعل لا يخبر عن معناه
 معبر عنه بمجرد لفظه والتخبر عنه
 في قولنا الفعل لا يخبر عنه معنى
 الفعل لكن ما عر عنه بلفظه بل
 بالاسم وهو قولنا الفعل ولو قلنا
 ضرب لا يخبر عن معناه معبرا
 عنه بمجرد لفظه كان التخبر
 عنه لفظ الفعل وهو قولنا
 ضرب ليكون الضمير عائدا
 اليه ولو قلنا معنى ضرب
 لا يخبر عنه معبرا عنه بمجرد
 لفظه كان التخبر عنه معنى
 الفعل لكن عبر عنه لا بمجرد
 لفظه بل مضافا اليه غير وهو
 قولنا معنى فلا تناقض في شئ
 من ذلك متن

(التقسيم الثاني المفردان اتحاد)
معناه بالشخص وهو منظر
سمى علما والافضل وان اتحد
لابالشخص وحصوله في الافراد
المؤهلة بالسوية فتم والمتواطئ
والافهو الشك وان تعدد معناه
وضع لاحدهما ثم نقل الى
الثاني المناسبة بينهما فان هجر
الاول يسمى انظمة قول لا شرعا
او عرفيا واصطلاحيا على
اختلاف الساقين والاسمي
بالنسبة الى الاول حقيقة
والى الثاني مجازا واستعارا
ايضا ان كانت المناسبة
الاشتركة في بعض الامور
وان وضع لهما وضعا اوليا
ويترج فيه المرتجل وهو
ما وضع لعنى ثم نقل الى الثاني
للمناسبة يسمى بالنسبة اليهما
مستركا والى كل واحد منهما
بجمل (التقسيم الثالث المفردان
واقفه لفظ آخر في الحقيقة
سميا مترادفين والافتقار بينهما
متن
واما المركب فهو اما كلام
ان افاد المستمع بمعنى صحة
السكوت عليه فان احتمل
الصدق والكذب سمي قضية
وخيرا والا فان دل على طلب
الفعل دلالة اولية فهو مع
الاستعلاء امر ونهى ومع
الخصوع سؤال ودعاء ومع
النساي التماس والافهو
التنبية ويترج فيه التقي
والترجي والقسم والنداء وما غير
كلام ان لم يقده وهو اما حكم
تفيدى ان تركب من اسمين
اولا سمى وفعل وتقيد الاول ٧

ضرب فعل وكل فعل لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه واما بطلان النسائي فلا شمله على التافض اذ
الاخبار فيه عن معنى ضرب بمجرد لفظه اجاب بالانسان ان الاخبار ههنا عن معنى ضرب بل عن
لفظه لكون الخبر في معناه طالما انه فلو كان الخبر عنه معناه لزم ان يكون لعنى ضرب معنى وهو
باطل ولان عاد مرة اخرى وقال فليصدق معنى ضرب لا يخبر عنه معناه بل مجرد لفظه ومقتد
اخباره عن معنى الفعل اجاب بان الخبر عنه ههنا معنى الفصل لكن بمجرد لفظه بل مع ضمنية
اسم فلا تنقض فيه (قوله) التقسيم الثاني المفرد ان اتحد معناه (اللفظ المفرد اما ان يكون معناه
واحدا او متعددا فان اتحد معناه فاما بالشخص بان لا يمكن اشتراكه بين كثيرين او بالاشخص فان
اتحد بالشخص فان كان نظرها اى يظهر معناه من مجرد لفظه يسمى علما والافضل واحده اول كليته
وان اتحد بالاشخص فان كان وقوعه على افراده المتوهمه سواء كانت موجودة او اعلى السوية
فهو المتواطئ لتوافق احاده في معناه وان كان وقوعه عليها بالاسوية فهو المشكك لانه يشكك
الناظر في انه من المشترك او من المتواطئ من حيث تفاوت افراده وتشابهها في معناه ولتشكك قد
يكون بالتقدم والتأخر كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وقد يكون
بالاولوية وعدها كالوجود ايضا فان الواجب اتم واثبت واقرى منه في المعكنات والافرق
بين هذا والاول انه قد يكون المتأخر اقوى واثبت من المتقدم كالوجود بالقياس الى الحر كمنه الغلبة
والاجسام الكثنة وقد يكون بالشد والضعف كالبياض بالنسبة الى السج والعالج وان كان معنى اللفظ
متعددا فاما ان يتخلل بينهما نقل ولا فان يتخلل فاما ان يكون ذلك النقل لماسبة ولا فان كان لماسبة فان
هجر الوضع الاول يسمى متفولا شرعا او عرفيا واصطلاحيا على اختلاف اناقلين من الشرع
والعرف العالم والخاص وان لم يهجر لوضع الاول يسمى بالنسبة الى المعنى الاول حقيقة والى النسائي
مجازا فان كانت المناسبة هي المشاركة في بعض الامور فهو مستعار كالاسد للرجل الشجاع
والافقر مستعار مثل جرى النهر وان كان النقل للمناسبة فهو المرتجل وان لم يتخلل بينهما نقل
بل وضع لهما وضعا اوليا يسمى بالنسبة اليهما مشتركا بالنسبة الى كل واحد منهما بجمل والمرتجل
يندرج في هذا القسم من وجه لانه لما لم تعتبر المناسبة فكانت لاملحظة للوضع الاول والنقل وايضا
المفرد اذا اعتبر القياس الى مفرد آخر فان كان موافقا له في المعنى سميا مترادفين وان كان مخالفا له
سميا متباينين هذا هو الكلام في الالفاظ المفردة (قوله) واما المركب فهو اما كلام ان افاد المستمع
اللفظ المركب اما ان اقصى بسمين كلاما وغير كلام والكلام ما يفيد المستمع بمعنى صحة السكوت
عليه اى لا يتفكر في الافادة الى الضمان لفظ اخر ينظر لاجله افتقار المحكوم عليه الى المحكوم به
ولما كان المفرد مقولا بالاشتركة على مقابل المهمل حتى ان كل لفظ موضوع مفيد مفردا كان امركيا
وهو ما يفيد قالة جديدة فلا يعد مثل قولنا السماء فوقنا ومعنى ما يصح السكوت عليه فسر به
اقامة اقرية الاشتراك على ما تنص فيه صناعة التعريف فيدخل فيه ما يفيد فائدة متجددة كما نواز يد
قائم ولا يفيدها فان احتمل الصدق والكذب يسمى خيرا وقضية وهو المنقطع في المطالب
التصديقية لا يقبل الخبر اما ان يكون صادقا فلا يحتمل الكذب واكاذبا فلا يحتمل الصدق وايضا
الصدق والكذب لا يمكن تعريفهما الا بالخبر فتعريف بهما هو لا تاوول المراد احتمال الصدق والكذب
بحسب مفهومه وتعين احدهما بحسب اخراج لاينا فيه المراد بالواو الجماعة والفاصلة فلا عبرة
بالاجزاء وامتناع معرفة الصدق والكذب بدون الخبر نوع يعلى تقدير تساميه فاه بالخبر واضحة
عند العقل لانها لما شتهت بسائر الماهيات اخرج الى غير هاتين فاهما اعتبارا من حيث
هى هى ومن حيث انها مدلول الخبر ومعرفة الصدق والكذب متوقف على ماهيته من حيث هى
هى وبمعرفتها من حيث انها مدلول الخبر متوقف عليها فلا دور وان لم يحتمل الصدق والكذب فاما ان يدل

٢ بالثاني وامان لا يكون كذلك
كالمركب من اسم واداة او فعل
واداة وزعموا ان الكلام لا يتألف
الامن اسمين او من فعل واسم
ونقض بالنداء واجيب عنه
بان النداء في تقدير الفعل قبل
عليه بانه لو كان كذلك لاحتمل
الصدق والكذب واجيب عنه
بان ما في تقدير الفعل انما
يحتاج لهما اذا كان اخبارا
لانشاء بدل عليه الفاظ العقود
كقوله بعث وامثله من

على طلب الفعل دلالة اولية اى اولها بذات اولها فادل وكان مع الاستعلاء فهو امر ان كان الفعل
المطلوب غير كثر ونهى ان كان كفا والافهم مع المساوى القياس ومع التخصيص سؤال ودعا وانما قيد
بالدلالة الاولى فيخرج الاخبار الدالة على طلب الفعل فان قولنا اطلب منك الفعل لا يدل بالذات على
طلب الفعل بل على الاخبار بطلب الفعل والاخبار بطلب الفعل يدل على طلب الفعل فدلالة على
طلب الفعل بواسطة الاخبار به بالذات الاولى ان يقال التقييد للتفرقة بين الاوامر وتلك الاخبار
في دلالتها على طلب الفعل وذلك لان عدم احتمال الصدق والكذب منعها عن الدخول فكيف
يخرج العقود والاخراج غير الخبر الدال على طلب الفعل كقولنا ليزيدا يضرب ولعل الله يحدث بعد
ذلك امرا فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة تمنيه او ترجمه وان لم يدل على طلب
الفعل دلالة اولية فهو التنبيه ويندرج فيه التثني والرجعي والقسم والنداء والاستفهام والتعجب
والفاظا لعقود واما غير الكلام فاما ان يكون الثاني فيه فيدا للاول والاول للتركيب التقييدى
فهو النافع في المطالب التصورية ولا يتركب الامن اسمين او اسم وفعل لان المقيد موصوف والمقيد
صفة او موصوف لا بد ان يكون اسما والصفة اما اسم او فعل وايضا الحكم التقييدى اشارة الى
الحكم الخبرى فالحيوان الناطق معناه الحيوان الذى هو ناطق فكما يستدعى الخبرى التركيب
من اسمين او اسم وفعل فكذا التقييدى والثاني غير التقييدى كالمركب من اسم واداة وزعم
ان الكلام لا يتألف الامن اسمين او اسم وفعل لانه يستدعى محكما عليه ومحكوما به والمحكوم عليه
لا يكون الاسما والمحكوم به يصح ان يكون اسما وان يكون فعلا ولا خفاء في انتفاضة القضية
الشرطية ولا يحجب عنه الا يختصص الدعوى بالقول الجزم ونقض ايضا بالسداد
فانه كلام مع انه مركب من اسم واداة واجيب بان النداء في تقدير الفعل وقبل عليه
لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب وجاز ان يكون خطبا مع ثالث
لان الفعل الذى قدر التدايه كذلك وجوابه مع الملازمين وانما تصدقان لو كان الفعل المقديره
اخبارا لانشاء غايته في الباب اله في بعض موارد الاستعمال اخبارا لكن لا يلزم منه ان يكون اخبارا
في جميع المواد لجواز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود قوله الباب
الثاني في مباحث الكلبي والجزئى بعد الفراغ من الباب الاول في المقدمات مهد الباب الثاني لمباحث
الكلبي والجزئى وابس الجزئى في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث واصحابه
هن النظر فيها غنى قال الشيخ في الشفاء الا لا نشغل بالظرف في الجزئيات كونها لا ينشأها واحوالها
لا تثبت وابس علما بها من حيث هي جزئيه فيبدا كاه حكما او ياعنا الى غاية حكيمة بل الذى
يهمنا النظر في الكليات وفصل هذا الباب الى ستة فصول وكان الانسب الى فصلين نفرقة
بين المقصد الاعلى وبين مقدمته ووضع الفصل الاول لتعريف الكلبي والجزئى وبين اقسام
الكلبي واحكامه وذكر فيه اربعة مباحث الاول في تعريفه المفهوم وهو ما حصل في النقل اما كل
او جزئى لانه اما ان يمنع نفس تصور امر يمنع من حيث انه متصور ومن وقوع الشرقة فيه او يمنع فان منع
فهو الجزئى كزيد وهذا الانسان والا فهو الكلبي كالانسان فانه مفهوم مشترك بين افراده بان يقال
لكل واحد منها انه هو فانه قيد المنع بنفس التصور يخرج بعض اقسام الكلبي وهو الذى يتمتع فيه
اشركة لنفس مفهومه بل لا يخرج كواجب الوجود واللفظ الدال عليه يسمى كيا وجزئيا
بالتيبة والعرض تسمية الدال باسم المدلول وههنا اعتراضات لايح لاشارة اليها من فوايد احداها
انه لا معنى للاشتراك بين الكثيرين اليه تشعبا ويخرجها اليها بل مطابقة لها على ماصح وجوابه حينئذ
او تصور طائفة من الناس زيدا مثلا كصورته المرجوة في الخارج تطابق الصورة العقابية التى
في اذهان اطباقة ضرورة ان المطابقة هي التى فيجب ان يكون زيد كذلك او جوابه ان الشرقة تستهـ

المطابقة مطلقا بل مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين وقد صرح به الشيخ حيث قال كلنى هو
 المعنى الذى المفهوم منه في النفس لا يمتنع نسبتة الى اشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكله كما ان الانسان
 معنى في النفس وذلك المعنى مطابق لزيد وعمر وخالد على وجه واحد لا لكل واحد منهم انسان وتتمام
 التحقيق لهذا المقام مذكور في رسالتنا في تحقيق الكليات فمن اراد الاطلاع عليه فليطالع منه
 وتأيهما ان التصور هو حصول صورة الشئ في العقل والصور العقلية كلية فاستعمال التصور
 في حد الجزئى غير مستقيم وايضا المقسم اعنى المفهوم الذى هو ما حصل في العقل لا يتناول
 الجزئى ونجيب بان لا يتم ان الصور العقلية كلية فان ما يحصل في النفس قد يكون بآلة وواسطة
 وهى الجزئيات وقد لا يكون بآلة وهى الكليات والمدر كلبس الا النفس الاله قد يكون ادراكه
 بواسطة وذلك لا يتنافى حصول الصور المدركة في النفس او قول التصور هو حصول صورة
 الشئ عند العقل على ما فسرناه في صدر الكتاب فان كان كليا فصورته في العقل وان كان جزئيا
 فصورته في آله وعلى هذا الاشكال وتأيهما ان قيد النفس في التعريف مستدرك لانه بآلة يدونه
 كما يقال الجزئى ما يمنع تصوره من وقوع الشرعة والكلى ما لا يمنع تصوره منه والجواب انه
 لما اخذ التصور في تعريف الكلى والجزئى علمنا ان الكلية والجزئى من عوارض الصور الذهنية
 فرمى بسبق الى الوهم انه لو كان من الصور الذهنية ما لا يمنع الشرعة كان حقيقة الخارج حقة
 لان الصور الذهنية مطابقة للحقايق الخارجية فيكون مثل الواجب لا يمنع الشرعة في الخارج فف
 فاذيل هذا الوهم بان منع الصور الذهنية للشرعة وعدمه منه هابس بالنظر الى ذاتها بل من حيث
 نفس تصور هاف نفس تصور الواجب هو الذى لا يمنع الشرعة لاذاته فالتقييد بالنفس لازم لهذا الوهم
 وزيادة الايضاح واما قوله امتنع وجود افراده المتوهمه او امكن ففيه تذييل وتقسيم اما التذييل فهو
 ان قوما حسبو ان الكلى مشتركة بين كثيرين لا بد ان تكون افراده موجودة في الخارج وذلك
 انهم لما سمعوا ان الكلى مشتركة بين كثيرين تخيلوا الاشتراك بحسب الخارج ففيه على فساد
 هذا الظن بل هو امتناع افراده وعدمها حتى يعلم ان مناط الكلية هو صلاحية اشتراك بين كثيرين
 بحسب العقل وامكان صدقه عليهم المجردة مفهومه لا يقال لو كان امكان صدق الكلى على كثيرين معتبرا
 لم تكن الكليات الفرضية بل تعيق الامكان العام والاشئ كلية اذ ليس شئ يمكن ان يصدق عليه
 الامكان العام والاشئ لاننا نقول المراد بالصدق ليس هو الصدق في نفس الامر بل ما هو عام بما هو
 بحسب نفس الامر والفرض العقلى فالمراد بامكان فرض صدقه على كثيرين سواء كان صادقا ولم يكن
 وسواء فرض العقل صدقه او لم يفرض قط لا يقال اذا كان مجرد الفرض كافيا لفرض الجزئى صادقا
 على اشياء كما نفرض صدق الاشئ عليها لاننا نقول ذلك فرض متمتع وهذا فرض متمتع والفرق
 دقيق اشارة الى الشيخ في الشفاء حيث قال معنى زيد يستحيل ان يجعل مشتركا فانه مناهة وذات المشار
 اليه وذات هذا المشار اليه يتمتع في الذهن ان يجعل لغيره فالخالف ان مجرد فرض صدق الشئ
 على كثيرين لا يفعل بل بالامكان كافي في اعتبار الكلية ولتكن هذه الدقيقة على ذكر منك
 فلها في تحقيق المحصورات مواضع نفع واما التقسيم فهو للكلى بحسب وجوده في الخارج
 وعدمه وذلك انه اما ان يكون متمتع الوجود في الخارج او يمكن الوجود والاول كشرى الباري
 والثاني اما ان لا يوجد منه شئ في الخارج او يوجد والاول كالعتقاء والثاني اما ان يكون موجودا
 منه واحدا او كثيرا والاول اما ان يكون غيره متمتع كواجب الوجود او يمكننا كالشمس عند
 من يجوز وجود شمس اخرى والثاني اما ان يكون متاهيا كالكوكب السبعة او غير متاه كالنفوس
 الناطقة لا يقال هذا التقسيم باطل لان احدا الامر ين لازم وهو اما ان يكون قسم الشئ فسمياله
 او يكون قسم الشئ فسمياله وذلك لان الامكان اما امكان عام وقد جعل الامتناع فسمياله

فيكون قسم الشيء قسمه أو امكان خاص وقد جعل الواجب قسمه فيكون قسم الشيء
قسمه هـ لا نقول المراد الامكان العام من جانب الوجود وهو ظاهر (قوله ويعتبر في حل
الكلي على جزئياته حل المواطة) لما كان معنى الكلي ما يمنع من وقوع الشراكة فيه ومعناه انه يمكن
ان يصدق على كثيرين اى يحتمل على كثيرين والكثيرون جزئيات الكلي اراد ان يبين
ان حل الكلي على جزئياته اى حل هو حل المواطة او حل الاشتقاق وان كلية الكلي انما هي
بالنسبة الى امور يحتمل عليها الكلي بالمواطة لا بالقياس الى امور يحتمل عليها الكلي بالاشتقاق
حتى ان كلية العلم مثلا لا يقياس الى زيد وعمره ويكر بل بالقياس الى علومهم فليانها تين الفاذنين
قدم هذه المسئلة فنقول المعتبر في حل الكلي على جزئياته حل المواطة وجزئيات الكلي ما يحتمل
الكلي عليها بالمواطة لا بالاشتقاق وحل المواطة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة
بلا واسطة كقولنا الانسان حيوان وحل الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه بالحقيقة بل ينسب اليه
كالبيض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة فلا يقال الانسان يبيض بل بواسطة ذو
او الاشتقاق فيقال الانسان ذو يبيض او يبيض وحينئذ يكون محمولا بالمواطة هكذا قال الشيخ
وفسر المحمول بالحقيقة بما يعطى موضوعه حده واسمه وربما يفسر حل المواطة بحل هو هو
وحل الاشتقاق بحل هو ذو هو واعترض ابو البركات على ما قاله بان المحمول في حل الاشتقاق
كالبيض محمول ايضا بالحقيقة اذ لفظه ذو بالنسبة والنسبة تكون خارجة عن الطرفين فيكون
المحمول بالحقيقة هو البيض وجوابه ان اراد به ان كل نسبة تربط المحمول بالموضوع خارجة
عن الطرفين فليس كذلك وان اراد ان كل نسبة مطلقا خارجة فهو ممنوع فرب
نسبة تكون نفس المحمول كقولنا الاضافة العارضة للاب هي الابوة او جزؤه كقولنا زيد ابو عمرو
وقال الامام المحمول اما ان يكون ذاتا او صفة فان كان ذاتا فهو حل المواطة لان معنى المواطة
الموافقة والموضوع هو الذات فاذا كان المحمول ايضا ذاتا فقد تواطأ كقولنا الكتاب انسان
وان كان صفة غير الموضوع فلا حل بالمواطة بل بالاشتقاق لكون جملتها باعتبار مفهومها
وهي مشقة كقولنا الانسان كاتب والاصطلاح المتعارف على المعنى الاول (قوله الثاني الجزئي
ايضا يقال على المندرج تحت كلي) لفظ الجزئي يقال بالاشتراك على المعنى المذكور وعلى المندرج
تحت كلي ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى غيره والاول جزئيا حقيقيا اذ جزئيته
بالنظر الى حقيقة وتعريف الاضافي بالكلي يبطله تضاديهما فلو قيل انه المندرج تحت شيء آخر
كان جيدا فهنا ثلث مفهومات الجزئيات والكلي انما تصير مفصلة عند العقل اذا بين المغايرة
والنسبة بينهما فلا اضافي غير الحقيقي اما افلا يمكن كلية الاضافي لجواز الدراج كلي تحت
كلي آخر دون الحقيقى وامانها فلا نعم من الحقيقي مطلقا لان كل جزئى حقيقى مندرج تحت ماهيته
المعراة عن الشخصات فيكون اضافيا وهو منقوض بالشخص اذ ليس له ماهية كلية والالكان
للتشخص شخص وبالاوجب فانه لا تشخص وابس له ماهية كلية والالكانت ماهيته معروضة
للتشخص وذلك مخالف لمذهبهم والاولى ان يقال انه مدرج تحت كليات كثيرة لانه ان كان
موجودا فهو مندرج تحت مفهوم الوجود وهو كلي وان كان معدوما يندرج تحت المعدوم وهو
ايضا كلي ولانه اما واجب او ممكن او متع ولا ما كان يندرج تحت احدها وابس كل اضافي
حقيقيا لجواز كلياته ثم الاعم يجوز ان يكون جنسا ويجوز ان يكون عرضا عاما وههنا ابس
الاضافي جنسا الحقيقي لانه او كان جنسا له لما يمكن تصور الحقيقي بدونه والتالى باطل لجواز
تصور كون الشيء مانعا من وقوع الشراكة فيه مع الذهول عن الدراجة تحت كلي ولان الاضافي
مضاف للكلي ولاضافة في الحقيقي وبين الاضافي والكلي عموم من وجه تصادفهما في الكليات

ويعتبر في حل الكلي على
جزئياته حل المواطة وهو
ان يحتمل الشيء بالحقيقة على
الموضوع لاحل الاشتقاق
وهو ان لا يحتمل عليه بالحقيقة
بل ينسب اليه كالبياض
بالنسبة الى الانسان اذ لا يقال
الانسان يبيض بل ذو يبيض
او اشتق منه ما يحتمل بالحقيقة
كالبيض هكذا قال الشيخ وقيل
عليه بان لفظه ذو بالنسبة وهى
خارجة عن المحمول فالحمول
بالحقيقة البياض وجوابه ان
النسبة الخارجة عن المحمول
ما يرتبط بالموضوع ورب نسبة
تكون نفس المحمول او جزئه
وزعم الامام ان حل الموصوف
على الصفة حل المواطة
وعكسه حل الاشتقاق متين

الثاني الجزئي ايضا يقال على
المندرج تحت الكلي ويسمى
جزئيا اضافيا والاول حقيقة
وهذا غير الاول لما كان كونه كليا
دون الاول واعلم منه مطلقا
اذ كل جزئى حقيقى يندرج تحت
كلى من غير عكس وابس
جنسا له لما كان تصور الاول
دونه ومن الكلى من وجهه
اذا الاضافي قد يكون كليا
وبالعكس والحقيقى يبين الكلي
متن

المتوسطة وصدقه بدون الكلي في الحقيقي وصدق الكلي بدونه في اعم الكليات وفيه نظر
اذ لا كلي الا وهو مدرج تحت آخر لان كل كلي فاما ان يكون (ب) مثلا او (أب) وابا كما كان يندرج
تحت احدهما والحق انه ان اريد بالمدرج الموضوع اكلي فهو اعم مطلقا من الكلي وان اريد
الاخص او المدرج تحت ذاتي فالنسبة كما ذكره بين الجزئي الحقيقي والكلي مابينة كلية وذلك
واضح (قوله وكل مفهوم بيان آخر مابينة كلية) كل مفهوم اذا نسب الى مفهوم آخر فالنسبة
بينهما منحصرة في اربع المساواة والعموم مطلقا ومن وجه والمبينة الكلية وذلك لانهما
ان لم يتصادقا على شيء اصلا فهما متباينان متباينا كما وان تصادقا فان تلازما في الصدق فهما مساويان
والا فان استلزم صدق احدهما صدق الآخر فبينهما عموم وخصوص مطلقا والمستلزم اخص
مطلقا واللازم اعم وان لم يستلزم فبينهما عموم وخصوص من وجه وكل منهما اعم من الآخر من وجه
وهو كونه شاملا للآخر واقله واخص منه من وجوه وكونه مشمولا للآخر فلا يذهبهما من صور
ثلاث وفي هذا الحصر اشكال وهو ان نقضي الامكان العام والثبوت لاشك في كونهما مفهومين
وليسا متباينين والالكان بين عنيتهما مابينة جزئية ولما ساويين لانهما لا يصدقان على شيء اصلا
ولا بينهما عموم مطلق لان عين العام يمكن ان يصدق مع نقض الخاص ولا يمكن صدق نقض
احدهما على عين الآخر ولا من وجه لاستدعائه صدق كل واحد منهما مع نقض الآخر
فان قلت التزديد بين النقيضين كيف لا ينحصر فنقول المنع في قسم التباين فليس يلزم من عدم
تصادق المفهومين على شيء كونهما متباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شيء ولم يصدق
الآخر عليه او تورد النقض على تعريف المتباينين فان النقضين لا يتصادقان على شيء اصلا
وليسا متباينين * واعلم ان هذه النسب كما تعتبر في الصدق تعتبر في الوجود والنسب المعتمدة
بين القضايا انما هي بحسب (قوله ونقيضا المتساويين مساويان) لما بين النسب بين المفهومات
شرع في بيان التناسب بين نقيضيهما فقيضا المتساويين مساويان لان كل ما يصدق عليه
نقض احدهما يصدق عليه نقض الآخر والصدق في عينه على بعض ما يصدق عليه نقض
احدهما فيلزم صدق احدهما ساويين بدون الآخر هدف وفيه منع قوي وهو ان لا يلزم يصدق
كل ما يصدق عليه نقض احدهما صدق عليه نقض الآخر لصدق عينه بل اللازم على ذلك
التقدير ليس كل وهو لا يستلزم بعض ما يصدق عليه نقض احدهما صدق عليه عين الآخر
لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون المساوي امرا شاملا لجميع
الموجودات الحقيقية والمقدرة فلا يصدق نقضه على شيء اصلا فلا تصدق الموجبة لعدم
موضوعها حيث دلهم في النقض عن هذا المنع طريقان الاول تغيير المسمى وذلك من وجوه
الاول ان المراد من تساوي نقض المتساويين انه لاشي ما يصدق عليه نقض احدهما ساويين
يصدق عليه عين الآخر والصدق في نقضه المتعكس الى الحال الثاني ليس المراد تساوي
النقضين بحسب الخارج بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد كان نقض احدهما ساويين
فهو بحيث لو وجد كان نقض الآخر وحيث تلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وفيه
نظر لان موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه المستعانت كذبت وعلى تقدير صدقها
تمنع الخلف لجواز صدق احد المتساويين على تقدير نقض الآخر حيث لا تلازم بين
الموجبة والسالبة الثالث لا يدعى ان نقض المتساويين مساويان مطلقا بل اذا صدقا في نفس
الامر على شيء من الاشياء ولا خفاء في الدفاع المنع حيث لا وجود الموضوع ونحقق التلازم
بينهما لكن هذا التخصيص ينافي وجوب عموم قواعد هذا الفن الرابع انا نفكر المتساويين
بالتلازمين لافي الصدق فقط بل مطلقا سواء كان في الصدق او الوجود فلا بد ان يكون نقيضاهما

وكل مفهوم بيان آخر مابينة
كلية او يساويه او يكون اعم
او اخص منه مطلقا ومن وجه
لان ان لم يصدق شيء منهما
على شيء مما يصدق عليه الآخر
تباينا بالكلي وان صدق كل
واحد منهما على شيء مما يصدق
عليه الآخر فان استلزم صدق
كل منهما صدق الآخر تساويا
وان لم يستلزم صدق شيء منهما
صدق الآخر كان كل منهما
اعم من الآخر من وجه
وان استلزم صدق احدهما
صدق الآخر من غير عكس
فلا يستلزم اخص من الآخر
مطلقا من

ونقيضا المتساويين مساويان
ونقيض اعم مطلقا اخص
من نقض الاخص مطلقا
ونقيض اعم من وجه لا يلزم
كونه اعم من نقض الآخر
او اخص لان نقض الخاص
قد يكون اعم من عين العام
من وجه مع المابينة الكلية بين
نقيض اعم وعين الخاص
وبين نقض المتباينين مابينة
جزئية لان نقض كل منهما
يصدق مع عين الآخر
فان صدق مع نقضه ايضا
تباين نقضاهما تباينا جزئيا
والاكلي فالجزئية لازمة
من

متساويين لان نقبض اللازم يستلزم نقبض الملزوم الطريق الثاني تغيير الدليل الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه اخدها ان ما صدق عليه نقبض احدهما يجب ان يصدق عليه نقبض الآخر فانه لو لم يصدق عليه نقبض الآخر يصدق عليه عين الآخر لان عين الآخر نقبض لنقبضه وكما لم يصدق احد النقيضين فلا بد من صدق النقبض الآخر والازم ارتفاع النقبضين وفيه نظر لانا نقول هب ان عين الآخر نقبض لنقبضه لكن لازم ان صدق عين الآخر على نقبض احدهما نقبض لصدق نقبضه عليه لجواز ان لا يصدق عينه ولا نقبضه على نقبض احدهما لعدمه وثانيتها ان نقبض المتساويين بمنع ان يكونا جريئين فلا بد ان يكونا كليين فيكون لهما افراد فابصدق عليه نقبض احدهما من تلك الافراد يصدق عليه نقبض الآخر والاصدق عينه لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظر لان وجود الافراد لا يكتفي في صدق الموجبة بل لا بد معه من صدق الوصف العنواقي عليها في نفس الامر ولا شيء يصدق عليه في نفس الامر نقبض الامر الشامل ولو قدر صدق الموجبة فلزوم الخلف ممنوع لجواز صدق نقبض احدا المتساويين وعينه على نقبض المساوي الآخر بحسب الغرض العقلي وثانيتها وهو العمدة في حل الشبهة مسبوقة بتجهيد مقدمات الاولى ان نقبض الشيء سلبه ورفعها فنقبض الانسان سلبه لاعدوله الثانية ان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع لشبهها بالسالبة فهي اعم من المعدولة الطرفين الثالثة ان كذب الموجبة اما بعدم الموضوع واما بصدق نقبض المحمول على الموضوع لانه لو كان الموضوع موجودا ولا يصدق نقبض المحمول عليه يلزم صدق عينه عليه فتكون الموجبة صادقة وقد فرضنا كذبها هف واذا تمهدت هذه المقدمات فنقول كل ما لبس باحد المتساويين ليس بالمساوي الآخر لانه لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما بعدم الموضوع وهو باطل لان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل تصدق مع عدم الموضوع واما بصدق نقبض المحمول على الموضوع فيصدق عين احدا المتساويين على نقبض المساوي الآخر وذلك يطل المساواة بينهما فان قلت قولكم كل ما لبس باحد المتساويين ليس بالآخر اما ان يكون معناه ان كل ما يصدق عليه سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب الآخر او يكون معناه ان ما لبس يصدق عليه احد المتساويين ليس يصدق عليه الآخر فان كان المراد الاول يلزم وجود الموضوع ضرورة ان ثبوت الشيء للشيء فرع على ثبوت ذلك الشيء ويعود الاشكال بخلافه وان كان المراد الثاني فلا يكون النقبضان متساويين لانهما اللذان يصدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر فالإيجاب هو المعترف في مفهوم المتساوي وهناك السلب فنقول المراد الاول وهو لا يستدعي وجود الموضوع وسنحققه في موضع يتاسبه ان شاء الله تعالى وربما تمسك على اثبات المطلوب بحجتين اخريين الاولى ان كل واحد من المتساويين لازم للآخر ونقبض اللازم يستلزم نقبض الملزوم وفيه نظر لانه ان اردت بذلك ان كل ما صدق عليه نقبض اللازم يصدق عليه نقبض الملزوم فهو اول المسئلة وان اردت به انه كلما تحقق نقبض اللازم تحقق نقبض الملزوم فهو مسلم لكن لا يجدي نفعاً في اثبات المطلوب الثانية انه لو لم يكن نقبضا المتساويين متساويين كان بينهما احدى المتناسبات الباقية والكل باطل اما المباشرة الكلية فلانها تستلزم الباشئة الجزئية بين العيين وهو محال واما العموم والخصوص مطلقا فلان نقبض الخاص يصدق على عين العلم وعين العلم على نقبض الخاص وهو لزوم لصدق احد المتساويين بدون الآخر واما العموم من وجه فلاستلزامه صدق كل منهما مع نقبض الآخر وهو ايضا يستلزم خلاف المقدور وفيه نظر اذا الحصر ممنوع على ما ذكرناه ونقبض الاعم مطلقا اخص من نقبض الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه نقبض الاعم يصدق عليه نقبض الاخص وليس كل

ما صدق عليه نقبض الاخص صدق عليه نقبض الاعمال الاولى فلانه لو لاها لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقبض الاعمال فلزم صدق الخاص بدون العام هـ ولا يستراب في ورود المنع المذكور ههنا وامكان دفعه ببعض تلك الاجوبة واما الثانية فلانه لو صدق نقبض العام على كل ما يصدق عليه نقبض الخاص لاجتماع النقيضان والتالم باطل بيان الملازمة ان نقبض الخاص يصدق على افراد العالم المقابلة لذلك الخاص فلزم صدق العام ونقيضه دليها ونقول ايضا لو كان كل نقبض الاخص نقبض الاعمال وقد ثبت ان كل نقبض الاعمال نقبض الاخص فبساوى النقيضان فيكون العيان متساويين هـ ونقول بعض نقبض الاخص عين الاعمال ولا شيء من عين الاعمال نقبض الاعمال ينتج من رابع الاول المدعى وهـ ليس كل نقبض الاخص نقبض الاعمال ونقول لولم يصدق لكان كل نقبض الاخص ينفقض الاعمال وبعض الاعمال ينفقض الاخص ينتجان من ثالث الاول ان بعض الاعمال نقبض الاعمال هـ والخلف ايسر يلزم من الصورة لاني الصغرى فيكون من الكبرى ونقول لولا لصدق على كل ما صدق عليه نقبض الاخص صدق عليه نقبض الاعمال وينعكس بعكس النقبض الى قولنا كل ما صدق عليه عين الاعمال صدق عليه عين الاخص وهو محال او نقول لو صدق كل نقبض الاخص نقبض الاعمال ولا شيء من نقبض الاعمال بعين الاعمال فلا شيء من نقبض الاخص بعين الاعمال فلا شيء من عين الاعمال ينفقض الاخص لكنه باطل لصدق قولنا بعض بعض الاعمال نقبض الاخص تحقيقا للعموم واورد الكاتبي على هذه القاعدة سؤالا ليقربه ان يقال لو كان نقبض الاعمال من نقبض الاخص لزم اجتماع النقيضين وبطلان اللازم يدل على بطلان المزوم اما الملازمة فلان الممكن الخاص اخص من الممكن العام فلو كان نقبض الاعمال اخص لزم صدق قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام ليس بممكن بالامكان الخاص ومعنا قضية صادقة وهي قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام لان كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب او ممتنع وكل واحد منهما ممكن بالامكان العام فنقول كل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ليس بممكن بالامكان الخاص وكل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام ينتج كل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام وانه اجتماع النقيضين وايضا اللاممكن بالامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام لما ذكرنا فلو كان نقبض الاعمال اخص يلزم صدق قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان الخاص وكل ممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام ينتج كل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان الخاص وهو اما واجب او ممتنع موجبة سالبة الموضوع فلام صدقها وان اراد به موجبة معدولة الموضوع فسلم لكن الاتساع ممنوع فان القضية اللازمة سالبة الطرفين فلا يتحد الوسط وعلى القاعدتين سؤالا ان آخران الاول ان مجموع القاعدتين متناف لانهما لو تحققا لزم انعكاس الوجبة الكلية بعكس النقبض الى الموجبة الكلية والتالي باطل لما بينا في عكس النقبض اما الشرطية فلان المحمول في الموجبة الكلية اما ان يكون مساويا للموضوع او اعم مطلقا واما ما كان يصدق نقبض الموضوع على كل ما صدق عليه نقبضه فان قلت نقبض (ج) بالفعل ليس (ج) دائما ونقبض (ب) بالضرورة مثلا ليس (ب) بالامكان فالقضية اللازمة كل ما ليس (ب) بالامكان ليس (ج) دائما وهي ايسر معتبرة اذا اعتبر في الوصف العنوان ان يكون بالفعل قلت كل ما ليس (ب) بالفعل ليس (ب) بالامكان وهي مع القضية اللازمة ينتج العكس وهذا السؤال لا يرد على القدماء لانهم ذهبوا الى الانعكاس ولا على المتأخرين لانهم قادحون في القاعدتين الثاني ان الانسان مساو للضاحك ولا يصدق على كل ما ليس بضاحك ليس انسانا اصدق قولنا بعض

مالبس بضاحك انفسان لان الموضوع معتبر بالفعل وكذلك الماشي اعم من الانسان ويكذب كل مالمس بماش ليس بانسان لصدق نقيضه والجواب ان الفاظهما وقع من اخذ النقيض فان المساوي للانسان هو الضاحك في الجملة والاعم منه الماشي بالقوة ونقيضا هما الاضاحك دائما واللاماشي بالضرورة وحينئذ تصدق القضيتان والحاصل ان رعاية شرائط التناقض في اخذ نقيضى طرفى النسبة واجبة لتزب الاحكام ونقيض الاعم من وجهه لا يجب ان يكون اعم من نقيضى الآخر واخص مطلقا او من وجهه لان نقيض الخاص قديكون اعم من عين العام من وجهه مع المبانيئة الكلية بين نقيض العام وعين الخاص واحترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم من الامور الشاملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها بل بينهما مبانيئة جزئية لانه اذا صدق كل من العيين بدون الآخر يصدق كل من النقيضين بدون النقيض الآخر ولا معنى للمبانيئة الجزئية بين الامرين الا صدق كل منهما بدون الآخر في الجملة وبين نقيضى المتباينين ايضا مبانيئة جزئية لان نقيض كل منهما يصدق بدون نقيض الآخر ضرورة صدقه مع عين الآخر فان صدق مع نقيضه كان بينهما عموم وخصوص من وجه والا كان بينهما مبانيئة كلية وايا ما كان يحقق المبانيئة الجزئية وقبه استدراك لانه لما كانت المبانيئة الجزئية صدق كل من الامرين بدون الآخر في بعض الصور وقد تبين صدق كل واحد من النقيضين بدون النقيض الآخر وقد ثبت بينهما المبانيئة الجزئية ولا احتياج الى ابي المقدمات (قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا غير كونه كلياً) من المعلوم ان الحيوان مثلا من حيث هو في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او منصورا في الانهان ليس بكلى ولا جزئى حتى او كان الحيوان لانه حيوان كلياً لم يكن حيوان شخسى ولو كان لانه حيوان جزئياً لم يوجد منه الاشخص واحد وهو الذى كان بنقيضه بل الحيوان في نفسه شئ يتصور في العقل حيوانا وبحسب تصوره حيوانا لا يكون الاحيوانا فقط وان تصور معه انه كلى او جزئى فقد تصور معنى زائد على الحيوانية ثم لا يعرض له من خارج الكلى حتى يكون ذاتا واحدة الحقيقة في الخارج موجودة في كثيرين نعم يعرض للصورة الحيوانية المعقولة نسبة واحدة الى امور كثيرة بها يحملها العقل على واحد واحد منها فهذا العارض هو الكلية ونسبة الحيوان اليه نسبة الثوب الى الياض وكان الثوب له معنى والياض لمعنى لا يحتاج في تعقوله الى ان يعقل انه ثوب او خشب او غير ذلك واذا التأما حصل معنى لاخر كذلك الحيوان ايضا معنى والكلى معنى آخر من غير ان يشار الى انه حيوان او انسان او غيرهما والحيوان الكلى معنى ثالث وقد استدل على التقاير بان كونه كلياً نسبة تعرض للحيوان بالقياس الى افراده والنسبة لا تكون نفس احد المتشبهين فيكون الحيوان مقاراً لمفهوم الكلى وهما مقاربان لتركب منهما ضرورة مغايرة الجزء لكل فالاول هو الكلى الطبيعى لانه طبيعة مامن الطبايع والثانى المنطقى لان المنطقى انما يبحث عنه والثالث العقلى لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان هذه الاعتبارات لا تختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلى بل تعم سائر الطبايع ومفهومات الكليات من الجنس والنوع والفصل وغيرها حتى يحصل جنس طبيعى ومنطقى وعقلى وهكذا في الفير على هذا جرت كلمة المتأخرين وقبه نظر لان الحيوان من حيث هو هو لو كان كلياً طبيعياً او جنساً طبيعياً كان كليته وجنسيتها الطبيعية لانه حيوان فليزم ان يكون الاشخاص كليات واجناساً طبيعية والنوع جنساً طبيعياً وايضا الكلى الطبيعى ان اريد به طبيعة من الطبايع حتى يكون الجنس الطبيعى والنوع الطبيعى وغيرهما كذلك فلا امتياز بين الطبيعيات وان اريد بالطبيعة من حيث انها معروضة للكلى حتى يكون الجنس الطبيعى الطبيعة من حيث انها معروضة للجنسية وهكذا في غيره فلا يكون الحيوان من حيث هو كلياً طبيعياً بل لابد من قيد العروض

الثالث مفهوم الحيوان مثلاً
غير كونه كلياً والا فالنسبة
عين المنسب وغير المركب
منهما والاول هو الكلى
الطبيعى والثانى المنطقى
والثالث العقلى ووجود
الطبيعى يقتضى لان الحيوان
جزء هذا الحيوان الموجود
في الخارج وجزء الموجود
موجود فاهو جزؤه اما نفس
الحيوان من حيث هو هو اعم
قيد ويعود الاول فالحيوان
بلا شرط شئ موجود وتصوره
لا يمنع من الشراكة فيه فالكل
الطبيعى موجود ووجود
المنطقى فرع وجود الاضطرى
ووجود العقلى مختلف فيه
ويسانه غير موكول الى نظر
المنطقى من

فالكلى الطبيعى هو الحيوان لا باعتبار طبيعته بل من حيث اذا حصل في العقل صلح لان يكون
 بقولا على كثيرين وقد نص عليه الشيخ في الشفاء حيث قال اما الجلس الطبيعى فهو الحيوان
 بما هو حيوان الذى يصلح لان يحصل للمعقول منه النسبة التى للجسمية فانه اذا حصل في الذهن
 بمقولا يصلح لان يعقل له الجنسية ولا يصلح لما يفرض منصورا من زيد وهذا ولا منصور
 من الانسان فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الانسان
 وطبيعة زيد فحين قلت اذا اعتبرتم العارض في الكلى الطبيعى لم يبق فرق بينه وبين العقلي
 فتقول اعتبار القيد مع شئ يحتمل ان يكون بحسب عروضه له ويحتمل ان يكون بحسب الجسمية
 فهذا العارض معتبر في العقلي والطبيعى والتحقق يقتضى اذ قلنا الحيوان مثلا كلى ان يكون
 هناك اربعة مفهومات طبيعة الحيوان من حيث هي هي ومفهوم الكلى من غير اشارة الى مادة
 من المواد والحيوان من حيث انه تعرض له الكلية والمجموع المركب منهما فالحيوان من حيث
 هو هو ليس باحدى الكليات وهو الذى يعطى مائحتة اسمه وحده وما يقال من ان الجنس الطبيعى
 كذلك فهو ليس من حيث انه جنس طبيعى بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة الموضوعه
 للجسمية واما المنطق فهو يعطى انواعه اسمه وحده لا انواع موضوعه وهو في تلك الحال معنى
 اذا اعتبر عروض الجنسية اياه كان جنسا طبيعيا ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات وان كان
 خارجا عن الصنعة الا ان المتأخرين يتعرضون لبيان وجود الطبيعى منها على ما اصطلموا
 عليه ويحاولون الاخرين على علم آخر زعماء منهم بان تضاعف بعض مثله في نظير التعليم موقوف
 عليه مع كون ادنى التنبيه في بيان وجوده كافيا بخلافهما ونحن نشرح ما ذكره المصنف ونضيف اليه
 شيئا مما سمعنا عليه معمرا بعبارة تعقل مستقيم ونظر عن شوارب التقليد والتعصب سليم قال وجود
 الكلى الطبيعى في الخارج يقتضى لان الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود
 فالحيوان الذى هو جزؤه اما الحيوان من حيث هو والحيوان مع قيد فان كان الاول يكون الحيوان
 من حيث هو موجودا وان كان الثاني يعود الكلام في الحيوان الذى هو جزؤه ولا يسلسل لامتناع تركب
 الحيوان الخارجى من امور غير متناهية بل ينتهى الى الحيوان من حيث هو وعلى تقدير السلسل
 فالمتطلب حاصل لان الحيوان جزء الحيوان الذى مع القيد الغير المتناهية وينتج ان يكون مع
 شئ من القيد والالتكان ذلك القيد داخلا فيها وخارجا عنها فاذا الحيوان لا بشرطه موجود
 في الخارج وهو الكلى الطبيعى واما قوله ونفس تصويره لا يمنع من الشراكة فلا دخل له في الدليل
 وانما اورده اشارة الى وجود الكلى في الخارج فانه لما تبين ان الكلى الطبيعى موجود ولا شك انه
 بحيث اذا حصل في العقل كان نفس تصويره لا يمنع من الشراكة فقد وجد في الخارج ما لا يمنع
 نفس تصويره من وقوع الشراكة فيكون الكل موجودا في الخارج وعلى هذا لوقال فالكلى موجود
 بدون الطبيعى اكان انسب نعم او اريد بالكلية الاشتراك بين كثيرين فهى لا تعرض الطبيعة
 الا في العقل كما شرنا في مبادئ هذا البحث البعد حيث لوقنا الكلى موجود في الخارج كان معناه
 ان شئ موجودا في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية على انهم لا يتحاشون عن القول بعروض
 الشراكة في الخارج حتى ان صاحب الكشف صرح بوجود الكلى في ضمن الجزئيات في الخارج
 مستدل عليه بالدليل المذكور والمصنف في مباحث الجنس سيجع مناقاة الشخص لعروض الشراكة
 وآخر وآخر بما لا يحتمل المقام ايراد ونحن نقول ان اردتم بشواكم الحيوان جزء هذا الحيوان له جزؤه
 في الخارج فهو نوع بل هو اول المسئلة وان اردتم انه جزؤه في العقل فلام ان الاجراء العقلية يجب ان تكون
 موجودة في الخارج سلما لكنه منقوض بالصفات العددية فان الاعى مثلا جزؤه هذا الاعى الوجود
 في الخارج مع انه ليس بموجود سلما لكننا نخشانا ان الحيوان الذى هو جزؤه الحيوان مع قيد ونعم نؤم

التسلسل وإنما يلزم لو كان جزء الحيوان مع قيد آخر وهو متروك بل الحيوان مع ذلك القيد
 يعينه على القول بكون الحيوان جزءاً من هذا الحيوان لكن في ثبات المطلوب لأن الكلي الطبيعي
 ليس بالحيوان في المقدمات مستدرك والذي يخطئ بليل هناك أن الكلي الطبيعي لا وجود له
 في الخارج وإنما الموجود في الخارج هو الاشخاص وذلك لوجهين أحدهما أنه لو وجد الكلي
 الطبيعي في الخارج لكان أمانس الجزئيات في الخارج أوجزاً منها وأخارجاً عنها والاقسام
 بأسرها باطلة أما الأولى فلاه لو كان عين الجزئيات يلزم أن يكون كل واحد من الجزئيات عين
 الآخر في الخارج ضرورة أن كل واحد فرض منهما عين الطبيعة الكلية وهي عين الجزئ
 الآخر وعين العين عين فيكون كل واحد فرض عين الآخر هـ وأما الثاني فلاه لو كان
 جزءاً منها في الخارج لتقدم عليهما في الوجود ضرورة أن الجزء الخارجي مالم يتحقق أولاً والذات
 لم يتحقق الشكل وببذلك يكون مغايراً لهما في الوجود فلا يصح حمله عليهما وأما الثالث فيمنع الاستحالة
 وتأييدهما أن الطبيعة الكلية لو وجدت في الأعيان لكان الموجود في الأعيان اما مجرد الطبيعة
 اوهي مع امر آخر لاسبيل الى الاول والاخر وجرد الامر الواحد بالشخص في امكنة مختلفة
 واتصافه بصفات متضادة ومن البين بطلانه ولا الى الثاني والام يخل من أن يكونا موجودين
 بوجود واحد او بوجودين فان كانا موجودين بوجود واحد فذلك الوجود ان قام بكل واحد
 منهما يلزم قيام الشيء الواحد بمحليين مختلفين وأنه محال وان قام بالجميع لم يكن كل منهما
 موجوداً بل المجموع هو الموجود وان كانا موجودين بوجودين فلا يمكن حل الطبيعة الكلية على
 المجموع هـ فان قلت كون الحيوان مثلاً موجوداً ضروري لا يمكن انكاره قلت الضروري
 أن الحيوان موجود بمعنى أن ما يصدق عليه الحيوان موجود واما أن الطبيعة الحيوانية موجودة
 فهو ممنوع فضلاً عن كونه ضرورياً فان قلت اذا لم يكن في الوجود الا الاشخاص فمن أين تحققت
 الكليات قلت العقل ينزع من الاشخاص صوراً كلية مختلفة تار من ذواتها واخرى من الاعراض
 المختلفة بها بحسب استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فليس لها وجود الا في العقل وكأنا
 اشترنا ان تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكليات فليظن منها من اراده في سلك المسألة هذا هو
 الكلام في الكلي الطبيعي واما وجود المنطقي في الخارج فمفتر على الاضافة ان قلنا بوجودها
 كان موجوداً والا فلا والملازمة الاولى ظاهرة الفساد لأن القائل بوجود الاضافة ليس قائلاً بوجود
 جميع الاضافات واما العقلي فقد اختلف في وجوده في الخارج والنظرة غير موكول الى منطقي
 فليكن قلت العقلي ايضا فرع الاضافة لانه اذا كانت الاضافة موجودة يكون المنطقي موجود
 والطبيعي موجود فيوجد العقلي اذا جاز له غيرهما والا كان معدوماً لانتفاء جزئه فلا وجه
 لتخصيص التفرع بالمنطقي فالاول حل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجوده الذهني
 بناء على مسألة الوجود فتقول اما وجه التخصيص فهو أن المختلفين في وجود الكلي العقلي
 لم يفرعونه على الاضافة بل عسكروا فيه دلائل اخرى واما حل الاختلاف على الذهني فلا توجه له
 اذا لا يخص به ولا بالكليات بل يعم سائر الاشياء (قوله واكل ما قبل الكثرة) تقديم الكلي الطبيعي
 وتقرره ان يقال الكلي الطبيعي اما ان يكون معدوماً في الخارج وليس تتعاقب به فائدة حكمية واما
 ان يكون موجوداً في الخارج ولا يخلو اما ان يعتبر في وجوده المعنى وهو الكلي مع الكثرة او في وجوده
 العلمي ولا يخلو اما ان يكون وجوده العلمي من الجزئيات وهو الكلي بعد الكثرة او وجود الجزئيات
 منه وهو الكلي قبل الكثرة وفسره بالصورة المعنوية وفي المبدأ القياض قبل وجود الجزئيات كمنقول
 شبه من الامور الصناعية ثم يجمعه مضموناً وما مع الكثرة بالطبيعة الموجودة في ضمن الجزئيات
 لا بمعنى انها جزء لها في الخارج اذ ليس في الخارج شيء واحد عام بل معناه انها جزء لها

والكلي اما قبل الكثرة وهو
 الصورة العقلية في المبدأ
 القياض قبل وجود الجزئيات
 واما مع الكثرة وهو الذي
 في ضمن الجزئيات واما بعدها
 وهو المنتزع من الجزئيات
 في الخارج فيحذف الشخصيات
 واعلم ان كل كلي من حيث هو
 كلي مجمل بالطبع وكل جزئي
 اضافي من حيث هو كذلك
 موضوع بالطبع متن

في العقل متحد الوجود معها بحسب الخارج ولهذا يحمل عليها وما بعد الكثرة بصورة المتزعة
عن الجزئيات بمختلف الشخصيات كمن رأى أشخاص الناس واستثبت الصورة الانسانية في الذهن
والعلم ان كل كلى من حيث هـ كلى محمول بالعلم وكل جزئى اضافى محمول من حيث هو جزئى
اضافى موضوع الطبع اى اذا نظر الى مفهوم الكلى يقتضى الجمل على ما تحتها والى مفهوم الجزئى
الاضافى اقتضى الوضع بما فوقه وذلك لان مفهوم الكلى ما يكون مشتركا بين كثيرين والمشاركة
محمول والجزئى الاضـ فى التدرج تحت كلى وهو الموضع وانما قيد الجزئى بالاضافى لان الجزئى
الحقيق ليس بموضوع من حيث هو جزئى حقيق بل من حيث انه جزئى اضافى (قوله الرابع
الكلى اما تمام ماهية الشئ وهو ما به هو هو) الكلى اذا نسب الى شئ فاما ان يكون تمام ماهية الشئ
المشتوب اليه اى حقيقته التى بهما هو هو او جزأ منها او خارجا عنها والاول لابد ان يكون مقولا
فى جواب ما هو وهو على ثلثة اقسام لانه اما ان يكون صالحا لان يجاب به عن ماهية الشئ حاملة
افرادها بالسؤال فقط او حاملة جمعه مع غيره فقط او حاملة الجمع والافراد فان كان الاول فهو المقول
فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالحد بالنسبة الى المحدود فان الحيوان الناطق
مثلا يصلح جوابا للسؤال عن ماهية الانسان حاملة افراده ولوجع يده وبين القرس لم يصلح جوابا
وان كان الثانى فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشراكة المحضة كالجنس بالنسبة الى انواعه
فانه اذا سئل عن الانسان والقرس والذئب هل فى جواب هو الحيوان ولو ارد الانسان بالسؤال
لم يصلح الجواب وان كان الثالث فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشراكة والخصوصية معا
كالنوع بالنسبة الى افراده فانه اذا سئل عن زيد عما هو كان الجواب الانسان ولو جمع عمرو ويكر
لم يتغير القسم الاول هو المال على ماهية التمتصة والثانى على الماهية المشتركة بين التخلقات
والثالث على الماهية المشتركة بين المفعات (واقاض اربعون ههنا اسئلة الاول ان مورد القسمة
اما الكلى المفرد او مطلق الكلى فان كان الكلى المفرد لم يصح عد الحسد من اقسامه وان كان
مطلق الكلى لم يتحصر القسمة لان ههنا تقسما كثيرة خارجة عنها كالفصل الغريب مع الفصل
البعيد او الفصل البعيد مع الفصل البعيد وانقسم البعيد مع الفصل الغريب الثانى ان احد
الامرين لازم اما عدم تنازع الاقسام اريد داخل الاقسام وكل منهما باطل اما بان زوم احدا لآخرين
فلان تقسيم الكلى اما بالقياس الى شئ واحد او بالقياس الى الاشياء متعددة فان كان الاول يلزم التداخل
لانه اخذ الجنس فى القسمة بانه دالا على المساواة واخرى جزمه الماهية وان كان الثانى يلزم عدم
التلفع لجواز ان يكون الكلى نفس ماهية جزء او ماهية اخرى وخارجا عن ماهية قائمة واما بطلان
كل من الامرين اما التداخل فلما ظهر استحالة ان يكون الكلى بالقياس الى شئ واحد نفسه
وجزؤه معا واما عدم التماثل فلان المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام وحيثما تمايز الثالث ان
القسمة ليست حاصرة لجواز ان يكون المشتوب اليه شيئا الرابع انه ان ارد ان يقام ماهية شئ تمام ماهية ما
ما من الماهيات يتحصر الكلى فى قسم واحد لانه لا يكون تمام ماهية ما من الماهيات اذ جزء الماهية
ايضا تمام ماهية ما وكذا الخارج عن المساواة وان اراد به تمام الماهية الزوعية التى لا تختلف افرادها
الا بالعدد لم يندرج المقول فى جواب ما هو بحسب الشراكة المحضة تحتها الخامس ان اقسام
الكليات على مقتضى ما ذكر من التقسيم ثمة وبصرح المصنف بتحصيرها فى الخمسة السادس ان
كل مقول فى جواب ما هو فهو مقول فى جوابه بحسب الخصوصية المحضة فلا يصح تقسيمه الى الاقسام
الثلثة بيان الاول ان كل مقول فى جواب ما هو - دلالة يستلزم تصور ماهية المسئول عنها
ضرورة ان تصور الانسان يستلزم تصور الماهية المشتركة بين زيد وعمرو وليس العنى من الحد الا هذا
وكل حده فهو مقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة ينتج ان كل مقول فى جواب ما هو

ارابع الكلى اما تمام ماهية الشئ
وهو ما به هو هو او جزأ منها او خارج
عنها والاول هو المقول فى جواب
ما هو اما بحسب الخصوصية
المحضة او بصلح جوابا لـ
حالة اخرى دلت على ما هو
عن ماهية دون الجمع بـ
وبين غيره فـ كالحب بالنسبة
الى المحدود واما بحسب
الشراكة المحضة ان كان
بالمعنى كالجنس بالنسبة الى
انواعه واما بحسبهما ان يصلح
فى المسائل كـ انواع بالنسبة
الى افراده

مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحذوف يمكن ان تدفع الاسئلة الخمسة التقدمة بان التقسيم
للكلي بالقياس الى ما تحت من الجزئيات فيكون المراد بالشيء المنسوب اليه الجزئي فلا يقسم المذكورة
في القسم الاول ليست اقسامها بل للمقول في جواب ما هو فلا بد من تقديره في الكتاب حتى يتم العناية
وتدقاعها. حيث لا يخفى على المحصل لا يقال ان اردتم بالجزئيات الجزئيات التي لا تختلف الا بالعدد
فلا اعتبار بالجنس والفضل والخاصة والعرض العام بالقياس الى الماهية النوعية فلا يدخل في القسمة
الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها وان اردتم بها الجزئيات مطلقا فان كان
المراد جميع الجزئيات فلا حصر ايضا لان ههنا اقسام ما رتبة اخرون كان المراد بعضها ههنا السؤال
لعدم التمتع والتمايز بين الاقسام لجواز ان يكون الكلي نفس ماهية بعض الجزئيات داخلا في ماهية
البعض الآخر وخارجا عن ماهية الباقي لا نقول القسمة ههنا اعتبارية والاختلاف بين الاقسام
بحسب المفهوم والاعتبار كاف في التمايز وما السؤال الاخير فجوابه ان المقول في جواب ما هو نفس
الماهية السؤال عنها لاما يوجب تصويره ولهذا لم يحسن ايراد حدها بدلها واما جعل
المحدثة فباعتبار ان نفس ماهية المحدود وان كان مغاير له باعتبار آخر فهو حد ومقول في جواب
ما هو الاعتبارين ^١ وعلم ان المصنف سيجعل الحد في فصل التعريف داخلا في ماهية المحدود
وعده ههنا من المقول في جواب ما هو فلا بد ان يكون غلام ماهية فين كلامه يتناقض صريح
(قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا الموضع) الثاني من اقسام الكلي وهو ما يكون جزءا ماهية الشيء
يسمى ذاتيا في هذا الموضع اي في كتاب اساغوجي فانه يقال الذاتي وغيره على معان اخر سياتي
بيانها والشيخ جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح وفسره في الشفاء بالمبليس برضى قسمي
الماهية ذاتية بهذا التفسير دون الاول ثم قال ههنا موضع نظر فان الثاني ماله نسبة الى ذات الشيء
وذاث الشيء لا يكون نسوا الى ذات الشيء بل انما ينسب اليه الشيء المبليس هو ثم اشهر بان يقال
الماهية ليست ذاتية لنفسها بل للاشياء المتكثرة بالعدد فاعطى له او جعل الماهية ذاتية لتخصص
شخص لم يخل من ان تكون نسبة الماهية ذاتية الى الماهية المتخصص فيعود المحذور اولى الجملة التي هي
الماهية والتخصص فلا يكون اياها بل الهائل جزءا منها واجاب عن النظر بان الذاتي وان دل على النسبة
بحسب اللغة لكن لا كلام فيه وانما الكلام فيما يقع عليه الاصطلاح وهو لا يشغل على نسبة اصلا
والى هذا السؤال والجواب اشار المصنف بقوله وهذه النسبة اصطلاحية لا لغوية على انه او جعل
الماهية ذاتية لاهية من حيث انها مقترنة بالشخص لا دفع الاشكال على قانون اللغة ايضا
وعلى كل تقدير اى على كل واحد من تفسير الذاتي ^٢ يصح تفسير من فسر الدال على الماهية
بالذاتي الاعم كالنوع والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعلم على كل تفسير منهما ولا يجوز ان يكون
دالا على الماهية والا لكان دالا اما على الماهية المختصة وهو ظاهر البطران او على الماهية
المشتركة فيكون جنسا ولما كان هذا الاختلاف ايضا بحسب الذاتي وكان يومه انه متفرع على
الاختلاف الواقع في تفسير الذاتي دفع الهم بقوله وعلى كل تفسير لا يصح ذلك المذهب حتى
يعلم ان مبناه ليس على احد القولين من الاختلاف الاول بل هو اختلاف آخر مستقل فليكن قالوا
لان ان فصل الجنس ليس دالا على الماهية فان الدال على الماهية اعلم من ان يكون دالا بالمطابقة او
بالانتماء وفصل الجنس وان لم يدل عليها بالامانة بقية الا انه دال بالانتماء اجاب بان دلالة الفصل
بالانتماء لا يكتفى في كونه دالا على الماهية فان المراد بالمقول في جواب ما هو ما يكون دلالة على الماهية
بالمطابقة على ان الفصل مطلقا لا دلالة له بالانتماء على الماهية فان مفهوم الحساس مثلا شئ له الحس
ومفهوم الناطق شئ له النطق وهما اعلم من الحيوان والانسان واعلم لا يدل على الاخص باحدى
الدلالات الثلاث وايضا يدل الفصل على الماهية بالانتماء لا يستلزم تصويره فليكون التعريف به

والذي يسمى ذاتيا في هذا
الموضع والشيخ قد يفسر الذاتي
بالمبليس برضى قسمي الماهية
ذاتية بهذا التفسير دون الاول
وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية
وعلى كل تفسير لا يصلح تفسير
الدال على الماهية بالذاتي
الاعم لان فصل الجنس ذاتي
اعم ولا يدل على الماهية والا
لكان جنسا لها ولا يكتفى
دلالة على الماهية بالانتماء
لان المراد بالمقول في جواب ما هو
ما يدل على الماهية بالمطابقة
وكل جزء منه مقول في طريق
ما هو ان ذكر مطابقة ودخل
في جواب ما هو ان ذكر نسبة
وكن يزيد بالذاتي جزءا ماهية
وبالرغم الخارج عنها متن

جهد جمع انهم صرحوا بتلافة واقتديين خطاهم فيه على مفضل فطاعهم باقرق بين نفس
 الجواب الذي هو الماهية وبين الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية لانهم لم يفتنوا له
 وذلك لان سوال السائل عن الماهية لا يكون جوابا به الا بذكر جميع اجزائها المشتركة والمختصة
 فقام هذا الجواب هو المقول في جواب ماهو كالحيوان المعلق في جواب السؤال عن ماهية الانسان
 وكل جزئياته يقول وواقع في طريق ماهوان يدل عليه بالمطابقة كنه هو الحيوان والناطق قال كل
 واحد منهم ما يذكر بلفظ يدل عليه بالمطابقة وداخل في جواب ماهوان يدل عليه بالتضمن كنههم ومات
 الجسيم والذاتي والحساس قال كلامها مذكورا فظيد عليه فضاء وانما انحصر جزء القول فيهما
 لما سمعت في محب الافاظ انه لا يجوز ان يدل على اجزاء الماهية بالانتماء كما لا يجوز ان يدل عليه بالتضمن
 والانتماء فقد خرج فصل الجنس عن كونه صالحا لان يقال في طريق ماهو والفصل والصنف
 عن كونهما صالحان لان يقال في جواب ماهو ثم قال المصنف ونحن نريد بالذاتي جزء الماهية وبالمعرضي
 الخارج عنها حيث يكون قسمة الكل في ثلاثة واما على رأى الشيخ في الشفاء فشاء (قوله والذي اما
 جنس او فصل) جزء الماهية منقسم في الجنس والفصل اى المطلقين لانه اما ان يكون مشتركا
 بين الماهية وبين نوع مامن الانواع المخالفة لها في الحقيقة او لا يكون مشتركا فالمرتبك مشترك
 فصلا لا يميز الماهية عن غيرها في الجملة غير ذاتيا وان كان مشتركا فاما ان يكون تمام المشترك بينهما
 وبين نوع مامن الانواع المخالفة لها في الحقيقة او لا يكون فان كان فهو الجنس لونه صالحا لان
 على الماهية وعلى ما يناقضها بالواقع في جواب ماهو وان لم يكن تمام المشترك فلا بد ان يكون بعضها
 من تمام المشترك لان التقدير المسمى مشترك وليس تمام المشترك وسواها تمام المشترك وادلكل اما اعرفه
 او اخص او بيان والآخران باطلان لاسيما في وجود الكل بدون الجز وبماينة الجزء المحمول وكذا
 الاول والاكلاان مشتركا بين تمام الماهية ونوع آخر تحتها مسمى للعموم ولا يجوز ان يكون تمام المشترك
 بين الماهية وهذا النوع لان المقدر خلافة بل بعضه وحيث يعود التقسيم فاما ان ينسلسل او ينتهى
 الى ما يساوى تمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية لان ما يميز الجنس عن جميع
 مغايراتها يكون عمرا للماهية عن بعض مغايراتها وليس نعتي باللسلسل هي تاربت اجزاء الماهية
 الى غير النهاية فان الترتيب بين تمام المشتركات غير لازم من الدليل بل تركب الماهية من اجزاء غير
 متناهية المستلزم لامتاع تعقلها على ان الكلام مفروض في الماهية المعقولة وانما فرضنا الجنس
 والفصل في الدعوى بالمطلقين لما لا يخفى من عدم تمام الدليل بالنسبة الى القريين لا يقال لاثم
 انه اذا كان جزء الماهية تمام المشترك بينهما او بين نوع ما يخالف يكون جنسا وسند المنع اربعة احتمالات
 فالاول احتمال ان يكون جزء الماهية عرضا للنوع الاخر الثاني احتمال ان يكون ذاتيا للماهية جزءا له
 غير محمول الثالث احتمال كونه جزءا للماهية ونفس ماهية النوع الرابع احتمال ان يكون مشتركا بين
 الماهية وجزئياتها ففي هذه الصور او كان تمام المشترك لم يلزم ان يكون جنسا او يقال ان اردت بمخالفة
 النوع مجرد المغايرة فلاثم ان تمام المشترك بين الماهية ونوع ما يخالف جنس وانما يكون لو كان
 مقولا على التباينات وان اردت بها المباشرة فلاثم ان بعض تمام المشترك اذا كان اعرفه واشترك
 بينه وبين نوع آخر وكان تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع يلزم خلاف المقدر وانما يلزم
 ان لو كان ذلك النوع مباينا للماهية وهو ممنوع سلفه لكن لاثم ان بعض تمام المشترك لو لم يكن تمام
 المشترك بين الماهية وذلك النوع بل بعضه يلزم انسلسل ولم لا يجوز ان يكون تمام المشترك
 بين الماهية وذلك النوع هو تمام المشترك المفروض لان تمام مشترك آخر غاية ما في الباب ان النوع
 الذي يكون بازاء تمام المشترك لا يكون مباينا له ولا داليل يدل على امتناعه فان الاعم يجب ان يتناول
 فردين انما هما مباينتان فلا تاتقول من الابتداء جزء الماهية اما ان يكون ذاتيا لنوع مامن الانواع
 المباينة لها او لا يكون فان لم يكن ذاتيا لنوع مباين اصل يلزم ان يكون فصلا لانه لا يجوز ان يكون

والذاتي اما جنس او فصل
 لانه ان لم يكن مشتركا
 بين الماهية ونوع ما يناقضها
 في الحقيقة كان فصلا لها لانه
 تصلح للتمييز الذي عاينها
 في الجنس اوفى الوجود وان كان
 تمام المشترك بينهما وبين
 نوع ما يناقضها كان جنسا
 لانه يصلح ان يقال في جواب
 ماهو وان كان بعضا من تمام
 المشترك وجب كونه مساويا
 لتمام المشترك بينهما وبين نوع
 آخر فصلا لللسلسل فكان
 فصلا للجنس لصلاحيته
 للتمييز المذكور فان ان جزء
 الماهية اما جنس او فصل
 والجنس اما قريب ان كان
 الجواب عن الماهية وعن كل
 ما يشاركها فيه واحدا او بعيد
 ان كان متعدد وكذا في جواب
 زاد مرتبة في البعد وكلما تباعد
 الجنس كان الجواب بذاتيات
 اقل والفصل اما قريب ان
 بين الماهية عن كل ما يشاركها
 في الجنس اوفى الوجود واما
 بعيدا عن بعضها عن البعض
 فقط متن

نفس الأنواع المباشرة لها وهو ظاهر ولو كان جزءا لها غير محمول لكان جزءا لما جمعهما فيكون جزءا للجمع
 المباشرة وهو محال استقامة بعضها وأما جزءا لبعضها دون بعض فهو غير الماهية في ذاتها
 وجودها عن ذلك البعض سواء كان عارضا له أو لم يكن ولا نفي بالأصل إلا الذاتي المميز في الجملة
 وإن كان ذاتيا لنوع مابين فاما أن يكون كالذاتي المشترك بينهما فهو جنس لكونه صالحا
 لأن يقال في جواب ما هو عليه ما بحسب الشركة المحضة وأما أن لا يكون كالذاتي المشترك فيكون
 بعضا من كمال المشترك ولا يتخلوا ما أن لا يكون ذاتيا لنوع مابين لكمال المشترك فهو فصل
 لما عرفت أو ذاتيا فيكون ذاتيا للماهية وذلك النوع وهو مابين لها أيضا ضروية أن مباينة الشيء
 للجزء يستلزم مباينته لكل ولا جاز أن يكون تملك الذاتي المشترك بينهما لأنه خلاف المقدور بل بعضه
 ويعود الترديد فيه حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء إلى ما لا يكون ذاتيا لنوع مابين وهو فصل الجنس
 فيكون فصلا للماهية بعيدا وانه فاع السؤالات على هذا التقرير بين لاسترقبة لا لاثباته لو لم يكن
 تمام الذاتي المشترك كان بعضا منه ولم لا يجوز أن يكون بعضا من تمام الذاتي المميز كتجس الفصل
 لا نقول إذا اتفق تمام الذاتي المشترك فانتفؤه أما بانتفاء مشترك الذاتي وهو باطل لأن التقدير كونه
 ذاتيا لهما وأما بانتفاء التمازية فيلزم البهضية بالضرورة وأما جنس الفصل فهو غير معقول لأنه
 لو كان للفصل جنس يكون مشتركا بين الماهية ونوع ما تحققت الاشتراك والجنسية فإن كان تمام
 المشترك بينهما يكون جنسا للماهية وإن كان بعضا من تمام المشترك يكون فصل جنسها ولا شيء
 من اجزاء الجنس بداخل في الفصل والآن يمكن المجموع فصلا بل يكون الفصل بالحققة الجزء
 الآخر وأيضا الفصل عارض للجنس فلو كان جزءا من الجنس داخل في الجنس يمكن ذلك الجزء عارضا
 لامتناع عروض الجزء لكل فلا يكون العارض بتمامه عارضا له وأيضا لو دخل الجنس أوجز منه
 في الفصل لزم التكرار في الحد التام وأنه باطل وإنما يقال يتضح أنه يمكن اختصار العبارة الأولى
 بحذف النسب وأنه لو قيد النوع الذي يراه تمام المشترك بعدم مشاركتها الماهية في تمام المشترك وعدم
 وجوده فيه لاندفع السؤال الأخير والاخصر من التمرير أن يقال الذاتي إن كان تمام المشترك بين
 الماهية وبين نوع مابين فهو الجنس والألفصل لاستحالة أن يكون جزءا للجمع الماهيات فهو مميز
 الماهية عن بعضها فيكون فصلا لهما ولا يكتفي التمييز في انفصلية والآن كان الجنس فصلا بل لا بد معه
 من أن لا يكون مقولا في جواب ما هو الجنس اما قريبا وما أبعد لأنه إن كان الجواب عن الماهية وعن
 جميع مشاركتها في ذلك الجنس واحدا فهو قريب ويكون الجواب ذلك الجنس فقط كالحيوان بالنسبة
 إلى الإنسان فانه جواب عن الإنسان وعن كل ما يشاركه في الحيوانية وإن كان الجواب عنها وعن
 جميع مشاركتها في ذلك الجنس متعددا فهو بعيد فيكون الجواب هو وغيره كالجسم النامي
 بالنسبة إلى الإنسان فانه جواب عن الإنسان وعن بعض مشاركاته فيه كالتأنيات وأما الجواب
 عن الإنسان وعن البعض الآخر كالفرس فليس إياه لأنه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان
 وكما زاد جواب زاد الجنس مرتبة في البعد عن النوع لأن الجواب الأول هو الجنس الأقرب
 فإذا حصل جواب آخر يكون بعيدا بمرتبة وإذا كان جواب ثالث يكون البعد مرتبتين وعلى هذا
 القياس فعدد الأجوبة يزيد على مراتب البعد بواحد لكن كلما زيد بعد الجنس تناقص الذاتيات لأن
 الجنس البعيد جزء القريب وإذا ترقينا عنه بسطة الجزء الآخر عن درجة الاعتبار والفصل
 أيضا ما قريب أن الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس أو في الوجود كالناطق الإنسان
 وأما بعيد أن مبرها عن بعض ما يشاركها كالجنس له (قوله والذاتي يمتنع رفعه عن الماهية)
 ذكر والذاتي خواص ثلث الأولى أن يمتنع رفعه عن الماهية على معنى أنه إذا تصور الذاتي أو تصور
 معه الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها بل لا بد من أن يحكم بثبوته لها الثانية أنه يجب إثباته للماهية

والذاتي يمتنع دفعه عن الماهية
 أي إذا تصور مع الماهية امتنع
 الحكم بسلبه عنها ويجب إثباته
 لها أي لا يمكن تصورها إلا مع
 تصوره موصوفا به ويتقدم
 عليها في الوجود الذاتي
 ولخارجي وكذا في العدمين
 لكن بالنسبة إلى جزء واحد
 ويجب كونه معلوما عند العلم
 بالماهية قال الشيخ قد لا يكون
 معلوما على التفصيل حتى
 يخطر بالبال وإنكره الإمام لأن
 العلم بالشيء يستدعي العلم
 بآثاره عن غيره وهو ضئيف
 لاقتضائه حصول عدم غير
 متناهية عند العلم بشيء واحد
 متن

على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية بكمها الامع فنصوره بوصفه بماى مع التصديق بشئونه لها هو
 اخص من الاولى لان التصديق اذا لم ينم من مجرد تصور الماهية يلزم من التصديق بكونها كس
 والشئ في الشفاء اثبت امتناع السلب ووجوب الاثبات خاصتين متلازمين على تقدير إخطار الماهية
 والذي ما لبال ان يعبر تصورهما واخطارهما وهولا اكتفوا في وجوب الاثبات بمجرد تصورهما
 وفي امتناع السلب بمجرد تصورهما فكلم بين القولين وكيف ما كان فهما ليستا بخاضعتين مطلقين لان
 الاولى تشتمل للوالم ثلثه بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص والثالثة وهى خاصة مطلقة فان تقدمت
 على الماهية في الوجود بمعنى ان الداتى والماهية اذا وجدت باحد الوجودين كان وجود الداتى
 متقدما عليها بالذات اى العقل يحكم بانه وجد الداتى اولافوجرت الماهية وكذا في العدمين لكن
 التقدم في الوجود بالنسبة الى جميع الاجزاء وفي العدم بالقياس الى جزء واحد فان قلت انهم
 صرحوا بالاتحاد الجنس والفصل مع النوع في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وايضا لو تقدمت الداتى
 على الماهية امتنع حله عليها لاستدعاء المحل الاتحاد في الوجود ووجوب انفصاله بين الوجود
 المتقدم والوجود التاخر وايضا يلزم ان يكون كل ماهية مركبة في العقل من كية في الخارج لان
 الاجزاء لما كانت متقدمة عليها في الخارج كانت متحققة فيه وهى مركبة هافعل لبس المراد
 بذلك ان الاجزاء العقلية المحمولة متقدمة على الماهية في الوجود بل المراد ان الاجزاء متقدمة
 عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء في الخارج تقدم عليها في الخارج وان كانت في العقل
 ففي العقل وعلى هذا الاشكال ولما تقر ان العلم بالماهية يستدعى العلم بالاجزاء فلا بد من النظر في
 ان الذى يستدعيه العلم بالماهية هل هو العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل او العلم بها في الجملة
 سواء كان على الاجال او التفصيل والتاخر هو من العلم التفصيلي العلم بالشئ مع العلم بامتيازه
 عن غيره ومن العلم الاجالى العلم بالشئ مع العقلة عن امتيازه فعلى هذا يكون معنى قول الشيخ
 ان الاجزاء لا بد ان يكون معلومة عند العلم بالماهية لكنهما ربما لا تكون معلومة الامتياز عن غيرها
 واذا اخذت باليسال يحصل العلم بامتيازه وتتم مفصلة وتقر بما قاله الامام ان يقال لا تحقق العلم
 الاجالى بل لا بد من العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل عند العلم بالماهية والزم احد الامرين
 اما عدم العلم بالاجزاء عند العلم بالماهية واما العلم بالاجزاء على التفصيل على تقدير عدمه وكل منهما
 باطل بيان اللزوم انما ادعاه الماهية بجملة اخر او ما فلا يتلوا ما ان يكون العلم بالاجزاء حاصل او لا فان
 لم يكن يلزم الامر الاول وان كان العلم حاصل بالاجزاء يكون تلك الاجزاء متميزة في الذهن فيكون العلم
 حاصل بامتيازه عن غيرها فتكون معلومة تفصيلا وهو الامر الثانى وهو ضعيف لان العلم
 بالاجزاء يستلزم العلم بامتيازه فانه لو استلزمه للزم من العلم بالامتياز العلم بامتيازه التميز فيلزم من العلم
 بشئ واحد العلم بامور غير متشابهة وانه محار هذا شرح ما ذكره المصنف باوضح بيان وتقرر ولذى
 يتقدم من تصحيح كلام الشيخ في جميع كتبه ان الشئ اذا ارتسم في العقل فان كان ملاحظا للعقل
 تمازا عنده فهو التفصيل وان لم يكن كذلك فهو الاجال وقال اذا حصلت الماهية معقولة حصلت
 وقد حضرت الاجزاء باضطرار في العقل ولا يجب ان يكون الاجزاء ملاحظة منفردة عند العقل
 بعضها عن بعض بل ربما لا يلاحظها بسبب ذهره عنها والتفاتة الى شئ آخر لكن تكون عنده
 حالة بسيطة هى مبدأ تفاصيل تلك الاجزاء اى قوة يتمكن من استحضارها والاتفات اليها
 وتفصيلها متى شاء بقصد مستأنف من غير تحشم اكتساب فاذا اوجه العقل اليها مستحضر اليها
 وهو معنى الاخطار بالبال تثلث وقد لا حظ كل واحد منهما منفردا عن غيره بقوته المبرزة وهذا كما
 رأينا اشياء كثيرة دفعة فلا شك اننا نجد في ابتداء الامر حالة اجالية ثم اذا صدقت النظر الى كل واحد
 واحد حصل حالة اخرى تفصيلها وتغير بعضها عن بعض مع ان الابصار في الحالتين واقع

فالخاتمة الاولى شبهة بالعلم الاجابى والثانية بالتفصيل وكما قد استلما عن مسئلة معلومة لنا فقبل
 الشروع في جوابها نجد انفسنا سائلة بسطة هي مبدأ المعلومات التي د تلك المسئلة واذا شربنا
 في الجواب وبيننا المعاني واحداً واحداً فكلت واحدة هذه العقل مغلظة ولو تأمل منا مل وفش احواله
 فيما كثر معلوماته كذلك لا تفصيل لاجزائها هذه ولا تعميرتها لكن له الاستحضار والتفصيل
 هكذا يجب ان يحقق هذا الموضوع (قوله والثاني في غير كتاب ايساغوجي) للذاتي معان اخرى غير
 كتاب ايساغوجي يقال عليها بالاشارة الشوهي على كثره ما ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق بالمحمول
 وهو اربعة الاول لان المحمول الذي يمتنع انفكاكه عن الشيء الثاني الذي يمتنع انفكاكه عن ماهية الشيء وهو
 اخص من الاول لان ما يمتنع انفكاكه عن ماهية الشيء يمتنع انفكاكه عن الشيء من غير عكس كافي السواد
 للجيشي الثالث ما يمتنع رفعه عن الماهية المعنى الذي سبق وهو اخص من الثاني لان ما يمتنع ارتفاعه
 عن الماهية في الدهن يمتنع انفكاكه عنها في نفس الامر والا لارتفع الامان عن البداهيات
 ولا يعكس كما في اللوازم الغير اليينية الرابع ما يجب اثباته للماهية وقد عرفت معناه وانه اخص
 من الثالث وكل من هذه الثلاثة اخص بمقابله الثاني ما يتعلق بالجل وهو غاية الاول ان يكون
 الموضوع مستحقاً للموضوع عية كقوله الانسان كاتب فيقال له حل ذاتي ولما قاله حل عرضي
 الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع وبازالة الجمل العرضي الثالث ان يكون المحمول حاصلاً
 بالحقيقة اى يحتمل عليه بالمواطاة والاشتقاق حل عرضي الرابع ان يحصل للموضوع بخصيص
 طبعه كقوله الخبز يحترق الى اسفل وما ليس باقتضاء طبع الموضوع عرضي الخامس ان يكون دائم
 اشبهت للموضوع وما لا يدوم بالعرض السادس ان يحصل لموضوعه بلا واسطة وفي مقابله العرضي
 السابع ان يكون مقبوساً لموضوعه وعكسه عرضي الثامن ان يلحق بالموضوع لا لزم اعم
 او اخص ويسمى في كتاب البرهان عرضاً ذاتياً وما لزم اعم او اخص عرضي الثالث ما يتعلق بالبداهيات
 فيقال لا يجب السبب للسبب الذاتي اذا ترتب عليه دائماً كالنسخ لثوت او كثرها كشرب السموم
 للاسهال وهرضى ان كان الترتيب اقلاً كلعان البرق للمطر على الكثر الرابع ما يتعلق بالوجود فالوجود
 ان كان قائماً بذاته يقال انه موجود بذاته كالجواهر وان كان قائماً بغيره يقال انه موجود بالعرض كالمعرض
 (قوله والثالث اما خاصة ان اخص بطبيعة واحدة) الثالث من اقسام انكلى ما يكون خارجاً عن
 الماهية وله نفسان احدهما انه اما ان يخص بطبيعة اى حقيقة واحدة وهو الخاصة واما ان لا يخص
 وهو العرض العام وثانيهما انه اما لازم او غير لازم لان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية فهو لازم ولا فخر
 لازم سواء كان دائم الشبوت او متغيراً ودوام الشبوت لا يتنافى امكان الانفكاك في الجبريات واللازم اما للوجود
 كالبياض للروى والماهية كالتوجبة للاربعة ولا يذهب عليك ان هذا التقسيم اللازم الى نفسه والى
 غيره فان لازم الوجود ليس يمتنع انفكاكه عن الماهية فان قلت الماهية اعم من ان يكون ماهية موجودة
 او ماهية من حيث هي فالمراد ان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية من
 حيث هي هي فهو لازم الماهية والا فهو لازم الوجود فنقول الماهية من حيث هي هي
 ليست الاولى الماهية تحتها نوعان من حيث هي والموجود واللازم ان يكون نوع الشيء نفسه
 نعم يمكن ان يقال انه اراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فامتنع انفكاكه عن الماهية
 الموجودة اما ان يكون يمتنع الانفكاك عن الماهية من حيث هي وهو لازم الماهية والادوارم الوجود
 ولوقال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لم يمتنع الى هذه الغاية واللازم تقسيم آخر وهو انه
 اما بوسط او غير بوسط ما يقرن بقولنا لا نه حين يقال لانه كذلك لا نه حين يقال لانه كذلك
 متعلق بقوله يقرن اى حين يقال لانه كذا فلا شك انه يقرن بلانه شيء فذلك الشيء هو الوسط
 كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير فحين قلنا لانه اقترن به المتغير وهو الوسط وهما اى اللان لازم بوسط

والذاتي في غير كتاب
 ايساغوجي يقال للمحمول
 الذي يمتنع انفكاكه عن الشيء
 اوصن ماهيته او يمتنع رفعه
 عن ماهيته او يجب اثباته لها
 وكل منها اخص بمقابله والمحمول
 اذا شتم الموضوع موضوع
 الشيء او كان المحمول اعم
 منه او حاصله في الحقيقة
 او باقتضاء طبعه او دائماً
 او بلا وسط او كان مقبوساً
 او لا حقه لا لزم اعم
 او اخص ويقال لهذا الاخير
 في كتاب البرهان عرضاً ذاتياً
 ولا يجب السبب اذا كان دائماً
 او كثرها والعرضي لمقابلات
 هذه الاشياء ويقال للمقام بذاته
 موجود بذاته وللقائم بغيره
 موجود بالعرض متى

والثالث اما خاصة ان اخص
 بطبيعة واحدة والا فعرض
 عام وادعاء هو اما لازم ان امتنع
 انفكاكه عن الماهية واما غير
 لازم واللازم اما للوجود واما
 للماهية اما بوسط او بغيره
 او بوسط ما يقرن بقولنا لانه حين
 يقال لانه كذا فذلك هو المقام
 والامسا جهل حل شيء على
 غيره او تسلسل اللوازم
 من طرف المبدأ الى غير النهاية
 من اللازم الخارج بوسط خارج
 عن الوسط او الوسط خارج
 عن الماهية فيعود الكلام
 الخارج الاخر متى

وضيره. وجودان والالكان كل للوازم لا بوسط او لكل بوسط والاول باطل فانه لو كان جميع
الوازم بغير وسط لما جهل حل شيء على غيره اى حل لازم على ملزومه والثاني ظهر الفساد
وفي الشرطية نظر لجواز ان يتوقف العلم بالحل على امر آخر غير الوسط كالخمس والتجربة
والنفاس النفس وغير ذلك وجوابه ان المراد بالقضية المجعولة ههنا بمعنى التي يحتاج الى الحقبة
فلو كان جميع الوازم بغير وسط لم تكن قضية مجعولة والثاني ايضا باطل لانه لو كان كل للوازم
بوسط انسلست الوازم من طرف المبدأ والثاني محال فاقدم مثله ولابد للشرطية من بيان
امرين الاول بيان لزوم التسلسل الثاني بيان انه من طرف المبدأ اما التسلسل فلانه لو كان جميع الوازم
بوسط يلزم احد الامرين وهو اما خروج الوسط عن الماهية واما خروج اللازم عن الوسط
وايما كان يلزم التسلسل يارلزم احد الامرين انه لولا ان كان الوسط اما نفس اللازم او نفس الملزم
وهو باطل ضرورة ان الوسط لابد ان يكون مغاير للاصغر والاكبر ولازم المصادرة على المطلوب
او كان اللازم داخلا في الوسط والوسط داخل في الماهية فلزم دخول اللازم في الماهية وهو محال
واذا قد ثبت احد الامرين فواقع ان كان خروج الوسط عن الماهية فلزم الوسط للماهية
اما ان يكون بوسط اولا ولثاني باطل لانه خلاف المفروض ولزم احد الامرين اما خروج الوسط
الاول عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الماهية والادخل الوسط الاول في الماهية
وقد فرضناه خارجا ههنا وهو جرح حتى يلزم التسلسل وان كان الواقع ان اللازم خارج عن الوسط
فلزم اللازم للوسط اما ان لا يكون بوسط آخر وهو خلاف المفروض او بوسط يلزم احد الامرين
اما خروج اللازم عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الوسط الاول وهكذا حتى يلزم التسلسل
واما بيان التسلسل من طرف المبدأ فلان التسلسل ههنا واقع في الاوساط وهي مسادا للوازم
فالتسلسل انما هو في المبادئ واما استحالة التالي فلما تقرر في الحكمة وفيه نظر من وجهين الاول نأخذ
ان الوسط خارج عن الماهية قوله فلزم الوسط للماهية اما بوسط اولا قلنا هذا انما يتم لو كان
الوسط لازما للماهية وهو ممنوع لجواز ان يكون عرضا مغاير شاملا ويكون اللازم ذاتيا للوسط
فيكون اللازم ضروريا للماهية لان القياس من الصغرى المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل
الاول ينتج الضرورية الموجبة الوجه الثاني ان ههنا سلسلتين الاولى الاوساط الغير المتناهية
الثاني الزومات المتسلسلة الى غير النهاية فان لزوم اللازم للماهية يتوقف على لزوم الوسط
للماهية ولزوم الوازم للوسط وايما كان يتوقف على لزوم آخر وهو جرح فان اريد بالتسلسل
من طرف المبدأ التسلسل في الاوساط فظاهر انه ليس بلازم لان الاوساط لا ترتب بينها
اذلا يتوقف وسط على وسط بل الزومات تتوقف على الاوساط وان اريد التسلسل في الزومات
فهو عند المصنف امور اعتبارية جوز فيها التسلسل فلا يلزم الدليل ويمكن التفصي عنه
بان التسلسل في الزومات لا بمعنى مفهوماتها حتى يكون امورا اعتبارية بل بمعنى التصديقات
بازومات فانه لو كان جميع الوازم بوسط ليكامل تصديق وسط بلزوم يتوقف على تصديقات آخر
فانبات الحكم في كل مطلوب يتوقف على ثبوت الحكم في مبادئه وثبوت الحكم في مبادئه لاشتغالها
على قضية اللازم يتوقف على مبادئ آخر فلزم التسلسل في المبادئ لكن انما يتم لو كان مبادئ
المطالب عللا موجبة لها وليس كذلك بل علل معدة ولاستحالة في تسلسل العلل المعدة
على ما شخروا كتبهم به والاولى ان يقال في ابطال التسلسل لو تسلسلت الوازم لم يعلم حل
لازم على ملزومه اصلا لتوقف العلم به على تصديقات بالزوم غير متناهية وامتناع احاطة العقل
بما لانه لاه ايضا يلزم ان يكون بين الملزم واللازم وسائط غير متناهية ممرارا غير متناهية
في لاينهاى ممرارا ان يكون محصورا بين حاصرين لانه محال (قوله وكل لازم قريب بين الشوت)

وكل لازم قريب بين الشوت
للزوم بمعنى ان تصورهما
يكفى في الجزم بنسبته اليه والا
لاحتاج الى وسط وغير القريب
غير بين واللام يكن بوسط
واخرج الامام بانه لو لم يكن كل
لازم قريب ينسب لامتنع تعريف
الجهولات لان ما يجهل ثبوته
لموضوعه كان خارجا عنه وانما
يعلم بوسط خارج عن الموضوع
اوخارج عنه المحمول فينتقر
الى وسط شانه ذلك وتسلسل
وجوابه انه لا يلزم من سلب
الكل السلب الكلي فقط
ينتهى الى لازم بين متن

شكل لازم قريب أي بلا واسطة بين الثبوت للملزوم بمعنى أن تصورهما يمكن في جزم
 العقل بنسبة اللازم إليه فإنه إن لم يكن بين الثبوت افتقر إلى وسط فلا يكون قريبا وكل لازم
 غير قريب ضيق بين اذ لو كان بينهما كان قريبا وهذه الملازمة واضحة بذاتها والاولى ممنوعة
 لما عرفت على أنه يفتقر إلى انحصار القضايا في الأولية والكسبية وليس كذلك ومنهم من زاد
 وزعم أن اللازم القريب بين معنى أن تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم هو امتناع الانفكاك
 ومعنى امتنع انفكاك اعراض عن المساهمة لا بوسط بكون ماهية الملزوم وحدها مقضية له
 فإنما يتحقق ماهية الملزوم بتحقيق اللازم فتى حصلت في العقل حصل واعترض على نفسه
 بأن ذلك يقتضي أن يكون الذهن متقلا من كل ملزم إلى لازمه وإلى لازم لازمه حتى تحصل
 اللوازم بأسرها بل جميع العلوم واجاب بأن المستلزم لتصور اللازم تصور الملزوم التفاضلي
 وربما بطرأ على الذهن ما يوجب اعراضه عن اللازم فلا يستمر اندفاعه وجوابه أن اعتبار الوسط
 بحسب العقول فاللزوم الساتر في نفس الامر إذا لم يكن بوسط لم يلزم أن يكون الملزوم وحده
 مقضية للزوم اقتضاء عقليا وأخبر الامام على أن كل لازم قريب بين بالعمى الاخص بأنه
 لو لم يكن اللازم القريب بينا لاستحال اكساب القضية المجهولة من المقدمتين المعالومتين
 وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الملازمة أن القضية المجهولة لا بد أن يكون محمولها
 خارجا عن موضوعها لأنه لو كان ذاتيا له لكان بين الثبوت فلا يكون مجهولة فاقتصر العلم بثبوت
 محمولها لموضوعها على وسط واللازم بكون مجهول الثبوت وحيث يلزم احدا الامرين أما خروج
 الوسط عن الموضوع أو خروج المحمول عن الوسط وإما كان يكون محمول احدي المقدمتين
 خارجا عن موضوعها وذلك لعمول اما أن يكون لازما قريبا لموضوعها أو لازما بعيدا وعلى كل
 من التقديرين يحتاج إلى وسط اما إذا كان بعيدا فظاهر واما إذا كان قريبا فلان التقديران اللازم القريب
 ليس بين وبين ما ليس بين يحتاج إلى وسط ويعود الكلام فيه حتى يتسلسل هذا غاية تقرير الدلائل
 والاعتراض بان لا يتم أن محمول القضية المجهولة لو كان ذاتيا لموضوعها كان بين الثبوت لها
 وانما يكون كذلك لو كان الموضوع متصورا بكنهه حقيقة وهو غير لازم سنا له لكن لا يتم أن محمولها
 اذا كان خارجا عن موضوعها يحتاج العلم بثبوت له إلى وسط لجواز توقفه على امر آخر سنا له
 لكن لا يتم أن محمول احدي المقدمتين يكون لازما قريبا أو بعيدا لجواز أن يكون عرضيا
 مفارقا واثن سنا له فالتام أن اللازم القريب إذا لم يكن بينا يحتاج إلى وسط وذلك لأن التقدير
 أنه ليس بين وبين بالعمى الاخص ولا يلزم منه احتياجه إلى وسط لجواز أن يكون بينا بالعمى الاخص
 إذا لا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاخص ولو كفى هذا القدر من البيان في اثبات هذه المقدمة لكني
 في اصل الدعوى بأن يقال اللازم القريب يجب أن يكون بينا والاحتجاج إلى وسط فتكون المقدمات
 الباقية مستدركة وتقرير حجاب المصنف انما لا يتم أنه لو لم يكن كل لازم قريب بينا يمنع اكساب
 القضية المجهولة قوله لأنه لو اكسب لتأدى الاكساب إلى التسلسل قلنا لا يتم بل ينتهي إلى
 كغير من اللوازم القريبة البينة فان التقدير سلب الكل أي رفع الموجبة الكلية وهو ليس كل لازم
 قريب بينا وهو لا يستلزم السلب الكلي أي لاشئ من اللازم القريب بين جاز أن يكون
 بعض اللوازم القريبة بينة وبعضها غير بينة وحيث تنتهي سلسلة الاكساب إلى البين منها
 (قوله وشكك في نفي اللزوم) التشكيك ليس في نفي اللزوم بل في الجزوم وذلك بأن يقال
 لا يتحقق لزوم بين الثبوتين أصلا لأنه لو لم يكن شئ شبا لكان اللزوم مغايرا لهما لا مكان تعقلهما
 بدونه وأنه نسبة بينهما وانسبة مغايرة للتبيين وحيث لا يتخلو اما أن يكون اللزوم لازما
 لاحد المتلازمين أو لا يكون وإن لم يكن لازما يمكن ارتفاع اللزوم عنهما وامكان ارتفاع اللزوم

وشكك في نفي اللزوم بان لزوم
 الشئ لغيره غيرهما لكونه
 نسبة بينهما فان لازم ايضا
 لتسلسل والا يمكن انفكاك
 الملزوم عن اللازم وجوابه منع
 امتناع التسلسل في الامور
 الاعتبارية اذ الواحد يلزم كونه
 نصف الاثنين وثالث الثلاثة
 وهم جرا من

انما يكون يجوز الانفكاك بين اللازم والمزوم فانه لو امتنع الانفكاك بينهما كان الزوم ياقبسا
وقد فرضنا ارتفاعه ههه ولان الزوم امتناع الانفكاك فاذا امكن ارتفاع الزوم امكن ارتفاع
امتناع الانفكاك فيجوز الانفكاك واذا جاز الانفكاك بين اللازم والمزوم لا يكون اللازم
لازما والمزوم لمزوما وان كان الزوم لازما يكون الزوم وينقل الكلام الى ذلك الزوم
حتى يتسلسل وانه محال اجاب بنسج امتناع هذا التسلسل وانما يمتنع لو كان في الامور الحقيقية
وابس كذلك بل هو تسلسل في الامور الاعتبارية والتسلسل في الامور الاعتبارية جائز بل واقع
فان الواحد يلزمه نصف الاثنين وثالث الثلاثة ورباع الاربعة وخمس الخمسة وهم جرا ولا يتخفى
عليك انه لا يمتنع بذلك ان الامور الاعتبارية تسلسل الى غير النهاية بل انها لما كان تحققها
بحسب اعتبار العقل لترتب سلسلتها رتبا اعتبرها العقل لكن لا يقوى على الاعتبارات الغير
المتناهية فتقطع السلسلة بحسب انقطاع الاعتبار وربما تحقق ذلك بان الزوم له اعتباران
الاول من حيث انه حالة بين اللازم والمزوم وبهذا الاعتبار يعرف حال اللازم والمزوم فانه
انما يلاحظها العقل باعتبار ملاحظتهما الثاني من حيث انه مفهوم من المفهومات فلو اعتبر
العقل الزوم باعتبار مقايسته الى اللازم والمزوم فلا تسلسل اصلا وان اعتبره بالذات فهو مفهوم
من المفهومات فاذا لاحظته العقل ولاحظ احد المتلازمين وتدخل نسبة بينهما اعتبر زوما آخر
واعتبار الزوم الاخرين مما توقف على ثلث ملاحظات (الاولى ملاحظة مفهوم الزوم بحسب الذات
(الثاني ملاحظة احد المتلازمين) الثالث ملاحظة نسبة بينهما انه هل يجوز الانفكاك بينهما
او يمتنع فالعقل ان لاحظ هذه الملاحظات الثلاث فحقق زوم آخر وان لم يعتبر هذه او اعتبر
مفهوم الزوم بحسب الذات ولم يعتبر الباقيين او اعتبرهما ولم يعتبر مفهوم الزوم من حيث الذات
لم يحقق زوم آخر ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات الى غير النهاية حتى يلزم التسلسل
وعلى هذا يجب ان تقاس سائر الامور الاعتبارية من الامكان والوجوب الامتناع والحصول والوحدة
وغيرها دفعا للشبهات الواردة عليها وابس لغايل ان يقول لو كان الزوم بين الزوم واحد
المتلازمين باعتبار العقل خا لم يعتبره العقل لم يتحقق واعتبار العقل ابس بضرورة فيجوز
ان لا يتحقق الزوم بينهما فيمكن الانفكاك واذا امكن انفكاك الزوم عن المتلازمين امكن الانفكاك
بينهما فلا يكون الزوم لمزوما ولا اللازم لازما وايضا نحن نعلم بالضرورة انه اذا كان بين شئين
زوم يكون الزوم بينهما متحققا وان فرض ان الاعتبار للعقل ولا ذهن فذهن فليست الزومات
امورا اعتبارية بل حقيقة لاننا نقول لانهم انه لو لم يكن الزوم امر متحققا امكن الانفكاك بين الزوم
واحد المتلازمين وانما يلزم اولم يكن الزوم لازما في نفس الامر فانه لا يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في نفس
الامر انتفاء الحمل في نفس الامر والضرورة هناك ابس ان الزوم بين الامرين موجود من الموجودات
في نفس الامر بل كون احدهما لازما لاخر في نفس الامر وهو لا يستلزم تحقق الزوم في نفس الامر
واعلم ان المصنف ماورد الشك كما اورد الامام فانه قال لولم يمتنع الشك لكان ذلك الزوم امام عدمه
في الخارج او وجودا فيه والقسمان باطلان اما الاول فلانه لا فرق بين الزوم العدمي وبين عدم الزوم
والاحصل التمايز بين العدميات والتمايز من خواص الوجود فيكون العدم وجودا وهذا خلف
واما الثاني فلما قررناه فاقصر على ايراد احد الشقين وحذف الاخر وعلى هذا لا يتبرء جوابه
المذكور لان التسلسل اللازم حينئذ انما هو في الامور المحققة نعم يتجه ان يقال لانهم عدم الفرق
فان الاول ايجاب مفهوم والثاني سلبه ولان ان التمايز من خواص الوجود الخارجى بل من خواص
مطلق الوجود والاهدام لها صور ذهنية يمكن التمايز بينهما كما بين عدى الشرط والمشرط
وبين عدى العلة والمعلول لا يقال نحن نقول من الراس لولم يكن الزوم متحققا في الخارج فلا يتخلو

اما ان يكون بين اللازم والمزوم امتناع انفكك في الخارج اوليكون فان كان بينهما امتناع
 الانفكك في الخارج كان الزوم متحققا اذ لا معنى للزوم الا امتناع الانفكك وان لم يكن بينهما
 امتناع الانفكك كان بينهما جواز الانفكك فلا يكون اللازم لازما ولا المزوم ملزوما وايضا
 اللازم ماله لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج لم يكن لازما في الخارج وهو باطل لانا نفرض
 الكلام في الزوم الخارجية لثنا يجب عن الاول بان لا يمكن ان لا يمتنع بينهما امتناع الانفكك
 في الخارج تحقق جواز الانفكك لجواز انتفاء الضدين والتقيضين بحسب الخارج وعن الثاني
 بان لا يمكن ان لا يمتنع بينهما لزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من انتفاء
 مبدأ المحمول في الخارج انتفاء الحمل الخارجى فان العزمي متنفذ في الخارج مع ان الاعمال محمول
 حسلا خارجيا ولئن سلمنا ذلك لكن يمنع استحالة التسلسل في الزومات على تقدير انها موجودة
 في الخارج وانما يستحيل ان تكون من طرف المبدأ وهو ممنوع فان قيل كل لزوم من تلك الزومات
 يقتضى الى لزوم سابق يندسه وبين احد المتلازمين اذ لو لم يتحقق الزوم السابق امكن الانفكك
 بين المتلازمين فلا يمتنع بينهما لزوم اصلا فكل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق فتترب سلسلة
 الزومات من جانب المبدأ فنقول لا يلزم من استلزام انتفاء الزوم السابق انتفاء اللاحق ان يكون
 السابق علة اللاحق لجواز ان يكون السابق من لوازم اللاحق وحينئذ يتبنى بانتفاءه وكيف يكون
 علة وهو نسبة بين اللازم واحد المتلازمين فيكون معاولا له فلا يكون التسلسل من طرف المبدأ
 (قوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما) لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما
 فقط اما المزوم بان يمتنع انفكك اللازم نظرا الى ذات المزوم ولا يمتنع انفكك انظرا اليه كالعالم
 للواجب والانسان واما اللازم بان يمتنع انفكك عن المزوم نظرا اليه ويجوز انفكك انظرا
 الى المزوم كذى العرض للجمهور والمسطح للجسم وقد يكون لذاتيهما بان يمتنع انفكك عن المزوم
 نظرا الى كل منهما كالمتنجب والضاحك للانسان واما ما كان فهو اما بوسط او بغير وسط
 وقد يكون لاهر منفصل كالوجود للعقل والفلك وعلى التقادير فالمزوم اما بسيط او مركب
 فالاقسام مضمرة في اربعة عشر قال بعض الحكماء لا يجوز ان يكون الزوم لاهر منفصل
 لان نسبته الى المتلازمين كنسبته الى غيرهما فاقضاه الزوم بينهما دون غيرهما ترجيح بالمرجع
 وجوبه منع تساوى السببين لجواز ان يكون له نسبة خاصة اليهما بها يقتضى الملازمة بينهما
 دون غيرها كاقضاء المغارقات الملازمة بين معلوماتها وقال بعضهم البسيط لا يجوز ان يكون له
 لازم والا كان مقتضاه فليكون فاعلاه وقابلا ومنهم من اعترف به ومنع ان يلزمه لازمان والا لكان
 مقتضاهما فيكون مصدرا لآخرين والجواب منع الملازمة في الدليلين وانما ثبت او وجب ان يكون
 البسيط فاعلا لازما وهو ممنوع لجواز استناد الزوم الى اللازم او الى امر منفصل ويتقدير
 تسليهما منع انتفاء ذلك فيهما اعدم تمام الاستدلال المذكور في الحكمة على القاعدتين والمصنف
 ذكر المذنبين على العكس فاخل بترتيب البحث هذا هو الكلام في العرضي اللازم واما غير اللازم
 فاما ان لا يزول بل يدوم بدوام الموضوع او لا يزول والاول المغارق بالقوة ككون الشخص ايسا
 والثاني المغارق بالفعل وهو اما سهل الزوال كالقيام او عسره كالعشق وايضا اما سريع الزوال
 كالخلل وبطيئه كالشباب فقد ظهر مما ذكرنا ان الكلمات مضمرة في خمس الجنس والنوع
 والفصل والخاصة والعرض العام وذلك لان الكللى اما ان يكون تمام ماهية ما تحتها من الجزئيات
 التي لا تكثر الابعاد وهو النوع او يكون جزئا منها فان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
 فهو الجنس والافوه الفصل او خارجا عنها فان اخصت بطبيعة واحدة فهو الخاصة والافا العرض
 العام والشخص استدل على المحصر في الشفاء بانه اما ان يكون ذاتيا او عرضيا وان كان ذاتيا

واصله ان لزوم الشيء لغيره
 قد يكون لذات احدهما بوسط
 او غيره وقد يكون لاهر منفصل
 سواء كان المزوم بسيطا او
 مركبا وقيل لا لزوم لاهر منفصل
 لان نسبته اليهما كنسبته
 الى غيرهما وجوبه منع تساوى
 السببين وقيل لا يلزم البسيط
 لازم والا لكان قابلا وفاعلا
 لا يلزمه لازمان والا لكان
 مصدرا لآخرين وجوابه منع
 امتناع التسلي وتقدير تسليهما
 يمنع وجوب فاعلية اللازم وغير
 اللازم مغارق بالقوة او بالفعل
 سهل الزوال كان او غير
 سريع او بطيئه فضاء
 مما ذكرنا ان الكلمات خمس
 النوع والجنس والفصل
 والخاصة والعرض العام
 متن

فاما ان يدل على الماهية اوليد فان دل على الماهية فان كان دالا على الماهية المشتركة فهو جنس وان كان دالا على الماهية المختصة فهو نوع وان لم يدل على الماهية المشتركة فلا يجوز ان يكون اهم الذاتيات المشتركة والادل على الماهية المشتركة فيكون اخص منه فهو فصل لانه صالح للتمييز عن بعض المشاركات في اعم الذاتيات وان كان عرضيا فلما ان لا يكون مشتركا فيه فهو الخاصة اويكون وهو العرض العام واذا وقع الفراغ عن اقسام الكلّيات اجالا فقد حان ان نشرع في مباحثها التفصيلية وقد جرت العادة بتقديم الجنس لتقديمه على بواقبها اما على النوع فلكونه جزءا منه واعم فهو اظهر واجبي في التعقل واما على الفصل فلشرفه حيث دل على الماهية وتقديمه عليه في التعديد واما على الخاصة والعرض العام فلا تنقلهما الى جزء الماهية حيث كانتا خارجتين عنها ثم تقديم النوع لدلالته على الماهية ثم الفصل لكونه ذاتيا ثم الخاصة لمكان الاختصاص فلذلك تنزب في الكتاب على هذا التسق (قوله الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه) لفظة الجنس كانت فيما بين اليونانيين موضوعة لمعنى نسبي يشترك فيه الاشخاص كالعلوية للماويين والمصرية للمصريين وللواحد الذي نسب اليه الاشخاص كملى ومصر لهم وكان هذا عندهم اولى بالجنسية والحرف والصناعات بالقياس الى المشتركين فيها وللشركة ايضا ثم نقلت الى المعنى المصطلح لمشابهة تلك الامور من حيث انه معقول واحد له نسبة الى كثرة تشترك فيه وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو فالمقول كالجنس البعيد يتناول الكلّي والشخص لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وبالعكس والمقول على كثيرين كالجنس القريب يخرج به الشخص ويتناول الكلّيات الخمسة فهو كالجنس لها بل جنس لها لانه مرادف للكلّي الا ان دلالاته تفصيلية ودلالة الكلّي اجمالية وما قد وقع في بعض التسخيف من انه الكلّي المقول على كثيرين لا يتناول عن استدراك وحله على ما يقال على كثيرين بالفعل نفيها على ان الجنسية انما هي بالقياس الى انواع متعددة بخلاف النوعية فانها يمكن ان تتحقق بالقياس الى شخص واحد سواء له ان اريد بالكثيرين الافراد الموجودة في الخارج لم يتناول الاجناس المدونة ولم يكن المقول على كثيرين كالجنس الخمسة لعدم شموله الكلّيات المدونة والمحصورة في شخص واحد وان اريد به الافراد المتوهمه فلا فرق بين النوع والجنس وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع لانه لا يقال على مختلفين بالنوع بل بالعدد وقولنا في جواب ماهو يخرج الثلاثة الباقية اذ لا يقال كل منها في جواب ماهو لعدم دلالتها على الماهية بالمطابقة وان اتفق ان يقال شئ منها بهذه الصفة فقد صار جنسا لكن قيد من حيث هو كذلك مراد في حدود الاشياء الداخلة تحت المصاف وان لم يصرح به وعلى التعريف شكوك الاول ان المقول على كثيرين لو كان جنسا للخمسة لكان اعم من الجنس المطلق واخص منه وهو محال اما كونه اعم فلا نه جنس للجنس والجنس يكون اعم من النوع واما كونه اخص فلا نه جنس للخمسة وجنس الخمسة اخص من مطلق الجنس واما استحالة التالي فلا ستلزامه امتناع وجود المقول على كثيرين بدون الجنس وجواز وجوده بدون وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف لانه ما قال المقول على كثيرين جنس الخمسة بل كالجنس وجوابه منع استحالة التالي وانما يكون محالا لو كان المقول على كثيرين اعم من الجنس واخص باعتبار واحد وليس كذلك بل باعتبارين فان المقول على كثيرين اعم من الجنس باعتبار ذاته اى مفهومه فان كل جنس مقول على كثيرين من غير عكس وليس اخص منه باعتبار مفهومه فليس كل مقول على كثيرين جنسا بل باعتبار عارض له وهو كونه جنسا للخمسة ولا امتناع في كون الشئ اعم باعتبار ذاته واخص منه باعتبار عارضه كالمضاف فانه اعم من الكلّي بحسب مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس من الاجناس

الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه انه الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو فالمقول كالجنس البعيد والمقول على كثيرين كالجنس القريب وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع وقولنا في جواب ماهو الثلاثة الباقية وعلى التعريف شكوك الاول لو كان المقول على كثيرين جنسا للخمسة كان لكونه جنسا خاصا اخص من مطلق الجنس ولكن كونه جنسا له اعم منه وجوابه ان المقول على كثيرين باعتبار ذاته اعم من مطلق الجنس وباعتبار كونه جنسا اخص منه فلا منافاة الثاني النوع يصرف بالجنس فتعريف الجنس به دور وجوابه ان المعرف به الجنس النوع الحافى والمعرف بالجنس النوع الاضافى فلا دور الثالث الجنس ان كان موجودا لم يكن مقولا على كثيرين لتشخصه والا لم يكن مقولا للجزئى الموجود في الخارج وجوابه ان الشخص لا يمنع اشراك كثيرين في معرفته الشخص الذى هو واحد بالنوع وزعم الامام ان هذا التعريف حد قال لانه لا معنى للجنس الا ذلك وهو غير معلوم الثاني من

العالبة فان قلت المقول على كثيرين من حيث انه جنس الخمسة جنس للنوع والجنس وسائر
 الكلمات والام يمكن جنسا الخمسة فيكون جنسا للجنس من تلك الجبذة فهو اعم منه واخص من جهة
 واحدة فنقول لاثم ان المقول على كثيرين من حيث انه جنس الخمسة جنس للنوع والاصدق
 على الجنس والنوع وغيرهما انه جنس الخمسة وليس كذلك بل هو جنس الخمسة باعتبار
 مفهومه من حيث هو الثاني ان النوع يعرف بالجنس اذ يقال انه كل مقول عليه وعلى غيره
 الجنس في جواب ما هو تعريف الجنس به دور وجوابه ان النوع الذي عرف به الجنس هو النوع
 الحقيقي والذي عرف به الجنس النوع الاضافي فلا دور وهو غير مستقيم لان النوع المأخوذ
 في تعريف الجنس اما الاضافي والحقيقي والاما كان لا يفيد التعريف اما اذا كان اضافيا فلما ذكر
 واما اذا كان حقيقيا فلما مرين الاول انه يتخلل بانعكاس التعريف لخروج الاجناس العالية
 والمتوسطة منه لانها تنال على الانواع الحقيقية بل على الاجناس فان قلت لاثم انها لا تنال
 على الانواع الحقيقية غاية ما في الباب انها ليست مقولة عليها بالذات لكن القول اعم من ان يكون
 بالذات او بالواسطة فنقول انها اذا قبست الى الاجناس فلا شك انها تمام المشترك بينهما فتكون
 اجناسا بالنسبة اليها مع عدم صدق الحد الثاني له بلزوم ان يكون كل نوع اضافي حقيقيا لان النوع
 الاضافي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو وكل ما هذا شأنه فهو نوع حقيقي اذ اضافة
 الجنس انما اعتبرت بلقياس اليه وقد اجب عن الشبهة بان النوع والجنس متضايقان وكل واحد
 من المتضايقين انما يعمل بلقياس الى الآخر فيجب ان يؤخذ كل منهما في بيان الآخر ضرورة
 وزيفه الشرح في الشفاء اما اولاه فلاه ليس يحمل اذ من شأنه القدرح في بعض مقدمات الشبهة
 ولا قدرح هناك واما ثانيا فلاه يوجب زيادة شك لجريانه في سائر المضافات واما ثالثا فلاه المتضايقين
 انما يعرف كل منهما مع الآخر لانه وفرق بينهما فان الذي يعرف به الشيء يكون جزءا من معرفه
 وسابقا في المعرفة عليه والذي يعرف مع الشيء فهو ما اذا حصل العرفان بمعرف الشيء عرف
 الشيء وعرف هو موعه فلا يعرف احد المتضايقين بالاخر بل يدرج كل منهما في تعريف الآخر
 على ضرب من التلطف والايحاء كما اذا سئل ما الاخ فلا يقال في جوابه انه الذي له اخ بل انه
 الذي ابوه بعينه ابوانسان آخر فالمرضى من الجواب ان المراد بالتدوع في تعريف الجنس الماهية
 والحقيقة فكثيرا ما يعني به ذلك في عاداتهم وحينئذ يتم التعريف وتدرج الاضافة فيه اندراجا
 فالك اذا قلت مقول على المختلف بالحقيقة جعلت المختلف بالحقيقة مقولا عليه وكذلك اذا قلت
 مقول عليه وعلى غيره الجنس جعلت الجنس مقولا على المختلف بالحقيقة اذ لا خلاف في ان المراد
 بالغير هو المعايير في الحقيقة في كل منهما اشارة الى المضاييف الاخر الثالث المعنى الجنسي اما ان يكون
 موجودا في الخارج او لا يكون واما ما كان فالتعريف فاسد اما اذا كان موجودا في الخارج فلا ان
 كل موجود في الخارج فهو متفخص ولا شيء من المتفخص بمقول على كثيرين واما اذا
 لم يكن فلا متشاع ان يكون مقوما للجزيئات الموجودة في الخارج فلا يصلح لان يقال عليها
 في جواب ما هو فان قلت السؤال غير موجه لان التعريف للجنس المنطقي وهو معدوم في الخارج
 وليس يقوم فنقول التزديد في معروض الجنس المنطقي وهو المراد بالمعنى الجنسي فتقرر جريانه
 مسوق بتقديم مقدمه وهي ان الذاهيين الى وجود الطبيعة في الخارج في ضمن الجزيئات اختلفت
 مقالاتهم فذهب من قال ان امر واحد في الخارج قد انضم اليه فصل وتخصص فصار نوعا
 او شخصا ثم آخر فصار آخر وهكذا فهو شيء واحد بعينه موجود في ضمن جزيئاته وهو معنى
 الاشتراك * ومنهم من حال ذلك وقال ليس هناك امر واحد بل هو في العقل والموجود في الخارج
 حصصه التي تشتمل عليها افراده فليس طبيعة الحيوان امر واحدا في ضمن جزيئاته بل الموجود

الحيوانات وهي حصصه الموجودة كل منها في ضمن جزئي في الخارج ومعنى اشتراكه انه مطابق لها على معنى ان المعقول من كل حصصه هو المعقول من الاخرى واذ قد تصورت هذه المقدمة فاعلم ان المصنف بنى جوابه على المذهب الاول وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج قوله لان الشخص ليس بمقول على كثيرين قلنا ان اردتم بالشخص المجموع المركب من الشخص ومعرضه فلاتم ان كل موجود في الخارج كذلك فان طابع الاشياء موجودة في الخارج وابست هي نفس الشخص ولا المجموع منه ومن الشخص وان اردتم بالشخص معرض الشخص فلاتم الكبرى وانما يكون كذلك لو كان معرض الشخص واحدا بالشخص وهو ممنوع بل واحد بالجنس وعروض الشخص لا ينافي اشتراكه بين امور متعددة وفي لفظه تسامح حيث جعل المعنى الجنسي واحدا بالنوع لانه خارج عن الاصطلاح وربما يجب بناء على المذهب الثاني ويقال لم لا يجوز ان لا يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج بل في العقل ولان انه اذا لم يكن مقوما للجبريات في الخارج لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو وانما لم يكن كذلك لولم يكن هو والمقوم للجبريات متحدان بحسب الماهية وهو ممنوع فان المقوم للجبريات حصصه الموجودة فيها المطابقة له والحق في الجواب ان الاشتراك انما يعرض للاشياء عند كونها في الذهن وتخصيصها خارجا لا ينافي ذلك وشك رابع ان احدا الامور الثلاثة لازم وهو امان لا يكون المعنى الجنسي مقولا على كثيرين ولا يكون مقولا على كثيرين مختلفين ولا يكون مقولا عليها في جواب ما هو وانما كان لا يستقيم التعريف بان اللزوم ان المعنى الجنسي ان كان داخل في الماهية ولا شيء من الجزء محمول فلا يكون مقولا على كثيرين وان كان نفس الماهية فلا يقع على كثرة مختلفة بل متفقة الحقيقة وان كان خارجا عن الماهية فلا يصلح لجواب ما هو وجوابه ان بعض الجزء محمول لامن حيث انه جزء بل من حيث اخرى فان الحيوان مثلا اذا اخذ بشرط شيء اى بشرط ان يدخل في مفهومه ماله دخول فيه كان نوعا فان الانسان حيوان دخل في ماهيته الفصل وان اخذ بشرط لاشي اى بشرط ان يخرج عن مفهومه ما يعتبر معه زائدا عليه كان جزءا ومادة ضرورة ان الجزء يخرج عن مفهومه الجزء الاخر وان اخذ اهم من الوجهين بحث يمكن ان يعرضه ثارة انه جزء واخرى انه نوع كان جنسا ومجمولا فعروض الجزئية هو معرض الجنسية والمحمولة نعم لا يصدق على النوع انه حيوان خرج عن مفهومه الفصل لكن لا يوجب ذلك عدم صدق الحيوان من حيث هو عليه ثم ان هذا التعريف هل هو حد او رسم قال الامام المشهور في الكتب انه رسم للجنس لانهم يقولون الجنس رسم بكذا هو بالحدود اشبه لان التعريف ليس الا للجنس المنطقي ولا ماهية له وراه هذا الاعتبار فانه لا معنى لكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قال المصنف وهو غير معلوم لجواز ان يكون للجنس ماهية مقابلة لهذا المفهوم مساوية له ولو عناه من الجنس لم يمكنه ابطال ارادتهم وهذا الكلام ليس بشيء فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب اعتبار المعتبر وقد قال الشيخ في الشفاء انا حصلا معنى هذا الحد وجعلنا اللفظ الجنس استعماله (قوله البحث الثاني في تقويمه للنوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي) قد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع وان الاجناس ثلاثة طبيعية ومنطقية وعقلية والانواع ستة حاصلة من ضرب الاضافي والحقيق في ثلاثة فالان اراد ان يبين ان اى الاجناس يقوم اى الانواع فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع فانه لا يقوم النوع الطبيعي اما الحقيق فلامكان تصوره مع الفهول عن تصور الجنس المنطقي ولاننا يقع الى الازهان ووضوحه طوى ذكره واما الاضافي فلان الجنس المنطقي نسبة عارضة للجنس الطبيعي باقاس الى النوع الطبيعي الاضافي والنسبة بين الشئيين متأخرة عن كل منهما

الثاني في تقويمه للنوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لانه نسبة ينسب وبين الجنس الطبيعي فيباخرعته ولا النوع المنطقي اما الاضافي فلتضيقها واما الحقيق فلامكان تصوره دونه ولا العقلية لتركبه من جزئين هذا خارج عنهما والجنس الطبيعي يقوم النوع الطبيعي الاضافي دون الحقيق لجواز كونه بسبطا ولا يقوم النوع المنطقي لان مقوم المعرض لو كان مقوما للمعارض لم يكن المعارض بالحقيقة الا ذلك العهد الاخر ويقوم النوع العقلي لما عرفت والجنس العقلي لا يقوم شيئا من الانواع والا فقومه الجنس المنطقي من

فيكون الجنس المنطقي متأخراً عن النوع الإضافي فلا يكون مفوماً له لا يقال لأنّه وجوب تأخر النسبة عن كل واحد من المنسبين بل اللازم تأخرهما عارضاً له بالقياس إلى غيره وهو محلها لأن ذلك الغير كالمتقدم العارض للتقدم بالإضافة إلى التأخر لا نقول النسبة موقوفة على المنسبين فهي متأخرة عنهما بالضرورة عروض التقديم إنما تصور بعد تحقق ذات التأخر وكذلك لا يقوم النوع المنطقي أما الإضافي فلأنهما متضايقان على ماسلف والمتضايقان إنما يعقلان معاً فلا يقوم أحدهما الآخر والاتقدم في التمثل لأنهما متقابلان لا يستحال أن يكون الشيء الواحد من جهة واحدة جنساً منطقياً ونوعاً إضافياً منطقياً ولتقابلان لا يتقدم أحدهما بالآخر وأما الحقيقي فلا مكان تصورهما بدون تصور الجنس المنطقي وكذلك لا يقوم النوع العقلي حقيقةً كان أو إضافياً لأنه مركب من النوع الطبيعي والمنطقي والجنس المنطقي خارج عنهما فلو كان جزءاً من النوع العقلي لكان ماجزاً له بالاستقلال فيلزم تركبه من أكثر من جزئين أو جزء جزئه فيلزم أن يكون جزءاً للنوع الطبيعي أو المنطقي وقد ثبت خروجه عنهما وما الجنس الطبيعي فلا يقوم النوع الطبيعي الإضافي لأنه مقول عليه في جواب ما هو بحسب الشراكة ولا يقوم النوع الطبيعي الحقيقي لجوز أن يكون بسيطاً وكذلك لا يقوم النوع المنطقي أما الحقيقي فخط لجواز تصورهما مع الفعلية عن الجنس الطبيعي وأما الإضافي فلا لأنه عارض للنوع الطبيعي الإضافي والجنس الطبيعي مقومه فلو كان مقوماً لعارضه لم يكن العارض بالحقيقة إلا الجزء الآخر لا يستحال أن يكون المقوم عارضاً فلا يكون العارض بتمامه عارضاً له لإجمال البس إذا قيد الجزء بالخارج كان المجموع خارجاً عارضاً للشيء فلا امتناع في أن العارض لا يكون عارضاً لجميع أجزائه لا نقول هب أن المجموع كان خارجاً عن الشيء لكن لازم هروضه وبقائه به والكلام فيه ولا يقوم النوع العقلي الحقيقي وهو واضح مما ذكر في الجنس المنطقي فإنه مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقيين والجنس الطبيعي خارج عنهما ولا يقوم النوع العقلي الإضافي لأنه مقوم للطبيعي الإضافي المقومه له وأما الجنس العقلي فهو لا يقوم شيئاً من الأنواع والألغوم الجنس المنطقي ضرورة أنه مقوم للجنس العقلي وعلى هذا القياس يعرف حال الفصول الثلاثة مع الأنواع وانت خبير بإنشاء هذه الدلائل على أن ماهيات الكليات ما ذكر في تعريفاتها وأوليت شعري كيف قطع المصنف بالفروع وهو مردد شاك في الأصل (قوله الثالث الجنس أما فوقه وتحتة جنس) أعلم أولاً أن الأجناس بما ترتب متصاعدة والأنواع مثالة ولا تذهب إلى غير نهاية بل تنتهي الأجناس في طرف التصاعد إلى جنس لا يكون فوقه جنس ولا ترتب الماهية من أجزاء لا تنهاه فيتوقف تصورهما على احاطة العقل بهما وتسلسل العلل والمعلولات لكن كل فصل علة لخصه من الجنس والأنواع في طرف التنازل إلى نوع لا يكون تحت نوع والام يتحقق الأشخاص أذ بها نهايتها فلا تتحقق الأنواع وأذ قد حصل عندك هذا التمهيد فنقول مراتب الأجناس أربع لأنه إما أن يكون فوقه وتحتة جنس أو لا يكون فوقه ولا تحتة جنس أو يكون تحتة جنس أو لا يكون فوقه جنس أو بالعكس والأول الجنس المتوسط كالجميع والجسم النامي والثاني الجنس المفرد كالعقل أن قلنا أنه جنس للعقول العشرة والجوهر ليس بجنس لهما والثالث الجنس العالي وجنس الأجناس كالمقولات العشرة والرابع الجنس السافل كالحيوان والشيء لم يعد الجنس المفرد في المراتب بل حصرها في الثلث وكأنه نظر إلى أن اعتبار المراتب إنما يكون إذا تريت الأجناس والجنس المفرد ليس يواقع في سلسلة الترتب وأما غيره فلم يلحظ ذلك بل فاس الجنس بالجنس واعتبار قسما بحسب الترتب وعدمه وكيف كان فالجنس المطلق لا يتحصر إلا في الأربع وهل هو جنس لهما أو عرض عام قال الامام ليس بجنس لأن ثلثه منها وهي الجنس العالي والسافل والمفرد مركبة من الوجود وعدم

الثالث الجنس أما فوقه وتحتة جنس وهو الجنس المتوسط أولافوقه ولا تحتة وهو الجنس المفرد وأتحتة فقط وهو جنس الإجناس أو فوقه فقط وهو الجنس السافل قال الامام الجنس المطلق ليس جنساً لهذه الاربعة لأن المركب من العدم والوجود لا يكون نوعاً والشيء الواحد لا يكون جنساً بالنسبة إلى نوع واحد وفيه نظر فإن قلنا أنه جنس لهما كان جنس الأجناس أحد أنواعه وهو عارض لطبائع عشر هي الجوهر والكم وغيرهما فإن اقتضى اختلاف ماهيات المعروضات تنوع الإضافات العارضة كان جنس الأجناس أنواعاً فلم يكن نوعاً أخيراً والألكن نوعاً أخيراً وفوقه الجنس أن ينتهي إلى الكلّي ثم المضاف فالعناصير جنس الأجناس وجنس الأجناس نوع الأنواع من

لاشتمال كل منهما على قيد عدى والمركب من الوجود والعدم لا يكون نوعا لآخر يتوفى اذ لا نوع لا بد وان يكون محصلة فلابقى النوع واحد وهو المتوسط والشيء لا يكون بالقياس الى نوع واحد جنسا وفيه نظر لان الاتم ان الثلاثة مركبة من الوجود والعدم وانما يكون كذلك لو كانت تميز بانها جودها وهو منوع لجواز ان تكون التعريفات رسوما وتلك الامور العدمية اوزم لفصول لها وجودية اقيمت مقامها كيقال الجنس العالى اعم الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون تحت جنس ويكون تحت جنس والجنس السافل اخص الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون تحت جنس ويكون فوقه جنس والمفرد القريب البسيط يلزمه ان لا يكون تحت جنس اقربه ولا فوقه جنس ابساطه فان قلت التعريفات فاسدة لانه ان عني اعم الاجناس واخصها كلها فظ له ليس كذلك وان عني اعم الاجناس التي تحتها واخص الاجناس التي فوقها فالمتوسط كذلك والقريب يمكن ان يكون تحت جنس كالجسم النامي بالنسبة الى الشجر فنقول المراد اعم الاجناس الماخيرة له الواقعة في سلسلة واخصها والقريب بالنسبة الى اى ماهية تفرض لا يكون تحت جنس بالقياس الى تلك الماهية وكون جنس ماتحت بالنسبة الى ماهية اخرى لا يضربنا سلبا لكن لانه انما لو كانت عديمة لاتكون انواعا فوله لان الانواع امور محصلة قلنا لانها وانما يكون محصلة لو كانت انواعا لماهيات محصلة وتوهمنا ليس كذلك لان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا وجود لها في الخارج ولئن سلبنا لكن لانه ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد فان النوع يجوز ان ينحصر في شخص واحد في لا يجوز ان ينحصر الاجناس في نوع وكان المصنف عني بنظره هذا المنع قبل وهو مندرج لان النوع وان انحصرت في شخص لكن لا بد له في الذهن من افراد فكذلك الجنس يجب ان يكون تحت انواع ولما لم يكن لاطلاق الجنس في الخارج والعقل من الانواع الا تلك الامور الاربع ولم تفصل في الثلاثة النوع فيمكن له الانواع واحد ولان الجنس لو انحصرت في نوع كان مساويا لفصله فلا يكون احدهما اولى بالجنسية من الآخر لكن كل منهما حادثا تاسا وبما بخلاف النوع فان التعيين عرضي له وانما تميز ان ذلك المنع لا يورده بالاستقلال او بعد المنع الاول لم يتم عليه الدليلان ثم ان قلنا انه للجنس المطلق انه جنس الاربعه كان جنس الاجناس احد انواعه وهو عارض للمقولات العشرون مطارح نظريهم ان اختلاف المعروضات بالماهية هل يوجب اختلاف العوارض بالماهية ام لا فان كان اختلاف المعروضات وجبا لتوابع الاضافات العارضة اى لاختلافها بالماهية كان جنس الاجناس العارض للجوهر مخالفا لاجناسه بالماهية لجنس الاجناس العارض للكم وغيره فيكون تحت جنس الاجناس انواع فلا يكون نوعا اخيرا بل متوسطا وان لم يكن موجبا كان نوعا اخيرا لان العارض للجوهر ليس بخلاف العارض في الكم الا في المعروض والتقدير انه لا يوجب الاختلاف فيكون جنس الاجناس مقولا على كثيرين متفقين بالحقبة وفوقه مطلق الجنس وفوقه المقول على كثيرين مختلفين وفوقه الكلوي وفوقه المضاف فهو جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع وهذا البحث لا يتخصص بجنس الاجناس فانه ات في الاجناس الباقية ولا بالجنس بل يعم حاي الكليات فانها ايضا تعرض لماهيات مختلفة فان اقتضى اختلافا فيها اختلاف العوارض كانت انواعا متوسطة والا كانت انواعا اخيرة (قوله الفصل الثالث في مباحث النوع الاول في تعريفه) لفظ النوع كان في لغة اليونانيين موضوعا للمعنى الشيء وحقيقته ثم نقل الى معنيين بالاشتراك احدهما يسمى حقيقة والآخر اضافيا اما الحقيقي فهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو المقول على كثيرين جنس والمراد منه ما هو اعم من المقول على كثيرين في الخارج (وفي الذهن على ما سبقت الاشارة اليه في الجنس) والانتقاص بنوع ينحصر في شخص كالشمس وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس وفي جواب ما هو الثلاثة الباقية واما الاضافي فهو الكلوي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا فالكلوي يجب ان يحافظ عليه اثلا بخلو

الفصل الثالث في مباحث النوع الاول في تعريفه انه الكلوي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو والقيد الاول يخرج الجنس والاخير الثلاثة الباقية وقد يقال النوع للكلوي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا وهذا احتراز عن المصنف لانه لا يقال الجنس على المصنف الا بواسطة القول على النوع المقول عليه والاول يسمى نوعا حقيقيا وهذا اضافيا وهما متسايران لجواز تصور ماهية كل منهما دون الآخر ولان الاول مقبوس الى ماتحت والثاني الى ما فوقه ولوجوب تركب الثاني من الجنس والفصل دون الاول لتحقيق الاول دون الثاني في البساطه وبالعكس في الاجناس المتوسطة متن

أخذ عن الجنس وإخراج الشخص وقولنا يقال عليه وعلى غيره الجنس يخرج الكلمات الغير
المندرجة تحت جنس كالأهيات البسيطة وأما التقييد بالقول الأول فزعم الأمام أنه الاحتراز
عن النوع بالقياس إلى الجنس البعده النوع لا يكون نوعا إلا بالقياس إلى جنسه القريب وقال صاحب
الكشف هذا مخالف لحكمهم فانهم يحملون نوع الأنواع نوعا لكل ما فاقوه من الأجناس
بل الأول أن يكون ذلك احتراز عن الصنف وهو النوع المقيد بقيد مخصوصه كلية كالأمرى والزنجي
فإنه لا يحمل عليه جنس ما بالذات بل بواسطة حمل النوع عليه فإن حمل العال على الشيء بواسطة
حمل السافل عليه ونحن نقول أحدا الأمر إن لازم أما ترك الاحتراز عن الصنف والاحتراز عن
النوع بالقياس إلى الجنس البعده لانه أن اعتبر في النوع أن يكون الجنس مقولا عليه وبواسطة
فالأمر الثاني لازم ضرورة خروج النوع بالقياس إلى الجنس البعده عنه فإن قول الجنس البعده
عليه بواسطة قول الجنس القريب وإن لم يعتبر ذلك لم يخرج الصنف عن الحد فليكن الأمر
الأول على أن اعتبار القول الأول يخرج النوع عن مضايغه الجنس فإن القول المعترف في الجنس
أعم من أن يكون بواسطة أو بالذات والآخر لا ينفعهم من الأعم وإضا تعريفه بالجنس المضايغه
غير مستقيم ولا لتقدم تعقله فإن قلت المراد به الجنس الطبيعي وتضايغه مع المنطقي فقول
من الابتداء المأخوذ في التعريف أما الجنس الطبيعي أو المنطقي وأما كان فالتعريف فاسد
أما إذا كان منطقيا فقط وأما إذا كان طبيعيا فلان الجنس الطبيعي هو مرض الجنس المنطقي
فيتوقف معرفته على معرفة الجنس المنطقي فيكون متقدما في المعرفة على النوع الإضافي
بمرتبتين وإضا يلزم يقوم النوع الإضافي المنطقي بالجنس الطبيعي وقد عرفت بطلانه وربما
أمكن التفتي عن هذا الأخير إذا تأملت فيه وبالجملة فالصواب أن يقال في التعريف أنما خص
بكلين مقولين في جواب ماهو ويزداد حسنا لو قيل الكل الآخر من الكلين المقولين
في جواب ماهو والنوعان متساويان من وجوه الأول أنه يمكن تصور كل من مفهوميهما
مع الذهول عن الآخر وهو ظاهر الثاني أن الأول أي الحقيقي مقبس إلى ماتخته بالمعقول عليه في جواب
ماهو والثاني إلى مافوقه بأن مافوقه وهو الجنس مقول عليه وهذا لا يصلح للفرق لأن النوع
الإضافي كآله مقبس إلى مافوقه مقبس إلى ماتخته أضفه هو لا يتحصل إلا إذا اعتبر فيه نسبتان
نسبتة إلى مافوقه لانه مقول عليه الجنس ونسبتة إلى ماتخته لا اعتبار مفهوم الكلي فيه والكليّة
لا بد أن تلاحظ في معناها النسبة إلى كثيرين فهما مشتركان بالنسبة إلى ماتخته فلا تكون فارقة
نعم النسبة إلى ماتخته المعبرة في الحقيقي هي النسبة إلى الأشخاص فالمعترف في الإضافي أعم من أن يكون
إلى الأشخاص أو إلى الأنواع فالأولى في الفرق أن يقال الإضافي اعتبر فيه نسبتان إلى مافوقه
وإلى ماتخته والحقيقي ما اعتبر فيه الأنسبة واحدة وهي أخص من النسبة الثانية أو يقال مفهوم
الإضافي لا يتحقق إلا بالقياس إلى مافوقه ومفهوم الحقيقي يتحقق وإن لم يعتبر قياسه إلى مافوقه
الثالث أن الإضافي إذا نظر إلى معناه أوجب تركه من الجنس والفصل لا اعتبار اندراج تحت
الجنس فيه بخلاف الحقيقي الرابع أن بينهما عموما وخصوصا من وجه فانهما قد يتصادقان معا
كافي النوع السافل وقد صدق الحقيقي بدون الإضافي كافي البسيط بالعكس كافي الأجناس المتوسطة
ومنهم من ذهب إلى أن الإضافي أعم مطلعا من الحقيقي واحتج عليه بأن كل حقيقي فهو مندرج تحت
مقولة من المقولات العشر لا تحصار الممكنات فيها وهي أجناس فكل حقيقي إضافي وجوابه منع اندراج
كل حقيقي تحت مقولة وإنما يكون كذلك لو كان كل حقيقي ممكنا ونعم انحصر الممكنات في المقولات
العشر بل المنحصر أجناس الممكنات العالية على ماصر حواه وقد اشار المصنف إلى إبطال هذا
المذهب متسكا بالبسايط وكما يجب الوجود فأنه ماهية كلية منحصرة في شخص واحد مزهمة

الثاني في مراتبه اما الاضافي
فمراتبه الاربعة المذكورة
في الجنس الان السافل هو
نوع الانواع فان نوعية النوع
بالقياس الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى ما تحته
والنوع الحقيقي مفرد ابدأ
اذ لا يكون الحقيقي فوق نوع
ومقبس الى المضاف مفردا
وقوفه نوع والجنس العالي
والمفرد يابن جميع مراتب
النوع والنوع السافل والمفرد
يابن جميع مراتب الجنس
وبين كل واحد من الباقيين
من الجنس وبين كل واحد
من الباقيين من النوع عموم
من وجه النوع السافل
يكون حقيقيا اذ انواع تحته
واضافيا لقول الجنس عليه
وباعتبارهما كان نوع الانواع
متن

الثالث الذي هو احد الخمسة
هو الحقيقي اذ لو كان هو
المضاف لم يخصر القسم
المحمس بجواز كون كل مقول
على كثيرين متفقين بالحقيقة
في جواب ما هو غير مندرج
تحت جنس واذا ليس هو
المضاف فهو الحقيقي هذا
اذ جعل احد الخمسة احدهما
وان جعل احد الخمسة النوع
يعني ثالث ينقسم اليهما لم يكن
شي منهما احد الخمسة واجب
الامام على ان احد الخمسة
الحقيقي بان ما هو احد الخمسة
محمول والمضاف موضوع
وهذا ضعيف لان موضوعية
المضاف لاتعم مجموعياته متن

من التركيب وكالمعارفات والوحدة والقطعة فانها انواع حقيقية بسيطة فلا تكون اضافية
وقبه نظر لانه ان اردنا الواجب مفهومه اعنى العارض فهو ليس شئ وان اردناه المحروض وهو
ذاته تعالى فلا تم ان له ماهية كلية بل ليس الا الشخص وانما المعارفات والوحدة والقطعة فهي بسيطة
خارجا والتركيب من الجنس والفصل لابتاقيهما واستدل الامام على ذلك بان الماهيات اما بسيطة
او مركبات فان كانت بسيطة فكل منهما نوع حقيقي وليس بمضاف والتركيب من الجنس والفصل
وان كانت مركبات فهي لا محالة تنتهي الى البساطة ويعود فيه ما ذكرناه وقبه منع ظاهر ان ليس
يلزم من بساطة الماهية كونها نوعا فضلا عن ان تكون حقيقيا لجواز ان تكون جنسا عاليا او مفردا
او فصلا او غيرهما لاقبال الاجناس العالية بالقياس الى حصصها الموجودة في انواعها انواع حقيقية
وايست بمضافة لانا نقول المراد بيان النسبة بحسب الامر نفسه لا باعتبار العقل واللام يكن
اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقي (قوله الثاني في مراتبه النوع اما اضافي فمراتبه الاربعة المذكورة)
النوع اما اضافي او حقيقي واياها كان فقياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي فهذه اربعة اقسام
قد اعتبر لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الاضافي بالنسبة الى مثله فمراتبه اربعة على قياس
ما في الجنس لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي كالجنس او اخصها وهو السافل كالانسان
او اعم من بعض واخص من بعض وهو المتوسط كالجسم النامي والحيوان او ما بينا للكل وهو المفرد
كالمثل ان قلنا ان ليس بمجنس والجوهر جنس الان السافل ههنا يسمى نوع الانواع في مراتب
الاجناس العالي يسمى جنس الاجناس لان نوعية النوع بالقياس الى ما فوقه وجنسية الجنس بالقياس
الى ما تحته وهذا الشيء انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع وجنس الاجناس اذا كان
فوق جميع الاجناس والكلام في جنسية النوع المطلق لهذه الاربعة والتميز عليها كما في الجنس
من غير فرق وقد اشترنا اليه اشارة خفية فلا احتياج الى الاعادة واما مراتب النوع الاضافي
بالقياس الى الحقيقي فثنتان لانه يمتنع ان يكون فوقه نوع حقيقي فان كان تحته نوع حقيقي فهو العالي
والافق والمفرد ولذكره المصنف ولا غيره واما النوع الحقيقي بالاضافة الى مثله فليس له من المراتب
الامرية الافراد لانه لو كان فوقه او تحته نوع زم ان يكون الحقيقي فوق نوع وهو محال واما النوع
الحقيقي بالنسبة الى الاضافي فله مرتبتان اما مفرد او سافل لامتناع ان يكون تحته نوع فان كان
فوقه نوع فهو سافل والا فمفرد وكل واحد من الجنس العالي والجنس المفرد يباين جميع مراتب
النوع لاستحالة ان يكون فوقهما جنس ووجوب ذلك لكل مرتبة من مراتب النوع وكل واحد
من النوع السافل والمفرد يباين جميع مراتب الجنس لامتناع ان يكون تحتهما نوع ووجوبه
للاجناس وبين كل واحد من الباقيين من الجنس اى السافل والمتوسط وكل واحد من الباقيين
من النوع اى العالي والمتوسط عموم من وجه اما بين الجنس السافل والنوع العالي فلنصادفهما
فيما اذا ترتب جنسان فقط كاللون تحت الكيف وصديق احد هما بدون الآخر في الجسم والحيوان
واما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فلنصادفهما في الحيوان واقتزاهما في اللون والجسم
النامي واما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فلنصادفهما معا في الجسم واقتزاهما في الجسم
النامي واللون واما بين الجنس والنوع المتوسط فلنصادفهما في الجسم النامي واقتزاهما في الجسم
والحيوان فالنوع السافل لابد ان يكون حقيقيا اذ انواع تحته واضافيا لقول الجنس عليه وبهذين
الاعتبارين جعلا كان نوع الانواع فان قلت لو كان النوع بهذين الاعتبارين نوع الانواع لكان كل نوع
جميعا نوع الانواع وليس كذلك فان النوع المفرد له الاعتباران وليس بنوع الانواع بل لابد من اعتبار
ثالث وهو ان يكون فوقه نوع فنقول ليس نعتيه ان مجموع الاعتبارين كاف في نوعية الانواع بل المراد ان
احدهما ليس بكاف (قوله الثالث الذي هو احد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم يخصر

قد سمعت ان ارباب هذا الفن حصروا الكليات في الخمسة ومنها ما اتفق اهلهم اشتراك فيه فلا اشتراك فيه
 كالجنس متعين لان يكون احدا الخمسة وما فيه اشتراك كالنوع لا يمكن ان يكون كل واحد من معنيه
 احدا هـ والا كانت ستة فليس احدها الا واحدا متعينا وهل هو الحقيقى او الاضافى قال الشيخ
 في الشفاء يمكن ان تورده القسمة الخمسة على وجه يخرج كل واحد منهما دون الآخر فانه اذا قيل
 الذائق اما ان يكون مقولا بالماهية اولوا المقول بالماهية اما ان يكون مقولا بالماهية لاختلافين بالنوع او بالعدد
 اخرجت القسمة النوع الحقيقى دون الاضافى نعم لو قسم ما يكون مقولا على مختلفين بالنوع الى ما يقال
 عليه مثل ذلك والى ما يقال عليه خرج النوع الاضافى لكن ليس ذلك بحسب القسمة الاولى ولا مطلقا
 بل الخارج قسم منه واذا قيل الذائق اما ان يكون مقولا في جواب ماهو اولاً يكون والمقولات في جواب
 ماهو قد يختلف العموم والخصوص واعم المقولين في جواب ماهو جنس واخصهما نوع اخرجت
 القسمة النوع الاضافى صحيحاً لو قسم النوع الى ما من شأله ان يصير جنساً الى ما لا يكون كذلك خرج
 النوع الحقيقى لكن لا بالقسمة الاولى قطى هذا يمكن ان يكون كل واحد منهما احد الخمسة بدلا
 عن الآخر لكن الحقيقى احد الخمسة بحسب القسمة الكللى بالقياس الى موضوعاته التى هى كللى
 بحسبها والاضافى احدها باعتبار قسمة له بحسب مناسبة بعض الكليات بعضها فى العموم
 والخصوص واول الاعتبار ان قسمة الكللى ان تقسم بحسب حاله التى له عند الجزئيات
 ثم اذا حصلت الكليات تمت احوالها التى لبعضها عند بعض فالاولى والاختلاف ان يكون احد
 الخمسة النوع الحقيقى هذا ملخص كلام الشيخ وجزم المصنف بان احدا الخمسة الحقيقى لانه لو كان
 النوع الاضافى احدهما لم تخصص الكليات فى الخمس لجواز تحقق كللى مقول على كثيرين متفقين
 بالحقيقة في جواب ماهو غير مندرج تحت جنس وليس جنساً ولا فصلاً ولا خاصة ولا عرضاً
 عاماً فهو نوع واكبر بمضاف فهو حقيقى وفي جواز مثل هذا الكللى ما احاط بملك به فان قلت
 هب ان الاضافى ليس احد الخمسة لكن من اين يلزم ان يكون احدا الخمسة الحقيقى ولم لا يجوز
 ان يكون احدهما النوع بمعنى ثالث بنفس البهامة الجابلية لوجعل احدا الخمسة النوع بمعنى ثالث
 لم يكن شئ من النوعين احد الخمسة والابطال التقسيم الخمس والتالى باطل للتناقض على
 ان احدهما هو احد الخمسة وهذا الكلام من المصنف كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف
 حيث نقل القسمة الثانية المخرجة للنوع الاضافى من الشفاء فلا غير مطابق قسم فيه النوع الاضافى
 والحقيقى واعتراض عليه بانه ان جعل كلا منهما داخلاً فى القسمة صارت الاقسام ستة وان جعل
 احد الخمسة نوعاً بمعنى ثالث منقسم اليهما كما هو فى القسمة التى نقلها من الشيخ لم يكن واحد
 منهما من الخمسة والمقدر خلافه وانت تعرف ان اخص المقولات في جواب ماهو النوع
 الاضافى لا القدر المشترك وانه ما قسمه الى الاضافى والحقيقى بل الى الحقيقى وغيره نعم يتجنى ان يقال
 تلك القسمة فانها قسم اخر وهو مقول في جواب ماهو لا يترتب ولا يختلف بالعموم والخصوص
 لكنه يمكن ان يدفع على مذهب الشيخ فانه صرح بان النوع الاضافى اعم مطلقاً من الحقيقى ولو لا
 انتفاء ذلك القسم عنده لم يصح هذا واخرج الامام على ان احدا الخمسة الحقيقى بان النوع الذى
 هو احد الخمسة محمول لانه قسم من اقسام الكللى المحمول والاضافى من حيث هو اضافى موضوع
 لما فوقه فلا يكون احدا الخمسة وجوابه ان موضوعه الاضافى لا تنافى محموله بل هى معتبرة فيه
 باعتبار الكللى فى معناه لا يقال نحن نقول من الرأس احد الخمسة محمول بالطبع ولا شئ من المضاف
 من حيث هو مضاف بمحمول بالطبع فاحد الخمسة ليس بمضاف اما الصغرى فلان احدا
 الخمسة كللى وكل كللى محمول بالطبع واما الكبرى فلان كل مضاف من حيث هو مضاف موضوع
 بالطبع ولا شئ من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع لا نقول لانه لا شئ من الموضوع بالطبع

فيه ولا ينكس كلها ولا يتحقق السافل حيث تحقق الصالح فلا يبقى السافل سافلا ولا الصالح
 طابا لكن قد يضم السافل ما ينضم الصالح وما نسبت الى الحصة فتبقى الامام عن الشئ انه علة
 فاعلية لوجودها مثلا من الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وحذرة والموجد للصوانية
 التي في الانسان هو الناطقة والحيوانية التي في الفرس هو الصاهلية وتقر بالدليل عليهما لحدتهما
 من الجنس والفصل ان لم يكن صلة للآخر استغنى كل منهما عن الآخر فلا تلتم منها حقيقة
 واحدة كالحجر الموضوع بحيث الانسان وان كان علة وليست هي الجنس والاستلزام الفصل فتعين
 ان يكون الفصل علة وهو المطلوب وجوابه انه ان اراد بالعلة العلة التامة اخي جميع ما يتوقف
 عليه الشئ فلازم انه لو لم يكن احدهما علة تامة لزم استغناء كل منهما عن الآخر وانما يلزم ذلك
 لو لم يكن علة ناقصة وان اراد ما يتوقف عليه الشئ اهم من التامة والناقصة فلام انه لو كانت
 صلة ناقصة للفصل استلزمه فليس يلزم من وجود العلة الناقصة وجود المعلوم واخرج الامام
 على بطلان العلية بان المساهية المركبة من ذات وصفة اخص منها كالحیوان الكتاب يكون
 الذات جنسها والصفة فصلها مع امتناع كون الصفة علة للذات لتأخرها عنه وجوابه
 ان تلك المساهية اعتبارية والكلام في المساهية الحقيقية ونحن نقول اما ان الفصل علة لحصة النوع
 فذلك لا شك فيه لان الجنس انما يخص بمقارنة الفصل فاما يعتبر الفصل لا يصير حصة
 واما ما نقله عن الشيخ فغير مطابق فله مذهب الى علية الفصل لحصة بل اطيعه الجنس
 على ما نقله عنه في صدر البحث الاول حيث قال الفصل يتفصل عن سائر الامور التي معه بله
 هو الذي يلقى اولا طبيعة الجنس فيصله ويفرزه وانها انما تلحقها بعدما لقيها وافرزها والدلائل
 التي اخترعها من الطرفين لاندل الاعلى هذا المعنى او مقابله ثم ليس مراده ان الفصل علة لوجود
 الجنس والالكان اما علة في الخارج فيتمتع عليه بالوجود وهو محال لتأخرهما في الجعل والوجود
 واما علة له في الذهن وهو ايضا محال والام بقل الجنس بدون فصل بل المراد ان الصورة الجنسية
 مبهم في العقل فتصلح ان تكون اشياء كثيرة وهي عن كل واحد منها في الوجود غير مفصلة
 في نفسها لا تطابق تمام ماهياتها المحصلة واذا انضمت اليها الصورة الفصلية صيغها وحصلها
 اي جعلها مطابقة لماهية التسمة فهي علة لدفع الابهام والتفصيل والعلية بهذا المعنى
 لا يمكن انكارها ومن تصفح كلام الشيخ وامعن النظر فيه وجده منسافا اليه تصريحاً في مواضع
 وتلويحاً في اخرى وكنا فصلنا هذا البحث في رسالة تحقيق الكليات فليقف عليها من اراد
 التفصيل (قوله) ويتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنسا
 فرعوا على علية الفصل كما فهموها عدة احكام منها ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع
 الواحد لا يكون جنسا له باعتبار آخر كما ظن جماعة ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصل
 للانسان والى الملك جنس له والحيوان بالعكس وذلك لان الفصل لو كان جنسا كان معاولا
 للجنس المعلوم له فيكون المعلوم علة لعلته وانه ممنوع وهذا انما يتم لو كان الفصل علة للجنس
 اما اذا كان علة للحصة فلا يجوز ان يكون الجنس علة لحصة النوع من الفصل كما يكون الفصل
 علة لحصته من الجنس ولا يلزم انقلاب المعلوم علة لمقارنة الجنس والفصل حصتهما ومنها
 ان الفصل لا يقارن الا جنسا واحدا فانه لو قارن جنسين في مرتبة واحدة حتى يتلتم من الفصل
 واحد الجنسين ماهية ومنه ومن الاخر اخرى لامتناع ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة
 واحدة يلزم تخلف المعلوم عن العلة ضرورة وجود الفصل في كل واحدة من الماهيتين وعدم
 جنس كل منهما في الاخرى فلا بد من قيد بمرتبة واحدة وان اعمل في الكتاب لجواز مقارنة
 الفصل اجناسا متعددة في مراتب كالناطق للحيوان والجسم والجوهر ومنها ان الفصل لا يقوم

ويتفرع على العلية ان الفصل
 الواحد بالنسبة الى النوع
 الواحد لا يكون جنسا ايضا
 لامتناع كون المعلوم علة عنه
 ولا يقارن الا جنسا واحدا
 ولا يقوم الا نوعا واحدا لئلا
 يتخلف معلوله عنه ولا يكون
 القريب الا واحدا لئلا يتوارد
 عاتسان على معلول واحد
 بالذات وجوز الامام الثالثة
 الاول لجواز تركب الشئ
 من امرين كل منهما اعم
 من الاخر من وجه وجوابه منع
 بجواز تركب المساهية الحقيقية
 معها ووافق على الرابع معللا
 بان الفصل كمال الجزء المميز
 وقد عرفت جوابه وللقائلين
 بالعلية ان يخرجوا ذلك الجواب
 ان الفصل انما يجب كونه علة
 فيما فيه طبيعة جنسية من

الاولى واحدا لا يقدح في انه يمتنع ان يقارن الاجتماع واحدا والمركب من الفصل والجنس لا يكون
الا واحدا هكذا ذكره وهو لا يدل على ذلك وانما يكون كذلك لو لم يقوم تلك الماهية الواحدة
انما استمدت من مرتبة واحدة كالحساس فله يقوم انواع الحيوان فالواجب ان يقيد الفصل بالقرب
فله لوقوم نوعين زعم الخلف لعدم جنس كل منهما في الآخر ولما كان الحكمان مشتركين في الدليل
رئيسهما في الذكرا اريد فلهما به ومنها ان الفصل القريب لا يكون الا واحدا فله لولا كان متعددا
لزم تواردها على معلول واحد بالذات وتقييد الفصل بالقرب لجواز تعدد الفصول البعيدة
والمعلول الواحد بالذات اشارة الى جواب سؤال فان لقائل ان يقول لاني استحال تواردها العقل
على طبيعة الجنس وانما يفصل لو كانت واحدة بالشخص فله لولا يمكن شخصا واحدا جاز تعدد
العلل كما في النوع اجاب بان طبيعة الجنس في النوع وان لم تكن واحدة بالشخص الا انها
امر واحد بالذات ضرورة كونها حصة واحدة ومن البين امتناع اجتماع العلل على المعلول
الواحد بالذات والا لاستغنى عن كل منهما لحصوله بالآخر وجواز تواردها العقل على النوع حيث
تتعدد ذاته ويحصل حصة منه بغيره واخرى باخرى لا يقال هذه التفاريع انما تصح لو كان الفصل
علة تامة وليس كذلك بل غايته ان يكون علة فاعلية والتخلف والتوارد لا يمتنعان في العلة
الفاعلية لا نقول الجنس لا يفتك عن الفصل فلو كان علة فاعلية كانت موجبة ومن الظاهر
امتناع التخلف والتوارد في العلة الموجبة ولما ذهب الامام الى بطلان قاعدة العلية جوز الفروع
الثلاثة الاول لجواز تركب الشيء من امرين كل منهما اعم من الآخر من وجه كالحيوان والايض
ظالمية انما تركبت منهما يكون الحيوان جنسا والايض فصلا لها بالقياس الى الحيوان الاسود
وبالعكس بالقياس الى الحمار الايض فيكون كل منهما جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا
بقارن جنسين اى الحيوان والجداد او الاسود والايض وهو الحكم الثاني المستزك الثالث وجوابه
لان الماهية الحقيقية يجوز ان تركب من امرين شأنهما كذلك بل انما يجوز في الماهية الاعتبارية
والاحكام مخصوصة بالماهيات الحقيقية ووافق على الفرع الرابع لانه على العلية بل لان الفصل
مفسر عنده بكمال الجزء المميز وكما لا يكون الا واحدا وقد عرفت جوابه بان هذا التفسير
قاسد لجواز تركب ماهية من امرين يساويا منها اذ كل منهما فصل وليس كما لا فان قال قائل
هنا يضل الحكم الرابع ايضا فانهما فصلان قريبان ضرورة ان كلا منهما يميز الماهية عن جمع
مشاركتهما فلما قلنا بالعلية ان يخرجوا ذلك الجواب وهو الاشكال الوارد على الامام اخراجا
عن الورود عليهم او يخرجوا خروجا عن ذلك الاشكال او يخرجوا ذلك الجواب جرحا بسقط
عنهم او يخرجوه فخرجوا بحث يندفع عن انفسهم بان الحكم الرابع ليس ايقاع تعدد الفصل
في كل ماهية فانه مفرع على علية الفصل والفصل انما يجب كونه علة انا كان الماهية طبيعة
جنسية فلا امتناع لتعدد الفصل الا فيما فيه جنس فانه لو لم يكن لم يلزم تواردها على معلول واحد
وهناك لا جنس فلا تنصص او ان قال هذا يضل قاعدة العلية ايضا لان كل واحد من الامرين المتساويين
فصل وليس بعلة فلما قلنا بالعلية ان يدفعوه عن انفسهم بان الفصل ليس علة مطلقا بل في اية طبيعة
جنسية لكن الاول النسب بما في الكشف وواجب ان لا يخلو ان العلية ان الفصل علة للجنس والخصصة منه
ولا وجه بطلانها (قوله الثالث فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا) في هذا البحث مسائل عدة
الاولى ان النوع ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن موجودا بل يكون من مخترعات العقل
فهو الاعتباري والوجودي مشترك بين المعنيين الموجود في الخارج وما لا يكون لعدم جزأ من مفهومه
والعدمي في مقابلة احد المعنيين اذ تقرر هذا فنقول فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا بكل
واحد من المعنيين اما الاول فله لولا كان معدوما لزم عدمه لانفساء الكل بانتفاء جزءه واما الثاني

الثالث فصل النوع المحصل
يجب كونه وجوديا دون النوع
الاعتباري وليس لكل فصل
فصل مقوم لوجوب انتفاء
المركب الى البسيط وعدم
دخول الجنس في ماهيته ليس
فصلا له بغيره عن النوع
المشارك في طبيعته لانه ليس
ذاتيا له والا لكان ذاتيا للنوع
وليس كل جزء جنسا او فصلا
كاجزاء العشرة او البيت بل
الجزء المحمول لاحدهما باليس
كل ماهية مركبة من الجنس
والفصل وكون المركب
من جزئين مجموعين مشاركا
لاحدهما في طبيعة مخالفا له
في طبيعة الاخر لا يوجب تركبه
من الجنس والفصل اذ الشيء
انما يكون جنسا بالقياس الى
نوعين وفيه نظر قد عرفت
من

فلا أنه لو كان العدم جزءاً منه لكان جزءاً من النوع المحصل وأنه محال وفصل النوع الاعتباري لا يجب أن يكون وجوديا لجواز أن يعتبر العقل تركبه من أمور عديمة كما إذا ركب نوعاً من الإنسان والعدم البصر وسعيه بالأعي فليكون الإنسان جنساً له والعدم البصر فصلاً عديمًا لإقبال معنى تقوم الفصل أن الصورة العقلية لا تنطبق الحقيقة الخارجية إلا إذا اشتملت على صورة المعقولة فإن الصورة المعقولة من الإنسان لم تنطبقه إذا اتفق منها إحدى صورتى الحيوان والناطق فالنوع ليس بالجنس الذهن فليجب أن يكون الفصل وجوديا لجواز حصول المطابقة بأمر عديم كالخط فإنه كم متصل له طول ولا عرض له ولا يكتفى في ماهيته الطول بل لابد معه من عدم المرض لا تقول هب أن الفصل ليس بمقوم للنوع في الخارج إلا أنه متجددان في الوجود والجعل فيستحيل أن يكون عديمًا والنوع محصل في الخارج وانما خصص هذا البحث بالفصل وأن كان مشتركاً بينه وبين الجنس لأن طائفة من الناس لم يسموا أن كل فصل مقسم حسبوا أن كل مقسم فصل ومن العدميات ما يقسم كقولنا الحيوان أما ناطق أو غير ناطق اتجه لهم سوء ظنهم أن من الفصول ما يكون عديمًا حتى لا يروا بأساً في أن يجعلوا الحيوان الغير الناطق نوعاً محصلاً من الحيوان وبنسبة للجنس والغير الناطق فصلاً له ولم يوجد مثل هذا الوهم في الجنس فلا جرم اختص البحث بالفصل إزالة اللوم للكاتب وذكر الشيخ في الشفاء أنا إذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الحيوان الغير الناطق نوعاً محصلاً بل إذا كان الحيوان الناطق فإن السلوب لوازم الأشياء بالنسبة إلى معان ليست لها ضرورة أن غير الناطق أمر يعقل باعتبار الناطق والفصل للنوع أمر له في ذاته فهي لا تقوم الأشياء بل تعرضها وتلزمها بعد تقرر ذاتها نعم ربما لم يكن للفصل اسم محصل فيضطر إلى استعمال السلوب مقسماً وهو بالحقيقة ليس بفصل بل لازم عدل به عن وجهه البهوهذا لا يختص بالسلب فكثيراً ما يقوم مقام الفصول الجوهرية لوازنها الوجودية وآثارها المساوية لها عند عدم الإطلاع عليها كالحس والحركة لفصل الحيوان الثانية يمنع أن يكون لكل فصل فصل لوجوب الانتهاء إلى فصل لاجزائه والتركيب الماهية من أجزاء غير متماثلة وهو محال فإن قلت يجب أن يكون لكل فصل فصل لأن طبيعة الفصل صادقة على النوع وعلى نفسه فيكون مشاركاً للنوع في طبيعته وهو ممتاز عنه بعدم دخول الجنس فيه وميله إلى امتياز فصل فيكون للفصل فصل اجاب بأن عدم دخول الجنس في ماهية الفصل ليس فصلاً وانما يكون فصلاً لو كان ذاتياً وليس كذلك والالكان ذاتياً للنوع وهو محال الثالثة ليس كل جزء جنساً وفصلاً فإن العشرة مركبة من الأجزاء والبيت من السقف والجدران مع أن شيئاً من تلك الأجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء المحمول أما جنس أو فصل فأبسط كل ماهية مركبة يكون تركبها من الجنس والفصل لجواز تركبها من الأجزاء غير المحمولة ولا كل ماهية مركبة من الأجزاء المحمولة كذلك بناء على الاحتمال المذكور وزعم القدماء أن كل ماهية مركبة من الأجزاء المحمولة فلا بد أن يكون مركبها من الجنس والفصل على ما مر في تعريف الفصل بالمعنى الأخص المستلزم لاشتغال كل ماهية لها فصل على الطبيعة الجنسية واحتجوا عليه بأن الماهية المركبة من جزئين مجموعتين مشاركة لأحدهما في طبيعته لأنه صادق على الماهية المركبة وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما ضرورة أنهما لا يشتركان في ذاتي آخر ولا خفاء في أنهما مختلفان بالحقيقة للتغاير بين حقيقة الكل وحقيقة الجزء فهو تمام المشترك بين أمرين مختلفين بالحقيقة فيكون جنساً والماهية المركبة مخالفة له في طبيعة الجزء الآخر لأنه ذاتي الماهية عرضي له فهو غير ذاتي لها بالقياس إلى ذلك الجزء فيكون فصلاً واجاب بأن مشاركة الماهية المركبة أحد جزئيهما في طبيعته لا يوجب أن يكون جنساً وانما يكون كذلك لو كان تحت نوعان والفصل لا يكون نوعاً لنفسه وفيه نظر قد عرضته في باب الجنس وانما يكون كذلك لو كان تحت نوعان والفصل لا يكون نوعاً لنفسه وفيه نظر قد عرضته في باب الجنس

ثنيه فصل الانسان مثلاً

الناطق لا النطق الذي لا يحمل
عليه الا بالاشتقاق وكذلك
البواقي وحيث يطلق ذلك
فهو بجواز متن

الفصل الخامس في مباحث
الخاصة والعرض العام الاول
في الخاصة وهي الكلى المقول
على ماتحت طبيعة واحدة
فقط قولاً غير ذاتي خرج القيد
الاول: العرض العام وبالأخير
الثالثة الباقية وقيد بالخاصة
لما يخص الشيء بالاناس الى
بعض ما يباغره ويسمى خاصة
اضافية والاول خاصة مطلقة
والعرض العام هو الكلى
المقول على ماتحت اكثر من
طبيعة واحدة قولاً غير ذاتي
خرج بالقيد الاول الخاصة
وبالأخير الثلاثة الباقية وهذا
العرض الغير العرض القسم
للمجهر لانه قد يكون جوهراً
ومحمولاً على الجواهر جلاً
حقيقياً دون ذلك وذلك
قد يكون جنساً ودون هذا الثاني
كل من الخاصة والعرض العام
قد يكون شاملاً لازماً وغير لازم
وقد يكون غير شامل وقد يخص
الخاصة المطلقة بالشمالية
اللازمة لكن يجب تسمية
الباقين بالعرض العام اثلاً
يتطل التقسيم الخمس
واشرف الخواص اللازمة
البينة وهي المتبغ بها
في الرسوم الثالث الخاصة اما
مركبة وهي المركبة من امور
كل منها اعم مما هو خاصة له
واما بسيطة وهي التي لا تكون
كذلك متن

انه يجوز ان يخصر جنس في نوع انحصار النوع في شخص وهو ليس بوارد ههنا لانه على سنده
المتبغ بخلافه (قوله ثنيه فصل الانسان مثلاً الناطق) فصل الانسان هو الناطق المحمول
عليه بالمواطاة لا النطق الذي لا يحمل عليه الا بالاشتقاق فان الفصل من اقسام الكلى وصورته
في جميعها ان يكون مقولاً على جزئياته ويعطيهما اسمه وحده والناطق لا يسطى شيئاً من الجزئيات
اسمه ولا حده وكذلك البواقي فان الخاصة للانسان لبس هو الضحك ولا العرض العام المشي
بل الضاحك والممشي وحيث يطلق مثال الخمسة لبس بمحمول فهو بجواز ولتين هذا المعنى
فما سلف حيث اعتبر في الكلى جمل المواطاة ورسم الفصل بالثنيه كانه متبغ على مافي الضمير
(قوله الفصل الخامس في مباحث الخاصة والعرض العام) الخاصة مقواة بالاشترك على معنيين
احدهما ما يخص الشيء بالقياس الى كل ما يباغره ويسمى خاصة مطلقة وهي التي عدت من الخمسة
ورسمها المصنف بالثنيه الكلى المقول على ماتحت طبيعة واحدة فقط قولاً غير ذاتي فخرج
بالقيد الاول وهو قوله فقط العرض العام والقيد الاخير الثلاثة اياقية وانما لم يذكر النوع في الرسم
كما اعتبره الشيخ في الشفاء ليكون شاملاً لخواص الاجناس والانواع على ما يستحسنه جداً وثانيهما
ما يخص الشيء بالقياس الى بعض ما يباغره ويسمى خاصة اضافية والعرض العام هو الكلى
المقول على ماتحت اكثر من طبيعة واحدة قولاً غير ذاتي فاقيد الاول وهو قوله اكثر من طبيعة
واحدة بخرج الخاصة والقيد الاخير الثلاثة الباقية ولعله نسي اصطلاحه في لذاتي او غيره
والا لانتقض رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج عن الرسمين بالقيد الاخير وليس هذا العرض
هو العرض الذي يلازم الجواهر كما ظنه قوم بل احد قسمي العرض الذي يلازم الذي للجوهري
اما اولاً فلا فانه قد يكون جوهراً كالحيوان الناطق دون ذلك اى العرض الذي يناظر الجوهري
واما ثانياً فلا فانه قد يكون محمولاً على الجواهر جلاً حقيقياً اى بالمواطاة كالمشي على الانسان دون
ذلك فانه لا يحمل على الجواهر الا بالاشتقاق فلا يزال الجسم هو بياض بل ذو بياض واما ثالثاً
فلان ذلك قد يكون جنساً كاللون للسواد والبياض بخلاف هذا العرض فانه قسم لذاتي
وفيه نظير لانه ان اراد جنسية ذلك العرض بالقياس الى معروضاته فهو باطل والا فهذا العرض
ايضاً قد يكون جنساً * ثم كل واحد من الخاصة والعرض العام على ثمة اقسام لانه قد يكون
شاملاً وهو اما لازم كما ضاحك والمشي بالقوة للانسان واما مافرق كهما بالفعل له وقد يكون
غير شامل كالكتابة والبيض بالفعل له وجاعاً خصوصاً اسم الخاصة المطلقة بالشمالية اللازمة
وحيث يجب تسمية القسمين الاخيرين اى الخاصة للشمالية المفارقة وغير الشاملة بالعرض العام
اثلاً يتطل التقسيم الخمس ونسبة الشيخ في الشفاء الى الاضطراب لان الكلى اما ان يكون خاصة
اصدقه على حقيقة واحدة سواء وجد في كلها او في بعضها دام لها اول بدم والعام موضوع
بازاء الخاص فهو انما يكون تاماً اذا كان صادقا على حقيقة وغيرها مطلقاً فلا اعتبار في ذلك
التخصيص بلجهة العموم والخصوص واشرف الخواص الشاملة اللازمة البينة لانها هي المتبغ
بها في الرسوم اما الانتفاء بالشمول والاروم فانه لا يكون الرسم اخص من الرسوم كما ستعرفه
من وجوب المساواة واما بكونها بينة فلا نهى اول ذكر بينة لم يلزم من معرفتها معرفة ما هي
خاصة له وفيه ضعف لان اللزوم بالعكس فان قات الماهية ملزمة للخاصة ونصورها كاف
في جزم الذهن بالاروم بينهما لانها معرفة لها فيكون تصورهما مستلزماً لتصور الماهية فيمكن
تصورهما في الاروم فتكون الخاصة لازمة بينة بالمعنى الاعم وهو المراد ههنا قلت لانه اذا كان
تصور الخاصة مستلزماً لتصور الماهية يكون تصورهما كافياً في الاروم وانما يكون كذلك لو كانت
النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف الاروم على امر آخر ولولم يكن غاية مافي الباب ان تصورهما

يكنى في لزوم الماهية للخاصة والمطلوب لزوم الخاصة لها فإن احدهما من الآخر والاول
ان يقال لما كان المطلوب من التعريف ابضاح الماهية المعرفة فإذا اريد ابضاحها بالامور
الخارجية فلا بد ان يكون اقرب الامور اليها اذ ليس في البعيد ابضاح وكشف يعتد به ولا حكمة
في ان اقرب الامور الخارجية الى الماهية اللوازم البينة فتعين التعريف بها والخاصة اما ان يكون
اختصاصها بالماهية لاجل التركيب اولا يكون كذلك فان كان اختصاصها باعتبار التركيب
فهى مركبة فلا بد ان يلتزم من امور كل منها اهم مساها وخاصة له ويكون المجموع خاصة له
كالطائر والود الخفاش وان لم يكن كذلك فهى بسيطة كالصاحك للانسان (قوله خاتمة
كل من الخمسة فديشارك غيره مشاركة ثنائية) المشاركات بين الكليات الخمس اما ثنائية من اثنين
منها كمشاركة الجنس والفصل في انهما مجموعان على النوع في طريق ماهو وان ما يحصل
عليهما في طريق ماهو اود اخلا في جواب ماهو فهو بالقياس الى النوع داخل في جواب ماهو
وهى مختصرة في عشر مشاركات واما ثلاثية بين ثلثة منها كمشاركة النوع في انها تتقدم
على ماهي له هى وتتخصر ايضا في عشر واما رابعة من اربعة كمشاركة الخاصة والعرض
العام فانه يوجد منها ما يكون جنسا عاليا ومساوياه وهى خمس واما خماسية بين خمسة كانه
يوجد منها ما يجب دوامه لما تحته وهى واحدة فمجموع المشاركات ست وعشرون ويمكن
ان يكون في كل منها وجوه من المشاركات ولا يخفى على المحصل جميع ذلك بعد الوقوف
على ما فصلناه من مباحث الكليات الخمس وقد جرت العادة بتابع المبادئ والمناسبات اياها ولم يذكرها
المصنف تعويلا على انسياق الذهن اليها فان ما تشارك به بعضها فقط يابن به ما عداه ومن اتقن
مفاهيم الكليات وقف على مناسبة بعضها مع بعض الا اننا نورد منها بعض ما اورده الشيخ
لاشتماله على فوائد جمة فنقول الجنس يباين الفصل بانه يحوى الفصل بالقوة اى اذا نظر
الى طبيعة الجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها بل يمكن لامكانا يسبق في طبيعة الجنس بل يبقى
لمقابلة فصل وهو معنى الحادى فانه الذى يطابق كل الشئ ويفضل عليه وبانه اقدم من الفصل
اذ قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو انما يوجد الجنس ولذلك ترتفع طبيعة الفصل
بارتفاعه من غير عكس وبانه مقول في جواب ماهو والفصل مقول في جواب انما ولكنه لا يعطى
المباينة لجواز اجتماع الاوصاف المختلفة في امر واحد الا ان بين ان احدهما في قوة سلب الآخر
على ما حصلنا من مفهوم هذا المقول في جواب انما هو وبان الجنس القريب لا يكون الا واحدا
والفصل القريب يمكن تعدده كالحساس والتحرك بالارادة للحيوان وبان الاجناس يمكن ان يدخل
بعضها في بعض حتى يحصل آخرها جنسا واحدا والفصول الكثيرة لا يدخل بعضها في بعض
وبان الجنس كالمادة والفصل كالصورة ولا يتم بيانه الا بان يقال والذى كالمادة بخالف الذى كالصورة
وذلك لان طبيعة الجنس قابلة للفصل واذا خلفها الفصل صار مقوما بالفعل كحال المادة والصورة
وانما يقل انها ما لا صورة لانها لا تخمّلان على المركب والجنس والفصل تخمّلان على النوع
ولان المادة لا تتمازجها صورتان متقابلتان الا في زمانين والجنس تلحقه فصول متعددة في زمان
واحد فالجنس للفصل كالمادة للصورة والفصل للجنس كالصورة للمادة والجنس يباين النوع
بانه لا يتوحد والنوع يحويه وبانه اقدم منه اى اذا وجدت طبيعة الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة
النوع بل اذا ارتفعت ارتفعت دون العكس وبانه يفضل على النوع بالموضوعات وهو عليه
بالمعنى والنوع يباين الفصل بانه مقول في جواب ماهو والفصل واقع في طريق ماهو والجنس
والنوع والفصل يباين الخاصة والعرض العام بانها تتقدمها بالذات فانها انما يلحقان بعد النوع
اما من المادة كمرضى الاطنار او من الصورة كقبول العلم او منهما جميعا كاستحسك وبانها لا تقبل

خاتمة كل من الخمسة فديشارك
غيره مشاركة ثنائية وثلاثية
وربما خمسة وخماسية ولا يخفى
على المحصل ذلك متن

الزيادة والتقصير والصفوهما قد تبتلا لهما والخاصة تبين العرض التام بانها تمتع
 ان يشترك فيها جميع الموجودات بخلافه فهذه اقسام عشرة للباينة تنحصر فيها واما المناسبات
 فيجب ان يعلم ان الجنس ليس جنسا لكل شيء بل لتويعه فقط وكذلك التصل وغيره فانها امور
 اضافية لا تحقق مفهوماتها الا بالقياس الى ما يضاف اليه ولذلك تتجمع الكليات المتعددة في امر
 واحد بحسب اختلاف الاضافات حتى ربما تتجمع الخمسة والجنس ليس جنسا للفصل والاحتاج
 الى فصل آخر بل قوله قول العرض العام اللازم وقول الفصل عليه قول الخاصة والحقيقة
 قول كل واحد من الاربعة عند المحصيل انما هو على التويع والعرض العام بالقياس الى الجنس
 قد يكون خاصة وقد لا يكون وجنس الفصل ليس يجب ان يكون جنسا بل قد يكون فصل
 جنس وجنس العرض يجب ان يكون عرضا اما بالقياس الى الجنس فقد لا يكون عرضا وجنس
 الخاصة وخاصة الجنس قد يكون خاصة وكثيرا ما يكون خاصة لفصل خاصة وعرض
 الجنس عرضا من غير عكس والعرض بالنسبة الى الفصل عرض ولا ينعكس هذا ما حصل
 من كلام الشيخ وعليك الاختيار والاعتبار بما تقدم (قوله وكل منهما بالقياس) كل واحد من الكليات
 اذا قيس الى حصصه الموجودة في افراد اى الى طبيعته من حيث انهما عقيدة بالخصائص
 كهذا الحيوان من حيث هو حيوان لحقه الاشارة من غير اعتبار النطق فيه وكذا الناطق
 غير معتبر معه الحيوانية وكذا الانيض من حيث هو ابيض مشار اليه كان نوعا حقيقيا لكونه حبيثا
 مقولا على اشياء متفقة بالحقيقة وانما يختلف الكلي حتى يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غيرها
 بالقياس الى الافراد الحقيقية المحصلة فانما اذا اعتبرنا افراد الانسان مثلا يكون من المولات ما هو منس
 ماهيتها ومنها ما هو جز ما هيتهما ومنها ما يخرج عنها فاختلف الكلي وانقسامه الى خمسة اقسامها
 بالنسبة الى الجبريات الحقيقية لا الاعتبارية * واعلم ان اقتصاص العلم بالجنس الماهيات الحقيقية
 في الخارج وفصولها وعرضياتها في غاية الصعوبة واما بالقياس الى المعاني المعقولة والوضعية
 فبسهل لاننا اذا قلنا معنى ووضعنا اسمها كان القدر المشترك فيهما جنسا والقدر المميز
 فصلا والخارج عنها عرضا هذا تمام الكلام في ايساغوجي ويتاوه باب القول الشارح الذي
 هو المقصد الاعلى من قسم التصورات (قوله الفصل السادس في التعريف) معرف الشيء
 ما يكون نصوره سببا لتصور الشيء والمراد بتصور الشيء ان تصور بوجه ما اهم من ان يكون
 بحسب الحقيقة او بامر صادق عليه اينناول التعريف الحد والرسم معا وما ذكرنا من ان الافكار
 معدلات لفيضات المطالب لا يتاقي كون المعرفة سببا لان الافكار حركات النفس وهى المعدمات
 لا العلوم المرتبة ضرورة كونها جماعه للمطالب على انهم كثيرا ما يطلقون اسم السبب على المعد
 ايضا لان هذا التعريف غير مانع لدخول المزمومات البينة للوازم فيه لان تصوراتها اسباب لتصورات
 لوازمها كالسقف الجدار والحدان للاربع انهما غير معرفة لانا نقول لا خفاء في ان المراد بتصور
 الشيء في التعريف التصور الكسبي ضرورة ان التعريفات انما تكون بالقياس الى التصورات
 الكسبية والشيء انما يكون سببا للتصور الكسبي بطريق النظر فان ما لم يحصل من النظر لم يكن
 كسبيا وذلك ان يوضع المطلوب التصورى المشهور به اولا ثم يعمد الى ذاتياته وعرضياته ويؤلف
 بعضها مع بعض تأليفا يؤدي الى المطلوب كما يعتمد ذلك في التصديقات على ما دل اسم الفكر
 عليه وتصورات الوازم البينة الحاصلة من تصورات المزمومات ليس حصولها كذلك فلا دخول
 لها في التعريف وامثال هذا السؤال انما ينشأ من عدم ايمان النظر والتحقق في كلام القوم
 وكان طرق حصول التصديق مختلفة كذلك يختلف طرق حصول التصور فرما يحصل
 بان يوضع المطلوب ويحرك الذهن لاجل تحصيله وحين نقش الصور العقلية بطلع على صورة

وكل منها بالقياس الى حصصه
 الصادق هو عليه انواع حقيق
 وانما يختلف ذلك بالقياس
 الى الافراد الحقيقية الخارجية
 من

الفصل السادس في التعريفات
 معروف الشيء لوجوب تقدم
 معرفته عليه وهو غيره وغير
 معرف به ومسأله في العموم
 واجلي منه فهو اما الداخل
 فيه او الخارج عنه او المركب
 منهما والاول ان ساواه
 في المفهوم فهو الحد انتسام
 والا فالناقص والثاني يجب
 كونه خاصة لازمة بينة وهو
 الرسم الناقص والثالث
 ان تركب من الخاصة والجنس
 القريب فهو الرسم التام والا
 فاننا نقص

مفردة بسيطة ينساق الذهن منها الى المطالب وربما يثبت في الغريزة امر او امور مترتبة موقفة
لتصور الشيء سواء كان مشعورا به او لم يكن وربما يحصل بان يتحرك الذهن منه الى ما يده ثم منها
اليه وحصوله بالطريق الاول ليس بالنظر اللهم الا ان يفسر بالحركة الاولى او لم يشترط الترتيب
فيه بل يكفي فيه باحد الامرين التحصيل او الترتيب على سبقت الاشارة اليه في صدر الكتاب وكذلك
حصوله بالطريق الثاني بل بالحدث وانما حصوله النظري بالطريق الثالث فليس كل ما يوقع
تصوره هو معرف وقول شارح كما ليس كل ما يوقع التصديق بحجة بل المعرفة والقول
الشارح هو كاسب لتصور وتلخيص ما يكسب التصديق ولهذا وجب ان يكونا مؤلفين تأليفا
اختياريا مسموفا بتصور المطلوب المشوق الى تحصيله وانما لم يجعل الطريق الاول من القول
الشارح ولم يفسر النظر بالحركة الاولى وان كان انتقال فيه صناعا لقلته وعدم وقوعه
تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني اذا الانتقال فيه ليس باختيارى وانما هو اضطرارى
لادخل للصناعة فيه فالترافع في التعريف بالمفرد لغضبي ان اراد به التعريف الصناعى لا يتساه
على تفسير النظر والا فلا شك في امكان وقوع التصور بالمعاني البسيطة ولما كان معرفة المعرفة
علة لمعرفة الشيء وجب ان يكون متقدمة على معرفته ضرورة تقدم العلة على المعلول وبلازمه
لذلك اربعة اوصاف اوها ان يكون غير الشيء المعروف اذ لو كان عينه لكان معلوما قبل كونه
معلوما ونحوه وانما يعرف بالمعرف لا لتقدم على نفسه بمرتبة او بمراتب وثالثها ان يكون
مساويا له في العموم اى يكون بحالة متى صدق المعرفة وهو معنى الاطراد وبلازمه
المنع ومتى صدق المعرفة صدق هو وبلازمه الانكسار والجمع والا لكان اما اعم منه او اخص
او بينا والكل لا يصلح للتعريف اما اعم فلان نظيره لا يستلزم تصورا حاد خواصه ولانه لا ينفد
التغير الذى هو اقل مراتب التعريف واما الاخص فلان الاخص اقل وجودا فلو كان اخفى والاخفى
غير صالح للتعريف واما المبين فلان نسبته الى المبين الاخر كنسبته الى غيره وكنسبة المبين
الى الآخر له فغير يفي اياه دون غيره ودون العكس ترجيح بلا مرجح لان الاعم والاخص اذا لم يصلحا
للتعريف مع قريبهما الى الشيء فالمبين بالطريق الاول لانه في غاية البعد عنه والكل منظور فيه
فان الاعم يستلزم تصور الاخص بوجه مانع ربما لا يستلزم تصوره بحسب الحقيقة لكن لا يلائم
ذلك على امتناع التعريف به ولما تميز فالاريد به التميز عن كل ما عداه فرسم المعرفة والقول
الشارح لا يقتضية وان اراد به التميز عن بعض ما عداه فالاعم كثيرا ما يفيد والاخص انما يكون
اخي لو كان الاعم ذاتا له او لازما يينا حتى يكون اقل وجودا في العقل والمبين ربما يكون له نسبة خاصة
الى بعض ما بيناته لاجلها يمكن تعريفه به كالعلة والمعلول ورابعها ان يكون اجلى من المعرفة
لانه اسبق وجودا الى العقل فيكون اوضح عنده واذا قد عرفت ان المعرفة للشيء تمتع ان يكون نفسه
فهو اما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والاول ان سواء في المفهوم
كما سواء في العموم فهو الحد التام كما تعرف بالجنس والتفصيل اقرب او البعده القربى وحده
ان جرت نالتعريف بالمفرد لعدم اعتبار القرينة المخصصة والالم يكن داخلا والثاني يجب كونه
خاصة لازمة يثبت على عامر وهو الرسم الاقص والثالث ان تركب من الجنس القريب والخاصة
فهو الرسم التام والافترس انما هو كذا تركب من الجنس البعيد والخاصة ثم ههنا انظار الاول
انه جعل المركب من الداخلى والخارج فسمي الخارج وهو قسم منه لا متاع ان يكون داخلا والداخل
الخارج ولو قال اما داخلا او خارجا والداخل اما حد تام او اقصى الخارج ان تركب من الجنس
القريب والخاصة فهو رسم تام والاتفاق اقصى كان اخصر والى الصواب اقرب الثانى انه اخذ الحد التام

داخل في المحدود مساوياه في المفهوم والداخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره فكيف يساويه
 مفهومها الثالث انه اوجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب من العرض
 العام والخاصة رسماً ناقصاً فان قلت المجموع خاصة قلت لا اعتبار للعرض في الفصل فلا
 اعتبار له في التعريف اذ لم يعتبر الا الخاصة الرابع ان المركب من الفصل والخاصة اومن الفصل
 والعرض العام رسم ناقص على مقتضى تقسيمه وهو فاسد لان الفصل وحده اذا افاد التميز
 الحدي فهو مع شيء آخر اولى بذلك فان قيل انهم لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف
 اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئاً من ذلك فلا فائدة في ضمها مع الخاصة
 او الفصل والمركب منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاد ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه
 بخلاف الاقسام المتبعة كالجنس البعيد مع الفصل فان الجنس وان لم يفد التميز فقد افاد الاطلاع
 على ذاتي فتقول التميز ليس بواجب لكل جزء من المعرفة وان كان لابد فالعرض العام يميز
 عن بعض الاغيار على انهم كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا فيها ضم
 خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اولى باعتبار الخامس ان التعريف بما يميز الشيء يفيد تصويره
 بوجه ما فان لم يحمله معرفة فاسد تعريفه وان جملة معرفته بطل قاعدة المساواة ولم ينحصر
 المعرفة في الاقسام الاربعة لم توجه منها على ما ذكره وليس لقائل ان يقول لتسارسم المعرفة
 بما ذكره بل بلان قول دال على ما يميز الشيء عن جيع ما عداه وحينئذ لا يجوز ان يكون اعم لانا نقول
 هذا تخصيص لجمل النظر في هذا الباب فيما هو اخص من القول الشارح وتخصيص اصطلاح
 القوم الذي تلقاه العقول بالقبول بلا ضرورة تدعو اليه في قوة الخطاء عند المحصلين كما ذكره هذا
 الفاضل المتصلف في مطلع كتابه بل هو خطأ ههنا فان التصورات الكلية كما تكون بوجه خاص
 كذلك ربما تكون بوجه عام ذاتي او عرضي فكما سها ان لم يكن معرفاً فلا بد من وضع باب آخر يفيد
 التعليم فيه ذلك لان المناط جميع طرق الاكتساب وان كان معرفاً لم يصح اعتبار التميز عن جيع
 الاغيار في رسمه نعم من ضرورات التعريف التميز عن بعضها فان ما لا يفيد امتزاج الشيء في العقل
 عن الغير لم يكن حلة لتصوره ولهذا امتنع التعريف بالمباين لان معنى التميز ان يكون ثابتاً للشيء
 مسلوباً عن غيره والى ذلك كله اشار الشيخ في اول كتاب البرهان من الشفاء وقال كان التصور المكتسب
 على مراتب فانه تصور الشيء بمعنى عرضي يخصه او يحمله وغيره ومنه تصوره بمعنى ذاتي على احد
 الوجهين والنصور الخاص قد يشمل على كمال حقيقته وقد لا يتناول الا شطراً منها كذلك القول
 المستعمل في تميز الشيء وتعرفه قد يكون مميّزاً له عن بعض ما عداه فان كان بالعرضيات فهو
 رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حتماً ناقص وقد يعبر عنه الشكل فان كان بالعرضيات فهو رسم
 تام وخصوصاً ان كان الجنس قريباً فيه وان كان بالذاتيات فهو حتماً تام هذا عند الظاهر بين
 من المنطقيين واما عند المحصلين فالاشتغال على جميع الذاتيات بحيث لا يشذ عنها شيء فهو الحد اتمام
 والا فليس يتام والمقصود الاقصى من التحديد ليس هو التميز بالذاتيات بل تحصيل صورة
 معقولة موازنة لكل الوجودات التميز تابع له هذا كلام الشيخ وقد بان عندنا المساواة ليست
 مشروطة في مطلق التعريف بل في التعريف التام ولقد فتح من فصل وقال الانتقال
 الى التصورات المكتسبة امان الذاتيات التي هي علل ذهنية اومن العرضيات التي هي معلولات
 ذهنية اومن العلل الخارجية اومن المعلولات الخارجية اومن الشبه اومن المقابل
 واكمل هذه الاشتقاقات الذي هو المقصود الحقيقي من التعريف ما يزيد الصور التام وهو الانتقال
 من الذاتيات والعلل الذاتية وانقصها ما يكون بحسب التعريفات المتألفة وينتهي ما يوصلها بعضها
 يقرب الى الكمال وبعضها يقرب الى النقص وكيف ما كان فالمبادئ لابد وان تكون اعرف من
 المطالب واجلي واسبق في العقل فان كانت مع ذلك اقدم بالطبع ايضاً فالتعريف بها يسببه

برهان الهم والافهوشيه برهان الان فتمريف الشيء اما بما تقدمه وهو المعولات والعلة وما يتأخره وهو العرضيات والمعولات او بما يتربك منهما او بما يخرج عنهما فان كان بالذاتيات والعلة فان اشتمل جميعها فهو حد تام والاختلاف قص والحد التام لا يكون الا واحدا ويمكن تعدد الناقص وان كان بالخواص او العوارض والمعولات فهو رسم مفرد وان كان بالذاتيات والعرضيات فهو رسم مركب والرسوم انما فادت التغير عن جميع ماعدها فهي نامة والافاقصة وان كان لغبر الذاتيات والعرضيات فهو التعريف بالثال وهو بالقوة تمر يف العرضيات لان وجه المشابهة يكون امر اعراضا ومن هذا القبيل تمر يف الكليات الجزئيات كقول الادباء الاسم كزيد والفعل كضرب منه تمر يف المعولات بالمحسوسات كما يقال العلم كالنور والجهل كالظلمة ولما كان اكثر انسانيات العقول الناقصة بالامثلة صار استعمالهم في مخاطبات المتعلمين اكثر واشيع * واعلم ان الحد اما بحسب الاسم وهو قول مشتعل على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا ولا نزاع فيه الا اذا اشتهر ما يدل عليه اللفظ بالذات فبما يدل عليه العرض وحيد * يكون نزاعا فلو باعنا انه ان يدفع ينقل او وجه استعمال اواراة من الالفاظ ولهذا يستحسن في مبادئ المناظرات والمجاورات استفسار الالفاظ المبهمة والمشاركة لطابق فهم السامع ارادة الالفاظ واما بحسب الحقيقة فهو ما يدل عليه حقيقة الشيء * الثابتة ولو جاوز الانتزاع فيه لجواز ان لا يطابقه ولما كان للوجودات مفهومات وحقايق فلها حدود بالوجهين واما المعدومات فليس لها الا حدود بحسب الاسم وكذلك الرسوم وربما ينقلب التعريف بحسب الاسم تمر يف بحسب الحقيقة اذا صار الشيء المعروف المعلوم الوجود بعد ان لم يكن * واعلم ان هذا الباب لطايف غزيرة * وفوائده كثيرة * اختصر المتأخرون اختصارا اخل بالواجب وغيره عن وضعد واصطلاحه ظنا منهم انهم ضبطوه ونقصوه وهم عن ضبط طال به برأى بعد ما نؤمن فيه من عظيم بحر * بشئ * نزل * ولولا خوف الاطالة والاطباب * والنعرض لما بس له اثر في الكتاب * لاوردت ما خصته من كلام الشيخ وغيره من الفضلاء المحققين واعتبرت ذلك القدر البسر من مباحثه فصحبنا لبعض قواعد * ونتبها على كثره فوائده * قوله والخلل في التعريف باختلال شرط مما سبق قد اتميم في المعرفة شرابط اربعة عرفتها فيختل التعريف باختلال ايهما كان وذلك بان لا يساوي المعرفة المتضاهين بالآخر او يعرف بالآخر كما يقال النار اسطقس فوق الاسطقسات شبيه بالنفس او بنفسه كما يقال الحركة ثقلة والانسان حيوان بشري او بالامر في الاله اما برتبة واحدة وهو دور مصرح كتمر يف الشمس بكوكب النهار والنهار برزمان كون الشمس فوق الافق او براتب وهو دور مصرح كتمر يف الاثنين بالزوج الاول والزوج بالعدد المنتقسم بنسأو بين والنسأو بين الشبهين اللذين لا يفضل احد هما على الآخر والشبهين الاثنين وكل منهما اردأ مما قبله فتمر يف الشيء بغير المساوي ردى على ما ذكره وبالمساوي في المعرفة اردأ لانه لا ينفد المطلوب والاول انما يفيد تصويره بوجه ما وبالاخرى ارد الكونه ابد من الافادة وبنفسه اردأ منه لجواز ان يصبر واضع في بعض بعض فيفيد تمر يف بخلافه والدورى المصرح ارداه منه لاشته له على التعريف بنفسه وزيادة هذا كله من جهة المعنى واما الخلل من جهة اللفظ فاما تصويره اذا حاول الشخص التعريف بغيره وذلك باستعمال الفاظ غريبة وحسية او مجازية او مشتركة من غير قريته وبالجملة ما لا يكون ظاهر الدلالة على المراد بالنسبة الى السامع او باقتضاه على تكرير من غير حاجة كما في تمر يف الافطس او من غير ضرورة كما في المتضاهين وهو القيد المستدرك في عبارة القوم (قوله والتعريف بالثال) المناسب لتقديم هذا الكلام على بحث الاختلال اذ هو جواب نقص ربما يورد على حصر المعرف في الاقسام الاربعة فيقال المثال امان لا يكون مبيانا للمثل او اخص فالتمر يف به خارج عنها اجاب بان التعريف بالثال ليس المراد منه التعريف بنفسه بل بخاصة الشيء باعتبار مقايسته الى المثال وهي المشابهة المختصة به على نحو ما سمعت

والخلل في التعريف باختلال شرط مما سبق متن

والتعريف بالثال تعريف بالمشابهة المختصة فهو الرسم ايضا متن

وعلى التعريف شكأن الاول المعلوم (٧١) يمنع طلبه لخصوه وغير المعلوم كذلك لامتناع توجه الطلب نحو غير المعلوم

والمعلوم من وجه يمنع طلبه من وجهيه لما سبق لايقال قولنا كل معلوم يمنع طلبه وكل غير معلوم يمنع طلبه لايصدقان لانعكاس عكس نقض الاول الى منافي الثاني لاننا منع انعكاس الاول عكس النقض الى الموجبة ليعكس عكس الاستقامة الى منافي الثاني وسعفه في عكس النقض ولو خص المعلوم وغير المعلوم بالنقص لم يتعكس عكس النقض الاول الموجب الى منافي الثاني وجواب الشك ان المعلوم من وجهه لا يمنع بعض اعتباراته يمكن توجه الطلب نحوه كافي طلب ما به الملك والجن الثاني لا يمكن تعريف الشيء بنفسه ولا يجمع اجزائه لانه هو ولا يعضها لان معرف المركب معرف لكل جزء ففي تعريفه به تعريف الشيء بنفسه والخارج وانه لا يجوز أيضا لان الخارج انما يعرف الاهية اذا اختص بها والعالم باختصاصه بها يتوقف على العلم بها وانه دور وعلى العلم بما عداها مفصلا وانه محال وجوابه ان معرف الكل قد لا يعرف الجزء اما لانه غنى عن التعريف وانه لا يعرف بغيره وهو حد الكل لو كان موجودا لكل جزء لزم النقض او تقدم المسبب على السبب في المركب من جزئين ترتبا في الوجود الزماني ثم التعريف بالخارج لا يتوقف على العلم بالاختصاص اذ العالم بالخاصة قد يوجب العلم بالماهية وان لم يعلم الاختصاص سلبا ذلك

في التعريف يا هلل فيكون من قبل الرسوم لابقال المشابهة مشتركة بين الشئين لانه لما شابه هذا ذلك شابه ذلك هذا فلا تكون متحصنة باحدهما لانا نقول مشابهة هذا ذلك غير مشابهة ذلك لهذا فيكون تعريف الشئ بما يشابهه للشيء متريفا بخاصة (قوله وعلى التعريف شكأن) اول من ابورده هذا الشك مأن مخطبا به لمعقراط في ابطال الكائنات وقريره ان المطلوب بالتعريف اما ان يكون معلوما او لا يكون معلوما واما ما كان يمنع طلبه اما اذا كان معلوما فلا يستحال تحصيل الحاصل واما اذا لم يكن فلا امتناع توجه الطلب نحو ما لا شعور للذهن به فان قلت ان اريد بالمعلوم المعلوم من كل وجه فلام الحصر لجواز ان يكون معلوما من وجه مجهولا من وجه آخر وان ارده بالمعلوم في الجملة فلام انه لو كان معلوما منع طلبه وانما يكون كذلك ان لو كان معلوما من جميع الوجوه اجاب بان المعلوم من وجه دون وجه يمنع طلبه ايضا بوجهيه لما سبق فان الوجه المعلوم يمنع طلبه لخصوه وكذلك الوجه المجهول لاستحالة توجه الطلب الى ما لا خطوره له بالبال ولا يترتب في ان الشك وارد على المطالب التصديقية ايضا فلا وجه لخصيصه بالتعريف واعتراض الامام شرف الدين الرازي عليه بان قولكم كل معلوم يمنع طلبه وكل غير معلوم يمنع طلبه لا يتجهان على الصدق لان صدق كل واحدة منهما يستلزم كذب الاخرى لانعكاس عكس نقضها الى ما ينافي الاخرى فان القضية الاولى اذا صدقت صدق كل ما لا يمنع طلبه لا يكون معلوما وتنعكس بعكس الاستقامة الى بعض ما لا يكون معلوما لا يمنع طلبه وهو منافي للقضية الثانية ولم يقل منا قض لهما لانهما موجبات وكذا في القضية الثانية ولان عكس نقض كل واحدة منهما ينظم مع القضية الاخرى قياسا متعجازه لقولنا كل ما لا يمنع طلبه يمنع طلبه وانه محال ويمكن دفعه بان يقال لثم ان القضية الاولى تنعكس بعكس النقض الى الموجبة الكلية المذكورة لتنعكس بالاستقامة الى منافي الثانية ولتنج معها المحال كاسيحي من ان الموجبة الكلية لاتعكس الى الموجبة بعكس النقض سناه لكن ابورده الشك هكذا التصور اما تصور معلوم او تصور عن معلوم وكل تصور معلوم يمنع طلبه وكل تصور غير معلوم كذلك وحين خصصنا المعلوم وغير المعلوم بالتصور لم يتعكس عكس نقض القضية الاولى الى منافي الثانية لان عكس نقضها كل ما لا يمنع طلبه لا يكون تصورا معلوما وبتعكس بالاستقامة الى بعض ما لا يكون تصورا معلوما لا يمنع طلبه وهو لا ينافي القضية الثانية القائلة كل تصور غير معلوم يمنع طلبه لان التصور الغير المعلوم اخص من غير التصور المعلوم ولا منافاة بين ايجاب الشيء لكل افراد الاخص وايجاب نقضه لبعض افراد الاعم وايضا لم ينظم عكس نقض كل منهما مع الاخرى قياسا متجعا لعدم اتحاد الوسط فقال صاحب الكشف الاشكال عام الورد على كل قياس مقدم حل فيه محمول واحد على متقابلين وهذا الجواب يخص بما اذا كان لذات كالتصور مثلا صفتان متقابلتان كالمع والعدم ويكون الموضوع في احدي القضيتين الذات مع احدي الصفتين وفي الاخرى الذات مع الصفة الاخرى اما اذا كان الموضوع نفس المحمول من غير تحقيق قدر مشترك بينهما لم يصلح هذا جوابا له وفيه نظر لان المنفصلة في ذلك القياس لا بد ان تكون مشتركة على ما وضع لثقا بلين فاذا قيدنا بذلك الموضوع فيها وفي الجمليتين اندفع الاشكال فاذا قلنا كل (ج) اما (ب) واما ليس (ب) وكل (ب) (ا) وكل ليس (ب) (ا) واوردا وجه التخلص عنه نقول كل (ج) اما (ج) (ب) واما (ج) ليس (ب) وكل (ج) (ب) فهو (ا) وكل (ج) ليس (ب) فهو (ا) يتيم المطلوب والجواب عن الشك التالان ان المطلوب اذا كان مجهولا من وجه معلوما من وجه يمنع طلبه بالوجه المجهول وانما يكون كذلك لو كان الوجه المجهول مجهولا من كل وجه وليس كذلك فان الوجه المعلوم من وجهه كذا اذ طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم بعارض من عوارضه

لكن العلم بالاختصاص يتوقف على العلم بالماهية من وجه لانها من حيث هي اذ قد يعلم اختصاص جسم معين بشئل حير معين ولا يعلم حقيقة ولا حقيقة ما عداها مفصلا من

فالوجه المجهول هو حقيقة الملك معلوم من جهة العارض فيمكن توجيه الطاب نحو الشك الثاني ان تعرف الشيء اما ان يكون بنفسه او بجزئه او بالخارج عنه او بالمركب من الداخل والخارج والكل محال فان تعرف محال اما بنفسه فلا عرف او اما بالجزء فلا استعمال ان يكون بجميع الاجزاء لان جميع اجزاء الشيء نفسه لا امتناع ان يكون خارجا عنه وهو طاهر او داخل فيه اذا دخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره فيكون مركبا من جميع الاجزاء وغيرها فلا يكون جميع الاجزاء يجمعها وان يكون بعضها دون بعض لان معرفة الكل معرفة لكل جزء من اجزائه والامكن معرفة كل شيء من اجزائه او يكون معرفة بعضها دون بعض فان لم يكن معرفة الشيء من الاجزاء امتنع ان يكون معرفة للماهية المركبة وان كان معرفة لبعض الاجزاء ومعرفة الماهية كاتوقف على معرفة ذلك فتوقف على معرفة البعض الآخر فلا يكون ذلك الجزء وحده معرفة لها بل هو مع غيره فلو كان الجزء معرفة كانه معرفة لكل من اجزائها ومنها نفسه وهو تعرف الشيء بغيره فيكون تعرفها بالجزء وهو ايضا محال لان الخارج انما يعرف بالماهية او علم اختصاصه بها والعلم باختصاصها بها انما يتوقف على العلم بها يتوقف على العلم بكل ما عداها والاول يوجب الدور لتوقف العلم بالماهية حيث تدعى العلم باختصاص الخارج بالموقوف عليه والثاني يستلزم احاطة العقل بماور غير مشاهية واما بالمركب من الخارج والداخل فانه تعرف بالخارج ايضا وقد ثبت استحالة الجواب انما لا من التعرف يعرف بعض الاجزاء محال قوله لان معرفة الكل معرفة لكل جزء منه قلنا لا ثم لجواز ان يكون الجزء غنيا عن التعريف او مكسبا من معرف آخر وليس من المنع تعريف الكل بدون تعريف اجزائه بل المنع معرفة الكل دون معرفتها فان قلت معرفة الكل موجبة الكل في الذهن لانه علة تصوره وهو حصوله في الذهن ووجد الكل لا بد ان يكون موجدا لكل جزء من اجزائه والامكن موجدا للكل بل لبعضه اجاب بان موجد الكل او وجب ان يكون موجدا لكل جزء منه لزم احد الامرين اما النقص وهو تخلف السبب عن السبب او تقدم السبب على السبب وذلك لان من المسببات ما يتركب من جزئ يرتبسان في الوجود الزماني كالسرير المركب من الخشب والصورة المتأخرة عنه بالزمان فمعد تحقق الجزء السابق ان تحقق موجد المركب يلزم الامر الاول لعدم تحقق الجزء اللاحق معه وان لم يتحقق يلزم الثاني لان الجزء السابق معلول له على ما هو المفروض لا يقال لانه ان تخلف المعلوم عن العلة الوجودية محال وانما المستحيل تخلفه عن العلة لتمامه لاننا نقول من الابتداء لو كان موجدا للكل موجدا لكل جزء لزم احدا لادور الثلاثة امتناعا لشيء بنفسه او تقدم المعال على العلة او تخلفه عن علة التامة لان المراد بالوجود ان ~~كان~~ علة وجود الشيء في الجملة لزم ان يكون كل واحد من اجزاء الماهية علة لنفسه ضرورة كون كل منها علة للكل وان كان العلة التامة للوجود يلزم احدا لادورين كما مر لا يقال هب ان معرفة الكل لا يجب ان يكون معرفة لكل جزء لان الواجب ان يكون معرفة له بالشيء من اجزائه والامكن معرفة له بالضرورة لان موجد الكل لا بد ان يكون موجدا لبعض اجزائه والشيء صرح به في كتاب الاشارات قائلا العلة الموجدة لشيء اى للمركب الذي له علل فقومه للماهية علة لبعض تلك العلل كالصورة او الجملة في الوجود وهو علة الجمع بينهما وهذا القدر كاف في بيان امتناع كون بعض الاجزاء معرفة للماهية لان جزء المعرفة ان كان عينه كان معرفة بنفسه والاقبال خارج لاننا نقول لانما له اولم يكن معرفة لشيء من الاجزاء لم يكن معرفة للكل وانما يكون كذلك لو كان المعرفة علة لمعرفة الماهية بكنه الحقيقة وليس كذلك بل المعرفة ما هو علة لمعرفة الشيء بوجه ما ومن البين ان معرفة الشيء بوجهه لا يستدعي معرفة شيء من اجزائه وانما المستدعي لمعرفة الاجزاء هو المعرفة بكنه الحقيقة واما الموجد فان اراد به العلة الفاعلية فلا ثم ان المعرفة علة فاعلية الوجود المعرفة في الذهن وظاهره ليس كذلك وان اراد به علة وجود الشيء سواء كان فاعلا او لم يكن فلا ثم ان علة وجود

الكل لابد ان يكون علة لبعض اجزائه وحكم الشيخ بذلك انها في العلة القاطعية يلوح ذلك لمن ينظر في كتابه لا يقال ماهو علة وجود الكل او لا يمكن علة لشيء من اجزائه لكان جميع اجزائه حاصلًا بدونه فيكون الكل حاصلًا بدونه فلا يكون علة له لانا نقول بل اللازم ان كل واحد من اجزائه لا يحتاج الى علة الكل ولا يلزم من ذلك عدم احتياج الكل اليها فان الهيئة الاجتماعية في المركبات جزئها يحتاج اليه ولا شيء من اجزائها يحتاج اليه اما الاجزاء المادية فلا تحتاج الهيئة الاجتماعية اليها واما نفسها فقط وان تزلنا عن هذا المقام لكن لم يبحوز التعريف بالخارج قوله لان التعريف بالخارج متوقف على العلم بالاختصاص في نفس الامر قلنا نعم بل على اختصاصه في نفس الامر فان العلم بالخاصة يوجب العلم بالماهية وان لم يخطر بالبال اختصاصها بها سلبنا لكن لازم لزوم الدور واحاطة احقل بما لا ينشأه وانما يلزم ذلك لو توقف العلم بالاختصاص على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من التعريف او على تصور كل ماعداها مفصلا وهو ممنوع بل على تصور الماهية بوجهها وتصور ماعداها على سبيل الاجمال اذ قد نعلم اختصاص جسم معين بكونه شاغلا لمكان معين وان لم تصور حقيقة ذلك الجسم ولما عداها على سبيل التفصيل بقي ههنا على المصنف قسم الحد التام وهو التعريف بجميع الاجزاء الذي هو المقصد الاقصى من هذا السبيل ولم يتعرض لدفع الاشكال عنه ووجه التفصي منه ان جميع اجزاء الشيء وان كانت نفسه الا ان التعريف بها لا يستلزم التعريف بنفسه لان معنى تعريف الشيء بجميع اجزائه ان تصور الاجزاء علة لتصوره لكن تصور الاجزاء يمكن ان يقع على وجهين الاول ان يتعلق تصور واحد بمجموع الاجزاء وبهذا الاعتبار تصوره نفس تصور الشيء الثاني ان تتعلق تصورات متعددة بالاجزاء بازاء كل جزء فتصور فالتعريف بانفس انما يلزم ارجعنا تصور جميع الاجزاء علة وبس كذلك بل جميع تصورات الاجزاء علة لتصور الشيء الذي هو تصور جميع الاجزاء فالحد والمحدد شيء واحد الا ان في الحد تفصيلا وفي المحدود اجالا وقيل الحد التام هو الجنس والفصل والماهية هي ليست بهما فقط بل لابد مع ذلك من معنى ثالث وهو الاجتماع بينهما فانها اجزاء مادية هي الجنس والفصل وجزء صوري هو الهيئة الاجتماعية فالحد التام يشارك الحد الناقص في كون التعريف بهما بعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والناقص بعضها وفيه نظر لان الحد التام لو كان بعض اجزاء الماهية لما سواه في المفهوم ولما كان تمام الماهية ومقولا في جواب ماهو ولم يحصل به الوقوف على كنه الماهية مع ان جمهور العلماء من الاولين والآخرين اتفقوا على هذه الصفات واثبت تعريف ان المصنف يصرح بواحد واحد منها في موضع موضع (قوله خاتمة المركب محدود دون البسيط) الماهية اما لاجزاء لها وهي البسيطة اولها جزء وهي المركبة وعلى التقديرين اما ان يكون جزأ غيرهما وليكون فالانقسام اربعة لازم زيد عليها البسيط الذي لا يتركب عنه غيره كالواجب لايجاد الحد لابد له من الفصل ولا شيء مثله فصل بسيط ولا يوجد لان التقدير عدم تركب الغير عنه والبسيط الذي يتركب عنه غيره كالجنس العالي لايجاد لسلطانه ويحده لتركب الغير عنه والمركب الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل لا يحد لتركبه ولا يحده لعدم تركب الغير عنه والمركب الذي يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط لا يحد لتركبه ويحده لتركب الغير عنه فكل مركب محدود دون البسيط وهما ان تركب عنهما غيرهما يحد بهما والا فلا هذا بيان حال الحد بالقياس الى الماهيات ان ايها لا يحد ولا يحد فاما حال الرسم فكل ماله خاصة لازمة بينه ولم يكن يدهي التصور فهو مرسوم وان لم يكن كذلك وذلك بان لا تكون له خاصة او يكون لكن لا تكون لازمة بينه او يكون وهو يدهي ام يمكن مرسوما على التقديرين الاولين فلما سمعت غير مرة واما على التقدير الثالث فلان التعريف بما يتركب لتصور المكتسب والملازمة الاولى منظور فيها لجواز رسم مثل تلك الماهية

خاتمة المركب محدود دون البسيط فان تركب عنهما غيرهما حد بها والا فلا وكل ماله خاصة بينه غير يدهي التصور مرسوم والا فلا والتعريف التام انما يكون بالقول والناقص قد لا يكون والحد التام لا يقبل الزيادة والنقصان معنى وغيره قد يقبلهما والعام لكونه اعرف من الخاص يجب تقديمه في التعريف متى

بالعرض العام مع الفصل والتمتع بنفس التام لا يكون إلا بالقول أي المركب كتركيب حد التام من الجنس
والفصل والرسم التام من الجنس القريب والخاصة والتمتع بنفس التام لا يكون إلا بالقول إنما الحد
فكالمركب من الجنس البعيد والفصل والرسم فكما يتركب من الجنس البعيد والخاصة وقديلا يكون
كما إذا كان الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها عند من يجوز التمتع بنفس المفرد والحد التام لا يقبل
ازيادة والنقصان من حيث المعنى لأنه يجمع الذاتيات وجميع الذاتيات يمنع أن يزاد وينقص وقديلا المعنى
لتغير لهما من حيث اللفظ كما إذا أورد بدل الجنس والفصل حداهما وحدهما وأضرب التام فأبلى لهما
أما الحد التام فيلجوا أن يذكر فيه الجنس البعيد بمرتبة أو مرتبتين وفصلان واحداهما وأما الرسم التام
والناقص فيلجوا أن يذكر فيه خواص متعددة واحداهما والعام في الحد والرسم يجب تقديمه لأنه
أكثر وجودا من الخاص في العقل فيكون أعرف والأعرف واجب التقديم في نظر التعليم وفيه ما عرفت
فلنقتصر على هذا القدر من الكلام في قسم التصورات حامدين لمقتضى الكمالات والخيرات

قال القسم الثاني في اكتساب التصديقات

أقول أي المجهولات التصديقية وفيه أبواب أولها في القضايا وثانيها في القياس وثالثها في الإقضية
الشرطية الافتراضية وكان الأنسب ترتيبه على ما بين لأن القياس الشرطي من مطلق القياس
فذكره في باب أول من أفراد باب له ولما كان اكتساب المجهولات التصديقية بالحجة وهي موقوفة من القضايا
قديم مباحثها في عدة فصول وعقد الفصل الأول الذي ذكر أقسامها الأولية (قوله القضية لا بد فيها من
محكوم عليه) قد تبين مسلفا لك من معنى القضية أنها لا يتحقق بدون الحكم فلا بد فيها من محكوم
عليه ومحكوم به فإن كانا قضيتين عند التحليل أي عند حذف الأدوات الدالة على الارتباط
الحكمي سميت القضية شرطية والمحكوم عليه مقسما والمحكوم به تابعا ولم يكونا
قضيتين سميت حلية والمحكوم عليه موضوعا وبه محمول وانما قديلا التحليل لأن طرفي الشرطية
إسبا قضيتين عند التركيب بل عند التحليل أما انهما قضيتان عند التحليل فظ لانا إذا قلنا إن كانت
الشخص طامعة فالتهار موجود وحذفنا إن وفاء الموجبة للربط بين الشخص طامعة وهي قضية
والتهار موجود وهي أيضا قضية وكذلك إذا قلنا ما إن يكون العدد زوجا وفردا وحذفنا كلتي ما وأول
العدد زوج العدد فردا وهما قضيتان وأما انهما ليسا قضيتين عند التركيب أما أولا فلأن لازمة
كونها قضيتين منتفية فينتفي كونهما قضيتين بيان الأول أن من لوازم كونهما قضيتين احتمال
الصدق والكذب وهو منتف وأما ثانيا فلأن الحكم جزء القضية وهو منتف في طرفي القضية الشرطية
وقديلا الأدوات بأدلة على العلاقة الحكمية للارد النقض قولنا إن زيد عالم هو بوجوب أن زيد مكرم
فإذا حذفنا أداة الابطال بق قضية إن بخلاف الأدوات كلها والقيد أن ذكرهما صاحب الكشف وفيه
نظر لأنه إن زيد بالقضيتين قضيتان بالقوة فلا شك أن طرفي الشرطية قضيتان بالقوة حاله التركيب
فلا حاجة إلى ذكر التحليل وإن زيد قضيتان بالفعل فكما أن طرفيها إسبا قضيتين بالفعل عند
التحليل إذ عند حذف الأدوات الموجبة للربط ما لم يتحقق الحكم في كل من طرفي الشرطية
لم يصر قضية ولأن التحليل إلى مائة التركيب فلا يكون إلى قضيتين والنقض غير وارد إذ قولنا
زيد في زيد عالم وزيد مكرم ليسا محكما عليه ومحكما به في القضية والكلام فيهما في ههنا
اشكالان أحدهما أن قولنا زيد عالم نقضه زيد ليس بعالم حلية مع أن طرفيه قضيتان وثانيهما
أن الحكم بين قضيتين أما أن يصدق بالإيجاب أو بالسلب وأما ما كان يحل ليهما وليس شرطيا
والجواب أن المراد بالقضية ههنا ليس بمفرد ولا في قوة المفرد وهو ما يمكن أن يعبر عنه بمفرد
والطرفان في صورتي النقص في قوة المفرد وإلى هذا أشار الشيخ في الشفاء حيث قال القول الجازم
تحكم فيه نسبة معنى إلى معنى أما باليجاب أو سلب وذلك المعنى أما أن يكون فيه هذه النسبة
أولا يكون فإن كان وكان النظر فيه لأن من حيث لهما واحد وموجه بل من حيث تعتبر تفصيله فهو شرطي

القسم الثاني في اكتساب
التصديقات وفيه أبواب
الأول في أقسام القضايا
وأجزائها وأحكامها وفيه
فصول الأول في أقسام القضية
من

القضية لا بد فيها من محكوم
به ومحكوم عليه فإن كانا قضيتين
عند التحليل أي عند حذف
ما يدل على العلاقة بينهما
من النسبة الحكمية سميت
شرطية وسميا بالمقدم والتالي
والاسميت حلية وسميا
بالموضوع والمحمول من

وان لم يكن كذلك فهو حتى سواء كان التركيب بين ممتزجين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان
او كان فيهما تركيب لاصدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقدم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت
او كان فيهما تركيب فيه صدق وكذب لكن اخبرنا حيث هو جملة يمكن ان يدل عليها المفرد واعتبرت
وجديته لا منفصله كقولنا الانسان ماش قضية (قوله والشرطية اما منفصلة) الشرطية اما متصلة او منفصلة
لان الحكم بين القضيتين لا يكون بالنسبة بينهما على ان احدهما الاخرى بل بالتوافق بينهما في الصدق
او التباين او سلبهما فالمتصلة ما حكم فيها باستصحاب احدهما للآخرى في الصدق سواء كان
الاستصحاب لزوميا او اتفاقيا ويسمى موجبة او سلبه ويسمى سالبة والمنفصلة ما حكم فيها بعناد
احدهما للآخرى في الصدق فقط او في الكذب فقط او فيهما اعم من ان يكون ذاتيا او غير ذاتي
وهي الموجبة او سلبه وهي السالبة والمحصر لم يبين بما قبل حكم نسبتة بين القضيتين لانه يكون
على احد الوجوه المذكورة واعترض على تعريف المتصلة بانها يمكن ان يتركب من كاذبتين
ومن كاذب وصادق فلا يكون الحكم فيها بالاستصحاب في الصدق وهو في غاية الفساد لان
استصحاب صدق احدهما صدق الاخرى لا يوجب كونهما صادقتين ضرورة ان صدق
قضية على تقدير لا يستلزم ان يكون هي او التقدير صادقة في نفس الامر نعم ههنا اشكال آخر
منشأؤه ان صدق المطلقة دايما فاذا صدق زيد ضاحك في وقت ما صدق زيد
ضاحك في وقت ما ازالا واذا خبثت يصدق قولنا كلما صدق الله عالم صدق زيد ضاحك
في وقت ما وليس يصدق كلما كان الله عالما كزيد ضاحكا فلو كان مفهوم الاتصال المتوافق
في الصدق لم يبق بين القضيتين فرق فالحق اعتبار الاتصال والانفصال بين القضيتين اقسامهما
على ما سيجري به المصنف فيما بعد والنقص على تعريف المتصلة بالسالبة الثاني غير متوجه
لان الحكم فيها باتصال السلب والانفصال لصدق اكان بالالتزام والمعتبر هو الدلالة بالتصريح
(قوله والمقدم في المتصلة) المقدم والتالي لهما اعتباران بحسب ما صدق عليه ولا خفاء في امتياز
كل منهما عن الآخر لهذا الاعتبار في المتصلة والمنفصلة وهو المعنى من الامتياز الوضعي وبحسب المفهوم
فالمقدم متميز عن التالي في المتصلة بهذا الاعتبار دون المنفصلة وهو المراد من الامتياز بحسب
الطبع اما الامتياز في الانفصال فلان مفهوم المقدم فيه الملزوم ومفهوم التالي اللازم وقد يكون الشيء
ملزوما لغيره من غير عكس لجواز كون اللازم اعم فان قلت المدعى ان المقدم اعم من ان يكون ملزوما
او غيره متميز عن التالي والبيان مخصوص بصورة اليوم فلا يرد على الدعوى فنقول المراد بالمتصلة
اللزومية وتخصيص الدال يدل على تخصيص المدلول او نقول معنى الكلام ان مفهوم المقدم
هو المستصحب ومفهوم التالي هو المصاحب وهما متمايزان اذا لم يجب ان يكون كل مستصحب
مصاحبا كما في الملزوم وكان قوله والاقدم وهو المستصحب اشارة الى هذا والصواب الامتياز في اللزومية
كائين والاتفاقية العامة لان معنى التالي فيها الصادق في نفس الامر الموافق لتقدير ومن البين
ان ذلك التقدير لا يجب ان يكون موافقا له دون الخاصة اذ معنى التالي فيها الصادق الموافق لصادق
فيكون هذا ايضا موافقا لذلك وما عدا امتياز في المتصلة فلان مفهوم التالي فيها المعاد ومفهوم
المقدم المعاند وعناد احدهما الاخر في قوة عناد الاخر اياه (قوله ولما كانت الشرطية) قد ظهر
بما سبق ان الشرطية تنتهي بالتحليل الى جملتين اما ابتداء او بواسطة فلذلك سميت الحامية بسيطة
وبسطها الموجبة كان الاقوى في التركيب السالبة الشرطية اذ السلب لا يعقل ولا يذكر الا مضافا
الى ايجابه فهو مسبوق بالايجاب في التثقل والذكر وتسمية
المتصلة بالشرطية بالحقيقة لما فيها
من معنى الشرط وادائه وتسمية
المتصلة بها مجازا للماشابهة
وتقدم الحامية طبعا يوجب
تقديمها وضعها فلتكلم فيها
اولا متن

والشرطية اما متصلة ان حكم
فيها باستصحاب احدهما
الاخر في الصدق او سلبه واما
منفصلة ان حكم فيها بعناد
احدهما الاخر في الصدق
او في الكذب او فيهما او سلبه
متن

والمقدم في المتصلة وهو
المستصحب متميز عن التالي
بالطبع فقد يكون الشيء ملزوما
لغيره من غير عكس وفي المنفصلة
لا يغير الا بالوضع لان عناد
احدهما الاخر في قوة عناد
الاخر له متن

ولما كانت الشرطية تنتهي
بالتحليل الى الحامية سميت
الحامية بسيطة وبسطها
الموجبة لان سلب كل امر
لا يعقل ولا يذكر الا مضافا الى
ايجابه فهو مسبوق بالايجاب
في التثقل والذكر وتسمية
الموجبات الثلاث باسمائها
بطريق الحقيقة وتسمية
سواها مجازا للماشابهة وتسمية
المتصلة بالشرطية بالحقيقة لما فيها
من معنى الشرط وادائه وتسمية
المتصلة بها مجازا للماشابهة
وتقدم الحامية طبعا يوجب
تقديمها وضعها فلتكلم فيها
اولا متن

ان لا يتحقق السلب الا بعد تحقق الإيجاب فيجب ان توقع النسبة في كل سالية وترفعها وان هذا
 الاستاخص لا يقول فرق ما بين جزء الشيء وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءا من العمى والا
 لم يتحقق الابدع متحققة بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تعقله الا مضافا اليه ولا يجد الابار تعرف
 البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان فكذا الإيجاب وقوع النسبة والسلب عدم وقوعها وعدم
 وقوع النسبة ممثلا على وقوع النسبة لا يعني انه جزؤه بل من حيث ان تعقله موقوف على تعقل
 الوجود فالإيجاب معتبر في السلب على انه مرفوع لاعلى انه موضوع فلا تناقض اصلا واما انه
 لا يذكر الابدع ذكر الإيجاب فلان الموجبة انما يعبر عنها بالفاظ والسالية اذا اريد التعبير عنها
 ركب بينهما وبين حرف السلب كقولنا زيد ليس هو قائما فان هو قائم هو لذى لولا حرف السلب كان
 الإيجاب على زيد فمعناه السلب ورفع النسبة وتسمية القضايا الموجبة بالجليف والمثلية والمنفصلة بطريق
 الحقيقة لتعقيد معنى الجمل والانصال والانفصال فيها واما السواب فليست كذلك فانها اذ قل زيد ليس
 بكذا فقد قدرنا الجمل فكيف يتحقق الجمل وكذلك في سلب الاتصال والانفصال نعم انما سميت بها
 بطريق المجاز لشابهتها اليها في الاطراف او كونهما متقابلا بها اولان لاجزا لها استعداد
 قبول الجمل والاتصال والانفصال وتسمية المتصلة بالشرطية بطريق الحقيقة لما فيها من معنى
 الشرط اداته وتسمية المنفصلة بها بالمجاز لشابهتها بينهما في الاجزاء اوفى انتاج وضعها ورفعها
 فان قلت الحقيقة والمجاز اما باعتبار مفهومها الاصطلاحي فاطلاق اسمها على السواب والمنفصلة
 حقيقة كاطلاقها على الموجبات والمتصلة واما باعتبار مفهومها اللغوي فاطلاقها على
 الموجبات والمتصلة ليس حقيقة كاطلاقها على السواب والمنفصلة لادراك بهما في هذا الفن
 مفهومها اللغوي وحيث لا ارادة ولا استعمال لاحقية ولا مجازا فقول ذلك بحسب المفهوم اللغوي
 على معنى ان تلك الاسماء لو اطلقت واريد بها الموجبات والمتصلة كانت حقائق فيها ولو اريد بها
 السواب والمنفصلة كانت مجازات وكان المصنف انما قال بطريق الحقيقة والمجاز لم يقل حقيقة ومجازا
 اشارة الى هذا على ان المقصد الاقصى من هذا الكلام بيان المناسبة بين المفهومين تحقيقا للنقل
 فكذلك قبل انما سميت القضية التي تعقل الى مفردين حلية اما في الموجبة فلتحقق معنى الجمل واما
 في السالية فلشابهتها اياها وكذلك البواقي نعم لاجرة لادراك الحقيقة والمجاز في البيان حيث
 ولما كانت الحماية متقدمة على الشرطية طبع الاستحقاق التقديم وضعها فلهذا وقع الشروع في البحث
 عنها اولا (قوله الفصل الثاني في اجزاء القضية) عن بالقضية الجملية اذ الكلام مسوق لاجلها فهي
 انما تتم بحكمه عليه وهو الموضوع وتحكم به وهو المحمول ونسبة تربط المحمول الى الموضوع وربط
 ايجاب او سلب وهي النسبة الحكيمة وليست القضية بمجرد معنى الموضوع والمحمول فانهما لو اجتماعا في
 الذهن بدون الحكم لم يكن الحاصل قضية وقد شبهت بالمركبات الخارجية واجزاها جزاؤها لان
 طرفيها يشبهان المسادة من حيث ان القضية معهما باقوة كما ان مادة السرير كذلك والحكم
 بينهما يشبه الصورة لانها تحصل بالفعل معه كصورة السرير والطرفين والحكم يشبهان المسادة
 والصورة لانهما يقدمانه كهي عليها فهما جزآن مادبان والحكم جزء ضروري ومعلوم اقوى
 الاجزاء وادخ في الاعتبار لانه موجب والسالب والصداق والكاذب وبمعناط احكامها ولو انهما
 فاذا اريد ان يجاذى باللفظ ما في الصغير فبالاولى ان يدل عليه باللفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطة
 فان قلت اجزاء القضية عند التفصيل اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والحكم انما وقوعها
 اولا ووقوعها فمدلول الرابطة ان كان هو النسبة فلا بد من لفظ آخر يعبر به عن الحكم ليطابق
 الالفاظ والمادة وان كان هو الحكم لم يستقم قول المصنف الرابطة ماثل على النسبة ولم يكن
 لفظه هو في قولنا زيد ليس هو بكذا رابطة اذ الحكم في السالب وهي لاندل عليه مع تعريضهم
 في الفرق بين الإيجاب المعدول والسلب البسيط بانها رابطة فتقول مدلول الرابطة هو الحكم وقد

الفصل الثاني في اجزاء القضية
 وفيه بحثان الاول القضية
 تنقسم من الموضوع والمحمول
 ونسبة رابطا احدهما بالآخر
 ومن حقها ان يدل عليها
 ايضا لفظا ويسمى ذلك اللفظ
 رابطة فان ذكرت سميت
 القضية ثنائية والامكانات
 مضرة في السفس وتسمى
 القضية ثنائية وهي اداة
 قد تكون في قالب الكلمة ككان
 اوفى فالاسم كهو واذولى
 تسمى زمانية والاخرى غير
 زمانية وقد تختلف اللغات
 في استعمالها معا وبالفرق
 وجوبا وجوازا وامتناعا وليس
 حاجه لكل محمول وكذا واسم
 مشتق الى الرابطة حاجه الاسم
 الجامد لما فيها من الدلالة
 على النسبة الى موضوع ما
 ان الحاجة الى الرابطة للدلالة
 على النسبة الى موضوع معين
 فاقضية اذا ما ثنائية ثامة دل
 فيها على النسبة الى موضوع
 معين كالذكور فيها رابطة
 غير زمانية او غير ثامة دل فيها
 على النسبة الى موضوع غير
 معين كالذكور فيها رابطة
 زمانية او التي يحملها كذا
 واسم مشتق من

شرح به الشيخ في الشفاء حيث قال ليس مجموع معاني القضية معنى الموضوع والمحمول بل يحتاج
إلى ان يعتقد الذهن مع تلك النسبة بين المعنيين بيجاب او سلب فتعد محاذاة المعاني بالافاض لا بد
ان تتضمن ثلث دلالات والمصنف ايضا ساعد على ذلك لانه لم يسم اللفظ انه ال على مطلق
النسبة رابطة بل الدال على نسبة تربط بالمحمول بالموضوع والنسبة مالم يعتبر معها الوقوع والاقتران
لم تكن رابطة فان قيل لمسا كان معاني القضية اربعة لم تحصل محاذاتها الاربعة الفاظ فتقول
الدال على الحكم دال على النسبة فلا احتياج الى الدلالة عليها بلفظ آخر واما اللفظة هو رابطة
الايجاب وكأنهم اعلم يعتبروا رابطة السلب للاستغناء بها مع حرف السلب ثم ان الرابطة ربما تترك
اعتمادا على شعور الذهن بمعناها فانقسمت القضية باعتبارها الى قسمين لانها ان ذكرت فيها
فهي ثلاثية وان لم تذكر معها بل اضمرت في النفس فهي ثنائية والرابطة اذا ادلتها على النسبة
الحكمية وهي غير مستقلة لكنها قد تكون في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم الاول نسي
رابطة زمانية والاخرى غير زمانية واللغات مختلفة في استعمالها والاقسام عند التفصيل
تسعة لان استعمال الرابطين مما اوزمانية بدون غيرها او غير الزمانية بدونها مفروض في المواد
الثلاثة وعدم العثور على بعض الامثلة لا يضر بالفرض قال الشيخ لغة اليونان توجب ذكر الرابطة
الزمانية دون غيرها واما لغة العرب فرما يحذف الرابطة وربما يذكر والمذكور بما كان في قالب الاسم
كقولك زيد هوحي وربما يكون في قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا او يكون
كذا وقد غلبت في لغة العرب حتى انهم يستعملونها فيما ليس زمانى كقوله تعالى وكان الله
غفورا ورحيما وفيما لا يخص زمان كقولهم كل ثلثة يكون فردا واما لغة العجم فلا تستعمل القضية
خاتية منها اما بلفظ كقولهم هست وبود واما بحركة كقولهم جنين بالفتح او الكسر وربما نقل
عن لغة العرب نظرا لان لفظه هو وهي وهم او هم وهن عندهم ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها
ولادلالة لهما على نسبة اصلا فضلا عن النسبة الحكمية وانما تدل على مرجوع اليه مقدم فليس
مدلول هو في قوله زيد هوحي الا زيد فكيف يكون رابطة فان قلت المراهبة الفصل والعماد فتقول
الامثلة التي اوردته فيها ليست من مواضع الفصل بفتح عن ذلك تصحح كله على ان غير
الفصل ايضا لا يدل عندهم على النسبة الحكمية بل على الفرق بين الثبوت والخبر واما الكلمات
الوجودية فهي وان دلت على النسبة لكنها لا تدل على الحكم كما بينه في المضارع الغائب
ولانها لو كان لها دلالة على الحكم لاحتملت الصدق والكذب وابست كذلك وايضا جعلها
روابط ههنا يتنافى ما سبق منه في الالفاظ من اخذها باذا الاداة فقد ظهر ان ما اخذه رابطة في لغة
العرب ليس رابطة بل الرابطة عندهم حركة الرفع من الحركات الاعرابية وما يجري مجراها لانها
دالة على معنى الفاعلية وهما الاستناد ثم ان كان التركيب من المعربات فاقضية ثلاثية كقولنا زيد
قام وان كان من المبنيات فهي ثنائية كقولنا هذا سبويه ولذلك قالوا ان كلامهما في محل اسم
مرفوع تنبيهها على اعتماد الرابطة في النفس ايضا وقال القضية الثانية قد اخضرت عن الواجب
فيها الا ان يكون محمولا كلة او استمساقتا كقولنا زيد يكتب او كاتب فلا يعد ان ترتبط بنفسه لدلالة
على النسبة الى موضوع ما بخلاف الاسم الجامد كقولنا زيد جسم فليس حاجة الكلمة
او الاسم المشتق الى الرابطة حاجته لكن ذلك الواجب لا يوجب استغناء لهما عن الرابطة
لانهما لا يدلان على الموضوع المعين بل على موضوع ما والحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة الى
موضوع معين والرابطة المستعملة في لغة العرب لا تفقد هذه الدلالة اذا كانت غير زمانية فاذا
قلت زيد هو قائم يرجع هو الى زيد ويتاوله مشارا اليه واما اذا قلت زيد كان قائما لم يدل كان
على تعيين زيد ولذلك نسمع من علماء لغتهم يقولون ان ههنا استمارا وقدره زيد كان هو فاذن
مراتب القضايا ثلاث ثنائية لم يدل فيها على نسبة اصلا وثلاثية تامة دل فيها على تعيين النسبة

وثلاثية ناقصة دل فيها على النسبة لكن لا بالعينين هذا يحصل كلامه وقد جعل صاحب الكشف والمصنف الثلاثية التامة ما ذكرت فيها رابطة غير زمانية والثلاثية الناقصة ما ذكرت فيها رابطة زمانية أو التي يحملها كلمة أو اسم مشتق تلاته وهو غير مطابق أما أولا فلا استثناء القضية التي يحملها كلمة أو اسم مشتق من الثنائيات وأما ثانيا فلا قال بهذا الكلام بلا فصل وبالجملة فإن الثلاثية هي التي صرح فيها بالرابطة أقولنا الإنسان يوجد عدلا وأقولنا الإنسان هو عدل ومن البين أنه لا رابطة في تلك القضية لأنها أدلة ولاداة فيها ولا تحصرها في الزمانية وغيرها وهو ما متفقان نعم يتجه بعدم امر وجوه من الاعتراضات الأولى أن المحمول إذا كان كلمة أو اسما مشتقا يمتنع الارتباط بنفسه لأن النسبة الرابطة هي النسبة الحكمية وعتمد دلالتها عليها وقد سبق بيانه الثاني أن الرابطة أما لفظه تدل على النسبة إلى موضوع معين أو إلى موضوع ما فإن كان الأول لم تكن الرابطة الزمانية رابطة وإن كان الثاني لم يتجسج الحكمية والاسم المشتق إلى الرابطة أصلا الثالث المستعبر في الرابطة أن كان الدلالة بأوضح على موضوع معين لم تكن الرابطة الغير الزمانية رابطة لثم لم موضع كزيد مثلا في قولنا زيد هو كاتب والا لم يصح إبداله بعمر وإن كان مطلقا الدلالة سواء كانت بالوضع أو بالقرينة فالرابطة الزمانية أيضا تدل على موضوع معين لقرينة تقدم الموضوع الرابع اعتبار اثنين الموضوع كما يجب في الرابطة كذلك يجب تعيين المحمول لأنها الدلالة على النسبة بين موضوع ومحمول معينين والرابطة الغير الزمانية ولوسم إنها تعين الموضوع لاتعين المحمول على ما علمنا الشيخ نفسه حيث قال لفظه هو في قولنا زيد هو كسبي جاءت للتدل بشمها بل لتدل على أن زيدا هو امر لم يذكر بعد مادام أنه يقال هو إلى أن يصرح به فالقضية المذكورة هي فيها لا تكون ثلاثية تامة أيضا كالمدكور فيها رابطة زمانية والحق الاكتفاء في الرابطة إلى معين بالدلالة على نسبة معينة في الرابطة اعم من أن يكون بحسب الوضع أو بالقرينة اللفظية إذا المقصود من الرابطة ليس إلا إيراد عبارة تدل على النسبة الحكمية وأما أن دلالتها بالوضع فلا يجب وكيف والمحافظة على أحوال الألفاظ واجبة لمن يحاول تادية المعاني لاسيما القرآني اللفظية التي اعتبرها عامة علماء اللغة والخامس القضية التي يحملها كلمة أو اسم مشتق أن كانت ثلاثية لم يستقيم عددا من الثنائيات وإن كانت ثنائية لم تحصر المراتب في الثلاثة بل يكون هناك ثنائية دل فيها على النسبة والصواب تثليث المراتب بالثلاثية التي ذكرت فيها الرابطة والثنائية التامة التي لم تذكر فيها ولم يدل على النسبة والثنائية الزائدة دل فيها على النسبة وذلك لأنه لا يمكن الدلالة على الحكم بدون الدلالة على النسبة ويمكن الدلالة عليها بدون الدلالة على الحكم فإذا دل على الحكم فقد دل على النسبة وتكون القضية حينئذ ثلاثية أما إذا لم يدل على الحكم فربما لم يدل أيضا على النسبة فيكون ثنائية تامة وربما يدل على النسبة فيزيد القضية دلالة على الثنائية لكنها ما خرجت عن مرتبتها إذا لم يتأد إلا أحد جزئي مفهوم الرابطة فهي ثنائية زائدة وأعلم أن في هذا البحث خطا مالا بد من التنبيه عليه فقول لما كانت القضية مشتملة على ثلاثة معان معنى الموضوع ومعنى المحمول ومعنى الحكم فحينئذ لم يتم عبارة إلا إذا كان فيها ثلاث دلالات على المعاني الثلاثة وحينئذ تكون القضية ثلاثية ولو لم يدل الأعلى المعين يكون القضية ثنائية ثم المحمول إذا كان كلمة أو اسما مشتقا أدى معنى المحمول والنسبة الحكمية بلفظة واحدة أما معنى المحمول فظاهر وأما معنى النسبة الحكمية فلأن الكلمة موضوعية نسبة الحدوث إلى موضوع معين كما نقرر في بحث الألفاظ فإذا صرح بالموضوع تأدى تلك النسبة قطعا فهي باعتبار دلالتها على نسبة المحمول المعين إلى الموضوع المعين رابطة واعتبار دلالتها على الحد حدث محمول فحينئذ تكون القضية ثلاثية إذا معنى للقضية الثلاثية الامداد فهم أعلى النسبة الحكمية بل الفعل المخاطب أو المتكلم لما تأدى منه المعاني الثلاثة قضية ثلاثية أيضا ولانذهب إلى أن الرابطة هي التي تدل على مجرد النسبة الحكمية واللام تكن الكلمات الوجودية رابطة لأنها كما تدل على النسبة تدل على زمانها والفرق بينهما وبين الكلمات الحقيقية وإن اشتركا في كونها موضوعية

قال الامام الفقيه التي محمولها

كله واسم مشتق ثالثة في اللفظ
بلاية بالطبع لان النسبة مدلول
عليها نفعنا فذكرها بوجوب
التكرار وقد عرفت جوابه فان
ازام التكرار بما في المحمول من
الصغير المستكن فجوابه ان
ما ينضمه المحمول من الصغير
ضمير الفاعل موضعه آخر
المحمول مقطوع بكونه اسما
عند اهل العربية دلالاته على
النسبة الى موضوع غير معين
والرابطة بخلاف ذلك ممن
الثاني نسبة احدهما الى صاحبه
بالموضوعية غير نسبة صاحبه
اليه بها وقد يختلفان بالوجوب
وكذلك لا يحفظ العكس جهة
الاصل ونسبة احدهما
الى صاحبه بالموضوعية غير
نسبة صاحبه اليه بالمحمولية
وقد يختلفان ايضا بالوجوب
لجواز ان يقع تحقق الموضوع
دون كونه محمولا عليه المحمول
ولا يقع تحقق المحمول دون
كونه محمولا على الموضوع كما
في الواجب الاعم وبالعكس كما
في الخاصة المارقة وما يقال
من ان هذا اذا كان بحيث يثبت
لهذا ثبوت ضروري كان ذلك
بحيث يثبت لهذا ثبوت ضروري
وفي نظر لان المقدم معناه انه
يتمتع بتحقيق هذا دون ثبوت
ذلك فهو معلوم انه لا يلزمه التالي
هذا ان اخذ الوجوب بحسب
مفهومي الموضوع والمحمول
وان اخذ بحسب الذات التي
صدقا عليها امتنع اختلافها
فيه واستدل الامام على
الاختلاف بعدم حفظ العكس

لنسبة المحمول للمعين الى موضوع معين ان الكلمة الحقيقية تدل بنفسها على المحمول المعين بخلاف
الكلمة الوجودية فانها لا تدل على الموضوع المعين ولا على المحمول المعين وكذا ان الكلمة
الحقيقية اقاصم موضوعها تدل على النسبة الحكمية كذلك الكلمة الوجودية اذا صرح
بموضوعها ومحمولها حينئذ لا حاجة في ارتباط المحمول الى الموضوع الى تقدير كلمة صغير كونه هو
الشيخ وكذلك في الكلمة الحقيقية اذا تأخرت عن الموضوع لم يخرج الى ضمير الصغير لانها
بمجرد ذكر الموضوع يفهم منها النسبة الحكمية حينئذ يأتى جميع معاني القضية فتقدير
الصغير تقدير لفظ مستدرك لا حاجة اليه في عقد القضية ودلالتها على الثلثة قطعا فلا فرق في اداء
معاني القضية بين قام زيد وزيد قام واما اذا كان المحمول اسما جامدا فان كان في القضية حركة
رفع فهي ثالثة لانها تدل على الاسناد وهو النسبة الحكمية وان لم تكن فيها حركة رفع فلا دلالة
فيها على النسبة اصلا فهي قضية ثالثة هذا ما تلخصت عند المعادة فأسهل واعتبر
(قوله قال الامام الفقيه التي محمولها كلمة واسم مشتق) زعم الامام في الملخص ان القضية التي
محمولها كلمة واسم مشتق ثالثة في اللفظ ثالثة بالطبع لان النسبة دل عليها تضمننا ضرورة
تأدى جزئي القضية بلفظ المحمول فلو ذكرت الرابطة لزم التكرار واجاب بما عرفت من ان الحاجة
الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين والمحمول فيها التماثل على النسبة الى موضوع ما وهذا
لوصح انما يتم في الرابطة الغير الزمانية واما في الزمانية فالترار لازم لدلالاتها ايضا على النسبة المطلقة
والحق في الجواب ان الاحتياج الى الرابطة للدلالة على النسبة الحكمية ولا دلالة لها عليها فان قلت
التكرار غير ممتنع فلانا اذا قلنا زيد كاتب يكتب يكون الصغير مستكفي بالمحمول فلماذا ذكرت الرابطة
صار الكلام زيد هو كاتب هو كونه تكرر وهذا الكلام غير الاول اذ فيه الزام تكرر الصغير وفي الاول
تكرار النسبة اجاب بالغايرة بينهما اما اول فلان ما ينضمه المحمول ضمير الفاعل والرابطة وليست
ضمير الفاعل واما ثانيا فلان موضعه بعد المحمول وموضع الرابطة الوسط واما ثالثا فلان مقطوع
بالاسمية عند اهل العربية والرابطة اختلاف في اسميتها وحرفيتها واما رابعا فلان دلالاته على النسبة
الى موضوع ما ودلالة الرابطة على النسبة الى موضوع معين وجوابه ان الضمير يدل على المرجوع
اليه المتقدم لاعلى النسبة واعلم ان امثال هذه المباحث الجزئية المتعلقة ببعض اللغات دون
البعض لا يلبق بهذا الفن وليست على المنطق الا ان يوجب ذكر ما يدل على النسبة الحكمية
فان دل احد طرفي القضية عليها في لغة من اللغات فذاك والا وجب ذكر الرابطة (قوله الثاني
نسبة احد طرفي القضية) اذا قلنا (ج) (ب) (ب) (ج) يتحقق اربع نسب (ج) (ب) (ج) (ب)
بالموضوعية ونسبة (ب) بالمحمولية ونسبة (ب) بالموضوعية ونسبة (ج) بالمحمولية فلان اراد
اثنين تغاير النسب والتغاير بينهما يخصص في اربعة اوجه ان موضوعية احدهما غير موضوعية الاخر
ومحمولية احدهما غير محمولية الاخر وموضوعية احدهما غير محمولية الاخر واقصر على ذلك
الوجهين من التغاير تعويلا على انسياق الذهن منها الى الاخرين فقال نسبة احد طرفي
القضية الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بما هي بالموضوعية لانه لو اتحدت النسبتان
لم تختلفا بالوجوب اصلا لكنهما قد تختلفان فان موضوعية الكاتب للانسان واجبة بخلاف
موضوعية الانسان للكاتب فان قلت لانه صدق ما ذكرتم من الملازمة فان وجوب موضوعية الموضوع
بالقياس الى ذات الموضوع وعدم وجوب موضوعية المحمول بالنسبة الى ذات المحمول ومن الجائر
ان يكون امر واحد واجبا لذات شيء غير واجب لذات شيء آخر ولئن سلمنا ذلك لكن ذلك لا يدل
الا على اختلاف النسبتين في بعض القضايا والدعوى كلية فنقول لا خلاف في ان النسبتين اذا اتحدتا
مطلعا يلزم الاتحاد في الكيف وقياس الموضوعية الى ذاتي الموضوع والمحمول موجب للتغاير

جهة الاصل وفيه نظر فان نسبة المحمول عند العكس بالموضوعية لا بالمحمولية من

والبيان تنبيه على دعوى ضرورية والتنبيه ببعض الصور كاف ولاجل ان النسبتين متغايرتان
لا يحفظ العكس جهة الاصل وهو وجه آخر لبيان الاختلاف فانهما لو اتحدتا كان جهة الاصل
محافظة في العكس لاتحادهما في سائر اجزاء حيث اما في الطرفين فظاهر واما في النسبة فبناء
على ما ذهب من ان اجزاء القضية هي الموضوعية وان موضوعية المحمول متى كانت ضرورية
كان العكس ضروريا ومتى كانت ممكنة كان ممكنا ونسبة احدهما الى صاحبه بالموضوعية
غير نسبة صاحبه اليه بالمحمولية فانهما قد يختلفان بالوجوب لجواز ان يكون موضوعية الموضوع
واجبة ومحمولية لمحمول ليست واجبة على معنى ان الموضوع يكون بحيث كانه تحقق يتحقق موضوعيته
للمحمول بالضرورة ولا يكون المحمول بحيث كانه تحقق يتحقق محموليته على الموضوع بالضرورة
كما في الاعمال الواجب الثبوت للموضوع مثل قولنا الانسان حيوان فانه يمنع تحقق الانسان بدون
موضوعيته الحيوان ولا يمنع تحقق الحيوان بدون محموليته على الانسان وكذلك العكس اي يجوز
ان يكون محمولية المحمول واجبة وموضوعية الموضوع غير واجبة كما في الخاصة المغارفة كوننا
الانسان كاتب كان موضوعية الانسان للكاتب ليست واجبة اذ ليس كانه تحقق الانسان تمنع
انفكاك موضوعيته للكاتب عنه ومحمولية الكاتب للانسان واجبة ضرورة ان الكاتب كانه تحقق
يتحقق محموليته على الانسان لا يخل ان قبست النسبتين الى ذاتي الموضوع والمحمول فاختلافهما
بالوجوب لا يدل على تغايرهما لجواز ان يكون مفهوم واحد واجبا بالنسبة الى ذات غير واجب
بالقياس الى آخر وان قبستا الى احدهما فالاختلاف ممنوع لانا نقول القياس البهيماء وقل ما
في الاختلاف بالوجوب ان يدل على اختلافهما بالاعتبار والاضافة وقال صاحب الكشف
اختلاف النسبتين في الكيف محال لان معنى محمولية المحمول ثبوت الشيء ومعنى موضوعية الموضوع
ثبوت شيء له ومتى كان الموضوع بحيث يثبت له المحمول ثبوتا ضروريا كان المحمول بحيث يثبت
الموضوع ثبوتا ضروريا بوفيه نظر لان الملازمة ممنوعة اذ المقدم وهو وجوب موضوعية الموضوع
اي قوله اذا كان هذا بحيث يثبت له ذلك ثبوتا ضروريا معناه انه يمنع تحقق الموضوع دون ثبوت
المحمول له ومعلوم انه لا يلزم التالى وهو وجوب محمولية المحمول اي قوله كان ذلك بحيث يثبت
لهذا الموضوع ثبوتا ضروريا فانه ليس يلزم من امتناع تحقق الموضوع بدون ثبوت المحمول له
امتناع تحقق المحمول بدون ثبوت الموضوع هذا ان اخذنا الوجوب بحسب مفهومى الموضوع
والمحمول اما اذا اخذ بحسب الذات التى صدقا عليها امتنع اختلافهما في الوجوب لامتناع
تحقق موضوعية الموضوع للمحمول في ذات بدون تحقق محمولية المحمول عليه في تلك الذات
وبالعكس وههنا شيء وهو ان الكلام في النسبتين المعترتين في القضية واعتبارهما معا بالقياس
الى ذات الموضوع فاخذهما باعتبار مفهومى الموضوع والمحمول اخراج للكلام الى غير المقصد
وعند هذا تبين ان الحق مع صاحب الكشف واستدل الامام على اختلاف النسبتين بانهما
لو اتحدتا لحفظ الاصل جهة العكس والتالى منتف وفيه نظرا اذا الملازمة ممنوعة لعدم مقام الموضوعية
والمحمولية في العكس فان نسبة المحمول الى الموضوع فيه بالموضوعية (قوله قال الامام) في المنخص
ان النسبة هي جزء القضية وهناك نسبتان فالجزء اية نسبة اضطررت الاول فيها قال الامام
في المنخص النسبة التى هي جزء القضية موضوعية الموضوع ومحمولية المحمول خارجة عنها
وقال في شرح الاشارات الرابطة تعتبر نسبة المحمول الى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية
كيفية تلك النسبة وبين قوله تناقض لانه جعل ههنا نسبة المحمول الى موضوع داخلة وثمر خارجة
وزعم المصنف ان الظاهر الاول لان موضوعية الموضوع نسبة يكون الجهة كيفية لها والنسبة
التي هي الجهة كيفية لها هي جزء القضية اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان جهة القضية

وقال الامام في المنخص التى هي
جزء القضية موضوعية
الموضوع وقال في شرح
الاشارات ان الرابطة تعتبر
بنسبة المحمول الى الموضوع
ولذلك كانت كيفية جهة
القضية وينهما تناقض
والظاهر الاول لكون الجهة
كيفية الموضوع وبالله التوفيق
من

يختلف باختلاف كيفية الموضوعية متى كانت ضرورية كانت القضية ضرورية وإن كانت
محمولة المحمول غير ضرورية كما في الواجب الأعم وحتى كانت غير ضرورية كانت القضية غير
ضرورية وإن كانت محمولة المحمول ضرورية كما في الخاصة المفارقة وإنما قال الظاهر الأول
لقيام احتمال ههنا وهو مساواة جهة القضية لكيفية الموضوعية فلا يكون الجهة نفسها وإن غلب
ذلك على الظن لاختلافهما باختلاف كيفية الموضوعية وانت حسيبان المحمولة المعنية
في القضية كذلك أيضا على أن جملة الجهة كيف منسبة المحمول إلى الموضوع في فصل الموضوعات
يختلف هذا الظاهر وانفصل أجزاء القضية حتى يبين الحق فنقول قد سبق إجماع إلى أن القضية
لا تحصل في العقل إلا إذا حصلت أربعة أشياء مفهوم الموضوع كزيد ومفهوم المحمول كالكتاب
ولأنك أنه من حيث المفهوم يمكن النسبة إلى أمور كثيرة فلا بد من تعقل نسبة ثبوتية يده وبين زيد
والرابع وقوع تلك النسبة أولا وقوعها في العقل لا يحصل في العقل إلا تلك النسبة وإفهام أو بعبارة
بواقعة لا تحصل ماهية القضية ولو تصور مفهوم الموضوع والمحمول ولم تصور النسبة بينهما
استحق الحكم فلا يحصل ماهية القضية أيضا وإن كان ربما يحصل النسبة بدون الحكم
كما للشككيين أو المتوهمين فكل من الأمور الأربعة إذا ارتفع ارتفعت ماهية القضية لوجودها
فقط فهي أجزاء لكنها في القضية السالبة خمسة إذا لا وقوع عند انفصال شئان
هذه النسبة التي هي جزء القضية هي التي ورد عليها الإيجاب والسلب ثم إذا حصل الحكم حدث
زيد صفة أخرى له موضوع وللكتاب صفة أخرى وهي أنه محمول على الموضوعية والمحمولة
أنه تحققان بعد تحقق الحكم إذا لامعني للموضوعية ألا كونه محكوما عليه ولا معني للمحمولة
الألا كونه محكوما به وإنما يتحقق الحكم لم يصرا أحدهما محكوما عليه والآخر محكوما به فكل
من الاثنين ليس بتقديم على الحكم والنسبة التي هي جزء القضية متقدمة عليه فلا يكون
أحدهما نسبة هي جزء القضية ثم إذا تحقق الحكم بعرض لتلك النسبة أنها نسبة المحمول
إلى الموضوع فإن النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب هي نسبة الكتاب إلى زيد لأن نسبة
زيد إلى الكتاب ولذلك قيل إن الجهة عارضة لها لا بمعنى أن الجهة عارضة للمحمولة بل لمصادقة
هي عليها وتحقق قبلها بمرتين فحق في هذا الموضوع على هذا الترتيب وأصح عن أوجه ذلك ما يقولون
ويزخرفون فلا شبهة بعد شروفي الحق المبين (قوله الفصل الثالث في الخصوص والإجمال)
القضية الجلية لها تقسيمات بحسب الذات وبحسب العارض كالوحدة والكثرة ولما كانت
أجزؤها إذا تمت وكلت هي الموضوع والمحمول والرابطة والجهة فهي تنقسم باعتبار
كل واحد منها والتقسيمات الخمسة مرتبة في خمسة فصول وقد اشير في الفصل المتقدم
إلى انقسامها باعتبار الرابطة وفي هذا الفصل إلى انقسامها باعتبار الموضوع فموضوع القضية
الجلية إن كان جزئيا حقيقة سميت بخصوصية وهي موجبة إن كانت نسبة مجموعها إلى موضوعها
بأنه هو كقولنا زيد كاتب وسالبة إن كانت النسبة بأنه ليس هو كقولنا زيد ليس كاتب وإن كان كليا
فإن لم يذكر فيها السور بل إجمال بأن كية الأفراد والسور ههنا هو اللفظ الدال على كية الأفراد
للموضوع سميت مهلة أماما موجبة كقولنا الإنسان حيوان أو سالبة كقولنا الإنسان ليس حيوان
وإن ذكر فيها السور سميت محصورة ومسورة كقولنا كل إنسان حيوان ولما كان هذا التقسيم
باعتبار الموضوع لو حفظ حاله في تسمية تلك الأقسام ثبتت الأسماء واعتراض عليه بأن ههنا قصدا
خارجة عما ذكرتم مثل الإنسان نوع والحيوان جنس أو كلي صادق على كثيرين واعتذر
عن ذلك بوجهين الوجه الأول أنها بدرجة تحت الخصوصية ووجه ذلك يأمور الأول
أن الموضوع إنما يكون كلياً لو كان الحكم عليه باعتبار ماسد في عليه لأنه لو لم يكن مأخوذ بهذا

الفصل الثالث في الخصوص
والإجمال والحصر وفيه
مباحث الأول في انقسام
القضية إلى موضوع القضية
إن كان جزئياً سميت بخصوصية
موجبة وسالبة وإن كان كلياً
فإن لم يذكر فيها السور وهو
اللفظ الدال على كية أفراد
الموضوع سميت مهلة موجبة
وسالبة وإن ذكر سميت
محصورة ومسورة متى

لا اعتبار لم يكن كليتة وهي صدقة على كثيرين متغيرة والمقالة من التبيين ان الموضوع
 انما ان يحكم عليه باعتبار كليتة اى صدقة على كثيرين اولا والى ان هو الموضوع الاول
 هو المحصورة او المبهمة على هذا يندرج جميع تلك القضايا تحت الخصوصية بلان الخصوصية
 حينئذ هي التي حكم فيها لا باعتبار كليتة الموضوع سواء كان موضوعها جزئيا حقيقيا ولا يكون
 بل كليا لا يعتبر صدقة على كثيرين الثاني ان للموضوع في تلك القضايا مقيد بقيد العموم
 فان الانسان من حيث انه عام هو النوع والحيوان من حيث انه عام هو الجنس والمقيد بقيد العموم
 جزئي لمطلق الطبيعة فتكون مخصوصة لا يقال لو كان موضوع هذه القضايا مقيدا بالعموم
 لصدق عليه انه مقيد بالعموم فهذا الحكم ان اعتبر في مقيد الموضوع باعتبار يعود الكلام في حل
 ذلك الاعتبار عليه والسلسل باطل فلا بد من الانتهاء الى موضوع لم يقيد باعتبار وخيئت يصح
 النقض بتلك القضية لانا نقول هذا السلسل في الامور الاعتبارية فتقطع باقناع الاعتبار الثالث
 ان الحكم في تلك القضايا ليس على ما صدق عليه موضوعها بل على نفس الطبيعة فلا يخلو اما
 ان يكون موجودا في الخارج فيكون متخصا وحينئذ تكون القضية مخصوصة او مجردة في العقل
 والموجود في العقل صورة شخصية في نفس شخصية فتكون القضية ايضا مخصوصة واعلم
 ان القول بالدرج تلك القضايا في الخصوصية يطل قاعدة لهم وهي تزييلهم الخصوصيات بمنزلة
 الكليات حتى يوردونها في كبرى الاول فيقولون هذا زيد وزيد انسان ويستخرجون منه هذا
 انسان فلما درجت في الخصوصية بطلت هذه القاعدة لصدق قولنا زيد انسان والانسان نوع
 مع كذب قولنا زيد نوع لا يقال انما لا ينتج ههنا لعدم اتحاد الوسط فان المحمول الصغرى هو الانسان
 من حيث هو وموضوع الكبرى الانسان المقيد بقيد العموم لانا نقول موضوع الكبرى هو الطبيعة
 من حيث هي هي وقيد العموم انما جاء من قبل المحمول فان قبل الحكم على الانسان بالنوع نعلم
 بالضرورة انه لا يقيد بقيد اذ ليس يفهم من الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما في الباب انه
 يصدق الانسان من حيث انه عام نوع لكن يلزم منه كذب قولنا الانسان من حيث هو نوع
 فان قلت: الكلية والوحدانية والجنسية لا تلحق بطابع الاشياء من حيث هي والالكانت الاشخاص
 كليات بل من حيث ان لها نسبة واحدة الى امور متكررة وهو معنى العموم فتقول فرق بين ثبوت امر
 للطبيعة من حيث هي هي واثباته لها فانا لما تعقلنا الطبيعة الانسانية فرما نضعها ونضما
 من حيث هي هي اى مع قطع النظر عن عوارضها واولا حقا وتحكم عايبا بان لها نسبة واحدة الى
 كثره مع ان هذا المحمول ليس بثابت لها من حيث هي هي بل من حيث انها موجودة في العقل فليس
 يجب ان كل ماله دخل في ثبوت المحمول في نفس الامر يكون ملاحظا للعقل في الحكم وقيد للموضوع
 والا لم يكن الانسان في قولنا الانسان متناحك وموضوعا بل الانسان من حيث انه متعجب الى غير
 ذلك مما لانهاية له من الظن وهذا يدل بالخصوص على فساد التوجيه الثاني على انا او فرضنا
 ان الموضوع في مثل قولنا الانسان نوع انسان مقيد بالعموم لم يكن ذلك في كونه شخصيا لانه
 ليس مجرد حقيقي حتى تكون القضية مخصوصة فان قلت الطبيعة المفيدة بالعموم لا تكون
 مشتركة بين كثيرين والا صدق اسم الطبيعة العامة وحدها على الجزئيات فتكون الجزئيات
 التي هي امور خاصة بطابع عامة هف قلت انما يكون خلقا لو كان جزئياتها حقيقة وهو موضوع
 فان قلت لو كان لها جزئيات فلا يخلو اما ان تنتهي جزئياتها الى الجزئيات الحقيقية فيلزم ان تكون
 جزئية عامة وهو محال ولا تنتهي فيلزم ترتيب جزئياتها الى غير النهاية مرارا غير متناهية وهو
 ايضا محال فسيأتيك جوابه عن قريب ثم لو كانت الطبيعة المقيدة بالعموم جزئية حقيقة
 لم يصدق عليها النوع والجنس والا لكانت كليتة وجزئية وايضا العموم مفهوم كلي وقد قرر

في غير هذا الفن انما يتبعه الكلّي الكلي لا يفيد الجزئية على ان ههنا قضية لا يمكن ان تؤخذ
من جزئياتها بل اعتبار العموم مثل الحيوان مقوم الاشياء والانسان محمول على زيد والاشياء لا علم
والخاص الى غير ذلك من الاحكام الملبوسة على الماهية لا يشترط شي واما التوجيه الثالث فيخصي
ان يكون الحكم عليه هو الصورة الذهنية وليس كذلك بل عاله الصورة وهو ليس بمرتق والوجه
الثاني انها من المهمة لعدم ذكر السور فيها وهذا يسلط قاعده لهم ايضا وهي ان المهمة
في قوة الجزئية لا يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض الانسان نوع لان الحكم في الجزئية على بعض
ما حكم عليه في الكلّي والحكم في الكلّي على جزئيات الموضوع فيكون الحكم في الجزئية على بعض
الجزئيات فيكون معنى قولنا بعض الانسان نوع بعض جزئيات الانسان نوع وهو ليس بمصدق
لا يقال ان لم يكتب قولنا بعض جزئيات الانسان نوع وسند المنع من وجهين الاول ان الانسان اعم
من الانسان الكلّي والشخصي فالانسان الكلّي بعض ماصدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه
بكونه نوعا فيصدق بعض الانسان نوع وكذلك الحيوان الكلّي بعض ماصدق عليه الحيوان
فان قلت انما تدخل الكلام الى الانسان الذي هو اعم من النوع والشخص ونحكم عليه بحكم
لا يصدق على شي مما تحته من الانسان الشخصي والكلّي كما تقول الانسان اعم من النوع
والشخص فهذه قضية موضوعها كلّي ولا يصدق في جزئية والا عاد الكلام وتسلل قلت
كل واحدة من هذه القضايا مهمة ويصدق جزئية وهذه الاعتبارات لا يقف الذهن فيها
على حد قال الانسان الذي هو اعم من الانسان النوعي والشخصي فرد من افراد الانسان
الثاني لاشك ان الانسان صورا عقلية في الازهان وهي مشاركة للانسان في الماهية على ما تحقّق
في فن الحكمه فهي افراد لمطلق الانسان والنوع انما يصدق عليها فيصدق بعض افراد
الانسان نوع لا نقول هب ان ذات الموضوع في كل قضية من هذه القضايا مقيد بالان هذا
القدر لا يكتفي في صدقها جزئية فان الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات الشخصية او النوعية
ولاشك ان تلك القيود لا تفيد تشخيص الموضوعات او نوعيتها فلا يلزم صدقها جزئية واما حديث
الصور فكانت بالانها مخالفة بالطبيعة لمفهوم الانسان وهو امر واحد لا يتعدى تعددها في الازهان
فالحكم انما هو عليه فلابد ان يصدق بعض افراد الانسان نوع وربما يوجه الاعتراض بطريق
المنع فيقال ان لم ان القضية ان لم يبين فيها كمية افراد الموضوع تكون مهمة وانما تكون كذلك
لو كان الحكم فيها على ماصدق عليه الموضوع اما اذا كان الحكم على نفس الطبيعة او عليها
من حيث انها عامة فلا وحيث استصوبه المتأخرون وزاد بعضهم ترديدا آخر وقال ان لم يبين
كمية الافراد فان كان الحكم على ماصدق عليه الكلّي فهي المهمة وان كان الحكم على نفس الكلّي
من حيث انه عام فهي الطبيعية ويقرب منه ما ذكره المصنف في الايضاح ان الحكم على مفهوم
الكلّي اما ان يكون حكما عليه من حيث يصدق على الجزئيات وهي الطبيعية او حكما على الجزئيات
من حيث يصدق عليها الكلّي وهو المحصورة او المهمة فورد عليه الامر ان احدهما انه قد بين
ههنا قسم آخر وهو ان الحكم على الكلّي من حيث هو الثاني ان تسمية تلك القضية طبيعية غير
مناسبة لان الحكم فيها ليس على الطبيعة من حيث هي بل على المتبعية بالعموم ومنهم
من قال موضوع القضية ان لم يصلح لان يقال على كثيرين فهي الخصوصية سواء كان شخصا
او مقيدا بالعموم كقولنا الانسان نوع وان صلح لان يقال على كثيرين فخلق الحكم اما الافراد
فهي اما محصورة او مهمة او نفس الكلّي وهي الطبيعية فعاد الاحتجاج المذكور في جعل العامة
مخصوصة وقبل الموضوع اما ماصدق عليه الطبيعة وهي المحصورة او المهمة واما نفس الطبيعة
فلا يخلو اما ماصدق على الشخص وهي الخصوصية او ماصدق على العموم وهي القضية العامة او من حيث

هي هي وهي الطبيعة * وليحق ان القيود لا تقترن مع الموضوع بالموضوع مع ما ذاك حكم
على الانسان يحكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام او خاص او غير ذلك فلهذا اعتبر القيود
التي يصلح اخذها مع الموضوع لم تقصر القضية في الاربعة والخمسة * ثم افاد الموضوع
بشيد وذلك الموضوع المقيد ان كان جزئيا حقيقيا يكون القضية مخصوصة وان كان كلياً يجري
اقباله قيد الاول ان يربع القسم ويقبل موضوع القضية ان كان جزئياً حقيقياً فهي مخصوصة
وان كان كلياً فالحكم ان كل على ما قصد في عليه فهي المحصورة والمهسلة والا يكون الحكم
على نفس طبيعة الكلي سوله قيد يقيد كقولنا الانسان من حيث انه عام نوع اول قيد كقولنا
الانسان نوع الان الواجب ان لا يثبت القيد ما لم يقيد الموضوع به سر يحا للموضوع في هذا
المثال ليس الا الانسان اللهم الا ان يصرح بالقيد وكيف كان فالقضية طبيعية فان الحكم
في احسن القسمين على طبيعة الكلي المقيد وفي الاخر على طبيعة الكلي المطلق ولما لم تكن
القضية الطبيعة معتبرة في العلوم وكان المراد حصر القضايا المعتبرة فيها حصر القضايا في الثلاثة
في دفع الاعتراض بمحذ فيه فانه انما ارد اوكال المقسم مطلق القضية وابس كذلك بل مورد القسم
القضية المعتبرة في العلوم لا يقال كما ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك القضية
الشخصية لان العلوم لا يبحث عن الشخصيات بل عن الكليات لانا نقول اعتبار القضية الكلية
يوجب اعتبار القضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون
معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار مطلقاً هذا غاية الكلام في هذا المقام
* والله الموفق على تحقيق المرام * (قوله وهي اما واجبة كلية) المحصورات اربع لان الحكم
فيها اما بالاجاب او بالسلب وايما كان فاما على كل الافراد او على بعضها فان حكم بالاجاب
على كلها فهي موجبة كلية وسورها كل كقولنا كل انسان حيوان وان حكم بالاجاب على بعضها فهي
موجة جزئية وسورها بعض واحد كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان وان حكم بالسلب
على كلها فهي سالبة كلية وسورها لاشي ولا واحد كقولنا لاشي ولا واحد من الانسان ينجح وان حكم
السلب على بعضها فسالبة جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل
حيوان انسان والفرق بين الاسوار الثلاثة ان الاول اى ليس كل يدل على رفع اثبات كل واحد بالمطابقة
فان ما بهم سر يحا من قوتنا ليس كل حيوان انسان ان الاجاب الكلي مرتفع لكن رفع اثبات
كل واحد اما برفع الاثبات عن كل واحد او برفع الاثبات عن البعض وعلى كلا التقديرين برفع الاثبات
عن البعض محقق فهو دال عليه بالترام ولان السلب الجزئي لازم فيه بطريق القطع والسلب
الكلي باحتمال اخضع سوراً بالسلب الجزئي اخذاً بالمقطوع المتيقن وتركاً للمحتمل المشكوك
فان قلت فعلى هذا لا يكون السالبة الجزئية نقیضاً للوجبة الكلية لان نقیض الشيء رفعه مطلقاً
فقیض قولاً كل (ج) (ب) ليس كل (ج) (ب) والسلب الجزئي لازم منه ولازم النقيض
لا يكون نقیضاً والاتحد النقيض وهو محال فنقول لما كان السلب الجزئي لازماً له مساوياً نزل
مترتبة كما هو دأبهم في سائر القضايا وفي عبارة المصنف حيث قال والاول لسلب الحكم عن الكل
بالمطابقة مساهلة لانه ان اراد بالكل كل واحد ولا شك ان سلب الحكم من كل واحد سلب كلي
امتنع ان يكون سوراً للسلب الجزئي وان اراد به الكل من حيث هو كل لم يلزم السلب الجزئي
لجواز ان يكون الشيء مسلواً عن مجموع الافراد ثانياً بالكل واما الاثر المراد من سلب الحكم الكلي
كما ذكرناه والاخبران بالعكس اى بعض ليس وليس بعض يدلان على سلب الحكم عن البعض
بالمطابقة وعلى رفع اثبات كل واحد بالالتزام لا متيقن ان يفتحق رفع الإيجاب عن البعض بدون
رفع اثبات كل واحد وفي دلالة ليس بعض على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة نظر لان فهو موجبة

هي اما واجبة كلية وسورها
كل او جزئية وسورها بعض
واحد واما سالبة كلية وسورها
لاشي ولا واحد او جزئية
يسورها ليس كل وليس بعض
بعض ليس والاول لسلب
الحكم عن الكل بالمطابقة
وعن البعض بالالتزام
والاخيران بالعكس والاول
منهما قد يذكر للسلب الكلي
ولا يذكر للإيجاب البتة والثاني
بالعكس وفي كل لغة سور
بخصها من

المترجم رفع الإيجاب الجزئي كان مفهوم ليس كل رفع الإيجاب الكلي والظن انما يقال ليس كل
وايس بعض اما ان يعتبر بينهما بالقياس الى القضية فليس الكل التي بعدها او بالقياس الى محمولها
فان اعتبر بينهما بالقياس الى القضية فليس كل مطابق لرفع الإيجاب الكلي وليس بعض لرفع
الإيجاب الجزئي وان اعتبر القياس الى المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلي وليس بعض للسلب
الجزئي هذا هو الفرق بين الاول والاخير وما الفرق بينهما هو ان الاول منهما هو ما ليس بعض
فقد ذكر السلب الكلي اذا حمل حرف السلب في ذواتها لوجوه الجزئية لا بد كرا لايجاب البتة لان
شان حرف السلب رفع ما بعده فينتج الإيجاب والنتي بالاكس اي بعض ليس لابد كرا للسلب
لكلي فوضع البعض اولا وحرف السلب اذا توسط يقتضي رفع ما تأخر عنه مما يتقدم
وهو البعض ههنا فلا يكون الاعلاء ههنا وقد بد كرا لايجاب اذا جعل جزأ من مفهوم المحمول
وفي كل لغة اسوار تخصصها كالاسوار المذكرة في العربية وهمه وهي لكليتين ويرى همت
ويرى يست الجزئيتين في لغة القرس وعلى هذا قياس سائر اللغات (قوله ومن حقه) من حق
السوران يرد على الموضوع لكلي اما وروده على الموضوع فلان الموضوع بالحقيقة كاستين
هو الافراد وكثيرا ما يشك في كونه كل الافراد او بعضها فمت الحاجة الى بيان ذلك بخلاف
المحمول فانه مفهوم الشيء فلا يميل الكلية والجزئية واما وروده على الكلي فلان السور يقتضي
التعدد في اورد عليه والجزئي لا تعدد فيه فاذا اقترن السور بالمحمول او بالموضوع الجزئي فقد انحرفت
القضية عن الوضع الطبيعي ونسب مخرقة والمصنف لم يعتبر ههنا الانحراف من جهة
الموضوع وحصر اقسام المخرفات في الاربعة لان المحمول السور اما جزئي او كلي واياما كان
موضوعه اما كلي او جزئي وبين في الضابطة حكم ما يكون احد طرفيه شخصا مسورا وهو عم
من ان يكون موضوعا او محمولا وقبل الخوض في بيان الضابطة لابد من تمهيد مقدمتين احديهما
ان نسبة المحمول الى الموضوع بالايحاب اما ان تكون بالوجوب او الامتناع او الامكان لانه
اما ان يستحيل انفكاكه عن الموضوع فيكون النسبة واجبة ونسب مادة الوجوب اولا يستحيل
وحيث اما ان يستحيل ثبوته له فالتسبة ممنوعة ونسب مادة الامتناع اولا فالتسبة ممكنة ونسب
مادة الامكان الخاص والممكن اما ان يكون ثابتا للموضوع بالفعل فهو الموافق للوجوب او سلبا
عنه فهو الموافق للامتناع في الكيف والمواد في المخرفات لا تعتبر بالقياس الى انفسها بل بالقياس
الى اجزاء محمولاتها فاذا قلنا كل انسان لاشئ من الحيوان كان مادة محمول الامتناع وانما الوجوب
في مادة جزء منه وهو الحيوان وما يقولون السور مقرون بالمحمول في المخرفات فهو قول ليس
بمقتضى والقول الحق ان السور جعل مع شئ آخر محمولا نعم كان محمولا باعتبار نسبته
الى الموضوع فاذا قرن به السور فقد صار المحمول ليس بمحمول بل جزء منه وانتقل اعتبار
الصدق والكذب الى النسبة الواقعة بين الجملة والموضوع * واثباتها ان اعتبار السلب والايحاب
في القضية ليس بثبوت طرفيها او سلبها بل بحسب ارتباط المحمول بالموضوع او بسلبه عنه
فكلما كان المحمول مرتبطا بالموضوع ثابتا له كانت القضية موجبة ومتى رفع الربط الإيجابي
كانت سالبة والحرف الذي يدل على رفع الربط فهو حرف السلب * ثم لا يخلو اما ان يكون طرفا القضية
مختلفين في اقتران حرف السلب بهما او لا يكونا مختلفين فان كان مختلفين بان اقترن حرف السلب
بأحدهما دون الآخر او اقترن بأحدهما زوجا وبالاخر فردا تكون القضية سالبة فاذا قلت
ايس ليس زيد ليس بكتاب فقد رفعت رفع المحمول وهو رفع المحمول فتكون
سالبة وان لم يكن طرفا القضية مختلفين في الاقتران تكون القضية موجبة سواء لم يقترن حرف
السلب بأحدهما اصلا او اقترن ولم يختلف بالعدد كما اذا قلت ليس اييس زيد اييس بكتاب

ومن حقه ان يرد على الموضوع
اذا المحمول عليه الشئ قد يشك
في كونه كل الافراد او بعضها
وقلما يمرض ذلك في المحمول
على الشئ فاذا اورد عليه فقد
انصرف عن الواجب وسببت
القضية مخرقة واقامها
اربعة لان المحمول السور
اما جزئي او كلي وكيف كان
فموضوعه كذلك وشرط
صدق المخرفة ان كان احد
طرفيها شخصا مسورا
او محمولا هو جاكليا او سلبا
جزئيا في اختلاف طرفيها
في دخول حرف السلب عليها
والا فهو في مادة الامتناع
وما يوافقها في الكيف في مادة
الامكان وتقتضيه في مادة
الوجوب وما يوافقها في الكيف
من مادة الامكان من

هكذا قيل وفيه نظر لان اختلاف طرق القضية في الافتزان لا يستلزم كونها سالبة فاعلموا ان
 حرفا سلب بالمحمول وام يثبت في الموضوع اصلا بل بالعكس تكون القضية موجبة مع اختلاف
 طرفيها في الافتزان نعم سلب القضية يستدعي اختلاف طرفيها في الافتزان لكن المتصلة بالربوبية
 الكلية لا تعكس كلية والاول ان يقال حرف السلب في القضية اما ان يكون فردا او زوجا فان كان
 فردا فالقضية سالبة والا فوجبة والالية بظاهرة اذا عرفت هذا فتقول متى يتحقق احد الامور
 الثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصا مسورا او يكون المحمول كلية مقترنة بمسور ايجاب
 كلي او مسور سلب جزئي وجب في صدق القضية اختلاف طرفيها في الافتزان بحرف السلب
 وذلك لان القضية في احدى الصور الثلاث انما تصدق اذا كانت سالبة وانما تكون سالبة اذا اختلف
 طرفاها في الافتزان بيان الاول اما في الصورة الاولى فلان الموضوع لما لم يكن له افراد امتنع ثبوت
 المحمول لكها او بعضها والمحمول لما لم يكن له افراد استحال ثبوت كلها او بعضها للموضوع
 واما في الصورة الثانية فلان ايجاب كل واحد واحد لشيء ممنوع واما في الثالثة فلان كذب ايجاب
 كل واحد يستلزم صدق السلب الجزئي وبيان الثاني انه لو لم يختلف طرفا القضية في الافتزان
 فاما ان يفتزن بهما حرف السلب اصلا او افتزن بهما وانفقا في العدد واما ما كان تكون القضية
 موجبة ومتى لم يتحقق الامور الثلاثة بل يسكون المحمول اما موجبا جزئيا او سالبا كلية فهو
 اى الاختلاف المذكور على تقدير فشرط صدق القضية اختلاف طرفيها في الافتزان ان كانت
 في مادة الامتناع او يوافقها من الامكان لان بعض افراد المحمول يتمتع الشرط للموضوع في مادة
 الامتناع ولبس بانه له فيما يوافقها من الامكان في صدق السلب وحيث يجب الاختلاف
 لما مر ونقضه وهو اتفاق طرفيها في الافتزان وعدمه ان كانت القضية في مادة الوجوب وفيما
 يوافقها من الامكان لان بعض افراد المحمول في مادة الوجوب واجب الثبوت وفيما يوافقها
 من الامكان بانه فيجب اتساق الطرفين في الافتزان * وفي هذه الضابطه نظرا اذا افترض
 من وضعها العلم بصدق ما يصدق من المخبرات ويكذب ما يكذب منها وانما يحصل ذلك
 لو انعكس الشرط وليس كذلك لا يقال المراد اختلاف طرفي القضية في الافتزان معنى ولا خفاء
 انها اذا اختلفا معنى في دخول حرف السلب يكون القضية سالبة فانه لو تعدد في احد الطرفين
 دون الآخر فلا اختلاف في المعنى ضرورة ان سلب السلب ايجاب لانا نقول لو كان المراد ذلك
 لم يتصور تعدد حرف السلب في القضية لان حرف السلب سوله كان في طرف الموضوع او المحمول
 رافع للايجاب فلا يتصور اختلاف الطرفين او اتفقا فاما بل العبرة ههنا باللفظ والصواب ان يقال
 متى تحقق احد الامور الثلاثة تصدق القضية لو كان حرف السلب فيها فردا وتكذب لو لم يكن
 سواء لم يكن فيها حرف السلب او كان ولم يكن فردا بل زوجا والا لصدق في مادة الامتناع
 لو كان فردا وفي الوجوب لو لم يكن او يقال الصدق فيها حيث تكون القضية سالبة وفي الوجوب
 حيث تكون موجبة * والاخصر ان يقال ان كان المحمول كلية مسورا بسور ايجاب جزئي او سلب
 كلي في مادة الوجوب او ما يوافقها تصدق القضية موجبة والافسالية ولتفصيل اقسام المخبرات
 ليحصل بها الاحاطة التامة فتقول المخراف القضية اما من جهة الموضوع او من جهة المحمول
 او من جهتهما والانحراف من جهة الموضوع لا يكون الا اذا كان شخصا مسورا او مسورا كلي
 او جزئي والمحمول اما شخص او كلي فان كان شخصا لا يتصور له الامادة الوجوب والامتناع
 لانه ان كان عين الموضوع وجب ثبوته له وان كان غيره وجب سلبه عنه وان كان كلية لا يتصور له
 الاقسام الاربعه للمواد واما ما كان فاما ان يكون موجبا او سالبا فالاقسام اثنان منحصرة في اربعة
 وعشرين واما الانحراف من جهة المحمول فلا يسكون اذا كان مسورا بسور كلي او جزئي

وعلى التفرقة في الماهية في العنصرين من القوا او كلي في الاقسام الاربعية والموضوع اما شخص
او محصورا كذا في اوجرت او مفعلة بضرب الانا في اثنى عشر مبلغ ثمانية واربعين نفس بها
ياخذ في الاقسام والصفات والنسب يحصل ستة وتسعون قسما واما الانصاف من جهتها فالحصول
السنور بصود كذا او جزئي اما شخص في المادتين او كلي في الاقسام الاربعية والموضوع اما سنور
بكل او جزئي فلهذا اربعة وعشرون قسما نفس بها في الايجاب واللسب تبلغ ثمانية واربعين
وان اردت الاشارة فامل هذا النوع وخذ الموضوعات من جدوليه والمحمولات من الجدول اول
الاخر وركب بهما كيف شئت تقف على اثنان جميع الاقسام من غير مشقة وكلفة

مخفية ٨٧

جدول

الثاني في تحقيق المحصورات
اذا قلنا كل (ج) (ب) لانني
به الجيم الكلي ولا الكل من
حيث هو كل بل كل واحد
واحد والفرق بين المفهومات
الثلاثة ظاهر ولوعينا به احد
الاولين لم يتعد الحكم من
الاوسط الى الاصغر ولا نفي

(بالجيم) ما حقيقة (ج) او ما هو
موصوف بالة (ج) بل ما هو
اعم منهما اذا اعتبار الاول
في موضوع القضايا منع اندراج
الاصغر تحت الاوسط واعتبار
الثاني بوجوب ان يكون لكل
موضوع موضوع ثم اصطلاح
الشيخ بعد هذا على ان يعنى بكل
(ج) كل واحد واحد ماصدق
عليه جيم بالفعل وقساما ولو
في المستقبل من جزئياته فعلى
هذا يخرج عنه مسمى جيم وان
صدق عليه (جيم) ونحن
نتبعه في ذلك والفراي لم يعتبر
الصدق بالفعل بل بالامكان
اذا عرفت هذا فنقول الحكم
بالحقيقة بالياء انما هو على
الذات التي صدق عليها (ج)
ويسمى ذات الموضوع وما عبر
به عنها عنوان الموضوع
ووصفه وقد يتحدا ن وقد
يتفاران دام الوصف بدوام
الذات اول يد من

(قوله الثاني في تحقيق المحصورات) اهم المهمات في هذا الباب تحقيق المحصورات لاثبات معرفة
الحج التي هي المطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع الخط العظيم بسبب الغفلة عنها وانما
وقع البداية بتحقيق الموجبة الكلية لشرفها وتأدية معرفتها الى ادراك البواقي بالمقايسة فاذا قلنا كل
(ج) (ب) فهنا ثلاثة امور (كل) و(ج) و(ب) فلا بد من تحققيها ضرورة ان تحقيق المركب
موقوف على اجزائه فالكل يطلق بحسب الاشترار على مفهومات ثلاثة الكلية وهو الامنع نفس تصوره
من وقوع الشراكة والكل من حيث هو كلي اى الكلي المجموع وكل واحد واحد والفرق بين هذه
المفهومات من وجوه الاول ان الكلي المجموع ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم اليه
الا ان انقسام الكلي المجموع الى انقسام الشيء الى الاجزاء وانقسام الكلي انقسامه الى الجزئيات
الثاني انه يصدق على كل واحد منها ما لا يصدق على الاخرين فانه يصدق على الجيم الكلي
انه لا يخلو عن احد الكليات الخمسة وعلى كل واحد انه شخص وعلى الكل من حيث هو كل انه
يمكن من حل الف الف من ولا يصدق على الاخرين الثالث ان الكلي جزء لكل واحد وكل واحد
جزء لكل المجموع ومن البين المغارة بين الكل والجزء لا يقال ان اريد بالكلى الطبيعي فلام انه
جزء لكل واحد فان الكلي الطبيعي محمول ولاشئ من المحمول بجزء وان اراد به المنطق او العقلي
فظاهر انها لمسا بجزء كل واحد لانا نجيب عنه بان المراد الكلي الطبيعي باعتبار ما ذكره
صاحب الكشف اذ ثبت هذا التصور فنفعل لسنا ندعى ان الكل بالعينين الاولين لا يستعمل
في القضايا بل بربطه على انسان نوع ويراد به الكلي ويقال كل انسان لا يحويه دار ونعني به المجموع
بل نقول ان المعبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان المعبر احد المعنيين الاولين
يلزم ان لا ينتج الشكل الاول الذي هو ايبين الاشكال فضلا عن سائر الاشكال لانه لم يتعد الحكم
من الاوسط الى الاصغر حيثما اما اذا عيننا به الكل المجموع فليجوز ان يكون الاوسط اعم
من الاصغر والحكم على مجموع افراد الاعم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاخص فاك
اذا قلت مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان الوف الوف لم يلزم ان يكون مجموع افراد الانسان
كذلك واما اذا ثبتنا به الجيم الكلي فالتغاير بين الكليين الاصغر والاوسط والحكم على احد المتغايرين
لا يجب ان يكون حكما على الاخر كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس طبيعي او عقلي ولا يلزم

التي هي اما لو عينا المعنى الثالث بمعنى الحكم لكون الاصغر من افراد الاوسط حيث ولا يمتنع
بالجسم ماحققته (ج) ولاصفته (ج) بل اعم منهما وهو ماصدق في عليه (ج) اما الاول
قله يتبع اندراج الاصغر تحت الاوسط فلم يعد الحكم مثله لجواز ان يكون الحكم صادقا
باحدي الحقيقة دون الاخرى كقولنا ما حقيقة الانسان حيوان وما حقيقة الحيوان السالمى
خارج عنه واما الثاني فانه لو اعتبر في الموضوع ان يكون وصفا يلزم ان يكون لكل موضوع
موضوع الى غير النهاية والزم بل يلزم بالضرورة من وجهين الاول اننا اذا قلنا كل (ج) (ب)
كان معناه على ذلك التقدير كل ماهو موصوف (ج) فهو (ب) لا (ب) محمول على ماهو موصوف
(ج) فتفرضه (د) فيصدق كل (د) (ب) او (ج) يكون معناه كل ماهو موصوف (د) فهو (ب)
فيكون (ب) محمول على ماهو موصوف (د) فتفرضه (ط) وهذا الى غير النهاية وفيه نظر لان ماهو
موصوف (ج) ذات الموضوع فاذا فرضناه (د) لا يلزم ان يكون معناه كل ماهو موصوف (د)
وانما يكون كذلك لو كان (د) وصفا عنوانيا لان البحث على تقدير ان يكون كل عنوان وصفا
على تقدير ان كل ذات موضوع وصف (ب) اما (ج) لو كان وصفا والوصف يمكن حمله
على موصوفه امكن حل (ج) على موصوفه وهو (د) بالفرض فيصدق (د) (ج) ويكون
معناه كل ماهو موصوف (د) فهو (ج) وهكذا الى ما لا يهاهي والفرق بين هذا التوجيه والاول
ان بيان لزوم التسلسل ثمة من جهة وصف المحمول وههنا من جهة وصف الموضوع فيه
ايضا نظر لانا لزم ان كل وصف يمكن حمله على ذلك التقدير وانما يمكن حمله لو لم يمكن موضوعه
ذاتا بل صفة لشي آخر ولأولى ان يقال تحصيل القضية لا بد ان يكون عاما منطبقا على جميع القضايا
المتعلقة في العلوم لتكون احكامها قوانين كلية فلو كان المراد ماصدق (ج) لا يناول ما حقيقة
(ج) وكذا لو كان المراد ما حقيقة (ج) فيجب ان يكون المراد اعم منهما ليكون شاملا لجميع
القضايا ثم اصطلاح الشيخ بهذا على اننا في الجسيم (ج) بالفعل وقتا ماسواء كان في حال الحكم
او في الماضي او في المستقبل والفارابي على ان المراد كل (ج) بالامكان لا يناول ماهو (ج) بالفعل
وبالقوة والتمتع رأى الشيخ لان اللغة والعرف يساعدان عليه فان الايض لا ياول الذات الخالية
عن البياض دائما وان امكن تصافها به وذكر بعضهم انه مخالف للتحقيق ايضا فان النطقة
يمكن ان تكون انسانا فلو دخل في كل انسان كذب كل انسان حيوان وهو مغالطة بحسب اشتراك
الاسم فان الامكان يطلق بالاشتراك على مقابل الفعل وهو القوة وعلى مقابل الضرورة وهو
الامكان العلام فان اريد بالامكان في قوله النطقة يمكن ان تكون انسانا بالقوة فهو صادق ولا يرد
على الفارابي اذ مراده الامكان العام فلام صدق الانسان على النطقة بالامكان العام وظاهر انه
ليس بصادق وكذا اصطلاحه على ان المراد كل واحد من جزئيات (ج) وهذا القيد يخرج
مسمى (ج) اى مدلوله المطابق وان صدق عليه (ج) وانما اخرجته عن الشكل ليوافق العرف
واللغة لان قولنا كل انسان ضاحك انما يفهم منه عرفا ولغة ان كل واحد من جزئيات الانسان
ضاحك ولانه لو كان لكذب الاحكام الكلية على الخواص والاعراض لتكذب قولنا كل كاتب
انسان او كل ماش حيوان ضرورة ان مفهوم الكاتب ومفهوم الماش ليس بانسان وحيوان وقال
بعضهم لو اخذ المسمى مع الجزئيات فان اخذ مجرما يلزم كذب كثير من القضايا الكلية لان حكم
المجرد يخالف حكم المسمى وان اخذ من حيث هو هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات
اذ هو من حيث هو في ضمن الجزئيات وحينئذ لا فائدة في اخذه مع الجزئيات وهذا انما يتم لو كان
الحكم عليه من حيث انه موجود في الخارج اما اذا لم يكن من هذه الحقيقة لم يلزم ان يكون الحكم
عليه حكما على الجزئيات سواء كان الحكم عليه من حيث انه موجود في العقل او مطلقا والحقيق

بمعنى ان التشديد بالجزئيات ليس لخراج معنى (ج) فان سمي (ج) لا يصدق عليه (ج)
 لان المحمول ايضا مفهوم (ج) ولا يمكن تصور الجمل في الوضع في شي واحد فان قلت نحن نعلم
 بالضرورة ان (ج) (ج) غايه ما في الباب انه هذيان لكن كونه هذيانا لا ينافي صدقه قلت فرقي
 بين هذيان وبين ما نحن بصدده فان معنى هذا الحكم على افراد (ج) (ج) وهي مغايرة لمفهوم
 (ج) ومعنى ذلك ان مفهوم (ج) مفهوم (ج) فان هذا من ذلك * وبهذا التفريق يحصل
 ما اورد على الشيخ وهو انه حقق القضية في الاشارات بحيث عم سمي (ج) وفي الشفاء بحيث
 خرج عنه سمي (ج) فيبين كلاميه منافاة بل لخراج المساوي والاعم فان اول ما يفهم من كل
 (ج) كل ما ينافي عليه (ج) سواء كان كلياً او جزئياً لكن التعارض خصصه بالجزئيات * والمراد
 بالجزئيات الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف يتفق حتى ان طيبة
 (ج) اذا قيدت بقيد او بعرض من القيود والاعراض الغير المتشابهة تكون داخلية في كل (ج)
 بل المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان (ج) نوعاً او مماثله من الفصل والخاصة والشخصية
 والنوعية ان كان (ج) جنساً او نحوه من فصله والعرض العام لا يقال هذا بشكل الاحكام
 على الكليات كقولنا كل نوع كذا او كل كلي كذا فان افراد الكليات لو كانت شخصية امتنع
 صدق الكلي عليها لاننا نقول كل كلي فلا بد ان يكون له اشخاص فانها نهاية سلسلة الكليات
 فلما بينت اليها ازم ترتب الجزئيات الاضافية الى غير النهاية مرارا غير متناهية وافراد الجزئيات افراد
 الكلي فيكون الاشخاص افراد كل كلي فوقها بل لان افراد الجزئيات افراد الكلي وتما يكون
 كذلك لو صدق الكلي على افراد الجزئيات فان الانسان من افراد النوع وافراده ليست افراد
 النوع لانا نقول المقصود بتحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكمية واما القضايا المستعملة
 في هذا الفن فلما كان مرادهم منها يتفاوت بينهم لم يحتاج الى تعريف وتعليم اذا عرفت هذا
 فقول الحكم بالحقيقة مفهوم الباء على ذات (ج) وتحقيقة انه لما تبين ان الحكم على جزئيات
 (ج) والجزئيات قد تكون بالنسبة الى الذات التي يصدق عليها (ج) وقد يكون بالنسبة الى مفهوم
 (ج) كالصالح فان افراد بحسب الذات التي يصدق عليها اعني الانسان لا يدعرو ويكر وغير
 ذلك وبحسب مفهومه الصالح العارض لزيد والصالح العارض ل بكر والصالح العارض
 لعمرو وبالجملة حصصه العارضة للأفراد التي هي نوع بالنسبة اليها وخاصة بالنسبة الى معروضاتها
 فانه ان يبين ان المراد بجزئيات (ج) جزئيات ذات (ج) لا مفهومه وانما كان الموضوع بالحقيقة
 ذات (ج) والمحمول نفس الباء اما الاول فلاننا بينا ان المراد (ج) ما يصدق عليه (ج) والذي يصدق
 عليه (ج) يكون منشأ (ج) ومنشأ الوصف هو الذات واما الثاني فانه لو كان المحمول ذات الباء
 لما صدقت بمسألة خاصة لانه لا يتخلو اما ان يكون ذات الموضوع وذات المحمول مغايرين وهو باطل
 او متحدين فيكون ثبوت ذات المحمول لذات الموضوع بالضرورة فلا يصدق الا بكان الخاص ويلزم
 انحصار سائر القضايا في مادة الضرورة والذات التي يصدق عليها (ج) اعني ذات الموضوع وما يعتبر
 به منها عنوان الموضوع ووصفه والذات والعنوان قد يتحدان في الحقيقة كقولنا كل انسان
 حيوان وقد يتغايران في الحقيقة فربما يكون النسوان جزء الذات كقولنا كل حيوان منحرك وربما
 يكون عارضها اما دائما بدوام الذات كقولنا كل زنجي اسود او غير دائم كقولنا كل كاتب مخبر لاصابع
 (قوله وقوله وكل ج ب) لا ينبغي لمن له تأمل في المعاني ان قولنا كل (ج) ب بعد رتبة ما ذكرنا من الامور
 معناه كل (ج) في نفس الامر فهو (ب) في نفس الامر لكن قدماء المنطقيين لم يفرقوا بين نفس
 الامر والخارج فقالوا ان معناه كل (ج) في الخارج فهو (ب) في الخارج فان قلت الوضع والجمل
 من الامور الاعتبارية فثبت بوجوده في الخارج لا ينافي معنى القضية الخارجية ان ذات موضوعها

وقولنا كل (ج) (ب) بعد
 رعاية الامور المذكورة فدية
 تارة بحسب الحقيقة اي كل ما
 هو بحيث لو وجد في الخارج
 اكان (ج) فهو بحيث لو وجد
 في الخارج لكان (ب) وتارة
 بحسب الوجود الخارجي او كل
 ما وجد في الخارج صادق عليه
 (ج) صدق عليه (ب)
 في الخارج ويذهما فرقي فانه
 لو لم يوجد من الاشكال
 الا لثبوت صدق كل شكل مثلث
 بهذا المعنى دون الاول من

موجود في الخارج في الخارج لا يتعلق الابدات الموضوع كالتعلق من الرأس قولكم في الخارج
 اما طرف لذات الموضوع والمجهول اول وصفهما اوصفهما على الذات فان كان طرف الذات
 الموضوع والمجهول قولكم ثابتا في الخارج يكون مستديرا لان ذات الموضوع هي ذات المصنوع
 بعينها وان كان طرفا للوصف فهو باطل لان الاوصاف بما يتقدم في الخارج كافي للمبدوء وان كان
 طرفا للصدق فهو ايضا باطل لما ذكرنا في قول فرق بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا لا يصدق
 فيجوز في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك ونسب الشيخ في الشبهة بهذا المذهب الى
 السخفة لوجهين احدهما انه يحصل بوجه الى ان كل (ج) موجود في الخارج فهو (ب) وكل واحد
 من الموجودين في الخارج من (ج) بعض ما يوصف (ب) اذ لم يصرح بالشرط المذكور فتقلب
 القضية الكلية جزئية وانما هما ان ههنا قصبا كثيرة موضوعاتها او لا بلغت الى وجودها كما اذا حكمنا
 على الاشكال الهندسية اولى المنهات والمعدومات ثم حقق القضية بان معناها كل ما فرضه
 العقل (ج) وجد في الخارج اولم يوجد فهو (ب) وحله المتأخر ون على ان معناها كل ما
 لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وصار هذا الاعتبار فيما بينهم اعتبارا
 بحسب الحقيقة كانه حقيقة القضية المستعملة في العلوم بخلاف الاعتبار الخارجى وهما يبحثان
 لا بد من التنبه عليهما الاول ان ما لو وجد يتناول ما له دخل في الوجود وما يفرض وجوده في الخارج
 فصدق القضية بهذا الاعتبار لا يتوقف على صدق الطرفين على موجود في الخارج بل
 يصدق وان لم يكن شئ من الموضوع موجودا في الخارج وتقدير وجوده لا يكون الحكم
 مفصلا على الموجودات الخارجية بل على كمال ما لو وجد سواء كان موجودا اولم يكن
 بخلاف الاعتبار الخارجى فانه يستدعى صدق الطرفين على الموجود الخارجى وقصر الحكم عليه
 الثاني انها اعتبروا انصاف ذات الموضوع (ب) لاني نفس الامر بل بمجرد الفرض ادخلوا فيه
 الافراد المتضمنة مع ان (ج) لا يصدق عليها في نفس الامر حتى صرحوا بان التخصف الذي
 ليس بقمر وان كان ممثلا فهو بحيث اذا وجد كان منخفا وليس بقمر وبالجملة اعتبروا في الحكم سائر
 افراد الكلي على ما سبق في الاشارة اليه في صدر باب اساغوجى نوهما من ظاهر كلام الشيخ
 حيث اعتبر الفرض الثالث توهم بعضهم ان قولهم كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد
 كان (ب) شرطية بناء على انه لو حذف الأدوات الدالة على الرابطة وهي كل ما هو بحيث يفي
 لو وجد كان (ج) ولو وجد كان (ب) وهما قضيتان وهو ظاهر الفساد لان كل ما ليس من الأدوات بل
 الحكم في القضية على ماله الحبيبة الاولى بالحبيبة الثانية وكل منهما في حكم المفرد وكيف وهو غير شبيه
 على اهل العربية قائمهم يقولون انقطة ما التي في الموضوع اما موصولة او موصوفة وهي مع ما بعدها
 في حكم المفرد واحد الطرفين مستدا والاخر خبره وهل في الوضع والحمل شرطية يمكن ان يقال
 ليس قولهم لو وجد كان (ج) شرطية فان معنى الشرطية ان التالي صادق على تقدير صدق
 المقدم واپس معنى ذلك ان (ج) صادق على تقدير وجود شئ في الخارج فان صدق (ج) على تقدير
 غير مفهوم من كل (ج) بل المراد ما فرضه العقل (ب) وانما عبر عن ذلك بحرف الشرط لانه
 اريد ان يؤخذ القضية بحيث يتناول فروضات الوجود فاورد حرف الشرط لانه ادلى على ذلك
 والاغنى قولنا كل (ج) ان كل ما فرضه العقل انه (ج) واپس ههنا معنى شرط وهذا اقرب
 لكلامهم الى تفسير الشيخ وان كان بينهما من بعد لقصرهم الحكم على الموجود الخارجى محققا ومقدرا
 واكتفا فمهر في الوضع بمجرد الفرض بخلافه على ما سبأ نيك بانه بعيد هذا على انهم صرحوا بان ههنا
 شرط حتى فسر واذل كان كل ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) فان قلت ملزوم (ج) لا يجب صدق
 (ج) عليه فان هلل (ج) التابعة لو وجدت وجه (ج) ويمتنع صدقه عليها والمراد من قولنا
 كل (ج) كل ما صدق عليه (ج) قلت الصدق معتبر قانهم بعد بيان ان المراد من (ج) ما صدق

عليه (ج) بغيره القسمة تارة بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كل صنف حقيقة لا يلزم
 فيه عليه وجوبه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحصول ملزوم (ب) وهو ذات الموضوع فلا يصدق
 ممكنة خاصة كما اشترنا اليه الثاني انه يبق فرق بين المطلقة والدائمة بل والضرورية على هذا
 التفسير لان كل ما هو ملزوم (ب) دائما بل بالضرورة والا يمكن تخطف اللام من المفهوم الثاني
 انه يخرج اكثر لخصا عن التصدير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوم والموصف للموضوع او لوصف
 المحمول كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب بالفعل الى غير ذلك واعلم انهم اواكفوا بمجرد
 الاتصاف او مطلق لزوم اعم من الكل والجزئي التدفع منهم الاشكال الثاني والثالث الا انه يرد عدم
 الفرق بين المطلقة والضرورية المنتشرة لان المحمول حيث وجب البتة لذات الموضوع
 في وقت ما وهو مفهوم النشر الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان (ج) يجب ان يكون غير الواو
 لانه لو اورد الواو اخلت اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج الى الجواب وقولنا
 فهو بحيث لو وجد خبر المبتدأ واما المعنى فلم يعم الكلام حيث قيل كل ما لو وجد (و) كان (ح)
 الخامس في بيان النسب بين الخارجيات والحقيقات اما التفتان في الكيف وانكم فالوجبات
 الكلية بينهما عموم وخصوص من وجه لما عرفت ان موضوع الموجبة الحقيقية يجوز ان يكون
 معدوما في الخارج بخلاف الموجبة الخارجية فاذا كان موجودا في الخارج فالحكم بس مقصورا عليه
 بل يشتمل لافراد الموجودة والمعدومة الممكنة والمنتهية والحكم في الخارج ليس الاعلى لافراد الموجودة
 في الخارج فالحكم فيها على بعض عادل عليه الحكم في الحقيقة بحيث يكون الموضوع موجودا
 اصلا يصدق الكلية الحقيقية دون الخارجية كقولنا كل عقاب طائر وحيث يكون الموضوع موجودا فان
 صدق الحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة فيصا دقان كقولنا كل انسان حيوان
 وان لم يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدقت الخارجية دون الحقيقة
 كالولم يوجد من الاشكال الثالث صدق كل شكل مثل باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة
 لان من افراد ما لا يكون مثلنا والى هذا اشار المصنف بقوله وينهما فرق واما الوجبات الجزئية
 فالحقيقية اعم من الخارجية مطلقا لانه يصدق الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق على
 بعض الافراد من غير عكس واما السالبتان الكليةان فالخارجية اعم ثابت ان نقيض الاخص
 اعم ولا يمتى صدق السلب عن كل الافراد صدق عن كل الافراد الخارجية ولا ينعكس ولان صدق
 السلب الحقيقي اما لانتفاء وجود الموضوع محققا او مقدرا واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع فانهما
 لوارتفاع صدق الايجاب واما كان يصدق السلب الحقيقي والخارجي بخلافه فان صدقه ربما يكون
 لانتفاء الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي واما الجزئية فيبينها ما سببه جزئية لان نقيض
 الاعم من وجه ما بين وصدق السالبة الحقيقية بدون الخارجية حيث يكون الموضوع موجودا ويخصر
 صدق الحكم على الموجودات كما في المثال المذكور المفروض وبالعكس حيث يستعمل الموضوع ويصدق
 الحكم على كل الافراد المقدرة واما المختلفتان فالموجبة الحقيقية الكلية اعم من الموجبة الخارجية
 من وجه لما مر في الكليتين وكذا ان السالبتين الجزئيتين تصادقهما صيد انتفاء الموضوع في الخارج
 وصدقه ايدون السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد وبالعكس حيث لا يكون
 للموضوع فرد محقق او مقدر كقولنا لاشئ من المتبوع موجود اوجب لم يثبت المحمول للموضوع
 في نفس الامر كقولنا لاشئ من الحيوان ينجح والموجبة الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية
 الخارجية لان الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد بخلاف العكس وينهما
 وبين السالبتين عموم من وجه والسالبة الحقيقية الكلية اخص من السالبة الجزئية الخارجية لانها

اخص من السالبة الكلية الخارجية وهي اخص من السالبة الجزئية لان الموجبة الجزئية الحقيقية
 اعم من الموجبة الكلية الخارجية وتقبض الاعم اخص ومباينة للوجبتين الخارجيتين لان صدق
 كل منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية وتقبض اللازم مباين وبين السالبة الجزئية
 الحقيقية وكل واحدة من الخارجيات المتخالفة لهاتين جزئى التحقق العموم من وجدهن تناقضها
 او عموم من وجدهن وان ذلك ظاهر لاستلزامه هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى ما نحن بصدده فنقول
 لما عبرت القضية بحسب الحقيقة توجهت عليها اعتراضات الاول ان حاصله يرجع الى ان كل (ج)
 الموجود في الخارج على احد الوجهين فهو (ب) ولا شك ان كل (ج) الموجود في الخارج محققا
 او مقدرا بعض ما يوصف (ج) فتقلب الكلية جزئية الثاني القضايا التي موضوعاتها متعنة
 خارجة عن هذا التحقيق لاننا قلنا كل ما هو شريك الباري فهو متعنه لا يمكن اخذه بهذا الاعتبار
 والالتكان معناه كل ما لو وجد كان شريك الباري فهو بحيث لو وجد كان متعنا ولا خفاء في كذبه
 وفيه نظر لان الاحكام الواردة على المتعنتات ان المتنافي تقدير وجودها امكن اخذ القضية
 بهذا الاعتبار وانافت فصدق الايجاب عليها ممنوع فان هذه القضية رجع محصلها الى السلب
 وهو لا شيء من شريك الباري يمكن الوجود الثالث ان قولنا بحيث لو وجد كان (ب) يشغل على حثية
 باعتبار وصف (ب) فهذه الحثية ان كان ثبوتهما (لج) باعتبار الخارجى يرجع مفهوم القضية
 الى الخارج حية وتعود الاشكالات عليه وان كان باعتبار الحقيقة كان معنى القضية كل ما لو وجد
 كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان يثبت له تلك الحثية ويعود الكلام الى هذه الحثية انها في اي ثبت
 (لج) في الوجود الخارجى او بحسب الحقيقة ويسلسل فيتوقف معرفة لقنسة على معرفة مفهومات
 متسلسلة الى غير النهاية وانه محال الرابع ان الموجبة المدولة والموجبة المحصلة يجتمعان في الصدق
 على ذلك التفسير لصدق قولنا كل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان لا (ج)
 وكل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) والاولى موجبة مدولة والثانية
 موجبة محصلة الخامسة انه يلزم كذب كل كلية لان (ج) الذي ليس (ب) وان كان متعنا فهو
 بحيث لو وجد كان ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) فلا يصدق الموجبة الكلية وكذلك (ج)
 الذي هو (ب) لو وجد كان (ب) فبعض (ج) فلا يصدق السالبة الكلية مثلا اذا قل كل (ج) (ب)
 فهو ليس بصادق لصدق تقبضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ب) لصدق (ج) على (ج) الذي
 ليس (ب) فان (ج) ليس (ب) وان كان متعنا الا انه بحيث لو دخل في الوجود كان (ج) وليس (ب)
 فبعض (ج) ليس (ب) وهكذا في السالبة الكلية ولما خطر هذا السؤال لبعض الفضلاء بايال
 قيد الموضوع بالافراد الممكنة فاندفع الاله ورد سؤال آخر وهو ان ههنا قضيا موضوعاتها
 غير ممكنة والمنطق لا يد ان تكون قاعدته مطردة في جميع الجزئيات فاعتبر لدفع السؤال قضية اخرى
 باعتبار الذهن ومعناها كل (ج) في الذهن فهو (ب) في الذهن وفيه نظرم من وجهين الاول انه لا يصح
 اخذ القضايا التي موضوعاتها متعنة بهذا الاعتبار فاذ قلنا شريك الباري متعنه يكون معناه شريك
 الباري في الذهن متمن في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون متعنا وكذلك قولنا
 كل متعنه معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة وجود الموضوع مع ان جمهور
 الحكماء فرقا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك الباري متمن هو المتعنه
 في الخارج ومعناه كل ما يصدق عليه في الذهن انه شريك الباري يصدق عليه في الذهن انه متمن في الخارج
 وكذا المحمول في قولنا كل متعنه معدوم المعدوم في الخارج ومعناه ما ذكرناه ولا فساد فيه وعن الثاني
 بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصور الذهنية وكان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج
 فلا بد من تصور اولاه حتى يصح الحكم عليه كذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور

تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد
 بتصور الموضوع الذهني فالوجود الذهني يحتاج الى ان يحضر موضوعها في الذهن بواسطة
 الایجاب ثم بتصور تلك الصورة الموجودة في الذهن ويحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحضور
 الا لاثبات تصور الموضوع ويحكم عليه وفيه نظر لان الحكم عليه لا يجوز ان يكون الصور الذهنية
 فانها موجودة في الخارج قائمة بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل متع كذا فالحكم
 ههنا ليس على صورة الامتناع بل على نفس الممتنع وقد مر ذلك مرارا واما الجواب الحق فسر ذلك واذ
 قد اتمنا الكلام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تشتمل على ثمة
 امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهما تصافه بالوصف العنواني وعقد لعل وهو انصاف بوصف
 المحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر فيها فهذه الثمة بالبحث الاول في ذات الموضوع وهو
 افراد الشخصية والوعي على ما شرنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن
 اوفي الخارج اما محققا او مقدرا فاذا قلنا كل (ج) فالحكم فيه على جميع الافراد الموجودة على احد
 انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له في الخارج محققا او مقدرا وكل فرد له موجود في ذهن زاهن
 هذا اذا كان للموضوع هذه الانواع من الافراد اما ان لم يكن له تلك الانواع الثلاثة فالحكم يخص
 بنوع من الافراد له كما ان لم يكن له الافراد الموجودة في الخارج كقولنا كل خلاء بعداوم يمكن له
 الا افراد الذهنية كقولنا كل متع كذا والى ذلك اشار الشيخ في الشفاء حيث قال ان حقيقة الایجاب
 هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود بان شأ موجود له فكل موضوع
 لا يوجب فهو موجود ما في الاعيان اوفي الازدهان فله اذا قلنا قائل كل ذي عشرين قاعدة كذا ليس
 معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة من المعلوم يوجد لها في حال عدمها انه كذا فان ما لم يوجد كيف
 يوجد له شيء بل الذهن يحكم على الاشياء بالایجاب على انها في انفسها ووجودها يوجد لها
 المحمول وانها تستقل في الذهن موجودا لها المحمول لان حيث هي في الذهن فقط بل على
 انها اذا وجدت وجد لها المحمول الى ههنا ما في الشفاء وهو مصرح بان ذات الموضوع يجب
 ان يوجد بحيث يتناول ما في الذهن والخارج محققا ومقدرا لا كما اخبرنا صاحبنا باحد الاصناف والحاصل
 ان الشيخ ما اعتبر القضية الامفهوما واحدا منطبقا على سائر القضايا واما المتأخرون فعملوها
 مقولة بالاشارة على مفهومات ثمة اذا حققت كانت جريئات لا كليات فبحث الثاني في عقد الوضع
 انه لا بد من امكان انصاف ذات الموضوع بالعنوان في نفس الامر فكل (ج) معناه كل واحد
 مما يمكن ان يصدق عليه (ج) في نفس الامر فان اعتبار مجرد الفرض يورد ما يورد ايضا للذات
 في القضية وصفان فكما امتنع ان يتأفها وصف المحمول فكذلك يمتنع ان يتأفها وصف الموضوع
 فلا يتدرج الحجر في قولنا كل انسان ناطق كما لا يصدق بعض الحجر ناطق والام تنعكس القضية
 اصلا وعلى هذا يصدق قولنا كل متع معدوم موجبة لان امورا في الذهن يصدق عليها في نفس
 الامر انها متمتعة بخلاف كل انسان ولا انسان فهو انسان اذ ليس هناك شيء يمكن ان يصدق
 عليه في نفس الامر انه انسان ولا انسان وكذلك قولنا شريك الباري معدوم فلا يوجد لافي الذهن
 ولا في العين شيء يصدق عليه انه شريك الباري في نفس الامر وانما تصدق القضية لواخذت سالبة
 على معنى ان ليس بوجود ثم ان القاري اقتصر على هذا الامكان وحيث وجده الشيخ مخالفا لعرف
 زاد فيه قيد الفعل لافعل لوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات
 الخالية عن العنوان تدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفا به بالفعل مثلا اذا قلنا كل اسود
 كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ويمكن ان يكون اسود اذا فرضه
 العقلي اسود بالفعل واما على راي الفسار في دخوله في الموضوع لاتبوقف على هذا الفرض
 وقد اتمنا الشيخ الى هذا في الشفاء حيث قال وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط

فربما لم يكن الموضوع يلتفت اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو مفعول بالفعل فهو موصوف
بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد او لم يوجد يقال في الاشارات (أ) قلنا
كل (ج) فمضى بان كل واحد واحد بوصف (ج) كان موصوفا (ج) في الفرض الذهني اقول
الوجود الخارجى وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف اتفق فذلك الشيء موصوفا به
(ب) فالكلالان خبر بمان في ان اعتبار عقد الوضع بعم الفرض والوجود على ان (ج) بالقوة
يدخل في الحكم الكلى الضرورى والممكن لانه فان فرض بالفعل كان المحمول ضروريا او ممكنا فيجب
ان يكون كذلك سواء فرض او لم يفرض والزم انقلابه ليس بضرورى او ممكن ضروريا او ممكنا
على تقدير يمكن والمحال وهذا سمعهم يقولون ان عقد الوضع لا يدخل له في الضرورة والامكان
فالمدعيان لا فرق بينهما في الضرورة والممكنة بحسب الصدق وإنما الفرق يظهر بحسب المفهوم
وفى الاطلاق وكان التأخيرين لما رواه ان الشيخ يعتبر في عقد الوضع نفس الامر بالفعل حسبوا
ان قيد الفعل مرتبط بنفس الامر ففهموا الاحكام التى وضعها الشيخ وليس الامر على ما توهموه
بل المعترضة بحسب نفس الامر هو امكان تصديق ذات الموضوع بوصفه واعتبار الفعل قد اتى
فيه بمجرد الفرض على ما اشار اليه في الاشارات والشفا البحث الثالث في عقد الجمل قد سلف لك
ان المحمول هو مفهوم الباء لاذاته ثم انه يجب ان يكون صادقا على الموضوع صدق الكلى على جزئياته
والام يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لجواز ان يكون الحكم المذكور في الكبرى مختصا بجزئيات
موضوعها فلا يتعدى الى ما لا يكون من جزئياته وبهذا القدر يكشف فساد الشبهة التى اوردت
على اخراج المسمى من الموضوع وهى انه يطل ثلث قواعد: انعكاس السالبة الكلية والموجة الجزئية
واتناج رابع الاول وذلك لانه لو انحصر ماصدق عليه (ج) في جزئياته لصدق لاشئ من الانسان
بنوع ولا يصدق لاشئ من النوع بانسان لصدق تعقبه وهو قولنا بعض النوع انسان وايضا يصدق
هذه الموجبة الجزئية مع صدق تعقب عكسها وهو لاشئ من الانسان بنوع وايضا يصدق بعض
النوع انسان و لاشئ من الانسان بنوع مع كذب النتيجة لانا نقول لاشئ صدق قولكم بعض النوع
انسان وانما يصدق لو كان الانسان صادقا على افراد النوع صدق الكلى على جزئياته وليس
كذلك واما يجب منع عدم صدق لاشئ من النوع بانسان وهذا لان الحكم على الافراد الشخصية
ولاشئ انه ليس للنوع افراد شخصية لكن الشخص معروض للتشخص وافراد النوع معروضة
للمعوم واذا لم يكن له افراد لم يصدق الايجاب الجزئى اصلا فصدق السلب وفيه نظر لان
كل كلى من الكتابات الخمسة لا يتخلو اما ان يكون له افراد شخصية او لا يكون فان لم يكن وجب
ان لا يصدق حكم ايجابى على شئ من الكتابات وبطلانه ظاهر ضرورة صدق قولنا كل نوع
مقوم ومفعول في جواب ما هو وافراده متفقة الحقايق الى غير ذلك من القضايا المستعملة في هذا
اللفظ وان كان له افراد شخصية يتدفق جوابه بالكلية وعن الشبهة اجاب بآخرى ذكرناها في رسالة
تحقيق المحصورات من اشتهاى الوقوف عليها فليطصفها (قوله واذا عرفت معنى الموجبة الكلية)
يمكن معرفة مفهوم المحصورات بالاقبية بانه على معنى الموجبة الكلية فان الحكم في الموجبة الجزئية
على بعض ماصدق عليه الحكم في الكلية فالشرائط المعتبرة متفق الكل معتبرة ههنا في البعض والسالبة
الكلية هى سلب المحمول عن كل فرد من افراد الموجبة الكلية او رفع ما يتنه الموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية سلب المحمول عن بعض الافراد او رفع ما يتنه الموجبة الكلية ويتدفق ذلك من ذلك ان السلب
لا يستدعى وجود الموضوع فلهذا كان السلب رفع الايجاب وصدق السالبة الخارجية اما انتفاء
الموضوع في الخارج حتى يصدق سلب الشئ عن نفسه كقولنا لاشئ من الجلال بخلافه واما انتفاء
ثبوت المحمول له كقولنا لاشئ من الانسان بمحجر وكذا صدق السالبة الحقيقية اما انتفاع موضوعها

واذا عرفت معنى الموجبة الكلية
عرفت معنى البواقى متن

في الخارج حقيقة التقدُّر أو البتقاء الحكم وكذلك في الذمَّة وبالجملة رفع الإيجاب إماماً بتقاء عقد
الوضع أو بتقاء عقد الجلي فصدق السلب يمكن في الحالتين بخلاف الإيجاب وهذا معنى قولهم
موضوع السالبة اجماع من موضوع الموجبة لا حاشية بعض من أن أفراد السالبة أكثر من أفراد الموجبة
فإن موضوع السالبة يشهد موضوع الموجبة ويزعم بعضهم أنه لا بد في السالبة من وجود الموضوع
والأما الشيخ الضرب الثاني والرايع من الشكل الأول لأن عقد الوضع في الكبرى أن لا يمكن هو عقد الجلي
في الضميمة كما يلزم صدق الحكم من الأوسط إلى الأصغر وإن كان عقداً جلياً فيها وهو لا يجب
وجود الموضوع في الكبرى فغاية الفرق بين السالبة والموجبة أن مقتضى وجود الموضوع في الموجبة
متكرر لأن مقتضى الوضع والجلي فيها يستدعيان وجود الموضوع وأما السالبة فالذي يستدعي
وجود موضوعها هو عقد الوضع لأن السلب أغبر على عقد الجلي فقط وأما صدق الوضع فبأن
وهذا غير صحيح لأن السلب لا يستدعي وجود الموضوع لم يقتضِ شاقص بين الموجبة والسالبة
اصلاً وأما الكبرى في الشكل الأول فصدق الوضع فيها يشتمل على عقد الجلي في الصغرى ولا يلزم
منه الوجود بعض أفراد الموضوع لاجتماعها ولوسم غباية ما فيه أن السالبة الواقعة في كبرى الشكل
الأول يكون موضوعها موجوداً ولا يلزم منه اعتبار وجود الموضوع في كل سالبة فإن قلت الفرق
بين السلب والإيجاب أنما يتبين على رأي الناظرين وأما على رأي الشيخ فلا لأنه ما اعتبر الوجود
الموضوع مطلقاً ولا بد من تصور موضوع السالبة فيكون أيضاً موجوداً فنقول تصور الموضوع
لا يستلزم وجوده وإنما يستلزم لو كان متصوراً بحدوثه وبيانه إننا إذا قلنا كل (ج) فوضعه كل
واحد واحد من أفراد (ج) التي لانهاية لها على أحد أنحاء الوجود من الأزل إلى الأبد ولا شك
أن تصوراتها بمخاطباتها وتخصصاتها لا يمكن فضلاً عن الوقوع فلسنا تصورناها باعتبارها الجلي
كاعتبار أنها أفراد (ج) والإيجاب إنما يستدعي وجوداتها على سبيل التفصيل فلذلك بين هذا
وذاك سلباً لكن المراد باستدعاء الإيجاب وجود الموضوع أنه يستدعي حاله ثبوت المحمول للموضوع
لحال الحكم بالثبوت أعني الإيجاب قريباً كان الموضوع معدوماً حال الحكم مع صحة الإيجاب كقولنا
زيد سيوجد غداً فإن هذا الحكم يصدق إذا يوجد غداً أيضاً مقتضى الحكم وجود الموضوع في آن
واحداً وهو أن الحكم ومقتضى الإيجاب فيكون وجوده أزلاً وأبداً كما في الدائم الأزل وعلى هذا
قولنا السلب لا يستدعي وجود الموضوع أي حال ارتفاع المحمول لحال الحكم بالارتفاع أعني السلب
فإنه لا بد من وجوده في الذهن حال الحكم مع أن ارتفاع المحمول لا يقتضيه هكذا يجب أن يحقق
هذا الموضوع وأما الطين في هذه المواضع كل الاطناب لانها مسارح الانظار ومطارد الأفكار
ومشارب تحريفات الآخرين قواعد القدماء وما نشأ تغيراتهم اصطلاحات الحكماء وكما راجعت
فيها المشاهير الأفاضل وفكرت فيها في نفسي فاطلعت على دقائق وجلايل ولم تمنعني عن تقييدها
وتفصيلها ضنة بالنفس أو مفاضة في التمعن لعله لا يبعد مني شكر من أرباب الأذهان الوفاة
أو اغراض من أولى البصائر القادة (قوله الثالث في تحقيق المهلة وحكمها) قد سبق إجماعاً إلى أنه مفهوم
الإنسان مثلاً لا يقتضي الكلية والامتنع حله على زيد ولا الجزئية والامتنع حله على كذا
بل الإنسان من حيث هو معنى وما خذوا من الكلية معنى وجزئية معنى ومع اعتبار العموم أي كونه بحيث
له نسبة إلى أمور متكررة معنى وهو في نفسه صالح للجميع ذلك وموضوع المهلة مفهوم الشيء من حيث
هو فعلى هذا الإنسان كلي ونوع لا يكون مهلة لأن الكلية التوهية إنما تعبرضان الإنسان
لأن حيث هو بل إذا استأنه إلى أمور متكررة فهو مأخوذ باعتبار واحد معين وهو كونه عاماً من الشيء
على ذلك في الشفا وفيه نظراً ما أو لا فلا موضوع المهلة لو كان هو الطبيعة من حيث هي هي
لم ينحصر التقسيم الثالث لوجود قسم آخر وهو ما يكون الحكم على ما صدق عليه الموضوع

الثالث في تحقيق المهلة
وحكمها مفهوم الإنسان مثلاً
لم يقتضي الكلية والامتنع حله
على زيد ولا الجزئية والامتنع
حله على كذا بل هو في نفسه
معنى وما خذوا كلياً معنى
وما خذوا جزئياً معنى
وما خذوا عامياً معنى وهو في نفسه
صالح لكل ذلك فله مهلة
ما موضوعها مفهوم الشيء
من حيث هو فعلى هذا قولنا
الإنسان نوع لا يكون مهلة
لأنه مأخوذ باعتبار واحد معين
نص الشيخ عليه وهي في قوة
الجزئية الموافقة لها في الكيف
بمعنى تلازمها لأن (ب) وهما
صدق على بعض (ج) فقد
صدق على ما صدق عليه
(ج) من حيث هو وهما
صدق على (ج) من حيث هو
(ج) صدق على بعض ما
صدق عليه (ج) وهذا صحيح
أن عني بعض (ج) شيء صدق
عليه (ج) ولو عني شيء صدق
عليه (ج) من حيث جزئياته
في صدق الشرطية الثانية
نظر من

من غير بيان كنهه ولم يصدق اكثر القضايا المعلقة التي موضوعاتها خواص واهراض كقولنا الكتاب
 أو الماشي انسان ولم يكن تسميتها بالمعلقة ناسبة لان افعال السور لا تصوب بالقياس الى الطبيعة من
 حيث هي وانما تصور فيصدق عليه الطبيعة واماننا فلما سمعت ان الموضوع في قولنا الانسان نوع
 ليس هو الانسان من حيث هو عام بل هذا القيد انما في من قبل المحمول والموضوع وهو المفهوم من
 حيث هو كما اذا قيل بعض الانسان اسود فال موضوع ههنا بعض الانسان من حيث هو لاعم قيد السواد
 ولاعم قيد البياض واذا قيل اسود علم انه من قيد السواد علمنا الشيخ نفسه حيث فرق بين مفهوم
 القضية وبين الامور الخارجية عن مفهومها وان صدقت لو قيدت بهما ان المعلقة في قوة الجزئية
 الموافقة له في الكيف على معنى تلازمها لانه اذا صدق الحكم على بعض (ج) فقد صدق على مسمى
 (ج) من حيث هو. واذا صدق الحكم على مسمى (ج) من حيث هو صدق الحكم على بعض (ج) واعترض
 المصنف على الملازمة الثانية بله ان اراد بعض (ج) بعض ما يصدق عليه (ج) اعني ان يكون مسمى
 (ج) اوجزيا فالملازمة صحيحة الاله خلاف الاصطلاح وهذا بناء على توهم ان مسمى (ج)
 داخل في ما يصدق عليه وان اراد بعض ما يصدق عليه من الجزئيات فالملازمة ممنوعة لجواز الحكم
 على الطبيعة من حيث هي من غير ان يتعدى الحكم الى جزئياتها فانه يصح في الطبيعة
 من حيث هي انها مشتركة بين كثيرين وكلاهما ومحمولة عليهما وجزء الافراد ولا يصدق هذه
 الاحكام عليهما وهذا المنع ارد ايضا على الملازمة الاولى لجواز ان يحكم على نفس الجزئيات ولا يصدق
 ذلك الحكم على نفس الطبيعة فانه لا يصدق على الطبيعة انها فرد من افرادها ولا يصدق ذلك
 على بعض افرادها نعم لو جعل موضوع المعلقة ما يصدق عليه من الجزئيات كانت في قوة الجزئية
 والملازمة ثانيا ثبانا حائلا (قوله الفصل الرابع في العدول والتحصيل) هذا تقسيم للقضية باعتبار
 المحمول فمحمول القضية ان كان وجوديا اعلم يكن معنى السلب جزأ منه سميت بمحملة لتصل
 مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجوديا او عدميا وسواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد بصير
 او ليس بصير وان كانت عدمية سميت معدولة ومتغيرة لان الدلالة لاعلى الامور الثبوتية
 واذا قصد الامور الغير الثبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب او يصحغ اخرى اليها وغير
 محصلة لعدم تحصل محمولها موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد لا بصير او اعنى وزيد
 ليس بلا بصير او ليس اعنى ولا يرد النقص بالسالبة المحمولة لان السلب ليس جزأ من محمولها
 على ما مستحقه عن قريب فههنا اربع قضايا محصلتان ومعدولتان والضابط في نسبة بعضها
 الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول وتحصيل اي تكونان معدولتين ومحصلتين وتخالفتا
 في الكيف بان يكون احديهما موجبة والاخرى سالبة تناقضتا بعد رعاية الشرايط المتبعة في التناقض
 كقولنا كل انسان حيوان ليس كل انسان حيوانا كل انسان لاجى ليس كل انسان بلاجى وان كانتا
 على العكس اي تخالفتا في العدول والتحصيل بان يكون احديهما محصلة والاخرى معدولة وتوافقتا
 في لكيف اي يكون كلاهما موجبة او سالبة فان كانتا موجبتين تعاندان صدقا اي لاتصدقان
 معا وقد تكذبان كقولنا زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يمتنع صدقهما في حالة واحدة ضرورة امتناع
 اتصاف ذات واحدة بصفتين متناقضتين في زمان واحد ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع وان كانتا
 سالبتين تعاندان كذبا اي لا تكذبان وما وقد صدقان كقولنا زيد ليس بكاتب زيد ليس بكاتب
 فانه يمتنع كذبهما لانهما لو كذبا معا صدقت الموجبتان معالانهما تعاضدا معا وقد تبين
 انهما لاتصدقان لكن يجوز صدقهما اذا كان الموضوع معدوما لا بقاء صدق الموجبتين
 مستحيل على تقدير كذب السالبتين لان كل واحدة من الموجبتين اخص من السالبة الاخرى
 ومن المحال صدق الخاص على تقدير كذب العام لاننا نقول لام ان صدق الخاص مع كذب العام

الفصل الرابع في العدول
 والتحصيل محمول القضية
 ان كان وجوديا سميت محصلة
 موجبة وسالبة وان كان عدميا
 سميت معدولة ومتغيرة وغير
 محصلة موجبة وسالبة فهذه
 اربع قضايا بالضابط في نسبة
 بعضها الى بعض ان كل
 قضيتين توافقتا في العدول
 والتحصيل وتخالفتا في الكيف
 تناقضتا وان كانتا على العكس
 تعاندتا صدقا حالة الایجاب
 وكذبا حالة السلب وان تخالفتا
 فيهما كانت الموجبة اخص
 من السالبة وانما كان كذلك
 لتوقف الایجاب على وجود
 الموضوع اما تخفقا كما
 في الخار جبهة او تقدير اكا
 في الحقيقة دون السالبة من

ولا التباس في هذه الاربعة
الابتن الموجبة المعدولة
والسالبة المحصلة والفرق
بينهما ان القضية ان كانت
ثلاثية وتقدمت الرابطة على
حرف السلب كانت موجبة
الربط الرابطة مابدها بالموضوع
وان تأخرت كانت سالبة السلب
حرف السلب الربط الذي
بمدها وان كانت ثنائية فلا فرق
الا بالنسبة الا اصطلاح على
تخصيص بعض اللفاظ
بالايجاب وبعضها بالسلب
كتخصيص لفظة غير
بالمعدل وليس بالسلب متن

وقيل الموجبة المعدولة عدم
الشيء عما من شأنه ان يكون له
في ذلك الوقت (ب) اوفيه
اوقيله او بعده (ج) او من شأنه
او نوعه او جنسه القريب
او البعيد وابطل الشيخ الكل
بان قولنا الجوهر ليس بعرض
وكل ما ليس بعرض فهو غنى
عن الموضوع ينتج الجوهر غنى
عن الموضوع ولا ينتج الشكل
الاول والا الصغرى موجبة
مع ان العرض ليس من شأن
الجوهر ولا يحسب جنسه وهذا
ضعيف لانتضاله ان لا يشترط
وجود الموضوع في الموجبة
لانتاج قولنا ان لا يشترط
وكل ما ليس بوجوده ليس
بمحسوس ولان الصغرى
السالبة في الاول انما لا ينتج ٣

محال على ذلك المعدول وما يكون كذلك اولا بمن ذلك المعدول محال ومن اجل ذلك لم يحال المحال
او يقول من الابتداء لو كذبت السالبة فاما ان تكذب احدى الموجبتين اولا فان كذبت يلزم لو فاع
التخصيص وان صدقت يلزم اجتماع الموجبتين على الصدق او يقول لو كذبتا يلزم صدق الموجبتين
وكذبهما معا بالبيان الذي ذكرناه وذكروا وهو محال وان تخالفت القضيتان فيهما اى في العدول
وتحصيلى وفى الكيف كانت الموجبة اخص من السالبة كقولنا زيد كاتب يدابس بلا كاتب زيد كاتب
زيدابس يكتب وذلك لان الايجاب يتوقف على وجود الموضوع اما تحقيقا فيكون الموضوع محقق
الوجود في الخارج كافي للخارجية او تقديرا اى يكون مفروض الوجود في الخارج كافي للحقيقة ومطلفا
اعماله من الخارج والذهن كما هو اى الشيخ ضروريان ثبوت صفة الشيء فرع ثبوت الموصوف في نفسه
سواء كانت الصفة وجودية او معدنية ففى صدقت الموجبة صدقت سالبة والا اجتمع الموجبتان
على الصدق ولا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لجواز ان يكون صدقها ابتداء بالموضوع
فلا تصدق الموجبة معها نعم لو كان الموضوع موجودا كانتا ملازمين وذلك ظاهر (قوله ولا التباس)
قد بين ان لا التباس بين القضايا الاربع في المعنى واما في اللفظ فلا التباس ايضا اذا تفتتقا العدول
والتحصيل واختلقتا في الكيف لانهما ان اتفتتا في التحصيل فلا يكون فيها حرف سلب فهى موجبة
وما يكون فيها نهى سالبة وان اتفتتا في العدول فلا يكون حرف فيها واحدا موجبة وما تعدد
فيها سالبة وكذلك اذا اختلفتا في العدول والتحصيل واتفتتا في الكيف فانهما ان كانتا موجبتين فاذ يكون
فيها حرف السلب موجبة معدولة وما لا يكون فيها موجبة محصلة وان كانتا سالبتين فلا كان
حرف السلب فيها واحدا سالبة محصلة وما تعدد فيها سالبة معدولة اما اذا اختلفتا فيها
فلا التباس ايضا بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة اذ لا حرف سلب في الموجبة وحرف
السلب متكرر في السالبة انما الالتباس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة لوجود حرف السلب
فيهما فلا يعلم ايها موجبة وايها سالبة فالفرق بينهما ان القضية ان كانت ثنائية وتقدمت
الرابطة على حرف السلب فهى موجبة لان هناك ربط السلب اذ شان الرابطة ربط مابدها
بما قبلها وان تأخرت الرابطة عن حرف السلب فهى سالبة لان هناك سلب الربط فان من شان حرف
السلب ان يسلب الربط الذي بمدها وان كانت ثنائية فلا فرق بينهما الا بالنسبة الاصطلاح على تخصيص
بعض اللفاظ بالايجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ غير بالسلب وليس بالسلب (قوله وقيل
الموجبة المعدولة) فرق جماعة من المحصلين بين الايجاب المعدول والسلب المحصل بان
الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم والسلب المحصل
عدم شيء عما ليس من شأنه ذلك الشيء في ذلك الوقت فتكون عدم الهبة عن الانط ايجابا وعن
الطفل سلبا ومنهم من فسر باعم من هذا وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء
في الجملة سواء كان وقت الحكم اوقيله او بعده والسلب المحصل عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء
اصلا حتى يكون عدم الهبة عن الطفل ايجابا وعن المرأة سلبا ومنهم من فسر باعم منه وقال
الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه اوشان نوعه والاتصاف بذلك الشيء في الجملة فعدم الهبة
عن المرأة ايجابا وعن الحمار سلبا ومنهم من اخذه اعم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه
اوشان نوعه او جنسه القريب ان يصف بذلك الشيء فعدم الهبة عن الحمار ايجابا وعن الشجر
سلبا ومنهم من بلغ الغاية في التعميم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه اوشان نوعه
اوشان جنسه القريب او البعيد ان يكون له ذلك الشيء فيكون عدم الهبة عن الشجر ايجابا وعدم
الاشتداد والضعف عن الجوهر سلبا فانها ما ليسا من شأنه ولا من شأن نوعه ولا من شأن جنسه
اذ لا جنس له وابطل الشيخ الكل باننا اذا قلنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غنى عن الموضوع

يُنتج بالضرورة ان الجوهري حق عن الموضوع للاندراج بالدين والشكل الحق لا ينتج الا اذا كان صغرا
 موجبة فيكون قولنا الجوهري ليس بعرض موجه معد وله مع ان العرض ليس من شأن الجوهري ولا من شأن
 جنسه العرض والجدواورد عليها فتصان احدهما الى ذكر صاحب الكشف وتقرره من ذلك ان
 على ان قولنا الجوهري ليس بعرض موجبة لا يصح بمجموع مقدماته فلو كان صحيحا لزم ان لا يشترط
 في الايجاب وجود الموضوع لاننا اقلنا الخلاء ليس بوجود وكل ما ليس بوجوده ليس بمحتوى
 يتبع بالضرورة ان الخلاء ليس بمحسوس فلو كان قولنا الخلاء ليس بمحسوس موجبة لزم تحقق الايجاب
 مع عدم الموضوع بالشئ نفسه لا بتمثله وتبنيها تفصيلي وهو الاثم ان الصغرى السالبة في الشكل
 الاول لا تنتج وانما لا تنتج اذ لم تكرر النسبة السالبة في الكبرى كقولنا لاشئ من (ج ب) وكل (ب ا)
 فلا يلزم ما ذكره من الخدور وهو عدم اندراج الاصفرت الاوسطا اما ان تكررت النسبة السالبة كما
 في المثالين المذكورين وهما ما ذكره الشيخ وما اورد صاحب الكشف شئ والبداية تشهد بانها
 قال المصنف اوله ان يقول القياس في المثالين المذكورين انما يتبع لكون الصغرى موجبة وان كانت
 سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول لاشئ بها السالبة لا تقضي وجود الموضوع فان قلت ان قلنا (ج
 ب) ليس (ب) فالسلب ان كان جزءا من المحمول كانت القضية موجبة معدولة وان كان خارجا عن المحمول
 كانت سالبة فلا يتصور سالبة المحمول فتقول السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة
 المحمول الا ان في سالبة المحمول زيادة اعتبارا فانما في السلب تصور الموضوع والمحمول ثم النسبة
 الايجابية بينهما وزفع تلك النسبة في سالبة المحمول تصور الموضوع والمحمول والنسبة
 الايجابية ورفضها ثم تعود وتصل ذلك السلب على الموضوع فانه اذا لم يصدق الايجاب المحمول
 على الموضوع يصدق سلبه عليه فيكرر اعتبار السلب فيها بخلاف السالبة فان فيها اربعة امور
 تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة الايجابية وسلبها وفي السالبة المحمول خمسة
 وهي تلك الامور الاربعة مع حل السلب على الموضوع وهكذا في السالبة الموضوع فانه قد حل
 فيها سلب العنوان على الموضوع ومن ههنا نسميهم يقولون معنى السالبة المحمول ان (ج)
 شئ سلب منه المحمول ومعنى السالبة الطرفين ان شئ سلب عنه (ج) وهو شئ سلب عنه
 (ب) ومعنى السالبة ان (ج) سلب عنه (ب) ومعنى الموجبة المعدولة ان (ج) يصدق عليه لا (ب)
 ويحصل لك من هذا ان السالبة المحمول لا تستدعي وجود الموضوع كما لا تستدعي السالبة
 واذا قد تحقق الفرق فاعلم ان المصنف انما اورد ذلك الكلام دفعا لنقضين المذكورين اما دفع
 النقض الاجمالي فهو ان الموجبة لا تستدعي وجود الموضوع اذ ان لم تكن سالبة المحمول اما اذا كانت
 سالبة المحمول فليس بها سالبة لا تستدعي وجوده واما دفع النقض التفصيلي فان السالبة
 في الشكل الاول لا ينتج اصلا فاننا قلنا لاشئ من (ج ب) وكل ما ليس (ب ا) فغنى الصغرى
 ان الحكم الايجابي مرتفع عن كل (ج) ضرورة ارتفاع عقد الجمل في السلب ولا شك ان هذا
 الرفع ما تكرر في الكبرى فان معناها ما صدق عليه سلب (ب ا) فلا يلزم تعدى الحكم والقياس
 في المثالين المذكورين انما اتبع لكون الصغرى موجبة سالبة المحمول سالبة محصلة والحاصل
 ان الصغرى متى كانت سالبة لم تكرر النسبة السالبة ومتى تكررت النسبة السالبة لم تكن الصغرى
 سالبة بل موجبة سالبة المحمول فان قلت فحينئذ لا يتم كلام الشيخ لتوقفه على ان الصغرى موجبة
 معدولة فتقول كلامه الزايم فان القوم حصروا القضية المشتملة على السلب في الموجبة المعدولة
 والسالبة فاذا لم تكن سالبة يلزم ان تكون موجبة معدولة وفيه نظر لان السالبة والسالبة المحمول
 مثلا زمانا فانتاج الكبرى مع احدهما يوجب انتاجها مع الاخرى غايه ما في الباب ان انتاج
 الموجبة السالبة المحمول ابيّن واجلي من انتاج السالبة فاننا قلنا كل (ج) ليس (ب) وكل ما ليس

٣ اذ لم يكرر النسبة السالبة
 كقولنا لاشئ من (ج ب) وكل
 (ب ا) واما اذا تكررت كما
 في المثالين المتقدمين انعت
 والبدية تشهد به ولقائل
 ان يقول القياس في المثالين
 المذكورين انما اتبع لكون
 الصغرى موجبة وان كانت
 سالبة المحمول والموجبة السالبة
 المحمول لاشئ بها السالبة
 لا تقضي وجود الموضوع
 المعدولة وهذا هو الحق
 من

(ب) فيقد جازم في الصغرى بان (ب) مطلوب عن كل (ج) وفي الكبرى بان (أ) ثابت لكل
 طالب منه (ب) فليتم بالضرورة قلنا (أ) كناية لكل (ج) بخلاف ما نادى بنا الصغرى بقولنا لاشي
 من (ج) ثابت منها ان كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) ومعنى الكبرى ان ماضق عليه
 ليس (ب) فلا يتبين الاتفاق ههنا كذا اذ صدق كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) صدق كل
 (ج) يصدق عليه سلب (ب) وجبته يصير الاندراج بينا ولا نقض الاول وجه دفع آخر وهو
 ان انتاج القياس لا يتوقف على صدق القدمات والموجبة فيستدعي وجود الموضوع اذا كانت
 صادقة فيجوز ان يكون قولنا الخلاء ليس بوجود موجبة كاذبة مع انه يتبع بخلاف ما ذكره الشيخ
 فان موضوع الصغرى موجود والحكم فيها صادق ونحن سلمنا ذلك ولكن لزم ان الموضوع فيها
 معدوم لان الشيخ ما اعتبر الوجود الحساري بل مطلق الوجود وهو متحقق ههنا قال صاحب
 الكشف بعد ايراد النقض والمحق ان الموجبة المستعملة في القياس لا يستدعي وجود الموضوع
 فانه اذا صدق نسبة امر الى موضوع مساواه كان موجودا او معدوما ويصدق حكم على كل
 فاصديق عليه ثلث النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالضرورة نعم لو فسرنا الموجبة
 بانها التي حكم فيها بثبوت المحمول لافراد الموضوع الموجودة في الخارج محققا او مقدرًا يلزم
 اشتراط وجود الموضوع فيها على التفصيل اما من فسرنا باعم منه كما ذكره الشيخ من انها
 التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع سواء كان موجودا في الخارج او في الذهن محققا او مقدرًا
 فله ذلك اذ لمشاحة في تفسير الفاظ لكنه لا يمكنه تمهيد ثلثة قوانين الاول اشتراط اليجاب
 في صغرى الاول واثالث لانا اذا قلنا كل معدوم ليس موجود وكل مالمس بوجود ليس محسوس
 يتبع بالضرورة ان كل معدوم ليس محسوس مع ان الصغرى ليست موجبة على ذلك التفسير الثاني
 انعكاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابداء معلوم مع ان قولنا بعض المعدم
 بعد ليست موجبة الثالث عدم انعكاس السلبية الجزئية فان قولنا بعض المعدم ليس موجود
 بسالبة ويلزمها بعض الموجود ليس بمعدوم والاصل صدق كل موجود معدوم هف * وقد سمعت
 واجيد ان الاذكياء يقولون لست ادري ماذا يصنع هذا القاضل هل يشترط في صغرى الاول
 اليجاب او لا فان لم يشترط فقد قال بخلاف ما صرح به وان اشترط فلا يتخلو اما ان يعتبر في اليجاب
 وجود الموضوع او لا فان لم يعتبر فقد بان بطلانه لان ثبوت الشئ للشئ فرع ثبوت نفسه بالضرورة
 وان اعتبر فان لم يعتبر الوجود المطلق كما اعتبر الشيخ فقد اورد على نفسه الاعتراضات وان اعتبر
 الوجود الحساري المحقق او المقدر وقديين ان الانتاج في الشكل الاول متحقق مع عدم موضوع
 الصغرى فهذا الاعتراض وارد عليه ايضا لانه اذا انعدم الموضوع مطلقا فقد انعدم في الخارج
 بطريق الاول والذي يقضى منه الجب ان من اشترط في موضوع الموجبة الوجود الخارجي يمكنه
 اشتراط اليجاب في الشكل الاول ومن اعتبر الوجود المطلق لا يمكنه * فاجبته بما هو مسبوق
 بتقديم مقدمة وهي ان المتأخرين لما راوا ان احكام الخارجية مغايرة لاحكام الذهنية واعتقدوا
 ان ما صرح به الشيخ القضية ليس منطبقا على جميع القضايا واعتبروا قضية خارجية وقضية حقيقية
 كقولنا شريك الباري يغير الباري تعالى وبعض المعدم مطلقا لوجوده والمحسوس فان هذه
 وامثالها تصدق موجبات مع عدم الموضوع فيها وعدم انطباق تفسير الشيخ عليها اعتراضوا
 عن ان يفسروا القضية بتفسير عام شامل لجميع القضايا واعتبروا قضية خارجية وقضية حقيقية
 واستعملوها في الاحكام فكما ان القضية تعتبر تارة مطلقا واخرى خارجية او حقيقية كذلك
 القياس يعتبر تارة على الاطلاق واخرى في الخارجية المحققة والمقدرة والمتأخرون كما خصصوا
 مفهوم القضية بالخارجية والحقيقية خصصوا الاحكام في العكس والتعقضى والقياس بهما

ايضا اذا ثبت هذا التقرير فتقول صاحب الكشف اشترط ايجاب الصغرى لافى مطلق القياس
 بل في قياس الخارجيات والحقيقات واعتبر وجود الموضوع فيها على التصديق والشيء لا يعتبر
 قضية عامة واعتبر مطلق القياس ورد عليه ان قولنا كل معدوم ليس بموجود يبيح في القياس
 المطلق وليس موجبا وكذلك بعض المعدوم بعد يوجب ان يصدق في العكس وليس باليجاب ولا يرد
 على من ذهب صاحب الكشف فانه خصص الاحكام بالخارجيات وتلك القضايا لا تصدق
 لا خارجية ولا حقيقة هذا خلاصة ما ذكره صاحب الكشف بعدم مساعدته والحق ان الاشكالات
 مندفة اما الاول فلان الصغرى موجبة سالبة المحمول وقد عرفت انها لا تستدعي وجود
 الموضوع واما الثاني فانه ان اراد بالمعدوم في قولنا بعض الابداع معدوم المعدوم في الخارج والذين
 فلا تصدق وان اراد به المعدوم في الخارج فالعكس ايضا صادق لوجود الموضوع في الزهن
 واما الثالث فهو بين الفساد لان انعكاس مادة من مواد الفضية لا يستلزم انعكاسها وانما اوردت
 هذه الابحاث وان لم يكن لها عين ولا اثر في الكتاب تنبيهها على بعض ما جعله المتأخرون سببا
 لتغيير الاصطلاحات وانت تعلم كم فيها من اللطائف والقوائد (قوله قال الامام في المحص
 لا يشترط وجود الموضوع) لما اعتبر وجود الموضوع في الايجاب دون السلب اعترض الامام عليه
 في المحص وقال وجود الموضوع ليس بشرط في الموجبة المعدولة لان عدم المحمول الوجودي
 كاللا يصير اما ان يصدق على الموضوع المعدوم او لا يصدق فان صدق فقد صدقت الموجبة
 المعدولة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطا فيها وان لم يصدق عليه عدم
 المحمول صدق عليه المحمول وهو البصير لا يحتاج خلو الموضوع عن النقصان فلان ان تصادف
 المعدوم بالامر الوجودي وهو محال وعلى تقدير تسليمه فالمطلوب حاصل لانه اذا لم يتحقق الايجاب
 المحصل الى وجود الموضوع فالايجاب المعدول بطريق الاولى وجوابه انا لانه لو لم يصدق
 عدم المحمول الوجودي على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودي عليه بل اللازم صدق سلب
 عدم المحمول عليه فان نقص الموجبة ليس موجبة بل سالبة والسالبة المعدولة اعم من الموجبة
 المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها وقال في شرح الاشارات لاد للوجود في الموجبة من وجود
 متحقق او متخيل فهذا الكلام يناقض في الظاهر ما ذكره في المحص من انه لا حاجة للمعدولة
 الى وجود الموضوع ولكنه قال ايضا في الشرح ان ثبت الشيء لغيره فرع ثبوت ذلك الشيء
 في نفسه لان الشيء ما لم يثبت في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المعدولة موجبة فيندفع التناقض
 الا ان هذا الكلام ضعيف لان المعبر في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف الموضوع
 والمحمول فان من الجائز ان يصدق الامر العدمي على الموجود لا يقال اذا صدق زيد لا كاتب
 في الخارج صدق ان الاكاتب محمول في الخارج على زيد فلو احتاج الايجاب الى وجود الموضوع
 لما صدق في هذا وايضا المحمول ثابت للموضوع فلو كان عدما لكان ثابتا معدوما وانه محال
 لا نقول لانه صدق في تلك الموجبة خارجية وذلك ظاهر وليس معنى ان المحمول ثابت للموضوع
 انه ثابت موجود في نفسه بل صادق محمول على الموضوع ويجوز حل الاعداد على الموجودات
 لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموجبة فلا يتخلو اما ان يشترط السالبة ايضا او لم يعتبر
 وايا ما كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة
 فلجواز ارتفاعها عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فلجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع
 السالبة يكرن اعم حيث لا من موضوع الموجبة فيجوز صدق الايجاب الكلي على جميع الافراد
 الموجودة والسلب الجزئي عن الافراد المعدومة لانا نقول لما كان السلب رفع الايجاب والايجاب
 ليس الا على الموضوع الموجود فالسلب ايضا ليس واردا الا عليه لكن صدقه لا يتوقف

وقال الامام في المحص لا يشترط
 وجود الموضوع في المعدولة
 لان عدم المحمول الموجودان
 صدق على الموضوع المعدوم
 فذلك والا فقد صدق
 هو عليه وزم المحال وهو
 المطلوب وجوابه ان الصادق
 حيث السالبة المعدولة وهي
 اعم من الموجبة المحصلة
 فلا تستلزمها وقال في شرح
 الاشارات لا ايجاب الاعلى
 موضوع موجود محقق او متخيل
 لكنه قال ايضا ثبوت الشيء
 لغيره فرع ثبوته في نفسه فلم يكن
 المعدولة موجبة وجوابه
 ان المعبر في الموجبة وجود
 ذات الموضوع لا وصف
 الموضوع والمحمول وقد
 يصدق امر عديم على
 موجود متين

على وجوده في وجود الموضوع متغير الحكم لا في الصدق وقد مرث الإشارة اليه في تحقيق
 السالبة (قوله وقد يعتبر المدول في الموضوع) المتضمن المدول ما في جانب المحمول لان الحكم
 بالحقيقة على ذات الموضوع والذي في الذكر سواء كان وجوديا او معدوميا هو وصف الموضوع
 واختلاف الصفات لا يوجب اختلاف الثبات واما المحمول فلما كان مفهوما مختلفا فبكونه وجوديا
 او معدوميا يؤثر في حال القضية فالمعتبر الماهو معدوم وتخصيه على انه ربما يعتبر المدول في جانب
 الموضوع مع انه قبل القائمة ويشترق بين الموضوع المدول وبين السلب بان القضية ان كانت
 مسورة فان تقدم حرف السلب على الدور كان سلبا محصلا كقولنا لبس كل انسان كاتبان تأخر
 عنه كان معدولا كقولنا كل لاسي جراد في الرابطة وان لم يكن مسورة فان اقترن بالموضوع
 لفظة ما او ما في مضاه كالذي جعل الموضوع موجبا معدولا كقولنا ما هو لاسي او الذي لبس بجي
 جاد وان لم يشترق به شيء من هذه الامور كان الامتناع اما بالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص
 بعض الاقاسم بالمدول والبعض بالسلب والوضع الطبيعي للقضية ان يجاور السور الموضوع
 لانه لبيان كية افراده والرابطة المحمول اذهى رابطة بالموضوع والجهة الرابطة لانها لبيان
 كيفية نسبة المحمول وحرف السلب المحمول في القضية الثابتة والرابطة في الثلاثية والجهة
 في الرباعية واللام يمكن حرف السلب واردا على ما ثبته الايجاب نعم لو تأخر حرف السلب
 عن الجهة كانت القضية سالبة موجهة بتلك الجهة وفرق ما بين سلب الضرورة وضرورة
 السلب وسلب الامكان وامكان السلب وسلب الاطلاق واطلاق السلب فاعل مراتب القضية
 ان يكون ثابته فقصير فيها على ذكر الموضوع والحصول ثم يصرح بالرابطة قصير ثلاثية ثم
 يقرن بها الجهة قصير رباعية وانما لم يجعل باعتبار السور نجاسية كما جعلت باعتبار الجهة
 رباعية لان الجهة لازمة للقضية اذ كل نسبة لا بد لها من كيفية من الضرورة والدوام ومقابلتهما
 بخلاف السور لانه غير لازم كما في المجهول والتخصيص ولانه ليس له اعتبار زائد على الموضوع
 فان مفهومه اما جميع الافراد او بعضها وهو الموضوع بالحقيقة بخلاف الجهة والى هذا اشار
 الشيخ في الشفاء بقوله فالرابطة تدل على نسبة المحمول والسور يدل على كية الموضوع واذن
 ما كانت الرابطة مدونة في جانب المحمول وكان السور معدودا في جانب الموضوع (قوله الفصل
 الخامس في الجهة) هذا شروع في تقسيم القضية باعتبار الجهة ولا بد من تحقيق الجهة او لا
 وكل نسبة بين المحمول والموضوع سواء كانت تلك النسبة ايجابية او سلبية لها كيفية في نفس
 الامر من الضرورة والدوام ومقابلتهما اي بالضرورة والادوام اعلى معنى ان كيفية النسبة
 منحصرة في الاربعة وان كان في عبارة المصنف دلالة على ذلك بل على معنى ان الكيفية منحصرة
 في الضرورة واللا ضرورة باعتبار وفي الدوام والادوام باعتبار آخر وتلك الكيفية الثابتة في نفس
 الامر تسمى مادة القضية وعناصرها قال واللفظ الدال عليها في القضية الملقوطة او حكم العقل
 بها في القضية المعقولة تسمى جهة ونوما فاقضية اما ان يكون الجهة فيها مذكورة او لا يكون
 فان ذكرت فيها الجهة تسمى موجهة ومنوعة لاشتغالها على الجهة والنوع ورباعية لكونها
 ذات اربعة اجزاء وان لم تذكر فيها تسمى مطلقة وقد تختلف جهة القضية مادتها كما اذا قلنا
 كل انسان حيوان بالامكان فالسادة ضرورية والجهة لاضروية لا يقال السادة هي الكيفية
 الثابتة في نفس الامر والجهة هي اللفظ الدال عليها او حكم العقل بانها هي الكيفية الثابتة
 في نفس الامر فلما خلفت الجهة المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر بل على امر آخر
 ولم تكن حكم العقل بل حكم الوهم فاننا اذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة فالكيفية التي
 للنسبة يتبعها في نفس الامر هي الامكان والضرورة لا تدل عليها لاننا قلنا لان الجهة لولم تطابق

وقد يتبر بالمدول في الموضوع
 مع قلة الفائدة ويفرق بينه
 وبين السلب بتقدم حرف
 السلب على السور كما في الرابطة
 فانما اقترن به اقله ما او ما
 في معناه جملة ايجابا فوضع
 القضية الطبيعي ان يجاور
 السور الموضوع والرابطة
 المحمول وحرف السلب
 المحمول في الثابتة والرابطة
 في الثلاثية والجهة في الرباعية
 ولم تحصل القضية نجاسية
 باعتبار السور كما جعلت رباعية
 باعتبار الجهة مع خروجها
 عنها للزوم الجهة اياها
 دونه من

الفصل الخامس في الجهة وقوة
 مباحث الاول في القضية
 الموجهة كيفية نسبة محمول
 القضية الى موضوعها
 بالضرورة والدوام ومقابلتهما
 في نفس الامر تسمى مادة
 وعصرها واللفظ الدال
 عليها او حكم العقل بها جهة
 ونوما والقضية التي فيها الجهة
 اي الدال على الكيفية موجهة
 ورباعية ومنوعة ومقابلتهما
 مطلقة وقد يختلف جهته
 القضية ومادتها من

و نحن نعتي بالضرورة اسما
 انفكك المحمول عن الموضوع
 وهي خمس الاولى ضرورة
 الازلية الذاتية ضرورة لذاتية
 اى الحاصلة مادامت ذات
 الموضوع موجودا اما مطلقة
 او مقيدة بنسب الضرورة
 او السدوم الازليين والقسم
 الاول اعم من الثاني وهو
 من اشكال والضرورة الازلية
 اخص من الاول ومبينة
 للآخرين الثلاثة الضرورة
 الوصفية اى الحاصلة من
 وصف الموضوع اما مطلقة
 او مقيدة بنسب الضرورة الازلية
 او الذاتية او بنسب الدوام الازلي
 او الذاتي والقسم الاول اعم
 من الاربعة الباقية والثاني
 من الثلاثة السابقة والثالث
 والرابع من الخماس وبينهما
 عموم من وجه كذا بين الضرورة
 الوصفية والذاتية اذ الضرورة
 الذاتية قد لا تكون بشرط
 الوصف بان لا يكون للوصف
 مدخل في الضرورة نعم او اريد
 بالضرورة الوصفية الحاصلة
 مادام الوصف كانت اعم من
 ذاتية مطلقا لازوما اياها من
 غير عكس الرابعة الضرورة
 بحسب وقت معين وغير معين
 اما مطلقة او مقيدة بنسب الضرورة
 الازلية او الذاتية او الوصفية
 او بنسب الدوام الازلي او الذاتي
 او الوصفي وعلى كل تقدير فهو
 وقت الذات او الوصف فهذه
 ٢٨ فاما الخامسة الضرورة
 بشرط المحمول ولا فائدة فيها

المادة لم يكن دالة على الكيفية في نفس الامر ولم يكن حكم العقل بها وانما يكون كذلك لو كانت
 الدلالة اللفظية قطعية حتى لا يمكن تخلف الدلول عن الدال ولم يخرج عدم مطابقة حكم العقل وليس
 كذلك بل الجهة لم يدل على كيفية نفس الامر وان لم يكن تلك الكيفية متحققة في نفس الامر وحكم
 العقل اعم من ان يكون مطلقا او لم يكن هذا على رأى الناظرين وما على رأى القدماء من المنطقيين
 فانما ادعى ان كونه كذا نسبة بل كيفية النسبة اليجابية ولا كذا كيفية نسبة اليجابية في نفس الامر بل
 كيفية النسبة اليجابية في نفس الامر بالجواب والامكان والامتناع وهي لا تختلف باليجاب القسبة
 وسلبها وقد سبقت الاشارة اليها والجهة انما هي باعتبار الاعتباران المتعبر بهما بغير المادة او امر اعم
 منها او اخص او مبنيان يعبر عن قصوره واعتباره بغيره هي الجهة فعلى هذا قد يختلف المدة الجهة
 في القضية الصادقة بخلاف الاصطلاح المتأخر ولا ادري لتخريف الاصطلاح سببا حايلا عليه (قوله
 ونحن نعتي بالضرورة) الضرورة استعماله انفكك المحمول عن الموضوع سواء كانت ناشئة من ذات
 الموضوع او امر منفصل عنه فان بعض المقارفات لواقضى الملازمة بين امرين يكون احدهما
 ضروريا للآخر وان كان امتناع انفكاك عنه من خارج فلو فرض وقوعه بلزم الحال فلان قلت هذا
 التعريف لاية اول ضرورة السلب فلا يكون خفك ساقفول المراد ضرورة اليجاب وضرورة السلب انما
 نعم منه بالمقاييس كما علمونا بواقي المحصورات من مفهوم الموجبة الكلية او المراد استعماله انفكك
 نسبة المحمول الى الموضوع فدخل فيه ضرورة السلب وانما قلنا نحن نعتي لان قولنا بقدرتها
 باخص منه وهو استعماله انفكك المحمول عن الموضوع لذاته وهذا التفسير ليس يستمر في موارد
 الاستعمال فانهم يذكرون للممكن خاصة وهي انه لا يلزم من فرض وقوعه محال ويستعملونها
 في الاحكام فلو فسر الضرورة بما قسروا به كان الممكن لا يمتنع انفكاك عن الموضوع لذاته
 فيصور ان يمتنع انفكاك عنه لامر خارج فلو فرض وقوعه لزم المحال فان قلت هب
 ان هذا القيد لا يعتبر في الضرورة لان الامكان ليس سلب مطلق الضرورة بل سلب الضرورة
 المطلقة وهي التي نسبة المحمول فيها ضرورية في جميع اوقات ذات الموضوع على ذلك التقدير
 وسلب الضرورة التحققة في جميع الاوقات صادق حيث ثبتت الضرورة في بعض الاوقات فاذا كان
 الممكن بهذا المعنى متممنا بحسب الغير في بعض الاوقات فلو فرض وقوعه بلزم محال فتخير
 التفسير لا يجدي بطائل فقول معنى الزوم المحال للممكن انه كما فرض وقوعه يتحقق محال فاذا اخذنا
 الضرورة بالمعنى الاعم لم يكن الممكن بحيث كما فرض وقوعه يتحقق محال وثبت محال من الممكن
 في بعض الاوقات لا في ذلك وفي هذه الغاية نظرا لان هؤلاء القوم لم يفسروا مطلق الضرورة
 بما ذكر بل الضرورة المطلقة واعتبار قيد زائد في الاخص لا يوجب اعتباره في الاعم على ان ذلك
 القيد لم يعتبر في الضرورة المطلقة لم ينفع الدوام عن ضرورة لان الدوام اما ان يصدق
 في مادة لوجوب او في مادة الامكان فان كان في مادة الوجوب فظاهرا وان كان في مادة الامكان
 فهو اما دوام الوجود او دوام العدم والدائم الوجود لغيره لان الشئ ما لم يجب لم يوجد واذا وجد
 وجب فان كل ممكن فهو محفوف بوجودين وجوب سابق وجوب لاحق والدائم العدم
 يمتنع لغيره فان الشئ ما لم يجب عدمه لم يعدم ضرورة ان عدم الشئ اعدم علته التسامع
 وعلى كلا التقديرين لا يكون الدوام الاعم الوجوب وعلى هذا يتساوى الدوام والضرورة بحسب
 الصديق وكذا الاطلاق والامكان لان تعضي المساويين متساويان ويختل اكثرا لاحكام في العكس
 والتقص والاخلاطات ثم الضرورة خمس الاولى الضرورة الازلية وهي الحاصلة اذلا وايدا
 كتولنا الله عالم بالضرورة الازلية والازل دوام الوجود في الماضي والابد دوام الوجود في المستقبل
 الثانية الضرورة الذاتية اى الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودا وهي اما مطلقة كتولنا

على التمسك بحيلان بالضرورة اصدق بنى الضرورة الازلية او نفي الدوام الازلي فالعزم الاول
وهو الضرورة المطلقة اهم من السلبى المقيدة بنى الضرورة الازلية فان المطلق اهم من المقيد
والثاني اهم من الثالث لان الدوام الازلي اهم من الضرورة الازلية فان مفهوم الدوام شمول الازلية
ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك المحمول عن الموضوع ازلا ولما يكون
اثباته في جميع الازمنة ازلا ولما لا يس بلزم من الثبوت في جميع الازمنة امتناع الانفكاك فيكون
نفي الضرورة الازلية اهم من نفي الدوام الازلي والمقيد بالاغم اهم من المقيد بالاختصاص لانه اذا صدق
المقيد بالاختصاص ضد المقيد بالاغم ولا ينعكس وهذا على الاطلاق غير صحيح فان المقيد بالمقيد
الاغم اثما يكون اهم اذا كان اهم مطلقا من القيد بن او مساويا للقيد الاغم اما اذا كان اخص
من المقيد الاخص كالناطق الحساس والناطق النامي او مساويا للمقيد الاخص كالناطق الكتاب
والناطق الحساس فهما مساويان واذا كان اهم منهما من وجهه فيفضل العموم كالارض
الناطق والايض الحساس ويحتمل التساوي كما في انحصار بصدقه فانه كاصدق الضرورة الذاتية
المقيدة بنى الدوام الازلي صدقت المقيدة بنى الضرورة الازلية وهو ظاهر وبالعكس فانه لو صدقت
الضرورة الذاتية مع نفي الضرورة الازلية ولم يصدق معها نفي الدوام الازلي صدقت الضرورة
الذاتية مع الدوام الازلي والضرورة الذاتية هي الضرورة الحاصلة مادامت ذات الموضوع
موجودة لكن ذات الموضوع ههنا موجود ازلا ولما لتحق الدوام الازلي فتكون الضرورة
حاصلة ازلا ولما وقد كانت مقيدة بنى الضرورة الازلية هدف والضرورة الازلية اخص من الاول
اي الضرورة الذاتية المطلقة لان الضرورة متى تحققت ازلا ولما يتحقق مادام ذات الموضوع
موجودة من غير عكس وانما يصح هذا في الايجاب واما في السلب فهما مساويان لانه متى سلب
المحمول عن الموضوع مادامت ذاته موجودة يكون مساويا عنه ازلا ولما لا امتناع ثبوته له
في حال عدم ومباينته للآخرين اما مباينتها للمقيدة بنى الضرورة الازلية فظاهر واما مباينتها
للمقيدة بنى الدوام الازلي فمباينة بين تقيض العام وعين الخاص الثالثة الضرورة الوصفية
وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع وتطلق على ثلثة معان الضرورة مادام الوصف
اي الحاصلة في جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف العنواي كقولنا كل كلب انسان بالضرورة
مادام كاتب بالضرورة بشرط الوصف اي يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب بالضرورة لاجل الوصف اي يكون الوصف منشأ
الضرورة كقولنا كل متعجب ضاحك بالضرورة مادام متعجبا والاولى اهم من الثانية من وجه
لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات او وصفا لازما لها كقولنا
كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق الاول بدون الثانية في مادة الضرورة اذا كان
العنوان وصفا مفارفا كما اذا بدل الموضوع بالكتاب وبالعكس في مادة لا يكون المحمول ضروريا
للذات بل بشرط وصف ومشارك كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع فان تحرك الاصابع
ضروري لكل ماضد في عليه الكتاب بشرط اتصافه بالكتابة واپس بضروري في اوقات
الكتابة فان الكتابة نفسها ليست ضرورية لمصدق عليه الكتاب في اوقات ثبوته فكيف يكون
تحرك الاصابع التابع لها ضروريا وكذلك النسبة بين الاولى والثالثة من غير فرق والثانية اهم
من الثالثة لانه متى كان الوصف منشأ الضرورة يكون للوصف مدخل فيها ولا ينعكس كما اذا قلنا
في الدهن احار بعض الحار ذائب بالضرورة فانه يصدق بشرط وصف الحرارة ولا يصدق في
لاجل الحرارة فان ذات الدهن اذا لم يكن له دخل في الذوبان وكفى الحرارة فيه كان الحار ذائبا
اذا صار خارا فقولنا الضرورة الوصفية اي الحاصلة من وصف الموضوع المراد به الضرورة بشرط

١ الضرورة كل محمول بشرط
وجوده للموضوع قال الشيخ
في الاشارات الضرورية
المطلقة هي الازلية وقال
في غيرها هي الذاتية ولا تطلق
في غيرها لاشتمالها على زيادة
هي كالحزب من المحمول من

الوصف فانه لما كان الوصف مدخلا فيها كانت حاصلة بتحقق الجملة وهي اما مطلقة او موقوفة بنوع
الضرورة الازلية او بنوع الضرورة الذاتية او بنوع الدوام الازلي او بنوع الدوام الذاتي والقسم الاول اهم من
الاربعة لباقي لان المطلق اهم من المقيد والثاني وهو المقيد بنوع الضرورة الازلية اهم من الثلاثة الذاتية
لان الضرورة الازلية اخص من الضرورة الذاتية والدوام الازلي والدوام الذاتي بخي صدقت
الضرورة الوصفية مع نفي واحد من هذه الجهات صدقت مع نفي الضرورة الازلية والاصدقت
مع ثبوتها فتصدق مع الجملة المفروض اشتغالها ولبس يلزم من صدق الضرورة الوصفية
مع نفي الضرورة الازلية صدقها مع نفي واحدة منها لجواز تحققها مع انتفاء الضرورة الازلية والثالث
والرابع اهم من الخامس لانه متى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي الدوام الذاتي صدقت مع
نفي الضرورة الذاتية اومع نفي الدوام الازلي والاصدقت مع تحققها فتصدق مع تحقق الدوام
الذاتي وهما ولبس متى صدقت مع نفي الضرورة الذاتية اومع نفي الدوام الازلي صدقت مع نفي الدوام
الذاتي لجواز ثبوتهما وبتنفيهما اي بين الثالث والرابع عموم من وجه لتصادمهما
في مادة تخلو عن الضرورة والدوام وصدق الثالث بدون الرابع في مادة الدوام المجرد عن الضرورة
وبالعكس في مادة الضرورة المجردة عن الدوام الازلي وكذا بين الضرورة الوصفية بالمعنى المذكور
والضرورة الذاتية عموم من وجه اذا تضمنت الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون
للو وصف مدخل في الضرورة فلا تصدق الضرورة المشروطة حينئذ وقد تكون بشرط الوصف
اذا انحصر الوصف والذات فيبصا دقان وقد يغير الوصف الذات ولا يكون الضرورة متحققة
في جميع اوقات الذات فتصدق الضرورة المشروطة بدون الذاتية لم لو اريد بالضرورة الوصفية
الضرورة الحاصلة مادام الوصف كانت اهم من الذاتية لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات
الذات ثبتت في جميع اوقات الوصف من غير عكس الرابطة الضرورة بحسب وقت اما معين
كقولنا كل قر مخضف بالضرورة وقت الحيلولة واما غير معين لاعلى معنى ان عدم التحسين معتبر
فيه بل على معنى ان التحسين لا يعتبر فيه كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما وعلى التقديرين
فهى اما مطلقة وتسمى وقتية مطلقة ان تعين الوقت ونشرته مطلقة ان لم يتعين واما مقيدة
بنوع الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنوع الدوام الازلي او الذاتي او الوصفى فهذه اربعة
عشر قسما وعلى التقادير فالوقت اما وقت الذات اى يكون نسبة المحمول الى الموضوع ضرورية
في بعض اوقات وجود ذات الموضوع كما مر في المثالين واما وقت الوصف اى تكون النسبة ضرورية
في بعض اوقات اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواى كقولنا كل مقنن نام في وقت زيادة الغذاء
على بدل ما يتحمل وكل نام طالب للغذاء وقتنا من اوقات كونه ناميا فالاقسام تبلغ ثمانية وعشرين
والضابط في انبة ان المطلق اهم من المقيد والمقيد بالقيد الاعم اهم بناء على الطريقة التى
سلكناها فيما قبل على ما يلوح بادنى التفات وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المعين اخص
من نظيره من السبعة بحسب الوقت الغير المعين فان كل ما يكون ضروريا في وقت معين يكون
ضروريا في وقت ما ولا يعكس وكل واحد من الاربعة عشر بحسب وقت الذات اهم من نظيره من
الاربعة عشر بحسب وقت الوصف لان كل ما هو ضرورى في وقت الوصف فهو ضرورى في وقت
الذات ضرورة ان وقت الوصف وقت الذات من غير عكس والسرى في ضرورة ما ليس بضرورى
ضروريا في وقت ان الشئ اذا كان متفلا من حال الى حال ونهالى آخر وهما جرا فر بما يؤدى
تلك الانتقالات الى حالة يكون ضروريا له بحسب مقتضى الذات ومن ههنا يعلم انه لا بد ان يكون
للو وقت مدخل في الضرورة ولذات الموضوع ايضا كما ان القمر مدخلا في ضرورة الانخفاض فانه
لما كان بحيث يقتبس النور من الشمس وتختلف شكله بحسب اختلاف اوضاعه منها

فهذا والحيلولة الأرض وجب انخساف الخامسة الضرورة بشرط المحمول وهي ضرورة
ثبوت المحمول للموضوع اوسيله عنه بشرط الثبوت والسلب ولا فائدة فيها لان كل محمول فهو
ضروري للموضوع بهذا المعنى وربما يبين حصر الضرورة في الاقسام الخمسة ثانياً امام المطلقة لم يعتبر
فيها شرط اوسط ووطء والاولى هي الازلية والثانية اما ان يكون شرطها دخلاً في افضية
او خارجاً عنها والداخل اما متعلق بالموضوع او بالمحمول والمتعلق بالموضوع اما بذاته
وهي الذاتية او بوصفه وهي الوصفية والمتعلق بالمحمول واحد لانه وصف لا يعثر له ذات فهي
التي بشرط المحمول والخارج اما وقت معين او غير معين واياماً كان فهي التي بحسب
الوقت وانت تعلم ان هذا حصر منشئ الاله لا يتحول عن ضبطه انما اذا قبل ضرورة او ضرورية
مطلقة او قيل كل (ج ب) بالضرورة وارسلت غير مقيدة باهر من الامور فعلى اية ضرورة يقال
قال الشيخ في الاشارات على الضرورة الازلية وقال في الشفاء على لضرورة الذاتية وانما لم يطق
الضرورة المطلقة على غيرهما لان غيرهما من الضروريات مشتمل على زيادة في الوصف والوقت
هي كالجزم من المحمول فاذا قلنا كل كاتب معترك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة فمعترك
الاصابع حاة الانحصاف بالكتابة ضروري الثبوت للكاتب وكذا ذقنا كل قرم مخضف وقت
الحيلولة بالضرورة فالانخساف في هذا الوقت ضروري فان قلت شرط وجود الذات ايضاً كالجزم
من المحمول فانا اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام الانسان موجوداً فالحيوان في اوقات
وجود الانسان ضروري فقول وجود ذات الموضوع شرط لا يعقد القضية بالضرورة فهو
انما يجب لامن جهة الضرورة بل من جهة القضية بخلاف سائر الضروريات (قوله والدوام
ثلاثة) اقسام الاول الدوام الازلي وهو ان يكون المحمول ثابتاً للموضوع اوسلوا عنه ازلاً وابدأ
كقولنا كل فلان معترك بالدوام الازلي الثاني الدوام الذاتي وهو ان يكون المحمول ثابتاً اوسلوا
مادام ذات الموضوع موجوداً امامطلقاً كقولنا كل زنجي اسود دائماً او مقيداً بنى الضرورة الازلية
والذاتية او الوصفية او بنى الدوام الازلي الثالث الدوام الوضعي وهو ان يكون ثبوت السلب
مادام ذات الموضوع موضوعاً بالوصف العنوانى امامطلقاً كقولنا كل امي فهو غير كاتب مادام
امياً او مقيداً بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنى الدوام الازلي والذاتي ونسبة بعضها
الى بعض والى باقي لضروريات غير خافية لى احاط بما تقدم بعض الاحاطة (قوله واللا ضرورة هو
الادكار وهو اربعة) للضرورة وهو الامكان مقول بالاشتراك على اربعة معان احدهما الامكان العامى
وهو سلب الضرورة المطابقة لى الذاتية عن احد طرفي الوجود والعدم وهو الطرف المخالف
للحكم وربما يفسر بما لا يلزم هذا المعنى وهو سلب الامتناع عن الطرف الموافق فان كان الحكم
الاجيجاب فهو سلب ضرورة السلب اوسلب امتناع الاجيجاب وان كان الحكم السلب فهو سلب ضرورة
الاجيجاب اوسلب امتناع السلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان يكون معناه ان سلب الحرارة عن النار
ابس بضروري او ثبوت الحرارة للنار ليس بممتنع واذا قلنا لاشئ من الحار يبارد بالامكان كان معناه ان
اجباب البرودة للحار ابس بضروري اوسلبها عنه ابس بممتنع وانما سمي امكاناً عاميانه المستعمل
عند جمهور العامة فانهم يفهمون من الممكن ما ليس بممتنع وممكناً لا يمكن الممتنع ولما قابل سلب
ضرورة احد الطرفين ضرورة ذلك الطرف انحصرت المادة بحسب هذا الامكان في الضرورة
واللا ضرورة فان قلت الامكان بهذا المعنى شامل لجميع الموجهات فلو كانت الضرورة متقابله
كان قسم الشيء قسماً له وانه محال قلت له اعتباران من حيث المفهوم وبهذا الاعتبار يعم
الموجهات ومن حيث نسبتها الى الاجيجاب والسلب فيقابله الضرورة لانه ان كان امكان الاجيجاب
قاله ضرورة السلب وان كان امكان السلب قاله ضرورة الاجيجاب وثانيها الامكان الخاصى

والدوام ثلثة الاول الازلي
امامطلقاً او مقيداً بنى الضرورة
الازلية او الذاتية او الوصفية
الثاني الذاتي امامطلقاً او مقيداً
بنى الضرورة الازلية او الذاتية
او الوصفية او بنى الدوام
الازلي الثالث الوصفى امامطلقاً
او مقيداً بنى الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية او بنى
الدوام الازلي او الذاتي فهو
ثلث عشرة قضية ونسبة
بعضها الى بعض بالعموم
والخصوص مطلقاً وان وجه
يعرف من المباحث السابقة
من

واللا ضرورة هو الامكان وهو
اربعة الاول الامكان العامى
وهو سلب الضرورة المطابقة
عن احد طرفي الوجود والعدم
وهو المخالف للحكم وهو المستعمل
عند الجمهور الثاني الامكان
الخاصى وهو سلبها عن
الطرفين جميعاً وهو المستعمل
عند الحكماء والمواد بحسبه
ثبت مادة الوجوب والامكان
والامتناع ولا يتسع تسمية الاول
عاماً والثاني خاصاً كون الاول
عاماً والثاني خاصاً الثالث
الامكان الاخص وهو سلب
الضرورة المطابقة الوصفية
والوقتية عن الطرفين الزايع
الامكان الاستقبالى والاول اعم
ثم الثاني والثالث اخص
من الرابع ومن شرط في امكان
الوجود في الاستقبال عدم
في الحال وبالعكس معاً يمكن
الوجود هو يمكن عدم فقد
شرط الوجود وعدم في الحال
من

وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين أي الطرف المخالف للحكم والموافق حينما كتونا
كل إنسان كاتب بالامكان الخاص ولاشيء من الإنسان يكتب بالامكان الخاص وبما هي
ان سلب الكتابة عن الإنسان وإيجابها له ليسا بضروريين فهما محددان في المعنى لتركب كل
منهما من امكانين معينين موجب وسالب والفرق ليس الا في اللفظ وانما يسمى خاصيا لانه يستعمل
عند الخاصة من الحكماء فانهم لما تأملوا المعنى الاول كان الممكن ان يكون وهو ما ليس يمنع
ان لا يكون واقعا على الواجب وعلى ما ليس بواجب ولا يمنع فكان وقوعه في حالتيه
بمنع ان لا يكون وقعا على الممتنع وعلى ما ليس بواجب ولا يمنع فكان وقوعه في حالتيه
على ما ليس بواجب ولا يمنع لازما فاطلقوا اسم الامكان عليه بطريق الاول فحصل له قرب
الى الوسط بين طرفي الإيجاب والسلب وصارت المواد بحسبه ثلثة اذ في مقابله سلب ضرورة
الطرفين ضرورة احد الطرفين وهي اما ضرورة الوجود أي الوجوب واما ضرورة العلم أي
الامتناع ولا يمنع تسمية الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما من العموم والخصوص فانه متى سلب
الضرورة عن الطرفين كانت مطلوبة عن احدهما من غير عكس وبأنهما الامكان الخاص
وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقفية عن الطرفين وهو ايضا اعتبار الخاص وانما
اعتبروه لان الامكان لما كان موضوعا بازاء سلب الضرورة فكل ما كان اخي عن الضرورة كان
اولى باسمه فهو اقرب الى الوسط بين الطرفين فانهما اذا كانا خاليين عن الضرورات كانا متساوي
النسبة والاعتبارات بحسبه سبعة اذ في مقابله سلب هذه الضرورات عن الطرفين ثبوت احدهما
في احدى الطرفين وهي اما ضرورة الوجود بحسب الثالث او ضرورة العدم بحسب الثالث
او ضرورة الوجود بحسب الوصف او ضرورة العلم بحسب الوصف او ضرورة الوجود بحسب
الوقت او ضرورة العلم بحسب الوقت وهو اخص من الثاني لانه متى سلب الضرورات عن الطرفين
فقد سلب الضرورة الذاتية عنهما ولا يعكس ورابعها الامكان الاستقبالي وهو امكان يعتبر
بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل من المفهومات الثلث بحسبه لان الظاهر من كلام
صاحب الكشف والمصنف اعتبار الامكان الاخص فالاول وهو الامكان العام اعم من البوقي
ثم الثاني أي الامكان الخاص اعم من الباقين والثالث وهو الامكان الاخص اخص من الرابع
لان الثاني تحقق سلب الضرورة بحسب جميع الاوقات بتحقيق سلب الضرورة بحسب الوقت المستقبل
من غير عكس لجواز تحقق الضرورة في الماضي او الحال هذا وقد قال الشيخ الامكان الاستقبالي
هو القابلية في صرافة الامكان فان الممكن الحقيقي مالا ضرورة فيما صلا لاقى وجوده ولا في عدمه
فهو مبين للطلق لان المطلق ما يكون الثبوت او السلب فيه بالفعل فيكون مشتملا على ضرورة ما
لما سمعت ان كل شيء يوجد فهو معروف بضرورة سابقة وضرورة لاحقة بشرط المحمول ثم كل شيء
يفرض فاحذر فيه أي وجوده وعدمه يكون متعين في الزمان الماضي وزمان الحال وان لم يحصل
لنا به علم بخلاف الزمان المستقبل فانه لا يتعين انه يوجد ولا يوجد لاحسب علما فقط بل نفس
الامر ايضا لان تعين احد طرفيه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك
الزمان ولان التعيين اما بموجب الامر في نفسه واما بوجود السلب المعين لما ليس يجب بذاته
ان يتعين ولا يجب هنالك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد فهو في الماضي والحال مشتمل
على ضرورة وجود او عدم واقعا للضرورة بشرط المحمول واما بالنسبة الى الزمان المستقبل
فلا يستعمل على ضرورة اصلا فنلزام الامكان الحقيقي الصرف باعتباره بالقياس الى زمان
الاستقبال فالامكان الاستقبالي هو سلب الضرورة عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو في حاق
الوسط بينهما هكذا حققه الشيخ في الشفاء وعلى هذا تكون الاعتبارات بحسبه ثلثة ضرورة

ما في طرف الوجود وضرورة ما في طرف العدم وسلب الضرورة عنهما وهو انخص من الثالث
 بحسب المفهوم لأن كل ما اتى فيه سائر الضرورات اتى فيه الضرورات الذاتية والوصفية
 والتوقفية ولا ينعكس بطوار انعكاسه على ضرورة واما بحسب الصدق فبينهما مساواة لأن كل ما اتى
 فيه الضرورات اتى فيه بالضرورة الى الاستقبال لا ضرورة فيه اتصالا اما الضرورات الثلاث
 في الضرورة واما الضرورة بشرط المحمول فلا تها ما وجدت بعد وفرض شرط في إمكان الوجود
 في الاستقبال العدم في الحال وبالعكس أي بشرط في الإمكان المتقدم في الاستقبال الوجود في الحال فلما
 منه ان ضرورة احد الطرفين في الحال ينافي إمكانية في الاستقبال فقد شرط الوجود والعدم في الحال
 لأن يمكن الوجود في الاستقبال يمكن العدم فيه بل الواجب في اعتباره عدم الانتماء الى الوجود
 والعدم في الحال ولاختصار على اعتبار الاستقبال (قوله وقد نفى بعضهم الإمكان) من الناس
 من قدره في الإمكان بله لتوحيق الإمكان زعم احدا لا مبرر وهو اما ان يكون الواجب يمكن العدم
 واما ان يكون ممنوع الوجود وكلاهما محال بيان الملازمة ان الإمكان ان صدق على الواجب زعم
 الامر الاول لأن ما يمكن وجوده امكن عدمه وان لم يصدق على الواجب يلزم الامر الثاني لأن ما
 ليس يمكن امتنع وجوابه انه ان اراد ابداء إمكان الإمكان العام فلام انه ان صدق على الواجب امكن عدمه
 لتأوله الواجب على ما مر وان اراد الإمكان الخاص فلام انه لو لم يصدق على الواجب امتنع
 وجوده بل اللازم ثبوت احدي الضرورتين وذلك لا يستلزم ضرورة العدم ومنهم من نفى
 الإمكان الخاص بان الممكن اما ان يكون موجودا او معدوما واما ما كان فلا إمكان اما اذا كان
 موجودا فلامتناع عدمه ولا يمكن اجتماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضروريا فلا إمكان
 واما اذا كان معدوما فلامتناع وجوده فيكون عدمه ضروريا فلا يكون يمكنا وجوابه ان الضرورة
 الخاصة في حال الوجود والعدم هي الضرورة بشرط المحمول والإمكان ليس في مقابلة بل في مقابلة
 الضرورة الذاتية (قوله وفرق بين الإمكان والقوة) يطلق الإمكان بالاشتراك على سلب الضرورة كما
 تقدم وعلى القوة القسمة للفعل وهي كون الشيء من شأنه ان يكون وليس بكان ان الفعل هو كون
 الشيء من شأنه ان يكون وهو كائن والفرق بينهما من وجوه الاول ان ما بالقوة لا يكون بالفعل
 كقوةها فقسمة له بخلاف الممكن فانه كثيرا ما يكون بالفعل الثاني ان القوة لا تنعكس الى الطرف
 الاخر فلا يكون الشيء بالقوة في طرف وجوده وعدمه بخلاف الإمكان فان الممكن ان يكون يمكن
 ان لا يكون الثالث ان ما بالقوة اذا حصل بالفعل قد تغير الذات كما في قولنا الماء بالقوة هو ماء وقد تغير
 الصفات كما في قولنا الامي بالقوة كاتب فيكون بينهما وبين الإمكان عزم من وجه لتصادفهما
 في الصورة الثانية وصدق القوة بدون الإمكان في الصورة الاولى اصدق في قولنا لشيء من الماء
 بهواء بالضرورة فلا يصدق الماء هو اياها لا إمكان وصدق الإمكان دون القوة حيث تكون النسبة فعلية
 (قوله والادوام اما الادوام) اما الادوام الفعل وهو الوجودي اللادائم كقولنا كل انسان متفلسف
 بالفعل لادائما ولا شيء من الانسان متفلسف بالفعل لادائما ومعناه مطلقة عامة مخلفة للاصل
 في الكيف لان الإيجاب اذا لم يكن دائما يكون السلب بالفعل والسلب اذا لم يكن دائما يكون الإيجاب
 بالفعل واما الادوام الضرورة وهو الوجودي اللا ضروري كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
 لا بالضرورة ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة ومفهومه ممكنة عامة مخلفة
 للاصل في الكيف فان الإيجاب اذا لم يكن ضروريا فهناك سلب ضرورة الإيجاب وهو الإمكان
 العام السالب والسلب اذا لم يكن ضروريا فهناك سلب ضرورة السلب وهو الإمكان العام
 الموجب واعلم ان التعبير عن اللا ضرورة بلادوام الضرورة فيه ركائة لان الضرورة يستحيل
 ان تكون لادائما ولو سلم فلا ادوام اخص من اللا ضرورة والاعم لا يكون قسما من الاخص

وقد نفى بعضهم الإمكان بأنه
 ان صدق على الواجب كان
 يمكن العدم الا كان ممنوعا
 وجوابه انه لا يلزم من صدق
 الإمكان العام إمكان العدم
 ولا من نفى الإمكان الخاص
 الامتناع ونفى آخر الإمكان
 الخاص بان الشيء ان كان
 موجودا امتنع عدمه وان كان
 معدوما امتنع وجوده وجوابه
 ان الضرورة الخاصة في حال
 الوجود والعدم هي الضرورة
 بشرط المحمول وليس الإمكان
 في مقابلها متنى

وفرق بين الإمكان والقوة
 القسمة للفعل فان ما بالقوة
 لا يكون بالفعل ولا ينعكس
 الى الطرف الاخر متنى

والادوام اما الادوام الفعل وهو
 الوجودي اللادائم ولا دوام
 الضرورة وهو الوجودي
 اللا ضروري متنى

على ان اللادوام ليس ينحصر في لادوام الفعل واللاضرورة بل كل قضية لا يتناق الحكم فيها
الادوام يمكن ان تنقيد به وكان الاول في ذكر اللادوام واللاضرورة الاقتصار على ما سبق
تفصيله تنقيدا واطلاقا كما فعله صاحب الكشف (قوله الثاني في المطلقة) لما فرغ من بيان
الموجهات وتعداد الجهات افاض في القضية المطلقة وهي التي لم تذكر فيها الجهة بل يترض
فيها الحكم الايجاب والسلب اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل فهي مشتركة بين سائر الموجهات
الفعلية ولم تكن ضرورة كونها غير مقيدة بالجهة وغير المقيدة اعم من المقيد الا انها لما كانت
عند الاطلاق يفهم منها النسبة الفعلية عرفا ولفظا حتى اذا قلنا كل (ج ب) يكون مفهوما عند
اهل العرف ثبوت (الباء ج) بالفعل ومع الاصطلاح على ان المطلقة هي التي نسبة المحمول فيها
الى الموضوع بالفعل فتكون مشتركة بين الموجهات الفعلية للممكنة وكان سائلا بقول المطلقة
وهي غير الموجهة اعم من ان يكون النسبة فيها فعلية او لا يكون وتفسيرا لاعم بالاخص ليس بمستقيم
وايضا لو كان معناها ما يكون النسبة فيها فعلية لم تكن مطلقة بل مقيدة بالفعل اجاب بان مفهومها
وان كان في الاصل اعم لكن لما غلب استعمالها فيكون النسبة فيها فعلية سميت بها ولا امتناع
في تسمية المقيد باسم المطلق اذا غلب استعماله فيه فان قلت ههنا سوء لأن آخران الاول
ان المطلقة سواء كانت بالمعنى الاول او الثاني قسمة للموجهة فكيف تكون اعم منها الثاني ان الفعل
كيفية للنسبة فلو كانت المطلقة مفهومها ما ذكرتم كانت موجهة فيكون مفهوم غير الموجهة
موجهة جيبنا عن الاول بان المطلقة لها اعتباران من حيث الذات اى ماصدق عليه وهو قولنا
كل (ج ب) ولا شيء من (ج ب) ومن حيث المفهوم وهو انها لم تذكر فيها الجهة فهي اعم بالاعتبار
الاول لانه اذا قلنا كل (ج ب) باية جهة كانت يصدق كل (ج ب) بالاعتبار الثاني من الموجهة
لان حيث المفهوم بل من حيث الذات ايضا وهذا كاعام والخاص فان صدق العام على الخاص
بحسب الذات لا بحسب العموم والخصوص وقد اجيب عن الثاني بان ليس كل كيفية للنسبة جهة بل
كيفية النسبة بالضرورة واللاضرورة والدوام والادوام على ما نص عليه المصنف فلا يكون الفعل
جهة وفيه ضعف لان جهو المنطقين من المتقدمين والمتأخرين اطلقوا اسم الجهة على كل
كيفية للنسبة والمصنف انما ذكر الجهات الاربع تمثيلا لانه على انه سؤال متعلق بالثبوت
لا يتدفع بغير زاده بعض والحق في الجواب ان الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع
النسبة والكيفية لا بد ان تكون امرا مغايرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم فان الجهة جزء آخر
للقضية مغاير للموضوع والمحمول والحكم وانما عدوا المطلقة في الموجهات بالجزء كما عدوا
السالبة في الحليات والشرطيات فان قلت فعلى هذا الممكن ان كان فيها حكم لم يكن بينها وبين
المطلقة فرق والامم تكن قضية لما ثبت انها لا تحقق الا بعد تحقق الحكم فنقول لاحكم في الممكنة
بالفعل فانما اقلنا الانسان كاتب بالامكان فليس الحكم فيها الا بسلب الضرورة عن الجانب
المخالف واما الحكم في الجانب الموافق فلم يترض له حتى يحتمل ان يكون واقعا وان لا يكون فالمطلقة
هي القضية بالفعل واما الممكنة فليست قضية بالقوة ولبس فيها ايجاب وسلب وموضوع ومحمول
بالفعل بل بالقوة ومن هنا تراهم يقولون المطلقة مغايرة للممكنة بالذات والمفهوم معا فان قلت مرادهم
بالقضية ان كانت القضية بالفعل فلا تكون الممكنة قضية وان كان ما هو اعم في تصورنا الموضوع
والمحمول والنسبة بينهما فهناك حكم بالقوة فيجب ان يكون قضية وتصدقا وما قال به احد فنقول
المراد به اعم وقد صرحوا بان الموضوع والمحمول والنسبة بينهما قضية ولا يرى انهم عدوا
الخيالات في القضايا واحكم فيها بالفعل وقد يقال المطلقة للوجودية للادائمة وللوجودية
اللاضرورية ايضا ولعل منشأ الاختلاف انه قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما مطلقة

الثاني في المطلقة ونعني بها
المشتركة بين الموجهات الفعلية
وهي التي نسبة المحمول
فيها الى الموضوع نسبة
بالفعل لا المشتركة بين الموجهات
ولا يمنع تسمية مقيد باسم
المطلق اذا غلب ذلك المقيد
وقد يقال المطلقة للوجودية
اللا دائمة والاعم وفيه وهي التي
فيها الدوام الوصفي لفهم
اهل العرف من السالبة
المطلقة ذلك قال الامام اذا
قلنا كل (ج ب) بالامكان
فان كان الامكان جهة كانت
النسبة فعلية ولم يشاقض
الممكنة الضرورية وان كانت
القضية مطلقة لا موجهة
وجوابه اننا نعني بالموجهة
ما فيها النسبة بالثبوت اعم
من الثبوت بالفعل وبالمطلقة
ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل
وعلى هذا كون الامكان جهة
لا يقتضى كون النسبة فعلية
وهذا القدر من معرفة الجهة
والاطلاق يمكنك تركيب الجهة
كيف شئت وكيف شئت متى

وضرورية او ممكنة ففهم قوم من الاطلاق عدم التوجيه في القسم بانها اما موجهة او غير موجهة
 والموجهة اما ضرورية او لا ضرورية والاخرون فهموا من الاطلاق الفعل ففهم من فرق بين
 الضرورية والدوام فقال الحكم فيها اما بالقوة وهي الممكنة او بالفعل ولا يتخلوا ما ان يكون بالضرورة وهي
 الضرورية اولاً بالضرورة وهي المطلقة فسمى الوجودية باللا ضرورية بها ومنهم من لم يفرق
 بين الضرورية والدوام فقال الحكم فيها ان كان بالفعل كان دائماً فهي الضرورية والا فالمطلقة
 فصارت المطلقة هي الوجودية الالزامية وتسمى مطلقة اسكتندريد لان اكثر ائمة المذاهب الاول المطلقة
 في مادة الدوام تقرر ان فهم الدوام ففهم اسكتندريد افراد ويسمى منها الالدوام ويرى بما قال المطلقة
 العرفية وهي التي حكم فيها بدوام النسبة مادام الوصف لان اهل العرف انما يفهمون من السالبة
 المطلقة الدوام الوضعي حتى اذا قلنا لشي من التام يستيقظ ففهموا منه السلب مادام تاماً وقوم
 فهموا هذا المعنى من الموجهة ايضا فسميت العرفية بها قال الامام في المحقق مشككا في القضية الممكنة
 انما قلنا لكل (ج) بالامكان فلا يتخلوا ما ان يكون الا كان جزء المحمول او جهة فان كان جزء المحمول
 كانت القضية مطلقة وقد فرضنا ما هو موجه ف وان كان جهة كانت القضية فعلية لان الموجهة انما
 تصدق اذا ثبت محمولها للموضوع بالفعل فيبطل قاعدة ان الممكنة العامة اعم للقضايا باختصاصها
 حيثما بالقوليات وان الضرورية تنافض الممكنة او في مادة ادوام الخصال عن الضرورية فتكذب
 الضرورية بالموجهة الكلية والسالبة الجزئية الممكنة ان كان الدوام موجبا وتكذب الضرورية بالسالبة
 الكلية والموجهة الجزئية الممكنة ان كان سالبا وجوابه ان لا يتم انما لا يتبع بالثبوت بالفعل
 بل المراد بالموجهة ما فيها النسبة بالثبوت اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا يلزم ان تكون الممكنة
 الموجهة فعلية وعند هذا يتم الجواب فلا يكون افعوله والمطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل دخل
 في الجواب ويمكن ان يقال ان الجواب اسؤال مقدر تقرره ان الامكان اذا كان جهة لم يكن بد من
 ان تكون القضية فعلية لان الموجهة مشتملة على المطلقة وقد ذكرتم اضعفوها بالنسبة بالثبوت بالفعل
 اجاب بان قلنا القضية اذا اطلقت ولم تذكر فيها الجهة كان مفهومها النسبة الفعلية ولا يلزم
 من ذلك انها اذا ثبتت بالجهة كانت مفهومها ذلك لجوز ان يكون القيد بالجهة صارافاً للدلالة
 على ذلك المفهوم فيكون الامكان جهة لا تقتضي كون النسبة فعلية وبهذا القدر من معرفة الجهة
 والاطلاق يمكن تركيب القضايا لموجهة كم شئت وكيف شئت فالتك اذا استحصرت المفردات يمكن
 من تركيب بعضها مع بعض اما مجمع لها او منف (قوله الثالث فيما نعتبره) القضايا التي جرت عادة
 المتأخرين بالبحث عن احكامها من العكس والتناقض والاتحاد وغيرها ثلثة عشر ضروريات
 ودوام ومطلقات وممكنات وكيف كانت فهي اما بسيطة لا يكون فيها الاحكام واحد ايجاب
 او سلب واما مركبة مشتملة على حكمين ايجاب وسلب اما للضروريات فتقسم الاولى الضرورية المطلقة
 حكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بالضرورة سلبه عنه مادام ذات وهي التي الموضوع
 موجودا فتقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان يتحجر بالضرورة فان قلت ان تعريف
 منقوض ببعض الممكنات لخصه فان المحمول اذا كان هو الموجود يكون ضروريا بشرط المحمول
 فيصدق ان المحمول ثابت للموضوع بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا مع انه ليس بضروري بل
 ممكن بالامكان الخاص فتقول ان ضرورة هناك انما تحقق بشرط وجود الموضوع لاني جميع اوقات
 وجود الموضوع وقد سلف لك ما تستعين به على هذا الفرق الثانية اشروطة العامة وهي
 التي حكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع فتقولنا
 كل متحرك متغير بالضرورة مادام متحركا ولا شيء من المتحرك ساكن بالضرورة
 مادام متحركا الثالثة المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد الالدوام بحسب الذات
 كافي المثال المذكور اذا قيد بالالدوام الرابعة الوقتية وهي التي حكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول

الثالث فيما نعتبره من القضايا
 في العكس والتناقض
 والعكس وغيرها وهي اي
 الموجهة ثلث عشرة
 الضرورية المطلقة المحكوم
 فيها بضرورة الثبوت
 او السلب مادامت الذات
 والمشرطة العامة المحكوم
 فيها بضرورة الثبوت
 او السلب بشرط وصف
 الموضوع والمشرطة الخاصة
 المحكوم فيها بهذه الضرورية
 لادائما والوقتية المحكوم فيها
 بضرورة الثبوت او السلب
 في وقت معين لادائما والمنشئة
 المحكوم فيها بضرورة
 الثبوت او السلب في وقت غير
 معين لادائما والدائمة المحكوم
 فيها بدوام الثبوت او السلب
 مادامت الذات والعرفية
 العامة المحكوم فيها بدوام
 الثبوت او السلب مادام وصف
 الموضوع والعرفية الخاصة
 المحكوم فيها بدوام الثبوت
 او السلب مادام وصف
 الموضوع لادائما والمطلقة
 العامة المحكوم فيها بالثبوت
 او السلب بالفعل مطاقا
 والوجودية الالزامية المحكوم
 فيها بالثبوت او السلب بالفعل
 لادائما والوجودية اللا ضرورية
 المحكوم فيها بالثبوت او السلب
 بالفعل بالضرورة والممكنة
 الدائمة المحكوم فيها بسلب
 الضرورية المطلقة من الطرف
 الخاص الحكم والممكنة
 الخاصة المحكوم فيها بسلب ٨

٨ الضرورة المطلقة عن
الطرفين ولا يخفى عليك نسبة
بعضها الى بعض بالعموم
والخصوص والمباينة بعد
احاطتك بمعانيها وقد ورد عليك
في العكس والتناقض وتنازع
الاقضية قضية خارجية عن
الثلاث عشرة اما بسيطة
او مركبة ويسمى كل منهما
باسم بسيط او مركب ولا حاجة
الى تعدد لها بعد معرفتها
في مواضعها مني

للموضوع او سلبه عنه في وقت معين لاداء ما كقولنا بالضرورة كل قمر مخمس وقت الجبلولة لاداء ما ولاشي
من القمر مخمس وقت التربع لاداء ما خلاص المنشرة وهي التي حكم فيها بالضرورة وقتا ما لاداء ما
كقولنا كل انسان مخمس بالضرورة في وقت ما لاداء ما ولاشي من الانسان مخمس بالضرورة في وقت ما
لاداء ما وهذا قضاي الثلاث الاخير مركبة اذ اللادوام فيها دل على مطلقة عامة مخالفة للاصل
في الكيف موافقة له في الكم فتتركب المشروطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة ومطلقة
عامة مخالفة والوقتيّة من وقتية مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والمنشرة من منشرة
مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وفرق بين الوقتيّة المطلقة والمطلقة الوقتيّة وبين
المنشرة المطلقة والمطلقة المنشرة بالعموم والخصوص والضرورة المطلقة اخص
من المشروطة العامة من وجه على ما مر وسبابة للتركبات للمباينة بين قبض الامر وعين
الاخص وهي اهم من المشروطة الخاصة مطلقا لان المطلق اعم من المقيد ومن الوقتيين
من وجه لتصادق قوما في مادة يكون المحمول ضروري الثبوت او السلب بشرط وصف مقارن
وصدقها بدونها في مادة الضرورية المطلقة والعكس فيما يكون الضرورة فيه بحسب الوقت
لاحسب الوصف والمشروطة الخاصة اعم من الوقتيين من وجه لانها انما تصدق اذا كان الوصف
مفارقا لذات الموضوع فانه لو كان نفس الموضوع اداء الثبوت لم يصدق اللادوام لان نظام المشروطة
كبرى في القضية القابلة للدوام قياسا في الشكل الاول منتجا لدوام المحمول لذات الموضوع وايضا
لو صدق اللادوام لانه قد قياس في الشكل الاول من صفرى دائمة وكبرى مشروطة خاصة وهو محال
ومتى كان الوصف مفارقا عن ذات الموضوع وهو بشرط في الضرورة فان كان ضروريا للذات
الموضوع في بعض الاوقات كما في قولنا كل مخمس مظلم بالضرورة بشرط كونه مخمسافا لاداء ما صدقت
الوقتيان معهما لان الشرط متى كان ضروريا يكون المشروط ايضا ضروريا فيكون المحمول ضروريا
لذات الموضوع في ذلك الوقت وان لم يكن ضروريا لذات الموضوع في كل الاوقات كما في قولنا كل
كاتب مخمس بالضرورة بشرط كونه كاتبافا صدقت هي دون الوقتيين لان المحمول جازم
لا يكون ضروريا في شيء من الاوقات ضرورة ان جواز الخلو عن الشرط دائما يوجب جواز الخلو عن
المشروط دائما وامام صدق الوقتيين بدونها فظاهر وما قيل من ان الضرورة اذا صدقت بشرط
الوصف لاداء ما صدقت بحسب الوقت المعين وهو وقت حصول ذلك الوصف لاداء ما من غير عكس فباطل
لما تحقق من ان الفرق بين الضرورة والوصف في الوصف والوقتيّة اخص من المنشرة لانه متى صدقت
الضرورة بحسب وقت معين صدقت في وقت ما ولا يعكس واما الدوام فثلك الاول الدائمة المطابقة
المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا
كل رومي ايض دائما ولاشي من ما يسود دائما الثانية العرفية العامة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب
مادام وصف الموضوع كقولنا كل خمر مسكر مادام خمر ولاشي من الخمر يصح مادام خمر الثالثة
العرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب مادام الوصف لاداء ما فهي مركبة من عرفية
عامة ومطلقة عامة مخدّنتين في الكيف متوافقتين في الكم فان قلت اعتبار قيد وجود الذات
او انصافه بالوصف العنوان في هذه القضايا يستلزم اعتبار وجود موضوعها في سالبها وحيث
لاتناقض الموجبة لجواز ارتفاعها عند عدم الموضوع فتقول قد مر مرارا ان وجود الموضوع معتر
في السالبة لا في صدقها والدائمة اعم من الضرورية واخص من الوقتيّة العامة مطلقا ومن المشروطة
العامة من وجه لصدقها ما حيث يكون النسبة ضرورة مطلقة والوصف العنوان في نفس ذات الموضوع
وصدق الدائمة بدونها في مادة الدوام الخالي عن الضرورة وصدقها بدون الدائمة في المشروطة الخاصة
وبابنة الضروريات بالبقية المركبة العرفية الخاصة والعرفية العامة اعم من الضرورية والمشروطتين
والعرفية الخاصة ومن الوقتيين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها حيث تخلو

الماضي من الضرورة وبالعكس حيث يكون النسبة ضرورية بحسب الوقت لادانته بحسب الوصف
والعرفية الخاصة بما في الضرورة واعلم من المشروطة الخاصة مطلقا ومن المشروطة العامة
وجده لصدقهما في المشروطة الخاصة وصدقهما بدون المشروطة العامة في الدوام الصديق
المشروط العامة بدونها في مادة الضرورة وكذلك من الوقتين لما عرف في العرفية العامة من غير فرق
اما المطلقات فمثل ايضا المطلقة العامة المحكوم فيها بالثبوت والسلب بالفعل مطلقا كونا لكل انسان
صاحك بالفعل ولا شيء منه ايضا حك بالفعل والوجودية اللاحقة وهي المطلقة العامة مع قيد
الادوام والوجودية للضرورة وهي المطلقة العامة مع قيد للضرورة ومثالهما ذلك المثال
المذكور اذا قيد بأحد القيدين وهما من كان اما اللاحقة من مطلقتين واجباها وسلبها لاجاب
الجزء الاول وسلم وانما اللاحقة من مطلقتين وممكنة عامتين والمطلقة العامة اعم من الضرورات
والدوام لانه متى صدقت ضرورة ما ودوام صدق الفعل من غير عكس ومن الوجوديتين عمومهما
الطلق والوجودية اللاحقة مبنية للضرورة وبالدائمة واعلم من العامين من وجه
لصدقهما في المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في الضرورة وصدقهما بدونها حيث لا دوام حيث
لا دوام بحسب الوصف ومن الوقتين مطلقا لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوقت
لا دائما صدق الفعل لا دائما من غير عكس وكذا من الخاصتين لان النسبة متى كانت دائمة بدوام
الوصف لا دائما كانت فعلية لا دائما ولا تنعكس والوجودية للضرورة مبنية للضرورة واعلم
من الخاصتين والوقتيتين والوجودية اللاحقة بدونها وبين الدائمة والعرفية العامة عموم من وجه
لصدقهما في الدوام الصديق وصدقهما بدونها في الضرورة وصدقهما بدونها حيث لا دوام بحسب
الوصف وكذلك بينهما وبين المشروطتين مطلقا في المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها حيث لا ضرورة
بحسب الوصف وبالعكس في الضرورية واما المبنيات فاثان المبنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة
المطلقة من الجانب المخالف للحكم كقولنا لكل انسان منج بالامكان العام ولا شيء من الانسان يصاحك
بالامكان العام والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن طريق الايجاب والسلب كقولنا لكل
انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان كاتب بالامكان الخاص وهي مركبة من ممكنة عامتين
كأمر والممكنة السامة اعم الفضائل ان كل قضية فرضت فلا قل من ان لا يكون حكمها متنا وهو
مفهوم الامكان العام والممكنة الخاصة مبنية للضرورة واعلم من القضايا البسيطة الاربعة الباقية
من وجه واعلم من سائر المركبات وقد ترك المصنف ايراد نسب هذه القضايا بعضها الى بعض بالعموم
والخصوص والابنية لسهولة معرفتها الى احاط بهايتها ونحن اشرنا اليها اشارة خفيفة ولم نبال تكرار
بعض الاطراف والمباحث نسبه الى الامر على الطلاب وقد ردد في العكسين والتناقض والاختلافات قضايا
خارجة عن الثلث عشرة كالمطلقة الحينية والممكنة الحينية والدائمة اللاحقة والضرورة اللاحقة
وعن ذكرها ههنا نغنى تعريف ما يحتاج من التعمق في مواردنا (قوله الرابع الجهة) الجهة كما تكون
لحمل اي كيفية لنسبة المحمول الى الموضوع فان نسبتها اليه اما ضرورية او لضرورة كما عرفت تكون
للسور ايضا اي كيفية للتعميم والتخصيص فالقضية اذا كانت كلية يكون معناها ان اجتماع جميع افراد
الموضوع في وصف المحمول ضروري او لضرورة اي وصف المحمول ثابت لافراد الموضوع على سبيل
الجمع بالضرورة والامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة فمعناها ان افراد الموضوع لا يجمع
في وصف المحمول بالضرورة والامكان وعلى هذا معنى الجزئية والفرق بين الموجبة والكلمة بحسب
السور بحسب الحمل من وجهين الاول انه يمكن تطرق الشك الى الموجبة الكلية بحسب السور
بخلاف الحمل فانه يجوز ان يكون الصادق في المادة الامكانية نسبة المحمول الى كل واحد من افراد
الموضوع بدلا عن الآخر لان نسبة الى كل الافراد على سبيل الجمع فربما يتك في امكان ان يكون الناس
كلهم كاتبين ولا يشك في ان كل انسان يمكن ان يكون كاتباً والثاني ان بينهما عموما مطلقا لانه متى

الرابع الجهة كما تكون للحمل
اي كيفية للنسبة كما عرفت
قد تكون جهة للسور اي
كيفية للعموم والخصوص
وبينهما فرق فان قولنا لكل
انسان كاتب بالامكان لاننا
في صدقه وقد نشك في صدق
قولنا عموم الكتابة للكل يمكن
ولان الاول اعم من الثاني لكن
جزئيتها تتلازمان والتغاير
في القضية الخارجية ظاهر
فانه اذا فرض زمان لاجوان
فيه الا انسان صدق في كل
كل حيوان انسان بالضرورة
بحسب الحمل دون السور لاننا
حيوان ان لا يكون انسانا
وصدق في كل حيوان يمكن
ان لا يكون انسانا بحسب السور
دون الحمل متى

ثبت المحمول لافراد الموضوع على سبيل الجمع ثبت لها في الجملة وهو معنى الكلمة بحسب الحمل وليس
 كماليت المحمول لافراد الموضوع في الجملة ثبت لها على سبيل الجمع فانه يصدق ان يقال ان هذا الضيف
 يمكن ان يشيع كل واحد واحد ولا يصدق امكان اجتماع الكل على ان يباعه باهم واما الجزئين
 فتلازمان وان تغايرتا بحسب المفهوم لانه متى كان اجتماع بعض الافراد على وصف المحمول
 ممكننا ثبت المحمول لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذا في الضروريتين انكهما دائما تلازمان
 اذا كانتا موجبتين اما اذا كانتا سالبتين تكون سالبة الجزئية الضرورية بحسب السور اعم منها
 بحسب الحمل لما سبق من ان الموجبة الممكنة الكلية بحسب السور اخص والتغاير بين الجزئيتين يظهر
 في القضية الخارجية فانه اذا فرض زمان لا يكون فيه حيوان الا الانسان مع امكان غير الانسان
 صدق كل حيوان يجب ان يكون انسانا ولا يصدق يجب ان يكون كل حيوان انسانا لجواز وجود
 حيوان غير الانسان في ذلك الزمان فهناك الضرورية الموجبة بحسب الحمل صادقة دونها بحسب
 السور وايضا صدق في ذلك زمان انه يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولا يصدق ان كل حيوان
 يمكن ان لا يكون انسانا صدق قولنا كل حيوان في ذلك الزمان يجب ان يكون انسانا فتصدق السالبة
 الممكنة بحسب السور دونها بحسب الحمل هذا ما فهمه المتأخرون من كلام الشيخ وفيه نظر من
 وجوه الاول انا اذا قلنا كل (ج) فهنا أربعة معان كل (ج) من حيث هو كل اى الكل المحمولى وكل
 واحدا واحدا معانى على سبيل الجمع وكل واحد واحد على سبيل البدل وكل واحد واحد مطلقا الذى
 هو مفهوم الكلية في المحصورات اذا ثبت هذا فنقول قولهم معنى انكبة بحسب السور ان اجتماع افراد
 الموضوع في وصف المحمول ضرورى او يمكن ان عنوانه ان المحمولى ثابت لكل من حيث هو كل
 بالضرورة او الامكان فلا يكون بين انكبتين عموم مطلقا لان الحكم على لكل لا يستلزم الحكم على كل
 واحدا واحد وبالعكس وان عنوانه ان المحمول ثابت لكل واحد واحد معانى على سبيل الجمع فان ارادوا
 بهذا الاجتماع مجرد الاجتماع في وصف المحمول حتى يجوز ان يكون المحمول ثابتا لبعض الافراد في وقت
 وبعضها في آخر فالنكتان متلازمان مطلقا سواء كانتا ضروريتين او ممكنتين لان المحمول اذا ثبت لكل
 واحدا واحدا من الافراد باى جهة كانت يكون جميع تلك الافراد مجتمعة في ذلك المحمولى تلك الجهة وهذا
 بين لا ضرورة وان ارادوا بذلك الاجتماع الاجتماع بحسب الزمان فالمعوم بين الكلتين على العكس بما قالوا
 لانه اذا ثبت المحمول لكل واحد واحد من افراد الموضوع يجمع فيكون كل واحد واحد من الافراد الموجودة
 في زمان من ذلك الموضوع يثبت له المحمول بتلك الجهة من غير عكس وان ارادوا ان المحمول ثابت
 لكل واحد على سبيل البدل فهو ظ الفساد لان ظ عبارتهم بانه لا يتخالف توجيه الشكل في الممكنة بحسب
 السور دون الحمل بانه بما كانت نسبة المحمول الى كل واحد كنه بدلا عن الاخر ولا يكون ممكنة على سبيل
 الجمع وتختلف تمثيلهم بمثال الاشياء بالزغيف وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد واحد مطلقا
 فلا فرق بين القضية المأخوذة بحسب السور والمأخوذة بحسب الحمل الا ان معنى الاجتماع ان لم يعتبر
 في الجزئية بحسب السور فلا فرق بينهما وبين الجزئية بحسب الحمل في المفهوم وان اعتبرها يكن بين الجزئيتين
 تلازم لجواز ان لا يكون موضوع الجزئية بحسب الحمل متعدد الثالث ان احدا الامر لا يلزم اما بطلان
 التلازم بين الجزئيتين واما فساد العموم بين الكلتين لانه لو صدق الكلية الوجهة بوجه الحمل ولا يصدق
 الكلية الوجهة بحسب السور كذبت السالبة الجزئية الاولى وتصدق السالبة الجزئية الثانية وحيث
 يلزم كذب الوجهة الجزئية الاولى وصدق الوجهة الجزئية الثانية لان الايجاب المبدول يلزم السلب
 البسيط عند وجود الموضوع والموضوع ههنا موجود لا استدعاء صدق انكبة الوجهة بوجه الحمل
 وجود الموضوع ولوضع هذا في المثال المذكور فنقول لا بد ان يصدق فيه يجب ان يكون بعض
 الانسان لا يشيعه الرغيف والامكان ان يشيع الكل ولا يصدق بعض الانسان يجب ان لا يشيعه هذا

الرجس ولا نكل انسان يمكن ان يشبه هذا الرقيق الموحجان الجزئان تعتبران في الصدق
 ارباع ان الافتراق بين الكليتين في الخارجية في تلازم الجزئين لانه اذا افترق الكليتين في الصدق
 افترق السلبان الجزئان في الصدق يتفرق الموحجان الجزئان الملازمان لهما الخلد ان قولهم
 يصدق في الفرض المذكور كل حيوان في الخارج فهو انسان في الخارج بالضرورة ان اردوا به انه
 يصدق كل حيوان مطلقا سواء كان في ذلك الزمان او في غيره فهو انسان بالضرورة وهو بين الفساد ان
 اردوا به يصدق كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان بالضرورة فلا تم له لا يصدق
 اخذ الجهة فيها بحسب السور حتى لا يصدق يجب ان يكون كل حيوان موجود في ذلك الزمان
 فهو انسان فانه ظاهر الصدق على ذلك الفرض وعلى هذا القياس اعتبار قولهم يصدق
 في ذلك الزمان يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولا يصدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انسانا ان اردوا
 بهما السالبة الجزئان اردوا السالبة الكلية ففساده في غاية الوضوح والحق انهم لم يفهموا كلام
 الشيخ وتحققه على ما يقتضيه الرأى الصواب والنظر الناقب ان لابد في اعتبار الجهة في القضية ان
 لا لا حظ الا لطبيعة الموضوع والمحمول ونسب المحمول الى الموضوع بالضرورة والامكان ثم يسور
 بالسور لكلي او الجزئي فيكون المحمول منسوبا الى الموضوع كلية او جزئية تلك الجهة وهي جهة
 الجمل اما لو سور الموضوع اولاً ثم قرن بها الجهة يكون الجهة بحسب السور ويكون معناه اركبة
 الحكم او جزئية ضرورية الصدق او ممكنة وليس هذه ضرورة والامكان كيفية الربط اى نسبة
 المحمول الى الموضوع بل كيفية نسبة بين العميم والتخصص اى كلية الحكم او جزئية بين الصدق
 والصدق فانما قلنا يمكن ان يكون كل انسان كاتباً ليس معناه الا انه يمكن ان يصدق كل انسان كاتب
 بخلاف قولنا كل انسان يمكن ان يكون كاتباً فان معناه ان ثبوت الكتابة لكل انسان يمكن والفرق بين
 الجهتين من حيث المفهوم ومن حيث الصيغة اما من حيث المفهوم فهو ما بين من ان الجهة بحسب
 السور كيفية العموم والخصوص بالقياس الى الصدق والجهة بحسب الجمل كيفية الربط وايضا
 ربما يشك في امكان صدق الكلية بخلاف صدق امكانها فانه لا يشك عند جمهور الناس ان كل
 واحد واحد من الناس لا يمكنه في طبيعته دوام الكتابة او عدم الكتابة واما قولنا يمكن ان يصدق
 كل واحد من الناس كاتبين بالفعل فقد يقال ان يوجد كل انسان كاتباً حتى يتفق ان الواحد
 من الناس الا وهو كاتب واما الجزئان فهما فجران مجرى واحده في الظهور والخفاء واما تعارفا
 بحسب الصيغة اى اراد الجهة في موضعها الطبيعي فهو ان صيغة الممكنة الصدق ان تقدم
 الجهة فيها على السور لان جهتها كيفية نسبة بين الحكم انكلي او الجزئي وبين الصدق فلا بد
 ان يورد اولاً المتشبهان ثم يقال انه ضروري الصدق في اول ضروريه وصيغة الممكنة فهي
 ان يدخل السور على الجهة فانه لابد ان يلاحظ فيها اول طبيعة الموضوع والمحمول وبحكم
 بان المحمول ضروري الثبوت ولا ضروريه ثم تبين ان هذه الضرورة شاملة لجميع الافراد ولا
 يقال كل انسان يمكن ان يكون كاتباً هذا ما صرح به الشيخ في موضع من كتابه وقد حكم ايضا
 بان من فسر المطلقة بما يكون الحكم فيها على الافراد الموجه في الزمان الماضي والحال والضرورة
 بما يكون الحكم فيها شاملة لجميع الافراد الموجودة في سائر الازمنة والممكنة بما يخص الحكم فيها
 زمان الاستقبال اخذ الجهة بحسب السور لانا اذا فرضنا زماناً ينحصر فيه جميع الحيوانات في الانسان
 يصدق في ذلك الزمان كل حيوان انسان مطلقاً كلية وقبل ذلك الزمان يمكن ان يصدق في ذلك
 الزمان ان كل حيوان موجود في زمان الاستقبال انسان وهذا الاطلاق والامكان بحسب السور
 والا فالانسان ملسوب عن بعض الحيوان بالضرورة اذا اعتبرنا طبيعتهما واصل المتأخر بن اخذوا
 وجه التغاير بين الجهتين في الخارجية من هذا الموضوع حيث لم يحققوا واداهم سوء انهم الى ان بدوا

الطبيعي ان تقرن بالسور
وموضع جهة الحمل الطبيعي
ان يقرن بالرابطة فلو عكس
كان غير طبيعي وعلى سبيل
المجاز من

الخامس في نسبة طبقات
مواد القضايا التي هي الوجوب
والامتناع والامكان الخاص
وتفويضها وجوب الوجود
بإلزام امتناع العدم وبالعكس
وهما متضاران اذ أحدهما
نسبة الى الوجود والاخر الى
العدم ويلزمهما سلب الامكان
العام عن الطرف المخالف
لهما وبالعكس اذا فسرنا
الامكان العام بما يلزم سلب
الضرورة فاذن في كل طبقة
من الطبقات الست سوى
طبقة الامكان الخاص ثلث
مفاهيم متلازمة متعاكسة
وتفويضها ايضا متلازمة
فان تقايض الامور المتساوية
متساوية وفي كل طبقة من طبقات
الامكان الخاص مفهومان
متلازمان متعاكسان لا تقلبان
الامكان من كل طرف الى الآخر
وبين عين كل طبقتين منع الجمع
دون الخلو وبين تقويضهما
منع الخلو دون الجمع وعين كل
طبقة اخص من تقويض
الاخرى وهو ظاهر وهذا الوجه
(٣ طبقة الوجوب)

واجب ان يوجد منع ان
لا يوجد ايسر مما يمكن عامي
لا يوجد

(٤ طبقة الامكان الخاص)

يمكن خاص ان يوجد يمكن

خاص ان لا يوجد ٩

هذا البحث العظيم الشان بحث لا يطائل تحته اسلا ولا جلا ولا حافة الاطلاق لاوردنا في هذه التمهيد
ما يشي الملل وينفع الفلل (قوله ثم موضع جهة السور) بهذا الاشارة الى ما ذكره الشيخ من ان معنى
الجهة ان تقرن بالرابطة لانها تتدل على كيفية الرابطة المحمول على الموطن وجوب وانما قرنت بالسور
ولم يرد به ازالة الفصل الموضع الطبيعي على سبيل التوسع بل اريد به اللامتناع على ان موضعها الطبيعي
مجاورة السور لم تكن جهة الرابطة بل جهة التعليم والتخصيص وتغير المعنى ولت شمرى اذا تغيرت
من الجهة فبحسب السور كيفية نسبة المحمول الى كل الاقسام من حيث هو كل اولى كل واحد واحد وما على
اختلاف المفهومين كيف يبينون ان الموضع الطبيعي لجهة السور مقارنة للسور فلهذا كان جهة الحمل
كيفية انسيبة الرابطة كذلك جهة السور على ذلك التقدير فلو كان الموضع الطبيعي لجهة الحمل
مقارنة الرابطة وجب ان يكون موضع جهة السور مقارنة الرابطة ايضا والا فالفرق الصحيح
لاختلاف الموضع (قوله الخامس في نسبة طبقات مواد القضايا) معرفة نسبة طبقات المواد بعضها
الى بعض يتوقف على معرفة الطبقات فلذلك قدمها على بيان النسب وقد سمعت ان المواد
منصهرة في ثلثة الوجوب والامتناع والامكان الخاص اذا اعتبرت مع تقايضها صارت ستة
فوضعت لها سبب طبقات لكل واحد منها طبقة والبرادتها مفهومات متغايرة متلازمة متعاكسة
واحداهما هو وجوب الوجود يلزمه امتناع العدم ويتعكس عليه لان ما وجب وجوده يمنع عديمه
وما امتنع عديمه وجب وجوده فان قلت لاغايرة بين وجوب الوجود وامتناع العدم اذا العقول من
وجوب الوجود امتناع العدم وبالعكس فلا يكون امتناع العدم من مفهومات الطبقة لوجوب التغير
بينها والامكان يمكن مفهومات اجابا بينهما متغايران اذ احدهما مناسية الى الوجود والاخر الى العدم وتغير
المتغيرين في وجوب تغير السببين ويلزمهما اي وجوب الوجود وامتناع العدم سلب الامكان العام
عن الطرف المخالف لهما وهو العدم اذ وجوب الوجود وامتناع العدم في جانب الوجود والطرف
المخالف له العدم وذلك لان ما وجب وجوده وامتنع عديمه لم يمكن عديمه وبالعكس هذا فسرنا الامكان
العام بما يلزم سلب الضرورة اي ما يساويه على ما يشهد به لفظة المفاد لا ما يلزمه
وان كان بما يستعمل المتلازمة في معنى الزوم كاسمعي في باب الشرطيات فان وجوب الوجود لا يستلزم
سلب لازم سلب ضرورة الوجود لجواز ان يكون اللازم اعم ولو فسرنا الامكان بسلب الضرورة
لم يكن سلب امكان العدم مفهوما مغايرا لوجوب الوجود فان امكان العدم سلب ضرورة
الوجود حينئذ فيكون سلبه سلب ضرورة الوجود وهو عين ضرورة الوجود لان سلب
ضرورة الوجود نقض لضرورة الوجود لان نقض كل شيء رفعه فيكون ضرورة الوجود ايضا
نقيضا لسبب ضرورة الوجود وسلب سلب ضرورة الوجود نقض لسلب ضرورة الوجود لانه رفعه
فلو كان سلب سلب ضرورة الوجود مغايرا في المفهوم لضرورة الوجود لكان لشيء واحد نقضان
وهو محال وكذلك امتناع الوجود يلزمه وجوب العدم ويتعكس عليه ولا زهما سبب الامكان
العام عن الطرف المخالف لهما وهو الوجود اذ الطرف الموافق لهما العدم فاذن قد حصل
في طبقة الوجوب ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي وجوب الوجود وامتناع العدم وسلب امكان
العدم وفي طبقة الامتناع ايضا ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي امتناع الوجود وجوب العدم
وسلب امكان الوجود وفي طبقة تقويض كل منها ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي
تقويض مفهومات طبقة لا تقايض الامور المتساوية متساوية واما الامكان الخاص فلا يلزمه
شيء متعكسا عليه من باب الوجوب والامتناع كالإلزام لهما ما يتعكس عليهما من يله بل لم يوجد
ما يتعكس عليه الا انه فان امكان الوجود يلزمه امكان العدم وبالعكس ضرورة انقلاب الامكان
الخاص من كل طرف الى الطرف الاخر فبكن في طبقته الامفهومان متلازمان متعاكسان الامكان
الوجود وامكان العدم وكذلك في طبقة تقويض مفهومان هما تقويضهما هذا بيان الطبقات

١) (طبعة الامتاع) يمنع ان يوجد (٢) واجب ان لا يوجد ليس يمكن عاى ان يوجد (٣) (طبعة نقايضها) ليس واجب ان

يوجد ليس يمنع ان لا يوجد

يمكن عاى ان لا يوجد

(٤) (طبعة نقايضها)

ليس يمكن خاص ان يوجد

ليس يمكن خاص ان لا يوجد

(٥) (طبعة نقايضها)

ليس يمنع ان يوجد ليس

واجب ان لا يوجد يمكن عاى

ان يوجد متن

السادس ضرورة والامكان

كما يكونان بحسب الامر نفسه

كما علت فقد يكونان بحسب

الذهن ويسمى ضرورة ذهنية

وامكانا ذهنية وضرورة

الذهنية اخص من الخارجية

لان كل خارج جزم الذهن

بنسبة مجموعها الى موضوعها

بمجرد تصور طرفيها كان

في نفس الامر كذلك والارتفاع

الامان عن اليديهييات ولا

يتعكس كافي النظريات ودمامته

ان الامكان الذهني اعني

من الخارجى متن

الفصل السادس في وحده

القضية وتعددتها معها تعدد

معنى موضوع القضية ومجموعها

او تركب احدهما من الاجزاء

المحمولة تعددت القضية والا

فلا والتعدد بحسب اجزاء

المحمول يحفظ كمية الاصل

وكيفية وجهته لا تعدد

بحسب اجزاء الموضوع فانه

لا يحفظ الكمية لجواز كون

الجزء اعم من الكل واحترز

بالاجزاء المحمولة عن مثل

قولنا البيت سقف وجدار

وعكسه اذ لا تعدد فيه وبيان

الكل ظاهر متن

وقد جمع هالوج في المتن لاخمله فيه بغير الاطاحة بما ذكرناه وما بالنسبة في عين كل طبقتين منع
الجمع دون الخلو لجواز ان يكون الصاء في الطبقة الثالثة وبين نقضيهما منع الخلو دون الجمع لمانع
الخلو فلا بد لجواز الواقع من نقضيهما لاجتماعهما وكان بينهما منع الجمع وامانته منع الجمع لانه
او كان بين النقيضين منع الجمع كالمعنى بين الخلو وايضا النقيضين يمتنعان على الطبقة
الثالثة وحين كل طبقة اخص من بعض الطبقة الاخرى لان كل امر يندرج فيها منع الجمع يكون
عين كل منهما اخص من بعض الاخر (قوله السادس الضرورة والامكان) الضرورة والامكان
كما يكونان بحسب نفس الامر على ما سلف في باب الجهات فقد يكونان بحسب الذهن فسمى
ضرورة ذهنية وامكانا ذهنية بالضرورة الذهنية لما يكون تصور طرفيها كافيا في جزم العقل بالنسبة
بينهما والامكان الذهني لما لا يكون تصور طرفيه كافيا بل يتعدد الذهن في النسبة بينهما وتصور طرفيها
الاختلاف بالضرورة والذهنية اخص من الخارجية لان كل نسبة جزم العقل بها بمجرد تصور طرفيها
كانت مطلقة لنفس الامر والارتفاع الامان عن اليديهييات وليس كل ما كان ضروريا في نفس
الامر كان العقل جازما به بمجرد تصور طرفيه كما في النظريات الحقة فيكون الامكان الذهني اعم
من الامكان الخارجى لارتفاعه عن نفس الامر اخص من نقض الاخص فان قلت من اليديهييات قضايا يمكن
قولنا قيد كاتب ومكة موجودة والسفوف يسهل فانها يديه لانها مدركة بالحس والتجربة مع
انها ليست بضرورة خارجية فنقول اليديهي كالضرورة معا يا شريك في معنيين احدهما ما لا ي
تصور طرفيه في الجزم بالنسبة بينهما وهو معنى الاول والثاني عامان لا يتوقف حصوله على افتراض وكسب
وهو معنى الثاني ويشكل الاول والشمس والحصى وغيرها فان عينهم اليديهي في قولكم عن اليديهييات
ما هي ممكنة بالعمى الاول فلام ان القضايا المذكورة بديهية بهذا المعنى وان عني به المعنى الثاني
يسمى اليديهي فيكون ممكنا لكن الضروري الذهني هو اليديهي بالمعنى الاول والثاني وامكانه
لا يستلزم امكانه نعم يراد ان يقال هب ان ما جزم به العقل بمجرد تصور طرفيه يجب ان يكون
مطابقا للواقع لكن لا يلزم من صدق ضروري خارجي وانما يلزم ان جزم العقل بالبدية الضرورية
اما لو كان جزم العقل بالنسبة للاطلاقية او الامكانية او غيرهما فلا (قوله الفصل السادس في وحدة
القضية) مهما تعدد معنى الموضوع في القضية اعمتى المحمول سواء عبر عن الجميع بلفظ واحد
كما يقال العين جسم ويراد بالعين الشمس والذهب والانسان متكلم ويراد بالكلام النفسى والحصى
او عبر عن كل واحد بلفظ كقولنا الانسان والفرس حيوان والانسان حيوان ناطق او تركب
احدهما معنى الموضوع والمحمول من الاجزاء المحمولة كقولنا الانسان ضاحك والضاحك انسان تعددت
القضية اما اذا تعدد معنى الموضوع او المحمول فلتعدد الاحكام فيها بالفعل فان قولنا العين جسم
قضيتان احدهما الشمس جسم والاخرى الذهب جسم وكذلك البواقى واما اذا تركب الموضوع
فلان الحكم على الكل حكم على اجزائه المحمولة بقياس من الشكل الثالث واما اذا تركب المحمول فلان
الحكم بالكل حكم باجزاءه بقياس من الشكل الاول وتعدد الاجزاء بالمحمول لان تركب احدهما من
الاجزاء اعم من اجزاء المحمولة لا يجب التعدد قولنا البيت سقف وجدار وعكسه اى قولنا السقف والجدار
يت وبتى لم تعدد معنى الموضوع والمحمول اولم يتركب احدهما من الاجزاء المحمولة لم تعدد
القضية كقولنا الواجب بسيط ثم تعدد القضية ان كان بالفعل فلا شك انه يحفظ كمية الاصل وكيفية
وجهته لانها انما تكون واردة فيها بالقياس الى جميع الاحكام الموجودة بالفعل فاذا قلنا كل انسان وفرس
فهو حيوان بالضرورة يصدق كل انسان حيوان بالضرورة وكل فرس حيوان بالضرورة وان كان بالفعل
فان كان بحسب اجزاء المحمول فهو يحفظ الكمية اى ان كان حل الكل كما يصدق حل الجزاء كليا

وان كان جزئيا فجزئيا لان النية في الاول تتبع الصغرى في الكم ويحفظ الكيفية اي الانحياز
 اذا الوجهان لا يتبعان الا موجبة ويحفظ الجهة ايضا وان كان بحسب اجزاء الموضوع فهو
 يحفظ الكيفية اذ النية في الثالث تتبع الكبرى في الكيف وكذلك الجهة ولكن لا يحفظ الكمية
 لان حل الشيء على الكل لا يوجب صدق حله على الاجزاء كلها لانه ان يكون الجزء اهم
 وحل الشيء على كل افراد الخاص لا يصح حله على كل افراد العام هذا كلام المصنف وقد نظر
 من وجوه الاول ان تركب المحمول لا يوجب تعدد القضية لجوهر ان تكون سائبة او موجبة ممكنة
 والقياس من الاول لا ينتج اذا كان صفراء سائبة او موجبة ممكنة الثاني انه ان اراد يتعدد القضية
 تعددها بانفصال لم تكن متعددة بتركب الموضوع والمحمول ضرورة ان الحكم على الاجزاء
 او بعضها ليس موجودا فيها بالفعل وان اراد به ما هو اهم من القوة والفعل حتى تكون متعددة
 لاستزائها قضية اخرى فتعدها لا تنحصر فيما ذكر فان الحكم في القضية كما يستلزم الحكم
 على الاجزاء وبالاجزاء كذلك يستلزم الحكم على ما هو اخص من الموضوع كالجزيئات او مساو
 او اهم وبالمساوي والاهم بل يلزم ان يكون كل قضية متعددة وحيث يطل قوله والا فلا الثالث
 ان القضية المركبة قضية متعددة لتعدد الحكم فيها وليس تعددها بتعدد موضوعها او مجموعها
 او تركب احدهما الرابع ان انحفاظ الجهة غير لازم اذا تعددت القضية بحسب اجزاء المحمول
 فان حل الجزء على الكل ضروري وبقي كانت الكبرى في الاول ضرورية كانت النية ضرورية
 سواء كانت الصغرى ضرورية والا وكذلك اذا كان تعددها بحسب اجزاء الموضوع وانما يلزم
 انحفاظ الجهة اذا لم يكن احدي الوصفين الرابع اما اذا كانت احداها فغير لازم على ما مضى
 بجميع ذلك اذ باع التوبة اليه والاولى الاقتضار على التعدد بالمثل والامر المحقق في ذلك ان وحدة
 القضية وتعددتها بحسب وحدة الحكم وتعددتها فان لم يكن في القضية الا حكم واحد كانت
 واحدة وان اشتملت على عدة احكام كانت متعددة لكن تعدد الحكم اما باختلافه في نفسه بالايجاب
 والسلب او بحسب اختلاف الموضوع او بحسب اختلاف المحمول لاربع لها فانه متى لم يتعدد
 الموضوع ولا المحمول ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة بالضرورة سواء كان الموضوع
 والمحمول مفردين او مركبين او كان احدهما مفردا والاخر مركبا واريد الحكم بالمجموع
 او على المجموع فقولنا الانسان جسم حائس متحرك بالارادة او الحيوان الطائر ضاحك نص عليه
 الشيخ في الشفاء (قوله فان قيل لا يلزم من كون الشيء) لما سبق الى بعض الوداهم انه ليس يلزم من كون
 الشيء محمولا بجملة كونه محمولا فرادى وبالعكس اي ليس يلزم من حل الشيء فرادى بجملة
 وكان الاول مناقبا للقسادة القائلة بان الحكم بالكل حكم باجزائه اورده اعتراضا عليها لكن
 لما كان مانعها اليه فاسدا بكمية نقله بتمامه حتى يذهب على فساد وان لم يكن للشيء دخل
 في الاعتراض واستعملوا على الاول بانه يصدق على الحجر المشكل بشكل الفرس انه فرس من حجر
 ولا يصدق عليه انه فرس وعلى الثاني بوجهين الاول اذا كان زيد طبيا غير ماهر وبكون ماهرا
 في الجسطة يصدق زيد طبيا وزيد ماهر ولا يصدق زيد طبيا ماهر الثاني انه اذا صدق
 على شيء انه حيوان وايضا فان وجب ان يصدق بجملة ماصدق فرادى وجب ان يصدق انه
 حيوان ايضا ثم يصدق الحيوان والايضا فيصدق عليه الحيوان الحيوان ايضا والايضا
 وهكذا انضم اليه المفردات حتى يحصل مجموع آخر وهم جرا الى غير النهاية وانه هذيان والهذيان
 في قوة الكذب اجاب عن الدليلين الاولين بان الاختلاف اي صدق في الجملة حانة الاجتماع دون
 الانفراد وصدقه حالة الانفراد دون الاجتماع انما كان لاختلاف المعنى اما اذا اتحد المعنى فلا
 فان الفرس من حجر لا يحمل على انه فرس حقيقة بل على انه شيء في صورة الفرس مخد من حجر

فان قيل لا يلزم من كون
 الشيء محمولا بجملة كونه
 محمولا فرادى ولا بالعكس
 فانه يصدق على الحجر المشكل
 بشكل الفرس انه فرس من حجر
 ولا يصدق انه فرس وايضا
 يصدق زيد طبيا اذا كان
 طبيا غير ماهر ويصدق زيد
 ماهر اذا كان خياط ماهرا
 ولا يصدق زيد طبيا ماهر
 ولانه اذا صدق على الشيء
 الحيوان والايضا فلو صدق
 عليه الحيوان ايضا اصدق
 عليه الحيوان الحيوان ايضا
 الا يصدق مكررا الى غير النهاية
 يضم المفرد الى المجموع حتى
 يصير مجموعا آخر ثم غم عليه
 ثانيا وثالثا ورابعا وانه هذيان
 فانا لاختلاف التام يحصل عند
 اختلاف المعنى دون اتحاد
 وكون القول هذيانا لا يمنع
 صدقه نعم قد لا يصح حل
 الشيء وحده ويصح حل
 مجموع المركب منه ومن غيره
 عابده كما لا يصدق في العشرة
 سبعة ويصدق في العشرة تسعة
 وثلثه وبالعكس كما يصدق في
 العشرة نصف العشرين
 ولا يصدق في العشرة واحد
 ونصف العشرين اما ان الشيء
 يحمل وحده ولا يحمل مع حل
 غيره وبالعكس فذلك هو اعم
 من

وإذا فرق بينهما وعنى بهما ما حله الجمع لم يفرق الكذب أصلا وكذلك الماهر لا يحصل
 على زيد كيقض ما تنق بل على أنه ماهر في الحياطة وهو صادق عليه حالة الاجتماع أيضا ونحن الثالث
 بأن كون القول هذا لا يمنع صدقه ثم نفع المستثنين بأن حل الشيء جملة أما أن يكون المراد به
 حل الشيء مع غيره أو يكون المراد حل الشيء مع حل غيره فإن أريد به الأول فلا شك أنه ليس يلزم
 من حل الشيء جملة حله فرادى وبالعكس فربما يصح حل الشيء مع غيره ولا يصح حله وحده
 كما يصدق العشرة سبعة وثلاثة ولا يصدق العشرة سبعة أو ثلثة وقد يصح حل زيد وحده
 ولا يصح حله مع غيره كما يصدق العشرة نصف العشرين ولا يصدق العشرة واحد ونصف
 العشرين وإن أريد به الثاني فالقول بأن الشيء قد يصح حل جملة ولا يصح حل فرادى أو بالعكس معلوم
 الظلال باضطرورة (قوله الفصل السابع في التناقض وهو اختلاف قضيتين) الاختلاف
 المذكور في هذا الحد جنس يعمد لانه قد يقع بين قضيتين وبين مفردين كالإنسان والفرس وبين
 قضية ومفرد وخرج بقوله بين قضيتين ما عداه من الاختلافات والاختلاف بين القضيتين
 قد يكون بالإنجباب والسلب وقد يكون بالإنجباب والسلب كما إذا كان بالعدول والتعصبي
 والاهمال والمحصر فخرج بقوله بالإنجباب والسلب ما عداه والاختلاف بالإنجباب والسلب يكون
 تارة بحيث يقتضى صدق أحدهما وكذب الأخرى وأخرى بحيث لا يقتضى ذلك بل لو كان
 أحدهما صادقة والأخرى كاذبة كان بحسب خصوص المادة كقولنا بقرط طيب وجاليوس
 ليس بطيب فاحترز بالحيلة المذكورة عما لا يكون كذلك والاختلاف المتقضى لصدق أحدهما
 وكذب الأخرى أما أن يقتضى ذلك لذاته أى يكون ذات الاختلاف منشأ اقتضاء صدق أحدهما
 وكذب الأخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس قائم فإن السلب والإنجباب فيهما لما كانا واردين
 على موضوع ومحلول واحد اقتضى كذب أحدهما وصدق الأخرى وأما أن لا يقتضى لذاته
 بل بواسطة كما يجب قضية مع سلب لازمه المساوى كقولنا زيد إنسان زيد ليس بشايطي
 فإن اختلافهما انما يقتضى افتراضهما في الصدق والكذب لالذاته بل بواسطة استلزام كل واحدة
 من القضيتين نقض الأخرى فخرج هذا بقوله لذاته وجنبه انطبق الحد على المحدود لا يقال
 أمثال هذا الاختلاف خرجت بقيد الإنجباب والسلب لإنهما اختلافات بغير الإنجباب والسلب
 فيكون قيد لذاته مستدركا لانا نقول كل قيد يقيد به تعريف انما يخرج ما ينافي
 ذلك القيد لا بما يفاده والام يمكن إيراد قديدين في تعريف فانه لو اورد قيد أن اخرج كل منهما
 الآخر فيلزم جمع المتنافين في تعريف واحدونه محال وعلى هذا لم يخرج بقيد الإنجباب والسلب
 الا ما لا يكون بالإنجباب والسلب لا ما يكون بهما أو بشئ آخر أيضا الواخرج بهذا القيد كل اختلاف
 بغير الإنجباب والسلب خرج عن التعريف الاختلاف في الكم والجهة الذى هو شرط وبطلانه
 ظاهر ثم انه ربما يقع في عباراتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضى لذاته صدق أحدهما
 كذب الأخرى وحيث يكون لذاته علما الى الصدق لالى الاختلاف اذ لا معنى له وترد عليه الكلياتان
 كقولنا كل (ج ب) ولاشئ من (ج ب) فانهما مختلفان بالإنجباب والسلب بحيث يقتضى صدق
 أحدهما لذاته كذب الأخرى ضرورة انه اذا صدق كل (ج ب) كذب لاشئ من (ج ب)
 وبالعكس ويمكن أن يجاب عنه بان اقتضاء صدق إحدى الكلياتين كذب الأخرى لالذاته بل بواسطة
 اشتغالها على نقض الأخرى فقد رجع العبارتان الى معنى واحد فان قيل التناقض كما يقع بين القضايا
 يقع بين المفردات فاختصاص الاختلاف في الحد بالقضيتين يفرجه عن الجمع فنقول المراد
 التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بمبحثهم بالتناقض بين القضايا بل وان وجب
 أن يكون مباحثهم عامة منطوقة على جميع الجزئيات لافى عموم مباحثهم لان عموم مباحثهم انما يجب

الفصل السابع في التناقض
 وهو اختلاف قضيتين
 بالإنجباب والسلب بحيث يقتضى
 لذاته صدق أحدهما كذب
 الأخرى فنقول لذاته احتراز
 عن اختلاف القضية ولزومه
 المساوى بالإنجباب والسلب فانه
 يقتضى صدق أحدهما كذب
 الأخرى لالذاته كقولنا هذا
 إنسان هذا ليس بشايطي
 وعكسه من

ان يكون بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم ولما يتعلق لهم بالتفاضل بين المفردات فترض
 يستد به بل جل غرضهم انما هو في التفاضل بين الفضائل حيث صار قياس الخلف الموقوف
 على معرفته جملة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم من العكس واتخاذ
 الاقيسة لاجرم اخضع نظرهم بالتفاضل بين الفضائل وبندها في معرفتهم اليه على ذلك
 قوله وقد اعتبروا فيه ثمانى وحدات) التفاضل بين القضيتين لا يفتقد الاثبات بل في كل واحدة
 منها ما روى في الاخرى حتى يكون السلب رافعا لما ثبته الايجاب فلا بد من اعتبار ثمانى وحدات
 وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الشرط ووحدة الاضافة
 ووحدة الجزء والسكل ووحدة القوة والفعل لجواز صدق القضيتين او كذبهما عند اختلافهما
 في شئ منها كما يقال زيد قائم عمرو ليس قائم اوزيد كاتب بشار اوزيد ضاحك نهاري وليس
 بضاحك ليلا اوزيد جالس في السوق وليس بجالس في الدار او الجسم مغرق في البحر بشرط
 كونه ابيض وليس بمغرق بشرط كونه اسود اوزيد اب لمعرو وليس باب لكر اوزنجي اسود
 اي بمضه وليس باسود اي كلفه والحر مسكر اي بالقوة وليس بمسكر اي بالفعل ونصدقان او تكذبان
 واكتفى الفارابي منها بثلاث وحيدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضروري
 القضيتين الصدق والكذب عند اتحادهما في الوحدات اثنتي عشر متغيرا شئ معين لآخر
 في وقت وسيله عنه في ذلك الوقت واما وحدة الشرط والجزء والسكل فدرجة تحت وحدة
 الموضوع لاختلافه باختلافها فان الجسم بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسود والنجي
 كله غير النجى بمضه وحدة المكان والاضافة والقوة والفعل تحت وحدة المحمول لاختلافه
 باختلافها فان الجالس في البار غير الجالس في السوق والاب لكر غير الاب لمعرو والمسكر
 بالقوة غير المسكر بالفعل وفي هذا انعام انظار اما اولافلان وحدة الزمان ايضا تندرج تحت
 وحدة المحمول فان المحمول في قولنا زيد ضاحك نهاري هو الضاحك نهاري وفي قولنا زيد ليس
 بضاحك ليلا هو الضاحك ليلا وهما مختلفان فالواجب الاكتفاء بالوحدتين لا الثلاث لبقا للزمان
 خارج عن طرفي القضية لان نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخلا
 في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر
 ولان تعلق الزمان بالقضية بحسب طريقة النسبة والشئ لا يصير طرفا لآخر الا بعد تحققه فيكون
 تعلق الزمان متأخرا عن النسبة المتأخرة عن طرفي القضية فلو كان داخلا في احدهما لكان
 متأخرا عن نفسه مراتب وانه محال لاننا نقول تعلق المكان ايضا بحسب الطريقة اذ لا بد للنسبة
 من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول واخراج وحدة
 الزمان عنها واما ثانيا فلان تعلق بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول تخصيص
 بالتخصص اذ تلك الامور كما تصلح لان توضع تصلح لان تحمل عند عكس القضية واما ثالثا
 فلا زعمها ما لا تعلق لها بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة كما اذا قلنا السراج مشعل بشرط بقاء
 الدهن وليس بمشعل بشرط انتفائه ويمكن رد جميع الوحدات الى وحدة واحدة وهي وحدة
 النسبة الحكمية بحيث يكون السلب واردا على النسبة الايجابية التي ورد الايجاب عليها لانه
 متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية لاختلافها باختلاف الموضوع ضرورة ان نسبة
 الشئ الى احد المتغايين غير نسبتته الى الاخر واختلاف المحمول اذ نسبة احد المتغايين الى شئ
 غير نسبة الاخر اليه باختلاف الزمان لان نسبة احد الشئين الى الاخر في زمان غير نسبتته اليه
 في زمان آخر وعلى هذا القياس في باقي الامور وتعاكس تلك القضية الى قولنا متى تحدث النسبة
 الحكمية تحدث جميع الامور وذلك محقق للتناقض فان قلت اذا كثرت في اخذ القبيض ان يفي

وقد اعتبروا فيه ثمانى وحدات
 واكتفى الفارابي بثلاث منها
 وحدة الموضوع والمحمول
 والزمان للعلم الضروري
 بافتسادهما الصدق والكذب
 ذاك اما وحدة الشرط
 والجزء والسكل فيندرج تحت
 احدى الموضوع ووحدة
 والمكان والاضافة والقوة
 او للفعل تحت وحدة المحمول
 لاختلافهما باختلافها
 ويمكن رد الكل الى وحدة
 النسبة الحكمية لاختلافهما
 عند اختلافها ويعتبر ايضا
 اختلاف الجهة لصدق
 الممكنين وكذب الضروريين
 وفي المحصورات اختلاف الكم
 ايضا لصدق الجزئين وكذب
 الكلين متى

فالقضية البسيطة تقضيها
بسيط وهو رفعها فنقض
المطلقة العامة الدائمة
وبالعكس اذا ثبت في بعض
اوقات الذات يتناقض السلب
في كلها وبالعكس وتقضي
الممكنة الخاصة الضرورية
او بالعكس لان الامكان هو
سلب الضرورة ونقض
العرفية العامة المجتنة المطلقة
تتحكم فيها بالثبوت والسلب
ناقض في بعض اوقات وصف
الموضوع وتقضي المشروطة
العامة المجتنة الممكنة المحكوم
فيها بالثبوت والسلب بالامكان
في بعض اوقات وصف
الموضوع والمركبة تقضيها
المفهوم المزدوجين تقضي
جزئها فنقض العرفية
الخاصة المجتنة المطلقة
الخلفية او الدائمة الموافقة
ونقض المشروطة الخاصة
المجتنة الممكنة الخلفية او
الدائمة الموافقة ونقض
الممكنة الوقتية الخلفية والدائمة
الموافقة ونقض المناشرة
الممكنة الدائمة الخلفية
او الدائمة الموافقة ونقض
اللدائمة الدائمة الموافقة
او الدائمة الخلفية ونقض
اللاضرورية الدائمة الخلفية
او الضرورية الموافقة ونقض
الممكنة الخاصة الضرورية
الخلفية او الموافقة وهذا ظاهر
في القضية الكلية من

من ما ثبت في الخارجة الى التفصيل الذي يورده الجمهور في تعيين قبض تقبض فنقول القرض
لتحصيل مفهومات القضايا عند ارتفاعها اولوازمها السالبة لها حتى يكون عندهم
في التناقضات قضايا معضلة مضبوطة وينبغي استمالتها في الفكوس والاقبسة والمطالب المحلية
ثم مع هذه الضوابط يصح ايضا اخلاق الجبهة اصدق الممكنين كقولنا زيد كاتب بالامكان
زيد ليس بكاتب بالامكان وكذب الضروريتين كقولنا زيد كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب
بالضرورة لا يقال هذا الدليل لا يدل على الدعوى لانه انما يدل على اعتبار اختلاف الجبهة
في الضرورة والامكان والصورة الجزئية لا تثبت الكلية لا تاتون قبض الموجهة رفعها
والخفاء في ان رفع الجبهة اعم من رفع النسبة موجهة تلك الجبهة على ما وقع عليه انشيه فيما قبل
فلا تكون الجبهة مخفوفة في التقبض ولا كان هذا المعنى كالظاهر عليه بآراء الضرورة والامكان
على ضرب من التحليل فان قلت ليس صاحب الكشف اثبت التناقض بين المطلقتين الوقتيتين
حتى صرح بان الدائمة كالكلية تقضيها الجزئية بحسب الاوقات والمطلقة العامة كالمحمولة
محمولة على بعض الاوقات والوقتية كالشخصية فكما ان الثبوت لشخص معين يتناقض السلب
عنه كذلك الثبوت والسلب بحسب وقت معين فقه وجوبا قضية تقضيها من جفتها فكيف
تدعي اعتبار اختلاف الجبهة في جميع القضايا فنقول الكلام في الموجهات وقسبن ان الاطلاق
ايس من الجهات على ان التناقض بين الوقتيتين مما ليس يثبت اصلا لاقسام الوقت الى اجزاء
يمكن الثبوت في بعضها والسلب في البعض الآخر الا اننا اخفنا النسبة بحسب الآن الذي
لا ينضم لسكن الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب المعارف او نقول المدعى اختلاف الجبهة
في القضايا الثلث عشرة لانها هي المبحوث عنها وما ذكرنا في يله ليس للدلالة التامة بل لتبيينه
على الباقي وتقصيلها ان التوافقين في الجبهة من تلك القضايا المتجهين في مادة اللادوام
اما من الدوام الست وهي الدائمتان والمشرطتان والعرفيتان فكذلك كذب قولنا
كل انسان او بعضه ضاحك باحدى الجهات مع قولنا لا شيء من الانسان او ليس ببعضه ضاحك
بتلك الجبهة وامان السبع الباقية وهي الوقتيتان والوجوديتان والمكنتان والمطلقة العامة فصدقا
لصدق قولنا كل قرص مخفف بالتوقيت لادامتا مع قولنا لا شيء من القرص يخفف بالتوقيت لادامتا
وكذلك الباقى وهذه الشروط نعم الخصوصيات والمحصورات وللشائض في المحصورات
شرط آخر وهو الاختلاف في الحكم اى في الكلية والجزئية لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين
حيث يكون الموضوع اعم فانه يكذب كل حيوان انسان ولا شيء منه انسان ويصدق بعض الحيوان
انسان وليس ببعضه انسان لا يقال تصادق الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع فلهذا نتخذ بتفصيل
صدقهما لانا نقول النظر في جميع الاحكام الى مفهوم القضية وتعيين الموضوع امر خارج
عن مفهومها فلا يعاين (قوله والقضية البسيطة تقضيها بسيط) لما بين شرائط التناقض
منها على كيفية اخذ التقبض على الاجال اراد ان يذكر تقبض قضية قضية على سبيل التفصيل
لتوصل الاحاطة التامة والقضية ان كانت بسيطة فتقضيها بسيط لانه رفع نسبة واحدة فتقضي
المطلقة العامة الدائمة وبالعكس لان الثبوت في بعض اوقات الذات والسلب في جميعها كما
يتناقضان جزما وبالعكس اى السلب في بعض اوقات الذات يتناقض الثبوت في جميعها وهذا يدل
على ان تقبض الدائمة المطلقة المنشئة لا المطلقة العامة وما قبل انها كالمحمولة على بعض
الاوقات حتى تتساوى المطلقة المنشئة وان غايرتها بحسب المفهوم ففقه انظر ادريس يلزم من صدق
الحكم بالفعل في الجملة صدقه في شيء من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق
الحكم عليه في وقت والا لكان للوقت وقت كما يقال الزمان موجود في الجملة او مقدار الحركة او غير

هاتين الذاتين الى غير ذلك وتفيض الممكنة العامة الضرورية لان الاديان العالم سلب الضرورة
 عن الطرف المخالف وسلب الضرورة عن الطرف المخالف تناقض لهما فيهما وبالعكس اي تفيض
 الضرورية الممكنة لان تفيضها سلب الضرورة الموافقة وهو امكان جازم بخلافه وتفيض الرافضة
 العامة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت والسلب بالتفصيل في بعض اوقات وصفي
 الموضوع كقولنا كل انسان قائم بالفضل حين هو انسان فتكون نسبتها الى الرافضة العامة نسبة
 المطلقة المنتشرة الى الدائمة فكما ان الثبوت في جميع اوقات الذات ينافي السلب في بعضها
 وبالعكس كذلك الثبوت في جميع اوقات الوصف ينافي الثبوت في بعضها وتفيض المشروطة العامة
 الحينية الممكنة وهي التي حكم فيها بالثبوت والسلب بالامكان في بعض اوقات وصفي الموضوع
 كقولنا كل من به ذات الجنب يعمل بالامكان في بعض كونه مجتهدا وتفيضها الى
 المشروطة نسبة الممكنة الى الضرورية وكان الضرورة بحسب الذات وسلبيها بحسب ما يتناقض
 لذلك الضرورة بحسب الوصف وسلبيها بحسبه وهذا انما يصح لو كان المشروطة هي الضرورية
 مادام الوصف اما لو كانت بشرط الوصف فلا اجتماعهما على الكذب في مادة ضرورة لا يكون
 لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة وبشرط كونه كاتباً ولا ليس
 بعض الكتاب بحيوان بالامكان حين هو كاتب ولعله نسي انه اخذها بشرط لوصف حيث عد
 الفضايلا التي افزدها للبحث والنظر وان كانت مركبة لم يكن نقبضها بسيطاً بل يكون فيه
 تركيب وذلك لان المركبة كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب والسلب كان
 نقيضها رفع المجموع لان تفيض كل شيء رفعه ورفع المجموع انه يتحقق برفع احد الجزئين فانه
 اولم يرتفع شيء منها كان المجموع ثابتاً والمقدّر خلافه فيكون نقبضها رفع احد جزئيهما اعني
 احد نقبضي جزئيهما لا يخلو اما ان يكون نقبضها احد نقبضي الجزئين على التعيين وهو باطل
 لجواز كذب المركبة بالجزء الآخر فتجتمع هي واحد النقيضين المعين على الكذب واو احدهما
 لا على التعيين وهو المراد بالمفهوم المردد بين نقبض الجزئين لانه مفهوم يرد بين النقيضين ويسمى
 اليهما فيقال احداً النقيضين اما هذا واما ذلك وكيفية اخذ نقبض المركبة ان
 ينحل الى بسيطيهما ويؤخذ نقبض كل منهما ويركب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين هي نقبضها
 لان رفعها ان كان برفع جزئيهما صدق اجزاء المنفصلة وان كان برفع احد الجزئين صدق احد جزئيهما
 وكيف كان فلا بد من صدق احد الجزئين في المنفصلة فهي مانعة الخلو فان قلت اذا كانت القضية
 المركبة موجبة والمنفصلة ايضا موجبة فلا يكونان مختلفين بالاجاب والسلب فكيف تكون نقبضا
 لهما فنقول اطلاق النقيض عليها على سبيل التجوز والحقيقة انها مساوية لنقبضها ومن ههنا
 يزول الاستبعاد من ان نقبض الجملات الشرطيات ولا بد ان تذكر ان اجاب القضية المركبة
 بايجاب الجزء الاول وسلبيها سلبه فيكون الجزء الاول موافقاً لها في الكيف والجزء
 الثاني مخالفاً لها ونقبضا هما بالعكس من ذلك اذا تذكرت هذا فاعلم ان الرافضة الخاصة تنحل
 الى عرقية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتفيض الرافضة العامة الموافقة الحينية المطلقة
 المخالفة وتفيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فتفيضها اما الحينية المطلقة المخالفة
 واما الدائمة الموافقة والمشروطة الخاصة فتدخل الى مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة
 وتفيض المشروطة العامة الموافقة الحينية الممكنة المخالفة وتفيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة
 الموافقة فتفيضها اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة والوقعية تنحل الى وقعية مطلقة
 موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتفيض الوقعية المطلقة الممكنة الوقعية وهي المحكوم فيها بسلب

الضرورة عن الجانب المختلف في وقت معين وذلك لان الضرورة بحسب الوقت الحاضرة تنقضي
سلب الضرورة بحسب قلة الوقت فتقضيها اما المحكمة الوقتية المتجالية او الدائمة للموافقة
والمتشعبة تصل الى مشقة مطلقة موافقة ومطلقة غاية مخالفة وتقبض للمتشعبة المطلقة المحكمة
الدائمة وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المختلف في جميع الاوقات لان الضرورة
في وقت ما وسطها في جميع الاوقات ما بينا قطبان جزئيا فتقضيها اما المحكمة الدائمة المخالفة او الدائمة
الموافقة وعلى هذا يكون تقبض الوجوبية الملازمة الدائمة المتخالفة او الدائمة الموافقة وتقبض
الوجوبية الملازمة للضرورة الدائمة لتخالفها والضرورة الموافقة وتقبض الممكنة الخاصة بالضرورة
المخالفة والضرورة الموافقة وهذا اى كون المفهوم المرد بين تقبض الجزئين تقبضا ظاهرا
في القضية الكلية بحسب ما يضاف (قوله) واما في الجزئية فلا تردد بين تقبض الجزئين (ب) واما المركبة
الجزئية فلا يكتفى في تقبضها للتقيد بين تقبض الجزئين بل يواز كذب المركبة مع كذب تقبض
جزئها فلهذا اذا اتفق في بعض المواد ان يكون المحمول ثابتا لبعض افراد الموضوع دائما وسلوبا
عن الافراد الباقية دائما كقولنا بعض الحيوان انسان لادامتنا تكذب الجزئية المركبة لكن لا بدوام
وكل من تقبض الجزئين اما الوجوبية الكلية فلدوام سلب المحمول عن البعض واما السالبة الكلية فلدوام
ايجاب المحمول للبعض ولوليد الدوام بالضرورة شمل التقبض سائر المركبات الجزئية سواء كانت
لادامة او بالضرورة بل تقبضها كلية بحسب مهورها الى كل واحد واحد من افراد الموضوع
ايجابا او سلوبا بحيث تقبض جزئي المركبة وهو المراد بالترديد بين تقبض الجزئين في كل واحد واحد
كما يقال في المثال المضروب كل واحد واحد من الحيوان اما انسان دائما وليس بانسان دائما وتشمل على
ثلاثة مفهومات لان كل واحد واحد من الموضوع اما ان يثبت المحمول دائما او ليس يثبت ولا يخلو
اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد دائما او يكون مسلوبا عن البعض دائما ثانيا للبعض دائما فالجزئية
الثانية مشتمل على مفهومين وهما طريق آخر في اخذ التقبض وهو ان يركب منفصلة مانعة
الخلو من هذه المفهومات الثلاثة فهي ايضا تساوى تقبضها وثاما قلنا ان الجزئية الكلية والمنفصلة
ذات الاجزاء الثلاثة تقبضها لاي يلزم من كذب المركبة صدقها ومن صدقها كذبها على ما لا يخفى
وتحقيق المقام موقوف على ايراد مقدمة وهي انك ستعرف في باب الشرطيات ان الجملة قد يكون
شبيهة بالمنفصلة وبالعكس وذلك اذا حل على موضوع واحد وان متقابلان فان قدم الموضوع
على حرف العناد كقولنا العدد اما زوج واما فرد فاقضية كلية مشابهة للمنفصلة وان اخرعتها
كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فهي منفصلة شبيهة بالجملة ثم الجملة والمنفصلة المنشأ بهتان
ان كانتا كليتين لم تتساويا لصدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مانعة الجمع والخلو بخلاف ما اذا قلنا دائما
اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا لجواز خلو الواقع عنهما يكون بعض العدد زوجا
وبعض فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فلهذا اصدق بعض العدد اما زوج واما فرد صدق
اما بعض العدد زوج واما بعض فرد وبالعكس اذا ثبت هذا التمهيد فتقول المركبة ان كانت جزئية
كقولنا بعض (ج) ب) لادامتنا يكون معناه بعض (ج) ب) تارة وليس (ب) اخرى فتقضيها انه ليس
كذلك اى ليس بعض (ج) بحيث يكون (ب) تارة وليس (ب) اخرى فيكون كل واحد واحد اما (ب)
دائما او ليس (ب) دائما لانه لا يمكن بعض من الابعاض بحيث يكون (ب) تارة وليس (ب) اخرى
كان كل (ج) اما (ب) ولا يكون ليس (ب) اصلا واما ليس (ب) ولا يكون (ب) اصلا فتقبض
المركبة الجزئية هو الجملة الشبيهة بالمنفصلة وكذلك ان كانت كلية فاما اذا قلنا كل (ج) ب) لادامتنا يكون
معناه كل واحد من (ج) فهو بحيث يكون (ب) تارة وليس (ب) اخرى فتقضيها انه ليس كذلك
بل بعض (ج) اما (ب) دائما او ليس (ب) دائما لكن لا يمكن المنفصلة مساوية للجملة اذا كانت

واما في الجزئية فلا تردد بين
شمول تقبض الجزئين
لجواز كذبهما مع كذب
الجزئية الا دائما مثلا بكذب
ثبوت (ب) لبعض افراد (ج)
دائما وسلبه عن الباقى دائما
بل ترد بين تقبض الجزئين
في كل واحد واحد فان اردت
قضية تساوى تقبض الجزئية
مرددة بين كليتين قيدت
موضوع احد الشئتين بالمحمول
فتقبض بعض (ج) ب) لادامتنا
يساويه لاشئ من (ج) ب) دائما
او كل (ج) هو (ب) فهو (ب)
دائما لانه معها صدق الاصل
كذب هذا وهو ظاهر وهما
كذب صدق لانه ان لم يكن
شئ من (ج) ب) اصلا صدق
الشئ الاول وان كان صدق
الشئ والاصدق الاصل
فتظهر من هذا انه ليس لشي
من تقبض المذكورة تقبض
من جنسها وان الوجوبية
المركبة ليس تقبضها سلوبا
محضا كان ايجابا ليس ايجابا
محضا فتقبض الوجوبية منها
سلب وتقبض السلب ايجاب
من

كلية لم تكفي في نقض الجزئية المفهوم المردد بين تقيضي الجزئين احدى المنفصلة الكلية وحيث
ساوئها عند كونها جزئية كفي ذلك في تقيض الكلية فان قلت كما كان رفع المركبة الكلية رفع احد
جزئها لاي التعيين كذلك رفع المركبة الجزئية فيكون تقيضها ايضا احد تقيضي الجزئين
والا فارق قولك المركبة الكلية مركبة من كليتين ومفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية
بعينه فلما اذا قلنا كل (ج) ولا شيء من (ج) بمفهومها ليس المفهوم قولنا كل (ج) ب)
لاداء لان موضوع الموجبة الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية واما الجزئية فليس بمفهومها مفهوم
الجزئيتين بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية فلما اذا قلنا بعض (ج) وبعض (ج) ليس
(ب) امكن ان لا يتحد موضوعهما بل يكون الايجاب لبعض والسلب عن بعض آخر بخلاف المركبة
الجزئية فان الايجاب والسلب فيها واردان على موضوع واحد فلما كان مفهوم الجزئيتين هو مفهوم
المركبة الكلية كان احد تقيضيها نقضا لها وحيث لم يكن مفهوم الجزئيتين هو مفهوم المركبة
الجزئية لم يكن احد تقيضيها نقضا لها وايضا لما كان مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية
كان احد تقيضيها اخص من تقيضيها فبما ان يرتفع الجزئية والاخص من تقيضيها
فيتمتع ان يكون احد تقيضيها نقضا لها وعلى هذا المعنى نيه بالمثل المضروب فان اردت
منفصلة تساوي تقيض الجزئية مودة بين الكليتين فبنت موضوع احدهما يعني الموجبة المحمول
فتقيض قولنا بعض (ج) لاداء يساويه اما لا شيء من (ج) دائما او كل (ج) فهو (ب)
دائما لانه متى صدق في الاصل كذب في المنفصلة لكذب جزئها فانه يصدق في جزئيهما
على تقدير صدق الاصل احديهما بعض (ج) بالفضل وتاليهما بعض (ج) الذي هو (ب)
ليس (ب) بالفضل فتكذب تقيضاها الكلتيان وبقي كذب الاصل صدق في المنفصلة
لانه اذا كذب فان لم يكن شيء من (ج) اصلا صدق لا شيء من (ج) دائما وهو احد
جزئي الانفصال وان كان شيء من (ج) صدق الجزء الثاني وهو كل (ج) الذي هو (ب)
دائما والاصل في تقيضه وهو قولنا بعض (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) فيصدق في الاصل على تقدير
كذبه وانه محال هذا اذا قيدت الموجبة الكلية بالمحمول اما اذا قيدت السالبة فلا يتم لجواز اجتماع
الاصل والمنفصلة على الكذب كما في المادة المفروضة فانه يكذب المركبة الجزئية فيها وكذا السالبة
الكلمية اعني قولنا لا شيء من (ج) الذي هو (ب) دائما ضرورة استحالة سلب الباء دائما عن الجيم
الذي هو (ب) في الجملة وكذا الموجبة الكلية لدوام السلب عن بعض الافراد نعم اوقيدت السالبة
بتقيض المحمول تم العمل وكذلك في السالبة الجزئية وكل ذلك ظاهر والسرفيدان الايجاب والسلب
في المركبة لما كانا واردين على موضوع واحد فموضوع اللادوام هو الذي ورد عليه الايجاب والسلب
وبالعكس فاذا قيد موضوع اللادوام بالمحمول او موضوع الجزء الاول بتقيض المحمول قيدنا
حافظا للجهة عند كون القضية موجبة وعلى العكس عند كونها سالبة تحصل جزئتان مفهومهما
هو مفهوم الجزئية بعينه فيكون احد تقيضيها مساويا لتقيض الجزئية بالضرورة فالجواب
ان المفهوم المردد بين تقيضي الجزئين ان ارديه الجملة السببية بالمنفصلة فلا فرق بين الكلية
والجزئية اصلا وان ارديه المنفصلة السببية بالجملة فان اردين تقيضي الجزئتين تقيضا للقضيتين اللتين
هما جزاها فلا فرق ايضا وان ارديهما تقيضا الكليتين في الكلية والجزئيتين في الجزئية فالفرق بين
على ما اوضحناه الان في اطلاق الجزئتين على الجزئيتين مسامحة لان الجزئيتين اللتين لا يمكن التزديد
بين تقيضيها في تقيض الجزئية باستتبع جزئيهما واللتان هما جزاها يكتفي التزديد بين تقيضيها في تقيضها
فظهر ما ذكرناه انه ليس بشيء من الفضاي المذكورة تقيض من جنسها وان الموجبة المركبة
ليس تقيضيها سلبا محضا كما انها ليست ايجابا محضا بل لما كانت مشغلة على موجبة وسالبة

كذلك يشترط تقضيها على الجانب وسلب حتى يكون تقيض الموجبة منها الى من المركبة سلبا
وتقيض السالبة الجنبيا وقد سبق الى بعض النواظر انه يمكن تحصيل قضية بسيطة تساوي
تقيض المركبة كقضية كانت او جزمية لان كل مركبة ترجع الى قضية واحدة موجبة جهتها
جهة الجزء الاخر من المركبة بان يجعل موضوعها مقبضا للمحمول ومحاولا عين المحمول
ان كانت المركبة موجبة ويجعل موضوعها مقبضا بعين المحمول ومحاولا تقيض المحمول
ان كانت سالبة ويكون قيد الموضوع بالفعل في غير اللازم والضرورة والممكنة الخاصة والامكان
العام فيها فيكون تقيض تلك القضية الموجبة وهو السالبة المانعة للجزء الاول في الجهة
والكم مساويا لتقيض المركبة فتولنا كل (ج ب) لادائما يرجع الى قولنا كل (ج) ليس (ب) بالفعل
ان معنى اللاحق لا شيء من (ج ب) بالفعل فيصدق على كل (ج) انه ليس (ب) وانه (ب)
فيصدق على (ج) الذي هو لا (ب) بالفعل فيكون تقيضه وهو قولنا ليس بعض (ج) الذي
هو لا (ب) دائما مساويا لتقيض المركبة وقولنا لا شيء من (ج ب) لادائما يرجع الى كل (ج ب)
هو لا (ب) بالفعل لان معنى اللاحق كل (ج ب) فيصدق على كل (ج) انه (ب) وانه ليس (ب)
فيصدق على (ج) الذي هو (ب) لا (ب) بالفعل فتقيضه وهو ليس بعض (ج ب) هو لا (ب)
دائما مساويا لتقيضها وقولنا بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج) ليس (ب) بالفعل
فمساويا لتقيضه فتقيضه وهو قولنا لا شيء من (ج) ليس (ب) دائما وقولنا ليس بعض (ج ب)
لادائما في قوة قولنا بعض (ج ب) هو لا (ب) بالفعل فمساويا لتقيضه وقولنا لا شيء من (ج ب)
لا (ب) دائما مع مدنى فوائد هذا الطريق ان بهان الخلف يتم بابطال قضية واحدة بخلاف
ما ذكره فانه لا يتم الا بابطال قضيتين او ثلث وهذا في الكليات سهو لجواز ان يكون المركبة
الكلية كاذبة وبكذب معها الجزئية التي جعلها مساوية لتقيضها اما في الايجاب فانه اذا كان
(ج) صنفان من الافراد (د) و (ط) ويكون (د ب) في وقت ولا (ب) في آخر و (ط ب) دائما
فكذب قولنا كل (ج ب) لادائما الدوام الباء لبعض افراد (ج) وهي افراد (ط) وبكذب ايضا
الجزئية القائلة ليس بعض (ج) الذي هو ليس (ب) دائما لان كل (ج) الذي هو ليس (ب)
اخرى افراد (د ب) بالفعل واما في السلب فانه لو كان بعض افراد (ج) لا (ب) دائما والافراد
الباقية بحيث يكون لا (ب) تارة و (ب) اخرى كذبت السالبة الكلية الدوام سلب الباء عن بعض
افراد الجزئية ايضا لان كل (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) بالفعل ونشأ الغلط ان المركبة
الكلية الموجبة او السالبة لاتساوي الموجبة التي جعلها راجعة اليها لان موضوعها لما قد يتقيض
المحمول او المحمول مسارا خاص من موضوع المركبة فصدق المركبة وان استلزم صدقها
لان الحكم على كل افراد الاعم حكم على كل افراد الاخص الا انه لا يتعكس اذ ليس بلزمن من الحكم
على كل افراد الاخص الحكم على كل افراد الاعم * واما المركبة الجزئية الموجبة او السالبة
فمساوية الجزئية المذكورة لانه اذا صدق قولنا بعض (ج ب) لادائما يصدق
على بعض (ج) انه (ب) وليس (ب) بالفعل فيصدق بعض (ج) الذي هو ليس (ب) (ب ب)
بالفعل وبالعكس لان بعض (ج) اذا كان متصفا بـ (ب) و (ب ب) بالفعل يصدق بعض
(ج ب) لادائما وكذلك في السالبة كان تقيضها مساويا لتقيض المركبة الجزئية ولزعمه بياننا
فقولنا بعض (ج ب) لادائما كذب لا شيء من (ج) ليس (ب) ب) دائما لانه
لو كان (ب) مسلوبا عن جميع افراد (ج) الذي هو ليس (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراد
في الجملة فيكذب المركبة الجزئية هف ومهما كذبت صدق والاصلدق بعض (ج) الذي
هو ليس (ب) بالفعل وهو مفهوم المركبة الجزئية هذا ايضا خلف وكذا معنى صدق ليس

بعض (ج) لا دائما ككذب لاشي من (ج) الذي هو (ب) لا (ب) دائما فإنه لو كان لا (ب) سيلوبا
 عن جميع افراد (ج) الذي هو (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراده وقد كثر انما الوجود لبعض
 بحكم الادوام ونقي كذب صدق والاصدق بعض (ج) الذي هو (ب) لا (ب) بالفضل وهو مفهوم
 الاصل (قوله الفصل الثامن في العكس المستوي) وهو تبديل كل من طريق القضية بالاخر
 مستقيما للكيف والصدق بحالهما فقد اعتبر في التعريف قيود الاول طريقا القضية وهو اول
 من الموضوع والمحمول كما ذكره بعضهم لشعوره بعكس الخليات والشرطيات وهما سؤال
 وهو ان يقال ان اريد بهما طريقا القضية في الحقيقة لم يدخل في التعريف عكس الخليات لاصلا
 لان الطرفين بالحقيقة فيها هما ذات الموضوع ووصف المحمول وبعكسها ليس بتبديل ذات
 الموضوع بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول وصف
 الموضوع وان اريد طريقا في الذكر يلزم ان يكون للمفصلات عكس لان تبديل طريقها
 في الذكر مفتحق والجواب ان المراد بالتبديل المعنى اى تبديل بغير المعنى وحيث
 لا يتغير معنى المفصلة بحسب التبديل اذ معناها المعادلة بين الشئين سواء جرى فيها التبديل
 او لا لم يعتبر التبديل فيها فكانه لا يتبدل الثاني بقاء الكيفية اى ان كان الاصل موجبا كان العكس
 موجبا وان كان سالبا قساليا وهذا الشرط ليس بمجرد الاصطلاح بل هنالك شئ آخر وهو انهم
 تصفعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة لازمة الموافقة في الكيف الثالث
 بقاء الصدق وانما اشترطوه لان العكس لازم خاص من لوازم الاصل ويستحيل ان يكون
 المزوم صادقا واللازم كاذبا ولا يشترط بقاء الكذب لجواز ان يكون المزوم كاذبا واللازم صادقا
 وفي التعريف نظر لاتقاضه بما يصدق مع الاصل بطريق الاتفاق قولنا كل انسان ناطق
 فانه يصدق مع قولنا كل ناطق انسان وليس عكسك له والجواب ان المراد ببقاء الصدق ليس
 ان الاصل والعكس يكونان صادقين بالفعل بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو صدق صدق
 العكس معه لاهذا القدر اعني المعية المطلقة بل على وجه الزوم فلا اشكال ولقد صرح بالثانيين
 من عرفه بانه تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بالاخر مع حفظ الكيفية
 على وجه الزوم وهما نظرا عام وهو الاتقاض بالاعم من العكس فانه يصدق مع الاصل
 بطريق الزوم مع انه لا يسمى عكسا فلا يلائم السالبة الضرورية تعكس الى السالبة الممكنة
 وانزلتها والاولى ان يقال انه تبديل كل من طرفي القضية بالاخر تبديلا مغيرا لمفهومها حافظا
 للكيف يلزمها لا بواسطة تبديل آخر لا يقال جميع هذه التفاسير لا يطابق استعمالهم فانهم
 يطلقون العكس على القضية لا على التبديل لانا نقول لانه لا يطلعون العكس الاعلى
 لقضية بل ربما يجوزون فيه واما الاصطلاح والحقيقة فعلى ما ذكر (قوله اما الموجبات
 والوجوديات والوقتيتان) قد علمت ان المقصود من العكس تحصيل اخص قضية تلزم الاصل
 بطريق التبديل وهكذا في اثناج الاقضية فلا بد فيها من بيان الزوم وهو مستفاد من البرهان
 وبيان ان الزائد غير لازم وهو مستفاد من النقض اى الخلف في المواد وايضا البداية بعكس
 الموجبات وان جرت العادة بتقديم الدواب لشرورها وكون الانعكاس فيها اظهر لان عقبي
 الوضع والمحل فيها متحققان اذا جعلنا عند الوضع حلا وعقد المحل وضعا فيحصل مفهوم
 العكس بادنى تأمل بخلاف السالبة لجواز انتفاء عقد الوضع فيها فالموجبات سواء كانت كلية
 او جزئية تعكس في الكم جزئية لاحتمال ان يكون المحمول اعم من الموضوع وامتناع حيل
 الاخص على كل افراد الاعم واما في الجهة فالوجوديات والوقتيتان والمطلقة العامة تتعكس
 بمطلقة جامعة لانا افعلنا بعض (ج) بافعل كان معناه ان شئنا ما مما يوصف (ج) بافعل يوصف

الفصل الثامن في العكس
 المستوي وهو تبديل كل
 من الطرفين بالاخر مستقيما
 للكيف والصدق بحالهما
 من

اما الموجبات والوجوديات
 والوقتيتان والمطلقة العامة
 بارة كلية كانت تعكس جزئية
 في الكم لاحتمال كون المحمول
 اعم ومطلقا عاما في الجهة
 لوجوه الاول ان تفرض الجهم
 الذي هو الموضوع (د) (فد)
 هو (ب) وانه (ج) فيعوض
 (ب) ح) بالاطلاق من الثالث
 الثاني ان بعض نقض العكس
 الى الاصل لينتج سلب الشئ
 عن نفسه دائما من الاول الثالث
 ا ر عكس نقض العكس
 ليرتد الى نقض الاصل اوضده
 من

(ب) بالفعل نعمت الشيء يكون موصوفاً (ب) بالفعل (و)ج) بالفعل ايضاً في معنى (ب) بالفعل
 (ج) كالفعل واستبدل عليه بلفظه الاول الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع (د) (ق)ب)
 بالفعل لان القضية صليمة (و)ج) بالفعل لان ذات الموضوع لا بد ان تصف بالعنوان بالفعل
 يتبع من الثالث يعني (ب)ج) بالفعل وهو المطلوب فان قلت اتاج الشكل الثالث موقوف على عكس
 الصغرى ليرتد الى الاول فلو بين العكس بالشكل الثالث لم يدور فيقول من بين الانعكاس بهذا
 القدر بين تعيين الاتجاج به بل يظهر بقى آخر لهم فيه سوء ترتيب لانه بيان بما لم يبين بعد والاولى
 ان لا يحد من الى الشكل الثالث بل يقر بما قرناه الثاني الخلف وهو ان يضم نقيض العكس
 الى الاصل ليتبع من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه مثلاً متى صدق كل (ج) او بعضه (ب)
 بالاطلاق ويثبت ان يصدق بعض (ب)ج) بالاطلاق والا لصدق في قبضه وهو قولنا لاشئ
 متى (ب)ج) دائماً فبعبارة اخرى واصل القضية صغرى ليتبع بعض (ج) بس (ج) دائماً وانه
 محال لوجود (ج) بناء على استحباب الاصل والمحال اللازم اما من صورة القياس وهو محال لانه
 بين الاتجاج لو من مصادره ولا يتخلو اما من الصغرى وهو ايضاً محال لانها مفروضة الصدق
 او من الكبرى فهي محالة فيكون العكس حقاً او نقول المجموع من الاصل ونقيض العكس
 لما استلزم محالاً كان محالاً وانما هو اما بالنفاه الاصل وهو باطل او بانتفاء نقيض العكس فيكون
 العكس صادقاً وهو المطلوب ليقال ان اردتم بقولكم متى صدق في بعض (ج) ب) صدق في بعض
 (ب)ج) ان صدقه بان صدق الاصل فلام انه لو لم يلزمه اصدق نقيضه لجواز صدقه مع عدم
 زومه وحيث لا يصدق قبضه وان اردتم انه يصدق مع صدق الاصل اهم من ان يكون على وجه
 الزوم والاتفاق قبل لكنه لا ينفيد المطلوب لان الاعم لا يدل على الاخص لانا نقول المراد
 الزوم وهو متحقق لان العكس لو لم يكن ممتنع الانفكاك عن الاصل جاز انفاكاً عنه فيجوز
 صدق في قبضه معه والجزا خلو الشيء عن النقيضين لكن صدق قبضه معه محال وجواز
 المحال محال او نقول صدق نقيض العكس مع الاصل ممتنع فيكون الاصل ممتنع الصدق بدون
 العكس ولان معنى بالزوم الا هذا القدر او نقول المدعى وجوب صدق العكس عند صدق الاصل
 والامكن صدق نقيضه معه لكنه محال لاستلزامه المحال الثالث طريق العكس وهو ان يعكس
 نقيض العكس ليرتد الى نقيض الاصل ان كان جزئياً اوضده ان كان كلياً مثلاً اذا صدق كل (ج)
 او بعضه (ب) بالاطلاق وجب ان يصدق في بعض (ب)ج) بالاطلاق والا فيصدق لاشئ
 من (ب)ج) دائماً وينعكس الى لاشئ من (ج)ب) دائماً على ما سيجي وقد كان كل (ج) او بعضه
 (ب)ب) هدف والتعريب فيه ان يقال صدق في الاصل مع لازم نقيض العكس ممتنع لاستلزامه
 اجتماع النقيضين اما اذا كان الاصل جزئياً فظاهر واما اذا كان كلياً فلاستلزامه
 الجزئي فيمتنع صدق الاصل مع نقيض العكس فيمتنع صدقه بدون العكس وهو المعنى بالزوم
 ان قديسين الانعكاس في المطلقة العامة فكذلك في البواق اما لجريان الوجوه الثلاثة فيها
 واما لان المطلقة العامة اعلمها ولازم الاعم لازم للاخص وبيان عدم لزوم الزائدان الوفية
 الكلية اخصها وهي لاتعكس الى الاخص من المطلقة كالحنية لجواز التشافي بين وصفي
 الموصول والموضوع فلا يصدق وصف الموضوع على ذات المحمول حين اتصافه
 بوصف المحمول كقولنا كل مخضف مضي بالتوقيت لادعاء ولا يصدق بعض المضي مخضف
 حين هو مضي وعدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم وقبل قيد الوجود دائماً لاتعدي
 الى العكس لانه اما سالبية مطلقة او سالبية ممكنة وهما لاتعكسان فلا دخل لقباد الوجود
 في الانعكاس وفيه نظر لان عدم انعكاس قضية لا يستلزم عدم انعكاسها مع غير هـا لجواز

ان يقتضى خصوصية التركيب انعكاسها كما في الخاصتين نعم انعكاس القضية مستلزم لانعكاسها مع غيرها ضرورة ان لازم الجزء لازم الكل (قوله والدائمان والعاجتان يتعكسان على منهما جريئة حينية) الدائمتان والعاجتان يتعكسان كل منهما جريئة حينية اما الدائمتان فلان مفهومهما ان وصف المحمول ثابت مادام ذات الموضوع موجودا ووصف الموضوع ثابت له في الجملة اذا المراد ماصدق عليه (ج) بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع يتجهان على ذات واحدة في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقاته بعض اوقات وصف المحمول خاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول واما العاجتان فلا يتقدح حكم فيهما بان وصف المحمول صادق مادام وصف الموضوع فهما يتجهان على ذات واحدة في جميع اوقات وصف الموضوع اعني اوقات وصف المحمول ماصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف الموضوع ولا تتعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية اذ ليس لنا فيها الا ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع ثابتا وليس لنا انه متى لم يثبت وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول حتى يلزم ثبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول ثابتا وقد تتعكس في ذلك بالوجوه الثلاثة وتبينها في العرفية العامة التي هي اعم اولها الافتراض فاذا صدق بعض (ج ب) مادام (ج) صدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لانه (ب) في جميع اوقات كونه (ج) وبالفعل وهو ظاهر فاذا كان (د ج) في بعض اوقات كونه (ب) لانه (ب) في جميع اوقات كونه (ج) وبالفعل (د ج) في بعض اوقات كونه (ب) بالفعل و (ب) بالفعل و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب ج) في بعض اوقات كونه (ب) فان قلت المقدمة القائلة (د ج) بالفعل مستدركة لانه يمكن ان يقال لما كان (د ب) و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب ج) في بعض اوقات كونه (ب) وهو مفهوم العكس فنقول لبيان (د ب) بالفعل موقوف على انه (ج) بالفعل اذ ليس لنا في الاصل الان (د ب) مادام (ج) وهو لا يستلزم ان يكون (ب) بالفعل الا اذا كان (ج) بالفعل لجواز ان يكون (د ب) مادام (ج) ولا يكون (ب) اصلا ولا (ج) وكان هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكتها لتحصيل مفهوم القضية وبيان استلزامه العكس الا ان المتأخرين فرووها في صورة قياس من الثالث وهي ابست من انقياس في شيء كما اشار الشيخ اليه في الشفاء وثانيها الخلف وهو انه لو لم يصدق في بعض (ب ج) حين هو (ب) لاصدق لاشي من (ب ج) مادام (ب) فجعله كبرى لصغرى الاصل لينج بعض (ج) ليس (ج) مادام (ج) وانه محال وبالثاني العكس وهو ان يتعكس لاشي من (ب ج) مادام (ب) الى قولنا لاشي من (ج ب) مادام (ج) وقد كان بعض (ب ج) مادام (ج) هف واذا زعم هذا العكس العرفية لزم الوافي لاطراد الوجود فيها والان لازم العام لازم الخاص واما بيان عدم الزام فلان الاخص منها وهو الضرورية لا يتعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية لجواز انعكاس وصف الموضوع عن وصف المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادام وصف المحمول كقولنا كل ضاحك انسان بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان ضاحك مادام انسانا بل في بعض اوقات كونه انسانا واما الخاصتان فتعكسان حينية لادائمتها لانه قد حكم فيهما ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع وليس بثابت لذات الموضوع دائما فهما يتجهان على ذات واحدة فاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لكن الم يصدق وصف المحمول دائما على الذات وجب ان لا يصدق وصف الموضوع دائما على الذات لان وصف المحمول دائم يدوم وصف الموضوع فلو دام وصف الموضوع للذات لدام وصف المحمول له وقد فرضناه لادائمتها هف فيصدق ان ماصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض

الدائمتان والعاجتان يتعكسان كل منهما جريئة حينية بالوجوه المذكورة والخاصتان تتعكسان جريئة حينية لادائمتها اما الجزئية الحينية فلما مر في العاصمتين واما اللا دائمة فلان ذلك البعض من (ب) الذي هو (ج) حين هو (ب) ليس (ج) بالاطلاق والالكان (ج) دائما فيكون (ب) دائما وقد كان (ب) لادائمتها متى

وأما وصف المحمول إذا ما أصبح على ذلك أما على لزوم الخبئية فيلوجوه المذكورة أو بيان لازم
 العلم لازم الاختصاص وأما على اللازم بيان ذلك البعض الذي هو (ج) حين هو (ب) ليس
 (ج) بالمتعلق والامكان (ج) دائما فيكون (ب) دائما الدوام البقاء بدوام الجرم وقد كان (ب) لا دائما
 حينه في بعض (ب ج) حين هو (ب) لا دائما وهذا يحمل ما قلناه (قوله) وأما الممكنان
 فلا يمكنان الممكنة العامة والخاصة لا تتعكسان لأن معهما أن ذات الموضوع ثبت له
 وصف الموضوع بالفعل ووصف المحمول بالامكان ومعهم العكس أن تلك الذات ثبت له
 وصف المحمول بالفعل ووصف الموضوع بالامكان ومن الدين أن الأول لا يستلزم الثاني لأن الممكن
 ربما لا يتخرج إلى الفعل أصلا ويثبت على هذا المعنى بأنه ربما أمكن صفة نوعين ثبتت لأحدهما
 بالفعل دون الآخر فاصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف بالامكان ولا يصدق النوع
 الثاني على ما صدق عليه الوصف بالفعل لأن كل ما صدق عليه الوصف بالفعل فهو النوع
 الأول مثلا مركوب زيد ممكن للفرس والحمار ثابت للفرس فقط فيصدق كل حمار مركوب زيد
 بالامكان ولا يصدق بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان العام الذي هو اعم الجهات
 اصدق قولنا لا شيء من مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة إذ يصدق كل مركوب زيد
 بالفعل فهو فرس ولا شيء من الفرس بحمار بالضرورة وتعمسك من ذهب إلى انعكاس
 الممكنين ممكنة عامة بالوجوه الثلاثة الافتراض فانه إذا فرض الذات التي صدق عليها (ج) و (ب)
 بالامكان (د) (فد ب) بالامكان و (د ج) بالفعل فبعض (ب ج) بالامكان والخط فانه لو لم يصدق
 بعض (ب ج) بالامكان صدق لا شيء من (ب ج) بالضرورة فيحصل كبرى للأصل ليتبع بعض
 (ج) ليس (ج) بالضرورة والعكس فإن لا شيء من (ب ج) بالضرورة يتعكس إلى لا شيء
 من (ج) بالضرورة وقد كان بعض (ج) بالامكان هف واجب عن الأولين يمنع انتاج صغرى
 الممكنة في الأولى والثالث وعن الثالث يمنع انعكاس السالبة الضرورية سالبة ضرورية وربما
 يستدل عليه بأنه كما صدقت الممكنة أمكن صدق المطلقة وكذا أمكن صدق المطلقة أمكن صدق
 عكسها المطلقة فكما صدقت الممكنة أمكن صدق عكسها المطلقة وكذا أمكن صدق عكسها
 المطلقة صدقت الممكنة العكس واجب عنه بأن بين امكان الصدق وصدق الامكان فرقا
 فإن امكان صدق الممكنة يستدعي وجود ذات الموضوع واتصافه بالوصف المنوئى بالفعل
 بخلاف امكان صدق الفعلية فإن امكان وجود الموضوع وامكان اتصافه بالوصف المنوئى كاف
 فيه ففقد امكان أن يصدق كل عنقا طائر ولا يصدق كل عنقا طائر بالامكان والتحقيق يقتضي انهما
 متعارضان في المفهوم متلازمان اما تعاريفهما فلا صدق الامكان امكان عرض له الصدق وامكان
 الصدق صدق عرض له الامكان والفرق بينهما ظاهر واما تلازمهما فلا صدق امكان النسبة معناه
 انها لم تمنع أن يكون ومتى لم تمنع أن يكون أمكن أن يكون بالفعل وهو امكان صدق الفعلية وكذلك
 في امكان صدق النسبة لم تمنع تلك النسبة في نفسها فانه لو امتنع لما أمكن صدقها وعدم امتناع
 النسبة امكانها فإن قلت ليس ثبوت المحمول للموضوع ممكننا حال عدم المحمول وثبوت المحمول
 حال عدمه ممنوع وكذلك امكان الحوادث متحقق في الازل مع امتناعه في الازل في صورتين
 ثبتت الامكان دون امكان الثبوت فقول امتناع ثبوت المحمول حال عدمه انما هو بالغير والامتناع
 بالغير لا ينافي الامكان بالذات فكما ان امكان ذات الحادث متحقق في الازل كذلك امكان وجوده
 في الازل ولو اخذ الحادث بشرط الحدوث فلا امكان له في الازل ولا هو يمكن الوجود فيه
 وأما ما ذكره من المثال فإن لم يكن للتعريف وجود في زمان ما أصلا فلا امكان صدق ولا صدق
 امكان وإن كان له وجود في زمان ولو في بعض الأزمنة المستقبلية فهناك صدق امكان وامكان
 صدق وأما الجواب عن الدليل فهو انه ينبغي على استلزام امكان الأصل امكان العكس ويستبعد

وأما الممكنان فلا تتعكسان
 لجواز امكان صفة لنوعين
 ثبتت لأحدهما فقط فيحصل
 تلك الصفة على النوع الثاني
 بالامكان منع امتناع حله على
 حاله تلك الصفة استحجوا
 بالوجوه الثلاثة المذكورة
 في المطلقة العامة وجواب
 الأول والثاني بمنع انتاج الممكنة
 الصغرى في الأولى والثالث
 وجواب الثالث بمنع انعكاس
 السالبة الضرورية ضرورة
 متن

مأخوذ عن غريب وإعمال الموضوع لو أخذ بالامكان في المحل الذي لا يشك في انعكاسه
 المنعكس ممكنة عامة لا تنهاض الوجوه المذكورة حيث لا يتأتى انعكاسه في الأول والعلامة
 للاندراج بين ولا انعكاس السالبة الضرورية كنعكسها اما ان انعكاسه لا يعمل في الجمهور أي الشئ
 فاما ان يعتبر الفعل بحسب الامر نفسه او يعتبر بخبره الفرض سواء كان مطلقا أو متعلقا
 أولا فان اعتبر بحسب نفس الامر لم تنعكس الممكنتان بحسب الابه قد يصدق في كل ما يصدق (ج)
 بالفعل في نفس الامر فهو (ب) بالامكان ولا يصدق في بعض ما يصدق (ب) بالفعل في نفس
 الامر فهو (ج) بالامكان لجواز ان لا يقع (ب) الممكن اصلا في نفس الامر وكذلك انعكاس
 السالبة الضرورية كنعكسها وانما انعكاسه في الاول والثالث وان لم يعتبر الفعل بحسب نفس
 الامر بل اهم من الوجود والفرض العقلي على ما صرح الشيخ به يبين انعكاس الممكنة ممكنة
 لان معناها ان ما يمكن صدق (ج) عليه وفرضه العقل (ج) بالفعل فهو (ب) بالامكان ولا شك
 ان ما هو (ب) بالامكان بما يفرضه العقل (ب) بالفعل وان بقي بالقوة دائما فهناك شئ قد اجتمع
 فيه وصف (ب) بالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف (ج) بالامكان فبعض ما يمكن ان يكون
 (ب) وفرضه العقل (ب) بالفعل (ج) بالامكان وهو مفهوم العكس والنقض متدفع
 ان لم يصدق السالبة الكلية الضرورية ضرورة صدق قولنا بعض ما فرضه العقل انه مركوب
 زيد بالفعل فهو جاز بالامكان وكذلك انعكاس السالبة الضرورية كنعكسها وتنتج الممكنة
 في الاول والثالث وابهاته موضع سنكلم فيه الا ان ههنا اشكالا وهو انه لما اعتبر فيه الفصل
 في الموضوع بحسب الفرض فاما ان يعتبر الفعل الذي في جانب المحمول بحسب نفس الامر
 او بحسب الفرض فان اعتبر بحسب الفرض لم يناقض المطلق الدائمة لان فرض الشئ
 او السلب بالفعل لا ينافي السلب واليجاب دائما ويلزم انعكاس الممكنات مطلقة وهو ظاهر
 وان اعتبر بحسب نفس الامر لم تنعكس المطلقات مطلقة لان (ج) بالفعل في الفرض اذا كان (ب)
 في نفس الامر لا يلزم منه ان (ب) في الفرض يكون (ج) في نفس الامر لجواز عدم مطابقة الفرض
 العقلي لنفس الامر لا يقال لما انعكست السالبة الدائمة سالبة دائمة تبين انعكاس المطلقات مطلقة
 بطريق العكس لا تقول اذا كان الاصطلاح على ما ذكره الشيخ لم يبين انعكاس الدائمة دائمة لانا
 اذا قلنا لا شئ من (ج) بالامكان (ب) دائما فلا شئ من (ب) بالامكان (ج) دائما ولا يصدق بعض (ب)
 بالامكان (ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج) بالاطلاق (ب) بالامكان او ينضم الى الاصل حتى ينتج
 بعض (ب) بالامكان ليس (ب) دائما لم يلزم خلف اصلا على ان الشيخ جزم بان انعكاس المطلقات
 مطلقة وان انعكاس السالبة الدائمة كنعكسها لكن ذهب الى انعكاس الموجبة الضرورية ممكنة وفيه
 انعكاس سائر المطلقات الى الممكنة وبالجملة يلوح في كلامه اضطراب وتشويش ما وجه التفصلي
 عن هذا الاشكال لك قد عرفت ان الضرورية الغائية ان فسرت بالمعنى الاعم ساوت الدوام
 والامكان بالاطلاق العام وان فسرت بالمعنى الاخص تكون اخص من الدوام والامكان اعم من
 الاطلاق العام لكن الجمهور لم يفرقوا بينهما لان الدوام لا يتفق عنهما في الكلث والعلوم لا يثبت
 عن الجزئيات فالشيخ فرق تارة بينهما لاعتبارها بالمعنى الاخص ولم يفرق بينهما اخرى حتى فسروا
 الضرورية بالدوام في عدة مواضع وبالعكس نظرا الى مساواتها بالمعنى الاعم اياه بحسب الامر نفسه
 او جريا على طريقة القوم فحيث حكم بان انعكاس المطلقات مطلقة والسالبة الدائمة كنعكسها انما لا حظ
 نفس الامر او اراد متبادلة القوم وحيث حكم بان انعكاسها ممكنة اعتبر المعنى الاخص فقد ظهر سقوط
 وشلل المتأخرين عليه لوقوع الخط في كلامه اذ غير اصطلاح الفارابي في اخذ الموضوع ولم يعتبر
 احكامه بل الخط انما هو في كلامهم لانهم اخذوا الضرورية بالمعنى الاعم ولم يحفظوا عليه

واما السوالب الكلية فالعائتان
والدائمة تنعكس كنفسيها
بالوجوه المتقدمة والضرورية
تنعكس دائمة لا ضرورية
لما ذكرنا في عدم انعكاس الممكنة
الموجبة والخاصتان تنعكسان
عائتين مع قيد اللا دوام
في البعض والا ثبت الدوام
في الكل وانعكس الى الاصل
دائمة هذا خلف ولا تنعكسان
كنفسها الصديق قولنا لاشئ
من الكاتب بسا كن مادام
كاتباً دائماً مع كذب قوائنا
لاشئ من الساكن بكاتب
مادام ساكناً دائماً لان بعض
السكن ساكن دائماً كالارض
وان اريد باللا دوام لبس
اللا دوام في كل واحد بل
في الكل انعكسا كنفسيهما اوله
مراد التقدمين حيث قالوا
بانعكاسهما كنفسيهما متن

في الانعكاس هل عاينت الاشارة اليه فارجع الشئ معهما عليهم (قوله) واما السوالب الكلية
فالخاصتان (ب) السوالب اما كلية او جزئية اما الكليات فالعائتان والدائمة تنعكس كنفسيها بالوجوه
الثلاثة المذكورة وتقرىها في العرفية العلمية انه متى صدق لاشئ من (ج ب) مادام (ج) وجب
ان يصدق لاشئ من (ب ج) مادام (ب) والا لصدق نقضه وهو قولنا بعض (ج ب) حين هو (ب)
نقضه الى الاصل حتى يتجس بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال لوجود البعض
على تقدير صدق يقين العكس او انعكسه الى قولنا بعض (ج ب) حين هو (ج) وقد كان لاشئ
من (ج ب) مادام (ج) هف واما طريق الافتراض فالجواب ان لا يستعمل في انعكاس السوالب
لان محصله تصيير عقدي الوضع والمحل يقدي حل وعقد الوضع ليس ب لازم التحقق فيها
نعم يمكن الافتراض في بعض عكسها لكن هو طريق العكس بعينه وتقرىها في الدائمة على هذا
القاس وفي المشروطة الصامة لا يتم على مذهب المصنف اما الخلف فلعدم انتاج الصغرى
الممكنة الحينية في الشكل الاول واما انعكس فلعدم انعكاسها وكيف والنقض قائم اذ يصدق
في المثال المضروب لاشئ من مر كوب زيد بحجار بالضرورة مادام مر كوب زيد ولا يصدق لاشئ
من الحجار بمر كوب زيد بالضرورة مادام حجارا الصديق نقضه وهو بعض الحجار مر كوب زيد بالامكان
حين هو حجار بل للصواب التفصيل الذي يشير اليه في آخر المختلطات وهو ان المشروطة ان فسرت
بالضرورة لاجل الوصف تنعكس كنفسيها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف المحمول
حينئذ متحققة ضرورة ان منشأ الضرورة السلبية هو وصف الموضوع واذ تحقق المناقاة بين الوصفين
فحتى تحقق وصف المحمول انتج صدق وصف الموضوع فتكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول
ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو مفهوم العكس اما اذا فسرت بالضرورة مادام
الوصف فلا تنعكس كنفسيها لانه حكم في الاصل ان ذات الموضوع يتاق وصف المحمول في جميع
اوقات وصف الموضوع ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على
شيء انتفاء الاخر فانه ما في الباب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متافيين في ذات الموضوع
ومفهوم العكس مناقاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع اوقات وصف المحمول واحدهما
لا يستلزم الاخر لجواز ان يكون ذات المحمول مقابرا لذات الموضوع كما في المثال المذكور فان مفهوم
الاصل هناك مناقاة ماصدق عليه مر كوب زيد بالفعل ووصف الحجار مادام مر كوب زيد ولا يلزم
الامنافاة مر كوب زيد ووصف الحجار في ذات الموضوع اعني ماصدق عليه انه مر كوب زيد بالفعل وهو
لا يلزم المناقاة بين ذات الحجار وبين وصف مر كوب زيد وهكذا لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف
لان غاية ما فيها ان مجموع ذات الموضوع ووصفه منافى لوصف المحمول ولا يلزم هذا الامنافاة
بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المناقاة بين مجموع ذات المحمول ووصفه وبين وصف
الموضوع مثلاً اذا فرضنا ان لاحار في الواقع الا لا الدهن يصدق لاشئ من الحجار بمجاد بالضرورة
مادام حاراً ومفهومه المناقاة بين وصفي الحار والجامد فيما صدق عليه الحار بالفعل وهو الدهن
ولا يلزم المناقاة بينهما فيما صدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حار بالامكان
والضرورية تنعكس دائمة بالضرورة اما انعكاسها الى الدائمة فالوجوب استلزام الخاص لما يستلزمه
العام او لجران الوجوه المذكورة فيها واما انها لا تنعكس ضرورة فقلانه يصدق في المثال المشهور
لاشئ من مر كوب زيد بحجار بالضرورة ويكذب لاشئ من الحجار بمر كوب زيد بالضرورة لصدق
بعض الحجار مر كوب زيد بالامكان والسر في ذلك ان الممكنة تقضي الضرورة فكما لم تنعكس الممكنة
بمكنة كذلك لم تنعكس الضرورية بضرورة فانها لو كانت الساليتان الضريورتان متلازمين تلازمت

الجن شيان الموجبان المتكافئان لا محالة ولما جئنا لتعكسان عاشرين مع قيد الادوام في البعض اما
انعكاسهما الى العاشرين فلو جوهوا لانه كونه اولاً لازم للاشم لازم للاخص وانما الادوام في البعض فكلان
لادوام الاصل دالي على مطلقه عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطلقه موجبة كلية ولادوام
في البعض عبارة عنها وبانها بالوجوه الثلاثة ممكن كما انكس في انعكاس المطبقة بالافرق بينه
المصنفه بطرفي العكس وهو اتموا لقيد الادوام في البعض اي بعض (بج) بالاطلاق لثب الدوام
في الكل اي لاشي من (بج) دائماً ونعكس الى شي من (ج) دائماً وقد كان لادوام الاصل كل (ج) (بج)
بالاطلاق هف ولا تنعكسان كنفسيهما الى عاشرين مع قيد الادوام في الكل لانه يصدق لاشي من
الكاين بساكن مادام كاتبا لادواماو يكذب لاشي من الساكن بكاين مادام ساكناً لادواما لكتب الادوام
وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق اصدق بعض الساكن ليس بكاين دائماً فان من الساكن ماهو ساكن
دائماً كالارض فان قلت لما كان قيد لادوام الاصل موجبة كلية وقد بينا انها لا تنعكس كلية الحاجة
الى هذا البيان فتشول لاحتمال ان انضم الى الموجبة الكلية الى قضية اخرى يوجب عكسها كلية
كما ان السالبة الجزئية لا تنعكس واذا ضمت الى احدى العاشرين اوجب انعكسها وذكر القدماء انها
تتعكسان كنفسيهما عاشرين مع قيد الادوام في الكل ويمكن توجيهه بان الادوام في كل واحد لبعينان
احدهما سلب دوام كل واحد وهو ان يكون دوام الحكم الكلي متغيراً ولا يحكم فيما نحن بصدده
سلبى كان معناه ان دوام السلب الكلي متغيراً وانقضاء دوام السلب الكلي اما باطلاق الايجاب في الكل
او بدوام السلب في البعض واطلاق الايجاب في البعض واياما كان باطلاق الايجاب في البعض
متحقق ولا خفاه في انه متى تحقق اطلاق الايجاب في البعض انتفى دوام السلب الكلي فبينهما
تلازم وثابتهما اثبات الادوام في كل واحد وهو اطلاق الايجاب في الكل حتى كان
المراد بلا دوام الاصل المعنى الثاني لم تنعكسا كنفسيهما لادامتين في الكل لجواز الدوام في البعض
اما لو كان المراد المعنى الاول انعكسا كنفسيهما لانهما متى صدقنا صدق الادوام في البعض
ويتعكس الى الادوام العكس في البعض للبراهين الدالة على انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسيهما
لانما متى صدقنا صدق في العكس الادوام في البعض صدق انقضاء دوام السلب الكلي وهو مفهوم
الاصل ولى هذا اشارة بقوله وان اريد بالادوام اي لادوام الاصل ليس الادوام في كل واحد وهو
المعنى الثاني بل الادوام في الكل اي انقضاء الدوام في كل واحد لا الكل من حيث هو كل فانه لا يكاد
يגיע انعكسا كنفسيهما ولعل مراد القدماء هذا كما وجهناه بقوله واجتج الامام على ان الدائمة
لا تنعكس كنفسيهما ذكر الامام في المحصر ان السالبة الدائمة لا تنعكس كنفسيهما بحجج عليه
بان الكثرة غير ضرورية للانسان في وقت ما لصدق قولنا لاشي من الانسان بكاين بالامكان في وقت
وكل ماهو ممكن في وقت يكون ممكناً في كل وقت والازم الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتثال
الذاتي فاذن سلب الكتاب عن الانسان ممكن في جميع الاوقات والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال
فلفرض وقوعه حتى يصدق لاشي من الانسان بكاين دائماً فلو انعكست السالبة الدائمة لم يصدق
لاشي من الكاتب بانسان دائماً وهو محال وهذا المحال لا يلزم من فرض وقوعه الممكن فهو من الانعكاس
فيكون محالاً وجوابه ان لا يلزم ان المحال ان لا يلزم من فرض وقوعه الممكن يكون ناشئاً من الانعكاس فان
من الجائز ان لا يكون لازماً من شي منها بل من المجموع فان الممكنين قد يستلزم اجتماعهما محالاً وهو
ضعيف اما لو قلنا المحال لولزم من المجموع كان اجتماع الاصل مع الانعكاس محالاً فلا ينعكس الاصل
واما ثانياً فلان كل مجموع يكون احد جزئيه واجب التحقق يكون الجزء الآخر ملوماً للهيشة الاجتماعية
ضرورة انه كلما تحقق تحقق المجموع فلو وجب الانعكاس كان فرض وقوعه الممكن هو الذي تحقق

واجتج الامام على ان الدائمة
لا تنعكس كنفسيهما بان الكتابة
ممكنة للانسان فامكن سلبها
عنه دائماً فلو وقع هذا الممكن
مع انعكاس السالبة الدائمة
دائمة لصدق لاشي من
الكاتب بانسان دائماً هذا محال
ولم يلزم من فرض الممكن فهو
من الانعكاس وجوابه انه قد يلزم
من اجتماعهما فان الممكنين
قد يتبع اجتماعهما متى

المجموع فاحتمال لو كان الزمان المجموع لا يستحال وقوع الممكن لا لضعف المألوم بل لضعف اللازم فلو
كان المجموع من أمرين ممكنين كان زمان هذا الجماع من المجموع وفيه منع لطيف وأما الثالثة فلا يمكن إيراد
الشيء في نفسه مع الجواب وذلك من وجهين الأول لو انعكست السالبة الثالثة كان إمكان صدقها
مستلزما لإمكان صدق عكسها ضرورة إن إمكان المألوم ملازم لإمكان اللازم والثاني باطل لأن
سلب الكناية عن كل المراد الإنسان دائما ممكن مع أن عكسها وهو لا شيء من الكنايف بالإنسان
دائما مع الصدق إصدقي بعض الكنايف بالإنسان بالضرورة فإن قلت لا تم إلا على يمكن صدق العكس
وأما قولنا بعض الكنايف بالإنسان بالضرورة فهو ليس نقضا لإمكان صدق العكس فإن نقض إمكان
الصدق بضرورة الصدق لا صدق الضرورة فتقول ضرورة الصدق وصدق الضرورة فلا زمان
لأمر الثاني لو كانت السالبة الدائمة تنعكس كنفسها ليكون كلفرض صدقها صدق عكسها
لازمي الإمكان ليس الأهدأ والثاني منتهى لأنه إذا فرض صدق قولنا لا شيء من الإنسان يكون
دائما لم يصدق عكسها وإذا صدقت هذه الجزئية صدق قولنا ليس كلفرض صدق السالبة
بصدق عكسها وحقت كذب الملازمة الكلية لا يقال لو صح هذا البيان لم أن لا تنعكس قضية
أصلا أما الموجبة فلا تم وفرض صدق قولنا كل إنسان حيوان لا يصدق عكسها وهو بعض الحيوان
إنسان وأما السالبة فلا تم وفرض صدق قولنا لا شيء من الحيوان بالإنسان بالضرورة لا يصدق
عكسها وهو بعض الإنسان ليس حيوانا لا يمكن لأن قولنا لا شيء من الحيوان بالضرورة لا يصدق
المذكورين بل يصدق عكسهما غاية ما في الباب أن عكسهما محال في نفس الأمر لكن الأصل
أيضا محال والمحال جازان يستلزم المحال بخلاف ما ذكرنا في السالبة الثانية فإن سلب الكتابة
عن كل أفراد الإنسان دائما ممكن والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال لا يقال لا تم كذب العكس
على تلك التفسير فلو لم افترض أن لا فرد من أفراد الإنسان هو كلفرض فلا كلفرض من الإنسان فيصدق
العكس بالضرورة لا نقول العكس محال لأنه بصدق بالضرورة بعض الكنايف بالإنسان فلو كان
هذا المحال ناشئا من ذلك التفسير كان ذلك التفسير محال وقد بينا أمثلة والجواب الراجع للكتاب
الشيء أن الإمكان أن يفسر بسلب الضرورة المحققة في جميع أوقات الذات فلا تم أن سلب الكتابة
عن جميع أفراد الإنسان دائما ممكن لأنه متنع بأمر والمتنع بالغير دائما في الإمكان بهذا المعنى فإن قلت
ضرورة الإيجاب الكتابة المحققة في سائر الأوقات مسلوقة عن كل فرد من الأفراد دائما والثالث
الضرورة المحققة في جميع الأوقات لبعض الأفراد وهو محال فيكون سلب الكتابة عن جميع الأفراد ممكنا
دائما فيمكن لا شيء من الإنسان بكتابة دائما فنقول اللازم دوام الإمكان وهو غير مطلوب والمطلوب
إمكان الدوام وهو غير لازم وأن يفسر بسلب الضرورة التي منسأوها الذات فسلم أن سلب الكتابة
عن جميع أفراد الإنسان دائما ممكن لكن لا تم إلا بضرورة فرض وقوعه محالا غاية ما في الباب أنه لا يستلزم
المحال بالنظر إلى ذاته لكن لا يلزم من عدم استلزامه المحال بالنظر إلى ذاته عدم استلزامه المحال
أصلا لجواز استلزامه المحال بحسب التفسير وهكذا نقول في التقرير الثاني والثالث إن أردت
بالإمكان المعنى الأول فلا تم إمكان دوام سلب الكتابة عن جميع الأفراد وأن أردت المعنى الثاني
فلا تم أن إمكان المألوم مستلزم لإمكان اللازم وأن إمكانه لا يستلزم محالاً فإن وجود الواجب
مستلزم لوجود المألوم الأول فعندهم يكون مستلزما لعدم الواجب بحكم عكس النقض مع
أن المألوم يمكن في ذاته (قوله واحتملوا على انعكاس السالبة الضرورية) احتجوا على أن السالبة
الضرورية تنعكس كنفسها بله إذا صدق لا شيء من (ج) بالضرورة فلا يصدق لا شيء من (ب) (ب) (ج)
بالضرورة والصدق بعض (ب) (ج) بالإمكان فنضه إلى الأصل لينج بعض (ب) ليس (ب)
بالضرورة أو انعكسه إلى بعض (ج) بالإمكان وقد كان لا شيء من (ج) بالضرورة وقد عرفت
جوابهما وهذان الصغرى الممكنة لا ينج في الأول والموجبة الممكنة لا تنعكس أصلا وبأما إذا قلنا

واحتجوا على انعكاس السالبة
الضرورية ضرورة بالوجود
الثالث وقد عرفت جوابها
وبأن المناقاة انما تحقق
من الجانبين وجوابه أن المناقاة
في الأصل بين ذات الموضوع
ووصف المحمول والمطلوب
في العكس هو المناقاة بين ذات
المحمول ووصف الموضوع
فإن أحدهما عن الآخر معين

لاشي من (ج) بالضرورة كان مسئلة ان الجيم متنافر بالاجمال فانما يتحقق من الجانبين فيكون
 ذلك ايضا متناقضا للجيم فلاشي من (ج) بالضرورة وجوابه ان معنى الاصل المتناقض بين
 ذات الجيم ووصف الباء ومفهوم العكس المتنافر بين ذات الباء ووصف الجيم فاين احدهما من
 الاخر لا يتناقض الا الاول مستلزم الثاني لانه اذا امتنع اجتماع بين ذات (ج) ووصف (ب) يلزم انه
 يكون ذات (ب) متفردا ذات (ج) لا يمكن ان ذات (ب) هي ذات (ج) في الجملة و (ب) صادق
 على ذات (ب) بلزم ان يكون (ب) صادقا على ذات (ج) وقد فرض اجتماعهما واذ ثبت ان ذات
 (ب) ليس ذات (ج) امتنع ان صادقا (ج) امتنع ان تصدق (ج) كان ذات (ب) عين ذات (ج) وقد ثبت
 ان الباء عينه هف لانا نقول لانه ليس بذات (ج) امتنع ان تصدق (ج) وهذا لان الحكم في الاصل
 المتنافر بين ذات (ج) بالفضل ووصف (ب) ولا يلزم منه الا ان ذات (ب) لا يكون ذات (ج) بالفضل
 وان ذات (ب) امتنع ان تصدق (ج) بالفضل لانه امتنع ان تصدق (ج) مطلقا واعتبر الحال المضروب
 فان المتنافر متعقبة بين ذات مركوب زيد بالفعل والحال واللازم منه ان ذات الحال تمتنع ان تصدق
 بمركوب زيد بالفعل مع امكان ان تصدق بمركوب زيد وقد احتجوا على هذا المطلوب بوجوه اخر احدها
 انه لو صدق لاشي من (ج) بالضرورة وجب ان يصدق لاشي من (ب) بالضرورة والاصل
 بعض (ب) بالامكان لكنه محال انه لو صدق للزوم من فرض وقوعه محال واللازم بطل لانه لو فرض
 وقوع هذه القضية صدق بعض (ب) بالفعل وشكس الى قولنا بعض (ج) بالفعل وقد كان
 لاشي من (ج) بالضرورة هف وايضا نعم على الاصل لنتج سلب لاشي من نفسه بالضرورة
 وثانيها انه لو صدق بعض (ج) بالامكان مع الاصل امكن صدق بعض (ج) بالفعل مع الاصل
 لان صدق الامكان يستلزم امكان الصدق وصدق المزوم مع الشيء موجب لصدق اللازم معه لكن
 ليس يمكن ان يصدق بعض (ب) بالفعل مع الاصل لان صدقه مع الاصل ملزوم للحال وهو بعض
 (ب) ليس (ب) بالضرورة فان كان صدقهما معا يكون ملزوما لامكان المحال لان امكان المزوم ملزوم
 لامكان اللازم لكن امكان الحال محال فان كان صدق بعض (ب) بالفعل محال فصدق بعض (ج)
 بالامكان مع الاصل محال فصدق لاشي من (ب) بالضرورة وتعمه واجب وهو المطلوب وبالله ان الدوام
 في الكليات لا يتفك عن الضرورة وقد ثبت انها تنعكس دائمة فصدق العكس ضروريا واجب عن الاول
 بالاثم انه اذا فرض وقوع الممكن يلزم المحال والمحال يلزم ان لو في الاصل صادقا على هذا التقدير وهو ممنوع
 لا زيد افراد موضوعه فان قيل نحن نقول من الابتداء انه لو صدق لاشي من (ج) بالضرورة فصدق
 لاشي من (ب) بالضرورة لان صدق لاشي من (ب) بالضرورة تقع صدق بعض (ب) بالفعل يستلزم
 محالا وجب صدق العكس لان المحال اما ان يلزم من الاصل وهو محال لانه مفروض الصدق
 او من قولنا بعض (ب) بالفعل فيكون محالا فيستحيل بعض (ب) بالامكان لان امكان المحال محال
 فيجب صدق العكس اجيبنا بالاثم انحصار لزوم المحال في الاصل او الفعلية ولم لا يجوز ان يكون
 لازما من المجموع ويكون كل واحد من اجزائه ممكنا وفيه نظر لان المحال اذا كان لازما من المجموع
 يكون اجتماع القضيتين محالا فكيف صدق لاشي من (ج) بالضرورة استعمال ان يصدق بعض
 (ب) بالفعل لان التفصلة المانعة الجمع تستلزم متصلة من عين احد جزئيهما وتقتضي الجزاء الآخر
 واذ استعمال ان يصدق بعض (ب) بالفعل امتنع ان يصدق بعض (ب) بالامكان فيجب صدق
 العكس وعن الثاني بالاثم انه اذا صدق بعض (ب) بالامكان مع قولنا لاشي من (ج) بالضرورة
 يلزم امكان صدق بعض (ب) بالفضل مع لجواز ان يكون امكان وجود الشيء بمجموع الشيء
 آخر وجوده بالفعل محالا معه فان قولنا زيد كاتب بالفعل الا ان يصدق معه زيد ليس بكاتب الا ان
 لا يمكن مع ان صدقه بالفعل مع محال وعن الثالث منع علم انفكك الدوام عن الضرورة وقد ثبت
 تنطيق يكون لزوم العكس الضروري بواجبة برهان خارجي لانفس مفهوم السالبة الضرورية

والكلام ليس فحشا بل في هذا الطريق شبه على يلزمها انعكاس الضروري لم لا وهذا الكلام انما يصح
 لو وجد ان يكون لزوم انعكاس الاصل على غيره ومن الوجه انه ليس كذلك والخفى ان يقال بالضرورة
 ان انعكاس الشيء الى الامم فثباتها انعكاس كنهها والدلائل كلها تامة وان اعترض بالمعنى الاخص
 لم يتم الدلائل على خلافه بل ان اطاعنا بعض بعض الاضافة (قوله ولما السبع الباقية) السبع
 الباقية من السداس الكيفية وهي الوقتية والوجودية والمكنانية والاطلاقية العامة ان اعترض
 خارجة لم انعكاس لان الوقتية لا انعكاس لانه لا يصدق لاشئ من القمر بخلاف الوقتية ولا يصدق
 بعض الخسوف ليس بغير الامكان لصدق على بعض ظهوره في الضرورة لا بل لانه لا يصدق بعض
 الخسوف ليس بغير فان السلب يصدق على الأفراد المدونة الخسوف وصدق الموجبة الكلية
 انما يتألفها الواحدة مع في الموضوع وليس كذلك لان الابطاح على الأفراد الموجودة والسلب
 على الأفراد المدونة لا يتناول الحكم في السالبة على الأفراد انما يكون ايضا وجب ان يصدق
 الناقص بينهما وبين الموجبة ونرى لم انعكاس الوقتية لم انعكاس الباقية فهي اخصها وعدم انعكاس
 الاخص يوجب عدم انعكاس الامم فان قلت وان انعكاس المطلقة الوقتية كنهها لان انعكاس الوقتية
 اليها لكن المقسم حتى فالتالي مثله اما بان الملازمة فلا يها اعم من الوقتية والاخص ملزم لما يلزم
 الاعم واما حقيقة المقدم فلا نه اذا صدق لاشئ من (ج ب) في وقت معين فليصدق لاشئ من (ب ج)
 في ذلك الوقت والا لكان بعض (ب ج) في ذلك الوقت فيصدق بعض (ج ب) في ذلك الوقت
 بالافتراض وقد كان لاشئ من (ج ب) في ذلك الوقت ههنا فنقول هذا السؤال غير وارد علينا بل
 على صاحب الكشف حيث حكم بتناقض الوقتيتين وان اعترض حقيقة فلا يجملوا ما ان يؤخذ
 موضوعها بحيث يذول المشتقات او اعتبارا مكان موضوعها فان كان مأخوذا بحيث يشمل المشتقات
 انعكست سالبة جزئية دائمة لانه اذا صدق لاشئ من (ج ب) بالفعل صدق كل ما هو (ب) دائما
 فهو (ب) في الجملة ولاشئ من (ب) دائما (ج) دائما نتج من الثالث بعض (ب) ليس (ج) دائما اما
 الصغرى فينبئ الصدق واما الكبرى فلا نه لولاها لصدق بعض (ب) دائما (ج) بالاطلاق فبعض
 (ج ب) دائما وقد كان لاشئ من (ج ب) بالاطلاق ههنا ايضا ننظرها مع الاصل صغرى حتى
 ينتج بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق وانه محال واذا انعكست المطلقة العامة اليها انعكس
 سائر القضايا ايضا لانها تهاض الدليل فيها اولان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم وهذا في القضايا
 واما الممكنات فتعكس اليها ايضا بعين الدليل الا انه لا بد من تقييد اوسط القياس بالضرورة
 حتى يتم الاستدلال فان قلت الاقتصار على ايراد الدليل في الممكنات كاف لان الممكنة اعم السبع
 فلا حاجة الى البيان الذي اورد في المطلقات فنقول ههنا فالتدليل الاول التنبه على امكان انعكاس
 المطلقات بطريقتين ما يخصها وما يعمها الثانية التنبه على ان تقييد اوسط البادوام كاف في
 المطلقات بخلاف الممكنات ولم انعكس الى السالبة الكلية لعدم انعكاس الوقتية التي هي اخصها
 اليها فانه يصدق لاشئ من القمر بخسوف بالوقت مع كذب قولنا لاشئ من الخسوف بغير
 بالامكان لان بعض الخسوف بالضرورة وان اعترض في الحقيقة امكان الموضوع لم انعكاس
 كالحارجية للنقص المذكور فانه لا يصدق ليس بعض ما يدخل في الوجود وكان يمكن الوجود
 كان ممتنعاً فهو بحيث لو دخل في الوجود كان قرا بالامكان لصدق كل ما يدخل في الوجود وكان
 يمكن الوجود كان مخسفاً فهو بحيث لو دخل في الوجود كان قرا بالضرورة بقي ههنا مقامان
 احدهما قضي الدليل المذكور لجزائه في الحارجيات والحقيقات المركبة الموضوع وانيهما
 ليراد هذا النقص على الحقيقة المتناولة للمنبعيات واجيب عن الاول بالان لا يصدق قولنا
 كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة حلوا ان لا يكون ههنا ذات موجودة في الخارج او ممكنة الوجودية

واما السبع الباقية فلا انعكاس
 لعدم انعكاس اخصها وهي
 الوقتية اذ يصدق لاشئ
 من القمر بخسوف بالوقت
 مع كذب عكسه اذ كل مخسوف
 قمر بالضرورة نعم اذا اخذت
 القضية حقيقة انعكست السبع
 جزئية دائمة لانه حينئذ يصدق
 حقيقة لاشئ من (ب) دائما
 (ج) دائما والافعض (ب)
 دائما (ج) بالاطلاق العام
 فبعض (ج ب) دائما وقد كان
 لاشئ من (ج ب) بالاطلاق هذا
 خلف واذا صدق هذا جعل
 كبرى لقولنا بعض (ب) دائما
 (ب) بالاطلاق الصادق لينتج
 من الثالث بعض (ب) ليس
 (ج) دائما وهو المطلوب
 والنقص بهذا الاعتبار غير
 وارد لانه يمنع كذب انعكاس
 بهذا الاعتبار فان الخسوف
 الذي ليس بقمر وان كان ممعنا
 فهو بحيث لو دخل في الوجود
 كان مخسفاً وليس بقمر
 ولو اعتبرنا في الحقيقة امكان
 الموضوع لم انعكس كالحارجية
 من

صدق عليه (ب) دائما كافي الخاصة المتأخر في الحقيقة والصدق في سورة التمثيل فالصدق على كل صاحب دعواه ان حاك في الحقيقة وعلى الخصم دائما لا يخصص في باقية الدعوى وهو الموضوع او عدم مكانه في يرضى الناس بخلاف الخصم في الشبهة المستعانت فالتباين عند كل (ب) دائما (ب) في الجملة لا على الدخول في الوجود كان (ب) دائما وان كان متع الوجود فهو بحيث (ب) وكان (ب) في الجملة وعن الثاني لا يلزم كذب قولنا بعض الخصم ليس بغير ذلك الاختلاف في الخصم الذي ليس بغيره وان كان متع الوجود في الخارج فهو بحيث لو وجد كان مخصصا وليس بغيره اذ كبر المصنف وصاحب الكشف وعبرنا عنه بل وضع عبارة وقدر وروى معتبر لان الالزام صدق في المقدمتين السابقين من ان الحقيقة السابقة لا تصدق كقوله لا يلزم الخلف لجواز استلزام الجمال الجدل لا يلزم ليس المراد من الانعكاس ان الاجل والعكس صادقان في الواقع بل انه في فرض صدق الاجل يخلق العكس على ما صرح التوم به فيكون هذا السؤال واردا على جميع الدلائل في الانعكاسات بل وفي الانتاجات فيكون ابطلا لانا نقول هذا السؤال وارد على جميع الدلائل فيكون حقا ولازم كذب بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق فان (ب) دائما الذي ليس (ب) وان كان متعاهو بحيث لو دخل في الوجود كان (ب) دائما وليس (ب) وان كل (ب) دائما الذي ليس (ب) فهو (ب) دائما واصل (ب) دائما الذي ليس (ب) هو ليس (ب) ينتج من الثالث ان بعض (ب) دائما ليس (ب) شيئا جميع ذلك لكن قوله حتى صدق الاصل صدق المقدمات ان اراد به صدقهما على ذلك لتقدير على سبيل الاستلزام فهو موضوع غايه ما في الباب ان كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة صادق في الواقع لكن الصادق في الواقع لا يجب ان يكون لازما لتقديره وان اراد به الاتصال على سبيل الاتفاق فلا يلزمه بفيد استلزام الاصل العكس فان المتصلتين اللتين احديهما اتفاقية لا تتيجان الزومية وربما ورد هذا الاعتراض بعبارة اخرى وهي ان محصل كلامه ان الاصل مع المقدمة التي زعمها انها صادقة في نفس الامر يستلزم العكس ولا يلزم منه ان الاصل مستلزم للعكس فالزومية لا تتعدد تعدد المقدم لا يمكن ان يوجد الدليل بحيث لا يستعمل فيه المقدمة المذكورة وح يسطر الاعتراض كما قال اذ اصدق لاشي من (ج) بالتفعل صدق لاشي من (ب) دائما (ج) دائما ويزعم منه صدق بعض (ب) دائما ليس (ج) دائما لان (ب) دائما البعض من (ب) في الجملة وكل ما هو مساوٍ من جميع افراد الخاص يكون مساويا عن بعض افراد العام متروكة ان جميع افراد الخاص بعض افراد العام لانا نقول الحكم على الخاص قائم كونه حكما على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الحجر الناطق اخضع من الحجر والحكم على الحجر الناطق لا يتعدى اليه (قوله واما السوال الجزئية فلا يتعكس) السوال ان كانت جزئية فغير الخاصية لم تتعكس لجواز ان يكون الموضوع اعم فلا يصدق عليه من المحمول جزئيا باقاي السج فاذا كررنا من النقص جزئيا واما في الاربع السابقة فكقولنا بعض الحيوان ليس بالإنسان فاحدى الجهات ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان واما الخاصية فتصكمان كقوله حاله اذ اصدق بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لا دائما (ج) (و) على ذات واحدة حكم الادوام وهما متباينان في تلك الذات لانه حكم فيها ان تلك الذات مادامت موصوفة (ج) لم يكن (ب) فلا يلزم ان تكون (ج) مادامت موصوفة (ب) والا لا كانت (ج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هي (ج) لان الوصفين اذا تفرعا على ذات في وقت يثبت كل منهما في وقت الاخر بالضرورة وقد كانت ليس (ب) مادام (ج) واذا صدق على تلك الذات (ب) و (ج) وانها ليست (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لا دائما وهو المطلوب وفي جريان هذا الدليل في المشروطة الخاصة فلو فان قيل هذا البيان يدل على انعكاس العاليتين الجزئيتين عرفة عامة لانه اذ اصدق بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لا يكون وصلا (ج) (و) شيئا فين فاهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والا لا كان

(ج) في بعض أوقات كونه (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا متنافيين بعضها جاب
 عن مفهوم الآخر بل ثلث الوصفين في ذات (ج) وفي مفهوم العكس بينهما في ذات (ب) ولا يلزم من
 اجتماعهما في ذات (ج) كونهما متنافيين في ذات (ب) بل يصادف على ذات (ج) حتى يكون ذات (ج)
 ذات (ب) وليس كذلك بل وان لم يكن كذلك لثالث مشترك بينهما يكون (ج) ثلثا لكل ما صدق عليه (ب)
 الضرورية كما في قولنا ينسب الحيوان ليس بالإنسان ما دام حيوانا فلان وصف الحيوانية والانسانية
 متنافيان في ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلا ولا يلزم منه تنافيهما في ذات الإنسان بل الحيوان
 صادق على أفراد الإنسان بالضرورة وهذا بخلاف الخاصية لوجوب اتحاد ذات الموضوع والمحمول
 هناك بحكم اللادوام وطبيعة الفصل اما في عكس الموجبات فهو ان القضية اما ان يصدق عليها
 المطلقة المطلقة الا ان لم تصدق لم تنعكس وان صدقت صدقت على ما اما ان تصدق الجزئية المطلقة والا فان
 لم يصدق تنعكس مطلقا ما دونهي احدى الخمس وان صدقت فان كانت لادائمة تنعكس الى حينية
 لادائمة الا الى حينية مطلقة واما في عكس السوالب الكلية فهو انها ان لم تصدق عليها الجزئية
 لم تنعكس وان صدقت العكس انعكسا كما حفظنا للدوام دون الضرورة واما في السوالب الجزئية فهو
 انها ان لم تصدق عليها الجزئية الا لادائمة لم تنعكس والا انعكست عرفة خاصة (ج) قوله
 بفضل التاسع في عكس التقيض (ج) عرفة الشيخ بانه جعل ما يتناقض المحمول موضوعا وما يتناقض
 الموضوع محمولا لكنه قال بعد ذلك اذا قلنا كل (ج) صدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) والافقضى
 ما ليس (ج) وينعكس الى بعض (ج) ليس (ب) وقد قلنا كل (ج) هف واذا صدق لاشئ
 من الناس بحجارة زينة بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شئ مما ليس بحجارة انسان
 فلا شئ من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لاشئ من الناس بحجارة واذا قلنا بعض (ج) يلزم
 بعض ما ليس (ب) ليس (ج) لانه يوجد موجودات ومعدومات خارجة عن (ج) (و) واذا قلنا
 ليس كل (ج) فليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) والا لكان كل ما ليس (ب) ليس (ج)
 فكل (ج) وقد كان ليس كل (ج) هف فرغم جمع من المتأخرين وبهمهم المصنف ان الشيخ
 حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكليات اما في السالبة الكلية فلاه جعل الانسان محمول
 العكس وهو عين موضوع الاصل واما في الموجبة الكلية فلاه ان اخذ قوله كل ما ليس (ب)
 ليس (ج) موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) وهو لا يستلزم
 بعض ما ليس (ج) اذا السالبة المدولة المحمول اهم من الموجبة المحصلة المحمول وان اخذها
 سالبة تم البرهان الان محمولا يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاول تعريفه بما يشمل المتعينين
 وهو جعل نقبض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا بخالف الاصل في الكيف او جعل
 نقبض المحمول موضوعا ونقبض الموضوع محمولا موافقا للاصل في الكيف وربما يبدل الموضوع
 والمحمول بالحكوم عليه وبه ليتناول عكس الشرطيات ايضا ونطاق الشبهة ههنا انهم جعلوا
 النقبض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقبض الباء سلبه لا اثبات الالباء فلان اخذ في عكس
 الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها
 كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب انحباب فلهذا اخذها نقبض الموجبة وعكس
 السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في ياله ان مراده ما ذكرناه ثم ان صاحب الكشف وضع
 كل قضية على انها خارجية اوجبة بالاصطلاح السابق له واعتبر في عكس كل منها اربعة
 اقسام خارجية الطرفين وخفية بينهما وخارجية الموضوع حقيقة المحمول وعكسه وفي كل
 منها مخالفة الاصل في الكيف وموافقة وفي العكس المخالف سلب الموضوع وعدوله
 وفي الموافق سلب الطرفين وعدولهما وسلب الموضوع وعدول المحمول وعكسه وحكم

الفصل التاسع في عكس
 التقيض وهو جعل نقبض
 المحمول موضوعا وعين
 الموضوع محمولا بخالف الاصل
 في الكيف او جعل نقبض
 المحمول محمولا موافقا له
 في الكيف ونحن انما نقدر
 في عكس الحقيقة الحقيقية
 وفي الخارجية الخارجية متن

على بعضها بالزوم وعلى بعضها بعدم الزوم والحب في الحيات والنفس على الاطلاق واقتصر
المصنف في عكس الخارجية على الخارجية وفي عكس الحقيقة على الحقيقة الا انه يعبر فيها
اقسام الخالفة والموافقة وانت تعلم ان الكلام في الحقيقتين على الوجه الذي اخذنا يتعدى الى الفاسد
وبالجملة هذا العكس لا يكاد يحتاج المنطق اليه ولا يستعمل في العلوم على ما استمرادها عليه
فجدير بان لا نتجاوز في هذا الفصل حدا شرح ولا نطول الكتاب بما لا طائل منه منتهين
على مواضع الغلط ادنى تنبيه (قوله اما الموجبات الكلية الخارجية فالوجوديات والوجوديات
ابتداء بعكس الموجبات وبالكليات والخارجيات وبالقضايا البسيطة التي لا تنعكس سوالها بالاستقانة
والنظر اما في عكسها المخالف او في عكسها الموافق والمخالف اما سلبية الموضوع او معدولته
فقال اولاً انها تنعكس الى سلبية جزئية دالة سلبية الموضوع فاذا صدق في كل (ج ب) بالاطلاق
صدق ليس بعض ما ليس (ب ج) دائماً لانه متى صدق الاصل صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب
الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج دائماً وحي صدق هذه القضية صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب
الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً اما المقدمة الاولى فلا نعلم الا ان تصديق تلك القضية صدق نقضها
وهو كل ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وتنعكس الى بعض (ج)
بحسب الخارج بالاطلاق وهو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً بلزم ان يكون ذلك البعض الذي
هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ليس (ب) بحسب الخارج دائماً واللكان (ب) بحسب الخارج
بالاطلاق فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وكان ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً هـ
فيلزم ان يصدق بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس (ب) بحسب الخارج دائماً وانه يتناقض
الاصل واما المقدمة الثانية فلان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً اما ان يكون
موجوداً في الخارج اولاً يكون واما ما كان فهو ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق اما اذا لم يوجد
في الخارج فظاهر لامتناع اتصاف العدم بالباء في الخارج واما اذا وجد فلا نه لولذلك لكان
(ب) بحسب الخارج دائماً فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وقد فرضناه ليس (ب) بحسب
الحقيقة دائماً هـ واذا لم يكن ذلك البعض (ب) بحسب الخارج بالاطلاق صدق ليس بعض
ما ليس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً واما ما خلط الخارج بالحقيقة في البيان لانه لو جرده
عن الخلط لم يتم فانه لو قيل اذا صدق الاصل فليصدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج دائماً
(ج) بحسب الخارج دائماً والا لصدق كل ما ليس (ب) بحسب الخارج دائماً (ج) بحسب الخارج بالاطلاق
وانعكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس (ب) بحسب الخارج دائماً وانه منافي
للاصل واذا صدق تلك القضية صدق في ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج في الجملة (ج)
بحسب الخارج دائماً لان ما ليس (ب) بحسب الخارج دائماً ليس (ب) في الجملة فيقال لانم ان ما ليس
(ب) بحسب الخارج دائماً ليس (ب) في الجملة واما يصدق لو كان ما ليس (ب) دائماً موجوداً وهو
ممنوع واذا لم هذا العكس المطلقة العامة يلزم البواني من العمليات الامر مراراً ومن الممكنات
لاتهاض الدليل فيها لكن بشرط ان يفيد موضوع تالي الصغرى بالضرورة حتى يتم الخلف
وفيه نظر اما اولاً فلان التزديد المذكور في بيان المقدمة الثانية مستدرك اذ يكتفي ان يقال ما ليس
(ب) بحسب الحقيقة دائماً ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق والالكان (ب) بحسب الخارج
دائماً فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق فان قيل المصنف لم يرد بل ما قال الان البعض الذي
هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً لا يكون (ب) بحسب الخارج سواء وجد او لم يوجد والالكان
(ب) بحسب الخارج دائماً قلنا حينئذ لا يكون لقوله سواء وجد في الخارج او لم يوجد فائمه ولا نعلم
بالاستدراك الا هذا القدر واما ثانياً فلان النقص قائم بقولنا كل قر فهو ليس بخفص بالتوقيت

اما الموجبات الكلية الخارجية
فالوجوديات والوجوديات
والممكنات والمطلقة العامة
تنعكس الى السالبة الجزئية
الدائمة السالبة الموضوع
وهي قولنا ليس كل ما ليس
(ب ج) دائماً لانه حينئذ
يصدق ليس بعض ما ليس
(ب) بحسب الحقيقة دائماً
(ج) بحسب الخارج دائماً والا
فكل ما ليس (ب) بحسب
الحقيقة دائماً (ج) بحسب
الخارج بالاطلاق وينعكس
بعض (ج) بحسب الخارج
ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً
ويلزم ان لا يكون (ب) بحسب
الخارج دائماً والالكان (ب)
بحسب الحقيقة بالاطلاق هذا
خلف واذا صدق ليس بعض
ما ليس (ب) بحسب الحقيقة
دائماً (ج) بحسب الخارج دائماً
صدق ليس بعض ما ليس
(ب) بحسب الخارج (ج)
بحسب الخارج دائماً لان ذلك
البعض لا يكون (ب) في الخارج
سواء وجد في الخارج ولم يوجد
واو ليس (ج) في الخارج دائماً
فليس بعض ما ليس (ب)
في الخارج (ج) في الخارج دائماً
وصدق هذه الجزئية في نفس
الامر لاستلزام نقضها كون
المعدوم والمنتزع (ج) في الخارج
لا يتناقض في زومها لغيرها متن

فانه لا يصدق ليس بعض مائيس ليس بمحقق لم بالامكان ضرورة انه في قوة بعض المحقق
 ليس بعض وما باليا فلا لازم ان البعض الذي ليس (ب) بالحقيقة دائما لو كان معدوما لم يكن
 (ب) بحسب الخارج لجواز ان يكون سلبا فصدق على المدعوم اولم كان (ب) بحسب
 الخارج دائما كان (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق فانه اذا كان بالاساليب يمكن ان يصدق بحسب
 الخارج ولا يصدق بحسب الحقيقة واماربا فلان قولنا مائيس (ب) دائما ليس (ب) في الجملة
 سائلة المحمول وهي لا تنبهي وجود الموضوع فلو لم تصدق لصدق في بعض مائيس (ب)
 دائما (ب) دائما وانه محال على انه يمكن ان يبين الانعكاس على الوجه المذكور في الدليل فيقال
 البعض الذي ليس (ب) بحسب الخارج دائما اما ان يكون موجودا او لا يكون فان لم يكن فهو
 ليس (ب) بالاطلاق وان كان فكذلك والا كان (ب) دائما بحسب الخارج وقد كان ليس (ب)
 دائما هف او نعرض عن التزديد ونقتصر على البيان على الخلف وقد اورد على الدليل معارضة
 ايضا وهي ان تلك السالبة الجزئية الدائمة صادقة في الواقع سواء صدق الأصل او لم يصدق
 فلا يكون صدقها ناشئا عنه فلا تكون عكسا له وانما قلنا انها صادقة لانه لو لم يصدق ليس
 بعض مائيس (ب) ج) دائما صدق نقيضه وهو كل مائيس (ب) ج) بالاطلاق وههنا قضية صادقة
 في الواقع وهي ان كل يمنع ومعدوم فهو ليس (ب) نقيضها اليه حتى ينتج كل يمنع ومعدوم (ج)
 في الخارج وانه محال واجلب بان صدقها في الواقع لا ينافي لزومها للاصل لجواز ان يكون اللازم
 اعم من المزمع فيكون صادقا على تقدير صدق المزمع وعلى تقدير عدمه على ان الوجبة الخارجية
 الكلية اذا كانت سالبة الموضوع محصلة المحمول او معدولة لا يجب ان تكون كاذبة لان اليجاب
 الخارجي يخص الموضوع بالموجودات الخارجية وان كان بعضها والمعدومات بحسب المفهوم
 فاما اذا قلنا كل انسان ناطق بحسب الخارج لم يكن معناه ان كل ماصدق عليه الانسان في نفس
 الامر سواء كان موجودا في الخارج اوفي العقل فهو ناطق في الخارج والام يصدق موجبة خارجية
 كلية بل معناه ان كل موجود في الخارج يصدق عليه الانسان فهو ناطق في الخارج وليس ذلك
 الشائع من الشيخ على القضية الخارجية حيث زعم انغلاقها جزئية الامن هذا المقام فليس
 معنى السالبة الموضوع ان كل مائيس (ب) ج) سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن فهو (ب)
 بل معناه ان كل موجود في الخارج سلب عنه (ج) فهو (ب) فاذا قلنا سلب عنه (ج)
 وكل مائيس (ب) ج) فهو (ب) في الخارج لم ينتج لعدم اندراج الاصل تحت الاوسط ويشبه
 ان يكون هذا اعتراضا آخر على النقيضة الخارجية (قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية) واذا قد بين
 ان السالبة الجزئية الدائمة لازمة للوجبات السبع وقد عرفت ان المقصود من العكس تحصيل
 اخص قضية يلزم الاصل بطريق التبدل اراد في الزائد فقال لا يلزمها هذه السالبة الكلية لجواز
 ان يكون المحمول في الاصل خاصة مفارقة ضرورية في وقت فيجب ثبوت الموضوع بعض
 مائيس بمحمول فلا يصدق سلبه عن جميع مائيس بمحمول بالامكان كقولنا كل فر فهو بمحقق
 باتوقيت ولا يصدق لاشي بمائيس بمحقق فر بالامكان لان بعض مائيس بمحقق فر بالضرورة
 (قوله ولا معدولة الموضوع) الموجبات السبع لانعكاس السالبة معدولة الموضوع لاحتمال كون
 المحمول خاصة مفارقة ووجوب الموضوع لكل ماله تلك الخاصة ولما له عدمها من الموجودات
 فلا يمكن سلبه عن بعض ماله عدمها منها كقولنا كل شي فهو معلوم زيد بوجوده ولا يصدق
 بعض ماهو لا معلوم زيد بمشئ بالامكان لصدق قولنا كل ماهو لا معلوم زيد من الموجودات
 فهو شي بالضرورة وكقولنا كل موجود فله اضافة المعية الى الوقت المعين الذي هو موجود فيه
 لا دائما مع كذب عكسها معدولة الموضوع وهي ليس بعض مائيس بالاضافة معية الى الوقت المعين

ولا يلزمها هذه السالبة كلية
 لجواز كون المحمول خاصة
 مفارقة فيجب الموضوع
 لبعض مائيس بمحمول متن

ولامعدولة الموضوع لجواز
 كون المحمول خاصة مفارقة
 فيجب الموضوع لكل ماله
 تلك الخاصة ولما له عدمها
 من الموجودات ولا يلزمها
 موجبة لجواز ان لا يتحقق
 نقيض احدا الطرفين متن

وأما الدائمة والعائتة فتعكس
كانتسبها في الكم والجهة الى
سألة الموضوع ومعدولته
الى السألة لانتاج نقيضها مع
الاصل حل الشيء على نقيضه
دعنا لوحيث تحققه ولا تعكس
نقيضها الى ما ياتي الاصل
ولا تعكس الى الموجبة لجواز
ان يكون لبعض احد الطرفين
تحقق كقولنا كل ماله الامكان
الخاص له الامكان العام دائما
ولا يصدق في بعض ما ليس له
الامكان العام ليس له الامكان
الخاص والضرورة تعكس
دائمة لضرورة لما عرفت
في عكس السألة الضرورية
عكس الاستقامة والخاصات
تتكسب الى عكس عاميتها
مع قيد اللادوام في البعض
والا صدق لاشي مما ليس
(بج) دائما وتعكس الى لاشي
من (ج) ليس (ب) دائما وكان
كل (ج) ليس (ب) بالاطلاق
هذا خلف متن

واحيى من قال بانعكاس
الموجبة الى الموجبة بانه
لوم يصدق كل ما ليس (ب)
ليس (ج) دائما لصدق بعض
ما ليس (ب ج) بالاطلاق
وتعكس بعض (ج) ليس
(ب) بالاطلاق وكان كل
(ج) دائما هذا خلف وجوابه
ان تقدير عدم صدق عكس
الاصل لا يصدق في القولنا
ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج)
وله اعم من قولنا بعض ما ليس
(ب ج) فلا ينزله وزعم

موجود الامكان تصدق كل ما لا يضافه ممة له الى الوقت الذي فيه هو موجود بالضرورة
واللا موجبة لجواز ان لا يكون لبعض احد الطرفين تحقق في الخارج كان يكون احداهما متعكسا
لجميع الموجودات فلا يثبت نقيضه لوجوده فيصدق في الاعقاب في انعكس كقولنا كل شيء في الخارج
فهو ممكن بالامكان العلم ولا يصدق في بعض ما ليس ممكن هو ليس بشي وكذا ذكرنا ان مثال
الحية وهذا لا يستقيم اذا كانت الموجبة سألبة الطرفين لانها لا تستدعي وجود الموضوع
في الخارج وهي عكس النقيض بالحققة لما اشتركا اليه من ان النقيض هو السلب لا القبول
(قوله) واما الدائمة والعائتة (العائتة) الدائمة والعائتة تعكس كانتسبها سألبة سألبة الموضوع ومعدولته
والا لا ينج نقيضها مع الاصل حل الشيء على نقيضه دائما اذا كان الاصل دائما وحين تحققه
اذا كان احدى العائتين او انعكس نقيضها الى ما ياتي الاصل خلا اذا صدق كل (ج ب)
دائما فلا يصدق لاشي مما ليس (ب ج) دائما سألبة الموضوع ومعدولته والاصل في بعض ما ليس
(ب ج) بالاطلاق فيجعله صغرى للاصل لينتج بعض ما ليس (ب ب) دائما او انعكسها
الى بعض (ج) هو ليس (ب) بالاطلاق وهو ياتي الاصل والدليلان ليمان في المشروطة العامة
والا لزم القول بانتاج الممكنة الصغرى في الاول او بعكس الممكنة بل هي لا تعكس كنعكسها
اذا اخذت الضرورة فيها مادام الوصف او بشرطه لانها لا تقتضي الانفاة بين بعض المحمول
وعين الموضوع في ذات الموضوع ولا يلزم منها المنفاة بينهما في ذات المحمول اما اذا اعتبرت
لاجل الوصف تعكس كنعكسها لتعقق المنفاة ح بين بعض المحمول وعين الموضوع مطلقا
ولا تعكس القضايا المذكورة الى الموجبة لجواز ان لا يكون لبعض احد الطرفين تحقق كقولنا
كل ممكن بالخاص فهو ممكن بالعام دائما ولا يصدق بعض ما ليس بممكن بالعام ليس بممكن بالخاص
بالامكان العام وفيه ما عرفت والضرورة تعكس دائمة لانتهاض الدليلين فيها والاولها لازمة
للدائمة التي هي اعما لضرورة لما عرفت في عكس السألة الضرورية بالاستقامة فانه يصدق
في ذلك المثال كل من كوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق لاشي مما ليس بفرس من كوب زيد
بالضرورة لان بعض ما ليس بفرس كالجار من كوب زيد بالامكان والخاصات تتكسب الى عكس
طاميتها اي عاتين مع قيد اللادوام في البعض فاذا قلنا كل (ج ب) مادام (ج) لادائما صدق
لاشي مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) لادائما في البعض اما قولنا لاشي مما ليس (ب ج) مادام
ليس (ب) فليبيان المذكور اولا لزم للعامة واما قيد اللادوام في البعض ومعناه بعض ما ليس
(ب ج) بالاطلاق فانه لولا لصدق لاشي مما ليس (ب ج) دائما وينعكس الى لاشي من (ج)
ليس (ب) دائما وهو مضاد لقولنا كل (ج) ليس (ب) اللازم للادوام الاصل يحكم وجود الموضوع
واللادوام في الكل ليس بلازم لصدق قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما مع كذب
قولنا كل ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب باغل اذ يصدق ليس بعض ما ليس بمتحرك الاصابع
يكاتب دائما (قوله) واحيى من قال بانعكاس الموجبة موجبة) زعم من تابع الشيخ في انعكس
الموجبة موجبة ان الموجبات الست المذكورة تعكس كانتسبها وكيفما وجهه مع قيد اللادوام
في البعض في الخاصتين ولتين في الدائمة الفاس عليها البواق فاذا صدق كل (ج ب) دائما وجب
ان يصدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما والاصل في بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق وينعكس
الى بعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وقد كان كل (ج ب) دائما هف وجوابه ان تقدير عدم صدق
عكس الاصل لا يلزم الا صدق قولنا ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) وهو اعم من بعض ما ليس
(ب ج) اذ السألة المعدولة اهم من الموجبة المحصلة وصدق الاهم لا يستلزم صدق الاخص
وهذا لوصح قائمنا في البساط واما في الخاصتين فلا يستلزم السألة الموجبة هاتين لوجود

الكثير ان الموجبات السبع
 يمكن حجة جريئة مطلقة
 عامة بحيث يجرى الاول منها
 لولم تصدق في صدق لاشي
 باليس (ب) ليس (ج) دائما
 ولزمه كل ماليس (ب) دائما
 فلزم جعل الاخص على كل
 الاعم ومنه قولنا كل انسان
 متمسك فان اللا متمسك اعم
 من الانساني وجوابه منع لزوم
 الموجبة المذكورة للسالبة
 المذكورة وان نقض المحمول
 يحيل ان يكون اعم من الموضوع
 والمثال لا يصح القضية
 الكلية الثاني ان كل موضوع
 يباين نقض مجمله لانه ان كان
 اخص او مساويا لمحموله باين
 نقضه مباينة كلية وان كان اعم
 يباينه مباينة جزئية لكون
 نقض الخاص اعم من عين
 العام مطلقا او مباينة كلية
 جزئية وان كان اخص من
 وجه واحد من وجه مخصوص
 نقضي المباينة الكلية وعمومه
 الجزئية وتنتج ثبوت احد
 المتباينين لكل افراد الاخر
 فثبت نقض الموضوع لبعض
 افراد نقض المحمول وجوابه
 ان الخصوص والمساواة دائما
 يستلزم المباينة الكلية بشرط
 دوام الثبوت لافراد الخاص
 او المساوي وانه غير محقق
 ههنا ولا نسلم ان نقض
 الخاص اعم من عين العام
 من وجه او مباينة له من وجه
 فان نقض الامكان الخاص
 يستلزم الامكان العام الاعم
 منه ولا نسلم ان الخصوص
 والعموم من وجه يعقضي المباينة

الموضوع وذهب الكثير الى ان الموجبات السبع يمكن حجة جريئة مطلقة عامة
 بوجه الاول انه اذا صدق كل (ج) او بعضه (ب) باحدى الجهات فليصدق بعض ماليس
 (ب) ليس (ج) بالعموم والالتصاف لاشي بماليس (ب) ليس (ج) دائما ولزمه كل ماليس (ب) ليس (ج)
 دائما لان سلب السلب اجاب لكن ليس (ب) اعم منه (ج) لان نقض المحمول يكون اعم
 من عين الموضوع فليزم جعل الاخص على كل افراد الاعم وهو محال وبطل الدليل بمثال جزئي
 وهو ان كل انسان متمسك يستلزم بطريق عكس النقض ان بعض ماليس متمسك ليس
 بالانسان والافلاكي بماليس متمسك ليس بالانسان وكل ماليس متمسك انسان وماليس متمسك
 اعم من الانسان فلزم جعل الاخص على كل افراد الاعم وجوابه ان لا يتم ان السالبة المذكورة وهي
 قولنا لاشي بماليس (ب) ليس (ج) دائما يستلزم الموجبة القائلة كل ماليس (ب) ليس (ج) وسند المنع
 قد مر ايا على ان التمسك بالخاص سلب الباب بمصادفه سلبه لكن لا يتم ان نقض المحمول
 لا بد وان يكون اعم من الموضوع وما ذكره من المثال لا يصح الدعوى الكلية الرجاء الثاني
 ان احدا الامرين لازم وهو اما ان موضوع كل موجبة من السبع مباين لنقض مجمله مباينة
 كلية واما انه مباين له مباينة جزئية والمراد بالمباينة الكلية ههنا صدق نقض المحمول بدون
 الموضوع في جميع الصور وبالجزئية صدق نقض المحمول بدون في شيء من الصور واما ما كان
 يصدق في الاجاب الجزئية بين نقض الطرفين بيان الاول ان موضوع الموجبة اما مساويا لمحمولها
 او اخص منه او اعم منه مطلقا ومن وجه لاستعانة المباينة الكلية بين طرفي الاجاب وعلى جميع
 التقادير يلزم احدا الامرين المذكورين اما اذا كان مساويا للمحمول او اخص منه مطلقا فلنحقق
 المباينة الكلية بين نقض المحمول وعين الموضوع ح لاستعانة ثبوت الخاص لنقض العام
 او ثبوت احد المتساويين لنقض الآخر واما اذا كان اعم منه مطلقا فللزم المباينة الجزئية
 بينهما لان نقض الخاص اما اعم من عين العام مطلقا او من وجه اذ نقض الخاص يصدق
 على عين العام وعلى غيره فان صدق على كل ما صدق عليه العام يكون اعم مطلقا والا فاعم
 من وجه واما ما كان يصدق نقض المحمول بدون الموضوع في الجملة وهو المراد بالمباينة الجزئية
 على ما ذكرنا من التفسير اما اذا كان اعم مطلقا فلوجب صدق العام بدون الخاص تحقيقا لمبنى
 العموم واما اذا كان اعم من وجه فظاهرا ولا حاجة بهذا الى اثبات احدا الامرين احدهما لازم
 الانتفاء على انه قبيح في نظر المناظرة بل يكفي ان يقال لما كان نقض الخاص صادقا على عين العام
 وعلى غيره فيصدق نقض المحمول بدون الموضوع في بعض الصور واما اذا كان اعم من المحمول
 من وجهه واخص من وجه فباعتبار انه اخص يلزم المباينة الكلية بين نقض المحمول وعين الموضوع
 وباعتباره اعم يلزم المباينة الجزئية بينهما وبيان الثاني ان الموضوع اذا باين نقض المحمول
 مباينة كلية ثبت نقضه لكل ما صدق عليه نقض المحمول واذا باينه مباينة جزئية ثبت
 نقضه لبعض ما صدق عليه نقض المحمول فصدق في الاجاب الجزئية بين نقض الطرفين
 على كلا التقديرين وهو المطلوب والجواب ان لا يتم ان نقض احد المتساويين والعام يباين عين
 المساوي الاخر والخاص مباينة كلية فان الصاحك مساويا للانسان لان كلاهما صادق
 على ما صدق عليه الاخر واخص من الماشي وليس نقضه يباين الانهائ ولا نقض الماشي يباينه
 تلك المباينة بل يصدق بعض ماليس بصاحك انسان وبعض ماليس بماشي صاحك نعم لو كان
 المساوي والعام دائما لثبوت لافراد المساوي الاخر والخاص كالناطقي والانسان والانسان
 والحيوان كان بين النقض والباين مباينة كلية لكن الدوام في القضايا التي تتكلم فيها غير لازم
 وتنتج ههنا المنع ان كبرية اخذ النقض في باب التكاثر مغايرة لكبرية اخذه في هذا الفصل

بل المقطع لها المطلب لكن منها الثالث انه لا بد من وجود واحد من خارج فلهما بعض ماليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق وجوابه سباني من

فان النقيض نعمة على ما سبق اعلم اليه رفع المفهوم فقيدا بما يتناول جهة صدقه فيباني
 النقيض العين مابينة كلية بالضرورة ولما اقتصر هذا على رفع المفهوم فقط لم يكن بينهما
 المابينة الا اذا تناقضا في الجهة ولئن قلنا عن هذا المقام فلام ان نقض الخاص اما اعم من عين
 العام او مابين له من وجه قوله لان نقض الخاص يصدق على عين العام وعلى غيره قلنا لا
 وانما يكون كذلك لو لم يكن العام لازما للنقيض لان امكان العام فانه اعم من الامكان الخاص وليس
 يقضه يصدق على غير الامكان العام ضرورة ان كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو
 ممكن بالامكان العام سواء لكن لانه لا يمكن ان يكون مطلقا للخصوص والعوم من وجهه يقضي المابينة الكلية
 او الجزئية فان مقتضى المابينة الكلية ليس مطلقا للخصوص الذي هو اعم من المابينة الجزئية المطلق
 ومن وجهه بل للخصوص المطلق الذي هو اخص وكذلك مقتضى المابينة الجزئية العموم المطلق
 لا مطلق العموم الذي هو اعم منه ولا ترى ان بين العام ونقيض الخاص عوما من وجهه ولا مابينة
 بين نقضيهما اصلا ولئن قلنا ان التباين بين نقض المحمول وعين الموضوع يستلزم
 صدق نقض الموضوع على نقض المحمول بل سلب الموضوع عن نقض المحمول وهو لا يستلزم
 صدق الايجاب وهذا غير مذکور في الكتاب الوجود الثالث انه اذا صدق كل (ج) باحدى الجهات
 فلا بد من موجود او معدوم خارج عن (ج) و (ب) فيصدق عليه نقضاهما والا ما خرج عنهما
 فيصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق وجوابه سيأتي عن قريب (قوله) واما الحقيقة
 فحكمها كذلك الموجبات الكلية الحقيقة حكمها في انعكاس وعدمه حكم الخارجيات
 الا ان انعكاس الموجبات السع الى السالبة الجزئية الدائمة ههنا اظهر لان تمام المحمة مذكور
 على خلط الخارج بالحقيقة ولا حاجة اليه ههنا فانه اذا صدق كل (ج) بالاطلاق حقيقة
 صدق ليس كل ما ليس (ب) دائما (ج) دائما والاصدق كل ما ليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق
 وتنعكس الى بعض (ج) هو ليس (ب) دائما وانه يشاق الاصل وانما لم يقل بانقاضه لا يجابه
 فهو يستلزم ليس بعض (ج) دائما وهو مناقض له واذا لم يكن ليس كل ما ليس (ب) دائما (ج)
 دائما لم يكن ليس كل ما ليس (ب) بالاطلاق (ج) دائما والاصدق كل ما ليس (ب) بالاطلاق (ج)
 بالاطلاق ويلزمه كل ما ليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق لتحقيق مفهوم يصدق عليه بحسب
 الحقيقة انه ليس (ب) دائما فيكون ما ليس (ب) دائما داخل في كل ما ليس (ب) بالاطلاق
 ضرورة ان ما ليس (ب) دائما وان كان متمسقا فهو بحيث لو دخل في الوجود في لوجود كان ليس
 (ب) بالاطلاق فيصدق كل ما ليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق وقد ثبت ليس كل ما ليس (ب) دائما (ج)
 دائما ولا يتم هذا البيان بحسب الخارج لاننا لم انه لو صدق كل ما ليس (ب) بالاطلاق (ج) بالاطلاق
 خارجية صدق كل ما ليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق وذلك لان الحكم فيها (ج) على كل
 ما وجد في الخارج وكان ليس (ب) بالاطلاق ويجاز ان لا يكون في الخارج ما يصدق عليه ليس
 (ب) دائما فلا بد من ثبوت (ج) الافراد الموجودة بما ليس (ب) ثبوته لما ليس بوجوده منه
 لا يقال ما ليس (ب) بالاطلاق اعم مما ليس (ب) دائما وثبوت الشيء لجميع افراد الاعم يستلزم ثبوته
 لجميع افراد الاخص لا يلام ذلك وانما يكون كذلك لو كان الحكم في القضية للخارجية على كل
 ما ليس (ب) مطلعا وليس كذلك بل على الافراد الموجودة ومن الجائر ان لا يكون افراد الاخص
 منها ولما كان الحكم في الحقيقة على كل ما ليس (ب) مطلقا لا جرم تمدى اليها وقد عرفت
 انعكاس الخارجيات بالتوقف له على الخاطف فلا فرق بينها وبين الحقيقيات في ذلك نعم لو قيل
 انعكاسها يظهر بهذا الطريق بدون انعكاس الخارجيات فيكون اظهر كان له وجه واعلم انه
 لا يصدق في اتهامه البليل على انعكاس الحقيقيات على ما اعتبروا موضوعا لانها وان كانت

واما الحقيقة فحكمها كذلك
 لكن انعكاس السع الى السالبة
 الجزئية ههنا اظهر لانه لم يكن
 ليس كل ما ليس (ب) دائما
 (ج) دائما والانعكاس نقضه
 الى تناق الاصل واذا لم ذلك
 لم يكن ليس كل ما ليس (ب) ج
 دائما لانه لو صدق كل ما ليس
 (ب) ج اصدق على كل ما ليس
 (ب) دائما (ج) لتحقيق مفهوم
 يصدق عليه انه ليس (ب)
 دائما بحسب الحقيقة ولا يمكن
 هذا البيان بحسب الخارج لجواز
 ان لا يتحقق في الخارج ما يصدق
 عليه انه ليس (ب) دائما فمن

كاذبة يجوز استزائها ككاذب اخرى واصواق وانما البعد ان يتعرض لزيادة التقصص على عدم انعكاسها فانه لما كذبت كلياتها فلا بد ان يصدق جزئياتها فليت شمرى كيف يدعى ان الأصل يصدق كليا والعكس يكذب جزئيا (قوله واما الموجبات الجزئية الخارجية) فاما عندا الخاصيتين من الموجبات الجزئية الخارجية لاتعكس الى السالبة اما الدوام الاربع فليجوز ان يكون الموضوع فيها اعم من المحمول عموما بل ان الوجود الخارجي ويكون المحمول لازما لبعض افراد الموضوع بحيث يكون الموضوع اعم والمحمول لازما لبعضه يصدق احدي الدوام وحيث يكون الموضوع لازما لجميع الموجودات الخارجية ثبت لكل ماصدق عليه تنقص المحمول من الموجودات الخارجية بالضرورة فلا يصدق السالبة الجزئية الممكنة في العكس لقولنا بعض الشيء او الممكن بالامكان العام انسان اذ يحدى الدوام مع كذب ليس ببعض مالم يس بالناس بشئ او ممكن عام باعم الجهات اذ كل مالم يس بالناس شئ او ممكن بالضرورة واما السبع الباقية فليجوز ان يكون الموضوع اعم كذلك والمحمول خاصة مفارقة ضرورية في وقت فيصدق الوقتية بدون العكس لقولنا بعض الممكن العام مخفف بالوقت مع عدم صدق ليس ببعض مالم يس بمخفف بممكن عام لان كل مالم يس بمخفف ممكن بالضرورة ولا تعكس ايضا الى الموجبة لما مر في اكلاتنا من احوال ان يكون احد الطرفين شاملا لجميع الموجودات فلا يكون نقبضه موجودا ولاها او انعكست اليها لانعكست الكليات اليها لعموم الجزئيات ولا انعكست الى السالبة لانها اعم من الموجبة واحتج الشيخ على انعكاسها موجبة بله لا بد ان يوجد موجود او معدوم خارج عن (ج) و(ب) فبعض مالم يس (ب) ليس (ج) وجوبه يمنع ذلك لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات والمعدومات لقولنا بعض الممكن العام ممكن خاص فلا يوجد موجود او معدوم خارج عنهما ونوسم فلا يلزم كونه عكس النقض مالم يتبين لزومه للنقض لجواز ان يكون صدقه بطريق الاتفاق والازم معتبر في العكس والكشئ فصل في الموجبة الجزئية تارة بين المحصلة الطرفين وبين المعدولة الموضوع والمحمول بان ذهب الى انعكاس الاولى دون الاخرى اما انعكاس الاولى فلولوجوه الثلاثة المنقولة عنه واما عدم انعكاس الاخرى فلضرورة النقض لصدق قولنا بعض الانسان حيوان او بعض الحيوان لانسان مع كذب بعض الاحيان انسان وبعض الانسان لحيوان واخرى بين الجزئية التي موضوعها مساو للمحمول او اعم منه مطلقا واخص مطلقا وبين الجزئية التي موضوعها اعم واخص من وجه بان ذهب الى انعكاس الاولى للوجوه الثلاثة وعدم انعكاس الاخرى للنقض فان بين الا انسان والحيوان عموما من وجهه وصدق بعض الا انسان حيوان مع كذب العكس وابطال الوجوه المذكورة قد مره وتقدير محتملها لافصيل لانتهاضها على انعكاس الاخرين انتهاضها على انعكاس الاولين واما الخاصتان فيعكس كل منهما كنفسهما سالبة سالبة الموضوع ومعدولة وموجبة معدولة الطرفين وسالبتها ومعدولة الموضوع سالبة المحمول وسالبة الموضوع معدولة المحمول حتى يصدق في العكس اربع موجبات وسالبتان وقوله سالتى الموضوع ومعدولته اذا قلنا بالسالبتين والموجبتين مما دل على ذلك ولتين انعكاسها الى موجبة معدولة الطرفين ليتين الكل لان الانعكاس الى الاخص يوجب الانعكاس الى الاعم فتقول اذا صدق بعض (ج ب) مادام (ج) لاداما صادق بعض (لا ب) (لا ج) مادام (لا ب) لاداما فلان نقض البعض الذي هو (ج ب) مادام (ج) لاداما (د) (فدج) و(د ب) و(د لا) (ج) بالاطلاق والالكان (ج) دائما و(ب) دائما لدوام الباء بدوام الجيم وقد كان لاداما و(د لا) (لا ب) بالاطلاق تحكم اللادوام ووجود الموضوع و(د لا) (ج) مادام (لا ب) والالكان (ك) ان في بعض اوقات (لا ب) فيكون (لا ب) في بعض اوقات (ج) فليكن (ب)

واما الموجبات الجزئية
الخارجية فعدد الخاصتين
لانتعكس الى السالبة لان
الموضوع قد يكون اعم من
المحمول عموما يلزم الوجود
ويكون المحمول لازما لبعض
افراد الموضوع حتى يصدق
الدوام الارباع او مقارفا حتى
يصدق السبع الباقية مع كذب
العكس سالبة والالى الموجبة
لما عرفت في الكليات واحتج
الشخ على انعكاسها ليد
وان يوجد موجود او معدوم
خارج عنهما فبعض ما ليس
(ب) ليس (ج) وجوابه لا نسلم
ذلك فانه يصدق بعض الممكن
بالامكان العام ممكن بالامكان
الخاص ولا يوجد موجود
وامعدهم خارج عنهما بتقدير
صحته لا يلزم كونه عكس
التقيض ما لم يبين لزومه القضية
والكشي فصل بين المحصلة
والمعدومة تارة وبين المساواة
والعدم والخصوص المطلق
وبين الذي من وجه اخرى
بانعكاس الاوليين دون الآخرين
بالوجوه الثلاثة المنقولة عنه
مع انها مرفضة بتقدير صحتها
لالتفصيل والخاصات تنعكس
كنفسها سالبتين وموجبين
سالبة الموضوع ومعنونه
لانه لا بد وان يوجد معينين
هو (ج وب) ولا (ج) ولا (ب)
والامكان (ب) دائما ويكون
الاج (ما دام لا ب) والالم يكن
(ب) ما دام (ج) وذلك بوجوب
صدق العكسين وحكم
الحقيقة بان الحكم الخارجي

الشيء الى الشيء لا تكون متعينة اذ هي قد لا تأتي من (ج) وليس بعضها (ب) لا بالضرورة وقد يصدق في بعض
الاشياء (ج) بالاطلاق والافلاقي من (ب) لا (ج) بالضرورة فليس (ب) لا (ج) بالضرورة بل قد يصدق في كل
(ج) دائما وقد كان لا يأتي من (ج) (ب) ههنا والوجه المذكور في موضوع استلزام لا شيء من (ج) (ج)
(الاب) انما لا يمكن (ج) دائما متعينة لان النسبية للدولة الحاملة لتلك الموجبة المتعينة اذا لم يكن
الموضوع تحقق في وقت اللادوام او بالضرورة في الاصل على نفقته وجود الموضوع وتنعكس
ايضا الى النسبية الجزئية المطلقة السالبة بالجهة المذكورة على انعكاس السوابب سالبة فله
ما لم يصدق في ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق صدق في كل ما ليس (ب) ليس (ج)
دائما وتنعكس يمكن التيقن الى كل (ج) (ب) دائما وكان لا شيء من (ج) (ب) بالاطلاق والوجه
المذكور وهو منع انعكاس الموجبة الى الموجبة منه فمعها لان كل واحدة من الموجبتين انما تنعكس
الى صاحبها عند عدم الموضوع اما عند وجوده فبما هيما بحكم اللادوام واللاضرورة تنعكس
كل منهما الى صاحبها انما انعكاس المتصلة الطرفين الى السالبة الطرفين فكسا ذكر الشيخ
وقرناه فيما سبق واما انعكاس السالبة الطرفين الى المتصلة فله ان صدق في كل ما ليس (ب)
ليس (ج) دائما فكل (ج) (ب) دائما ولا ينعكس (ج) ليس (ب) بالاطلاق فيجعلها سالبة المحمول
وتنعكس مع السالبة الطرفين لتيقن بعض (ج) ليس (ج) دائما وهو محال لوجود (ج) او ينعكس
معدولة المحمول وانعكسها الى بعض ما هو لا (ب) (ج) بالاطلاق فيصدق في بعض ما ليس (ب) (ج)
بالاطلاق وقد كان كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما ههنا وتفاصيل تنعكس اليهما الى
الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة والسالبة الجزئية المطلقة العامة لحيثين المذكورتين وتنعكس
ايضا الى الموجبة الجزئية الحينية الدائمة وهي بعض ما ليس (ب) (ج) حين هو ليس (ب)
لادائما كما عرفت في عكس الاستقامة ولا بأس بالاعادة فانهما من لوازم الاعادة فاذا صدق لاشي
من (ج) وليس بعضه (ب) مادام (ج) لادائما فنرض الموضوع (د) (فد) ليس (ب) بالفعل
وهو مصرح به في الاصل و (د) (ج) في بعض اوقات كونه ليس (ب) والامكن (ج) في جميع
اوقات كونه ليس (ب) فلم يكن ليس (ب) في جميع اوقات كونه (ج) وقد كان ليس (ب) مادام
(ج) ههنا و (د) ليس (ج) بالفعل والامكان (ج) دائما فليس (ب) دائما اللادوام سلب (ب) بدوام
(ج) لكنه (ب) بالفعل يحكم اللادوام واذا صدق انه ليس (ب) و (ج) حين هو ليس (ب) وليس
(ج) بالفعل صدق بعض ما ليس (ب) (ج) حين هو ليس (ب) لادائما وتنعكس ايضا الى السالبة
الجزئية الحينية الدائمة وهي ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) حين هو ليس (ب) لادائما
لاستلزام الموجبة هذه السالبة فان قلت لما كان المتعريف العكس اخص قضية بلز الاصل فكيف
اعتبرا لعم بعد اعتبارا لخص فنقول اعتبارا لخص انهما في كيفية واحدة ولما كان الانعكاس
يعتبر في عكس التيقن متغيرا في كيتين مختلفتين متوافقة بحسب شئ زعمه يجب اعتبار
الاحص في كل كيفية حتى يتم بيان الانعكاس على كل واحد من الشقين فكما ان اخص القطبان
الموجبة اللازمة للشخصيتين هي الحينية الموجبة كذلك اخص القطبان السالبة اللازمة
ليهما هي الحينية السالبة فلا بد من اعتبارهما واعتبار احدهما لا يفي من اعتبار الاخر هذا
في السوابب العقلية واما الممكنان فلا تنعكسان الى الموجبة الجزئية لما عرفت في عكس الاستقامة فانه
يصدق في الفرض المذكور لاشي من العرس بمركوب زيد بالامكان الخاص ولا يصدق في العرس
بعض ما ليس بمركوب زيد فرس بالامكان العام لصدق تعينه وهو لاشي مما ليس بمركوب زيد فرس
بالضرورة ولان السالبة الجزئية سواء كانت سالبة الطرفين او معدولة لهما او معدولة الموضوع
سالبة المحمول اذ لم يصدق في عكس السالبة المذكورة ليس بعض ما ليس بمركوب زيد ليس فرس

كل ما ليس (ب) ليس
(ج) دائما ولا يصدق في
شيء وهو كل (ج) دائما هذا
سلف وجوابه ما عرفت من
عدم انعكاس كل من الموجبتين
الى صاحبها من

واما الوجودات فاصدا
لحيثين تنعكس الى الموجبة
المذكورة بالجهة المذكورة والنع
متدفع لان صدق اللادوام
يوجب تحقق الموضوع والى
السالبة المذكورة بالجهة
المذكورة والنع متدفع لان كل
واحدة من الموجبتين تنعكس
الى صاحبها بضرط وجود
الموضوع وقيد اللادوام
في الاصل تحقق هذا الشرط
واما الخاصتان فتعكسان
اليهما والى الموجبة الجزئية
الحينية الدائمة وهي بعض
ما ليس (ب) (ج) حين هو ليس
(ب) لادائما لما عرفت في
عكس الاستقامة والى السالبة
الجزئية الحينية الدائمة
للازمة هذه الموجبة ههنا
في التفصيلات واما الممكنان
فلا تنعكسان الى الموجبة
لما عرفت في عكس الاستقامة
للموجبة الممكنة ولان السالبة
الجزئية لصدق تعينها
اللازمة الموضوع المعدولة
المحمول فانها تصدق مع
الاصل بالانقاي

من

بالامكان العلم باحد الاعتبارات لصدق كل ما ليس بمرتكز لا يفسر بالضرورة بذلك الاعتبار وأما السالبة الموضوع المدولة المحمول فهي صادقة مع الاصل بالاثبات فكذب الموجبة الكلية السالبة الموضوع وفيه ما مر غيره (قوله) وأما اسوال الحقيقة) وأما اسوال الحقيقة الحقيقية العقلية فقير الخاصتين منها بسيطة كانت امرى ككلمة أجنبية تنعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة سالبة الموضوع ومعدولته فإذا صدق لاشئ من (ج) أو ليس بـ (ب) (ب) بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ما ليس (ب) أو لا (ب) بالاطلاق ولا فلاشئ مما ليس (ب) أو لا (ب) دائماً وتصير كبرى للآزم الاصل وهو كل (ج) ليس (ب) أو لا (ب) بالاطلاق ويتبع من الاول كل (ج) ليس (ج) دائماً وهو محال وانما ذلك لاستلزام السالبة الموجبة عند وجود الموضوع وهو (ج) ههنا موجود تقدير الصدق كل (ج) (ج) بحسب الحقيقة ضرورة ان كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحث او وجد كان (ج) وهذا البيان لا ينفك عن الخارجة البسيطة لان صدق كل (ج) بحسب الخارج غير لازم ادسب الشئ عن نفسه بحسب الخارج يمكن عند انتفاء ذلك الشئ في الخارج فيصدق لاشئ من (ج) دائماً وينعكس ايضا الى السالبة الجزئية المطلقة فانه لو لم يصدق ليس بعض (ب) لا (ب) بالاطلاق لصدق كل (ب) لا (ب) دائماً وتصير كبرى للآزم الاصل هكذا كل (ج) لا (ب) بالاطلاق وكل (ب) لا (ب) لا (ج) دائماً ينتج كل (ج) لا (ج) هف بحسب الحقيقة لوجود الموضوع بحكم صدق كل (ج) دون الخارج لجواز انتفاؤه فيصدق سلب الشئ عن نفسه فان قلت هذا ينافي ما قد سلف لهم من ان السالبة اعلم من الموجبة ذالايحاج يستدعي موضوعاً موجوداً اما بحققاً في الخارجية اوة قدراً كافي الحقيقة والسلب لا يستدعي ذلك فنقول انشأوى في الصدق والعموم انما هو بحسب ملاحظة المفهوم فان السلب عن الموجودات المقدرة يحتمل ان يصدق بانتفاء الوجود التقديرى ويحتمل ان يصدق بعدم ثبوت المحمول وهو لا ينافي المساواة بينهما بالدليل من خارج المفهوم وحكم الخاصتين بحسب الحقيقة حكمهما بحسب الخارج حتى تنعكسا الى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية المطلقتين والحقيتين اللذان يثبتان الدليل المذكور ههنا على ما لا يخفى وعدم انعكاس المركبتين في الخارجيات اظهر من عدم انعكاسهما في الحقيقيات لان النقص المذكور ثمة لا ينفك ههنا بل عدم انعكاسهما لعدم الظاهر بما يدل عليه وقرق ما بين العلم بعدم الانعكاس وبين عدم العلم بالانعكاس (قوله الفصل العاشر في القضية الشرطية) البحث في هذا الفصل اما عن القضية الشرطية نفسها او عن اجزائها وهى المقدم والنتي اوعن جزئياتها كما انصلته والمنفصلة واللزومية والعنادية وغيرها مما لا انتظام في هذا السلك وليتذكر ههنا ان الشرطية تشارك الجزئية في انها قول جائز موضوع للتصديق والتكذيب وفيه تصو معنى مع تصور آخر بينهما نسبة اتماقع التصديق بها اذا قبست الى الخارج بالما بقية ونحوها في ان مفرديهما اولفان تألفا خبريا ولست اعني به ان يكون خبريا بل اذا وقع النسبة المتصورة بين مفرديه يكون خبريا وان النسبة بينهما ليست نسبة يقال فيها ان الاول منها هو الثاني وليس هو ويمكن ان يحمل كل منهما لوجها لفقعة ثم الشرطية اما متصلة او منفصلة لانها ان حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت قضية اخرى او سلب هذا الثبوت سلبا واما منفصلة حكم فيها بمطابقة قضية لاخرى اما ثبوتا او انتفاء ويسمى حقيقة او شبهة فقط ونسعى مائة الجمع او انتفاء فقط ونسعى مائة الخلو ايجبا او سلبا هذه المعادة سلبا متى

فتنعكس الى الموجبة الجزئية مطلقا والافلاشئ مما هو لا (ب) أو ليس (ب) (ج) دائماً ويصير كبرى للآزم الاصل وهو قولنا كل (ج) ليس (ب) أو لا (ب) متنجاس (ج) عن (ج) دائماً من الاول وانما لازم الاصل ذلك لصدق قولنا كل (ج) بحسب الحقيقة وصدقته بحسب الخارج غير لازم لان سلب الشئ عن نفسه في الخارج يمكن بان لا يوجد ذلك الشئ في الخارج فيصدق لاشئ من (ج) دائماً والى السالبة الجزئية ايضا والاصل في كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائماً وبصير كبرى للآزم الاصل هكذا كل (ج) ليس (ب) ليس (ج) دائماً ينتج كل (ج) ليس (ج) دائماً بخلاف بحسب الحقيقة دون الخارج وحكم الخاصتين ههنا حكمهما معاً وعدم انعكاس المركبتين ثمة اظهر منه ههنا

متن

الفصل العاشر في القضية الشرطية واجزائها وجزئياتها وفيه اثبات الاول الشرطية اما متصلة حكم فيها بثبوت قضية على تقدير اخرى ايجبا او سلب هذا الثبوت سلبا واما منفصلة حكم فيها بمطابقة قضية لاخرى اما ثبوتا او انتفاء ويسمى حقيقة او شبهة فقط ونسعى مائة الجمع او انتفاء فقط ونسعى مائة الخلو ايجبا او سلبا هذه المعادة سلبا متى

أهم من أن يكون له شيء ما أو يكون بحسب الواقع والوجه بينهما وأوجب المعادة بين طرفيها ما ليسوا
والتفصيل ونسجي حقيقة كقولنا أمان يكون هذا أبلد فردا أو لا يكون فردا وأما سوا فقط أي مع
اعتبار عدم المعادة في الاعتقاد لا حكم اعتبار المعادة فيه والأصح جعلها قسمية الحقيقة وتسمى مائعة
الجمع كقولنا أمان أن يكون هذا أنسانا أو فرسا وأما انتفاء فقط أي مع اعتبار عدم اعتاد في الشرب
لا عدم اعتباره وتسمى مانعة الخلق كقولنا أمان أن يكون هذا أنسانا أو فرسا وقد يقال مانعة
الجمع ومائعة الخلق على المعنى الثاني فكأن أن أهم من الحقيقة وسالبة كل منهما ما يوجب حكم
نوعيتها كقولنا ليس البية أمان أن يكون هذا الشيء أنسانا أو حيوانا حقيقة وليس البية أمان أن يكون
هذا أسودا أو ناطقا مانعة الجمع وليس البية أمان أن يكون هذا أنسانا أو فرسا مانعة الخلق وأما كان
الانفصال بالحقيقة هو الوجه الأول دون الآخر لأن الانفصال بين القضيضين يحض انفصال من
ضرب ثبوت انفصال وأما ما قد نتحقق انفصالهما بتركيب من منفصلة ومنصلة إذا قلنا أمان أن يكون
هذا أنسانا أو فرسا كان تحقيقه أمان أن لا يكون هذا أنسانا أو يكون أنسانا أو أن كان أنسانا فهو لا فرس
لخفيف المزوم ووضع اللازم مكانه وإذا قلنا أمان أن يكون هذا أنسانا أو فرسا كان معناه عند الحقيقة
أمان أن يكون هذا أنسانا أو لا يكون فإن لم يكن صريحا لثبوت فرسا فقيم المزوم مقام اللازم وكل واحدة
منهما قضية ثبوت في الحقيقة ادغم أحديهما في الأخرى فإن قلت الحقيقة أيضا أن تركبت من الشيء
ومساوى نقضه يرجع إلى انفصال واتصال فتقول نعم كذلك لكن لما كان اللازم ههنا مساويا
جعل في عداد المزوم كانه هو بخلافه فيهما على أن وجه التسمية لا يجب أن يكون مطردا
(قوله والمحكوم عليه فيهما يسمى مقدما) لمحكوم عليه في المنفصلة والمنفصلة يسمى مقدما عنه
في الوضع والمحكوم به يسمى تابعا لثبوت أياه ولما كانا قضيتين فلهما طرفان محكوم عليه وبه فلا يخلو
أمان اشتراكا في الطرفين معا وفي أحدهما أو تباينا فيهما فإن اشتراكا في الطرفين فاما أن يكون
اشتراكهما فيهما على الترتيب بأن يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم عليه في التل والمحكم به
في المقدم هو المحكوم به في التالى وأمان أن يكون على التبادل بأن يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به
في التالى والبلد وأن اشتراكا في أحد الطرفين فاما أن يتحد المحكوم عليه فيهما أو يتحد المحكوم به
فيهما أو يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالى أو بالعكس فهذه سبعة أقسام وكل منها
أما منفصلة أو منفصلة موحبة أو سالبة تضرب الأربعة في السبعة تبلغ ثمانية وعشرين فالاول كاستلزام
الكلمة للجزئية والانفصال بين النقيضين كقولنا كذا كان كل حيوان جسما فبعض الحيوان جسم ودائما
أن يكون كل حيوان جسما أو بعض الحيوان ليس بجسم الثاني كاستلزام القضية لعكسها أو الانفصال
بينها وبين نقض عكسها كقولنا كذا كان كل حيوان جسما فبعض الجسم حيوان ودائما أمان أن يكون كل
حيوان جسما أو لا شيء من الجسم بخوان الثالث كاستلزام حل أحد المتساويين على شيء حل
المساوى الآخر عليه والانفصال بين حل أحد المتساويين وبين سلب الآخر كقولنا كذا كان
هذا الشيء أنسانا فهو ناطق ودائما أمان أن يكون أنسانا أو لا ناطقا الرابع كاستلزام حل شيء على أحد
المتساويين حله على المساوى الآخر وانفصاله عن سلب المساوى الآخر كقولنا كذا كان كل أنسان
جسما فكل ناطق جسم ودائما أمان أن يكون أنسان جسم أو لا شيء من الناطق بجسم الخامس
كاستلزام حل أحد المتساويين على شيء حل ذلك الشيء على بعض المساوى الآخر وانفصاله
عن سلب ذلك الشيء عن كل المساوى الآخر كقولنا كذا كان كل أنسان حيوانا فبعض الحساس
أنسان ودائما أمان أن يكون أنسان حيوان أو لا شيء من الحساس بأنسان السادس كاستلزام
حل شيء على أحد المتساويين حل المساوى الآخر على بعض أفراد ذلك الشيء وانفصاله
عن سلبه عن الكل كقولنا كذا كان كل أنسان حيوانا فبعض الحيوان ناطق ودائما أمان أن يكون
حيوان أو لا شيء من الحيوان ناطق السابع كاستلزام العلة للمعلول وانفصالها عن نقضه كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما أمان أن تكون الشمس طالعة وأمان أن لا يكون النهار

والمحكم عليه فيهما يسمى
مقدما والمحكوم به تابعا
أمان يتشابه كما بطرفيهما
أو باحد طرفيهما أو يتباينا
فيهما واليك طلب الامثلة
من

فكل منهما اما ان يتركب من جليتين او متصلتين او منفصلتين او جلية ومفصلة او جلية ومفصلة او متصلة ومنفصلة لكن لما تميز جزأ الاتصال بحسب الطبع وصار احدهما مقدما بعينه والاخر تاليا بعينه حتى لو جعل ما كان مقدما تاليا وما كان تاليا مقدما لتغير المفهوم واشتد عساعليه ولا يخلاف الانفصال فان حال كل من جزئيه عند الآخر حال واحدة وانما عرض لاحدهما ان يكون مقدما وللآخر ان يكون تاليا بمجرد وضع لاطبع انقسم كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة في المتصلة الى قسمين دون المتصلة فان المتصلة المركبة من جلية ومفصلة اذا كان مقدما لها جلية مخالفة لها اذا كان مقدما متصلة والمركبة من جلية ومفصلة والمجلية مقدما مغايرة لها والمفصلة مقدما والمركبة من متصلة ومنفصلة عند ما يكون المتصلة مقدما مخالفا لها عند ما تكون المتصلة مقدما ولا اختلاف للانفصال في هذه الاقسام بحسب اختلاف الحالات فصارت الاقسام في المتصلات تسعة وفي الانفصالات ستة فالاول من المتصلات المركبة من جليتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان الثاني المركب من متصلتين كقولنا كلما كان كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان وكالما يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون المدد زوجا او فردا فدائما اما ان يكون منقسمًا بمنسا وبين وغير منقسم بهما الرابع من جلية ومفصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالتنهار موجود الخامس عكسه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من جلية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد السابع عكسه كقولنا ان كان هذا زوجا او فردا فهو عدد الثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالتنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجود التاسع عكسه كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالتنهار موجود وتعرف من هذه الامثلة

امثلة المتصلات لما سمي ان كل متصلة يستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المتقدم وتبعض انتالي ومنفصلة مانعة الخلو من تبعض المتقدم وعين التالي ومن امثلة الموجبات ثلث امثلة السوابك ذكرناه (قوله الثاني الشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية لانه ان كان بين طرفيها علاقة يستلزم المقدم لزوم التالي له فهي لزومية مثل ان يكون المقدم علة للتالي او معلولا له او اعلتا ومضافا له واغبر ذلك وان لم يكن بين طرفيها علاقة تقتضي اللزوم فهي اتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا فان قلت الاتفاقيات مشبهة ايضا على علاقة لان العبة في الوجود امر ممكن فلا بد له من علة فنقول نعم كذلك الا ان العلاقة في الاروميات مشعور بها حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم باتناع انكسك التالي عنه بديهية او نظرا بخلاف الاتفاقيات فان العلاقة غير معلومة وان كانت واجبة في نفس الامر فليس ناطقة الانسان توجب ناهقية الحمار بل اذا لاحظها العقل يجوز الانفكاك بينهما وافرقت آخر وهو ان الذهن يسبق في الاتفاقى الى التالي ويدعم اليه متحقق في الواقع فينتقل الى المقدم وتحكم بانه واقع على تقديره فان عقد الاتفاقية موقوف على العلم بوجود التالي فيكون العلم بوجوده سابقا عليه فلا فائدة فيها اوضع المقدم في انتقال الذهن منه الى التالي ولا كذلك اللزومى فان الذهن ينتقل فيه من وضع المقدم الى التالي اما انتة لا ينسا وانتة لا ينظر في ههنا سوال وهو نقض التعريفين طردا وعكسا باللزومية الكاذبة لانتفاء العلاقة فيها والاتفاقية الكاذبة لوجود العلاقة وجوبه ان التعريف اللزومية والاتفاقية الصادقتين ولو قيل ان الحكم بالاتساع والا اتصال اما علاقة

الذي الشرطية ان كانت بين طرفيها علاقة يقتضي اللزوم او انه ساد فهي لزومية والاتفاقية

أولاً يشمل الترميز الصادق والكاذب والمنفصلة أيضاً ما عادية أو اتفاقية والعادية هي التي يكون بين طرفيها علاقة تقتضي الصادق ثباتاً أو شيئاً فقط أو انتفاء فقط لكن أحدهما أيضاً للآخر أو سلباً لغيره أو إقصاء من نقيضه أو إجماع من نقيضه والاتفاقية هي التي لا يكون بين طرفيها علاقة تقتضي للمبادل لا يكون بينهما اجتماع في الصدق أو الكذب الباطني الاتفاق كالنفي بين الأسود والكاتب في الهندي الأمي أو في الرومي الأمي أو في الهندي الكاتب والمصنف سمي العادية لزومية ولعله نظر إلى لزوم نقيض أحد المتعاضدين لعين الآخر أو لزوم عينه لنقيض الآخر ولا تشاح في الأسماء هذا في الموجبات وأما في السوالب فليس تعتبر علاقة في السالبة للزومية والعادية ولا عدمها في الاتفاقية فإن السالبة للزومية والعادية ما يسلب للزوم والعناد والسالبة الاتفاقية ما يسلب للاتفاق وسلب للزوم والعناد يصدق أو المادم علاقة للزوم والعناد والعلاقة عدمهما وسلب الاتفاق قد يصدق لوجود علاقة للزوم والعناد (قوله) والمنفصلة الزومية الصادقة) أعلم أن المقدم من حيث أنه مقدم لا يدل الأعلى الوضع فقط وكذا التالي إنما يدل على الارتباط ليس في شيء منهما إنما صادق أو كاذب فإن الشرط والجزاء أحدهما عن كونهما قضيتين فضلاً عن الصدق والكذب نعم إذا نظر إليهما من خارج فهما أمّا صافان أو كاذبان أو أحدهما صادق والآخر كاذب لكن هذا الأخير يندرج في المنفصلة إلى قسمين لا تميز جريتها بحسب الطبع دون المنفصلة فالأقسام في المنفصلات أربعة وفي المنفصلات ثلثة ولننظر أن كل شرطية من أي هذه الأقسام يصح تركيبها بالمنفصلة الموجبة الزومية الصادقة تركب من صادقين وهو ظاهر ومن كاذبين كقولنا كان الإنسان حجراً فهو وجود من نال صادق ومقدم كاذب كقولنا كان الإنسان حجراً فهو جسم وعكسه وهو تركبهما من مقدم صادق ونال كاذب محال والألزم كذب الصادق لاستلزام كذب اللازم وصدق الكاذب لاستلزام صدق اللازم صدق اللازم وبسببه في المتن بأن الكاذب لا يلزم الصادق إعادة الدعوى بلغظ آخر هذا إذا كانت الزومية كلية أما إذا كانت جريته فيمكن تركبها من مقدم صادق ونال كاذب لجواز أن يكون صدق المقدم على بعض الأوضاع وصدق الملازمة الجزئية على الأوضاع الآخر فلا يلزم المحذوران المذكوران فإنا إذا قلنا قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان ناطقاً يجوز أن يصدق أنه حيوان على وضع الفريسة ويكذب أنه ناطق مع صدق الملازمة على بعض الأوضاع ولهذا لا ينتج الجزئية في القياس الإنساني على ما سنذكره والموجبة للزومية الكاذبة تقع على الأنحاء الأربعة لأن الحكم بلزوم قضية لاخرى إذاً مطابق الواقع جاز أن يكونا صادقين كقولنا كلما كان الإنسان حيواناً كان الفرس حيواناً وكاذبين كقولنا كلما كان الإنسان حجراً كان الفرس حجراً ويكون المقدم صادقاً والنسالي كاذباً كقولنا كلما كان الإنسان ناطقاً فهو صهال وبالعكس وأما الاتفاقية الموجبة الصادقة فقد عرفت أنها التي لا علاقة بين طرفيها تقتضي للزوم ومن المتشعب أن يكون نالها كاذباً إذا اتصلت بثبوت قضية على تقدير أخرى فيكون الاتفاق موافقة لثبوت القضية للتقدير وما لا يمكن ثباتاً كيف يوافق ثبوته تقدير شيء فإن قلت ثبوت شيء على تقدير لا يستدعي ثبوته في الواقع فقول معنى الاتصال أنه لو كان الأول حقاً كان الثاني حقاً فإذا كان حقيقة الأول ملزومة لحقيقة الثاني فلا بعد في انتفاهما في الواقع لجواز استلزام محال محالاً ما إذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد أن يكون التالي حقاً في الواقع فله لو لم يكن حقاً في الواقع لا يكون حقاً على ذلك التقدير ضرورة أن التقدير والعرض لا يغير الشيء في الواقع فالممكن بينهما ارتباط وعلاقة وقد وجب صدق نال الاتفاقية ومقتضاها احتمال أن يكونا صادقاً أو كاذباً لاطلاقها على معنيين أحدهما ما يجتمع صدق نالها فرض المقدم وثانيهما ما يجتمع صدق التالي فيها صدق المقدم وسعها بالمعنى الأول اتفاقية عامة وبالمعنى

والمنفصلة للزومية الصادقة
تركب من صادقين وكاذبين
ونال صادق ومقدم كاذب
وعكسه محال إذ الكاذب
لا يلزم الصادق هذا في الكلية
وأما في الجزئية فهو ممكن
والكاذبة يقع على الأنحاء
الأربعة والاتفاقية الصادقة
أن كني في صدقها صدق
التالي وتسمى اتفاقية عامة
امتنع تركبها من كاذبين ونال
كاذب ومقدم صادق وأن
وجب في صدقها صدق
الطرفين وتسمى اتفاقية
خاصة امتنع فيها باقي الأقسام
وانت تعرف أقسام تركيب
كاذبتها من

الثاني اتفاقية خاصة لما بينهما من العموم والخصوص فالاتفاقية العامة يمنع تركبها
 من كاذبين ومقدم صادق ونسأل كاذب بل تركبها امان من صادق او من مقدم كاذب
 والصادق كقولنا فلان كاذب كقولنا فلان كاذب وكاذب وكاذب وكاذب وكاذب وكاذب وكاذب
 تركبها من كاذبين وصادق وكاذب وانما تركب من صادق ويعلم من ذلك اقسام تركيب الكاذبة
 فان العامة الكاذبة يمنع تركبها من صادق ومن مقدم كاذب ونسأل صادق والام نكن كاذبة انيكني
 في صدقها صدق التالي فنعين ان تكون مركبة من كاذبين ومقدم صادق ونسأل كاذب وخاصة الكاذبة
 بمنع ان تركب من صادق فنعين الاقسام السابقة وهذا انما يستقيم لو لم يعتبر عدم العلاقة
 في الاتفاقية بل اكتفى بصدق الذي او بصدق اطرفين اما اذا اعتبر امكن تركب كاذبتهما من سائر
 الاقسام كافي للزومية قال الشيخ في الشفاء اذا وضع محال على ان يتبعه محال مثل قولنا ان لم يكن
 الانسان حيوانا لم يكن حساسا تصدق لزومية لا اتفاقية اذ اتفاقية اذ نقيضها ان يكون حكم
 مفروض ويتفق معه صدق شيء اكن التالي غير صادق فكيف يوافق صدقه شيئا آخر فرض فرضا
 وان وضع صادق حتى يتبعه كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالعرب ناطق لم تصدق للزومية
 والاتفاقية وان وضع صادق ليتبعه صادق فربما تصدق لزومية وربما تصدق اتفاقية ما اذا وضع
 محال على ان يتبعه صادق في نفسه كقولنا ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد يصديق بطريق
 الاتفاق او ما بطريق اللزوم فهو حق من جهة الالتزام ليس حقا في نفس الامر اما له حق
 من جهة الالتزام فلان من يرى ان الخمسة زوج يلزمه ان يقول بانه عدد واما له ليس حقا في نفس
 الامر فلان الحق لهذه القضية ونظايرها فباس قد حذف منه مقدمة وتوحيه له اذا وضع
 ان الخمسة زوج وكان حقا ان كل زوج عدد يلزمه ان الخمسة زوج عدد فاستلزم زوجية الخمسة
 للعددية بسبب ان كل زوج عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع والغرض لانه يصديق لشيء
 من العدد بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج بعدد فليس كل زوج عددا لان سلب الشيء
 عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد العام وايضا لو صدق كلما كانت الخمسة
 زوجا كانت عددا لصدق كل خمسة زوج عدد لكنه باطل فتكون المتصلة التي في قوة باطله الى ههنا
 كلام الشيخ بعد تلخيصه بقى علينا ان نشعر في مقام الاول ان الاتفاقية لا تصدق عن كاذبين
 فانه اذا صح قولنا فلان الانسان ناطقا فالجمار ناطق وكل لم يكن الجمار ناطقا لم يكن الانسان ناطقا
 اتفاقية ولا تصدق قد يكون اذا لم يكن الجمار ناطقا كان الانسان ناطقا لوجوب موافقة احد
 التقيضين للشيء نضمه الى الاصل لينجق قد يكون اذا لم يكن الجمار ناطقا فالجمار ناطق هف وجوابه
 ان الامم انه خلف فان قولنا قد يكون اذا كان ليس كل جمار ناطقا قولنا نسبة الى الوجود بل الى الغرض
 واما التالي فاحوز من موافقة الوجود فاي حال فرضهما يكون صادقا معا اتفاقا ولا يطل
 موافقة الوجود بذلك الغرض فاذا فرضنا انه حق ليس كل جمار ناطقا وجدنا موافقا له في الوجود
 موجودا مع هذا الغرض ان كل جمار ناطق والاتفاق بينهما لان احدهما مفروض والاخر واقع
 بنفسه نعم لو لم يكن من وضع الجمار ليس ناطقا ان الجمار ناطق كان خلفا نص الشيخ على جميع ذلك
 وقال لولا هذا لكان لا يمكن ان نفيس قيس الخلف مع انفسنا فانما نفيس باننا خذ مشكوكا ونضيف
 الحق الذي كان موجودا الى تنقيضه ولا نقول عسى اذا اخذنا تنقيض الحق لم يصدق معه الصادق
 الاخر اذ يلزم عن كل كذب كذب ما ولولا ان الامر على هذا كان اي حق رفعته لم
 رفع اي حق يتفق وبطلت المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما علاقة بينه وبينه المقام
 الثاني ان اللزومية لا تصدق عن مقدم محال ونسأل صادق فان الجملة التي قامها الشيخ عليه لا كاذبة
 لا لاننا لم قولنا لشيء من العدد بخمسة زوج صادق على تقدير المحال فانه لا يجوز كذب القضية الصادقة

في نفس الامر القابلة كل زوج عدد على ذلك التقدير في لا يجوز كذب هذه القضية على هذا التقدير
وان كانت صادقة في نفس الامر على انه منقاض لما صرح به من ان الصادق في نفس الامر باق
على فرض كل محال لسنا ذلك لكن غاية ما فيه ان القياس المتبع للقضية لا يتعد وانتفاء الدليل
لا يستلزم انتفاء المداول فان قلت لما صدق لاشي من الخمسة الزوج بعدد ظهر عدم استلزامها
لاعددية فنقول لانسل انه لا يلزم كون الخمسة زوجا ان يكون عددا حينئذ غاية ما في الباب انه يلزم
ان يكون عددا وان لا يكون وانه محال وجوز استلزام المحال المحال واما قوله لو صدقت القضية
لصدقت كل خمسة زوج عدد فهو ممنوع لاستدعاء الموجبة وجود الموضوع وعدم استدعاء الملازمة
وجود المقدم وايضا لو صح احد الدليلين لزم ان لا تصدق للزومية عن محالين واللازم باطل بيان
الملازمة اما اذا قلنا كل كانت الخمسة زوجا كانت منقسمة بمنساويين فالحق في هذه القضية ان كل زوج
ينقسم بمنساويين لكنه ليس بصادق على ذلك التقدير لانه يصدق لاشي من المنقسم بمنساويين
بخمسة زوج فلاشي من الخمسة الزوج بمنقسم بمنساويين فليس كل زوج بمنقسم بمنساويين ولا نهما
لو صدقت لصدق كل خمسة زوج منقسم بمنساويين لكنه باطل واما بيان بطلان اللازم فلان الشيخ
ساعد على ذلك ولاه لولم يجز استلزام المحال المحال لم تتعكس الموجبة الصادقة الطرفين بعكس
التقص وليس كذلك وقد بينكنا دفع هذه الامثلة كلها بتلخيص كلامه ولتقدم عليه مقدمتين
نافتين في كثير من المواضع دافعتين لاكثر النسبة فالاولى ان الزومية لا يجوز ان يكون مقدمها منافيا
لتاليها لان المناقاة منافية للملازمة اذا المناقاة تصحح الانفكاك بينهما والملازمة تنعمو تناق للوازم دال
على تناق للزومات فلو كان بينهما منافاة لزم اجتماع المتناقضين في نفس الامر وانه محال الثانية ان يجوز
لزوج المحال المحال لاستلزامه ان كل محال فرض يلزمه كل محال بل اذا كان بين المحالين علاقة تقتضي
تحقق احد هما عند تحقق الاخر يكون بينهما لزوم والا فلا واذا تمهدت المقدمات فنقول اذا قلنا
ان كانت الخمسة زوجا كان عددا اذا اخذناه بحسب نفس الامر لم يصدق قطعا المناقاة بين
المقدم والتالي فانه اذا كانت الخمسة زوجا لم يكن عددا اذ يصدق في نفس الامر لاشي من العدد
بخمسة زوج بالضرورة فلاشي من الخمسة الزوج بعدد بالضرورة فتكون المناقاة متحققة بين زوجية
الخمس وعدد بينهما فلا يصدق الملازمة بينهما اما اذا اخذناه بحسب اللازم فهو صادق لان من
اعترف بان الخمسة زوج في الواقع فحينئذ يلزمه ان يقول بعدد يتلهم الدليل وهو القياس المركب
من المتصلة والحالية هكذا كانت الخمسة زوجا وكل زوج عدد يلزم بالضرورة ان الخمسة عدد
ثم ربما تعرض على ذلك بان هذا القياس كالحق في تلك القضية بحسب الازام متحققة في نفس الامر
اجاب بان هذه القرينة التي تنتج بواسطة قياس من الشكل الاول وهو انه كل صدق المقدم صدق التالي
والقضية في نفس الامر كلما صدق قضاها نتيجها التاليف ولا ريب في ان صفرا اما تصدق
في نفس الامر لولم يكن التالي والقضية الصادقة متافيتين وليس كذلك ههنا فظهر
سقوط الاول من الامثلة لانه لم يمنع صدق الصادق في نفس الامر على التقدير والتالي ايضا
لانه لم يستدل لعدم انعقاد القياس بل ما ذكره الا للفرق بين ما اذا اخذت للزومية بحسب نفس
الامر وبين ما اذا اخذت بحسب الازام الثالث ايضا لا نعلم بالضرورة ان تقدير زوجية
الخمس ليس بينهما وبين التقضي علاقة ببيدها تقضي ههما ومن ههنا يعرف سقوط
منوع المحال على المكس والتسايج والرابع ايضا لانه لم يصدق كل خمسة زوج
عدد بالامكان لم يصدق للزومية للتألفا حينئذ بين طرفيها وينعكس الى قولنا كلما
صدقت للزومية صدقت كل خمسة زوج عدد وكذا الحساس لان الصورة الجزئية
لا تثبت الكلية فان ههنا قضايانا مركبة من محالين صادقة في نفس الامر ولا يمكن جريانها

والمنفصلة الحقيقية الصادقة
انما تتركب من صادق وكاذب
ومانعة الجمع منه ومن كاذبين
ايضا ومانعة الخلو منه ومن
صادقين ايضا والحقيقة
الاتفاقية الكاذبة عن صادقين
وكاذبين ومانعة الجمع من
صادقين ومانعة الخلو عن
كاذبين والعنادية والارزومية
الكاذبة في الاقسام الثلاثة
عن صادقين وكاذبين وصادق
وكاذب هذا حكم الموجبات
وحكم السوالب بالعكس من
ذلك والعبرة باليجاب الشرطية
وسلبها باثبات الحكم وسلبه
لايجاب الطرفين متى

الثالث الحقيقة يجب ان يؤخذ
فيها مع القضية تقيضها
او المساوى له لاستلزام كل
من جزئيهما نقيض الآخر
لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع
الخلو ولاتتركب الحقيقة الا
من جزئين اذا اعتبر الانفصال
الحقيق بين اى جزئين كانا
فلو تركب من ثلاثة اجزاء كان
(ج) مستلزما لنقيض (ب) فان
لم يكن نقيض (ب) مستلزما
لألف لم يكن بين (ب) و (ا)
انفصال حقيقى وان كان تقيض
(ب) مستلزما (لا) كان (ج)
مستلزما (لا) فلم يكن بينهما
انفصال حقيقى نعم قد تتركب
من منفصلة ووجبة فبظن تركبها
من ثلاثة اجزاء ومانعة الجمع
يجب ان يؤخذ فيها مع القضية
الاخص من تقيضها لاستلزام
كل من جزئيهما نقيض الآخر ٣

الدليل فيها كقولنا كلما كانت الخمسة زوجا لم يكن عينا وكقولنا كلما لم يكن الانسان حيوانا
لم يكن ناطقا الى غير ذلك مما لايتناهى وانما اوردت ماوردت وان لم يكن له اثر ولا عين في الكتاب
لان الذهول عنه يوقع في اغاليل كثيرة الاطلاع عليه بمجى ذلك لطايف غزيرة وصالح فيها
تستقبل ان تفوز به منها صريحا (قوله والمنفصلة الحقيقية) الموجبة المنفصلة الصادقة
عنادية كانت الاتفاقية ان كانت حقيقة لم تركب الا من صادق وكاذب لانها التي لايجتمع جزاها
في الصدق والكذب فلم تتركب من صادقين او كاذبين والا اجتماعا في الصدق او الكذب وان
كانت مانعة الجمع يتركب من صادق او كاذب ومن كاذبين لانها التي لايجتمع طرفاها في الصدق
فجاز ان لايجتمع في الكذب ايضا وحينئذ يكون تركبها من صادق وكاذب وان اجتماعا فيه
فيكون تركبها من كاذبين كقولنا للانسان اما ان يكون هذا فرسا او جارا ولا يمكن تركبها من
صادقين وان كانت مانعة الخلو تتركب من صادق وكاذب ومن صادقين لانها التي لايجتمع
طرفاها في الكذب فان لم يجتمع في الصدق ايضا فهي من صادق وكاذب وان اجتماعا فيه
فمن صادق كقولنا لا انسان اما ان يكون هذا حيوانا او جسما ويمنع تركبها من كاذبين
والموجبة المنفصلة الكاذبة ان كانت اتفاقية فالحقيقة تتركب من صادقين وكاذبين لان الحكم
بعدم اجتماع طرفيها في الصدق والكذب اذ لم يكن صادقا فهما اما صادقان او كاذبان ولا
تتركب من صادق وكاذب والا صدقت ومانعة الجمع من صادقين ودون القسمين الباقين
ومانعة الخلو من كاذبين دون الباقين والتعليل فيها ظاهر مما ذكرنا في الحقيقة وهذا المايص
لولى يعتبر عدم العلاقة فيها وقد سبق مثله في المتصلات وان كانت لازمية اى عنادية متكلى
من الاقسام الثلاثة الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو يتركب من سائر الاقسام لانه اذ لم يصدق
الحكم بالعناديين طرفيها المستند الى العلاقة يمكن ان يكونا صادقين بلا علاقة في مانعة
الخلو وكاذبين بلا علاقة في مانعة الجمع وصادقا وكاذبا بلا علاقة في الحقيقة هذا حكم الموجبات
المنفصلة والمنفصلة واما حكم السوالب بالعكس من ذلك لانها تصدق عما يكذب الموجبات
وكذب عما تصدق ومن فوايد هذا البحث ان صدق الشرطية وكذبها ليس بحسب صدق
الاجزاء وكذبها فقد علم انها قد تصدق وطرفاها كاذبان وقد تصدق وطرفاها صادقان بل
مناط الصدق والكذب فيها هو الحكم بالاتصال والانفصال فان طابق الواقع فهو صادق
والافهوكاذب سواء صدق طرفاها اول يصدقا وكذلك العبرة في ايجابها وسلبها ليس بايجاب
الطرفين وسلبها كما ان ايجاب الجمليت وسلبها ليس بحسب تحصيل طرفيها وعدولهما ورعا
يكون الطرفان سالبين والشرطية موجبة كقولنا كلما لم يكن الانسان جادا لم يكن حجرا واما
اما ان يكون العدد لازوجا او لا فردا ورعا تكونان موجبتين والشرطية سالبة كقولنا ليس البنة
اذا كان الانسان حجرا كان ناطقا ولبس البنة اما ان يكون الحيوان جسما او احساسا فكما ان ايجاب
الجمليات وسلبها بحسب الجمل ثبوتها وارتقاها كذلك ايجاب الشرطيات وسلبها من جهة اثبات
الحكم بالاتصال والانفصال وسلبها فتى حكم ثبوت الاتصال او الانفصال كانت الشرطية
موجبة منفصلة او منفصلة ومنى حكم رفع الاتصال والانفصال كانت سالبة اما منفصلة او منفصلة
(قوله الثالث الحقيقية) هذا البحث في كيفية تركب كل من المنفصلات من الاجزاء فالمنفصلة
الحقيقية يجب ان يؤخذ فيها مع القضية تقيضها او المساوى له لان احد جزئيهما ان كان تقيض
الآخر فهو المراد والا كان كل منهما مساويا لنقيض الآخر اذ كل جزء منهما يستلزم نقيض الآخر
لامتناع الجمع بين الجزئين وبالعكس اى نقيض كل جزء يستلزم الجزء الآخر لامتناع الخلو عن الجزئين
واذا كان كل جزء مستلزما لنقيض الآخر ونقيض كل جزء مستلزما للجزء الآخر كان كل جزء مساويا

٣ لا امتناع الجمع من غير
عكس لا مكان الخلو ومانع
الخلو يجب ان يؤخذ فيها
مع القضية الامم من نقيضها
لا ستلزام نقيض كل
من جزئها عن الآخر لا امتناع
الخلو دون العكس لا مكان
الجمع ولا يمكن تركها الامن
جزئين ان شرطنا المنع بين كل
جزء معين وبين المعين الآخر
ويشعر بين احدا الاجزاء الباقية
ضرورة لان كل معين استلزم
احد الاجزاء الباقية
لا امتناع اجتماعه مع نقايض
الباقية لا امتناع اجتماع الشيء
مع الاخص من نقيضه
ولا تنعكس والا استلزم كل
جزء سائر الاجزاء فلم يكن اعم
من نقيض سائر الاجزاء فكان
كل جزء اخص من احدا الاجزاء
الباقية فلم يكن بينهما منع
للاجمع وللخلو ويمكن ترك
مانعة الجمع من اجزاء كثيرة
وان شرطنا المنع كذلك لا امتناع
الجمع بين كل معين ومعين آخر
ويشعر بين احدا الاجزاء
الباقية ضرورة كون كل معين
اخص من نقيض احدا الاجزاء
الباقية من

نقيض الآخر وهما وجد آخر تفصيلي وهما في المذكور في مقابلة احد جزئها اما نقيضه او مساو له اعم
عند اواخص او مبين والثالثة الاخيرة باطله فعين احد الاولين اما بطلان المبين فلا نه اذا ارتفعت القضية
تحقق نقيضها غير نقيض مباديته فليز ارتفاع جزئ الحقيقة واذا ارتفع نقيض القضية جاز ان يصدق
مباديته فمكن اجتماع الجزئين واما الاع فليجوز صدق نقيض القضية فيمكن الاجتماع واما الاخص
فليجوز كذب مبدون نقيض القضية وحينئذ يكذب القضية ايضا فيمكن الارتفاع ولا تترك الحقيقة الامن
جزئين لانه ان اعتبر الانفصال الحقيقي بين اى جزئين كانا فلو تركت من ثلثة اجزاء وليكن (ج) و (ب)
و (ا) لم يخل اما ان يكون (ج) مستلزما لنقيض (ب) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له لم يكن بين (ج) و
(ب) انفصال حقيقي وان كان فاما ان يكون نقيض (ب) مستلزما (لا) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له
لم يكن بين (ب) و (ا) انفصال حقيقي وان كان مستلزما له كان (ج) مستلزما (لا) لان المستلزم للمستلزم
لشيء مستلزم لذلك الشيء فليكن بين (ج) و (ا) انفصال حقيقي وبمباراة اخرى لو تركت الحقيقة من اكثر
من جزئين لزم احدا الامرين اما جواز اجتماع جزئها او جواز ارتفاعها لانه اذا صدق (ج) كذب
(ب) و (ج) و (ا) اما ان يصدق (ا) او لا فان صدق (ج) و (ب) وهو احدا الامرين وان لم يصدق
ارتفع (ب) و (ا) وهو الامر الثاني فان قلت هذا منقوض بمنفصلات ذوات اجزاء كثيرة اما مثابة
كقولنا هذا العدد امازايد او ناقص او تام وغير متناهية كقولنا اما ان يكون هذا العدد ثلثة
او اربعة او خمسة وهل جاز ايجاب انها في التحقيق مركبة من حلية ومنفصلة فان معناها اما
ان يكون هذا العدد زائدا واما ان يكون اما ناقصا واما لا اله لما حذف احد حرفي الانفصال
او هم ذلك تركبها من ثلثة اجزاء فان قلت الانفصلة القائلة اما ان يكون هذا العدد
ناقصا واما لا سلك انها ممانعة الجمع ولا انفصال حقيقي بينها وبين الحلية لجواز تصادقهما
يصدق في الحلية فان الانفصال المانع من الجمع يصدق ولو ارتفع جزاء فقول تلك المنفصلة
لبست مانعة الجمع بل منضمة مع الحلية على انها ممانعة الخلو وجزأ الانفصال الحقيقي لا بد
ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا فان صدقت الحلية كذبت المنفصلة الممانعة الخلو
لا ارتفاع جزئها وان صدقت كذبت الحلية وكيف لا يكون كذلك ومرجع المنفصلة ذات
الاجزاء الثلثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد زائدا او لا يكون فان لم يكن فهو اما ناقص او تام
فهذه منفصلة مانعة الخلو مساوية لنقيض الحلية لانه حذف واقبت مقامه فظن ان تركبها
من اكثر من جزئين وفي التحقيق لبس كذلك بل هي مركبة من حلية ومساوية نقيضها وهناك نظر
لانه ان زعم ان الحقيقة تمتنع تركبها من اكثر من جزئين مطلقا فالدليل ما قل عليه وان زعم انها لا تتركب
من اجزاء فوق اثنين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي لم يجبه السؤال وانما يجبه لو اعتبر
في المنفصلة الكثرة الاجزاء الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ومن البين انه ليس كذلك واما مانعة
الجمع فحجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاخص من نقيضها لان كلا من جزئها يستلزم نقيض
الآخر لا امتناع الجمع بينهما ولا يعكس اى ولا يستلزم نقيض كل جزء منهما الجزء الآخر لجواز
الخلو عنهما فيكون كل جزء منهما اخص من نقيض الآخر وبالتفصيل المذكور في مقابلة
احد جزئها ان كان نقيضه او مساو له كانت حقيقة وقد فرضناه اما مانعة الجمع وان كانت اعم
من نقيضه او كان مباديته لاجتماعها على ما مر واما مانعة الخلو فحجب ان يؤخذ فيها مع القضية
الاخص من نقيضها لاستلزام نقيض كل جزء من جزئها عن الآخر لمنع الخلو عنهما من غير عكس لجواز
الجمع فيكون عين كل جزء اعم من نقيض الآخر وبالتفصيل من ابل احدا الجزئين تمتنع ان يكون نقيضه
او مساو او لا كانت حقيقة وان يكون اخص منه او مبين او لا جاز ارتفاعهما معاً من ان يكون اعم
من نقيضه وهذا كله اذا فسرت مانعة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الاخص وهو ما حكم فيها
بامتناع اجتماع جزئها في الصدق وجواز اجتماعها في الكذب او بامتناع اجتماع جزئها كذا
وجواز الاجتماع صدقا اما اذا فسر بالمعنى الاعم وهو ما حكم فيها بامتناع الاجتماع من غير التعرض
لنفذ اخر جاز تركبها من قضيتين شافهما ذلك ومن قضية ونقيضها او مساوية وهو ظاهر

ويمكن تركب مانعة الخلو من اجزاء فوق اثنين وان اعتبر منع الخلو بين ابي جزئين كانهما كونا اما ان يكون هذا الشيء لاشجارا او لاجزرا او لحيوانا اما ان اعتبرناهما بحيث يكون بين كل معين من اجزائهما وبين المعين الآخر منع الخلو ويكون بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية منع الخلو ايضا لم يمكن تركبها لانه لو تركبت على هذا الوجه كان كل معين فرض اخص من احدى الاجزاء الباقية ومعنى كان كذلك ان يكون بين المعين المفروض واحد الاجزاء الباقية منع الخلو بين المقدمة الاولى ان كل معين يفرض يستلزم احدا الاجزاء الباقية ولا يعكس اى لا يستلزم احدا الاجزاء الباقية المعين المفروض اما استلزم المعين احدا الاجزاء الباقية فلا نه اذا صدق في المعين المفروض فلا بد ان يصدق في احد الاجزاء الباقية فانه لو لم يصدق لاجتماع نقايض الاجزاء ضرورة ان انتفاء احد الامور بشمول العدم وحينئذ يلزم اجتماع الشيء مع الاخص من نقبضه لان انتفاءه يبين كل جزء وجزء آخر منع الخلو فيكون نقبض كل جزء اخص من عين الآخر فلو اجتمع نقبضاهما كان الشيء مجتمعا مع الاخص من نقبضه مثلا اذا فرضنا ان يكون بين (ا) و (ب) منع الخلو فيكون نقبض (ب) اخص من عين (ا) وعين (ا) قبض لنقبض (ا) فلو اجتمع النقبضان كان نقبض (ا) مجتمعا مع الاخص من نقبضه اى من عين (ا) لكن اجتماع الشيء مع الاخص من نقبضه محال لاستلزامه الجمع بين النقبضين واما انه لا يعكس فلان احدا الاجزاء يصدق على كل معين فلو استلزم احدا الاجزاء كل معين فرض استلزم كل جزء سائر الاجزاء فلم يكن كل جزء اعم من نقبض الجزء الاخر لاستحالة ان يكون نقبض اللازم اخص من الملزوم فلم يكن بينهما منع الخلو وقد فرض كذلك ههنا وايضا لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو لا يستلزم نقبض اللازم عين الملزوم فكان الملزوم متحققا بدون اللازم وايضا لا يستلزم نقبض اللازم عين الملزوم لان نقبض اللازم يستلزم عين الملزوم وعين الملزوم يستلزم عين اللازم وبيان المقدمة الثانية انه لو كان بين العالم والخاص منع الخلو لا يستلزم نقبض العالم عين الخاص وانه محال وفيه نظرا اما ولا فلانه لو صح الدليل لامتنع تركب مانعة الخلو من اكثر من جزئين بحيث يكون منع الخلو بين كل معين ومعين آخر فلا يكون بالشروط الثانی حاجة على ان النقض قائم بين الملازمة انه لو تركبت مانعة الخلو بحيث يكون منع الخلو ثابتا بين كل جزء معين ومعين آخر كان منع الخلو ثابتا بين ذلك المعين وبين احدا الاجزاء الباقية لامتناع ارتفاعها وهو ظاهر ولا نقبض المعين يستلزم احدا الاجزاء الباقية من غير عكس فنقبضه اخص منه ولان احدا الاجزاء الباقية اعم من كل جزء منها ومنع الخلو بين الشيء والاخص يستلزم منع الخلو بين الشيء والاعم بالضرورة واما ثانيا فلان امتناع انتفاء احدا الاجزاء الباقية في انفسها لا يدل على لزوم احدها للمعين المفروض لان وجوب تحققه ليس ناشئ منه بل انما هو بطريق الاتفاق لبقال نحن نقول من الابتداء لو تحققت منفصلة كذلك وكذا صدق المعين المفروض صدق احدا الاجزاء الباقية ولو كان بطريق الاتفاق فانه لو لم يصدق احدا الاجزاء لاجتماع نقايضها وهو محال فيكون صدق احدا الاجزاء مع كل معين فرض دائما فلا يكون بينهما منع الخلو والاوجب صدق كل منهما اى المعين واحد الاجزاء بدون الاخر ضرورة ان عين كل منهما يكون اعم من نقبض الاخرح لانا نقول العموم بحسب اللزوم وهو لا يستدعي صدق اللازم مع صدق الملزوم بل هو لتحقق الملزوم واللازم مع انتفاء الملزوم دائما واما ثالثا فلان اكثر المقدمات مشترك وذلك لانه لو ثبت ان المعين يستلزم احدا الاجزاء الباقية كفى في اثبات المطالب لامتناع منع الخلو بين المعين واحد الاجزاء لانه لا يكون المعين اعم

من نقص احد الاجزاء وامامانعة الجمع فيمكن تركبها من اكثر من جزئين بحيث يكون بين اى جزئين
 منع الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حيوانا ويمكن تركبها وان شرطنا المنع
 كذلك اى منع الجمع بين ككل معين ومعين آخر وبين ذلك المعين واحد الاجزاء الباقية
 لان منع الجمع بين كل معين ومعين آخر يستدعى منع الجمع بين كل معين واحد الاجزاء الباقية ضرورة
 ان كل معين فرض يكون اخص من نقص احد الاجزاء الباقية لانه متى تحقق المعين ارتفع الاجزاء
 الباقية جميعا وهو نقص احدها وليس اذا تحقق نقص احدها تحقق المعين لجواز ارتفاع
 الكل هذا والحق ان شيئا من المنفصلات لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين لان المنفصلة
 هى التى حكم فيها بالمانعة بين قضيتين على احد الانحاء الثلاثة فلا انفصال الا بين الجزئين والشئ
 لما عرف الحقيقة بانها التى العناد بين طرفيها فى الصدق والكذب اورد السؤال بالحقيقة ذات
 الاجزاء فان اى جزئين منها ليس بينهما عناد فى الصدق والكذب فلا يكون الشرع يف جامعا
 اجاب بما أحققناه وعلى هذا يظهر ورود السؤال والجواب اما ما ظننا من جواز تركب مانعة
 الجمع والخلو من اجزاء كثيرة فهو ظن سوء لانا اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حيوانا
 او حيوانا فلا بد من تعيين طرفيها حتى يحكم بينهما بالانفصال واذا فرضنا احد طرفيها قولنا
 هذا الشيء شجر فالطرف الاخر اما قولنا هذا الشيء حجر واما قولنا هذا الشيء حيوان
 على التعيين او الاعلى التعيين فان كان احدهما على التعيين تم المنفصلة به وكان الاخر زائدا حشا
 وان كان احدهما لاعلى التعيين لم يمكن انفصال مانعة من الجمع لجواز تصادقهما حتى اذ صدق قولنا
 هذا الشيء حجر صدق ايضا ان هذا الشيء اما شجر ام حيوان مانعة من الجمع وان كان جزاءها
 مرتفعين بل هذه المنفصلة فى التحقيق ثلث منفصلات احداها من الجزء الاول والثاني وثالثتها
 من الجزء الاول والثالث وثالثتها من الثاني والثالث فكما ان الجامعة اذا تعدد معنى الموضوع
 او المحمول بالفعل تكثرت كذلك الشرطية تكثرت بتعدد احد طرفيها على ان الانفصال الواحد
 نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تصور الا بين اثنين فان النسبة بين امور متكررة لا تكون نسبة
 واحدة بل نسبيا متكررة وحيث نقول قولهم لا يمكن تركب الحقيقة من اجزاء كثيرة ويمكن
 تركب مانعة الجمع والخلو منها ان ارادوا بها المنفصلة الواحدة حتى ان الحقيقة الواحدة
 لا يمكن تركبها من الاجزاء الكثيرة ومانعة الجمع والخلو يمكن ان يتركب منها فلا تم ان المنفصلة
 القائمة بان هذا الشيء اما شجر او حجر او حيوان او بانه اما شجر او لا حجر او لا حيوان منفصلة
 واحدة بل منفصلات متعددة وان ارادوا بها المنفصلة الكثيرة فكما تركب الحقيقة المتكررة
 من حقيقات كذلك مانعة الجمع والخلو وعلى كلاكه القديرين ام يكن بين الحقيقة واختها
 فرق فى ذلك (قوله الرابع تعدد تالى المتصلة يقتضى تعددها) المراد بتعدد الشرطية ليس
 ما ذكر فى الجليات فان التعدد بالفعل معتبره والمعتبر ههنا التعدد بالقوة فالبحث فى ان الشرطية
 اذا كانت واحدة يجب وحدة الحكم بالانفصال او الانفصال فكان فى جانب المقدم كثرة حتى يكون
 الحكم فيها بالاتصال للكل من حيث له كل او الانفصال عنه او كان فى جانب التالى كثرة حتى يكون
 الحكم فيها بالانفصال للكل او انفصاله هل يتعدد بحسب تعدد اجزاء المقدم او اجزاء التالى فتعد تالى
 المتصلة سواء كانت كلية ا جزئية تقتضى تعددها ويحفظ كيفية الاصل وكيفية لان ملزوم الكل كليا
 او جزئيا ملزوم للجزء كذلك قياس من الاول صغرا والاصل وكبراه استلزام الكل لجزء هكذا كلما كان
 او قد يكون اذا كان (اب) (جد) (و) (ز) وكلما كان (جدا) و(ز) (فجد) و(ز) فكلما كان او قد يكون
 اذا كان (اب) (فجد) وكلما كان او قد يكون اذا كان (اب) (فز) وتعدد مقدمها لا يقتضى
 تعددها ان كانت كلية لجواز ان يكون الكل ملزوم لشيء كليا ولا يكون الجزء ملزوم له كذلك وان كانت
 جزئية فتعدد مقدمها يقتضى تعددها بانه من الشكل الثالث والوسط للكل فاذا صدق

الرابع تعدد تالى المتصلة يقتضى
 تعددها لان ملزوم الكل
 ملزوم الجزء وتعدد المقدم
 لا يقتضيه لان الكل قد يكون
 ملزوما دون الجزء وهذا
 فى الكلية واما فى الجزئية فتعده
 ايضا يقتضيه بانه من الثالث
 والوسط للكل وتعدد اجزاء
 مانعة الخلو يقتضى تعددها
 لاستلزام الكل للجزء ولا يقتضيه
 فى مانعة الجمع لعدم استلزام
 اتفاق اسكل اتفاق الجزء متى

قد يكون اذا كان (اب) و (جد) (فهو) صدق قد يكون اذا كان (ج) و (د) (فهو) وقد يكون اذا كان (اب) (فهو) صدق قولنا كما كان (اب) و (جد) (فاب) او (جد) فجمعه صغرى الاصل حتى ينتج المطلوب و يظهر منه ان الاصل لو كان كليا بتعدد ايضا لكن لا يحفظ الكم وتعدد اجزاء مانعة الخلو يقتضى تعددها ويحفظ الكم والكيف لان الكل مستلزم للجزء وامتناع الخلو عن الشيء والملزوم يقتضى امتناع الخلو عن الشيء واللازم وهذه الدلائل تتوقف على حقيقة استلزام الكل للجزء ويستسمع ما فيه وتعدد اجزاء مانعة الجمع لا يقتضى تعددها لان منع الجمع بين الشيء والكل لا يستلزم منع الجمع بين الشيء والجزء لعدم استلزام انتفاء الكل انتفاء الجزء فيحوز ان لا يجمع الكل الشيء والجزء بجماعه وحكم الحقيقة حكمهما لما فيهما من المتنين فلا يلزها الامانة الخلو هذا في الموجبات اللزومية والعنادية ولم يتعرض في النكبات للاتفاقيات والسوالب لانساق في الذهن اليها بادنى نظر ونحن نشير اليها اشارة خفيفة اما الموجبات الاتفاقية فهي لا تفرق في الرزويات والعناديات في الحكم لان الكل اذا كان مصاحبا لشيء دائما وفي الجملة كان الجزء مصاحبا له كذلك وصاحب الكل دائما لا يجب ان يكون مصاحبا للجزء دائما بخلاف المصاحبة الجزئية نعم واخذناها خاصة اقتضى تعدد مقدمها ايضا تعددها لانه متى صدق شيء مع مجموع صادق صدق مع كل واحد من اجزائه ومنع الخلو عن الشيء والكل يستلزم منع الخلو عن الشيء والجزء ومنع الجمع ليس كذلك واما السوالب الاتفاقية وغيرها فتعد تالى المتصلة لا يقتضى تعددها لان عدم لزوم الكل كليا كان او جزئيا او مصاحبة لا يستلزم عدم لزوم الجزء او مصاحبته وتعدد مقدمها يقتضى تعددها جزئية من الشكل الثالث والمقدمة القائلة باستلزام الكل الجزء صغرى والمنفصلة ان كانت مانعة الجمع تعدد تعدد جزئها لاستلزام جواز اجتماع الشيء مع مجموع جواز اجتماعه مع كل واحد من اجزاء ذلك المجموع وان كانت مانعة الخلو فتعدد اجزائها لاوجب تعددها لان جواز الخلو عن الشيء ومجموع لا يستلزم جواز الخلو عن الشيء وجزئيه وان كانت حقيقة حكمها حكم مانعة الجمع ان كان صدقها لجواز صدق الطرفين او حكم مانعة الخلو ان كان صدقها لجواز كذب الطرفين (قوله وقد يؤخر حرف الاتصال والانفصال) صبغة الشرطية ان يقدم حرف الاتصال والانفصال على المقدم فضلا عن موضوعه لكن ربما يؤخران عنه اما في الاتصال فكقولنا الشمس ان كانت طالعة فالنهار موجود واما في الانفصال فلا يتصور الا اذا كان جزاءه مشتركين في ذلك الموضوع كقولنا كل عدد اما ان يكون زوجا او فردا وحينئذ تكون القضية شرطية شبيهة بالجملة اما انها شرطية فلا نهار عند التحليل نحل الى قضيتين كما كانت عند تقديم الاداة وبقاء معنى الاتصال والانفصال ولست اقول معنى القضية باق كما كان لجواز نفيه واما انها شبيهة بالجملة فلا شئها على شاية الحمل وهي حل ما بعد الموضوع عليه لكنهما الى الشرطية التي هي على الوضع الطبيعي والشبيهة بالجملة متلازمان في المتصلة فانه متى صدق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود صدق الشمس ان كانت طالعة فالنهار موجود وبالعكس دون المتصلة لان المركبة من كيتين مشتركين في الموضوع قديصدق حقيقة اذا اخرج حرف الانفصال عنه لصدق قولنا كل واحد واحد من افراد العدد اما زوج او فرد مانعا من الجمع والخلو واذا قدم حرف الانفصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا صارت مانعة الجمع دون الخلو لجواز قسم ثالث وهو ان يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا هذا ما قالوه وفيه نظر لانه اذا اخرج حرف الاتصال او الانفصال عن الموضوع امكن ان يوضع لما بعد الموضوع مفردا اذ ليس معنى القضية حينئذ الا ان الشمس شيء صفته كذا لعل عددي صفته كذا لانه لا يخلو عن احد الامرين فاذا وضع للشيء الموصوف الف

وقد يؤخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم فتصير الشرطية شبيهة بالجملة لكنهما متلازمان في المتصلة دون المتصلة لان الحقيقة المركبة من كيتين مشتركين في الموضوع اذا قدم حرف الانفصال عليه صارت مانعة الجمع دون الخلو

مثلا صح ان يقال الشمس او كل عدد الف فهي جمالية بالحقيقة وايضا المحكوم عليه فيها مفرد ولا شيء من الشرطية كذلك على الناقول من الرأس المحكوم عليه عند تأخير الاداة ان كان هو المحكوم عليه كما كان حتى لا يتغير اللفظ لم تكن القضية شبيهة بالجمالية بل شرطية كما كانت اللهم الا في اللفظ ولم يتغير المعنى لافي الاتصال ولا في الانفصال وان كان هو موضوع المقدم وقد حكم عليه بشرط او مفهوم مردد على ما يلوح من كلامهم فلا يكون شرطية بل جمالية بالحقيقة ولم تكن القضيةان متلازمتين في الاتصال لان الجمالية الموجبة تستدعي وجود الموضوع والاصلة الموجبة لا تستدعي وجود موضوع المقدم (قوله وكلمة ان شديدة الدلالة على اللزوم) قال الشيخ في الشفاء حروف الشرط تختلف فيها ما يدل على اللزوم ومنها ما لا يدل عليه فالك لا نقول ان كانت القيامة قامت فيحاسب الناس اذلت ترى التالي يلزم من وضع المقدم لانه ليس بضروري بل ارادى من الله سبحانه وتعالى ونقول اذا كانت القيامة قامت يحاسب الناس وكذلك لا نقول ان كان الانسان موجودا فالاثان زوج لكن نقول متى كان الانسان موجودا فالاثان زوج فشبها ان يكون لفظه ان شديدة الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة في ذلك واذا كانا وسطا واما اذا فلا دلالة له على اللزوم البتة بل على مطاق الاتصال وكذلك كلما ولما وعد المصنف منهما ولو ايضا من هذا القبيل وفي ذلك كله نظر لان الفرق بين ان قامت واذا قامت وبين ان كان الانسان موجودا ومتى كان لا يجب ان يكون بدلالة ان على اللزوم دون اذا ومتى لجواز ان يكون بدلالته على الشك في وقوع المقدم وعدم دلالتها عليه بل هذه الكلمات بعضها موضوعه للشرط وبعضها متضمن للمعنى والشرط هو تعليق امر على آخر اعلم من ان يكون بطريق اللزوم او الاتفاق فلا دلالة لهما على اللزوم اصلا على ما لا يخفى لمن له قدم في علم العربية والنحج ان اذ دال على اللزوم واذا لا يدل عليه مع ان اذ ليس موضوع للشرط البتة وفي اذ رايحة الشرط على ان مثل هذا البحث ليس من وظائف المنطق ولا يجدي فيه كثير نفع وانما هو فضول من الكلام (قوله الخامس في حصر الشرطية وخصوصها) الشرطية تكون محصورة ومهمة وشخصية كما ان الجمالية يكون كذلك وقد ظن قوم ان حصرها واهمالها وشخصيتها بسبب الاجزاء فان كانت كلية كقولنا ان كان كل انسان حيوانا فكل كاتب حيوان فالشرطية كلية وان كانت شخصية كقولنا كما كان زيد يكتب فهو يجرى يده فهي شخصية وان كانت مهمة فمهمة ولونظروا بعين التحقيق لوجدوا الامر بخلاف ذلك فان الجمالية امكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حل ونظيره ههنا اتصال وعاد فكما يجب في الجماليات ان ينظر الى الحكم الى الاجزاء كذلك في الشرطيات يجب ارتباط تلك الاحوال بالحكم بكلية المتصلة والمنفصلة اللزوميتين بعموم اللزوم والعناد جميع لفروض والازمنة والاحوال اعني التي لاتتافق استلزام المقدم للتالي او عتاده اياه وهي الاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت محالة في انفسها سواء كانت لازمة من المقدم او عارضه له فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فلسنا نقصر في لزوم الحيوانية على انها ثابتة في كل وقت من اوقات ثبوت الانسانية بل اردنا مع ذلك ان كل حال ووضع يمكن ان يجتمع وضع انسانية زيد من كونه كاتب او صاحبا او قائما او قاعدا او كون الشمس لعة او الفرس صاهلا الى غير ذلك فان الحيوانية لازمة للانسان في جميع تلك الاحوال والامواضع ولم يستلزم فيها امكانها في نفسها بل يعتبر تحقق اللزوم والعناد عليها وان كانت محالة كقولنا كلما كان الانسان فرسا كان حيوانا فانه يمكن ان يجتمع المقدم مع كونه الانسان صاهلا وان استحال في نفسه والشيخ اقتصر في التفسير على الامواضع ولو اقتصر على الازمنة لكان له وجه واما القروض فان زيدا القادر حتى يكون

وكلمة ان شديدة
الدلالة على اللزوم ثم اذ دون
باني حروف الاتصال كما اذا
وبها موصى وكلا ولما من

الخامس في حصر الشرطية
وخصوصها واهمالها كلية
المتصلة والمنفصلة اللزوميتين
بعموم اللزوم والعناد لفروض
والازمنة والاحوال اعني التي
لاتتافق استلزام المقدم للتالي
او عتاده اياه احتراز عن فرض
المقدم بحال لا يلزمه التتالي
اولا بانه المتأني للزوم والعناد
الكليين لا بعموم المقدم
ولا بتعميم المرات فقد يكون
المقدم امرا مستقرا وجرثهما
يجريتهما وخصوصهما بعين
بعض منها كقوله ان جئني
اليوم فانا اكرمك
واهما لهما باهما من

معنى الكلية ان اذ اتصال والانفصال ثابت على جميع التقاضيات كانت شرطية على التقدير والكلام في الشرطية في نفس الامر وان اريد بها فرض المقدم مع الابطور الممكنة الاجتماع فقد اغنى عن ذكرها الاحوال وانما قيدها بان لا يفي الاستلزام والعناد احترازا عن فرض المقدم بحال لا يلزمه التالي ولا يلزمه المتناقض للزوم العناد الكلين فانما لوجها الاحوال في الكلية بحيث يتناول المستلزم الاجتماع مع المقدم لزم ان لا يصدق كلية اصلا فانما لو فرضنا المقدم مع عدم التالي لوقع عدم لزوم التالي اياه لا يلزمه التالي اما على الوضع الاول فلا يستلزم عدم التالي فلو حسب ان ملزوما للتالي ايضا كان امر واحد ملزوما للقبضين وانه محال واما على الوضع الثاني فلا يستلزم عدم لزوم التالي فلو كان ملزوما له كان ملزوما له ولم يكن ملزوما وهو ايضا محال فيصدق في ايس كذا تحقق المقدم يلزمه التالي وهو منافي للزوم الكلي وكذا لو اخذنا المقدم في مائة في الجمع مع صدق الطرفين امتنع ان يعنده التالي في الصدق لاستلزامه التالي حيث ذق فلو عاذه كان لازما بنافيا او في مائة الخلو مع كذبهما امتنع ان يعنده التالي في الكذب فليس دائما اما المقدم والتالي وهو منافي للعناد الكلي هكذا تنقل المتأخرون عن الشيخ وقالوا عليه بان مقدم الزومية اذا فرض مع عدم التالي اوقع عدم لزوم التالي يستلزم عدم التالي او عدم لزومه لكن لاقم عدم لزوم التالي له ولم لا يجوز ان يستلزم التالي وعنده او لزومه وعدم لزومه فان المحال جاز ان يستلزم التقضين وكذلك لاقم ان مقدم العنادية اذا فرض مع صدق الطرفين اوقع كذبهما امتنع ان يعنده التالي غاية ما في الباب ان يكون معاندا لقبض التالي لاستلزامه اياه لكن لا يلزمه ان لا يعاند التالي لجواز ان يعاند الشيء الواحد التقضين واجابوا عنه بتغير الدعي بانه لو لم يعتبر في الاوضاع امكان الاجتماع لم يحصل الجرم بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم لزومه اذا فرض مع المقدم احتمل ان لا يلزمه التالي فان المحال وان جاز ان يستلزم التقضين لكن ليس يوجب وصدق الطرفين او كذبهما اذا اخذ مع المقدم جاز ان لا يعنده التالي اذ معاندة المحال للتقضين غير واجبة وان جوازها والاعتراض غير وارد لانه لو استلزم الشيء الواحد التقضين او عاذهما لزم المناقاة بين اللزوم والمزوم اما في الاستلزام فلان كل واحد من التقضين منافي للآخر ومنافاة اللازم للشيء فتستدعي منافاة المزوم اياه ولانه اذا صدق المقدم صدق في احد التقضين وكذا صدق في احد التقضين لم يصدق في التقض الآخر فاذا صدق المقدم لم يصدق في التقض الآخر فينبهها منافاة ولانه اذا صدق في تلك الملازمة واستثناء تقض التالي يلزم تقض المقدم فيكون بين تقض التالي وعين المقدم منافاة لان عدم المقدم لازم من تقض التالي واما في العناد فلان معاندة الشيء لاحد التقضين يوجب استلزامه للتقض الآخر ان كانت في الصدق او استلزام التقض الآخر اياه ان كانت في الكذب وقد عرفت استحالة المناقاة بين اللازم والمزوم لا يقال لاختفاء في جواز استلزام المحال للتقضين فانه يصدق قولنا كما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان وكما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان فالانسان واللا انسان لازما للمجموع المحال فان قلتم لو استلزم المجموع الجزء لزم اجتماع الضدين في الواقع لانه اذا صدقت القضية الاولى وهما مقدمة صادقة في نفس الامر وهي ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو انسانا يجعلها صغرى لهذه القضية ليتبع ليس البتة اذا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان وهو يضاد القضية الثانية واذا ضمتها الى قولنا ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو انسان اتبع ما يضاد الاولى منعنا صدق السالبة الكلية تحقق الملازمة الجزئية بين امرين ولو بين التقضين بقياس ملتهم من التقضين على منتهج من الشكل الثالث على ان قياس الخلف ادل داليل على جواز استلزام الشيء الواحد للتقضين فانما اذا قلنا لو صدق القياس وجب ان يصدق النتيجة والاصدق فينبهها

مع القياس وحيث لا ينظم مع الكبرى ويتبع تقيض الصغرى فقد استلزم المجموع المرصوب
من القياس وتقيض النتيجة تقيض الصغرى وهو مستلزم للصغرى بالضرورة فيكون المجموع
مستلزما للتبصير لانه لا يقول المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من اجزائه له مدخل
في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان الشكل واحد من الاجزاء دخلا في تحقق المجموع فبالاولى
ان يكون له مدخل في اقتضائه وتأثيره ومن البين ان الجزء الآخر لا يدخل له في اقتضاء ذلك
الجزء بل وقوجه في الاستلزام وقوع اجنبى يجرى مجرى الحشو فالانسان والانسان لا يستلزم
لا الانسان ولا الانسان نعم المتلازمان صادقتان بحسب الارزام لكن الكلام في الرومية بحسب
نفس الامر وليس لنا في قياس الخلف الا ان تقيض النتيجة مع الكبرى يتبع تقيض الصغرى
واما ان القياس ملزم للصغرى فليس بصادق ولا البيان موقوف عليه فان قلت البس الشيخ
قال اذا فرض المقدم مع عدم التالى يستلزم عدم التالى فقد قال باستلزام المجموع الجزء فنقول
تحقيق كلامه ان المقدم في تلك الحالة ينفي التالى بالضرورة فلا يستلزمه وليست كلية المتصلة
والمفصلة بعوم المقدم اى بكليته المامر في صدر هذا البحث ولا بعوم المرار والمراد بالمرارة الزمان
المتجدد المنصهر ككتابة الانسان فانها يتجدد في زمان وتقرض في آخر فيقال كل مرة يكون
الانسان كتابا يكون مخترع الاصابع وذلك لجواز ان يكون المقدم امرا مستمرا منها عن المدار
كقولنا كلما كان الله تعالى عالما فهو حى وجزئية المتصلة والمفصلة لا يجزئ المقدم لتالى بل يجزئ
الفروض والازمنة والاحوال كقولنا قديكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا فان الانسانية
انما يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا وكقولنا قديكون اما ان يكون الشئ ناميا او جادا حقيقة
فان العناد بينهما انما هو على وضع كونه من النصريات وبما يجب ان يعلم ههنا ان طبيعة المقدم
في الكلمات مقتضية لتالى مستقلة بالاقتضاء اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان لشيئ منها
مدخل في اقتضاء التالى لم يكن الملزوم والمعاند هو وحده بل هو مع امر آخر واما في الجزئيات
فلقد مدحها دخل في اقتضاء التالى فان كانت محرفة عن الكلية فظاهر والافهول لا يستقل بالاقتضاء
فيكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم واذا انضم اليها يكنى المجموع في الاقتضاء فيكون
الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية وقد سمع بعض الاذهان
ان ذلك الامر الزائد لابد ان يكون ضروريا للمقدم حالة اللزوم فانه لو لم يكن ضروريا لم يتحقق
الملازمة لانه شرط اللزوم التالى للمقدم وجواز زوال الشرط بوجوب جواز زوال المشروط وايضا
يلزم الملازمة الجزئية بين الامور التى لا تعاقب بينها فان زيدا بشرط كونه مجتمعا مع بكر يستلزمه
وكذا شرب زيد لاكل عمو وكذا الجبر لميوان فيصدق قديكون اذا وجد زيد وجد عمرو
وقديكون اذا شرب زيد اكل عمرو وقديكون اذا كان الجبر موجودا كان الحيوان موجودا وح
يلزم كذب السوالب الكلية الزومية وكذب الموجبات الانصافية الكلية مع ان جمهور العلماء
اجمعوا على صدقها ثم بنى عليه خيالات ظن بسببها اختلال اكثر قواعد القوم وهو غايبة الفساد
اما الشبهة الاولى فلان قوله الامر الزائد شرط في لزوم التالى للمقدم ان اراد به انه شرط في اللزوم
الكلى الذى هو بالقياس الى المجموع فسلم ولا مناع في ان زواله موجب لزوال اللزوم الكلى
وان اراد به انه شرط في اللزوم الجزئى فهو ممنوع ادلا معنى له الا ان المقدم له مدخل في اقتضاء
التالى وهو محقق سواء انضم اليه الامر الزائد اولا وقد صرح الشيخ بعلم لزوم كونه ضروريا
حتى حكم بان قولنا قديكون اذا كان هذا انسانا فهو كاتب لزومية لانه لا يلهى على وضع انه يدل
على ما فى النفس برقم يرقه ولا خفاء في ان هذا الوضع ليس بضرورى للانسان واما الشبهة الثانية
فلان اللزوم الجزئى بين كل امرين انما يلزم لولم يعتبر اقتضاء المقدم واقتصرنا على اقتضاء الامر

الزمانه وليس كذلك فانا لو لم نعتبر ذلك لم يكن هو الملزوم بل غيره على ان الامر الزائد او واجب ان يكون ضروريا فان كان ضروريا لذات المقدم اقبلت الملازمة الجبرية كلية وان لم يكن ضروريا لذاته بل لامر آخر فذلك الامر ان كان ضروريا لذات المقدم زمن المحذور ولا يسلسل بل ينتهي الى ما لا يكون ضروريا للمقدم فامكن انفكاكه عن المقدم فلا تتحقق الملازمة كما ذكره من له شرطها هذا هو الكلام في حصر المتصلة والمنفصلة واما خصوصهما فتبين بعض الازمان او الاوضاع كونها ان جئني اليوم او راكبا اكرمتك واهمالها باهمال الازمان والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطيات بمنزلة الافراد في الجليات فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين كية الحكم انه على كل الافراد او بعضها فهي المحصورة والا فالمتصلة كذلك ههنا ان كان الحكم بالاتصال والانفصال على وضع معين فالشرطية مخصوصة والا فان بين كية الحكم انه على كل الاوضاع او على بعضها فهي المحصورة وان لم يكن بل اهل بيان كية الحكم فهي المشبهة واهل ان في هذا الفصل مباحث طويلة الاذنب مسدولة المحجب غفل المتأخرون عنها ولم ينهوها الشيء منها وادامهم الغفلة عن تحقيق هذا المقام الى خطب العشاء في ايراد الاحكام ولولا تحجاف التطويل اللازم من التفصيل لا مطرنا سحب الافكار ورفعا حجب الاستار وامل الله سبحانه وتعالى يوفق في كتاب آخر للعود الى ذلك بمنه العيم (قوله يستلزم في الكلية الاتفاقية) الموجودة الاتفاقية ان تكون كلية اذا حكم فيها بالاتصال او الانفصال في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر ويستلزم ايضا ان يكون طرفاها حقيقتين اذ لو كان احدهما خارجيا جاز كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه في الخارج في بعض الازمنة فلم يتوفاقا في الصدق في جميع الازمنة واما السوابب فالسالبية اللزومية والعنادية ما يحكم فيها بسلب لزوم التالي وعنده في جميع الازمنة والاضااع ان كانت كلية وفي بعضها ان كانت جزئية حتى يكون اللزوم المرفوع والاعادة المرفوعة جزءا من التالي من حيث هو قال فاذا قلنا ليس اذا كان كذا كان كذا وارتدفع اللزوم كان معناه ليس البتة اذا كان كذا بلزومه كذا وكذلك وان ارتدفع الموافقة كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يوافق كذا في الصدق لا ما يحكم فيه بلزوم سلب اتالي اوعتاد سلبه فانها موجبة لزومية وعتادية سالبة التالي وليس بينهما تلازم على ما سيجي في باب التلازم وكذا السالبية الاتفاقية ما يحكم فيها برفع الاتفاق في الاتصال والانفصال دائما ان كانت كلية وفي الجملة ان كانت جزئية لاما ثبت اتفاق السلب وان كان بينهما تلازم لانه لو وافق التالي وعنده بشئ واحد لم اجتماع النقيضين في الواقع وله محال واما وجه تنهاى جهة المتصلة والمنفصلة والاطلاقية في جهة اللزوم والعناد والاطلاقية فالوجه ما يذكر فيها جهة اللزوم والعناد والاتفاق كونها كلاً كان (اب) (جد) لزوما واتفاقيا ودائما ما ان يكون (اب) او (جد) عناديا واتفاقيا والاطلاقية ما لم يتعرض فيها بشئ من ذلك وللشئ في اعتبار الجهة سلك آخر يتوقف على ما عتده من تحقيق الكلية ولا يتحمل بيانه هذا الموضوع وسور المتصلة الموجبة الكلية كلاً وماموتى وسور المنفصلة الموجبة الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور الانحياز الجزئي فيها قد يكون وسور السلب الجزئي فيها قد لا يكون وفي المنفصلة خاصة ليس كلاً وفي المنفصلة خاصة ليس دائما وان اذنا ولو في الاتصال واما وحده في الانفصال للاهمال ولا حاجة الى تكرار الائمة (قوله الفصل الحادى عشر في تلازم الشرطيات وتعادها وفيه اثنان اول في تلازم المتصلات واستلزامها العكسيهما كما في الجليات مبن

ويستلزم في الكلية الاتفاقية ايضا كون الطرفين بحسب الحقيقة اذ يجوز كذا بهما في الخارج في بعض الازمنة والسالبة اللزومية والعنادية ما يسلب اللزوم والعناد لاما ثبت لزوم السلب وعنده وجهتهما واطلاقهما بوجهة اللزوم والعناد واطلاقهما وسور الموجبة المتصلة كلية كلاً وموتى وسور المنفصلة الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور الانحياز الجزئي فيها قد يكون وسور السلب الجزئي في المتصلة ليس كلاً وفي المنفصلة ليس دائما وان اذنا ولو في المتصلة واما وحده في المنفصلة للاهمال

مبن

الفصل الحادى عشر في تلازم الشرطيات وتعادها وفيه اثنان اول في تلازم المتصلات واستلزامها العكسيهما كما في الجليات مبن

وتلازم المنفصلات اما بين المتحدة الجنس او المختلفة الجنس * والمتحدات الجنس اما حقيقيات
او مائعات الجمع او مائعات الخلو * وتلازم المختلفات الجنس اما بين الحقيقية ومائعة الجمع
او بين الحقيقية ومائعة الخلو او بين مائعة الجمع ومائعة الخلو * وتلازم المتصلات والمنفصلات
اما تلازم المتصلة والحقيقية او المتصلة وما نعة الجمع او المتصلة وما نعة الخلو
والمراد بالمتصلات في هذا الباب اللزوميات وبالمنفصلات الضاديات والمصنف رتب لذكر
هذه الاقسام خمسة مباحث اربعة منها لاقسام التلازم الاول في تلازم المتصلات فقال
استلزامها لعكسها كما في الحملات وقبل الخوض في تفصيله لابد من ايراد مقدمة لكيفية التناقض
فيها فاعلم ان تناقضها كنقض الحملات في الشرائط والاختلاف كما وكيفا كما ذكرنا الا انه
يشترط فيها الاتحاد في الجنس اى الاتصال والانفصال وفي النوع اى اللزوم والعناد والاتفاق
لان ايجاب لزوم الاتصال واتفاقه وسلبه مما يتناقضان جزئيا وكذلك ايجاب عناد الانفصال
واتفاقه وسلبه فتعريض قولنا كلما كان (اب فيجد) لزوميا قد لا يكون اذا كان (اب فيجد) لزوميا
وان كان اتفاقا فتعريض قولنا دائما اما ان يكون (اب) او (جد) عناديا قد لا يكون اما (اب)
او (جد) عناديا وان كان بالاتفاق فبالاتفاق اذا عرفت هذا فنقول اما العكس المستوى فالمتصلة
اللزومية ان كانت سالبة كلية تنعكس كنفسها لانه اذا صدق ابس البتة اذا كان (اب فيجد)
اصدق ابس البتة اذا كان (جد فاب) والا فقد يكون اذا كان (جد فاب) فنجعله صغرى
الاصل ليتيج قد لا يكون اذا كان (جد فيجد) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (جد فيجد)
وان كانت سالبة جزئية لم تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان
ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان لصدق الموجبة الكلية التى هى نقيضها
وان كانت موجبة فسواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية لزومية لانه اذا صدق كلما كان
او قد يكون اذا كان (اب فيجد) فقد يكون اذا كان (جد فاب) والا فلا بس البتة اذا كان
(جد فاب) ونفتمنه الى الاصل ليتيج ابس البتة او قد لا يكون اذا كان (اب فاب) وهو محال
لصدق قولنا كلما كان (اب فاب) او نعكسه الى ما يضاد الاصل كليا ويتناقضه جزئيا قال
المصنف في بعض نصائفه وفي انعكاس الموجبة اللزومية لزومية نظرا لجواز استلزام المقدم
التالى بالطبع ولا يكون التالى كذلك نعم مطلق الاتصال بينهما يقضى واما اللزوم فلا وهذا
النظر انما يتوجه لو منعدم انتاج اللزوميتين في الاول لزومية واما على تقدير الاعتراف بذلك
فلا توجد له اصلا واما مطلق الاتصال على منع اللزوم فلا بس يلازم فضلا عن اليقين لان اللزومية
ان كانت مركبة من كاذبين فعكسها لو لم تصدق لزومية لا يصدق اتفاقا ايضا لكذب التالى
والمتمصلة الاتفاقية ان كانت خاصة لا يتصور فيها العكس لما من عدم امتياز مقدمها
عن تاليها بالطبع فلا يحصل بالتبديل قضية اخرى مغايرة للاصل في المعنى وان كانت عامة
لم تنعكس لجواز ان يكون مقدمها كاذبا فاذا صار بالتبديل تاليا لم يوافق شيئا اصلا واما المنفصلة
فكلها قد سمعت ان لا عكس لها لعدم الامتياز بين طرفيها ولذلك اهملها المصنف واما عكس
النقيض فالمتصلة اللزومية ان كانت موجبة كلية تنعكس كنفسها فاذا صدق كلما كان (اب فيجد)
فكلها لم يكن (جد) لم يكن (اب) لان انتفاء اللزوم من لوازم انتفاء اللزوم والاجاز ان يثبت اللزوم
وتبقى اللزوم وهو مما يهدم الملازمة بينهما وربما يورد عليه منع التقدير والنقض بالمشترك بين
النقيضين كالامكان العالم بالقياس الى الامكان الخاص ونقيضه فلو استلزم نقيض الامكان العالم
نقيض الامكان الخاص وهو مستلزم لعين الامكان العالم لكن نقيض الامكان العالم مستلزم

لعيده وانه محال وانت خبير بالدفاع هل هذه الاسئلة من القواعد السالفة وقدما على ما بحثنا في
في هذا الباب في رسالة تحقيق المحصولات فليرجع اليها وان كانت موجبة جريئة لم تنمكس
لصدق قولنا قد يكون اذا كالتشئ حيوانا فهو وليس بالاشيان ولا يصدر في قد يكون اذا كان انسانا فهو
ليس بجيوان وان كانت سالبة تنمكس سالبة جريئة سواء كانت كلية او جزئية فاذا صدق ليس
البتة اوقد لا يكون اذا كان (اب فجد) فقد لا يكون ان لم يكن (جد) لم يكن (اب) ولا فكلم
لم يكن (جد) لم يكن (اب) وتنمكس بعكس التقيض الى ما يتأقضى الاصل او يضاده والافتقار
لا عكس لها والامر فيهما بين وكذا المفصلات الالهر بما يتوهم انعكاسها بل على الانحافية يستلزم
حقيقية من نقضي طرفيها وممانعة الجمع وممانعة التخلو والعكس على ماسيجي لكنهما لوازم اخرى
غير متعكدة بعكس التقيض لعدم الامتياز بين اطرافها فا فرض نقض التالي او نقض المقدم
ليس كذلك بحسب الطبع (فوله ان ذكر الشيخ ان كل متصلتين توافقتا في الكم هذا الاستدراك
مستدرك الان يقال لما كان تلازم المتصلات اما بطريق العكس او بطريق آخر اراد الفصل
بينهما فاستدركه لكن ذكر الشيخ في الشفاء ان كل متصلتين توافقتا في الكم بان يكونا كليتين
او جزئيتين والمقدم بان يكون مقدم احدهما حين مقدم الاخرى وتخالفتا في الكيف بان يكون
احدهما موجبة والاخرى سالبة وتناقضتا في التوالي فيكون تالي احدهما نقض تالي الاخرى
تلازمتا وتعاكستا اما استلزام الموجبة للسالبة فانه اذا استلزم المقدم التالي لم يستلزم نقض التالي
والا كان مستلزما للنقيضين مثلا اذا صدق كلما كان (اب فجد) يجب ان يصدق ليس البتة اذا كان
(اب) لم يكن (جد) والافتقار يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فبانه استلزام (اب) للنقيضين
واما العكس فانه اذا لم يكن المقدم مستلزما للتالي كان مستلزما لتقيضه والا لم يكن مستلزما
للقضيين فلو صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) صدق كلما كان (اب) لم يكن (جد) والا
فقد لا يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فلا يكون (اب) مستلزما للنقيضين وهو امر التلازم
والانعكاس غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للنقيضين فلا يتم بيان لزوم السالبة للموجبة وجواز
ان لا يلزم شي من النقيضين مقدما واحدا كما اذا لم يكن بينهما علاقة كما بين اكل زيد
وشرب عمرو وعنده فلا يفي الاستدلال على لزوم الموجبة للسالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ
وهو مصرح بخلافه مطلع في عدة مواضع من فصل هذا التلازم على جلية المعنى لا خفا فيه
فيقال قد صرف عن ادراكه خفاء المقام ولا يجمعه فلم يتجاوب اطراف الكلام فقال المتصلتان
الموسو فتان قد تؤخذ انارة بطلان اتصال واخرى باتصال لزوم فيحصل اللزوم جرأ من التالى
في احدهما ويؤتى بنقضه من حيث هو لازم في الاخرى حتى يكون قولنا ليس البتة اذا كان
(اب) يلزم ان يكون (جد) في قوة قولنا كلما كان (اب) فليس يلزم ان يكون (جد) والبرهان
على تلازمهما اما في الكليتين المطلقتين فهو انه اذا صدق ليس البتة ذا كان (اب فجد) فكلم
كان (اب) فليس (جد) والاصدق تقيضه وهو قولنا ليس كلما كان (اب) فليس (جد) ومعنى
هذا الكلام ان ليس (جد) لا يكون مع (اب) على بعض الاوضاع لاعلى سبيل اللزوم ولا على سبيل
الاتفاق فيكون هناك وضع من الاوضاع يكون فيه (اب) ويكون معه (جد) وقد قلنا ليس البتة
اذا كان (اب فجد) هف وكذلك اذا صدق كلما كان (اب فجد) فليس البتة اذا كان (اب) فليس
(جد) والافتقار يكون اذا كان (اب) فليس (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يكون
جميعه (جد) واما في الكليتين اللزيميتين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون
(جد) فكلم كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافتقار لا يكون اذا كان (اب) ليس يلزم
ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ويلزم منه (جد) وقد قلنا ليس البتة اذا كان

لكن ذكر الشيخ ان كل
متصلتين توافقتا في الكم
والمقدم وتخالفتا في الكيف
وتناقضتا في التوالي تلازمتا
وتعاكستا وهو غير لازم لجواز
ملازمة النقيضين لمقدم واحد
فلم تلزم السالبة الموجبة وجواز
ان لا يلزم ولا واحد من
النقيضين مقدما واحدا فلم يلزم
الموجبة السالبة من

(اب) يلزم ان يكون (جد) هـ وكذلك على العكس انما صدق كلما كان (اب) يلزم (جد) صدق ليس البتة اما كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يلزم منه (جد) واما في الجزئيات فهو متوسط تلازم الكلمات مثلا اذا صدق ليس كلما كان (اب) فصدق ان كان (اب) ليس (جد) والافليس البتة اذا كان (اب) ليس (جد) ويلزمه كلما كان (اب) فصدق (جد) وقد كان ليس كلما كان (اب) فصدق هـ هذا كلام الشيخ بلافتاء عليه ولا خرفة في البيان وضد ان التلازم على ما ذكره اذا اعطي التعقل حقه لا يحتاج الى الدليل لغاية وضوحه فان التسالي اذا لم يكن موافقا للمقدم ولا لازما له يكون نقيضه اما موافقا له او لازما باضروره واذا كان اتصاله بالمقدم مطلقا حتى يصدق بآي وجه يكون اما اللزوم او الاتفاق لم يكن لنقيضه اتصال به باللازم ولا بالاتفاق وكذلك سلب لزوم التالي للمقدم على جميع الاوضاع او بعضها يستلزم ايجاب سلب لزوم التالي على تلك الاوضاع وايجاب لزوم التالي للمقدم يستلزم سلب سلب لزوم التالي بل هو عينه عند التحقيق فقد بان ان نقل المتأخرين ليس على ما ينبغي ورأيت واحدا من الاذكياء يقول ما هؤلاء القوم لا يكدون بفقهون حديثا لم ينقلوا من الشيخ نقلا الا وهو ينادي عليهم بقوله الفهم وكثرة الزلل ولا اعتراضا عليه اعتراضا الا وقد اتسم بوجه اللغاية والخطل مع انهم باخترار القواعد وبسط الفن مشهورون وفي السنة الاحساب بقوة الذكاء وجودة القرينة مذكورون وكان ذلك كارتقائهم * لائقهمهم * ونوفر جدهم * لائقهمهم * قوله

نعم اذا اتفقت المتصلتان
في الكم والمقدم والكيف
وتلازمتا في التوالي تلازمتا
وتعكسا ان انعكس تلازم
التوالي لان ملزوم الملزوم
ملزوم وان لم تنعكس لزمت
لازمة التالي الاخرى من غير
عكس في الموجبتين والاخرى
ايها من غير عكس في السالبتين
متن

نعم اذا اتفقت المتصلتان كل متصلتين اتفقتا في انكم والمقدم والكيف وتلازمتا في التالي اي كان تالي احدهما لازما لتالي الاخرى فلا يتخلو اما ان تنعكس تلازم تاليهما او لا ينعكس وعلى التقديرين فالتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين وعلى التقديرين الاربعه فاما ان تنعكسا تالكتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام فان انعكس تلازم التاليين فهما متلازمان متعكسان اما في الموجبتين فلان المقدم ملزوم لاحد التاليين كليا وجزئيا وكل واحد منهما ملزوم للآخر كليا وملزوم الملزوم فيكون المقدم ملزوما للتالي الآخر ونقول ايضا التاليان متساويان ح والشي اذا كان ملزوما لاحد المتساويين كليا او جزئيا يكون ملزوما للمتساوي الاخر بالضروره او نقول اذا فرضنا ان يكون (جد) لازما (لهز) منعكسا عليه وصدق كلما كان (اب) فصدق (فجد) فكلما كان (اب) فصدق (فهز) بقياس من الاول صفراء المتصلة الاولى وكبراء استلزام تاليها لتالي الثانية هكذا كلما كان (اب) فصدق (فجد) وكلما كان (جد) فصدق (فهز) يتبع كلما كان (اب) فصدق (فهز) وبالحلف ايضا فان نقبض الثانية مع الاولى يتبع من الثالث ما يتناقض تلازم التاليين وكذلك بيان استلزام الثانية الاولى والتلازم بين الجزئيتين لا فرق واما في السالبتين فلان كل واحد من التاليين لازم للآخر والشي اذا لم يكن مستلزما للآخر والآخر والشي اذا لم يكن مستلزما للاول اصل او في الجملة لا يكون مستلزما للملزوم كذلك والاكمل مستلزما للاول لان ملزوم الملزوم ملزوم ونقول ايضا هما متساويان والشي اذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما لاحد المتساويين الاخر او نقول على ذلك القرض اذا صدق ليس البتة اذا كان لاحد المتساويين (اب) فصدق (فجد) فليس البتة اذا كان (اب) فصدق (فهز) بقياس من الشكل الثاني صفراء الاولى وكبراء استلزام تالي الثانية لتاليها هكذا ليس البتة اذا كان (اب) فصدق (فجد) فليس البتة اذا كان (اب) فصدق (فهز) وبالحلف ايضا وكذا بيان في استلزام الثانية الاولى تلازم الجزئيتين فظهر ان قوله لان ملزوم الملزوم دليل للتلازم والانعكاس في الموجبتين والسالبتين معا وان لم ينعكس تلازم التاليين فيكون احدي المتصلتين لازمة للتالي والاخرى ملزومه فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين

فان كانتا موجبتين لزمت لازمة التالى ملزومة لأن الشيء اذا كان ملزوما للزوم كليا او جزئيا يكون ملزوما لازما كذلك من غير عكس لجواز أن يكون اللازم اعم واستلزام الشيء للأعم لا يستلزم استلزامه للأخص وان كانتا الساتين لزمت ملزومة التالى لازمة لأن الشيء اذا لم يكن ملزوما للزوم أصلا او بالجملة لم يكن لازما للزوم كذلك ولا يعكس لجواز أن يكون الملزوم اخص وعكس استلزام الشيء للأخص لا يقتضي عدم استلزامه للأعم واتفقنا لهذا الفضل فثبتنا في بيان الاحتجاب بالاحتكاف والاعتناء بالقرينة ان ثبوت التلازمات فيه بعبارة مختلفة بالإيجاز والخطو يدل بدلالة متعده بتأويل للجهود في انضاح المقام وتكثيرا للقضايا ونتائج الخطوط وقصدا لا لأمر على التلازم حتى يضبطوا من البراهين المطبوع ويحفظوا باقتضيات المختصرة دعوى أدرك من الأجزاء الجزيل والشاهد الجليل ما اوله (قوله وكذا ان اعتقنا في التالى وتلازم في المقدم) المتصلتان المتفقان في الحكم والكيف ان اعتقنا في التالى وتلازم في المقدم فالقسم الثانية فيها فان انعكس تلازم المقدمين تلازما وتعاكسا كانتا موجبتين لان التالى اذا كان لازما لاحد المتساويين كليا او جزئيا كان لازما للمتساوي الآخر كذلك اوسايتين لانه اذا لم يكن لازما لاحد المتساويين دائما اوفى الجملة لم يكن لازما للآخر كذلك ونقول ايضا اما في الموجبتين الكليتين فلان كل واحد من المقدمين لازم للآخر والشيء اذا كان لازما لازما كليا كان لازما للزوم كليا لان لازم الجزم لازم مثلا اذا كان بين (جدد وهن) تلازم متعكس وصدق كلما كان (جدفاب) وكلما كان (هرقاب) بقياس من الاول كبراه الاولى وصفه استلزام مقدم الثانية لمقدمها هكذا كان (هرجد) وكلما كان (جدفاب) فكما كان (هرقاب) واما في الساتين الكليتين فلان التالى اذا لم يكن لازما لازما كليا كان لازما للزوم أصلا كما اذا قلنا في الفرض المذكور ليس البتة اذا كان (جدفاب) فليس البتة اذا كان (هرقاب) بالقياس من الاول هكذا كان (هرجد) وليس البتة اذا كان (جدفاب) فليس البتة اذا كان (هرقاب) ونقول ايضا كلما صدقت إحدى المتصلتين صدقت الأخرى لانه كلما صدقت مقدم الأخرى صدقت مقدم الأولى وكلما صدقت مقدم الأولى صدقت التالى اوبس البتة اذا صدقت مقدم الأولى صدقت التالى وكلما صدقت اوبس البتة اذا صدقت مقدم الأخرى صدقت التالى وهو المطلوب واما الجزئيتان فثبتنا ذلك البيان فيها لصيرورة كبرى الاول جريئة بل بيان تلازمها اما بان الموجبتين نقضا الساتين وبالعكس ونقضا المتساويين متساويان واما بحكم عكس النقض فانه متى صدقت كلما صدقت الموجبة الكلية الأولى صدقت الموجبة الكلية الثانية انعكس الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الثانية صدقت السالبة الجزئية الأولى وكذلك متى يصدق كلما صدقت الموجبة الكلية الثانية صدقت الموجبة الكلية الأولى انعكس الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الأولى صدقت السالبة الجزئية الثانية فالساتيتان الجزئيتان متلازمتان كالموجبتين الكليتين وعلى هذا قياس الموجبتين الجزئيتين وان لم يتعكس تلازم المقدمتين بل إحدى المتصلتين ملزومة المقدم والأخرى لازمة فلما ان تكونا كليتين او جزئيتين فان كانتا كليتين لزمت ملزومة المقدم لازمة من غير عكس اما ان تلازم فلما من الطرق كما يقال كلما صدقت لازمة المقدم صدقت ملزومة المقدم لانه كلما صدقت مقدم ملزومة المقدم صدقت مقدم لازمة المقدم وكلما صدقت مقدم لازمة المقدم صدقت التالى فكلما صدقت مقدم ملزومة المقدم صدقت التالى وهى المنصلة الملزومة المقدم واما عدم انعكس فلجواز أن يكون الملزوم اخص ولزوم التالى للأخص اوسايل وزمه عنه كليا او جزئيا وزمه للأعم اوسايله صدق كليا وان كانتا جزئيتين لزمت لازمة المقدم ملزومة من غير عكس لانه لو انعكس لزمت انعكس في الكليتين وليس كذلك وقد وقع في المتن مكان الكليتين لفظ للموجبتين ومكان الجزئيتين لفظ الساتيتين وهو سهو ما كان الامن طبعان القلم (قوله وكذا اذا تلازم متافى المقدم والتالى) المتصلتان اذا تلازمتا في المقدم والتالى فاما ان يتعكس تلازما هما او يتعكس تلازم احدهما دون الآخر ولا يتعكس شيء من التلازمين والاتفاق في الحكم والكيف معتبر في القسمين الاولين دون الثالث فانه لم يمتنع فيه الاتفاق في الكيف

وكذا ان تعقبتا التالى وتلازمتا في المقدم لكن ان لم يتعكس التلازم لزمت ملزومة المقدم الأخرى من غير عكس في الكليتين والأخرى اياها من غير عكس في الجزئيتين متن

وكذا ان تلازمتا في المقدم والتالى لكن انعكس احد التلازمين دون الآخر فحكم تلازم الطرفين حكم متعده وان لم يتعكس في واحد منهما فان اتحدت ملزومة المقدم والتالى لزمت لازمة الجزء الأخرى من غير عكس في الموجبة الجزئية والأخرى اياها من غير عكس في السالبة الكلية وان اختلفت لزمت ملزومة المقدم الأخرى من غير عكس في الموجبة الكلية والأخرى اياها من غير عكس في السالبة الجزئية متن

الجزئية وهي لازمة الطرفين وان كانت المتصلتان سالتين فاما ان تكون لازمة الطرفين
جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تلازم بينهما سواء كانت لازمة الطرفين كلية او جزئية
لانه قد ثبت ان الموجبة الكلية اللازمة الطرفين والموجبة المتوسطة الطرفين لتلازم بينهما
فلو كان بين المتصلة الجزئية اللازمة الطرفين والسالبة المتوسطة الطرفين تلازم فكانت
الموجبة ايضا تلازم بحكم عكس النقيض وان كانت كلية لازمة الطرفين متوسطة الطرفين سواء
كانت كلية او جزئية لازمة الطرفين الكلية لان ملازمة الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم لازمة
الطرفين الموجبة الجزئية فبمعكس النقيض لازمة الطرفين السالبة الكلية يستلزم ملازمة الطرفين
السالبة الكلية من غير عكس والا لزم العكس في الموجبتين واليه اشار بقوله والاخرى اباهما من
غير عكس في السالبة الكلية وهي لازمة الطرفين ونقول ايضا لازمة الطرفين الجزئية لتستلزم
ملازمة الطرفين لان سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا لا يستلزم سلب الملازمة بين الملازمين
اصلا فان الجسم ليس يستلزم الحيوان جزئيا والضاحك الذي هو ملازم للجسم يستلزم الانسان
الذي هو ملازم للحيوان استلزاما كلياً وكذلك ملازمة الطرفين لا تستلزم لازمة الطرفين فان
سلب الملازمة بين الملازمين لا يستلزم سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا كما ان الفرس لا يستلزم
الانسان اصلا والحيوان السلام للفرس مستلزم للجسم اللازم للانسان كليا واما ان لازمة
الطرفين الكلية مستلزمة للملازمة الطرفين فلان تالي ملازمة الطرفين ملازم لتالي لازمة الطرفين
وهو لا يستلزم مقدمها اصلا فلا يكون تالي ملازمة الطرفين لازما لمقدم لازمة الطرفين اصلا
لان اللازم اذا لم يلزمه الشيء اصلا لم يلزمه الملازم كذلك ومقدمها لازم لمقدم ملازمة الطرفين
فلا يكون تاليها ملازم لمقدمها اصلا لان الشيء اذا لم يلزم اللازم اصلا لم يلزم الملازم ايضا
او نقول تالي لازمة الطرفين ليس بلازم لمقدمها اصلا ومقدمها لازم لمقدم ملازمة الطرفين
فلا يكون تالي لازمة الطرفين لازما لمقدم ملازمة الطرفين اصلا وهو لازم لتاليها كليا فلا يكون
تاليها لازما لمقدمها اصلا وهي المتصلة الملازمة الطرفين او نقول اذا لم يكن بين اللازمين
ملازمة اصلا لم يكن بين الملازمين ملازمة كذلك لانه لو كان بينهما ملازمة جزئية وقد ثبت
ان ملازمة الطرفين الموجبة الجزئية تستلزم لازمة الطرفين الجزئية فيكون بين اللازمين ملازمة
في الجملة وقد فرض بينهما سلب الملازمة الكلية هف واما عدم الانعكاس فلجواز سلب الملازمة
بين الملازمين كليا مع الملازمة بين اللازمين كليا كما في المثال المفروض وان اختلفت ملازمة المقدم
وملازمة التالي فاما ان تكونا موجبتين او سالتين فان كانتا موجبتين فاما ان تكون لازمة المقدم
كلية او جزئية فان كانت لازمة المقدم جزئية فلا تلازم بين المتصلتين سواء كانت ملازمة المقدم
جزئية او كلية امان لازمة المقدم الجزئية لا تستلزم ملازمة المقدم فليجوز ان يصدق اللزوم الجزئي
بين لازم الشيء وملازم غيره ولا يكون بين ذلك الشيء وذلك الشيء لزوم اصلا فان الحيوان
يستلزم الكاتب جزئيا ولا لزوم بين الفرس الذي هو ملازم الحيوان وبين الساطق اللازم للكاتب
واما ان ملازمة المقدم لا تستلزم لازمة فلاحتمال اللزوم بين ملازم الشيء ولازم خصمه مع عدم
اللزوم بينهما فان الكاتب يستلزم الحيوان ولا لزوم بين الساطق اللازم للكاتب وبين الفرس
الذي هو ملازم الحيوان وان كانت لازمة المقدم كلية لزمت ملازمة المقدم اباهما من غير عكس
اما بان اللزوم فلان مقدم ملازمة المقدم يستلزم مقدم لازمة المقدم كليا ومقدمها يستلزم
تاليها كليا فيكون مقدم ملازمة المقدم مستلزما لتالي لازمة المقدم كليا وهو مستلزم تالي
ملازمة المقدم كليا فمقدم ملازمة المقدم مستلزم تاليها كليا واذا لزمت الكلية لزمت الجزئية
بالضرورة واما عدم الانعكاس فلان اللزوم بين ملازم الشيء ولازم خصمه لا يستلزم اللزوم بينهما

كل في المثال فانه مستحيل وان كانت المتصلتان سالتين فان كانت لازمة للمقدم كلمة فلا تلازم بينهما واما كانت جزئية فست هي ملازمة للمقدم من غير عكس كل ذلك يحكم عكس النقيض على ما مر غير عكس فمقدّم متصل لك في هذا النوع ثمانية وعشرون قسمًا في بعضها هي المتلازمة بعضها لا وعليك الاستمصال (قوله نقل متصلين) المتصلتان اذا توافقتا في العكس فمختلفتان في الكم وتوافقتا في الطرفين فمهما انا موجبان او سالبتان واما ما كان يلزم الجزئية الكلية من غير عكس اما اذا كانتا موجبتين فلاه اذا تحقق الملازمة الكلية بين شيئين يكون نقيض التالي مستلزما لنقيض المقدم كليا بعكس النقيض فبستلزم نقيض المقدم نقيض التالي جزئيا بعكس الاستقامة مثلا اذا صدق كذا كان (ابجد) فقد يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد) لان الاولى تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كذا لم يكن (جد) لم يكن (اب) وينعكس بالاستقامة الى قولنا قد يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد) وهو المطلوب واما عدم العكس فلان الانسان ملازم للحيوان جزئيا والانسان لا يستلزم الاحيوان كليا واما اذا كانتا سالتين فلاه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) (جد) فقد لا يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد) والاصدق كليا لم يكن (اب) لم يكن (جد) فقد يكون اذا كان (ابجد) وقد كان ليس البتة اذا كان (اب) (جد) هف واما كان تلازم السالتين مستندا الى تلازم الموجبتين المستند الى استلزام القضية لعكس عكس نقيضها وسند السند سند عكسها به واما عدم العكس فلان الحيوان لا يستلزم الانسان جزئيا والاحيوان يستلزم الانسان كليا وكذلك اذا توافقتا في الكيف وتخالفتا في الكم تلازم مقدم احدهما نقيض مقدم الاخرى وتاليها نقيض تالي الاخرى وانعكس التلازمان زمت الجزئية الكلية سواء كانتا موجبتين او سالتين لان الكلية تساوي متصلة كلية موافقة لها في الكيف من نقيض طرق الجزئية لما مر من ان المتصلتين اذا توافقتا في الكم والكيف وتلازما في الطرفين تلازما متعاكسا تلازما وتعاكسا وتلك المتصلة الكلية مستلزجة للجزئية من غير عكس فالكيفية المفروضة تكون ايضا كذلك لان حكم احدهما مساوٍ مع الشيء حكم المساوي الاخر معه ونقول ايضا اذا تحقق الملازمة الكلية بين شيئين يتحقق الملازمة الجزئية بين نقيضيهما فصدق الملازمة الجزئية بين ملازمي النقيضين لما ثبت انها متلازمان وكذلك اذا صدق السلب الكلي بين شيئين صدق السلب الجزئي بين نقيضيهما فتصدق السلب الجزئي بين ملازميهما ولا ينعكس والا فنعكس الجزئي بين النقيضين على الكلية فالتلازمات في هذين النوعين اربعة لا مزيد عليها (قوله وكل متصلتين توافقتا في الكم والكيف) اذا توافقت المتصلتان في الكم والكيف وناقض مقدم احدهما تالي الاخرى واستلزم تالي الاولى نقيض مقدم الثانية فلا يخلو اما ان يكون هذا الاستلزام متعاكسا او لا يكون واما ما كان فالتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالتين كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام اما على تقدير انعكاس التلازم بين تالي الاولى ونقيض مقدم الثانية فالوجه ان الكلية ان متلازمان متعاكسان فانه متى صدقت المتصلة الاولى استلزم نقيض تاليها نقيض مقدمها الذي هو عين تالي الثانية كليا يحكم عكس النقيض ولما سفرنا ان تالي الاولى يستلزم نقيض مقدم الثانية كان مقدم الثانية مستلزما لنقيض تالي الاولى فمفعول مقدم الثانية مستلزم لنقيض تالي الاولى ونقيض تالي الاولى مستلزم لتالي الثانية يتبع ان مقدم الثانية مستلزم لتاليها وهي المتصلة الثانية وكذلك متى صدقت المتصلة الثانية استلزم نقيض تاليها اي مقدم الاولى نقيض مقدم الثانية ونقيض مقدم الثانية مستلزم لتالي الاولى لان نقيض مقدم الثانية يتبع ان مقدم الاولى يستلزم لتاليها وهي المتصلة الاولى واذا ثبت ان الموجبتين (كليتين متلازمتين متعاكستين) السالتين الجزئيتين كذلك

وكل متصلتين توافقتا في الكيف وتخالفتا في الكم وتوافقتا في الطرفين زمت الجزئية الكلية من غير عكس لاستلزام القضية عكس نقيضها وكذا لو تلازم مقدم احدها نقيض مقدم الاخرى وتاليها نقيض تاليها تلازما متعاكسا متن

وكل متصلتين توافقتا في الكم والكيف وناقض مقدم احدهما تالي الاخرى واستلزم تاليها نقيض مقدمها زمت الاخرى الاولى في الموجبة الكلية والاخرى في السالبة الجزئية متعاكسا ان تعاكسا في اللزوم والا فلا وكذا لو ناقض تالي الاولى مقدم الثانية ولزم مقدمها نقيض تالي الثانية برهانه ان نقيض التالي الصادقة الذي هو مقدم الثانية او لازمه يستلزم نقيض المقدم الصادقة الذي هو تالي الثانية او ملزمة وكذا لو ناقض لازم تالي الاولى مقدم الثانية والقيود بحالها لكن التعاكس يتوقف على تعاكس هذا اللزوم متن

اعرفت غير مرة. واما الموجبات الجزئيتين فلا تلازم بينهما لان اللائطقي يستلزم الحيوان
جزئيا ويمتنع استلزام اللائطقي ولا انعكاس ايضا لاستلزام اللائطقي الانسان الحيوان جزئيا
وامتناع استلزام اللائطقي الحيوان الطائفي وعلى هذا لا يكون بين السالبيين الكليتين تلازم ولا انعكاس
واما على تقدير عدم انعكاس التلازم بين تالي الاولى وتقبض مقدم الثانية فالوجه الكلية الاولى
تستلزم الموجبة الكلية الثانية بمعنى الدليل الذي سبق من غير انعكاس لان اللائطقي يستلزم
اللاحيوان كليا والحيوان ليس يستلزم الانسان كليا. ويعلم منه ان السالبة الجزئية الثانية تستلزم
السالبة الجزئية الاولى ولا انعكاس. واما الموجبات الجزئيتان فالاولى لا يستلزم الثانية لاستلزام
الاضاحك الانسان جزئيا وعدم استلزام اللاحيوان الضاحك وبالعكس لاستلزام الانسان
الحيوان وامتناع استلزام اللاحيوان الضاحك فلا تلازم بين السالبيين الكليتين ولا انعكاس
ايضا وكذلك حكم متصلتين تفقضا في الكيف والنافض تالي الاولى مقدم الثانية وازم
مقدم الاولى تقبض تالي الثانية فان هذا الزوم ان انعكس تلازم الموجبات الكليتين
وتعاكسا اما التلازم فانه اذا صدقت الاولى استلزم تقبض تاليها معنى مقدم الثانية
تقبض مقدمها وحيث فرضنا ان مقدم الاولى لازم لتقبض تالي الثانية كان تالي الثانية لازما لتقبض
مقدم الاولى فتقول مقدم الثانية ملزوم لتقبض مقدم الاولى وتقبض مقدم الاول ملزوم لتالي الثانية
مقدم الثانية ملزوم لتاليها وعلى المتصلة الثانية واما العكس فانه اذا صدقت الثانية استلزم
تقبض تاليها تقبض مقدمها الذي هو تالي الاولى ومقدم الاول ملزوم لتقبض تالي الثانية بحكم انعكاس
الزوم فيكون مقدم الاول ملزوم لتاليها وعلى هذا حال السالبيين الجزئيتين واما اذا كانتا موجبتين
جزئيتين فلا يستلزم صدق شيء منهما صدق الاخرى اذ اللائطقي يستلزم الحيوان جزئيا واللا
حيوان لا يستلزم الانسان اصلا وكذا الحيوان يستلزم اللا انسان جزئيا والناطقي لا يستلزم اللاحيوان
فالسالبان الكليتان ايضا كذلك وان لم يتعكس لزوم مقدم الاولى لتقبض تالي الثانية فالوجه
الكلي الاولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية بما مر من البرهان ولا انعكاس لاستلزام الانسان اللا
ناطقي كليا وامتناع استلزام الحيوان الانسان كليا ومن هذا يعرف استلزام السالبة الجزئية الثانية
الاولى من غير عكس وصدق شيء من الموجبتين الجزئيتين لا يستلزم الاخرى لان الحيوان
يستلزم اللا ضاحك جزئيا والاضاحك لا يستلزم اللا انسان اصلا. وكذلك الحيوان
يستلزم اللا ناطقي جزئيا والحساس لا يستلزم اللاحيوان فلا تلازم بين السالبيين
الكليتين ايضا ولا انعكاس وقد اشار المصنف الى برهان استلزام المتصلة الاولى الثانية في الفصلين
بقوله وبرهانه وفيه لفظ ونشر بتقديم وتأخير وتحليله بان يقال برهان التلازم في الفصل الثاني ان تقبض
تالي الاولى الصادقة الذي هو عين مقدم الثانية يستلزم تقبض مقدم الاولى الصادقة الذي
هو ملزوم تالي الثانية وفي الفصل الاول ان تقبض تالي الاولى الصادقة الذي هو لازم مقدم الثانية يستلزم
تقبض مقدم الاولى الصادقة الذي هو عين تالي الثانية وكذلك متصلتين نافضين لازم تالي الاولى مقدم
الثانية اى كان تالي الاولى ملزوم لتقبض مقدم الثانية والتقبض دمجها من توافقها في الكيف
والكيف ولزوم مقدم الاولى لتقبض تالي الثانية لكن تعاكسا يتوقف على تعاكس الزوم بين
تالي الاولى ولازمه اى تقبض مقدم الثانية وبالفصل الاول بين مقدم الاولى وتقبض تالي الثانية
اما ان يكون متعاكسا اولا يكون وعلى التقديرين اما ان يكون الزوم بين تالي الاولى ولازمه متعاكسا
اولا وعلى التقديرين الاخرين فالمتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فتصارت
الاقسام ستة عشر فان تعاكس الزومان فالوجه الكليتين متلازمان متعاكسا اما التلازم
فلاهما اذا صدقت الاولى استلزم تقبض تاليها تقبض مقدمها والمفروض ان تاليها ملزوم لتقبض

مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية ملزوما لبعض تالي الاولى وكذلك العرَض في مقدم الاول لازم لبعض تالي الثانية فيكون تالي الثانية لازما لبعض مقدم الاول فتقول مقدم الثانية ملزوم لبعض تالي الاولى وتبعض تالي الاولى ملزوم لبعض مقدم الثانية وقبض مقدمها ملزوم لبعض تالي الثانية من قبضها لان مقدم الثانية ملزوم لتاليها وهي المتصلة الثانية ولما لا انعكاس فلا بد من صدق الثانية يستلزم تبعض تاليها تبعض مقدمها واذ قد فرضنا ان اللزوم بين تبعض مقدمها وتالي الاولى متعاكس فيكون تبعض مقدم الثانية ملزوما لتالي الاولى وكذا فرضنا ان لزوم مقدم الاول لبعض تالي الثانية متعاكس فيكون تبعض تالي الثانية لازما لمقدم الاول فقدم الاول ملزوم لبعض تالي الثانية وتبعض تالي الثانية ملزوم لبعض مقدمها وتبعض مقدمها ملزوم لتالي الاولى فقدم الاول ملزوم لتاليها والموجبان الجزئيان لا يلزم من صدق بئى منهما صدق الاخرى لان الحيوان يستلزم الانا طاق جزئيا والانسان لا يستلزم الاحساس والانسان يستلزم الحيوان جزئيا والاحساس لا يستلزم الانا طاق اصلا ويعلم من ذلك حال السالبيين الجزئيين في التلازم والسالبيين الكليين في عدمه وتقول ايضا المتصلة الاولى تلازم متصلة من مقدمها ولازم تاليها المتعاكس ملازمة متعاكسة لما ثبت ان انصلتين اذا توافقتا في الكم والكيف والمقدم وتلازمتا في التالى تلازما متعاكسا تلازما وتعاكسا وهذه المتصلة اذا اعتبرناها مع المتصلة الثانية تكونان متصلتين لزوم مقدم الاول لبعض تالي الثانية وناقض تالي الاولى مقدم الثانية فيرجع الى ما مر فيكون حكم المتصلة الاولى مع الثانية في التلازم وعدمه حكمهما بلافق لان حكم احدهما مساو مع الشيء حكم المساوي الاخره وان لم ينعكس اللزوم انفسا ينعكس احدهما ولا يستلزم الموجبة الكلية الاولى الموجبة الكلية الثانية بعين ذلك البيان من غير عكس لان الاحساس يستلزم الاضاحك كليا والانسان لا يستلزم الفرس اصلا فلا سالبة الجزئية الثانية مستلزومة للسالبة الجزئية الاولى بدون العكس والموجبان الجزئيان لا تلازم بينهما لان الحيوان يستلزم الانسان جزئيا والاضاحك لا يستلزم الانا طاق ولا انعكاس اذا ضحك يستلزم الاكاذب جزئيا والناطق لا يستلزم الصاهل اصلا فالسالبان الكليتان حالهما كذلك (قوله البحث الثاني في تلازم المفصلات الخمسة الجنس) كل منفصلتين حقيقتين توافقتا في الكم والكيف وكان طرفا احدهما يقتضى طرفي الاخرى او مساويين لتبعضيهما او كان احد طرفي احدهما نقبضا لاحد طرفي الاخرى والاخر مساو بالتبعض الطرف الاخر فجهاما موجبان او سالبان جزئيان او كليتان فضرر الاربعة في الثلاثة تحصل اثنا عشر ممكنا وكيف ما كان يتلازمان ويتعاكسان اما ذاتا فاقضتا في الطرفين فلانه متى صدق الانفصال الحقيقي بين الشئيين يصدق الانفصال الحقيقي بين التبضيين والاجزاء المجمع بينهما وجواز الخلو عنهما لكن جواز الجمع بين التبضيين يستلزم جواز الخلو عن العيين وجواز الخلو عن التبضيين يستلزم جواز الجمع بين العيين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هب واما اذا تساوى طرفا احدهما فبعضى طرفي الاخرى فلا بد ان يصدق المتصلة الاخرى لامكن الجمع بين جزئيهما واما ممكن الخلو عنهما واما ممكن الجمع بينهما يستدعي امكان الخلو عن تبعضيهما المستلزم لامكان الخلو عن مساويهما واما كان الخلو عنهما يلزم امكان الجمع بين تبعضيهما المستلزم لامكان الجمع بين المساويين وقد فرض بينهما انفصال حقيقي هب واما اذا توافقتا في احد الطرفين ومساوي الاخر فبعض الاخر فلا نه واما كان الجمع بين جزئي المتصلة الاخرى لامكن الخلو عن تبعضيهما وهو يستلزم امكان الخلو عن احد التبضيين ومساوي الاخر ولو امكن الخلو عنهما لجاز الجمع بين تبعضيهما فيصور الجمع بين احدهما ومساوي الاخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هب وقد اشار الى الكل بقوله والا لزم الخلف اى لما كان الجمع بين جزئي كل واحدة منهما يستلزم الخلو عن جزئي الاخرى وبالعكس فلو لم يتلازم

الثاني في تلازم المنفصلات الخمسة الجنس كل حقيقتين توافقتا في الكم والكيف وتوافقتا في الطرفين وتساوى طرفا احدهما يقتضى طرفي الاخرى وتوافقتا في احد الطرفين وتساوى الاخر فبعض الاخر تلازم وتعاكسا لان الجمع بين جزئي كل واحدة منهما يستلزم الخلو عن جزئي الاخرى وبالعكس والا لزم الخلف وان توافقتا في الكم وتوافقتا في الكيف وتوافقتا في احد الجزئين وتوافقتا في الاخر وتلازم متا فيه على العاكس لمت السالبة الموجبة لا متاع معاندة الشيء وتبعضه اثلاث عنادا حقيقيا ولا انعكاس لجواز ان لا يمسند واحد من تبعضين ثانيا متن

بين ذلك الشرع لما كان (١) لازما (٢) واجب (٣) منع الجمع كان يوجب (٤) كون
منع الجمع تلك الممانعة معها وهي مستلزمة لها فترتب مخالفتها وان كانت الممانعة تلك
الموصوفة ما نفي الخلو فمقتضاها ضرورة الضرورة المستلزمة لها فترتب مخالفتها وان كانت الممانعة تلك
لزم لا يمتنع الجزء الملزوم بالجزء الممتنع لان من الخلو عن الممانعة لوجه الشيء والمزوم
صغير يستلزم منع الخلو عن اللزومين او عن الشيء والغير وبالعكس سائبا لان يجوز الخلو
عن اللزومين او عن الشيء ولازم غيره يقتضى جواز الخلو عن اللزومين او عنهما من غير عكس
وان يعكس اللزوم تلازما وتماكنا لا متناهي على واحدة منهما على المزوم في اليجاب وعلى اللزوم
في السلب وبالحال ظاهر وبطريق قوله واستلزم الخلو عن الشيء ولزم غيره يقتضى امتناعه عنه
وعن غيره على وجه اللزوم في التبيين على قياس مانعة الجمع وان نعت مانع الجمع او مانع
الجزء في الكرم دون الكيف وتناقض في الطرفين لزم السالبة الموجبة كانت كليتين او جزئيتين
من غير عكس اما بيان اللزوم في مانعة الجمع فلا ان كان بين الشئين منع الجمع جاز ارتفاعها
اذ اراد بها المعنى الاخص فلا يكون بين تعضيدهما منع الجمع فيصدق السالبة وفي مانعة الخلو
فلا ان اذا امتنع الخلو عن امرين جاز اجتماعهما فلا يمنع الخلو عن تعضيدهما واما عدم العكس
فلجواز صدق الشئين مع جواز صدق تعضيدهما كالحيوان والايض حتى يصدق
السالبة المانعة الجمع بدون موجبها ولجواز كذب الشئين مع كذب تعضيدهما كالانسان والذئب
فيصدق السالبة المانعة الجمع بدون موجبها (قوله انما في تلازم المنفصلات المختلفات
الجنس) اذا وافقت الحقيقة مانعة الجمع او مانعة الخلو في الكم والكيف واخذ الجزئين وزم الجزء
الاخر من الحقيقة الجزء الاخر من مانعة الجمع واستلزم الجزء الاخر من الحقيقة الجزء الاخر
من مانعة الخلو وزموا واستلزموا غير متعاضدين فهما كونان موجبتين وسالبتين كليتين جزئيتين
فهذه ثمانية فان كانتا موجبتين لزمت غير الحقيقة اياهما وان كانتا سالبتين لزمت الحقيقة غيرها
من غير عكس اما الاول فلان الموجبة الحقيقة تشتمل على منع الاجتماع والخلو بين جزئيهما ومنع
الجمع بين الشيء واللازم مقتضى لمنع الجمع بين الشيء والمزوم ومنع الخلو عن الشيء والمزوم كنع
الخلو عن الشيء واللازم والسالبة الحقيقة تصدق على ما لجواز الجمع بين جزئيهما او لجواز الخلو
عنهما وجواز الجمع بين الشيء والمزوم موجب لجواز الجمع بين الشيء واللازم وجواز الخلو
عن الشيء واللازم موجب لجواز الخلو عن الشيء والمزوم واما الثاني فلاحتمال كون اللزوم اعم
وكذلك الحكم اذا كان جزأ الحقيقة لازمين لجزئ مانعة الجمع ومستلزمين لجزئ مانعة الخلو
ولا يمتنع عليك تفصيله بعد الاحاطة بما ذكرناه وغير الحقيقة اي مانعة الجمع ومانعة الخلو
اذا توافقتا وكيفا وتناقضا في الطرفين وهي اربعة اقسام تلازما وتماكنا اما اذا كانتا
موجبين فلان امتناع الجمع بين الشئين دائما اوفى الجملة لمزوم لامتناع الخلو عن تعضيدهما كذلك
فيلزم مانعة الخلو مانعة الجمع وبالعكس اي امتناع الخلو عن شئين مقتضى لامتناع الجمع بين
تعضيدهما فيلزم مانعة الجمع مانعة الخلو واما اذا كانت سالبتين فلان جواز اجتماع بين شئين
لمزوم لجواز ارتفاع تعضيدهما وجواز ارتفاع شئين لمزوم لجواز اجتماع تعضيدهما وارتفاقا
في الكم والجزئين وتخالفا في الكيف لزم السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين لانه
ذا كان بين الشئين منع الجمع وجب ان لا يكون بينهما منع الخلو ولا انقلبت مانعة الجمع حقيقة
وكذلك اذا كان بينهما منع الخلو لم يكن بينهما منع الجمع فان قلت لانه لو كان بينهما منع الخلو
في الجملة كانت حقيقة وانما يكون لزم منع الخلو كلفه فقول المراد انه لا يمتنع مانعة الجمع مانعة
الجمع ومنع الخلو الجزئ كاف في ذلك والعكس غير لازم لجواز اجتماع الشئين مع جواز ارتفاعهما

الثالث في تلازم مختلفات
الجنس مهما وافقت الحقيقة
غيرها في الكم والكيف واحد
الجزئين ولزم الجزء الاخر منها
الجزء الاخر من مانعة الجمع
واستلزم من مانعة الخلو زمت
غير الحقيقة اياهما ايها باوهي
غيرها سائبا من غير عكس
ولا يمتنع عليك لية وكذا
لو كان اللزوم في الجزئين وغير
الحققيين اذ توافقتا في الكم
والكيف وتناقضا في الجزئين
تلازما وتماكنا لان منع الجمع
بين الشئين يقتضى منع الخلو
عن تعضيدهما وبالعكس وان
توافقتا في الكم والجزئين
وتخالفتا في الكيف لزم
السالبة الموجبة والانقلبت
الموجبة حقيقة من غير عكس
لا يمكن ارتفاع الشئين وارتفاع
تعضيدهما وكذا اذا توافقتا
في احد الجزئين ولزم الجزء
من الموجبة الجزء الاخر من
السالبة ان كانت مانعة الجمع
وبالعكس ان كانت مانعة الخلو

تخصد في السالبة من الوجهة الاخرى فيكون الوجهة الاولى هي التي كانت الموجبة من الوجهة الاخرى
 الاخر من الوجهة الاولى الاخر من الوجهة الاخرى كانت الموجبة من الوجهة الاخرى كانت الموجبة من الوجهة الاخرى
 من السالبة الجزئية الاخر من الوجهة الاخرى كانت الموجبة من الوجهة الاخرى كانت الموجبة من الوجهة الاخرى
 الموجبة من الوجهة الاخرى كانت الموجبة من الوجهة الاخرى كانت الموجبة من الوجهة الاخرى كانت الموجبة من الوجهة الاخرى
 ثبت منع الجمع بين جزئي مائة الخلو فيجوز الخلو عنهما والاشتباه مائة الجمع حقيقة واما
 اذا كانت مائة الخلو فلان احد جزئيهما لا كان ملزوما لاسد جزئي مائة الجمع ومنع الخلو
 عن الشيء وللزوم يستلزم منع الخلو عن الشيء ولللازم كان بين جزئي مائة الجمع منع الخلو
 فيجوز اجتماعهما واللازم الانقلاب والعكس غير واجب في شيء منهما لانه يجوز الخلو عن الشيء
 وللزوم مع جواز الجمع بينه وبين اللازم كالانسان والفرس لجواز ارتقا عنهما مع جواز اجتماع
 الانسان والحيوان للام للفرس فلا يلزم الموجبة المائة الجمع السالبة المائة الخلو وايضا يجوز الجمع
 بين الشيء واللازم مع جواز الخلو عنه وعن الملزوم كالحيوان والايض لجواز اجتماعهم مع جواز الخلو
 عن الابيض والانسان الملزوم للحيوان فلا يلزم الموجبة المائة الخلو السالبة المائة الجمع (قوله الرابع
 في تلازم المتصلات والمنفصلات) المتصلة والمنفصلة الحقيقية اذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا
 في احد الجزئين وتوافقتا في الجزء الاخر وتلازمتا فيه تلازما متعاكسا وهي ثمانية زمت المتصلة
 المنفصلة ان كانتا موجبتين والمنفصلة المتصلة ان كانتا سالبتين من غير عكس فبهما بيان
 الحكم فيما اذا توافقتا في احد الجزئين اما التلازم في الموجبتين كليتين كانتا او جزئيتين فلان الانفصال
 الحقيقي يحل اجتماع الجزئين وارتقا عنهما ومنع امتنع تحقق احد الجزئين مع الآخر دائما
 او في الجملة وجب ثبوت نقبض احدهما على تقدير الآخر كذلك او امتنع تحقق نقبض احدهما
 مع نقبض الآخر وجب ثبوت عين احدهما مع نقبض الآخر ولا معنى لللازمة بين عين احدهما
 ونقبض الاخرى الا ذلك فكل حقيقة تلزمها اربع معصلات اثنتان توافقاتها في المقدم باعتبار
 منع الجمع بين جزئيهما واخرى في التالي باعتبار منع الخلو عنهما وقوله لاستلزام كل جزء
 من المتصلة نقبض الاخرى اعادة لبعض الدعوى واما عدم الانفكاس فلجواز كون اللازم
 اعم فالمصلتان الموافقتان في المقدم لا تنعكسان عليهما اعدم الانفصال الحقيقي بين نقبض الاعم وعين
 الاخص والموافقان في التالي لا تنعكسان ايضا لعدم الانفصال بين عين الاعم ونقبض الاخص
 وايضا للاستلزام المتصلة المنفصلة لانعكس كل متصلة على نفسها لانه حينئذ يكون بين نقبض المقدم
 والتالي وبين نقبض التالي والمقدم اتصال حقيقي فبستلزام التالي المقدم واما حكم السالبتين
 الكليتين والجزئيتين تلازما وعكسا فبين بعكس النقبض او بالخلف فانه لولم يصدق السالبة
 المنفصلة على تقدير صدق السالبة المتصلة صدقت الموجبة المنفصلة وهي ملزمة للموجة
 المتصلة وكلا لم تنجح الى اعادة هذا البيان في السوابق فلما عصر المقاييس واما اذا تلازمتا
 في الجزء فلانها تساوي المتصلة الموافقة في الجزء لا تقرر من ان كل متصتين موافقتين في الكم
 والكيف واحد الطرفين متلازمين في الطرف الاخر تلازما متعاكسا متلازمين متعاكسان
 وحكم احد المساويين مع الشيء حكم المساوي الآخر معه وكذلك الحكم او ناقض مقدم المتصلة
 احد جزئي المتصلة ولزم تاليها الجزء الاخر من المتصلة اما ان المتصلة لازمة للمنفصلة اذا كانتا
 موجبتين كليتين او جزئيتين فلامه متى صدقت المتصلة استلزم نقبض احد جزئيهما اعني مقدم
 المتصلة عين الجزء الاخر استلزاما كلياً او جزئياً وفيه الجزء الاخر يستلزم تالي المتصلة كلياً
 فبستلزام مقدم المتصلة تاليها استلزاما موافقاً للمنفصلة في الكم واما عدم وجوب العكس فلا احتمال
 استلزام الشيء لازم غيره مع عدم النقاد الحقيقي بين نقبض ذلك الشيء وبين ذلك الغير كالانسان

الرابع في تلازم المتصلات
 والمنفصلات والمتصلة
 والمنفصلة الحقيقية اذا توافقتا
 في احد الجزئين وتوافقتا
 وتلازمتا في الآخر وتلازمتا
 زمت المتصلة المنفصلة ايحاي
 وبالعكس سلباً لاستلزام كل
 جزء من المتصلة نقبض
 الآخر ولا يعكس لجواز كون
 تالي المتصلة اعم من مقدمها
 وكذا او ناقض مقدم المتصلة
 احد جزئي المتصلة ولزم
 تاليها الجزء الاخر او ناقض
 تاليها احداهما واستلزم مقدمها
 الاخر او وافق مقدمها احداهما
 او استلزمه ولزم تاليها نقبض
 الاخر او وافق تاليها احداهما
 ولزمه واستلزم مقدمها نقبض
 الاخر من

يستلزم الحيوان اللازم للفرس ولاعداد بين الانسان والفرس وكذا لو ناقض تالى المتصلة احد جزئى المتصلة واستلزم مقدمها الجزء الآخر من المتصلة اما اللزوم عند الايجاب فلا من مقدم المتصلة يستلزم الجزء الآخر من المتصلة والجزء الآخر منها يستلزم نقيض احد جزئيهما اعنى تالى المتصلة فمقدمها يستلزم تاليها لكنه لا يتم اذا كانت المتصلة جزئية لصيرورة كبرى الاول جزئية حينئذ نعم لو تقا كس استلزام المقدم امكن البيان من الثالث واما عدم العكس فلجواز استلزام الملزوم لشيء مع عدم الاتصال بين ذلك الشيء ونقيض اللازم كالانسان الملزوم للحيوان فانه يستلزم الجسم ولا اتصال بين اللاحويان والجسم وكذا لو وافق مقدم المتصلة احد جزئى المتصلة ولزم تاليها نقيض الجزء الآخر لان احد جزئى المتصلة اى مقدم المتصلة ملزوم لنقيض الجزء الآخر كلياً او جزئياً ونقيض الجزء الآخر ملزوم تالى المتصلة واما عدم لزوم العكس فلجواز استلزام الشيء لازم نقيض غيره مع عدم المعاندة بينهما كالانسان فانه يستلزم الحيوان وهو لازم لنقيض الافرّس ولاعداد بين الانسان والافرّس وكذا لو استلزم مقدم المتصلة احد جزئى المتصلة ولزم تاليها نقيض الجزء الآخر لان مقدم المتصلة ملزوم لاحد جزئى المتصلة واحد جزئيهما ملزوم لنقيض الجزء الآخر ونقيض الجزء الآخر ملزوم تالى المتصلة لكنه ايضا قائم بين الكليتين ولو تقا كس استلزام المقدم تبين تلازم الجزئيتين من الثالث والاول وعدم الانعكاس لجواز استلزام ملزوم شيء اللازم نقيض غيره مع عدم المعاندة بينهما كالانسان الملزوم للجسم يستلزم الحيوان اللازم لنقيض الافرّس ولا اتصال بينهما وكذا لو وافق تالى المتصلة احد جزئى المتصلة واستلزم مقدمها نقيض الجزء الآخر فان مقدمها ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المتصلة الملزوم لعين احد جزئيهما اى تالى المتصلة وهو ايضا لا يتم فى الجزئية وانعكاس اللزوم تبين تلازمها من الثالث وعدم العكس لاحتمال لزوم الشيء الغير مع عدم الاتصال بين ذلك الشيء ونقيض لازم الغير كالحيوان يلزم الانسان الملزوم لنقيض الفرس ولاعداد بين الفرس والحيوان **وصكدا** اذا لزم تالى المتصلة احد جزئى المتصلة واستلزم مقدمها نقيض الجزء الآخر فان مقدمها ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المتصلة وهو ملزوم لاحد جزئيهما الملزوم لتالى المتصلة وتلازم الجزئيتين انما يظهر ههنا ايضا عند انعكاس استلزام المقدم من الثالث والاول وعدم لزوم العكس لجواز استلزام الشيء الغيرة وعدم الاتصال بين نقيض لازم ذلك الشيء **وملزوم** الغير كالانسان الملزوم لنقيض الفرس يستلزم الحيوان اللازم لاصحال مع عدم المعاندة بينهما **(قوله)** واذا اختلفتا فى الكيف اذا اختلفت المتصلة والمتصلة الحقيقية فى الكيف واتحدتا فى الكم والجزئين لزم السالبة منهما الموجبة كليتين كالتا او جزئيتين من غير عكس اما الاول فلان اللزوم بين الشئتين يقتضى عدم المعاندة وكذا الاتصال بينهما يقتضى عدم اللزوم بينهما لامتناع اللزوم والعناد معا بين الشئتين واما الثانى فلا تلازم من سلب العناد بين الشئتين لتحقق اللزوم بينهما ولان سلب اللزوم بتحقيق العناد لجواز ارتفاعهما كفى المحتجبين بطريق الاتفاق وكذا لو اتفقتا فى الجزئيتين والقيود بحالهما اما ان المتصلة الموجبة تستلزم المتصلة السالبة فلان الملازمة بين الشئتين تقتضى عدم الاتصال الحقيقى بين نقيضيهما لانه لو ثبت الاتصال الحقيقى بين نقيضيهما لامتنع اجتماع عينييهما فلزم المناهضة بين اللازم والملزوم وهو محال وربما يستدل عليه بان المتصلة الموجبة تنعكس بعكس النقيض الى موجبة مركبة من نقيضى الطرفين وهى مستلزومة للسالبة المتصلة وهذا لا يتم فى الجزئية واما ان المتصلة الموجبة مستلزومة للسالبة المتصلة فلان الاتصال الحقيقى بين الامرئتين يقتضى الاتصال الحقيقى بين نقيضيهما لما مر من ان الحقيقتين اذا اتفقتا

واذا اختلفتا فى الكيف واتفقتا
فى الكم وفى الجزئيتين لزم
السالبة الموجبة لامتناع
اللزوم والعناد معا بين الشئتين
ولا ينعكس لجواز ارتفاعهما
وكذا لو اتفقتا فى الجزئيتين
او وافق مقدم المتصلة احد
جزئى المتصلة ولزم مقدمها
تاليها الآخر او وافق تاليها
احدهما ولزم مقدمها الآخر
من

في الحكم والكيفية وتوافقهما في الجزئين فلازمنا وتماثلنا وانفصالنا بين التقيضين وتماثلنا
 سلب الانفصال بينهما وما عديم العكس فيهما فلما لازم الوجود بين الطرفين منع عدم التماثل
 بين تقيضيهما وتماثلهما كالفرس والاشنان وتقيضيهما ملوكا والوافق مقدم المتصلة احدث جرتى
 المتصلة واستلزم تاليها الجزء الاخر اما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدمها اعني احدث جرتى
 المتصلة لازم لتاليها الملزوم للجزء الاخر من المتصلة فيكون بين جزئيهما ملازمة فيصدق سلب
 الانفصال بينهما واما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدمها اى مقدم المتصلة متناق لتاليها
 اللازم تالى المتصلة ومتناق اللازم متناق للزوم فيكون بين جرتى المتصلة متناق فيصدق سلب
 الاتصال وعدم الاتساق فيهما لامكان ان لا يعاند الشيء لازم الغير مع عدم الملازمة بينهما
 كالانسان لا يعاند لازم الفرس وهو الحيوان مثلا وكذا الازم مقدم المتصلة احدث جرتى المتصلة
 واستلزم تاليها الجزء الاخر منها اما استلزام المتصلة الموجبة السالبة المتصلة فلان احدث جرتى
 المتصلة ملزوم مقدم المتصلة ومقدمها ملزوم تاليها المستلزم للجزء الاخر من المتصلة فيكون
 احد جزئيهما ملزوما للجزء الاخر فلا يكون بينهما انفصال وهو لا يهتض في الجزئية
 وانما يتبين استلزامها من الثالث على تقدير انعكاس لزوم مقدم المتصلة واما استلزام الموجبة
 المتصلة السالبة المتصلة جزئيتين فلعدم استلزام احد جرتى المتصلة تالى المتصلة جزئيا
 لما رآنا وهو استدعى عدم استلزام لازمه اعني مقدم المتصلة تاليها وكليتين على تقدير انعكاس
 لزوم المقدم فلعدم استلزام احد جرتى المتصلة تالى المتصلة كلياً فلا يستلزم التالى لازمه المساوي
 كذلك واما عدم وجوب انعكاس فيهما فلجواز عدم الممانعة بين ملزوم الشيء ولازم الغير مع عدم
 الملازمة بينهما كالمضاحك الملزوم للانسان والحيوان اللازم للفرس وكذا او وافق تالى المتصلة
 احد جرتى المتصلة ولزم مقدمها الجزء الاخر اما اذا كانت المتصلة موجبة فلان الجزء الاخر
 من المتصلة مستلزم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني احد جرتى المتصلة فلا يكون بينهما
 انفصال والبيان في الجزئية لا يتم الا اذا انعكس لزوم المقدم واما اذا كانت المتصلة موجبة
 جزئية فلان الجزء الاخر من المتصلة لا يستلزم احدث جرتيهما اعني تالى المتصلة جزئيا فلا يستلزم
 لازمه جزئيا وكلياً اذا انعكس لزوم المقدم فلانه لا يستلزم تالى المتصلة كلياً فلا يستلزم لازمه
 المساوي وما يوضحه استعمال طريق عكس التقيض والخلف وقد سبق التنبيه على امكان
 استعمالهما في امثال هذا المقام وعدم انعكاسهما لجواز ان لا يعاند شيء ملزوم غيره مع عدم الملازمة
 بينهما كالمضاحك لا يعاند الفرس الذى هو ملزوم الصاهل (قوله والمتصلة وممانعة الجمع)
 اذا توافقت المتصلة وممانعة الجمع في الحكم والكيف واحد الجزئين وناقض تالى المتصلة الجزء
 الاخر من المتصلة فلازمنا وتماثلنا وتماثلنا لازم المتصلة المتصلة كليتين وجزئيتين فلا يستلزم
 عين كل من جزئيهما تقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما فلينزهما متصلاً باعتبار تعدد الجزئيتين
 واما انعكاس فلا امتناع الجمع بين مقدم المتصلة وتقيض تاليها لامتناع وجود الملزوم بدون
 اللازم هذا في الموجبتين واما في السالبتين فيأحد الطرفين المذكورين ولو وافق مقدم المتصلة
 احد جرتى ممانعة الجمع ولزم تاليها تقيض الاخر فلا يجوز ان انبتها كس لزوم التالى الا
 فان لم يعاكس لممت المتصلة المتصلة ان كانتا موجبتين وبالعكس ان كانتا سالبتين كليتين
 وجزئيتين اما التلازم فلانه متى صدقت المتصلة استلزم احد جزئيهما اعني مقدم المتصلة تقيض
 الاخر المستلزم لتاليها واما عدم انعكاس فلا مكان استلزام الشيء لازم تقيض الغير مع امكان
 الجمع بينهما كالانسان المستلزم للحيوان اللازم لتقيض الفرس وان تعاكس الازم تعاكسا

والمتصلة وممانعة الجمع اذا
 توافقا في الحكم والكيف واحد
 الجزئين وناقض تالى المتصلة
 الجزء الاخر من المتصلة
 فلازمنا وتماثلنا لا يستلزم
 كل من جرتى المتصلة
 تقيض الاخر وامتناع الجمع
 بين مقدم المتصلة وتقيض
 تاليها ولو وافق مقدم المتصلة
 احد جزئى المتصلة
 او استلزمه ولزم تاليها تقيض
 الاخر او ناقض تاليها احدهما
 واستلزم مقدمها الاخر لممت
 المتصلة المتصلة ايضاً
 وبالعكس سلباً وان تعاكس
 الازم تعاكسا من

لان مقدم المتصلة هي احد جزئتي المتصلة مستلزم لتاليها وتاليها ملزوم لتقيض الجزء الآخر
 بحكم الاعمق كاس فيكون احدهما جزءا بينهما ملزوما لتقيض الآخر فاما منع الجمع بينهما
 وكذا ملزوم مقدم المتصلة احد جزئتي المتصلة ولزم تاليها تقيض الآخر فان لم يتما كس
 احد الجزئتين لزم المتصلة المتصلة في الايجاب وبالعكس في السلب لان مقدم المتصلة ملزوم
 لاحد جزئتي المتصلة وهو ملزوم لتقيض الجزء الآخر الملزوم لتالي المتصلة والبيان انما ينتهض
 في الجزئتين من الثالث اذا انعكس لزوم مقدم ولا يجب الا انعكاس لجواز استلزام ملزوم الشيء
 لازم لتقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالكتاب يستلزم الانسان والحيوان اللازم لتقيض اللا
 فرس وان تماكس اللزومان تماكسا لان احد جزئتي المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة حيث
 ومقدمها ملزوم لتاليها وتاليها ملزوم لتقيض الجزء الآخر من المتصلة فاحد جزئتيها ملزوم
 لتقيض الجزء الآخر فينبغي منع الجمع وانما يبين في الجزئتين من الثالث وكذا الحكم لو ناقض
 تالي المتصلة احد جزئتي المتصلة واستلزم مقدمها لآخر اما لزوم المتصلة المتصلة اذا كانتا
 كائنتين فلان مقدم المتصلة مستلزم للجزء الآخر من المتصلة وهو مستلزم لتقيض احد جزئتيها
 اعني تالي المتصلة واما عدم انعكاس اذا لم يتعاكس الزيم فيجوز استلزام ملزوم الشيء تقيض
 الغير مع جواز الجمع بينهما كالانسان الملزوم للحيوان يستلزم تقيض الفرس واما انعكاس اذا تماكس
 اللزوم فلان الجزء الآخر من المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لتقيض احد جزئتيها
 وطريق البيان في الجزئتين من الثالث وقوله اولاه الضمير فيه ان عاد الى احدهما حتى يكون
 تقدير الكلام اولاه تاليها احد جزئتي المتصلة واستلزم مقدمها الآخر لم يصح تلازمهما
 على ما ذكره وهو ظاهر وان عاد الى تقيض احدهما حتى يكون التقدير اولاه تاليها تقيض احدهما
 واستلزم مقدمها الآخر فهو تكرار لقوله واستلزمه ولزم تاليها تقيض الآخر (قوله وان اختلفنا
 في الكيف واتفقتا في الكم والجزئين) اذا اختلفت المتصلة ومانعة الجمع في الكيف وتوافقتا
 في الكم والجزئين لزم السالبة الموجبة متصلة كانت او منفصلة كلية او جزئية لان اللزوم بين
 امرين يستلزم جواز الجمع بينهما ومنع الجمع يستلزم صحة الانفكاك بينهما وبالعكس في شيء
 منهما لجواز ان لا يكون بين الشئتين لزوم ولا عناد كما في الاقايين وكذا اذا توافقتا في الطرفين
 اما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المتصلة فلاه متى كان بين امرين لازم كان بينهما تقيضيهما
 ايضا تلازم بحكم عكس التقيض فلا يمكن بينهما منع الجمع وباليه اشار بقوله لان الملازمة بين تقيض
 الجزئتين يقتضي الملازمة بينهما لكنه انما يتم في الكائنين اذا الموجبة الجزئية لا انعكس بعكس
 التقيض واما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المتصلة فباحد الطرفين فلا ينعض الا
 في الجزئتين واما عدم انعكاس فيها فلجواز الاجتماع بين امرين مع عدم الملازمة بين تقيضيهما
 وكذا اذا اتفقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئتي المتصلة واستلزم تاليها
 الآخر لان مقدم المتصلة وهو احد جزئتي المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر فلا يكون
 بينهما منع الجمع وعدم انعكاس لجواز الجمع بين الشيء ولزم التفسير عدم الملازمة بينهما
 كالايض والحيوان اللازم للانسان وكذا اذا لزم مقدم المتصلة احد جزئتي المتصلة واستلزم
 تاليها الآخر لان احد جزئتي المتصلة ملزوم مقدم المتصلة الملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر
 من المتصلة ولا يخاف في ان البيان في الجزئتين انما يتم من امثال عند انعكاس لزوم مقدم وعدم
 وجوب انعكاس لاما كان الجمع بين ملزوم الشيء ولازم التفسير وعدم الملازمة بينهما كالهندي
 الملزوم للاسد والحيوان اللازم للانسان وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئتي المتصلة
 ولزم مقدمها الجزء الآخر لان الجزء الآخر من المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني

وان اختلفنا في الكيف وتوافقتا
 في الكم وفي الجزئين او توافقتا
 فيهما لزم السالبة الموجبة
 من غير عكس لان الملازمة
 بين تقيض الجزئتين يقتضي
 الملازمة بينهما بالنسبة للعناد
 وكذا اذا توافقت مقدم المتصلة
 احد جزئتي المتصلة او وافق
 واستلزم تاليها الآخر او وافق
 تاليها احدهما واستلزمه
 مقدمها الآخر وكذا اذا ناقض
 مقدمها احدهما ولزم تقيضه
 واستلزم تاليها تقيض الآخر
 او ناقض تاليها احدهما
 واستلزم تقيضه ولم مقدمها
 تقيض الآخر من

أحد جزئي المنفصلة وتلازم الجزئين يتبين من الثالث عند انعكاس الزوم وعدم انعكاس لاكنان
الجمع بين الشيء ولازوم الغير وعدم الملازمة بينهما كما تقدم وقوله أو استلزم تكرار الأمر من قوله
أولزومه واستلزم تأليها الآخر وكذا إذا ناقض مقدمها أحد جزئي المنفصلة واستلزم تأليها نقض
الآخر لأن نقض أحد جزئي المنفصلة وهو مقدم المتصلة ملازم لتأليها الملازم لنقض الجزء الآخر
فلا يكون بين عنيهما منع الجمع لما عديم الانعكاس لاكنان اجتماع امرين وعدم ملازمة ملازم
نقض أحدهما لنقض الآخر كالأبيض والحجر فإن الجاد وهو ملازم للاحيوان لا يستلزم
نقض الأبيض وكذا لو لم مقدم المتصلة نقض أحد جزئي المنفصلة واستلزم تأليها نقض
الآخر لأن نقض أحد جزئي المنفصلة ملازم لمقدم المتصلة الملازم لتأليها الملازم لنقض الجزء
الآخر وهو لا يطرده في الجزئين فتبين بالثالث إذا انعكس الزوم وعدم انعكاس لجواز الجمع بين
شئيين وعدم ملازمة ملازم نقض أحد هما اللازم نقض الآخر كالأبيض والإنسان
فإن الحجر وهو ملازم للإنسان لا يلزم نقض الملون اللازم للأبيض وكذا لو ناقض تألي المتصلة
أحد جزئي المنفصلة ولزم مقدمها نقض الآخر لأن نقض الجزء الآخر ملازم لمقدم المتصلة
الملازم لنقض أحد جزئي المنفصلة والبيان في الجزئين يتوقف على انعكاس الزوم وعدم
انعكاس لاكنان اجتماع امرين مع عدم ملازمة لازم نقض أحدهما لنقض الآخر كالأبيض
والإنسان فإن الحيوان اللازم لنقض الإنسان لا يلزم نقض الأبيض وقوله أو استلزمه نقضه
تكرار لما سبق من قوله أولزوم نقضه واستلزم تأليها نقض الآخر (قوله والمنفصلة ومابعة الخلو)
متى توافقت المتصلة ومابعة الخلو في الكم والكيف وأحد الجزئين وناقض مقدم المتصلة الجزء
الآخر من المنفصلة تلازمتا وتعاكستا أما التلازم فلأنه إذا كان بين الشئيين منع الخلو يكون نقض
أحدهما مستلزما لعين الآخر والأجزاء أن يصدق نقض أحدهما بدون الآخر فلا يكون بينهما
منع الخلو وأما انعكاس فلا نه إذا كان بين الشئيين ملازمة يكون بين نقض الملازم وعين اللازم
منع الخلو والأجزاء ارتفاعهما فيمكن وجود الملازم بدون اللازم وهو محال وهو عام في الكلبيين
والجزئيين إذا كانتا موجبتين ففوله لا يستلزم نقض كل من جزئي المنفصلة عين الآخر لتقبل
استلزام المنفصلة المتصلة وقوله وامتناع الخلو بين نقض المقدم وعين التالي لتقبل استلزام المتصلة
المنفصلة لكنه إعادة الدعوى بعبارة أخرى وإذا توافقت في الكم والكيف وناقض مقدم المتصلة
أحد جزئي المنفصلة ولزم تأليها الآخر لامت المتصلة المنفصلة إيجابا وبالنعكس سلبا فكلما
صدق المتصلة الموجبة صدقت المتصلة الموجبة كليتين كانتا أو جزئيتين لأنه إذا كان بين
الأمرين منع الخلو يكون نقض أحدهما وهو مقدم المتصلة مستلزما لعين الآخر وهو ملازم
لتألي المتصلة ولا ينعكس لجواز استلزام نقض الشيء اللازم للغير مع إمكان الخلو بينهما
كالأحيوان يستلزم الإنسان ويمكن الخلو عن الحيوان والفرس المستلزم للإنسان هذا
أن لم ينعكس الزوم أما إذا انعكس ظهر التعاكس لأن مقدم المتصلة يستلزم ح أحد جزئي
المنفصلة فكلما يكون بينه وبين نقض المقدم أعني الجزء الآخر من المنفصلة منع الخلو وهكذا
لو امتنع مقدم المتصلة نقض أحد جزئي المنفصلة ولزم تأليها الآخر أما تلازم الموجبتين
الكلبتين فلأن مقدم المتصلة مستلزم لنقض أحد جزئي المنفصلة وهو ملازم لعين الجزء الآخر
الملازم لتألي المتصلة وتلازم الجزئيتين يتبين من الثالث عند انعكاس استلزام المقدم وأما عدم
انعكاس إن لم ينعكس أحد الزومين فلهجواز استلزام ملازم نقض الشيء اللازم للغير ومعواز الخلو
بينهما كالإنسان الملازم لنقض الأحيوان يستلزم الجسم اللازم للفرس ويجوز الخلو عن الأحيوان

والمنفصلة ومابعة الخلو
إذا توافقت في الكم والكيف
وأحد الجزئين وناقض مقدم
المتصلة الجزء الآخر من
المنفصلة تلازمتا وتعاكستا
لاستلزام نقض كل من جزئي
المنفصلة عين الآخر وامتناع
الخلو عن نقض مقدم المتصلة
وعين تأليها وإذا توافقت
في الكم والكيف وناقض مقدم
المتصلة أحد جزئي المنفصلة
أو استلزم نقضه ولزم تأليها
الآخر أو وافق تأليها أحدهما
أولزومه واستلزم مقدمها
نقض الآخر لامت المتصلة
المنفصلة إيجابا وبالنعكس سلبا
وإن اختلفتا في الكيف وتوافقتا
في الكم وفي الجزئين أو تافقتا
فيهما زمت السالبة الموجبة
غير عكس لأن الملازمة
بين نقض الجزئين لا يستلزم
نقض كل من جزئي المنفصلة
عين الآخر وامتناع الخلو عن
نقض مقدم المتصلة وعين
تأليها وإذا توافقت في الكم
والكيف وناقض مقدم المتصلة
أحد جزئي المنفصلة واستلزم
نقضه ولزم تأليها الآخر
أو وافق تأليها أحدهما
أولزومه واستلزم مقدمها
نقض الآخر لامت المتصلة
المنفصلة إيجابا وبالنعكس سلبا
متن

والفرس وان انعكس الزمان فلنعاكس لازم اما في الكلبيين فلان نقض احد جزئي المتصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر فيكون بين الجزئين منع الخلو واما في الجزئين فالثالث وهكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدم منها نقض الجزء الاخر في صدقت المتصلة الموجبة صدقت المتصلة لان مقدم المتصلة ملزوم بنقض الجزء الاخر من المتصلة ونقضه ملزوم لاحد جزئيهما اعني تالي المتصلة وتلازم الجزئين اما يظهر من الثالث اذا تعاكس استلزام المقدم ولا ينعكس انهما تعاكسا الاستلزام لجواز استلزام ملزوم نقض الشيء للغير وجواز الخلو بينهما كالانسان الملزوم لنقض الاحياء يستلزم الناطق مع امكان الخلو عنهما وان تعاكس الاستلزام يتبين الانعكاس لان نقض الجزء الاخر من المتصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني احد جزئيهما هذا في الكلبيين واما في الجزئيين فن الثالث وقوله اولزمه واستلزم مقدمها نقض الجزء الاخر فهو تكرار لما اذا استلزم مقدم المتصلة نقض احد جزئي المتصلة ولزم تاليها الاخر من غير فرق (قوله واذا اختلفنا في الكيف) المتصلة ومانعة الخلو اذا اختلفنا في الكيف واتفقتا في الكم والجزئين زمت السالبة منهما الموجبة فان الزوم بين امرين كلياً اوجزئياً يستلزم جواز الخلو عنهما كذلك والا استلزم نقض اللازم عن الملزوم وهو محال ومنع الخلو بين الامرين يستلزم سلب الملازمة بينهما لان نقض كل واحد مستلزم لعين الاخر فلا يلزمه بل بيان التلازم الاول كاف لان التلازم الساقى يثبت بطريق عكس النقض على ما بينك عليه مراراً ولا ينعكس شيء منهما لجواز ارتفاع امرين لاملزمة بينهما كشمسك الباري والخلاء وكذا لو اتفقتا في الجزئين والقيود بحالها لان منع الخلو بين الشئيين يستلزم منع الجمع بين النقيضين فلا يكون بينهما ملازمة وعدم العكس لجواز الخلو عن امرين مع عدم الملازمة بين نقيضيهما وكذا لو كانتا على الانحاء المذكورة في مانعة الجمع في فصل الاختلاف وهي ستة فلو اتفقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم تاليها الاخر زمت السالبة الموجبة لان مقدم المتصلة اي احد جزئي المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر فلا يكون بينهما منع الخلو ولا ينعكس لئلا كان الخلو عن الشيء لازماً للغير وعدم الملازمة بينهما كالانسان والفرس الملزوم للصاله اولزم مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها الاخرى لان احد جزئي المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة وهو ملزوم كلياً لتاليها الملزوم للجزء الاخر وعدم الانعكاس لاحتمال ارتفاع ملزوم الشيء ولازم الغير وعدم استلزامه اياه كاصاهل الملزوم للفرس والحيوان اللازم للانسان اووافق تاليها احد جزئيهما اولزم مقدمها الاخر لان الجزء الاخر ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم كلياً لتاليها وهو احد جزئيهما وعدم العكس لجواز الخلو عن الشيء وملزوم الغير مع عدم زومه اياه وكذا اذا ناقض مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها نقض الاخر لان مقدمها وهو نقض احد جزئي مانعة الخلو ملزوم لتاليها الملزوم لنقض الجزء الاخر فيعوز الخلو عن الجزئين وعدم انعكاس لجواز انتفاء استلزام نقض الشيء للزوم نقض الاخر مع امكان الخلو عنهما فان الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم لنقض الاحياء وجواز الخلو متحقق عن الانسان والاحياء اولزم مقدمها نقض احد جزئيهما واستلزم تاليها نقض الاخر لان نقض احد جزئيهما ملزوم لمقدمها الملزوم كلياً لتاليها الملزوم لنقض الاخر وعدم العكس لاحتمال انتفاء استلزام لازم نقض الشيء للزوم نقض الاخر مع ارتفاعها فان الناطق اللازم لنقض الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم لنقض الاحياء ويمكن ارتفاع الانسان والاحياء او ناقض تاليها احدهما ولزم مقدمها نقض الاخر لان نقض الاخر ملزوم لمقدمها الملزوم لتاليها اعني نقض احدهما

واذا اختلفنا في الكيف واتفقتا في الكم وفي الجزئين او ناقضنا فيهما زمت السالبة الموجبة من غير عكس وكذا لو كانتا على الانحاء المذكورة في مانعة الجمع ولا يبقى عليك لينه والتعاكس عند تعاكس الزوم متى

الخاص في تعادl المتصلات والمنفصلات بسيطة ومختلطة وكل قضيتين تلازمنا وتماكنا نقض كل منهما عين الاخرى صدقها وكذا وان لم تماكنا عند نقض المزوم مع عين الملازمة كذا ونقض **١٧٦** الملازمة عين المزوم صدقها خاتمة قد تغير الشرطيات

وانتهاء الاستكس لجواز عدم استلزام لازم نقض التي انتهى الآخر وامكان الخلو عنها
 فان الانسان اللازم لنقض الحيوان لا يستلزم نقض الفرس مع جواز ارتفاعها فقد ظهر
 ان تلازمات مانعة الجمع وتلازمات مانعة الخلو مع المتصلة لم تختلف في البرهان كثير الاختلاف
 ولهذا قل ولا يخفى عليك ايته اولى لمية كل واحد من تلازمات مانعة الخلو في فصل الاتفاق
 والاختلاف وكذا لا يخفى العاكس في فصل الاتفاق عند تماكس الزوم على ما بينا هذا بيان
 تلازمات المتصلات والمنفصلات على وجه كلي منطقي يسهل حفظه * وينادي الى الانهزام
 بضيقه * وقد اعترف لنا آخرون من المنطقيين ان اكثرها غير تام وعندها على منع لتقدير ونحوه
 استلزام الشيء للنقض حتى لم يمتنعوا عن الاتصال والانفصال معا بين شيئين ونحو ان الفرض
 الاقصى من ايرادها تمرين الانهزام وان يحصل لها ملكة استحضار القضايا واستخراج لوازمها
 البعيدة والقرينة وانت وقف عما اسلفك على ما زيل تلك الاوهام * ويحصر عن وجه الحق
 التام * فلاتلغث الى ما قالوا وقال بل حقق المثال * ثم اقم واستقم (قوله البحث الخامس في تعادl
 المتصلات والمنفصلات) واذا فرغ من تلازم الشرطيات شرع في تعادlها بسيطة اى متصلة
 او منفصلة ومختلطة اى متصلة ومنفصلة والضابط فيه ان كل قضيتين تلازمتا وتماكنا
 عند نقض كل منهما عين الاخر صدقا وكذا ولا يلجأ صدق المزوم بدون اللازم وهو محال
 فيكون بينهما انفصال حقيقي وان لم يتماكنا عند نقض القضية المزومة عين القضية اللازمة
 في الكذب دون الصديق لجواز صدق الملازم بدون المزوم بينهما منع الخلو وعند نقض القضية
 اللازمة عين القضية المزومة في الصدق دون الكذب لجواز ارتفاع نقض الملازم وعين المزوم
 فينبغي جامع الخلو (قوله خاتمة قد تغير الشرطيات) هذه مباحث لطيفة ختم الباب بها اقتداء
 بصاحب الكشف وهي زوائد ليس للفقهاء اختصار الاول في تحريف القضية ربما تستعمل
 الشرطيات مغيرة عن اوضاعها الطبيعية اللفظية وتسمى معرفة كما يذكر قضية منفية وتعرف
 بقضية موجبة مثلا قولنا لا يكون (اب وجد) وهي في قوة ما عدا الجمع اذ صدق (اب)
 متحققا وينفحق (جد) فيكون بين تحققي (اب) وتحقق (جد) متناقض وهي الجمع ويدل ايضا
 على استلزام (اب) لنقض (جد) لان منع الجمع بين الشيين يقتضي استلزام كل واحد لنقض
 الاخر الا انه اذا استلزام ينفع منها ظاهر ولو يدل الربا او يقل لا يكون (اب) او (جد) دل
 على منع الخلو لان معناه اما ليس (اب او جد) فيكون بين نقض (اب) وعين (جد) منع الخلو
 وهو قليل التعريف عن صيغة الانفصال فيكون عين (اب) مستلزما (جد) لان منع الخلو
 بين امرين يقتضي ملازمة احدهما لنقض الاخر وفي بعض النسخ دل على العناد للخلو ولازمة
 (جد) لنقض (اب) وهو لا يستقيم الا اذا عطف (جد) على (اب) حتى يكون معناه اما ليس
 (اب) او ليس (جد) اى لا يكون الا انتفاء احدهما فقط فلا يمكن ارتفاعهما فيكون منع الخلو
 بين العيين وحيد يكون نقض (اب) مستلزما (جد) لكن تلك اتباع قضية سالبة لقضية
 سالبة وايكلام في اتباع قضية موجبة وكذا اذا بدل بجي او الاقليل لا يكون (اب) حتى يكون
 (جد) او الا اذا كان (جد) فانه يتقدم منه ان تحققي (اب) متوقف على (جد) فهو في قوة
 استلزام (اب جد) مع الدلالة على كلية الاستلزام فيكون بين نقض (اب) وعين (جد) منع الخلو
 ولو قدم الإيجاب على السلب كما يقال يكون (جد) ولا يكون (اب) دل على انفصال جزئي
 بين الجزئين المذكورين وهما (جد) وليس (اب) ومصدقا هذه الدعاوى فهم تلك المعاني
 في لغة العرب عند اطلاق الصيغ المذكورة الشان في الهيئات اللفظية التي تعيد امورا زمة
 على مفهوم القضية فتدخل القضايا هيئات ولو احق فتدبرها زيادة احكام كالالف واللام

عن اوضاعها اللفظية فتسمى
 منجرفة كقولنا لا يكون
 (اب و ج د) وهو في قوة عناد
 الجمع بين (اب و ج د) وقوة
 ملازمة لنقض (ج د) (لاب)
 ولو يدل الواو او بدل على عناد
 الخاو وملازمة (ج د) لعين
 (اب) وكذلك اذا بدل بجي
 والنع الدلالة على السور الكلي
 وقولنا يكون (ج د) ولا يكون
 (اب) يدل على الاتصال الجزئي
 بين المذكورين وقد تلحق الجملة
 هيئات تعيدها زيادة احكام
 كالف واللام تدخل على
 الموضوع فيفيد العموم او العهد
 او على المحمول فيفيد الحصر
 لكن يجب ذكر الابطاة مثلا
 يسعرا لتعريفه ونعيم الخير
 على المبدأ ودخول انما
 في القضية وتكرار الابطاة
 في القارسة كقولنا زيد استك
 دبر است يفيد الحصر واقتزان
 حرف الطلب بالموضوع وحرف
 الاشارة لمحمول يفيد مساوئها
 في العموم او المفهوم ولما مع
 اعادة الاتصال يفيد حقيقة
 المقدم لكن سلبه يفيد سلب
 المزوم فقط فلا يقابل سلبه
 ويجاه وقد يلفظ في القضية
 اذ كان محمولا نسبة الى محملة
 تكون لئلا ملك على السرير
 وظل وقد على الحائط وكل شيء
 كان شيا فظن ان عكسه
 بعض السرير على الملك
 بعض الحائط في الزند وبعض
 الساب كان شيئا فاذا علم
 ان المحمول هو ان نسبة زات
 الشبهة قال الكشي بقار لاشي
 من الجسم يعتمد في الجهات الى

غير انها بق مع كذب عكسه وحله بان المسلوب عن الجسم هو اللانهاية لصديق الاعتماد عليه وعكسه صادق وهو قد تدخل
 لاشي مما لانهاية به الجسم وهو ضعيف لان المحموم له ايضا لامتناع حله عليه فله ان القضية ان اخذت حقيقة متعاضدا فيها

قول آخر قال قول جنس بعد يقال بالاشتراك على الملفوظ وعلى المفهوم العقلي والمراد ههنا
 اللفظ المركب لمساوئهم يتأخر من ان القياس المسموع ما ذكره فان قلت لو اردنا بقول اللفظ ان يصح
 قوله لزم عنه لذاته اقول اخر اذا التلطف بالمقدمات لاستلزام التلطف بالنتيجة فقول القول واللفظ
 المركب ما قصد بجزء منه الالة على جزء معناه فهو لا يكون قولاً الا اذا دل على معناه فيكون القول
 المعقول لازماً للمسموع والنتيجة لازمة لقول المعقول لا يكون لازماً لقول المسموع وعلى هذا يكون المراد
 باقول اللازم المعقول لا المسموع فان التلطف بالمقدمات يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم
 تعقل النتيجة لا التلطف بها وذكر المؤلف مستدركه والالكان حاصله ان القياس انظر مركب مؤلف
 وظاهر انه تكرار لاطائل فحده وقوله من قضايا يتناول المحليات والشرطيات واحترزه عن القضية
 الواحدة المستلزمة لمعكسها وعكس تقيدها فانها اقول مؤلف لكن لامن القضايا بل من المفردات
 لا يقال لو عني بالقضايا ما هي بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عني ما هي بالفعل خرج القياس
 انشعري وايضا ههنا ما عني هي قضايا مفردة كقولنا فلان متفلس فهو سي ولما كانت الشمس
 طالعة فالهار موجود لانا نقول المعنى ما هي بالقوة والقضية الشرطية تخرج بقوله متى سلت
 فان اجزائها لا تتحمل التسليم لوجود المانع لعني ادوات الشرط والصادا والمعنى بالقضية ما يتبع
 تصديقا وتخيلاً فتخرج الشرطية بها والقياس الاول لا يتم الابعدة محذوفة وهي قولنا كل
 متفلس فهو سي والثاني مشتمل على مقدمتين الاتصال ووضع المقدم لدلالة لما عليهما لكن
 برعليه القضية المركبة المستلزمة لمعكسها والمراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة يتناول المؤلف
 من قضيتين وهو القياس البسيط والمؤلف من اكثر وهو القياس المركب ولم يقل من مقدمات والا لزم
 الدور وقوله متى سلت ليس يعني به كونها مسلمة في نفسها بل انها وان كانت كاذبة مذكورة هي بحيث
 لا يتغير من عنها غير ما دخلت فيه فان القياس من حيث انه قياس انما يجب ان يؤخذ بحيث يشمل
 البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشرعي والجدلي والخطابي والسوفسطائي لا يجب ان يكون
 مقدماتها حقه في انفسها بل يكون بحيث لو سلت لزم عنها ما يلزم واما القياس الشرعي فانه وان
 لم يتناول التصديق بل التخيل لكن يظهر ارادة التصديق ويسعمل مقتضاه على انها مسلمة فاذا
 قال فلان قرلانه حسن فهو يقيس هكذا فلان حسن وكل حسن فهو قر فلان قر اوقال العمل
 مرة وكل مرة نجس فالعمل نجس فهو قول اذا سلم ما فيه لزم عنه قول آخر لكن الشاعر
 لا يعتد بهذا الزوم وان كان يظهر انه يريد حتى يتجمل به فيرغب او ينفر وقوله لزم عنه يخرج
 التمثيل والاستقراء فان مقدما تهما اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تخلف مدلوليهما
 عنهما ويخرج ايضا ما يصدق القول الاخر معه بحسب خصوص المادة كقولنا لشيء من الانسان
 يفرس وكل فرس صهيال فانه يصدق لشيء من الانسان بصهيال لكن لان المادة مادة المساواة لانه
 تأليف من صغرى سالبة وكبرى موجبة ويتناول القياس الكمال وغير الكمال لان الزوم اعم من البين
 وغيره وانما ذكر الصغرى ليرجع الى لقول المؤلف ولم يؤثمه ليعود الى القضايا لان القول الاخر لا يلزم
 من المقدمات كيف ما كانت بل يلزم عنها وهي التأليف فنه بذلك على ان الصورة دخلت في الاتحاج
 كالمادة وقوله لذاته يعني به ان يكون الزوم لذات القول المؤلف اي لا يكون بواسطة مقدمة غريبة
 اما غير لازمة لاحدى المقدمتين وهي الاجنبية اولاً لانه لا حديهما وهي في قوة المذكورة
 والاول كافي قياس المساواة فاننا اذا قلنا (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) يلزم منه (ا) مساو (ج)
 لكن لا لذات هذا التأليف والالكان منتجا دائماً وليس كذلك كافي المابينة او النصفية بل بواسطة
 قولنا كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه (ب) فانه اذا انضم الى المقدمة الاولى اتبع (ا) مساو لكل
 ما يساويه (ب) و يلزمه كل ما يساويه (ب) (ف) مساو له والمقدمة الثانية يلزمها (ج) يساويه (ب) واذا

٧ (ا ب ج د) لكن (ا ب ج د)
 ليست (ج د) بل زومه (ا ب)
 وفي قولنا كل (ج ب) وكل
 (ب ب) فكل (ج ب) ليست
 (ج ب) بل هو بوصف تألفه
 مع الاخر والقياس منه معقول
 وهو القول المعقول المؤلف
 في العقل تأليفاً يؤدي فيه الى
 التصديق لشيء آخر ومنه
 مسموع وهو ما ذكرناه من

جعلت صفري قولنا كل ما يساويه (ب) (فا) مساو له اتبع (ج) (ا) مساو له وبلزمه (ا) مساو (ج) وهو المطلوب فثبت ان هذا الترتيب بواسطة تلك المقدمة هو غير لازمة لاحدى المقدمتين فتكون
 بايجابية حيث لم يتصدق لم تستلزم شيئا كينا في النصفية وحيث تصدق استلزمنا كما في قياس
 المساواة والمزوم وهذا فيه نظرا لانه وضع في تلك المقدمة ان شيئا مساو (ب) وان (ب) مساو
 لاخرهم حكم حكما كليا بالمساواة بين ما يساوى (ب) وبين ما يساويه (ب) بمجرد الوضوحين
 فان كانا كافين في الحكم الكلى فان يكفينا في صورة واحدة بطريق الاولى وايضا الغرومات
 المتبرق في هذا البيان كلها هذيلات اذ لا فرق بين المزوم واللازم الا في اللفظ وقد جعل صاحب
 الكشف تلك المقدمة قولنا كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه (ب) حتى اذا انضم
 الى المقدمة الاولى اتبع (ا) مساو لكل ما يساويه (ب) وبلزمه كل ما يساويه (ب) فهو مساو (لا) لان
 المساواة انما تحقق من الجائدين والمقدمة الثانية يلزمها (ج) مساو (ب) فينظم منهما قياس
 منتج قولنا (ج) مساو (لا) وبلزمه (ا) مساو (ج) وعلى ذلك وهذا لا يكتفى تلك المقدمة في الاستلزام
 بل لابد فيه منها ومن مقدمة اخرى هي نتيجة اقياس الاول ومقدمات اخرى تندرج اى تحصل
 من انعكاس قضية المساواة ومن الناس من جعل تلك المقدمة قولنا كل مساو مساو المساوى مساو
 فان المقدمتين المذكورتين يتجهان (ا) مساو لمساوى (ج) فاذا ضممتها الى تلك المقدمة انتجنا (ا)
 مساو (ج) قال المصنف وانت تلم ان قياس المساواة مع تلك المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرار الوسط
 لاقى القياس الاول وهو ظاهر ولا في النياس الثاني لان محمول الصفري مساو لمساوى (ج) وموضوع
 الكبرى مساو لمساوى وهما متغايران وقوم جملا هو اكل مساو لمساوى (ج) فهو مساو (ج) فيكرر
 الوسط في القياس الثاني واما عدم تكرار الوسط في القياس الاول فباق فان قلت هب ان الوسط
 غير متكرر ولكن لان ان القياس انما ينتج بالذات اذا تكرر الوسط فنقول تقرير الاعتراض بوجهين
 ما ذكر صاحب الكشف ان احد الامرين لازم اما اختلال التعريف او بطلان القاعدة القائلة
 كل قياس افتراق فهو مركب من مقدمتين تشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة الى قولنا
 (ا) مساو لمساوى (ج) ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك
 مقدمتيه في حد اوسط وههنا بحث فالتاسعة تعقل من الغروم بلا واسطة الا ان بمجرد المقدمتين
 كاف في تعقل النتيجة ومن اللازم بواسطة ان تعقل المقدمتين لا يكتفى في تعقل النتيجة وانما يكتفى
 مع تعقل الواسطة ومن البين ان من تعقل ان (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) وتعقل ان كل مساو
 لمساوى مساو تعقل جزئيا ان (ا) مساو (ج) ولا احتياج الى تكرار وسط قطعا ولذلك يحصل
 الجزم بذلك القول حيث تصدق تلك المقدمة كما في المزومية بخلاف ما اذا لم تصدق كما في النصفية
 والثالثة واما الواسطة التي ابتدعوها فمن توسطها غنى لانا تعقل المطلوب من قياس المساواة
 وان لم يخطر ببالناشي منها بل المهندسون يقتضون على ايراد المقدمتين ويستفيدون منهما
 المطلوب كان استلزامهما اياه بديهي لانسباق الواسطة القائلة مساوى المساوى مساو الى
 الذهن من وضع المقدمتين وبالجملة لا افتقار لهم في استفادة المطلوب الى شئ من تلك التكاليفات
 وانما الزعم الزعم انما هو ما سبق الى اوهاهم من ان الاستلزام بالذات انما يكون اذا تكرر الوسط
 ولا برهان لهم دال على ذلك ولا في تعريف القياس ما يشعر به على انهم اذا اوجبوا تكرار الوسط
 في الاستلزام بالذات فامقتضاهم في مقدمتي قياس المساواة بالنسبة الى قولنا (ا) مساو لمساوى (ج)
 ان زعموا استلزامهما اياه بواسطة فقد انكروا بديهة العقل ومع ذلك يطالبون بواسطة مكررة
 للوسط وان اعترفوا بان ذلك الاستلزام بالذات فقد ناقضوا انفسهم والثاني كقولنا جزء الجوهر
 بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل مابلس بجوهر لا بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجواهر فانه يلزم منها

ان جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس النقطة الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع
 الجوهر فهو جوهر لانقل هذا قياس في الشكل الثاني فكيف اجتزئتم عنه لانا نقول لانه اتم قياس
 في الشكل الثاني وانما يكون كذلك لانه يمكن المقدمة الثانية موجبة كجانبها او دلتها
 موجبة فلا وسط هناك سناء لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء الجوهر بالنسبة الى الاشئ
 من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي يختلف بحسب اختلاف ما ينسب اليه كسائر
 الاضافات وفيها مائة فان قيل احدا الامر ين لازم وهو اما قياسية ما يستلزم بواسطة من قياس
 المساواة ونحوه واما عدم قياسية ما ين من الاشكال بالعكس المستوي لان الزوم بالذات لم يعتبر
 في القياس بلزم الامر الاول والا الثاني لان الزوم نتائجها بواسطة مقدمة اخرى ح اجلبان الزوم
 بالذات معناه ان لا يكون بواسطة مقدمة غريبة والمراد بالمقدمة الغريبة ما يكون طرفاه مغايرين
 لحدود مقدمة من مقدمات القياس ومن البين ان الحدود تتغير في واسطة قياس المساواة وعكس
 النقيض دون العكس المستوي والى السؤال والجواب اشار بقوله ويشترط في ذلك تغير حدود القياس
 بلا يخرج البيان بالعكس المستوي فان الزوم الذي لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما ان لا يكون
 بواسطة اصلا كما في القياس الكامل او يكون بواسطة لتكون غريبة بان لا يكون شي من طرفيها
 مغايرا لحدود القياس كما في غير الكامل او يكون واحد من طرفيها مغايرا والاخر غير مغاير كما
 في بعض الافئدة الشرطية فالتعريف يتناولها جميعا واعلم انه لو جعل الاستلزام بطريق عكس
 النقيض دا خلا في القياس واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بواسطة المقدمة الاجنبية
 لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس استعمال المجهولات على وجه الزوم والمقدمات
 كما تستلزم المطالب بطريق العكس المستوي كذلك تستلزم بواسطة عكس النقيض من غير
 فرق في الاستلزام فالكما نقول في العكس المستوي متى صدقت المقدمات صدقت احديهما
 مع عكس الاخرى ومتى صدقتا صدقت النتيجة كذلك امكنك اجراء ذلك بعينه في عكس النقيض
 بخلاف المقدمة الاجنبية فان الملزوم بالحققة ليس هو المقدمات بل معها وحينئذ يدخل في القياس
 ما لا يحتاج الى البيان وما يحتاج الى بيان يحفظ حدود القياس ولا يغير الترتيبها والى ما يغير حدوده
 باحد طرفيه والى ما يغير بطريقه معا قوله قول اخر يريد به انه يغير كل واحد من المقدمتين فانه لو لم تعتبر
 مغايرة لكل واحدة منهما يلزم ان يكون كل مقدمتين فرضنا قياسا كيف اتفقتا لاستلزام مجموعهما
 كلاهما وفيه نظر والاولى ان يقال المقدمات موضوعة في القياس على انها مسلمة فلو كانت النتيجة
 احديهما لما يحتاج الى القياس فكل قول لا يكون كذلك لا يكون قياسا هكذا ذكر الشيخ في الشفاء
 فان قيل القول اللازم قد توضع في القياس اما في القياس الاستثنائي فكقولنا كلما كان (اب) فجدد
 لكن (اب) يتبع (جد) وهو مذكور في القياس واما في الاقتراني فكقولنا كل (ج) وكل (ب) فكل (ج)
 بل ملازمته (لاب وجد) مغاير لهما على انه قضية والموجود في القياس الاستثنائي ليس بقضية وعن
 الثاني بان كل (ج) اللازم ليس مقدمة القياس بعينها فان المقدمات صفات ليست للنتيجة لانها
 موصوفة بتألفها مع المقدمة الاخرى وكونها موصوفة او معطوفة عليها فان قيل فلي هذا يكون كل
 قضيتين كيف ما وقعا قياسا للتحقق تلك المغايرة فيه اجيب بان كل قضية منهما وان كانت موصوفة
 بالتألف والعطفية تكن ليس لها وضع معين بالقياس الى اللازم فانه لو بدلت القضية الاولى بالثانية يكون
 اللازم بخلافه بخلاف النتيجة فيما ذكرنا ذلك بلا حظ في الانتاج وضع المقدمات بعضها متعده من كذلك
 بلا حظ اوضاعها بالقياس الى النتيجة والحق في الجواب منع قياسية امثال ذلك فان القول اللازم لا بد ان
 يكون ميسر اذ من المقدمتين والعلم باللازم في ذكره سابق على العلم بالمقدمتين فلا يكون مستغادا

وشكك الامام بان الموجد

للم بالنتيجة ليس هو مجموع تلك العلوم المرتبة لامتداد حصوله ولانه هو الفكر وهو ينافي العلم والموجد يجامعه ولان لم يحصل عند الاجتماع مالم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجه وان حصل عاد الكلام في المقضي له وليس هو كل واحد ولا واحد دون الآخر لامتداد توارد الوجبتين المستقلتين على موجب واحد وامتناع استقلال الواحد بالنتيجة وبان العلم بالمعتدين والازوم ان كان ضروريا اشترك فيه الكل ولا افتقر الى قياس آخر وتسلسل الجواب عن الاول ان الموجد هو المجموع له وجود في العقل قوله وانه هو الفكر قلنا لا بل الفكر هو القصد الى الانتقال من تلك العلوم المرتبة او ما يلزمه ان ترتيبها للتوصل بها الى المطلوب قوله ان حصل عند الاجتماع مالم يكن عند الانفراد عاد الكلام قلنا لان التسلسل بل ينتهي الى اسباب مفارقة وهي علل فاعلية وعن الثاني لان التسلسل الكل فيه لو كانا ضروريين ان معنى كون المقدمة ضرورية انما ذاتها ضرورية طرفيها ونسبنا احد هما الى الآخر علمنا تلك النسبة ومعنى كون الزوم ضروريا انما اذا علمنا المقدم ونسبنا المطلوب اليهما علمنا ضرورة القضية واحدى مقدمتي القياس ولو قال الزوم عن الضروري لزوما ضروريا ضروري قلنا لان التسلسل بل نظري

من

منهما ان القياس كالقول يقال بالا اشتراك على القياس المعقول والقياس المقول والقياس المعقول قول مقول مؤلف من قضاي في العقل تأليفا يؤدي الى التصديق بشئ آخر والقياس المسجوع ساد كرولا في بين تعريفها في القبول لان القول والقضايان مع من المسجوعات ومعها من المعقولات هاتقول المعقول جنس للقياس والمعقول والمسجوع للمسجوع على الشئ في الشفاء القياس المسجوع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى مقول لكن القياس المعقول كاف في تحصيل المطالب البرهانية واما في الجدول والمخطابة والسفطة والشعر فان القياس المسجوع لا يستغنى عنه في افادة الاغراض المتعلقة بهما ولعل المصنف انما اعتبر القياس المسجوع اولاً لاجل هذا المعنى حتى يعم الصناعات (قوله وشكك الامام) اورد الامام شكك في افادة القياس العلم بالنتيجة احدهما انه لو كان القياس مفيد العلم بالنتيجة اكان الموجد له اما مجموع العلوم المرتبة او كل واحد منها او واحدا منها دون الآخر والثاني باقائه باطل فكذا المقدم اما الاول فيثلاثة اوجه الاول ان مجموع تلك العلوم المرتبة يتمتع بالحصول لامتداد توجه ذهن دفعة الى امور متعددة فلا يكون موجبا لضرورة ان علمه وجود الشئ لابد ان يكون موجودة الثاني ان المجموع ينافي العلم بالنتيجة لانه فكر والفكر في الشئ مناف لحصوله انه مطلب ومطلب الحاصل محال والموجب للشئ لابد ان يجامعه الثالث لو كان المجموع موجبا دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجه لان حال تلك العلوم عند اجتماعها كما لها عند الانفراد وان حصل عاد الكلام في المقضي لذلك الامر الزائد هل هو المجموع او كل واحد او احد فيلزم التسلسل لاسفاه ان يكون المقضي لكل واحد لاسيما او واحدا فانه لو استعمل الواحد في اقتضاء الامر الزائد فني حصلة ذلك الواحد حصل الامر الزائد وبقي حصل الامر الزائد حصل العلم بالنتيجة فني حصل ذلك الواحد يحصل العلم بالنتيجة اكن العلم بالنتيجة لم يحصل عند حصول ذلك الواحد بالضرورة بل لابد معه من الاخر فتبين ان يكون المقضي المجموع دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يحصل الموجه والاعاد الكلام بهذا فريه وايضا الامر الزائد ان استقل باقتضاء النتيجة والتفصيل ان كل واحد او واحدا مستعمل باقتضاءه فني حصل كل واحد او واحد يحصل العلم بالنتيجة وليس كذلك وان لم يستقل فلا بد من شئ آخر ويعود الكلام في المقضي له اولان الامر الزائد والشئ الآخر لما لم يكن كل منهما موجبا مستقلا فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد عليهما لم يحصل الاستقلال وان حصل استقل الكلام في المقضي له واما بطلان الثاني فلامتناع توارد العلل المستقلة على معلول واحد الشخص واما الثالث فللعلم الضروري بامتداد استقلال المقدمة الواحدة بالنتيجة ولانه لا يكون للمقدمة الاخرى مدخل في الانتاج فيكون مستدركة وانتهي ان العلم بالنتيجة لو كان لازما عن المقدمتين فالعلم بهما يلزم النتيجة عنهما اما ان يكون ضروريا او نظريا ولا سبيل الى شئ منهما اما الاول فلان العلم بتلك الامور لو كان ضروريا اشترك جميع الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا يختلف الناس فيها فيكون جميع الناس عاينين بسائر العلوم النظرية وهو محال واما الثاني فلان واحدا من تلك العلوم لو كان نظريا افتقر الى قياس آخر والكلام في العلم بمقدمتيه وزوم النتيجة عنهما كالكلام في القياس الاول فينتسلسل والجواب عن الشك الاول باختيار ان الموجب مجموع العلوم قوله ولا المجموع غير حاصل قلنا لا ثم فاما نجد من انفسنا كوننا عاينين دفعة ولولا ذلك لم نصدق بالنسبة بين قضيتين بل لم تعقل النسبة بين امرين لتوقفه على تعقل الطرفين معا وقوله تأليفا لمجموع هو الفكر مجموع الفكر هو القصد الى الانتقال من تلك العلوم المرتبة او ما يلزم ذلك القصد وهو نفس

الفصل الثاني في أقسام القياس وهو اما استثنائي يكون النتيجة أوتقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان (ج) فاب (لكن) كقولنا ان كان (ج) فاب (لكن) ليس (اب) فاب (ج) د) واما افتراضي لا يكون كذلك كقولنا لكل (ج) وكل (ب) وكل (ا) (ج) وينقسم القياس بحسب ما يتركب عنه الى حلي وهو المركب من الجليات الساذجة والى شرطي وهو المركب من الشرطيات الساذجة او منها ومن الجليات واقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او حلية ومتصلة او حلية ومنفصلة او متصل ومن منفصلة ولان الجملة مقدمة بالطبع قد سما القياسات الحلية متن

ولا بد في القياس الجسلي من المقدمتين تشتركان في حد يسمى الاوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب وتنفرد احدهما بمجد يسمى الاصغر وهو موضوع المطلوب وتسمى لذلك بالصغرى والثانية بعد تسمى الاكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تسمى بالكبرى والقضية التي هي جزء القياس تسمى مقدمة وما يتخلل اليه المقدمة كال موضوع والمحمول دون الرابطة حد للقياس وهيئة نسبة الاوسط الى الطرفين تسمى شكلا واقران الصغرى بالكبرى قرينة وضرر بالاقول اللازم مطلوبان ان سبق منه الى القياس ونتيجة ان سبق ٣

الاستعمال او ترتيب العلوم ليتوصل بها الى المطلوب وعلى التقليل يكون الفكر امرا مغايرا للمجموع وقوله ثانيا ان حصل عند الاجتماع امر زائد تسلسل ممنوع ايضا بل ينتهي الى اسباب مقارفة هي العمل الفاعلية فان الامر الزائد هو الهيئة الاجتماعية وموجبهما لا يخصص في اجزاء فانها حلال مادية وعلية المادية لا تكتفي في ايجاد الشيء فلا بد من علية فاعلية خارجة عنه بهذا معنى الكتاب والمخفي في الجواب الاستفسار بان المراد بالموجب ان كان العلة الفاعلية فلا تم الحصر فان العلة الفاعلية لحصول النتيجة موجودة وراه العلوم المرتبة وان كان العلة المعدة تختار الى كل واحد منها علة فانها معدة لا فاعلية النتيجة من المبادئ الفياضة وعن الشك الثاني يمنع اشتراك الكل في الضروريات فان معنى صكون المقننة ضرورية اذا افترضنا طرفيها وتصورنا النسبة بينهما جزئيا بها ومعنى كون ضروريا اننا اذا علمنا المقدمتين ونسبنا المطلوب اليهما علمنا لزومه منهما فقد لا يتصور احد طرفي المقدمة ولا يتصور النسبة بينهما اولاهما احدي المقدمتين او نسبة المطلوب اليها فلا يلزم اشتراك الكل فيها وفي جارة المصنف حيث اورد التصور في المقدمة تسمح هذا ان اريد بالضروري المعنى الاخص وحيد فيمكن منع الحصر ايضا وان اريد به المعنى الاعم فالعاطف يظهر لجواز توقف حصول الضروري على شئ آخر كالتعريف او الحدس فلنعم عاد المسك وقال او كان العلم بالمقدمتين بالايام ضروريا لكان العلم بالنتيجة ضروريا والثاني باطل اما الملازمة فلان اللازم عن الضروري يل نظري لتوقف حصوله على القدمات وان كانت ضرورية (قوله الفصل الثاني في اقسام القياس) القياس قسمان لانه ان كانت النتيجة اوتقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو الاستثنائي كقولنا ان كان (ج) فاب (لكن) (ج) (ج) (ج) وعينه مذكور في القياس بالفعل لكن ليس (اب) ينتج ليس (ج) وتقيضه وهو (ج) مذكور فيه بالفعل وان لم يكن كذلك فهو الافتراضي كقولنا لكل (ب) وكل (ا) فكل (ج) فليس هو اوتقيضه مذكور في القياس بالفعل وانما قيد التبريد بالفعل لان النتيجة في الافتراضي مذكورة بالقوة فان اجزاها ومذكورة فيه وهي علة مادية للنتيجة والعلة المساعدة ما المعالوم معها بالقوة فلو لم يقيد بالفعل لانتقض التبريد انما تعريف الاستثنائي فطردا وانما تعريف الافتراضي فمعكسا فان قلت النتيجة وتقيضها ليسا مذكورين في الاستثنائي بافعال لان كلا منهما قضية والمذكور بالفعل فيه ليس بقضية فقول المراد اجراء النتيجة اوتقيضها على الترتيب وهي مذكورة بالفعل وينقسم الافتراضي بحسب ما يتركب عنه من القضايا الى حلي وهو المركب من الجليات الساذجة وشرطي وهو المركب من الشرطيات الساذجة او منها ومن الجليات واقسامه خمسة لانه ان يتركب من شرطين فهو اما من متصلتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة وان تركب من حلية وشرطية فهو اما من حلية ومتصلة او حلية ومنفصلة ولما كانت الجملة مقدمة على الشرطية طبعاً قدمت القياسات الحلية ايها في الوضع الطبع (قوله ولا بد في القياس الجسلي) لا بد في كل قياس حلي بسيط من مقدمتين تشتركان في حدلان نسبة محمول المطلوب الى موضوعه لما كانت مجهولة فلا بد من امر ثالث موجب للعالم تلك النسبة ولا تكتفي تصور الطرفين في العلم بالنتيجة فلا يكون نظريا ويسمى ذلك الحد اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب وتنفرد احدي المقدمتين بمجد هو موضوع المطلوب ويسمى اصغر لان الموضوع في الاغلب اخص فيكون اقل افرادا فيكون اصغر وتلك المقدمة التي اشتمل عليه تسمى بالصغرى لانها ذات الاصغر وتنفرد المقدمة الثانية بمجد هو محمول المطلوب ويسمى اكبر لانه في الاغلب اعم فيكون اكثر افرادا والتي اشتمل عليه كبرى لانها ذات الاكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى

٣ من القياس اليه والمنتهج لهذا القول قياسا اذا عرفت هذا فقول الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث والاول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما والثاني يخالف الثالث فيهما والرابع في الصغرى والثالث يخالف الرابع في الكبرى وكل شكل يرتد الى آخر بعكس ما تخالفا فيه والاول هو الظم الطبيعي والمنتهج للطالب الاربعة ولاشرف المطالب وهو الايجاب الكلي ويتلوه الثاني لان ما ينتجه وهو الكلي اشرف وان كان سلبا من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وان كان ايجابا لكونه انفع في العلوم ولانه يوافق الاولى في اشرف المقدمتين وهي الصغرى ثم الثالث لموافقته الاول في الاخرى ثم الرابع بخلافته الاول فيهما ولذلك بعد عن الطبع جدا وتشترك الاشكال الاربعة في انه لا قياس عن جزئيين ولا سالبين ولا صغرى سالبة كبراهن جزئية وان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف وهذه جعل عرفت باستقراء الجزئيات فلا يمكن اثبات شيء منها بها من

مقدمة لتقدمها على المطلوب وما تخطى اليه المقدمة كال موضوع والمحمول يسمى حدا لانه طرف لنفسية تشبيها بالحد الذي هو في نسب الراضين فكل قياس يشغل على ثلاثة حدود الاصغر والاكبر والاوسط وبهية نسبة الاوسط الى طرفي المطلوب بالوضع او الحمل يسمى شكلا واقران الصغرى والكبرى بحسب الايجاب والسلب والجزئية والكلية بمعنى قرينة وضربا والقول اللازم بمعنى فطولها ان سبق منه الى القياس ونتيجة ان سبق من القياس اليه فان قلت اللازم من تعريف القياس ليس الاستلزامه للنتيجة بالذات واما تكرير الاوسط فلا دليل يدل عليه بل ربما يشغل على وسط بخلاف قياس المساواة فانه ينتج بالذات (١) مساو (٢) مساو (٣) ويلزوم للزوم (ج) وجزن لجزن (ج) وكقولنا كل (ج) وكل (١) لا ينتج لاشي من (ج) بالخلف فنقول الشروط المتضمنة في انتاج القياس نوعان ما هو شرط لتحقيق الانتاج كالشروط المعتدلة في الاشكال الاربعة وما هو شرط للعلم بالانتاج كالشروط المعتدلة في الاقبسة الاقرانية الشريطة على ماسبق وتكرر الاوسط ليس شرطا للانتاج بل للعلم بالانتاج اذ القياس انما ضبط قواعده وعرف احكامه اذا تكرر فيه الاوسط اذا عرفت هذا فنقول الاشكال اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وهذه الاصطلاحات مختصة بقياس الجملي ومن الواجب ان يعتبر بحسب يعمه وغيره فبعض الحدود بالحكم عليه وبه والمتوسط بينهما يقال الاوسط ان كان محكوما به في الصغرى محكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول وهكذا الى اخر التقسيم والشكل الاول يشارك الثاني في الصغرى لان الاوسط محمول فيهما ويخالفه في الكبرى اذ الاوسط موضوعا في الاول محمولها في الثاني وعلى هذا يشارك الثالث في الصغرى ويخالفه في الكبرى اذ الاوسط ويخالف الرابع في المقدمتين وكذلك الثاني يخالف الثالث فيهما ويشارك الرابع في الكبرى ويخالفه في الصغرى والثالث يشارك الرابع في الصغرى ويخالفه في الكبرى وكل شكل يرتد الى الآخر بعكس ما تخالفا فيه فالاول والثاني يرتد كل منهما الى الآخر بعكس الكبرى والثاني والثالث بعكس المقدمتين وعلى هذا وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول هو النظم الطبيعي لاتصال الذهن فيه من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم انتقاله من الاصغر الى الاكبر وهو انتقال الطبيعي يتلقاه الطبع السليم بالقبول وكامل لانه بين الانتاج اذ الكبرى بالفعل ثبوت الحكم لكل ما يت له الاوسط ومن جعلتها الاصفرفيت الحكم له ولا حاجة الى تفكر وروية ومنتج المطالب الاربعة ولاشرف المطالب الذي هو الايجاب الكلي لاشتماله على الشرفين الايجاب الذي هو اشرف من السلب فان الوجود خير من العدم وعلى الكلية التي هي اشرف من الجزئية لانها انفع في العلوم ولد خولها تحت الضبط ولانها اخص والاخص اكل من الاعم لاشتماله على امرزائد ويتلوه الثاني في الشرف لانه ينتج الكلي وهو اشرف من الجزئي فان قلت الثالث ينتج الايجاب وهو اشرف من السلب فلم يوضع في المرتبة الثانية اجاب بانه لا ينتج الا الجزئي والكلي وان كان سلبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه انفع في العلوم ولان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولان الثاني يوافق الاول في الصغرى وهي اشرف المقدمتين لاشتماله على موضوع المطلوب الذي هو اشرف لان المحمول في الاغلب يكون خارجا تابعا والمتنوع المعروض اشرف لان المحمول انما هو مذكور مطلوب في القضية لاجله حتى يربط عليه بالايجاب او السلب ثم الثالث لموافقته الاول في الكبرى ثم الرابع لخالفته اليه في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك اسقطه الفارابي والشيوخ عن الاعتبار وبعضهم عن القسمة ايضا وهذه الاحكام امور وضعية اختيارية لا وجوب فيها وانما دها اليها

الاستحسان والاخذ باللبق والاولى ويشترك الاشكال الاربعة في ان لا يفسد من جزئين ولا سالتين ولا صغرى سالية كبراهما جزئية الا في الرابع كما سأتى وان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الحكم والكلف وهذه القواعد عرفت باستقراء الجزئيات عند معرفة شرائط الانتاج في كل شكل ومعرفة ما يلزمه من النتيجة وح يمنع أسات شي من الجزئيات تلك القواعد والازم الدور ولا اختصاص بهذا الضابط بهذا الموضوع بل هو جار في كل حكم كلي أثبت استقراء الجزئيات (قوله)

الفصل الثالث في شرائط انتاج الاشكال الاربعة) لانتاج الاشكال شرائط بحسب كمية المقدمات وكيفيةها وشرائط بحسب جهتها وسبب بيان الشرائط بحسب الجهة في فصل المختلطات والفصل معقود لذكر الشرائط باعتبار الكمية والكيفية اما الشكل الاول فيشترط لانتاجه بحسب كيفية مقدمتيه ايجاب الصغرى وبحسب الكمية كلية الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالية لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس مما ثبت له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر لان الحكم على احد المتباينين لا يستلزم الحكم على الاخر والاختلاف في المواد محقق وهو صدق القياس تارة مع ايجاب واخرى مع السلب فاذا كانت الصغرى سالية فالكبرى اما موجبة او سالية واما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا شي من الانسان يفرس وكل فرس حيوان او مهال والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالية فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا لشي من الفرس يحمار او بناطق والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب والاختلاف موجب للصدق لانه ما صدق القياس مع الايجاب والسلب لم يكن شي منهما نتيجة لانها هي القول اللازم فلو كان احدهما لازما لم يتخلف في بعض المواد لامتناع تحقق المزوم بدون اللازم لا يقال السالبة اذا كانت مركبة ينتج في الصغرى لانها تستلزم الموجبة وهي مستلزمية النتيجة وتوسط الموجبة لا يخرجها عن الاستلزام لانها ليست مقدمة غريبة لانقول القضية المركبة لما اشتملت على حكمتين فهي بالتحقيق قضيتان وان اردتم بقولكم السالبة المركبة مستلزمية للموجبة ان مجموع الحكمين مستلزم للايجاب فهو ممنوع وان اردتم ان السلب مستلزم فهو بين البطلان وان اردتم ان الايجاب مستلزم للايجاب فهو هذين والنتيجة هنالك بالتحقيق ليس الا الايجاب واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لم يتدرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون الا صغر غير ذلك البعض فلم يتعد الحكم منه الى الاصغر ويحققه الاختلاف الموجب للعدم اما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق او فرس واما اذا كانت سالية فكما لو قلنا بدل الكبرى وبعض الحيوان ليس بناطق او ليس بفرس والصادق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب وانما ترك المصنف في الشرطين ايرادا مع السلب وان كان لا بد منه اما لظهورها بالغايسة واما لانه ابعد من الانتاج لانه لما كان الايجاب الذي هو اشرف عقبا فالسلب بالعقم اولى ثم الضروب الممكنة الاعتقاد في كل شكل ستة عشر لان القضايا منحصرة في المحصورات والمخصوصات والمهمات والمخصوصات بمنزلة الكلليات او غير معتبرة في الانتاج اذ لم يبرهن عليها ولا بها ولم تعتبر في المعلوم لك ونها في معرض التغير والازوال والمهمات في قوة الجزئيات فصار النظر مقصورا على المحصورات فاذا اعتبر في الصغرى والكبرى يحصل ستة عشر ضربا وهي الحاصل من ضرب الاربعة في انفسها والنتيجة منها في الشكل الاول باعتبار الشرطين المذكورين اربعة ولهم في بيان ذلك طريقان احدهما طريق الحذف فان ايجاب الصغرى يسقط ثمانية اضرب وهي الحاصل من ضرب السالتين في المحصورات الاربعة وكلية الكبرى تسقط اربعة اخرى وهي الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع

الاشكال الاربعة بحسب كمية المقدمات وكيفيةها اما الشكل الاول فيشترط لانتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى والالم يتدرج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم منه اليه والاختلاف تحققة فكقولنا لشي من الانسان يفرس وكل فرس حيوان او مهال والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب فكقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق او فرس والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب فاذن المنتج من الضروب الستة عشر الحاصلة من ضرب المحصورات الاربعة في انفسها اربعة الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الكليتين والجزئية معهما الا ول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية فكقولنا كل (ج) وكل (ب) وكل (ج) الثاني من كليتين والكبرى سالية ينتج سالية كلية فكقولنا كل (ج) ولاشي من (ب) فلاشي من (ج) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية الرابع من موجبة جزئية وصغرى سالية كلية الكبرى ينتج سالية جزئية وهذه القياسات كما هي بدنة بانفسها واورد الشيخ شكاوه ان قوائنا لشي من (ج) وبعض (ب) عدم فيه الشرطان مع انتاج بعض (ا) ليس (ج) وحله بان هذا القول ان قيس الى نسبة (ج) الى (ا) كان شكلا رابعا وان قيس الى نسبة (ا) الى (ج) كان شكلا اوليا غير منتج والصغرى والكبرى انما يتعينان بتعين الاصغر ولا كبر وعند تغير الصغرى عن الكبرى يتعين الشكل من

مع الموجتين وثانيهما طريق التحصيل فان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكبرى الكلية
 اما موجبة او سالبة وضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة وكان قوله الصغرى الموجبة الكلية مع
 للكبرى الكليتين والجزئية معهما اشارة الى هذا الطريق والمراد بالكليتين احدهما بحيث المضاف
 والاول يستقيم التركيب الضرب الاول من موجتين كليتين ينتج موجبة كلية كل (ج ب) وكل
 (ب ا) فكل (ج ا) الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) ولاشي من (ب ا)
 فلاشي من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض (ج ب) وكل
 (ب ا) فبعض (ج ا) الرابع من موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
 (ج ب) ولاشي من (ب ا) فليس بعض (ج ا) والثابت هذه الضروب هذا الترتيب اما بالنظر
 الى ذواتها او باعتبار نتائجها فقدما للاشرف والما يتبع الاشرف على غيره وهذه القياسات كاملة يند
 بذواتها لان الحكم على كل ما تبثله الاوسط حكم على الاصغر الذي هو مثله الاوسط لا ينقل
 الاستدلال بهذا الشكل دورى فاسد فضلا عن ان يكون ينسب لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم
 بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالاكثر لكل واحد من افراد الاوسط التي من
 جعلها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوف على العلم بثبوت الاكبر اوسلبه للاصغر وعند الذي
 هو من النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى زعم الدور لانا نقول الحكم يختلف بحسب
 اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف مجهول بحسب وصف آخر فثبت ان
 العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف اخر ولاستحالة ذلك واورد الشيخ شكا
 على شرطية الامر ين المذكور بن وتقريره ان يقال ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ليس شئ بينهما
 شرطيا فانتاج الشكل الاول لتحقيق الانتاج بدونهما ملغيا اذ قلنا لاشي من (ج ب) وبعض (ب ا)
 يلزم بعض (ا) ليس (ج) والا لصادق كل (ا ج) وينضم الى الصغرى لينتج لاشي من (اب) وينعكس
 الى ما بين قض الكبرى وحله بان الاشكال انما يتميز بحسب تعيين الصغرى والكبرى وهما اعمائيتان
 باعتبار تعيين الاصغر الذي هو موضوع المطلوب والاكثر الذي هو محمول فالاشكال اثنتين اذ اثبتت
 المطلوب وموضوعه ومحموله فاذا كرموه من القياس ان قبس الى نسبة (ج الى ا) كان شكلا رابعا لان
 المقدمة القائلة لاشي من (ج ب) يكون كبرى ح لاشي كبرى على الاكبر وهو (ج) وعلى هذا فيحقق
 الانتاج وان قبس الى نسبة (ا الى ج) كان شكلا اول غير منتج والخلف لا يدل عليه وهو ظاهر
 (قوله واما الشكل الثاني فبشرط) واما الشكل الثاني ومحموله حل محمول واحد على شئين متغايرين
 ليحمله احدهما على الآخر فبشرط لانتاجه بحسب كمية المقدمات وكيفيتها امر ان احدهما
 اختلاف مقدمته في الكيف اى كون احديهما موجبة والاخرى سالبة لانهما لو اتفقتا في الكيف
 فهما اما موجبتان او سالبتان وايضا كان يلزم الاختلاف الموجب للعقم اما اذا كانتا موجبتين فليجوز
 اشتراك المختلفات والمتفقات في الايجاب كقولنا لكل انسان حيوان وكل فرس حيوان او لكل ناطق
 حيوان والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب واما اذا كانتا سالبتين فليجوز اشتراك المختلفات
 والمتفقات في الايجاب كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان او لكل حيوان والحق
 في الاول السلب وفي الثاني الايجاب واما اذا كانتا سالبتين فليجوز اشتراك المختلفات والمتفقات
 في السلب كقولنا لاشي من الانسان مجتر ولاشي من الفرس مجتر ولاشي من الناطق مجتر
 والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب فلو استلزم القياس شئنا منها والمعنى بالانتاج استلزام
 القياس لاحدهما وثانيهما كلية الكبرى فانها لو كانت جزئية يلزم الاختلاف اما على تقدير ايجابها
 فكقولنا لاشي من الانسان يفرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصاهل فرس واما على تقدير سلبها
 فكقولنا لكل انسان ناطق وليس بعض الحيوان والفرس بناطق والحق في الاولين الايجاب وفي الاخير بن
 السلب والضروب النتيجة باعتبار الشرطين اربعة اما طريق الحذف فلا الشرط الاول اسقط
 ثمانية اضرب الموجبتان مع الموجبتين والسالبتان مع السالبتين والثاني اسقط

واما الشكل الثاني فبشرط
 لانتاجه اختلاف مقدمته
 في الكيف لجوازا اشتراك
 المختلفات والمتفقات في السلب
 والايجاب فلم يستلزم شئنا
 منهما والمعنى بالانتاج استلزام
 القياس لاحدهما وكلية كبراه
 للاختلاف كقولنا لاشي
 من الانسان يفرس وبعض
 الحيوان فرس او بعض
 الصاهل فرس والصادق
 الايجاب في الاول والسلب
 في الثاني وكقولنا لكل انسان
 ناطق وبعض الحيوان ليس
 بناطق او بعض الفرس ليس
 بناطق والصادق في الاول
 الايجاب وفي الثاني السلب
 فاذا ننتج اربعة اضرب
 الموجبتان مع السالبة الكلية
 والسالبتان مع الموجبة الكلية
 الاول من كليتين والكبرى
 سالبة ينتج سالبة كلية كل
 (ج ب) ولاشي من (ب ا)
 فلاشي من (ج ا) ييله بعكس
 الكبرى والخلف وهو ان يجعل
 النتيجة لايجابها صغرى
 وكبرى القياس الكلية كبرى
 حتى ينتج من الاول بعض
 الصغرى وفي الثالث يجعل
 النتيجة كبرى لكيتها صغرى
 القياس صغرى لايجابها حتى
 ينتج نقض الكبرى وفي اربع
 سلك في النتج السلب مسلك
 الثاني وفي النتج الايجاب
 مسلك الثالث مع عكس
 النتيجة لبعده عن النظام
 الكامل الثاني من كليتين ٩

١ الصغرى سالبة ينتج سالبة
كلية يسالنه بعكس الصغرى
وجعلها كبرى ثم عكس
النتيجة والخلف الثالث
من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية بعكس الكبرى والخلف
و لا يفترض الرابع من سالبة
جزئية صغرى ووجوب كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية
ولا يمكن ياله بالعكس لعدم
قبول الصغرى اياه وصبرورة
القياس عن جزئيتين في الاول
بعكس الكبرى بل بالخلف
والافتراض وهو ان نرض
ببعض الذى ليس (ب د)
فلاشئ من (د ب) وكل (اب)
فلاشئ من (د ا) يقول
بعض (ج د) ولاشئ من
(د ا) فبعض (ج) ليس (ا)
والافتراض ابد من قياسين
احدهما من ذلك الشكل
بعينه لكنه ضرب اجسلى
والثاني من الاول وزيف
النتيجة قول من بين في هذا
الشكل بان الاوسه ثبت لاحد
الطرفين ولم يثبت للآخر
فبوجه ما خلفه بله ان جعله
حجة لم زد الخلل على الدعوى
وان جعله ديا بقسه لم يفرق
بين البين بنفسه والقريب
منه الذى يرتد اليه بفكر
الصدق والامام يستعمل هذا
البيان في سائر الاشكال
ويؤيده لمية من

اربعاً اخرى الصغرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين
واما بطريق العصبيل فلان الكبرى الكلية اما ان تكون موجبة او سالبة والصغرى لابد
ان تكون مخالفة لها فالكبرى الموجبة لا تنتج الامع الصغرى سالبة كلية او جزئية
والكبرى سالبة لا تنتج الامع الصغرى الموجبة كلية او جزئية فهي اربعة وابسه اشار بقوله
الموجبتان مع السالبة الكلية والسالتان مع الموجبة الكلية الاول من كلتين والكبرى سالبة ينتج
سالبة كلية كل (ج ب) ولاشئ من (اب) فلاشئ من (ج ا) ياله اما بعكس الكبرى ايرتد الى الثاني
الاول وينتج المطلوب بعينه واما بالخلف وهو ان يجعل نقبض النتيجة لايحبه صغرى اذ هذا
الشكل لم ينتج الا السلب ونقبضه ايحباب ويجعل كبرى القياس لكليتها كبرى حتى ينظم
قياس في الاول ينتج لنقبض الصغرى مثلا اولم اصدق لاشئ من (ج) اصدق نقبضه وهو قولنا
بعض (ج ا) فيجعله صغرى وكبرى القياس كبرى وهكذا بعض (ج ا) ولاشئ من (اب) ينتج
بعض (ج) ليس (ب) وقد كان كل (ج ب) هف الى آخر ما مر في العكس من وجوه التقريب
كما قبل صدق نقبض النتيجة مع كبرى القياس اصدق نقبض الصغرى واللازم مستف فيلزم انتفاء
مجموع الكبرى مع نقبض النتيجة والكبرى حتى فيلزم كذب نقبض النتيجة فالنتيجة حقه او يقبل
المجموع المركب من القياس ونقبض النتيجة ملزم لاجتماع النقبضين اى صدق الصغرى وكذبها
اما صدقها فلا فلانها جزئ القياس لصادق واما كذبها فلا فلانها نقبض النتيجة مع كبرى اياه
والثاني كاذب فيلزم كذب المجموع لكن القياس صادق فيكون نقبض النتيجة كاذبا او يقال
منع الجمع فتعق بين صدق المقدمتين ونقبض النتيجة فانها لو اجتمعا يلزم نقبض الصغرى
وهو باطل والانفصال المانع من الجمع يستلزم ملازمة النتيجة اصدق المقدمتين وهو المطلوب
لايقال هذا كله غايبه لو كانت مقدمتنا القياس صادقتين في نفس الامر اما اذا كانتا واحداهما
مفروضة الصدق فلا لانا منع ح صدق نقبض النتيجة او لاصديق النتيجة وانما يجب صدقه
لو وجب صدق احد النقبضين على ذلك التقدير وهو مجموع ولش سلمنا ذلك لكن النظام القياس
من نقبض النتيجة ومن الكبرى انما هو على ذلك التقدير فيلزم اجتماع صدق الصغرى مع نقبضها
على ذلك التقدير فلم قائم بان صدقها على ذلك التقدير محال فان ذلكا التقدير محال والمحال جاز
ان يستلزم محلا آخر لاننا نقول نحن اعم بالضرورة ان ليس بين القياس لمفروض الصدق وارتفاع
النقبضين او اجتماعهما علاقة تقتضى استلزامه اياه وقد سبق في الشرطية ما يهيك على ذلك هذا
طريق الخلف وهذا الشكل اما في الشكل لالس فطريقه ان يجعل نقبض النتيجة لكليتها كبرى
اذنا نتيجة جزئية فتكون نقابضها كلية وصغرى القياس لايحبابها صغرى فينتج من الشكل
الاول نقبض الكبرى واما الشكل الرابع فان كان نتيجا لايحباب وهو الضرب الاول والثاني يسلك
والثامس يسلك فيه مسلك الشكل الثاني ان كان نتيجا لايحباب وهو الضرب الاول والثاني يسلك
فيه مسلك الشكل الثالث مع عكس النتيجة ولابد من هذه الزيادة لانه عن الظن الكامل
الثاني من كلتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية لاشئ من (ج ب) وكل (اب) فلاشئ من (ج ا)
لا يمكن بيانه بعكس الكبرى والالكل كبرى الاول جزئية بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى
ثم عكس النتيجة وبالخلف الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
بعض (ج ب) ولاشئ من (اب) فبعض (ج ا) ياله لا يمكن بعكس الصغرى وجعلها
كبرى ولا تصارت كبرى الاول جزئية بل بعكس الكبرى ايرتد الى الاول وبالخلف والافتراض
كاسمعي الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج) ليس
(ب) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) لا يمكن يسالنه بالعكس لايكس الصغرى لان السالبة

واما الشكل الثالث فبشروط اثنائه ١٨٧ يجب صغره الاختلاف كقولنا لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او لاشئ

من الانسان بحمار او صهال
والصادق في الاول اليجاب
وفي الثاني السلب وكلاهما احدى
مقدّمته للاختلاف كقولنا
بعض الحيوان انسان وبعضه
ناطق او ليس بناطق او بعضه
فرس او ليس بفرس والصادق
في الاول اليجاب وفي الثاني
السلب فاذا نتج ستة اشرف
الاول من موجبتين كلتيهما
ينتج موجبة جزئية كل (ج)
وكل (ب) فبعض (ج) الثاني
من كلتيهما وانما ينتج
سالبة جزئية بايهما بعكس
الصغرى والخالف والنتيجتان
الكلتان تكونان الاصلح اعم
من الاخر فتقبلنا لكل انسان
حيوان وكل انسان
ناطق او لاشئ من الانسان
بفرس واذا لم ينتج الكلتي
لم ينتج الباقي اكونهما اخص
منه الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية ينتج موجبة
جزئية بامر وبالفرض الرابع
من موجبتين والكبرى جزئية
ينتج موجبة جزئية بامر
وبعكس الكبرى وجعلها
صغرى ثم عكس النتيجة
الحاس من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية بامر
السادس من موجبة كلية
صغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية بامر
الاعكس فان الكبرى سالبة
وبعكس الصغرى يصير القياس
من جزئيتين في الاول تنبذ ذكر
الشيخ في هذين الشكلين فثمة
مع رجوعهما الى الاول فان
المقدمة قد يقتضى طبع احد
طرفها ان يكون موضوعا

الجزئية لانتكس وعلى تقدير انعكاسها تنعكس جزئية وهي لانصلح لكبروية الشكل الاول
ولا بعكس الكبرى لانتكاسها جزئية فيانه انما هو الخلف او الافتراض وهو ان فرض بعض
(ج) الذي هو ليس (ب) فبعض قضبتان احدهما لاشئ من (د ب) والاخرى كل (د ج) فنضم
الاولى الى الكبرى هكذا لاشئ من (د ب) وكل (ا ب) ينتج من ثاني هذا الشكل لاشئ من (د ا) ثم
نعكس المقدمة الثانية الى بعض (ج د) ونجعلها صغرى للنتيجة المذكورة لنتيج المطلوب
والافتراض ابدا انما يكون من قياسين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكن من ضرب اجلي
والثاني من الشكل الاول وفترض هذا الضرب انما يتم لو كانت لسالبة الجزئية مركبة حتى
يتحقق وجود الموضوع لايقال الموضوع اما ان يكون موجودا او لا يكون وايضا ما كان يتم الكلام
اما اذا كان موجودا فظاهر واما اذا لم يكن فلان الاكبر حينئذ يكون مسلوبا عنه لان المعلوم
يساب عنه كل شئ لا نقول بمجرد صدق القضية مع القياس لا يستلزم ان يكون نتيجة له وانما يكون
كذلك لو بين انها لازمة للقياس ولم يتبين ونقل الشيخ عن قوم انهم قالوا لاحد في انتاج هذا
الشكل الى ما ذكر من البيانات ان الاوسط لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف الاخر
يلزم المبينة بين الطرفين فان (ب) اذا كان مابا (لا) غير مابا (ج) لم يكن (ح) اعلم به ضروري
ونبذ السخج باهم ان جعلوه جمعة على الانتاج لم يكن الجملة رتبة على نفس الدعوى بل هي
اعادة الدعوى بعبارة اخرى لان معنى المتبنتين والمساو ابدا احدهما عن الآخر واحد وان جعلوه
بينما بنفسه لم يفرقوا بين البين بنفسه وبين الغريب من البين فان البين بنفسه والنتيجة الى فكر
وهذا يحتاج لان ذهن هند الانتاج بلفظ ضرورية الى ان يقول (ج) لما كان (ب) المبين
(لا) والذى لا يوصف (با) لم يكن (ا) فقدره الى البين لانه حكم على الباء بسلب (ا) لذى
هو عكس الكبرى وحكم بثبوت الباء على (ج) وهو الشكل الاول بعينه لكن لما ارتد الى البين
بفكر لطيف ورؤية قليلة اعتقوا انه بين بنفسه والامام يستعمل هذا البيان في سائر الاشكال
على انه لم يمتى فقولنا ههنا الاوسط لما ثبت للاصغر وسلب عن الاكبر او سلب عن الاصغر
وبثت للاكبر لم يضر ضرورة المبينة الذاتية بين الطرفين وذلك هو اسكل الثاني بعينه اذ لا معنى له
الانثوت الاوسط لاحد الطرفين وسلبه عن الطرف الاخر وهكذا بين كل شكل وفساده ظاهر
قبل والحق ان نتاج هذا الشكل لا يتبع الى التكلفات المذكورة لان حاصله اجمع الى الاستدلال
بثبات اللوز على ثباتي المزومات فيكون ان يقال من لوازم احد الطرفين ثبوت الوسط له
ومن لوازم الاخر سلبه عنه وهما متباينان فيثباتي المزومان والاجتمع المتباينان ويمكن تعزيل
كلام العدماء والامام عليه وهذا انما يتم لو كانت المقدمة ثان ضرورية ففقد الحاجة الى تلك
البيانات في غير ذلك وستسمع كلاما آخر فيه وانما وضعت الضرورية في تلك المراتب لان الضررين
الاولين اشرف من الاخرين ذنا ونتيجة والضرب الاول والثالث اشرف من الثاني والرابع
لاشتماله على صغرى الاول بعينها (قوله واما الشكل الثالث) الشكل الثالث حاصله وضع
موضوع واحد لثبنتين متباينتين اربوضع احدهما للاخر وشرط انتاجه بحسب اكبيرة والكيفية
اليجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين اما اليجاب الصغرى فلان الحكم فيها على تقدير سلبها
بالمبينة بين الاصغر والاوسط المحكوم عليه في الكبرى بالاكبر والحكم على احد المتبنتين لا يستلزم
الحكم على الاخر وايضا لو كانت سالبة فالما ان تكون الكبرى موجبة او سالبة وعلى التفديرين
يتحقق الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان
واناطق واما اذا كانت سالبة فكما او بلدنا الكبرى بقولنا لاشئ من الانسان بصهال او حمار
والصادق في الاولين اليجاب وفي الاخرين السلب واما كلية احدى المقدمتين فلا انها لو كانتا

وطبع الاخران يكون محولا لقولنا الانسان حيوان وكتب وقولنا لاشئ من الدار يسارد وتقبل فاذا ركب على طبعها كان انتظامها على
احدهذين الوجهين عن الشكل الثاني والثالث فان انتظمت على نهج الاول تغيرت عن طبعها وهذا بعينه يعرفنا فائدة الشكل الرابع من

جزيئين جازان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر ولا يلزم
 ملاقة الاكبر للاصغر لعدم معنى جامع بينهما والاختلاف يتحققه اما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا
 بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق او فرس واما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا وليس
 بعضه ناطقا او فرسا والحق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب والنتيج بمقتضى الشرطين سنة
 لان اولهما اسقط ثمانية حاصله من السالبيين مع المحصورات الاربعة وثانيهما اسقط ضربين
 آخرين وهما الموجبة الجزئية مع الجزئيتين وبالحصول الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية
 والكلية تنتج مع المحصورات الاربعة والجزئية لا تنتج الا مع الكليتين الاول من موجبتين كليتين
 ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج
 سالبة جزئية كل (ب ج) ولاشي من (ب ا) فبعض (ج ا) ليس (ا) يانهما بعكس الصغرى
 ليرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب بعينه وبالحلف فانه لو لم يصدق بعض (ج ا) ليس (ا)
 صدق نقيضه وهو كل (ج ا) ويحصله كبرى لصغرى القياس ليتجما باضداد الكبرى وهذا الضربان
 لا ينتجان الكلي لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر وامتناع حل الاخص على كل افراد اعم
 ايجابا وسلبا فكقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولاشي من الانسان فرس واذا لم ينتجا
 الكلي لم ينتج الباقى لانهما اخص منها لان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والاشياء
 اخص الضروب المنتجة للسلب واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم الثالث من موجبتين والكبرى
 كلية ينتج موجبة جزئية بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى والحلف
 وبالفترض وهو ان يفرض بعض (ب) الذي هو (ج د) فكل (د ب) وكل (د ج) ثم يجعل المقدمة
 الاولى صغرى لكبرى القياس ليتج من الشكل الاول كل (د ا) فيحصله كبرى للمقدمة الثانية
 ينتج من اول هذا الشكل المطلوب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية
 كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بما مر من الحلف والافتراض وهو ان يفرض بعض
 (ب) الذي هو (ا د) فكل (د ب) وكل (ب ج) فكل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) لا بعكس
 الصغرى لانه يصير القياس من جزئيتين وبعكس الكبرى وجعلها صغرى لصغرى القياس
 ثم عكس النتيجة الخامسة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
 (ب ج) ولاشي من (ب ا) فليس بعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى والحلف والافتراض
 السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كل (ب ج) وبعض
 (ب) ليس (ا) فبعض (ج ا) ليس (ا) بالحلف والافتراض لا بعكس الكبرى فانه لا نقبله وعلى تقدير
 قبوله لا يصلح اصغرية الشكل الاول ولا بعكس الصغرى والا لصار لقياس عن جزئيتين
 في الشكل الاول ووجه ترتيب الضروب ان الاول اخص الضروب والنتيجة للايجاب والثاني
 اخص الضروب المنتجة للسلب فقدمنا لان الاخص اشرف ثم اتبعنا توابع الاول اذ اتبع الاشرف
 اشرف من تابع الاخص وقدمنا الثالث على الرابع والخامس على السادس لاشتمالهما على كبرى
 الشكل الاول وذكر الشيخ في السفا ان هذين الشكلين اى الثاني والثالث كانا يرجعان الى الشكل
 الاول فلم يخاص به وهى ان الطبيعى والساقى الى الذهن في بعض المقدمات ان يكون احاطت فيها
 موضوعا على التعيين والطرف الاخر محمولا حتى لو عكس كان غير طبيعى وغير سابق الى الذهن
 اما في الموجبات فكقولنا الانسان حيوان وكاتب فان طبع الانسان يقتضى موضوعه الحيوان
 والكاتب وامانى السورال فكقولنا لاشي من النار باراد وتقل فان النار اولى بان تكون موضوعا
 يسلب عنها البارد والثقل من البارد والثقل يسلب عنهما النار فاذا ائتت المقدمات على وجه
 يراعى فيها الحمل الطبيعى والسابق الى الذهن امكن ان لا ينظم على نهج الشكل الاول بل

وما الشكل الرابع فيشترط
لانتاجه ان لا يجتمع فيه خستان
الا اذا كانت الصغرى موجبة
جزئية وان تكون الكبرى
سالبة كلية اذ ذلك اما الاول
فلا خلافا كقولنا لاشئ
من الانسان بفرس ولاشئ
من الجسد بانسان ولاشئ
من الصاهل بانسان ولوقلت
وبعض الحيوان انسان
او بعض الناطق انسان كانت
الكبرى موجبة جزئية وكقولنا
بعض الحيوان ليس بانسان
وكل ناطق حيوان او كل فرس
حيوان وكقولنا كل ناطق
انسان وبعض الحيوان ليس
بناطق او بعض الجسد ليس
بناطق وهذه القرائن اخص
ما اجتمع فيه خستان فلم ينتج
شيء. واما الثاني فلا خلافا
ايضا كقولنا بعض الحيوان
انسان وكل ناطق حيوان او
كل فرس حيوان بأذن النتج
خسة اضرب الموجبة الكلية
مع السالبة والموجبة الجزئية مع
السالبة الكلية والسالبة الكلية
مع الموجبة الكلية الاول من
موجبتين كليتين ينتج موجبة
جزئية كل (ب ج) وكل
(اب) فبعض (ج) ولا ينتج
كلما لجواز كون الاصغرا عام
من الاكبر كقولنا كل انسان
حيوان وكل ناطق انسان
الثاني من موجبتين والكبرى
جزئية ينتج موجبة جزئية
الثالث من كليتين والصغرى
سالبة ينتج سالبة كلية ٧

على احد هذين الشكلين اى الثانى والثالث فلا يكون عنهما غنية وهذا بعينه يعرفا فائدة
الشكل الرابع لجواز ان لا تنظم القدمات على وجه براعى فيها الامر الطبيعى والسابق الى الذهن
الاعلى وههنا فائدة اخرى وهى ان بعض ضروب الاشكال الثلاثة لا يرتد الى الشكل الاول فتمس
الحاجة اليها عند استحصال مجهولات المتعلقة بها وقال في الاشارات كما ان الشكل الاول
وجد كاملا فاضلا جدا بحيث تكون قياسته ضرورية لتبيحه بينه بنفسها لا يحتاج الى حجة
كذلك وجد الذى هو عكسه بعيدا عن الطبع يحتاج في ابانة قياسته الى كلمة شاقة متضاعفة
ولا يكاد يسبق الى الذهن والطبع قياسته ووجد الشكلان الاخران وان لم يكونا يبنى القياسة
قريبن من الطبع يكاد الطبع الصحيح يظن لقياستهما قبل ان يبين ذلك او يكاد يبان ذلك
يسبق الى الذهن من نفسه فيلحظ لمية قياسته عن قريب فلهذا صار لهما قبول وامكس الاول
اطراح وصارت الاشكال الافتراضية المملية الملتفت اليها ثلثة وهو كلام جيد (قوله واما الشكل
الرابع) شرط انتاج الشكل الرابع ان لم تكن صفرا موجبة جزئية ان لا يجتمع فيه خستان وان كانت
صفرا موجبة جزئية ان تكون الكبرى سالبة كلية اما الاول فلانه لو اجتمع فيه خستان
فاما في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين او كانت
الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية لان المقدمتين اما ان تكونا موجبتين او سالبتين او الصغرى
موجبة والكبرى سالبة او بالعكس لكن اجتماع الحسنتين في الموجبتين لا يتصور الا اذا كانتا
جزئيتين فتكون الصغرى موجبة جزئية فهومن القسم الثانى وكذلك ان كانت الصغرى موجبة
والكبرى سالبة لم يجتمع الحستان فيه الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فهومن القسم الثانى
ايضا فقد يبان ان اجتماع الحسنتين في المقدمتين في القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالبتين
او الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية واما ما كان لم ينتج اما اذا كانتا سالبتين فلان اخص
القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف لازم فيه كما قال لاشئ من الانسان
بفرس ولاشئ من الجار بانسان والحق السلب ولو بدل الكبرى بلاشئ من الصاهل بانسان كان
الحق الايجاب واما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية فلان اخص القرائن منها
هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف محقق فيه ايضا كما لوقلت بدل
الكبرى وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب وبعض الناطق انسان والحق السلب وان كان
اجتماع الحسنتين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية لانها لو كانت مع الموجبة
الجزئية او السالبة لاجتمع الحستان في المقدمتين والكلام ليس فيه والسالبة الجزئية اما صغرى
او كبرى واما ما كان يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغرى فكما قال بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق
حيوان او كل فرس حيوان واما اذا كانت كبرى فكقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق
او بعض الجار ليس بناطق فمقدمتين ان هذه القرائن الاربعة اخص ما اجتمع فيه الحستان في القسم
الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الا عام واما الثانى فلانه لو لم تكن الكبرى سالبة كلية لكانت
اما سالبة جزئية او موجبة وكلاهما لا ينتج اما السالبة الجزئية فلما علم من عدم الموجبة الكلية
مع السالبة الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرائن منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب
من الموجبة الجزئية والصغرى ومن الموجبة الكلية الكبرى والاختلاف قائم فيه كقولنا بعض الحيوان
انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان والنتج باعتبار هذا الشرط خسة اضرب
عدم اجتماع الحسنتين في القسم الاول حذف ثمانية السالبتين مع السالبتين والموجبة الجزئية
والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وبالعكس واشتراط كون الكبرى سالبة كلية حذف ثلثة
الموجبة الجزئية مع الثلث غير السالبة الكلية وبطريق التوصل ان الصغرى اما موجبة كلية

وهي لا تتبع الامع التلث غير السالبة الجزئية او موجبة جزئية وهي لا تتبع الامع السالبة الكلية
 او سالبة كلية وهي تتبع مع الموجبة الكلية لا غير الاول من موجبتين كليتين تتبع موجبة جزئية
 كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج) ولا يتبع كلها بلواز ان يكون الاصغراع من الاكبر كقولنا كل
 انسان حيوان وكل طائر انسان وفي لم يتبع كلها لم يتبع الثاني ايضا لانه اخص منه الذي
 من موجبتين والكبرى جزئية يتبع موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج) الثالث
 من كليتين والصغرى سالبة يتبع سالبة كلية لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلاشئ من (ج ا)
 الرابع من كليتين والكبرى سالبة يتبع سالبة جزئية كل (ب ج) ولاشئ من (اب) فبعض (ج)
 ايس (ا) ولا يتبع كلها بلواز كون الاصغراع من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس
 بانسان وفي لم يتبع كلها لم يتبع الخمس ايضا لانه اعم منه الخامس من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى يتبع سالبة جزئية بعض (ب ج) ولاشئ من (اب) فليس بعض (ج ا)
 وترتيب هذه الضروب ايس باعتبار اتساجها لانهما تسدها عن الطبع لم يمتد بانساجها بل باعتبار
 نفسها فلابد من تقديم الاول لانه من وجبتين كليتين والابتناسب الكلي اشرف الاربع وقدم
 الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكل شرف وان كان سلبا من الجزئي وان كان
 ايجابا لمشاركته الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لارتداده
 الى الشكل الاول بالتبديل ثم الرابع لكونه اخص من الخامس بيان اسكل اما بيل المقدمتين
 ارجع الى الاول ثم عكس النتيجة في الثالثة الاول دين الرابع ولا اصار صغرى اسكل الاول
 سلبا والخامس اذ كان اصغرورة الكبرى فيه جزئية واما بعكس المقدمتين في الاخيرين بخلاف
 الاولين والالكان للقياس في الشكل الاول عن جزئيتين والثالث اسلب الصغرى واما بعكس
 الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني في اثلثة الاخيرة دون الاولين لايجاب المقدمتين واما بعكس
 الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث في اربعة السلب الصغرى واما بالخلف اما اذا كانت النتيجة
 موجبة فبان بضم نقض النتيجة الى الصغرى ليتبع من الشكل الاول ما يعكس الى ما يضاف
 كبرى الاول وينقض كبرى الثاني فنقول اولم يصدق بعض (ج ا) اصدق شئ من (ج) فكل
 (ب ج) ولاشئ من (ج) فلاشئ من (بها) ولاشئ من (اب) وقد كان كل (ا) او بعضه (ب)
 هف واما اذا كانت النتيجة سالبة فبان بضم نقض النتيجة الى الكبرى ليتبع ما يعكس الى نقض
 الصغرى وفي الثالث والخامس اوضحدها في الرابع واما بالافتراض وقد استعملوه في الثاني والخامس
 لانهم لم يستعملوه الا في المقدمات الجزئية فقالوا في الثاني يفرض بعض (ا) الذي هو (ب د)
 فكل (دا) وكل (دب) فتجعل المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس هكذا كل (ب ج) وكل (دب)
 ليتبع من اول هذا الشكل بعض (ج د) فبجعلها صغرى المقدمة الاولى ليتبع من الشكل الاول
 المطلوب وكانهم اتما لم يستنبطوه من الشكل الاول والثالث وان كان اظهر دلالة محفظة على
 قاعدتهم القائلة بان كل افتراض يتم بقياسين احدهما من ذلك الشكل والاخر من الشكل الاول
 وايت شرى كيف يستعملونه في الخامس فانهم ان استعملوه في الكبرى تنظم المقدمة الافتراضية
 مع الصغرى على منوال هذا الضرب بعينه وان استعملوه في الصغرى ينظم تلك المقدمة
 مع الكبرى على هيئة الشكل الثاني ثم النتيجة مع المقدمة الاخرى على هيئة الشكل الثالث والحق
 ان لا يخصص الافتراض بالشكل الاول ولا بالجزئيات فليس في التخصيص بها فائدة نعم لانهم
 في الغالب الا في الجزئيات والضبط انه لا يختلف في الشكل الثاني لارالحدا لوسط محمول في مقدمة
 وهو محمول في المقدمة الافتراضية فهي لا تأنف مع المقدمة الاخرى من القياس الاعلى لنفج
 الشكل الثاني ويحصل منها قضية موضوعها موضوع الافتراض ينضم مع المقدمة السالبة

الرابع من كليتين والكبرى سالبة ليتبع سالبة جزئية لا كلية
 كون الاصغراع من الاكبر
 بلواز كقولنا كل انسان حيوان
 ولاشئ من الفرس بانسان
 الخامس من موجبة جزئية
 صغرى و سالبة كلية كبرى
 يتبع سالبة جزئية بيان الكل
 اما تبديل المقدمتين او
 عكسهما او عكس احدهما
 او بالخلف او الافتراض واعلم
 ان السالبة الجزئية نفا لا تتبع
 مع الموجبة الكلية حيث
 لم تعكس فان انعكست كما
 في خاضعتين انجحت اذ عكسها
 يرتد الى الثاني ان عكسها
 صغرى والى الثالث ان كانت
 كبرى وان الصغرى اذا كانت
 سالبة وهي احدى الخاصتين
 انجحت مع الكبرى الموجبة
 الجزئية بتبديل المقدمتين ثم
 عكس النتيجة من

الفصل الرابع في شرائط

الاتاج بحسب جهة المقدمات
وبيان جهة النتيجة في
المتعلقات اما الشكل الاول
فبشرط لاتناجه فعلية
الصغرى والالجاز ان يكون
الاصغر خارجا عما هو اوسط
بالفعل فلم يتعد الحكم منه اليه
ولان الصغرى الممكنة الخاصة
لا تنتج مع الضرورية لجواز
امكان صفة النوعين ثبت
لاحدهما بالفعل فقط كركوب
زيد مثلا للفرس والجار الثابت
للفرس فقط فصدق كل جار
مر كوب زيد بالامكان الخاص
وكل مر كوب زيد فرس
بالضرورة ولا شيء من مر كوب
زيد يتناقض بالضرورة مع
امتناع الالجاب في الاول
والسلب في الثاني ولا مع
المشروطة الخاصة لانه يصدق
في الكبرى وكل مر كوب زيد
فرس هو مر كوب زيد
بالضرورة مادام مر كوب زيد
لادائما ولا شيء من مر كوب زيد
بلا فرس هو مر كوب زيد
بالضرورة مادام مر كوب زيد
بالضرورة مادام مر كوب زيد
لادائما مع امتناع الالجاب في
الاول والثاني في الثاني وصدق
الموجبة الكبرى مع امتناع
السلب والسالبة الكبرى مع
امتناع الالجاب ظاهر فقد
حصل الاختلاف الموجب للعقم
وهذان الاختلاطان في هذين
الضربين اخص الاختلاطات
المقدمة من الممكنة الصغرى
فعمقهما فيها بموجب عمق
الشكل من

على منهج الشكل الثالث لكن لما ريد الاحتراز عن البيان بما لم يبين حكس صغرى القياس
الثاني ليرتد الى الشكل الاول ولا في الشكل الثالث لان الحد الاوسط موضوع في مقدمته وهو محمول
في المقدمة الافتراضية واذا انقطعت مع المقدمة الاخرى من القياس كان على هيئة الشكل الاول
وان جاز نظمها على الشكل الرابع لكن يجب الاحتراز عنه وبحصل قضية موضوعها موضوع
الافتراض يتألف مع المقدمة الاخرى الافتراضية على الشكل الثالث وينتج المطلوب واما
في الشكل الرابع فهو مختلف لانه ان استعملناه في الصغرى والحد الاوسط محمول الكبرى ومحمول
في المقدمة الافتراضية وانتظامها مع الكبرى لا يكون الا على هيئة الشكل الثاني وبحصل نتيجة
تتألف مع المقدمة الثانية الافتراضية على هيئة الشكل الثالث وان استعملناه في الكبرى والحد الاوسط
موضوع الصغرى ومحمول في المقدمة الافتراضية فهي انما نضم معها اما على هيئة الشكل
الاول لينتج مبتألف مع المقدمة الاخرى على هيئة الثالث واما على هيئة الشكل الرابع فان كانت
الكبرى كلية فهو ذلك الضرب بعينه لان الصغرى بحالها والكبرى مقدمة افتراضية كلية
وان كانت الكبرى جزئية فهو من ضرب اجلى من الكبرى صارت كلية بعد ما كانت جزئية
هذا هو الضغط وعليك الاحتراز والاعتبار بعد المحافظة على شرائط الاتاج واعلم ان السالبة
الجزئية انما لا تنتج مع الموجبة الكلية في هذا الشكل حيث لم تنعكس اما اذا انعكست كما في الخاصتين
انتهت معها سواء كانت صغرى او كبرى اما اذا كانت صغرى ارتد القياس بعكسها الى رابع
الشكل الثاني واما كانت كبرى يرتد بعكسها الى سادس الشكل الثالث وينتج المطلوب بعينه
وان الصغرى السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية انما لا ينتج اذ لم يكن احدي الخاصتين اما اذا كانت
انتهت لانا اذا بدلناهما ليرتد الى الشكل الاول وينتج السالبة الجزئية خاصة وهي تنعكس الى المطلوب
فحصل ضرب ثلثة اخر وقد ظهر ان السالبة المستعملة فيها لا بد ان يكون احدي الخاصتين
واما الموجبة فيجب ان تكون في الاولين على الشرط المتعبر بحسب الجهة في الشكل الثاني
والثالث وفي الضرب الثالث بحيث ينتج سالبة خاصة فلا بد ان تكون الموجبة في اول الضروب
احدي القضايا الست المدعسة السواب لان الشكل الثاني اذا لم يصدق الدوام على صفراء
لم ينتج الا اذا كانت كبراه من احدي الست وفي ثابتهما فعلمية لان صغرى الشكل الثالث لا بد ان يكون
فعلية وفي ثالثها احدي الوصفيات لان الشكل الاول اذا كان كبراه احدي الخاصتين لم ينتج
خاصة الا اذا كان صفراء احداها على ما بين جنم ذلك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل
الرابع في شرائط الاتاج بحسب جهة تلك المقدمات) المتعلقات هي الاقضية الخاصة من خاص
الموجبات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهة في المقدمات لا بد من اعتبارها في النتائج فلهاذا
وضع الفصل لبيان الامرين اما الشكل الاول فبشرط فيه بحسب جهة المقدمات فعلية الصغرى
لوجهين احدهما ان الصغرى لو كانت ممكنة لم يحصل الجزم بتعدي الحكم من الاوسط
الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو الاوسط بالفعل يحكم عليه بالاكبر والاصغر ليس
اوسط بالفعل بل بالامكان لجواز ان ياتي بالقوة دائما ولا يخرج الى الفعل فيكون خارجا عما هو
الاوسط بالفعل فلم يتعد الحكم منه الى الاصغر وثانها ان الصغرى الممكنة الخاصة لا تنتج مع
الكبرى الضرورية والمشروطة الخاصة في الضربين الاولين وبني كان كذلك لم ينتج جزم
الاختلاطات المنعقدة من الممكنة الصغرى في سائر الضروب بيان الاول الاختلاف الموجب للعقم
اما اذا كانت الكبرى ضرورية فلجواز امكان صفة نوعين ثبت لاحدهما فقط بالفعل فصدق
امكان تلك الصفة لاحد النوعين وضرورة ثبوت النوع الاخر لانه تلك الصفة بالفعل اوسلب
فصل النوع الاول عنه مع استحالة ثبوت النوع الاخر للنوع الاول اوسلب فصله عنه كما يمكن

ركوب زيد مثلا للفرس والجواز الثابت للفرس فقط فيصدق كل جازم ركوب زيد بالامكان الخاص وكل مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة اولاشي مما هو مركوب زيد بناهق مع امتناع الايجاب في الاول والسلب في الثاني وصدق القياس مع الايجاب في الاول والسلب في الثاني كثير كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب ناطق بالضرورة والحق الايجاب اولاشي من الكاتب بفرس بالضرورة والحق السلب واما اذا كانت الكبرى مشروطة خاصة فلا بلو بدلنا الكبرى بقولنا وكل مركوب زيد فهو فرس مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لادامنا امتنع الايجاب وهو بعض الجازم فرس مركوب زيد بالامكان العام وانما قيد المحمول بمركوب زيد لان القرينة ليست ضرورية الثبوت لمركوب زيد بشرط كونه مركوب زيد بل بحسب الذات بخلاف الفرس المركوب فانه ضروري الثبوت لمركوب زيد بشرط الوصف وليصدق اللادوام الذي هو عبارة عن لاشي من مركوب زيد فرس مركوب زيد بالفعل فان الفرس يتمتع سلبه عن مركوب زيد واما الفرس المركوب فلا لان المركوب مملوك عن مركوب زيد بالفعل فالفرس المركوب بطريق الاولى ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشي من مركوب زيد بلا فرس مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لادامنا امتنع السلب وهو ليس بعض الجازم بلا فرس مركوب زيد بالامكان وتقييد المحمول بالمركوب اما في الجزء الاول فلا ان الفرس ليس ضروري السلب عن مركوب زيد بحسب الوصف بل بحسب الذات وانما الضروري السلب بحسب شرط الوصف وهو الافرس المركوب واما في اللادوام المعبر عن كل مركوب زيد لا فرس مركوب زيد فلا ان الافرس يتمتع اثباته لمركوب زيد بخلاف الافرس المركوب وبالجملة هذه سلبية معدولة وهي من لوازم الموجبة المحصلة وقديتين حقيقتيها وصدق القرينة الاولى مع الايجاب والقرينة الثانية مع السلب كثير كقولنا كل انسان كاتب وكل كاتب تهمزك الاصابع بالضرورة مادام كاتب لادامنا والصادق الايجاب اولاشي من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب لادامنا والصادق السلب وبيان الثاني بان اخص الصغريات الممكنة الخاصة واخص التكبيرات الضرورية والمشرطة الخاصة لان الضرورية اخص البسائط والمشرطة الخاصة اخص المركبات واخص ضروب الشكل الاول الضرب الاول والثاني واختلاط الاخص مع الاخص في الاخص يكون اخص الاختلاط المتقدمة من الممكنة الصغرى في هذا الشكل فعمه بوجب عقم الشكل وتتمام النقص انما يتم بايراد في المشروطة العامة والوقفية ايضا اذ الضرورية ليست اخص من المشروطة العامة والوقفية من المشروطة الخاصة مطلقا هذا اذا اخذنا عنوان الموضوع بالفعل على رأى الشيخ واما على رأى الفارابي فلا شبهة في انتاج الممكنة لادراج الاصغر في الاوسط حينئذ فان موضوع الكبرى كل ما هو الاوسط بالامكان والاصغر اوسط بالامكان فيتعدي الحكم منه اليه بالضرورة وعندى انه لا فرق بين المذهبين في ذلك فان الفعل كما قدمناه ليس مأخوذا بحسب نفس الامر بل بحسب الفرض العقلي وح يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الاصغر مما يمكن ان يكون اوسطا ويفرضه العقل اوسطا بالفعل والنقص المذكور متدفع لانه ليس يصدق كل مركوب زيد فرس بالضرورة اذ الجازم مما يمكن ان يكون مركوب زيد ويفرضه العقل ان يكون مركوب زيد بالفعل فليس بعض مركوب زيد بفرس بالضرورة وايضا الممكنة مساوية لمطلقة على ما زعمهم من اعتبار الضرورية بالمعنى الاعم فاذا قلنا ههنا عن ذلك حتى جعلوا احدهما منتهية والاخرى عقيمة (قوله وزعم الشيخ والامام) الشيخ والامام وما بهما زعموا ان الصغرى الممكنة في هذا الشكل منتهية لانه اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى اما ضرورية او لا ضرورية بان تكون من المركوبات او محتملة لهما بان تكون من البسائط غير الضرورية والسلك منج

وزعم الشيخ والامام ومن تابعهما ان الصغرى الممكنة تنتج مع الضرورية ضرورة ومع الا ضروريات وبين ممكنة خاصة ومع غيرها ممكنة عامة واخبروا على الاول بوجوه الاول ان يضم نقبض النتيجة مطلقا او بعد فرضه بالفعل الى الكبرى حتى ينتج من الثاني نقبض الصغرى وجوابه لان سلم ان الكبرى الضرورية في اشياء تنتج ضرورية الثاني ان نضمه الى الصغرى حتى ينتج من الثالث نقبض الكبرى وجوابه لان سلم ان الصغرى الممكنة في الثالث تنتج الثالث ان الصغرى لو وقعت بالفعل لزمت نتيجة ضرورية فتكن ضرورية تقدير عدم وقوعها ايضا لان الضرورى على تقدير ممكن ضرورى على تقدير ممكن وجوابه لان سلم صدق الكبرى بتقدير وقوع الصغرى بالفعل لحواز ازيد افراد موضوع الكبرى حينئذ واخبروا على الثاني بذلك الوجوه بعينها وان لحقها بغير ما في قياس الخلف وعلى الثالث بان الكبرى ان صدقت ضرورية صكانت النتيجة ضرورية والامكنة خاصة والمشتركة الامكان العام متن

امام الضرورية فضرورية واما مع اللاضرورة فممكنة خاصة واما مع المحتملة فممكنة عامة
 واحتجوا على الاول بوجوه الاول الخلف من الشكل الثاني وهو ان يضم تقبض النتيجة مطلقا
 او يمد فرضه بالفعل الى الكبرى لينتج تقبض الصغرى مثلاً اذا صدق كل (ج) بالامكان وكل
 (ب) بالضرورة وجب ان يصدق كل (ج) بالضرورة والالصدق بتقبضه وهو قولنا بعض
 (ج) ليس (ا) بالامكان فيجمله صغرى او نفرضه بالفعل لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه
 محال ثم نجمله صغرى وكبرى القياس كبرى هكذا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان او بالفعل وكل
 (ب) بالضرورة لينتج من الشكل الثاني بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج) بالامكان
 هف وهو لم يلزم من فرض وقوع الممكن ولان الكبرى فيكون من تقبض النتيجة
 فهي حقة وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة او الفعلية مع الضرورية في الشكل الثاني الضرورية
 فانه سيجي في ابعاد ان الشكل الثاني لا ينتج الضرورية ولو كان مقدمته ضرورية بين الوجه الثاني
 الخلف من الشكل الثالث وهو ان يضم تقبض النتيجة الى الصغرى حتى ينتج تقبض الكبرى
 فلم يصدق كل (ج) بالضرورة صدق بعض (ج) ليس (ا) بالامكان فيجمله كبرى صغرى
 القياس لينتج من الشكل ثالث بعض (ب) ليس (ا) بالامكان وقد كان كل (ب) بالضرورة هذا
 خلف وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة في الشكل ثالث كما سنذكر الوجه الثالث ان الصغرى
 اذا فرضت فعلية لزمت النتيجة ضرورية بالاندراج لا صغرت تحت الاوسط حينئذ فاذا كانت النتيجة
 ضرورية على تقدير وقوع الصغرى بالفعل كانت ضرورية في نفس الامر وعلى تقدير عدم
 وقوعها لان الضرورية على تقدير ممكن ضرورية في نفس الامر وعلى جميع التقادير الممكنة
 والامكان ما ليس بضروري في نفس الامر ضروريا على تقدير ممكن فيكون الممكن على بعض
 التقادير مستلزما للحال وانه محال وجوابه منع التقدير وهو الاتام صدق الكبرى على تقدير وقوع
 الصغرى بالفعل لزيادة افراد موضوع الكبرى فان الاصغر اذا صار اوسط بالفعل دخل
 في كل ماهو الاوسط بالفعل بخلاف ان لا يصدق الحكم عليه بالاكبر وهو ظهر في المثال المذكور فانه
 اذا فرض ان الحمار مر كوب زيد بالفعل لم يصدق ان كل مر كوب زيد بالفعل فرس بالضرورة
 سلنا ذلك لكن لان ان الحال لازم من التقدير الممكن بل منه ومن الكبرى الصادقة في نفس الامر
 غاية ما في الباب ان يكون هذا المجموع محالا لكن لا يلزم من استحالة المجموع ووقوع احد جزئيه
 استحالة الجزء الاخر لجواز ان يكون المجموع محالا واحدا جزئيه واقعا ممكننا او ضروريا والاخر
 ممكننا اما الاول فلان كل واحد من طرفي الممكن ككتابة زيد وعدمها ممكن في نفسه غير مستلزم
 للحال مع ان وقوع مجموعهما مستلزم للحال واما الثاني فكما اذا فرضنا مر كوبة زيد بالفعل
 الحمار متضمنا الى صدق قولنا كل مر كوب زيد فرس بالضرورة يلزم المحال وهو كل حمار فرس
 بالضرورة ولا يلزم من الضرورية ولا من الاخرى لامكانها بل من المجموع لاقبال هذا يطل
 الاستدلال بالخلف لجواز ان يكون المحال لازما من مجموعي التقديرتين اعني تقبض النتيجة والمقدمة
 الصادقة لامن شئ منهما فلا يلزم صدق النتيجة لانا نقول المطلوب من الخلف ليس امتناع
 تقبض النتيجة بل كذبه وكذب المجموع لا بد ان يكون لكذب احد جزئيه بخلاف امتناع المجموع
 فانه لا يستلزم امتناع احد جزئيه هذا وقد اتفق الجمع من الاذكياء ههنا منظره ففهم من اورد
 ان ثبوت الامكان لا يستلزم امكان الثبوت المستلزم للحال لان امكان الحوادث ثابت في الازل
 وبس الحوادث امكان ثبوت في الازل والامكان ان يكون الحادث ازليا فرد آخر هذا القصد
 بان المراد ان ثبوت الامكان في الجملة يستلزم امكان الثبوت في الجملة وهو لا ينافي عدم امتناع
 ثبوت الامكان في وقت لامكان الثبوت في ذلك الوقت اذا اطلقت لاتباق الوقتية واجاب ثاب

بأن النزاع ليس في ان ثبوت امكان الشيء يستلزم امكان ثبوته فان الامكان كونه ثبوت المحمول والوصف
 بل النزاع في ان ثبوت امكان الشيء مع شيء آخر هل يستلزم امكان ثبوته معه ام لا فان العمل لما قال
 الصغرى اذا كانت ممكنة مع الكبرى امكن وقوعها مع الكبرى وحينئذ يلزم النتيجة ضرورة مع
 ذلك الفاضل قائلا لانسلّم انه يلزم من ثبوت امكان الصغرى مع الكبرى امكان ثبوتهما معها لجواز
 ان يكون وقوع الصغرى رافعا لصدق الكبرى فهما لا يجتمعان فلا يمكن ثبوتهما مع الكبرى ومثل
 بذلك المثال فان امكان الحادث ثابت مع الازل دون امكان ثبوته ونحن نقول هذه الغاية أدت المنع الواقع
 آخر الى ما ذكر اولاهو منع التقدير بعينه وليته يصلح للاعتقاد فان الصادق في نفس الامر لا بد ان
 يكون متحققا على سائر التقادير ضرورة ان التقادير والفروض لا ترفع الامور الحقيقية في الواقع على ما مر
 ونأمل اذا تحققت ان زيدا قائم وفرضت وقوعه هل يرفع فرضك بهذا قيامه في الواقع على ما ظن
 ذا بصيرة برضاه به وايضا لم يبق الكبرى صادقة على ذلك التقدير وهي ضرورة في نفس الامر
 فلا يكون ضروريا في نفس الامر لا يكون ضروريا على تقدير ممكن فيلزم ان يكون الممكن مستلزما
 للمحال والحق في الجواب اننا لانم انه اذا فرضت الصغرى فعلية يلزم نتيجة فضلا عن كونها
 ضرورية وقوله لاندراج الاصغر تحت الاوسط حيث قلنا لانم فان الحكم في الكبرى على
 كل ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر والاصغر ليس اوسط بالفعل في نفس الامر بل على
 ذلك التقدير فلا يلزم تعدى الحكم من الاوسط اليه لا يقال لو وقعت الصغرى الممكنة
 لزم صدق النتيجة ضرورة لان منع الخلو متحقق بين تقيص الصغرى القطعية وعين
 النتيجة ومتى صدقت هذه المنفصلة صدقت الملازمة المذكورة اما المقدمة الاولى
 فلان الكبرى صادقة في نفس الامر فالمتضم معها اما الصغرى الفعلية او تقيصها
 فان كان المتضم معها الصغرى الفعلية يلزم صدق النتيجة وهو احد جزئي المنفصلة وان كان
 تقيصها فهو الجزء الاخر فالامر لا يخلو من تقيص الصغرى او عين النتيجة واما الثانية فلما عرفت
 في فصل التلازم من ان كل منفصلة مانعة الخلو تستلزم متصلة من تقيص احد الجزئين وعين الاخر لانا
 نقول المتصلة انما كانت لازمة للمنفصلة اذا كانت عنادية وانما كانت عنادية لو تركت من الشيء ولازم
 تقيصه لكن صدق النتيجة لا يلزم عن الصغرى بل لازم منه ومن الكبرى وهما يجتمعان اتفاقا الوجه
 الرابع ما عول عليه الشيخ في الاشارات في السقاء وهو ان الحكم في الكبرى بضرورة الاكبر للاوسط
 مادام ذاته موجودة وهذه الضروب لا تتوقف على انصاف ذاته بالوصف العنواني والا يمكن ذاتية
 بل وصفية فهي محققة وان تغير عليه اي وصف كان فالاصغر يكون داخل فيه وان لم يثبت له وصف
 الاوسط والاكثار ثبوت الضرورة موقفا على الانصاف به هف وجوابه ان يقال هب ان عقد الوضع
 لا دخل له في الضرورة لكن الحكم بالضرورة على ذات الاوسط وليس كل شيء هو ذات الاوسط
 بل ما صدق عليه وصف الاوسط بالفعل والاصغر ليس من جملة قوله واحتجوا على انشائي
 وهو انتاج الصغرى الممكنة مع الاضرويات بمكة خاصة بتلك الوجوه بعينها وان لحقه تغير
 مافي قياس الخلف لان تقيص المبكّة الخاصة احدى الضروريتين فيراد العمل بابطال كل منهما
 فتقول في الخلف من الشكل الثاني اذا صدق كل (ج ب) بالامكان وكل (ب ا) بالضرورة ينتج كل
 (ج ا) بالامكان الخاص والاصدق اما بعض (ج ا) بالضرورة او بعض (ج ب) ليس (ا) بالضرورة
 واما ما كان يلزم الخلف اما اذا كان الصادق بعض (ج ا) بالضرورة فلان المتضم الى لضرورة الكبرى
 هكذا بعض (ج ا) بالضرورة ولا شيء من (ب ا) بالامكان العام ينتج بعض (ج ب) ليس (ب) بالضرورة
 وقد كان كل (ج ب) بالامكان هف واما اذا كان الصادق بعض (ج ب) ليس (ا) بالضرورة فلان المتضم

الى الكبرى هكذا بعض (ج) ليس (أ) بالضرورة وكل (ب) فبعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وهو
 مناقض للصغرى وفي الخلف من الشكل الثالث لم يصدق كل (ج) بالامكان الخاص لصدق احدى
 الضروريتين الجريئتين ففصلهما كبرى الصغرى القياس ينتج الضرورة الانجائية بعض (ب) بالضرورة
 وهو مناقض للضرورة الكبرى والضرورة السلبية بعض (ب) ليس (أ) بالضرورة مناقض لاصل
 الكبرى وهما وجه ثالث وهو ان يطل احد جزئي المفهوم المرد بقباس من الثاني والجزء الاخر بقباس
 من الثالث ووجه رابع وهو ان يعكس ذلك العمل وانت خبير بكيفية ايراد الوجه الثالث من الوجوه
 المذكورة ويوجه تزييفها اقلا بطول الكتاب باعادته واختجوا على الثالث وهو انما الصغرى الممكنة
 مع المحتملة لا ضرورة ولا ضرورة بانها ان صدقت في مادة الضرورة كانت النتيجة ضرورية وان
 صدقت في مادة اللا ضرورة ممكنة كانت ممكنة خاصة والمشتك بينهما الامكان العام وهو متى على
 صحة القسمين الاولين وبعد ذلك انما يتم لو صدقت الكبرى كلية في مادة الضرورة او اللا ضرورة
 وهو غير لازم لجسواز ان يكون صدقهما بالنسبة الى بعض الافراد في مادة الضرورة وبالنسبة
 الى البعض الاخر في مادة اللا ضرورة فلا يلزم ما ذكره من النتيجة لان الكبرى الجريئة
 في الشكل الاول عقبة والامم ذهب الى ان الكبرى الدائمة تنتج دائمة لانه لو انصف الاصغر
 بالاوسط في وقت ما كان الاكبر دائما فيكون دائما في نفس الامر فان من المستحيل ان لا يكون
 دائما في نفس الامر ويصدق دائما على تقدير ممكن وفيه ضعف لان ان القياس ينتج على تقدير وقوع
 الصغرى بالفعل كما هي وان سئلها لكن صيرورة ما ليس بدائم في نفس الامر دائما اعني وقوع دوامه
 بدلا من لادوامه ليس مستحيلا بل غاية ما في الباب انه كاذب ولا امتناع في لزوم الكاذب غير المحال ومن وقوع
 الممكن بخلاف الضرورة والامكان فانها ضرورية بالضرورة والممكن وزعم الشيخ ان المركب
 من الممكنين قياس كامل بين نفسه لانه اذا كان (ج) بالقوة فله بالقوة ما (ب) بالقوة قال ومن الناس
 من نازع فيه واحوجه الى البيان لان الشكل الثاني والثالث انما لم يكن كاملا لان دخول (ج) تحت
 حكم (ب) بالقوة فكذلك دخول (ج) ههنا وانما يكون بنا لو كان (ج) بالفعل (ب) حتى يكون
 داخلا في كل ما يقابل عليه (ب) ويدنو القياس بان الممكن لما كان يمكن حتى جعلوا هذه المقدمة من
 حقيقتها ان يصرح بها لكنها اضمرت ورد عليهم بالفرق بين الشكلين وذلك القياس يوجهين احدهما
 ان دخول الاصغر في الشكلين تحت حكم الاوسط انما هو باعتبار حكم لم يوجد من الحكم اما في الشكل
 الثاني فلان الحكم على الاوسط غير موجود واما في الثالث فلان دخول الاصغر باعتبار الحكم
 عليه وهو غير موجود بخلافه ههنا فان الحكم موجود من الحكم والقوة ليست بحسب الحكم بل باعتبار
 الامر نفسه وانما دخول الاصغر بالقوة ههنا معلوم وفيهما غير معلوم تحتاج الى نظر فليس يلزم
 من ان يجعل هذا النوع من الدخول بالقوة القياس غير كامل جمل هذا النوع كذلك وان ياتهم
 اثبات الشيء بنفسه لانه لا معنى له الا ان (أ) يمكن (ب) الممكن (ج) وزعم ايضا ان المركب من الممكنة
 الصغرى وانطلقه غير بين لان الاصغر لما كان داخلا بالقوة تحت حكم موجود لم يدرك في اول الوهلة
 من حاله بل مطلق او ممكن بخلاف الذي من الممكنين فان الذهن يحكم بجعله الممكن الممكن يمكن كما يحكم
 بان الضرورية للضرورة ضرورية والموجود للوجود موجود واما اذا اختلطت الوجوه نشوش
 الذهن فيها فاحتاج الى نظرمثل يمكن الضرورية وضرورية الممكن ثم بين اتناجه ممكنة عامة بعض
 الوجوه المذكورة واعترض صاحب الكشف على اول الوجهين بله لا يلزم من كون الاختلاط من
 الممكنين غير بين ومشارك كالشككين مشاركته في جميع الاشياء فهذا الفرق لا يدفع كونه غير بين وعلى
 الثاني بان قوة اندراج الاصغر تحت الاوسط في الشكلين تبين الاتناج وقوة الاندراج المعلومة ههنا لا تبين
 الاتناج بل عدمه لعدم اتحاد الاوسط وعلى البيان الذي حكاه الشيخ بانه مغاظة لان الاكبر يمكن

لذات الاوسط لا توصف به وذات الاوسط ليس ممكنة للاصغر بل وصفت لان المحصولات صفات على ما بين فلا يكون الاكبر ممكنة للممكن للاصغر نعم لو علم ان الممكن لذات لها صفة ممكنة لذات اخرى يكون ممكنة للذات الاخرى كان البيان صحيحا لكنه ليس بدين ثم اخذ نتيج من الشيخ حيث جعل الاختلاط من الممكنين يتساوى من الصغرى الممكنة والكبرى المطابقة غير بين لان انتاج الاعم للشي اذا كان يتساوى فكيف يكون انتاج الاخص لتلك النتيجة بعينها غير بين ولان الذي ذكره في حاجة الثاني الى البيان من عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط مشترك بينه وبين الاول والذي ذكر في بيته قائم في الثاني ايضا بل هو اول لانه اذا كان قولنا ان (ج) اذا كان بالقوة (ب) فالقوة ما (لب) بالقوة يتساوى بالاولى ان يكون قولنا (ج) اذا كان (ب) بالقوة فلها بالقوة ما (لب) بالفعل يتساوى وهذا ظاهر ونحن نقول اما ما ورد على وجهى الفرق فهو منع على منع لان القوم لما قالوا الشكلان انما يكونان غير كاملين لدخول الاصغر في حكم الاوسط بالقوة قال لان عدم كمالهما بناء على ذلك بل لان الدخول فيهما ليس باعتبار حكمه موجودا ولان الدخول غير معلوم بخلاف ما نحن بصدده ومن البين انه لا يتوجه عليه اعتراض واما قوله الاندراج بالقوة المعلوم ههنا لا يدين الانتاج فليس كذلك لاننا علمنا ان (ج) بالقوة (ب) والحكم في الكبرى على ما فرضه العقل (ب) بالفعل فمجرد فرضه العقل (ب) بالفعل يدخل تحت حكمه بالفعل ويحصل الاندراج بالضرورة فان قلت فعلى هذا يجب ان ينتج الكبرى المطابقة مطلقة لان الحكم فيها لما كان على كل ما فرضه العقل (ب) بالفعل وبما فرضه العقل (ب) بالفعل (ج) فيتعدي الحكم اليه فتقول هذا في الضرورة والامكان تحقق لانهما لا يتوقفان على اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنقوي واما الاطلاق فلما جاز ان يتوقف على اتصاف لم يتعد الى الاصغر وانما التعدي اليه الامكان فقط وقد صرح الشيخ به في الشفاء حيث قال واما ان هذه النتيجة هل تصدق مطلقة فيقول لا يجب ذلك لانه يجوز ان يكون الواحد من (ج) لا يوجد البتة (ب) من وقت حدوثه الى وقت فسادة ويكون انما يوجب جملته (ا) عندما يكون هو (ب) فقط فيكون الواحد من (ج) لا يتفق له (ب) البتة ولا (ا) مثل قولنا لكل انسان يمكن ان يكتب وكل كاتب ماس بعلمه الطرس فليس يلزمه ان كل انسان ماس بعلمه الطرس بالاطلاق واما تنجيجه حيث فرق بين الاختلاطين فما يقضى منه المنهج لان الشئ اذا ثبت للاعم والاخص فهو للاعم اولا وبالذات والاخص بواسطة وبالعرض على ما تقرر في العلوم الحقيقية فن ان يبعد ان يكون انتاج الاعم يتساوى وانتاج الاخص ليس كذلك والشيخ لم يجعل وجه الحاجة الى البيان عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط بل اختلاط الوجوه وترداد ذهن في ان النتيجة هي مطلقة او ممكنة وهاهنا (ج) اذا كان (ب) بالقوة كان له بالقوة ما (لب) بالفعل لانه من امر يعلم انه نتيجة فانها كما يجب ان تكون لازمة كذلك وجب ان تكون اخص فلا بد من بيان عدم لزوم الزائد وهذا بخلاف الاختلاط من الممكنين فان بدية العقل قاضية بان لا مزيد في انتاجه على الامكان والكلام في هذا المقام وان ادى الى الاطنباب والاطالة لانه لا بد منه ليعلم ان تشنيع المتأخرين على الشيخ الرئيس وهو الخصوص باختراع القواعد وافاضة الفوائد يتبادى عليهم بسوء الفهم والزال في مطارح الوهم وكمن غائب فلا يصح ما وافقه من الفهم السقيم (قوله والنتيجة هي الاشكال) الوجهات الثلاث عشرة اذا اختلط بعضها بعض حصل ما توافقه وستون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن لما اشترط فعلية الصغرى سقط من تلك الجملة ستة وعشرون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب الممكنين في ثلثة عشر فبقيت النتيجة منها مائة وثلثة واربعون اختلاطا والضابط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون غير الوصفيات الاربع وهي المشروطتان والعرفيتان بل تكون احدى التسع السابقة وذلك تسعة وتسعون اختلاطا حاصلة من ضرب احد عشر في تسعة واما ان يكون احديهما

والنتيجة في هذا الشكل تتبع الكبرى في غير قيد الضرورة والدوام الوصفين وان كان احدهما فبها تبع الصغرى ايضا في غير قيد الوجود وغير قيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة اما الاول فلان اندراج البين وزعم الكلشي ان الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة تنتج ضرورية بالعكس وبالحلف وجواب العكس منع انتاج القياس المذكور في الثاني للضرورة وجواب الحلف منع انتاج الممكنة مع الدائمة في الثاني واما الثاني فلان وصف الاوسط اذا كان مستدي الاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوته وان كان مستديا له بالضرورة كان ضرورة الاكبر للاصغر بحسب ضروريته

اربعة واربعون اختلاطاً حاصله من ضرب احدى عشر في اربعة فان كان الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى وهو معنى قوله في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين اى ماعدا المشروطتين والبرهنتين وان كان الثانى تأخذ جهة الصغرى فان وجدنا فيها قيد الوجود اعنى اللادوام واللاضرورة حذفناها وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة مختصة بها لم يكن في الكبرى اية ضرورة كانت سواء كانت ذاتية او وصفية اووقية ثم ننظر في الكبرى فان كان فيها قيد الوجود كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمنها الى المحفوظ فهو جهة النتيجة والا كما اذا كانت احدى العامتين فالمحفوظ بعينه جهة النتيجة فان قلت المصنف اخل بذكر ضم قيد وجود الكبرى ولا بد منه فقول ما ذلك الاخلال بواجب لانه ذكر ان النتيجة في هذا الشكل تابعة للكبرى في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين وقيد الوجود غير القيد ولهذا قال بعده وان كان احدهما فيها تبعت الصغرى ايضا وهو صريح في ان النتيجة تابعة للكبرى والصغرى اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربعة اللهم الا في القيد فانها لا تدفع الكبرى فيها حافها فنادى وخسة احديها ان النتيجة تابع للكبرى اذا كانت احدى التسع وثانيها انها تابعة للصغرى اذا كانت احدى الاربعة وثالثها ان قيد الوجود من الصغرى لا يتعدى الى النتيجة بل لابد ان يحذف ولولمعهما ان الضرورة المختصة بالصغرى لا يتعدى ايضا وخامستها ان قيد وجود الكبرى يتعدى الى النتيجة ويضم اليها والمصنف بينهما واحدا فواحدا اما لدعوى الاولى فلا ندراج الاصغر تحت الاوسط اندراجا بل فان الكبرى دلت على اكل ما ثبت له الاوسط بالفعل كان له الاكبر بالجهة المعترية فيها لكن بما ثبت له وصف الاوسط بالفعل هو الاصغر فيكون الحكم بالاكبر ثابتا بالجهة المعترية في الكبرى فان قلت هذا البيان آت في القسم الثانى ايضا فان اذا قلنا (ج ب) بالفعل وكل (ب) مادام (ب) فقد حكمنا في الكبرى بان ما ثبت له (ب) بالفعل ثبت له (ا) بالجهة المعترية فيها وبما ثبت له (ب) بالفعل (ج) فيكون (ا) ثابتا بتلك الجهة فنقول لاشك ان جميع اختلاطات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى وقد اشار اليه المصنف بقوله تبعت الصغرى ايضا لان النتيجة اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربعة هي ان الاصغر اكبر مادام اوسط والاوسط واجب الحذف في النتيجة ولما حذف الاوسط فيها ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالشرايط المذكورة والكشئ خالف ضابط هذا القسم وزعم ان الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة تنتج ضرورة ومقتضى الضابط انتاجها دائمة واخرج عليه بعكس الكبرى ليعتدلى الشكل الثانى قياسا صفراء ضرورية وكبراء دائمة منتجا لمطلوب بعينه وبالحلف وهو ان يجعل نقبض نتيجة صغرى لكبرى الاصل لينتج من الشكل الثانى ما يناقض الصغرى وجواب العكس منع انتاج ضرورة في الشكل الثانى للضرورة وجواب الحلف منع انتاج الممكنة مع الدائمة في الشكل الثانى وبظهر منه ان الصغرى الممكنة مع السالبة الدائمة لو انتجت في احد هذين الشكلين انتج في الاخر ولولم ينتج لم ينتج لارتداد كل منهما الى الاخر بعكس الكبرى واما الدعوى الثانية وهى ان النتيجة تابعة للصغرى اذا كانت الكبرى احدى الاربعة فلان الكبرى دالة على دوام الاكبر بدوام الاوسط فلما كان الاوسط مستديما للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط فان كان ثابتا للاصغر دائما كان ثبوت الاكبر له ايضا دائما وان كان في وقت كان في وقت وان كان في الجملة كان في الجملة وان كان الاوسط مستديما للاكبر بالضرورة كما في المشروطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة ثبوت الاصغر اذ الضرورى للضرورى ضرورى (قوله وانما لا يتعدى) هذه اشارة الى بيان الدعوى الباقية وانما لا يتعدى قيد الوجود من الصغرى لان الكبرى وان حكمت بدوام الاكبر لكل ما ثبت له وصف الاوسط مادام وصف الاوسط ثابتا له لكن يجوز ان لا يكون ثبوت الاكبر مقتصرا على وقت ثبوت الاوسط حتى نثبت الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط

وانما لا يتعدى قيد الوجود اعنى اللادوام واللاضرورة من الصغرى لان الاكبر وان كان دائما مادام الاوسط جاز ان لا يكون مقتصرا على وقت ثبوت الاوسط فيكون ثابتا وان لم يثبت الاوسط وانما لا يتعدى الضرورة من الكبرى وحدها لواز ان يكون ضرورة الاكبر مقيدة بالاوسط فلم يثبت عند امكان انتفاء الاوسط ولا من الصغرى وحدها لان استدامة الاوسط للاكبر اذا لم تكن ضرورية جاز انتفاء الاكبر وان ثبت الاوسط بالضرورة وزعم الكشئ ان الضرورة مع الكبرى السالبة العرفية العامة ينتج ضرورة بالعكس والحلف وقد عرفت جوابها فان قيل الكبرى المشروطة مع الصغرى الدائمة ينتج ضرورة فان ضرورة الاكبر لما كانت دائمة بدوام الاوسط الدائم بدوام ذات الاصغر كانت دائمة بدوامها فلما تلك ضرورة بشرط وصف الاوسط وهى غير المطلوب بالنتيجة واعلم ان من تمام بيان النتيجة بيان عدم لزوم الزائد على المدعى بانقضاء في المواد من

وان لم يثبت له الاوسط فيكون الاكبر ثابتا للاصغر دائما في متعدد الادوام واللا ضروري من الصغرى كقولنا
كل انسان ضاحك لاداء ما وكل ضاحك حيوان مادام ضاحك كذب قولنا كل انسان حيوان لادائما
وما علل به بعضهم من ان صغرى هذا الشكل موجبة فيكون قيد وجودها سالبه وهي لادخل لها في
الانتاج فيه ما قيد وما قيد الوجود في الكبرى فيعدي المتلذراج البين فان كل الاوسط لما كان هو الاكبر لا
دائما كان الاصغر ايضا كذلك اولان الصغرى مع لادوام الكبرى ينتج لادوام النتيجة ولما كانت هذه
الدعوى داخلة في الدعوى الاولى مثبتة بيها نهالم نذكرها ههنا ونعالم يتعد الضرورة المختصة اما من
الكبرى كما اذا كانت احدى المشروطين فلان ضرورة الاكبر مشروطة بوصف الاوسط في ثبت عند
امكان انتفاء وصف الاوسط كقولنا كل انسان منجذب وكل منجذب ضاحك بالضرورة بشرط كونه
منجذابا مع كذب قولنا كل انسان ضاحك بالضرورة وقوله لجواز ان يكون ضرورة الاكبر مفيدة
بالاوسط يجوز ان لا تكون مفيدة ايضا وابس كذلك لان الكلام في الضرورة المشروطة ولله ارادة
الضرورة مادام الوصف ولكن فيه مخالفة اصطلاحية وامان الصغرى فلانه اذا لم يكن الكبرى
ضرورية كاحدى العرفيتين امكن انتفاء الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فامكن انتفاءه عن الاصغر
فلا يكون ضروريا له وتفصل اختلاطات القسم الثاني ليحصل به الاطالة التامة فنقول الكبرى اذا
كانت احدى العامين فهي مع الوجوديتين والمطلقة العامة تنتج مطلقة عامة لان الوسط مستديم
اوصف الاكبر واستلزم له ثابت لذات الاصغر في الجملة فيكون الاكبر ثابتا له في الجملة ويمكن ان يقال انهما
نتيج مطلقه وقتي وهي اخص من المطلقة العامة لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط فالاكبر
ثابت له مادام الاوسط والصغرى دلت على ثبوت الاوسط لذات الاصغر فثبت ثبوت الاكبر لذات الاصغر
في وقت معين وهو وقت ثبوت الاوسط فان قيل فلتكن النتيجة مع المشروطة العامة وقتية مطلقة
لان معنى الكبرى ان الاكبر ضروري للاوسط مادام الوصف الاوسط وهو ثابت للاصغر في الجملة فيكون
الاكبر ضروريا للاصغر في وقت ثبوت الاوسط فلنا اللازم ضرورة الاكبر للاصغر بشرط اتصافه
بالاوسط لاني وقت اتصافه وفرق ما بينهما فدين فيما مر لكن لما حذف الاوسط عن النتيجة اقتصر
على الاطلاق ومع الدائميتين والعامتين كالصغرى ان كانت الكبرى مشروطة لان الاكبر ضروري
لوصف الاوسط وهو ضروري او دائم لذات الاصغر او وصفه والضروري للضروري ضروري وللدائم
للدائم دائم ودائمة او عرفية عامة ان كانت الكبرى عرفية لان الدائم للضروري والدائم ومع الخاصتين
مشروطة عامة او عرفية عامة وهو ظاهر ومع الوقتية وقتية مطلقة او مطلقة ومع المنشرة
منشرة مطلقة او مطلقة منشرة لان الاوسط مستلزم للاكبر ومستلزم له ضروري للاصغر في وقت
معين اوفي وقت معين ما فيكون الاكبر ضروريا او ثابتا للاصغر في ذلك الوقت وان كانت الكبرى احدى
الخاصتين فالنتيجة ما ذكرناه على التفصيل مفيدة بالادوام حتى ان احدى الدائميتين ينتج معها
ضرورية لادائمه او دائمه لادائمه فلم يتقدمه ما قياس صادق المقدمات فان قلت فقد وجدنا ما يستلزم
القياس فقول التحقيق ان ذلك القياس قياسان فان الصغرى مع اصل القضية قياس ومع اللادوام
قياس اخر واحد هما كاذب قطعا فليس ههنا امر واحد مستلزم للقياسين فظهر ضدان المقدمتين ان
كانتا بسيطتين كان قياسا واحدا وان كانت احديهما مركبة كان قياسين وان كانتا مركبتين كان اربعة
اقبسة والنتائج الحاصلة تركيب وتجعل نتيجة القياس وان شئت الاستحضار والاضبط فغلبك باستقراء
هذا الجدول تغلب بمغرم يارد

جدول الشكل الاول

ثم لك قد عرفت من القاعدة ان الصغرى ضرورية مع السالبة العرفية ينتج دأمة وزاد الكشي
قائلا بانها ضرورية لان معنى الكبرى ان **كل** ما يمت له الاوسط ثبت له ضرورة مادام
الايوسط وما دام له الاوسط ذات الاوسط فثبت له ضرورة الاكبر مادام الاوسط لتعقبي شرط
الضرورة له وهو دوام الاوسط قلت الضرورة المتبرية في الكبرى الضرورة بشرط الوصف فلا يلزم
منها الاتعقبي الضرورة للاصغر بشرط الوصف وبقي ليست ضرورة ذاتية هذا هو المطلوب
غير لازم من الدليل وما هو اللازم غير مطلوب نعم او اخذنا الكبرى ضرورة بحسب اوقات الوصف
انتج الاختلاط منها ومن الدأمة ضرورة ومن المطلقة العامة والوجوديتين وقتية مطلقة ومن
العرفيتين مشروطة والكل بين الاطلاق وعلى هذا معنى يثبت المحمول للموضوع كان ضروريا له ضرورة دائمة
ان دام ثبوته وغير دائمة ان لم يدم فترفع الامكان الاخص من بين الفضائل بيان الاول انه اذا صدق كل
(ج ب) دائما ولادائما فنعلم ان (ب) لا يمت (ب) بالضرورة مادام (ج ب) ينتج كل (ج ب) بالضرورة الذاتية
او الوقتية لانقول الكبرى ان اخذت باعتبار وقت الوصف مضاهيا وان اعتبر بشرط الوصف
مضاهيا لانتاج واعلم ان من علم البرهان على الانتاج بان عدم لزوم الزايد لان الدعوى في جهة النتيجة
اخص الجهات اللازمة لقياس على ما سمعت وذلك بالنقص في المواد كما نقول والا خلاط
من الضروري والمطلق يصدر كل انسان ناطق بالضرورة وكل ناطق ضاحك بالاطلاق وجهة
النتيجة هي الاطلاق دون امر زايد عليه كالدوام والضرورة وعلى هذا القياس ومن اتقن المقدمات
وحقق فانظر اليها فحق معانيها عرفت ان لا مزيد على تلك النتائج وان لم نخط بياها صورة نقص
(قوله وما الشكل الثاني) بشرط انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة امر ان احدها دوام الصغرى
اي كونها احدي الدأمتين الضرورية والدأمة وكون الكبرى من الفضائل الست المنعكسة السالبة
الضرورية بالثلاث والدوام الثلاث فانهما لا يتقابلان الصغرى غير الضرورية والدأمة وهي احدي
عشرة والكبرى احدي السبع الغير المنعكسة السالبة واخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقتية
اما المشروطة الخاصة في المشروطة العامة والعرفيتين واما الوقتية في البواني واخص الكبريات
السبع الوقتية واختلاط الصغرى المشروطة الخاصة والوقتية مع الكبرى الوقتية غير منتج في الضرب
الاولين الذين هما اخص الضروب للاختلاف الموجب للعقم اما في الضرب الثاني فقولنا لاشي
من الخسوف بالخسوف القمرى بمعنى مادام مضمضا بالخسوف القمرى او في وقت معين لادائما
وكل قر مضى بالضرورة في وقت معين لادائما مع امتناع السلب ولو بدل الكبرى بقولنا وكل شمس
مضضية في وقت معين لادائما امتنع الايجاب واما في الضرب الاول فكما اذا جعلنا المحمول
في التاليين معدولا وقتا وكل مضمض بالخسوف القمرى لاضى بالضرورة مادام مضمضا او في وقت
معين لادائما ولاشي من القمر او من الشمس بلا معنى في وقت معين لادائما مع امتناع السلب
في الاول والايجاب في الثاني ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان في الضرب بين الاولين لم ينتج سائر
الاختلاطات في سائر الضروب لان عدم انتاج الاخص يوجب عدم انتاج الاعم فان قبل الوقتين
اذا اتحد وقتها اتجعا دأمة لامتناع الايجاب والسلب بالضرورة لشبنتين متوافقتين في وقت واحد
ولانه اذا صدق كل (ج ب) بالضرورة في وقت معين لادائما ولاشي من (ب) بالضرورة في ذلك

واما الشكل الثاني فبشرط
لانتاجه امر ان احدهما دوام
الصغرى او كون الكبرى
ممنعكسة سالبة لان الصغرى
الوقتية والمشرطة الخاصة
مع الكبرى الوقتية لا تتجانحان
المضى على الخسوف بالخسوف
القمرى بالجهتين سلبا وحله
على القمر وعلى الشمس
بالوقت ايجابا مع امتناع
السلب في الاول والايجاب
في الثاني ولو جعلنا المحمول
معدولا لصارت الصغرى
موجبة والكبرى سالبة وعدم
انتاج الاخص يوجب عدم
انتاج الاعم ثم لو اتحدت الوقت
في الوقتين انتج دأمة بالخلف
لكنه شرط زائد الثاني كون
الممكنة مع الضرورية الذاتية
او الوصفية لان الممكنة
لا تتنجع مع الدأمة لجواز كون
المسلوب عن الشيء دأمة كما
له وبالعكس مع امتناع سلب
الشيء عن نفسه ولا مع العرفية
العامة كبرائتها اعم من الدأمة
نعم لو كانت الكبرى احدي
الخاصتين لزم من صدقها
وحدها صدق مطلقة عامة
والانتزاع من الدأمة واحدي
الخاصتين قياس في الاول متن

الوقت لادائماً وجب ان يصدق لاشئ من (ج) دائماً ولا يفيض (ج) بالفعل فنتجه الى الكبرى
لنتج بعض (ج) ايس (ب) في ذلك الوقت وقد كان كل (ج) بالضرورة في ذلك الوقت هـ
اجاب بان ذلك لاكونهما وقتيتين بل بشرط امر زائد وهو انحاد وقتهما والنظر فيهما
من حيث مفهومهما وتاليهما كون الممكنة مع الضرورة الذاتية او الضرورة الوصفية العامة
او الخاصة لكن علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع الضرورة الوصفية عقيمة فخلص
هذا الشرط احدا الامر بن وهو اما استعمال الممكنة الصغرى مع احدى الضروريات الثلاث
او استعمال الممكنة الكبرى مع الضرورية الذاتية وذلك لانه لو اتى الامر ان لم اما استعمال
الممكنة الصغرى مع غير الضروريات الثلاث من القضايا العشر الباقية واما استعمال الممكنة الكبرى
مع غير الضرورية من القضايا الاثني عشرة الباقية وقد تبين من الشرط الاول ان الممكنة
الصغرى لا تنتج مع القضايا السبع الغير المنعكسة سواء لم يبق الاختلاط الصغرى الممكنة مع
الدائمة والعرفيتين واخص هذه الاختلاطات اختلاط الممكنة الصغرى مع الدائمة والعرفية الخاصة
وان الممكنة الكبرى لا تنتج مع القضايا الاحدى عشرة التي هي غير الضرورية والدائمة فليبق
الاختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة فالاختلاطات التي يجب بيان عقمها ثلثة اختلاط الممكنة
الكبرى مع الدائمة واختلاط الممكنة الصغرى مع الدائمة ومع العرفية الخاصة اما عقم الاختلاط
الاول فليجوز ان يكون المسلوب عن الشئ دائماً يمكن الثبوت له مع امتناع سلب الشئ عن نفسه
كقولنا لاشئ من الرومي باسود دائماً وكل رومي فهو اسود بالامكان والحق الايجاب واما صدق
الاختلاط والحق لسبب فواضح لجوز دوام السلب عن احد المتباينين وامكان الثبوت للآخر
واما عقم الاختلاط الثاني فلعكس ما ذكر اى لجوز ان يكون المسلوب عن الشئ بالامكان ثباته
دائماً كقولنا لاشئ من الرومي بابيض بالامكان وكل رومي فهو ابيض دائماً مع امتناع سلب الرومي
عن نفسه وصدق الاختلاط مع امتناع الايجاب تظاهر هذا في الضرب الثاني واما في الضرب
الاول فليجوز ان يكون الثابت للشيء دائماً يمكن السلب عنه وبالعكس كما في المثالين اذا بدل
مقدمتهما او جعل محمولهما عدولاً ووضوحه مما ذكر في الشرط الاول اوهنا صار متروكاً
في المتن واما عقم الاختلاط الثالث فلان العرفية الخاصة اذا استعملت في هذا الشكل لم يكن
للاوامها مدخل في الانتاج فيرجع الاختلاط الى اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفية العامة
وهو عقيم لانها علم من الدائمة واليه اشار بقوله ولا مع العرفية العامة الكبرى وفيه نظر لان عدم
الانتاج مع الجزن لا يوجب عدم الانتاج مع الكل فان قلت نحن نجد الاقضية التي مقدماتها مركبة
عند الاعتبار في جميع الاشكال انما ينتج بواسطة انتاج اجزائها فقول ذلك لا يوجب الجزم
بان جميع الاقضية التي مقدماتها مركبة يكون انتاجها نتيجتها على الوجه الذي ذكرتموه قرب
قياس مقدمتها مركبة وينتج نتيجة لاعلى الوجه المذكور فالاولى البناء على عدم العلم بالانتاج ويمكن
ان يقال المراد بانتاج القضية المركبة انتاج شيء من اجزائها مع القضية الاخرى وبعدم انتاجها
عدم انتاج اجزائها معها ويندفع المنع بهذه التابة فان قيل الصغرى الممكنة مع احدى
الخاصتين نتج مطلقة والا تنظم من نقيضها وهو الدائمة مع احدى الخاصتين قياس في الشكل
الاول وهو محال اجاب بان صدق المطلقة بالطريق المذكور لا يدل على كونها منتجة وانما يكون
كذلك لو كان للصغرى دخل فيه بل يصدق الكبرى وحدها كاف فانا لو فرضنا كذب الصغرى
فالاصغر بل كل شيء فرض يجب ان يكون الاكبر مسلوباً عنه بالفعل والازم الخلف المذكور لا يقال
هذا بعينه وارد عليكم في الصغرى الممكنة مع المشروطة الخاصة لانا نقول لا تبين الانتاج فيه

بالبطريق المذكور بل بان نقبض النتيجة مع الكبرى وان قطعنا النظر عن لادوامها ينتج ما يناقض الصغرى
 فكل منهما دخل في الانتاج فظهر من اعتبار الشرطين ان الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل
 اربعة وثمانون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا حاصلة من ضرب احدى عشرة
 صغريات في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنات الصغرى مع الدائمة والعرفيتان
 والكبرى مع الدائمة والسرى باعتبارهما ان حاصل هذا الشكل هو الاستدلال على تنافي الطرفين
 بتنافي حكميهما فالمراد بتنافي الايجاب والسلب على الطرفين لم يستلزما تنافيهما لكن ان انتفى
 الشرط الاول كان غاية ما في الصغريات ضرورة الحكم في جميع اوقات الوصف وغاية ما في الكبريات
 ضرورة الحكم في وقت معين واختلافهما بالايجاب والسلب لا يوجب تنافيهما لجواز صدق
 ضرورة الايجاب في جميع اوقات الوصف وصدق ضرورة السلب في وقت معين بالقياس
 الى الشيء واحذروا بالعكس وكذلك ان انتفى الشرط الثاني اذ اختلاف الايجاب والسلب بالادوام
 والامكان لا يفتضي تنافيهما (قوله وزعم الامام) والكشي خالفا للشرط المذكور اما الامام
 فقد زعم ان الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات الست المنعكسة السوابل لان الكبرى ان كانت
 سالبة دلت على ان الاوسط منافي للأكبر والصغرى على امكان ثبوته للاصغر فيلزم امكان سلب
 الاكبر عن الاصغر لان امكان ثبوت احد المتنافين لشيء يوجب امكان سلب المتنافي الاخر عنه
 وان كانت موجبة دلت على لزوم الاوسط للأكبر والصغرى على امكان سلبه عن الاصغر فيمكن
 سلب الاكبر عن الاصغر لان امكان سلب اللازم عن الشيء يوجب امكان سلب المترتب عنه واما الكشي
 فذهب الى ان الصغرى الممكنة لا تنتج الابع السوابل الست دون الموجبات بعكس الكبرى ليرتد الى
 الشكل الاول والخالف وهو من نقبض النتيجة الى الكبرى ينتج من الاول نقبض الصغرى وتماخصص
 الانتاج بالسوابل لان الداليلين لا يقومان على انتاج الموجبات وقد عرفت جوابهما اما جواب
 الامام فخاص من النقض في اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيتين فانه ينقدح منه
 ان امكان ثبوت احد المتنافيين انما يوجب امكان سلب الاخر اذا كانت المضافة ضرورية اما
 اذا كانت غير ضرورية كما في الدائمة والعرفيتين فلا فان الاسود ممكن الثبوت للرومي منافي له
 مع امتناع سلبه من نفسه والكبرى انما تدل على اللزوم لو اشتملت على الضرورة وهو ظاهر
 واما جواب الكشي فخاص من ان الصغرى الممكنة لا تنتج والصغرى الضرورية مع الكبرى
 العرفية لا تنتج ضرورة في الشكل الاول قال المصنف رادا على الكشي حيث فرق بين الكبريات
 السوابل والموجبات في الانتاج لو كانت الضرورية في الشكل الثاني تنتج ضرورية لا تنتج
 الصغرى الممكنة مع الموجبات الست لكن المقدم عند الكشي حتى فلا بد من التزام التالي بيان
 الشرطية بضم نقبض النتيجة الى عكس نقبض الكبرى ينتج ما يناقض الصغرى مثلا
 اذا صدق لاشي من (ج ب) بالامكان وكل (اب) مادام (ا) وجب ان يصدق لاشي من (ج ا)
 بالامكان والاصدق في بعض (ج ا) بالضرورة فتجعله صغرى عكس نقبض الكبرى وهو قولنا
 لاشي مما ليس (ا) ينتج من الشكل الثاني ليس بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة ويلزمه بعض
 (ج ب) بالضرورة وقد كان الصغرى لاشي من (ج ب) بالامكان الخاص ههنا فان قلت على هذا
 الدليل شيان احدهما ان الموجبة المحصلة لانزيم السالبة المعدومة فكيف جعلها ههنا لازمة
 وثانيهما انه بيان بالاحتفاظ بحدود القياس وقد احتز في حد القياس عن امثله اجيب عن الاول
 بان الموجبة انما لا تلزم السالبة لولم يكن موضوعها موجودا وموضوع السالبة ههنا موجود
 اذ صدق نقبض النتيجة لانه ايجاب محقق له وايضا القائل بانتاج القياس الذي احدى مقدمتيه
 ضرورية في الشكل الثاني ضرورية معترف بلزوم الموجبة السالبة فالاشكال وارده عليه بطريق

وزعم الامام ان الصغرى
 الممكنة تنتج مع الكبريات الست
 ممكنة وزعم الكشي انها
 لا تنتج الا مع سوابلها وبيانها
 بالامكان والخالف وقد عرفت
 جوابها ونحن نقول لو كانت
 الضرورية في الثاني تنتج
 ضرورية لانتهت الصغرى
 الممكنة مع الموجبات الست
 سالبة ممكنة بضم النتيجة
 الى عكس نقبض الكبرى وهو
 قولنا لاشي مما ليس (ب ا)
 حتى ينتج ليس بعض (ج)
 ليس (ب) بالضرورة ويلزمه
 بعض (ج ب) بالضرورة وقد
 كان كله (لاب) بالامكان هذا
 خلف فان قلت كنت منعت
 قبل لزوم هذه الموجبة لذلك
 السالبة فكيف جعلتها لازمة
 لها ههنا وايضا هذا البيان
 لا يحفظ حدود القياس قلت
 جعلت ههنا لازمة لحصول
 شرط لزومها وهو تحقق
 الموضوع وصدق نقبض
 النتيجة بمحقق هذا الشرط
 وايضا من قال بانتاج القياس
 المقرض ضرورة اعترف
 بلزومها ايها فوردا الاشكال
 عليه وايضا هم قد ينو بمثل
 هذا في الشرطيات فلزمهم
 الاشكال والحق ان من بين
 يمثل هذا البيان لزمه ان يفسر
 الانتاج الذاتي بما لا يكون لزوم
 بواسطة مقدمة نتيجة اجنبية
 فقط متن

والنتيجة في هذا الشكل تتبع الدائمة والصغرى في غير قيد الوجود وغسب قيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة و صفة بيانه لمعرفت في المطلقات وانما لم يتبع هذا الشكل الضرورية وان كانتا ضروريتين لجواز امكان صفة النوعين ثبت لاحدهما فقط فيصدق سلب ماله تلك الصفة عن الآخر بالضرورة وحله على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الآخر واوجعت المحمول معد ولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة احتجوا بان احدي المقدمتين اذا كانت ضرورية فالأخرى ان كانت ضرورية كان الاوسط ضروري اثبت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الآخر فبينهما مباينة ضرورية وان كانت لا ضرورية كانت ضرورة الاوسط ضرورية اثبت لاحدهما ضرورة السلب عن الآخر فيرجع الى القسم الاول وجوابه ان الاوسط ضروري اثبت لذات احد الطرفين وضروري السلب عن ذات الآخر فبين الذاتين مسافة ضرورية والمطلوب المثابة الضرورية بين ذات الصغرى ووصف الاكبر بناد كرم لا يبعدها وهذا بدسلاف الضرورية مع

الاتزام وعن الثاني بان المنطقيين كثيرا ما يسيئون بمثل هذا البيان اي بعكس القيد في الاقضية الشريطة فلزعمهم الاشكال وهذا انما يرد على الكشي لوستعمل مثل هذا البيان والام رد عليه ولا عليهم لانهم لم يفرقوا بين الموجبات والسواب ثم قال والحق ان من بين نتائج الاقضية بمثل هذا البيان يلزمه ان يفسر لزوم الذاتي في حد القياس بما لا يكون لازوم بواسطة مقدمة اجنبية فقط وقد مررت بالاشارة اليه (قوله والنتيجة في هذا الشكل) الضبط في نتائج الاختلاطات في هذا الشكل ان الدوام امان يصدق على احدي المقدمتين او لا يصدق فان صدق بان يكون ضرورة او دائمة فالنتيجة دائمة وان لم يصدق كانت تابعة للصغرى لكن بشرط ان يحذف منها قيد الوجود وقيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة و صفة فانه اذا كانت في الكبرى ضرورة و صفة تعدى الى النتيجة وهذا الكلام مشتمل على اربع دعاوا واحداها ان النتيجة تابعة للدائمة او للصغرى على تقدير بنو بيانه بالبراهين الثلاثة المذكورة في المطلقات وعلبك بالاعتبار فلا نطول الكلام باعادتها وانما لم يتبع هذا الشكل ضرورة وان كانت مقدمته ضروريتين اما في الضرب الثاني فلجواز امكان صفة النوعين ثبت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق سلب النوع الذي له تلك الصفة بالفعل عن النوع الآخر بالضرورة وحله على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الآخر كما في المثال المشهور فانه يصدق الاثنى من الحار يفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الحار بمركوب زيد بالضرورة لصدق كل حار مركوب زيد بالامكان واما في الضرب الاول فلانه لو جعل المحمول في امثال معد ولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة ولم يتبع الضرورية قال الامام اذا كانت احدي المقدمتين ضرورية فالأخرى امان تكون ضرورية او لا ضرورية واما ما كان فالنتيجة ضرورية اما اذا كانت المقدمة الاخرى ضرورية فلا ان الاوسط حينئذ يكون ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الطرف الآخر فيكون بينهما مباينة ضرورية وهي السالبة الضرورية واما اذا كانت لا ضرورية فلا ان الضرورة للضروري ضرورية فوسلب الضرورة عن الاضروري ضروري فلما كان الاوسط ضروريا لاحد الطرفين لا ضروريا للطرف الآخر كان ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لاحد الطرفين ضرورة السلب عن الطرف الآخر فيرجع الى القسم الاول اذ ضرورة الاوسط صارت حدا اوسط وجوابه ان الاوسط ليس ضروري الثبوت لوصف احد الطرفين ولا ضروري السلب لوصف الاخر بل لذاتيهما واللازم مندلس الانانافة بين ذات الاصغر وذات الاكبر والمطلوب في النتيجة المناقاة الضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر وهو غير لازم فان قلت اذا تحقق المناقاة الضرورية بين الذاتين يلزم المناقاة الضرورية بين الذات والوصف فانه لو اجتمع الذات مع الوصف اجتمع الذات مع الذات وكان بينهما مناقاة ضرورية فنقول ذات الاكبر هو ماصدق عليه الاكبر بالفعل فمناقاة ذات الاصغر لا تستلزم الانانافة بين وصف الاكبر بالفعل وذات الاصغر وهي لا تنافي امكان ثبوت الاكبر اذ ذات الاصغر نعم او كانت الضرورية صغرى مع المسروطة لاجل الوصف انتجت ضرورة لان الكبرى ان كانت سالبة دلت على المناقاة الضرورية بين وصف الاوسط ووصف الاكبر ووصف الاوسط لازم لذات الاصغر ومنا في اللازم مناقاة ضرورية مناف للزوم كذلك وان كانت موجبة فلا بد لزم لوصف الاكبر مناف لذات الاصغر فيكون بينهما مناقاة ضرورية وانما اعتبرنا الضرورية الوصفية لاجل الوصف فانها لو كانت بشرط الوصف لالزم النتيجة ضرورة لان مناف المجموع عن الذات والصفة لا يجب ان يكون منافيا للصفة وكذلك لازم المجموع لان لم يكن لازما للجنس وسببه المصنف في آخر فصل المختلطات على ذلك وثانيها انه اذا لم يكن احدي المقدمتين ضرورة او دائمة يحذف قيد الوجود من الصغرى ان اشتملت عليها وقد ذكر

في المشروطة فان المناقاة فيه
يقع بين ذات الاصغر ووصف
الاكبر وانما لا يتمدى الوجود
الى النتيجة لانه يصدق كل
انسان نائم لادائما ولا شيء
من الحمار البقطان بنائم
بالضرورة مادام حمارا يقظان
لادائما مع صدق قولنا لا شيء
من الانسان بحمار يقظان
بالضرورة والصفة فيه عدم
اشتمال المقدمتين بالنسبة اليه
على شرائط الانتاج متن

في الشك في صورة دعوى اعم وهي ان قيد الوجود لا يتمدى الى النتيجة لان الصغرى
ولامن الكبرى لانه يصدق كل انسان نائم لادائما ولا شيء من الحمار البقطان بنائم بالضرورة مادام
حمارا يقظان لادائما مع كذب قولنا لا شيء من الانسان بحمار يقظان لادائما ضرورة صدق قولنا لا شيء
من الانسان بحمار يقظان دائما والعقبة في ذلك عدم اشتمال المقدمتين بالنسبة الى قيد الوجود
وعلى شرائط الانتاج فان قيد الوجود اما في احدى المقدمتين او في كلتا المقدمتين واما ما كان في بعض
شرائط الانتاج متنف اما اذا كان في احدى المقدمتين فلانها مخالفة للآخرى في الكيف فيكون
قيد وجودها موافقا لها في الكيف فلا انتاج في هذا الشكل عن المتفقتين في الكيف واما اذا كان
في المقدمتين معا فلان قيد وجود كل منهما لا يتبع مع اصل المقدمة الاخرى للماصر ولا مع وجودها
اذلا انتاج في هذا الشكل عن مطلقتين ولا عن ممكنتين ولا عن مطلقة وممكنة وتلكها ان يحذف
الضرورة المختصة بالصغرى فان الضرورة انما اختصت بها اذا كانت الصغرى مشروطة
او احدى الوقتيتين والكبرى عرفية لان التقدير ان الدوام لا يصدق على احدى المقدمتين
وان الصغرى فيها ضرورية فلا يكون الامشروطة احدى الوقتيتين ولما كان مقتضى الشرط
ان الصغرى اذا لم يصدق عليها الدوام تكون الكبرى احدى الست وابست الكبرى ههنا احدى
الدائميتين لان المقدر خلافه ولا احدى المشروطتين لاختصاص الضرورة بالصغرى بحسب
الفرض فتعين ان يكون عرفية اما عامة او خاصة وهي مع المشروطة لا تنتج الضرورية والا
لا ينتج اختلاط المشروطة والعرفية في الشكل الاول الضرورة وقد تبين خلافه وعلى هذا القياس
ان كانت الصغرى احدى الوقتيتين ورابعها ان الكبرى اذا كانت مشروطة انتجت مع المشروطة
مشروطة لانا حكمنا في احدى المقدمتين بان الاوسط متناف ل احد الوصفين متنافاة ضرورية
وفي المقدمة الاخرى بانه لازم للوصف الاخر فيكون بينهما متنافاة ضرورية هي السالبة
المشروطة مع الوقتية وقتية مطلقة والمنشورة والمنشورة مطلقة لان الاوسط متناف لوصف
الاكبر ضروري الشئ لذات الاصغر في بعض الاوقات او لازم لوصف الاكبر متناف بالضرورة
لذات الاصغر في بعض الاوقات فيكون وصف الاكبر متنافيا لذات الاصغر بالضرورة في ذلك الوقت
والكلام ههنا وان قرب الى التفصيل الا انه لا يتم ولا يبلغ الغاية من التفصيل ما لم يوقف
على واحد او احدى النتائج فانتفت الى هذا الجدول وحمل حواله بطلحك على ما ينبغي ان تطلع عليه
جدول الشكل الثاني

الاختلاطات التابعة للدائمة اربعة واربعون لانه اذا صدق الدوام على احدى المقدمتين فهي
اما ضرورية او دائمة فان كانت ضرورية فاما ان تكون صغرى او كبرى واما ما كان فهي مع الثلث عشرة
صار المجموع خمسة وعشرين اسقوط واحد بال تكرار وان كانت دائمة فهي مع غير الضرورية لا تراها
في اختلاط الضرورية وغير الممكنتين لعدم انتاجهما فلا يكون الاعم والصغرى اما صغرى
او كبرى يكون تسعة عشر لسقوط واحد بالتكرار والاختلاطات التابعة للصغرى اربعة والله اعلم

نفيه الدائم مع الوقتية
الموجبة نتجنا دائما عرفت
ولا نتجنا مع السالبة لانه
يصدق كل لون كسوف سواد
بالضرورة ولا شيء من الوان
اجرام السماوية بالسواد
بالتوقيت مع صدق قولنا كل
لون كسوف لون جرم سماوي
بالضرورة بل لو اعتبر في الوقتية
كون ذلك الوقت من اوقات
الذات اولا يمتري الدائم
اوقات الذات على خلاف
المشهور اتجنا دامت بالخلق
والمثل انما يرد نفضا اذا اخذت
مقدمته على ما هو المشهور
من

(قوله عليه) قد علمت من قاعدة لانتاج ان اختلاط الدائم مع الفضل ليسع التي لا تسعس سوالها
بنتج دائما لكنه غير مستقيم على الاطلاق بل فيه تفصيل لا بد من التبيين عليه وهو انها ان كانت
الموجبة بنتج الدائمة بالبراهين التي سفلت وان كانت سالبة لم ينتج لان عقاد البرهان على عدم
الانتاج وعدم انعقاد البرهان على الانتاج اما البرهان على العلم فهو ان اخص هذه الاختلاطات
وهو اختلاط الصغرى الضرورية مع الوقتية لا ينتج فلم ينتج شيء منها وذلك لجواز ان يكون
كل من الاوسط والاكثر ضروريا لذات الاصغر ولا يكون شيء من ذوات الاكثر دائما الوجود
بل يعدم في بعض الاوقات فلم يثبت الاوسط لها في ذلك الوقت ضرورة توقف الإيجاب على وجود
الموضوع فكل اصغر اوسط بالضرورة ولا شيء من الاكثر باوسط بالتوقيت مع كذب قولنا بعض
الاصغر ليس باكثر بالامكان العام لصدق قولنا كل اصغر اكبر باضرورة او يكون الاوسط ضروريا
لذات الاكثر والاكثر ضروريا لذات الاصغر ولا يكون شيء من الاصغر دائما الوجود فيكون
الاوسط مسلوبا عنه في بعض الاوقات فيصدق في السالبة الوقتية صغرى مع الضرورية مع
ان ثبوت الاكبر للاصغر ضروري مثله كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شيء من الوان
الاجرام السماوية بسواد بالتوقيت مع انه لا يصدق ايس بعض لون الكسوف بلون جرم سماوي
بالامكان لصدق قولنا كسوف لون جرم سماوي بالضرورة فان قيل الكبرى في المثال كاذبة
لصدق بعض الوان الاجرام السماوية بسواد بالضرورة وهو لون الكسوف مثلا ولكن لا بدوام
الذي هو عبارة عن كل لون جرم سماوي بسواد بالفعل لصدق قولنا ليس بعض لون الاجرام
السماوية بسواد دائما ككون الشمس على انا نقول القول بصدق نقض النتيجة والصغرى مع
القول بصدق الكبرى لا يتجنا لان الاكبر لما ثبت بالضرورة للاصغر فبعض الاكبر اصغر
وكل اصغر فهو اوسط بالضرورة فبعض الاكبر اوسط بالضرورة فلا تصدق في السالبة الوقتية
وفي المثال لما كان لون الكسوف لون جرم سماوي على ما دل عليه نقض النتيجة وثبت له السواد
بالضرورة فبعض لون جرم سماوي بسواد بالضرورة وهو منافي لقولنا لا شيء من الوان الاجرام
السماوية بسواد بالتوقيت فالجواب ان السواد انما هو ضروري الثبوت لبعض الالوان السماوية
في وقت وجوده وذلك لاثبات ضرورة سلبه عنها في وقت عدمه وبه يظهر الجواب عن سؤال
الافتراق واما كذب اللادوام فغير محل بالعرض المازد من عدم انتاج السالبة الوقتية عدم
انتاج جزئها على ما سبق اليه اشارة وهما غير متجنا اما الاصل فلما مر من المثال واما اللادوام
فلان اتفاق في الكيف على انه لو بدل الكبرى بقولنا ولا شيء من لون الكسوف بسواد بالضرورة
وقت الترتيب لاداما لانعدام لون الكسوف في هذا الوقت يتم النقض سالما عن المنع ضرورة
اعتناع سلب الكسوف عن نفسه واما عدم البرهان على الانتاج فلعدم انتهاض البراهين
المذكورة واما عكس الكبرى فلان القضايا السبع لو كانت كبرى لم تقبله ولو كانت صغرى فالكبرى
تكون موجبة فكسوها لا يفيد واما عكس الصغرى فظاهر واما الخلف فلان اللازم منه سلب
الاوسط عن الاصغر في وقت معين وهو لا يفي بضرورة اثباته له في جميع اوقات وجوده لجواز
ان يكون وقت السلب خارجا عن اوقات الوجود بخلاف ما اذا كانت موجبة اذ النتيجة الحاصلة
من الخلف حينئذ موجبة فيكون وقتها من اوقات وجود الموضوع لامتناع صدق الموجبة
عند عدم الموضوع فتكون متنافية للصغرى هذا اذا اخذت المقدمتان اي الضرورية والوقتية
على ما هو المشهور وهو ان الضروري ما يكون المحمول ضروريا للموضوع مادام ذاته موجودة
والوقت ما يكون ضروريا في وقت معين سواء كان ذلك الوقت من بعض اوقات وجود الذات
اولا يكن وذلك لعدم التافي بين الحكم على الاصغر والحكم على الاكبر حينئذ لجواز ثبوت الشيء

الواحد الامر معين مادام ذاته موجودة وسليمة عنه في وقت من اوقات غير وجوده والم يتألف الحكمان
 ينتج الاختلاط اما لو اعتبر في الوقتية كون ذلك الوقت من اوقات وجود الذات ولا يعتبر في الدائمين
 اوقات وجود الذات بل سائر الاوقات ازلا وبدا على خلاف المشهور انتجت الدائمتان مع الوقتية دائمتين
 للتساقطة بين ثبوت الحكم في جميع الاوقات وسلبه في بعضها او بين ثبوت الحكم في جميع اوقات
 الذات وسلبه في بعضها والخلف تام مثلا اذا اخذ الدوام بحسب الاول والوقتية على ما هو
 المشهور وكقولنا سائل (ج ب) بالضرورة الازلية ولا شيء من (ا ب) بالتوقيت لادائما فلا شيء من
 (ج ا) دائما والاصدق بعض (ج ا) بالاطلاق فيجمله صغرى لكبرى القياس لينتج من الشكل
 الاول بعض (ج ب) ليس (ب) بالتوقيت وقد كان كل (ج ب) ازلا هف وكذا اذا اخذت الوقتية
 بحسب وقت وجود الذات والدوام على ما هو المشهور فانه لواصلق لاثني من (ج ا) دائما لصدق
 بعض (ج ا) بالاطلاق ونضمه الى الكبرى لينتج بعض (ج ب) ليس (ب) بالتوقيت بحسب الذات
 وقد كان الصغرى كل (ج ب) مادام موجود الذات هف والمثال المذكور لا يرد نقضا لانه لو اعتبر
 الازل في الدائمين لم تصدق الصغرى ولو اعتبر في الوقتية وقت وجود الذات لم تصدق الكبرى
 فظهر ان احد التغيرين وهو اما تغير تفسير الدائمتين او تغير تفسير الوقتية كاف في تحقق الانتاج
 فلهذا اورد في الكتاب كلمة او الفاصلة لا الواو والواصله هذا ما ذهب اليه صاحب الكشف
 ومن تأمله من المتأخرين بعد المساعدة عليه وهو بعيد عن التحصيل لان المشهور في الوقتي
 ليس اعتبار وقت ما بل اما اعتبار وقت الذات او اعتبار وقت الوصف على ما عرفته في فصل
 الجهات ولو كان المعتبر فيه مطلق الوقت بطلت نسبتها مع القضايا لجواز صدق الموجبة
 الضرورية او الدائمة مع السالبة الوقتية فلا يكون السالبة الممكنة والمطلقة اعم منها وكذا
 لا تكون الوجودية للدائمة اعم منها الى غير ذلك من النسب التي صرحوا بواحد واحد ومناط
 غلطهم عدم اعتبار وجود الموضوع في السلب وليت شعري اذ لم يعتبروا وقت وجود الذات
 في السالبة الوقتية هل يعتبرون اوقات وجود الموضوع في السالبة الضرورية والدائمة ولا يعتبرون
 فان اعتبروا طالبناهم بالفرق والا فالأخذوا الاوقات فيها بحيث تتناول اوقات الوجود واوقات
 عدم فلا فرق بين الازلية وغيرها في السلب وان اخذوها بحيث يكون اما اوقات الوجود واوقات
 عدم حتى تصدق السالبة الضرورية اذا تحقق ضرورة سلب المحمول عن الموضوع في جميع
 اوقات عدمه لم يتم خلفه في الموجبة الوقتية كما زعموا ذلك في سالبها لان اللازم من قياس الخلف
 في الموجبة ثبوت الاوسط لبعض افراد الاصغر في وقت وجوده وهو لا يتألف سلب الاوسط عن جميع
 افراد الاصغر في اوقات عدمه بل لو لم يعتبر في السلب وجود الموضوع لم يتم الخلف اصلا
 لعدم المناقضة بين الموجبة والسالبة حيث ذاختل اكثر الاحكام على ما لا يخفى والعجب انهم
 صرحوا بان السلب رفع الانجاب والايجاب انما هو على الافراد الموجودة ثم يجدهم لا يعتبرون
 الوجود في السلب وليس ذلك الاغفلة في الكلام عن اللوازم والاحكام (قوله واما لشكل الثالث)
 يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب اعتبار الجملة فعلية الصغرى كما في الشكل الاول لان اخص
 الاختلاطات الممكنة وهو ما ينعقد من الصغرى الممكنة الخاصة مع الضرورية والمشرطة
 الخاصة في اخص الضروب وهما الضربان الاولان عقيم فيكون سائر الاختلاطات الامكان
 في جميع الضروب عقيما بيان ذلك بالاختلاف الموجب للعقم لجواز ان يكون نوعان لكل واحد
 منهما صفة يمكن حصولها للنوع الاخر فيصح حل احدى الصفتين على ماله الصفة الاخرى
 بالامكان وحل موصوف تلك الصفة عليها بالضرورة مع امتناع حل احد النوعين على الاخر
 بالامكان فاذا فرضنا ان زيدا ركب الفرس ولم يركب الجار وعمر اركب الجار دون الفرس صدق

واما الشكل الثالث فمشرط
 انتاج وجهه فيجته كما في الاول
 الا فبما ينعم الصغرى وانه يقع فيه
 حكمه بدون قيد الوجود وانت
 زعم ان صغرى الدائمتين
 مع الفعليات الخمس تنتج
 مع ما ينتج حجية ضرورة
 اجتماع وصف الاصغر
 والاكثر في الاوسط حينما متن

كل ماهو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل ماهو مركوب زيد فهو فرس بالضرورة ولا يصدق بعض ماهو مركوب عمرو فرس بالامكان لصدق نقضه وهو لاشئ من مركوب عمرو فرس بالضرورة ولو قلنا بدل الكبرى ولاشئ مما هو مركوب زيد بمحتمل بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني والحق الايجاب او كل ماهو مركوب زيد فهو فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما ولاشئ مما هو مركوب زيد بفرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما حصل اختلاط المشروطة الخاصة على هيئة الضربين والصادق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب وامامصدق هذين الاختلاطين في الاول مع الايجاب وفي الثاني مع السلب فكثير واذ قد ثبت فعالية الصغرى سقطت من الاختلاطات الممكنة الانعقاد ستة وعشرون وبقيت الاختلاطات للنتيجة مائة وثلاثة واربعين والصادق في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون احدى التسع التي هي غير المشروطين والعرفيتين او احدى هذه الاربعة فان كان الاول كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها وان كان الثاني كانت جهة النتيجة هي جهة عكس الصغرى محدوفا عنها قيد الادوام ان كان العكس مقيداه اما جهات النتائج بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب بعينه وبالحلف والافتراض على ما سبق يانها واما حذف قيد الادوام فلانه سلبه ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل واما ضم الادوام الكبرى فلانه مع الصغرى ينتج الادوام النتيجة واعلم ان الصغرى الضرورية والدائمة مع الغايات الخمس اعني الوقتيتين والوجوديتين والمطابقة الصالحة ينتج مع ما ذكرنا من النتيجة وهو ما يتبع الكبرى بحسب الجهة حينية لادائمة في الثالثة الاولى والضرورية في الرابعة وحينية مطابقة في الاخيرة فانه اذا صدق مثلا كل (ج) دائما وكل (ب) بالاطلاق ينتج بعض (ج) حين هو (ج) اذ لا بد من اجتماع وصفين الاصغر والا كبر في الاوسط حينما لاتصاف الاوسط بالاصغر دائما واتصافه بالكبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشئ من (ب) بالفعل اتبع بعض (ج) ليس (ج) حين هو (ج) لانه لا بد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتما ومن اراد التفصيل فعليه

باستقراء هذا الجدول

واما الشكل الرابع فبشرط لاتحاده ثلثة امور احدها فعلية الموجبة بما يقرب مما عرفته في الاول الثاني انعكاس السالبة فان السالبة الوقتية لا تنتج مع الضرورية اصدق حمل المخفف بالخسوف القمرى على القمر بالتوقيت سلبا وحل القمر على فصله بالضرورة ايجابا مع امتناع سلب فصل القمر عن المخفف بالخسوف القمرى ولو حلنا فصل القمر على المخفف بالخسوف القمرى بالضرورة ايجابا وكانت السالبة الكبرى مع امتناع سلب القمر عن فصله ولا مع المشروط الخاصة لصدق حمل المخفف بالخسوف القمرى على الالاضاء القمرية بالضرورة الوصفية لادائما ايجابا وحل الالاضاء القمرية على القمرية بالتوقيت سلبا مع امتناع سلب القمر عن المخفف بالخسوف القمرى وبعرف من هذا عدم اتناجها مع الموجبة الوقتية صغرى كانت او كبرى واما اذا كانت الوقتية السالبة صغرى لم تنتج مع العامين لانه يصدق لاشئ من القمر بخسوف بالخسوف القمرى بالتوقيت وكل ماله فصل القمر بالضرورة الوصفية مع امتناع سلب فصل القمر عن المخفف ٨

(قوله واما الشكل الرابع) لاتناج الشكل الرابع شروط ثلثة بحسب جهة المقدمات الاول ان يكون الموجبة المستعملة فيه فعلية سواء كانت صغرى او كبرى ويانه قريب من ماعرفته في الشكل الاول اما اذا كانت كبرى فلان الضرب التي كانت كبرها موجبة هي الثلثة الاول والممكنة لانتج في الضرب الاول الذي هواخص من الضرب الثاني وفي الضرب الثالث اما في الضرب الاول فلانه يصدق في المثال المسهور كل مركوب زيد فرس بالضرورة او كل مركوب زيد فرس هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لادائما وكل جار مركوب زيد بالامكان اخص مع ان الصادق السلب بالضرورة وصدق الاختلاطين مع الايجاب ظاهر واما في الضرب الثالث فلانه اذ بدل الصغرى بقولنا لاشئ من مركوب زيد بناهق او ناهق هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لادائما كان الحق

٨ بالخسوف القمري فلزم عقمها
مع الجميع نعم بلزمه من مجرد
صدق الخاصتين سالبة كلية
مطلقة عامة لاستلزام نقبضها
معهم اصدق قياس من الصغرى
الدائمة والكبرى الخاصتين
في الاول الثبات ان تكون
الصغرى السالبة رابعة او كبراهما
مما يتعكس سالبة بيانه يعرف
بما تبين من

الايجاب وصدقهما مع السلب كثير واما اذا كانت صغرى فلان اخص الضروب التي صغرها
موجبة هو الضرب الاول والضرب الرابع والممكنة عقيمة فهما اما في الضرب الاول فلصدق
قولنا كل ناهق من كوب زيد بالمكان وكل جاراناهق بالضرورة او كل من كوب زيد من كوب عمرو
بالمكان وكل فرس هو من كوب زيد بالضرورة مادام فرسا من كوب زيد لادنا مع ان الحق
السلب بالضرورة وصدقهما مع حقيقة الایجاب ظاهر واما في الضرب الرابع فقلنا اذا قلنا بدل
الكبرى ولا شيء من الفرس بناهق بالضرورة كان الصادق الایجاب الضروري وصدقهما مع
السلب غير خاف واما المشروطة الخاصة فهي تستلزم وحدها مطلقة عامة كما يجيء بعد هذا
الشرط الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه ويزعم من الشرطين ان لا يستعمل الممكنة في هذا
الشكل اصلا موجبة كانت او سالبة وذلك لان الضروب التي استعملت فيها السالبة هي الثلاثة
الاخيرة واخص السوالب الغير المنعكسة الوقتية وهي لا تنتج مع الضرورية التي هي اخص
نمط والمشرطة الخاصة والوقتية اللتين هما اخص المركبات في الضرب الثالث والضرب
الرابع الذي هو اخص من الخامس اما عقم اختلاط السالبة الوقتية مع الضرورية في الضرب
الثالث فقلنا يصدق قولنا لا شيء من القمر ينخسف بالخسوف القمري بالتوقيت لادنا وكل
فصل القمر في الضرورة مع ان الحق الایجاب الضروري لامتناع سلب فصل القمر عن النخسف
بالخسوف القمري واما اختلاطها مع الضرورية في الضرب الرابع فلصدق قولنا كل منخسف
فهو فصل القمر بالضرورة ولا شيء من القمر ينخسف بالتوقيت لادنا والصادق الایجاب لامتناع
سلب القمر عن فصله واما اختلاطها مع المشروطة الخاصة في الضرب الرابع فلصدق قولنا
كل لامضي بالاضافة القمرية ينخسف بالخسوف القمري بالضرورة مادام لامضيا لادنا ولا شيء
من القمر يلامضي بالتوقيت والحق الایجاب لامتناع سلب القمر عن النخسف بالخسوف القمري
واما اختلاطها مع الوقتية في الضربين فتعرف من الامثلة المذكورة واما في الضرب الرابع فبعين
هذا المثال واما في الضرب الثالث فلصدق قولنا لا شيء من القمر المضى ينخسف بالتوقيت لادنا
وكل فصل القمر قمر مضى بالتوقيت لادنا مع امتناع سلب فصل القمر عن النخسف واما اختلاطها
مع المشروطة الخاصة في الضرب الثالث فلانها لا تنتج مع العامين وبس لقيد اللادوام مدخل
في الانتاج اذ لقياس عن سالتين وانما قلنا انها لا تنتج مع العامين لانه يصدق لا شيء من القمر
ينخسف بالخسوف القمري بالتوقيت وكل فصل القمر في الضرورة مادام فصل القمر مع امتناع
سلب فصل القمر عن النخسف والعرفية العامة في البيان مستدركة اذ يمكن ان يقال السالبة
الوقتية الصغرى لا تنتج مع المشروطة العامة ولا مدخل لقيد اللادوام في الانتاج فهي لا تنتج مع
المشرطة الخاصة فاقبل السالبة الوقتية الصغرى مع احدى الخاصتين تنتج سالبة مطلقة
والا فانقذ منهما ومن نقبضها قياس في الاول من صغرى دائمة وكبرى احدى الخاصتين اجاب
بان المستلزم للسالبة المطلقة مجرد احدى الخاصتين لاجمع المقدمات كما ذكر في الشكل الثاني فان كبرى
هذا الشكل بعينه كبراه وكان المصنف انما اخريان عقم اختلاط السالبة الوقتية الصغرى
مع المشروطة الخاصة وان اقتضى حسن الترتيب تقديمه على بيان عقم اختلاطها مع الوقتية
بل على بيان عقمها مع المشروطة الخاصة في الضرب الرابع للحق به السؤال والجواب ولقد مرهما
ايضا التابعدت مقدمات البعض بعضها من بعض بمسافة طويلة ومنهم من زعم ان الصغرى
السالبة الوقتية مع المشروطة الخاصة تنتج موجبة جزئية مطلقة عامة لانتظام الكبرى مع الموجبة
المطلقة العامة التي في ضمن السالبة الوقتية قياسا في الشكل الاول منتجا موجبة مطلقة عامة
كلية منعكسة الى الموجبة الجزئية المطلوبة ولا امتناع في ذلك فان الشيخ استنتج من الموجبات

سالية ومن السوالب موجبة واجيب بان تلك النتيجة ليست لازمة من القياس المذكور بل من الكبرى
و بعض الصغرى والنتيجة يجب ان تكون لازمة من جميع ما وضع في القياس بحيث يكون لكل
مقدمة دخل في اللزوم واعترض بان ذلك قاذح في القياسات التي صغر ياتها لادامة اذ النتيجة
حاصلة من مجرد الايات جزئيا فيها والحق ان القضايا المركبة اذا اختلط بعضها ببعض
او بالاساط يحصل اقبسة متعددة والنتيجة ان توقعت على مجموع الاقبسة فهي نتيجتها والالم تكن
نتيجة لها بل بعضها وقد سقطت الاشارة اليه الشرط الثالث ان تكون الصغرى السالية ضرورية
او دامة او كبراهما من القضايا المستعكسة السوالب فانه لو اتى الامر ان لكان الصغرى احدى
الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان او جوب انعكاس السالبة في هذا الشكل والكبرى
احدى السبع الغير المستعكسة السوالب واخص هذه الاختلاطات وهو اختلاط الصغرى
المشروطة الخاصة مع الوقتية عقيم لانه يصدق قولنا لشي من المخفض بالحسوف القمرى
بعضي بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام منخفضا لاداما وكل قر منخفض بالحسوف القمرى
بالثوقيت لاداما مع امتناع سلب القمر عن المضي بالاضاءة القمرية واعلم ان البيان في الشرط
الثاني واثبات ليس يتام فلا بد فيه من بيان امتناع الايجاب حتى يحصل الاختلاف الموجب للعقم
لكن امتناع الايجاب انما يبين لو كان الاكبر مسلوبا عن الاصغر بالضرورة مثلا يصدق المرجبة
الممكنة لامة وسلب الاكبر عن الاصغر محال وما قبل من ان الاول البناء على عدم الدلالة
على الانتاج منه فيه لان الدليل دل على امتناع سلب الاكبر عن الاصغر فالوجه الممكنة نتيجة
لازمة لتلك الاختلاطات (قوله والنتيجة) الاختلاطات النتيجة باعتبار الشروط المذكورة في كل
واحد من الضرب بين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب الموجبات الفعلية
الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثلاث ستة واربعون وهي الحاصلة من الصغرى بين
الدائميتين مع الفعاليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع القضايا
الست المستعكسة السوالب وفي كل واحد من الضرب بين الاخيرين ستة وستون وهي التي تحصل
من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة مع الست المستعكسة السوالب وانعقاد القياس الصادق
المقدمات ممكن في كل واحد من الاختلاطات النتيجة في سائر الضروب الا في اختلاط الصغرى بين
الخاصتين مع الدائميتين في الضروب الثلاثة الاول والا انعقاد القياس في الشكل الاول من الصغرى
احدى الدائميتين والكبرى احدى الخاصتين بتبديل المقدمتين واما في الضرب بين الاخيرين فصديق
هذا الاختلاط ممكن كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لاداما ولاشي من الحجر بكاتب
دائما لان هذين الضربين لا يرتدان الى الشكل الاول بالتبديل بل بعكس المقدمتين اذا عرفت
هذا فنقول منسوب هذا الشكل اما ان تكون نتيجة للوجهة وهي الضربان الاولان والسالبة
وهي الثلاثة الاخيرة فان كانت نتيجة للوجهة فالصغرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات
الاربع او لا تكون فان لم تكن احداها تكون النتيجة تابعة لعكس الصغرى لان هذين الضربين
يرتدان الى الشكل الاول بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة وقد تقرر في الشكل الاول ان الكبرى
ان لم تكن احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تابعة للكبرى فتنتج هذا الشكل في هذا العكس
عكس نتيجة الشكل الاول ونتيجة الشكل الاول تابعة لكبراه فتكون نتيجة هذا الشكل تابعة
لعكس كبرى الشكل الاول وعكس كبرى الشكل الاول عكس صغرى هذا الشكل فتكون
جهة نتيجة هذا الشكل جهة عكس صفراء وهو المطلوب وان كانت الصغرى احدى الوصفيات
الاربع تكون النتيجة تابعة لعكس الكبرى بدون قيد الوجود منها وضم لادوام الصغرى
ان كانت الكبرى وصفية اما ان النتيجة تابعة لعكس الكبرى فلاه اذا بدلت المقدمتان الصغرى

والنتيجة الموجبة في هذا
الشكل تتبع عكس الصغرى
ان لم يكن فيها الضرورة
والدوام الوصفيتان والاتبعت
عكس الكبرى بدون الوجود
والسالب كالدائمة وعكس
الصغرى بدون الوجود من
الموجبة وبدون الضرورة
ان لم يكن في الكبرى ضرورة
والبيان بمعارفته في المطلقات
وبيان عدم زومه الزائدا لنقض
متن

تلقبه اصم ان في الضرورة
الوصفية تعتبر لزوم الضرورة
لوصف من حيث هو هو
وحينئذ تستقر جميع احكامه
الذكورية في العكس
والاختلاطات على ما سبق
الا في اختلاط الممكنة مع
المشروطة في الاول فانه يظهر
حينئذ اتاجه ممكنة عامة لان
امكان ملزوم الشيء لزوما
ضروريا يوجب امكانه ولو
اعتبرنا فيها لزوم الضرورة
للذات بشرط الانصاف
بالوصف لم ينتج هذا
الاختلاط لما عرفت ولكن
لانعكس المشروطة السالبة
احكاما مشروطة لجواز امكان
وصفين لوعين بذاتين
في احدهما فقط كالحرارة
والجمود الممكن للسكر والدهن
المتمايزين في الدهن فقط وبثت
احدهما لاحدهما والاخر
للاخر كما اذا ثبت الجمود للسكر
والحرارة للدهن مثلا فيصدق
لاشئ من الحار بجماد بالضرورة
مادام حارا مع كذب عكسه
مشروطة لامكان اجتماعهما
ولا ينتج الضرورية مع المشروط
في الثاني والاربع ضرورة لانه
يصدق لاشئ من الفرس
بحصار هو مر كوب زيد
بالضرورة في فرضنا المذكور
وكل مر كوب زيد حمار هو
مر كوب زيد بالضرورة مادام
مر كوب زيد لادائما مع كذب
قونا ولاشئ من الفرس بمر كوب
زيد بالضرورة بل ينتج انما من

بالكبرى انتظم القياس على هيئة الشكل الاول وكبراه احدى الوصفيات الاربع ونتيجة هذا
الشكل عكس نتيجته ونتيجته تابعة لصغراه فيكون نتيجة هذا الشكل تابعة لعكس صغرى
الشكل الاول اهني عكس كبرى هذا الشكل ولما حذف وجود الكبرى فلانها صغرى الشكل
الاول ووجودها لا يتصدى الى النتيجة وامامهم لادوام الصغرى فلانها كبرى الشكل الاول
ولادولها بتدلى مع قطبها في العكس وان كانت المضروب نتيجة السلب فان الدوام ان صدق
على احدى مقدمتي المضروب الثالث او على كبرى الضربين الاخيرين كانت النتيجة دافعة راذا يكون
عكس الصغرى ثم الصغرى لا يتخلو اما ان تكون موجبة او سالبة فان كانت موجبة وكان
في عكسها قيد الوجود حذفها وان كانت سالبة وكان في عكسها ضرورة حذفها ان لم يكن
في الكبرى ضرورة اي ضرورة وصفية وانما لم يصرح بها لان الضرورة في الكبرى لا يتصور
الا بوصفية اذ الكلام على تقدير عدم صدق الدوام على احدى المقدمتين فان كانت في الكبرى
ضرورة لم يكن ذاتية ولا وقتية بل وصفية فهذه الخمس دعاء الاول ان الدوام ان صدق على
احدى مقدمتي الثالث او كبرى الاخيرين تكون النتيجة انما لان هذه الضروب يبين اتاجها
بارد الى الشكل الثاني وقد سبق ان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي لشكل الثاني كانت
نتيجته دائما الثاني ان لم يصدق الدوام على احدى المقدمتين او الكبرى تكون النتيجة عكس
الصغرى لانها ترند الى الشكل الثاني والنتيجة تابعة لصغراه وعكس صغرى هذا الشكل
فكون النتيجة تابعة لعكس صغرى هذا الشكل اثنان ان يحذف قيد الوجود من صغرى
الموجبة دون السالبة لان قيد الوجود من الموجبة اما سالبة مطلقة او ممكنة عامة ولا اتاج فيها
في هذا الشكل وقيد لادوام السالبة موجبة مطلقة فهي تنتج مع المقدمة الاخرى لادوام
النتيجة اولان لادوام الصغرى الموجبة سالبة ولما كان الكلام في الضروب النتيجة السلب تكون
المقدمة الاخرى سالبة ولا اتاج من سالبين بخلاف لادوام السالبة فانها موجبة وهي تنتج
مع الموجبة الاخرى لادوام النتيجة في البعض الرابع ان يحذف في الضرورة من عكس الصغرى
اذ لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية وذلك لان الضرورة لا تكون في الصغرى الا اذا كانت
الصغرى سالبة مشروطة معتبرة بحسب مفهوم الوصف فلو تعدت الضرورة منها الى النتيجة
في هذا الشكل لمكانت متعديا في الشكل الثاني وقد ثبت خلافا فالحكم فيها بان وصف الاصغر
مباين لوصف الاوسط ووصف الاوسط طابيس بضروري للاكبر يمكن السلب عنه واذا كان
احدا المتباينين يمكن السلب عن شئ يكون المباين الاخر يمكن الايجاب له فيمكن ان يثبت وصف
الاكبر للاصغر فلانكون النتيجة سالبة مشتملة على ضرورة خامسة اذ اذ كان في عكس الصغرى
وفي الكبرى ضرورة وصفية تتدلى الى النتيجة لان المقدمتين حينئذ تكونان مشروطتين لاجل
الوصف فتنتجان سالبة مشروطة لان احكامنا في الصغرى بان وصف الاصغر مباين لوصف الاوسط
مباينة ضرورية وفي الكبرى بان وصف الاوسط لازم لوصف الاكبر ومباين للامم مباينة ضرورية
مباينة للزوم كذلك فيكون بين وصفي الاصغر والاكبر مباينة ضرورية وهو المطلوب وقد احال
المصنف بيان نتائج الاختلاطات على ما عرفت في المطالعات من التبديل والعكس والخلف
والافتراس وبيان عدم لزوم الزائد على التنصص وكافي بك قد اغناك عن ايراد صورة تمامك فيه
واما تفاصيل النتائج في هذا الجداول (فوله تالية) واعتبر في الضرورة لوصفية ان تكون الضرورة
لاجل الوصف استمر جميع الاحكام المذكورة في العكس والاختلاطات فالاول ان المشروطة
العامة تعكس كعكسها الثاني ان المشروطة الخاصة تعكس كما متنها مقيدة بالادوام في البعض
الثالث ان الممكنة في الثالث والاربع لا تنتج مع المشروطة اربع ان الضرورة مع المشروطة

يتبع ضرورة في الشكل الثاني الخامس ان المشروطين في الشكل الثاني والرابع يتبع مشروطه
 الا في اختلاط الممكنة مع المشروط في الشكل الاول فله حيث يتبع يظهر انتاجه ممكنة عامة
 لان وصف الاكبر لازم لوصف الاوسط ووصف الاوسط ممكن للاصغر وامكان المزوم للشيء يوجب
 امكان اللازم له وفيه نظر لجرأه في اختلاط الممكنة مع الضرورية فان وصف الاوسط
 في الضرورية ملزوم للاكبر لان وصف الاوسط مستلزم لذات الاوسط لاستحالة تحقق الوصف
 بدون تحقق الذات وذات الاوسط مستلزم للاكبر فيكون وصف الاوسط ملزوما للاكبر وهو ممكن
 الشئ للاصغر وامكان المزوم موجب لامكان اللازم فليزم امكان الاكبر للاصغر لا يقال غاية
 ما في هذا ان وصف الاوسط بالفعل ملزوم للاكبر لكن الممكن للاصغر ليس هو وصف الاوسط بالفعل
 بل وصف الاوسط مطلقا ولا يلزم من امكانه للاصغر امكان وصف الاوسط بالفعل له لا نقول
 لاعمى للممكنة الصغرى الا ان الاصغر يمكن ان يكون اوسط بالفعل وايضا السؤال مشترك
 الورد والفلط انما هو في المقدمة القائلة بايجاب امكان المزوم امكان اللازم فان مركبة زيد
 في المثال المشهور ملزومة للفرسية ويمكن الجمع مع امتناع ثبوت الفرسية للجماد اذا اعتبرت
 الضرورية لاجل الوصف اما لو اعتبرت بدوام الوصف او بشرط لم يتبع اختلاط الممكنة مع
 الضرورية الوصفية ما عرفت من النقص لان القضية الكبرى حيث ان الاوسط مع ذاته ملزوم
 للاكبر وقد حكم في الصغرى بان وصف الاوسط ممكن للاصغر ولا يلزم من ملزومية وصف
 الاوسط مع ذاته ملزومية وصف الاوسط فلا يلزم من امكان وصف الاوسط امكان الاكبر ولم تنكس
 المشروطة السالبة الكلية كنفها اما بالوجه الاول فلانه يصدق لشيء من مركب زيد بجماد
 بالضرورة مادام مركب زيد مع كذب قولنا لشيء من الجماد بمركب زيد بالضرورة مادام جماد
 لامكان المركبة الجماد واما بالوجه الثاني فلجواز امكان وصفين نوعين متماثلين في احدهما
 فقط ويثبت احده الوصفين لاحد النوعين والآخر للآخر كالحرارة والجمود الممكنين
 للسكر والدهن المتماثلين في الدهن فقط فاننا اذا فرضنا ثبوت الجمود للسكر دون الحرارة
 والحرارة للدهن صدق لشيء من الجماد بجماد بالضرورة بشرط كونه حارا ولم يصدق
 لشيء من الجماد بجماد بالضرورة بشرط كونه جامدا لامكان اجتماع الجمود والحرارة في السكر
 وكذلك فداطعت في فصل العكس على تفاصيل هذا البحث والتكرار انما هو للحاجة ما في الكتاب
 وكذا لم يتبع الضرورية مع المشروط في الشكل الثاني والرابع اما في الثاني فلانه
 يصدق في فرضنا ان زيد يركب الجماد فقط مع امكان كونه للفرس لشيء من الفرس بجماد هو مركب
 زيد بالضرورة وكل مركب زيد حار هو مركب زيد بالضرورة مادام مركب زيد دائما
 ولا يصدق لشيء من الفرس بمركب زيد بالضرورة بل يتبع سالبة دائمة واما في الرابع فلصدق
 قولنا لشيء من الجماد بفرس بالضرورة وكل مركب زيد حار بالضرورة مادام مركب زيد مع كذب
 لشيء من الفرس بمركب زيد بالضرورة وهذا الكلام مشعر بالاعتبار الضرورية لاجل الوصف
 اتبع الضرورية مع المشروط في الشكل الرابع ضرورة وفيه ما فيه

جدول نتایج الضربین الاولین من الشكل الرابع

جدول نتایج الضرب الثالث من الشكل الرابع

جدول نتایج الضربین الاخيرین من الشكل الرابع

الباب الثالث في الاقضية
 الشرطية الافتراضية وفيه
 فصول الفصل الاول فيما
 يتركب من المتصلتين وهو ثلثة
 اقسام القسم الاول ان يكون
 الاوسط جزءا تاما من كل واحدة
 منهما ويتعقد فيه الاشكال
 اربعة لان الاوسط ان كان
 تابيا في الصغرى مقسما في
 الكبرى فهو الشكل الاول
 وان كان بالعكس فهو الرابع
 وان كان تابيا فيهما فهو
 الثاني وان كان مقسما فيهما
 فهو الثالث وشروط الانتاج
 وعدد الضروب وجهة النتيجة
 وبيان انتاج ما لا يتبين بنفسه
 وكل شكل كما في الجداول هذا
 ان كانت القياس من زعميتين
 لا تنفذ من تقدير قابلية واما
 في المختلط من اللزومية
 والافتاقية ففصل فقول
 يستلزم في النتيج السلب كون
 الاوسط تابيا في الموجبة اللزومية
 في النتيج الايجاب كونه مقسما

٩ فيها امام كونه تاليا للاصغر
في الاتفاقية او مقدا لما اكبر
فيها وامام كون الاتفاقية
خاصة اما الاول فلانه لا يلزم من
عدم موافقة المزموم مع شئ
عدم موافقة اللازم معه لكن
يلزم من عدم موافقة اللازم
مع شئ عدم موافقة المزموم معه
واما الثاني فلانه لا يلزم من
موافقة اللازم موافقة المزموم
ويلزم من موافقة المزموم
موافقة اللازم وكون الاتفاقية
خاصة بوجوب تحقق موافقة
المزموم وكونها عامه بوجوب اذا
كان الاوسط تاليا للاصغر كما
في الشكل الاول واما اذا كان
مقدما كما في الشكل الثالث فانه
وان لم يوجبه لكنه بوجوب صدق
الأكبر وعدم منافاه للاصغر
والا لكان منافيا للمزموم وهو
الاوسط هذا خلف والنتيجة
تتبع الاتفاقية في الكيف والعموم
والخصوص الا اذا كانت عامة
وهي كبرى في الثاني اوصغرى
في الرابع فان النتيجة خاصة
وانت تعلم وجوب كلية اللزومية
وبنعي ان يعلم انه لا يمكن في
الاتفاقية العامة صدق التالي
بل هو مع عدم منافاه للقدم
وان القياس المركب من
الاتفاقيتين لا يفيد لان العلم به
يتوقف على العلم بالأكبر الذي
ان اعلم علم مع كل امروا فانه
لا يعتبر في اوضاع الاتفاقية
الا الاوضاع الكائنة بحسب
الامر نفسه والمليحيد البحث
في الاتفاقيات كبر نزع لم يتكلم
بعد الا في المزمومات من

(قوله الباب الثالث في الأقبسة الشرطية الافتراضية) كما ان الحملات فطريات ونظريات كذلك
الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد تكون نظرية
كقولنا متى وجد المكن وجدواجب الوجود فثبت الحاجة الى معرفة الأقبسة الشرطية الافتراضية
وقد عرفت ان المراد من القياس الشرطي ما لا يكون مركبا من حليتين سواء كان مركبا من شرطيتين
او من شرطية وحلية اما نسبة المركب من الشرطيتين فظاهر واما نسبة المركب من الشرطية
والحلية فنسبة الكل باسم الجزء الاعظم فلما كان الاحق بهذا الاسم من بين اقسامه ما يتركب
من متصلتين لما تقدم من ان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة دون المتفصلة وقع البداية
في البحث به وهو على ثلاثة اقسام لان المشترك بينهما اما ان يكون جزأنا منها كما في احد طرفيها
امام قدما او تاليا واما جزأ غير تام منهما اى جزأ من المقدم والتالى واما جزأ تاما من احد بهما غير تام
من الاخرى القسم الاول ما يكون الحد الاوسط جزأ تاما من كل واحد من المتصلتين ويتعده
الاشكال الاربعة لان الاوسط ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
باسكس فهو الرابع وان كان تاليا فيها فهو الثاني وان كان مقدما فيها فهو الثالث وعلى قياس
الحملات شرايط اتجاها حتى يشترط في الاول ان يجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف
المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وعدد ضروريها الا لضروب الثلاثة الاخيرة
في الشكل الرابع فانهما غير اتجاها وجهة النتيجة من اللزوم والاتفاق فانهما كانت المقدمتان
لزوميتين كانت النتيجة لزومية وان كانتا اتفاقيتين كانت اتفاقية كما ان الحملتين لو كانتا ضروريين
كانت النتيجة ضرورية وان كانتا اتفاقيتين كانت دائمة وضروب الشكل الاول كاملة بينة بذاتها وضروب
الاشكال الباقية تنبئ بالطرق المذكورة في الحملات من العكس والتبدل والخلف هذا اذا كان القياس
من لزوميتين او اتفاقيتين بتقدير قياسته فان بعضهم نازع في قياسته وزعم انه لا فائدة فيه كاسي
فان قلت ههنا سوا الان احد هما ان اجزاء الاتفاقيات لا امتياز بينهما فلا يتغير الاشكال فيها بعضها
عن بعض فلم يعتقد فيها الاشكال والثاني ان بعضهم ذهب على ماسيحي الى ان القياس المركب
من الاتفاقيات ليس عقيد ولا يلزم من عدم الافادة عدم القياسية لان المعبر في القياس على ما عرفت
من تدريفه استلزامه قولنا لا افادته ذلك فيجب عن الاول بالانكسار في انعقاد الاشكال بالامتياز
الوضعي وعن الثاني بان العلة الغائية للقياس على ما عرفت في حد القياس الايصال الى المجهول
التصديقي واذا كانت النتيجة معلومة قبل تركيب القياس كما ستعرفه فلن تتبع للقياس غاية فلم يكن
قياسا واما القياس المختلط من اللزومية والاتفاقية فحبه تفصيل وهو ان المطلوب فيه اما السالبة
كما في الضرب الذي والرابع من الاول وضرب الثاني كلها والثاني والاخيرين من الثالث والثالثة
الاخيرة من الرابع واما الموجبة كما في باقي الضروب من الاشكال الثلاثة فان كان المطلوب السلب
اى عدم موافقة الاكبر للاصغر فبشرط لاتجاه اباه امر ان احد هما ان يكون الموجبة
لزومية فانه لو كانت الموجبة اتفاقية واللزومية سالبة لم يتبع المطلوب لان
الاتفاقية حاكمة بان الاوسط موافق لاحد الطرفين واللزومية بعدم الملازمة بين الطرفين الاخر

والاوسط هجاءان يكون بينهما موافقة وان لم يكن ملازمة فيكون الطرف الاخر موافقا لاجل الطرفين
 لان موافق الطرفين موافق فلا يحصل سلب الموافقة والثاني ان يكون الاوسط ثالثا في الزيادة
 لانه لو كان مقدما فيها لم ينتج ذلك المطلوب فان الاتفاقية حينئذ يثبت عدم موافقة الملزوم
 وهو الاوسط مع شئ وعدم موافقة الملزوم مع شئ لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه بل يجوز كون
 اللازم اعجز او جواز استحالة الملزوم وتحقق اللازم في الواقع بخلاف ما اذا كان ثالثا فانه يلزم من عدم
 موافقة اللازم مع شئ عدم موافقة الملزوم معه والى الشرطين اشار بقوله كون الاوسط ثالثا
 في الموجبة للزومية لكنه لم يتعرض لبيان الشرط الاول وبين الشرط الثاني بقوله اما الاول فلاله
 لا يلزم الى آخره وان كان المطلوب الايجاب اى موافقة الاكبر للاصغر فشرط اشاحه ايضا شيان
 الاول ان يكون الاوسط مقدما في الزومية فانه لو كان ثالثا فيها لم يحصل المطلوب لان الاوسط وهو
 اللازم موافق لاحد الطرفين ولا يلزم من موافقة اللازم مع شئ موافقة الملزوم معه فلا يلزم من موافقة
 الاكبر للاصغر واما اذا كان مقدما فيها فالمطلوب لازم لانه يلزم من موافقة الملزوم مع شئ موافقة اللازم
 معه وثانيها احد الامرين وهو اما كون الاتفاقية خاصة واما كون الاوسط في الاتفاقية ثالثا للاصغر
 او مقدما للاكبر وذلك لان المطلوب انما يحصل اذا تحقق موافقة الملزوم مع شئ وكون الاتفاقية
 خاصة متحقق موافقة الملزوم لانها دلت على تحقق الوسط في الواقع وهو ملزم فلم يتحقق
 اللازم فيكون موافقا للطرف الاخر اتفاقية خاصة واما اذا كانت الاتفاقية عامة فلا يتخلو اما ان يكون
 صفري او كبرى فان كانت صفري وجب ان يكون الاوسط ثالثا فيها حتى يكون القياس على هيئة
 الشكل الاول لانه لا يتحقق موافقة الملزوم فان الاوسط ح يكون متحققا في نفس الامر وهو ملزم
 فيتحقق اللازم في نفس الامر فيكون موافقا للاصغر اتفاقية عامة ولو كان الاوسط مقدما
 في الاتفاقية لم ينتج جواز كذب الاوسط وكذب لانه ايضا وهو الاكبر وصدق الاصغر والفتنة
 المتعقبة من الاكبر الغير الواقع ومن الاصغر الصادق ليست اتفاقية ولا زومية وان كانت الاتفاقية
 العامة كبرى يجب ان يكون الاوسط مقدما فيها حتى يكون القياس على نهج الشكل الثالث لانه
 وان لم يتحقق موافقة الملزوم لجواز كذب مقدم الاتفاقية لكنه يوجب صدق التالي فيه وهو الاكبر
 وعدم منافاته للاصغر فانه لو كان منافا للاصغر وهو لازم ونافى اللازم مناف للزوم كان منافيا للاوسط
 فلم تتعد الاتفاقية من الاوسط والاكبر كما سيجي هف ولو كان ثالثا فيها لم ينتج المطلوب لانه حينئذ
 يكون صادقا في نفس الامر فيكون الاصغر صادقا ايضا ويجوز ان يكون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية
 محالا فلا يصدق منهما اتفاقية ولا زومية والنتيجة في هذه الاقضية تتبع الاتفاقية في الكيف اما في المنهج
 للسلب فلا شرط ايجاب للزومية فسلب النتيجة تابع للاتفاقية واما في المنهج للايجاب فلا يوجب
 النتيجة كالاتفاقية وكذا في العموم والخصوص فالالاتفاقية لو كانت خاصة كانت النتيجة خاصة
 والافعال كما اشترنا به الا في صورتين احدهما ان تكون الاتفاقية عامة وهي كبرى في الشكل الثاني
 فان النتيجة حينئذ اتفاقية خاصة لان القياس يكون منجبالسلب اذ الشكل الثاني لا ينتج الاياه فيكون
 للزومية موجد والاتفاقية سالبة ويجوز ان يكون صدقها يكذب التالي منجبا وهو لازم للاصغر وصدق
 المقدم وهو الاكبر فيكذب الاصغر والاكبر صادق فلا يصدق منهما سالبة اتفاقية عامة بل سالبة
 اتفاقية خاصة والثانية ان يكون الاتفاقية عامة وهي صفري في الشكل الرابع فان القياس حينئذ يكون
 منجبالسلب لانه لو كان منجبالايجاب لم يتحقق شرط الانتاج وهو اما خصوص الاتفاقية او كون
 الاوسط ثالثا في الاتفاقية العامة والنتيجة سالبة اتفاقية خاصة لجواز ان يكون صدق السالبة الاتفاقية
 الصفري لكذب التالي والمقدم وهو الاوسط صادق فيكون صدق الاكبر لان صدق اللازم لا يوجب كذب
 الملزوم واذا صدق الاكبر وكذب الاصغر صدقت منهما اتفاقية عامة فلا تصدق النتيجة سالبة الاتفاقية
 خاصة بل خاصة لان كذب احد الطرفين كاف في صدقها وانت تعلم وجوب كلية الزومية المستعملة
 في هذه الاقضية لان يحصل هذه الاقضية راجع الى الاستدلال بصدق الملزوم مع الشئ على صدق

اللزوم منه او يتكذب اللزوم مع الشيء على كذب اللزوم معه الذي هو القياس الاستثنائي ويستغنى
 عن ان الشرطية المستعملة فيه يجب ان تكون كلية وينبغي ان تعلم انه لا يكتفي في الاتفاقية الصامدة
 صدق التالى بل يجب مع ذلك ان لا يكون منافيا للقدم لانه او وافق الصادق في نفس الامر كل
 شئ سواء كان منافيا او غير منافى لم تصدق الملازمة عن كاذبين لان نقض تاليتها يكون
 موافقا للقدم فلا يلزمه التالى والا لزم ملازمة التقيضين شئ واحد وهو محال وبمقدور انه
 لا يلزم من موافقة نقض التالى للقدم ان لا يلزمه لو كان نقض التالى وانما يلزم التالى من الامور
 الممكنة الاجتماع مع القدم والموافقة بين الشئين لا تستلزم امكان اجتماعهما لجواز المناقاة بينهما
 على ما صرح الشيخ به وينبغي ان تعلم ان القياس المركب من الالف قيتين لا يفيد لتوقف العلم
 بالقياس على العلم بوجود الاكبر في نفسه ومتى علم وجود الاكبر في نفسه علم مع كل امر واقع
 في العالم فانه لا يمتري في الاوضاع الاتفاقية الا الاوضاع الكلية بحسب نفس الامر ففهو الكبرى
 ان الاكبر موجود في نفسه على تقدير مع سائر الامور الواقعة ومن الامور الواقعة الاصغر فيكون
 وجوده مع الاصغر معلوما وان لم تلتفت الى الاوسط فلم تعد ادخال الاوسط بينهما شيئا فلا يكون
 القياس مفيدا وانما اعتبر في الاتفاقية الاوضاع بحسب نفس الامر لا باعتبار في الزومية لانه ولذلك
 لم يحصل الجزم بصدق الاتفاقية الكلية انطس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالى على
 تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع صدق المقدم مع نقض التالى او نقض شئ من لوازمه والاكثار
 بينهما ملازمة والتالى لا يثبت على تقدير المقدم على هذه الاوضاع فلا يكون متحققا على جميع الاوضاع
 الممكنة الاجتماع وفيه ايضا نظر لانه ان اراد بالقياس المركب من الاتفاقيتين القياس من الاتفاقيات
 الخاصة فلا احتياج الى قوله اذ اعلم وجود الاكبر في نفسه مع كل امر واقع لان العلم بالقياس يتوقف
 على العلم بالكبرى التي معناها وجود الاكبر في الواقع ومع كل امر واقع فيكون وجوده مع الاصغر معلوما
 قبل تركيب القياس وان اراد به المركب من الالف قيات العامة فليس يعتبر في اوضاع الاتفاقية العامة
 الاوضاع الكائنة بحسب الامر نفسه سلما لكن لانه اعتبارا بتحقيق الاوضاع بحسب نفس الامر في الاتفاقية
 الخاصة وهب ان صدق المقدم مع نقض التالى او نقض شئ من لوازمه ممكن لكن غاية ما فيه
 ان التالى لا يلزم المقدم على هذه الاوضاع وكذب اللزوم لا يستلزم كذب الاتفاق وفيه نظرا ايضا
 بان قوله ذلك يتافى ما يقوله ولما لم يجد البحث في الاتفاقيات كثير نفع لم يتكلم بعد الا في اللزومات
 فانه يدل على ان فيها نفعها فائدة ما والجواب ان هناك تفصيلا وهو ان قياس المركب من الاتفاقيات
 اما ان يتركب من الاتفاقيات الخاصة او من الاتفاقيات العامة فان تركب من الاتفاقيات الخاصة فاما
 ان يكون منتجا للايجاب او منتجا للسلب فان كان منتجا للايجاب فلا فائدة فيه في شكل من الاشكال
 لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والا كبر في الواقع فيكون معلوما في الاجتماع بدون
 الالتفات الى الوسط وكانه هو المراد بقوله القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد وان كان منتجا
 للسلب فهو مفيد في سائر الاشكال لان الاوسط صادق في نفسه لا يجيب احدي المقدمتين
 فلا يد من كذب طرف السالبة فلا موافقة بين الطرفين لا يقال اذا علم كذب
 احد الطرفين علم انه لا يوافق شيئا اصلا سواء كان الطرف الآخر او غيره لاننا نقول كذب احد
 الطرفين انما هو مستفاد من صدق الاوسط فيكون ادخاله مفيدا ولما كان كلام المصنف
 في الاتفاقيات الخاصة وان انتج الايجاب فيها ليس بمفيد اصلا وان انتج السلب فيه فائدة
 ما صرح قوله ان القياس المركب من الاتفاقيات لا يجدي كثير نفع ولا فائدة بين قوايه نعم صدق
 الاوسط لا يقتضي كذب طرف السالبة لجواز صدقهما مع صدق الطرفين حيث يكون بينهما علاقة
 تقتضي اللزوم ولو سلم ان العلم بصدق الاوسط فائدة لكن العلم بمسا عده لاحد الطرفين لا يفيد
 فالتعلم بذلك لعلمنا كذب احد الطرفين وعدم موافقة مع الطرف الاخر اما المركب من الاتفاقيات

العامّة فهو في الشكل الأول غيره قبل أن الكبرى أن كانت موجبة كان العلم بوجودها لا كبرى يتضمنا على القياس فيكون معلوم الوجود مع كل موجود وهو فرض سواء التفاضل الوسط أو لم ينفذت وأن كانت سالبة كان الأكبر كاذبا فلا يوافق شيئا أصلا فإن قلت هب أن الصادق في نفس الأمر صادق مع كل موجود أو مفروض وأن الكاذب غير موافق لشيء لكن حصول المطلوب إذا فرضنا النظر عن الوسط يتوقف على هاتين المقدمتين فربما لا يلاحظهما العقل فيحتاج في ذلك المطلوب إلى إدخال الوسط حتى إذا علم أن الأكبر موافق أو غير موافق للوسط وهو موافق للأصغر على الضرورة أنه موافق له أو غير موافق وتبين طريق لا يوجب انقلاص طريق آخر فنقول معنى الكبرى موافقة الأكبر على جميع الأوضاع التي من جعلتها الأصغر فبجرد العلم بها كفاف في حصول المطلوب على أن الموافق للموافق لا يلزم أن يكون موافقا لجواز أن يكون لازما فإن الحيوانية للإنسان موافقة لصحة لية الفرس الموافقة لناطقة الإنسان مع الملازمة بين حيوانية الإنسان وناطقة وأما الشكل الثاني فيلزم منه القياس المركب من اتفاقيات العامّة واللازم صدق الوسط وكذبه صا وأما الشكل الثالث فلا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الأصغر والأكبر معاني الواقع أن كانت الكبرى موجبة وعلى العلم يكذب الأكبر كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة وأما الرابع فهو عقيم إما في ضربه في الإيجاب فلجواز كذب الأكبر في الواقع فيوافق الأصغر وإما في الضروب الباقية فلا مكان صدق الأكبر فيوافق الأصغر (قوله وشكك الشيخ) وأرد الشيخ في الشفاء شكّا على الشكل الأول من المزمعين وهو أنه يصدق قولنا كما كان الإنسان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الإنسان فردا كان زوجا وجوابه أن الكبرى إن أخذت تفاقية فالقياس لا ينتج للمسلم أن شرط منتج الإيجاب أن يكون الحد الأوسط مقدما في الزومية وإن أخذت لزومية فهي ممنوعة الصدق وإنما يصدق لولزم زوجية الاثنين عدديته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية وليس كذلك فإن من الأوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية كونه فردا وزوجية ليست بلزمة على هذا الوضع وفيه ضعف لأن اختباران الكبرى لزومية فانه كلما كان الإنسان عددا كان الإنسان موجودا لزومية ضرورة أن عددية الاثنين متوقف على وجوده وكلما كان الإنسان موجودا كان زوجا لزومية أيضا لأن تحقق الاثنينية تقتضي الزوجية فلو اتضح لزومية اتضح القياس تلك الكبرى لزومية وإبضا المقدم ليس هو العددية مطلقا بل عددية الاثنين والفرعية ليست مما أمكن اجتماعه مع عددية الاثنين لأنه مناف للثنتين فزوجة الاثنين لازمة لعدديته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع معها فيصدق لزومية والحق ما أجاب به في الشفاء أن الصغير كاذبة بحسب الأمر نفسه على مقتضى القاعدة السابقة في الشرطيات وأما بحسب الإلزام فيصدق في النتيجة أيضا فإن من يرى أن الاثنين فرد فلا بد أن يلزم أنه زوج أيضا ونحن نقول أن جوازنا المناقاة بين طرفي الملازمة فعدم انتاج الزوميتين ظاهر لأن الحكم في الكبرى يلزم الأكبر للوسط على الأوضاع الممكنة الاجتماع معه والأصغر لما جاز أن يكون منافي للوسط ولم يندرج تحت الأوسط فلا ينتج القياس لتوقف الانتاج على اندراج الأوضاع الأصغر تحت الأوضاع الأوسط وإما أن لم تجز المناقاة في الانتاج نظر لانا إذا اعتبرنا في الكلية لزوم التالي المقدم على جميع الأوضاع الممكنة فلا تخلو إماما فنعتبر لزومه لكل وضع من تلك الأوضاع أولا فنعتبر أن لم نعتبر لم ينتج الشكل الأول أصلا فضلا عن سائر الأشكال إما في ضربه في الإيجاب فلان المعلوم في الكبرى لزوم الأكبر للوسط على جميع الأوضاع دون لزوم الأكبر لها لكن الأصغر من أوضاع الأوسط فجاز أن لا يلزمه الأكبر وكيف لا وهم صرحوا بأن المقدم في الكلية مستقل باقتضاء التالي بحيث لا يكون لشيء من أوضاعه دخل في اقتضائه فلا يكون للأصغر دخل في اقتضاء التالي فلا يكون ملازماته وأما في ضربه في السلب

وشكك الشيخ على الشكل الأول في الزوميتين أنه يصدق قولنا كلما كان الإنسان فردا كان عددا وكلما كان الإنسان عددا كان زوجا مع كذب قولنا كلما كان الإنسان فردا كان زوجا وجوابه أن الكبرى على أنها تفاقية ممنوعة الانتاج وعلى أنها لزومية ممنوعة الصدق إذ لا يلزم كونه زوجا بجميع أوضاع كونه عددا على التفسير المتقدم من جعلتها كونه عددا فردا وعلى الثالث شك وهو أنه يقتضي لزوم الجرح بين أي أمرين كانا يجتمع الوسط مجموعهما وذلك يمنع صدق السالبة الكلية للزومية مع اتفاقهما على صدقها متن

فلا بد قضية الكبرى سلب الزوم على جميع الاوضاع لانسلب الزوم للاوضاع فبحاز ان يكون لازما لبعض الاوضاع ويكون ذلك البعض هو الاصغر فان قلت الاكبر اذا كان لازما للاوسط الاوسط اللازم للاصغر فلا بد ان يكون لازما له او الاصغر اذا كان لازما للاوسط المزموم للاكبر وجب ان يكون مزموما له فقول بان عتبت بلزوم الاكبر للاوسط امتناع انفكاكه عنه في الجملة فلا يصلح كبروية الشكل الاول وان عتبت به امتناع انفكاكه عنه كليا فاجب الزوم الكلي فبعدوا الاشكال غير متدفع بتغير المبارات وان اعتبر لزوم التالي لاسائر الاوضاع فتعقل الموجبة الكلية يتوقف على اعتبار لزومات غير متعددة لاوضاع غير معدودة وانه متمسر او متمنع فاطك بانياتها واما لزوم التالي بالقياس الى كل من الاوضاع فان كان جزئيا عاد الاشكال على الانتاج اذ غاية ما فيه لزوم الاكبر للاصغر جزئيا وان كان كليا عاد الكلام فيه فيتوقف اعتبار لزوم كلي على اعتبار لزومات كلية غير متناهية وانه محال وايضا المعبر في الجزئية حينئذ ان كان الزوم اوسليه للمقدم وبعض الاوضاع جاز اجتماع الموجبة الجزئية والسالبة الكلية على الكذب حيث لم يلزم التالي للمقدم ويلزم شيئا من الاوضاع وان كان الزوم اوسليه للمقدم فقط اجتمع السالبة الجزئية والموجبة الكلية على الكذب حيث يكون التالي لازما للمقدم ولا يلزم بعض اوضاعه وتقول ايضا لو اتبع الزوميتان في الشكل الاول لزومية لانتجائية جزئية في الشكل الثالث بالعكس والخلف وعلى الثالث شك وهو انه لو اتبع الزوميتان فيلزم بمبرهن تحقيق الملازمة الجزئية بين ككل امرين لا تعلق لاحدهما بالآخر حتى الضدين والتفصيلين يجعل الوسط مجموعهما فيقال كليا ثبت مجموعهما ثبت احدهما وكليا ثبت مجموعهما ثبت الآخر فصدق يكون اذا ثبت احدهما ثبت الآخر فان قلت الملازمة الجزئية بين اي امرين كانتا واجبة الصدق لانه لا يفرض احدهما مع الثاني اومع ملازمه لزمه الثاني فيكون لازما للاول على بعض الاوضاع فيصدق الملازمة الجزئية بينهما اجاب بانه لو كان كذلك لم تصدق في السالبة الكلية الزومية اصلا للملازمة الجزئية بين مقدمها وتاليها مع تصريحهم بصدقها بل ولم يصدق الموجبة الكلية ايضا للملازمة بين مقدمها ونقيض تاليها المناسبة للزوم الكلي واللازم ملازمة التفصيلين اشئ واحد وانه محال اما على المذهب المعبر او فرض الكلام في مقدم صادق (قوله وذكر الشيخ) قديرين مما تقدم ان القياس المركب في الشكل الاول من الصغرى الاتفاقية والكبرى الزومية الموجبتين يفيد منتج موجبة اتفاقية لان وجود المزموم مع شئ يوجب وجود اللازم معه قال الشيخ الاول انه لا يكون قياسا لانه غير مفيد اذا الاوسط الذي هو تالي الصغرى الاتفاقية معلوم الوجود فيكون الاكبر الذي هو ملازمه معلوم الوجود ايضا لان العلم بوجود المزموم يوجب العلم بوجود اللازم فلا يتحقق وجوده مع الاصغر لان الامر الثابت في الواقع ثابت مع كل موجود ومفروض وجوابه ان المطلوب ليس وجود الاكبر في نفسه بل موافقته للاصغر فربما يكون خفية لانه لها الابدال العلم بملازمته الاوسط وموافقته للاصغر وفي عبارة الكتاب مساهلة لان الضمير في قوله لا عند العلم بموافقته للاوسط ان عاد الى الاصغر فقد بان بطلانه لان الاصغر لا يوافق الاوسط بل الامر بالعكس وان عاد الى الاكبر فكذلك لان الكبرى لزومية لكن المراد عند العلم بموافقته الاوسط اياه بطريق القلب وفي الجواب نظر لان القياس يستل على ثلثة امور احدها العلم بوجود الاوسط وتاليها ملازمة الاكبر للاوسط وتاليها مساعدة للاصغر والعلم بالنتيجة حاصل بدون الالتفات الى الامر الاخير الذي معه عين الصغرى فان من علم بوجود الاوسط وانه ملازم للاكبر علم بوجود الاكبر في الواقع فيعلم بوجوده مع كل شئ فلو كان المركب من الاتفاقية والزومية قياسا كان لكل واحدة من المقدمتين دخل في افادة العلم بالنتيجة لكن الصغرى لا تدخل لها في العلم بالنتيجة وكذلك قد ظهر من اشتراط ايجاب الزومية في المنتج للسلب ان الصغرى الموجبة الاتفاقية والكبرى السالبة الزومية لانتجائهما شئان سالبان لزومية اجماعا لان الاكبر ليس بلازم للاصغر فانه لو لم يكن الاكبر الاصغر لزم الاكبر الاوسط انما يفرض معه الاصغر فلا يصغر

وذكر الشيخ بان الاول عدم قياسية اتفاقية الصغرى ولزومية الكبرى الموجبة في الاول لانه حينئذ يوجد الاكبر اوجود الاوسط فلم يخف وجوده مع الاصغر وجوابه انه قد لا يتنبه لموافقته للاصغر اعند العلم بموافقته للاوسط وذكر في لزومية الكبرى السالبة ان النتيجة سالبة للزوم لانه لا يلزم الاكبر للاصغر لزم الاوسط اذا فرض معه الاصغر هذا خلف وجوابه ان ذلك يقتضى ان كل شئ لزم شيئا لزم كل شئ والتمام صدق التالي بنى صدق السالبة الكلية مع تصريحهم بصدقها متن

يستلزم الأكبر على بعض الأوضاع وقد كانت الكبرى سالبة كلية لزومية هب وجوبه له لو صح ما ذكره هو يجب أن يكون كل شيء لازماً لا سيما كل شيء إذا فرض مع المزوم استلزم اللازم وكل شيء إذا فرض فهو على بعض الأوضاع يلزم لذلك اللازم أوجب أن يكون ما لم يلزم شيئاً ما لم يلزم أي شيء كان فانه لو لم يلزم شيئاً ما كان لازماً للشيء المعين إذا فرض مع المزوم ولو القوم صدق التالى بناء على الشكل الثالث المنقضى للزامة بين أي امرين كانا على العكس الموجبة الكلية للزومية لزومية فله متى وجد أحدهما مع الآخر وجد أحدهما ما فقد يكون إذا وجد أحدهما وجد أحدهما مع الآخر ويلزم فديكون إذا وجد أحدهما وجد الآخر ففيه ما من من عدم صدق السالبة الكلية للزومية مع أنهم صرحوا بصدقها ومناط الشهية هناك امرين أحدهما تفسير الموجبة الكلية يلزم التالى على جميع الأوضاع الممكنة لا اجتماع فاما إذا قلنا متى صدق الجوع صدق هذا الجزء ومتى صدق الجوع صدق الجزء الآخر فعلى بعض الأوضاع وهو صدق الجوع فديكون إذا صدق هذا الجزء صدق الجزء الآخر لكن من الجائر أن يكون المجموع ما قبل الجزء كما إذا كان مجموع الضدين والقضيين فالجزئية اللازمة ليست ما يقع عليها التعارف فلا يتبع القياس وكذلك إذا قلنا متى تحقق المجموع تحقق الجزء فلي تحقق بعض الأوضاع وهو تحقق المجموع فديكون إذا تحقق الجزء تحقق المجموع وهي ليست جزئية متعارفا عليها لجواز منافاة المجموع فاذ لم يستطيعوا منع استلزام المجموع الجزء منهم نارة انتاج الشكل ثالث والاندكاس وأخرى صدق السالبة الكلية وإيس هناك ما يحسم مادة الشهية الإذلك المنع المتبع على ما قد سمعته وثانيهما تفسير الموجبة الجزئية فامعناها ما لا يوزم التسالى للمقدم على بعض الأوضاع الممكنة الاجتماع ولزوم اتسالى للمقدم مع بعض الأوضاع فان كان الاول تقبلت الجزئية كلية لانه لا يمكن الموضوع دخل في الزوم كان المقدم مستلزماً باقتضائه التسالى فيستلزمه كلاً وان كان لتسالى كان بين كل امرين ملازمة جزئية لا كلاً منهما إذا فرض مع الآخر ملزوم له بحيث لا يقدروا على حلها اختاروا الثاني وقطعوا بالزوم الجزئى بين كل امرين ثم إن أورد عليهم انه إذا كان أحدهما حقا دائماً والآخر باطلا دائماً واستثنى وجود الحق دائماً يلزم وجود الباطل في الجملة واستثنى نقض الباطل يلزم ارتفاع الحق منهم انتاج الجزئية للزومية في القياس الاستثنائى وإعلم ان كل هذا الخطب انما وقع من عدم تحقيق المحصورات الشرطية فعليك انصاف مطايا الافتكار في معانيها ودعى نبال الانظار الى مرأبها العلك شفع صدق أو تجد على التارهدى (قوله القدم الثانى ان يكون) القسم الثانى من الأقسام الثلاثة من القياس المركب من متصلتين ما يكون الاوسط فيه جزءاً غير تام من كل واحدة من المقدمتين وقسامه اربعة اذا اشتراك فيهما بين المقدمتين اوبين التاليتين اوبين مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس والاشكال اربعة تتعد في كل قسم منها ومع ذلك اما ان يشتمل المشاركان على شرائط الاتحاض ولا كيف كان فجميع الأقسام نتيجة عامة وهى متصلة جزئية مركبة من متصلتين أحديهما متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشاركتين الصغرى ومن نتيجة التاليف بين المشاركتين وهى الأصغر لانها مقدم النتيجة وثانيهما متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشاركتين الكبرى ومن نتيجة التاليف وهى الأكبر لانها تالى النتيجة فان القياس في جميع الأقسام مشتمل على ثلاثة أمور الطرفين الغير المشاركون من الصغرى والطرف الغير المشاركون من الكبرى والطرفان المشاركون وهما اما مقدمان أو تاليان أو مقدم وتال فؤخذ من الطرفين المشاركتين نتيجة وهى نتيجة التاليف سواء اشتغل على شرائط الاتحاض أو لا وبضمع الطرفين الغير المشاركون من الصغرى ليحصل الأصغر وإلى الطرفين الغير المشاركون من الكبرى ليحصل الأكبر واتصاله بالأصغر في النتيجة في كل الأقسام لكن اعتبر ان يكون وضع الطرفين الغير المشاركتين في الأصغر والأكبر كوضعهما في القياس حتى لو كان الطرفين

القسم الثانى ان يكون الاوسط جزءاً غير تام من كل واحد منهما واقسامه اربعة لان الاوسط اما ان يكون جزء المقدمتين والتاليتين أو جزء من قسم الصغرى وتالى الكبرى أو بالعكس ويتعد الاشكال اربعة في كل قسم من الطرفين المشاركتين والنتيجة في كل متصلة مقدمه متصلة مركبة من الطرفين الغير المشاركون من الصغرى ومن نتيجة التاليف بين المشاركتين وتاليهما متصلة مركبة من الطرفين الغير المشاركون من المشاركون من الكبرى ومن نتيجة التاليف بين المشاركتين ويوضع الطرفان الغير المشاركون في النتيجة كوضعهما في القياس ان مقدما في الصغرى فمقدما في الأصغر وان تالياً فتالياً وكذلك الآخر ومهما اشتغل المشاركون في كل شكل من كل قسم على تاليف منتج فيه انتج القياس بشرط إيجاب المقسمة المشاركة التالى والبيان من اشكال والاوسط ملازمة كل واحد من المتشاركتين الآخر مثاله في القسم الاول قد يكون اذا كان كل (ج ب) وقد يكون اذا كان كل (ب ا) (فوز) ينتج فديكون اذا كان كل (ج ا فده) فقد يكون اذا كان كل (جا فوز) يلزم بقدر صدق الملازمين يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (جا) وانه ينتج مع الصغرى الأصغر من الثالث ويصدق

٧ و يصدق كلما كان

كل (ب ا) فكل (ج ا)

وانه ينتج مع الكبرى الاكبر

من الثالث ومجموعهما ينتج

المطلوب من الثالث مثله

من القسم الثاني قد يكون

اذا كان (ده) فكل (ج ب)

وقد يكون اذا كان كل (وز)

وكل (ب ا) ينتج قد يكون

اذا كان قد يكون اذا كان (ده)

فكل (ج ا) فقد يكون اذا كان

(وز) فكل (ج ا) لانه بتقدير

صدقهما يصدق كلما كان

كل (ج ب) وكل (ج ا) وانه

ينتج مع الصغرى الاصغر من

الاول ويصدق ايضا كلما كان

كل (ما) وكل (ج ا) وانه ينتج مع

الكبرى الاكبر من الاول

ومجموعهما ينتج المطلوب

من الثالث مثاله في القسم الثالث

قد يكون اذا كان كل (ج ب)

(فد) كان (وز) وكل

(ب ا) ينتج قد يكون اذا كان

قد يكون اذا كان كل (ج ا و ز)

فقد يكون اذا كان (وز) فكل

(ج ا) مثاله في القسم الرابع

قد يكون اذا كان (ده) وكل

كل (ب ا و ز) فقد ينتج

قد يكون اذا كان قد يكون

(ده) وكل (ج ا) فقد يكون

اذا كان كل (ج ا و ز) يانهما

يقرب بمحمي من

الغير المشترك من الصغرى مقبلا فيها فبوصع في الاصغر مقبلا وان كان التباين ايا وكذلك الطرف
الغير المشترك من الكبرى ولما اختلف بيان الانتاج في النوعين اعني ما اشتمل المشاركون فيه على طرف
متنج وما لا يشتمل عليه استدعي النظر تفصيلا فهما اشتمل المشاركون في كل شكل في كل قسم
على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة اتبع القياس النتيجة المذكورة بشرط ان يكون
المقدمة المشاركة التالى موجبة فان كانت المشاركة بين المقدمتين اتبع القياس مطلقا سواء كانت
المقدمتان وجبتين او سالبين كليتين او جزئيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين التاليتين
لم يكن يد من ان يكون المقدمتان موجبتين وحيث اتبع القياس كانتا موجبتين كليتين او جزئيتين
او مختلطتين وان كانت المشاركة بين مقدم احدهما وتلى الاخرى فالمشاركة التالى يكون موجبة
اما كلية او جزئية وهي ينتج مع الاقسام الاربعة للمقدمة الاخرى والزم النتيجة في جميع هذه الاقسام
بيان عام من الشكل الثالث والاولى ملازمة كل واحد من المشاركين للآخر فقال ان الملازمة
المساوية بين المشاركين يستلزم الاصغر والملازمة المساوية تستلزم الاكبر ينتج من الشكل الثالث ان
الاصغر يستلزم الاكبر استلزاما جزئيا وهي النتيجة المذكورة اكن بيان صغره وكبره اعني استلزام
الملازمة المساوية للاصغر والاكبر تختلف بحسب الاقسام الاربعة فلا بد من التفصيل ويهتاف كل
قسم قسم اما البيان في القسم الاول وهو ما يكون المشاركة في مقدمتين المقدمتين فان نقول على تقدير الملازمة
المساوية بين المشاركين كلا صدق الجزء المشترك من الصغرى صدق الجزء المشترك من الصغرى والجزء
المشارك من الكبرى وكلا صدق الجزء المشترك المشاركون صدق نتيجة التاليف صغرى اصغرى القياس
الانتاج فكما صدق الجزء المشترك من الصغرى صدق نتيجة التاليف صغرى اصغرى القياس
الاقابلة كلما كان ابلس البتة اذا كان او قد يكون او قد لا يكون اذا كان الجزء المشترك من الصغرى والجزء
المشارك من الصغرى يصدق الجزء الغير المشترك منها ينتج من الشكل الثالث الاصغر على تقدير
الملازمة المساوية والبيان لمختلف باختلاف صغرى القياس لان الموجبة انكبة الصغرى
في الشكل الثالث فتخرج من المحصورات الاربعة وكذلك على تقدير الملازمة المساوية كلا صدق الجزء
المشارك من الكبرى صدق الجزء المشترك المشاركون وكلا صدقا يصدق نتيجة التاليف فكما صدق
الجزء المشترك من الكبرى صدق نتيجة التاليف صغرى اصغرى القياس القابلة اذا كان الجزء المشترك
من الكبرى صدق الجزء الغير المشترك باحد الاسوار ينتج الاكبر على تقدير الملازمة المساوية وهما
ينجنان من اثبات النتيجة المطلوبة الجزئية مثاله قد يكون اذا كان كل (ج ب فده) وقد يكون اذا كان
كل (ب ا و ز) ينتج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج ا فده) فقد يكون اذا كان كل (ج ا و ز)
اذ على تقدير الملازمتين اى الملازمة المساوية بين كل (ج ب) كل (ب ا) يصدق كلما كان كل (ج ب)
فكل (ج ب) وكل (ب ا) وكلما كان كذلك فكل (ج ا) فكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ا) و صغرى
القياس قد يكون اذا كان كل (ج ب فده) ينتجان من الثالث على تقدير الملازمة المساوية قد يكون
اذا كان كل (ج ا فده) وهو الاصغر وكذا يصدق كلما كان كل (ب ا) فكل (ج ا) بذلك البيان بعينه
ينتج مع كبرى اقياس على تقدير الملازمة المساوية قد يكون اذا كان كل (ج ا و ز) وهو الاكبر فعلى
تقدير الملازمة المساوية يصدق الاصغر وعلى تقديرها يصدق الاكبر فقد يكون اذا صدق الاصغر
صدق الاكبر وهو المطلوب واتما جعل المقدمة المركبة من نتيجة التاليف والجزء المشترك ههنا
صغرى اصغرى القياس وكبره كبرى لانه اعتبر في النتيجة ان يكون وضع الجزء الغير المشترك فيها كوضعه
في القياس وهو تالى في مقدمته فلا بد ان يكون تاليا في الاصغر والاكبر ونتيجة التاليف مقبلا فيها
وانما يكون كذلك لو كانت تلك المقدمة صغرى ومن ههنا يظهر ان تلك المقدمة يجب ان تجعل
كبرى مقدمتي اقياس في القسم الثاني وصغرى المقدمة للمشاركة المقدم وكبرى للمشاركة التالى

و يجب ان يعلم ان جزئيه مقدم الكلية في قوة **٢١٩** كليته وجزئيه تالي السالبة الكلية في قوة كليته و الكلية تالي الموجبة الكلية في قوة

جزئيه و الكلية مقدم الجزئيه في قوة
جزئيه و الكلية تالي الموجبة الجزئيه
في قوة جزئيه وجزئيه تالي
السالبة الجزئيه في قوة كليته من

وان لم يشتمل المشاركون على
تأليف منتج في شكل ماموع
رعاية القوى المذكورة وحب
في القسم الاول كون احدهما
بعينه او بكليته مع نتيجة
التأليف بينهما او مع كليته
عكسها منتجاً مقدم متصلة
كليه وفي القسم الثاني يجب كون
نتيجة التأليف مع تالي احدى
المتصلتين المتوافقتين في الكيف
منتجاً لتالي الاخرى او كونها
مع احدى طرفي موجبة منتجة
لتالي سالبة وفي القسم الثالث
واربع يجب اما استنتاج المقدم
كافي القسم الاول واما استنتاج
الثاني كافي القسم الثاني من
القسم الثاني والبرهان في اكمل
من الثالث الاما من غير بعد
والاوسط في القسم الاول
ملازمة نتيجة التأليف لمنتج
من المشاركون مثاله كلما كان
لاشيء من (ج ب فده) وقد
يكون اذا كان كل (ب ا فوز)
ينتج فديكون اذا كان فديكون
اذا كان لاشيء من (ج ا فده)
فقد يكون اذا كان لاشيء من
(ج ا فوز) يساهن بتقدير
ملازمة لاشيء من (ج ا)
نكل (ب ا) يكون صكبي
(ب ا) مستلزما لاشيء من
(ج ا) و(الده) ايضا بواسطه
لاشيء من (ج ب) المستلزم
ايه وذلك ينتج الاصغر من
الثالث ويكون ايضا مستلزما

المشارك من الاخرى تحقق نتيجة التأليف لينتج فديكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف
الغير المشارك من الكلية وهو الطرف الاخر من النتيجة هذا اذا كانت الكلية موجبة اما
ان كانت سالبة لم يمكن ان يكون الطرف الغير المشارك منها مقسداً لها لاعتبار
إيجاب المشاركة التالى فلا بد ان يكون تأليها فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق
مقدم الكلية وبسبب البتة اذا تحقق مقدم الكلية تحقق الطرف الغير المشارك منها ينتج اس
البتة اذا تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية يجعلها
كبرى للملازمة المعطاة ينتج قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك
من الكلية وهو الطرف الاخر فعول كلما تحقق ملازمة مقدم الكلية للطرف المشارك من الاخرى
تحقق احد طرفي النتيجة وكلما تحقق الملازمة المذكورة تحقق الطرف الاخر من النتيجة فديكون
اذا تحقق احد طرفيها تحقق الطرف الاخر وهو المطلوب مثاله في القسم الاول فديكون اذا كان
كل (ج ب فده) وكلما كان (ب ا فوز) فكل (ج ب) فكل (ب ا) وكلما كان كل (ج ب)
كل (ج ب) فكل (ب ا) وكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ب ا) وكلما كان كل (ج ب)
وكل (ب ا) فكل (ج ا) فكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ا) فكل (ب ا) فكل (ج ب) فكل (ب ا)
كل (ج ا) فده وهو الاصغر وايضا انضم قولنا كلما كان كل (ج ب) فكل (ب ا) الى الكبرى لينتج
كلما كان كل (ج ب فوز) يجعله كبرى للملازمة المعطاة ينتج فديكون اذا كان كل (ج ا فوز) وهو الاكبر
ومنها تحصل النتيجة وفي القسم الثاني فديكون اذا كان (ده) فكل (ج ب) وكلما كان (وز)
فكل (ب ا) فكل (ب ا) فكل (ب ا) فكل (ب ا) فكل (ب ا) فكل (ب ا) فكل (ب ا) فكل (ب ا)
ينتج كلما كان كل (ج ب) فكل (ب ا) فكل (ب ا) فكل (ب ا) فكل (ب ا) فكل (ب ا) فكل (ب ا)
القياس فيلزم فديكون اذا كان (ده) فكل (ج ا) وهو الاكبر وعلى هذا القياس وفي الكفاية بهذا الطريق
ايصدق فديكون اذا كان (وز) فكل (ج ا) وهو الاكبر وعلى هذا القياس وفي الكفاية بهذا الطريق
فظهر لان طرف النتيجة الحاصل باعتبار المقدمة الكلية جزئى في جميع الصور وان كانت مشاركة
التالى لاستنتاجا من الشكل الاول بخلاف الطريق الاول فانها ان كانت مشاركة التالى كان الطرف
الحاصلة منها كليا لاستنتاجه من الشكل الاول (قوله و يجب ان يعلم) اشارة الى قواعد نافعة
في المباحث الاتية منها ان جزئيه مقدم المتصلة الكلية في قوة كليته اى متى صدقت المتصلة الكلية
ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى اما اذا كانت موجبة فلان المقدم الكلى ملزم للجزئى والجزئى
ملزم للتالى فالمقدم الكلى ملزومه واما اذا كانت سالبة فلان الجزئى اعم من الكلى واذالم يستلزم الاعم
شئنا اصلا لم يستلزم الاخص اصلا فانه واستلزمه جزئيا لاستلزمه الاعم جزئيا وقد فرضنا سالبة
كليه هف ومنها ان جزئيه تالي السالبة الكلية في قوة كليته اى متى صدقت السالبة الكلية وتاليها
جزئى صدقت وتاليها كلى لان العام اذالم يلزم الشئ اصلا يلزم الخاص اصلا فانه لو لم يلزم الخاص
في الجملة لزم العام في الجملة ومنها ان كليه تالي الموجبة الكلية في قوة جزئيه لان الجزئى لازم
للکلى ولازم اللازم لازم ولا فائدة لتبعية الكلية في هاتين القوتين لتحقيقهما في الجزئية وايضا ومنها
ان كليه مقدم الجزئيه في قوة جزئيه اما في الموجبة فلان الخاص اذا استلزم شئنا جزئيا استلزمه العام
كذلك فانه لو لم يستلزمه العام اصلا لم يستلزمه الخاص كذلك واما في السالبة فلان الخاص اذا لم يستلزم
شئنا جزئيا لم يستلزمه العام كذلك فانه واستلزمه العام كليا لاستلزمه الخاص كذلك او يمكن البيان فيهما
بالشكل الثاني الاوسط المقدم الكلى ومنها ان كليه تالي الموجبة الجزئيه في قوة جزئيه وقد طهر بيناه ومنها
ان جزئيه تالي السالبة الجزئيه في قوة كليته لان الاعمال المبركى لازما في الجملة لم يلزم الاخص كذلك (قوله)
وان لم يشتمل (لا فرغ من شرائط النوع الاول ونتاج مشروع في النوع الثاني وهو ما لا يشتمل المشاركون فيه
على تأليف منتج لا تشاء شرط من شرائط الانتاج فبعد رعاية القوى المذكورة في القواعد لا تست حسب ما

لاشيء من (ج ا) كليا (واوز) جزئيا وذلك ينتج الاكبر من الثالث ومجموعهما ينتج المطلوب من الثالث من

قال في قوة وكذا واشتراط في القسم الاول امران احدهما ان يكون احدي المتصلتين
كلية وثانيهما انه اذا اخذ احدا المشاركين بنفسه او بكليته اى بفرض كايته ان لم يكن كليا واخذ
نتيجة التاليف بين المشاركين اى بقدر انهما متجهان وان لم يكونا على تأليف منتج فؤخذ نتيجتهما
واخذت عكس تلك النتيجة كليا اى فرض عكسها كليا وان لم ينكس بنفسها كليا كان اخذ
المشاركين بنفسه او بكليته المفروضة مع نتيجة التاليف او كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم
التصلة الكلية وهذا الشرط مصرح به في الكتاب وفي قوله منتجا لمقدم متصلة كلية اشعار بالشرط
الاول واما القسم الثاني فلا يغفلوا اما ان يكون المتصلتان فيد متفتحين في الكيف او مختلفين فان كانتا
متفتحتين فشرطه كون نتيجة التاليف مع تالي احدي المتصلتين اى مع احد المشاركين اذا المشاركة
هنا في اتالي منتجة للمشارك الاخر وان كانتا مختلفتين فشرطه ان تكون نتيجة التاليف
مع احد طرفي الموجبة منتجا لتالي السالبة في القسم الاول شرط على التبيين وفي تالي القسم الثاني
شرط اخر على التبيين وفي القسمين الاخيرين يجب احدا الشرطين لاهل التبيين اما استنتاج
مقدم المتصلة متصلة كلية من احد المشاركين بعينه او بكليته مع نتيجة التاليف او كلية عكسها
كما في القسم الاول واما استنتاج تالي السالبة من نتيجة التاليف مع اخذ طرفي
الموجبة كما في تالي التالى والبيان في الشكل من الشكل الثالث الا فيما يستثنى بعدد لما كان اخذ الاوسط
مختلفا في الاقسام اشهر اليه على سبيل التفصيل فالاول في القسم الاول ملازمة نتيجة التاليف
للنتج من المشاركين اى للمشارك الذي كان بعينه او بكليته مع نتيجة التاليف او كلية عكسها
منتجا لمقدم المتصلة الكلية فعلى تقدير الملازمة المعطاة كما تحقق المشارك المنتج تحقق نتيجة
التاليف وكلما تحقق اوليس البتة اذا تحقق المشارك تحقق الطرف لغير المشارك من الكلية
فقد يكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التاليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو احد
طرفي النتيجة اما المقدمة الاولى فلانها عين التقدير واما الثانية فلانه كما تحقق المشارك تحقق
المشارك ونتيجة التاليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكلية لانا فرضنا ان المشارك مع نتيجة
التاليف منتج مقدم الكلية وكلما تحقق المشارك تحقق مقدم الكلية وكلما تحقق اوليس البتة
اذا تحقق مقدم الكلية تحقق تاليها وهو الطرف الغير المشارك منها لان المشارك بين المقدمتين
وكلما تحقق اوليس البتة اذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وكذلك
كما تحقق المشارك تحقق نتيجة التاليف واذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك
من المقدمة الاخرى باحدا الاسوار فقد يكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التاليف تحقق الطرف
الغير المشارك من الاخرى وهو الطرف الاخر من النتيجة مثاله كما كان لاشئ من (ج ب فده)
وقد يكون اذا كان كل (ب ا فوز) النتج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان لاشئ من (ج ا فده)
فقد يكون اذا كان لاشئ من (ج ا فوز) فالمتشاركان وهما لاشئ من (ج ب) وكل (ب ا)
ايضا متعلقين على شرائط الاتاج اسلية صغرى الاول واحد المتصلتين منهما واحدى
المشاركين بعينه وهو كل (ب ا) مع نتيجة التاليف اعنى لاشئ من (ج ا) منتج لاشئ من (ج ب)
وهو مقدم المتصلة الكلية وعند هذا يظهر الاتاج لان تقدير ملازمة لاشئ من (ج ا) لكل
(ب ا) يستلزم الاصغر والاكبر اما استلزامه للاصغر فلان كل (ب ا) مستلزم لاشئ من (ج ا)
لانه عين ذلك التقدير ومستلزم ايضا (لده) ادخل ذلك التقدير كما صدق كل (ب ا) صدق لاشئ
من (ج ا) وكل (ب ا) وكلما صدق صدق لاشئ من (ج ب) وكلما صدق كل (ب ا) فلا لاشئ من
(ج ب) فنضد الى الصغرى لينتج كما كان كل (ب ا فده) واذا صدق كما كان كل (ب ا) فلا لاشئ
من (ج ا) وكلما كان كل (ب ا فده) انتج من الشكل ثلثا قد يكون اذا كان لاشئ من (ج ا فده)

والاوسط في القسم الثاني اما في الموجبين فسلم ﴿٢٢٢﴾ ملازمة المنج من المشاركين لتنج التأليف مثاله قد يكون اذا كان (د) فلاشي من (ج) او قد يكون

اذا كان (وز) فكل (ب) تنج قد يكون اذا كان ايس كلما كان (د) فلاشي من (ج) فليس كلما كان (وز) فلاشي من (ج) بانه ان يتقدير ان يكون ليس البتة اذا كان لاشي من (ج) (ب) مع الكبرى اياه من الثاني وذلك اللازم كبرى واما في السالبيين فلازمة المنج من المشاركين لتنج انما ليق مثاله ماسبق الا ان المقدمتين سالبيان والنتيجة تلك بيمينها بانه ان يتقدير ملازمة كل (ب) للاشي من (ج) يلزم الاصغر لاستلزام مقدمهما حيث ان الصغرى بواسطة اقياس المنج له وانما استلزامه اياه مع الصغرى الاصغر من الثاني والصغرى صغرى وتلزم الاكبر ايضا لانتاج ذلك التقدير مع الكبرى اياه ومن الثاني والكبرى صغرى واما في المختلطتين فلازمة مقدم الموجبة نتيجة التأليف مثاله ماسبق الا ان الصغرى سالبة جزئية والنتيجة تلك بيمينها الا ان الاصغر سالب والاكبر موجب بانه ان يتقدير ملازمة (وز) للاشي من (ج) يلزم الاصغر لان مقدمهما بواسطة استلزام اقياس المنج لثاني

وهو الاصغر وايضا كل (ب) مستلزم للاشي من (ج) لا يلا ولوز) جزئيا لانه عين الكبرى تنج من الثالث قد يكون اذا كان لاشي من (ج) (فوز) وهو الاكبر ومجموعهما تنج المطلوب من الثالث هذا اذا كان احد المشاركين بعينه مع نتيجة التأليف منجا لمقدم الكلية واما اذا كان المشارك بكلية مع نتيجة التأليف منجا فاللازمة ذلك والبيان يختلف الا انه لا بد من رعاية قوة من القوى المذكورة فان استلزام المشارك الجزئي لنتيجة التأليف في قوة استلزام المشارك الكلي لها واما اذا كان احد المشاركين مع عكس نتيجة التأليف الكلي منجا فاللازمة ملازمة عكس نتيجة التأليف الكلي للمشارك المنج فعلى تقديرها يصدق طرفا النتيجة اما احد طرفيها فلا على ذلك التقدير المشارك مستلزم للعكس الكلي فهو مستلزم للمشارك والعكس الكلي وهما يستلزمان مقدم الكلية فالمشارك مستلزم لمقدم الكلية وهو مستلزم او ليس بمستلزم للطرف الغير المشارك منها فالمشارك مستلزم للطرف الغير المشارك من الكلية او ليس بجعله كبرى لقولنا المشارك ملازم لنتيجة التأليف لان التقدير انه ملازم لعكسها الكلي والنتيجة عكس عكسها فقد يكون او قد لا يكون اذا وجد نتيجة التأليف وجد الطرف الغير المشارك من الكلية واما الطرف الاخر فلان قولنا المشارك ملازم لنتيجة التأليف مع المقدمة الاخرى منجها من الثالث وان جعلنا الاوسط في هذا القسم ملازمة نتيجة التأليف للمشارك المنج كما اخذه المصنف لم يلزم البيان فكلامه ايس بمستقيم على الاطلاق (قوله والاوسط) المقدمتان في القسم الثاني اما ان تكونا متوافقتين في الكيف او متخالفتين فان كانتا متوافقتين فاما موجبات او سالبيان فان كانتا موجبتين اما احدهما فلان ذلك التقدير وهو ليس البتة اذا تحقق نتيجة التأليف فنحقق غير المنج اذا جعلناه كبرى لاحدى المقدمتين القائلة كما كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشارك تحقق غير المنج تنج من الشكل الثاني ليس البتة او قد لا يكون اذا تحقق الطرف الغير المشارك نتيجة التأليف واما الطرف الاخر فلان نتيجة التأليف اذا لم تستلزم غير المنج اصلا وجب ان تستلزم المنج اصلا فانها لو استلزمت المنج جزئيا فقد يكون اذا تحققت نتيجة التأليف تحقق نتيجة التأليف والمنج وكما تحققتا تحقق غير المنج لافرضا ان احدا المتساويين مع نتيجة التأليف منتج للمشارك الاخر فنكون نتيجة التأليف مستلزمة لغير المنج جزئيا والتقدير انها لا تستلزمه اصلا هـ واذا صدق ليس البتة اذا تحققت نتيجة التأليف تحقق المنج معمناع المقدمة الاخرى القائلة كما كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشارك تحقق المنج تنج ايس البتة او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشارك تحقق نتيجة التأليف مثاله قد يكون اذا كان (د) فلاشي من (ج) ب) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ب) ا) فقد يكون اذا كان ايس كلما كان (د) فلاشي من (ج) فليس كلما كان (وز) فلاشي من (ج) لانه على تقدير ليس البتة اذا كان لاشي من (ج) فلاشي من (ج) ب) يلزم الاصغر والاكبر اما يلزم الاصغر فلا تلزم ذلك التقدير مع الصغرى اياه من الشكل الثاني هكذا قد يكون اذا كان (د) فلاشي من (ج) ب) وليس البتة اذا كان لاشي من (ج) ا) فلاشي من (ج) ب) فقد لا يكون اذا كان (د) فلاشي من (ج) ا) فهو الاصغر واما يلزم الاكبر فلان لذلك التقدير لازما وهو قولنا ليس البتة اذا كان لاشي من (ج) فكل (ب) فانه لو لم يصدق على ذلك التقدير لصدق نقضه وهو قد يكون اذا كان لاشي من (ج) ا) فكل (ب) ا) قد يكون اذا كان لاشي من (ج) ا) فلاشي من (ج) ب) وكلما كان كذلك فلاشي من (ج) ب) فقد يكون اذا كان لاشي من (ج) ا) فلاشي من (ج) ب) والمقدر خلافه هـ واذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان لاشي من (ج) ا) فكل (ب) ا) بجعله كبرى اكبرى القياس لتنج كما كان

الصغرى يستلزم نال الصغرى وانه مع الصغرى تنج الاصغر من الثاني والصغرى صغرى ويلزم الاكبر ايضا لانه عكس ذلك التقدير من

(وز) فلاشي من (ج ا) وهو الاكبر وقد وقع في المتن بدل غير المتنج المتنج من المشاركين وهو سهو وان كانت المقدمتان سالبين فالأوسط ملازمة المتنج من المشاركين لنتيجة التأليف لصدق طرفي النتيجة كما احدهما فلاستلزام نتيجة التأليف نتيجة التأليف والمتنج واستلزامها غير المتنج فيكون نتيجة التأليف مستلزما لغير المتنج واحدى المقدمتين ان الطرف الغير المشارك ليس يستلزم لغير المتنج نجعله صغرى وتلك القضية اللازمة كبرى لينتج من الشكل الثاني ان الطرف الغير المشارك ليس يستلزم نتيجة التأليف واما الآخر فلان ذلك التقدير اذا جعلناه كبرى للمقدمة الثالثة الطرف الغير المشارك لا يستلزم المتنج انتج من الثاني ان الطرف الغير المشارك لا يستلزم نتيجة التأليف مثاله ماسبق الا ان المقدمتين سالبتان والنتيجة هي بعضها موجبة بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ب) للاشي من (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام مقدم تلك الملازمة وهو لاشي من (ج ا) تالى الصغرى وهو لاشي من (ج ب) بواسطة القياس المتنج له فانه يصدق على ذلك التقدير كلما كان لاشي من (ج ا) فكل (ب) فلاشي من (ج ا) وكلما كان كذلك فلاشي من (ج ب) فكلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ب) فاذا جعلنا هذا الاستلزام كبرى لصغرى القياس هكذا ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ب) وكلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ب) انتج من الثاني ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ا) وهو الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا ليس كلما كان (وز) فكل (ب) وكلما كان لاشي من (ج ا) فكل (ب) انتج ليس كلما كان (وز) فلاشي من (ج ا) وهو الاكبر وان كانت المقدستان مختلطتين من اليجاب والسلب فالأوسط ملازمة مقدم الموجبة لنتيجة التأليف لانه يصدق ح طرفا النتيجة اما احدهما فلان نتيجة التأليف ملزومة لتالى السالبة لانها ملزومة لمقدم الموجبة وقد اشترط ان يكون احد طرفي الموجبة مع نتيجة التأليف منتجا لتالى السالبة فان كان الطرف المتنج له من الموجبة هو المقدم فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف تحقق نتيجة التأليف ومقدم الموجبة وكلما تحقق تحقق تالى السالبة فكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق تالى السالبة وان كان الطرف المتنج هو التالى فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف تحقق مقدم الموجبة فكلما تحقق مقدم الموجبة تحقق تاليها فكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق تالى الموجبة فكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق تالى السالبة بواسطة القياس المذكور وح يجب اشتراط امر آخر وهو كون الموجبة كلية بخلاف ما اذا كان الطرف المتنج مقدم الموجبة واذا ثبت استلزام نتيجة التأليف لتالى السالبة نجعله كبرى لصغرى السالبة لينتج من الثاني ان الطرف الغير المشارك لا يستلزم نتيجة التأليف واما الآخر فلانه اذا استلزم نتيجة التأليف مقدم الموجبة كان مقدم الموجبة وهو الطرف الغير المشارك منها مستلزما لنتيجة التأليف بحكم الانعكاس مثاله ماسبق الا ان الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة تلك بعينها الا ان الاصغر سالب والاكبر موجب جزئي هكذا ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ب) وكلما كان (وز) فكل (ب) ينتج فذلك اذ كان ليس كلما كان (د ه) فلاشي من (ج ا) فقد يكون اذ كان (وز) فلاشي من (ج ا) لانه بتقدير ملازمة (وز) للاشي من (ج ا) يلزم الاصغر لان مقدم هذه الملازمة وهو لاشي من (ج ا) يستلزم تالى الصغرى وهو لاشي من (ج ب) بواسطة القياس المتنج انتالى الصغرى فانه يصدق على ذلك التقدير كلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ا) وكل (ب) وهما يتجانان لاشي من (ج ب) فكلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ب) وانما قلنا يصدق على ذلك التقدير كلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ا) وكل (ب) لانه كلما كان لاشي من (ج ا) فكلما كان (وز) فكل (ب) فكلما كان لاشي من (ج ا) فكل (ب) ا) واذا صدق كلما كان لاشي من (ج ا) فلاشي من (ج ب) نجعله كبرى

والاوسط في القسم الثالث ان كانت النتيجة مقدم ٢٢٢٢ الصغرى والكبرى موجبة فلازمة نتيجة التأليف للنتيجة ان كان لا شيء من

الصغرى القياس ينتج من التالى ايس كلما كان (ده) فلاشي من (ج ا) وانه الاصغر يلزم الاكبر
ايضا لانه عكس التقدير (قوله والاوسط) قد مر ان القسم الثالث يشترط فيه ما استنتاج مقدم
كافي القسم الاول واستنتاج التالى كافي تالى القسم الثاني فان استنتج المقدم فلا يتخلو اما ان يستنتج
مقدم الصغرى او مقدم الكبرى وكذا في استنتاج التالى فالاقسام اربعة والمصنف لم يتعرض
للقسمين منها الاول ان يستنتج مقدم الصغرى ولا يتخلو اما ان يكون الكبرى موجبة او سالبة
فان كانت الكبرى موجبة فاللازمة نتيجة التأليف للنتيجة من المشاركون لانه ح يلزم
الاصغر والاكبر اما الاصغر فلا لانه كلما تحقق المشاركون للنتيجة تحقق نتيجة التأليف وكلما تحقق
او ليس البتة اذا تحقق المشاركون للنتيجة تحقق تالى الاصغر وهو الطرف الغير المشاركون منها
فقد يكون او قد لا يكون اذا تحققت نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشاركون من الصغرى
اما المقدمة الاولى فلانها عين الملازمة المعطاة واما المقدمة الثانية فلانه كلما تحقق المشاركون
للنتيجة تحقق هو ونتيجة التأليف وهما ينتجان مقدم الصغرى وكلما تحقق المشاركون للنتيجة تحقق مقدم
الصغرى وكلما كان او ليس البتة اذا كان مقدم الصغرى تحقق تأليفا وكلما كان او ليس البتة
اذا كان المشاركون للنتيجة تحقق تالى الصغرى واما الاكبر فلان الكبرى الفائلة كلما كان او قد يكون اذا كان
الطرف الغير المشاركون للنتيجة تحقق المشاركون للنتيجة اذا جعلناها صغرى للملازمة المقدرة انتج كلما كان
او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشاركون من الكبرى تحقق نتيجة التأليف مثاله كلما كان لا شيء
من (ج ب فده) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) ينتج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان
لاشي من (ج ا فده) قد يكون اذا كان (وز) فلاشي من (ج ا) لانه بتقدير ملازمة لا شيء من (ج ا)
لكل (ب ا) يلزم الاصغر لان كل (ب ا) ح يستلزم مقدم الاصغر وهو لا شيء من (ج ا) فانه عين
التقدير ويستلزم تأليه وهو (ده) لصدق القياس المنتج لمقدم الصغرى فانه يصدق كلما كان
(ب ا) او كل (ب ا) ولا شيء من (ج ا) وكل (ب ا) وهما ينتجان لا شيء من (ج ب) وهو مقدم الصغرى
المستلزم لتأليها وهو (ده) واذا استلزم كل (ب ا) لا شيء من (ج ا) وده قد يكون اذا كان لا شيء
من (ج ا فده) وهو الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلنا الكبرى القياس صغرى وذلك التقدير
كبرى انتج قد يكون اذا كان (وز) فلاشي من (ج ا) وهو الاكبر وان كانت الكبرى سالبة فاللازمة
ملازمة المنتج من المشاركون نتيجة التأليف لان نتيجة التأليف ح تستلزم مقدم الصغرى
لماعرفت غير مرة ومقدم الصغرى يستلزم تأليها وهو الطرف الغير المشاركون منها او لا فتنتيجة
التأليف تستلزم الطرف الغير المشاركون من الصغرى او لا وهو الاصغر واذا جعلنا الكبرى وهى
ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشاركون منها تحقق المنتج صغرى وذلك التقدير
كبرى انتج الاكبر مثاله ما سبق الا ان الكبرى سالبة والنتيجة قد يكون اذا كان كلما كان لا شيء من
(ج ا فده) فليس كلما كان (وز) فلاشي من (ج ا) بتقدير ملازمة كل (ب ا) لا شيء من (ج ا)
يكون لا شيء من (ج ا) مستلزما لمقدم الصغرى وهو مستلزم لتأليها اى (ده) فيكون لا شيء من
(ج ا) مستلزما (ده) وهو الاصغر وذلك التقدير ينتج مع الكبرى الاكبر من الشكل الثانى اذا جعلنا
الكبرى صغرى القسم الثانى ان يستنتج تالى الكبرى والاوسط ملازمة المنتج من المشاركون
لنتيجة التأليف ادعى هذا التقدير تكون نتيجة التأليف سالبة لازمة للنتيجة والنتيجة ملازمة
لغير المشاركون من الموجبة فتكون نتيجة التأليف ملازمة للطرف الغير المشاركون منها
وهو الاصغر وكذلك نتيجة التأليف ملازمة للمشارك الاخر وهو تالى الكبرى والطرف الغير المشاركون
منها ليس يلزم لتأليها ينتجان من الثانى الاكبر مثاله كلما كان كل (ج ب فده) وليس كلما كان
(وز) فبعض (ب ا) ينتج قد يكون اذا كان كلما كان كل (ج ا فده) فليس كلما كان (وز) فكل
(ج ا) ياله بتقدير ملازمة كل (ج ب) لكل (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام مقدمه اى مقدم الاصغر

(ج ب فده) وقد يكون اذا كان
(وز) وكل (ب ا) ينتج قد يكون
اذا كان قد يكون اذا كان لا شيء
من (ج ا فده) فبعض (ب ا) ينتج
(وز) فلاشي من (ج ا) ياله ان
بتقدير ملازمة لا شيء من (ج ا)
لكل (ب ا) يلزم الاصغر لانه
حينئذ بتقدير كل (ب ا) يلزمه
مقدمه وهو لا شيء من (ج ا)
ويلزم تأليه وهو (ده) لصدق
القياس المنتج لمقدم الصغرى
المستلزم لتأليها وهو (ده) ويلزمه
الاكبر ايضا لان انتج ذلك التقدير
مع الكبرى ياه من الاول والكبرى
صغرى وان كانت الكبرى
سالبة فاللازمة ملازمة المنتج
لنتيجة التأليف والمثال ما سبق
الا ان الكبرى سالبة والنتيجة
قد يكون اذا كان كلما كان لا شيء
من (ج ا فده) فليس كلما كان
(وز) فلاشي من (ج ا) ياله
ان بتقدير ملازمة كل (ب ا)
لا شيء من (ج ا) يستلزم لا شيء
من (ج ا) مقدم الصغرى وهو
تأليه من الاول وذلك التقدير
ينتج مع الكبرى الاكبر من الثانى
والكبرى صغرى وان كانت
النتيجة تالى الكبرى السالبة
فاللازمة ملازمة المنتج من
المشاركون نتيجة التأليف
مثاله كلما كان كل (ج ب فده)
وليس كلما كان (وز) فبعض
(ب ا) ينتج قد يكون اذا كان
كلما كان كل (ج ا فده) فليس
كلما كان (وز) فكل (ج ا) ياله
ان بتقدير ملازمة كل (ج ب)
لكل (ج ا) يلزم الاصغر
لاستلزام مقدمه حينئذ مقدم
الصغرى المستلزم لتأليه وهو

الاكبر ايضا لان تأليه حينئذ يستلزم تالى الكبرى وذلك ينتج مع الكبرى ياه من الثانى والكبرى صغرى

وحكم القسم الرابع حكم الثالث
 الا انه ينتج الموجبة الكلية بعينه
 او كلية مع نتيجة التأليف اذ
 عكسها كالباكان تالي الصغرى
 الموجبة الكلية متبجعا لمقدم
 الكبرى الموجبة الكلية من
 الاول والاوسط ملازمة نتيجة
 اتنا ايف مقدم الصغرى
 ولا يخفى عليك بيانه وبيان سائر
 الاشكال والضروب في كل قسم
 ويجب ان يعلم الناظر في الانتاج
 كون النتيجة بحيث يلزم من
 المقدمتين بوصف يشاركهما
 فيما يتناسان به المطلوب فاذا
 عرفت انتاج شئ مما لم يحكم
 بانتاجه وقد راعيت الشرط
 المذكور فالخلف بالتكاف فان
 ذلك ليس بيانا على دليل العقم
 بل اعدم الاطلاع على دليل
 الانتاج من
 القسم لئلا ان يكون
 الاوسط جزءا تاما من احدهما
 غير تام من الاخرى وانما
 يكون ذلك اذا كان احدى
 طرفى احدى المقدمتين
 شرطية هي المقدمة الاخرى
 تشاركان في احد طرفيهما
 مثاله كلما كان (ج د) وكلما كان
 (ب ف ز) وكلما كان (و ز ف د)
 اتج لئلا كان (ج د) وكلما كان
 (ب ف د) وحكم هذا القياس
 حكم المؤلف من الحجة
 والمتصلة لان المشارك ثم
 حجة وهما شرطية ونتيجة
 التأليف هنام قياس شرطية
 ونم من قياس حلى فشرائط
 الانتاج وعدد الضروب في
 كل شكل من كل قسم يعرف
 من ثم متن

وهو كل (ج) على ذلك التقدير مقدم الصغرى وهو كل (ج ب) المستلزم لـ (بها) وهو (د ه) فيكون
 كل (ج) ملازما لـ (د ه) وبلزم الاكبر ايضا لان تالي الاكبر وهو كل (ج ا) يستلزم تالي الكبرى
 انكلا تحقق كل (ج) تحقق كل (ج ا) وكل (ج ب) وكلما تحققا فتحقق بعض (اب) وكلما تحقق
 كل (ج ا) تحقق بعض (ب) بجعله كبرى الكبرى القياس هكذا ليس كلما كان (و ز) فبعض (اب)
 وكلما كان كل (ج ا) فبعض (اب) ينتج من التالى ليس كلما كان (و ز) فكل (ج ا) قوله وحكم
 القسم الرابع حكم القسم الرابع حكم القسم الثالث في الشرائط وانتاج المتصلة الجزئية وبيان
 الانتاج اذا كانت المقدمات موجبتين كليتين وكل تالي الصغرى بعينه او كليته مع نتيجة التأليف
 او عكسها كلما متبجعا لمقدم الكبرى فانه ينتج الموجبة الكلية من الشكل الاول والاوسط ملازمة
 نتيجة التأليف مقدم الصغرى فعلى هذا التقدير كلما تحقق مقدم صغرى تحقق تاليها ونتيجة
 التأليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكبرى لان المفروض كذلك فكلما تحقق مقدم صغرى
 تحقق مقدم اكبرى وكلما تحقق مقدم الكبرى تحقق تاليها وهو الطرف الغير المشارك منها
 فكلما تحقق مقدم الصغرى تحقق الطرف الغير المشارك من الكبرى فنجعلها كبرى للملازمة
 المقدرة لنتيج من الثالث قد يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير
 المشارك من الكبرى وهو لا كبر وكلما صدق في التقدير المذكور صدق الاكبر والتقدير المذكور
 وكلما صدق الاكبر فكلما صدق الاكبر وهو المطلوب مثله كلما كان (د ه) فكل (ج ب)
 وكلما كان بعض (ب ا) (ف ز) ينتج كلما كان (د ه) فكل (ج ا) ففديكون اذا كان كل (ج ا) (ف ز) اذنتقدير
 ملازمة كل (ج ا) (ل د ه) يصدق كلما كان (د ه) فكل (ج ا) وهو الاكبر وقد قلنا في الصغرى بان
 (د ه) يستلزم كل (ج ب) وكلما كان (د ه) فكل (ج ب) وكل (ج ا) وكلما كان كذلك فبعض (ب ا) وكلما
 كان (د ه) فبعض (ب ا) نضمه الى الكبرى لينتج من الاول كلما كان (د ه) (ف ز) بجعله كبرى والملازمة
 العطاء صغرى لينتج من الثالث قد يكون اذا كان كل (ج ا) (ف ز) وهو الاكبر وهذا ما عود ذكره
 حيث قال افهما استثنائه بعد فان قلت نتيجة التأليف في هذا المثال بعض (ج ا) لان احاد المشاركين
 جزئى فكيف جعله كليا فنقول احد المشاركين وان كان جزئيا لكنه في قوة الكلى لانه مقدم
 متصلة كلية على ما عرفت من القوى المذكورة والى انه يبقى ان يقال في بيان ذلك الاشاح انه
 على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاكبر والاحتياج الى تقدير نتيجة التأليف
 لمقدم الصغرى والى تركيب القياس من الشكل الاول وذلك ظاهر من كل ما في بعض ضروب الشكل
 الاول ولا يخفى عليك بيان الضروب السابقة وضروب سائر الاشكال في الاقسام الاربعة
 بعد اختصار الشرائط والضوابط الكلية في البراهين ويجب ان تذكر انا فغير في الانتاج كون
 النتيجة بحيث يلزم المقدمتين وكونهما مشاركتين في حداوسط يتناسان اى المقدمة تاليها المطلوب
 فلا بد من المحافظة على ذلك في استنتاج الاقسام المذكورة ثم ان عرفت انتاج بعض الاقسام الذى
 لم يحكم بانتاجه وراعت الشرط المذكور وهو يشارك المقدمتين في حداوسط كان جزءا
 من المقدمتين اومن التالين اومن مقدم احدهما وتالى الاخرى فالخلف بالتكاف فان عدم الحكم
 بالانتاج ليس بيانا على دليل العقم بل اعدم الاطلاع على الانتاج قوله القسم لثالث القسم الاخير
 من الاقسام المعقنة من الاقتارات المركبة من متصلتين ان يكون الاوسط جزءا تاما من احدى
 المتصلتين غير تام من الاخرى وانما يكون تاما من احدى المتصلتين اذا كان قضية وانما يكون
 غير تام من الاخرى اذا كان جزء منها وانما يكون جزء المتصلة قضية او كان جزء شرطية
 فلا بد ان يكون احدا طرفى احدى المتصلتين شرطية هي والمقدمة الاخرى يشاركان في احدا طرفيهما

وتلك الشرطية اما متصلة او منفصلة وعلى التقديرين اما ان يكون مقدم الصغرى او تاليها
او مقدم الكبرى وتاليها فهذه ثمانية اقسام وينعقد في كل قسم منها الاشكال الاربعه والضرروب
مثاله كلما كان (ج) فكلما كان (اب فوز) وكلما كان (و) (فك) انتج كلما كان (ج) فكلما كان
(اب) (فك) ياتاهه كلما صدق (ج) صدق التالى مع الكبرى وكلما صدق نتيجة التالىف وكلما
صدق (ج) صدق نتيجة التالىف وحكم هذا القياس حكم القياس المؤلف من الجلى والمتصلة
كقولنا كلما كان (اب فجد) وكل (ده) ينتج كلما كان (اب فجد) والبيان كاليان الا ان المشارك ثمة
حلية ومعنا شرطية ونتيجة التالىف حاصلة هنا من قياس شرطى مركب من متصلتين ومتصلة
ومنفصلة وثمة من قياس حلى فشرائط الانتاج وعدد الضرروب في كل شكل في كل قسم انما يعرف من
ثمة (قوله الفصل الثانى) القسم الثانى من اقسام الاقنسة الافتراضية الشرطية ما يتركب من المنفصلتين
واقسامه ثلاثة لان الحد الاوسط اما جزء تام من كل واحدة من المقدمتين او جزء غير تام من كل واحدة
منهما او جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الحد الاوسط جزءا تاما
من كل واحدة من المقدمتين وهو على ستة اقسام لانها اما حقيقتان او حقيقة ومائعة او حقيقتان
او حقيقة ومائعة الخ او اماتنا للجمع او اماتنا للخلو او اماتنا للجمع والخلو وكيف ما كان لا يتغير بعض
الاشكال عن بعض ولا الصغرى عن الكبرى ولا الاصغر عن الاكبر لان تاي هذه الامور تحسب تمايز
الحدود في المقدمتين وهو مشف ههنا ثم لا بد من النظر في الاقسام الستة على التفصيل النظر الاول
فيم يتركب من الحقيقتين الحقيقتان اما ان تكونا موجبتين او لا فان كانتا موجبتين فاما ان تكونا
كليتين او لا فان كانتا موجبتين كليتين انتج متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين
وسالبتين مائعة الخ او اماتنا للجمع او اماتنا للخلو او اماتنا للجمع وسالبة
مائعة الخ من الطرفين لجواز الجمع بين اللازم والمزوم وجواز الخلو بينهما وسالبتين حقيقتين
من الطرفين لان سلب منع الجمع او سلب منع الخلو بينهما يستلزم صدق سلب الانفصال الحقيقى
ثم لا خفاء في انتاج هذا القياس متصلتين لان مزومية احد الطرفين الاخر مغايرة للمزومية
الطرفى الاخر فهما متصلتان مختلفتان بحسب المفهوم واما انتاجه سالبتين منفصلتين فنظور
فيه لان كل متصلة من تلك المتصلتين وان استلزم منفصلة منهما لكن لا مخالفة بينهما لعدم
امتيازهما عن تاليها بحسب الطبع الالهى الا ان اريد التعدد بمجرد الوضع لكنه بعيد
عن اختيار الرجل العلمى على ان للضرورة بين الشبثين لا يقتضى جواز الخلو عنها لجواز ان يكون
اللازم او المزوم شاملا للجميع الموجودات المحققة والمقدرة فان قلت لو كان بين اللازم والمزوم منع
الخلو ولا يستلزم نقىص اللازم عين المزوم وانه باطل فلنا لانه باطل فان نقىص اللازم اذا كان
من الامور السالبة يكون محالا فلا بعد في استلزامه محالا آخر ورد عليه ان نقىص اللازم او استلزم
المزوم لاستلزم نقىص اللازم عين اللازم فيكون بين اللازم والمزوم منافاة وانه محال قال الشيخ
القياس المؤلف من الحقيقتين لا ينتج لان الطرفين اعنى الاصغر والاكبر في الوضع اما ان يتغايا
او يتحداه فار تغايا لم يخل من ان يكون الاوسط نقىضا لكل منهما او لا يكون والاوسط باطل
لاستحالة مناقضة الشيء الواحد لشبثين واتساق اما ان لا يكون نقىضا لشيء منهما او يكون نقىضا
لواحد منهما دون الاخر والاوسط يقتضى كذب المنفصلتين لا يمكن اجتماع طرفيهما او ارتفاعهما
والثانى يقتضى كذب احدهما والتقدير خلافه هف وان اتحداه يلزم عناد الشيء نفسه لان الاكبر
معاند الاوسط والاوسط معاند للاصغر فيكون الاكبر معاندا للاصغر اى نفسه والجواب ان لا يلزم
ان الطرفين ان تغايا كذبت احدى المنفصلتين قوله لان الاوسط ان لم يكن نقىضا لاحد

الفصل الثانى فيما يتركب من
المتصلتين وهو ايضا على ثمة
اقسام لان الاوسط اما جزء تام
من كل واحد منهما او جزء
غير تام من الاخرى القسم الاول
ان يكون الاوسط جزءا تاما من
كل واحد منهما فان كانت
المنفصلتان حقيقتين انتجنا
متصلتين من الطرفين لاستلزام
كل واحد منهما نقىص
الاوسط المستلزم للآخر
وسالبتين مائعة للجمع ومائعتين
الخ او حقيقتين وقال الشيخ
لا يتحتم لان الطرفين ان
تغايا كذبتا وان اتحداه انتج
عناد الشيء نفسه وجوابه لا يلزم
اليهما ان تغايا كذبتا لجواز
كون الطرفين منساقين وبين
الاوسط نقىص احدهما
ويتقدر اتحداهما لا ينتج عناد
الشيء لنفسه بل لزمه نفسه
ثم هذا البيانات بواسطة
قياس بخالف احدى مقدمتيه
قياس الاصل يتحد واحد
وكذا قياس الخلف
واتساق الشيخ عما يكون المخالفة
يتحدن كما في قياس جزء
الجوهر وان كانت احداهما
جزئية متصلة جزئية وان كانت
احداهما سالبة فسالبة
جزئية من الطرفين مقدمهما
هذا وتاليها ذلك او عكسها
والانساقى انظر فان لزم
العناد الحقيقى وقال السالبة
السالبة الجزء ولا ينتج الاختلاف
ولهيق بعينه انتاج موجبة
الجزء من

الطرفين كذبت المنفصلة المركبة منهما قلنا لا ثم وانما يكون كذلك لو وجب تركيب المنفصلة من الشيء ونقيضه وليس كذلك لجواز تركيبها من الشيء ومساوي نقيضه فلم لا يجوز ان يكون تركيب كل منفصلتين من الشيء ومساوي نقيضهما ويكون تركيب احدهما من النقيضين والاخرى من الشيء ومساوي القبيض سلبه لكن لا ثم انهما لو اتحدتا لزم عناد الشيء لنفسه بل لزم الشيء لنفسه وهو ظاهر هكذا نقلوا عن الشيخ واعتصموا عليه والمذكور في كتاب الشفاء ليس ذلك بل ان الحقيقتين لا تتجان حقيقتا لان طرفين ان اتحدتا عائد الشيء نفسه وان تعابرا كذبت المنفصلتان لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيهما واورد على بيان انتاج هذا القياس المتصلتين انه بيان بواسطة قياس يخالف مقدماته اصل القياس في الحدود فان الاوسط فينقيض الاوسط في اصل القياس والمعبر في القياس استلزامه النتيجة بالذات لا بواسطة مقدمة غير نتيجة تخالف حدود القياس على ما صرح الشيخ به في عدم قياسه جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر حيث كان الاستلزام بواسطة قولنا وكلما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر فانه يخالف بمحدوده حدود القياس اجاب بان المراد بالمقدمة الغربية ما يخلف بمحديها حدود احدى مقدمات القياس لاما يخالف بمحدودها حدود احدى مقدمات القياس فانا لو فسرناها بلزم ان لا يكون الخلف والاعكس من الطريق الصحيحة للنتائج لانه اذا قيل ان لم يصدق لشيء من (ج) اقبض (ح) وهو مع كل (اب) ينتج نقبض لشيء من (ج) فهذا البيان بواسطة نقبض النتيجة وهو يخالف لاحدى مقدمات القياس في احد الحدين والاخرى في الحد الاخر وكذلك العكس يخالف لكل من مقدمات القياس في احد الحدين اما لو فسرنا بما يخالف بكل من محديها حدى احدى مقدمات القياس خرج طريق استلزام جزء الجوهر لان عكس القبيض يخالف بمحديه لحدود احدى المقدمات وهي المقدمة الثانية ودخل العكس والخلف لعدم مخالفتها بالحدين لاحدى المقدمتين وكذا الطريق الذي سلمناه ههنا ضرورة ان كل واحدة من مقدمات القياس المتوسطة لا تخالف احدى مقدمات اصل القياس الاتحاد واحدا والى هذا الجواب اشار بقوله ثم ان هذه البيانات بواسطة قياس الى آخره ومن الناس من قال المراد بالمقدمة الغربية ما لا يكون شيء من حديه مذكورا في القياس وهو كما يدخل تلك البيانات في اعتبار القياسة لذلك يدخل البيان بعكس النقيض وبالمقدمة الاجنبية ايضا واعلم ان المناقشة في مثل هذه المقامات بمنزلة عن الحصول فانها لغزلية لا يتأهلها على تعريف القياس فانه ان عرف بالما يخرج امثال هذه البيانات عن دائرة الاعتبار كان المركب من الحقيقتين قياسا والمتصلتين والمنفصلتين المذكورة تسامح والا فهو ملزم وهي لوازم وحينئذ يكون الغرض من وضع الفصل بيان الاستلزام لا قياسية هذا اذا كانت الحقيقتان موجبتين كلتيني اما اذا لم تكونا كلتيني فاما ان تكونا جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فان كانت احدهما جزئية فقط انتج القياس متصلتين جزئيتين مقدم احدهما طرف الجزئية وتاليها طرف الكلية والاخرى عكس الاولى اما الاولى فتعين البرهان المذكور وهو ان طرف الجزئية يستلزم نقبض الاوسط ونقبض الاوسط يستلزم طرف الكلية واما الثانية فلانه كاس الاولى اليها ولا نتاجها من الشكل الثالث والاوسط نقبض الاوسط الا لذلك البرهان اصرورة كبرى الشكل الاول جزئية ويلزم منه استلزام القياس بالمنفصلتين الست جزئية وان كانت الحقيقتان جزئيتين فلا نتاج لجواز ان يكون زمان معاندة الاوسط لاحد الطرفين غير زمان معاندة للطرف الاخر فلا يحصل بين المقدمتين ارتباط ناتج وان لم تكن الحقيقتان موجبتين فاما ان تكونا سالبيتين او تكون احدا هما سالبية فقط فان كانتا سالبيتين فلا نتاج ايضا لجواز ان لا يباين الشيء الواحد كالجسم للثلاثين كالانسان

والناطق ولا المتعاندين كالانسان والانسان فصدق السالبان مع ان الحق التلازم في الاول
والتعاند في الثاني وان كانت احدهما سالبة فقط اتجه احدى متصلتين سالبتين جزئيتين
لاعلى التعيين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى عكسها فانه ان كذب
المتصلتان صدق نقبضا هما فيكون كل من الطرفين ملزوما للآخر فيكونا متساويين وحينئذ
كذبت السالبة المفصلة لان الاوسط معاند لاحد الطرفين عنادا حقيقيا فيكون معاندا للطرف
الاخر ضرورة ان ما يعاند احد المتساويين يكون معاندا للمساوي الاخر فلزم العناد الحقيقي
بين جزئي السالبة وانما لم ينتج احدهما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاند
الشيء وبين ما لا يعانده كالانسان فانه يستلزم الا فرس كليا مع انه يعاند اللاناطق واللافرس
لايعانده قال الشيخ المنفصلة السالبة الجزئية لا تنتج للاختلاف المرجح للعقم فان القياس يصدق
تارة مع التعاند بين الطرفين كقولنا اما ان يكونه الاثنان فردا او زجا وبس البتة اما ان يكون
زجا ولا فردا والحق التعاند بين فردية الاثنين ولا فرديتها واخرى مع اللاتعاند بينهما كما
اذ بدلنا الكبرى بقولنا وبس البتة اما ان يكون زوجا ولا اخلاء والحق اللاتعاند بين كون الاثنين
فردا وبين عدم كونه خلاء قال المصنف هذا يفي نتائج السالبة الموجبة الجزئية ايضا لان اذا بدلنا
الكبرى في القياس الاول بقولنا وبس البتة اما ان يكون زوجا او متقسما بمساويين وفي القياس
الثاني بقولنا وبس البتة اما ان يكون زوجا وعدد ازم الاختلاف يظهر هذا الكلام الاعتراض على
الشيخ حيث خصص العقم بالسالبة الجزئية فانه عام لكن الشيخ ذكر في اشفاء عقيب بان مقدم السالبة
الجزئية بلا فصل ان السالبة ذات الموجبتين ايضا بهذه الصفة ولورد الاختلاف بالامثلة التي ذكرنا
فلا توجيه للاعتراض عليه بما ذكره اللهم الا ان يقال ما بين الاختلاف في السالبة الجزئية لم تكن حاجة الى
بيلته في الموجبة الجزئية لان الاتحاد وعدم الاتحاد لا يختلفان باليجاب الاجزاء وسلبها وحيث يكون له وجهه ما
النظر الثاني فيما يتكبر من الحقيقة وغيرها (فوله وان كانت مع الحقيقة) ان كانت الحقيقة مانعة الجمع
او مانعة الخلو وموجبين كليتين لزم متصلة كلمة مقدمها من غير الحقيقة وتاليها من الحقيقة في الاولى
في خلط الحقيقة مع مانعة الجمع ومقدمها من الحقيقة وتاليها من مانعة الخلو في الثاني اى في خلط
الحقيقة مع مانعة الخلو اما في الاول فلا ستلزام طرف مانعة الجمع نقبض الاوسط واستلزام نقبض
الاوسط طرف الحقيقة واما في الثاني فلا ستلزام طرف الحقيقة نقبض الاوسط واستلزامه
طرف مانعة الخلو ولا تعكس اى لا يلزم في الاول متصلة مقدمها من الحقيقة وفي الثاني متصلة
مقدمها من مانعة الخلو فانه لو انعكس يلزم تساوى الطرفين واحديهما معاندا للاوسط عنادا
حقيقيا فالمساوى الاخر يعانده كذلك فينقلب غير الحقيقة حقيقة ولان نقبض الاوسط اعم
من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو اما وجوبا ان فسرتا بما يتقابل الحقيقة اى
بالتفسير الاخص او جوازا ان فسرتا بالتفسير الاعم الشامل الحقيقة وغيرها فان نقبض الاوسط حينئذ
كايحوز ان يساوى طرف غير الحقيقة كذلك يحوز ان يكون اعم واخص لكن نقبض الاوسط مساو
اطرف الحقيقة فيكون طرف الحقيقة اعم من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة
الخلو فلا يستلزم طرف مانعة الجمع ولا يستلزمه طرف مانعة الخلو كليا وان كانت
احدى القدمتين الموجبتين جزئية فهي اما الحقيقة او غيرها وهو اما مانعة الجمع او مانعة الخلو
فالاقسام اربعة وفي ثلثة الاقسام وهو الحقيقة الكلية مع مانعة الجمع الجزئية والحقيقة مع مانعة
الخلو الكلية والجزئية يلزم متصلة جزئية من الطرفين كيف كان مقدمها اى سواء كان مقدمها
من الحقيقة او غيرها اما في الاول فلان طرف مانعة الجمع يستلزم طرف الحقيقة جزئيا بعين
الدليل المذكور في الكليتين وبالعكس لان نقبض الوسيط يستلزم طرف الحقيقة كليا وطرف مانعة

ان كانت مع الحقيقة مانعة
الجمع او مانعة الخلو لزم متصلة
كلية من الطرفين مقدمها
من غير الحقيقة في الاول ومن
الحقيقة في الثاني لما عرفت
ولا تعكس والاصار غير الحقيقة
حقيقة ولان نقبض الاوسط
اعين طرف مانعة الجمع اخص
من طرف مانعة الخلو اما
وجوبا بان فسرت غير الحقيقة
بما يتقابل الحقيقة او جوازا ان
فسرت بما يعكسها وان كانت
احدهما جزئية فجزئية من
الطرفين كيف كان مقدمها
لكن مانعة الجمع ان كانت هي
الكلية لم يلزم بالذات الا من
نقبض الطرفين من الاول
او الثالث والاوسط الاوسط ثم
يرتد الى المتصلة من الطرفين
وان كانت الحقيقة سالبة لم ينتج
لجواز عدم الانفصال الحقيقي
بين احد المتعاندين شيئا ونقبض
الاخر ولا زعم المساوى
وان كانت السالبة غيرها
انتجت متصلة سالبة جزئية
مقدمها من مانعة الجمع في الاول
والحقيقة في الثاني والا كذبت
السالبة من غير عكس لجواز
كون نقبض الاوسط اخص
من طرف مانعة الجمع واعين
من طرف مانعة الخلو من

الجمع يستلزم نقض الاوسط جزئياً ينتج من الشكل الرابع استلزام طرف الحقيقة لطرف مانعة
الجمع جزئياً واما في الثاني فلان طرف الحقيقة يستلزم طرف مانعة الخلو وبين الدليل المذكور
ويتعكس ذلك لان نقض الاوسط يستلزم طرف مانعة الخلو كلياً وطرف الحقيقة جزئياً ينتج
من الشكل الثالث استلزام طرف مانعة الخلو لطرف الحقيقة واما في الثالث فلاستلزام نقض
الوسط طرف الحقيقة كلياً وطرف مانعة الخلو جزئياً ينتج من الثالث استلزام طرف الحقيقة
لطرف مانعة الخلو وعكسه ايضاً اذا بدلنا الصغرى بالكبرى ويمكن الاستدلال على العكوس
بانعكاس المتصلة اللازمة ولا ريب في ان هذه النتائج يكابزم على تقدير جزئية احدى المقدمتين
يلزم ايضاً على تقدير كليتها لان لازم الاعم لازم الاخص فالعروض لها ههنا بخلافه ثمة
لاوجه له اللهم الا ان يقال قد اعترف في نتائج المتصلات موافقتها لها في الكم لكن هذه المحافظة
يجب ان يحافظ عليها واما في الرابع وهو الحقيقة مع مانعة الجمع الكلية فلم يلزم منه بالذات الا
في متصلة جزئية من نقض الطرفين من الأول والثالث والوسط الاوسط اما من الأول
فلاستلزام نقض طرف الحقيقة الاوسط جزئياً واستلزام الاوسط نقض طرف مانعة الجمع كلياً
واما من الثالث فلاستلزام الاوسط نقض طرف الحقيقة جزئياً واستلزامه نقض طرف مانعة
الجمع كلياً وعكس ذلك يتبين من الثالث والرابع فان قلت الاتصال بين نقض الطرفين ليس
نتيجة القياس لوجوب ان لا تكون حدود النتيجة مخالفة لحدود القياس فالجواب ان هذا القياس
لا يشعر بموافقة حدود النتيجة بل بالمعتبر ليس الاستلزام القياس للنتيجة بالذات وهو متحقق ههنا
واجب ان تلك المتصلة ترد الى متصلة جزئية من الطرفين اذا المتصلة من القاضين تستلزم
المتصلة المانعة الجمع من نقض اللازم وعين الزوم المستلزم للمتصلة من الطرفين وايضاً يستلزم
المانعة الخلو من نقض الزوم وعين اللازم المستلزم للاتصال بين الطرفين وفيه نظر لان ذلك
يوجب انعكاس المتصلة الجزئية كنفسها بعكس النقض مع دلالة النقض على عدم انعكاسها
وايضاً استلزام القياس لهذه المتصلة واسطة المتصلة من النقض وهي مقدمة غريبة
لم يحفظ فيها شيء من حدود القياس فلا يكون نتيجة له وان كانت احدى المقدمتين سالبة السالبة
اما هي الحقيقة وغيره فان كانت السالبة الحقيقية لم ينتج القياس اما اذا كانت مع مانعة الجمع فصديق
القياس مع تعاند الطرفين تارة ولانهما احدى اعماع التعاند فلجواز سلب الانفصال الحقيقي
بين احد المتعاندین ثبوت اي بين احد طرفي مانعة الجمع ونقض الآخر اذا حدث طرف مانعة الجمع
اخص من نقض الآخر فيكون بينهما ملازمة فلا يكون بينهما انفصال حقيقي وحيث يصديق
السالبة الحقيقية من احد الطرفين ونقض الآخر والموجبة المانعة الجمع من الطرفين والوسط
احد الطرفين مع التعاند الحقيقي بين الطرفين ونقضه واما مع لانهما احدى اعماع فلجواز سلب
الانفصال الحقيقي بين احد طرفي مانعة الجمع ولازم الطرف الآخر المساوي له ومانعة الجمع
من الطرفين صادقة والحق الملازمة بين الطرفين الاخر ولازمه المساوي وانما قال لجواز عدم
الانفصال دون الوجوب لان مانعة الجمع اذا اعتبرت بالتفسير الاعم جاز صدق الانفصال الحقيقي
بين احد طرفيها ولازم الطرف الآخر المساوي له ضرورة ان مساوي المعاند معاند واما اذا كانت
السالبة الحقيقية مع مانعة الخلو فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد المتعاندین عندما اي احد
طرفي مانعة الخلو ونقض الطرف الآخر اذ كل من طرفيها اعم من نقض الآخر فلا يكون
بينهما انفصال حقيقي فصديق السالبة الحقيقية من احد طرفي مانعة الخلو ونقض الطرف
الاخر مع مانعة الخلو من الطرفين والحق التعاند بين الطرفين الاخر ونقضه وجواز سلب
الانفصال الحقيقي بين احد طرفي مانعة الخلو ولازم الطرف الآخر المساوي له فصديق المتصلتان

والحق التلازم بين الطرفين الآخر ولازمه وان كانت السالبة غير الحقيقية انتجت متصلة سلبية جزئية مقدمها من مانعة الجمع في الاول اى في خلط الحقيقية مع مانعة الجمع ومن الحقيقية في الثاني اى في خلطها مع مانعة الخلو ولازم كذب السالبة الغير الحقيقية اما اذا كانت مانعة الجمع فلائة اذا صدق ليس البتة اما ان يكون (اب اوجد) مانعة الجمع ودائما ما يكون (جد اوهز) حقيقة فلا يصدق قد لا يكون اذا كان (اب فهز) والا يصدق نقيضه وهو قولنا كلما كان (اب فهز) ويصدق بحكم الحقيقة كلما كان (هز) لم يكن (جد) فكلما كان (اب) لم يكن (جد) فيكون بين (اب وجد) منع الجمع فيكذب السالبة المانعة الجمع واما اذا كانت مانعة الخلو فلائة لم يصدق النتيجة في المثال المذكور والسالبة مانعة الخلو يصدق كلما كان (هز فاب) ويلزم الحقيقية كلما لم يكن (جد فهز) وكلما لم يكن (جد فاب) فيكون بين (جد فاب) منع الخلو فيكذب السالبة المانعة الخلو ولا ينعكس اى لا يلزم متصلة جزئية مقدمها من الحقيقية في الاول ومن مانعة الخلو في الثاني لجواز كون نقيض الاوسط الذى هو طرف الحقيقة اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو فيصدق السالبة المانعة الجمع لان مانعة الجمع الموجبة انما يصدق اذا كان نقيض كل واحد من طرفيها اعم من الطرفين الآخر فاذا كان نقيض احد طرفيها وهو نقيض الاوسط اخص لم يصدق مانعة الجمع موجبة فيصدق سالبها والحقيقة الموجبة مع كذب علم استلزام طرف الحقيقة الذى هو نقيض الاوسط لطرف مانعة الجمع جزئيا للزوم للاخص كليا وكذا يصدق السالبة المانعة الخلو لان مانعة الخلو الموجبة لاتصدق الا اذا كان نقيض كل واحد من طرفيها اخص من الطرفين الآخر فاذا كان نقيض احد طرفيها اعنى نقيض الاوسط اعم لم يصدق ايجابها فيصدق السالبة المانعة الخلو والموجبة الحقيقية مع كذب علم استلزام طرف مانعة الخلو لطرف الحقيقة الذى هو نقيض الاوسط جزئيا لاستلزام الاخص اعم كليا ولغايل ان يقول اذا صدق دائما اما ان يكون (اب اوجد) حقيقة وليس البتة اما ان يكون (جد اوهز) مانعة الجمع فلا يصدق قد لا يكون اذا كان (اب فهز) والا فكلما كان (اب فهز) ويلزم الحقيقة كلما كان (اب) لم يكن (جد) ويتبين من الثالث قد يكرن اذا كان (هز) لم يكن (جد) فيكون بين (هز ووجد) منع الجمع جزئيا وقد كان ليس البتة اما ان يكون (جد اوهز) مانعة الجمع هدف وكذلك اذا فرضنا السالبة في المثال مانعة الخلو وجب ان يصدق قد لا يكون اذا كان (هز فاب) والا فكلما كان (هز فاب) يجعله كبرى لقولنا كلما لم يكن (جد فاب) ينتج مانعة كس الى قولنا قد يكون اذا لم يكن (جد فهز) فيكون بين (جد وهز) منع الخلو فيلزم كذب السالبة المانعة الخلو النظر الثالث فيما يتركب من مانعتي الجمع ومانعتي الخلو (قوله وان كانت المتصلتان مانعتا الخلو ومانعتا الجمع ان كانتا موجبتين كلياتين او كان احدهما كلية لزم متصلة موجبة جزئية من الطرفين في الاول اى في مانعتي الخلو مقدمه اى طرف كان من اثالث والاوسط نقيض الاوسط فان نقيض الاوسط يستلزم احد الطرفين كليا والطرف الاخر كليا وجزئيا ومن نقيض الطرفين في الثاني اى في مانعتي الجمع من الثالث والاوسط عين الاوسط لاستلزام الاوسط نقيض احد الطرفين كليا ونقيض الطرف الاخر كليا وجزئيا ولا يلزم هذه المتصلة كلية لجواز كون كل من الطرفين او نقيض الطرفين اعم من الآخر من وجه فلا يصدق في الملازمة الكلية بينهما اما في مانعة الخلو فكل قولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء لا حيوانا ولا شجرة او دائما اما ان يكون لا شجرة او لا حيوانا اما ان يكون هذا الشيء لا حيوانا ولا شجرة او حيوانا مع كذب قولنا كلما كان لا حيوانا كان لا حيوانا كان لا حيوانا وان كانت

وان كانت المتصلتان مانعتي الخلو ومانعة الجمع لزم متصلة جزئية من الطرفين في الاول والاوسط نقيض الاوسط ومن نقيضيهما في الثاني والاوسط عين الاوسط لا كلية لجواز كون كل واحد من الطرفين اعم من الآخر من وجه وان كانت احدهما سلبية سالبة جزئية من الطرفين فيهما مقدسهما من الموجبة في الاول ومن السالبة في الثاني والا كذب السالبة ولا ينعكس لجواز كون طرف الموجبة اعم من طرف السالبة متن

وان كانت المنفصلتان

أحدى المنفصلتين سالبة لزمت سالبة جزئيتين الطرفين مقدهما من الموجبة في الأول ومن السالبة في الثاني والاكذبت السالبة إما في الأول فلائه اذا صدق دائما (أب) أو (جد) ولبس النسبة إما (جد) أو (هـ) من مانتني الخلو صدق قديكون اذا كان (أب فـهـ) ولا فـكـلـبـا كان (أب فـهـ) يجعله كبرى للآزم الموجبة وهـو كـلـم يـكـن (جـد فـاـب) لـيـتـج كـلـمـا يـكـن (جـد فـهـ) فـيـكـون بـيـن (جـد هـو) مـنـع الخـاـو فـكـذـبـت السـالـبـة وإما في الثاني فلا تلوم بصدق في المثال والمقدمتان مانتنا الجمع قديا يكون اذا كان (هـز فـاـب) فـكـلـمـا كان (هـز فـاـب) ولازم الموجبة كـلـمـا كان (أب) لم يـكـن (جـد) نـيـتـج كـلـمـا كان (هـز) لم يـكـن (جـد) فـيـن (جـد هـو) مـنـع الجـمـع فـالسـالـبـة كـاذـبـة ولا يـعـكـس اى لا يـلـزم مـتـصـلة مـقـدـمـهـا مـن السـالـبـة في الأول لجـوز ان يـكـون طـرف الموجبة اعم مـن طـرف السـالـبـة في مـانـعـة الخـلو كـقـولـا دأـمـا إـمـا ان يـكـون هـذا الشـئ لا انـسـا نا ولا فرسا وليس البتة إـمـا ان يـكـون لا فرسا ولا حيوانا مـع صـدق اسـتـلـزام الأخص وهو طـرف السـالـبـة للآزم وهو طـرف الموجبة كـلـمـا وقـد مـهـما مـن الموجبة في الثاني لجـوز كـون طـرف الموجبة أخص مـن طـرف السـالـبـة في مـانـعـة الجـمـع وإشـتـاع سـلب ملازمة الأعم للأخص كقوله دائما إـمـا هـذا الشـئ انسان أو فرس وإبـس البتة إـمـا فرس أو حيوان مـع كـذب قـدـلـا يـكـون إذا كان انسانا كان حيوانا النظر الرابع في المركب من مانتني الجمع والخلو وهو آخر الأقسام (قوله وإس كانت المنفصلتان) مانتني الجمع ومانتني الخلوان كالتا مـوجـبـتـي كـلـيـتـي اشـتـج القياس المركب منها متصلة كلية مـن الطـرفـيـن مـقـدـمـهـا مـن مـانـعـة الجـمـع وتـألـيـها مـن مـانـعـة الخـلو مـن عـكـس كـما لـا لـا فـلـا سـتـلـزام طـرف مـانـعـة الجـمـع نـقـيـض الأوسـط واسـتـلـزام نـقـيـض الأوسـط طـرف مـانـعـة الخـلو وإشـتـاع هـذـيـن الاسـتـلـزامـيـن مـن الشـكـل الأول اسـتـلـزام طـرف مـانـعـة الجـمـع لمـانـعـة الخـلو وإما الثاني فلا له لتتحقق العكس إـمـا كان الطـرفان مـتـساوـيـن واحـد مـهـما لآزم نـقـيـض الأوسـط والآخر ملزومه فيكون كل منهما مساويا لنقيض الأوسـط فـتـنـقـلـب المـقـدـمـتـان حـقـيـقـتـيـن لـتـرـكـب كـل مـنـهـما جـيـئـتـن مـن الأوسـط ومـساوـى نـقـيـضـه ولا نـقـيـض الأوسـط اعم مـن طـرف مـانـعـة الجـمـع والأخص مـن طـرف مـانـعـة الخـلو وجـوبـا وجـوبـا فـيـكـون طـرف مـانـعـة الخـلو اعم مـن طـرف مـانـعـة الجـمـع فـلا يـسـتـلـزم وان كانت احدهما جـزئـيـة فـان كانت الجـزئـيـة مـانـعـة الجـمـع فـالنتيجة متصلة جـزئـيـة مـن الطـرفـيـن مـن الأول والأوسـط نـقـيـض الأوسـط فـان طـرف مـانـعـة الجـمـع يـسـتـلـزم نـقـيـض الأوسـط جـزئـيا ونـقـيـض الأوسـط يـسـتـلـزم طـرف مـانـعـة الخـلو كـلـمـا وـنـ الثالث كـأني بعض النسخ فان نقيض الأوسـط مستلزم لـطـرف مـانـعـة الجـمـع جـزئـيا لـأنـه اعم منه واطـرف مـانـعـة الخـلو كـلـمـا وـعـكـس هـذه النـبـيـة ايضـا لآزم مـن الرابع وامن الثالث وان كانت الجـزئـيـة مـانـعـة الخـلو فـالنتيجة متصلة مـن نـقـيـض الطـرفـيـن مـن الأول والأوسـط عـيـن الأوسـط لـا سـتـلـزام نـقـيـض طـرف مـانـعـة الخـلو الأوسـط جـزئـيا واسـتـلـزامه نـقـيـض طـرف مـانـعـة الجـمـع كـلـمـا وـن الثالث لـا سـتـلـزام الوـسـط نـقـيـض طـرف مـانـعـة الخـلو جـزئـيا لـأنـه اعم منه ونـقـيـض طـرف مـانـعـة الجـمـع كـلـمـا وـعـكـس يـبـيـن مـن الرابع وامن الثالث وان كانت أحدى المنفصلتين سالبة لم يـتـجـ القياس الأتصال ولا الانفصال ولا فـاـيـلـيـها إـمـا إذا كانت السالبة مانتني الخلو، لصدق القياس تأمعه نعمائد الطرفين وأخرى مع تلازمهما إـمـا مـع اتـعـاـد فلان الأخص مـن نـقـيـض الشـئ قـديـكـذب مـع نـقـيـضه فـيـعـقـد مـن الأخص والشئ مانتني الجمع الموجب ومن الأخص ونقيض الشئ سالبة مانتني الخلو مـع اتـعـاـد الحـقـيـقـيـن بـيـن الشـئ ونـقـيـضـه وإما مـع التـلـازـم فلان الأخص مـن نـقـيـض الشـئ قـديـكـذب مـع لآزم الشئ المساوي لأذين الأخص والشئ مـنـع الجـمـع و يـجـوز ان يـكـذب جـزـأ فـيـكـذب أحـد جـزئـيـه ولازم الآخر المساوي فيصدق مـوجـبـة مـانـعـة الجـمـع مـن الأخص والشئ سالبة مانتني الخلو مـن الأخص ولازم الشئ المساوي مـع التـلـازـم بـيـن الشـئ ولازمه وإما إذا كانت السالبة مانتني الجمع مانع فلان الأعم مـن نـقـيـض الشئ قـديـصـدق مـع نـقـيـضه فيكون بـيـن الأعم والشئ مـنـع الخـلو و بـيـن الأعم ونـقـيـض الشئ سـلب مـنـع الجـمـع والواقع اتـعـاـد بـيـن الشئ ونـقـيـضه وكذلك الأعم مـن نـقـيـض الشئ

أحداهما مانعة للجميع والآخرى
مانعة، فخلو زمت متصلة
كلية من الطرفين مقدمها
من مانعة للجميع من غير
عكس والأصارتا حقيقة
ولان نقض الأوسط اهم من
طرف مانعة الجميع واخص
من طرف مانعة الخلو وجوبا
او جوازا وان كانت احدهما
جزئية فان كانت مانعة للجمع
فجزئية من الطرفين الثالث
والاوسط نقض الأوسط والا
فن نقضهما والاوسط عين
الأوسط وان كانت احدا هما
سالمة لم تنتج لان الاخص من
نقض الشيء قد يكذب مع
نقضاء لازمه المساوي والاعم
من نقضه فيصدق **
في ربح الانفصال والانفصال
وقعا ليهما وانت تمام ذكرنا انه
يستلزم في انتاج هذه الاقسام
الحجاب المقدمين وكلية
احداهما وكون السالبة نافية
للوجبة عند اتحاد الطرفين
من

٧ القسم الثاني ان يكون الأوسط
جزاء غير تام من كل واحدة منهما
وشروط اتجاها الحجاب المقدمين
ومنع الخلو منهما وكلتي احداهما
واشغال المساركن على تأليف
منتج والنتيجة مانعة الخلون
عين ما لا تسلك فيها ومن
نتيجة التأليف بين كل جزء وكل
ما يشاركه منتجا وقاسمه خمسة
الاول أن يشارك جزء واحد
من احدهما جزءا واحدا من
الآخرى مثاله كل (أ) ا(ب)
(د) ا(ج) واما كل (جـ) د واما كل
(د) ا(ب) كل (أ) ا(ب) واما
(د) واما كل (د) ومنتجة ٩

فقد يصدق مع لازم الشيء السأوى فنصدق المتفصلتان والحق للتلازم بين الشيء ولزومه وهذا
التفصيل غايته إذا كانت السالبة جزئية وموظاهر وانت تعلم أعزائي أن إنتاج الأقسام الستة من هذا
القسم وهو المركب من المتفصلتين المشتركين في جزئ نام منهما أنه يشترط في إنتاج كلها
أيجاب إحدى المقدمتين وكلية أحدهما على ما وقع التبيين عليه وأنه يشترط كون السالبة متافية
للوحيية بقدر ارتباط طرفيها على السالبة مع الموجبة أعزائي في هذه الأقسام إذا كانتا متافيتين
لو فرضنا اتفاقهما في الطرفين المقدم والتالي وألا ترى أن السالبة الحقيقية مع موجبتها تنتج
وبينهما منافاة لاستحالة الانفصال الحقيقي وسلبه بين امرين بعينه ما وقع الموجبة المانعة للجمع والمناحية
الحلول لا تنتج بلس بينهما منافاة لجواز أن يكون بين امرين منع الجمع أو منع الحلول يصدق أيضاً
بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف السالبة المانعة للجمع أو لخولوع الموجبة الحقيقية فإنها
تنتج وبينهما منافاة لاستحالة الانفصال الحقيقي بين امرين مع سلب منع الجمع أو الخلوية هما وكذلك
السالبة المانعة للجمع تنتج مع موجبتها لا تنتج مع الموجبة المانعة للحلول والسالبة المانعة للحلول تنتج
مع موجبتها لا تنتج مع الموجبة المانعة للجمع فربما يحسب استقراء الأقسام أن السالبة متى لم يناف
الموجبة لم تنتج وإنما تنتج إذا نافية (قوله القسم الثاني) القسم الثاني من الافتراضات السلبية من
المتفصلات أن يكون الأوساط جزئياً غير تام في كل واحدة من المتفصلتين وشروط إنتاجها أربعة أمور
أيجاب المقدمتين وصدق منع الحلول بالتفسير الأعم عليهما حتى يكونا ماحقة قيسيتين أو مانعتي
الحلول وأحدهما حقيقة والأخرى مانعة للحلول وكلية إحدى المقدمتين واشتمال المشاركين
على تأليف منتج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة للحلول من الجزئ الغير المشارك ومن نتيجة التأليف
بين المشاركين هذا أن كل شيء من طرفي المقدت غير مشارك أو أن النتيجة من نتائج التأليفات وإقسامه
خمس لأن ما مان يكون أحد جزئي إحدى المقدمتين متشاركاً لاجد جزءه الأخرى فقط والجزئين
من الأخرى ما لا يكون أحد جزئي أحدهما متشاركاً لاجد جزئي الأخرى والجزء الآخر الآخر
أو يكون أحد جزئي أحدهما متشاركاً لاجد جزئي الأخرى والجزء الآخر للجزئين من الأخرى أو يكون
كل من جزئي أحدهما متشاركاً لكل من جزئي الأخرى فهذه أقسام خمسة لا بد من بدليها الأول أن يشارك
جزء واحد من أحدهما جزءاً واحداً من الأخرى مثاله كل (أ) اما (ب) واما (ج) واما كل (ج) واما
كل (د) أنتج كل (أ) اما (ب) واما (د) واما (د) فالنتيجة من ثمة أجزاء الطرفين الغير المشاركين
ونتيجة التأليف أنه لما كانت المقدمتان مانعتي الحلول وجب أن يكون أحد طرفي كل واحدة منهما
واقفاً فالواقع بينهما كان أحد الطرفين المشاركين يصدق نتيجة التأليف والواقع الآخر الآخر
الغير المشارك من إحدى المتفصلتين أو الطرف الغير المشارك من الأخرى فالواقع الآخر الآخر ينتج
التأليف وعن أحد الطرفين الغير المشاركين ولا يجب منع الجمع بين أجزاء نتيجة هذا القسم خمسة
كأوجب منع الحلول يكون حقيقة لجواز أن يكون للنتيجة التأليف اعم من الملزم وهو المشاركان
فكما اجتمع مع المشاركين يجمع مع غير المشاركين فلا يكون بين أجزاء النتيجة منع الجمع الثاني
أن يشارك جزء واحد من أحدهما جزءين من الأخرى مثله لكل (أ) اما (ب) واما (ج) وكل (ج)
اما (د) واما (هـ) أنتج كل (أ) اما (ب) واما (د) واما (هـ) فالنتيجة من ثمة أجزاء الطرفين الغير المشاركين
والتأليفين لأن الواقع الآخر الآخر الغير المشارك والجزء المشارك فإن كان الجزء الغير المشارك فهو أحد
أجزاء النتيجة وإن كان الجزء المشارك فالواقع من المتفصلة الأخرى اما هذا الطرف أو ذلك
وأما ما كان يصدق نتيجة التأليف فالواقع الآخر الآخر الغير المشارك وأحدى نتيجتي التأليفين الثالث
أن يشارك جزء من أحدهما جزءاً من الأخرى والجزء الآخر الآخر مثاله اما كل (ب) واما كل (ج) واما
كل (ب) واما كل (د) أنتج نتيجتين باعتبار المشاركين أحدهما اما كل (ب) واما كل (ب) واما كل (ب)
(ج) والثانية اما كل (هـ) واما كل (ج) واما كل (د) اما الأولى فلأن الواقع اما المشاركان الآخران

(١) ابلاب) واما(اج ولاشي من (د) اما(ب) واما(ج) استبح لاشي من (اد) وانت تعلم كون المنة صلتين شبهتين بالجليليتين بل هماهما

فليزم نتيجة التأليف اولا فصدق احد الطرفين الباقيين واما الثانية فلان الواقع اما المشار كان
 الاولان فحققت نتيجة التأليف اولا فليزم احد الطرفين الباقيين الرابع ان يشارك كل جزء من احدهما
 جزءا من الاخرى مثله اما كل (اب) واما كل (بج) واما كل (ج ا) واما كل (د ب) يتبع
 اما بعض (ج ب) واما كل (اد) واما كل (با) واما بعض (ج د) من اربعة اجزاء هي نتائج
 التأليفات لان الواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء الاول والثاني وعلى كلا التقديرين فالواقع معه من
 المنفصلة الثانية اما الجزء الاول والثاني فيصدق احدي نتايج التأليفات الخامسة ان يشارك جزء من
 احدهما كل واحد من جزئي الاخرى والجزء الاخرى احد جزئي الاخر ففقط قولنا اما كل (ب) واما كل
 (ج د) واما كل (د ه) واما كل (د ا) انتج نتيجتين احدهما اما كل (اب) واما كل (ج ه) واما كل (ج ا)
 والثانية اما بعض (ب د) واما كل (ج ا) واما كل (د ه) ولما كان كل منفصلة في هذا القسم مشتركة
 على جزء مشترك لاحدهما من المنفصلة الاخرى وجزء مشترك لجزئين منها فكل من النتيجتين
 مركبة من الجزء المشترك لاحدهما وهو كل (اب) في النتيجة الاولى وكل (د ه) في النتيجة
 الثانية ومن نتيجتي التأليفين لان الجزء المشترك لاحدهما من احدي المنفصلتين ان كان واقعا
 فهو واحد اجزاء النتيجة والا فلا بد من وقوع الجزء المشترك للجزئين وحينئذ يكون الواقع معه
 من المنفصلة الاخرى احدهما فيصدق احدي نتيجتي التأليفين وانت تعلم ان الاشكال الاربعة
 تعقد من المنفصلتين في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة وتغير الصغرى عن الكبرى بحسب
 الجزئين للمشاركين ولا يخفى عليك بعد ذلك عدد الضروب في كل شكل واشترك الاجزاء اهل من شكل
 واحد ادم من اشكال متعددة ولا يكون من نتيجها اهل واحدة او اكثر والنتيجة الواحدة اهل
 مركبة من جزئين او ثلثة اجزاء او اكثر والشئ استنتج من الشكل الثاني حيلة تقولنا كل (ا ا) (ب ب)
 واما (ج ج) ولا شئ (د د) واما (ب ب) واما (ج ج) انتج لاشئ (د د) وانت تعلم ان ذلك انما انتج اذا
 اخذنا المنفصلتين شديتين بالجليتين بان يحمل الانفصال على احد الطرفين ونسلبه من الطرف
 الاخر وحينئذ يصير القياس شبيها بالقياس الجلي بل هو هو بعينه واما اذا اخذنا من منفصلتين
 صريحتين فاننا جعلهما الكلية لا بدله من برهان (قوله القسم الثالث) القسم الاخير من الاقسام
 الثلاثة في المنفصلات ان يكون الاوسط جزءا تاما من احدي المنفصلتين غير تام من الاخرى
 واقعا فيصور ذلك اذا كان احد طرفي احدي المنفصلتين شرطية مشاركة للمنفصلة الاخرى في جزء
 تام فذلك الشرطية ان كانت متصلة يكون حكمها مع المنفصلة الاخرى حكم القياس المركب
 من المتصلة والمنفصلة وسببي البحث عنه وان كانت منفصلة كان حكمها حكم القياس المركب
 من منفصلتين والنتيجة فيه منفصلة ما نعمة الخلو من الجزء الغير المشترك ونتيجة التأليف بين
 تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة لانه اشترط في هذا القسم كون المنفصلة الشرطية الجزء مانعة
 اخلو فالواقع لا يخلو عن الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المتبع نتيجة التأليف لان الواقع
 ان كان هو الطرف الغير المشترك فذلك والآن تحقق الطرف المشترك وهو الشرطية مع
 المنفصلة البسيطة فيصدق نتيجة التأليف فلا يخلو الواقع عنها واعلم ان الاشتراك في القياس
 من المتصلتين والمنفصلتين على سبعة اوجه لان المشاركة اما بسيطة او مركبة شائعة او ثلاثية
 اما البسيطة فتعصر في ثلثة اوجه لانها اما في جزء تام من كل واحدة منهما او في جزء غير تام
 من كل منهما او في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى واما المركبات الشائعة فثلاثة ايضا لانها
 اما في جزء تام منها وجزء غير تام منها او في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى او في جزء غير
 تام منها وجزء تام من احدهما غير تام من الاخرى واما الثلاثية فواحدة فقط واقع في القياس تركيب
 المشاركة كما انما كانت في جزء تام منها وجزء غير تام منها انتج باعتبار كل مشاركة نتيجة

القسم الثالث ان يكون الاوسط
 جزءا تاما من احدهما غير تام
 من الاخرى والنتيجة فيه مانعة
 اخلو من الجزء الغير المشترك
 ومن نتيجة التآليف بين
 الشرطين لعدم خلو الواقع
 عن ذلك الجزء وعن القياس
 المتبع لها فمقدركون الاشتراك
 في القياس من المتصلتين
 والمنفصلتين في جزء تام منها
 وعبر تام منها فينتج باعتبار
 كل اشتراك نتيجة كما علمت
 وباعتبار التركيب نتيجة اخرى
 يبين لك فيما بعد من

الفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة والمشارك للجملة اما تالي المتصلة او مقدمها كانت الجملة صغرى او كبرى فاقسامه اربعة الاولى ان يكون المشارك تالي المتصلة والجملة كبرى **§ ٣٣٣** الثاني ان يكون الجملة صغرى وبشرط ان نتاجها الحجاب المتصلة واشغال المشاركين

على تأليف منتج يراعى فيه كون الجملة كبرى في الاول بصغرى في الثاني واتساج نتيجة التأليف مع الجملة تالي السالبة والنتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف يراعى فيه حال الجملة كما سبق مثال الشكل الاول في القسم الاول ان كان كل (ج د) فكل (اب) وكل (ب هـ) ينتج ان كان كل (ج د) فكل (ا هـ) وقس عليه باقى الضروب باقى الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة يزداد عنده عدد الضروب في كل قسم لانتساج السالبة نتيجة الموجبة بانقلابها الى الموجبة فنتج انقلاب النتيجة الموجبة الى السالبة والبرهان في القياس الموجب المتصل من الاول وفي السالب المتصل من الثاني قال الشيخ لا يلزم من صدق الجملة صدقها بتقدير صدق المقدم والا نتج قولنا كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القاسم بذاته يبعد قولنا كلما كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس يبعد واجاب عنه بان افترض الكلام في ان يكون المقدم مافيا للجملة او يمنع استحالة اللازم والاول ضعيف لان عدم منافاته اياهما لا يقتضى صدقها على تقدير صدق الثاني لان عدم منافاته لا يقتضى صدقها على تقدير صدق الثاني ضعف ايضا لانه لا يدفع المنع المذكور على اصل القياس

بما حصلت وباعتبار التركيب نتيجة اخرى وسنذكر فيما بعد ان شاء الله تعالى **(قوله الفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة)** القسم الثالث من القياسات الاقتزائية الشرطية ما يتركب من الجملة والمتصلة والمشارك للجملة اما تالي المتصلة او مقدمها وعلى التقديرين فالجملة اما صغرى او كبرى فهذه اربعة اقسام والمشاركة الشرطية لا تنصorf فيها الا في جزء غيرهم من المتصلة لاستحالة ان يكون شئ من طرفي الجملة قضية فالاشتراك ابد اما بموضوعها او بموضوعها وهما مقرران والا شكل الاربعة تنعقد فيها باعتبار وضع الحد الاوسط في المشاركون الاول ان يكون المشارك تالي المتصلة والجملة كبرى الثاني ان يكون المشارك تالي المتصلة والجملة صغرى والمتصلة في القسمين اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فشرط انتاجها اشغال المشاركون على تأليف منتج مراعى فيه اى في ذلك التأليف كونها كبرى في اقسام الاول وصغرى في القسم الثاني وان كانت سالبة فالشرط انتاج نتيجة التأليف مع الجملة تالي السالبة والنتيجة في القسمين متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين الجملة كبرى وتالي المتصلة صغرى في القسم الاول وبين الجملة صغرى وتاليها كبرى في القسم الثاني وهذا معنى مرعاة حال الجملة في التأليف كما سبق انفا والبرهان اما في الموجب المتصل فن الشكل الاول فانه كلما كان اوقد يكون اذا صدق المقدم صدق التالى مع الجملة اما التالى فظولما الجملة فلانها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق التالى مع الجملة صدق نتيجة التأليف كلما كان اوقد يكون اذا صدق المقدم صدق نتيجة التأليف واما في السالب المتصل فن الشكل الثاني بله كلما صدق نتيجة التأليف صدق مع الجملة لانها صادقة في الواقع وكلما صدق تالي السالبة بحكم الشرط المذكور وكلما صدق نتيجة التأليف صدق تالي السالبة فجعلها كبرى للمتصلة القائمة ليس البتة اوقد يكون اذا صدق المقدم صدق التالى ينتج ليس البتة اوقد لا يكون اذا صدق المقدم صدق نتيجة التأليف وانما هو في التأليف حال الجملة لان التمايز بين القسمين انما يحصل بسبب اختلاف البرهان عام مثال الشكل الاول في القسم الاول كلما كان كل (ج د) فكل (اب) وكل (ب هـ) ينتج كلما كان كل (ج د) فكل (ا هـ) وفي القسم الثاني كل (ب هـ) وكلما كان (ج د) فكل (ب هـ) فكلما كان (ج د) فكل (ا هـ) وقس عليه باقى الضروب في سائر الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة فاقول ان كل شئ من ان المتصلين اذا توافقتا في الحكم والمقدم وتختلفتا في الكيف وتناقضتا في التوالى تلازمتا وتعاكستا يزداد عنده عدد الضروب في كل قسم من القسمين لان السالبة المتصلة اذا كانت بحيث يكون نقض تاليها مع الجملة مستقلا على تأليف منتج انتج سالبة متصلة لانها تنقلب الى متصلة موجبة من عين مقدمها ونقيض تاليها مع الجملة وينتج متصلة موجبة من مقدمها ونتيجة التأليف وهي تنقلب الى متصلة سالبة من مقدمها ونقيض نتيجة التأليف فالسالبة المتصلة تحت بهذين الانقلابين متصلة موافقة لها في الكيف فقولنا بانقلاب السالبة الى الموجبة وبالعكس كان اولى واعترض الشيخ على انتاج القياس بان الجملة صادقة في نفس الامر فربما لا يصدق على تقدير مقدم المتصلة والانتج قولنا كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القاسم بذاته يبعد قولنا كلما كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس يبعد وله محال واجاب عنه بوجهين احدهما ان الشخص الكلام بما لا يكون صدق الجملة. ثانيا المقدم المتصلة فتدفع النقص المذكور للتالى بين الجملة ومقدم المتصلة وانتهما منع كذب النتيجة فان وجود الخلاء لما كان محالا جازا سئلنا من المحال والاول ضعيف لان عدم منافاة الجملة مقدم المتصلة لا يقتضى صدقها على تقدير صدقها وان لا تكون الجملة منافية للمقدم ولا يبيى صادقة على تقديره وكذا الثاني لان عدم نقض معين فلا يدفع اصل المنع فان السائل ان يقول لانه اذا صدق مقدم المتصلة صدق التالى والجملة فان الجملة صادقة في نفس الامر ولا يلزم من تحققها في نفس الامر نفاؤها على التقدير وجوابه ان المدعى لزوم منفصلة مانعة الخلو من نقض المقدم ونتيجة التأليف وجوبه لاندعى لزوم منفصلة مانعة الخلو من نقض المقدم ونتيجة التأليف ضرورة عدم خلو الواقع عنه وعن القياس المنتجها ثم ان شئنا اقتصرنا على هذا القدر اوردناه الى المتصلة المذكورة متن

ضرورة ان الواقع لا يخلو عن نقبض المقدم وعن القياس المنهج نتيجة التأليف لان الجملة صادقة في نفس الامر فالصادق معها اما نقبض المقدم او عينه فان كان نقبض المقدم فهو احد جزئي المنفصلة وان كان عين المقدم يصدق نتيجة التأليف لانه يصدق في التالي والجملة على تقدير المقدم حينئذ ثم ان شئنا اقتصرنا على هذا القدر وقلنا تلك المنفصلة نتيجة القياس وان شئنا اردنا ان ما يلزمها من المتصلة المذكورة لاستلزام كل منفصلة مانعة الخلو متصلة من نقبض احد الجزئين وعين الآخر ونحن نقول اما المنع فهو بين الدافع على ما سمعته غير مضر ولذلك لم يشتغل الشيخ بدفعه بل بدفع النقض ولاخفاء ان ما اوردته من الوجهين بدفعه واما الجواب الذي ذكره فليس ينال لان المنفصلة ليست عنادية بل اتفاقية وهي لا تستلزم المتصلة المذكورة وعلى اصل البرهان سؤال آخر وهو ان المزمع لنتيجة التأليف او انالي السالبة هو المقدم او نتيجة التأليف مع الجملة والمتصلة الزمنية لا يتعدد بتعدد المقدم وايضا النتيجة في النصل السالب لازمة من استلزام نتيجة الالاف لثالث السالبة والمتصلة فن اين يلزم انها لازمة للقياس (قوله القسم الثالث) القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون المشارك مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع ان يكون المشارك مقدم المتصلة والجملة كبرى وينعقد الاشكال الاربعة بين المشاركين في القسمين والنتيجة فيها متصلة مقدمتها نتيجة التأليف من الجملة صغرى ومقدم المتصلة كبرى في الأول وهو القسم الثالث او بالعكس اي من الجملة كبرى ومقدم المتصلة صغرى في الثاني وهو القسم الرابع باعتبار تمايز القسمين وتاليهما تالي المتصلة وصاحب الانتساج في القسمين ان المشاركين اي الجملة ومقدم المتصلة اما ان يستلزام على تأليف منتج او افان استلزام على تأليف منتج فاشتاقلها عليه اما بالافعال وابقوه واما ذاك ان المتصلة كلية ومقدمها جزئية ولم يكن تأليفها منتجاً الا على تقدير كليتها كما اذا وقع المقدم الجزئي في كبرى الشكل الاول والثاني او كانت الجملة ايضا جزئية وتاليها على الثالث او اربع واليه اشار بقوله على ان جزئية مقدم الكلية في قوة كلية وكيف ما كان انتج القياس مطلقا في سواء كانت المتصلة موجبة او سالبة كلية او جزئية والبرهان من الثالث والاولى مقدم الكلية هكذا كلما صدق مقدم المتصلة والجملة صادقة في نفس الامر صدق المقدم مع الجملة وكلما صدق مقدم نتيجة التأليف فكما صدق مقدم المتصلة صدقت نتيجة التأليف نتجها لصغرى المتصلة القائمة اذا كان مقدم المتصلة صدق تاليها باحد الاسوار في الثالث اذا صدق نتيجة التأليف صدق تالي المتصلة باحد الاسوار وانما يشغل المشاركان على تأليف منتج بشرط امر ان احدهما كلية المتصلة وتاليها احد الامرين وهو اما ان يكون الجملة مع نتيجة التأليف منتجة لمقدم المتصلة الكلية واما ان يكون الجملة مع عكس نتيجة التأليف منتجة لمقدمها فان كان المنتج للمقدم نتيجة التأليف فالبرهان من الاول والاولى مقدم المتصلة قائلة متى صدق نتيجة التأليف صدقت مع الجملة ومتى صدقت مقدم المتصلة في صدقت نتيجة التأليف صدق مقدم المتصلة وكلما واپس البنية اذا صدق مقدم المتصلة بانه تاليها في كان واپس البنية اذا كان نتيجة التأليف يصدق تالي المتصلة وان كان المنتج عكس نتيجة التأليف بكتيها فالبرهان من الثالث والاولى ذلك العكس فانه قد يكون اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق نتيجة التأليف وكلما واپس البنية اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق تالي المتصلة ونهايتجان المطلوب من الثالث اما الصغرى فلان لمعكس لازم ما معكس او مساو فاستلزامه جزئياً محقق واما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مع الجملة وكلما صدق مقدم المتصلة بعناية القوة وكلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مقدم المتصلة وكلما واپس البنية اذا صدق مقدم المتصلة بكتيها فكلما واپس البنية اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق تالي المتصلة مثال الشكل الاول في القسم الثالث والمشاركان غير مشتملين على تأليف منتج والمنتج للمقدم المتصلة نتيجة التأليف لاشئ من (ج) وكلما كان بعض (ب) ليس

القسم الثالث ان يكون المشارك مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع ان يكون المشارك كبرى والنتيجة فيها متصلة مقدمتها نتيجة التأليف من الجملة صغرى ومقدم المتصلة كبرى في الاول وبالعكس في الثاني ولهم تالي المتصلة ثم المشاركان ان اشتلا على تأليف منتج منتج مطلقا على ان جزئية مقدم الكلية في قوة كلية والبرهان من الثالث والاولى مقدم المتصلة والاولى كون الجملة مع نتيجة التأليف اوقع عكسها الكلية منتجاً مقدم متصلة كلية والبرهان من الاول والمنتج نتيجة التأليف من الاول والاولى مقدم المتصلة ونحو ذلك المنتج عكسها الكلية من اشكال والاولى ذلك العكس وينعقد الاشكال الاربعة بين المشاركين في كل قسم مثال الشكل الاول في القسم الثالث لاشئ من (ج) وكلما كان بعض (ب) ليس (ا) فوز) منتج كلما كان كل (ح) فوز) بانه كلما كان كل (ج) فرفض (ب) ليس (ا) لمع خشي في القسم الثاني وهو انه سيمر مع المتصلة المطلوب من الثالث وشاب الشكل الثاني في اقسام الرابع كلما كان كل (ج) فوز) وكل (د) منتج كلما كان كل (ج) فوز) بانه مناسب للنتيجة تتبع المتصلة ابتدا في كبرى متى

وقد عرفت انتاجه اذ ذلك
عند كون المصلحة كائنه وقال
يشترط السلب في مقدم
المصلحة في القسم الرابع في
الشكل الاول منه مع قيام
ما ذكر من دليل الانتاج في هذا
النسك في القسم الثالث وقال
في الشكل الثاني من القسم
الرابع يجب موافقه الحايجه
للمقدم المصلحة في السلب
وقد عرفت فساد حيث كانا
مشتغلين على تأليف منجم من

مع مشاركة من الجلية متجيباً للطلوب وانت تعلم ان المنفعة صله موجبة كلية حقيقية او مانعة الخلو ولا نتج ما
تقتض مضايح في مانعة الخلو لا زائد اها الهادئ من

مع مشاركة من الحلية متبحر المطلوب وانت تعلم ان المتصلة موجودة كلية حقيقية او مانعة الخلو ولا تتيج مانعة الجمع الا اذا كانت اجزاؤها
تتبع ما يجب في مانعة الخلو ولا ترتداها الهاجئ من

القسم الثاني غير القياس
المقسم فالمنفصلة ان كانت
مانعة الخلو والجليات بعدد
اجزاء المنفصلة يتألف كل
واحدة مع جزء قياسا متجسسا
لكن النتائج ان كانت لاتتحد
انجبت منفصلة مانعة الخلو
من تلك النتائج فان اتحدت
نتيجة مع الاخرى جعلت جزءا
واحدا من النتيجة وان زادت
الجليات شارك لا محالة جزء
جليتين والنتيجة باعتبار مشاركتها
لكل واحدة منهما باعتبار
مشاركتها لهما وان نقصت
كحلبة مع منفصلة ذات
جزئين فان شاركت الجزئين
انجبت منفصلة مانعة الخلو
من النتيجةين والاخرى نتيجة
التأليف ومن الجزء الغير
المشارك وبرهان الكل ظاهر
بما مر وقال الشيخ الحلي
الواحدة ان كانت صفري
لا تنتج وقد عرفنا فساد
وان كانت المنفصلة مانعة
الجمع فان كانت نتيجة التأليف
نتيجة للطرف المشارك من
المنفصلة انجبت منفصلة مانعة
الجمع من نتيجة التأليف
والطرف الاخر او نتيجة
لان الطرف المشارك لازم
لنتيجة التأليف بالقياس
المؤلف من الجلي واتصل
وبناتى اللازم مناف للزوم
وان كان الطرف المشارك
منجاليا انتج منفصلة جزئية
سابقة مقدمه نتيجة التأليف
وتأنيها الطرف الآخر

الثاني اشترك الجليات في الطرف الاخر من النتيجة بعين ذلك القليل وهما غير مذكورين بالفعل
في الكتاب الثالث ان يكون عدد الجليات بعدد اجزاء الانفصال والافاضا ان يزيد على عددا جزئيا
الانفصال او بالعكس واما ما كان فلا قياس مقسم اما على الاول فلا ان تلك الجلية لا يذات لم تشارك
شيئا من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس او تكون النتيجة منفصلة وان شاركت فاما ان تكون
مشاركتها اياه فبما شاركه فيه جلية اخرى او لا يكون فان لم يكن يحصل من المشاركون نتيجتان
فلا تكون النتيجة حلبية واحدة وان كانت المشاركة في ذلك الجزء المشتركة بصفة كانت الجلية الرابعة
مشاركة لتلك الجلية في الطرفين لاشتراكهما في طرف النتيجة والطرف الاخر الذي هو الحد الاوسط
وهنئذ ان شاركتها في الوضع والكم والكيف والجهة فهي تلك الجلية بعينها فلا تكون زيادة هدف
وان خالفتهما في شيء منها حصلت باعتبار المشاركتين نتيجتان واما على الثاني فلا ان الجزء الزايد
في اجزاء الانفصال امان بشاركتها شيئا من الجليات او لا الى الحد الذي لا يربط اتحاد التأليفات
من النتيجة فيتألف من كل واحد من الجليات مع جزء من اجزاء الانفصال قياسا من منتج الحلبة
المطلوبة امان شكل واحد كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او كل (اه) وكل (بج)
وكل (دج) وكل (و ج) ينتج كل (اج) وامن اشكال متعددة كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل
(اد) او لا شيء من (دا) ولا شيء من (ب ج) ولا شيء من (ج د) وكل (ج ه) ينتج لا شيء من (اج)
الخامس ان يكون الحد الاوسط في كل قياس مغايرا للحد الاوسط في قياس اخر فلهما اتحاد قياسان في حد
اوسط وهما يحدان في طرفي النتيجة اتحدت الجليات و اجزاء الانفصال المستمثلة فيهما في الطرفين
فان اتحدت في الوضع والكم والكيف كانت هي هي والازم تعدد النتائج ثم المنشلة اما ان يكون
صفري او كبرى فان كانت صفري فذلك الحدود اى الاوساط المشتركة في الاقبسة تكون مجموعات
اجزائها وموضوعات الجليات في الشكل الاول والعكس في الشكل الرابع وان كانت كبرى فبالعكس
من ذلك واما في الشكل الثاني والثالث فذلك الحدود مجموعات اجزاء الانفصال والجليات في الثاني
وموضوعاتها في الثالث على التقديرين اى سواء كانت المنفصلة صفري او كبرى واما شرائط
الاتحاد فلا لاشمال المشاركون من الجلية وجزء الانفصال في كل شكل في كل قسم من قسميه
وهما اما يكون المنفصلة فيه صفري وما يكون فيه كبرى على الشرائط المعتبرة في ذلك الشكل حتى
يشترط ايجاب اجزاء الانفصال وكلية الجليات في الاول ان كانت المنفصلة صفري وعكس ذلك
ان كانت كبرى وعلى هذا سار الاشكال الثاني ان يكون المنفصلة المستعملة فيه حقيقة او مانعة
الخلو فلهما لو كانت مانعة الجمع جاز كذب اجزاء الانفصال فلا يلزم اجتماع صدق احد اجزائه مع
احدى الجليات حتى تصدق النتيجة فلا يلزم من صدق التقديمين صدق النتيجة نعم لو كان تفايض
اجزاء الانفصال المانع من الجمع مستثله على ما يجب ان يشق عليه اجزاء مانعة الخلو من الشرائط
المذكورة انتج القياس النتيجة المطلوبة لا بد اذ مانعة الجمع والها وانيه لما شاركه الا اذا كانت اجزائها
تغيب ما يجب في مانعة الخلو الثالث ان يكون المنفصلة موجبة فانها لو كانت سالبة جاز كذب اجزائها
فلا يلزم اجتماع صدق شيء من اجزائها مع احدى الجليات فلا تحصل النتيجة الرابع ان يكون كلية
فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق الجليات فلا يلزم اجتماع على الصدق
فلا يحتاج وعند تحق هذه الشرائط فالاتحاد يقتضى وبرهانه ان الواقع لا يتخلو من احد اجزاء
الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من الجليات وينتج المطلوب (قوله لسم الثاني غير القياس) ان كان
القياس غير مقسم فالمنفصلة فيه امانا مانعة الخلو او مانعة الجمع او حقيقة فان كانت مانعة الخلو
فاما ان يكون عدد الجليات مساويا لعدد اجزاء الانفصال او لا عليه او اقصا صفة فاركان مساويا
بحيث يشارك كل حلبة جزءا من اجزاء الانفصال ويتألف معه قياس منتج فالتأليفات ان انجبت نتيجة
واحدة لم يكن القياس غير مقسم والكلام فيه وان انجبت نتائج متعددة فذلك النتائج
اما ان يكون كل واحدة منها مغاير للآخر انتج القياس منفصلة مانعة الخلو من تلك النتائج

والاذا لم ينضم الطرف المشارك
الاخر ولا يتعكس لجواز كون
اللازم اعم وحكم مانعة الخلو
السالبة حكم مانعة الجمع
الموجبة وبالعكس لكن النتيجة
سالبة والا كذبت السالبة لان
نتيجة التأليف لازمة للطرف
المشارك في مانعة الجمع وبزومه
في مانعة الخلو وساقى اللازم
مناف للمزوم وبزوم المزوم
ملزوم والحقيقة الموجبة نتيج
حيث نتيج مانعة الجمع وممانعة
الخلو بخلاف السالبة وكل
واحدة منهما ينتج حيث
نتيج صاحبها اذا بدلت
اجزاءها بتقايضها الا بزيادة
كل واحدة منهما الى صاحبها
اذ ذلك من

اذ لا بد من صلي اخذ اجزاء الانفصال فينتج مع الجملة المشاركة اياه احدى الشايع كقولنا
ماكل (اب) اوكل (ده) وكل (بج) وكل (دط) فثالثا ماكل (اج) اوكل (دط) واما ان لا يكون
كذلك بل ينهد نتيجة مع اخرى فيحصل تلك النتيجة المتعددة جزأ وأخذاً من نتيجة القياس وذلك
ان يكون بتخصيص قياسين او ازيد في الطرفين ومخالفة قياس اخر فبهما كقولنا اما كل
(اب) اوكل (اج) اوكل (زذ) وكل (ببسط) وكل (ج ط) وكل (د) فاما كل (اط) اوكل (زذ)
لان الواقع اما كل (اب) اوكل (اج) اوكل (زذ) وعلى التقديرين الاولين كل (اط) وعلى التقدير
الثالث كل (زذ) فبالخلو الواقع فبهما وان كانت الجملتان زائدة ولنغرض انها واحدة تسهلا
للتصور فلكل الجملة الزائدة اما ان لا يشارك جزأ من اجزاء الانفصال فتكون اجنبية ملغاة لادخل لها
في الانتاج واما ان يشارك وذلك الجزء مشاركا لجملة اخرى فيكون ذلك الجزء لا محالة مشاركا لجملة
فبنتج باعتبار مشاركتهم مع احدى الجملتين نتيجة وباعتبار مشاركتهم مع الجملة الاخرى نتيجة اخرى وباعتبار
مشاركتهم لهما نتيجة ثالثة فيكون القياس باحدهما الاعتبارات مغايراه بالاعتبار الاخر اما نتيجته
بالاعتبارين البسيطين فظاهرة واما باعتبار التركيب في مجموع التبعين الحاصلين بحسب مشاركة
ذلك الجزء مع الجملتين ومن نتائج التاليفات الاخر كقولنا ماكل (اب) اوكل (اد) وكل (بج)
ولا شئ من (به) ولا شئ من (دط) ينتج باعتبار مشاركتهم كل (اب) لكل (بج) اما كل (اج) ولا شئ
من (اط) وباعتبار مشاركتهم لا شئ من (به) اما لا شئ من (اه) ولا شئ من (اط) وباعتبار مشاركتهم
لهما ماكل (اج) ولا شئ من (اه) واما لا شئ من (اط) وان نقصت الجملتان من عدد اجزاء
الانفصال ولكن الجملة واحدة والمفصلة ذات جزئين فالجملة ان شاركت جزئيهما شاركت منجمته
انتج القياس مانعة الخلو من نتيجتي التأليف وان لم يشارك الا احدهما ينتج مانعة الخلو من الجزء الغير
المشارك ونتيجة التأليف بين الجملة والجزء المشارك وبهان الشكل ظاهر بما مر وزعم الشيخ ان الجملة
الواحدة ان كانت صغرى لا تنسج في هذا القسم وقد صرفت فسادها بانها تنتج سواء كانت صغرى او كبرى
وان كانت المنفصلة مانعة الجمع ولنغرض انها ذات جزئين والجملة واحدة لسهولة مقايسة
ما زاد عليها فالجملة اما مشاركة لكل واحد من جزئي الانفصال او لاحدهما واما ما كان
فمشاركتهما مستقلة على شرائط الانتاج او فان لم يشتمل على شرائط الانتاج يعتبر فيه ان يكون
نتيجة التأليف المفروضة مع الجملة منجمته للطرف المشارك من المنفصلة حتى ان كانت الجملة
مشاركة لاحد الجزئين كانت نتيجة التأليف بينهما ومع الجملة منجمته لذلك الجزء وان كانت
مشاركة لكل من الجزئين كانت منجمته للجزء المشارك الذي فرض نتيجة التأليف منه
ومن الجملة ثم ان كانت المشاركة مع احد جزئي الانفصال انتج القياس منفصلة مانعة الجمع
من نتيجة التأليف المفروضة ومن الطرف الاخر الغير المشارك لان الطرف المشارك لازم
لنتيجة التأليف بالقياس المؤلف من الحمى والمتصل هكذا كلما صدق نتيجة التأليف صدق نتيجة
التأليف بالضرورة والجملة صادقة في نفس الامر فكلما صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
المشارك لانه كلما صدق نتيجة التأليف صدقت هي والجملة معا وكلما صدقتا صدق الطرف
المشارك او المفروض انها مع الجملة منجمته اياه والطرف الغير المشارك مناف له ومنافى اللازم
مناف للمزوم فيكون الطرف الغير المشارك منافيا لنتيجة التأليف وهو المطلوب وان كانت المشاركة
مع الجزئين انتج منفصلة مانعة الجمع من نتيجته اى نتيجتي التأليفين المفروضين لان كل واحد
من الطرفين المشاركين لازم لنتيجة تأليفه مع الجملة فيكون منافيا لنتيجة تأليف الطرف الاخر
فكون نتيجة تأليفه منافية لنتيجة تأليف الطرف الاخر لان منافى اللازم منافى للمزوم ولان
الطرفين لازمان للنتيجتين ونافى اللوازم مستلزمه لتنافى المزومات وهناك نظروا وهو ان القياس
على تقدير المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلتين وجزئين من احدى الطرفين ونتيجة تأليف

الطرف الآخر وهو ظاهر وكل واحدة منهما اخص من المنفصلة التي من نتيجة التأليفين فانه
 اذا تحقق منع الجمع بين احد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الاخر يتحقق منع الجمع بين التبيينين
 لان منافي اللازم منافي للزوم بخلاف العكس فكان هاتان المنفصلتان بالاعتبار اولى وان اشتمل
 مشاركة الجملة مع جزء الانفصال على شرائط الاشراج حتى يحصل منها نتيجة تأليف فان شارك
 احد جزئي الانفصال نتيج متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الطرف الآخر
 اى غير المشارك فانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون اذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
 الغير المشارك والا لصدق تعضده وهو كما صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير المشارك ومما
 مقدمه صادقة وهي قولنا كما صدق الطرف المشارك صدق نتيجة التأليف بالقياس المركب
 من الجملي والمتصل بجمليها صغرى لقيض المطلوب ليتبع من الاول استلزام الطرف المشارك
 للطرف الغير المشارك وكان بينهما منع الجمع هف ولا ينعكس اى لا يتبع متصلة مقدمها الطرف
 الغير المشارك وتاليها نتيجة التأليف لان نتيجة اتأليف لازمة للطرف المشارك واللازم
 يجوز ان يكون اعم فحازان يجمع الطرف الغير المشارك بل ويلزمه وان شاركت
 كل واحد من جزئي الانفصال نتيج بحسب كل مشاركة متصلة سالبة جزئية وذلك ظاهر هذا
 كله اذا كانت المنفصلة موجبة اما اذا كانت سالبة فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع
 الموجبة وبالعكس اى كما اعتبر في مانعة الجمع الموجبة ان تكون نتيجة التأليف مع الجملة متبعة
 للطرف المشارك كذلك اعتبر في مانعة الخلو السالبة وكما اعتبر في مانعة الخلو الموجبة ان تكون
 الجملة مع الطرف المشارك متبعة لنتيجة التأليف كذلك اعتبر في مانعة الجمع الموجبة ان تكون
 النتيجة سالبة بمجانسة للمنفصلة من نتيجة التأليف والطرف الآخر والا كذبت السالبة المنفصلة
 اما اذا كانت مانعة الجمع فلا تلزم لولا صدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة التأليف والطرف
 الآخر ونتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك لما مر وبنافي اللازم منافي للزوم فيكون الطرف
 الآخر منافي للطرف المشارك فلا تصدق سالبة المانعة الجمع هف واما اذا كانت مانعة الخلو
 فلا تلزم لولا صدق منع الخلو بين نتيجة التأليف والطرف الآخر كان نقض الطرف الآخر ملزوما
 لنتيجة التأليف ونتيجة التأليف ملزمة للطرف المشارك وملزوم للزوم ملزوم فيكون نقض
 الطرف الآخر ملزوما للطرف المشارك فيكون بين الطرفين منع الخلو فكذب السالبة المانعة الخلو
 وان كانت المنفصلة حقيقية موجبة نتيج حيث نتيج الموجبة المانعة الجمع تلك النتيجة بعينها وبتتبع
 حيث يتتبع الموجبة المانعة الخلو تلك النتيجة بعينها لان الموجبة الحقيقية اخص من الموجبة
 المانعة الجمع والمانعة الخلو ولازم الاعم لازم للاخص بخلاف ما اذا كانت سالبة لان السالبة
 الحقيقية اعم من السالبة المانعة الجمع والمانعة الخلو ولازم الاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم
 وكل واحدة منهما اى من مانعة الجمع ومانعة الخلو موجبة كانت اوسالبة نتيج حيث نتيج
 صاحبها اذا بدلت اجزاؤها بنقااضها لا يتبادر كل واحدة منهما الى صاحبها عند تبديل
 الاجزاء بالنقااض (قوله ولا فرق في هذه الاسماء بين كون الجملة صغرى او كبرى) الاتجاج في هذه
 الاقسام لا يختلف بكون الجملة صغرى او كبرى لا يشارك البرهان الا اذا كانت اجزاء المنفصلة
 مشتركة في موضوع ومورد انفصالها كل واحد من ذلك الموضوع وهي كبرى فينبذ بتتبع
 القياس منفصلة كالكبرى في الكيف والجنس اى في كونها حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو كقولنا
 كل (ج) وكل (ب) املا (ه) فكل (ج) املا (ا) واما (ه) كالكبرى في الجنس لان الطرف
 الغير المشارك من الجملة مندرج تحت موضوع المنفصلة فبعدم الحكم اليه بالضرورة لكن هذا
 القياس اشبه بالقياس الجملي والمنفصلة اشبه بالجملة قال الشيخ المنفصلة المشتركة الا اجزاء

ولا فرق في هذه الاسماء بين
 كون الجملة صغرى او كبرى
 الا في منفصلة موضوع
 اجزاؤها هو الحد الاوسط
 ومورد انفصالها كل واحد
 فانها ان كانت كبرى انجبت
 كالكبرى في الكيف والجنس
 لكنه اشبه بالقياس الجملي
 والمنفصلة اشبه بالجملة قال
 الشيخ المنفصلة المشتركة
 الاجزاء في احد الجزئين
 ان كانت صغرى حليات
 لا يشارك في جزء يشترط
 انجابها وان كانت كبرى
 يشترط انجاب اجزاء سالبها
 وقد احطت بفساده متن

الفصل الخامس في ما يتركب من المتصلة والمنفصلة (٢٣٤) وأقسامه ثلاثة الأول أن يكون الأوسط جزءاً تاماً، والثاني أن يكون جزءاً ناقصاً، والثالث أن يكون مشتركاً في جزء يشترط في إنتاجها

مقدم المتصلة وتاليها لعدم تغير تقدم المتصلة عن تاليها فاذن ان كانت المتصلة صغرى لم يتغير الشكل الأول عن الثاني والثالث عن الرابع وان كانت كبرى لم يتغير الأول عن الثالث والثاني عن الرابع فاذن الاقسام اربعة في كل شكل وشرط الانتاج في الاقسام بعد ان يجب احدى المقدمتين وكلية احدهما وان كانت المتصلة شرطية موجبة ان يشارك تاليها مانعة الجمع ويقدمها مانعة الخلو ايحيا وبالعكس سلبا والنتيجة كالمنفصلة جنسا وكفلا ان يمتنع اجتماعهما مع اللازم يمتنع اجتماعهما مع اللازم والما لا يخلو الواقع عنه وعن المزمع لا يخلو هذه وعن اللازم وان كانت سالبة بان يكون كلية او يشارك بمقدمها مانعة الجمع وتاليها مانعة الخلو والنتيجة مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع كالمتصلة كالوكفا ومانعة الخلو ايضا كالمتصلة الكلية فيهما وفيما عدا ذلك سالبة جريئة ومانعة الخلو والاكدت المتصلة الا في المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها لما نعمة الجمع فان الخلف فيها استلزام تالي المتصلة نقضه دائما ان كانت مانعة الجمع كلية والا ففى الجملي وفي هذا الخلف نظر فالتالي ان الشيء قد يلزم نقضه دائما اوقى الجملة واهل ان الاختلاف في الشروط انما يبين بيان صدق القياس مع اللازم والتعاقد فاذا كان الشيء

في احد الجزئين اذا كانت صغرى والحيات كبرى وهى لا تشترك في جزء يشترط في إنتاجها كونها موجبة وان كانت كبرى فان كانت موجبة انتجت مطلقا وان كانت سالبة يشترط في إنتاجها ان يجب اجزاؤها وقد احطت بفسادها من ان المتصلة موجبة كانت اوسالبة صغرى او كبرى موجبة الاجزاء اوسالبتها ينتج بالشرائط المذكورة (قوله الفصل الخامس) القسم الخامس من الافتراضات الشرطية وهو آخر الاقسام ما يتركب من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثمة الاول ان يكون الأوسط جزءاً تاماً في كل واحدة من المقدمتين ولا يلاحظ في المشاركة ههنا الاحال مقدم المتصلة وتاليها لعدم امتياز مقدم المتصلة عن تاليها فالمتصلة اما ان تكون صغرى او كبرى فان كانت صغرى فالأوسط اما تاليها او مقدمها فان كان تاليها لم يتغير الشكل الأول عن الثاني لان الأوسط ح ان كان مقدم المتصلة كان على صورة الشكل الأول وان كان تاليها كان على هيئة الشكل الثاني لكن مقدم المتصلة لا يتغير عن تاليها فلا يتغير الأول عن الثاني وان كان الأوسط مقدم المتصلة لم يتغير الثالث عن الرابع اذا الأوسط ان كان مقدم المتصلة فهو على نظم الشكل الثالث وان كان تاليها فهو على نهج الرابع ولا يمتياز بينهما وان كانت المتصلة كبرى فالأوسط ان كان مقدمها لم يتغير الأول عن الثالث لانه ان كان مقدم المتصلة فهو على الثالث وان كان تاليها فعلى الأول وان كان تالي المتصلة لم يتغير الثاني عن الرابع فليس العبة ههنا البوضع الحد الأوسط في المتصلة فاذن الاقسام اربعة لالمتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقديرين فالأوسط اما مقدمها او تاليها وما وقع في المن في كل قسم اوفى كل شكل على اختلاف التسكين ليس له معنى محصل من حقه ان يتحدف ويشترط في الاقسام اربعة ان يكون احدى المقدمتين كلية واحداهما موجبة وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة اوسالبة فان كانت موجبة فالمتصلة اما موجبة اوسالبة فان كانت موجبة وجب ان يشاركها المتصلة بتاليها اي يكون الحد الأوسط تاليها ان كانت مانعة الجمع وان يشاركها بمقدمها ان كانت مانعة الخلو وان كانت المتصلة سالبة فبالعكس اي يشترط ان يكون الحد الأوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو والنتيجة كالمتصلة في الكيف والجنس اي في كونها مانعة الجمع او مانعة الخلو اما اذا كانت المتصلة موجبة في مانعة الجمع لان امتناع اجتماع الشيء مع اللازم يوجب امتناع اجتماعه مع اللازم وفي مانعة الخلو لان امتناع الخلو عن الشيء والمزوم موجب لامتناع الخلو عنه وعن اللازم واما اذا كانت سالبة فلان جواز الجمع بين الشيء والمزوم يستلزم جواز الجمع بينه وبين اللازم وجواز الخلو عن الشيء واللازم يستدعي جواز الخلو عن الشيء والمزوم والبرهان على انتاج السالبة متروك في المن لظهوره هذا اذا كانت المتصلة موجبة اما اذا كانت سالبة فبشرط في إنتاجها احدا الامرين اما ان يكون المتصلة كلية او يشارك بمقدمها المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو واما ان يكون مانعة الخلو الكلية او غيرها فان كانت مانعة الخلو الكلية فالمتصلة ان كانت كلية اشجع انقياس لنتيجتين مانعة الجمع ومانعة الخلو موافقتين للمتصلة في الكم والكيف ان كانت المتصلة جريئة اشجع انقياس مانعة الجمع موافقة للمتصلة كما وكيفا ويلم من قوله كالمتصلة الكلية ان إنتاجها مانعة الخلو انما يكون اذا كانت كلية وان كانت المتصلة غير مانعة الخلو الكلية فالنتيجة سالبة جريئة مانعة الخلو سواء كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو الجريئة وبيان هذه الدعاوى على الاجمال بالخلف وهو ضم لازم نقض النتيجة الى لازم المتصلة يلزم كذب السالبة للمتصلة وبالتفصيل اما انتاج المتصلة الكلية مع مانعة الخلو الكلية النتيجتين قلناه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فمجد) دائما اما ان يكون (جد) او (هـ) ينتج ليس البتة اما ان يكون (اب) او (هـ) مانعة الجمع والافقدي يكون اما (اب او هـ)

قد يستلزم نقضه كان الاختلاف ممنوعا فامتنع الاستدلال به على العظم من

نتبه حيث لم ينتج الموجبتان نتيجة موافقة لحدود القياس اثبتت مانعة الخلو متصلة ﴿٢٢﴾ جزء من نقض الاصغر وعن الاكبر لاستلزام

نقض الاوسط ايها ومانعة
الجمع متصلة جزئية من عين
الاصغر ونقض الاكبر لاستلزام
الاوسط ايها والحجة بيقية
الموجبة ينتج تفخيقي الباقيتين
دون السالبة من

قال الشيخ انها اذا كانت
موجبة جزئية كبرى لم ينتج
مع المتصلة الموجبة الكلية
المشاركة التالى كقولنا كلما
كان (ب) فجد (ب) وقديكون اما
(ج) واما (دز) حقيقة وهو
فاسد لاتشاجه قد يكون اما
(ا ب) واما (د ز) مانعة
الجمع لان منافي اللازم في الجملة
مناف للزوم كذلك ولاتشاجه
قديكون اذا لم يكن (ب) فدز
من الثالث والاوسط نقض
الوسط وهو لم يراع موافقة
النتيجة للقياس في الحدود

وقال هذه المتصلة لا ينتج مع
مانعة الخلو السالبة الكلية
كقولنا كلما كان (ب) فجد
وليس النتيجة اما (جد) واما (دز)
مانعة الخلو وهو باطل لانه ينتج
ليس البتة اما (ا ب) واما (وز)
مانعة الخلو والاكدبت الكبرى
لان ما لا يخلو الواقع عنه وعن
ملزوم غيره لا يخلو عنه وعن
التفسير واحتج الشيخ بانه
يصدق كلما كان هذا عرضا
فله محل مع قولنا ليس البتة اما له
محل او لا يكون جوهر او مع
قولنا ليس البتة اما له محل واما
لا يكون كل مقد مرتها بها مع
التلازم في الاول والتعاند في الثاني
وجوابه ان النتيجة صادقة
مع صدق القياس الاول
والكبرى في القياس الثاني ان
احتمت على انها غائبة كذبت
وان اخذت على انها انقضية كذبت ايضا ان كان ذلك الشيء عرضا او صادقة النتيجة ايضا لكذب جزئها من

مانعة الجمع ويلزمه قد يكون اذا كان (اب) لم يكن (هز) فكلما لم يكن (هز) فجد (هز) فانه لازم لمانعة
الخلو ينتج قد يكون اذا كان (اب) فجد (هز) وهو مناقض للسالبة الكلية ومانعة الخلو ولا فقد يكون
اما (اب او هز) مانعة الخلو ويلزمه قد يكون اذا لم يكن (هز) كان (اب) وكلما لم يكن (هز) كان
(جد) فقد يكون اذا كان (اب) فجد (هز) وقد كان ليس البتة هف واما انتاج المتصلة الجزئية مع مانعة
الخلو الكلية مانعة الجمع الجزئية فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (اب) فجد (هز) ودائما ما ان يكون
(جد او هز) فقد لا يكون اما (اب او هز) والا فدائما اما (اب او هز) ويلزمه كلما كان (اب) لم يكن
(هز) وكلما لم يكن (هز) كان (جد) فكلما كان (اب) كان (جد) وقد كان قد لا يكون هف واما انتاج
المتصلة مع مانعة الجمع وهي مشاركة لها بمقدورها فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (جد فاب)
ودائما اما (جد او هز) مانعة الجمع فقد لا يكون اما (اب او هز) مانعة الخلو والا فدائما اما (اب او هز)
مانعة الخلو ويلزمه كلما لم يكن (هز) كان (اب) فجد (هز) فانه لازم لمانعة الخلو (جد) لم يكن (هز)
لا ينتج كلما كان (جد) كان (اب) وهو يناقض السالبة الكلية واما انتاجها معها وهي مشاركة
لها بتاليها فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) فجد (هز) وقديكون اما (جد او هز) فقد لا يكون
اما (اب او هز) مانعة الخلو والا فدائما اما (اب او هز) مانعة الخلو فكلما لم يكن (هز) كان (اب)
وقديكون اذا كان (جد) لم يكن (هز) ينتج من الرابع قد يكون اذا كان (اب) كان (جد) وهو
مناقض للسالبة الكلية واما انتاجها مع المانعة الخلو الجزئية فعلى ذلك القياس غير خاف وقد تبين
من هذا ان استثناء المصنف بقوله الا في المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها مانعة الجمع فاسد
وان قوله فان الخلف فيها استلزام تالى المتصلة نقضه الى آخر المسئلة لتوجيه له اصلا وحيث
نظر في دليله بلزوم الشيء ليقضه رأى عدم تمام الاستدلال على عقم الاقضية الشرطية فان غاية
ما في الاختلاف ان الامر بين الذين يدينها تلازم يكون بينهما تعادل لكنه ليس بمحال لجواز
استلزام الشيء لنقضه وليس تحت هذا المنع طائل لاندفاعه ببارد صور الاختلاف من القضايا
الغير المحالة المقدم على انهم لم يبينوا الاختلاف في شيء من المواضع البعضا صادقة المقدم
فلم يبق لذلك المنع مجال (قوله نتبه حيث لم ينتج الموجبتان) فقد علمت ان المتصلة والمنفصلة
اذا كانتا موجبتين بشرط فيهما ان يكون الحد الاوسط تالى المتصلة ان كانت المنفصلة
مانعة الجمع ومقدورها ان كانت مانعة الخلو فهذا السرط انما يعتبر اذا اعتبر في النتيجة
ان يكون حدودها موافقة لحدود القياس اما اذا لم يعتبر انتج القياس وان لم يتحقق ذلك الشرط
حتى لو كانت المنفصلة مانعة الخلو والحد الاوسط تالى المتصلة اثبتت متصلة جزئية من نقض
الاصغر اى مقدم المتصلة وعن الاكبر اى طرف مانعة الخلو لاستلزام نقض الاوسط نقض المقدم
وعين طرف مانعة الخلو وهما يتيجان من الثالث استلزام نقض المقدم لطرف مانعة الخلو
واو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم المتصلة اثبتت متصلة جزئية من عين الاصغر اى تالى
المتصلة ونقض الاكبر اى نقض طرف مانعة الجمع لاستلزام الاوسط التالى ونقض طرف مانعة
الجمع واتجاهها من الثالث استلزام التالى لنقض الطرف هذا كله ان كانت المنفصلة غير
حقيقية اما اذا كانت حقيقية فان كانت موجبة اثبتت تفخيقي الباقيتين اى مانعتي الجمع والخلو
لان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم وان كانت سالبة فلا يلزم انتاجها تفخيقي الباقيتين اذ ليس كل
ما يلزم الاخص يلزم الاعم (قوله قال الشيخ) زعم الشيخ ان المنفصلة الحقيقية اذا كانت موجبة
جزئية وكبرى لم ينتج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة التالى كقولنا كلما كان (اب) فجد (ب)
وقديكون اما (جد) واما (وز) حقيقة وهو فاسد لاتشاجه هذا القياس ينتهي عن احدهما مانعة
الجمع الجزئية وهي قد يكون اما (اب) واما (دز) لان (وز) منافي (لجد) اللازم في الجملة ومنافي اللازم

وان اخذت على انها انقضية كذبت ايضا ان كان ذلك الشيء عرضا او صادقة النتيجة ايضا لكذب جزئها من

القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما غير تام من الاخرى وقد صرفت بيانه في حكم المؤلف من الجلي والمفصل وان كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الجلي او المؤلف من الجلي والمتصل **٢٢٢** ان كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الجلية مع

ثم يؤخذ نتيجة التأليف بينهما ويضم الى الطرف الغير المشترك من المتصلة وهو في حكم القياس من الجلي والمفصل فان المتصلة ههنا تقوم مقام الجلي كما يقال الواقع اما الطرف الغير المشترك او الطرف المشترك فان كان الطرف الغير المشترك فهو احد جزئي النتيجة وان كان الطرف المشترك والمتصلة صادقة في نفس الامر قصد في نتيجة التأليف منها وهو الجزء الاخر فالواقع لا يخلو عنهما مثال الضرب الاول من الشكل الاول كما كان (ا ب فيجد) واما اما كل (د ه) او كل (و ز) مائة الخلو ينتج كما كان (اب) فداً اما (ج ه) او (و ز) وداً اما (و ز) واما كما كان (ا ب) فكل (ج ه) اما زوم الاول فلا نه اذا صدق (اب) فكل (ج د) وحيداً اما ان يصدق من المتصلة (و ز) فذلك او (د ه) فيلزم نتيجة التأليف وهي كل (ج ه) واما لزوم الثانية فلا نه اما ان يصدق (و ز) فذلك او كل (د ه) وكما كان (اب) فيجد فكلما كان (ب فيجد) وهو المطلوب وانت خبير بعد اقسام هذا القسم وعدد ضروبه اما اقسامه فقد عددناها واما ضروبه ففي عدد الضروب في كل شكل من كل قسم من تلك الاقسام (قوله القسم الثالث) ثالث الاقسام ان يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً من احدى المقدمتين غير تام من الاخرى وانما يكون كذلك او كان احد طرفي احدى المقدمتين شرطية هي والمقدمة الاخرى يتشاركان في جزء تام والحد الاوسط اما ان يكون جزءاً تاماً من المتصلة او من المتصلة مكان الجلية فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الجلي والمفصل ويكون المتصلة مكان الجلية فتكون النتيجة فيه منفصلة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المشتركين كشوا كما كان (ا ب فيجد) وداً اما كما كان (ج د فوز) واما (ح ط) ينتج دائماً اما كما كان (ا ب فوز) واما (ج ط) وان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المركب من الجلي والمتصل والمتصلة مكان الجلية فالنتيجة فيه متصلة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المشتركين كشوا كما كان (اب) فاما (ج د) واما (ه ز) مائة الجمع وداً اما (ه ز) او (ج ط) مائة الخلو ينتج كما كان (اب) فكلما كان (ج د) ولا ينتج عليك تفاصيل هذا القسم وبيان نتاجها بعد ارجوع الى القياسين المذكورين والتأمل فيها (قوله الفصل السادس) لما فرغ من بيان كيفية استنتاج الشرطيات من الاقتربات الشرطية شرع في كيفية استنتاج الجليات منها وذلك من وجوه الاول المؤلف من المتصلتين والشركة في جزء تام منها وغير تام منها ويستلزم في نتاجها امور ثلاثة احدها اختلاف المقدمتين في الكيف واثباتها اشتغال المقدمتين على تأليف منتج ولذلك نتاج نقبض نتيجة التأليف بين الطرفين المشتركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة والجلية المطلوبة منه هي نتيجة التأليف والبرهان الخلف بضم نقبض النتيجة الى الموجبة لنتيج نقبض السالبة او ما ينعكس الى نقبضها وذلك انه لو اصدق النتيجة على تقدير صدق القياس اصدق نقبضها وينضم مع الموجبة قياساً مؤلفاً من الجلية والمتصلة فان كان الحد الاوسط الذي هو الجزء التام من المقدمتين تالياًها ينتج قد يكون اذا صدق طرف السالبة صدق في الحد الاوسط لان طرف السالبة هو نتيجة التأليف بين الجلية التي هي نقبض النتيجة ومقدم المتصلة الذي هو الطرف الغير المشترك وحيداً ان كان الحد الاوسط تالي السالبة ناقضها وان كان مقدمها انعكس الى مناقضها وان كان الحد الاوسط مقدم الموجبة انتج كما صدق في الحد الاوسط صدق في طرف السالبة وهو تناقضها او انعكس الى مناقضها مثاله كما كان كل (ج ب فيج) وليس البتة اذا كان (ه ز) فليس كل (ا ب) ينتج كل (ج ا) والا صدق في نقبضه وهو ليس كل (ج ا) نضعه الى الصغرى لنتيج بالقياس المؤلف من الجلي والمتصل قد يكون اذا كان ليس كل (ا ب فيج) وشمعكس الى مناقض الكبرى

الفصل السادس في كيفية استنتاج الجلية من القياسات الشرطية الاقتراطية وهي من وجوه الاول من القياس المؤلف من المتصلتين والشركة في جزء تام منها وغير تام منها وشرط انتاجه اشتغال المقدمتين على تأليف منتج بالنسبة الى الجزء التام وانتاج نقبض النتيجة التأليف بين الطرفين المشتركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة وبرهانه الخلف بضم نقبض النتيجة الى احدهما حتى ينتج نقبض الاخرى مثاله كما كان كل (ج ب فيج) وليس البتة اذا كان (ه ز) فليس كل (ا ب) ينتج كل (ب ا) والاطلس كل (ج ا) وانتج مع الصغرى قد يكون اذا كان ليس كل (ب ا فيج) بالقياس المؤلف من الجلي والمتصل والعكس الى نقبض الكبرى الثاني منها والشركة في جزء غير تام منها وشرط انتاجه بسلب المقدمتين وانتاج غير نقبض النتيجة التأليف بين طرفي كل متصلة مع مقدمتها التاليفات اشتغال نتيجتي التاليفين على تأليف منتج للجلية المطلوبة مثاله ليس انما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كما كان كل (د ه) فليس كل (ج ه) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والانتظام نقبضه مع مقدمتها مستلزماً لنقبضها وهو قولنا كما كان كل (ح ب) فليس كل (ا ب) بالقياس المؤلف من الجلي والمتصل والكبرى تستلزم كل (ا ه) لما بناه ومنتجها بالقياس واختلافها بالكيف وانما بالجنس وانتاج نقبض النتيجة التأليف بين المشتركين مع طرف الموجبة

القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما غير تام من الاخرى وقد صرفت بيانه في حكم المؤلف من الجلي والمفصل وان كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الجلي او المؤلف من الجلي والمتصل **٢٢٢** ان كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الجلية مع

طرف السالبة في مانع الخلو والعكس في مانع الجمع برهانه الخلف من القياس المؤلف من الجلي والمتصل ثم من المتصل والمنفصل مثاله دائما اما كل (ج ب) او ليس دائما اما (ج ب) او بعض (ب ا) يتبع لا يفي من (ب ا) والافعض (ج ا) ويلزمه كلما كان كل

(ج ب) فبعض (ب ا) ويتبع مع الوجبة نقبض السالبة والمنفصلتان مانعا لخلو مثاله وهما مانعا للجمع دائما اما لا شيء من (ج ب) واما (هـ) وليس دائما اما (هـ) واما كل (ب ا) يتبع بعض (ج ا) والا فلا شيء من (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ب ا) فلا شيء من (ج ا) ويتبع مع الموجبة نقبض السالبة واتبع مع الموجبة نقبض السالبة الرابع منهما والشركة في جزء غير تام منها وشرط اتجاها سلب المنفصلتين واتناج نقبض السالبة نتيجة التأليف بين طرفي مانعة الخلو مع نقبض البعض الآخر من الطرفين المتصلين على تأليف منتج للمطلوبة مثاله ليس دائما اما ليس كل (ج ب) واما ليس كل (ب ا) مانعة الخلو وليس دائما اما كل (اد) واما كل (ده) مانعة الجمع يتبع كل (ده) برهانه ان الاول تستلزم كل (ج ا) ولا انتظم نقبضه مع غير مقدمها منتجاً للمتصلة المستلزمة لنقبضها وهي قولنا كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) والثانية يستلزم كل (ا هـ) والا انتظم نقبضه مع غير مقدمها منتجاً للمتصلة المستلزمة لنقبضها وهي قولنا كلما كان كل (اد) فليس كل (ده) وهما يتبعان كل (ج هـ) الحاسم من المتصلة والمنفصلة والشركة في جزء تام منها وغير تام منها والضبط في ان يستلزم ما يلزمها من مانعة مانعة الجمع مانعة الجمع وما يلزمها من مانعة الخلو مع مانعة الخلو

هذه التالى من المتصلين والشركة في جزء تام منها وشرط اتجاها ايضا ثلثة امور احدها ان يكون المنفصلتان سلبتين وتاليها ان يكون طرفا كل متصلة مبادرين على وجه يكون نقبض نتيجة التأليف بينهما مع مقدم تلك المتصلة منتجاً لتاليها وانما احتمال نتيجة التأليف بين طرفي المتصلتين على تأليف منتج للمطلوبة وحده ذلك يحصل المطلوب لان كل متصلة مستلزمة نتيجة التأليف بين طرفيها الذي تقدير صدقها هو لم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقبضها ونقظم معها قياس المؤلف من الجلي والتجمل منتجاً لاستلزام مقدم المتصلة تاليها وقد كانت سالبة هـف مثاله ليس كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كلما كان كل (اد) فليس كل (ده) يتبع كل (ج هـ) برهانه ان الصغرى يستلزم كل (ج ا) والا لصدق نقبضه وهو ليس كل (ج ا) فنقظم مع مقدم الصغرى هكذا كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) فليس كل (ب ا) وهو يناقض الصغرى والكبرى تستلزم كل (ا هـ) يعين ما ذكرنا وكما صدق الصغرى والكبرى صدق كل (ج هـ) وهو المطلوب الثالث من المتصلتين والشركة في جزء تام منها وشرط اتجاها كلية احدى المقدمتين واختلافها بالكياف واتجاهها بالجنس باريكونا مانع الخلو او مانع الجمع واتناج نقبض نتيجة التأليف بين المشاركون مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانع الخلو والعكس في اشراج نقبض التأليف مع طرف السالبة لطرف الموجبة في مانع الجمع برهانه الخلف من القياس المؤلف من الجلي والمتصل ثم من المتصل والمنفصل وذلك انه متى صدقت مانعا لخلو فلو لم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقبضها ويلزمه كلما صدق طرف الموجبة صدق طرف السالبة بالقياس المؤلف من الجلي والمتصل هكذا كلما صدق طرف الموجبة صدق طرف الموجبة ونقبض نتيجة التأليف مفروض الصدق فكلما صدق طرف الموجبة صدق طرف السالبة وينظم مع الموجبة قياس من المتصلة والمنفصلة منتجاً لقولنا دائما اما طرف السالبة الواحد الاوسط وقد كانت سالبة هـف وقس عليه اذا كانت المنفصلتان مانعتي الجمع فلا فرق الا في استلزام طرف السالبة مثال مانع الخلو دائما اما كل (ج ب) واما (هـ) وليس دائما اما (هـ) او بعض (ب ا) يتبع لا شيء من (ج ا) والافعض (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وبعض (ج ا) وينظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) ودائما اما كل (ج ب) او هر يتبع دائما اما بعض (ب ا) او (هـ) وهو يناقض السالبة ومثال مانع الجمع دائما اما لا شيء من (ج ب) واما (هـ) وليس دائما اما (هـ) واما كل (ب ا) يتبع بعض (ج ا) والا فلا شيء من (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ب ا) فلا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ا) فكل (ب ا) ولا شيء من (ج ا) وينظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ب ا) فلا شيء من (ج ب) ودائما اما لا شيء من (ج ب) واما (هـ) فبعض (ب ا) او (هـ) وهو منقضى للسالبة الرابع من المنفصلتين والشركة في جزء غير تام منها وشرط لاتجاها سلب المنفصلتين واتناج نقبض نتيجة التأليف بين طرفي مانعة الخلو مع نقبض احداهما العين الآخر وبين طرفي مانعة الجمع مع عين احدهما لنقبض الآخر ثم احتمال نتيجة التأليف على تأليف منتج للمطلوبة وهو ان مانعة الخلو يستلزم نتيجة التأليف والا لصدق نقبضها وانتظم مع ملازمة نقبض احد طرفيها لنقبضه منتجاً لاستلزام نقبض احد طرفيها العين الآخر وهو يستلزم منع الخلو بين طرفيها وقد كان سلب منع الخلو هـف وكذلك مانعة الجمع تستلزم نتيجة التأليف والا انتظم نقبضها مع ملازمة احد طرفيها لنفسه منتجاً لاستلزام احد طرفيها لنقبض الآخر المستلزم لمنع الجمع بين طرفيها. واللبس دائما اما ليس كل (ج ب) واما ليس كل (ب ا) مانعة الخلو وليس دائما اما كل (اد)

عشر انما طرأت اتجاها للمطلوبة السادس منها والشركة في جزء غير تام منها والضبط في ان يستلزم كل مقدمه جملة ينتظم منها ما هو من استلزامها المقدمة الاخرى قياس منتج للمطلوبة السابعة من الجملة والمتصلة الثامن منها ما من المتصلة والضبط في ما استلزامه شرطية جملة ينتظمها الجملة الاخرى للمطلوبة وانت خبر بجمع ذلك وبكيفية الاشكال وكيفية الضم ودفان التردد فذلك ما علمته

واما شكل (د) مانعة الجمع فتخرج كل (ج) لان مانعة الخلو تستلزم كل (ج) فكل (ج) لا بد ان يصدق
 كل (ج) ويتضمن مقتضى مقدمها هكذا كلما كان كل (ج) فكل (ج) لا بد ان يصدق كل (ج) فكل (ج)
 فكلما كان كل (ج) فليس كل (ب) وبالعكس دائما اما ليس كل (ج) فليس كل (ب) فليس كل (ب) فليس كل (ج)
 الخلو وهو يتناقض مع السالبة المانعة الخلو ومانعة الجمع تستلزم كل (ا) لان انظمة مقتضى مقدمها
 هكذا كلما كان كل (ا) فكل (ا) وليس كل (ا) فكلما كان كل (ا) فليس كل (ب) فليس كل (ب) فليس كل (ج)
 دائما اما ليس كل (ا) فليس كل (ب) فليس كل (ج) فليس كل (ب) فليس كل (ج) فليس كل (ب) فليس كل (ج)
 من الشكل الاول كل (ج) (ج) وهو المطلوب الخامس من المتصلة والمنفصلة والشركة في جزء تام
 منهما وجزء غير تام منهما والوسط في انتاج الجملة ان المتصلة يلزمها مانعة الجمع من غير مقدم
 وتقتضي التالي ومانعة الخلو من بعض مقدم وعين التالي فلو كانت المتصلة مانعة الجمع كان
 ما يلزم المتصلة من مانعة الجمع على شرائط انتاج مانعة الجمع الجملة وان كانت مانعة الخلو كان
 ما يلزمها من مانعة الخلو على شرائط انتاج مانعة الخلو الجملة وحيث يتبع القياس الجملة لانه
 متى صدقت المتصلة والمنفصلة صدقت المتصلتان المستبعدتان للشرائط ومتى صدقتا
 صدقت الجملة فمتى صدقت المتصلة والمنفصلة صدقت الجملة السادس من المتصلة والمنفصلة
 والشركة في جزء غير تام منهما وقد عرفنا ان المتصلة على اى شرط تستلزم الجملة وكذا
 المنفصلة فالوسط فيهما ان تكون المتصلة والمنفصلة على تلك الشرائط بحيث تنظم الجملة
 اللازمة لاحدهما مع الجملة اللازمة للآخرى قياسا حتميا للجملة المطلوبة السابع من الجملة
 والمتصلة ثامن منهما ومن المتصلة والوسط فيهما ان تكون الشرطية على تلك الشرائط
 التي معها تستلزم الجملة على وجه يتبع مع الجملة الاخرى الجملة المطلوبة وان كانت غير صريحة
 ذلك وبكيفية الاشكال وكيفية الضروب وان اردت التدرج والقرن فممكن بعدها واعلم انما الخلق
 هذه الفصول بالذات الكلية وادخالها بالنظر الجزئية ثانيا على كيفية اختراعها وتسهيل
 لذلك اوضاعها واولا ضعف الطرق المدركة فيها والخط في مقاطعها وبيادها ايدخلها مادام
 لطيفة والحقا بها مباحث شريفة ولكن لا بد من تحقيق الاصول اولا وترتيب القواعد ثانيا
 وهذا الكتاب ليس موضع ذلك (فوله تبيهاه) الاول كما يمكن استنتاج الجملة من القياس
 الشرطي كذلك يمكن استنتاج الشرطية من القياس الجملي كقولنا كل (ج) وكل (ب) (ب) (ا)
 فكلما كان كل (دج) فكل (دا) لان الجملة الاولى تستلزم كلما كان كل (دج) فكل (دب) والجملة
 الثانية تستلزم كلما كان كل (دب) فكل (دا) وهما تستلزمان الشرطية المطلوبة اما استلزام
 الجملة الاولى فلانه كلما كان كل (دج) فكل (دج) وكل (ج) فكلما كان كذلك فكل (دب)
 فكلما كان كل (دج) فكل (دب) واما استلزام الجملة الثانية فلانه كلما كان كل (دب) فكل (دب)
 وكل (ب) فكلما كان كذلك فكل (دا) فكلما كان كل (دب) فكل (دا) فان قيل انما يتم هذا
 البيان لو كانت المتصلات التي اوردت فيه لزومية وهو ممنوع اجاب بان هذا المنع وارد عليهم
 في الاقضية الشرطية فانهم انما يبنون انتاجها بمثل هذا البيان فان التزموا هذا فذلك والا اشكل
 عليهم تلك البيانات الثاني قياسية هذه الوجوه الثمانية انما هي بوسط فان تناولها حد القياس
 فهي اقيسة والا فهي ملزومات وكنه جوابنا بل يقول هذه الوجوه باسقاط اقيسة لان استلزامها
 للوازمها المذكورة ليس بالذات بل بمقدمات اجنبية فلا يتنازلها حد القياس فاجاب بان المنع
 احدا لا يبرهن اما كونها قياسات او ملزومات وقد سمعت مثله في الاقترانات الشرطية الثالث وهو
 الذي وعد بيانه في اسلاف انه قد يترك من مقدمتين قياسا او اكثر ويتبعان باعتبار وسطين او اكثر
 ويتبعان باعتبار كل قياس بسيط نتيجة وباعتبار التركيب اخرى وهي ملازمة كل نتيجة لاجرى
 موافقة الوضع لوضع حدود القياس على معنى ان نعمل النتيجة التي حدودها مذكورة في القياس
 ذلك بعد اعتبار كل قياسا

نتيجهات الاول البيانات السالفة
 يمكنها يمكن استنتاج الشرطيات
 من الاقيسة الجملة كقولنا
 كل (ج) وكل (ب) (ب) (ا) فانه
 يتبع كلما كان كل (دج) فكل
 (دا) لان الجملة الاولى تستلزم
 كلما كان كل (دج) فكل (دب)
 والثانية تستلزم كلما كان
 (دب) فكل (دا) وهما يتبعان
 المطلوب فان التزموا هذا
 فذلك والا اشكل عليهم تلك
 البيانات الثاني قياسية هذه
 الوجوه انما هي بوسط فان
 تناولها حد القياس فذلك
 والا فهي لا قياسات بل
 مستلزمات قد تترك من
 مقدمتين قياسا او اكثر باعتبار
 وبسيط او اكثر ويتبعان
 باعتبار كل بسيط نتيجة وباعتبار
 التركيب اخرى وهي لازمة
 لكل نتيجة لاجرى
 موافقة الوضع لوضع الحدود
 في القياس ولا يخفى ذلك اعتبار
 ذلك بعد اعتبار كل قياسا

الفصل السابع في القياس الاستثنائي وهو **مركب من شرطية وقضية اخرى هي** احد جزئيهما حلية او شرطية

والاشياء هي الشبهة التي يحددها مذكورة في ثانياها كقولنا كل **كل (ج) وكل (هـ)**
وكذا كل **كل (ب) وكل (د)** يتبع باعتبار تضارفا المقدمين قد يكون اذا كان قد يكون (ا) اذا كان
كل **كل (ج) وكل (هـ)** قد يكون اذا كان كل **كل (ب) وكل (د)** قد يكون اذا كان كل
تضارفاً للثنتين قد يكون اذا كان كل **كل (ب) وكل (د)** قد يكون اذا كان كل
(ب) وكل (د) ويرضى كذا لاكثر من المقدمين وباعتبار التركيب متصلة متصلة
من الشبهتين مقدمها الشبهة اللازمة بحسب اشتراك المقدمين وثانيها الشبهة اللازمة بحسب
اشتراك الثانيين من الشكل الثالث والاولى صدق المقدمين ولا يلحق عليه اعتبار ذلك باقتضائه
بعد اعتبارك ما صنف **(قوله الفصل السابع في القياس الاستثنائي)** قد سلف ان القياس فتعنان
الفرقي واستثنائي واذا قد فرغ من الاثنائي واقتضاه واجملته شرع في الاستثنائي وهو مركب
من مقدمتين احدهما شرطية او قضية متصلة او متصلة وبأيهما دالة على الوضع او الرفع وهي
أحدى جزئي تلك الشرطية او قضية متصلة او شرطية باعتبار تركيب الشرطية من حليتين
او شرطيتين او حلية وشرطية وبشرط في انتاجه ابو ثلاثة الاول كلية الشرطية المستعملة
فيها سواء كانت متصلة او مفصلة فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون وضع الزوم او العناد
غير وضع الاستثناء فلا يلزم من وضع احد جزئيهما او رفعه وضع الآخر او رفعه اللهم الا ان يكون
الاستثناء متحققا في جميع الأزمان وعلى جميع الأوضاع او يكون وضع الزوم او العناد بعينه
وضع الاستثناء فله يتبع القياس ضرورة الثاني ان يكون الشرطية زومية او عنادية لان المتصلة
الاتفاقية لم يتبع لوضع مقدمها لعين ثانياها ولا رفع ثانياها لرفع المقدم اما وضع مقدمها فلا يلزم من
وجود ثانياها لا يتوقف على العلم بالوضع بل هو حاصل قبل العلم بالوضع ولان العلم بصدق
الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق الثاني فلما استنفذ الصلابة من العلم بهما لم يبق الدور واما رفع
ثانياها فلا يلزم لان اتصال بين قضيتي طرفي الاتفاقية لا طريق للزوم ولا الاتفة في اما في الاتفاقية
الخاصة فظاهر اصدق طرفيهما فلا يكون بين نقضيهما اتفاق لكذبهما ولا لزوم لعدم
العلاقة واما في الاتفاقية العامة فلما يلزم صدق طرفيهما فلا يلزم من صدق المتصلة الاتفاقية
مع كذب ثانياها وان استحال اجتماعهما كذب مقدمها وكذلك المتصلة الاتفاقية لم يتبع وضع
احد طرفيهما ولا رفعه لان صدق احد طرفيهما او كذبه معلوم قبل الاستثناء فلا يكون مستفادا منه
ولم يتعرض المصنف للمفصلة الاتفاقية لظهور وضاحتها بالقياس على المتصلة الشات ان تكون
الشرطية موجبة لعقم السالبة فانه اذا لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود
احدهما او نقيضه وجود الآخر او نقيضه وربما يمتد عليه بالاختلاف اما في المتصلة فلصدق
المقدم مع كذب التالي تارة ومع صدقه اخرى كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا فهو
حجر او الفرس حيوان فلا يتبع وضع المقدم وكذب التالي مع صدق المقدم او مع كذبه كقولنا
ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا او حجرا فالفرس حجر فلا يتبع رفع التالي واما في المفصلة
فلصدق احد طرفيهما مع صدق الآخر وكذبه كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا والفرس
حيوانا او حجرا وكذب احد طرفيهما مع كذب الآخر وصدق كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان
حجرا والفرس حيوانا او حجرا اذا عرفت ذلك فتقول الشرطية التي هي جزء القياس امام متصلة
او مفصلة فان كانت متصلة اتبع استثناء عين مقدمها عين ثانيا لا استلزام وجود الملزوم وجود
اللازم واستثناء نقض ثانياها نقض المقدم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ولا يعكس اي لا يتبع
استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء نقض المقدم نقض التالي لجواز ان يكون اللازم اعم
فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم اللازم عدم الملزوم لان اللازم قد الامام التالي ان كان

واحد جزئيهما حلية او شرطية
وشرط انتاجه كلية الشرطية
والا لجواز ان يكون حال الزوم
غير حال الاستثناء او يكون هال زومية
لان الاتفاقية لا يتبع اما وضع
مقدمها فلا يلزم ثانياها
لا يتوقف على العلم بالوضع
والا اتصال واما رفع ثانياها فلا يلزم
لا اتصال بين طرفي الاتفاقية
اما الزومية والاتفاقية الخاصة
فظاهر واما العامة فلما يلزم
صدق الطرفين فلم يلزم من
صدق المتصلة مع كذب ثانياها
وان كان اجتماعهما متحالا كذب
مقدمها وكذا هو موجبة
لاختلاف عند كونها سالبة
اذا عرفت هذا فتقول
الشرطية ان كانت متصلة اتبع
استثناء عين مقدمها عين ثانياها
واستثناء نقض ثانياها نقض
مقدمها ولا يعكس لجواز كون
اللازم اعم قال الامام ان كان
التالي مطلقا عاما لم يتبع استثناء
نقضه كقولنا كلما كان هذا
انسانا فهو وضاحك بالاطلاق
العام فانا اذا قلنا لكنه ليس
بضاحك لم يلزم له ليس بانسان
لان بعض من ليس بضاحك
انسان بالضرورة واما اذا اعتبر
الدوام في نفي التالي اتبع وهذا
ضيق لان استثناء نقض
التالي الذي هو المطلقة العامة
لا يتحقق دون اعتبار الدوام
فلم يكن اعتبار الدوام زائلا
على استثناء نقض وان كانت
الشرطية مفصلة حقيقية
اتبع استثناء عين ايهاا كان
نقض الآخر وبالعكس
وان كانت مانعة للجمع اتبع
استثناء عين ايهاا كان نقض

الاخر من غير عكس وان كانت مانعة للحلو اتبع استثناء نقض ايهاا كان عين الاخر من غير عكس وانت خبير بطلان ذلك كله

مطلوعا ما لم ينتج استثناءه نقضه كقولنا كلما كان هذا انسان فهو يحتاج الى الاطلاق العليم فلو
استثنينا نقض التالي بل لم يلزم انه ليس بانسان لان بعض من ليس بشيئا كان انسانا لم يلزم
الدوام في التالي التبع وهذا ضعيف لان استثناءه نقض التالي انما يتصور اذا اعتبرناه الدوام ضرورة
ان نقض المطلقة العامة الدائمة فلا يكون اعتبار الدوام امرا زائدا على استثناءه نقض
والحاصل وجوب رعاية جهة المقدم والتالي في اخذ النقض للايقاع الغلط وان كانت الشرطية
منفصلة فان كانت حقيقة انتج استثناءه وضع اي جزء كان نقض الآخر لامتناع الجمع بينهما
وبالعكس اي رفع اي جزء كان عين الآخر لامتناع الخلوة بينهما وان كانت مانعة الجمع انتج استثناءه
اياهما كان نقض الآخر لامتناع الجمع ولا يعكس لجواز الارتفاع وان كانت مانعة للخلوة انتج استثناءه
نقض ايهما كان عين الآخر لامتناع الخلوة دون العكس لجواز الجمع وكل ذلك ظاهر (قوله تنبيه) لاختلاف
في ان انتاج استثناءه عين مقدم المتصلة عين التالي بين ذاته واما استثناءه نقض تالها فاما انتج نقض
المقدم بواسطة عكس نقضها وهو استلزام نقض التالي لنقض المقدم اذ لو لم يصدق عكس النقض
لم يلزم من رفع التالي رفع المقدم والاستثناءات في المنفصلات انما ينتج بواسطة المتصلات اللازمة
اما في الحقيقة فلا استلزامها للمتصلات الاربع مع الآخر بين فلا استلزامها للمتصلتين وذلك لانه لو لا
ذلك لم يلزم من وضع احد طرفيها نقض الآخر ولا من نقض احدهما عين الآخر وفيه نظر لان بين
استثناء نقض تالي المتصلة واحد طرفي المتصلة او نقضه وبين عكس النقض والمتصلات اللازمة
فرقا وذلك لان الاستثناء هو اخبار عن وقوع احد الطرفين او نقضه اما بحسب نفس الامر او باعتبار
النظم وعكس النقض التاميل على فرضه ولا يلزم من عدم لزوم شيء فرض آخر عدم لزومه
وقوعه وايضا تعلم بالضرورة ان المتصلة والمنفصلة مع المقدمة استثنائية تنتج النتائج
المذكورة وان لم يحط برباها شيء من تلك المتصلات اللازمة (قوله الفصل الثامن في قواعد القياس)
هذا الفصل مشتمل على قواعد القياس وواحقه الاول **كل قياس سواء كان اقترانيا**
او استثنائيا فيه مقدمتان لازيد ولا تنقص اماناته لا تنقص فاعرفت من حد القياس انه مؤلف من
قضايا واما لانه لا يزيد فلان المطلوب انما يكسب من معلوم فلا يخلو اما ان يكون المطلوب نسبة
الى المعلوم او لافان لم يكن لم يكن له دخل في معرفته وان كان فاما ان يكون لنفس المطلوب نسبة
الى المعلوم او لاجزائه فان كان لنفس المطلوب نسبة وهو ههنا قضية ويكون المعلوم ايضا قضية
لامتناع اكتساب القضية من المفردات ونسبة القضية الى القضية اما بان اتصال او بالانفصال فتكون
ههنا مقدمتان احديهما محققة تلك النسبة الاتصالية او الانفصالية واثانية محققة لذلك المعلوم
والاحاجة الى زيادة مقدمه فلم ينتج الى ازديع مقدمتين وهو القياس الاستثنائي كما اذا كان المطلوب
انما ناطق والمعلوم انما انسان ولكية المطلوب نسبة اليه بالزوم فلاحق المعلوم حصل المطلوب
وانت خبر به لا ينطبق على القياس الاستثنائي الذي المطلوب منه نقض المقدم لان المقدمة الاولى
فيه لا يشترط على النسبة التي بين المعلوم والمطلوب وكذلك لا ينطبق على القياس الذي جزؤه المنفصلة
اذ لم يوجد فيه نسبة المطلوب الى المعلوم لان المطلوب ان كان نقض احدهما جزئين فالمعلوم هو
الجزء الآخر وبالعكس والشرطية المنفصلة ليست مشتملة على النسبة بينهما وان كانت النسبة
الى المعلوم لاجزاء المعلوم فاما ان يكون لكل جزئه او لاحدهما دون الآخر فان كان لجزئه
مما حصل بسبب نسبتهما الى المعلوم مقدمتان وهو القياس الاقتراني كما انما كان المطلوب
ان الجسم محدث والمعلوم المتغير والجسم والمحدث اليه نسبتان فحصل مقدمتان كل جسم متغير
وكل متغير محدث ويلزم منهما المطلوب فلا حاجة الى زيادة مقدمه وان كان لاحد جزئي المطلوب
نسبة دون الآخر لم ينتج المطلوب بل ربما كانت القضية الحاصلة من تلك النسبة مقدمه في القياس

(تنبيه) استثناءه نقض التالي
في المتصلة انما ينتج بواسطة
عكس نقضها والاستثناء في
المنفصلات انما ينتج بواسطة
المتصلات اللازمة لها فاعلم
ذلك متى
الفصل الثامن في قواعد القياس
الاول كل قياس فيه مقدمتان
لازيد ولا نقص لان المعلوم
انما يكسب من المعلوم
فان كانت لكتية نسبة حصلت
مقدمتان احدهما محققة
تلك النسبة والثانية لذلك
المعلوم ان كانت النسبة اليه
لجزئيه حصلت بسبب كل نسبة
مقدمة وان كانت لاحدهما
لم ينتج المطلوب بل ربما كانت
مقدمة لا ينتجها فاذا كثرت
المقدمات واحتجج الى الكل
فهناك قياسات معتربة منتجة
للقياس المنتج للمطلوب ويسمى
قياسات مركبة فان مرحت
نتائجها سميت موصولة كقولنا
كل (ج ب) وكل (ب ا)
فكل (ج ا) وكل (ا د)
فكل (ح د) وكل (د ه)
وكل (ج ه) ولا ففصوله
ومطوية كقولنا كل (ج ب) وكل
(ب ا) وكل (ا د) وكل (د ه)
فكل (ج ه) متى

ان في قياس الخلف وهو مركب من قياسين احدهما اقتراني والثاني استثنائي كما تقول في انتاج قولنا كل (ج ب) كوشي من (اب) قولنا لاشي (ج ا) انه لو لم يصدق لاشي من (ج ب) (ج ا) تصديق بعض (ج ا) ولو صدق بعض (ج ا) لما صدق كل (ج ب) انتج

للم يصدق لاشي من (ج ا) لما صدق كل (ج ب) وهذا قياس اقتراني ثم اذا قلنا ان كنهه صدق كل (ج ب) انتج صدق لاشي من (ج ا) وتحققه فاوله لم يصدق النتيجة لصدق نقضها ولو صدق نقضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى ان لم يصدق فذاك وان صدقت لم يصدق الصغرى لاتنضمام الكبرى مع نقض النتيجة قياسا متجا نقضها وانتج لولم يصدق النتيجة لما صدقت احدهما لكنهما صادقان انتج ان النتيجة صادقة من

الثالث في اكتساب المقدمات صنع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولاته كانت لذلك بوسط او بغير وسط وكذلك جميع ما سلب عنه احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين اليها فان وجدت من محمولات الموضوع ما هو موضوع المحمول حصل المطلوب من الشكل الاول وكذا القول في سائر الاشكال من

الرابع في التحليل حصل المطلوب وانظر الى ما جعل متجا له فان كان فيه مقدمة لكلية المطلوب اليها مناسبة فالقياس استثنائي وان كانت النسبة لاحد جزئيهما فهو اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب لتتبرك لك الصغرى عن الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المقدمة الى الجزء الاخر

الذي ينتج المطلوب فان قيل فمن يتجدد العلماء بركون مقدمات كثيرة ويستخرجون منها نتيجة واحدة فكيف يكون في القياس اربعين مقدمات يجب بله اذا كثرت المقدمات واجتمع في حصول المطلوب الى الكل فليس هناك قياس واحد فقط بل قياسات اما ترتب لان القياس ينتج المطلوب احتاج مقدماتها او احدهما الى كسب بقياس اخر كذلك الى ان ينتهي الكسب الى البادئ البديهي فكون هناك قياسات مرتبة محصلة للقياس المنتج المطلوب ويسمى قياسات مركبة فان صرحت بنتائج تلك الاقسيمة سميت مقصولة للنتيجة كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) وكل (ا د) فكل (ج د) وكل (د ه) فكل (ج ه) وان لم يصرح بان جميع تلك الاقسيمة سميت مقصولة للنتيجة ومطويعها كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د ه) فكل (ج ه) (قوله الثاني في قياس الخلف) قياس الخلف هو اثبات المطلوب بابطال نقضه وانما يسمى قياس الخلف لانه يؤدى الكلام الى الحال ويكون ابدا مركبا من قياسين احدهما اقتراني ومركب من متصلتين احدهما الملازمة بين المطلوب الموضوع على انه ليس بحق ونقيض المطلوب وهذه الملازمة بينه بذاتها والاخرى الملازمة بين نقض المطلوب على انه حق وبين امر محال وهذه الملازمة بالاحتياج الى البيان فينتج متصلة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر محال وثانيتهما استثنائي مشتمل على متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقض التالي ينتج نقض المقدم فيلزم تحقق المطلوب هذا هو الضابط العام مثاله ما قيل في اشراج كل (ج ب) ولاشي من (اب) كقولنا لاشي من (ج ا) اذا لولم يصدق لاشي من (ج ا) لما صدق بعض (ج ا) ولو صدق بعض (ج ا) لما صدق كل (ج ب) انتج لولم يصدق لاشي من (ج ا) لما صدق كل (ج ب) وهو القياس الاقتراني اما الصغرى فقط اما الكبرى فلاه اذا صدق بعض (ج ا) والكبرى صادقة في نفس الامر فليس كل (ج ب) بالقياس المؤلف من المتصلة والجمعية ثم اذا اخذنا نتيجة القياس وقلنا لكن كل (ج ب) صادق انتج صدق لاشي من (ج ا) وهو الاستثنائي وتحققه راجع الى انه لو لم يصدق النتيجة لصدق نقضها ولو صدق نقضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى ان لم يصدق فذاك وان صدقت لم يصدق الصغرى لاتنضمام الكبرى مع نقض النتيجة قياسا متجا نقض الصغرى انتج لولم يصدق النتيجة لم يصدق الكبرى او الصغرى لكنهما صادقان فصدق النتيجة (قوله الثالث في اكتساب المقدمات) اذا حاولت تحصيل مطلوب من المطالب صنع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سلبا او ايجابا على الطرفين عليهما وجعلها على الطرفين بواسطة او غير واسطة وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين المطلوب او سلب عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع المحمول فقد حصلت المطلوب من الشكل الاول او ما هو محمول على محموله في الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله في الثالث او محمول على محموله في الرابع كل ذلك بعد اعتبار شرايط الاشكال بحسب الكمية والكيفية والجهة ويسمى هذا تركيب القياس (قوله الرابع في التحليل) كثير اما يورد في العلوم قياسات متجهة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتسهيل المركب في ذلك اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف له على اى شكل من الاشكال فطلك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المطلوب وانظر الى القياس لتتبرك له فان كان فيه مقدمة لكلية المطلوب اليها نسبة اى يشتركها المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت النسبة اليها لاحد جزئيه اى كان المطلوب يشاركها باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر الى

من المطلوب فان تأغافل احدتا لياقت فهو الوسط وبتميز تلك المقدمات والشكل والنتيجة والا فالقياس مركب لا يسطع ثم اعمل بكل واحدة منها الى العمل المذكور الى ان يذهب كل المقدمات والشكل والنتيجة من

قد ينزعم عن مقدمات كاذبة لان قولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج مع كذبهما كل انسان حيوان مع صدقه من

السادس في الاستقراء التام منه هو القياس المقسم وغيره لا يفيد العلم لجواز ان يكون حال غير المذكور بخلاف حال المذكور السابع في التمثيل لو ثبت ان محل الخلاف يشارك محل الوفاق في هذه الحكم وقابليته واجتماع الشرائط وارتفاع الموانع بلزم مشاركتها في ثبوت الحكم لكن تحصيل العلم بهذه المقدمات صعب جدا

الثامن في البرهان مهما كانت المقدمات يقينية استداه او بواسطة وكان تركبها معلوم الصحة كان القياس برهانا والاقلا والمقدمات التفسيرية التي هي مبادى اولى للبرهان كالاوليات والمخصوصات او المتواترات او المجربات او الحدسيات وعلى كل واحدة من هذه الخمس اشكالات لا يلبق ذكرها بالتخصرات ثم الاوسط في البرهان لا بد وان يفيد الحكم بثبوت الاكبر للاصغر فان كان هو علة اوجود الاكبر في الاصغر سمي البرهان برهان لانه يعطى السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجى وان لم يكن كذلك سمي برهان ان لانه يفيد اثبات الحكم في الخارج دون لبيته وان افاد نسبة التصديق والوسط في برهان ان كان معلوما وعرف يسمى دليلا ايضا من

طرق المطلوب ليميز جنيد الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في المطلوب فهي الصغرى او محكوما به فهي الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمات فان تألفا على احدى التاليفات فذا انضم الى جزئى المطلوب هو الحد الاوسط وتميز ذلك المقدمات والاشكال اذ تميزها باعتبار وضعه عند الحدين الاخرين وان لم يكن لنا كان القياس من كيانهم يجعل بكل واحد منهما العمل المذكور اى ضم الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمات كما وضعت طرفى المطلوب واولا فلان ان يكون اكل منهما نسبة الى شئ مما في القياس واللام يمكن القياس منجها للمطلوب فان وجدت حدا مشتركا بينهما فاقدمت القياس والافكارا بفعل مره بعد اخرى الى ان ينتهى الى القياس بالنتج بالذات للمطلوب وبين لك المقدمات والشكل والنتيجة مثلا بان كان المطلوب بكل (ا) ووجدنا كل (اب) وكل (د) فان حصل لنا وسط يجمع بين (ب) و(د) فقدمت لنا القياس والا فلان ان يكون له نسبة الى شئ فرضنا (د) حتى يحصل كل (د) فنضع (د) و(ب) ونطلب بينهما حدا وسطا وهكذا الى ان يتم العمل (قوله الخامس النتيجة السادسة قد تنزعم عن مقدمات كاذبة) لان النتيجة لازمة للمقدمات والكاذب ربما يستلزم الصادق كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان حيوان مع صدقه وكذب المقدمتين وكان هذه اشارة الى وهم من توهم ان القياس الصادق المقدمات اذا استلزم نتيجة صادقة وجب ان يكون القياس الكاذب المقدمات مستلزما لنتيجة كاذبة وهو يطل لان الموجبة الكلية لاتعكس كفسهيا وان استنقذه من المقدم لا ينتج نقضه التالى (قوله السادس في الاستقراء) الاستقراء عبارة عن اثبات الحكم انكلى شيوة في اكثر الجزئيات وهو اما تام ان كان حاصرا لجميع الجزئيات وهو القياس المقسم كقولنا كل جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منهما مخير فكل جسم مخير وهو يفيد اليقين واما غير تام ان لم يكن حاصرا كما اذا استقر بنا افراد الانسان والقرص والجارواط وهو وجدنا فحرك فكها الاسفل عند المضغ حكما بان كل حيوان يحرك فكها الاسفل عند المضغ وهو لا يفيد اليقين لجواز ان يكون حال عالم يستقر بخلاف حال ما استقرى كافي التماسح (قوله السابع التمثيل) وهو اثبات حكم في جزئى شيوة في جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا والصورة التي هي محل الوفاق اصلا والصورة التي هي محل الخلاف فرعاً والمعنى المشترك بينهما علة وجادما ولا يتم الاستدلال به على ثبوت الحكم في الفرع الا اذا ثبت ان الحكم في الاصل ملل لمعنى مشترك بينهما وانما يشتركان في شرايط الحكم وارتفاع الموانع لكن تحصيل العلم بهذه المقدمات صعب جدا (قوله الثامن في البرهان) البرهان قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا سواء كانت ضرورية وهي اليقنيات ابتداء ونظريه وهي اليقنيات بواسطة اليقنيات التي هي مبادى اولى للبرهان اى اليقنيات الضرورية ست الاوليات وهي قضائيا يكون مجرد تصور طرفيها وان كانا واحدا هما بالاكسب كافي في جزم العقل بالنسبة بينهما حسب اليجاب والسلب كقولنا الشكل اعظم من الجزء ويسمى يدهيات والمخصوصات وهي قضائيا يحكم العقل بها بواسطة احدى الحواس ويسمى مشاهدات ان كانت الحواس ظاهرة كقولنا الدار حارة وجدائيات ان كانت باطنة كعمل كل احد بجوعه وعطشه والمتواترات وهي قضائيا يحكم العقل بها بواسطة كثرة المشاهدات الواقعة الموجبة لليقين كالم بوجود مكة وحصول اليقين بتوقف على امرئ الامن من التواطى على الكذب واستنادا لتغير الى الحسوس ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل القاضى يكتمل بالعدد وحصول اليقين والمجربات وهي قضائيا يحكم العقل بها بسبب مشاهدات متكررة مع انضمام قياس خفى وهو انه لو كان اتفاقا لما كان دائما او اكثريا كالحكم بان السموم تبا علة الاسهال والحدسيات وهي قضائيا يحكم العقل بها بواسطة حدس النفس بمشاهدة القرانى كالحكم بان نور القمر مستفاد من اشمس لاختلاف الهيئات السكبلة

سبب من هو بوجه من النفس والفرق بين الضرر وبين الخط من ان الضرر يقتضي فعل على فعله الانسان
 حتى يصل الى الموت بسببه فان الانسان عالم يجرب الدواء بتأوله او اعطاه غيره مرة بعد اخرى
 لا يحكم عليه بالاسهال او عذبه بخلاف احد من فانه لا يتوقف على ذلك ونظرية القياسات وهي قضايا
 يحكم العقل بها بواسطة وسط لا يعبر عن الذهن عند تصور حدودها كقولنا لا بة زوج لكونه
 منقسما بنسبة وبينه فان الانقسام بهما لا ينسب عن الذهن عند تصور طرفيه وعلى كل واحدة من
 هذه الستة اشكالان ذكرنا اكثرها الاجام في اوائل المحصل واما اخر المحصل لوجه البرادها هها
 اذ لا يليق ذكرها بالختصرات وهو ان البرهان قسمان برهان لم وبرهان ان لان الاوسطية لابد ان يفيد
 الحكم بثبوت الاكبر للاصغر فان كان مع ذلك دلالة لوجود الاكبر في الاصغر في الخارج سمي برهان
 لم لانه يعطى اليه في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في التصديق والية في الخارج وهو معنى
 اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجي والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر للاصغر كقولنا هذه
 الخشبة مستهالت النار وكل ما مسته النار محترقة فهذه الخشبة محترقة وان لم يكن كذلك سمي برهان
 ان لانه يفيد اثبات الحكم في الخارج دون اليه وان افاد لية التصديق كقولنا هذه الخشبة محترقة
 وكل محترقة مسته النار فهذه الخشبة مسته النار والاوسط في برهان ان افاد كان معلولا لوجود الاكبر
 في الاصغر سمي دليلا وهو اعرف واشهر من بقية اقسامه لان اكثره يقع على هذا الوجه وربما
 تقع الاوسط فيه مضايقا للحكم بوجود الاكبر للاصغر كقولنا هذا الشخص (اب) وكل (اب) فله ن
 وقد يكون الاوسط والحكم معلولين لثلاثة واحدة كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مشرفة (قوله
 التاسع) قد صرفت ان المقصود من البرهان الوصول الى الحق اليقين فقديم يكون البقي المطلوب به
 قضية ضرورية كمنساوي الزوايا القائمين للثلث قديم يكون كالبهر المسلوبين وقد يكون وجودية
 كالخسوف القمر وكل من هذه المطالب مقدمات تناسبها فان مقدمات الضرورية يجب ان تكون
 ضرورية ومقدمات غير الضرورية غير ضرورية او مختلطة ومن قال من المتقدمين ان البرهان لا يستعمل
 الا المقدمات الضرورية اراد به انه لا يستلزم الضرورية الا من المقدمات التي صدقها ضروري
 البرهان فانه ربما يستلزم الضرورية من غيرها او اراد انه لا يستعمل الا المقدمات التي صدقها ضروري
 واجب ثم مواد غير البرهان من الصناعات سبعة انواع احدها المشهورات وهي قضايا يحكم العقل
 بها بواسطة عموم اعتراف الناس بها اما المصلحة عامة كقولنا العنبل حسن والظلم قبيح او بسبب رقة كقولنا
 مواساة الفقراء محمود او حجة كقولنا كشف العورة مذموم او بسبب عادات وشرايع واداب كقولنا شكر
 الممنوع واجب وربما يشبه بالاويات والفرق بينهما ان الانسان لو قدر انه سلق دفعة من غير مشاهدة احد
 وبما رسته عمل ثم عرض عليه هذه القضايا يتوقف فيها بخلاف الاويات فانه لا يتوقف فيها
 والمشهورات قد تكون حقة وقد تكون باطلة والاويات لا تكون الا حقة وثانيها المسلمات وهي
 قضايا تؤخذ من الخصم مسئلة او تكون مسئلة فمابين الخصوم فينبى عليها كل واحد منهما الكلام
 في دفع الاخر حقة كانت او باطلة كحجة القياس والدوران وثالثها المقولات وهي قضايا تؤخذ عن
 يعتقد فيها الجمهور لامر سماوي او زهد او علم او رياضة او غير ذلك من الصفات المحسوسة كالاقوال
 المتأخوذة من العلماء او بعضها المظنونات وهي قضايا يحكم العقل بها بسبب الظن الحاصل فيها والظن
 رجحان الاعتقاد مع تجوز التقيض وخامسها الخيالات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثر فيها
 تأثير اعجابي من قبض او بسط كقول القائل في الترغيب الخبر يا قوتة سيالة وفي التثغرة العسل مره وعة
 وسادسها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني في امور غير محسوسة كقولنا كل
 موجود مشار اليه واولاد فيها العقل والشرع لعلت من الاويات ويعرف كذبها بمساعدته العقل
 في المقدمات حتى اذا وصل الى النتيجة امتنع عن قبولها وسابها المشبهات بغيرها وهي قضايا

التاسع المطلوب بالبرهان
 قديم يكون قضية ضرورية
 وممكنة ووجودية ومقدمات
 كل يحسبه ومن قال من المتقدمين
 ان البرهان لا يستعمل الا
 القضايا الضرورية اي اراد انه
 لا يستلزم الضرورية او
 الضرورية بخلاف غيره او اراد
 ان صدق تلك المقدمات
 ضرورية واجب فالقياس
 البرهاني ما كانت مقدماته واجبة
 القبول والجدلي ما مقدماته
 مشهورة والخطابي ما مقدماته
 مazonه والشعري ما مقدماته
 مخيلة والسوفياني ما مقدماته
 مشبهة بالواجب قبولها
 والمشاغبي ما مقدماته مشبهة
 بالمشهورات فصاحب القياس
 السوفياني في مقابلة الحكم
 وصاحب القياس المنطقي
 في مقابلة الجدلي من

يحكم العقل بها على اعتقادها الأولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لا شبهة بها شيء منها أما بسبب
اللفظ أو بسبب المعنى كما ستعرفه إذا تم هذا فنقول القياس البرهاني قياس مركب من مقدمات يقينية
واجبة القبول وصاحبه يسمى حكما والقياس الجدلي هو المركب من المشهورات أو مناهم من المسلمات
ويسمى صاحبه مجادلا والفرض منه اقتناع القاصرين عن درجة البرهان وإزائهم الخصم وإخامه
واعتبار النفس بتركيب المقدمات على أي وجه شاء وأراد والقياس الخطابي ما يؤلف من المظنونيات
أومنها ومن المقبولات وصاحبه يسمى خطيبا وأغضا والفرض منه ترغيب الجمهور في فعل
الخير وتنبيههم عن الشر والقياس الشعري هو المؤلف من الخبالات وصاحبه شاعر والفرض
منه انفعال النفس بالتعجب والتفكير وبما يروجه الوزن والصوت الطيب والقياس السوفسطائي
ما مقدماته مشبهات بالقضايا الواجبة القبول والقياس المشاعي ما مقدماته تمثيلات بالمشهورات
فصاحب السوفسطائي في مقابلة الحكم وصاحب المشاعي في مقابلة الجدلي والفرض من استعمال
هذين القياسين تليط الخصم ودفعه وأعظم فائدتهما معرفتهما لا اجتنب عنهما هذه إشارة
اجمالية إلى الصناعات الخمس وأما تفاصيلها فلا يسعها هذا المختصر على أن المتأخرين حذفوها
عن المنطق وأقصروا منه على أبواب أربعة مع اشتغالها على فائدة كثيرة الجدوى واحتوائها
على أطراف بعيدة المرمى ولولا انقباض الطبيعة عن التحرير لنظمت أكثرها في سلك التقرير
ولاحر ما اقتفينا المتن في هذه المباحث ولم نزد عليها شيئا يعتد به (قوله العاشر) المغالطة قياس
فاسد أما من جهة الصورة أو من جهة المادة أو من جهتهما معا أما الفساد من جهة الصورة
فإن لا يكون القياس منتج المطلوب و يظن كونه منتجا أما إن لا يكون على شكل من الأشكال
أعني تكرار الوسط كما يقال الإنسان له شعر وكل شعر ينبت عن محل فالإنسان ينبت عن محل
أولا يكون على ضرب منتج وإن كان على شكل من الأشكال كما يقال الإنسان حيوان والحيوان جالس
فالإنسان جالس فإن الكبرى ليست كلية ومنه وضع ما ليس بعلة فاعلة فالقياس عليه للتبعية فإذا لم يكن
منتجا بالنسبة إليها لم يكن عليه كقولنا الإنسان وحده متوكل ضحك حيوان فالإنسان وحده حيوان
ومنه المصادرة على المطلوب وهو جعل المطلوب مقدمة في القياس كقولنا الإنسان بشر وكل بشر
ناطق فالإنسان ناطق وأما الفساد من جهة المادة فإن يستعمل المقدمات الكاذبة على أنها
صادقة لمنا بهتها أيها أما من حيث اللفظ أو من حيث المعنى ولا شبهة من حيث اللفظ
أما إن يتعلق بساطة اللفظ أو بتركيبه والأول أمان بشأن من جوهر اللفظ كاللفظ المشترك أو من شكله
وهيئة كالقابل فانه على وزن الفاعل فيتوهم أنه فاعل حتى يقال الهيمول فاعلة لأنها قابلة
والثاني أمان يلحق من نفس التركيب فقط كضرب زيد لاحتمال فاعلية زيد ومنه أولية أو من التركيب مع
التفصيل والغاطح أما من تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج وفرد فانه يصدق عند اجتماعهما
ولا يصدق عند انفرادها أو تركيب المفصل كقولنا فلان ج د وفلان شاعر إذا كان شاعرا غير
جيد ولا يصح اجتماعهما ولا شبهة من حيث المعنى فهو على أقسام إيهام العكس كما يقال كل
موجود متغير بناء على أن كل متغير موجود وأخذ ما بالذات مكان ما بالعرض كما يقال جالس
السفينة متحرك بكل متحرك ينتقل من مكان إلى آخر واحد اللاحق مكان المحقوق كما يقال في عكس
السالبة الضرورية كقولهها انها تدل على المخافة بين الموضوع والمحمول والمخافة انما تتحقق
من الجائين ويكون المحمول منافيا للموضوع فيؤخذ بدل الموضوع لاقحه وهو الوصف وبذل
المحمول لمخوفة وهو الذات واحد ما بالعرض مكان ما بالفعل كما يقال أوقبل الجسم القسمة إلى غير
النهاية لكان بين سطح الجسم أجزاء غير متناهية فالإلهامى يكون محصورا بين حاصرين
وأغفال أنواع الجمل من الجهة كأخذ سوابب الجهات مكان السوابب الموجهة إليها وإزبط

العاشر في القياسات المغالطية
اللفظ قد يراد في صورة
القياس بأن لا يكون منتجا
المطلوب ويظن كونه منتجا
له وقد يراد في مادته بأن يكون
المقدمة الكاذبة مستعملة على
أنها صادقة مشابعتها أيها
أما من حيث المعنى أو من حيث
اللفظ أما عند تركيبه وأما عند
بساطته أما في جوهره كاللفظ
المشترك وأما في مادته كاللفظ
القابل المنسب باللفظ الفاعل
الذي له فعل وأما عند تركيبه
كقولنا الخمسة زوج وفرد
وإصح اجتماعهما ولا يصح
فرادى وكقولنا فلان جيد
وفلان شاعر إذا كان شاعرا
غير جيد يصح فرادى ولا يصح
اجتماعا وأما من حيث المعنى
فكما يهيم العكس أو أخذ ما
بالذات مكان ما بالعرض وأخذ
اللاحق مكان المحقوق أو أخذ
ما بالقوة مكان ما بالفعل أو اعتدال
بواع الجمل من الجهتين أو بط
والسور وغيرها ومن اتقن
ما ذكرنا من القوانين وراعى
مقدمات القياس بشرائطها
وحقق معانيها وكرر على
نفسه ذلك ثم عرض له المغلط
فهو جدير بأن يهجر الحكمة
وكل من لم يأتها على هذا
آخر ما تصدق المذكور من المنطق
على سبيل الاختصار وانتقل
إلى العلوم الحكيمية بعده
إن شاء الله والمجد لله رب العالمين

كأخذ السالبة المحصلة بدل الموجبة المعدولة والسور كأخذ السور بحسب الاجزاء مكان السور بحسب
الجزئيات وأخذ الكل المجموعى مكان الكل العددي وغير ذلك مما يقع الغفلة عنه في الأغلاط
الفاحشة ومن اتقن ما ذكرنا من القوانين وراعى مقدمات القياس بشرائطها وحقق معانيها
وكرر على نفسه ذلك حتى يصير له ملكة ثم عرض له الغلط في الفكر فهو جدير بان
يهجر الحكمة لانه لا يكون مستعدا لدرك حقايق الاشياء وكل مبسر

لما خلق له ولتنتفع بهذا القدر من الكلام حامد ين

بلى تعالى على الاتمام موجهين

الى حضرة النبوة افضل

السلام والحمد لله

رب العالمين

م

قد بصر المولى الكريم بلعطفه الو فى العزم انجاز طبع هذا الكتاب المسمى بمطالع الانوار مع شرحه
لواع الاسرار المشهور لدى اهل العلم فى جميع الامصار كالشمس فى ضحى النهار
فى دار الطباعة العاصرية بدار الخلافة الزاهرة وذلك فى ايام سلطتنا المعظم
السلطان ابن السلطان السلطان محمد الفاضل عبيد المجيد خان
خلد الله دولته الى اخر الدوران بنظارة (محمد ياب)

فى اواخر شهر شعبان من سنة سبع وسبعين

وما شين والف من الهجرة النبوية

على صاحبها افضل السلام

وازكى التحية والحمد لله

رب العالمين

م



السيد على شرح المطالع

بسم الله الرحمن الرحيم

قال وحيد زماة تغمده الله بغفرانه المجد لله فياض ذوارف العوارف الفيض الوهاب من فاض
الماء فيضا وفيضوضه اذا كثر حتى سال من جانب الوادي فكان لوهاب ماء زاد على موضعه
فسال عن جوانبه او هو ووصف له ينبت مواهبه والفيض في الاصطلاح انما يطلق على فعل
فاعل يفعل دائما لا عوض ولا غرض ومنه قرأهم المبدأ الفيض اما على قياس ما عرفت
واما معنى ذوالفيض وذوارف جمع ذارفه من ذرف اى سال والعوارف جمع عارفة وهي العطية
واراد باعطيا بالسبلة الوجودات الخاصة وما يتبعها من الكمالات فانها على الدوام فائضة
على الممكنات من ذلك الجنب المنزه افعاله عن العلل الغائية والاعراض وان كانت مشبهة
على حكم وبصالح لا تخصي وتسمى غايته وبها اول الاحاديث والآيات المشعرة بثبوت الغرض
في افعاله واحكامه تعالى ثم انه الاشارة الى براعة الاستهلال خص بالذكر من تلك لعوارف
الهام حقه بقى المعارف واراد به افاضة العلوم الحقيقية اى الثابتة المطابقة للاشياء انفسها
سواء كانت تصورية او تصديقية ضرورية او نظرية فانها باسرها فائضة من تلك الحضرة
اما باستفاضة او بدونها وعقبه ما يتوقف عليه ذلك الالهام اعنى موهبة المحبوبة ثم بما يتوقف
هو عليه اعنى رفع الدرجات المذكورة فهاتان القرينتان اللتان عطفت احدهما على الاخرى
توكدا لقرينة الشبهة وتقرانها مع ان الله تناسب الاولى في مطلق العموم حيث عت الملائكة
والقلائك كما ان الاولى عت الكل والرابعة تناسب الثانية في الخصوص من حيث انهما خصتا
ببعض العقلاء ففيهما نوع تفصيل وتأكيد للاولين معا والصلوة جد الله تعالى اول اعلى نعمه
العامة والخاصة ليرتبط به العتيد ويستجلب به المزيد ثم صلى على سيد الانبياء وخير الوي
وعلى اتبائه ليتوسل بهم الى الفوز بذلك المقصود والمبتغى وقيد الصلوة بما يفيد الايد
عرفا وجهل التقيد شاملا للحميد ايضا غير بعيد والال ما يرى في طرفي النهار من السراب
وخطور المعنى البال اختلاجه ونحوه كفيه وبعد فان العلوم هذه انما على توهم اما

او على تقديرها في نظم الكلام وقد صرح ههنا بما اشار اليه اولا فرغب في العلوم مطلقا بانها
 ارفع المطالب الكمالية واستانها وانفع المآرب الحقيقية من الدينية والديوانية واجدها
 وانفائل على تشعب فتونها اي انواعها وتكثر شجرتها اي طرقها من الشجرات النسيك
 وهو الطريق في الوادي رفعا لما تقر في الاوهام من ان الشيء اذا كثرت افعه وانقص خطره
 وانفائل عظم نفعه وانرفع قدره وتحققا لما ارتكز في العقول من ان العلوم وان كثرت فانها موصوفة
 بما ذكرت وانتقل منه الى التزويق في الفن الذي هو بصدده وفي قوله من بينها تصريح به
 على خاص من جملة العلوم الدونية وما قيل من انه آفة لها فلا يكون منها لاستفالة كون الشيء
 آفة لنفسه مردود بله ليس آفة لكها بل لما عدها من اقسامها فلا يحذور نعم ان خص افند
 العلم بما يبحث فيه عن المعنويات الاولى لم يكن مشاؤله اذ يبحث عن المعنويات الثانية كما
 ستعرفه الان هذا التخصيص تيسر واذ ارتكب مسار النزاع اعطيا كالانخلاف في اندراجهم
 تحت الحكم على ما سيجي وقوله اينها تبياننا واحسنها شانا من قبيل المسالفة في المدح كما جرت به
 العادة في الترغيبات وذلك لان اقوى العلوم برهانا واجلاها تبياننا هو الهندسة والحساب وما
 ينفي اليهم كما في المنطق ثم الطبيعى ثم الالهى وما يفرع عليها كما ان اضعفها حجة
 واخفها حجة لعلوم العربية وما ينفي عليها باله كما في المسبق والدر والتعجب والمنادى بمحذوف
 والمقنة الفضيلة تجلت تكسفت وهو ضد تسرت وايها الحسن اللطيف الفائق جلت
 بالتخفيف اي كسفت والسناء بالمدح والرفع وقوله فيه شفاء توضيح لما قد مر من كونه احسن واين
 وتفصيل لما جله من مناقبه ومزاياه ولقد اعجب حيث اتى في بيان اوصافه بذكر اسماء
 الكتب المشهورة على وجه لا يحوم حوله شائبة تكلف والاسقام الجهالات فان كل جهل
 بشئ جبل النفس التناطقة على استعداد اذ راك سقم روحاني لها والالام هي الحسرات
 المرتبة على تلك الجهالات عند الالتئام وقدد الآلات وكنوز التحقيق ما في العلوم من المسائل
 التي دونت فيها وتجري فيها مجرى حقيقتها وهي اصلاها وقواعدها ورموز التدقيق
 ما در اليها من مباحثها التي هي نكتها ودقائقها والاسرار ما احتجبت منها وراء الاستار
 والموصات المشكلات ولا يخفى على ذي فطنة حين الاضراب الذي في قوله
 بل انوار الهداية لان المقصود الاصلى من جميع ما سبق هو الاهتداء الى المقاصد الحقيقية
 والمطالب اليقينية بهدايته والتوسل بها الى دراتها من رلم تقرير لما سلف والعين
 الاولى بمعنى المختار ومنه اعيان الناس اي اخبارها وشرافها والثانية بمعنى الذهب وقوله
 لا يؤمن مقرر لما تقدمه والاغايط جمع اغلوطه وهي ما ينطبع من المسائل ونوعيات
 الاوهام تليسا بها يقال موهت الاناء اي طليته باذهب او الفضة وتحت نحاس او حديد
 وذلك لان الوهم يكسو الباطل لباس الحق ويوجهه ولا يهتدى الى سواء السبيل اي وسطه
 الذي يفضى سلكه الى مقصده اي لا يأت من احد من تغلبت غيره اياه ولا من غلطه الناشئ
 من وهمه ولا يبين له ايضا ما يوصل الى مراده الا يدرك مطالب هذا الفن ورعايتها ولما كان
 منشأ لغاظ وانغليط التباس كل من الخطاء والصواب بصاحبه اشار الى انه يميز كلامهما
 عن الآخر فتو له ولولاه ناظر الى قوله لا يؤمن كما ان قوله وانه ناظر الى قوله لا يهتدى
 وقد عطف احدا الناظرين على الآخر وعطف مجموعهما على مجموع المنظورين فتدبر لمبار
 يكبال يقدر به كايال الانظار في المواد الجزئية من المعلوم وكذا هو ميزان يوزن به الادكار
 فيها وعطف الاعتكاف على التأمل من قبيل عطف التفسير تقرير المعنى في الاذهان وعطف
 الاعتبار وهو المورد من جال شئ الى حال شئ آخر على النظر قرب منه فكل ظار تقرير

على ما ذكره من كونه معياراً أو ميزاناً وقوله لا يترن على حقيقة المبنى المفعول من تزنه اذا تزنه
 نفسه والـ يسار الوزن يقال ذهب صحيح السير اذا كانت خفيفاً في نفسه خالصاً عن الغش
 وقاسد العيار اذا كان بخلافه والذي يقتضيه ظاهر العبارة ان يذكر المعيار مع النظر والميزان
 مع الفكر لكنّه عكس نقيضها على ان العيار يطلق على الميزان ايضا بل على اس المقصود بالنظر
 والفكر شيء واحد يتر هذا الفن بالنسبة اليه تارة مكثراً وتارة ميزاناً فحذف قوله وكل فكر
 يقرب من العطف لتفسيره المسالم جمع معل وهو الموضع الذي تنصب فيه العلامة على الشيء
 وحذف الياء من المصاحح رعاية للوزن والتناسبة للعالم والاصناف جمع صيقل وهو الصنع
 الذي يزيل صدأ السبوف اي فيه ما يزول كدورات الاذهان الماضية في المعاني كالصور
 المصقولة في ضروب وانها ولا كان من لغته في منافعه وصفات كماله مظنة للبحر فدفقها
 بقوله ولا امر ما اي ولا امر عظيم وشرف خطير ومنفعة جليلة صاروا ذلك الفحل الاعلام
 يتحكمون في وجوب معرفته اما فرض عين او وقف يعرف الله عليه كما ذهب اليه جماعة واما فرض
 كرامة لان اقامته شأنا رادياً وحفظ عقايد لا يتم الا به كاذب اليه آخرون والراسخ في العلم
 من ثبت قدمه فيه تلاً لا البرق اي اع واقربح الطبع جمع قريحه وهي اول ما يسقط
 من البرق فخرج وتب ثم اطاعت على ما يستخرج من العلوم بدقة النظر ثم على محله الذي
 هو الطبيعة والوقادة المرتفعة الاله كالبالمتهبة والحوار جمع خاطرة وهي التكمة
 التي تخطر بالبال والمراد ههنا محلها والقادة اي التي تتفر الجبال عن الزيوف والافراط
 بجاوزة الحد والاطراء المبالغة في الوصف بالكمال ثم انه خص بالذكر الشيخين وما نقل
 عنهما من مدائح هذا الفن لان القوم باجمهم معترفون بتقدمهما مطبقون على التسك بمقالتهما
 وقدم اباعلي ولم يعرف به على اشتها امره واشتغال الناس بكلامه واقتداء اكثرهم بتصانيفه
 والقل عنها حاول اي قصد والجلالة العظيمة قال المنطق نعم العون على ادراك
 العلوم كلها اذ هو آلة عاصمة عن الخطا فيها وكان يسجد خادم العلوم اذ ليس مقصودا
 في نفسه بل هو وسيلة اليها فهو كخادم لها وكان ابو نصر يسميه رئيس العلوم باسمها
 لبقا ذكركم فيها فيكون رئيسا حاكما عليها وكلا النظرين صحيح كايبري والفاسوف مركب
 من فيلا وهو المحب وسوفا وهو العلم المراد بالمعاني هو المقاصد والبلاني هو الدلائل والشديد
 الرفع والاحكام مأخوذ من السيد وهو الجلس رآه خيرا بانصر وهما معطوفان على اسمان وخبره
 والعائق بكسر العين وسكون اللام وهو الذي يس من كل شيء فمصنف بالنسبة تأكيد ومبالغة
 والازهار جمع زهر يقع الهاء وسكونها وهو النور يقع النون زهرت اي اضاءت واشرفت
 والاعراف جمع عرف يقع العين وسكون الراء وهو الضيق وانوار جمع نور يضم النون
 بهرت اي غلبت من بهر القمر اذا اضاءت حتى غلب نوره نور انكواكب وانى كنت فرغ
 من مناسبات الفن المرغوبة بما لا مزيد عليه ثم شرع في بيان الله قدا على ذروة شأنه في تحفيقه
 واتقاه فذكر ما افضى الى ذلك الاعتلاء من صرفه في مدة مديدة من عنفوان شبابه ومن كونه مشغولاً
 شديد الحرص بتخصيصه واكتسابه فان هذا الحرص هو العمدرة في الوصول الى كل مطلوب
 ومن كونه مدلساً باحثاً عن جملة ومفصلة ومن كونه شاطراً اي بمدا مجاز الحد في الشوط
 اي العدو لافتصاص شوارده راكباً في ذلك على قطوف التأمل وهو يقع الغاف الفرس المتقارب
 الخنوع وانما ذكره لنبهها على انه لم يكن يأمل على سبيل الطفرة في اجراء ما يتأمله بل كان بدأ
 كلامها باقدام تأمله ومن كونه ناضلاً اي رابحاً على طريق المسافة في اصطباذ حقايقه
 تبال الهمج اي سهام الولوع والاعرابه عر قوس القربط اي السبق يقال قربط القوم قربطاً وهو قارب
 اذا دفعهم الى الماء ومن كونه وثاقاً في استنباطه اي جملة اثباتاً نسخاً بصديق همة

والعزاد اذ علا وارفع واوضح اعداين معاقب الامام اي اعتقدها التي هي مواضع عقد القلائد
 بما ينظم اي مسائل ينظمها التقرير المحرر اي الواضع الخاص وقوله من لاني تدينه اي
 ثبوت ذلك التقرير بيان لما ينظم به وراجع اذنا قوليل الانتفاض والتأخر درست بليت
 وخفضت والعالم مواضع العلوم ومدارسها وعفت التفت ولجامل جند المعالم اعني
 مواضع الجهالات ومراياها مطروح على الطرق فهان غير مضمّت اليه ومحمول على الحقن
 مكرم غاية الاكرام عمت اعين الزمان حيث لم يميز بين الاضداد واحكامها ففكس ما كان يمت
 عليه من اكرام العلماء واهانة الجهال اوهيت باعين المبهة على صيغة الحكاية عن سمع
 الصواب متعلق بقوله لما تجنبت بالجيم وامثال هذه الشكوة مما جرت به العادة فيما بين الجمهور
 واكني استدر الذم اذ كره من مساوي الزمان ومثاله يقال نبذت كذا وراء ظهري اي نسبته
 ولم اعتبه حسنة كبرى اذ نبشأ منها حسنات لا تحصى وآية عظيمة حيث يهتدى بها الى
 مقاصد شتى بمكائنها بمنزلة ما ورثتها لا يكثر لايالي شعر وما هي اي تلك الحسنة الجامعة
 بين كونها حسنة كبرى وآية عظيمة والاقبال توجه السعادة والمجد الشرف والكرم
 السجادة والاصالة بل الجودة في كل شيء وهو ضد اللوم اعني ذناه الاصل وشعم النفس
 والدستور بضم الدال فارسي معرب وهو الوزير الكبير الذي يرجع في احوال الناس الى
 ما يرسمه واصله دفتر الذي جمع فيه قوانين الملك وضاوطة والمظورة بمالفة في المنظر بمعنى
 الخامل على النظراية والديوان صاحب الدفتر المذكور يقال اجتمع الدواوين في موضع
 كذا واصله ذلك الدفتر من دونت الكتاب اي جمعه وقرت بعضه من بعض يعني ان الزمان
 ينظرون اليه دائما متعينين لما به امره وقد يقال هو بمالفة في الناظر بمعنى الحافظ فيكون الديوان
 بمعنى الكتاب عين اعيان الامارة اي مختار اشرف الامراء والمقصود انه جامع بين العلم وليسف
 ومجلاء وقودة للطاشقين معا والقدرح المعلى هو السابغ من قداح البسمرولة النصب الاعلى
 في المعارف اي العلوم كلها والصابغ السهم الذي قصد ولم يجر وفي المثل مع الخواطي
 سهم صائب والقوب الاشراق والحمد الفضائل التي يحمدها عليها والجمعة الكثرة اشار
 بذلك الى مرجع التسمية باعلم المتأخوذ من باب التفعيل الدال على الكثرة والاصحاب مطلقا
 الوزير لانه بصاحب السلطان والمفضل الكبير الفضل والاولى ههنا مقصور واصله المد
 وهو الزاوية والفرم سيد القوم وقوله في غدد يشير الى ان رأيه اعلى مرتبة في الاشراق من
 البدر لانه يريك في الدجى ما لم يوجد بعد وقوله ما نمدحت نصيحين حسن ممدوح به النبي
 عليه السلام والائمة السباسة يقال آل الملك رعيته اي ساسها واحسن رعايتها والسرادق
 معرب سرارده وازهر الشجر اذ اظهر نوره والحدائق جمع حديقة وهي الارضية ذات الشجر
 والبستان الذي عليه الحائط والاية الممتعة عن الانقياد قبله من ابي والايدي جمع الايدي
 من اليد بمعنى التعمد والفرق الماء الكثير يقال عرفت عين الماء واغدت اي صارت كثيرة الماء
 اوشبهته هذه المسألة البليغة في وصف المدوح بأخوذة من قول الشاعر وفي وصف المايمة شعر
 ما انت مادحها يا من يشبهها * بالشمس والبدر لابل انت هاجبها * من اين للشمس خال فوق
 وجتها * ومن تحتك في نظام الدر في فيها * من اين للبدر ارجفان مكحلة * بالبحر والفتح مجرى
 في حواشيه * والمطيرة يقع ليم الكثير المطر والجلال بل تقابل الدقائق يقال لكل جليل ودقيق
 والالب الخالص والمدى الغاية يقال قطعت قطعة ارض قدر مدى البصر وقدر مد البصر
 ولما قصدت عطف على قوله ولكن عطف قصدة على قصدة بنظاره اي يتساون بتطرق
 من طرق فلان اذا جازا لا تهزت اي افترست واغتمت والنهضة الفرصة والوسن العباس

وقيل هو الفتور الذي يسبق النوم والسنا بالقصر النوم واللبا جبر جمع ديجور وهو الغلام
الشديد يقال ليلة ديجورة أى مظلمة - صرح على الشيء إذا اظلم عليه يهتجون من الاعتصام
والستار جمع ستارة بمعنى السترة وهى ما يستر به كائنا ما كان بخلاف السترة المعول لذلك
والسبرير جمع السبر مخزج يقال اقترح كذا اذا سأله بلازومة وهو دليل على الشغب
اليلغ والشلوابع جمع شافعة من غفمت الشيء اذا كان وتراجلته زواجيا أى اهتم اقترحا على مرة
بمباخرى والفساب ما تشبه المرأة على وجهها وذلك أى مخز وجعل ذاولا والشهاب
هى الطرق بين الجبال جمع شعب بالكسر والصعاب جمع صعب وهو خلاف الذلول ولم
اقصر هذا مع ما فى حيزه وصف للشرح بكونه مطابقا للكتاب الذى خالف قلبه ان يريد يقال
افصح عن كذا أى اظهره والنكتة هى الدقيقة التى تستخرج بدقة النظر اذ يقارنها غالبا
نكت الأرض باصبع وانحوها واسالب الكلام فنوه وطرقه جمع اسلوب سخي أى ظهر
والإبرام الاحكام نعم تصديق لما سبقه وتقرير لما لحقه وفرائد الجواهر كبارها الغاية
الاثمان والسعوط الحيط مادام فيه الخرز والزواهر جمع زاهرة وهى المشرقة فقد وصف
الشرح بغاسة معانيه وبلاغة عباراته معا واللوامع جمع لامعة من لمع اذا برق وحضرة الرجل
قربه وفناؤه والسدة باب الدار والسنية المرتفعة ومدين قرية شعب عليه السلام من
مدن الباكين اذا اقام به والمراد ههنا المجمع والمائر جمع مأثرة وهى ما يروى من المفاخر وقائفة
الشيء اوله يتهرى ينشق يقال تفرى الليل عن صبحه وليسل بهم مظل شديد لا يخاطمه
ضوء اصلا صارفا حال من المستتر فى الظفر عادية الزمان حادثة العاقبة والخوان الكثير الحباثة
منشط من الشطط الحبل حلته فشمسة أى شعاعة وذلك بالضم علم الشمس تخطيط أى
تبد وتزيل والادهم الاسود ولما نبه الشارح على ان الشمسة لم ترد بهذا المعنى غيرها
بشعاعه فزال ازدواجها بشئنة وهى الخلق والطبيعة وهذه مثل قصده ان ما ذكره عادة
قديمة من آباء الكرام الان النجاسة بين المضرب والمورد غير مرعية فانما اباخرن جد حاتم على
اوجد جده وكان له ابن يقال له اخزم وهو الذك من الحية فأت ترك بين فوشو يوما فى مكان واحد
على جدهم فادموه فقتل ان بنى زملونى بالدم شئتة اعرفها من اخزم كانه كان ما قاولده
وها ما ابيض فى شرح الكتاب يوم ان الخطبة كانت متقدمة على الشرح مع ان ما سبق
دل على تأخرها وقد يقال اراد اقبض فى غرضه اوجكى ما مضى منه بعبارة الجدل تصويرا لما
اقدم عليه قال الحمد هو الوصف بالجبل على جهة التعظيم والتجليل لما كان الجبل
متناولا للانعام وغيره من مكامم الاخلاق ومحاسن الاعمال ولم يقيد ايضا الوصف المذكور بكونه
فى مقابلة النعمة ظهر ان الحمد قد يكون واقعا بلازاة النعمة وقد لا يكون وانما اشترط كون ذلك
الوصف على جهة التعظيم ظاهر او باطنا لانه اذا عرى عن مطابقة الاعتقاد او خافه افعال
الجوارح لم يكن جدا حقيقة بل استهزاء ومخرقة لا يقال فقد اعتبر فى الحمد فعل الجنسان
والاكران ايضا لانا نقول كل واحد منهما كما اشترنا اليه شرط لكون فعل اللسان جدا وليس
شيء منهما جراً منه ولا جزئاً له ثم الجليل ان تناول الاختيارى وغيره كالقدرة مثلا كان الحمد
مراداً للروح ونجته عليه بان يقال مدحت الاولو على صفتها ولا يقال جدتها على ذلك
وان خص بالاختيارى وحده لزم ان لا يكون وصفه تعالى بصفاته الذاتية جداله وقد يوجب
بانه متناول لهما معا لكنه محمود به ولابد ههنا من اعتبار قيد زائد وهو ان يكون ذلك الوصف
بلازاة امر اختيارى هو المحمود عليه من نعمة او غيرها فيخص الحمد بالفا على المختار دون
المدح اذ يجوز فيه ان يكون المدح عليه كالممدوح به مما ليس اختياريا فان قيل اذا وصف

النعم بالشجاعة وأمددة الكلمة مثلا لأجل انعامه كانت الشجاعة محمودة بها والآن نعلم محمودة
 عليه وأما إذا وصف الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محمودة عليه قلنا تلك الشجاعة من حيث أنها
 كان الوصف بها كانت محمودة بها ومن حيث قيا بها بمخاطبها كانت محمودة عليها فهمها
 متباينان ههنا بالاعتبار ولهذا يقال وصفته بالشجاعة لأجل كونه شجاعا ومنهم من منع صحة
 المدح بما ليس اختياريا وجعل مثال اللؤلؤ مصنوعا لا عبرة به وأما الوصف بصاحبة الخلد
 ورشاقة فقد قيل هو خطأ من الجمهور وقيل مؤيد لأنه على الانفصال الجملة
 وهو بالاسمال وحده وهذا تصريح بما فهم من لفظ الوصف ضمنا فالك اذا قلت وصفت فلانا
 بكذا لم يتبادر منه الافعال للسان واعلم ان القول بالتخصيص ليس جدا بخصوصه بل لانه دال
 على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار
 الصفات الكمالية وذلك فديكون بالقول كما عرفت وديكون بالفعل وهذا اقوى لان الافعال
 التي هي اثار السخاوة تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال فان
 دلالتها عليها واضحة قد يتخلف عنها مدلولها ومن هذا القبيل جد الله تعالى وثناؤه على ذاته
 وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات لا تحصى ووضع عليه موائد كرمه التي
 لا تندهى فقد كشف عن صفات كاله وظهرها بدالات قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من
 ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في عبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال النبي عليه السلام لا حمى
 ثناء عليك كما ائبنت انت على نفسك والشكر على النعمة خاصة قد ظهر مما ذكره في تعريف
 الحمد ان متعلقه عام ومورده خاص وأما الشكر فهو على عكس ذلك اذ متعلقه النعمة الواصلة
 الى الشاكر ومورده تلك الثلاثة المذكورة والمشتراك بينها الفعل فكأنه قيل الشكر فعل
 ينبئ عن تعظيم النعم بسبب انعامه وانما لم يصرح بذلك ولم يفصله اعتمادا على ما ذكره
 في تعريف الحمد الاصطلاحي ولما كان تعاكس الموردين والمتعلقين ظاهر الدلالة على النعمة
 بين الحمد والشكر فرع عليه قوله فبينهما عموم وتخصص من وجه لكن وجود الشكر
 بدون الحمد ظاهر في افعال القلب والجوارح وكذلك اجتماعهما في فعل اللسان بآراء الانعام
 واماراجد الحمد بدون الشكر ففيه نوع خفاء فلذلك ترك الاولين وتعرض للثالث بقوله لان الحمد
 قد يقترب على المضائل وهي المزايا التي لا تتمدى والشكر يخص بالقواضل وهي المزايا
 المنعدية اعني المواهب والعطايا والالاء هي والنعماء مترادفان بحسب اللغة لان سياق كلام المص
 يقتضي تخصيص كل منهما بمعنى على حدة فانه لما خص الحمد اى فبده وعده من الالاء ولا شك
 ان مورده اعني الانسان نعمة ظاهرة اقتضى ذلك تفسيرها بالنعم الظاهرة وكذا لما خص الشكر
 وعده من النعماء وكان اشرف موارده اعني القلب نعمة باطنة ناسب ان يضمها اليانعم الباطنة رعاية
 للمقابلة وانما كان اشرف لان فعله وان كان خفيا يستقل بكونه شكرا من غير ان يضم اليه فعل غيره
 بخلاف الموردين الاخرين اذ لا يكون فعل شئ منها شكرا حقيقة ما لم يضم اليه فعل القلب
 وقوله كالخوس اى الظاهرة والباطنة فهو وتشيل لهما وانما صرح بها لانها نعم جالبة في انفسها
 مع كونها وسائل الى نعم اخرى هي الادراكات بانواعها واعلم ان قوله نعمد لك اما اخبار
 كما هو اصله واما انشاء وعلى التقديرين يدل اجلا لا على الانصاف بالكمال فيكون حسدا
 وكذا لشكرك يدل على كونه نعمة كذلك فيكون شكرا ولا ينبغي عليك انه اذا كان نفس الحمد
 والشكر من العلم ايضا لم يمكن لاحد الاثبات بهما على التمام والكمال لاستلزامه تسلسل الافعال
 الى ما لا يدهى وتحقق ما هيتهما مامر كان معنى لغو بالحمد والشكر وما يذكره الان معنى عرفي لهما
 واللفظ عند اهل العرف حقيقة في معناه العرفي بجواز في معناه اللغوي والمعنى الحقيقي بمنزلة ماهية

الشيء اللازمة والمعنى المجازي كموارضة التي تفارقة فلذلك قال وتحقق ماهيته على معانيها
الحقيقي ليس عبارة عن قول القائل الحمد لله أي ليس ماهية ذلك القول هذا القول فلا ينافي كونه فردا
من أفراد تلك الماهية كحقيقته وإنما خص هذا الفرد بالثاني لأن الأوهام العادية تنسب إلى أن الحمد
ما يشتمل على لفظ الحمد وما يشتق منه والمراد بصفات الجلال النزهة عن سمات نقصان
وجعل الصغير في قوله عليه للاعتقاد دون الاتصاف كما يهتك أولى وكذا الحال في جملة
مشار إليه بقوله ذلك والشكر كذلك ليس قول القائل الشكر لله أي ليس ماهية ذلك القول
المختص بكونه تعالى بغير تلك الأوهام ولا القول المطلق الدال على تعظيم الله تعالى سبحانه
أيضا وهذا لا ينافي كون الثاني جزءا منه وكون الأول فردا من جزئه إلى مطابقة مصنوعاته
يعنى الإطلاع على ما فيها من دقائق الصنع العجيب والحكمة الدقيقة ثم صرفه انقلب إلى التأمل
فيها والاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته والسمع أي وصرفه السمع إلى تلقى ما ينشئ
عن مرضاته من الأوامر وما ينهي عن الاجتناب من مساخطه ومنهاته من التواهي
ثم استعمال الآلات في اشتغالها وقس على ما ذكرنا سائر النعم الظاهرة والباطنة لعونه النعم
الوارصلة إلى الخالد وغيره وذلك لأن النعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مطلق لم يقيد بكونه
منعما على الحمد أو على غيره فثبتا وهما بخلاف الشكر إذ قد اعتبر فيه منع مخصوص هو الله
سبحانه ونعم واصله تعالى عبده الشاكر ولكون الحمد أعم من الشكر وجه ثان وهو أن فعل
القلب واللسان وحده مثلا فكيف يكون جدا وليس بشكر أصلا إذ قد اعتبر فيه شمول الآلات ووجه
ثالث وهو أن الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من أن النسبة بالعموم المطلق
بين الأمرين لا تصح بحسب الوجود دون الجمال الذي كلفنا فيه لأن الحمد كصرف القلب مثلا
فما خلق لأجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتياز في الوجود عن سائر أجزائه فإلغى
من باب اشتباه مفهوم الشيء بمصادق هو عليه فان ما ليس محمولا على ذلك انصرف هو ماصدق
عليه الحمد أعني صرف القلب وحده لافهموه المذكور لا يقال صرف الجميع أفعال متعددة
فلا يصدق عليه أنه فعل واحد لا نقول هو فعل واحد قد تعدد متعلقه فلا يفي وصفه بالوحدة كما يقال
صدر عن زيد فعل واحد وهو ضرب القوم مثلا ونحوه أن المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية
كبدن واحد والاعتبارية كمسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني كما لا يذهب على ذي مسكة
هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر
العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي أيضا إذا قيدت النعمة في اللغوي
بوصولها إلى الشاكر كما مر واذ لم يقيد كانا متحدين وكل ذلك ظاهر يادني تأمل ولا يخفى أيضا
أن النسبة الثالثة من هذه الأربعة بحسب الوجود وأعم أن الأمام فسر الحمد في سورة الأنعام بهذا
المعنى وتفسير الشكر بما ذكر من الصرف المذكور في بعض كتب الأصول قبل وبهذا المعنى ورد قوله
تعالى وقيل من عبادي الشكور وقد سمعت من بعض تلامذة الشارح أن نحوه قد هذا منقول عن كلام
إمام الحرمين والهداية الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب عرفها بعضهم بأنه الدلالة الموصلة
إلى البنية ونقض بقوله تعالى وأما نود فهد بناهم فاستحبوا العمى على الهدى ولا يناسب هذا
المقام أيضا لاستلزامه أن يكون النود مستدركا وأما تعريفها بوجود ما يوصل إلى المطلوب
فباطل قطعا لأن ذلك الوجدان هو الاهتداء بالهداية الأبرى أن وجد المطالب الكمالية
ولم يدل غيره عليها يقال هو مهتد ولا يقال هاد وكذا تعريف التوابع بفقدها ما يوصل إلى
المطلوب باطل أيضا لأن من تقاعد عن تحصيل المطالب المرة ولم يسلك طريقها أصلا فاقدا لما يوصل
إليه وليس بغاؤه قطعا والقطعة هي الفهم بطريق القبح أي بلا اكتساب واستفاضة

كجواهر المشهور والاعلام اعم من الالهام اذ فيكون بطريق الاستعلام ايضا والحق حال القول
الصدق والصدق في مشاركان في المورد اذ قد يوصف بكل منهما القول المطابق للواقع والعقد
المطابق له والفرق بينهما ان المطابقة بين الشئ وبين مقتضى نسبة كل منهما الى الآخر بالمطابقة
كما علم في باب المغالطة فاذا طابق الاعتقاد الواقع فان نسب الواقع الى الاعتقاد كان الواقع مطابقا
بكسر الباء والاعتقاد مطابقا بفتحها فهذه المطابقة القائمة بالاعتقاد تسمى حقا بالمعنى المصدري
ويقال هذا الاعتقاد حتى على انه صفة مشبهة وانما سميت بذلك لان المنظور البراوي في هذا الاعتبار
هو الواقع الموصوف بكونه حقا اي ثابتا محققا وان نسب الاعتقاد الى الواقع كان الاعتقاد
مطابقا بكسر الباء والواقع بفتح الباء فهذه المطابقة القائمة بالاعتقاد تسمى صدقا ويقال هنا
اعتقاد صدق اي صادق وانما سميت بذلك بتغيير الهمزة عن احتها فقول بعبارة اليه اي يقبل
الواقع الى القول والعقد المطابق وقوله اعني كونه مطابقا هو بفتح الباء وما ذكر بعده بكسرها
اذ اعمد هذا التصور ان حل النصوع على المعنى الاعم فلا اشكال وان حل على المعنى الاخص
جعل بيان النسبة بين المفهومين ثمة لتعرفها اذ به يتميز كل منهما عن الآخر امتياز تاما
فهو من توابع لتصور بروز زيادة كشف فيه فنقول للنفس الناطقة جهتان جهة الى عالم الغيب
وهي باعتبار هذه الجهة متأثرة مستقبضة عما فوقها من المبادئ العالية وجهة الى عالم الشهادة
وهي باعتبار هذه الجهة مؤثرة متصرفة فيما تحتها من الابدان ولابد لها بحسب كل جهة من قوة
ينظم بها حالها هناك فالقوة التي بها تتأثر وتستفيض تسمى قوة نظرية والتي بها تؤثر وتصرف
تسمى قوة عملية ويمكن حل قرائن هذه المطابقة فان قيل جعلها على مراتب النظرية اشارة
الى براعة الاستهلال لان المذكور في طرفي هذا الكتاب اما علوم نظرية واما آلة لها فهو متعلق
بهذه القوة ومرتبتها فالغائذة في جعلها على مراتب العملية فلنا فائدة ان كمال القوة العملية
كما ستعرفه بان كتاب الاعمال السنية واكتساب الاخلاق المرضية والاجتناب عما هو مذموم منهما
شريا وعقلا وعرفه هذه الامور والتبعية بينها علوم نظرية في الاغاب ولذلك قيل القوة العملية
مستعدة من القوة النظرية فلا آلة المذكورة تعاقب بها ايضا وما ذكر في الطرف الآخر من الكتاب
اعني الحكمة النظرية لا يتناول عن الاشارة الى الحكمة العملية خالية عن العلوم خلوها
في مبدأ الفطرة عن العلوم كلها ظاهرة وان نوقش فيه بانها لا تغفل عن ذاتها اصلا وان كانت
في ابتداء طفوليتها وحينئذ تسمى اي هذه المرتبة التي هي الاستعداد المحض والنفس في هذه
المرتبة عقلا هو لا يتاها فان كلا لاستعمالين مشهورين الاول ان سبق قوله اما مرتب القوة النظرية
والثاني بقوله نسبة اليها اي للنفس الناطقة بالهوى وانما قال الخالية عن نفسها لان الهوى
الاول يستحيل خلوها عن الصور كلها لانها في حد ذاتها خالية عنها اي ليست مأخوذة
مع شئ منها بخلاف النفس الناطقة فاهل تخلو عن الصور العلمية باسمها وانما قدنا الهوى بالاولى
لانها قد تطلق على الجسم اذ ترك منه جسم آخر كما امر بر المركب من قطع الخشب ولا يتصور
خلوه من نفسه عن الصورة لكونه مأخوذا معها وقوله القابلة صفة ثابتة للهوى فلا يجب
ابراز الضمير حصل لها سلم اولية اي ضرورة فان الضروريات اوائل العلوم والنظريات
ثبوتها وكيفية حصولها انها اذا سمعت تلك الآلات وادركت الجريسات وتبينت لما بينها
من المساركات ولما بينات استعدت لان تقبض عليه من المبدأ القباض صور كلية تنجز بنسب
بعضها الى بعض ايجالا وعليا اما بمجرد توجه العقل اليها واما بالحدس او التجربة الى غير ذلك
بما يتوقف عليه العلوم الضرورية وحينئذ قد حصل لها الصور والنصديقات البدئية
التي هي مبادئ العلوم الكسبية واستعدت لاكتسابها استعدادا امكن من الهوى لا في

ولكنه الانتقال الى صفة كاملة راسخة تمكن بها من الانتقال الى النظريات ومن جعل
 الاضافة بانية وجعل الملكة مقابلة لعدم دون الحال وزعم ان الانتقال حينئذ موجود نقا ولا
 فقد تكلفوا الاضافة اليه فلهذا في هذه المرتبة قوة مخلوطة بفعل لاستفادتها اي لاستفادة
 هذه المرتبة او استفادة النفس هذه المرتبة من العقل الفعّال المفيض للمواد في طائفة هذا
 واذا صارت اي النظريات مخزونة عندها وذلك انما يكون بمشاهدتها مرة بعد اخرى
 وحصلت لها صفة راسخة فيها تمكن بها من استحضار النظريات على سبيل المشاهدة
 متى شئت من غير تحشم كسب جديد فهي العقل بالفعل وانما سميت بذلك لان النظريات
 وان كانت حينئذ بالقوة الانها قريبة من الفعل جدا فكانها حاصلها بالفعل ووجه الضبط
 في هذه المراتب الاربع ان القوة النظرية لاستكمال النفس الناطقة بالادراكات الانا يدهيات
 ليست كالا لهما عند ادائها لمشاركة الحيوانات العجم لها في حال جل كمالها الممتد به الادراكات
 الكسبية و مراتب النفس في الاستكمال بهذا الكمال مخصصة في نفس الكمال واستعداد
 لان انطراح بعضها لاتعلق به بذلك الاستكمال و مراتب قوته فالكمال هو العقل المستفاد اعني
 مشاهدة النظريات والاستعداد اما قريب وهو العقل بالفعل او بعيد وهو الهولاني او توسط
 وهو العقل بالملكة فان قبل مشاهدة النظريات مرة بعد اخرى متقدمة على صبر ورتها
 مخزونة بلا شهية فكيف يكون العقل بالفعل استعدادا المستفاد مع تأخره عنه فلذا هو استعداد
 لاستحضار الكمال واسترجاعه بعد غيبته وهو متقدم عليه للاستحضار لانه لا استعداد بين
 السابقين ولا محذور ومن ثمة قيل المستفاد متقدم في الحدوث على العقل بالفعل ومتأخر عنه
 في البقاء ولا نظرا الى هاتين الجهتين جاز تقديم كل منهما على الآخر في الذكر كارد في الكتب واعلم
 ان هذه المراتب تعتبر بالقياس الى كل نظري فختلف الحلال اذ قد يكون النفس بالنسبة الى بعض
 النظريات في مرتبة العقل الهولاني وفي بعضها في مرتبة العقل بالملكة وفي بعضها في مرتبة العقل
 المستفاد وفي بعضها في مرتبة العقل بالفعل ومن قال المستفاد هو ان تصير النفس مشاهدة بجميع
 النظريات التي ادركتها بحيث لا يغيث عنها شيء منها لانه لا يوجد المستفاد لاحد في هذه
 الدار بل في دار اقرار الاله بالبعث المتجددين عن جلساب البدن ونعلايقه اذ قد توجد لهم
 لمعات من ذلك كبروق خاطفة قوته ولما كان شروع في تطبيق القرابين على مراتب القوة
 النظرية وانما جعل مجموع القرابين اشارة الى المرتبتين لان الاستعداد الهولاني نعم باطنة
 ولا يتناولها الالاء والانت تحصيل المرتبة الثانية اعني المشاعر تشتغل على نعم ظاهرة وباطنة
 فلا يمكن تخصيص القرينة الاولى بالمرتبة الاولى والثانية بالنسبة بل تندرج الاولى في القرينة
 الثانية والثانية تنوزع على القرينتين جد الله تعالى اي جده وشكره على اعطائه اياهما يعني
 الهولاني والمشاعر فان قبل الهولاني عبارة عن قابلية المعلوم وهي من لوازم ماهية النفس
 الناطقة من حيث هي فكيف يتصور اعطاؤها اياه فلنسا في حد ذاتها بحيث اذا وجدت
 في الخارج كانت قابلة لها فلهذه الجبئية من لوازمها وما كونها سالحة لها بالفعل قابلة لارتصاف بها
 فوقوف على ايجاد الفا على فكون من عطاها بل لابد معها من ارتفاع الموانع كما انقاسوا
 وهي ابلادة المتناهية فان صاحبها وان راعى جميع القوتين المنطقية وعرض اكله عليها
 اخطأ في الانتقال الى المطالب لعدم تغطيته للاندراج كما سيأتي والغواية فان الذي هدى
 الى سواء الطريق قد يجوز عنه كالمفكر اذا المبراع تلك القوانين وتأخير لغواية رعاية لازدياد مجانستها
 الهداية اعلام الحق والهام الصدق الوجه في هذا التخصيص ان الاعلام تعاقب بالامر الخارج
 اولائه اذا حصل في ذلك صورة شيء يقال ان ذلك الشيء معلوم به ومعلوم لك وما في ذلك
 من صورته التام لا حظته ولا تصوير تلك الصورة لمحوظة معلومة لا تبا وقد صرفت ان الحق صفة لوجوده

فيها الامر الخارجى ولا تناسب ذلك ان يوقع الاعلام عليه وان الالهام لما كان عبارة عن افعال
شيء في القلب كان متعلقا بالصورة اولا لانها المتعة فيه حقيقة واذا قبل للشيء لله ملقى اورد
الله ملقى صوته وقد مر ان الصدق صفة لوحظ فيها الصورة الذهنية اولا فاقضت المناسبة
ابقاع الالهام على الصدق واما تنال الاعلامات وتوالى الالهامات على ما ذكره من حيث ان
اعلام الحق والهام الصدق متقاربان في المعنى بل ما لهما واحد كالانجي فقد يدكرهما معا
تكرار تلك المأل في تكرار كل واحد منهما وفيه اى في عدم حصول ملكة الاستحضار الابداع لعلامات
متتالية والهامات متوالية اشار بان المبدأ الغياض للسور العقلية خزائن حافظة لهما وذلك
لانه لما توقفت تلك الملكة على تكرار الاعلام والالهام لم تكن تلك الصور فيما بين تلك الاعلامات
المتكررة منطبعة في النفس واللام يتصور اعلام اصلا بل في خزائنها والا محتاجت الى تجسم كسب
جديد ولا تكون تلك الخزائن الاجوهر بمجرد انعكاس منها اشعة الى مرآة النفس الناطقة بحسب
استعداداتها المتفاوتة على ما تقر في الحكمة لان استعداد العلوم ليس الامن حضرتك
اشاره الى ان قوله لاعلم الا ما علمت معناه لاستعداد علم الاياضتك لان دراية العلوم الاولى
اى البديهية فان درايها بطريق الالهام دون الاستفاضة بالاكساب النظرى لتحصير
العلم والحكمة فيك اى تعلم الاشياء على ما هي عليه وتعمل الافعال على ما ينبغي فالهداية
الحقيقية فيتحصيل النظريات لتصور الامتك واعلام الحق اى وانما سأتك اعلام الحق
والهام الصدق مرة بعد اخرى لانك الجواد الحق والكريم المطلق فلا تطرق فتور في
مواهبك وعطائك تكررها باستعمال الشرايع النبوية الاحكام المتعلقة بالاعمال الظاهرة من حيث
انها كرادل سائرهم تسمى شرايع وتنسب الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه مظهرها ومن حيث انها
اوضاع كلية واسرار حكيمية واصلها الله تعالى الى الانبياء عليهم السلام تسمى نوايس الهيبة فان المالك
الذى ياتي بالوحى يسمى ناموسا فاطلق اسمه على ما يتجمله من الوحى وجع يقال غسب السر اى كتمه
وناموس الرجل صاحب سره الذى يظهر له من باطن امر ما يستره عن غيره على جلها بل على كلها
كان الاول نظر الى معنى الحمد والثانى الى معنى الشكر حسب ما حققناه ومن ههنا تظهر فائدة
ايراده لذلك التحقيق في معنى الحمد والشكر تهذيب الباطن عن الملكات الردية كالخلج والحقن
والحسد ونظايرها شواغله عن عالم الغيب كعقله بالامور الدنيوية الدنية الا بهداية الله تعالى
يعنى الى طريق تهذيب الباطن عن تلك الملكات ونقص آثار تلك الشواغل وصرفه النفس
اى عن العبادة المقضية للكسل في ازالتها وعن القنابة لسلك طريق الضلالة في تلك الازالة
ما يحصل بعد الاتصال يريد ان النفس اذا هذبت ظاهرها وباطنها عن رذائل الاعمال
والاخلاق وقطعت عوايقها عن التوجه الى مركزها الاصلى بمقتضى طباعها انفصلت بعالم
الغيب المجردة اتصالا معناه فيعكس اليها ما ارسمت فيه من القوش العليا فتجلى النفس
ح بالصور الادراكية القدسية اى الخالصة عن شوائب الشكوك والاهوام وهو ملا حظفة
جل الله تعالى اى صفاته النبوية وجلاله اى صفاته السلبية وقصر النظر على كماله في ذاته وصفاته
وافعاله بل كل وجود اى بل يرى كل وجود ثم ان حصر العلم فيه اشارة الى استغرق كل علم
في عمله كما ان حصر الحكمة اى الاتيان بالافعال على ما ينبغي اشارة الى اضمحلال كل قدرة في
جنب قدرته وحصر الجود اشارة الى ان كل وجود كال انما هو في ذاته ومنه وهذه البشارة المذكورة
في المرتبة الرابعة اختصار لطيف لما ذكره الفاضل المحقق في شرح مقامات العارفين واعلم ان
السعادة العظمى والمرتبة العليا للنفس الناطقة هي معرفة الصانع تعالى بماله من صفات
الكمال والنزعة عن نقصان وما صدر عنه من الآثار والافعال في النشأة الاولى والاخرة وبالجملة

معرفة المبدأ والمخاض والمضي إلى هذه الحقيقة من وجهين أحدهما طريقة أهل النظر
والاستدلال وثانيهما طريقة أهل الرياضة والجاهات والسالكون للطريقة الأولى أن الترتيب
علم من ملئ الانبعاث فهم المتكلمون والآخر الحكماء المشائون والسالكون للطريقة الثانية أن
وافقوا في أساسياتهم أحكام الطريقة فهم الصوفية المشرعون والافهم الحكماء الاشتراقيون
فلكل طريقة طائفتان ومضامين الطريقة الأولى الاستكمال بالقوة النظرية والترقي في مراتبها
والغاية القصوى من تلك المراتب هي العقل المستفاد أعني مشاهدة النظريات على ما هي وبحصول
الطريقة الثانية الاستكمال بالقوة العملية والترقي في درجاتها وفي الدرجة الثالثة من هذه القوة
تفيض على النفس صور المعلومات على سبيل المشاهدة كما في العقل المستفاد بل هذه الدرجة
أكل وأقرى من المستفاد من وجهين أحدهما أن الحاصل في المستفاد لا يخرج عن الشبهات الوهمية
لأن الرهم له استيلاء في طريقة المباحثة بخلاف تلك الصور القدسية التي ذكرناها فإن القوى
الحسية قد سخرت هناك للقوة العقلية فلا تازعها فيما تحكم بها وثانيهما أن الفايض على
النفس في الدرجة الثالثة قد يكون صوراً كثيرة استعدت النفس بصفاتها عن الكدورات
وصفاتهما عن أسواق التعلقات لأن تفيض تلك الصور عليها كآراء صفات وحودى بها ما فيه
صور كثيرة فإنه يتراعى فيها ما تنسج له من تلك الصور والفايض عليها في العقل المستفاد
هو العلوم التي تناسب تلك المبادئ التي رتب معاً للتأدي إلى مجهول كرامة صفات شيء يسير منها
فلا يرسم فيها الأشياء قليل من الأشياء المحاذية لها من القضايا أي من المقدمات البدئية
المذكورة في براهين العلوم الحقيقية التي لا تغير بتبدل الملل والأديان أن استفادة القابل
من المبدأ تروى على مناسبتين هما فهذه القضية ضرورية وأن وقع فهو نوع خداما نسبة
إلى الأذهان العاصرة لزل ذلك بالإنبيء على بعض الأمثلة وكثيراً ما يستعملها الحكماء في كتبهم
وينون عاينها بيان مقاصدهم منها أي من تلك المواضع الكثيرة ما ذكره في المراجع فإنهم
قالوا أن العناصر الأربعة إذا تصفرت وامتزجت وتماست بحيث تفاعلت أي فعل صورة كل
منها بتوسط كفيته في مادة الآخر حتى انكسرت أي خرجت عن حرافتها كقياساتها المتضادة
واسفرت على كيفية متشابهة في أجزاء الممتزج متوسطة بين تلك الكيفيات توسطاً
وحدانية أما بان تطلع تلك العناصر كقياساتها المتعددة وليس كيفية واحدة حقيقة وأما بان
تنكسر تلك الكيفيات عن سورته وتغارب بحيث تصير كيفية واحدة ملتحمة من تلك الكيفيات المنكسرة
على اختلاف مذهبي الحكماء والأطباء حينئذ يصير ذلك الممتزج المتعدد في نفسه شيئاً واحداً
متصفاً بكيفية واحدة وذلك يوجب أن يحصل لتلك العناصر الممتزجة نسبة في الوحدة
إلى مبدأها الواحد بسببها يستحق أن يفيض على الممتزج صورة كما في الماء أن وفتس كما في
النباتات والحيوانات وكلما كان المزاج عدولاً إلى الوحدة الحقيقية أميل كانت النفس الفايضة
عليها مبداءاً شبهة في صدور الآثار الكثيرة عنها ويانه على الأجل أن مزاج المعدن بعدد الاعتدال
فالصورة الفايضة عليه حافظة لتركيب العناصر المتداعية إلى الافتراق بمقتضى طبايعها ومزاج
النسب قريب منه إليه قارباً فالنفس التي تفيض عليه مبدأ لذلك الحفظ والأغذية والنشو
والنساء وتوليد الذل ومزاج الحيوانات أقرب منه إليه فالنفس الفايضة عليه مبدأ لما ذكر في النبات
مع الإحساس والحركات الإرادية ولما كان مزاج الإنسان أقرب إلى مزاج الحيوانات إلى الاعتدال
الحقيقي كانت نفسه مصدراً لتلك الآثار كما سماع التعلقات وما يتبعها ومن تلك المواضع أيضاً
قولهم أن النفوس المجردة الفلكية التي نسبتها إلى اجرام الافلاك كنسبة نفوسنا إلى
أبداننا تسخر بخبريكاتها المتخلفة الأوضاع الممكنة لأجرامها من القوة إلى الفعل

يحصل لها بواسطة ذلك الاستخراج مناسبات متفاوتة في كونها تنصفه بالفعل على وجوه
متعددة الى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه فتفيض عليها بواسطة تلك
المناسبات من تلك المبادئ الكمالات المختلفة الثلاثة بها الى غير ذلك من المواضع التي من
جلتها انهم قالوا ان الروح الحيواني الذي في العروق الضوارب اشد مناسبة في الطاقة للنفس
الناطقة فيمليق بالاولا يفيض منها عليه سائر القوى ثم يتعلق بالاعضاء ويسرى اليها بتوسط
تلك القوى ومن تلك الجملة قولهم ان جميع المركبات من حيث هي باسرها قالة للوجود وكما انما
على انحاء مختلفة ووجوه شتى الان بعض تلك الوجوه ابلغ نظاما واحسن انتظاما لكل من حيث
هوكل فهي من حيث قولها لذلك الوجه الاكل اشد مناسبة للبدن الكامل من جميع الجهات
فاستعقت ان يفيض عليها ذلك الوجه الابلع الاحسن اعني النظام المشاهد الواقع فيها ولها
اي وتلك الغضبية مثل اى امثلة في المواد الجزئية لا تكاد تختصر في عدد كالمثل والمثل فانه كلما
كانت المناسبة بينهما اقوى كانت استفادة المتعاملين اكثر وكانار والخطب فله كلما كان الخطب
ايس كان اقل للاحتراق من النار بسبب المناسبة في اليوسه وكالادوية الحارة فانها اشتد تأثيرا
في الابدن المنسوخة للشاس في السخونة اذا عرفت هذه المقدمة فنقول لما كانت النفس
الانسانية في الاغاب متغصة في العلايق البدنية اى متوجهة الى تدبير البدن وتكبله بالناكية
مكدرة بالكدرورات الطبيعية الناشئة من القوة الشهوانية والغضبية وكان ذات المفيض
عراسمه في غايه التزه عنها ولم يكن بينهما سبب ذلك مناسبة بترب عليها فيضان كمال
لاجرم وجب عليها الاستعانة في استفادة الكمالات من تلك الحضرة المترفة بتوسط يكون
ذاجهين التجرد والتمليق ونساسب بذلك كل واحد من طرفه باعتبار حتى يقال ذلك
الموسط انفيض من المبدأ الفياض تلك الجهة الوحانية التجردية وهي اى وتقبل النفس منه
الفيض بهذه الجهة الجسمانية العلية فلذلك وقع من المص اتوسل في انحصار الكمالات
العلية والعلية التي اشار اليها في الخطبة بقوله ونسالك هدايا الهداية وما يبعده الى المؤيد
بالرأسمين الدينية والدنيوية مالك زنة الامور في الجهتين التجردية والتعلقية والى اتساعه
الذين قالوا مقامه في ذلك بافضل الوسائل اعني الصلوة عليه الصلوة وعابهم تبعا وانشاء
عليه بما هو اهل مستحقه من كونه سيد المرسلين وخاتم النبيين وعليهم بكونهم طيبين طاهرين
من رجس البشرية وادناسها فان قيل هذا التوسل لما يتصور اذا كانوا متعلقين بالبدن واما اذا
تجردوا عنها فلا اذ لاجهه مقضية للنسابة قلنا بكونه انهم كانوا متعلقين بها متوجهين الى
تكميل النفوس الناقصة بهممة عالية فان اذ ذلك باق فيهم ولذلك كانت زيارة مرافدهم معدة
لفيضان النوار كثيرة منهم على الزائرين كما يشاهده اصحاب البصائر ويشهدون به فقد ظهر بما
قرناه مناسبة قوله ويتبهل لما تقدم من سؤال افاضة الكمال وان الصلوة على النبي واجبة عقلا
كما انها واجبة شرعا اراد بالعلمهم ادراك المركبات سواء كل باعتبار نص رمايتها والتصديق
باحوالها وكذا الحال في المعرفة فانها ادراك البسيط تصور او تصديقا ومن ثمة يقال عرفت
الله دون علمه ومناسبة هذا الاصطلاح لما سمع من ائمة اللغة من حيث ان متعلق العلم في
هذا الاصطلاح وهو المركب متعدد ومتعلق المعرفة وهو البسيط واحد كما انهما كذلك عند
اهل اللغة وان اختلف وجه التعدد والوحدة ونما قال ههنا ان قد ذكر في رسم هذا الفن ان
المعرفة تستعمل في الجزئيات فيكون العلم في مقابلتها مستعملا في الكليات اهم من ان يكون مفهومها
كلها او قاعدة كلية وذكر في تقرير المعارضة الثانية ان المراد بالعلوم هي التصديقات والمعارف
التصورات بناء على ما سبق من ان المعرفة ادراك البسيط والعلم ادراك المركب ولم يرد ان هذا
الاصطلاح عين ما سبق باله سني عليه كما نقصه عنه عبارة فكاه جهل الاصطلاح السابق

المتعاقب للمعنى المتأخر اسلافه فرغ عليه الاصطلاح الثاني والثالث لان الكلّي والتصديقي
 اشبه بالمركب والجزئي والتصور اشبه بالبسيط ولو جعل استعمال العلم في التصديقات والمعرفة
 في التصورات اصلا لانه عين المعنى القوي ثم تفرع عليه المعنيين الآخران لكان اقرب هذا
 ومناقضه من اول فصول الجساسة من ان كل معرفة وعلم اما تصور واما تصديق يدل على
 انهما يستعملان مترادفين ثم ان ههنا معنيين آخرين لا إشارة في الكتاب اليهما احدهما ان
 المعرفة تطلق على الادراك الذي بعد الجهل والثاني انها تطلق على الآخر من ادراكين لشيء
 واخذ يتخلل بينهما عدم ولا يعتبر شيء من هذين القديين في العلم واما هذا لا يوصف البارئ تعالى
 بالعارف ويوصف بالمسلم فاذلك خص المعارف بالالهية فان ذاته تعالى وصفاته مزهبة
 عن التركيب مطلقا وخص العلوم بالحقيقة اي الثابتة على مر الدهور كما مر وذلك لانهما
 وقعت الحقيقة في مقابلة الالهية التي هي بساطت اراد بها الادراكات الثابتة المتعلقة بالمركات في
 الغالب فجعلت صفة للعلوم والمص قد علمت الحقيقة في الذكرا ذبها بتوصل الى تلك
 المعارف وعكس الشارح نظرا الى ان تلك البسائط متقدمة بالذات والشرف على المركبات
 لان مسائل هذه القنون تشبه هذه المسائل بالاضواء فيما ذكر اصل يتفرع عليه تشبه ابواب
 هذه الكتاب بمطلع انوار الكواكب والحكمة مقصودة بالذات دل ذلك موافقا لكلام المتن
 على ان المنطق ليس من اقسام الحكمة وكذلك يدل عليه اخذه في تعريفها اعيان
 الموجودات اي الموجودات الخارجية وانما اخذ هافيه لان كمال النفس الانسانية املا هو
 ادراك الواجب تعالى والامور المسندة اليه في سلسلة العلية بحسب الوجود الاصيل اعني الخارجي
 ولا كمال لها معتدابه في ادراك احوال المبدومات واذا بحث عنها في الحكمة كان على سبيل
 التبعية دون الاصابة والبحث عن الوجود الذهني بحث عن احوال الاعيان ايضا من حيث
 انها هل لها نوع آخر من الوجود اولا ومن حذف الاعيان عن تعريفها وقال الحكمة علم
 باحث عن احوال الموجودات جعل المنطق من اقسام الحكمة النظرية الباشطة عما لا يكون
 وجوده بقدرتنا واختيارنا وكلام الرئيس في اشارته مبني على هذا القول وعلى التعريفين ليس
 موضوع الحكمة شيء واحدا هو الوجود مطلقا او الموجود الخارجي والامم بجزان بحث فيها
 عن الاحوال المختصة بانواعها بل موضوعها اشياء متعددة متشاركة في امر عرضي وهو الوجود
 المطلق او الخارجي وحيث يجب ان تقيد الاحوال المشتركة بقيد مخصوصة لها بواحد واحده من
 تلك الاشياء مثلا تكون من الاعراض العامة الغريبة عن احوال تشترك هو على صيغة البناء
 للمفعل اي يوقع الاشتراك فيها بين قسمين منها كالامكان المشترك بين الجواهر والعرض
 او بين ثلثة كالوجود والوحدة فان كان اي البحث عن الاحوال المشتركة فهو قسم الامور
 العامة من تلك الاقسام الاربعة فان قيل الاحوال المشتركة هي نفس الامور العامة وهي ليست
 مسائل في قسمها بل موضوعات فيه فلا يبحث هنالك عن الاحوال المشتركة بين الاقسام لان البحث
 عبارة عن اثبات المحمولات لموضوعاتها فانما البحث عنه في هذا القسم هو الاعراض
 الذاتية للامور العامة فتكون مشتركة مثلها وانت خبير بان الامور العامة اذا جعلت
 موضوعات في قسمها لم يكن البحث عن احوالها بحثا عن احوال الاعيان بل يجب
 ان يشار الى الامور العامة بمحولات تثبت هنالك للاعيان مقيمة بما اشترنا اليه من
 الخصص اما مطلقا واما على القول بان عرضها للاعيان لا مر عام عرضي لها ثم ان
 تقدم الامور العامة على سائر الاقسام لعمومها وكونها مبادئ لا مورا الخاصة وتأخير
 الاولى عنها لتوقفه عليها كما مر وتقدم الجواهر على الاعراض لاحتياج العرض

في وجوده الى الجواهر ومنهم من يقدم مباحث الاصراض بالمقابلة في شرح الواقف ولهم
 ان اتعرفين المذكورين يناولان الحكمة النظرية التي فسرنا بها والحكمة العملية الباسية
 عن احوال الموجودات التي وجودها بقدرتنا واختيارنا لكن المذكور في الطرف الثاني من هذا
 المختصر هو الحكمة النظرية المتعلقة بالذات الصالحة دون العملية المتعلقة بالقوة الصالحة
 وانما اقتصر عليها لان القوة الصالحة اشرف لبقا آثارها ابد الآباد دون العملية اذ ينقطع
 أثرها عند خراب البدن وايضا المقصود من الحكمة العملية هو الاعمال وهي خسبة بالسياسة
 الى المصارف الالهية والكليات القدسية آلة لتحصيل العلوم الحكيمية القياس في لفظ
 الحكمة تسكين الكاف لكن المستعمل نحر بكها بالفتح كما في لفظ الارضية لدرك المجهولات
 وهي امان بطب تصورها الجهل البسيط قابل العلم تقابل المبدء والمملكة والاعداد اما تبرز
 عما كتبتها ولا تقسم الالقسامها فكما ان العلوم تنقسم الى تصوري ونصديقي كذلك المجهول
 ينقسم الى مجهول تصوري اى مجهول اذا ادركه تصور اول المجهول تصديقي
 اى مجهول اذا ادركه ادراكه تصديقا لا جرم حصره اى الطرف الاول او المنطق
 اى المجهولات من جهة التصور فمما التصورات المجهولات التصورية والتصديقات
 بالمجهولات التصديقية لان التصور كما تعرفه عبارة عن الصورة الحاصلة وكذلك التصديق
 فاكنتها محصل الحاصل فالنسب هو المجهول من جهة التصور ومن جهة التصديق
 وايضا الواكنتي فيها بما من شأنه ان يرسم في الذهن من الصور الادراكية وجعل المنطق آلة
 لاكتساب العلوم الغير الحاصلة وحكم بان تلك العلوم قسمان لم يتبين الاختصاص الا بان يقال
 هي متعلقة بالمجهولات وادراكها اما تصور او تصديق وذلك لان انحصار العلم في هذين
 القسمين انما هو لاختصاص العلم فيما يتعلق به فكذلك الحال فيما يتعلق بالمجهولات لما عرفت انما
 فرقا بين المقصود بالذات في هذا القسم بمعنى قسم التصورات وهو مباحث الكليات والتعريفات
 وكون مباحث الكليات وسيلة الى مباحث المعارف لا ينشأ في كونها مقصودة بالذات نظرا
 الى المقدمات وقوله ههنا اشارة الى ان المقدمة تطلق على معنيين آخرين احدهما القضية
 التي جعلت جزء القياس او الحجة والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل كاليجاب الصغرى وكذا الكبرى
 في الشكل الاول مثلا وكان هذا الثاني اعم من سابقه والشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء
 منه والادراك على ما يكون خارجا عنه ثم الضروري في الشروع الذي هو فعل اختياري توقفه
 على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بفائدة تترب عليه سواء كان جازما او غير جازم
 مطابقا وغير مطابق واما تصوره برسمه والتصديق بفائدته المقصودة منه والتصديق بان موضوعه
 اى شئ هو يتوقف عليها الشروع فيه على بصيرة وكذلك مباحث الالفاظ توجب زيادة بصيرة
 في الشروع بطريق الاستفادة والافادة فقوله ما يتوقف عليه الشروع في العلم اراد به الشروع
 على بصيرة فان هذه الامور الاربعة موجبة لها كما لا يخفى على ذي مسكة ولا يرهان على انحصار
 مقدمة العلم في ثلثة اواربعة ولا على انحصار البصيرة في مرتبة واحدة فمن اطاع على خاص خارج
 يوجب ازديادا في البصيرة فله ان يمدد من المقدمات بل المقصود توجيه ما ذكر في اوائل كتب
 المنطق من الامور الثلاثة او الاربعة على سبيل الخطابة الكافية في امثال هذه المقامات فتدبر
 ولا تكن من الخاطئين بخط عشواء وكان الانسب تصديرها على القسمين وذلك لان نسبة
 المقدمات الى القسمين على السواء ولا اختصاص لها بالقسم الاول فاذا هداه في ترجيح بل ارجح
 وقد اجب عنه بيان القسم الاول بشارك المقدمات في توقف القسم الثاني على كل منهما لان التصديق
 يتوقف على التصور فلهذا المشاركة اوردناها فيه واولاها اكان الاولى ان يجعل الطرف الاول
 مشغلا على مقدمة البيان ما يتوقف عليه الشروع في العلم وعلى قسمين لاكتساب التصورات

والمتصف بصفات العلوم اما النظرية ههنا تصح ان مشهور وان احدهما ان العلوم انما تنظرية
اي غير متعلقة بكيفية عمل والمادة متعلقة بواجبها ان العلوم اما ان لا تكون في نفسها لا تحصل
شيء آخر بل كانت مقصودة لثباتها وتسمى غير آتية واما ان لا تكون الله عز وجل مقصوده في نفسها وتسمى
الحكمة الشارح لهذه الآتية على ان مؤداها واحد فان ما يكون في حد ذاته الله لا يحصل غيره لا بد
ان يكون متعلقا بكيفية تحصله فهو متعلق بكيفية عمل ومتعلق بكيفية عمل لا بد ان يكون في نفسه
التي لا يحصل غيره ففقدت معنى الال الى معنى العملي وكذا ما لا يكون الله كذلك لم يكن متعلقا بكيفية
عمل وبالم شلق بكيفية عمل لم يكن في نفسه الله لغيره ففقدت معنى النظرى وغير الال الى شيء
واحد ثم النظرى والعملي يستعملان في نفسان ثلثة احدها في تقسيم العلوم مطلقا كما ذكرناه
فالنطق والحكمة العملية والطب العملي وعلم الحياكة كلها داخله في العملي المذكور ههنا
لانها باسرها متعلقة بكيفية عمل اما ذهني كالنطق واخارجي كالطب مثلا وانها في تقسيم الحكمة
على ما نهضت عليه فان لم يقتر في تعريف الحكمة قيد الاعيان كالنطق داخله في الحكمة النظرية
دون العملية اذ ليس بمبحثه الا عن المعقولات الثانية التي ايس وجودها بقدرتنا واختيارنا من هذا البحث
تعل كيفة العمل الذي هو الفكر اذ ليس بمبحثه من تعلق العلم بكيفية عمل ان يكون ذلك العمل موضوعه
كافي الحكمة العملية وان اعتبر فيه ذلك القيد كان المنطق خارجا عن القسمين معا كما حققته وانما اذكر
في تقسيم الصناعات من انها ما علمية اي يتوقف حصولها على ممارسة العمل والنظرية اي لا يتوقف
حصولها عليها وعلى هذا يكون علم الفعوى والفقه والمنطق وحكمة العملية وذلك القسم من الطب
خارجا عن العملية بهذا المعنى اذ لا حاجتي حصولها الى مرادها الاعمال بخلاف علوم الخياطة والحياكة
والجمجمة لتوقفها على الممارسة والمرادولة وغاية العلوم لغير الآلية حصولها نفسها وذلك لانها
في حد ذاتها مقصودة بذواتها وان امكن ان يترب عليها منافع اخرى فان قبل غاية الشيء علة له
فلا تصور كون الشيء علة لنفسه قلنا الغاية بحسب وجودها الذهني علة لوجود ذى الغاية
في الخارج فاللازم من كون الشيء غاية لنفسه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده الخارجى
ولا محذور فيه لا يبقا لهذا الغاية في الموجودات الخارجية دون العلوم فانها موجودات
ذهنية لتكونها صورا عقلية لانقول ان العلوم قد توجد في الذهن بذواتها كما اذا تعلت
على مخصوصا فان ذلك العلم حاصل بذاته في الذهن وقد توجد فيه لا بذواتها بل بصورها
كما اذا تصورت علما مخصوصا قبل ان تتعلمه ولا شك ان وجوده في الذهن على الوجه الاول مغاير
لوجوده فيه على الوجه الثاني فهو باعتبار الوجود الثاني علة له باعتبار الوجود الاول
ونسبة الثاني الى الاول كنسبة الوجود الذهني الى الخارجى وغاية العلوم الآتية حصول
غيرها وذلك لانها متعلقة بكيفية العمل ومبينة لها فالغرض منها حصول العمل سواء
كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصودا لآخر آخر يكون هو غاية اخيرة تلك العلوم اما يكون
له غاية اي مغايرة له خارجة عنه والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذى الغاية لان تحصيله
فعل اختياري فلا بد ان يكون مسبوقا بتصور الغاية اي بتصورها من حيث انها غاية له اذ لا بد
من التصديق بربها على ذلك الفعل كما بين في موضعه فان قلت ليس في هذا الفصل التصور
غاية المنطق دون ذلك التصديق اذ اذكر فيه لبرهن عليه كما برهن فيد على احتياج الناس الى المنطق
قلت لا حاجة ههنا الى برهان فان من تصور المنطق من حيث انه آلة قانونية الى اخره فانه يتصور
غاياته ويصدق تربتها عليه وكفى لاوالم بان احتياج الناس اليه بسبب معرفته هو الغاية منه يتضمن
العلم بكونه مغايريا عليه كذلك معرفة حقيقته اي ماهيته الوجودية فان لفظ الحقيقة
في الاصطلاح اما تطلق على الموجودات لان هبة الشيء البسطة لنا مطلبا من مطلبيها

*

والمطلب هو التصور ومطلب هل وبالمطلبية التصديق والتجسس على حقيقة العلم مما يتصور
بحسب الاسم وهو تصور الشيء باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة موجودة
في الخارج وهذا التصور يجري في الموجودات قبل العلم بوجودها في المبدئيات انبثاقا
والطلب له ما الشارحة للاسم وثانته تصور بحسب الحقيقة لشيء تصور الشيء الذي علم وجوده
والطلب بهذا التصور ما الحقيقة وكذلك التصديق ينقسم الى التصديق بوجود الشيء الذي علم وجوده
والى التصديق بغيره والطلب الاول على الحقيقة والى الثاني على المبدأ لا يشترط
في ان مطلب ما الشارحة بتقديم على مطلب هل البسطة فان الشيء علم بتصوره فهو
لم يكن طلب التصديق بوجوده كما ان طلب هل البسطة مقدم على مطلب ما الحقيقة اذ علم علم
وجود الشيء لم يكن ان يتصور من حيث له موجود ولا ترتيب ضروري بين العلمية البركة والمائية
بحسب الحقيقة لكن الاولى تقدم المائية واعلم انه اراد بالمائية الحقيقية التصور باعتبار الحقيقة
اي باعتبار الوجود سواء كان تصورا بالكنه اولا فلا بد عليه ان المذكور في الكتاب رسم حقيقة
المنطق فلا يفيد تصور كنهها والمطلوب بما الحقيقة اصطلاحا حاهو الكنه ولذلك يجب
بالد التام بحسب الحقيقة فقط كما ان المطلوب بما الشارحة تصور المفهوم بنفسه لا بصورته
ولذلك يجب الحد التام بحسب الاسم دون النقص والرسم بحسبه فلذلك اي فلان تصور
حقيقة اي ماهيته باعتبار وجوده موقوف على العلم بوجوده اذ لا يمكن لذلك التصور بدون هذا
العلم بين احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات العلمية اعني الصورات الكاملة
والتصديقات البقية ولما لم يكن ثبوت التصديق بوجوده فمحصرا في التصديق بالاحتياج
اذر كما كان له دليل آخر لم يقل وبين هاتين توقف على بيان الاحتياج بل استدلال على وجوده
بثبوت احتياج الناس اليه في الكمالات الثابتة بلا شبهة وقد اورد على الشارح ان الكمالات
صور علمية فتكون موجودات ذهنية متوقفة على امر موجود في الذهن هو المنطق ولورفض
ان تلك الكمالات موجودات خارجية لم يشبه ايضا ان وجودها في الخارج موقوف
على وجود المنطق في الذهن فعلى التدبرين لا يلزم وجوده في الخارج فلا يكون له حقيقة لا نها
عبارة عن ماهية الموجودات الخارجية فاجاب بان ما ذكرناه كلام مخيل قصدنا به توجيه امور
مذكورة في اوائل كتب هذا الفن يتوهم استدراكها بحسب الظاهر اعني بيان الحاجة اليه
وما يتوقف هو عليه اذ كان يمكن ان يعرف المنطق ويشار الى غايته وانما تمنا بحسب الظاهر
لا يمكن ان يقال بيان الحاجة انما هو ليوضح رتب الغاية عليه فان قيل المنطق كما سيأتي يطلق
على العلم وعلى المعلوم ايضا فليحمل ههنا على الثاني ليكون حقيقة من الحقائق قلنا معلوماته
فضايا مخصوصة مستقلة على نسب لوجودها في الخارج فلا يكون معلومه موجودا خارجيا
كان موضوعه ايضا كذلك بخلاف العلوم الباطنة عن احوال الاعيان ولما اشتمل قد عرفت
انه لا بد لتسا في الشروع على بصيرة من تصور الغاية من حيث انما مغتية على ما هي غاية له
ومن تصور هذا العلم من حيث انه موجود ومن التصديق بالاحتياج اذ يتوصل به الى التصديق
بالوجود الذي يتوقف عليه ذلك التصور فههنا امور ثلثة تصور الغاية من تلك الحقيقة وتصور
الحقيقة والتصديق بالاحتياج الغم مقام التصديق بالوجود فكان ينبغي ان يعنون هذا
الفصل بها الا انه لما اشتمل بيان الحاجة اي اثبات ان الناس يحتاجون اليه لكان على هذه الادوار
الثلثة صار يانها اصلا فغنون الفصل به اختصارا في العلم وقد مر دقا للتركيز في البيان
واشتماله اما على التصديق بالاحتياج فظاهر واما على معرفة الغاية فلا بد ان العلم بالاحتياج اليه
لا يوجب علم ان ذلك السبب غاية المترتبة عليه واما على تصور الحقيقة فلان البحث بالآخرة

ينبغي ان يكون ذلك في الاشكال الرابع في امور متشعبة ويشتبه في تصوراته فيحصل
تصور واحد هو وجوده بالاعتبار القابل لغيره من تصوراته بالاعتبار الواحد واليه هذا توجه
لأن الاعتدال على في الوجود متشعبة في البرهان فان تصور الحقيقة يتوقف على التصديق
بالوجود والاعتدال في التصديق بالاعتدال على الوجود المتشعبة من شأن الحقائق
فلكان ياتيه ان تصور واحد على تلك الحقائق في البيان لكونه صورة عليه ورسم الفصل
والاعتدال يتوقف على ان الحقائق على معرفة التصور والاعتدال على تصور تلك كلام في هذا التوقف
وإما وان كان في ان شاء الله تعالى أي ان شاء الله تعالى فالحكم قد تم التصديق على
لأن مفهومه وجودي وهو تصور واحد في الحقيقة والمصنف قد تم التصديق على مفهومه من تقدمه
على التصديق في تلك الحالة المتبادر من عباراته المتشعبة في تقسيم العلم هو ان الادراك ان كان
بجانب الحكم معارفه فهو التصديق والاعتدال في التصديق على كل واحد من تصور الطرفين
والاعتدال يحصل في تعريف التصديق دون تعريف التصديق في تلك الحالة فكل واحد من
على ان الادراك الجماع الحكم لا يتناول التصديق على هذا هي الامام والحكماء اصلا فتكلف
بعضهم وقال المراد بمشارنة الادراك الحكم ان يكون الحكم لاحقا به عارضا له ولا شك في انه
انما يلحق التصورات الثلاث لاكل واحد ولاثنين منها فمجموع التصورات الثلاث من حيث انه
ملحق الحكم ومعرض له يسمى تصديقا وما عداه تصورا فنتجته عليه ان هذا مذهب ثالث
يكون الحكم فيه خارجا عن التصديق عارضا له مع كونه موصوفا بصفات الحكم من كونه ظاهرا
وجازما بيقينا وغير يقيني الى غير ذلك فالترجمه وقال لاشك في الاصطلاح بل لكل احد
ان يصطلح على ما يشاء ولا يخذول في اجزاء صفات الملاحق على الحقوق ولما كان اثبات مذهب
جديد بلا سند معتد به بعدا لم يلتفت اليه الشارح وجعل الظرف اعني قولهم مع الحكم
مستقرا لانها كسا فهمه غيره فانطبق تعريف التصديق الخارج من التقسيم على رأى
الامام فليزله اثبات مذهب آخر والاجراء صفات العارض على عرصة بل اجراء صفات الجزم
على الكل لكونه مع ذلك منتزعا يست صور حاصلة من تركيب الحكم مع كل واحد من تلك التصورات
اومع اثنين منها فان الحكم في هذه الصور ايضا جزء اخر من المركب فيصدق عليه انه ادراك
يحصل مع الحكم وليس هذا الانتقاض بشار له ان مقصوده ان يحمل عبارتهم على ما يحتمله
من المذهبين ويؤيده بما يمكن تأييده ثم يطله وتوضيحه اورد في توضيح ما هو بهدده قضية
نظرية عريضة فيها انه هنا يختلف الجزم عن ادراك الطرفين والنسبة بخلاف ظاهرا ويتكشف
مقصوده انكشافا تاما واختارها من الهذيان لان الاول كما نوا يثبت في تعليمهم بها
والحسابيات تقوم على الاذهان وتعود اليها بالقياسات التي لا تطرق اليها غلط وخص هذا المثال
المتعلق بالاشكال السطحي المستقيم المخطوط لشهرته فحصل لنا حالة ادراكية لاشبهة
في اننا اذا وقفنا على ذلك البزهان الهندسي تحصل لنا حالة لم تكن حاصلة قبل الوقوف عليه
واما ان تلك الحالة ادراكية فبني على ما سبقه من ان الحكم ايضا صورة ادراكية وقوله فهذه
البينة الادراكية اشارة الى الحالة المركبة من تلك التصورات السابقة ومن الادراك الذي
هو الحكم فانها لم يسميت عندهم بالتصديق وتفتيد الحكم بالثبوت والاثبات أي بالاتزان
والاقتناع لاخراج التقييد من ادراك المركبات التقييد بل بالانثابة ايضا من قبل
التصورات دون التصديقات يستدعي المقام ارادها وسلمها يريد ان تقسم العلم الى التصور
والتصديق بغيره عليه اشكالان من وجوه مختلفة فهذا المقام اعني مقام ذلك التقسيم يقتضي
اراد تلك الاشكال وتجهلها الشك في جلية الحقائق وتوضح سريرة المقال فالاشكال الاول

فإنما الحق لا من توجبه التصديق وإنشاء التصديق وحاشا له أن يكون له الحق بل هو الحق
 حتى التصديق لا على رأى الحكماء وهو ظاهر ولا على رأى الأولاد لما ذكره من تقدم الحق على الحق
 ما جاب به منطق على مذهبه وتسبب اختياره إلى المصنف استدل به على أنه شرطه وأنه حال
 مجموع لا دارا كانت الأربعة بناء على ما سأل من أن الحكم ادراك وحل للمثلة على الزمانية
 لأنها تدور معها عند الإطلاق والمراد هو المصلحة وإنما لا يرد أن ادراك أحد الطرفين أو النسبة
 قد يحصل مع الحكم فمرة فكله قبل العلم أما ادراكه يكون حصوله دائما مع الحكم ولا يكون كذلك
 خلا أشكال التماسك من هذا المقام وهو حصول المجموع مع حصول الحكم وذلك أن التصديق
 ليس يحصل حالة عدم الحكم اتفاقا وإذا وجد كان حاصل اتفاقا فنظر إلى أن حصول المجموع
 حينئذ حكم به التصديق ومن نظر إلى أن الحاصل حاله حقيقة هو الحكم لأن التصورات الثلاثة
 كانت حاصلة قبله فلا يكون حصول المجموع بجميع اجزائه مع حكم بل التصديق هو الحكم
 وحده والأشكال الثمانية إنشاء التصديق أيضا لكنه عام يناول توجيه غيره من حل التصديق
 على أحد المذهبين دون من ذهب إلى أن مجموع التصورات الثلاثة من حيث أنه مرسوم للحكم
 هو التصديق فلا بد خل تحت العلم الذي هو من مقولة الكيف أو الانفعال وذلك لأن المقولات
 متباينة بالضرورة فلا يندرج ما يصدق عليه أحدها في ما يصدق عليه الأخرى والاقتصاد قد
 عليه المقولات معا وأشار بالتدريج إلى أن العلم فيه خلاف نشأ من أن العلم ليس بمحصل قبل ارتسام
 الصورة في الذهن وحاصل معه والحاصل حينئذ شيان الصورة المرتسمه واتصال النفس
 عنها بالقبول ومن قال أنه من مقولة الضافة يقول أيضا في حالة الارتسام تحصل إضافة
 مخصوصة بين العالم والمعلوم أم تكن حاصلة قبله فهي العلم والامام مع كونه قائلًا بارتسام الصورة
 والوجود الذهنى ذهب إلى أن العلم من قبل الإضافات والمجموع المركب من العلم إلى ما يصدق في
 عليه علم وهو الإدراكات الثلاثة وما ليس بعلم إلى ما ليس يصدق عليه أنه علم بالحكم لا يكون علما
 بالضرورة إلا يرى أنه إذا ركب ما يصدق عليه الحيوان مع ما لا يصدق عليه أصلا لم يصدق على ذلك
 المركب أنه حيوان قطعا نعم المركب من الحيوان وما هو مغاير له لكنه يصدق عليه كالتأني
 مثلا يدخل تحتها صبرات والفساط بمعنى أنها ونظائرها كالانزعاج واللب واليجاب والقي
 والاثبات الفساط توهم بحسب اللغة أن للنفس بعد تصور النسبة بين الطرفين فلا صادرا
 عنها ولا علة باها ما قال أهل اللغة لا يفرقون بين القبول والفعل ويسمون القابل اسم فاعل والمقبول
 اسم مفعول والحقى الذى يشهد به رجوع المصنف إلى وجدانه أنه ليس للنفس هنا أى حال
 الحكم بعد تصور النسبة تأثير وفعل بل ادعاء وقبول للنسبة وهو اعنى ذلك الادعاء والقبول
 ادراك أن النسبة واقعة أى مطابقة الأشياء لنفسها أو ليست الواقعة فإن قبل هذا المدرك مشتمل على
 محكوم عليه والنسبة والمحكوم به وهو واقعة وعلى نسبة بينهما وهى مفارقة للمدركات التى تعلق
 بها التصديق والحكم الذى هو فى ياله فهمها تصديق وحكم آخر وهو أن ادراك النفس أن النسبة
 بين تلك النسبة وبين واقعة واقعة فيلزم هناك قصد يق وحكم ثالث فيتوقف حصول حكم واحد
 على حصول احكام غير متناهية وهو باطل قطعنا المدرك بعد ادراك النسبة بين الطرفين أمر
 اجالى إذا عبر عنه بانه متناهي يظهر فيه قصد يق آخر والحكم هو ذلك الجمال كما يشهد به رجوعك
 إلى وجدانك فتأمل فهو أى الحكم من مقولة الكيف ومن قبيل العلم واقعة على الكيف لانه
 المذهب المنصور فى العلم انك قد علمت أولا وكيف لا يكون الحكم من مقولة الكيف ودخل تحت العلم
 وقد ثبت فى الحكمة أن الأفكار ليست اسبابا موجودة للتأنيج حتى تكون أفاءا للتأنيج من أفكارنا
 كما ذهب إليه جماعة لا يثبت بهم بل الأفكار تعدات لنفس اقبول صورها أى صور التأنيج العقلي

عن وجوده بالصور والادراك الحكم مبرور ادراكه بما صح ذلك القول وفيضا التصديق
 النفس من المبدأ الفاضل وذلك ان الصور والاشياء بالتيه والطرفين جاعلة قول الفكر فهو كان
 الحكم مثلا لها كائن يستعمل بالصور عنها لا بالقول من المبدأ الفاضل والاشكال الثالث عام
 بحيث يتناول المذهب السعيد ايضا على سبيلك عليه ومنشأه التصور والمبدأ الذي كرمه فان قيل
 تريد المراد بالادراك الساذج بين مطلق الادراك وبين الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم
 منبسط جدا في نظر المناظرة لان التردد انما يكون بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالانسان
 اما الحيوان الناطق او الخمر ومن الذين ان الساذج لا يحتمل المطلق فلنا يجوز التردد بالساذج
 ما اعتبر فيه عدم الحكم لانه ساذج أي خال عن الحكم فعنى كونه ساذجا عنه انه مفقود بعده
 وان يراه المطابق لانه جازع عن الحكم وعنده معنى كونه ساذجا عن الحكم وعنده انه لم يقدره
 ولا يدمه ايضا بل يقول المطلق اول بهذا الوصف لانه خال عن القبول كلها وكمن قد يحسب
 اللفظ هو بيان الاطلاق بحسب المعنى من غير ان يجعل اطلاقه قبلا فيه كقولك الامر المطلق
 والله من حيث هو هي والانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود الى غير
 ذلك فان هذه القيود كلها بيان للاطلاق لم يعتبر معه تقييد المطلق باطلاقه فان كان المراد
 مطلق الادراك يلزم الامر الاول يعني تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو مطلق الادراك
 نفس العلم الذي قسم اليه والى غيره الذي جعل قسميه فليكون عدم الحكم معتبرا في التصديق
 لان المعنى في الاعتبار في الشيء معتبر في ذلك الشيء فليزم اما تقوم الشيء اي التصديق بالتصديق
 اعني الحكم وعنده ذلك اذا جعل مر كبا من الحكم والتصور الذي اعتبر فيه عدمه لان جزء
 الجزء جزء ايضا واشترط الشيء اي الحكم بتقصيه وذلك اذا جعل الحكم نفس التصديق فان
 جزء الشئ شرط ايضا او جعل عارضه فان المروض شرط لوجود العارض فكذا جزء جزء
 وكلاهما اي تقوم الشيء الموجود بالتقصين واشترطه بتقصيه بحال لا استلزامهما اجتماع
 التقصين في الواقع نعم ربما جاز ذلك في الاستحالات وما نحن فيه بل منها فان قيل
 معنى اعتبار عدم الحكم في التصور على توجيه الشارح انه ليس حصوله مع حصول الحكم
 معية زمانية وهذا المعنى لا يتناقض كون حصول مجموع الامور الاربعة معه لاختلاف الموضوع
 في السلب واليجاب فن ان يلزم تقوم الشيء بالتقصين واشترط الشيء بتقصيه وكذا الحال في
 توجيه غيره فان عدم دخول الحكم في تصور المحكوم عليه مثلا وعدم عروضة له لا يتناقض دخوله
 في مجموع تلك الاربعة او عروضة لمجموع الثلاثة بل نقول الحكم موجود في نفسه داخل في مجموع
 وعارض للمجموع آخر وليس داخل في شئ من اجزاء المجموع الاول ولا عارض الشئ من اجزاء المجموع
 الثاني فكيف يتوهم التناقض بين هذه الامور الواقعة في نفس الامر فبما ان القوم لم يلتفتوا
 الى ذلك اما اولافلان الحصول مع الحكم وعدم الحصول معه وكذلك الدخول وعدمه والعروض
 وعدمه مما يبدان متناقضين بحسب الظاهر الا يرى انهم يقولون ان المركب من اجزاء مقارنه
 في الوجود كما ليس مركب من امور متصفة بتقصين ذلك المركب فان كل واحد من قطع
 الحشيش ليس بسمير واما ثانيا فلا يهاجمه ان عدم الحكم على التفسير المذكورة معتبر في النص في
 شرطا او شرط وهو خلاف الواقع وجوابه ان اودتم هذا الجواب هو الصحيح والمخالف الصريح
 ومحصوله ان المراد بالادراك الساذج ما اعتبر فيه عدم الحكم على تلك الوجه وليس يلزم منه
 امتناع اعتبار التصور في التصديق لانكم ان اردتم باعتباره فيه ان مفهومه معتبر فيه فهو
 غير مسلم اذن لبيان المكشوف انه ليس كذلك فكم من مصدق بتصديقت كثيرة لم يعرف
 مفهوم التصور لا يقال ليس يلزم من اعتبار مفهوم التصور في التصديق الا ان يكون حصول

التصديق في الذهن مستلزما لحصول نفس ذلك المفهوم فيه ولا يجب من هذا معرفة ذلك
المفهوم للفرق بين حصول الشيء وبين تصويره كما ذكر في باب العلم فانها في ضمن افرادها
خاصة لكل عالم بشي مع ان اكبرهم لا يعرفونها الا بقول هذا الكلام على السند فان قوله
ومن البين انه ليس بمعتبر فيه اعادة التعميم في هذا المقام لا يعطى السند الاخص
لايجدى نفسا في دفع المنع لكن بقي ان يقال ان المقصود ههنا تنبيه على انه لا يصلح سنده
ذاتيا لما تحت وهو ان يرى ان عدم الحصول مع الحكم او عدم دخول الحكم او عدم عروضه
انما يثبت للتصور مقبسا الى غيره وما هو ذاتي للشيء لا يكون كذلك واذا لم يكن ذاتيا لم يلزم
تخويز لان عارض الجزء والشرط لا يجب ان يكون جزءا وشرطا فان قلت قد يحكم على مفهوم
التصور بشي وقد يحكم به على شي فيلزم الاشكال في مثل هذا التصديق اذ لا يمكن ان يقال ان
مفهوم التصور ليس بمعتبر فيه قلت لا اشكال لانه اذا تصور هذا المفهوم كان تصور فردا من
افراد مجردا عن الحكم عليه فكان عدم الحكم عارضا لهذا التصور مقبسا الى متصوره واما عدم
الحكم انداخل في مفهوم التصور الساذج فليس مقبسا الى هذا المفهوم المتصور بل الى ما تحت على
الاطلاق فالداخل معتبر في هذا المفهوم المتصور بالقياس الى ما تحت مطلقا والعارض انما عرض
لتصوره بالقياس اليه والمعتبر في التصديق المذكور بالتقوم والشرطية هو ذلك التصور المعروف
بعدم الحكم المتصور الذي دخل فيه عدمه وان شئت تفصيل المقام بما لا يزيد عليه فاستمع
لما نتلو عليك وهو ان لكل واحد من التصور الساذج والتصديق مفهوما واما صدق هو عليه
فمفهوم التصور ليس معتبرا في مفهوم التصديق وهو لا يفيما صدق عليه مفهوم التصديق كما
حققت لك آفا واما ماصدق عليه التصور الساذج فهو معتبر فيما صدق عليه التصديق اما
بالجزئية والشرطية وكذلك هو معتبر في ادراك مفهوم التصديق فان الادراك المطلق المأخوذ
في مفهومه مفهوم تصوري وادراكه تصور ساذج ولا يستعالة في ان يكون ادراك شي فردا من
افراد ذلك الشيء المدرك لتصور العلم انه قسم من اقسامه فيكون المتصور ههنا صادقا على تصويره
وعلى غيره كما عرفت من صدق مفهوم التصور الساذج على تصويره وعلى غيره هذا وقد اجاب
عن الاشكال الثالث بان المعتبر في التصديق على احد الوجهين هو التصور المطلق المرادف للعلم
المقسم اليه لا تصور الساذج الذي هو قسم للتصديق وذلك على قياس سائر التقسيمات
فان المعتبر في كل قسم هناك هو المقسم لاما يقابله من الاقسام وليس بشي فان المعتبر في التصديق
لتصورات المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة وليس بشي منها ادراكا مطلقا يكون تخصيصه
تأنيضا للحكم اليه كتحصيل الحيوان بالناتق بل كل واحد منها ادراك مخصوص في نفسه
مع قطع النظر عن ذلك الانضمام الذي ان له لو كان بهذا الاعتبار مطلقا لصدق على باقي التصورات
التي يصدق عليها المطلق فالقسم في تقسيم العلم اعني الادراك المطابق معتبر في كل واحد من
قسميه بالصدق والجل عليه وقد تخصص بما يميزه عن قسميه كافي سائر تقسيمات الكل الى جزئياته
ومع ذلك فان احد قسميه المتقابلين في الجمل يتوقف وجوده على وجود الآخر بلا محذور اذ لا
شبهة لمنصف فان عدم الحكم صفة عارضة للتصورات الساذجة وان المعتبر في التصديق
ذوات تلك التصورات التي هي علوم لاصفاتها التي هي من قبيل المعلومات فهذه الجواب غير مطابق
لواقع وبشكل معد توجبه تقديم القول الشارح على الجهة كما ستعرفه الان اقرب الى فهم المبتدئ
في دفع الاشكال بحسب بادى الرأي فلذلك اختاره الشارح في شرحه للرسالة مع تأخره عن هذا
الشرح والاشكال الرابع عام كالثلث الا ان منشأ القسمين معا وانقسام التصديق الى العلم
والجهل ظاهرا متصور فقد قيل انه لا يتصف بعدم المطابقة لان كل صورة تصور به فانها

مطابقة لما هي صورة له واذا زلت من بعيد شيئا لا نسا أن نحصل في ذهنك صورة الفرس مثلا فلا خطا في تلك الصورة بل في الحكم الذي يقارن بها وان هذه الصورة لهذا الشيء فان الحكم بان الصورة الناشئة من شيء صورة له قد صدر ملكة للنفس وجوابه ان العلم ههنا قيد بوجه ههنا إشارة الى ان العلم قد يطلق على ما يخص بالتصورات المطابقة والتصديقات البقية ومن هذا الاشتراك بينهم ورود هذا الاشكال وقد ادرج في قوله الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة فويله الاولى ان تعريف العلم بمحصل الصورة متاحة في العبارة بدليل ان من عرفه بمقابل يله من مقوله وكيف لكنه قد ذكر الحصول لثبتيها على انه مع كونه صفة حقيقية تستلزم اضافة الى محله بالحصول كما لا يستلزم اضافة اخرى الى متعلقه ونظيره قول بعضهم في الوحدة انها تعمل عدم الانقسام تنبيه على انها من المعاني العقلية الاعتبارية لامن الامور العينية الثانية ان اضافة الصورة الى الشيء في قولهم حصول صورة الشيء يبادر منها انها مطابقة له فيخرج ما لا يطابقه بخلاف قوله الصورة الحاصلة من الشيء فان الصورة الناشئة من شيء قد لا تطابقه الثالثة ان قوله عند الذات المجردة يتناول ادراك الجزئيات سواء قيل بارتسام صورها في انفس الناطقة او في آياتها فيشمل على المذهبن بخلاف قولهم في العقل فانه يتناول على القول بالارتسام في آيات ومقابل من ان العقل لا يطلق على الباري تعالى فلا يكون علمه دخلا في تعريف وذلك ينافي عموم قواعد الفن فذم فروع ان المبحث عند فيه هو العلم الكاسب والمكاسب وعلمه الى مزية عن ذلك فلا بأس بخروجه وتعميم القواعد اعماها بحسب الحاجة كما سيأتي في تعريف التناقض الاربعة التصريح بان العلم المذكور ههنا لما يكون للجردات دون الماديات وهو اعلم من ان يكون مطابقا ولا يكون ولا اشتباه في ان العلم بهذا المعنى الاعم هو المقصود بالبحث في المنطق لان المغالطة باب من ابوابها يبحث فيه بتناول التصورات المطابقة وغير المطابقة والتصديقات البينة والمشهورة والظنية والكاذبة من الوهيات والخيلات وقد اوجب ايضا عن الاشكال الرابع بانه يجوز ان يكون بين اقسام والمقسم عموم ومن وجه كما في تقسيم الحيوان الى الابيض ومائة بله وليس يلزم من انقسام الابيض الى غير الحيوان انقسام الحيوان اليه فكذا الحال في تقسيم العلم الا ان هذا الجواب لا يطابق ما ذكرناه من عموم القواعد فان قبل مردد القسمة معتبر في كل قسم مع امر زائد فكيف يتصور تناوله لما هو خارج من مورد فلتنا هذا حق لان ما وقع قسما من الحيوان هو الحيوان الابيض الا انهم تسامحوا فجعلوا الابيض المطلق قسما منه فلذلك حكموا بجواز تلك النسبة والاشكال الخامس بحث لفظي يتوجه على عبارة الكتاب وعلى تقدير جوازه وذلك بان يكون المقدم جزءا له بحسب المعنى دون اللفظ كما في قولك اكرمك ان جئتني وقعا حالا فتقدير الكلام العلم اما تصور حال كونه ادراكا ساذجا واما تصديق حال كونه ادراكا مع الحكم فكل واحد من كليهما اما اخت لاخرى ولا حاجة للشروط الى الجزاء لفظيا فان جرز الحال عن المبتدأ كما ذكره ابن مالك فذلك وان لم تجوز اول قوله اما تصور واما تصديق بان معناه اما مسمى بالتصور واما مسمى بالتصديق واعلم ان مختار المص في التصديق وهو مذهب الامام لما مر من انه اختار ان التصديق مجموع الادراكات الاربعة على ما يقتضيه توجيه الشارح ايمارته وانما وجهها به لامتناع تطبيقها على المذهب الاخر وامتناع ثبات مذهب ثالث لجرح احتمالها بالاه والاولان الامام صرح بمذهب في المخلص لما نسبته اليه وسأيت بيانه في تعريف النظري والضروري لا بد ان يكون تصورا عنده وذلك لان الحكم ادراك قطعيا كما عرفت وليس عنده تصديقا فلا بد ان يكون تصورا ساذجا والام لا يخصص الادراك فيما ذكره من القسمين مع بل للتصديق لامتناع اجتماعهما في ذات واحدة وكيف يتصادفان عليها وقد اعتبر في احدهما انتفاء ما اعتبر في ثبوته في الآخر ولا يخفى عليك ان هذا الوجه مشترك للورد

بين المذهبين فان احد المتقابلين كما لا يكون جزءا لا يكون شرطه له ايضا والغنى يدفعه
عنهما ان المتقابلين انما هو بين مفهومى التصور والتصدق او المعنى والتصديق جزأ او شرطاً
هو ما صدق عليه التصور الساذج لا مفهومه ولو لم يجز ان يكون ما صدق عليه احد المتقابلين
جزأ الاخر لا متعين ان يكون شئ جزأ لغيره فان جزء الجسم مثلاً ليس بجسم ضروريه واما الواحد
والكثير فلا تقابل بينهما كانه قبل الواحد مقابل للكثير مع انه جزء له فانتقض ما ذكر قوم من
القاعدة الكلية فاجاب بانه قد بين في الحكمة ان التقابل بينهما بالذات بل بالعرض وقد استوفينا
حديث التقابل بينهما بما لا مزيد عليه في بعض شروح الكتب الكلامية فلا يدرج تحت العلم
الواحد من الأمور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المتعددة كالادراكات الاربعة مثلاً لا تصير امرأ
واحداً مالم يعتبر معها هيئة وحدانية هي جزء صوري المركب منها ولا يمكن اعتبارها مع تلك
الادراكات الاربعة الا لكان التصديق مركباً من العلم والمعلوم لان تلك الهيئة من قبيل المعلومات دون
المعلوم واذا اخذت الادراكات الاربعة بلا هيئة كانت علوماً متعددة فلا يدرج تحت العلم الواحد
الذى جعل مقسماً وانما اعتبر معه قيد الوحدة لان التقيد بها واجب في موارد التسعة كلها
واذا لم تقيد بها لم ينحصر تقسيم ابدان لان مجموع القسمين مثلاً قسم ثالث للمطلق المقسم اليهما
الارى الى الحيوان مطلقاً اذا اقسام الى الناطق وغير الناطق لم يكن منحصراً فيهما بل كان مجموعهما
قسماً ثالثاً له ثم التقسيم ان كان الى الانواع قيد المقسم بالوحدة النوعية مطلقاً لا هيئة فالحيوان
الواحد بالذات اما انسان واما غيره وابس مجموعهما مندرجاً فيه وقس على ذلك التقسيم الى
الاصناف والاشخاص وهذه الاقطار الثلاثة متوجهة على المذهب المستحدث ايضا كما يظهر
بادنى تأمل ويندفع الشك بما حققته فعلى هذا اى اذا بطل مختار المص والقسمة المخرجة له
فطريق القسمة الصحيحة المخرجة للمذهب الصحيح ان يقال العلم اما حكم او غيره لانه اما ادراك
ان النسبة واقعة وابست واقعة واما ادراك غيره فالاول هو التصديق والثاني هو التصور لا يقال
هذان ادراكا وهو مطابق لما ذكره الشيخ فانه قسم العلم في كتابه المشهورين الى التصور الساذج
والى التصور مع التصديق فالعلم عنده منقسم الى التصور بنى الى التصور والتصديق كما زعمتم وانما
قال بمعنى اسم المثلث ولم يقل بمعنى المثلث لان التصور كما مر قد يكون بحسب الاسم اى
بحسب مفهومه وقد يكون بحسب الذات اى بحسب ماهيته الموجودة والاول قد يعزى عن
التصديقات كلها والثاني لا يعزى عنها اذ لا بد معه من التصديق بالوجود والتثليل بالاول
للتصور الساذج اولى وان صح تمثيله بالثاني ايضا لان ساذجية التصور ليست مقيسة الى حكم حكم فكفى
في كونه ساذجاً تعريه عن حكم بخصوص وقد راعى هذه القاعدة في عبارة السقاء ايضا حيث قال
كما اذا كان له اسم فقط به تمثل معناه في الذهن فكذلك اراد بالاسم اللفظ الدال عليه ليتردد
فيه نحو افضل كذا والتثليل به تنبيه على ان ادراك المركبات التسامة الانشائية من قبيل التصور
كادراك المفردات وادراك المركبات الغير التسامة سواء كانت تقيد به او غيرها وان الذى خرج
ادراكه عن مرتبة التصور الى التصديق هو المركب التسام الخبرى وقوله من ذلك اراد به من
ذلك الجنس المذكور وهو المركب التسام الانشائى وتنبه على ان ادراكه تصور بقوله كنت تصورته
واما ادراكه معنى انسان فلا حاجة في كونه تصوراً الى تنبيه ولقد بالغ في تمييز التصديق عن التصور
عند اجتماعهما فقال فالتصور في مثل هذا المعنى المستفاد من قولنا كل يابض عرض
يفيدك ان تحدث في ذهنك صورة هذا التأليف اى النسبة التى بين يابض وصورة ما يوافق منه
كاليابض والعرض فهنا تصور مشتمل على تصورات ثلثة والتصديق الذى يقاربه هو ان
تحصل في الذهن نسبة هذه الصورة اى صورة التأليف والنسبة الى الاشياء انفسها انها

مطابقة لها والتكذيب بخلاف ذلك وهرا يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء
 نفسها انها ليست مطابقة لها فان قيل فعلى هذا يكون العلم منقسم الى اقسام ثلاثة تصور
 ساذج وتصور معه تصديق وتصور معه تكذيب فاما المراد بالتكذيب النسبة الى الاشياء
 وهو التصديق بالنسبة السلبية فيندرج في مطلق التصديق الشامل لهما وقد دل بقوله ان
 تحصل في الذهن نسبة هذه الصورة على ان هذه النسبة ليست من افعال الذهن لان الفعل
 لا ينسب الى فاعله بحكمة في فلا يقال الضرب حصل في زيد بل يقال حصل لزيد وانما ينسب
 بهما المقبول الى الفاعل بل يقال السواد حصل في الجسم والصورة حصلت في الذهن فليس
 هناك للنفس الادراك ان هذه الصورة التأليفية مطابقة للاشياء نفسها او ليست مطابقة لهما
 واما قولك نسبت هذه الصورة الى الاشياء فن قيل الالفاظ الموهمة كان قولك اغت بين
 المحكوم عليه والمحكوم به يومه ايضا ان لك فعلا وليس لك هناك الادراك النسبة التي هي مورد
 الايجاب والسلب وادراك مطابقتها وعدم مطابقتها للواقع وهي مصرحة بما ذكرنا من ان
 العلم منقسم الى تصور ساذج وتصور معه تصديق فان التصديق عنده علم على مقتضى تعريفه
 وهو قوله ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الخ فانه يقتضي ان يكون التصديق صورة ادراكية
 تقلبها النفس كما ينهك عليه فيكون علما وهو ليس شيئا منهما اى من التصورين فليس
 مراده ان العلم منقسم اليهما واللام تكن القسمة حاصرة بل المراد ان العلم يحصل على
 الوجهين بلا قصد الحصر كما توذن به كلمة قد وحصوله على وجه آخر لا يتنافى ذلك وتحقيقه
 على ما ينبغي ان في وجود التصديق نوع خفاء فيه عليه باسبق الادراكات الذي هو التصور
 اذ لا يشهد في ان لسا ادراكا هو تصور واما ان لنا ادراكا آخر هو تصديق فربما نشك فيه فكشف
 لقطعه عنه بالتفليس عن حال التصور بانه قد يكون ساذجا ليس معه تصديق كما اذا تصورنا
 البياض مثلا وحده او تصورناه والعرض وشككتا في النسبة بينهما فان الحاصل لناح تصور خال
 عن التصديق واما اذا جزنا بالنسبة بينهما فلما هناك ادراك آخر هو التصديق فاذا ذكره في
 العبارة المنقولة عنه تسمي للعلم التصوري ليرزول الخفاء عن وجود التصديق وبظهر انقسام
 العلم اليه والى التصور مطلقا وانما يجب حمل كلامه هذا على ما ذكرناه ليطابق تقسيمه للعلم
 الى التصور والتصديق في مواضع اخر من كتبه رسالتنا المعمولة في التصور والتصديق
 لم تشهه هذه الرسالة اشتهار رسائى الكليات وتحقيق المحصورات لان نسخة اصلها
 ضاعت عن حاملها في بعض اسفارها وضبط هذا المقام ان يقال ان الحكم اذا كان ادراكا كما عرفته
 خفقه ان يسمى تصديقا ويجعل قسمان العلم مقابل للتصور الذي هو ما عداه من الادراكات كما ذكره
 الاوائل اذ لا اشكال حينئذ في انحصار العلم فيهما وامتياز كل منهما عن الآخر بطريق يوصل
 اليه ولا في اجراء صفات التصديق من الظنية وغيرها عليه لانها من صفات الحكم واما جعل
 التصديق عبارة عن المجموع فقد عرفت ما فيه ويتجده عليه ايضا ان هذا المجموع ليس له
 موصل يخصه بل التصورات الثلاث انما تكسب بالقول السارح والحكم وحده يكسب بالحجة
 ولا يشبه على ذى فطنة ان المقصود من التقسيم بيان ان كلامنا القسامين له موصل على حدة
 بل نقول اننا لا نسمى بالتصديق الا ما يحصل من الحجج وهو الحكم فقط دون المجموع وان كان
 الحكم فلا كما توهمه اكثر المتأخرين فالصواب ان يسمى ايضا تصديقا ويقسم العلم الى التصور
 الساذج والتصور المقارن للتصديق فيكون للعلم مطلقا طريق واحد هو المعروف والتصديق المقارن
 له طريق آخر ولا سبيل الى جعل الحكم قسما من العلم ولا جزأ من احد قسميه المأمور وذهب
 بعضهم الى ان لفظ العلم على هذا التقدير مشترك اشتراكا فظليا بين الادراك الذي هو التصور

وبين الحكم الذي هو تصديق وجعل تقسيميه اليه كما كتفيم العين الى الباصرة والجارية
وقبل الخوض في البرهان لابد من تحرير الدعوى ذكر المصنوع اولاً انه ليس كل واحد من كل واحد
من التصورات والتصديقات ضرورياً ولما لم يكن معنى الضروري ظاهراً جعل معرفته وصفاً له على
سبيل الكشف وحيث استغل معرفته على النظر عرفه ايضاً ثم اورد الدلائل على تلك الدعوى
وذكر بعد ذلك انه ليس كل من كل منهما نظرياً وعرف النظرى بوصفه الكاشف له ثم استدلل
على هذه الدعوى فقد وقع بين الدعوى الاولى ودلائلها شيئاً وبين الدعوى الثانية ودلائلها
شيئاً واحداً ذلك لتحرير الدعوى بتفسير ما هو مبهم فيها فلان مورد القسمة علم وكل علم اما
ضروري او نظري اما الصغرى فظ لان الكلام في تقسيم العلم واما الكبرى فلما ذكرتم من تقسيم
العلم الى الضروري والنظري فكانه قيل هذا التقسيم الحقيقي الذي ادعيتوه فاسد اذ لو كان
صحيحاً لضمناه الى مقدمة صادقة والتجنان مورد القسمة اما ضروري واما نظري على سبيل
منع الخلط والجمع فان كان المورد ضرورياً لم يشمل النظرى وبالعكس لان المتصف باحد
المتفانين لا يتناول المتصف بالآخر فلا يكون مورد القسمة المذكورة شاملاً للقسامين فكان
قاسداً وهكذا نقول في قسمة العلم الى التصور والتصديق بل في كل قسمة فاذا قسم الحيوان
الى انساني وغيره مثلاً قلنا مورد القسمة حيوان وكل حيوان اما انساني واما غير انساني فان كان
ناطقاً لم يشمل غيره وبالعكس بعد المساعدة على المقدمتين اشار به الى انه يمكن ههنا منع الصغرى
بان يقال لان العلم مورد القسمة علم بل هو معلوم الاخرى انه مفهوم ادرك اولاً ثم قسم وهذا جواب
جدي لان المورد ههنا طبيعة العلم بالارضية لكنها ما لم تصير معلومة لم يمكن تقسيمها وذلك
لا يخرجها عن كونها حقيقة العلم التي قصد ههنا تقسيمها فان العلم قد يصير معلوماً كما في العلم
بالعلم فان الحكم في الكبرى على جزئيات العلم كما بين ذلك في تحديق المحصورات فغنى قوتنا
كل علم اما ضروري او نظري ان كل فرد من افراده متصف باحد هذين الوصفين على سبيل
الانفصال الحقيقي فلا يندرج في هذه الكلية مورد القسمة لانه مفهوم العلم لاشئ من افراده فلا
تحتاج الى سال الصغرى موجبة فعالية والكبرى كلية فكيف لا تتجنان في السلك الاول مع
حصول السرط لا نقول تلك الشرائط كافية اذا كانت المقدمات من القضايا المتعارفة اعني
ما يكون المدعول فيها صادقا على الموضوع صدق الكلي على جزئياته كما سيرد عليك والصغرى
ههنا ليست منها لان مجموعها عين موضوعها ولا اختلاف بينهما الا باعتبار العبارة سئلنا
اي سئلنا انها نتجنان بناء على ان الحكم في الكلية ليس مقصوراً على جزئيات موضوعها بل
يتناول مفهومها ايضاً كما توهم جماعة وان كان مردوداً كما ستكشف عليك حقيقته ادعى
هذا التفسير بندرج ان الصغرى انذى هو مورد القسمة تحت الاوسط المذكور في الكبرى فيتعدى
الحكم اليه فان طبيعة الاتعم يمكن اى يمكن لها بالنظر الى نفسها ان تتصف بصفات
متغايلة بل يجب لها ذلك بالنظر الى تحققها في افراد متعددة متصفة بامور متغايلة فاذا حصل
جزئ من جزئيات العلم لا تترك العلم حاصلة في ضمه بلا نظر ايضاً واذا حصل
جزئ منها بتفكر كان حصول طبيعته في ضمه موقوفاً على ذلك النظر فطبيعة العلم موصوفة
بالضرورة في ضمن افرادها الضرورية والنظرية في ضمن افرادها المتصفة بها وكذا الحال
في طبيعة الحيوان فانها في ضمن افرادها الناطقة موصوفة بالناطق وفي ضمن افراد آخر موصوفة
بعدمه فطبيعة الكلية اذا قسمت بقود متباينة كانت شاملة لتلك الاقسام مقارنة في ضمن كل
قسم بقيد من تلك القيد المتغايلة فان قلت اذ كانت طبيعة العلم متصفة بالضرورة والنظرية
كما ذكرتم لم تصدق نيابة المقدمتين حقيقة والمقدر بخلافه قلت اذا كان الاتصاف باحدهما

في فرد وبالاخرى في فرد آخر لم يطل الانفصال الحقيقي اذ لم يحتج في محل واحد لانفصال تلك الطبيعة من حيث هي محل واحد وقد اجتمع الوصفان فيه لانا نقول اذا اعتبرت الطبيعة محلا واحدا لم تصدق الكبرى حقيقة اذ المفروض ان الطبيعة داخلية في حكمها فلا يلزم النتيجة الامانة الخلو كالنكبرى وما يتعلق بهذا المقام ان صاحب القسطاس اورد هذا السؤال على وجه آخر تخبره ان العلم المفهوم جعل مورد القسمة وكل مفهوم اما ضروري او نظري على معنى ان حصول العلم بذلك المفهوم اما يكسب او لا كسب فورد القسمة يجب انصافه باحدهذين الوصفين فلا يدرج فيه ما كان متصفا بالآخر ومحصل ما اجاب عنه ان المراد بكون العلوم ضرورية او نظرية ان حصولها في نفسها اما ينظر او لا نظر لان حصول العلم بما هيها كذلك لئلا ان يكون حصول العلم بما هيها العلم ضروريا او كسبيا ويكون حصول العلم بشيء آخر على خلافه فان كون العلم بمفهوم العلم حاصل بلا اكتساب مثلا لا ينافي صدق ذلك المذهب على علوم جزئية يكون حصولها في نفسها بالاكتساب فقد اعتبرت في السؤال ان العلم بمورد القسمة اعني مفهوم العلم اما ضروري او نظري وذلك جزئي من جزئيات العلم فلا يصف الا باحدهما فقط واجاب بان هذا حق بلا خفاء لانا لا ندعي انقسام هذا العلم الجزئي الى الضروري والنظري بل انقسام معلومه الذي هو مفهوم العلم فانه صادق على اراد يتوقف حصولها على نظر وعلى اراد ليست كذلك مع ان العلم بهذا المذهب متصف باحدهما فقط واما الشارح فقد اعتبر في السؤال طبيعة العلم من حيث انه عالم لامن حيث انها مفهوم ذاتي به علم واعتبر حصولها بنفسها في ضمن افرادها لاحصول العلم بها فذلك اجاب اولا بعدم التدرج والتباعد بان حصولها نارة يكون بالنظر واخرى بدونه ولا مجال لهذين الجوانب على تقرير القسطاس كما لا مجال لجوابه على تقرير الشرح الذي هو اذق واشكل ومن ثم اني ابي وتجب عن الثاني وهو ان تقاضى تعريف الضرورى والنظري جمعا منعنا بتصديق يكون تصور طرفيه كسبيا وكافيا في الجزئ بالنسبة بينهما فالتصديق عند الامام ما كان عبارة عن تجويع الادراكات الخ هذا هو البيان الموعود بقوله وسأريك سياه وظهر منه ان كل تصديق يتوقف طرفاه او احدهما فقط على الكسب يكون نظريا على رأيه ومن ثم لم يكن كسبا لتصديق من القول الشارح كما هي واما على رأى الحكماء فهو ضروري داخلي في تعريفه لما بينته فلا انقراض على شيء من المذهبين لانا نقول الاحتياج المنفي هو الاحتياج بالاداء فان الاحتياج وان تقسم الى ما بالذات والى ما بالواسطة الا ان المتبادر منه عند الادلاق هو الاحتياج بالذات فاذا نفي كان هو المنفي دون الاحتياج بالواسطة كالوجود المنقسم الى الحارسي والذهني مع انه اذا اطلق منبأ او مبنا يتبادر منه انما يرجي فان قيل هلا جلت كلام الامام على هذا كيلا يلزمه ذلك الاشكال فنبه عليه شيئا احدهما استدلاله بعبارة التصديق على بدهية الصور وانما هي حالة لافرق بين جزوين في ان الاحتياج بسببه احتياج بالواسطة فعلى تقدير حله عليه اذا توقفت الحكم وحده على الكسب لانه ان يعمل التصديق ضروريا وان توقف حصوله على استدلال لاكثر وذلك مما لا يقول به احد على ان التفسير المذكور وهو ما يكون تصور طرفيه وان كان بالكسب كافيا في الجزئ بالنسبة بينهما ليس للتصديق الضرورى بل الاولى هذه العلامة لم يقصد بها انها جواب آخر اذ لا يتدفع بها لسؤال لان التصديق الاول اخص من الضرورى واذا توقف الاخص على الكسب توقف الاعم عاين ايضا في ذلك الاخص فبتمتض التعريضان عكسا وطردا بل قصدتها التنبيه على ان قول السائل بان التصديق الضرورى مفسر بما ذكره باطل وان جرى الكتابي عليه في بعض كتبه ومنه ان

ان البديهي قد يطلق على التصديق الاول المفسر بالتفسير المذكور وعلى ما يردف الضروري
 فتوهم ان التصديق المندرج في البديهي المرادف للضروري مفسر بما فسر به البديهي المرادف
 الاول واصطلاحنا ههنا على ذلك كله قبل لانا قد في الاصطلاحات فجاز ان يصطلح
 بعضهم على تفسير التصديق الضروري ههنا بما فسر به البديهي المرادف الاول فاجاب بانه لا يجوز
 ذلك لاستلزامه بطلان امرين مسلمين عند النكل احدهما ثبوت امتناع كسبية التصديقات كلها
 اذ لا يتم البرهان عليه ج لواز ان يكون مامر ههنا كسبية وتذهي سلسلة الانكساب بالحدس
 او التجربة او التواتر بلا دور ولا تسلسل والثاني انحصار الموصل الى التصديق النظري في الحجمة
 لجواز ان يكون الموصل اليه الحدس او التواتر او غير ذلك من التجربة والوجدان والملاحظة
 فان التصديقات الموقوفة على هذه الاشياء كسبية على ذلك التفسير والموصل اليها ليس الحجمة
 بل ما توقفت هي عليه من هذه الامور والنظر اخر بيان تعريفه عن بيان تعريف النظري
 هر ما ينشأ من الكلام بحيث يطلق عليه الواحد اى يطلق عليه هذا الاسم بوجه ماسواء كان
 ذلك المجموع واحدا حقيقيا ولا وهو اخص من التأليف اى بحسب المفهوم اذ لم يتفرق في التأليف
 نسبة بعض الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل اكتفى فيه بالجزء الاول من مفهوم الترتيب
 والعقل اذ لاحظ المطلق جواز تحققه في شيء بدون المعيد من غير عكس واما بحسب الصديق
 فقد قيل هما منساويان اذ لا يمكن ان يوجد تأليف من اشياء لها وضع اى تكون هي قابلة لان
 يشار الى كل واحد منها اين هو من صاحبه اما حسا او عقلا بل ترتيب بل كل تأليف منها يشتمل
 على تقدم وتأخر بين الاجزاء وقيل هو اعم بحسبه ايضا اذ قد يوجد التأليف بين اشياء لاوضع لها
 اصلا كما اذ اوقف فمفهوم اعتبارية على هيئة اعتبارية وحدانية نعم التأليف الواقع
 في امور يتعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب لانه تأليف المبادئ بحسب حركة الذهن
 ولا بد ان يقع بعضها في اول الحركة وبعضها في آخرها فيكون هنالك تقدم وتأخر هذا كما اذا اخذ الترتيب
 والتأليف مطبقين واما اذا اخذنا معنيين فالترتيب المعين يستلزم التأليف المعين من غير عكس وذلك لان
 خصوص التأليف مخصوص بالمادة فقط وخصوص الترتيب باعتبار خصوص المادة والصورة
 معا فتأليف من ا ب ج مع تعينه يمكن ان يقع على هذا الترتيب المعين وان يقع على ترتيب آخر
 من الترتيبات الست الممكنة فبهذا التأليف الخاص اعم من كل واحد من تلك الترتيبات ولا يستلزم
 شيئا منها بل يستلزم واحدتها لا بعينه اذ كان تلك الامور وضع حسي او عقلي والمراد بها
 ما فوق الواحد سواء كانت متكررة ولا متناهية بينهما لان المقصود الاصل في المبالغة التي تسفاد
 الكثير وتوفي عنها التكرار على سبيل التزديد ولا متناهية بينهما لان المقصود الاصل في المبالغة التي تسفاد
 من التكرار فالثان كبير وليس يكثر وهي اعم من الامور التصورية والتصديقية فيسأل
 النظر في البابين واما قول الامام في بعض كتبه هو ترتيب تصديقات ليتوصل بها الى تصديق آخر
 فبنى على ما اختاره من ان التصورات كلها ضرورية فلانظر عنده الا في التصديقات وهي
 اى الحصلة التي ذكرها المص اولى من المعلومة التي ذكرها بعضهم لان العلم وان جاز خذه
 اعم اى بحيث يندرج فيه اليقين وغيره كما حققته في مباحث تقسيمه الا انه مشترك والاحتراز
 عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب اذ لم يكن هنالك قرينة معينة لما يريد به وما سبق من ان التقسيم
 اعم هو المعنى الاعم وان كان مفهوم ما من عبارة المص حيث اعتبر مطلق الادراك في القسمين
 الا انه ليس قرينة واضحة ههنا فاحتراز اول وقوله يتوصل بها معناه ليتوصل بها
 فيسأل النظر الصحيح والفاقد قال قلت على ما تدخل الامور الحاصلة بتجملها على المعلمات
 كما يدل عليه الشرح اوعلى الصور الحاصلة كما في قول من عرفه بانه ترتيب عام ليتوصل بها

الى علم آخر قلت اجملها على المعلومات لانك اذا قنشت حالك في النظر وجدت انك في تلك
 بالحالة تلاحظ الامور المعلومه على ترتيب معين وتنقل من بعضها الى بعض وبملاحظتها على
 ذلك الوجه تنرتب صورها في ذهن فتؤدى تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصول صورته
 فيه فالملاحظ بالذات هو المعلومات وصورها آلة للملاحظة فالترتيب قصدها هو الماهيات المعلومه
 وانما تنرتب صورها تبينها ومن قال انها علوم فقد اراد بها المعلومات او اعتبر الترتيب التبيين
 لاعتبار الخارج فيه فان الفاعل والغاية خارجان عن الشيء قطعاً فكذا ما يؤخذ منها من
 المحمولات انصبه اى عده صعباً في الصحاح انصب عليه الامر اى صعب وتقرير
 الاشكال ان كل تعريف مشتمل على النظر اذ لا معنى للنزيف الاكسب التصور والنظر التعصبه
 ثم التعريف بالغسل وحده وبخاصة وحدها صحيح على رأى المتأخرين الذين عرفوا النظر
 بالترتيب المذكور ولا ترتيب فيه سافلا يكون تعريفهم جامعاً وقوله حتى غيراً متعلقاً بانصبه
 وقوله فليس من تلك الصعوبة في شيء خيال قوله والاشكال الذى انصبه انما يكون المشتقات
 هذا الحصر بمثل اكثره بالمشتقات كما وقع في عبارة المسودة لانه حذف افظ الاكثر ترويحاً للجواب
 الان معناه شيء له المشتق منه يرد عليه ان مفهوم الشيء لا يعتبر في معنى الناطق مثلاً والالكان
 العرض العام داخلاً في الفصل واو اعتبر في المشتق ما صدق عليه الشيء انقلب مادة الامكان
 الخاص ضرورة فان الشيء الذى له الضحك هو الانسان وثبت الشيء لنفسه ضرورى فذكر
 الشيء في تعريف المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذى يذكر فيه فان قبل المشتق منه داخل
 في مفهومه ضرورة وكذا ثبوته للموضوع الذى نسب اليه فيكون مركباً فلما ليس شيء منها
 مجحولاً على ما قصد تعريفه بالمشتق فلا يصلح معرفته وان اخذ منها مجحول عليه كالتبانه
 المشتق منه مثلاً عاذا الكلام الى مفهومه فان الشيء ليس داخلاً فيه فان اعتبر مجحولاً آخر لم اعتبار
 مفهومات منسلسلة الى ما يتساهى لا يدلان على المطلوب وذلك لان الفصل والخاصة
 كالناطق والضايف مثلاً اعلم من النوع بحسب المفهوم فلا ينقل الذهن منهما اليه الاقرينة
 عقلية صحيحة توجب الانتقال اليه فالتركيب لازم وينبغي عليه ان هذا التامين في الخاصة
 دون الفصل كما سأتى من انه لا اعتبار للقرينة المخصصة معه والامكن داخلاً فلا يكون حداً
 ناقصاً كما هو المشهور والشارح تسامح في هذا المقام اعتماداً على ما سبقه في فصل التعريفات
 من انه يجوز التعريف بالمعنى المفردة لكنه قليل وغير مندرج تحت الضبط وان كان للصناعة
 فيه مدخل في الجملة فلذلك لم ياتفت اليه ولم يفسر النظر بما تناوله ومن اراد ان يفسره بما يشمله
 فله ذلك فربما يحصل لها بالقياص الى كل علم مجزول كالسرير فانه مصنوع للجلوس وما اخذ
 من الخشب وصور بصرة مخصوصة والمقصود منه الجلوس وربما يحصل لها مجزول بالقياص
 الى علتين كالترتيب للنظر اذ فيه اشارة الى الفاعل واعتبار للهيئة الصورية وربما يحصل لها ذلك
 بالقياص الى اكثر من علتين كترتيب امور اذا عده مجحولاً واحداً فان المادة المحبوسة فيه ايضا
 بل قبل انها سأل على سبيل التشبيه والمجاز هذا صحيح في غير الفاعل والغاية وهذا التعريف
 اى تعريف النظر بالترتيب المذكور انما هو على رأى من زعم ان فكر مغاير للانتقال الاتفاق
 واقع على الفكر والنظر فعل صادر عن النفس لاستحصال المجعولات من المعلومات ولا شك
 ان اذا اردنا تحصيل مجعول مشعوره من وجه انتقلت النفس منه وتحركت في المعقولات حركة
 من باب الكيف الى ان تجد مبادى هذا المطلوب ثم يتحرك في تلك المبادى على وجه مخصوص
 ثم ينتقل منها الى المطلوب فهناك انتقالان ولتزم الانتقال الثاني ترتيب المبادى فذهب المحققون
 الى ان الفصل المتوسط بين المعلومات والمجعولات في الاستحصال هو مجموع الانتقالين اذ به

يتوصل من المعلوم الى المجهول توصلا اختياريا للصناعة فيه مدخل تام فهو الفكر واما الترتيب المذكور فهو لازم له بواسطة الجزء الثاني وذهب المتأخرون الى ان الفكر هو ذلك الترتيب الحاصل من الانتقال الثاني لان حصول المجهول من مبادئه يدور عليه وجودا وعلما واما الانتقالان فهما خارجان عن الفكر الان الثاني لازم له لا يوجد بدونه قطعا والاول لا يلزم بل هو اكثرى الوقوع معه فالتراع انما هو في اطلاق لفظ الفكر لا بحسب المعنى ومختار الاوائل التي بهذه الصناعة كما ينبغي عليه والحركة مختلفتان في المسافة لكن منتهى الاولى مبدأ الثانية ومبدأ الاولى منتهى الثانية وان اختلفت الجهة فالحركة الاولى تحصل المادة اى ما هو بمنزلة المادة اعنى مبادئ المطلوب التى يوجد معها الفكر بالقوة والحركة الثانية تحصل الصورة اعنى ما هو بمنزلة الصورة اعنى الهيئة التى يوجد معها الفكر بالفعل والافا فكر عرض لامادة له ولا صور له وحينئذ ينتمى الفكر بحركته معا ويرادفه النظر في المشهور وقبل الفكر هو الانتقال المذكور والنظر هو ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن ذلك الانتقال ويزاها الحدس الفكر يطلق على معان ثلثة الاولى حركة النفس في المعقولات اى حركة كانت وهذا هو الفكر الذى يعد من خواص الانسان ويقال له التخيل وهو حركتها في المحسوسات والثاني حركتها من المطالب المشهور بها بوجه ما مترددة في المعانى الحاضرة عندها طالبا لمبادئها الى ان يجدها وترجع منها الى تلك المطالب اعنى يتوحد الحركتين وهذا هو الفكر الذى يحتاج فيه وفي حركته جميعا الى المنطق والثالث هو الحركة الاولى من هتين الحركتين وحدها من غير ان يؤخذ الحركة الثانية معها وان كانت هي المقصودة منها هذا هو الفكر الذى يستعمل بالحدس فانه الانتقال من المبادئ الى المطالب دفعة يقابل عكسه الذم هو الانتقال من المطالب الى الاذى وان كان تدريجيا تقابلا يشبه تقابل الصناعة والهابط لكن الشارح جعل الحدس بازاء مجموع الحركتين فانه لا يجتمع في شيء معين اصلا ويتوحد الحركة الاولى كما اذا تحركت في المعقولات فاطلع على مبادئ ستبقى فانتقل منها الى المطلوب دفعة وايضا الحدس عدم الحركة في مسافة فلا يقابل الحركة في مسافة اخرى والتحقق ان الحدس بحسب المفهوم يقابل الفكر باى معنى كان اذ قد اعتبر في مفهومه الحركة وفي مفهوم الحدس عدمها واما بحسب الوجود بالنسبة الى شيء معين فلا يجتمع مجموع الحركتين ويتوحد المعنى الاول والثالث كما مر تحقيقه ولا ينافى ذلك قوله اذ لا حركة فيه اصلا لانه تلك الحركة ان يجامعها ليست جزءا من ماهيته ولا شرط الوجودها وهو اى الحدس يختلف بالكم اى ثقله والكثرة كما ان الفكر يختلف فيه وفي الكيف ايضا اعنى في السرعة والبطء وينتهى الحدس الى القوة القدسية الغنية عن الفكر بالكلية ويأله ان اول مراتب الانسان في ادراك ما ليس حاصله لا درجة العلم وحينئذ لاذكر له بنفسه ثم يترقى الى ان يعلم بعض الاشياء بشكره ويتدرج في ذلك الى ان يصير امكلا فكريا ثم يحفظه له بعض الاشياء بالحدس ويتكثرت ذلك على التدرج الى ان تصير الاشياء كلها حدسية وهى مرتبة القوة القدسية فالاعتلاف بالقالة والكثرة مشتركة بين الحدس والفكر دون الاختلاف في البطء والسرعة فانه مختص بما فيه الحركة فتفاوت الازدهان في افكارها اسرها وابطاء اذا تغش هذا اى هذا الذى صورناه لتعريف الحدس وما لم يتوجه اليه العقل اى من الاوليات التى هي اقوى الضروريات لكون تصورات اطرافها وبلا حكمة النسبة بينهما كافية في الجزم بها واذ لم يناف الجهل الضرورة فيها فلاولى ان لا ينافيها في غيرها ومنهم من تعسف وقال معنى لما جهلنا شيئا لما جهلنا شيئا منها اى جهلا نحوجا الى نظر فانه الجهل الكامل الذى يعمل عليه اللغف عند اطلاله اما الدور ولانه يقضى الى توقف المطلوب على نفسه صور الدور بين المطالوع اى هو الاصل في القصد ويزمبدأ من مبادئه القريبة او البعيدة ويعلم

منه حاله ايضا في بين المبادئ بعضها مع بعض وبين استلزامه المحالين احدهما توقف الشيء على نفسه وذلك لان كل واحد من طرفي الدور (كأب) مثلا لما كان موقوفا على الآخر الموقوف على الاول لم توقف كل منهما على نفسه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء وهو ممنوع لان التوقف نسبة والنسبة لا تصور في شيء واحد وثانيه ما تقدم الشيء على نفسه ما عني حصوله قبل حصوله وذلك لان (أ) لما كان موقوفا عليه (أب) كان حصوله قبل حصول (ب) وكذا (ب) موقوف عليه (لا) فيكون حصوله قبل حصول (أ) فيلزم ان يكون حصول كل منهما سابقا على حصول ما هو سابق عليه فيكون حصول كل منهما سابقا على نفسه بمرتبتين ان كان الدور بمرتبة واحدة وبثلاث مراتب ان كان الدور بمرتبتين وهكذا تزيد مراتب التقدم على مراتب الدور بواحدة دائما ومن البين ان اللازم الثاني اشد استحالة فانه باعتبار عليه كل من الطرفين الآخر كان الاول باعتبار معلومية كل منهما للصاحبه واما التسلسل فتوقف حصوله على استحضار ما لا ينهي له ان اراد توقفه على استحضار ما لا ينهي دفعه واحدة فممنوع لان الافكار المتسلسلة معدات لا يتجماع المطلوب والعلوم التي تعاقبها تلك الافكار لا يجب مجامعتها بافان العلم اليقيني بمساواة زوايا المثلث لقائمين حاصل للمهندس مع غفلته عن تحصيل مبادئها وان اراد توقفه على استحصاله ولو في ازمته غير متناهية فاستحالة ممنوعة لجواز ان تكون النفس قد عتقت حصول مبادئ المطلوب الذي قبلها لان على التعاقب في ازمته لا ينهي وجوابه ان كلامنا هذا مبني على حدوث النفس الناطقة وقد برهن عليه في الحكمة ولا شك ان استحصالها امورا غير متناهية في ازمته متناهية بحال كما استحضرها اياها دفعة واحدة لا يقال فيلي هذا لاحاجة بنا الى الحدوث لان النفس اذا ظهرت فخلو من وجه وتوجهت منه الى مبادئه ثم رجعت منها اليه ففي هذا الزمان انتهت يجب عليها استحصال تلك المبادئ او ملاحظتها بمرتها فاذا كانت غير متناهية لم تقدر النفس على شيء منها سرياء كانت حادثة او قد عتقت لانها في تلك الزمان استغضرت المبادئ القريية بتفاصيلها دون البعيدة والذي يكشف عنه ان كون الكل كسبا مع التسلسل يستلزم ان يكون الاكساب كل مطلوب بعلم آخره اكتسابه ايضا بعلم آخر الى ما لا ينهي واما اجتماع تلك الاكتسابات والعلوم التي تعلمت هي بهاد دفعة او في زمان متناه فلازم بل جاز حصولها متعاقبة في ازمته لا تنسهي فان ذلك كاف في حصول المطلوب الحاضر كالادورات الفلكية التي لا تنهي في حصول الادورة الحاضرة على رأيهم وربما ورد هذا اعتراضات الاول هذا الاعتراض مخصوص بالتصورات ودأبين حكمي البداية والكسبية وتقر به ان يقال ان ارد ثم يقر اكم ليس كل واحد من التصور ضروريا ولا تنظريا ان كل واحد من التصور بوجه ما ليس كذلك فثنا نقول كل واحد منه ضروري ومنع احتياجا في حصول شيء من تصورات الوجوه الى نظر ومن البين انه ليس كذلك اشكل شيء يتوجه اليه العقل فهو تصور بوجه ما بديه لا تصور ذلك الشيء ان كان بطريق البداية فذلك وان كان بطريق الكسب فلا بد قبل الاكساب من تصور بوجه ما يمكن اتوجه اليه بالكسب بل نقول كل شيء يتوجه اليه العقل فهو تصور بوجه ما بديه ولو كونه شيئا او ممكنا ما الى غير ذلك من المفهومات السالبة فان قيل ماذا كرم انما يدل على ان جميع الاشياء متصورة لنا بوجه ما ضرورية لا على ان جميع وجوه الاشياء حاصلة لنا بالضرورة لجواز ان يكون بعض وجوهها بديها وبعضها كسبيا قلنا ماذا كرنا توضيح للنوع فابطاله لا يجدي نفعنا فضلا عن مجرد معه وان اردتم به ان كل واحد من التصور باكمه ليس بديها ولا كسبيا فلذا نقول ان كل واحد منه كسبي ومعنا لزم الدور او التسلسل بناء على جواز انتهاء سلسلة الاكساب على هذا التقدير الى تصور بوجه ما بديهي وتقر بالجواب الاول ان المراد هو التصور باكمه وحيث ان لم ينته سلسلة

الأسباب الى التصور بوجه ما كان لزوم الدور او السلسل ظاهرا وان انتهت فذلك الوجه كنه
ايضا فان كان متصورا بالكنه فكذلك يلزم احدهما قطعاً وان كان متصورا بوجه آخر فقلنا
الكلام الى التصور ذلك الوجه فان كان بالكنه عاد المحذور وان كان بوجه ثالث هو متصور بوجه رابع
وهكذا لزم السلسل في تصورات الوجوه ولم تعرض للدور مع انه محتمل بان يكون هذا وجهها لذلك
وذلك وجهها لهذا بناء على ما سيرد عليك من استلزام الدور للسلسل وقد يجاب بان ايضابان المراد
هو التصور بوجه ما وبعضه كسبي قطعاً لان بعض تصورات الكنه كسبي وهو بعيد تصور
بوجه ما اذا قسب الى امر يصدق هو عليه وتقرر الجواب الثاني ان ترد بك ليس بمحاصر بل هنالك
قسم ثالث هو المراد كما يقتضيه ظاهر العبارة وليس يرد عليه شيء ذكره وتخصيصه انما يزيد بجمع
التصورات جميع تصورات الوجوه وحدها ليتمكن اختيار كونها ضرورية باجها ولا يجمع
التصورات بالكنه وحدها حتى يتأتى ان تختار كونها نظرية بكليةها بل يزيد بجمع التصورات
الشاملة لآحاد القسمين بحيث لا يشذ عنها شيء منها ولا مجال حينئذ لاختيار كونها بديهية
او كسبية للمر وتقدم هذا الجواب هو الاول كما لا يخفى لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
وقد تبين بطلانه تقرر هذا السؤال على وجه يتناسب المقام ان يقال مطلق التصور عام
قد انحصر تحققه في قسمين التصور بوجه ما والتصور بكنه الحقيقة وقد بطل الحكم الذي هو
مطلوبكم في افراد كل منهما فيكون باطلا في افراد المطلق ايضاً اذ ليس له فرد سوى افرادهما
وعلى هذا التقرير فالجواب ان هناك حكيمين احدهما امتناع لبداهة في الجميع وقد بطل في افراد
التصور بوجه ما اذا اخذت وحدها وثانيهما امتناع الكسبية في الجميع وقد بطل في افراد التصور
بالكنه اذا اخذت وحدها واما اذا اخذت افرادهما معاً فالامتناع ثلثان لم ينطبق اليهما
لا بطلان اصلاً كما بهنالك عليه ومثاله ان يقال ليس كل انسان بايضا ولا يسود فريد عليه بانك
اذا اردت بذلك ان ليس كل انسان رومى كذلك فالحكم الاول باطل وان اردت به ان ليس كل انسان
هندي كذلك كان الحكم الثاني باطلا وقد يجاب بان المراد كل انسان مطلقاً بحيث يشمل افراد
الصنفين جميعاً فيكون كلا الحكمين صحيحاً نعم اذا بطل حكم واحد في افراد كل واحد من الخاصين
التخصص فيهما العام بطل في افرادهما ايضاً واما قوله لا نقول فرق بين ارادة مفهوم العلم
وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ
مفهوم العام ويراد من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه كما يلاحظ مفهوم الحيوان بالالتفات
الى شيء من انواعه فليس يظهر كونه جواباً لذلك التقرير الا في ضمن بهذا المقام بل هو جواب
عما يراد في التقسيمات من ان مورد القسمة لا يتحقق له الا في ضمن قسم من اقسامه واذا اخذ من حيث
تحققه في هذا القسم لم يناول القسم الآخر وبالعكس وان اخذ من حيث هو متحقق فيهما
لم ينقسم الى شيء منهما فيجب ان يلاحظ المقسم في نفسه مع قطع النظر عن تحققه في اقسامه
ثم ينقسم اليهما وقد يقرر السؤال بان مطلق التصور لما انحصر تحققه في قسميه جاز ان يجعل
عنوان الحكم على افراد كل منهما على حدة دون افرادهما مجتمعاً وحينئذ يجاب به يجوز ان يلاحظ
مفهومه من حيث هو ويجعل عنواناً للحكم على جميع افرادهما معاً وانه تعسف ظاهر اما ولا
فلان هذا السؤال لا يشبه بطلانه على احد واماناً بانه لا يبطأ بقرينه وقد تبين بطلانه
اذ قد جعل بطلان الخاص دليلاً على بطلان العام فتبصر ولا تعقل والله الموفق هذا وقد قبل
الحكم بان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان
مثلاً لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجرد عن خصوصيات
الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويجرد

عنه اخرى ومطلق التصور لا وجود له في الخارج بل في الذهن فقط فلا يصح انه لا يتحقق الا
 في ضمن الخاص فيندفع السؤال بهذا ايضا الا انه لم يتعرض له لظهوره وفيه بحث
 لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص لبس علميه
 وتحققه في الذهن انما هو حصوله فيه بصورة التي هي علميه وكذا الحال في العام الذهني فان له
 تحققا فيه بنفسه وبس علميه وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي بالقياس الى ما يوجد في الخارج
 وتحققا فيه بصورة التي هي علميه وهذا بالقياس اليه كالوجود الذهني للوجودات الخارجية فالعام
 سواء كان خارجيا او ذهنيا له تحققان تحقق هو حصوله بنفسه وهو لا يكون الا في ضمن فرد
 من افراده وتحقق هو حصوله بصورة وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات افراده الا ان كلا
 حصولي الذهني لما كانا في الذهن اشبهما أحدهما بالآخر كما في قوله فكم من مصدق لم يعرف
 مفهوم الصور الثاني اى الاعتراض الثاني انما توجه على الكسبية دون البديهية ويظهر ضرورة
 على التصديقات بان يقال ان قولكم لو كان كل واحد من التصديق نظريا بلزم الدور
 او التسلسل قضية متصلة فيكون التصديق بها نظريا على ذلك التقدير وكذا القضايا التي
 ذكرتوها في بيان الملازمة وبطلان التي نظرية ايضا وحشد اركان الاستدلال بها لاستلزامه
 الدور او التسلسل وان اردنا اجراؤه في لتصور قبولات السور التي تتوقف عليها تلك القضايا
 نظرية على تقدير كون كل تصور كذا فلا يمكن الاستدلال ايضا تلك القضايا بالاستلزام احد المتين
 وهذا الشك ليس معارضة اذ لا يثبت به نقض المدعى اعني كسبية الجميع فهو اما غرض اجهل
 واما مناقضة اما النقض فهو منع مقدمة لا يعينها ولا بد لذلك من مذهب يشهد به وهو ما خلف
 الحكم عن الدليل في صورة واما ما سلمتم من جملة ما تقدم له محال اذ لا بد على التقديرين
 من اختلاف مقدمة غير معينة وما نحن فيه من قبيل الثاني ولما كان النقض مستلزما على اطلاق
 الدليل توجده عليه المع كافي للمعارضة فيقال في جواب دعواه التحالف لا يملك ان يدلما جلا
 في تلك الصورة فقد اعترف به قبل لا يوجد فيها او لم ذلك من خلفه عنه وقد يجيب عن دعوى
 الاستلزام للحمل مع المقدمة التي استدلت بها فلذلك قلنا لا يمكن ان تلك القضايا المذكورة
 في دارنا كسبية على ذلك التقدير بل هي بديهية فاني داهتها وان كانت مناقضة لكسبية الجميع
 الا انها تجوز ان تكون واقعة على تقدير تلك الكسبية اما زوما بازكو ذلك التقدير بحال مستلزما
 بحال آخر وان كان مناقضا له كالمشهور واما تخافا فان طرفي الاتفاقية تجوز ان يكونا متنافيين
 كسبائيتك جميع ذلك سلما ان تلك القضايا كسبية على ذلك التقدير اذ لا يمكن ان تكون تلك
 لاحتمالها الى كسب حتى يود الكلام فيه في دور او تسلسل واما يلزم ذلك او كانت
 كسبية بنفس الامر هو مجموع بناء على جواز الاتفاقية ذلك التقدير اعني كسبية الجميع في الواقع ولا شك
 ان عدم احتياجها الى كسب بحسب نفس الامر كاف في استلزامها ولا يضربا احتياجها اليه
 على ذلك التقدير الذي يجوز تناقضا له بحسبها فان قلت يتجه ان يورد على الناقض ان قوله ما ذكرتم
 من الدليل لا يتم بحسب مقدمته ومادكره في بطلانه من القضايا نظرية على ذلك التقدير فلا يمكنه
 الاستدلال بها لاستلزامه الدور او التسلسل فلت مقصوده يقع الشك في صحة الدليل وهو حاصل
 اذ له ان يورد على ما ثابا مثل ما وردت عليه اولافان عدت اليه شيئا عادائلك مثلا وهكذا فلا يثبت
 صحة الدليل الاول وهو المطالب واما المناقضة فهو منع مقدمة اعني طالب الدليل على صحتها
 ولا يتجه المنع في جوابها فالبائل ههنا ان منع بدها القضايا المذكورة في الدليل فلا يكاد
 يتوجه هذا المع من ان المائل لم يدع بدهاها وذلك لان صحة الاستدلال بها لا توقف
 على بدهاها بل على صدقها في نفس الامر ومعلومية صدقها في بدهاها مع مقدمتها يدعها

المستدل لا صريحاً ولا ضمناً وان منع صدقها او معلومية صدقها في نفس الامر فذلك
 منع لا يمكن التفتي عنه بل اتمام العمل لازم لانه لم يثبت بعد ان هناك علوماً بديهية لا تقبل
 المنع فكل ما يورد العمل يتجه عليه منع صدق معلوميته في نفس الامر فلا خلاص له عن ذلك
 وان منع صدقها او معلومية صدقها على ذلك التقدير بان نقول لانسلم صدقها على ذلك التقدير
 فانها كسبية على ذلك التقدير والكسبي يتطرق اليه المنع او نقول ان تلك القضايا معلومة
 الصدق في نفس الامر الا انها ليست معلومة على ذلك التقدير لان معلوميتهما عليه يستلزم الدور
 او التسلسل فهو منع من دفع التردد كما قرره وانما حكم يكون ذلك التقدير متافياً للواقع بناء
 على ان صدقها او معلومية صدقها امر واقع في الواقع فلو لم يكن ذلك التقدير متافياً للواقع لكان
 ذلك واقعاً عليه ايضا لان الواقع في الواقع واقع على جميع التقادير التي تنافيه بالضرورة لان المقضي
 لشوبه حاصل في الواقع ولا معارض له سوى لتقدير الذي لا تنافيه فهذه القضايا صادقة لازمة
 للصدق في انفسها فاذا فرضنا تقديراً لا ينافي صدقها كانت صادقة عليها ايضا لوجود ما يقتضي
 صدقها وهو ذاتها المستلزمة للصدق وانتهى ما يمنع من صدقها فاذا فرضنا عدم صدقها
 على تقدير كان ذلك التقدير متافياً لصدقها في الواقع يمتنع في الواقع ومن التظاهر
 المبكرف ان معارضة السؤال المستقلة على ذكرها هو التسلسل انما لان منع المعلومية على التقدير
 لانع الصدق في ابدية التثايل الاعتراف الثالث كالثاني في اختصاص صدقها بل امتناع
 الكسبية وجوبه في التصور والتصديق وتقديره انه لم يتم لنا برهان على امتناع اكتساب التصور
 من التصديق وبالعكس غاية ما في الباب انما ان لم يبق اكتساب احدهما من الآخر وعلى هذا
 لم يوزان يكون جمع للتصديقات كسبية وينتهي سلسلة اكتسابها الى تصور ضروري او يكون
 جمع التصورات نظرية وينتهي سلسلة لا تنظر فيها الى تصديق ضروري ويمكن دفعه عن
 التصور دون تصديق بان يقال ان لم يكن اكتساب التصور من التصديق فذلك وان امكن فذلك
 التصديق يتوقف على تصديره وتقدرى اذا لمقرض كسبية جميع التصورات فيحتاج الى علم آخر
 اما هو من التصديق او اما كان يلزم الدور او التسلسل لا يقل يمكن دفعه عنهما سلباً او اكتساباً
 احدهما من الآخر لانهما يكتسبان التصديق عن الاختيار لا لتلقف لا يلزم من الشعور
 بهما ان تصور دون ذلك الشعور ولا الشعور بذلك الشعور فالأولى ان يقول هذا هو العدة في هذا
 المقام فانما كان لم يضره احداً في بعض التصورات والتصديقات الى نظر كصور حقيقة
 الملك والحق والتصديق بوجه الصانع وحدوث العلم فعل ايضا عدم احتياج اليه في بعضهما
 كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان الشيء لا يتحتمان ولا يرتفان وقد باع بعضهم
 حتى قال بوجود انفسهم الاربعه يدعي فانما زعم فيها اما بكمبريات فيعرض عنه واما جاهل
 بما في تلك اللفظ فلهما واما قوله او تقول لو كان العلم التصور وما والتصديقية نظرية لا تمتنع
 حصول علم هو ان العلوم فقد استخرج من برهان المسامحة ويرد عليه السؤال الثالث
 في التصديق بان يمتنع اكتسابها الى تصديق ضروري هو اول العلوم دون التصورات لان التصديق
 لا يكون علماً او لا تقدم تصور له عليه ونجى ايضا السؤال الثاني بان يقال قولكم لو كان الكل كسبياً
 لا تمتنع حصول علم هو اول العلوم والثاني اطل الى آخره قضايا كسبية على ذلك التقدير فكيف
 يمكنكم استدلالها وكذا يوجد غايه السؤال الاول المشتمل على التردد بان يقال ان اردتم العلوم
 التصورات بوجوه ما احتجنا ان يجيبها بديهية وان اردتم بها التصورات بالذات اخترا
 انها بامرها كسبية انكم منى اكتسابها الى تصور بوجه ما هو اول العلوم كلها وهو ايضا كالذي
 الاول معنى على حد نفسه كانه عليه قوله ولان الانسان في بدا الفطرة حال عن سائر العلوم

اى جميعها ثم ان التصور الحاصل عقيب الخلو اول العلوم التصورية بل اول العلوم على الاطلاق
 والتصديق الحاصل بهذه اول العلوم التصديقية فقط فان قلت كذب الموجبتين الكليتين
 يريدان الذى ثبت فيما تقدم من التصور هو كذب قولنا كل تصور ضرورى وكذب قولنا كل تصور
 نظرى وليس يلزم من كذب هاتين الموجبتين الكليتين الاصدق في نفيهما اللذين هما السالبتان
 الجزئيتان اعني قولنا ليس بعض التصورات ضروريا وليس بعض التصورات نظريا وكن السالبة
 الاولى لا تستلزم الموجبة الجزئية القائلة بعض التصورات لا ضرورى اى نظرى وكذا الثانية
 لا تستلزم قولنا بعض التصورات لا نظرى اى ضرورى لان السالبة البسيطة اعني الموجبة المعدولة
 ولك ان تقول ان قولنا ليس بعض التصورات ضروريا معناه ليس بعضها لانظريا فتكون سلبية معدولة
 فلا تستلزم الموجبة المحصلة القائلة بعض التصورات نظرى وكذا قولنا ليس بعض التصورات
 نظريا معناه ليس بعضها لا ضروريا فلا يستلزم قولنا بعض التصورات ضرورى لان السالبة
 المعدولة اعني الموجبة المحصلة وبالجملة النظرى بمعنى الا ضرورى والضرورى بمعنى اللا نظرى
 فان سئلت اعني ذلك في الموجبتين وان شئت اعتبرته في السالبتين وقس حال التصديقات
 على ما قرأناه في التصديقات ان تصورات وتصديقات اى ازلنا تصورات وتصديقات اعني
 اى الموضوع موجود فالسالبة البسيطة والموجبة المعدولة تساويان وكذا السالبة المعدولة
 والموجبة المحصلة فتلازمان فان قيل هذا لتساوى والتلازم انما يصح اذا كان الموضوع موجودا
 في الخارج ولا وجود للتصورات والتصديقات الا في الذهن اجيب بان القضايا المستعملة في هذا
 الفن كلها ذهنية لانها محل المعقولات الثالثة وما بعدها على المعقولات الثانية التي لا وجود لها
 الا في الازهان كما يستفاد عليه فالوجود الذهني موضوع هذه القضايا كاف لتلازم السالبة
 والموجبة المذكورتين واما اوجود الخارجى المحقق او المقدور فتاثيرا لا تستلزمهما في القضايا الخارجية
 والحقيقية المستعملة في العلوم الساجئة عن احوال الاعيان الموجودة واذا قرر هذا وهو
 ان البعض من كل من التصور والتصديق نظرى والبعض الآخر ضرورى فاما ان لا يمكن
 اقتصاص النظريات اى اكتسابها بالنظر من الضروريات اى من جنسها اعني اكتساب
 التصور من التصور والتصديق من التصديق او يمكن والاول باطل واسشهد على بطلانه
 بان اشار على وجه كلى الى قياس استثنائى من المتصلات ينتج تارة ايجابا وتارة سلبا والى قياس
 افترى على هيئة اسكل الاول لان التاجه ما بد بهى لا يحتاج الى دلائل فان كانت المبادئ
 المذكورة في القياسين ضرورية كان الاكتساب من الضروريات ابتداء وانما وجه انتهاؤه اليها
 وانما يذكر مثلا لاكتساب التصورات لان فيه نوع خفاء ولذلك انكره الامام فاقتصر على ما هو
 حقيقى اعني اكتساب التصديقات فانه واضح لا ينكره من يعتد به لكن لا يظفرح الاحتياج الى
 احد قسمي المنطق اعني مباحث القول الشارح واذا ثبت انه يمكن اكتساب النظريات
 من الضروريات في الجملة سواء كان بواسطة او بابتداء فقولنا ان المضال النظرية متكررة جدا
 وليس يمكن اكتسابها مطلوب يراد من اى ضرورى كان فله اولى البطلان بل لا بد ان يكون
 لكل مطلوب نظرى ضروريات لها مناسبة مخصوصة الى ذلك المطلوب بها يتوصل بها اليه
 كالجنس والفصل الماهية النوعية مثلا وكالمقدمات البقية المشتقة على الحدود للطلاب البرهانية
 ولا يمكن ايضا اكتساب من تلك الضروريات باى طريق يراد بل لا بد له من طريق معينة ولا بد
 لتلك الطرق من شرائط واطراف مخصوصة كما ذكره وحيث انما ان يكون العلم بوجود تلك الطرق
 الخاصصة والشرائط المعينة وصحتها بالنسبة الى كل مطلوب ضرورى بالاول والاول باطل ولا يقع
 الغلط في الادكار لكنه واقع قطعا واذ لم يكن العلم بالطرق الجزئية والشرائط الخاصصة الى

يحتاج إليها في المطالب النظرية ضروريا في جميع تلك المطالب فثبت الحاجة الى علم كل شيء يعرف
منه تلك الطرق والشرائط في أي مطلوب يتوجه اليه تعاقبنا وانما قلنا علم كل شيء لان حصول
القبول بالاحكام الجزئية انما هو من القواعد الكلية المشتملة عليها لان احكام جزئيات اخر
لا استقراء والتبديل لا يفيضان شيئا فينا ذلك العلم لكل شيء والمطابق لا يقول تلك الطرق والشرائط
تراعى جانب المادة في جانب الضرورة وقد اشار الى ذلك حيث قال لا يمكن ان يقال كل مطلوب
من كل ضروري بل لابد ان يكون لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة فتلك الضروريات
التي لها مائة جات الى ذلك المطلوب دون غيره هي المادة وكان العلم بوجود الطرق الجزئية والشرائط
المعتبرة في صحةها ليس ضروريا بالنسبة الى جميع المطالب كذلك العلم بالمناسبات المعتبرة في المواد
الجزئية لكل مطلب ليس ضروريا فكما ان الاول محتاج الى علم كل شيء يستخرج هو منه كذلك
الثاني محتاج اليه ايضا فالطرق والشرائط الكلية المذكورة في هذا الفن يجب اعتبارها بالقياس
الى تلك المواد المناسبة فهي تراعى جانب المادة والضرورة معا وكيف لا وقد عرفت ان حقيقة الفكر
المتتم بمركتين فحركة الاولى لتصيل المادة والثانية لتصيل الصورة وكان الثانية محتاجة
الى قواعد يشتر بها على تحصيل صورة مخصوصة بكل مطلوب كذلك الحركة الاولى
محتاجة الى قواعد يتوصل بها الى تحصيل مادة مناسبة لمطالب مطلوب فيباحث الصناعات
المناسبة على تحصيل مائة الجدول والبرهان وسائر الحجج وغير بعضها من بعض
جزء هذا العلم المتكامل في محتاج اليه في استحصا الجوهالات من المعلومات ولولا ذلك لاحتجج
الى قس آخر معهم افكر عن الخطا الذي لا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادئ للمطالب كلها
معلومة بالضرورة غير محتاجة الى ما تستلزم هي منه وقد ظهر من هذا الذي قررناه ان
الاجواب الثاني اعني قوله انقول ليس بمطابق للواقع وليس يتم ايضا لان كرن المبادئ
الاول ضرورية ثانيا في وقوع العاطف في التصديق بها اذ اذراكها على وجه المساواة لا ينساق
وقوعه باعتبار عدم مناسبتها للمطلوب فلا يلزم ان ينتهى العاطف من جهة المادة الى العاطف
من جهة الصورة وضروريته لا تستلزم ذلك اي كونها معلومة بالضرورة من ان كثر
من الضروريات كالتجربيات مالم يتوجه اليه العقل بجهل ثم يقال ولحق ان هذه المقدمة
مستدركة في البيان وذلك انه قد علم ان كل مطلب لا يمكن ان يكسب من أي ضروري فرض
اللا بد وانما اليه من ضروري مخصوص بطريق معين يتوقف صحته على شرط مخصوص
وبذلك يثبت الاحتياج الى المواد والطرق واسرار تدفن يتوقف عليها اكتساب المطالب النظرية
وهذا هو الاحتياج الى المصنف فلاحاجة في المقدمة الثالثة بالعلم تلك الطرق والشرائط
الجزئية ليس ضروريا وقد بحث لان الذي ثبت الاحتياج اليه في تحصيل المطالب هو المواد
والطرق والشرائط الجزئية وليس يلزم من الاحتياج اليها الاحتياج الى القواعد الكلية
كلياتها علم ان العلم لم يحدث وكل حادث له صانع علم بالضرورة وان العلم صانع وان العلم
ان الموجودتين في الشكل الاول تتجهن موجبة لصوابه اذ ثبت الاحتياج الى الجزئيات
فلما في جات الحاجة الى كل شيء بها طريقان احدهما ان العلم بتلك الجزئيات ليس ضروريا لكل
مطالب مطلوب وان كان ضروريا بالقياس الى بعض المطالب ولذلك يمكن بعض الناس
من الاكتساب بدون لمطابق كسائر في المعارض الثانية وذلك يمكن ذلك العلم ضروريا احتجج الى
استخراج احد من الكليات المشتملة عليها الى على تلك الجزئيات كسائر وتبينهما انه اذا ثبت الحاجة
الى العلم بهذه الجزئيات بالنسبة الى المطالب التي لا تهاهي كثيرة فذلك العلم امان ان يكون
تصديقا متلفعا لمقصوديات تلك الجزئيات التي لا تنحصر في عدد واما جبالا متعة بها
على وجه كلي ولابد باطل وان في هو المطابق فثبت الحاجة اليه وهذا الطريق وافى بالمقصود

دون الاول لاشغاله على تلك المقدمة التي لم يتم وفي قوله نعم اثبات الاحتياج الى تعلمه موقوف عليه مناقشة ظاهرة لان الذي ثبت انه غير ضروري ومحتاج الى التعلم هو العالم بجزئيات الطرق والشرائط كما عرفت فاحتج الى القواعد التي تستخرج هي منها واما ان تلك القواعد نظرية محتاجة الى تعلم فلا يجوز ان تكون الاحكام الجزئية نظرية وكلها نها ضرورية ولجواز العكس ايضا وكذلك يقسم العلم الى التصور والتصديق مستدركا ذكي اربقال فيه نظر اذ لو اكتفى بما ذكره لجاز ان يكون جميع التصورات بديهية والتصديقات منقسمة الى البديهية والنظري وحيث فلا حاجة الى احد جانبي المطلق اعني مباحث الموصل الى التصور وان تكون التصورات منقسمة اليهما والتصديقات بديهية باسرها فلا حاجة الى الجزئ الآخر اعني مباحث الموصل الى التصديق ولا شبهة لدى مسكنة ان مقصود القوم في هذا المقام اثبات الاحتياج الى المطلق بحسب جزئيه معا فلا بد من ذلك التقسيم في بيان المدعى روي انه اسم للضرر باعتبارهم يحتمل مسطر الكتابة ومسطر الجدول وإيما كان فهو امر واحد يتوصل به الى امور كثيرة فيتميزه المعنى الاصطلاحي وبالفصل مقدمه كلية وجه كونه تفصيلا له علم به اب الامر الكلي المذكور ولا اريد به القضية الكلية لا المفهوم الكلي كالانسان مثلا وان ذهب اليه بعض القاصرين وعلم ايضا ان المراد بالجزئيات لبس جزئيات ذلك الامر الكلي كما يتبادر اليه الوهم اذ ليس للقضية جزئيات تحتمل هي عليها فضلا عن ان يكون لها احكام تتعرف منها بل المراد جزئيات موضوع تلك المقدمة فان لها احكاما تتعرف منها وعلم ايضا ان تلك الاحكام منطوية في تلك المقدمة الكلية المستترة عليها بالقوة فهذا الاشتغال هو المراد بانطواء الامر الكلي على جزئيات موضوعه باعتبار احكامها التي تتعرف منه فقد فصلت في هذه العبارة امور ثلاثة اجملت في العبارة الاولى وانما وصف المقدمة بالكلية لان المقدمة الجزئية والشخصية لا تسمى قاطبا ولا اسلا ولا قاعدة وضابطة وانما قال فصلح ان تكون كبرى مع ان هذه الصلاحية لازمة للمقدمة الكلية اسارة الى ان تسميها بالقانون وما يرد قد انما هي باعتبار هذه الصلاحية فيكون من الاوراني اعتبار فيها الاضافة ووصف الصغرى بكونها سهلة الحصول لانها من فساد حل الكلي على ما هو جزئي له واراد بالبرع الذي يخرج يجعلها كبرى اليك الصغرى من اقوة الى الفعل حكم ذلك الجزئي الذي حل عليه الكلي فقواك كل سائلة كلية ضرورية فانها عكس سائلة كلية دائمة مقدمة كلية مشتملة على احكام جزئيات موضوعها ابني السوابب الكلية الضرورية هذا اردت ان تتعرف حكم قولنا لا شيء من الانسان يتجبر بالضرورة مثلا قلت هذه سائلة كلية ضرورية بكل سائلة كلية ضرورية عكس الى سائلة كلية دائمة فلهذا عكس الى سائلة كلية دائمة اعني قولنا لا شيء من الخ يا انسان دائم وهكذا الحال في المسائل الاخر المنطقية وغيره من القضايا الكلية فانها تنطبق على احكام جزئيات موضوعها فالمقدمة الكلية اصل هذه الاحكام وهي فروعها واستخراجها عنها بتجصيل تلك الصغرى وضمها اليها يسمى تفريعا ونسبة القواعد الى اصولها تنسبه نسبة الجزئيات الى كليتها التحمولة عليها فان الانسان مثلا اول زيدا وعمرها بالحل عليها وقواساك انسان حيوان يشتمل بالقوة على احكامها واما المقدمات الكلية التي تستخرج منها احكامها على ما يساوي موضوعاتها او على ما هو اعم منه فلا تسمى بالاصلاح اصولا بالقياس الى تلك النتائج وان كانت مبدأ لها فصريح المقصود جريا على وتيرة اصناعته اي صناعة التعريف فانها تقتضي ان يذكر في التعريفات ما هو ظاهر الدلالة على المراد ولا يذكر فيها ما هو ظني بخلافه والمقصود ههنا بالاشتغال من الضرورات اعم من ان يكون بالذات او بواسطة عبارة المصطلح في هذا الامر وعبارة تصاحب الكشف ظاهرة في الاشتغال بالذات وانما جعل

القانون كالجنس لما عرفت من اشتغاله على الاضافة الخارجية عن العلم واحترازه عن الجزئيات
ان اريد بالاحتراز عنها عدم دخولها فيه فلا اشكال لكنه بعيد عن الاستعمال وان اريد
خروجها به اتجه عليه انه لم يذكر هناك ما يشعلها فكيف يتصور خروجها ويمكن ان يدفع اما
بتقدير الالة الشاملة لها قبل القانون كما هو المشهور في تعريفه ولا يتبادر في ذلك كون القانون
كالجنس لانه معها كالجنس القريب واما بان النسبة بينه وبين باقي القبول الذي هو كالفضل
عموم من وجه فكل منهما جنس باعتبار عمومهم وفصل باعتبار خصوصهم وبهذا الاعتبار
يصح الاحتراز به عما هو داخل فيما ذكر بمده لفظا كما تقدم عليه تقدير الان هذه النسبة انما
هي بين القانون وعاصم الفكر عن الخط لان الاحكام الجزئية المتعلقة بالفكر المخصوصة
في المواد المعينة لها عن الغلط كالقوانين المنطقية لابن القسطنطين وما يفيد طرق معرفة
الانتقال لعدم صدقه على تلك الاحكام الجزئية الا ان يتكلف ويقال المفهوم المقيد المذكور
اذا لوحظ في نفسه جزؤه جزئيا وكليا كالنحو والهندسة فان النحو وان كان علما بالاقانوسيا
كالمنطق لكنه لا يفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى المجزئات بل يبين فيه قواعد
كبرى متعلقة بكيفية التلفظ بلغة العرب على وجه كلي فاذا اريد ان يتلفظ بكلام مخصوص منها
على الوجه الصحيح احتج الى احكام جزئية تستخرج من تلك القواعد كسائر الفروع من اصولها
فتقع تلك التقلبات فكرية من المعلوم الى المجهول الا ان النحو لا يفيد معرفة طرق تلك الاقلات
اصلا وهكذا الهندسة يتوصل بمسائلها القانونية الى مباحث الهيئته بان تجعل تلك المسائل
مبادئ للحجج التي تستدل بها على تلك المباحث واما ان الافكار الجزئية الواقعة في تلك الحجج فليست
الهندسة مفيدة لعرضها قطعاً وقد وقع في كلام بعضهم ان النحو والهندسة وما يجري
نحوهما تعرف منها احكام بعض الافكار بخلاف المنطق فانه تعرف به احكامها كلها وتوجه
انها تبين مبادئ بعض الافكار فتعرف بها صحة ذلك البعض من جهة التمامات فان ما تارة
هي اقرب من الكلية يعني ان نسبة القانون اليه كنسبة المادة الى الجسم فكما ان المادة امر
مهم في ذاته فيجمل امورا كثيرة ولا يصير شيئا منها الا بان ينضم اليه ما يحصله ويعينه كذلك القانون
يحتل هذا الشئ وغيره ولا يخصص به الا بالافادة المذكورة الجارية منه بجري ذلك الورد المصلحة
المنقصصة وفي قوله وهو العارف اي تلك الطرق الجزئية المفادة العالم بتلك القوانين
المفيدة اليها بحسب وهو ان نسبة النفس الناطقة الى المعرفة والعلم نسبة القابل الى مقبولة بالنسبة
الفاعل الى مفعوله الا ان يبنى الكلام على التسمية والتجياز في الالة الفاعلية كما في المادية والصورية بان
يلاحظ انه صدر عنها ترتيب وكسب حتى صار عارفا طاموحا فيجعل عدم عروض الغلط
علما غائبا حقيقة لذلك الكسب انساب او يهيئ به تلك المعرفة والعلم لان المراد بان حقيقة
المنطق قد تبين مما سبق وجود المنطق فاراد ان يبين ههنا حقيقته اي ماهيته الموجودة
بما على الوجه الاتم الاكل وذلك انما هو باعتبار تعريف بالعلل الاربع فانها لذواتها مستلزمة
لنفس الحقيقة على ما هي عليه في ذاتها ووجودها فانها في حد ذاتها تتقوم باجزائها وفي وجودها
تقوم اي توجد بشاعلمها وغايتها واذا كان وجود المعلول على ما هو عليه من اوازم وجود الدال
الداحلة والخارجة فاذا وجدت تلك العلل كلها في الذهن لم وجوده فيه على الوجه الذي
هو عليه في نفسه ووجوده ويكون هذا تعريفا رسميا لاشتغاله على الامور الخارجة عن الماهية
لكنه اكل من الحد التام لشهره لذاتيات باسرها مع بعض الخواص المكملة لتصورها من حيث
وجودها على انه قد قبل اذا اعتبر الماهية على ما هي عليه في الوجود كان الفاعل والغاية
داخلين فيها بحسب هذا الاعتبار فلا يكون ذكرهما في التعريف موجبا لكونه سماعا ولا خفاء

عند ذي خبرة ان المذكور ههنا من القياسات الخجلة التي اريد بها التشويق والتخيل كما ذكر في
 صدر الفصل فلا يتطرق اليه المناقشة اما اولافلان المنطق علم وهو طرقتون من المعلومات
 لان القانون عبارة عن المقدمات والقضايا الكلية ولا شك ان القضية من المعلومات دون العلوم
 وبسبب ان المفهومات منها ما هي مفردات اذا حصلت في الذهن عرضها هناك صفات
 كالجنسية والغضائية والثابتة والعرضية وغيرها ومنها ما هي مركبات تامة خبرية فاذا حصلت
 في الذهن عرض لها كونها قضية حالية وشرطية الى غير ذلك فكما ان المعتبر في الايصال الى
 التصورات هو المفهومات المعلومة اعني الجنس والفصل بشرط حصولها في القوة المدركة
 كذلك المعتبر في الايصال الى التصديقات هو تلك المعلومات التي يعبر عنها بالقضية ونظائرها
 لكن بشرط حصولها في تلك القوة الاخرى اذ اذا اردنا تحصيل المجهول من المعلوم فانا نلاحظ
 المعلومات وننتقل من بعضها الى بعض حتى يصير معلوما فكما ان الموصل الى التصور ابصلا
 قريبا او بعيدا اعني المعرف وما تركب هو منه من قبيل المعلومات كذلك الموصل الى التصديق
 كالجبة واجزائها من قبيل المعلومات دون العلوم لكن ذلك الايصال مشروط بوجوده اندهي
 وحصول العلم به وكما ان المتبادر الى الفهم يكون مقصودا من قولك حيوان ناطق هو مفهومة العلوم
 لافهمه الذي هو العلم كذلك المتبادر الى الفهم يكون مقصودا من قولك العلم حادث فهو مد لا فهمه
 واما ما نقل من انه قد يطلق التصديق على القضية بوجه انه اعني المصدق به لا بمعنى الادراك
 التصديقي وانما ينبغي توضيح هذا المقام لانه مما سنبه على اقوام التعريف دورى لم يبه ان تصور
 المعرف او شيء من اجزائه يتوقف على تصور المعرف بل اراد ان ما ذكر في تعريف المنطق يدل على
 ان معرفة طريق الانتقال مستفادة من القانون الذي هو عبارة عند فكبرون جزؤه اعني تلك
 المعرفة متوقفة عليه ولاست في انه متوقف على جزئه فيلزم توقف كل واحد من الجزء والسكل
 على صاحبه في الوجود وهو دور لازم مما ذكر في التعريف مع مقدمة صادقة في نفس الامر هي
 ان السكل متوقف على جزئه وانما جعل المعرفة المذكورة جزءا للمنطق لانفسه بناء على ان
 معرفة المواد جزء آخر له كما يقال فلان يعلم المنطق اي يعلم تلك المعلومات المخصوصة لانه يعلم
 العلم بها وكما الحال في اسماء سائر العلوم المدونة فانها تطلق على معلوماتها كما يطلق على
 ذواتها والمراد ههنا المعلوم فان قيل المقصود تصور العلم ليكون على بسيرة في شروعه فلما
 بل المقصود تصور المعلوم لانه الذي شرع في تحصيله وطلب ادراكه الاخرى ان الشخص اذا
 اراد تحصيل علم بشيء فانه يتصور اول ذلك الشيء ثم يطلبه ويحصله ولا يحتاج في ذلك الى
 تصور العلم به وان سلم ان المقصود تصور العلم فاذا تصور العلوم المخصوص واطراف اليه مطابق
 العلم الذي تصوره بدايحي فقد حصل ذلك التصور المقصود وعن الشافعي لما بين في الراجح
 الاول المباني بطريقين جعل ههنا كل منهما اعترضا على حدة فصار الوجه الثاني اعترضا
 ثالثا وتقرير جوبانه ان جزء المنطق هو العلم بالطرق الكلية وشرائطها لا العلم بجزئياتها المتعلقة
 بالمواد المخصوصة وهذا هو الذي جعل مستقادا من المنطق كما يبينه عليه لفظ المعرفة الاندرا هذا
 استثناء ذكره الامام في المحص وتعلقه بمحله لا يمرض الغلط اظهره اقرب منه كما قيل
 لا يمرض الغلط كما سأل على حال من الاحوال الاحال الندة . يخرج له ان روعيت القوانين فلا غلط
 والا فهو اكثرى لانادر وقيل فهو متعلق بقوله ما خرج لان تعلقه بالاقر بفسد المعنى وعلى
 هذا يكون استثناء من معنى الكلام كله قبل احتجاج الناس كلهم الى ذلك القانون لانادرا
 مهم وهو المؤيد بانقارة الفرسية ويرد عليه انه لما استثنى المؤيد من الاحتجاج العلم بغيره
 في المعارضة ان يقال انه يكسب العلوم والمعارف بدون المنطق ويمكن ان يوجه اقرلان

الى يوجه القول بتعلق الاستشاس بحمله لا يعرض مراداه ذلك المعنى المذكور ويوجه اقول
 بتعلقه بقوله فاحتج مراداه معنى آخر سوى ما ذكر فلان لتحصيل العلم مراتب ان حل
 التحصيل على ما هو من الانكساب وغيره فالحد الذي لا يقع فيه الخطا اصلا هو القوة القدسية
 وان حل على التحصيل بطريق الكسب فذلك الحد هو القوة القريبة من القوة القدسية فان
 نهاية كمال القوة الكاسية بالفكر ان لا يقع غلط في افكارها كما ان نهاية نقصانها ان يثبت اي ينقطع
 جميع افكار الشخص عن مطالبه فان المتناهي في البلاء او فرض انه قد وقف على جميع قوانين
 الانكساب وعرض افكاره عليها وطبقها عليها كما ينبغي الخطا وانتقل ذهنه من تلك
 الافكار الى مالبس بصواب لكنه يكون نادرا جدا فقله اذا راعى القوانين المنطوية لم يقع غلط
 اصلا فحينئذ ينامى فلا دته ولك ان تقول ان البلبل بعد استحضار تلك القوانين وضبطها
 وسعيه في عرض افكاره عليها وبذلك غاية جهده ربما اخطا لعدم اصابته في التطبيق وذلك ايضا
 نادر وانما يكون الغلط كثيرا اذا اهملت رعايتها اولم يزل المجهود فيها وهذا اقرب لان الوجه
 الاول يستلزم تخلف النتيجة الحقة عن النظر الصحيح وح تقول ان اريد برتبة القوانين القصد
 اليه سماع السعي البليغ فيها فلام له لا يقع الغلط معها بل يقع نادرا كما صورناه وان اريد حقيقة
 لرعاية ولائم انها اذا عذمت كان الغلط كثيرا وانما يكون كذلك اذا لم يبلغ صاحب القوانين
 في رعايتها ولم يستفرغ فيها طاقتة قد اوما الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق فانه قال هناك
 نحن نقن ما ذكرناه من قوانين وراعى مقدمات اقباس بشرائطها وحقق معانيها وكررها على
 قصد ذلك ثم عرض له الغلط فهو جذريان بهجر الحكمة فكل ميسر لما خلق له وهذا الذي
 ذكره اختصار الكلام الرئيس في آخر المنطق من اسراله فليطلع نعمة ما يطرر في الغلط
 كاضيميات والا لهيات وغيرهما من العلوم المدونة وما يس من سنن ذلك وهي العلوم
 المنتهية المتقدمة التي ينساق اليها الازهان بلا تكلف والسبب فيه ان المبادئ الاول لهذه
 العلوم بدئية طهرة تناسب لمطالعتها القريبة منها ولا يقع فيها غلط من حيث التصديق
 بها البديهية بل اوليتها وانما حيث كونها مبادئ لتلك المطالب وكذا الحال في مسائل تلك
 العلوم اذا صارت مبادئ مسائل اخرى فلانها بديهية بلا مبرر ومناسبتها لتلك الاخرى القريبة
 منها وضحة وهكذا الى المطالب البعيدة من المبادئ الاول وان الترتيب الواقع في مبادئ تلك
 العلوم قريبة كانت او بعيدة بديهية الانتاج فلا حاجة في تحصيل الافكار الصحيحة فيها الى
 قانون عاصم لا في موادها ولا في صورها وان احتج هناك في تصور المعاني الاصطلاحية الى
 نايه سالم عن الخطا حتى اذا نبه عليها عرفت بلا كلفة وزيدك بيانا فقول قد مر ان
 المطالب المخصوصة محتاجة الى مواد معيشة وطرق جزئية وان العلم بهذه المواد والطرق
 وشروطها ليس ضروريا بالنسبة الى جميع تلك المطالب لكنه يجوز ان يكون ضروريا بالقياس
 الى بعضها ففي هذا المعنى لا حاجة الى القوانين المنطقية ومن ثم ترى ان العارفين عنها يتكسب
 تصورات وتصديقات بأكثر صحة كما يتكشف لك ذلك في المعارضة الثانية فانه يندسب
 والحسابات من هذا القبيل ولذلك كانت الاوائل بديهية كون بعضها في تعليمهم وقد اسرار اليها
 الى ان تلك المساعدة لقليلة بان من العلوم النظرية ما لا يقع فيها الغلط فباعتقني عن انقطاع
 في تحرير السؤال الاول اي المعارضة الاولى حيث قال فان قيل المنطق لكونه نظريا يعرض
 فيه الغلط وقوله ان كانت نظرية فهي محتاجة الى نظر شرطية قصد وضع مقدماتها
 لكنها النظرية فهي محتاجة الى النظر وهذا صحيح انما النزاع في قوله فلا شك ان تحصيل المواد
 وترتيبها محتاجان الى تلك القوانين المنطقية لانه ان ارادهم ما هم محتاجان اليها في استحصل

كل مط نظري فهوهم لما عرفت من ان العلم بالمواد الخصوصية والطرق الجزئية قد يكون ضروريا
 في بعض المطالب فلا حاجة اليها لقانون يستخرج هو منه وان اراد انهما محتاجان اليها في الجملة
 فهو حق لكنه لا يجزئهما نفعهما والصواب اني لا يجزئ هذه اصلا ان الالكار الصحيحة يجب ان تكون
 موافقة لتلك القوانين بحيث اذا عرشت عليها كانت هي مندرجة تحتها وذلك منسوبة عليها
 واما كونها مستفادة عنها باستخراجها عنها فلا نعم نالاستدلال بعدم وقوع الغلط في تلك
 العلوم على استغنائها عن قوانين النظر حتى يتجه عليه ان عدم وقوعه فيها قد يكون لان
 استخراج مبادئها والصور الواقعة فيها عن القوانين المذكورة ظ بلا تكلف فليقع فيه غلط
 اصلا بل يجعل عدم وقوع الغلط فيها اشارة الى ان العلم بعبادتها والطرق الواقعة فيها ضروري
 فلذلك لم يتطرق اليها الخطا واستغنت عن القوانين فتدبر وتبصر لم يقع فيه خلاف بين
 ارباب الصناعة لكنه واقع وقوعا لا يمكن انكاره وقد يقال ذلك الخلاف راجع الى اللفظ فان
 كلام المتأخرين اراد به معنى غيرا اراد به الآخر وثله لا يستلزم خطاء فلا ينشأ كونه ضروريا
 ونظريا لا يعرض فيه الغلط ولما استلزم الدور التمس اقتصر عليه اي على التمس لكونه محالا
 لازما على كل تقدير وبيان استلزامه اياه ان نقول ان توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ا) كان
 (ا) مثلا موقوفا على نفسه وهذا واركان محالا لكه ثابت على تقدير انه دور ولا شك ان الموقوف
 عليه غير الموقوف نفس (ا) غير (ا) فهناك شئيل (ا) ونفسه وقد توقف الاول على الثاني ولنا
 مقدمة صادقة وهي ان نفس (ا) ليست الا (ا) وح توقف نفس (ا) على (ب) و (ب) على نفس (ا)
 فتوقف نفس (ا) على نفسها اعني على نفس نفس (ا) فتتغيران لما مر ثم قول ان نفس نفس (ا) ليست
 الا (ا) فليزم ان يتوقف هي (ب) و (ب) على نفس نفس (ا) وهكذا نسوق الكلام حتى ترتب نفس
 غير متناهية في كل واحد من جانبي الدور وقد بحث لان قوانينا وقوف عليه بغير الموقوف وان كان
 صادقا في نفس الامر لكنه لا يصدق على تقدير الدور وابس المراد ابطاله حتى يتم الكلام بكونه رافعا
 للواقع بل استلزامه نفس ايضا وان صادقه على تقدير الدور فلا شك انه يستلزم قرا نفس (ا)
 مغايرة (ا) ولا يجمع صدقه صدق قولنا نفس (ا) نفس (الا) فالاولى ان يقال انني بذكر النفس الذي
 هو اشكل عن ذكره لانه قريبة غالبا بيدل عليه والاحسن انما كان احسن اما ولا فعدم
 ابدانه على القاعدة المنظور فيها واما ثانيا فلعله انقسام باما ثلثا فلانه حثقل المقدمات
 والمنتوج او ارادة عليها كما سيجي واما اربعا فلانه اوفق لامر من ان كتاب النظريات من
 الضرر بان يحتاج فيه الى المنطق فيكون ههنا ان يقال المنطق لكونه نظريا نحوج الى قانون
 آخر بالقياس لعدم عروض الغلط مستدرك واما خامسا فلانه اقرب الى السؤال الثاني حيث
 لم يقيد فيه العلوم والمعارف بكونها ما يعرض فيه الغلط واما سادسا فلانه انسب الى الجواب
 المذكور في الكتاب فلو كان العلم بجميع طرق الاشتغال اراد به ما تدرج فيه مناسبة للمادى
 للمطاب لان كون المادى الاول ضرورية يتاق وقوع الغلط في التصديق بها لا في نابعها كما
 نبهت عليه لجواز الانتهاء الى قانون بدعي هذا على تقدير الاحسن سؤل واحد وان اراد
 دلي تقدير المص كان سواين فيقال لا يلزم ان النفس لجواز الانتهاء الى قانون ضروري اولي
 قانون نظري لا يرض فيه الغلط بل بعضها ضروري وبعضه نظري يستفاد من الضروري
 منه بطل بق ضروري القواعد المنطقية بعضها ضرورية كتولنا الشكل الاول منتج القياس
 الاستدلال فينتج اذلا يتوقف جزم العقل بهما الاعلى تصورات اطرافهما اني بكونها التانيه
 على مفهومات اصطلاحية وكما ارا قاعدتين بدعيان كذلك الاحكام الجزئية المد جنتهت
 فالتك اذ ارفت على قياس مخصوص على هيئة لسلك الاول مثلا وعرفت معنى الاحتياج جزم

بأنه منتج بلا خفاء. وبعضها نظرية كقولنا الشكل الثاني والشكل الثالث مثلاً منتج وكذلك الأحكام الجزئية التي تحتها نظرية أيضاً وإذا اردنا اكتساب النظري من القواعد المنطقية اخذنا القواعد الضرورية إما وحدها أو مع قضايا أخرى ضرورية غير منطقية ورتبناها ترتيباً جزئياً من الجزئيات التي يكون إنتاجها بديهياً فيحصل لنا العلم بالقاعدة النظرية ولا يحتاج حفي تحصيلها إلى قانون آخر فإن تلك المبادئ الضرورية سواء كانت منطقية أو غيرها ظاهرة المناسبة لتلك القاعدة النظرية والترتيب الجزئي الواقع فيها بديهي الإنتاج فلا حاجة في النظر الموصل إليها إلى قانون يستخرج هوته لاني تحصيل مادته ولا في تحصيل صورته وهذا معنى اكتساب نظري المطلق من ضروريه بطريق ضروري ولا يخفى أن مثل ذلك يتناقض في نظريات آخر فبطل ما قبل من أن كل نظري يحتاج إلى قانون منطقي لإتقال مناسبة الضرورات المنطقية لنظرياتنا مستخرجة من الصناعة البرهانية والحكم بأن الترتيب العارض لها منتج مستفاد من القواعد الضرورية لا ندراجه فيها وهذا معنى كونه نظرياً لأننا نقول الأول مستفاد جداً لحصول ذلك الاكتساب من لم يطالع على تلك الصناعة على أن نقول تلك الصناعة أن كانت نظرية عاد الكلام إلى اكتسابها وإن كانت ضرورية فاستخراج المناسبة منها يحتاج إلى مناسبة وترتيب مخصوص فإن كانا ضروريين مستغنيين عن قانون الاكتساب فذلك والاحتجاج في استخراجها عن ذلك القانون إلى قانون آخر وهكذا فينس والثنائي مع كاكه تأويله بط قطعاً لأن هذا الترتيب الجزئي لو كان مستفاداً من القانون الضروري لتوسط بينهما جزئي آخر يحتاج فيه إلى ثالث وهكذا فيلزم التساؤل الانتهاء إلى جزئي ضروري لا يكون مستنبطاً من قاعدة كلية والأول بط فعين الثاني فإن الخلف يرجع إلى القياس الاستثنائي فيقال أولم يصدق المطلوب لصدق نقبضه وإذا صدق نقبضه كان صادف مع المقدمة الصادقة وإذا صدقاً انعقد منهما الشكل الأول وإذا انعقد لزم الملح فينتج أولم يصدق المطر من الملح ثم يقال لكن الملح يعدم صدق المطر بط فالقياس الأخير الذي هو الموصل القريب استثنائي والأول مشتمل على أربع مفدمات الأولى قاعدة منطقية ضرورية تتوقف على تصور معنى التقبض الذي يستفاد من معرفة التناقض والثنائية قضية ضرورية فإن بداهة العقل حاكمة بأن ما صدق عليه في نفس الأمر كان صادف مع الفضاضا الصادقة فيها والثنائية بديهية تتوقف على تصور الشكل الأول وكل واحد من تصوري التقبض والشكل الأول بكيفية التنبيه على الاصطلاح السالم عن الغلط والرابعة قاعدة بديهية منطقية هي أن الشكل الأول منتج وهذه الفضاضا الأربع البديهية قد عرض لها ترتيب جزئي بديهي الإنتاج على هيئة الشكل الأول كان ذلك القياس الأخير قد عرض مقدماته ترتيب جزئي بديهي الإنتاج على هيئة القياس الاستثنائي الذي هو في نفسه بين أيضاً كما مر فقد اكتسبنا نظري المنطق من الفضاضا البديهية بطريق ضروري من غير احتياج إلى قانون آخر متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وذلك لأن عكسها لازم لها وصدق الشيء مع المزوم يستلزم صدقه مع لازمه بالضرورة فإن قلت من أين علم لزوم العكس قلت قد يكون ذلك بديهياً وقد يكون كسبياً مستفاداً من الخلف المستعمل في العكس أو من غيره وعلى التقديرين هو من القاعدة البرهانية وكلما صدقتا صدقت النتيجة لأنهما على هيئة الشكل الأول البديهي الإنتاج أو على هيئة أخرى تنتهي إلى هيئة الشكل الأول وقد عرض لها تين المقدمتين المذكورتين في العكس هيئة جزئية من الشكل الأول بديهية الإنتاج وكذلك في الافتراض فيقال متى صدقت القرينة صدقت إحدى مقدمتيها مع إحدى مقدمتي الافتراض فيصدق منهما هيئة الشكل الأول أو ما ينتهي إليه فينتج نتيجة تنبؤ مع الافتراضية الأخرى على الهيئة المذكورة وسير عليك تفاصيل ذلك كله إن شاء الله تعالى فإن قلت إذا كانت

الهيئات الجزئية المندرجة تحت الشكل الاول والقياس الاستثنائي بديهية الانتاج وهي كافية في
 بحصول المطالب المتعلقة بها الفاعلة في جعل انتاج مطلقهما من مسائل هذا فنن قات هناك
 فالتان احدهما ان تلك الجزئيات وان كانت بديهية الا انه اذا علم انها مطابقة للقواعد المنطقية
 التي تشهد بصحتها بدهاء العقول حصل هناك مزيد طمانينة فكان بديهية عقل قد ثابتت
 بشهادة العقلاء وثابتت ان القواعد النظرية تكسب من هذه القوانين الضرورية ثم تستخرج من
 تلك القواعد احكام النظائر الجزئية المنطوية فيها فيحصل الاطلاع على احوال الافكار
 المؤدية الى المقاصد المطلوبة على الوجه الاتم والبلغ والاكل اصطلاحات ينه عليها بتغير الفاظ
 وادارات جعل الاصطلاحات من قبيل العلوم النظرية وذكر انها ينه عليها اشارة الى انها
 قريبة جدا من البديهيات فهي في حكمها قال صاحب القسطاس من العلوم النظرية بالمأخوذ
 الغاط بل هو بحيث اذا سمع علم بلا مشقة ويتعذر الوقوف عليه بلا سماع كالمعرفات من
 الموضوعات والمصطلحات فانه اذا قبل المراد بالجنس كلى معقول على كثيرين مختلفين بالمعاني
 في جواب ماهو وبالفصل كلى غير الماهية تميزا ذاتيا عما يسار كها قبله لعقل بلا تكلف وفكر
 يحتاج فيه الى قانون واكثر باب الكليات من هذا القبيل وهكذا تعرف القضايا والتناقض
 والعكس والتألف والافسدة وقال بعض المحققين المنطق يشتمل اكثر على اصطلاحات ينه عليها
 واوليات تذكر وتند لغرها ونظريات لبس من شأنها ان يغلط فيها كمن يد سيايت يبرهن عليها
 وجبرها غير محتاج الى المنطق فان احتج في شيء منه على سبيل الندرة الى قوانين منطقية فلا
 يكون ذلك الاحتياج الى الاصف الاول فلا بد من الاحتياج اليه وهذا انسب بجواب
 اسؤل على الوجه الذي قرره المص وذلك انه لما اشراف السؤل الى ان العلوم النظرية
 قد لا تحتاج الى المنطق لم يستحسن منه ان يحكم بان النظرية منه مطلقا مستفاد من الضروري
 منه بطريق ضروري بل الاقبح به ان تقول من المنطق ماهو ضروري ومنه ماهو نظري لا يرض
 فيه الغلط لكونه منسقا منتظما كالنسب بين المفهومات المفردة وتفاضلها في الصدق والجل
 والنسب بين القضايا في التحقق والوجود وكلا القسمين مستغن عن المنطق ومنه ماهو نظري
 يرض فيه الغلط فيستفاد من القسمين السابقين بلا دوره لا تس فال قبل القسم الضروري مع الطريق
 الضروري ان كان كافيا هذا تقرر للسؤل على وجد يندفع عنه الجواب وقد عرفت ان القوانين
 الضرورية من هذا الفن تجعل مبادئ لحصول النظريات منه وترتب ترتيبا ضروري الانتاج
 مندرجا تحت تلك القوانين الضرورية فان اخذ في السؤل القسم الضروري مع الطريق الضروري
 كان معناه بحسب الظاهر ان هذه المبادئ الضرورية الخاصة مع ترتيب العارض لها ان كانت
 كافية في اكتساب القسم النظري من المنطق كانت كافية في اكتساب سائر العلوم النظرية لا اشتراك في
 كونها نظرية ولا تجد عليها ان هذه المبادئ لا يمكن ان تكون مبادئ لكل مط للمطالب التي تناسبها
 وان اتقى في السؤل بالطريق الضروري كفاية صاحب الكشف كان معناه ان هذا
 الطريق الواقع في هذه الضروريات ان كفي لاكتساب القسم النظري كفي لا واقع في ضروريات اخر
 لاكتساب النظريات المناسبة ايها كانه قبل الهيئات الجزئية من الشكل الاول مثلا ان كفت
 لاستحصا هذه النظريات من مبادئها كفت ايضا لاستحصا سائر النظريات من مبادئها
 فلا حاجة في سائر العلوم النظرية الى المنطق اصلا ولا قل من عدم الاحتياج الى قسمه النظري
 وقد يتكلف في توجيه السؤل على الوجه الاول فيقال معناه ان كفت هذه الضروريات مع
 هذه الهيئات الخاصة في قسم النظري كفت امثالها من الضروريات الاخر مع امثال تلك
 الهيئات في سائر العلوم النظرية وانما يلزم لو كانت الافكار بامرها واردة على القسم الضروري

اى على طريق الضرورى المنسرج في هذا القسم وليس كذلك بل من الافكار ما هو واقع
 على هيئات نظرية مندرجة في القسم النظرى وهذا هو الجواب الحقيقى كما ستعلم عليه بعد
 المنازعة فيه لايقال هب ان القسم الضرورى كاف في سائر العلوم وذلك اذا امكن رد جميع
 الادكار الى الطرق الضرورية لكن لايتحى ان في هذا الرد صعوبة ووزيادة عمل وايضا ربما تغير
 المقدمات عن اوضاعها الطبيعية فتنبو عن اذهان فالاحاطة بجميع الطرق الضرورية
 والنظرية اصولون للذهن عن الخطا لحصول القدرة السابعة على التغير بين الصحيح والفساد
 فبسهولة معها الانساب والاحتراز عن الغلط ولا معنى للاحتياج الى المنطق الا هذا القدر اعنى
 توقف سهولتهما عليه فاندفع عنه قوله ان القسم الضرورى اما ان يستقل باكتساب المجهولات او لا
 يستقل لان ذلك الاستقلال قد يكون بدون تلك السهولة قلنا لايم هذا هو الجواب الذى اختاره
 بعد تريفه للجوابين السابقين وتوجيهه ان يستفسر ويقال اريد بالكفاية في سائر العلوم ان
 القسم الضرورى وحده يكون كافيا فيها فلان ان كونه كافيا في "قسم النظرى يستلزم ان يكون
 كافيا في سائر اقسام العلم بهذا المعنى وان اريد بها ان القسم الضرورى مع طريقة الضرورية اذا
 حصل لاحد تمكن من اكتساب النظرى واذا حصل له مما تمكن بواسطة هبها من اكتساب
 سائر العلوم فهذا لايتانى للاحتياج الى القسمين بل بوجبه ونمنا ترك لاستفسار تنبيهها على المعنى
 الاخر فظهر الفساد بعيد عن الاختيار ثم اشار الى ان المقدمة الثالثة بان الكفاية في الكفاية في شئ
 كافى في ذلك الشئ مجموعة وانت اذا تأملت انى نابل علمت ان ما ك هذا المنع وما ذكره من معنى
 الكفاية راجع الى ما ذكر في الجواب الاول من انه انما يلزم الكفاية في سائر العلوم لو كانت الافكار
 باسرها واردة على القسم الضرورى فظهر لك من ذلك ما وعدناك الاطلاع عليه وعلى اصل
 الشهادة اى على تقرير السارد منع آخر هو في قوة منعين كالنمنا انخص بقدر المص بناء على ان
 الخلاف راجع الى اللفظ واما المؤيد من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر
 لما اختار ان الافكار باسرها لايد لها من القوانين المنطقية حكم بالتحصيل العلوم بالنظر لا يتم
 بدونها وخص السؤل الثاني بصاحب القوة القدسية ويجاب بأنه يحصل العلوم بالحدس لا بالنظر
 والعلوم ما جاوزوا استغناء بعض الافكار عن تلك القوانين كالانظار لوقعة على الترتيب البديهي
 لانتاج في المواد انذاره المناسبة للطالب حكم بان العلوم المنطقية المنتظمة مستغنية عنها وجعلوا
 الثاني مشا لا للمؤيد وغيره واجابوا عن بان الاصابة في الافكار بما كانت لوقوعها على الترتيب الضرورى
 الاستلزام الذى يعلم كل احد وربما كانت مطلقا ولكن من الانسان المؤيد من عند الله بخاصية
 تكفيه الكتب وهو الذى نسبته الى اصحاب النظر بقوانين المنطق نسبة البدوى الى المستغرب
 بالتحوز نسبة الشاعر بالطبع الى الشاعر بلعروض وقد عرفت ان الصواب ما ذهب اليه بان الاحتياج
 ليس عاما بجميع الانفسار لا بالقياس الى الناظر ولا بالقياس الى المنظور فيه لان البرهان الدال
 على الاحتياج لا يفيد لعدم فى شئ مهمما بل يدل على ثبوته في الجملة واعلم انه لما ذكر ان تحصيل
 العلم بالنظر يحتاج الى المنطق لا تحصيله بوجه آخر اشتمل كلامه على التحصيل طرقا متعددة
 فاشار اليها اجالا اما مجرد العقل اذا توجه اليها كالدوابات في التصديقات وكالتصورات
 التى تحصل بمجرد انفعالات النفس واما الاستعانة بما يحضر في الذهن عند حضورها فظاهرة
 في التصديقات كافي افضاها الى قياساتها معها وربما امكن ان يوجد مثل ذلك في التصورات
 وهذا القسم يشبه الحدس من وجه اذ ليس حصول المبادئ تأمل بل بديهيته ويشبه النظر
 من وجه آخر لان حصول تلك المبادئ انما يكون بعد تصورات الاطراف والحدس قد لا يكون
 كذلك اوبقوة اى مع الامة بقوة اخرى مغايرة للقوة العقلية وقوله او بالحدس عطف

على قوله اما بمجرد العقل وكذا المظهر فان بعده وسنوح المبادئ دفعة قد يكون بلاشعور واشتياق
الى ما يتب عليه وقد يكون معهما او بلاشعور وحده فان قلت لا بد ان يكون هناك فكر اى
جهاز التعليم قسما للفكر مع انه قسم منه لان النفس تفكر عند السمع من العلم فاجاب بان الامر
ليس كذلك فذكر قسما متوخلة عند السمع فالاول راجع الى الاوليات الا ان تصورات الاطراف
قد حصلت باعانة من الغير والقسم الثاني من قبيل الفكر والثالث من باب التعليم والتصديق ولا فكره
في ذلك وفيه بحث لان العلم لا يلقى على القاء القياس دفعة واحدة بل يورده شيئا فشيئا والنفس
تلاحظه كذلك باختيار منها الا يرى ان لها ان تعرض عما لقاه اليها بان تلقت الى شئ آخر
بحيث تذهل عن ذلك الملقى وكذا الحسالى في القاء المعارف اذا كانت مربية فلها في التعليم حركة
الاختيار فيها مدخل فيكون من اقسام افكار الاله فكر خاص فيه لغيره مدخل ايضا والضابط
فيه ذكره من الاقسام في التحصيل ان المجهولات ان لم تحصل من مبادئ معلومة فلا حاجة فيها
الى هذا الفن وان حصلت منها فاما ان يكون حصول تلك المبادئ بحركة الازن في الصور العنقابلة
لا ارتحرك او ترجع عنها ولا بحركة منه سواء كان بالتعليم او بالحس فالاول هو المحتاج اليه
والثاني مستغنى عنه بقسميه ولما كانت العلوم بالقياس الى الازهان متفاوتة الحصول اى
بحسب التعليم والحس والنظر كان الاحتياج الى المنطق يتفاوت بحسب ذلك التفاوت
في كان تعلم واحد حده اكثر كان احتياجه اقل ومن كان فكره اكثر كان احتياجه اوفر لان تآزر العلوم
بحسب تمايز الموضوعات لما كانت السعادة الانسانية منوطة بمعرفة حقائق الاشياء واحواياها
وكانت تلك الحقائق والاحوال متكررة وكانت معرفتها مختلطة متعسرة تصدى الاوائل اضطربها
وتسهل تعليمها فافردوا الاحوال الذاتية المتعلقة بشئ واحد اما مطلقا ومن جهة واحدة
او باشياء متشابهة تناسبا معتدلة سواء كان في ذاتي او عرضي ودونها على حدة وعندها علموا احدا
وسموا ذلك الشئ وتلك الاشياء موضوعا لذلك العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصار كل
طائفة من الاحوال بسبب تشابهها في الموضوع علمها فدا امتازا في نفسه عن طائفة اخرى
مشاركة في موضوع آخر فتميزت العلوم في انفسها بموضوعاتها بهذا التمايز لا بد منه مع جواز
الامتياز بشئ آخر كالحسية مثلا وهذا امر يتحسنوه في التعلم والتعليم والافلام منع عقليان ان يمد
كل مسألة علميا على حدة ولا من از يمد مسائل متكررة غير مشاركة في الموضوع علميا واحدا
يفرد بالتدوين لكونها مشاركة في انها احكامها ووعلى اخرى فاذا علم ان شئ هو موضوع
اشار بهذا الى ان مقدمة الشروع في العلم هو التصديق بان الشئ الفلاني موضوع له وانما قال
فضل تميز لان اصل الامتياز قد حصل بالتعريف ولم يرد بالا حاطة با حاطة بل انوة
القريبة او قد حصل عنده قاعدة كلية هي ان كل مسألة يبحث فيها عن كذا فمى من هذا العلم
فاذا استخرج منها فروعا تميز عنده بوابه ومسائله عمادها تميزا بالقل والحاطة حاطة تامة
وفي اقل كان تنبيه على ما ذكرته ولما كان التصديق بالموضوعية مسبوqa بالتصور يرد ان الموضوع
وقع محجولا في هذا التصديق فلا بد من تصوره ليتمكن التصديق بثبوته لا شئ وهذا هو الكلام
المحقق الذى صرح فيه بما اشار اليه اولوا واما ما وقع في كلامهم من ان تمايز العلوم لما كان تمايز
الموضوعات صار العلم بالموضوع من قدمات الشروع ولما توقف تصور الموضوع الخاص
على تصور الموضوع العام عرف موضوع العلم على الاطلاق ولا فيراى منه ان مقدمة الشروع
هو تصور الموضوع وليس كذلك فان تصوره من المبادئ التصورية وايضا تصور الخاص
فما توقف على تصور الاسم اذا كان تصور الخاص بالكنهه وكان العام ذاتياله وكلاهما ممنوع
بما نحن فيه وذكر بعضهم ان موضوع هذا العلم مقيد فلا بد في معرفته من تصور المطلق وهو هو
ن باب اشياء العارض بالعرض اذ ليس الكلام في مفهوم موضوع هذا العلم بل فيما صدق

عليه هذا المفهوم وقوله ويزول عن الصحة. يتناول الحالة الثالثة المتوسطة على تقدير ثبوتها بخلاف ما لو قال يذله عرض وهو المحمول على الشيء الخارج عنه قد يذكر في أمثلتها ما هو مبدأ المحمول على قياس تسامحهم في أمثلة الكميات كتحرقه الخبز هذا المصدر مضاف الى المفعول والخبز مرفوع على انه فاعل وكذا الحال في نظيره وقد يجعل التعجب بما يلحق الانسان لما هو على سبيل السامع ويمثل ما يلحق الشيء بخارج مساو له بالتحكم الذي يلحقه بواسطة التعجب والخارج الاعم قد يكون اعم مطلقا كالجسم بالقياس الى الايض فان مفهومه شيء ليسا واليباض واما كونه جسما او غيره فمخرج عن ماهيته وقد يكون اعم من وجه كالانسان الذي هو واسطة في الحق الضحك الايض وزاد بعض الافاضل هو صاحب القسطاس والصواب ما ذكره وهو ان هناك قسمين سادسا الا ان في مثله وعدة من الاعراض الغريبة بحيثما كنت شغفك عنه غطاؤه فان قيل هذا تغير لدليل الحصر بان زيد فيه اعتبار الحق في الوسط حتى يندفع ذلك الاعتراض لان ما بين الشيء لا يمكن ان يلحقه اذ المراد بالحق هو الجمل لا العرض والقيام وحيد فلا يريد ما قبل من ان اعتبار الحق في الواسطة الداخلية لا يتخلو عن سماجة وايضا الوسط اى لا يحتاج الى تلك الزيادة لا اذ احررنا بالنا وجدنا فيه اعتبار الجمل واقعا في الوسط على ما عرف به وبس القوم السؤال باق الاله انتقل من القسم الثاني الى القسم الاول فان انتفاء توسط حقوق شيء آخر وجهه عليه قد يكون بانتفاء الحق والجمل لا بانتفاء المتوسط مطلقا كما اذا توسط هناك امر ما بين فليس القسم الاول مخصصا فيما يكون عارضا للشيء او لا بالذات بل هو قسم منه لان العرض الاول اللاحق للشيء لما هو هو ما ثبت لشيء لم يثبت لا خروا ولا ثبت للآخر الا وقد ثبت له ومعناه انه عارض لذلك الشيء حقيقة وليس عارضا لغيره كذلك بل لو عرض لغيره كان ذلك توسط عروضه للشيء لاعني ان هناك عروضين بل عروض واحد منسوب الى الشيء او لا بالذات والى الغير ثانيا وبل عرض كالشيء للحيوان والانسان فانه عارض لهما عروض واحد الاله الحيوان لذاته والانسان بتوسطه ثم ان الاعتبار في العرض الاول هو انتفاء الواسطة في العرض وهي التي تكون معروضة لذلك العارض دون الواسطة في الثبوت التي هي اعم يشهد بذلك انهم صرحوا بان السطح من الاعراض الاولى الجسم المتعلمي مع ان ثبوت له بواسطة انتهائه وانقطاعه وكذلك الخط للسطح والنقطة للخط وصرحوا بان الاول ثابت للسطوح ولا بالذات مع ان هذه الاعراض قد فاضت على محالها من المبدأ الفياض وعلى هذا فالمعتبر فيما يقابل العرض الاول اعني سائر الاقسام ثبوت الواسطة في العروض كما يدل عليه قوله وما لم يكن كذلك بل يكون له سبب انه كان لشيء آخر فهو له ثانيا وبواسطة سواء لم يتاخر الواسطة كما من عروض الشيء للانسان بتوسط الحيوان او بانيه كعروض البياض للجسم بتوسط السطح ومن الذين انبست النار ولا تماسها واسطة في عروض الحرارة الماء وان كانت واسطة في ثبوتها فلا يعتبره ههنا اذ الكلام في عروض العارض لغير وضائها التي اعتبر فيها الواسطة في العروض بل الحرارة عارضة للجسم العنصري عروضها اوليا فيكون عروضها الماء والنار بتوسط الجزء الاعم واما ان الصلابة تنقضي الحرارة في جسمها وان الصلابة المائية تنقضي البرودة فلا اعتبار له ههنا اذ الكلام في عروض العارض لغير وضائها وانه هل هناك واسطة في ذلك العروض او لا فعلى الثاني يكون حل ذلك العارض من قبل وصف الشيء بما هو حاله وعلى الاول من قبيل وصفه باحوال ما يتعلق به فالتمسك المطابق للقسم السادس هو الايض المحمول على الجسم بتوسط حله على السطح الباسين له كما صرح به الشارع فان قلت الواسطة هو السطح وذكر السطح مساهلة في التمثيل قلت ان اريد بالسطح ما صدق

هو عاينه فهو الجسم بعينه وان ارد مفهوما فليس الياس عارضه بل السطح الموجود
 في الخارج فهو الايض حقيقه وكذا الخلل في الحركة التي بمعنى القطع هي واسطة في عروض الزمان
 الجسم ولعلك تقول قد بحث عن الالوان في العلم الذي موضوعه الجسم الطبيعي مع كونها
 عارضه له بواسطه مباينه كما حققه فكيف بعد العارض بتوسط الماين عرضا غريبا فقول
 لاشك ان المقصود في كل علم من العلوم الدونتيه ان احوال موضوعه اعني احواله التي توجد
 فيه ولا توجد في غيره ولا يكون وجودها فيه بتوسط نوع مندرج تحته فان ما يوجد في غيره ايضا
 لا يكون من احواله حقيقه بل من احوال ما هو اعني منه والذي يوجد فيه فقط لكنه لا يستعد له ورضه
 مالم يصير نوعا مخصوصا من انواعه كان من احوال ذلك النوع لامن احواله الحقيقه فحق
 هذين الحالين ان يبحث عنهما في علمين موضوعهما ذلك الاعني والاختص ثم الاحوال الثابته
 للموضوع على الوجه المذكور على قسمين احدهما ما هو عارض له وليس عارضا لغيره الا بتوسطه
 وهو العرض الاول وثانيهما ما هو عارض لشيء آخر له تعلق بذلك الموضوع بحيث يقتضي
 عروضه بتوسط ذلك الآخر الذي يجب ان لا يوجد في غير الموضوع سواء كان داخل فيه او خارجا
 عنه او مساويا له في الصدق او مبايناه فيه ومساويا في الوجود فالصواب ان يكتفي في الخارج بمطلق
 المساواة فان الماين اذا قام بالموضوع مساويا له في الوجود ووجد له عارض قد عرض له حقيقه لكنه
 يوصف به الموضوع كان ذلك العارض من الاحوال المطلوبة في ذلك العلم على ما قررنا ثم المط فيه
 بيان اثبتة ما في ثبوتها للموضوع سواء علم ليتها كما في البرهان اللهي او لا كما في البرهان الانساني او كان
 المراد هنا ان بالوسط المذكور في دليل الحصر ما ذكره من الوسط المعرف بما نقلوه ام يكن
 اثبات الاعراض الاولى من المطالب العلميه اي من المسائل التي تطلب بالبرهان ضرورة
 ان الذي لا توسط بذلك المعنى بين الثبوت للموضوع اذا حصل له الاحتياج الى دليل فيكون
 ثبوته له في ذهنه ينشأ عن استغنائ عن الاستدلال فلا يكون مطلوبا بالبرهان ضرورة فان قيل هل يتجه
 هذا الكلام على زيادة الحق بمعنى الحمل قلنا لان العرض الاول حيث دما الاحتياج بثبوت نفس الامر
 للموضوع وجله عليه فيها الى توسط حل شيء آخر عليه وليس ذلك مستلزما للاستغناء عن الدليل
 والشبهة اي الاشياء انما شانت من عدم الفرق بين الوسط في التصديق وهو المفسر بذلك التفسير
 وبين الواسطة في الثبوت بحسب نفس الامر بل في العروض وهي المتبره في الحصر المذكور
 ما لا يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومجموعها واسطة في التصديق كقولنا الكل اعظم
 من الجزء واما الذي يحق فيه وهو ما مجموع له عرض اولي موضوعه فكثيرا ما يحتاج الى وسائط
 كقولنا الثلث يساوي زوايا الثلث لقائمتين فان تلك المساواة عارضة للثلاث لمدهو هو ومع ذلك
 يحتاج في اثباتها الى اقسام متكثرة وقوة على وسائل متعددة وليس كذلك اي ليس اللاحق
 بتوسط الجزء لاعني عرضا ذاتيا يبحث عنه في العلم وذلك اوجهين الاول ان الاعراض اللاحقه
 بواسطه الجزء الاعني تم الموضوع وغيره وهو ظاهر فلا يكون اثارا مطلوبة له وبياه ان كل شيء له
 استعداد مخصوص به فهو بذلك الاستعداد طالب لاثار واعراض بعينه هي السماء بالاثار المطلوبة
 له ولا شك انها تكون مختصة به لاعني شاملة له وغيره والبحوث عنه في العاها والاثار المطلوبة
 اذا المقصود منه معرفة حال الموضوع كالانسان مثلا من حيث انه انسان واللاحق بتوسط الجزء
 الاعني كالحوان ليس من احوال الانسان واحكامه بل من احوال الحيوان فلا يبحث عنه فيه
 بل في علم الحيوان اذا دون له علم فان قلت فملى ما ذكرت تكون الاثار المطلوبة هي الاعراض
 الخصوصيه فما معنى قوله لان الاعراض التي نعم الموضوع وغيره خارجة عن ان تقيد اثار
 من الاثار المطلوبة له اذا الواجب ان يقال هي خارجة عن الاثار المطلوبة او يقال ليست هي

الاثار المطلوبة وايضا يفهم منه ان العرض المختص به يفيد ذلك مع انه عين ال اثر المطلوب فكيف يفيد قلت هما متقاربان بالاعتبار فن حيث عروضة له واختصاصه به يسمى عرضا مختصا ومن حيث انه مطلوب للشيء باستعداد الخاص يسمى اثرا مطلوبا فلما ارد ان يبالغ في ان العامة ليست من ال اثار المطلوبة قال هي خارجة عن ان يفيد اثباتها للموضوع ثبات اثر من تلك ال اثاره فلا تكون هي منها والا فانه ذلك كما يفيد اثبات الاعراض المختصة ونظيره ان يقال اثبات العلم ان زيد يفيد اثبات صفة كماله والاثبات تلك الاحوال له لا يفيد اثبات صفة من الصفات الكمالية وزيدته ان الحكم صفة كماله وان تلك الاحوال ليست منها الوجه الثاني من ذلك الوجهين ما قرره بقوله ولا يرى ويحصل له انه اذا جعل الاحق بتوسط الجزر الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم بلزم اختلاط مسائل العلم الاصل بمسائل العلم الاثني اذ كان ذلك الاعم موضوعا لعل كافي الكرة مطابقا والكرة المتحركة ونما قال انك موضوعه الكم لاعداد لان الكم حشيش هو الذي يبحث عن اعراضه الذاتية في علم الحساب فهو موضوعه دون العدد وفيه نظير وانما لم يصرح ههنا بالاختلاط الذي ذكرناه اذ لم يدون للكم المطلق علم يبحث فيه عن احواله الذاتية اما لقتها واما امتناع قيام البرهان على مطلقة من جهة واحدة ومع ذلك لم تترك تلك الاحوال غير مثبتة بل قيدت ثارة يجعلها محضة باللقا ودر وارة يجعلها محضة بالاعداد ولذلك تساركت المقالة الخامسة والسابعة من كتاب الأصول في كثير من المسائل حقيقة وتبينت في البرهان عليها في الخامسة برهن عليها بطريق الاضعاف وفي السابعة بطريق الاجزاء ونما قال فالاولى ولم يقل فالصواب اما لان تدوين المسائل المشاركة في الموضوع على الوجه الذي قرره وعدها علما واحدا امر استحسانى واخذ بالابق والاولى في باب التعليم والتعلم واما ان الاثني بواسطة الجزء الاعم قد يقيد بما يخصه بالموضوع فلا يفيد عده من اعراضه الذاتية كل البعد ومعنى الشمول على التقابل ان يكون هو مع ما يقابله شاملا له ويخصان به كالاستقامة والاختناء المفسر بما يتناول الاستدارة وغيرها باقياس الى الخط فليس الضحك وعده من هذا القبيل بالنسبة الى الحيوان اذ ليس بمختصين به فان قيل التخصيص المذكور يوجد في السطوح ايضا فلا اختصاص له بالمحطوط قلنا ذلك معنى آخر عند المحقق وارتسار كافي الاطلاق وبعض الوجوه فنه ما يحمل هذا تفرع على التبريف الثاني وتوصل له اي من العرض الذاتي ما يحمل على كلية الموضوع وهو الشامل له على الاطلاق ويشاركة في هذا الجمن من الاعراض الغريبة ما يلحقه لامر اعم ذاتي او عرضي ويمتد هو عنه بان حله عليه لا يكون لامر اعم ومن العرض الذاتي ما لا يحمل على كلية الموضوع وهو الذي يشمله على سبيل التقابل اذ ليس شيء من هذين التقابلين محمولا على كلية الموضوع بل على بعضه ويشاركة في هذا الجمل من الاعراض الغريبة ما يلحق الموضوع لامر اخص فاشار الى امتياز عند بقوله لكنه اي لكن الموضوع لا يحتاج في عروضة اي عروض هذا القسم له الى ان يصير نوعا معينا يتبها ويستد اقله كالجسم فانه لا يحتاج في عروض الحركة والسكون له الى ان يصير نوعا معينا من انواع التي تحته اسافيا كان ذلك كالحبوان اوحه قبا كالانسان وكل واحد من الحركة والسكون من الاعراض الذاتية الشاملة للجسم على سبيل التقابل بخلاف الضحك فان الجسم بل الحيوان يحتاج في عروضة له الى ان يصير انسانا فهو من الاعراض الغريبة لهما وفي قوله ومنه ما هو مفارق اسارة الى تزييف ما قبل من ان العرض الذاتي ما يكون متسا عروضة الذات اذ المتبادر منه ان الذات كافية في عروضة لها فلا يتصور مفارقتها عنها وبعبارة الشرح في قوله هكذا وما لا يخص بالشيء لا عرض له لامر اعم او بيان او يخص ولا يشله ثمه حذف البيان

عن الذين لما اطلعتناك عليه سابقا فلا تكن منه في مرتبة كائنا قص في علم الحساب اذا جامع
اجزاء العدد وهو ما يمدد من الواحد والاعداد التي تحته فان ساوته يسمى ذلك العدد تاما كالسنة
وان نقصت عنه يسمى العدد ناقصا كالثمانية وان زادت عليه يسمى العدد زائدا كالاثني عشر
وابضا العدد المنقسم بمساويين اعني الزوج ان قبل ان تنصف مرة واحدة فقط فهو زوج الفرد
كالعشرة وان قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم ينته
اليه فهو زوج الزوج والفرد والعقد كالعشرين وقوله على العدد نشر على الترتيب فاعدد موضوع علم
الحساب والتمثله من انواعه والفرد من اعراضه الذاتية وزوج الزوج من انواع عرضة الذاتي
الذي هو الزوج فان قلت ماذا كثرته من تعريف العرض الذاتي وبيان ما ردد بالبحث عنه يقتضي
ان لا تكون مسألة العلم شرطية اصلا ولا حجية سالبة قلت الشرطية قد تؤول حتى ترجع الى الحجية
والسالبة يعتبر فيها سلب المحمول فتصير موجبة بمجولها سلب فهي اى الاعراض لذاتية
من حيث يقع البحث فيها اى في حياها على الموضوع على انقصا المذكور فان الحمل والنسبة
من جهة المحمول والمحكوم به دون الموضوع والمحكوم عليه لا يتناول الا الاعراض لاولية انه
قال هكذا موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو ومن زعم ان قرأه لما هو هو
يتناول ايضا ما يلحقه بواسطة امر مساو داخل او خارج قد تدسف بمحمل للعقل على ما لا يتحمله
قطعا والذي شهد الشارح اركانه ما لارضاه من تعريف العرض الذاتي على وجهه اهل العرض
الاول والاخر بتوسط الامر المساوي ودون الذي يلحقه الامر عم داخل حسب ان مدله لا سيما
كلها بازاء تلك اللفاظ فتوهوا تلك الاكلام جارية عليها وانها غثلة لسائل هذا فن
فيكون المبحث عنه والموضوع هو الكل الشامل لها اعني الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني
او تقول اراد انهم حسبوا ان هذه الاسماء مجتمعة على تلك اللفاظ حقيقة فتكون سميت بها اللفاظ
كلية متساوية لها ولغايرها والذي يبحث عن احواله في هذا العلم تلك المسيمات المندرجة تحت
الالفاظ من حيث انها دالة على المعاني لان نظر المنطقي ليس الا في المعاني المعقولة فانها
هي الموصلة الى المجموعات والامكن ان يلاحظ المعاني وحدها لكن ذلك كاف في فهم المقصود له
وعاينه جانب الالفاظ انما هي بالعرض وللاجل الضرورة الداعية الى استعمال اللفاظ
في المحاور بل تقول من التعذر على صاحب الربة ان يرتب المعاني الساذجة من غير ان يتخيل معها
الفاظها كما سبلو حبه فقام وهو اول ما بحث الالفاظ ذهنا لك تشك فيك حقيقة الحال
وذهب اهل الحقيقة الى ان موضوعه المعقولات الثانية لان حيث انها ماهي في نفسها
اى لامن جهة بيان خصوصيات ماهياتها او حقايقها ولامن حيث انها وجود في ذهن فار ذلك
اى بيان ماهياتها وكونها موجودة في ذهن وطبعة فلسفية اى من الفلسفة الاولى لى
هي العلم الالهي الباحث عن احوال الوجود مطلقا من حيث هو هو بل هي موضوعه من حيث
انها توصل الى المجموع او يكون لها وقع في ذلك ايضا لامتصاص المعقولات الثانية فهو
ان الوجود على نحو في الخارج و الوجود من الوجود الخارجي هو الوجود الاصيل الذي
هو مصدر الانوار ويظهر الاحكام لوجود الله هي هو الوجود الفعلي الذي لا يكون كذلك
ونذا اعتبر تقسيم الوجود اليها صان العوارض اقساما ثلثة مالا يوجد في الخارج بحسب
خصوصه مدخل فيه كالسواد والابيض والحر والبارد فلا يوصف به الشيء حال وجوده
في اذهن ومالا يوجد اذ هي بحسب خصوصه مدخل فيه كالكلية والجزئية والداتية والعرضية
فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض لا يحاذيها امر في الخارج
فهذه العوارض هي السمان بالمعقولات لانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل الا يرى

انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية مثلا الابدع تعقل مفهوم يستبرع عرضها له وما ليس لاحد الوجردين
 مخصوصه مدخل فيه ويسمى لوازم الماهية من حيث هي كالأفردية والازجية اللازميتين
 أعد بن مخصوصين كالثلثة ولاربعة فاما وجدت ماهيتها كانت متصفة بعوارضها واذا عرفت
 هذا فنقول كان الاشياء يتوصل ببعضها الى بعض في الوجود الحساري كما يتوصل بإبعاد النار
 الى حرارة الماء كذلك يتوصل ببعضها الى بعض في الوجود الذهني كما يتوصل بالمعلومات
 الى الجهولات فان معلومية الاشياء ومجهوليتها مقسستان الى الاذهان والذالم يمكن على قياس
 الموجودات الحسارية ان يتوصل باي معلوم كان الى اي مجهول يراد بل لابد ان يكون بينهما
 مناسبة مخصوصة ولا يمكن ايضا بيان تلك المناسبات على وجه جزئي تفصيلي لعدم تناسلي
 المعلومات والجهولات بل على وجه كلي اجمالي فوجب ان يعتبر عوارض كلية للمعلومات منبهة
 عن المناسبات ويجري عليها احكام متعلقة باصنافها الى الجهولات بحيث تنتهي تلك الاحكام
 الى طابع المعلومات التي هي الموصلة الى الامور المجهولة حتى اذا اريد ان يتوصل من معلومات
 مخصوصة الى مطالب معينة يرجع في ذلك الى تلك الاحكام الكلية فيجعل كيفية اتوصل منها
 اليها ولما يمكن للمعلومات في الاذهان عوارض خارجية معتبرة في باب الاتصال بل هناك عوارض
 تعرض لها في التصور ولوازم الماهية وكان للعارض الذهنية مزيدا اختصاص بذلك الاتصال
 وتلك المناسبة وجب ان يبحث عن احوال هذه العوارض من حيث الاتصال والافق فيه وهذا
 الذي قررناه على وجه كلي اجمالي بان لكون المقولات الثانية موضوع المنطق وامانياته التفصيلي
 فهو الذي ذكره بقوله واما التصديق بوضووعيتها فلان المنطق يبحث عن احوال الذاتي
 اي يبحث في باب التصورات والتصدقات عن احوال هذه الامور من الجهة المذكورة التي هي
 الاتصال الى المجهول التصوري او التصديقي او النفع في ذلك الاتصال ولا شك انها معقولات
 ثانية فان المفهوم الكلي اذا وجد في الذهن وقبس الى ما تحته من الجزئيات فباعتبار دخوله في
 ماهيتها تعرض له الذاتية وباعتبار خروجه عنها تعرض له العرضية وباعتبار كونه نفس ماهيتها
 الوعوية وباعتبار له الذاتية جنس باعتبار اختلاف افرادة وفصل باعتبار آخر وكذلك ما تعرض له
 العرضية اما خاصة او عرض عام باعتبار ين مختلفين واذ ركبت الذاتيات والعرضيات امام مفردة
 او مختلطة على وجوه مختلفة عرض لذلك المركب الحديثة والسيمية ولا شك ان هذه المعاني كون
 المفهوم الكلي جنس الماهيات او خارجا عنها وانفسها الى غرض ذلك من نظائرهابست من الموجودات
 الخارجية بل هي بما تعرض للطابع الكلية اذا وجدت في الاذهان وكذا الحال في كون القضية
 جارية او شرطية وكون المحجة قياسا واستقراء او تمثيلا فانها باسرها عوارض تعرض لطابع
 اتسب الخبرة في الاذهان اما وحدها او مأخوذة مع غيرها فهي اي المقولات الثانية
 موضوع المنطق ويبحث عن المقولات الثالثة وما بعدها من المراتب فالقضية مثلا معقول
 فان يبحث فيه عن انقسامها وتناقضها وانعكاسها واتحادها اذ ركبت بعضها مع بعض
 فالانقسام والتناقض والانعكاس والاتحاد معقولات واقعة في الدرجة الثالثة من التعقل واذ احكم
 على احد الانقسام او احد المناقضين مثلا في المباحث المنطقية بشئ كان ذلك الشيء
 في الدرجة الرابعة من التعقل وعلى هذا القياس فان قيل كان مفهوم القضية انما تعرض اعني
 انسبه الخبرة في الاذهان دون الاعيان كذلك الانقسام واحواله تعرض لها هناك في ان
 صارت هي معقولات ثالثة دون ذلك المفهوم فلما من حيث ان العقل يعتبر اولا عروض ذلك
 المفهوم اعني في السبب المذكورة ثم يعتبر عروض تلك الاحوال لها وهكذا الحال في سائر المراتب
 ولولا ان اعتبار عروض بعضها تلك الطبيعة في المرتبة الثانية كان بهذا الاعتبار معقولاتا

ومن ثمة عدل الشارح الذاتي والعرضي والتوع من المعقولات الثانية مع انها اقسام للكلية الذي
 هو معقول ثان وعددها الجنس والفضل والخاصة والعرض المأمع ان الاولين من اقسام
 الذاتي والاخيرين من اقسام العرضي وسيرد عليك انه قد عددها من المعقولات الثالثة ومن الناس
 من يسمي ما وراء المرتبة الاولى معقولا ثانيا سواء وقع في المرتبة الثانية او ما بعد هان من المراتب
 ويؤيده ما سبق من التصوير يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا اى كما يبحث عن احوالها
 على ما ذكرتم يبحث عن نفسها ايضا فيجب ان يكون موضوعه ما يتناولهها وغيره ليرجع
 موضوعات جميع مسائله اليه وذكر الجزئية على سبيل الاستطراد لان الجزئي الحقيقي لا يصال له
 كما لا يصال اليه كالحذر ورسم فانه اذا حكم على المعلوم التصوري بانه حد اورسم كان معناه
 انه موصل الى المجهول التصوري ايضا لا قريبا اى بلا واسطة ضمنية وهو معنى الايصال القريب
 سواء كان الى الكنه الاولا ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا
 ابعد اى متوقفا على اعتبار ضمنية بعد اخرى وما يقال من ان التصديق لا يكتسب من التصور
 فذلك باعتبار الايصال القريب والبعيد دون الابدع والمقدم والتالي في الايصال كالموضوع
 والمحمول فانها لما لم يكونا قضيتين باقل كان الادراك المتلقى بهما تصورا في الحقيقة
 الا ان بعضهم اعتبر التذاهر فعددها تصديقا وجهها مع القضية وعكسها ونقضها وعلى هذا
 كان الاولى به ان يعتبر ايضا الايصال الابدع في التصديقات بالقياس الى التصديق ولا يخفى
 في ان ايصال التصورات والتصديقات الى المطالب ايضا لا قريبا او بعيدا او ابعد من العوارض
 الذاتية فان الايصال الى تصور المجهول عارض للمعلوم التصوري المركب من الذاتيات
 والعرضيات على اتحاد شتى عروضا لما هو والكيفية عارضة كذلك لبعض الامور المتصورة
 واذا تصور الناطق عرض له لذاتية بواسطة ما ساويه اعني كونه جزءا للماهية الانسان والغصيلة
 بواسطة كونه جزءا لمخصصها بها وقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام وكذلك الايصال
 الى التصديق المجهول عارض للمعلوم التصديق المركب من مقدمات مشتملة على شرائط
 مخصوصة لذاته سواء كان ذلك الايصال الى اثنين او ثلث قوى اضعف وكونه قضية بلحقة
 لما هو وكذلك بعض القضايا بلحقة لذاتها انها عكوس لفضلا اخرى او نقايض لها او قد يبالغ
 في شرح الكسوف في ان هذه الايصالات المختلفة المراتب اعراض ذاتية للمعلومات التصورية
 والتصديقية عارضة لها لما هي اولامر يساويها بتوجيهات اكثرها تسميات كما يظهر
 من التأمل فيما نقلناه او تركناه في اراد الاطلاع عليها فليرجع اليه فان قلت لما كان موضوع
 المنطق متقيدا بالايصال كان الايصال من ثمة الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة
 له في هذا الفن بل يجب ان يكون للمبحث عنه احوال تعرض للموصل بعد كونه موصلا قلت ما وقع
 قيدها هو الايصال مطلقا والبحث انها وعن الايصالات المتخصصة المدرجة تحتها او تقول قيد
 الموضوع هو صحة الايصال لانفسه وعلى هذا القياس نضار هذا لقيد في موضوعات العلوم
 لاسمته في المنطق مجزؤها الايصال البعيد او الابدع لم يذكر الايصال القريب لانه وقع محمولا
 في بعض مسائله كذلك كقولك المعارف بوجوب تصوره تصور المعارف والحد التام بوصول الى كنهه
 والرسم الى بعض وجوهه وقولك لتشكل الاول بنسخ المطالب الاو بعقو الموجبان الكليات على هيئة
 الشكل الاول نتيجان موجبة كلية والاستقراء الناقص يفيد الظن لكن لما تعدد تعداد تلك الاعراض
 على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الايصال عبر عنها به على سبيل الاجمال اى المنطقي
 يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية وتلك الاعراض لما كانت
 متكررة يتعدر تعدادها مفصلة وكانت مشتركة في معنى الايصال مطلقا عبر عنها بالايصال

المنقسم الى القريب والبعيد والابعد فيكون الايصال القريب الواقع محمولاً على الاعراض المشتركة
 في مطلق الايصال ويحتمل ان يريد ان المنطق يبحث عن الايصال القريب وعن اعراض مشتركة
 في الايصالين الآخرين فان الذاتية والعرضية والجنسية والفصلية يلاحظ فيها معنى الايصال
 البعيد وكذا الحال في القضية الحدية والشرطية ونظائرها والموضوعية والمحمولية وشبههما
 يعتبر فيها الايصال الابعد لكن تلك الاعراض متعددة جداً ومتركة في الايصال البعيد والابعد
 فمبرعها بهما لا يقال كل ما يبحث عنه المنطق اما تصوراً وتصديقاً من الحينية المذكورة
 ذكر تصور على سبيل التبعية لان البحث عبارة عن الحمل كإمر فلا يتصور في التصور ومحمول
 السؤال انه يلزم مما ذكره ان يكون مسائل الفن من جملة موضوعه ولا يكون البحث
 عن عوارض الموضوع بل عن نفسه ولخص الجواب ان لنا قضايا وتصديقات يدخل فيها
 الايصال اما لوقوعه فيها محمولاً واما الاشتغال محمولاتها على معنى الايصال على ما صورناه
 في الايصال القريب والبعيد والابعد ولنا قضايا اخرى يعرض لها الايصال كقولنا العالم متغير
 وكل متغير حادث فانه مجموعهما معروض للايصال القريب الى قولنا العالم حادث وكل واحد منهما
 معروض للايصال البعيد اليه فالاولى هي المسائل والثانية هي الموضوع فلا يلزم ما ذكرتم
 فان قال السائل وقال التصديقات التي يدخل فيها الايصال قد يعرض لها الايصال ايضا
 فماذا ركت المفدمات المطبقة للاستنتاج منها في نحو قولك هذا سكل اول وكل ماهو سكل اول
 يخرج كذا فان الايصال الى نتيجة هذا لقياس عارض لمقدمته على قياس سائر الالاف اجب بان تلك
 المفدمات اعتبارية فاعتبار دخول الايصال فيها كانت مسائل وباعتبار عروض ايصال
 آخرها كانت من الموضوع فلا محذور قوله لاننا قول الحينية المذكورة داخل في المسائل خارجة
 عن الموضوع جواب للسؤال المذكور ابتداء وقوله فان اعتبر الحينية جواباً لاعداد اليه السائل
 لتفصيل الجواب اسبق يدل عليه ان الاستدلال المذكور يتبادر منه الى الفهم ان هناك شيئاً واحداً
 اعتباراً لان هناك شيئاً متغيرين بالذات وما يقال من ان الداخل في المسائل هو الايصال
 لاحدية الايصال مردود بان هذه الاضافات بيانية فهو اي تبين تصوراتها بل ما يتعلق به هذا
 التبين ليس من المسائل وذلك ظاهر فان المسألة ما يتعلق بالبحث بمعنى الحمل لا ما يتعلق به البحث
 بمعنى الكشف عن ماهية وتبينها فانه مما لم تصوري / تصديقي وان ارادوا التصديق بها الاشياء اي
 اثباتها فهي فهو ليس من المنطق في شيء بل ذلك من وظائف الفلسفة الاولى الباسطة
 عن احوال الموجودات مطابقة اذ هناك يبين ان المفاهيم التصورية قد تعرض لها الحكمة
 والجزئية والذاتية والعرضية والنوعية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من موضوعات قسم
 التصورات وان المفاهيم التصورية تعرض لها كنهها حدية وشرطية ونقض قضية
 وعكس قضية اخرى الى غير ذلك من المعقولات الشانية التي وقعت موضوعات في مسائل قسم
 التصديقات وليس على المنطق الا تصوراتها التي هي من مبادئها التصورية وان تعرض
 لاثبات شيء منها كالذي على سبيل نقل المسألة مع برهانها من عالم الى عالم آخر فائدة بل ليس عليه
 الا ان يبحث عن احوال هذه المعقولات الشانية من الجهة المذكورة وصرح الرئيس بذلك في رسالته
 في موضوع المنطق ثم ان الشارح كان قد كتب في مسودته بعد قوله فهو ليس من المنطق في شيء هذه
 العبارة واما البحث عن الذاتي والعرضي والجنس والفصل فهو من المعقولات الشانية لان مفهوم الكل
 من المعقولات الشانية وهو باعتبار الخروج عن الماهية وعدم خروجه عنها في وهرضى وباعتباره كان
 المشترك لا يميز جنس او فصل على انك لو تصفحت المباحث المطبقة لتجد بحثاً لاوهو من المعقولات
 الثوابت ما يابدها فلا يستقيم ان ذهب الى اعتبار موضوعه اعم من المعقولات الشانية وكألهما اخذوها

لان أسبأت هذه العوارض ليس من ماله كما عرفت وايضا بين مفهومها وبين ماسبق نوع
 متافرة وهو انه عددها اولاً من المعقولات الثمانية وجعلها ههنا في المرتبة الثالثة لا يقال المنطق
 يبحث عن ان الكلبي الطبيعي موجود في الخارج اشار به الى تقرير دليل آخر للمتأخرين على ان
 موضوع المنطق يجب ان يكون اعم من المعقولات الثانية وذلك لانه كما يبحث عن احوال المعقولات
 الثانية يبحث ايضا عن احوال المعقولات الاولى فان الوجود الخارجي وكون الماهية النوعية
 متعينة وتخصلة وكون الجنس ماهية مبهمه وكون الفصل علة للجنس احوال لطابع هذه الاشياء
 التي هي معقولات الى المفهوم وماتها التي هي من المعقولات الثانية فوجب ان يكون موضوعه ما يتناول
 المعقولات الاولى والثانية وهي المعلومات التصورية والتصديقية بل انما يبحث عنها اما على
 سبيل المبادئ اذ لابد ان يكون لهذه المسائل تعلق بهذا الفن اما تعلق السوابق فهي من المبادئ
 واما تعلق الواحق فهي لتتبع الصناعة بما ليس منها اولاً هذا ولا ذلك فلا يقل من ان يكون
 لها مدخل في ايضاح مسائل هذا الفن لان التمثيلات لا تكون موضحة لها غاية الايضاح الا بعد
 معرفة هذه المسائل كما سنسبه عليه في اثبات وجود الكلبي الطبيعي وقد اوجب وجود آخر وهو انه لا معنى
 للبحث عن المعقولات الثمانية الا ان تجعل اوصافاً غوائية ويجري بها الاحكام على ذواتها التي
 هي المعقولات الاولى فالبحث في هذه المسائل ايضا عن احوال المعقول الثاني الا انه لما كان الحق
 انها ليست من مسائل المنطق اكتفى في حله بالوجه الاول على انهم اى وفيه نظرمع انهم
 ان عنوانا المقصود ابطال مذهبهم بعد تزييف دليلهم ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلاً
 اى لا يبحث عن احوال خصوصيات المعارف والحجج المستعملة في سائر العلوم فضلاً عن احوال
 خصوصيات جميع المعلومات التي من شأنها الاتصال وذلك بالمشابهة فيه الا من حيث انه ذاتي
 وهو من هذه الجنبية نوع من مفهوم المعلوم التصوري كالانسان بالقياس الى الحيوان فيكون
 عروض ذلك الانقسام له كعروض الضحك للحيوان وكذا الحال في الاتصال الى الحقيقة المعرفة
 لان الحد نوع مخصوص من ذلك المفهوم وكذا السالبة الضرورية والمرب على هيئة الشكل
 الاول نوعان مندرجان تحت المعلوم التصديقي والعارض بتوسطهما يكون لاحقاً بواسطة امر
 اخص وليس لك ان توردها السؤال على المعقولات الثمانية اى ليس لك ان تقول ان اريد
 بالمعقولات الثمانية مصادق هي عليه من الافراد لزم ان يكون خصوصيات المعقولات الثانية
 التي لها مدخل في الاتصال الى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك اذ لا يجب فيه عن
 احوال تلك الخصوصيات قطعاً وان اريد بها مفهومها كان بحثه عن الاعراض الغريبة التي
 تلحقه لامر اخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصديقية فان البحث عن احوالها
 من حيث انها تطبق على المعقولات الاولى قال الشارح تقرير هذا الجواب موقوف على مقدمة
 هي ان من المعقولات الثانية ما لا مدخل له في الاتصال الى المجهول ولا كالجواب والامكان والامتياز
 فان الماهيات اذا حصلت في الازهان وقبست الى الوجود الخارجي عرضت لها هذه العوارض
 هناك ولا يخفى بها امر في الخارج فهي معقولات ثانية فاذا حكم عليها بان يقال الواجب
 كذا والممكن كذا الى غير ذلك من الاحكام لم يكن لتلك الاحكام دخل في الاتصال وان كانت
 متعديتها منها الى المعقولات الاولى ومنها اى من المعقولات الثمانية ماله تعلق بالاتصال وهي
 منقسمة الى قسمين احدهما معقولات ثانية لا تطبق على المعقولات الاولى ولا تنسرى اكاملها
 اليها كعرفات الوجوب والامكان والامتياز فانها معقولات ثانية موصلة لكن احكامها لا تنسرى
 منها الى المعقولات الاولى كما لا يخفى وثانيها معقولات ثانية تطبق على المعقولات الاولى وتنسرى
 احكامها اليها كما لا يخفى عن احوالها في المنطق فاننا اذا علمنا ان الكلبي منحصر في خمسة

عرفنا ان الحيوان لا بد ان يكون احدها واذا حكمنا على الجنس واغصل باحكام كان الحيوان
والناطق مندرجين في تلك الاحكام وكذا اذا علمنا ان السالبة الدائمة تنعكس كمنعها عرفنا ان
قولنا لا شيء من الانسان بجبر دائما ينعكس الى قولنا لا شيء من الحجر بانسان دائما تنعكس وعلى هذا
القياس سائر مسائل المنطق فانها احكام على المعقولات الثانية سارية منها الى المعقولات الاولى واذا
تمهدت هذه المقدمة فنقول نختار من شقي السؤال ان المراد من المعقولات الثانية ما صدقت هي عليه
من الافراد قوله يلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق فلنأمل اذ ليس موضوعه جميع
المعقولات الثانية مطلقا بل لا بد من اعتبار الاتصال كما صرح به ولا جميع المعقولات الثانية التي هي شأنها
الاتصال بل جميع المعقولات الثانية التي لا يدخل في الاتصال ما خوة على وجه كلي بحيث تنطبق
على المعقولات الاولى بتمدى احكامها اليها كما دل عليه لفظ القانون في تعريف المنطق فان محصل
هذا العلم انهم اخذوا بابع الاشياء واعتبروا عوارضها العقلية التي لا يدخل في الاتصال وحكموا
على تلك العوارض احكاما كلية تندرج فيها احكام تلك الطبايع بحيث يمكن لنا ان نتعرف احوال
خصوصيات الطبايع في باب الاتصال اذ ارجعنا الى احوال العوارض على ما فصلناه سابقا فانهم
ذلك فانه يمكنه دقة لا يقل نحن ايضا نقيد المعلومات التصورية والتصديقية بقيد يخصصها
بموضوع المنطق لانا نقول لا يبحث فيه اذ عن احوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات
الاولى فان لم يذنبه تخصيصك اليها لا يجديك نفع وان انتهى فلا حاجة للعدول عن المحجة اليها
الى اعتبار الاعم وهل هذا الاعتراف بخطأ العدول وهو باب ايسر عوجي يعني مباحث الكتابات
الخمسة وانما سميت به لانه اسم حكيم استخرجها ودونها وقيل لان بعضهم كان يعلمها شخصا
يسمى بابا عوجي وكان يخاطبه في كل مسألة منها باسمه ويقول بابا عوجي الخال كذا وكذا
وهو باب باري ارميناس وهو باب القضايا واحكامها وحصر ابواب الصناعة في خمسة لان
الصناعة اما ان تقيد التصديق او ما يقوم مقامه من التخيل فان ما لا يقيد شيئا منهم لا يعتد به في
قضا هذا والاول امان يقيد تصديقا غير جازم وهو الخطابة او يقيد تصديقا جازما وح امان يقيد
البرهان وغيره فاما ان يمتنع فيه عزم الاعتراف او التسليم فهو الجدل والافه والغالطة
فهذه الصناعة اربع موقعة للتصديق واما ان يعرفه يقيد التخيل الجاري بمجرى التصديق
من حيث تأثيره في النفس فبضا وبسطا وقد اما واجما الا ترى ان قولك في العسل انه مرة مقيش ينفر
الطبيعة عن تناوله مع العلم بانه كذب تنفر امو جبا للاجماع عنه كما لو كان هناك تصديق
وقولك في الخمر انها باقوتة سبالة يرغبه في الاقدام على شربها مع ظنهور كذبه ترغيبا كاملا
كما لو كان هناك تصديق بذلك وتزيدك بسط التفصيل الكلام فنقول ان الاتصال الى التصورات بنم
بتركيب المفردات ابتداء تركيبا تقيديا فلا بد هناك من معرفة احوال المفردات اعني احوالها
التي لا يدخل في حصول المركب التقيدي الموصل الى التصور لاجمع احوالها على
الاطلاق ولا بد ايضا من معرفة احوال المركبات التقيدية من حيث الاتصال فحصل بانان في
قسم التصورات واما الاتصال الى التصديقات فيحتاج الى تركيب المفردات اولا تركيبا خبريا ثم
يتركب تلك التركيب الخبرية تركيبة ثانيا فلا بد ههنا من معرفة احوال المركبات الاولى الخبرية ومن معرفة
احوال المفردات من حيث يتحصل منها هذه المركبات الخبرية كاحوالها باعتبار كونها موضوعات
او محمولات او روابط او غيرها دون احوالها باعتبار كونها ذاتيات او عرضيات او اجناسا او فصولا
وذلك باب باري ارميناس ولا بد ايضا من معرفة احوال المركبات لانه نية ولها صور وودا فالحق عن
صورها باب اقتباس لانه العدة والاستقراء والتيسيل من توابعه وعن موادها باب الصناعة
لا يقل مواد المركبات الثانية هي المركبات الاولى وقد عرفت في باب القضايا احوالها واحوال
مفرداتها التي لها امل في حصولها منها فالخارجة الى الصناعات لانا نقول احوال المركبات الاولى

على قسمين احدهما ما يعرض لها بالقياس الى النتيجة اللازمة منها ككونها مفيدة لليقين او الظن
الى غير ذلك وثانيهما ما يعرض لها لابتداء الاعتبار كالاتساق والتناقض والانعكاس فالبحث
عن هذه الاحوال هو باب القضايا ولم يعتبر فيها كونها باللعج وانها نتائج والبحث عن الاحوال
الاولى هو باب الصناعات التي يبين فيها ان القضايا الواقعة مواد لا قبسة اصناف منها ما يوصل
الى اليقين ومنها ما يوصل الى الجزم الخالي عن اليقين او الى الظن اولى الخطا وبين فيها
ايضا ان تلك الاصناف كيف يحصل وبغير بعضها عن بعض ففائدة البرهان للناظر تحققي
البنى على وجه لا يحوم حوله شك ولا يتطرق اليه تغيرا اصلا اما نفسه واما المستعدين لذلك من
الخواص وفائده الخطابة ترغيب العوام القاصرين عن درجة البرهان فيما ينفعهم من امور دينهم
ودنياهم وفائده الجدل ازام الحسم الخلف الحق دفعا له عن التصرف في العامة بما التهم الى الباطل
وتخليصه له عن تلك المخالفة باقناع وهن في اعتقاده والمراد باعتبار عموم الاعتراف او التسليم
في الجدل ان يكون كذلك في نفس الامر لان يتوهم فيه ذلك والادخل فيه الشك الشبه به
وهذه الصناعات اثلاث هي العمدة التي اشير اليها بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة
والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن وفائدة المغالطة تغليب الخصم والاحتراز عن
تغلبه اياه ومرتبة النبي صلى الله عليه وسلم تاني ان يغلب وتعالى من ان يغلب والشعروا ان كان
مقبدا للخواص والعوام فان اتاس في باب الاقدام والاحكام اطوع للتخييل منهم للتصديق الا
ان مداره على الاكاذيب ومن ثمة قيل احسن الشعر اكد به فلا يلبق بالصادق المصدق كما ينسبده
قوله تعالى وما علماه الشعر وما ينبحي له تسعة منها مقصودة بالذات اي بالنسبة الى الحق
لانها اجزاء وان كان بعضها وسيلة الى البعض واما باب الالفاظ فهو خارج عنه فلا يكون
مقصودا الا بامرض ليقال الموصل الى التصور ايضا قد يوصل الى الكذب وقد يوصل الى وجه
من الوجوه والمحدود والرسوم وما يحتاج الى تحصيله وتغير بعضها عن بعض فهناك باب آخر او ابا ان
لانا قول قد ادرج الاول في باب التعريفات والثاني في باب المقدمات لان الموصل الى التصور
التصورات اي الادراكات الساذجة والموصل الى التصديق والتصديقات والتصور اي الادراك
الساذج الذي هو قسم التصديق مقدم عليه طبعا سواء كان جراً او شرطاً وكان بيان
المقدمة الثانية ظاهراً لان التصور او كان علة تامة للتصديق للزم من كل تصور تصديق وله
بط لا خفاء الابد تصور المحكوم عليه وبه والحكم وقد تبين لك مما سبق ان ادراك كل
واحد من هذه الامور ادراك ساذج يكون التصور المقابل للتصديق مقبدا عليه وينعكس بعكس
التعويض انما احتاج الى اعتبار هذا العكس لان معنى توقف التصديق على هذه التصورات انه
لا يحصل الابد حصولها كما اشار اليه بما ذكره من انه لا يتحقق التصديق الابد تصور هذه
الامور فانه تفسير للتوقف ومن البين ان محصول هذا المعنى هو انما اذا حصل التصديق حصل تصورات
هذه الامور وانما يحصل تصور احدها لا يحصل التصديق فلا بد من اعتبار عكس التعويض
حتى يظهر معنى التوقف بتمامه بل على نفسه هذا اذا كان الحكم جزؤاً واما اذا كان نفسه
فلا يتصور هناك توقف التصديق لامتناع توقف الشيء على نفسه ولا يلزم منه ان يكون كانه
قبل لو توقف تصديق على تصور الحكم لزم ان تكون اجزاء التصديق ازيد من الاربعة التي هي
التصورات الثلاث ونفس الحكم الذي هو من الافعال الاختيارية لان تصور الحكم جزئياً من
حينئذ فاجاب بانه ليس يلزم من ذلك ان يكون تصوره جراً منه بل جاز ان يكون شرطاً له كما
صرح به الكتابي في شرح الملخص والحق في الجواب اشار به الى الجواب الاول ليس يحق
لما تقرر من ان الحكم صورة ادراكية لا فعل ومن الظاهر المكشوف ان التصديق لا يتوقف على تصور

تلك الصورة الإدراكية اعني ثبوت احد الامرين اراديه ادراك ثبوت احد الامرين للاخر كما
 في الجليات او ثبوت همد الآخر كما في المتصلات او منافاة اياه كافي للمفصلات وهذا كما
 لا يمتنع النسبة ويبلغ منه تفسير الانتزاع واستعماله في الموضوعين بالمعينين اعني استعمال المص
 الحكم او لا بمعنى النسبة واعتبر تصوروه وتليسا بمعنى الايقاع واعتبر نفسه لا تصوروه وبذلك على ان
 لفظ الحكم مشترك بين المعنيين فاندفع الاشكال بخلافه بل يكفي حصول تصورهما بوجه ما
 وكيف لا وكذا القضايا وان كانت بقبضة من هذا القبيل فانا نحكم بان الواجب تعالى موجود
 وعالم وقادري غير ذلك من الاحكام التي يتقاهم مع انهم يتصور اطرافها ولا النسب بينها الا بوجهها
 دون حقايقها فان التصور قابل للقوة والضعف كافي للمثال المذكور ويقوله لهما امكن جريان
 ادكتساب فيه خلافا لما اختاره الامام من انه لا يمكن ان يكذب التصورات بل كلها ضرورية وقد
 اعتذر له بان التغاوت في التصورات كالتفاوت بين القليل والكثير والتغاوت بين التصديقات
 اليقينية والظنية بحسب السدة والضعف مع اتحاد المتعاقب فله ان يقول ان في ذلك المثال تصورات
 متعاقبة متعلقة بامور متعددة فليس هناك تصور متعلق بشئ واحد قد يقوى ذلك التصور شيئا
 فشيئا فاقبل من القصاص الى التكامل وكذا الحال فيما يترجم الله مكتسب بخلافه وكل واحد
 من تلك التصورات المتعددة المجتمعة حاصل بالضرورة لا بالاكساب ولو كان العلم باوجه هذا الكلام
 محتقيا لغيره فلهذا فالحال في مثل هذه المفهوم صادق على الاشياء كلها فهو ووجهها ويمكن
 ان تصور هذا المفهوم مع عدم التوجه الى ماصدق هو عليه كما في قولنا مفهوم الشئ يساوي
 مفهوم الممكن العام فلو كان العلم بالوجه هو العلم بالشئ من ذلك الوجه لمن ان يكون جمع
 الاشياء معلوما في هذه الحالة مع عدم توجه عقولنا اليها ويمكن لنا ايضا ان نجعل هذا
 المفهوم آلة للملاحظة افرادها كلها كما في قولنا كل شئ فهو كمن علم فان العقل ههنا قد توجه الى جميع
 الاشياء فصارت معلومة لنا بهذا الوجه الا ان حصولها حينئذ حصول اجلي في غاية الضعف
 فتصور هذا المفهوم بالاعتبار الاول هو العلم بالوجه ولذلك امكن به ان يحكم عليه دون افراده
 والاعتبار الثاني هو العلم بالاشياء من هذا الوجه ومن ثم امكن به ان يحكم عليها دونه فان قلت
 لعل العقل بالاعتبار الاول بالعلم بالوجه العلم به بالاعتبار الثاني قلت فقد صار النزاع افظ بالاطمئنان
 تحت مع ارض المتبادر هو الاعتبار الاول هذه شبهة اوردت على قولهم المحكوم عليه يجب
 ان يكون معلوما لا يمكن ايرادها على قولهم المحكوم به يجب ان يكون معلوما لان اللازم منه ان
 كل ما هو مجهول معلوم بمقتضى الحكم به لا يحدور فيه لان المجهول المطابق ههنا وقد محكوما
 عليه محكوما به وقس على ذلك حال النسبة اوصدق كل محكوم عليه معلوما باعتباره بالضرورة
 لا انعكس بعكس القبيض اطلاق الضرورة يوههم انه اراد بها الضرورة الذاتية المقصورة
 بالذات الاعني مادام الذات فجاز ان يكون منسأوها الوصف اعني كونه محكوما عليه لكن انما
 يصح ذلك اذا كان الوصف لازما وكذا الحال في الضرورة المذكورة في العكس لان منسأها
 وصف اللازمية فان قيل نحن لا ندعي الضرورة الذاتية بل الوصفية فلما كان هذا هو لوجه
 الاول مما اشار اليه بقوله وقد يجاب عن الشبهة بوجه اخر هذا وقد قيل ان قولنا كل محكوم عليه
 يجب ان يكون معلوما بوجه ما قضية ذهنية اي كل ماصدق عليه في الذهن انه محكوم عليه صدق عليه
 فيما لم يعلم فان هذا العنوان والمحمول يمتنع صدقهما في الخارج على شئ محقق او قدّر وانعكاس
 الموجبة الى الموجبة بعكس القبيض او ثبت فانما ثبت في القضايا الخارجية والحقيقة فان القوم انبروا
 احكامهما في انعكسين وغيرهما دون الذهنية فليثبت لهما ذلك انعكس على ان ماسأتي في منع
 انعكاس الخارج حجة في انعكاس الذهنية كما سنشده عليه لان القضية اللازمة من الثاني اي من النسبة

الثاني مخالفة للتالي في الموضوع والمحمول لأن تلك القضية هي قولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح
 الحكم عليه والتالي هو قولنا كل مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه واللازمة من الشق الأول هي
 قولنا بعض المجهول مطلقا لا يمنع الحكم عليه فالتزام من الأول منقضى للتالي ومازمن من الثاني
 منافي له فالخلاص ان صدق التالي على التقدير الأول يستلزم صدق التناقضين وعلى التقدير
 الثاني صدق التناقضين فصدقه محذور كذبه واجب وهو المظن ونحصر الجواب فيه اشارة الى ان كلام
 المحص في الجواب ليس محمرا فانه قال ما معناه ان اخذ التالي خارجا كان كاذبا لا متنازع وجود
 موضوعه في الخارج وح يكون لزومه مقدمه ممنوعا وان اخذ - حقا لم يلزم خلف وظاهر هذا
 الكلام انه جعل كذب التالي امادبلا على بطلان الملازمة او سندا لمنعها وكلاهما غير موجه
 فانه ان اراد الأول انجده عليه ان يقال لانه ان كل ما هو موجود في الخارج فهو معلوم بوجه ما بل المعلوم
 هو الوجه سئلنا لكن كذب التالي لا يدل على كذب الملازمة لجواز التلازم بين الكاذب وبين وان
 اراد الثاني ورد عليه ان السند يجب ان يكون ملزوما للنع وكذب التالي لا يستلزم كذب الملازمة
 فلا يصلح ان يكون سندا لمنعها فالشارح حرره بان وجه اول الملازمة بطريق عكس انقبض
 وحول ههنا السند المذكور الى منع الانعكاس فاستقام الكلام وانضح المرام وهذا بعينه هو
 المذكور في بيان عدم انعكاس الموجبة الخارجية الى الموجبة فانه ذكر هناك انه لا انعكاس الى
 الموجبة لجواز ان لا يكون لنقبض احد الطرفين تحقق كقولنا كل ماله الامكان الخاص له الامكان
 العام ولا يصدق بعض ماله ليس له الامكان العام ليس له الامكان الخاص وهذا البيان عام يتناول
 الحقيقات والذهنيات ايضا فكلام على السند الذي هو اخص من المنع فلا يكون منه مفيد اصلا
 ولا يابط له ايضا على ان ذلك الفرق لا يضرنا اذ نحن نقول كل ما هو موجود في الخارج فلما نحكم
 عليه بانه ممكن عام اوتى اوموجود فيكون معلوما بوجه ما كما تحققته وان اخذت القضية التي
 هي التالي حقيقية فالشرطية مسلمة اي لا تنازع فيها ولا تمنع ما ذكر في بيانها من الانعكاس مع
 امكانه بل تقتصر على منع كذب التالي وتختار انه اي المحكوم عليه معلوم باعتبار ما ولا محذور
 فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار امتناع الحكم على تقدير ان يكون مجهولا مطلقا
 فلا منافاة بين التالي والقضية اللازمة منه لا يقال اذا كان ذلك الامتناع على تقدير وصف المجهولية
 كانت القضية وصفية لا ضرورية ذاتية كما قررتموه لاننا نقول قد نبهناك على ان الضرورية الذاتية
 بالمعنى الاعم قد تكون ضرورية وصفية فان قلت التقدير في القضية الحقيقية راجع الى وجود
 الموضوع لا الى انصافه بالعنوان كما ذكرتم قلت بل هو راجع اليهما لان التقدير في الوجود يستلزم
 التقدير في الانصاف فيكون معنى القضية المذكورة اعني التالي كل ماله انصاف بصفة
 المجهولية على تقدير وجوده فانه يمنع الحكم عليه هذا ان اخذ اي هذا الذي حرره من كلام
 المحص جواب عن الشبهة ان اخذ التالي موجبة معدولة الطرفين اذ يمكن ح منع الملازمة
 بمنع الانعكاس لم يأت منع الملازمة لتبين الانعكاس اما الى السالبة في الاتفاق واما الى الموجبة
 السالبة الطرفين فلما سألنا في تحقيقه في الشرح وتبين في الجواب منع كذب التالي واختلف فتدبر
 ح قضية اخذ التالي خارجا اوحقيقية واختار اسماني من شقي السؤال وتمنع الخلف بان صحة
 الحكم باعتبار كونه معلوما بوجه ما وامتناعه على تقدير انصافه المجهولية كما مر اتفاقا وقد اورد على
 جواب المحص ان المحكوم عليه في التالي ان كان معلوما باعتبار جاز اخذه خارجا لان امتناعه
 اما كان بسبب ان الموضوع غير معلوم بوجه من الوجوه فلا يكون موجودا في الخارج فلا يصدق
 عليه الاتجاب الخارجي والا اي وان لم يكن معلوما باعتبار لم يستقم الحل على الشق الثاني من
 السؤال وهو خارج عن قانون التوجيه لان الجيب قد منع الملازمة على تقدير ومنع لزوم الخلف

على تقدير آخر فالواجب على المطلق ان يتبدل على المقيد من المخصوص ومن البين ان الملاك في هذا
الاراد لا يثبت الملازمة ولا الخلف فيكون جائزا عن ذلك الثاني مع كونه كلاما مصادقا في نفسه
ورد ايضا انه استغفار وهو متعصب السائل دون المبال وليس بشئ لانه تريد على قياس ما ذكر
في تقرير الشبهة لا الاستغفار وقد صحب عن الشبهة بوجوه اخر احدها ان المقيد في المقيد
لكن في قضية ضرورية ذاتة كالسبق اليها ما حكم بل قضية مشتملة على ضرورة وصيغة فان ذات
المحكوم عليه لا يقتضي المعلومية بل وصفه اعني كونه محكوما عليه الا ترى انه اذا زال
هذا الوصف عنه جاز كونه مجهولا مطلقا والذي يلزمه بحكم الانكسار وهو قولنا كل مجهول
مطلقا يمنع الحكم عليه ما دام مجهولا مطلقا فهو ايضا قضية ضرورية وصيغة وليس
صدق على الشق الاول مستلزما صدق المتناقضين لان اللازم من صدقه على هذا التقدير
مطلقة عامة وهي لا تناقض المشروطة عامة كانت او خاصة ولا على الشق الثاني مستلزما
لصدق المتناقضين هذا ان قررت الشبهة على الوجه الذي سبق واما اذا قيل المحكوم عليه في
التالي امان يكون مجهولا مطلقا حال الحكم عليه بذلك الامتناع او يكون معلوما باعتبار وجب
ان يجاب باختبار الشق الثاني لان اللازم على الشق الاول هو قولنا بعض المجهول مطلقا لا يمنع
الحكم عليه حين هو مجهول مطلقا وهذه الحجة تناقض تلك المشروطة وثانيها ان المجهول
مطلقا يعني المجهول المطلق عبارة عن ذات موصوفة بالمجهولية فله اعتباران احدهما
ذاته من هذه الحيلة اى من حيث اتصافها بصفة المجهولية والثاني ذاته لان هذه الحيلة
والحكم بالامتناع الحكم يشتمل على اعتبارين ايضا احدهما الحكم وثانيهما امتناعه فالحكم
راجع الى ذات المجهول المطلق مأخوذة بالاعتبار الاول وامتناع الحكم راجع اليها مأخوذة
بالاعتبار الثاني فالمرسوع فيهما اى في قولنا كل مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه وقولنا بعض
المجهول مطلقا لا يمنع الحكم عليه يختلف بالاعتبار فلا تناقض بينهما لا يطرئ التناقض ولا يوجه
آخر فان قيل هذا الجواب يقتضي ان يكون اتصاف تلك الذات بالمجهولية منشأ صحة الحكم
عليها لا لامتناعه والامر بالعكس قلنا امراده ان صحة الحكم وعدم امتناعه من حيث انه معلوم
باعتبار الانصاف بالمجهولية وان امتناعه لان حيث انه معلوم بذلك الاعتبار وخلاصته
ان منشأ الصحة هو المعلومية بصفة المجهولية ومنشأ الامتناع هو الانصاف بتلك الصفة الا ترى
انه قال اول المجهولية امر معلوم وقال ثانيا في اعتبار الاول يكون معلوما فقد اعتبر معلومته من حيث
اتصافه بالمجهولية فهذا الاعتبار جعل حيلة الانصاف مرجعا لصحة الحكم واذا قطع النظر
عن هذه المعلومية كان مجهولا مطلقا كما صرح به في قوله والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما
الا بذلك الاعتبار وهذه المجهولية مرجع لامتناع الحكم اعني قوله هو لما اخذ بالاعتبار الاول انه
المأخوذ من حيث انه معلوم بالاعتبار الاول ولما كان الاعتبار الثاني نفيا الاول كان اثباته في مقابلة
المعلومية بالاعتبار الاول نفيا لتلك المعلومية اعني قوله هو لما اخذ بالاعتبار الثاني انه لما اخذ
بالاعتبار تلك المعلومية اعني مع قطع النظر عنها وهو نفس الانصاف بالمجهولية واذا تحققت
ما تلواته عليك ظهر لك ان حل الشبهة في هذا الجواب انما هو على شق المعلومية بوجه مخصوص
معين لا على شق المجهولية كما يتراى من ظاهره فان قلت اى جهة تفرض الحكم اى ما ذكرتم من
ان المجهول المطلق فيه جهتان متقابلتان احدهما الحكم وصحته والاخرى لامتناعه بطعنا
لان الحكم ليس بالامتناع الحكم فكل ما يكون جهة الحكم فهي جهة لامتناعه فيكون
من جهة واحدة محكوما عليه وغير محكوم عليه وهذا تناقض اجاب بان الجهة مختلفة
لان المجهول المطلق محكوم عليه من حيلة هي معلومته باعتبار صفة المجهولية بالامتناع الحكم

لا يفتقر ذلك الجواب إلى من يخالفه في حق التصانف بالجهولية فلا نقص ولا نزيد شيئاً فإن قيل
 من سببه طرح الاستماع الحكم عليه فقلت الجهة تحكم على الجهول مطلقاً باستماعه أو تلك
 الجهة يمنع الحكم عليه باستماع الحكم فلا انصافاً باستماع الحكم من جهة أخرى انصافاً بالجهولية
 ومن هذه الجهة يمنع أن يحكم عليه بل الحكم عليه من جهة أخرى هي المطلوبة لأن الانصاف وإنما
 تحكم عليه باعتبار مصلوحاته لا باستماع الحكم عليه لأجل هذا الاعتبار بل باعتبار آخر فلا إشكال أصلاً
 وإنما قلنا إن المحكوم عليه في التالى هو الحكم يريد أنما ادعى أن الحكم على الشيء يتوقف على
 تصوره بوجه ما أو لا يلزم منه أن يكون الحكم على ما لم يتصور أصلاً متصفاً بالمحكوم عليه في هذا
 التالى اللازم لما أضفناه هو الحكم بالجهول مطلقاً ما يتعين به المحكوم عليه وقد حكم على الحكم
 المقيد بالتغير بالجهول والطلاق بنفس الاستماع لا باستماع الحكم عليه حتى يرد الإشكال عليه
 أيضاً ونظيره قوله شريك البارى مجمع واجتماع القاضين مستحيل فإن الحكم فیهما بنفس
 الاستماع والاستحالة على الشريك والاجتماع المتعينين بإضافة إلى البارى والقاضين ويعود
 الالتزام لأن لازم لازم فالقضية المستلزمة للتحكم لمدعى ما يكون أيضاً واجباً بأن هذه القضية
 بحسب المعنى هي التالى الذى لزم مدعى ما فإن المحكوم عليه فیهما هو الحكم والمحكوم به هو نفس الاستماع
 ولا يخالف بينهما لا يشهد الحكم على ما عينه وأما خبره وعنده ومثل توضيحه مثلاً ثم أشار إلى أنه قد يقال
 إن التغير في ذلك المثال وفيما نحن فيه أيضاً معلوم بلا اشتباه إلا أن هذين التغيرين من تلازمان فوهم
 بينهما الاتحاد ورد بهما ذلك التغيران هما وبسبب اللفظ دون الحقيقة يصدق عليه بالإيجاب والسلب
 إذا لم يخرج عن النفي والأثبات بالضرورة والاتفاق لكن السلب غير صادق هناك أى نسبة
 مفهوم ما يمنع الحكم عليه إلى الجهول المطابق على تقريرات استماع الحكم على ما لا يتصور أصلاً لكونه
 مشروطاً بتصور المحكوم عليه بوجه ما فتعين الإيجاب فصار الجهول مطلقاً محكوماً عليه باستماع
 الحكم عليه وعاد الإشكال وما ذكره من التغير ليس بالبحسب اللفظ مكرراً صريحاً ويمكن تقرير
 الشبهة على وجه يندفع عنها جميع الأجوبة أما المدافع الجواب الذى حرره الشارح فلأن
 محصوه منع الانعكاس الذى يبين به الملازمة في تقرير الشبهة على الوجه الذى سبق وقد بينت
 ههنا بانقضاء الشرط دون الانعكاس وأما اندفاع الثانى فلتحقق التناقض بين الدائمة السالبة
 التى هي التالى وبين المطلقة العامة الموجبة سواء كانت لازمة منها أو صادقة في نفس الأمر وأما
 اندفاع الثالث فلأنه لما كان انتفاء الحكم لانقضاء شرطه كان السلب من جهة الجهولية لأن حيث
 الذات فإن قلت فقد تحقق هناك أن سلبه باعتبار الانصاف بالجهولية وأثبت باعتبار المعلومية
 بهذا الانصاف قلت إذا كان معلوماً بهذا الوجه لم يكن مجهولاً مطلقاً وكلامنا فيه كما سذكر
 وأما اندفاع الرابع مع كونه متدفعاً عما سبق أيضاً فلأن الحكم عليه في قولنا لا شيء من الجهول مطلقاً
 دائماً محكوم عليه دائماً الجهول المطلق لا الحكم بالاختفاء وأما انتفاء التالى فلأنه بين انتفاءه ولا
 بالتحكم على الجهول مطلقاً دائماً حكماً صادقة في نفس الأمر أما بالتأخير وأما معه في تصور
 متعده بل يحكم عليه بأى مفهوم نفسه إليه تارة بالإيجاب وتارة بالسلب فيكون أحدهما صادقا
 قطعا على أن يطلق الحكم سواء كان صادقا أو كاذبا كافياً في طلبنا إذ يصدق أن الجهول
 مطلقاً دائماً محكوم عليه في الجملة وهو إما أن يصدق التالى أو يخص منه فلو صدق أيضاً التالى لاجتماع
 التقيضان وهو محال وإنما إن المحكوم عليه في التالى أن كان مجهولاً مطلقاً دائماً صدق مستلزماً
 صدق التقيضين معاً كما عرفت وإن كان معلوماً باعتبار في الجملة لم يكن مجهولاً مطلقاً دائماً
 والكلام فيه وأيضاً إذا كان معلوماً باعتبار صح الحكم عليه فيكون صدق التالى حينئذ مستلزماً
 صدق التقيضين كما مر والجواب الحاد لمادة الشبهة جعله حاسماً أى قطعاً للمدة الشبهة أما إثباته

*

على انها بهذا التميز قد بلغت نهائيتها في القوة الالزامية التي لا يتطاع تلك الوجوه السابقة عليها
 يكون جوابها بما يكون قاطعا لما دللنا على ان تلك الوجوه هي اقوى حتى يرتكز اليها
 واما بناء على ان هذا الجواب يدفعها على اي وجه قدرت كما لا يخفى واما ان كان المجهول مطلقا
 دائما معلوما لانه مجهول مطلق بحسب الفرض فهو الاذ قلنا كل مجهول مطلقا دائما فهو مطلقا
 فلا شك ان العقل يفهم هذا العنوان قد توجه الى افراد هذا المفهوم وجملة الالفاظ التي هي في وجهه
 كل اجمال فتكون معلومة بهذا الوجه قطعيا وتلك الافراد هي ذات المجهول مطلقا دائما فوجب
 ان يكون ذاته معلومة باعتبار اتصافه بصفة المجهولية المذكورة وهذا امر معلوم بالضرورة واذ كان
 ذاته معلوما باعتبار لم يكن مجهولا مطلقا دائما في نفس الامر بل بحسب فرض العقل حيث
 توجه اليه بهذا المفهوم والحكم على تلك الذات باعتبار معلوميتها وسلب الحكم عنها باعتبار
 فرض اتصافها بالمجهولية المطلقة الدائمة فان قلت اذا كان تلك الذات معلومة للعقل فكيف
 يحكم عليها بسلب الحكم واستناده مع ان المعلوماتية تقتضي صحة الحكم وثباته فقلت هي وان كانت
 معلومة له لكنه لم يلاحظها باعتبار اتصافها بصفة المعلوماتية بل بصفة تلك المجهولية وتلخيصه
 ان مفهوم المجهول مطلقا دائما مفهوم كلي فلهذا ان يجعله ملحوظا بالذات وان يجعله مرآة
 لملاحظة الجزئيات كما في سائر المفهومات الكلية واذ جعله مرآة لها للاحظها من حيث انها
 متصفة بهذا المفهوم الذي هو منشأ امتناع الحكم عليها فيحكم عليها بذلك امتناع فلها
 معلومية مترتبة على هذه الملاحظة لكنها في تلك الحالة ليست ملحوظة للعقل من حيث اتصافها
 بتلك المعلوماتية بل تحتاج في كونها ملحوظة من هذه الهيئة الى ملاحظة ثانية مترتبة على الملاحظة
 الاولى فاذا لاحظها العقل بذلك اي اعتبار معلوميتها حكم عليها بصحة الحكم لامتناعه لا يقال
 من الشرائط العينية المذكورة في القضايا ان يصدق العنوان على الذات في نفس الامر لان الاكتفاء
 لمجرد فرض صدقه يوجب كذب القضايا الكلية كما هو المشهور واذ كان ذات المجهول مطلقا
 دائما معلومة باعتبار مخصوص ولم يصدق عليها ذلك الوصف العنواني بالاحتمال بحسب الفرض
 كما ذكرتموه لم ذلك الاكتفاء الموجب للكذب القضية الكلية لاننا نقول المعتبر بحسب نفس الامر
 هو امكان صدق العنوان وبه يتدفع لزوم كذب تلك القضايا ومن المعلوم ان المعلوماتية ليست
 واجبة لذات الوصف بل هي ممكنة ان يكون مجهولا مطلقا دائما ومن اعتبر الفعل في نفس الامر
 جعله شرطا لاعتبار القضية لالصدقها الذي يكفيه صدق العنوان بالامكان اما وحده او مع
 الفعل بحسب الذهن كما سأتيت في تحقيق المحصورات فان قلت هذه الكيفية انما هي في غير
 الوصفيات واما اذا كانت القضية من العبارات الوصفية كان ثبوت المحمول للموضوع في نفس
 الامر منفردا على ثبوت العنوان له بحسب نفس الامر اذ لا يخفى هناك امكان صدق العنوان
 لاحده ولا مع الفعل بحسب الفرض وما نحن فيه من هذا الغيب فان امتناع الحكم انما هو بسبب
 المجهولية المذكورة فاذا لم يتصف بها في نفس الامر شئ لا في الذهن ولا في الخارج لم يمتنع
 ولا مقدرا بناء على صدور الحكم الشامل عنان كل ممكن بالامكان الصام فهو شئ فكيف يثبت
 بالفعل لشي من الاشياء امتناع الحكم في نفس الامر حتى يصدق القضية الفعلية قلت القضية
 الوصفية اذا كان عنوانها امرا مفروضا مستلزما لمحمولها اصدقته مع عدم ثبوت محمولها الموضوعي
 بالفعل في نفس الامر ومن هنا قبل ان المطلقة العامة ليست اعم مطلقا من الوصفية وذلك لان الوصفية
 على ذلك التقدير بشرطية في المعنى وان كانت جارية في الصورة وبيانها في بحثنا هذا ان نقول اذا كان
 الحكم على الشئ مشروطا بتصوره لزم منه انه اذا كان الشئ مجهولا مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما
 فاذا قلنا كل مجهول مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما كان معناه ان هذا الامتناع لا يخل تلك المجهولية

فافاد كانت الجهولية مفروضة الثبوت الاشياء كان انصافها بانتفاع الحكم على تقدير ثبوت
 الجهولية بها كله قبل اذا انصفت الاشياء بالجهولية المطلقة المتضمنة الحكم عليها وهذا
 في الاشياء فيه مدقة واذا كان جنول القضية الوصفية ثابتا لموضوعها في نفس الامر كان
 صدقها مستلزما لصدق المطلقة العامة كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً بخلاف
 قولنا كل كاتب دائماً فانه متحرك الاصابع دائماً لان الوصف الجنولي فيه مفروض الصدق على
 الذات فيكون في معنى الشريطة فان قيل من اكتفى في العنوان بالامكان وفرض صدقه كيف
 يفرق بينهما ان احدهما جلية صورة وحقيقة والاخر جلية صورة فقط قلنا له ان يقول معنى
 افترض في الاول ان العقل فرضي كون الذات متصفاً بالكتابة في نفس الامر ومعناه في
 الثاني انه لو كان متصفاً بالكتابة الدائمة في نفس الامر فافتقروا هذا هو متعدي ما ذكره المصنف
 لو تأملته ادنى تأمل لتعلمته فان المصنف على تقدير اخذ التالي حقيقة اختلار الحكم المحكوم
 عليه فيها معلوم بوجه ما وان امتناع الحكم انما هو على تقدير كونه مجهولاً مطلقاً كما هو ولا يخفى
 في ان المحكوم عليه في هذه القضية هو ذات المجهول مطلقاً فيكون المجهول مطلقاً
 من حيث الذات معلوماً باعتبار لكنه مجهول مطلقاً بحسب الفرض فحكمة الحكم وامتناعه
 بهذا من الاعتبارين وهذا ايضاً هو الجواب الذي يقطع دائرة الشبهة بالمراد الا لا بد من اعتبار
 المعلومية المتحققة للحكم فلا يبقى لامتناع الحكم مستند سوى فرض الجهولية سواء كانت
 واقعة ومفروضة صرفاً فذكره من ان جواب المصنف مندفع ايضاً انما هو على تقدير اخذ التالي
 قضية خارجية كما اشترنا اليه فان قيل ههنا جواب اسهل من الكل وهو استدعاء الحكم تصور
 المحكوم عليه معناه انه يستدعي تصور الحاكم للمحكوم عليه واللازم منه ان كل ما هو مجهول
 مطلقاً لشخص يتمتع منه الحكم عليه فالحكم بالامتناع صادر عنا لا من ذلك الشخص فلاستحالة
 قلنا هو مد فوع بقيد الاطلاق في الجهولية اذ معناه انه لم يتصوره شخص من الاشخاص بوجه
 من الوجود وايضاً يلزم من ذلك الاستدعاء قولنا كل ما هو مجهول على يتمتع الحكم عليه متى لا يقال
 صدور هذا الحكم متى في زمان المعلومية بانتناع الحكم متى عليه في زمان الجهولية فلاناقض
 لانقول هذا مد فوع ايضاً بقيد دوام الجهولية فلا تلخص الاما حقه واذ ترقبت في مباحث
 المجهول المطبق الى هذه الدرجة من الاستيضاح حق لك ان يقال اظني المصباح فقد طلع
 الصباح ان الانسان قوة عاقلة تطيع فيها واعندها صور الاشياء من طرق الحواس فان الامور
 الخارجية ترسم في الحواس صورها وتؤدي منها الى النفس فتترسم عندها ارتساما ثانياً
 مع غيبتها من الحواس وتلك الامور الخارجية اما كاشة على الهيئة التي اداها الحس وهو ظاهر
 او مقبلة عن تلك الهيئة الى التجريد كما دارأت شخصاً ثم جردته عن الشخصيات فيقطع حينئذ
 في القوة العاقلة اومن طريق اخر كالالهام مثلاً فلا شيء وجود في الخارج ووجود في الذهن
 ومعنى كون الانسان مدنياً بالطبع ان طبعه في جلته يقتضي التدين الى الاجتماع من بني نوعه
 لانه لا يمكن تعيشه في ما كلفه وملبسه ومشر به الا بمشاركتهم حتى لو انفرد عنهم تعذرت معيشته
 او تعسرت وباعلامهم مافي ضميره من المصالح والمضار حتى يتم التعاون فيها ولما احتاج
 الى الاعلام ولم يكن الى ذلك طرق اخف من ان يكون فعلاً من افعاله ولم يكن شيئاً
 من افعاله اخف من ان يكون صوتاً لمرؤسته للنفس الضروري ولعدم ثباته واستقراره
 عند زوال الحاجة منه فلا يطلع على مافي ضميره من لا يريد اطلاعه عليه وامدماً الازدحام فيه
 كما في تصوير المعاني بالتشكيلات على هيئات مختلفة في مواد قابلة قادة الالهام الالهى
 الى استعمال الصوت وتقطيع الحروف الى تحصيلها قطعاً كأن كل واحد منها قطعة منه بالاتحاد
 لتقطيع من العضلات والشفة وغيرها ليدل الى الانسان غيره على ما عده من المدركات

التي لا تحصر في عدد بحسب تركيب الحروف على وجوه مختلفة وانحاء شتى وقوله ولان الانتفاع
 تحليل لقوله لا جرم اني اي هذا الطريق مختص بالخاصين الذي ينقل الى استعمالهم
 تركيب الحروف دون الوجود بين العالمين عا ودون الذين يوجدون في الازمنة الالسية ولان
 من افعالهم ايضا للعالمين المذكورين اعني انتفاعهم بما ذكرناه وانتفاع ما في ضمائرهم
 اليه ليكمل المصلحة والحكمة لكان الانسان نموا اي مبتلي بان يحفظ الدلائل على ما
 في النفس من الصور التي لا تحصى القاطا ويحفظها نقوشا وفي ذلك مشقة عظيمة
 لان تلك النقوش غير مضبوطة فكثرت وطولت ويجمع على معنى واحد دلالات فقصدا الى الحروف
 التي هي لمور معدودة ووضع لها اشكال مخصوصة وركبت تلك الاشكال تركيب الحروف
 ليدل على الالفاظ المركبة منها فصارت نقوش الكتابة ايضا مضبوطة كالالفاظ اذ كل منها
 مركبة من امور قليلة لعدد هي الحروف ونقوشها فترتب هناك امور اربعة الاول منها اعني
 الكتابة دال وليس بمدلول والرابع منها اعني الامور الخارجية مدلول وليس بدال وكل واحد
 من المتوسطين دال باعتبار مدلول باعتبار آخر ودلالة الصور الذهنية على الخارجية
 دلالة طبيعية اي ذاتية لا يختلف فيها لالدال ولا المدلول فان الصورة الفرسية لتدل
 الاعلى الفرس والفرس لا يدل عليه من الصور الذهنية الا الصورة الفرسية والباقيتان
 وضميمتان مختلفتان باختلاف الاوضاع ففي دلالة العبارة يختلف الدال فان الموضوع بآراء
 الصورة الفرسية قد يكون لفظ الفرس وقد يكون غيره دون المدلول لان الكلام فيما اذا كان
 الامر الخارجي الذي هو المقصود بالتفهم واحدا فلا بد ان اللفظ الواحد قد يوضع لمعنيين
 مختلفين فيختلف المدلول ايضا لان ذلك غير معقول مع وحدة الامر الخارجي وفي دلالة الكتابة
 يختلفان فان نفس كتابة لفظ الفرس قد يكون على الهيئة المشهورة وقد يكون على غيرها كما يظهر
 من اشكال الخطوط المختلفة فيما بين الامم مع اتحاد اللفظ ويجوز ان يوضع كتابة لفظ الفرس
 للفظ آخر ثم ان علاقة العبارة بالصورة الذهنية وان كانت غير طبيعية كدلالة الكتابة
 بالعبارة لكنها بسبب كثرة الاحتياج اليها والى النفس بها وتوقف فائدة المعاني واستعدادها
 عليها صارت محكمة منفعة قريبة من الطبيعية حتى ان تعمل المعاني فلما يترك عن تحيل الالفاظ
 وكان المفكر في المعاني يتاحى نفسه بالفاظ مخيلة ولواراد تجريد ما عنهما الشكل الامر عليه
 واذا تقرر هذا فيقول تعلم هذا الفن متوقف على معرفة الانساق لانه بالافادة والاستفادة المتوقفين
 عليها وبعد تعلمه ان اراد العالم به تحصيل مجهول لشخص آخر فلا بد له من الالفاظ فان اراد
 تحصيله لنفسه احتاج به اليها لتسهيل الامر عليه فهذا الفن في تعلمه وحصول غرضه محتاج الى
 مباحث الالفاظ خصوصاً من اللغة التي دون بها الاية لما كانت مسائله قانونية اخذوا بمباحث
 الالفاظ على الوجه الكلي غير مختص بلغة دون لغة واوردوها في مقدمات لشروع فيه ثلاثا تكون
 وحشية عن الفن بالكتابة وايضا للاحتياج الى تغيرها اذا دون بلغة اخرى ولانه قد يكون تعلم بلغة
 واستعماله لتحويل تلك المجهولات بلغات اخرى والمراد بالعلم في تعريف الدلالة هو الادراك تصوريا
 كان او تصديقا واعاء الكافي في قوله وكدلالة الاثر على المؤثر تنبيه على ان دلالة ما ليس باللفظ
 قسما وضعية كدلالة الخطوط واخرها عقلية كدلالة الاثر على المؤثر والتصنيف جمع نصبة
 وهي العلامة المنصوبة لمعرفة الطرق كدلالة اخ على الوجه بضم الهمزة وسكون الخاء
 المجمدة واذا فحمت الهمزة دلت على التخصيص ومن الدلالة الطبيعية دلالة اح اح بالحاء المهمل
 على اذى الصدر ودلالة ابي على التضجير وتقييد اللفظ بكونه مجمعا من وراء جدار اشارة
 الى ان الالفاظ اذا كان متاعدا كان وجوده معلوما بحس البصر لا بدلالة اللفظ والمقصود بآراء

صورة الحصر في الأمور الاستثنائية هو الضبط عن التفسير ونسبيل الاستقراء وان كان انفس
 الاخير من سلاكوته اخص مما اخرج التبريد بين النفي والاثبات وقوله بحسب مقتضى الطبع
 اياه به طبع اللفظ فانه يقتضي اللفظ بذلك اللفظ عند عروض المعنى كما صرح به قبيل هذا
 ويحتمل ان يراد به طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ به وان يراد طبع السماع فان طبعه بتأدي الى فهم
 ذلك المعنى عند سماع اللفظ لاجل العلم بالوضع كما يدل عليه قوله بعد هذا بل تأدى الطبع
 اليه عند التلفظ به الا ان هذا الاخير مشترك بين الطبيعية والعقلية اذ ليس الفهم فيهما مستنفا
 الى العلم بالوضع فلا يصلح فارقا فالتعويل في الفرق على احد الطرفين والاخيرين ولا يبحث للمطابق
 عن الدلالة التي ليست منطقية ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية من الدلالة اللفظية غير منضبطة
 لاختلافها باختلاف الطبائع والافهام وكانت مع ذلك غير شاملة العلمان قليلة اختص
 النظر بالدلالة الوضعية المنضبطة الشاملة لما قصد اليه من المعاني واحترز بالبعد الاخير
 يعني قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع عن الدلالة اللفظية الطبيعية اذ لا وضع هناك
 اصلا فلا يكون فهم المعنى من اللفظ حينئذ لاجل العلم به وعن الدلالة اللفظية العقلية الحققة
 حيث لا وضع لاستواء العالم والجاهل في ذلك الفهم ان كان هناك وضع وانما يقال
 بالنسبة الى من هو عالم بوضعه له اي بوضع ذلك اللفظ للمعنى الذي فهم منه للتأخير عن التعريف
 ذلك الضمني والالتزام بل اطلق العلم بالوضع لشمولهما مع دلالة المطابقة احدهما انه
 مشترك على الدور اي يلزم منه الدور بين شيئين المذكورين فيه وذلك اننا مقدمه ضرورية هي
 ان العلم بالوضع هو نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ
 وقد ذكر في التعريف ان فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فلو صح هذا لزم توقف كل من فهم المعنى
 والعلم بالوضع على صاحبه في الوجود وتقرير الجواب ان فهم المعنى في الحسالى اي في حال
 اطلاق اللفظ متوقف على علم السابق بالوضع ومن المعلوم بالضرورة ان ذلك العلم
 السابق لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل على فهمه في الزمان السابق فلا دور لثبات الفهمين
 وحل عبارة الشفاء ان فاعل ان يكون ضمير الشأن وقوله ارسم في النفس معناه جملة
 هي صفة لاسم بمعنى افقه وقوله فتعرف عطف على الشرط انذى هو اذا ارسم وقوله
 وكما جواب الشرط وفي هذه العبارة قولته هي انه لا بد في الدلالة من العلم باللفظ والمعنى معا ولا
 وان طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارسمه هو الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل
 ارسمه هو النفس وله لا بد بعد ذلك من العلم بالوضع واثار الشفاء في قوله فتعرف الى انه
 مرتب على العلم بطريقه كما اشار بالغاء في جواب الشرط الى ان الدلالة متوقفة على جميع
 ما سبق في خبر الشرط وورد كما دون ان واذ انبئها على ان المستبر في الدلالة هو الكلية وذلك
 لانما ذكره الشيخ الاوتوطه وبيان لما يتوقف عليه الدلالة واما تفسيره حقيقة فهو مضمون
 هذه الشرطية التي وقعت جزأ في الشرطية الاولى ولذلك قال الشارح فكون اللفظ بحيث
 اذا وورد الحس على النفس التفت الى معناه هو الدلالة وذلك الالتفات الى المعنى وهو فهمه حال
 ورود اللفظ بسبب العلم السابق بالوضع الموقوف على فهم اللفظ والمعنى سابقا وبسبب كون
 صورتهما محفوظتين عند النفس مرسمه احدهما في النفس والاخرى في آلتها فقد رجع
 محصول كلامه الى ما مر في جواب الشك وقوله ونقول ايضا جواب آخر عنه فان فهم المعنى
 من اللفظ متوقف على العلم بالوضع وانس العلم بالوضع موقفا على فهمه من اللفظ بل على فهمه
 مطلقا فظهر ههنا تعاقب الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد كما ظهر في الجواب الاول بحسب الزمان
 فان قلت لما وجب ان تكون صورة المعنى مرسمه في النفس محفوظة له كما يتصور فهم المعنى
 من اللفظ لا عند تحيله ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم قلت ارسم المعنى في النفس اعلم

من ان يكون في ذاتها او خزانها كما في حلل ذهول النفس حنسه فاذا اطلق اللفظ ارتسم في ذات
 النفس بعد زوال ارتسامه منها فيكون اذراكا ثانيا بعد زوال الاول والثاني الاول فلا يلزم اجتماع الفهمين
 لشيء واحد لكن بقي ان يقال اذا كان المعنى حاصلًا في ذات النفس مشا كلالها واطلق اللفظ فلا يخالف
 يكون له حيث دلالة معناه ينتج فهم المعنى في هذه الحالة وهذا القدر كاف لنا في نقض تعريفها
 فالصواب ان يقال على محاذها ما في الشفا الدلالة هي كون اللفظ بحيث متى اطلق التفت النفس
 الى معناه للعلم بالوضع فانه شامل لكل الاثر اية اذ اطلق اللفظ مرارًا متعاقبة فان النفس في كل مرة
 تتقل من اللفظ الى الثبات المعنى الشك الثاني ان الفهم صفة قائمة بالسمع والدلالة صفة اللفظ
 ولا شبهة في ان هاتين الصفتين متباينتان فلا يجوز تعريف احدهما بالاخرى ومحصل
 ما ذكره من العقبي ان الوضع اضافة قائمة بمجموع اللفظ والمعنى فاذا نسبت هذه الاضافة
 الى اللفظ كانت مبدأ صفة له اعني كونه موضوعا واذا نسبت الى المعنى كانت مبدأ صفة اخرى له
 اعني كونه موضوعا له وكذا الحال في الدلالة التي هي اضافة ثابتة بينهما عارضة لهما معا بعد
 عروض الاضافة الاولى فانها اذا نسبت الى اللفظ صارت مبدأ صفة له اعني كونه دالا
 واذا نسبت الى المعنى صارت مبدأ صفة اخرى له اعني كونه مدلولًا ولا يتلخس في وهبك من ظاهر
 عبارته ان الدلالة اضافة واحدة قائمة بهما بوصف بهما اللفظ تارة وبوصف بهما المعنى تارة اخرى
 فانه باطل قطعا الا يرى الى قوله وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة اكل واحد من معنى
 كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى من هو اما بالوضع ومعنى كون المعنى عند اطلاقه لازم
 لهذه الاضافة التي هي الدلالة فقد جعل كلا منهما لازما للدلالة لاعتينهما وكما يجوز تعريفها
 بلازمها مقبسة الى اللفظ يجوز ايضا بلازمها مقبسة الى المعنى ثم ان الفهم المذكور في التعريف
 مضاف الى المفعول الذي هو المعنى فهو مصدر للفعل الجهول فيكون المراد بالتركيب كون الشيء
 مفهومًا من اللفظ فقد عرف صاحب الكشف الدلالة بلازمها منسوبة الى المعنى كما ان ذلك
 المنسحب الاشكال الثاني عرفها بلازمها الاخر فكم يوضح الثاني يوضح الاول ايضا واقتال
 ان يقول لا يخفى على ذي مسكة ان الوضع القائم بالوضع متعلقة باللفظ والمعنى وباعتبار تعلقه
 باللفظ صار منشأ بحالة قائمة به متعلقة بالمعنى هي كونه موضوعا وباعتبار تعلقه بالمعنى صار
 منشأ بحالة اخرى قائمة به متعلقة باللفظ واما ان هناك وضعًا اضافة بينهما قائمة بهما معا مترتبة
 على فعل الوضع فليس بدعيا ولا مبرهنا عليه ثم ان يكون اللفظ موضوعا له سبب لكونه دالا
 على معنى انه بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه كما ان كون المعنى موضوعا له سبب لكونه مدلولًا اي كونه
 بحيث يفهم من اللفظ فلكل من اللفظ والمعنى حيث حالة اخرى قائمة به متعلقة بصاحبه
 واما ان هناك اضافة ثابتة قائمة بمجموعهما مع مبدأ صفتين لازمتين لهما وسميت بالدلالة كما
 ذكرتموه عماليقود البسه ضرورة ولا دلالة عليه بل لظاهر ان الحالة الثابتة اللفظ بواسطة كونه
 موضوعا سببًا بالدلالة فهي حالة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالأبوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن
 لاحالة قائمة بهما معا كالتناسب مثلا واما تعريفها بالفهم مضافا الى الفاعل او المفعول اعني
 الى السامع او المعنى او باتصال الذهن من اللفظ الى المعنى فمن المسامحات التي لا يابس بها المقصود
 اذ لا شبهة في ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والاتصال ولا في ان ذلك الفهم والاتصال
 من اللفظ انما هو بسبب حالة فيه فكله قبل هي حالة اللفظ بسببها يفهم المعنى منه او يتقل منه اليه
 فكانهم تنبهوا بالسمع على الثمرة المقصودة من تلك الحالة بل الفهم والاتصال فكانهما هو
 ثم الدلالة الوضعية اى من الدلالة اللفظية لما مر من اختصاص النظر بهما واما قول المصنف
 الدلالة الوضعية اللفظ فاحترز بالقيد الاول عن الدلالة الطبيعية التي هي الانفاض كالدوال الاربع

لكن يجب ان يقرر ان الكل يقرر لنا من حيث هي او تلك المعاني المذكورة كذلك اي على الوجه الذي
 ذكرته فيقال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث له تمام الموضوع له
 والتضمن دلالة على جزئه من حيث له جزؤه والاتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث له لازم
 لا يتنقض حدود الدلالات بعضها ببعض اي لا يتنقض حدود الدلالات بعضها ببعض
 الدلالات لا يحدود بعضها وانما لم يتعرض لثلاثة من كل واحد من التضمن والاتزام والاخر عدم
 الاطلاع على شيان ويمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والمزوم
 ومجموعهما معا فتكون دلالاته من وجوه ثلاثة فاذا اريد به اللازم من حيث له لازم كانت
 دلالاته عليه التزامية ويصدق عليها انها دلالة على جزء المعنى الموضوع لكن ليست من حيث هو
 جزؤه واذا اريد الجزئ اللازم من حيث له جزء كانت دلالاته عليه تضمنية ويصدق عليها انها دلالة
 على الخارج اللازم لكن ليست من حيث له لازم وفيه نظر لانهم قالوا اذا اطلق لفظ الامكان
 واريد به الامكان الخالص تكون دلالاته على الامكان العام الذي هو جزؤه بالتضمن لا بالمطابقة
 واذا اطلق لفظ الشمس واريد به الجرم كانت دلالاته على النور الذي هو لازمه دلالة التزامية
 لا بمطابقة فكيف لو بان اللفظ المشترك اذا اريد به الكل او المزوم لم يدل على الجزئ او اللازم بالمطابقة
 بل يدل على الجزئ بالتضمن فقط وعلى اللازم بالاتزام فقط وهو ممنوع لاجزاء الجزئ كتحقق من مثله
 سبب الدلالة التضمنية اعني كونه جزءا للموضوع فقد تحقق ايضا سبب الدلالة المطابقة اعني كونه
 موضوعا فكما وجب ان يدل عليه بالتضمن وجب ان يدل عليه بالمطابقة ايضا وكذا الحال
 في اللازم ولا بد من ان ياتي المطابقة في المقصود الذي هو بيان الانتساب كاسمائك ولا محذور
 في ثبوتها سوى انه يلزم ان يدل اللفظ على الجزئ او اللازم في حالة واحدة دلالتين من جهتين
 مختلفتين ولا يتأتى في ذلك لما سبق من ان حقيقة الدلالة الثمات النفس الى المعنى عند اطلاق
 اللفظ او تخيله كما علم من كلام الشيخ ولا معنى لهذا الالتفات سوى الالتفات الى المعنى والموضوع
 ان اللفظ موضوع لمعان متعددة كانت تلك المعاني مرتسعة في لفظ فاذا طلق هذا اللفظ انتقل
 بالذهن منه الى جميع تلك المعاني ولا حظ لكل واحد منها فاذا كان مشتركاً بين الكل والجزء والطلق
 انتقل بالذهن منه الى الجزئ ككونه موضوعا له والى الكل ايضا لذلك لكن انتقاله الى الكل متضمن
 انتقاله الى الجزئ اجمالا فله الى الجزئ انتقالان تفصيل قصدي بسبب كونه موضوعا واجبا على ضمني
 بسبب كونه جزءا للموضوع له فله عليه دلالتان هكذا في اللفظ المشترك بين المزوم واللازم ينتقل
 بالذهن منه الى اللازم ابتداء لكونه موضوعا له وبوسط الموضوع له ايضا وكذلك في التضمن
 والاتزام اي اذا اطلق لفظ الامكان على الامكان العام دل عليه بالمطابقة كما ذكره وبالتضمن
 ايضا واذا اطلق لفظ الشمس على النور دل عليه بمطابقة والتزاما لما حققناه لا يقال دلالة اللفظ
 على المعنى المطابق المقصود بهذا السؤال دفع الاعتراض عن توجيه الشراح فان المطابقة
 اذا كانت موقوفة على الإرادة فاذا اطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزئ بالمطابقة
 لعدم كونه مراداً بل بالتضمن فقط واذا اطلق على الجزئ دل عليه بالمطابقة دون التضمن لانه يلزم
 لدلالة المطابقة على الكل وهي متفدية لعدم الإرادة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزوم وقس
 على ذلك اللفظ المشترك بين المزوم واللازم فانه حال اطلاقه على المزوم يدل على اللازم بالاتزام
 دون المطابقة وحال اطلاقه على اللازم يدل عليه بالمطابقة دون الاتزام الذي انتهى لازمه
 فمما ساقم ما ذكره في هذا المقام وانما قيد المعنى المطابق لان الدلالة على المعنى التضمني والاتزامي
 لا يتوقف على الإرادة المتعاقبة بل على الإرادة التي تعاقبت بالمعنى السابق لانه لا تتوقف الدلالة

على الموضوع به حقيقة على ما يكون جزءاً ولا زماً له بالضرورة سواء كان مراداً ولا وله كانت دلالة
 اللفظ لذاتها لكلا لكل لفظ حتى من المعنى يناسبه بحسب ذاته فلا يجازر الى معنى آخر
 خصوصاً اذا كان متاباً لذلك المعنى المناسب لكنه باطل كافي المشترك بين المعاني المتنافية - وبطل
 كون دلالة اللفظ ذاتية بوجوه اخرى مذكورة في مواضعها وقيد الارادة بكونها جارية على قانون
 الوضع لانه واطلق لفظ الجدار واوريد به الجدار لم يدل عليه قطعاً الا ترى هذا دليل ثان على ان دلالة
 المطابقة موقوفة على الارادة فاجاب عن الاول بان العالم بالوضع كتحصيل اللفظ تعقل معناه
 اى التنقل من اللفظ اليه سواء كان مراداً لمن لفظ به اولا فلا تكون الدلالة على المعنى
 المطابق تابعة للارادة وعن الثاني بقوله وأما المشترك وأشار الى ان ارادة المتكلم للمعنى من اللفظ
 شيء ودلالة اللفظ عليه بمعنى اتصال ذهن السامع منه اليه لعله بالوضع شيء آخر وبينهما
 بون بعيد فليس يلزم من توقف الاول على اقرينة الدلالة على الارادة توقف الثاني عليها
 نعم المتعبر عند اهل العربية هو دلالة على المعنى المراد وكلامنا في مطلق الدلالة وتوجيه الكلام
 في هذا المقام يريدان بان الآتية ض والدفاع به بالتقييد لا يتوقف على ان الدلالة على الجزء
 بالتضمن فقط وبالمطابقة فقط وعلى اللازم بالاتزام وحده او بالمطابقة وحدها بل يتم على تغيير
 اجزاء الدلاتين على كل واحد منهما وهذا هو الذى اشرنا اليه سابقاً لا يقال المشتركان
 يعنى ان توجيهك في هذا المقام مبنى على ما ذهبت اليه من اجتماع دلاتين على كل واحد من الجز
 واللازم وهذا المذهب باطل لان لفظ اذا دل على معنى باقوى الدلاتين التي هي المطابقة
 لم يدل عليه باضه فمعها التي هي التضمن والاتزام ويحتمل ان يقال هذه معارضة في تنقض
 ما تقدم من المدعى كانه قبل ما ذكرتم في وجوب تقييد حد المطابقة وان دل على مطاوبكم لكن
 عندنا ما يخفى لان ذلك المشترك لا يدل على الجزء بالتضمن ولا على اللازم باللاتزام فلا يتصور تنقض هذا
 المطابقة بها فلا حاجة الى التقييد بالخفية والجواب على التقديرين اننا نسلّم ان الدلالة الضمنية
 لتدبر مع القوية اذا كانتا من جهتين مختلفتين فاب قلت نحن نعم بالضرورة ان المشترك بين الكل
 والجزء اذا طابق بان العالم بوضعهما في فهم الجز الامر واحد فلا يكون هناك الادالة واحدة
 واسنادها الى ما هو اقوى اعني كونه موضوعاً له اولاً قلت قد سبق هنا ان الدلالة هي الالتفات والاتصال
 وان هناك انتقالين الى الجز من ذكر في تعريفها الفهم يجب ان يريد به ذلك الانتقال لا لهم الحق في
 الاتزام فهم المفهوم لانه ضد بالتضمن اى مطلقاً اذ لا يتصور الانتقال من الكل الى الجزء بل الامر
 بالعكس لا يقال اذا طلق اللفظ تنقل ذهن منه الى اكل اجالا ثم يتنقل منه الى الجزء تفصيلاً
 واحضاراً لا نقول الدلالة الضمنية هي ملاحظة الجزء في ضمن الكل قصدا وهي متقدمة
 على ملاحظة الكل لاملحظة الجزء على الافراد وقصدا والام يمكن التضمن لازماً للمطابقة
 اذ كل جزاء الموضوع له مرتباً وباطن اتفاقاً وما ذكر من التفصيل والاحضار فهو شرط للعلم
 بكون الدلول التضمني مراداً وقد استعمل اللفظ فيه وحده ويتنقض بالاتزام ايضا اذا كان فهم
 المدلول الاتزامي متقدماً على فهم المسمى كالملكات بالقباس الى عدد مائتها ان فهم من اللفظ
 شيئاً في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فاك اذ قلت رأيت اسدا في الجم فافهمهم
 من لفظ الاسد الرجل الشجاع بعد فهمنا من معناه الذى هو الحيوان المفترس واذ اقلت رأيت اسدا
 لم يفهم منه الامعة فلانته على الرجل الشجاع ليست مطابقة ولا تضمناً لآخرها عن فهم المسمى
 فهي التزامية وليس ههنا لزوم دعوى فقد رجا بالاتزام بدونه فلا يكون شرطه وكذا دلالة المعاني
 على معانيها المنصودة منها ليست مطابقة ولا تضمناً اذ ليست لفظها موضوعاً تلك المعاني
 ولا ما دخلت في دلالاتها التزامية ولا لزوم ذهني لان فهم تلك المعاني منها انما يكون بعد كلفة
 ومن يد تأمل والاضطلاح اى من اهل هذا الفن على المعنى الاول الذى اعتبر فيه الكلية

كانت عليه المسارة المتقولة من الشفاء على ماسر واما المعنى الثاني اكنى فيه بالجزئية فهو مصطلح
اهل العربية واصول الفقه وعبرة صاحب الكشف حيث قال عند اطلاقه توهم باعتبار المعنى
الثاني الالاه لما شرط في الالتزام الجزئي الذي على ان امراده المعنى الاول وحينئذ نقول اذا فهمنا
من اللفظ شيئا في وقت دون وقت فلا شك ان ذلك الفهم بسبب قرينة حالية او مقابلة فلا يكون
ذلك اللفظ دالا عليه اذ ليس بحيث متى اطلق فهم بل الدال هو المجموع والمعاني المقصودة
من المعاني ان لم يلزم انتقال الذهن اليها بعد كمال تصورات معينات انقائها فلا سلم
دلالتها عليها وان لم يلزم فلا تنقص بها هذا جواب عن سؤال عيسى ان يورد على حصر الدلالة
الوضعية هو امام عارضة اى ماذكرتم وان دل على الاحتصار لكن عندنا ما ينفيه وهو ان دلالة
المركب وضعية خارجة عن الثالث واما تنقص اجاب اى دليلكم على الحصر ليس صحيحا
يجمع مقدما والاكتان كل دلالة وضعية داخلية في تلك الاقسام وابس الامر كذلك
وعلى التقديرين مداره على المفردتين الاولى ان دلالة المركب وضعية والنسبة اليها ليست داخلية
في الدلالات الثالث فدفعه عن الاول لايم لا اذا سبر تفسير الدلالة الوضعية كما ذكره بقوله نعم
وتفصيله انها ان فسرت بدلالة اللفظ على ما وضع له سقط السؤال الالاه يلزم ان يكون النص
والالتزام خارجين عنهما وهو اطل بالتاقى القوم وارسرت بملامضة مدخل فيها يشملها
وتجبه السؤال وان فسرت بما وضع اللفظ الدل مدخل فيها يندمجها وان دفع السؤال بالكلية
اذ ليس المركب موضوعا في نفسه اجزاء ولا كن دلالة وضعية على هذا التفسير لكنه غير معتبر
عندهم وكذا ما في قوله اى فيما دل على المعنى بالمطابقة اما مصدرية او موصولة بتقدير مضاف
اى في دلالة ما دل اما بولائه لا يدفع المعنى بل يدفع السند الا عسى فلا يجدي نفعاً وقوله
وانتفاء الوضع بمنوع ردعا استدله على خروج دلالة المركب عن الثالث فان الوهم المغير
فيها احد الامرين اما وضع لعين او وضع اجزاء والثاني مخفى في المركبات ولتفصيل
هناك قسم مدلول المركب من مفردتين الى اقسام ثلاثة اول ما يكون مدلول مفرديه معا والى
ما يكون مدلول احد المفردتين ولثالث ما لا يكون شيئا منهما وقسم القسم الاول اى ما يكون مدلول
مفرديه الى مدلول مفرديه والى مدلول واحد لمفرديه وحصر هذا المدلول لواحد من اقسام خمسة
دلالة المركب على اربعة منها تضمن وعلى الخمس التزام ولم يذكر ما يكون مدلولاً مطابقة لكل واحد
منهما اذ حينئذ يكونان مترادفين فلا تركيب بحسب المعنى وحصر مدلولي المفردتين في اقسام ستة
دلالة المركب في واحد منها مطابقة وفي اثنين تضمن وفي ثلثة التزام واما القسم الثاني اى مدلول
احد المفردتين وهو الذى عبر عنه ثانيا باحد مدلولي مفرديه فقد حصر في اقسام ثلاثة دلالة المركب
في اثنين منها تضمن وفي واحد التزام وعبر عن القسم الثالث او لا بقوله ما لا يكون هذا ولا ذلك
وثانيا بمدلول لا يكون مدلول مفرد من مفرداته وجعله قسمين واحدا وحكم بان الدلالة عليه التزام
فقط ومثله قولنا امادة منوية فله يدل على انانية شرط لا موضوع ابس هذا مدلول المفردتين
ولا مدلول احدهما بل هو لازم للمجموع من حيث هو وقولنا الطائر الولود فله يدل على الخفاش
الذى هو لازم للمجموع لاشئ من مفرديه هذا مجمل ما فصله من الاقسام التى هي خمسة عشر
وقد يقال اذا كان هناك مفهوم وان يكون كل واحد منهما مدلولاً تضمنياً يميز من المركب ويكون
مجموعهما مدلولاً مطابقاً او تضمنياً او التزاماً لاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولاً مطابقاً
بجزءه ويكون المجموع التزاماً لاحد الجزئين او يكون كل واحد منهما مدلولاً التزامياً يميز
او يكون الكل التزاماً لاحد الجزئين او يكون احدهما مدلولاً مطابقاً او تضمنياً او التزامياً لآخر
الجزئين او يكون احدهما مطابقاً بجزءه والاخر التزامياً لآخر ويكون الكل التزامياً لاحد الجزئين
او يكون احدهما تضمنياً بجزءه ويكون المجموع مطابقاً او تضمنياً او التزاماً لاحد الجزئين

فهذه اثنا عشرة صورة يصدق على دلالة المركب في كل واحد منها أنها دلالة على مدلول المفردين
 وانها دلالة على مدلول احد المفردين فان اشتط في مدلول مفردى المركب ان لا يكون مدلول
 احد المفردين واشتط ايضا في مدلول احد مفرديه ان لا يكون مدلول المفردين فهذه الصور
 دالة في القسم الثالث الذى هو لا هذا ولا ذاك فلا يصح الحكم حيث ذاب دلالة المركب في هذا القسم
 التزامية فقط لان الدلالة في بعض هذه الصور مطبقة وفي بعضها نضمن وفي بعضها التزام
 ومظاهر وان اشتط في مدلول احد المفردين ان لا يكون مدلول لهما ولم يشترط في مدلول
 المفردين ان لا يكون مدلول لاحدهما دخلت الصور المذكورة في مدلول مفرديه وليست من قبيل القسم
 الذى اعني وايكون مفهوما واحدا هو مدلول لكل واحد من مفرديه بل هو من قبيل القسم الاول
 وهو ما يكون مدلول مفرديه فلا يصح حكمه باله اذ ادل احدهما بالنضمن والاخر بالتزام يكون
 المركب دالا بالتزام لجواز ان يكون مجموع المداولين مدولا تضمنيا ومطابقا لذلك المفرد الدال
 بالنضمن فتكون دلالة المركب عليه نضمنيا وان اشتط في مدلول المفردين ان لا يكون مدلول لاحد
 المفردين ولم يشترط في مدلول احد مفرديه ان لا يكون مدلول مفرديه دخلت هذه الصور في مدلول
 احد المفردين فلا يصح الحكم باله ان كانت دلالة احد المفردين بالتزام كانت دلالة المركب
 كذلك لجواز كونهم تضمنية او مطابقة فيما اذال احد الجزئين بالتزام من الصور التى ذكرناها
 وقد يجب بان مدار ما ذكرتموه على ان مدلولى مفردى المركب قد يكون مدلول لاحد مفرديه
 لكن الشارح اعتبر في مدلولى مفرديه انتساب احدهما الى الآخر على التفصيل ليكون بهذا
 الاعتبار مدلول لهما من حيث هما واقعا جزئين للمركب كما يشهد به امثله ولا شك انها بهذا
 الاعتبار لا يقعا مدلول لاحد مفرديه اذ لا يمكن ان يعتبر في مدلول انتساب شئ الى آخر مفصلا واما
 مدلول احد المفردين والمدلول الواحد لهما فلا يمكن ان يعتبر فيهما الانتساب المذكور واذا بطل المدار
 اذ وقع الاشكال وقد يعترض ايضا باله ان اراد المدلول المفردين ان يكون كل واحد من المداولين مدلول
 المفرد ولا يكون مدلول للمفرد آخر لم يخص القسم الاول اعني مدلول مفرديه في مدلولى المفردين ومدلول
 واحد المفردين لجواز ان يكون مدلولى المفردين ويكون كل واحد مدلول لكل مفرد وان اراد المدلولى
 المفردين ما هو اعلم من ذلك بطل القول بان دلالة المركب في القسم الثالث التزامية لجواز ان يكون
 التزامى كل من المفردين تضمنيا لا آخر فتكون دلالة المركب في تضمنه واطل ايضا القول
 بان دلالة القسم السادس التزامية لجواز ان يكون التزامى احد الجزئين تضمنيا لا آخر فلا يكون
 خارجا وتكون دلالة المركب عليه تضمنيا والمراد بقوله لا يكون مدلول مفرد من مفرداته اى لا يكون
 مدلوله على سبيل التزام مع ولا على سبيل الاشتراك فيه ولا على سبيل الانفراد واما ما بينا بايراد هذه
 الاحتمالات فتشبهنا اللاذهان وتبيناتها عن الزلل والطغيان فان قيل لما كان مدار الجواب
 عن سؤال عدم انحصار الدلالة الوضعية في الثلث على ان الوضع المعترف بذاك الثلث اعلم من ان يكون
 وضع العين او وضع الاجزاء والثاني متحقق في المركب قرر اسؤال على وجه آخر بند فمع عنه ذلك
 الجواب واستدل على ان الهيئة التركيبية ليست موضوعة لمعنى فابها او كانت كذلك لما كان
 تركيب المفردات مجرد ارادة من يركبها بل يوفى كل تركيب على معرفته وضعه بخصوصه
 كما مفردات لان فهم المعنى من اللفظ مما يكون بالنسبة الى من هو عالم بالوضع ولبس كذلك
 فان اركب تركيبات مختلفة ولا نعرف ان الواضع وضعها اولا بل رعا عجزه باله لم يوضع هذا التركيب
 لمخصوص وقوله غاية ما في الباب جواب عما قيل من انها لو كانت موضوعة لما كانت التركيبية
 مجرد ارادة المركب لان سلم هذه الملازمة وانما يصح ذكارت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص
 وابست كذلك بل هي موضوعة بالنوع الا ترى ان هيئات اركيب المفردات تختلف باختلاف

اللغات فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية دون العربية فلولا اعتبار
الواضع قواعد في تأليف المفردات في كل لغة لجاز تأليفها في جميع اللغات على أي وجه يراد
وإذا كان وضع الهيئات نوعيا كان لإرادة المتكلم مدخل في خصوصيات التركيب انبه ان يطبق
تأليف هذه المفردات على قاعدة وان يطبقها على قاعدة أخرى لكن لم يكن ذلك التأليف مفوضا
اليه بالكلية اذ لا بد له فيه من رعاية القواعد اللغوية والوضع النوعي جازا ايضا في المفردات المستقاة
كصنع الافعال والاسماء المتصلة بها وكالمصغر والمنسوب اذ لا يجب لكل فرد منها ان يكون
مسموعا بعينه بل يكفيها اندراجها في القوانين المأخوذة من اللغة ومن ههنا تحقق ان الوضع
النوعي معتبر في الالفاظ قطعا وهذا نظر لان احدا لا يرين لازم هذا تفرير ثالث للشبهة بحيث
يتدفع عنها نفيها في الثاني والاول واراد بقوله وان اريد به الوضع النوعي انه اريد به ماهو اعم
من الشخص ويندرج فيه النوعي يلزم الامر الثاني وهو ان يحصر الدلالة الوضعية في المطابقة
لان المدلول التضني والالتزامي معنى مجازي للفظ واللفظ موضوع باراء المعنى المجازي وضعا
نوعيا على ما تسميه من اعم اصول الفقه حيث قالوا لا بد في المجاز من اعتبار الواضع العلاقة
المصححة له بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له ولذلك قال بعضهم الحقيقة
هو اللفظ المستعمل في وضع اول واحتزبه عن المجاز فانه مستعمل في وضع ثان يلاحظ فيه وضع
سابق عليه حال الاستعمال وههنا بحثان الاول ان الوضع مشترك بين المعنيين احدهما تعيين
اللفظ بآراء المعنى وعلى هذا في المجاز وضع وتعيين اللفظ بنفسه معنى وعلى هذا الوضع
في الجزر شخصا ولا نوعيا اذ لا بد فيه من اعتبار القرينة الشخصية او النوعية والمعتبر عند
الجمهور هو هذا المعنى الثاني البحث في ان اللازم من كون المجاز موضوعا هو تحصر المدلولات
في المدلول المطابق بمعنى انه لا يكون للفظ مدلول الا صدق عليه انه مدلول مطابق له لا لتحصر
الدلالات في المطابقة الامر من جواز اجتماع داليتين من ههنا في المدلول التضني من حيث انه جزء
للمعنى الموضوع له اللفظ تكون دلالاته عليه نصنا ومن حيث انه موضوع له تكون دلالاته مطابقة
وكذا الحال في اللازم قوله وانما يكون جزأ لو كانت لفظا وبست كذلك والالتكات مسموعة
وهو ظاهر البطلان وان سلم كونها جزءا من المركب منع كونها جزءا معبرا في التركيب كما سألنا من
ان المعبر في تركيب اللفظ هو الجزء اعتبر الذي له ترتيب في السمع فان قلت من المعلوم ان الهيئة
التركيبية اللفظية دالة على الهيئة التركيبية المعنوية وبست دلالاتها الوضعية فاذا اعتبرت هي
مع المفردين كان المجموع دالا بالوضع ايضا فدلالته الوضعية من اى الدلالات هي قلت قد منع
دلالة هيئة التركيب على شيء بل الدال على الهيئة المعنوية هو الاعراب سواء كان لفظيا او قدريا
او مجازيا لكن بشكل في مركب لا اعراب فيه اصلا كقولنا قد ضرب وان سلم دلالاتها فان لم يكن
جزأ من المركب كانت دلالة المجموع من حيث هو وضعية غير لفظية وان كانت جزءا منه
بان كانت مسموعة وجب ان تعد دلالاته وضعية لفظية مندرجة في الدلالات الثلث وما ذكر من
انها ليست مرتبة مع سائر الاجزاء في السمع بل هي مسموعة معها بالترتيب فليس بقادر في كون
دلالة المجموع وضعية لفظية غاية ما في السبب ان دلالة هذا الجزء من اللفظ المركب لا يوجب
تركيبه كما سمحي وهي اى ان السبب بين الدلالات الثلث بالزوم وعدمه محصورة في ست حاصلة
من مقاسة كل واحدة من الثلث الى اخيها احتراز عن التابع الاعم كالخزارة فانه ربما يوجد
بدون المتبوع الاخص كالبار مثلا لكنها حينئذ لا تكون متصفة بذمية النصار فقول ما لم يفهم
الجزء من اللفظ ولا يتمتع فهم الكل منه فكما ان فهم الجزء مطلقا سابق على فهم الكل مطلقا
كذلك فهم الجزء من اللفظ وهو التضني متقدم على فهم الكل منه وهو المطابقة وبانه ان حقيقة

الإشارة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العمل باوصع وبمحافظة المعنى
 في النفس فاذا طابق فلا شك ان تذكر المركب يتوقف على تذكر الجزء اولا ولا ينبغي به تذكر
 الجزء مفصلا لمخطط الباري بل تذكره مجعلا في ضمن الكل والعمل بتقديمه على تذكر الكل ضروري فتكون
 المطابقة تابعة للضمن لايقال هذا دائما يصح في تذكر الكل بالكنه لا تذكر بوجه كما عند اطلاق
 اللفظ لا نقول كلامنا في المعنى المركب ابدى وضع اللفظ بازائه من حيث خصوصه وفهم ذلك
 المعنى بعينه وعلم وضع اللفظ له وبقي مرسم هذا النفس فاذا اطلق اللفظ يذكر ذلك المعنى
 بعينه وحينئذ فلا شك ان تذكره مشتمل على تذكر جزئه اجمالا لا في معنى مركب وضع اللفظ بازاء
 وجه من وجوهه وتذكر ذلك الوجه عند اطلاقه فلا تذكر شيء من اجزاء المركب لان المعنى
 الموضوع له على هذا التقدير هو ذلك الوجه لا المعنى المركب فان كان ذلك الوجه مخصوص
 ايضا بمركبا كان تذكره مبدوفا بتذكر جزئه فان قلت دلالة التضمن ففهم الجزء لا مطلقا بل
 من حيث هو جزء وفهم من هذه الخبيثة تابع لفهم الكل سائر عنه قلت التضمن ففهم ماصدق
 عليه الجزء من حيث هو لان حيث انه موصوف بالجزئية كان المطابقة ففهم ماصدق عليه الكل
 من حيث هو وواضح بان كرم لكنت المطابقة ففهم الكل من حيث هو كل فيكون ففهم عام للفظ
 معا لان الكلية الجزئية اضافيتان لا تعقل احدهما الامع الاخرى وكذلك في بعض الموازم
 اي الامر في التبعية بالعكس في جمع الاجزاء وكذلك في بعض الموازم كافي الاعداد والممكنات
 فان فهم الملكة متقدم على فهم المأخوذ من حيث هو مضاف اليها فتكون المطابقة في
 هذه الصورة تابعة للالتزام فلان الكبرى ان قيد بالجزئية لم يتكررا ووسط لان محمول الصغرى
 هو اعم مطلقا وموضوع الكبرى هو التابع مقيد بتلك الخبيثة وان لم يقيد بها كانت جزئية
 لا ان التبع الامع يوجد بدور متوحد الاخص وعلى التقديرين لا نتائج فان قيل نعم تقيد الصغرى
 بالجزئية ايضا قلنا ان فيكم التضمن مثلا تابع من حيث انه تابع ان اردتم به ان التضمن مفهوم اتابع
 وبطلان اظهر من ان يفتي وان اردتم به معنى آخر فلا بد من تقريره اولا حتى تتكلم عليه ثانيا هو
 السطور في حاشية الكتاب ونحن نقول ان قولكم من حيث كذا قدر اذ به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك
 كما في قولنا الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به التقييد
 كما في قولنا الانسان من حيث انه يصح ويزيل عن الصحة موضوع للطب وقد يراد بالتعبيل كما في
 قولنا التاب من حيث انها حارة تسخن الماء فقوالكم التسابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع
 ليس من قبيل الاول والا لكان معناه ان مفهوم التسابع من حيث هو هو لا يوجد بدون ذات
 المتبوع وهذا على تقدير صحته لا يصلح كبرى للشكل الاول ولا من قبيل الثالث ولا لكان معناه
 ان صفة التبعية على عدم وجدان التسابع مطلقا بدون المتبوع وهو ظاهر الفساد فمعنى المعنى
 الثاني التابع مأخوذا مع صفة التبعية لا يوجد بدون المتبوع وهذا المعنى يتأتى في محمول الصغرى
 لان المراد مفهوم التسابع لذاته حتى يصح تقييده بمفهومة كافي موضوع لكبرى ثم يتجه ان يقال
 الجزئية بهذا المعنى الذي صورتموه راجعة بالحقيقة الى محمول الكبرى اي لا يوجد التسابع موصوفا
 بكونه تابعا بدون المتبوع فيحد الوسط لان هذا اللازم من الاول - حيث ان كل واحد من
 التضمن والالتزام لا يوجد بدون المطابقة موصوفا بالتبعية والمقصود انهما لا يوجدان بدونها
 اصلا وما قيل من ان التبعية لازمة لهما من حيث ذاتهما ان اريد به ان تأخر في الوجود فقد بان
 وبطلانه وان اريد انهما مقصودان فيما ضرور ان المقصود الاصيل من وضع اللفظ لمعنى لذاته
 عليه واما دلالة على جزئه اولازمه فقصودة بالتبعية ورد عليه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون
 المقصود بالذات كما في قطع المسافة للبحر واما ثالثا فلانه لوصف البيان هو نقص اجمالي لما هو
 خلاصة الدليل وهي ان الاصغر مقصوف بصفة كذا كل ما هو موصوف بصفة تلك الصفة

من حيث هو موصوف بها لا يوجد بدون ما هو موصوف بما يضافها واما ان تلك الصفة هي
 التسمية والتبعية فلا مدخل له في ثبوت المقصود وقوله من حيث هو جزء من قبيل التعليق
 اي تضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى بسبب كونه جزءا له وكذا الالتزام دلالة على الخارج
 للآزم بسبب كونه خارجا لازما فلا يتحققان بدون دلالة اللفظ على المسمى وهو ظ وايضا هما
 يستلزمان كون اللفظ موضوعا للمعنى وذلك يستلزم دلالة عليه بالمطابقة وهذا اى ما ذكره من
 جواز ان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم فهمه من فهم المسمى انما يفيد عدم العلم بالاستلزام وهو ليس بمط
 لالعلم بعدم الاستلزام الذى هو المط قد استدل بعضهم على عدم استلزام المطابقة للالتزام
 بالله لو استلزمه لكان لكل شئ لازم لكن اللازم شئ ايضا فيكون له لازم آخر وهكذا يلزم من
 ذلك تصور امور غير متناهية وهو ضيق جدا لجواز الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزماته
 لا يقال ان لم يثبت سقط المتع وان انتهى كمال الانتهاء مفهوما وهو شئ فلا بد من لازم لانا نقول
 ليس يلزم من ثبوت الانتهاء تصور فلا يلزم ما ذكرتموه اذا المعنى فى الالتزام هو المعنى الاخص
 وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصوره لما مر من ان شرط الالتزام هو الازم الذهني اعني كون
 الامر الخارجى بحيث يحصل في ذهن من حصل المسمى فيه لالمعنى الاعم وهو ما يكون
 تصوره تصور ملزومه كافيا في الجزم بالآزم بينهما لا يقال المقصود بهذا السؤال ان اللازم
 بالمعنى الاخص ليس معتبر في الالتزام وذلك لان الازم الخارجى معتبر في الاخص فلو اعتبره
 في الالتزام هو الازم الخارجى بشرط للالتزام وقد تبين بطلانه والدليل على اعتبار الازم
 الخارجى في الاخص انه لو لم يعتبره لم يكن اخص من المعنى الاعم لان الازم الخارجى معتبر
 في الاعم فانه مفسر بما يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في الجزم بالآزم بينهما كما مر ايضا
 فالآزم المعنى فيه وهو قولنا بالآزم ان اراد به الازم الذهني فان كان بالمعنى الاول الذى هو الاخص
 كان الامام عين الخاص اذ يصير معناه حينئذ ما يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في الجزم بان
 تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم فقد اخذ الاخص في مفهوم الاعم وكل ما كان لازما بالمعنى
 الاعم كان لازما بالمعنى الاخص فان لم يكن تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ان يكون
 تصوره ما عا كافيا في الجزم بالآزم كان الامام عين الخاص بحسب الذات وان تعزبا بحسب المفهوم
 وان لم يلزم ذلك كان العام اخص من الخاص وكلاهما بط وان كان الازم الذهني المعنى
 الاعم بالمعنى الثانى الذى هو الاعم ان تعرف الشئ بنفسه اى اخذه في تعريفه ولما لم يكن
 ان يكون ذلك الازم المعنى في الاعم لزوما ذهنيا وجب ان يكون خارجيا والجواب عنه اما اولا
 فبأنه ان كان لا صحة ما ذكره تستلزم ان لا يعتبر في الالتزام الازم البين اصلا بالمعنى الاخص ولا
 بالمعنى الاعم وهو بط تساقا واما ثانيا فباطل هو ان الاعتبار في المعنى الثانى مطلق الازم اعم من
 ان يكون ذهنيا او خارجيا كما انه الاعتبار في تفسير المعنى الاول وهو قولنا ان يكون اللازم بحيث
 يلزم من فهم الملزوم فهمه فان المراد بالآزم هو المطلق الا انه لما قيد بقيد صار المقيد مع قيده هو
 الازم الذهني ولما لم يقيد الازم في المعنى الثانى بقيد بقى على اطلاقه شاملا لاقسامه الثلاثة
 ومن ههنا تبين ان اطلاق الازم الذهني على المعنى الاول حقيقة وعلى المعنى الثانى كذا باعتبار ان
 له نوع اختصاص بالذهن حيث كان تصور طريقه كافيا في الجزم فقوله فان الاعتبار فيكون
 الازم الذهني فاما بالمعنى الاول او الثانى فمحمول على عموم الجواز لا يقال اذا حصل لما شعور
 قد منع ان يكون الشئ ليس غيره من ارازمه البته بالمعنى الاخص فاراد المعلن اثبات المقدمة
 المنوعة فاستدل على ان سلب مطلق الغير لازم بين بالمعنى الاخص لكل مفهوم وان كان سلب
 الاخير انحصار من قبيل البين بالمعنى الاعم والجواب عنه ان كل مشعوره وان كان موجودا

في ذاته معتبرا في نفسه عن غير ما في ذلك لا يلزم ادراكا لا متناهية بل غيره اعني سلب الغير
عنه والازم من كل تصور تصديق وهو باطل فلا يكون لازما نفسا بالحق المنسب في الالتزام
وتساويا لهما المعنى ايضا جهات ذكر في المطابقة فكما ان المطابقة لا تستلزم الالتزام بل وان
ان لا يكون للمعنى لازم بين يلزم من فهمه فهمه اوله في الطروري بالاعتقاد كغيره عن الاشياء مع
الذهول من جميع اغراضه كذلك المتضمن لا يستلزم لجواز ان لا يكون للمعنى المركب لازم كذلك
اوله بل لا تعقل كثيرا من المعاني المركبة مع الغفلة عن الشؤون الخارجة عنها وكما ان المطابقة
لا تستلزم التضمن اذ قد يكون المعنى مبسوطا كذلك الالتزام لا يستلزم اي التضمن اذ قد يكون
المعنى البسيط ملزوما ليلزم من فهمه فهمه فائق قبل قد تحسب بعضهم بذلك هي ان التضمن
يستلزم الالتزام فزعمه باله مغالطة مع كونه مشتتلا على ما هو مستند لان الجزئية والكليية ايضا
امرات خارجان عن المعنى وانما هي صلة حقيقة وشعرا بل قال بطريق الحقيقة وبطريق الخلق
لان الحقيقة والخلق من صفات الالفاظ دون الاستعمال بل الاستعمال في الموضوع عنه طريق
يؤدى الى حصول الحقيقة وفي غيره طريق يؤدي الى حصول التميز ولا يقابل اللفظ له مستعمل
في معنى الاداكن المقصود الأصلي دلالة عليه فاذا قصد اللفظ معناه الموضوع له كان
مستعملا في موضوعه ولازمه مع كونها معهودين عنه وكذا حال الجزئية واللازم وانما قد وا
بأنهم لا يهملون تعجز في المتغيرات بل مقدار حسن الكلام عند البقاء على المعاني المتجاوزة بل
هي اقربا من اوليات واما العلوم فالتعليم في تعليم في تعليم فاعتقد فيها تماثل لفهمهم واللازم البين
مفهوم من اللفظ فانه كلما اصدق فهم المعنى وكلما فهم المعنى فهم لازم البين بالمعنى الخاص
تكون الالتزام مفهومه ما عندنا طريق اللفظ وهو معنى دلالة عليه وبما لا يشك عليه ان المتبادر
من هجر - وهذا الالتزام عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامي وان جعل هجرها على عدمها
يعيد جدا وكيف لا يلقون عدائهم الدلالة الوضعية وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة زعموا ان
دلالة الالتزام هجرية وكان تردد الهجر بين هذين المعنيين ذمنا بما تحسب به الغاية في هجرها
كما يوقف عليه وانظم اليها الى كونها عقلية ضعفها وجعل المجموع غاية لهما
اقتصرنا على التسع وقنا لان كونها غائية مع ضعفها يقتضي هجرها وقيله كفاي دلالة
التضمن سند لتقدمه لانه ان كونها بمشاركة العقل يوجب هجرها وانما جازم
صورة تخفى الدليل على تقدير التبراد بكونها عقلية مشاركة العقل فيها اجاب الامام
بمنع الملازمة لا يقابل كيف يذهبها ومن مذهبه ان سلب الغير من الوازم المعنوية في الالتزام وقد
ثبت ان هذا غير متناه لانه لو ان المعنوية عنده فيه هو سلب الغير المطابق والذي ثبت لانهاية سلب
الانوار المعينة كالشرايط بقوله لان لازم انه ليس كل واحد مما يعاينه وهو غير متناه وليس يلزم من
اعتبار الاول اعتبار الثاني فان قيل ان الاعتبار في الالتزام ان كان جميع الوازم فقد سقطت
الملازمة وان كان للوازم اثنية فكذلك لانها ايضا غير متناهية لوجهين الاول ان كل
شيء لازم ايضا اقله سلب الغير المطابق عند ذلك لازم شيء فلا ايضا لازم بين وهكذا الى
حالاتها ايضا وانما في كل شيء لازما بالضرورة فذلك لازم اما قريب اي بلا واسطة
او بعيد وجب ان يثبت الى القريب والالكان بانه وبين ملزومه وباطل غير متناهية فكل
شيء لازم قرب بالذات لازم ايضا لازم قرب وهم حرا وكل لازم فهو بين كما
سأق فكل ملزومه لم يلزم بانه غير متناهية فان قال الامام غاية ما في السلب في هذا الى
احتمال لازم البين عدمه هي الالتزام البينة بالمعنى الاعم فاللزام القريب بين هذين المعنيين
دون المعنى الخاص اني هو اعتبار في الالتزام فسا له المتغير عندك هو المعنى الاعم على ما

من اعتبارك فيه سلب الغير ولا شك انه بين بالمعنى الاعلى فقط وأما قل ار يقول انه انما غيره بناء على ما توجه به انه بين بالمعنى الاخص ولو حمل مذهب على اعتبار الاعلى لكنا في ثبات لانه في اللوازم البينة على ما تقدم من ان كل شيء يلزمه انه ليس كل واحد من اغياره التي لانها في الصواب في جوهل ان يقال كل لازم قريب بين عنده بالمعنى الاخص كاسمحي احتجاجة عليه بجواز عودها بتلازم الشئيين من الطرفين بواسطة او بغير واسطة لا شبهة في جواز عود سلسلة اللزوم في اللوازم القريبة التي ذكرها في البابل الثاني واما اللوازم المتباعدة المذكورة في الدليل الاول وهو ان (ا) مثلا ملزوم لسلب مطلق الغير عنه وهذا السلب ايضا ملزوم لسلب ذلك المطلق عنه وهكذا فابس يجوز فيها عود السلسلة لان السلب الاول لا يدخل فيه (ا) واساب الذي يدخل فيه (ا) فهما متغايران والسلب الثالث يدخل فيه (ا) مع السلب الاول وهو غير باكل واحد من السلبين السابقين وبالجملة كل سلب معتبر في مرتبة فهو مغاير لكل واحد مما تقدم من ملزوماته فلا يتصور ههنا عود اصلا فالجواب التام هو قوله لكن اللزوم بين اللزوم ليس شيء لا يجب ان يكون لازما ينشأ ذلك الشيء فان اللزوم الاول مترسط بينهما وهو ظهر في الين بالمعنى الاعلى فلهذا كان تصور (ا) مع تصور (ب) كافيا في الجزم باللزوم بينهما وكان تصور (ب) مع تصور (ج) كافيا في الجزم باللزوم بينهما لم يلزم ان يكون تصور (ا) مع تصور (ج) كافيا في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم (ب) لا (ج) بل يقول ربما كان اللزوم لثاني لازما حليا للاول ولا يكون لازما ملزوما كافي السلسلة المترتبة المذكورة على ما يظهر بادي بآمل واما بين بالمعنى الاخص فيجب فيه ان يكون اللزوم بين اللزوم البين شيء لازما بهذا الدليل لشيء اذ بمعنى اللزوم ههنا لا ملزوم تصور من تصور ملزومه فاذا تصور الشيء تصور لازمه واذا تصور لازمه تصور لازمه فيكون فيه ايضا لازما لفهم ذلك الشيء ويمكن ان يقال ان تصور الشيء يستلزم تصور لازمه فيما غير منتهت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللزوم لثاني تصور اللزوم بقول مقصود المحفوظ في نفسه فلا يلزم من تصور الشيء لاول تصور لثاني ولا يلزم عدم شيء للوزم البين لشيء واحد والكلام منه على ان السلبين موضع هذا نقض اجابى ما تمسك به القائل فان صحته فيتلزم انفساء الدلالة الاتزامية اذ لو تحسنت لكان ذلك للفظ واحد مدلولات غير متساوية والثاني ظهر البطلان لان المدلولات متساوية بعين ما ذكره بل نقول لو تمسك به لزم ان لا يمكن فهم شيء من الاشياء لان المدلول الذي هو ما يركوب فهمه لازما لفهم المسمى فلو كان لكل شيء لوزم غير متساوية بهذه الصفة متع فهمه لاسئلهم فهمه بالايدي دفعه واحدة واذا ان تود ذلك انقص على سبيل التفصيل فتقول ان اراد باعبر را بدلالة الاتزامية تحققة كان اللزوم من دليله انفساء تلك الدلالة وقد انقضاه وان اراد به استعمال اللفظ في المدلول الاتزامي فابس يلزم من استعماله في مدلول واحد استعماله في مدلول آخر فصلا عن استعماله في مدلولات غير متساوية فلما قل اراد له اوجاز استعماله في شيء من مدلولاته بخلاف استعماله في كل واحد منها بدلالة عن الاخر فيجوز ان يستعمل لفظ واحد في كل واحد من المدلولات التي لا تدعى فلسفا اذ جاز ان يكون له مدلولات غير متساوية فلم لا يجوز استعماله في كل واحد منها على سبيل الدليل مع انه لا يكون دائما استعماله لفظا في مدلولات متساوية ولا خلافه بالاختلاف في الشخصان فان الاتزام يفهم من انفساء مدلوله مطلقا والجميع يفهم منه انفساءه الى سطر وحق والاختلاف في اللزوم البين تحسب اختلاف الصناعات والاعداد والاعتبارات بين اما ان اعتبر الى الدين مطلقا كما في المتضامين فان كلامهم خارج عن ماهية الآخر ويمتنع فهمه من فهم الآخر فلا خلاف في انفساء المدلول الاتزامي حقا بالنسبة الى

جميع الأشخاص واما التمسك بتعدد الواويزم البنية المطلقة كالجدار والعرضة للسقف مثلا مع
 انه لا يجوز ارادة الكل من اللفظ فلا يتعين المراد به بقوله انه قديمتين باقرينة واولسما انه لا يتعين
 بها قلنا لم يتعدد اللازم بين المطلق بل كان واحدا يتعين المدلول هناك وعدم انضباط
 المدلول في صورة اي في صورة اختلاف البين باختلاف الأشخاص في صورة تعدد البين المطلق
 لا يوجب هجر الدلالة مطلقا لجوارر ان تكون معتبرة في غير صورة الاختلاف واتعدد فقوله
 وعدم الانضباط متعلق بكل الجوابين الباقيين فلذلك اخر عنها وقوله على ان الوضع
 نقض اجبال ادليل المزمع بالمطابقة فان الاختلاف في الجملة لو كان موجبا للهجر مطلقا لم يكن
 دلالة المطابقة معتبرة اصلا لان وضع اللفظ الواحد قد يختلف بالنسبة الى الأشخاص وقوله
 وغير المعنى المتزامي نقض ادليل الآخر بدلا من المطابقة والتضمن اذا وجب تعدد المدلول
 في الجملة هجر الدلالة مطلقا لم يكن لشي من الدلالات اعتبار قطعا لان المدلول التضمني
 يلزمه التعدد والمطابق قديمتين وفي قوله بل هم في عين هذه الدعوى متجاوزين انظر لما مر
 من ان المفهوم المتبادر من هجر الدلالة ترك اصلها واستعمالها لاعدتها في نفسها فلاس في
 كلامهم هذا اطلاق لالة وارادة استعمالها مجازا وهذا الجنب اي استعمال اللفظ مع
 القرينة لا يخص بالمدلول المتزامي بل هو جار في سائر الواويزم التي ابست بنية بالمعنى الاخص
 وفي المعاني التضمنية وغيرها من المعاني المطابقة التي يكون لللفظ مشعر ~~ك~~ بانها لا يجوز
 استعمال اللفظ في شي من هذه الامور المذكورة الامع قرينة معينة لما مر به نعم انها مهيورة
 في جواب ما هو وانما يذكر الدلالة المتزامية في جواب ما هو مطلقا وان كان هناك قرينة
 معينة لمراد بناء على مزيد احتياطهم فيه كيلا يفوت مقصود السائل فان القرينة قد تنفي عليه
 مع ان اللفظ في نفسه يقتضي انتقال الذهن الى غير الجواب اذ دل عليه بان التزام اولى غير
 اجزئه اذ دل به عليها وليذكر الالة التضمنية في نفس الجواب لما ذكرناه في التزام بعينه
 دون اجزائه لانها باسرها مرادة في ضمن الجواب فلا اختلاف في فهم ما اراد باللفظ فيكون
 الالتزام مفعولا وكلا وبعضه اي في كل الجواب وبعضه والتضمن مهيور في كله دون بعضه
 والمطابقة معتبرة فيهما معا وسبكر عليك هذا الذي ذكرناه في واجب الكتاب حين بين
 المراد بالمدلول في جواب ما هو ومعنى مركبة من مفردات اما ابتداء كما في اقوال الناح
 والدال عليه من الاطراف المركبة هو المركب القيدى والى بواسطة كافي الحجة والدال على اجزائها
 اقربية اعني التضمنية لمفعولة هو المركب الخبرى فقوله وعن ادلة ظ اي وان يصح عن الانقاط
 المقررة للدلالة على اجزاء القول اسدس و اجزاء الحجة اي اجزائها لبعيدة لانه نقض حد
 المفرد باللفظ الغير الدالة على معنى كانه ملات المسبوقة من المشاهد على وجه لا يفهم منها
 معنى اصلا وبالمقتضى الدالة على معنى اما بالطبع او بما يقل كما مروان لم ينتقض بشي منها
 حد المركب واورد عليه بعض اهل النظر القرض بالانفاظ المفردة التي يدل جزؤها على معنى
 كما بد الله على فاهم ادخله في حد المركب خارجة عن حد المفرد فانتقض كل منهما وقال دفعه بان
 ياد فيهما قيد فبطل المركب ما دل جزؤه على معنى هو جزء معنى الكل والمفرد ما ليس كذلك
 قال الشيخ في الشبهة ما ذكره هذا القول سهو منه فان ذلك ان زيادة لا يحتاج اليها للتيميم بل للتعظيم
 فان اللفظ لا يدل بنفسه ولا يمكن لاكل اللفظ معنى من المعاني لا يتجاوز به بل دلالة تابعة لارادة
 اللافظ فاذا اراد باللفظ اامين مثلا البابوع دل عليه وان اراد ان يشار دل عليه ولو خلا عن
 الارادة لم يكن له الا على شي بل لا يكون لفظا عند كثيرين من اهل النظر فان الحروف والصوت
 في اظن به لا يكون بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين لفظا ما لم يستل على دلالة ولا شك

ان جزء عبدالله علما لم يرد به حال كونه جزء معنى فلا يكون دالا على شئ اصلا وهذا الكلام
ضعيف لما سبق من ان الفرق بين الدلالة على المعنى وتقصده فلذلك غير المص ان يعبر الى
ما ذكره وبالدلالة ذكر اى المراد بالدلالة هو الدلالة الموضوعية المفسرة للمسمى ونما لم يجعلوا
مثل عبدالله علما مركبا كاجرت عليه كلمة الحقبة بمعنى ان المحققين من انهم بين يجعلون مثل
عبدالله علما مركبا ويخرجونه عن حد الكلمة بذكر اللفظة فيه لان مقصودهم الاصلى بيان
احوال الانفس وقد جرى على مثله علم احكام المركبات حيث اعرب باعربين مختلفين كما اذا
قصد بكل واحد من جزئيه معنى على حدة ولما لم يطق فنظيره في الالفاظ على سبيل التبعية المعنى
فاذا كان المعنى واحدا بان لا يدل بجزءه من اللفظ على جزء منه عد اللفظ مفردا واذا كان كثيرا بان
تدل اجزؤه على اجزائه عد مركبا وفي الشفاء انه لا تنفك في هذه الصناعة الى التركيب بحسب
المسموع اذا لم يدل جزء منه على جزء من المعنى كعبد سمس اذا ريد به القلب دون عبد الشمس
فان ذاك والاشبه لا يعد في الالفاظ المركبة بل في المفردة المراد بالدلالة في تعريف المركب هي
الدلالة في الجملة وبعدم الدلالة في المفرد التام من سائر الوجوه وذلك لان التكرار في خبر
الاثبات لا يتبعه عموما بل فردا من افرادها لا يبينه وفي خبر التثنية في جمع افرادها وقوله
وحيث يتدفع النقص منقول فيه لان التركيب والافراد إنما تعتبر باقرباس الى المعنى المقصود
من اللفظ حال كونه مقصودا منه يخرج من المركب مثل عبدالله والحيوان لادق عين لا القياس
الى معنى من المعاني سواء كان مقصودا اولافا لقض المدكور انما يتجه اذا كان مثل الحيوان الناطق
مستعملا في المعنى البسيط الضمني واللاتر اى اذ لم يقصد خبره بغيره فانه يوجد من الوجوه على
جزء معناه الا جزئه له فلا يتدفع بان جزئه يدل على جزء من معناه لفظا الى اى اس مقصودا
وانما يتدفع به اذا اورد على قولنا المركب مائل جزؤه على جزء معنى من معانيه فان قيل اذ لم يكن
التضمن البسيط مقصودا من الجوارى الناطق فلا يوجب التضمن كما ذكرت وان كان مقصودا لم
لا يجوز ان يكون مفردا بالنسبة اليه وان كان مركبا اذا قصده معناه المطابق قلنا فيلزم
ان يكون كل مركب مفردا ولو باعتبار آخر فلا تميز الاقسام اصلا فليدوم بالقسمة بالمطابقة
حيث قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركب والا فهو المفرد
فصاد عليه القضا بالمركبات المجازية جمعا وشما اى خرجت هذه المركبات عن تعريف
المركب فلم يكن جامعا ودخلت في تعريف المفرد فلم يكن مانعا مثلا اذا قلت رضى بدر وادرت به
نظر المنسحق فله مركب ح ولم يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه لفظا بل اناس هو
مقصودا منه ولا جزء من جزئه وبضا الدلالة فهم المعنى من اطلاق اللفظ كما والمراد بالثنية
الى المعنى المجازى ليس كذلك الا اذا كان من لوازم الهيئة ونسأل المذكور ليس من هذا القبيل
فان قلت ورد القسم اعنى الدال بالمطابقة لا يذول تلك المركبات وهو معتبر في قسمه فذكر
خارجة عنهما ما قلت كون اللفظ دالا بالمطابقة لا يتوقف على ارادة معناه المطابق لما يتوقفه
من اتفاق بين اللفظ وارادة المعنى ولا يتساوى من نحو وجهها عنهما اطلاق النصارى الا لفظ
فيهما ثم يمكن ان يسأل مراده ان الدال المطابق يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه لفظا بل
على انه يركبه مقصودا فهو المركب وان لم يقصد بجزئه تلك الدلالة على ذلك لا يقدر فهو
المفرد فلا تخرج المركبات المذكورة عن حد المركب بئى من ذلك الوجهين قال السباح
وفي قولنا على ان يقيد به لان في وروده عليه ما عرفا من وجهين احدهما انه اذا كان
احد الالفاظ في تلك المركبات مجازيا فقط ورد بقضا على الثانى لانه انتم قد انكرن للمركب

جزء قصد به جزء معناه المطابق و ذلك احد الفاظ مجازاً لم يقصد بالمركب معناه المطابق ولا يرد على الاول لان دلالة جزء من اللفظ على جزء معناه المقصود كافية في تركيبة
 وثانيه حسان النقص بتركيب المركبات يرد على الثاني من جهتين من جهة المعنى المطابق ومن
 جهة الدلالة كما سلف فلا يرد على الاول الامن جهة للدلالة قال ولو اعتبرنا الهيئة التركيبية
 من اجزاء اللفظ اندفع اشكال عن الاول لانها تتبدل على جزء المعنى المقصود لكنها ليست
 لفظاً فلا تكون جزءاً منه ولو كانت جزءاً معتبراً في التركيب نعم لو حذفنا الدلالة من التعريف وقلنا
 المركب ما يقصد بجزء منه بعض ما يقصد به حين ما يقصد له فان اللفظ اذا استعمل يكون له
 معنى مقصود قطعاً فان قصد بجزء منه معناه المقصود حين ما يكون مقصوداً فهو مركب
 والاهو مفرد ومن المعلوم ان المقصود بجزء اللفظ جزء المعنى لادلالته عليه اذ لا يقصد باللفظ
 الا المعنى لادلالته عليه ونحن نقول يرد على هذا التعريف النقص بالحجوان المطابق مستعمل في معناها
 البسيط تضمنياً او التزامياً كما قررناه ولا يكون تاماً وتفصيل الكلام في هذا المقام ان التركيب
 واذا رد ان قسماً الى معنى من المعنى مطلقاً فاما ان يعتبر المقصد وحده او الدلالة وحدها
 اوهما معا فيقال المركب ما يقصد به بجزءه جزء معنى من معانيه او ما لجزءه على جزئه
 او ما يقصد بجزءه الدلالة على جزئه وتلى التقادير يرد النقص بالاغمم المقولة عن المركبات
 لا بالحجوان المطابق مستعمل في معناه البسيط ولا بالمركبات المجازية فان قسماً الى المعنى المقصود
 فان اكتفى بالمقصد اندفع النقص بالاغمم وبالمركبات المجازية دون الحجوان الساطق كما عرفت
 فان اكتفى بالدلالة او اعتبرت مع المقصد ورد النقص بالحجوان الساطق وبتركيب المركبات اذا كانت
 اجزائها كلها مجزئات في معانيها ليست اجزاء بنية لسمياتها دون الاسلام وان قسماً الى المعنى المطابق
 فان اكتفى بالدلالة لا ينقص الحدان الا بالاغمم المذكورة وان اكتفى بكونه مقصوداً ازم الانتقاص
 بالمركبات المجازية من جهة واحدة وهي ان المعنى المطابق ليس مقصوداً بها وان اعتبر
 المقصد والدلالة معا كان الانتقاص بهما من جهتين كما سبق وان قبل المركب ما يقصد بجزءه الدلالة
 على جزء من معناه المطابق على تقدير كون هذا المعنى مقصوداً منه كما مر في توجيه كلام بعضهم
 ورد ان نقص تلك الاعلام فلا يخلص الا بان يفسر المركب ما دل جزؤه على جزء معنى من معانيه
 بحسب وضوء المعبر في معناه المقصود منه ثم المركب والقول والمؤلف الفاظ مترادفة بحسب
 الاصطلاح المهور وعلى هذا الذي نقله المصنف وصاحب الكشف لا تكون القسمة
 الممنوعة حاصلة لخروج مثل الحجوان انساطق على عا القسمة اذ لا يدخل في المفرد والمعرف
 ما لا يدل جزؤه على شيء اصلاً ولا في المؤلف لما الذي يقصد بجزءه الدلالة على جزء ما يقصد به
 ما يقصد به وفي المركب لثمة الذي يدل جزؤه على جزء معناه وان ابدى في تعريف المركب ان يقال
 هو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة فينبأ ول ما يدل على جزء معناه وما يدل على جزء
 معناه لكن لا تكون دلالة عليه مقصودة كالحجوان الناطق علماً والنقص من تعريف المؤلف ان يقال
 هو ما يدل جزؤه على جزء معناه مطلقاً اي سواء كانت دلالاته مقصودة او لا فيدخل الحجوان
 الناطق فيه المفرد باعتبار ان قد مر ان مفهوم المركب ملكة وفهوم المفرد عدم فلذلك قدم
 تعريفه على تعريف المفرد واماذن المفرد اعني ماصدق هو عليه فيجزءه وها ماصدق عليه المركب
 ولاشك ان الاقسام الكلامية اعتباراً ان في استخراج المفرد التقديم وسير عليك الكلام في صحة
 اخبار الاسم وحده وقد لم يدل ذلك على ما ذكركم في كل قسم مسمى على ما هو
 مستعمل في اللغة على كل واحد منها عن احواله وتلى اعتبار انصاف المميز الى المشترك
 فيكون المشترك والمفرد دالة للاحد على اربعة اشياء اثنان صفيها اثنان مسمى له بالدلالة

عليه بل مادتها مدخل فيها سواء كان مدلولها الزمان وحده امامطابقا كلفظ الزمان او مقيدا
بتنوع تمييز كاليدوم والانس او الزمان مع شئ آخر وهو ينقسم الى ما يكون زملا احدا للزمنه لثلاثة
وما لا يكون كذلك والثاني كالصباح والعقب وكما تقدم والمتأخر اذا وصف بها غير الزمان
والاول كاسماء الافعال والدليل على ان الكلمة تغايدل على الزمان بصيغتها وحدها اي بلا مشاركة
من ماداتها ان الزمان المخصوص المستفاد من كلمة دأمر مع بصيغتها المخصوصة وجودا سواء اتحدت
المادة كافي جذب وجذب واختلفت كافي ضرب وذهب ودارمعه عندما كذلك نحو ضرب بضرب
وضرب يذهب فلا اعتبار بالمادة في الدلالة عليه بل الصيغة مستقلة بهما تنفر برأ نظر انهم اتفقوا
على ان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها وحيث
امان يراد بالمادة التي هي محلها ما يبادر منها اعني مجموع الحروف الاصلية والزيادة فلا نسلم
انها متحدة في نحو ضرب يضرب بل هي مختلفة باختلاف الصيغة فلا يصح ان الزمان مختلف
باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة واما ان يراد بها الحروف الاصلية فقط بناء على ثبوتها في تصريف
الكلمة باسرها فتكون الصيغة على هذا التقدير هي الهيئة العارضة لها فلام ان المدلول الزماني
متحد بأحد الصيغة بل يمتد بالمادة والصيغة معا والزمان مختلف كافي تكلم يتكلم وتعاقل
يتعادل فان الحروف الاصول وهيئتها متحدان ههنا في الماضي والمضارع والماضي بالزوال
والبحر كالأخر والزمان مختلف فيهما وتلخصه ان هذا الاستدلال مبني على مقدمتين احدهما
ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الزمان وان اتحدت المادة وهي كاذبة قطعا فان امثلة الماضي
مبنية للفاعل والمفعول من مادة واحدة مختلفة الصيغ مع اتحاد الزمان فيها وكذا الحال في امثلة
المضارع وغيره وايضا الامر ونهي مختلفان صيغة لازاما ولثانية ان اتحاد الصيغة يستلزم اتحاد
الزمان وان اختلفت المادة وهي ايضا باطلة لان المضارع مشترك بين زمان حال والاستقبال
على المذهب الصحيح فان قبل الزمان مخصص في الماضي والمستقبل واما حال فاجزاء من الطرفين
رقدا مستقر بنا على العرب لم يدلو على الزمانين بصيغة واحدة ومقول اختلاف الزمان
يستلزم اختلاف الصيغة فيكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان وهذا التقدير يقب الاستدلال
فانه لا صدق في كل اختلفت الصيغة اختلفت الزمان وان اتحدت المادة كافي ضرب يضرب كان الدال
على الزمان هو الصيغة وحدها قلنا زمان الحال وان كان اجزاء منها لكنه زمان معتبر على حدة
عند اهل اللغة فلا يكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان ولو لم استلزامة اياه لم يكن كونه مدلولاً
للصيغة وحدها بل يجوز ان يكون مجموع تلك الصيغة مع كل واحدة من المواد التي فارتبها دالة
عليه غاية ما في لباب اليزم تعدد الدال مع وحدة المدلول وهو جائز فان قلت يمكن دفعه بوجه آخر
وهو ان اتحاد المادة في نحو ضرب يضرب اتحدت بالجوهر الاصول وحيث يلزم اتحاد
الصيغة في تعادل يتعادل كما عرفت مع اختلاف الزمان قلت يمكن ان يتفصى عنه بان المادة هي
الحروف الاصول وحدها لما هي والصيغة هيئة جميع الحروف بل نقول ان الحروف الزوائد
مع توافع الصيغة لا مدخل لها في المادة البري الى ما اتفق عليه النحاة وغيرهم من ان الماضي
والمضارع من مصدر واحد صيغتان مختلفتان مع اتحاد المادة ولا شك في ان هذا الاتفاق في اتحد
على ما ذكرناه ولا في ان تحرك تكلم يتكلم يندرج في ذلك فيجوز ان صيغة ونحو ان مادة على انه اوضح
ذلك الذي ذكرتموه من اتحاد الزمان باتحاد الصيغة وان لافه باختلافها فانما يكون في اللغة
العربية الذين سائر الالفاظ اذ لم يوجد فيها مدلول على الزمان باعتبار المادة دون الصيغة كافي قولنا
آمد وايد وكن ان يمتد عنه بان التقدير المنطقي وان كان دالاً لا الاعتناء باللغة التي دلت بها
كتر جواز ان يمتد به بعض الالفاظ المختصة بها على قوله واما قد وجد في آه بف اسم

قبل هذا القيد بما لا يخبر به الاخراج الاداة اذ لا يصح ان يخبر بها الاصلاح وحدها ولا مع ضمها فحقا جرى
 والخبر في ايديهم وقوعها خبرا انما هو متعلقا بها نحو حاصل او حصل ولفظة لا في لاقم اسم بمعنى
 عبر لاداة وهو مردود بالخبر في مثل زيد في الدار ليس مطابقا للحصول بل القيد بكونه في الدار
 والمقصود بالاقام ثبات الاقليم لزيد لا ثبات مغاير لاقم فلا يكون اسما بل اداة وحصول الكلمة
 الدالة على زمان وكون تلك الدلالة بالصفة وفصول الاداة عدم الدلالة على الزمان بالصفة
 وعدم كون المعنى تاما وفصول الاسم عدم الدلالة على الزمان وكون المعنى تاما وفيه استدراك
 لا اعتبار النسبة في مفهوم الحدث وذلك لان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا كان كل
 معنى حدثا وكانت الكلمات اوجودة دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب
 الى افعال بل بانه قائم به فيكون مستملا على النسبة الى موضوع ما لا يقال العتير في الكلمة الحقيقية
 ما صدق عليه الحدث كالضرب مثلا لا مفهومه فلا استدراك لانا نقول ليس كلامنا في مدلول
 تلك الكلمة بل في تعريفها الذي ذكر فيه لفظ الحدث فكأنه قيل هي ما يدل على معنى منسوب
 الى الفاعل وعلى نسبتها الى الفاعل والاختفاء ان وصف ذلك المعنى المنسوبية في مفهومه ولفظ الحدث
 مستدرك حتى لو ابدل بلفظ المعنى او الشئ او الامر زال الاستدراك بل على نسبة شئ ليس هو
 ما دل على موضوع ما بخلاف الكلمة الحقيقية فانها تدل على نسبة شئ وهو ما دل على موضوع ما
 كما مر في مثال ضرب وهذا الذي ذكرنا من دلالتها على معنى ثبوت شئ خارج عن مدلولها
 الى موضوع ما هو من مائيل من اننا اوضحنا لقرار الفاعل على صفة فانها اذا كانت موضوعه
 بذلك التقريرات بالمطابقة عليه فقط وكانت الصفة خارجة عنها كالفاعل وعلى الزمان اي
 بل على نسبة شئ وعلى زمان تلك النسبة كذلك فانه لا يدل على ان يكون مطلقا على كونه شئ ووجوده
 في نفسه والا فلا فعل تاما من الكلمات الحقيقية بل على كونه شئ شيئا لم يذكر بعدى لم يذكر ما لم يذكر
 كما لا يكون دالا في مفهومه وهذا النسب بنفسه هم انه الصق بالنظر في احوال الدالة ومن ثم
 استعير في كلامهم دون الاولين الاسم لمجرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن الزمان هذا
 نقل بحسب المعنى وعارة اشياء هكذا الاسم لفظه دالة بتواطئ مجردة عن الزمان وليس واحد
 من اجزائها دالة على التفراد وقد علمت معنى التواطئ واما معنى كونها مجردة عن الزمان فهو
 ان لا يدل على زمان الذي لذلك المعنى من الازمنة الثلاثة المحصلة والمناسبة هذه العبارة ان يقرأ
 مجرد مراد على انه صفة لفظ كما يدل عليه تفسير التجريد ايضا ويجوز ان يقرأ مجردا على انه
 صفة معنى وان يقرأ بلفظ مفرد ما لا يدل جزؤه على الافراد فينبسأل الممثل والدال بالطبع
 او العقل ولوار يده المفرد المصطلح ادخل في مفهومه الوضع فلمن شبه ما تقدم من الاستدراك
 في تعريف الكلمة الحقيقية والكلمة لفظ مفرد هذا ايضا نقل بالاعنى اذ عبارة هي ان الكلمة
 لفظ دالة بتواطئ يدل مع ما يدل عليه على زمان وليس واحد من اجزائها يدل على افرادها وهو
 ايراد دليل على ما قبل على غيره وبس في هذه العبارة تعبير الزمان باحد الازمنة الثلاثة لانه لما فر
 التجريد المذكور في حد الاسم بعدم الدلالة على اقتراح معنى باحدها علم ان المراد بالدلالة
 على الزمان ههنا الدلالة على افعاله بواحد من تلك الازمنة والتميز والتميز من اقتراح المعنى بالزمان
 اعتبار كونه طرفا له فذلك قال فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة وقوله ههنا لفظ جس تفصيل
 لحد الكلمة ويقس عليه حد الاسم فان قول المتن من الازمنة الثلاثة والماتر والماضي والمستقبل اذا جعلت على
 الزمان دلت على فتر من مصادرها بالزمان فكيف يخرج بقوله ذلك المعنى قلنا من حيث انها
 محمول عليه لا بل على نظرية الهائل على قيامها به وحيثما تكون اي لاشئ التي خرجت عن حد

الكلمة بهذه القبول داخلية في حد الاسم فانه اذا لم يدل على زمان المعنى من الازمنة اثبتة
فاما ان لا يدل على زمان اصلا كالجسم او يدل على زمان لا يكون زمان المعنى كالزمان واخوانه
او يدل على زمان هو زمان المعنى الاله لا يكون من الازمنة الثلاثة كالصباح والغروب ضرورة
انه عالم بكن نسبة امر كن زمان نسبة لان المضاف من حيث هو مضاف لا يتصور تحققه بدون
المضاف اليه ولا شك ان الزمان المعبر في مفهوم الكلمة مضاف الى النسبة باعتبار الظرفية
فالكلمة في النسبة اخرج منها الى زمانها فيجب ايرادها في حدها بالطريق الاولى وتوجيهه
ان يقال ابتداء فيه اشعار بان جواب المصنف ليس كلاما على سند المنع الذي هو اعتبار المعنى
النام وان كان مساويا له كيف ولا يمكن ابطاله باله يستلزم فسادا في حد الادوات اذ مما يستلزم ذلك
الفساد للذبح عن تعريف الاسم وفيه منع ظاهر لان الكلمات الوجودية تخرج عن حد الادوات
بعدم اعتبارها في عدم الدلالة على الزمان قال صاحب الكشف ما ذكره الشيخ في حد الاسم
والكلمة يقتضي ان لا تكون الاداة قسميهما بل قسميهما من الاسم فاذا اريد خروجها عن قسميهما شرط
في الاسم الدلالة على معنى تام ثم قسم الكلمة الى حقيقة ووجودية وقال ان شرطنا في الكلمة كون
المعنى تاما خرجت عنها الكلمات الوجودية وكانت ادوات فاللفظ المفرد اما دل على معنى تام
فان دل على زمان ايضا كل كلمة والا كان اسما واما دل على معنى غير تام وهو الاداة فاندرجت
الكلمات الوجودية في الاداة وان اشترط في الكلمة ذلك قلنا في التقسيم ان اللفظ المفرد ان دل
على معنى زمان فهو كلمة والافعال كان يدله تاما كان اسما وان كان غير تام فهو اداة فلهذا من كلامه
ان اندرجها فيها انما يلزم اذا اكتفى في الاداة بالدلالة على معنى غير تام وذلك لاكتفاء التام
على تقدير اخراج الوجودية عن حد الكلمة بقدر تمام المعنى وعلى تقدير عدم اخراجها عنه
بان يترك ذلك الفيد كان محتاجا في حد الاداة الى اعتبار عدم الدلالة على الزمان فلو قال المصنف
وان اكتفى في الاداة بدلاتها على معنى غير تام دخل فيها الكلمات الوجودية لا يمكن تحصيله
بحمل كلامه على المراد به كان حدا للشيخ الاسم بقول الاداة فيكون عنده قسميهما منه لا قسميهما
كذلك يمكن تمييز الاداة اذا جعلت قسميهما له بحيث يذ اول الكلمات الوجودية كما هو الظاهر
من عبارة صاحب الكشف ان محصلها انه يصح تقسيم اللفظ المفرد الى قسمين باعتبار الدلالة
على الزمان وعدمها فتدخل الاداة في الاسم والوجودية في الكلمة والى ثلاثة اقسام بان يعتبر
في الاسم المعنى التام فتصير الاداة قسميهما تاما وحينئذ ان اعتبر ذلك اى كون المعنى تاما في الكلمة
دخلت الوجودية في الاداة فيقسم الى زمانية وغير زمانية والا كانت داخلية في الكلمات باقية
على حالها فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال فلما تناسب حينئذ
اما ان يندرج الاداة في الاسم كالدرج في الوجودية في الفعل فتكون القسمية ثابتة وتخرج الوجودية
عن الافعال كما خرجت الاداة عن الاسماء فتكون القسمية رابعة الا انهم نظروا الى ان الوجودية
تشارك الافعال في تصاريها والدلالة على الزمان فادرجوها فيها والى ان الاداة تشارك الاسماء
الا في عدم الدلالة على الازمنة فجعلوها قسميهما على حدة فصارت القسمية لاثنية وربما لاحظوا
مشاركة الوجودية للاداة في عدم تمام المعنى فجعلوها قسميهما كما يقتضيه النظر الصائب فانه
يقتضي ان يميز الدال على المعنى التام عما يدل على معنى غير تام وان يميز في كل واحد منهما ما يدل
على الزمان عما يقام له خصوصا اذا كان هناك باعث على اعتبار المميزين كما يستتبع في جواب
السؤال وانما قال بعضهم المضمرات المتصلة واراد به الضمائر المجزأة المتصلة كما ذكره والمتصلة
كضربني وضربك لان المرفوع المنفصل قد يصح ان يخبر عنه وبه والمتصل يخبر عنه كما في ضربا
وضربوا والنصب المنفصل قد يقع خبرا كما في قولك كان الضارب اباك وقوله لما تصفح جوابه
اريد تميز البعض عن البعض يعني انهم استقروا الالفاظ وفتشوا عن احوالها فوجدوا

بعضها يصلح لان يصير جزءاً قريباً من الاول التامة والتقييد بصفة التامة في هذا المن كما هو
 اللفاظ التي دلالتها تامة وبعضها لا يصلح لذلك وهو اللفاظ التي دلالتها غير تامة ووجدوا
 من القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد من جزئي تلك الافعال اعني المحكوم عليه والمحكوم به
 وهو ما لا يدل على زمان في معناه وما ليس من شأنه ذلك وهو ما يدل على زمان المعنى ووجدوا
 من القسم الثاني ما يشترك في احد قسمي الاول في عدم الدلالة على الزمان وما يشترك الآخر في الدلالة
 عليه فآرادوا تميز هذه الاقسام بهذه الصفات المتقابلة فخص كل قسم باسم قسمي الاول اسما
 والثاني كلمة والثالث اداة والرابع كلمة وجودية وما يوافق ما ذكرناه آنفاً هو انه لا يلزم تطابق
 الاصطلاحين عند تعاريفهم النظريين والمراد بالمضارع الغير الغائب هو المتكلم واحداً كان
 او متعدداً والمخاطب مطلقاً ويشاركة في هذا الحكم الماضي المتكلم والمخاطب بعين الدليل المذكور
 كما صرح به في الشفا وقد نوقش في قوله وكل يحتمل للصدق والكذب مركبانه يجوز ان يوضع
 لفظ مفرد بازاء نسبة تامة خبرية كما يجوز وضعه لمعنى مركب غير تام فان قولك نادى على ما هو
 في الشفا مركب من تعطين احدهما يدل على العدم والاخر على العلم والعالم فيكون معناه مركباً
 وقد دل عليه لفظ مفرد وهو الجاهل وكذلك قولك درست شدد دل على معناه مفرد هو صح
 واذا جاز ذلك فيجوز مثله في المركبات التامة وقد يقال بوقوعه كما في هيئات ونحو قولك للمخاطب
 روو اذهب اذا لم تسمع ان هناك ضميراً مستتراً وسيد عليك فساد هذا الزعم ودلالة لنا على الفاعل
 في المفرد المخاطب المذكور نحو وضرب ظاهراً واما نحو تضرعان وتضرعون وتضرع بين فقيه ضمائر
 بارزة عند النحاة دالة على الفاعل لكن التاء يدل على ان ذلك الفاعل هو المخاطب ويمكن ان يقال
 انشاء هو الدال على الفاعل المخاطب وتلك الضمائر حروف دالة على احواله وقد نفى الشيخ
 الدليل الاول من دليلي المضارع الغائب مطلقاً اذ لا فرق بينه وبين غيره الا بتعيين
 الموضوع وعدمه ولا تراه في احتماله الصدق والكذب وعدمه كما في قولنا تضرع زيد وضرب رجل
 واجاب عنه بطريق المعارض في المقدمة اى ما مر وان دل على ان المضارع له ثم يحتمل
 الصدق والكذب فيتم النقص لكن ههنا ما يدل على عدم احتماله لهما وهو انه لا يجوز ان يكون
 معناه ان شيئاً ما غير معين ونفيه وجده المصدر اذ لو كان معناه ذلك لصدق بوجود المصدر
 لاي شيء كان في العالم فيتم حله على زيد فلا يصح ان يقال زيد يمشى لان ما وضعه غير معين
 لا يصح اطلاقه اى حله على ما يقابله والا لزم صدق احد المتقابلين على الآخر وفيه نظر
 ان اباي المراد بغير المعين ههنا ما اعتبر فيه عدم التعين حتى يتبقى المعين دل مالم يعتبر فيه التعين
 وعدمه اعنى المطلق الذي يصدق على المعين ووضح ذلك وهو ان ما وضعه لغير المعين
 لا يتحمل على المعين ثم الدليل به وكانت المقدمة افساناً بانه لو صدق بوجود المصدر لاي شيء
 كان في العالم مستندة في البيان ويمكن دفع المنع والاستدراك بان يقال لو كان معناه ان شيئاً ما مطلقاً
 وجده المصدر لا تمتنع حله على زيد لان اسناد المصدر الى موضوع مطابق بوجبه عدم انحصار
 صدقه في الموضوع المعين كزيد مثلاً لا يمكن صدقه بوجود المصدر لغيره آخر واسناده الى المعين
 بوجبه انحصار صدقه فيه ولا شك ان الانحصار المذكور وعدمه متباين فكذلك ما مر ما ادعى
 الاستنادين فلا يمتنع ما اذا لم يكن معناه ما ذكره فاذن معناه ان شيئاً ما معيناً في نفسه وعند القائل
 مجهولاً عند السامع وجده المصدر في محتمل الصدق والكذب مالم يصرح بذلك المجهول
 فهو في نفسه لا يتحملها بل مع فاعله الذي يذكر معه احدها ان يمشى او كان دالاً على ان شيئاً
 معيناً في نفسه وعند القائل مجهولاً عند السامع يمشى فذاطاطى فلا بد ان يفهم هذا المعنى منه
 فان قيل انهم لم يذكر وان يمشى دال على ذلك بل قالوا معناه ذلك وابس يلزم من كونه معناه

دلالته عليه كما في الحرف فانه لا يدل على نفيه ولا يثبتهم منه ما لم يذكر متعلقه قلنا اللفظ اذا كان موضوعا لمعنى وجب ان يدل عليه الا اذا كان معناه بحيث لا يمكن تفهيمه الا بغيره كمنى الحرف فانه نسبة مخصوصة مطروقة من حيث له كلفة للملازمة طر فيها وصراة لشاهدة حالهما فلا يفهم الا اذا ذكر طرفا لها كما في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وما ذكر من معنى يمشى فهو مشتق بالمعقومية فوجب ان يفهم منه اوجود المقضى واتقاء المسامع واعلم انظر هذا المنقول يدل على ان الموضوع باعتبار هذا المفهوم الكلى وهو انه معين في نفسه وهذا القائل مجهول عند السامع داخل في مدلول يمشى وقد جرى الحكم عليه بالمشى فيجوز عليه الاشكالات المذكورة ولك ان تقول التعيين المعتبر في موضوعه ليس هو الشخصي فقط والام يحجز استاده حقيقة الى غير الشخصيات بل هو عام منه فان المعنى العام من حيث هو هو متعين في نفسه ممتاز عن سائر المعاني وان كان باعتبار ماصدق هو عليه من الافراد غير متعين كما صرح به في الشفاء في هذا المقام وحينئذ نقول لا يمكن حمل المنقول على ظاهره اذ اوجمل ودخل في يمشى موضوعه باعتبار ذلك انه فهم الكلى لكان معلوما للسامع عند اطلاقه من حيث انه متعين بذلك الاعتبار وانما يتعين بحسب شخصه كما قد يكرن تعينه عند القائل كذلك فلا يصح حينئذ ان يقال انه مجهول للسامع فوجب تأويله بان معناه استناد المصدر الى موضوع معين في نفسه وان النسبة حال الاطلاق متوجهة اليه لكن ذلك الموضوع ليس داخل في مفهومه الا انه لم يصرح بذلك بل اقيم ملزومه وهو جهل السامع مع مقامه فيندفع الاشكال الاول لان الموضوع اذا كان خارجا عنه لم يحصل الحكم في مفهومه فلا يتحمل الصدق والكذب لانه من خواص الحكم وكذا الاشكال الثاني لان المحكوم عليه داخل في صورة النقص متعين باعتبار مفهوم كلى وقد توجهت النسبة اليه وانعقد الحكم عليه وكذا الثالث لان المراد انه بحسب مفهومه لا يتجهلها وذلك جهل السامع لما يثابه لاعداد احتملها اياها عنده وهوان قولنا يمشى لاحقا في دلالته على موضوع غير معين فلا يتخلو اما ان يكون معينا في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شئ ما يمشى اى لاشك في انه اذا اطلق يمشى يفهم منه موضوع غير معين اى موضوع مطلق غير مفيد بشئ من التقييدات الشخصية وغيرها ولو بالدلالة الاتزامية فلا يتخلو اما ان يكون هذا المطلق من حيث هو مطابق موضوع يمشى بحسب وضعه اعني ما يتوجه اليه النسبة الداخلة فيه واما ان لا يكون كذلك بل يكون هو من حيث انه مفيد بشئ من تلك التقييدات موضوعه حتى تكون نسبته متوجهة الى ذلك المعين والاول باطل لانه حينئذ يكون موضوعه الذى توجه نسبته اليه مفهوما عند اطلاقه فيرتبط به النسبة وينتد الحكم ويصير مفهومه في قوة قولنا شئ ما يمشى ويلزم ما ذكر من المحالين فحين الثاني وهوان ما توجه اليه نسبته معين يفيد بوجه من الوجوه ولا شبهة في انه غير مفهوم من اللفظ فلا يكون مفهومه مشتقا على ارتباط النسبة به وانعقاد الحكم عليه فلا يتحمل الصدق والكذب بل يكون مفهومه كنهوم الكلمة نحو هو مشى مثلا فان النسبة المتوجهة الى معين داخلية فيها بخلاف ذلك المعين لما لم يذكر هو لم ينعقد الحكم عليه لا يقال التعيين المعتبر في الموضوع اعم من ان يكون شخصا او غيره كما صرح به في الشفاء بقوله حتى ان كان ذلك المضمر معنى عاما وشخصا او كيف كان جاز فان المعنى المسامع وان كان لا يتعين في جزئياته فانه متعين في نفسه من جملة الامور وعلى هذا فنقول عند اطلاق يمشى يفهم موضوع ما يمشى اعترقتم به ومفهوم الموضوع امر عام متعين في نفسه فيكون موضوع يمشى مفهوما من حيث انه متعين بحسب هذا المفهوم الكلى وان لم يتعين بحسب جزئياته فينعقد الحكم ويظهر الاحتمال لانا نقول المفهوم عند اطلاق يمشى هو ماصدق عليه الموضوع لامن حيث انه مفيد بفهمه ولا شئ آخر من المفهومات كانه هناك

عليه ومن ثمة جاز ان يعتبر عنه سائر المفهومات العامة كايقال شئ مايمشى او موجود مايمشى
فلا يكون موضوعه من حيث انه موضوعه مفهومه قطعاً ومن البين انه ليس كذلك اى ايس
قول القائل يمشى صادقاً يثبت المشى لشيء ما في وقت من الاوقات المستقبلية او الحالية وكذا
يلبس المشى من جماع الاشياء في تلك الاوقات دائماً لان هذا التركيب اى قولنا شئ مايمشى
ليس تقييداً بحيث يكون في قوفا المفرد ويصح حله على زيد وذلك لان الشئ من العام الموصوف
بانه يمشى اذا دل عليه بمفرد كان اسماً لا كلمة بل هو تركيب خبري يمكن ان يدخل عليه ان يقال
ان شيئاً مايمشى فينتج حله على زيد لخلو الجملة عما يعود اليه كما في قولك زيد عمرو يمشى وكذا عند
القائل اى الموضوع معين عنده ايضا لان الكلام فيما اذا قال القائل يمشى فاصدا المعناه
فلا بد ان يقصد اسناد المشى الى امر متعين عنده بوجه جزئى او كلي ولا يحتلن في وهما انه يلزم
حينئذ احتمال الصدق والكذب عند القائل المتحقق من ان الموضوع المعين ليس داخل في مفهوم
يمشى فلا يكون في نفسه محتملاً لهما نعم ذلك المعنى الذى عند القائل محتمل الا انه ليس مستقارداً
من اللفظ ومدلوله وهو امر زائد على مفهوم الكلمة فانها لاتدل على تعيين الموضوع
بل قول لاشك في ان كلمة موضوعه للنسبة فاما ان تكون موضوعه للنسبة الى شئ معين
او الى شئ ما مطلقاً لا دليل الى الثاني والا كانت الكلمة من حيث كلاً استعملت مجازاً ولا تستعمل
الافى النسبة الى موضوع معين نوع معين وايضاً لو كان معناها شئ ما له حدث لاحتمل الصدق
والكذب وحده ولا يمنع حلهما على شئ معين كما مر في كلام الشيخ فتعين انهما موضوعه لنفسه
الى متعين لكن ذلك المعين لا يفهم منها لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعاله فلا يفهم حينئذ مدلولها
الذى هو النسبة الى المعين كما في افضة من اذا لم يكن معها ضمنية لم يفهم منها مدلولها الذى هو
الابتداء الخاص وكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها ليعلم منها الى هي نسب مخصوصة
من حيث انها اداة في بيان المعاني الخارجة عنها كذلك يجب ذكر الفاعل ليعلم من الاعمال النسب
المعتبرة في مفهوماتها اما بين حدث داخل فيها وموضوع خارج عنها كما في الافعال التامة واما بين
امرئين خارجين عنها كما في سائر الافعال الناقصة لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه باربعين
قوله واشتاع حله على زيد دليلاً ثانياً وكان المصنف انما استعمل الفاء اقتداء بالشيخ حيث قال
فجاء زيداً يمشى حله على زيد لانه للملم بصرح بجميع مقدمات الدليل الاول او هم كلامه انهما
دليل واحد يخالف الشيخ فانه صرح بها دلالة بهام في كلامه وان ما نقله اى وعرفت
ان ما نقله من ان معناه ان شيئاً معيناً في نفسه وعند القائل مجعولاً عند السابع وجدده
المصدر ليس على ما ينبغي فان ظاهره يدل على ان الموضوع المعين بالاعتبار المذكور داخل
في مفهومه وقد جرى عليه الحكم بثبت المصدر له وهو مناط الاشكالات السابقة وكلام الشيخ
يرى عن ذلك وقد اوضحنا ذلك تأويل المنقول عنه واندفاع الاشكالات عنه بما لا مزيد عليه
واما على الدليل الثاني اى واما اعتراض الشيخ على الدليل الثاني فهو عطف على قوله
في صدر هذا البحث اما على الـ ليل الاول وليس كذلك اى ليس الباقي من اللفظ يدل
على الباقي من المعنى وذلك لان المركب من ميم ساكنة مبدأ بها ثم شين ثمانية لان لا يكون لفظاً
بنفسه ان كان حقاً ما يقال من ان الساكن لا يمكن الابتداء به واما ان يكون لفظاً لا يمكن الابتداء
بالساكن في لغات كثيرة لكن لا يكون دالاً على معنى اذ ليس موضوعاً اعني في لغة العرب وايضاً
من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى فان الحدث ونسبته في زمان مخصوص
مفهومان من امشى وابست الهمة دالة عليهما فحين فهمهما من باقى اللفظ ودلالته باثرائه
حالة التركيب كافية في كون اللفظ مركباً فلا يضر في ذلك عدم دلالته حالة التحليل لجواز ان يتعاقب

الوضع به موصولا بما تقدمه من الزوائد الدلالة على الفاعل ويفهمون المعاني التامة المحتملة
للصدق والكذب اذ يفهمون من امشي مثلا معنى قولك ثامشي سوى تكرار ذكر التكلم وانت
خير بضمفه مما لحصناه لك من ان يمشي لا يدل على موضوع اصلا اذ اولد عليه فاما على شيء
معين وهو باطل او على شيء مطلق فنلزم المحالات المذكورات بل مدلوله لا يزيد على مدلول الكلمة
بخلاف سائر الالفاظ المضارعة واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي الغائب مطلقا
والاسم المشتق كاسمي الفاعل والمفعول ولاشكال في دلالة الاسماء المشتقة على موضوع
غير معين بخلاف دلالة الماضي النسب عليه كما سبق تقريرها فلو قيل ان صورة الماشي تدل
على الزمان لكان اقرب والمراد بترتيب الاجزاء المعنوية في التركيب ترتيبها في السمع بالتقدم والآخر
فيكون كل جزء منها مسموعا اما قبل جميع ما عداه او بعده او قبل بعضه وبعده بعض آخر او الصورة
ليست كذلك مع المادة بل تستعان معا والحرف المتحرك مع حركته بعد مقطعا ان لم يكن بعده
ساكن والا لمقطع بمجموعهما ومن فسرهم بالحركة الاعرابية تمسك بانها ليست لفظا ولا حرفا
فلولم يكن مقطعا لم يصح الحكم بان الاسم العرب مركب ورد بان الشيخ عد الحركة ايضا
من الاجزاء المعنوية في المركب حيث قال في فصل تحقيق الاسم سواء كان الجزء كثيرا او مقطعا
او حركة فان جميع ذلك الاجزاء من المسموع فقابل المقطع بالحركة فكان الاول نفسه بالوقف
الذي يناسب معناه اللغوي وقد يدل على معنى زائد بوجوب التركيب وهو قطع الكلام عما بعده
والاشباه في ان الحركة مسموعة انما الاختلاف في انها هل توجد مع المتحرك او بعده والخيار
هو الثاني لان الحركات ابعاض الحروف المصونة وكون الحرف متحركا عبارة عن كونه بحيث
يمكن ان يلفظ بعده بحرف مصوت واما كون الوقف مسموعا فبانه خفاء لانه عبارة عن قطع الكلمة
عما بعده والقطع نفسه ليس مسموعا كالتلفظ بل المسموع هو ما وقف عليه كالتلفظ به الا ان يقال
اذا وقف على حرف عرض له حالة مسموعة متأخرة عنه هي المرادة بالوقف المفسر بالقطع
لكن ذلك انما يظهر في احد اقسامه والشيخ مع ايراد تلك المساحة في الكلمات قد جزم الحكم
بان الماضي والمضارع الغائبين في اللغة العربية كلمة وباقي الفاظها كلام لكن بعض المتأخرين
قد بالغ وقال للكلمة في لغة العرب وتحقيق ذلك من الوظائف الجزئية المتعلقة بلغة معينة والوظيفة
المنطقية ان يقال اللفظ ان دل جزؤه على جزء معناه فهو مركب والافهوه مفرد منقسم الى تلك
الاقسام الثلاثة وبما لا يشك في امكانه وجود لفظ دال بتواطئ على معنى وزمالة وهو مفرد قد لا
هو الكلمة وامانته هل يوجد كلمة في لغة العرب ولا فليس مما يهملنا القوم قد زعموا قد اشتهر
فجاءتهم من ان الاسم يصح ان يخبر عنه وان الفعل والحرف لا يصح الاخبار عنها فاهترس
الامام عليهم في المنخص وقال ان قولكم الفعل لا يخبر عنه خبر وليس الخبر عنه فيه حرفا اتفاقا
فهو الاسم او فعل وعلى التذرين هو كاذب على الطريقة المذكورة في مسألة المجحول المطلق
ولا يخفى ان مثله وارد على قولهم الحرف لا يخبر عنه وان جوابه كجوابه والمنخص ان الاخبار
اما عن اللفظ وذلك جائز في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها اما وحدها او مع غيرها واعتبرتها
بالفاظ اخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظ وحده او مع غيره واما معبرا عنه بلفظ اخر والاول
من خواص الاسم والاخبار مشتركان بينه وبين اخويه فاذا اراد الاخبار عن معناه بامتناع
الاخبار عنه وجبان يعبر عنه بغير افظه او به مع غيره فيجوز عنه حينئذ معبرا باحد هذين المعنيين
بانه يمنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث ولا تنافض في ذلك واتما يلزم لو كان الخبر عنه
المناسب لظاهر التقرير السابق ان يقال واتما يلزم التناقض ان لو لم صدق قولنا القول يخبر
عن معناه معبرا عنه بمجرد افظه لكانه نظرا الى محصول ذلك الراد وهو ان معنى

الفعل لا يتغير عنه معبرا بمجرد لفظه وإنما كان ذلك لإبلاغ من قبل الإمام خارجا عن قانون
 التوجيه لأنه دفع للسند الاختصاص على تقدير الزام الاستدراك على تقدير آخر وأبسط شيء منهما
 بوجه من الملل على أن ما ذكره لإبطال السند يدل على دفع النقض لأنه إذا كان مفهوم
 الكلام الأخبار عن المعنى باله لا يتغير عن معناه لم يلزم التساقيض كما لا يلزم إذا أخبر عن اللفظ به
 لا يتغير عن معناه وإيضاه واستفاد وهو وظيفة السائل دون الممثل لأن مرجعه المنع والوقيل
 المراد بقوله الفعل لا يتغير عنه أن معنى الفعل لا يتغير عنه معبرا بمجرد لفظه ولا نقض لأن الخبر
 عنه ههنا معنى الفعل لكن معبر عنه بلفظ الاسم أعني لفظ المعنى مقدرا مضافا إلى الفعل لم يتوجه
 ذلك السؤال أصلا تنبيهها على هذه الفسادة وهي أن الأخبار عن اللفظ ينقسم كالأخبار عن
 المعنى إلى ثلثة أقسام وأما كيدا لصحة الأخبار فأنه إذا جازا الأخبار عن لفظ الفعل بمجرد لفظه كان
 جوازه إذا عبر عنه بلفظ الاسم بالطريق الأولى والأخيرة اختلف في أن معنى المضمر هل هو
 واحد بالشخص أولا فذهب بعضهم إلى أن معناه كلي لكونه مقولا على كثيرين ومن ثم قال
 الشارح وحذفه أي حذف المضمر عن هذا القسم أولى لكليته لكنه ضرب عليه العلم آثارا قال
 بما يكون كالرؤكأن مقولا على كثيرين بمعنى واحد وليس كذلك فأنك إذا قلت جاني زيد وهو
 راكب فلأنظرة هو عبارة عن خصوصية زيد وهو واحد شخصي وكذا إذا قلت ضرب عمرو
 وهو قائم كانت عبارة عن خصوصية عمرو لا يقال فعلى هذا كان المضمر مشتركا بين معاصر غير
 محصورة وهو بطلانها وكيف لا يمكن أن يتصور واضع اللفظ اصطلاحا لكل واحدة من
 الخصوصيات التي يطلق عليها لفظه هو لأننا نقول إنما يلزم الاشتراك إذا كانت اللفظة ههنا
 موضوعة لتلك الخصوصيات بأوضاع متعددة وهو مبل هي موضوعة لها موضع واحد
 وتحقيقه أن الواضع إذا تصور معنى كليا ولا حظ به جزئياته وعين لهذه الملاحظة لأجالة اللفظ
 واحدا لكل واحد من تلك الجزئيات كان هناك رضع واحد عام لمعان متعددة فيطلق بهذا
 الرضع ذلك اللفظ على كل واحد من أفراد ذلك المفهوم الكلي حقيقة ولا يطابق كذلك على
 ذلك الكلي إذا لم يوسع له كما إذا قيل لفظة نالكل متكلم واحد ولفظة أنت لكل مخاطب
 مفرد مذكر ولفظة هو لكل غائب مذكر فيكون كل واحد من هذه اللفظ موضوعا لموضع واحد
 لمعان شخصية متعددة فلا يكون كليا ولا مشتركا بل يكون الوضع عاماما والموضوع له خاصا
 ومن هذا القبيل أعني الموضوع بالوضع العام سماه الإشارة فإن لفظه هذا موضوعة لكل من أريد
 مفرد مذكر ومنه الخرف أيضا فإن لفظه من هكذا وضعت لكل ابتداء مخصوص موضع واحد
 وكذلك الأفعال بالانفراد إلى نسب التخصص الداخلة في مفهومها ومن لم يعرف الوضع
 العام لمعنى خاص وقع في حبس ويصعب وقال أن الضمير وأسماء الإشارة موضوعة لمعان كلية
 إلا أن الواضع شرط أن لا تستعمل إلا في جزئيات تلك الكليات وقال في الحروف أن اللفظة من
 موضوعة لمعنى الابتداء إلا أن الواضع شرط في دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك في
 لفظه الابتداء فليكن بامثال الاستبصار فإن قلت ما ذكرته من كون المعنى المضمر واحدا بالشخص
 ظاهر في ضمير المتكلم والمخاطب إذ لا يقال أنا وانت وبراد به متكلم أو مخاطب مطاع وعموم
 الخطاب عبارة عن إرادة كل شخص ممن يصلح لأن يخاطب لأعني إرادة مفهوم كلي شامل لهم
 فلا يقدح في الخصمية ولما ضمير الغائب فقد يعود إلى الكلي أيضا رلفظة هذا قد يشار بها إلى
 الجنس كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا تخضرون بهذا السواد قلت الظاهر أن كلمة هو موضوعة
 للجزئيات المندرحة تحت قرأنا كل غائب مفرد مذكر سواء كانت جزئيات حقيقة أو اضافية
 والإشارة إلى الجنس مبنية على جعله بمنزلة الجزئي المحسوس المشاهد وقد يعتبر عموم الوضع

في جانب اللفظ ويسمى حينئذ وضعيا نوعيا كما مر على افراد المتوهمه اراد بالمتوهمه المتصورة سواء كانت مرتسمة في النفس الناطقة او في آلتها وذلك ان تلك الافراد اماكلية ايضا فتقسم في لقرة المائلة واما جزئيات حقيقة فان كانت محسوسة فهي مدركة بالحس المشترك محفوظة في الخيال واذ كانت متعلقة بالمحسوسات فادراكها بالوهم وحفظها بخبراته وان لم تكن محسوسة ولا متعلقة بها فهي مرتسمة ايضا في العاقلة ويبين ان الامكان مثلا معقول صرف بخبراته لا يدرك ان يكون في العقل حتى اذا ادركنا امكان زيد مثلا واشترنا اليه اشارة عقلية بهذه الالكان كان جزئيا حقيقيا ومعقولا صرفا لا مدركا بالالات المختصة بادراك الجزئيات المحسوسة ومتعلقة بها بل نقول نحن نعلم بالضرورة اننا ندرك اشياء ليست جسمانية اصلا كالامور العامة بخبرياتها لا تدرك الا بالعقل فقبل من ان الصورة العقلية كليمات معناه الا ان الصور المترعة من الجسمانيات الحاصلة في العقل كليمات لا متشاع حصول صورها الجزئية في المسافة اذ يلزم منه انقسامه بالتحالف حصول صور الجزئيات المجردة كما ذكرنا وكخصوصيات المبادئ الالهية فانها اذا ادركت ارتسمت في النفس الناطقة في قواها المدركة والحافظة لانه يشكك الناظر في انه من المشترك والمتواطئ ومن ثمة نراه بمضاهيهم حيث قال ان كان التفاوت داخلا في مفهوم اللفظ كان مشتركا وان كان خارجا عنه كان مفهوما للفظ وهو اصل المعنى حاصل في الكل على السواء اذ لا اعتبار بذلك الخارج فيكون متواطئا واجيب عنه بان التفاوت خارج عن مفهومه الاله في وقوعه على افراد وحصوله فيها فاعتبرقسما على حدة مقابلا بما ليس فيه هذا التفاوت وحصول الوجود في الواجب قبل حصوله في الممكن فليست بالذات لانه مبدا للمعاده ولا عبرة بالتقدم الزماني كما في افراد الانسان لرجوعه الى اجزاء الزمان لا الى حصول نفس معناه في افراد الوجود في الواجب ثم لانه يقتضي ذاته واثبت لاسمحالة زواله نظرا الى ذاته واقرى لكثرة اتارده فالوجود معقول عليه وعلى الممكن بالاشكك من هذين الوجهين وقد يجعل الاقوى راجعا الى الامم الا ثبت وتجعل ككثرة الآثار وكالها دليلا على الشدة كما في يساض الثلج فان تفرقه البصر اكثر واكثر فيكون الوجود مشككا بالوجوه الثلاثة معا والوجود في الاجسام الكائنة الحادثة في عالمها هذا ثبت واقرى منه في الحركة الفلكية المتقدمة عليها تقديما بالذات ومثل المرجل جمع عرفا فانه منقول عن النهر الصغير لان ساسه المراد باحتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه فاذا جرد النظر عن وقوع مدلول اللفظ في نفس الامر ولا وقوعه عن خصوصية المتكلم بل وعن خصوصية مفهومه ايضا ونظر الى محصله وما يعينه فان كان محتملا لكل واحد منهما بدلا عن الآخر فهو اخير فلا يضره تعيين احدهما بحسب الوقوع او الا وقوع ولا بحسب حال المتكلم ولا بسبب خصوصية مفهومه كما في قولنا اجتماع النقيضين حق او باط واما قوله او المراد بالاول والجامعة او القاسمة فتجده عليه انه لا معنى للاحتمال بل الواجب ان يقال فان صدق او كذب يسمى خبرا وامتناع معرفة لصدق والكذب بدون الخبر ثم اذ يصح ان يقال الصدق مطابقة الكلام للواقع والكذب عدم مطابقته للواقع اذ كان من شأنه المطابقة وتوضيح الجواب الثاني ان الصدق والكذب من الاعراض الثابتة للخبر فتوقف معرفتهما على معرفته سواء احتاجا الى تعريف اولاه واذ ذكرنا في تعريفه الذي هو تفسير لاسمه وتعيين لمعناه وذلك لان ماهية الخبر في نفسها واضحه عند العقل كسائر التركيبات العامة لانه اذا اطلق لفظه الخبر لم يعلم المراد به اي تركيب من تلك التركيبات المعاونة في تعيين مداوله الى ذكرها ليمتاز عما اشبه به بغيره ماهية الخبر من حيث انها مداولة لفظه فتوقف عليهما ومعرفتهما توقف على ماهيته من حيث هي واللازم منه ان توقف معرفة ماهية الخبر بالاعتبار الاول على معرفتهما بالاعتبار الثاني فلا دور

ونظيره ان يقع اشياء في معنى الحيوان مثلا فيقال انا نعتي به ما يقع في تعريف الانسان موقع
 الجنس وفي كلام الامام ان تعريف الخبر ليس بمعرفة الصدق والكذب المتوقفة على معرفته بل
 ربما جرت العادة من الناس باستعمال هاتين اللفظتين فيه والاول ان يقال التقييد بالاولوية
 للتعريف للاحتراز عن تلك الاخبار والاحتراز عما لا يكون خبرا يدل على طلب الفعل بواسطة
 التي بان يدل على طلب المتي مطلقا او بواسطة الترتيب اذا كان متعلقا بمغروب فيه وكذا الحال
 في النداء فان طلب الاقبال لازم لمناه كلزيم طلب الاعلام لمعنى الاستفهام ومنهم من عد التمتي
 والنداء والاستفهام من اقسام الطلب ~~صكا~~ الامر والنهي وقد ينقسم المركب التام الى الخبر
 والانشاء المتناول للطلب والتنبية والمركب التقيدي اما من اسمين اضيف اولهما الى الثاني
 او وصف به او من اسم متقدم او قبل متأخر وقع صفة له او صلة اذ لو تقدم الفعل او تأخر ولم
 يكن صلة ولا صفة كان المركب منهما كلاما وانما قال لان المعيد موصوف اما لانه المشهور
 المتع به في اكساب التصورات واما نظر الى ان غلام زيد مثلا بمعنى غلام زيد على الوصفية
 ولا يخص عنه الا بتخصيص الدعوى بالقول الجازم اي الذي لا يتعلق فيه وهو الجملي وسأني
 اطلاق القول الجازم على ما بدأ اول الجملي والشرطي معا ولما كان الفعل المقدر في النداء وهو ادعو
 انشاء لاخبارا لم يحتمل الصدق والكذب ولم يصلح لان يخاطب به غير المنادي فان انشاء الدعاء
 انما يحصل اذا خاطب به المادى لا غيره وليس الجزئي في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن
 مباحث اراد به ان ذكر الجزئي ههنا معطوفا على الكلبي الذي اضيف اليه المباحث غير مستحسن
 اذ ليس له مباحث في شيء من كتب هذا الفن الا انهم تعرضوا لتعريفه بناء على ان مفهومه ملكة
 ومفهوم الكلبي عدم يتوقف تصوره على تصورها فان قيل البس قد يتبين في هذا الفصل ان الجزئي
 يقال بالاشتراك على معينين وان النسبة بينهما بالعموم مطلقا وان احدهما مابني للكلبي والاخر
 اعم منه من وجه وكل ذلك بحث عن الجزئي قلنا اما بيان مفهومه فنقيس التصور وذلك
 لاسمي بمحا لانه في الاصطلاح عبارة عن حل شيء على آخر واما بيان النسبة فنقطة التعريف
 لان اوضح المفهومات المتعددة بزيادة معرفة نسب بعضها الى بعض ولهذا قال المص الفصل
 الاول في اقسامه واحكامه فنخص اقسامه والاحكام بالكلبي وقد يوجد في بعض النسخ هكذا
 في اقسامهما واحكامهما لكنه لا نعو بل عليه ان يقول هو بحث غير مقصود بالذات الا بالنظر الى
 الكلبي فليس للجزئي مباحث مقصودة بالذات في فتا هذا لانه لا نفع له في الايبصال لاني التصورات
 ولا في تصديقات فلذلك كان لصاحبه عن النظر في مباحث الجزئي غنى ولا شك ان نعتون
 الفصل بما ليس بمقصود بالذات مستكره جدا قال الشيخ في الشفاء انما لا تستغل بالنظر في الجزئيات
 اي لا تستغل في العلوم الحقيقية بالنظر في الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متناهية
 فلا يمكن حصرها وضبطها وايضا احوالها لا تثبت على وثيرة واحدة بل تتغير فتعذر معرفتها
 على وجه مطابق الواقع وليس ايضا علما بهما من حيث هي جريئة فبذلك لا حكما وهو
 ارتسام النفس الناطقة بالتصورات الكاملة والتصديقات اليقينية وذلك لان صور الجزئيات
 انما ترسم في آلتها لا في بعضها فاذا تعطلت آلتها زال عنها الادراكات المتعلقة بخصوصيات الجزئيات
 او بيلغنا اي وليس علما بهما من تلك الحقيقة بيلغنا الى غاية حكيمة وهي السعادة الكبرى
 الابدية اعني ابتهاجها بوجود ذاتها متصفة بكمالها التي افضلها واعلاها ما لترسم فيها
 من صور حقايق الموجودات واحوالها حتى صارت بذلك الارتسام كانهما الموجود كله فان قلت
 البس يبحث في الهيئة عن الافلاك المخصوصة وفي الالهية عن ذات الواجب تعالى وعن العقول
 الالهية وذلك بحث عن احوال الجزئيات الحقيقية قلت ما ذكرته بحث عن الكلمات المخصصة

في أشخاص معينة الا يرى ان الفلك الثامن مثلاً انما تعين عندنا بمفهومات كلية تقيد بعضها بعض حتى صارت محصورة في واحد بالشخص مع بقاء ذلك المفيد كلياً بحسب تصور مولود وضع موضعه جرم آخر يوافق في وضعه ومقداره وسائر أحكامه وان خالفه في ماهيته كانت الباحثة المذكورة في الفلك الثامن منطبقة عليه شاملة اياه وقس على ذلك ما عداه لا يتصل عدم ثبات الاحوال وزوال الصور العلية عن القوة العاقلة انما يجريان في الجزئيات الجسمانية واما المجردات عن المادة ذاتا وفعلًا فلا تغير فيها وقد مر ان صورها ترسم في القوة الباطنة فلا يزول عنها بغير ان الا انها لا تاتى قول ما ذكرتم وان كان حقاً الا انه لا يلحق لنا الى ادراك خصوصياتها الا بمفهومات كلية فلا يتصور البحث عنها من حيث انها متشخصة بتخصصات معينة ولما كان المنطوق باحثاً عن العلم الكاسب والمكتسب كما مر ولم يكن العلم بالجزئيات كاسباً ولا مكتسباً بل كان طريقاً حصواها الحواس الظاهرة والباطنة لم يكن له غرض متعلق به وان فرض تنامي الجزئيات وثبات احوالها او كون العلم بها مقبداً ومبلغاً بل الذي يهمن النظر في الكليات والمقصود الاعلى في مباحث التصورات احوال المعرفة ومقدماته مباحث الكليات المفهوم وهو ما حصل في العقل اى ما من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل اولا وقد مر ان ايصال المعلومات الى المجهولات انما هو في الاذهان وان مباحث ذلك الايصال متعلقة بعوارضها الذهنية فلذلك اعتبر في تقسيم المفهوم ما هو منها في الاذهان فقيل ان منع نفس تصوره اى ان منع هومن حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه بالجل على كثيرين ايجاباً فهو الجزئى وان لم يمنع فهو الكلى وانما قيد المانع بنفس التصور ليجر بعض اقسام الكلى عن تعريف الجزئى اذ لو قيل الجزئى هو ما امتنع فيه الشركة لتبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر فيدرج فيه مفهوم الواجب الوجود والكليات الفرضية فوجب تقييد المانع بالتصور وزيد لفظ النفس فيه بناء على انه يمكن ان يفهم من استناد الامتناع الى التصور ان له مدخلا فيه اما بالاشتغال او بانضمام امر آخر اليه فيدخل فيه مفهوم الواجب الوجود فان العقل اذا تصوره ولاحظ معه برهان التوحيد امتنع من الشركة فيه ولا شبهة في توقف هذا الامتناع على تصوره فله مدخل فيه قطعاً وسيأتيك لهذه الزيادة فائدة اخرى والمراد بالشعب ان يمتاز بعضه عن بعض مع اتصال الكل باصل واحد كاعصان الشجر والنجى ان يتفرق ابعاضها بالكثرة وانما اعتبروا مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين دون المطابقة مطلقاً لان الصور العقلية ظلال للامور الخارجية تقتضى الارتباط بخلاف الصور الخارجية فانها متأثلة في الوجود ليست ظلالاً لشيء فان قيل الصور الحاصلة من زيد في ذهن واحد من الطائفة الذين تصوره مطابقة لاساقى الصور الحاصلة في اذهان غيره ضرورة ان الاشياء المطابقة لشيء واحد متطابقة فلزم ان تكون تلك الصورة كلية اجب بان الكلية مطابقة الصورة العقلية لكثيرين من الامور الخارجية مفروضة او محققة وفيه نظر لانتفاضة بالكليات التي لا توجد افرادها الا في ذهن كنهوم العلم والصورة العقلية مثلاً فالصواب ان يقال هي مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين هو ظلالها ومقتضى ارتباطه بها فان الصورة الادراكية تكون ظلالاً اما الامور الخارجية او صور اخرى ذهنية ومن البين ان الصور الحاصلة في اذهان تلك الطائفة ليست بعضها فرعاً لبعضها بل كلها ظلال لامر واحد خارجي هو زيد قال الشارح في رسالة تحفيق الكليات معنى مطابقة الصور الذهنية مناسبة مخصوصة لانكون اسائر الصور العقلية تلك اذا تعقلت زيدا مثلاً حصل في عقلك اثر ليس ذلك الا اثر هو بعينه الاثر الذي يحصل فيه اذا تعقلت فرساً معيناً ومعنى المطابقة لكثيرين له لا يحصل من تعقل كل واحد منها اثره مجزئاً فانا اذا راينا زيدا وجردناه عن مشخصاته حصل منه في اذهاننا الصورة

الإنسانية المرأة عن الواحقي فإذا رأينا بعد ذلك خالداً وجردناه أيضاً لم نحصل منه صورة أخرى في العقل ولو انكسك الامر في الرؤية ~~صكمان~~ حصول تلك الصورة من خالد دون زيد واستوضح ما شرنا اليه من خواص متعقشة انقاسا واحدا فالك اذا ضربت واحدا منها على الشمعة انتقش بذلك النقش ولا يتقش بعد ذلك بتقش آخر اذا ضربت عليه الخواص الاخر ولوسبق ضرب النسخ الاخر لكان الحاصل منه ايضا ذلك النفس بعينه فنسبته الى تلك الخواص نسبة الكل الى الجزئية ثم قال فان قلت الصورة العقلية مرتسمة في نفس شخصية ومتشخصة بتشخيصات ذهنية فكيف تكون كلية قلت للصورة العقلية اختيارا ن احدهما بحسب ذاتها ولاشك انها بهذا الاعتبار جزئية والثاني اعتبار انها صورة ومثال لا تأصل لها في الوجود بل هو كالمثل لأمور فهي بهذا الاعتبار مطابقة لها وشخصية لانها في كليتها وفيه نظروا الحق في الجواب ان الصورة تطلق على معنيين الاول كيفية تحصل في العقل هي آفة ومرة لمشاهدة ذي الصورة والثاني هو المعلوم المتغير بواسطة تلك الصورة في الذهن ولاشك ان الصورة بالمعنى الاول صورة شخصية في نفس شخصية واكلمية ليست عارضة لها بل للصورة بالمعنى الثاني فان الكلية ليست تعرض لصورة الحيوان التي هي عرض حال في العقل بل للحيوان المتغير عند العقل بتلك الصورة وكما ان الصورة الحلية في عقل مطابقة لأمور كثيرة كما ذكرتم كذلك الماهية المتغيرة بها مطابقة لتلك الامور ومن لوازم هذا المطابقة ان الصورة اذا وجدت في الخارج ونشخصت بتشخيص فرد من افرادها كانت عينه واذا جرد فرد منها في الذهن تجردت عن مشخصته كانت عين الصورة اعني الماهية وليس هذا اللازم باننا للصورة الحاملة في القوة العاقلة لانها موجودة في الخارج واعرض يستحيل ان يكون عين الافراد الجوهرية ولاشك ان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات فالمعيان المذكوران للصورة مختلفان بالماهية هذا ما قاله وهو مبني على ان الرسم في العقل من الاشياء ليست ماهية بل صورها واشباحها الخلفة في الحقيقة الماهية كما ذهب اليه جرم وايس بشي اذ يلزم ان لا يكون للاشياء حينئذ وجود ذهني الابدائي بل يجازي هوان النار مثلا قد قام في الذهن صورتها وهي عرض وجود في الخارج ولها نسبة مخصوصة الى ماهية النار بها صارت تلك الصورة بالانكشاف ماهية النار في العقل والدلائل المذكورة على الوجود الذهني اذا تمت دلت على ان البات في الذهن ماهيات الاشياء موجودة بوجود ظلي غير اصل كاذب اليه المحققون وحينئذ يقال في جواب ذلك السؤال ان الصورة الحاصلة في العاقلة اذا اخذت معرفة عن الشخصيات العارضة بسبب حلولها في نفس شخصية كانت مطابقة لكثير من بحيث لو وجدت في الخارج كانت عين الافراد واذا حصلت الافراد في الذهن كانت عينها في الذهن على الوجه الذي صورناه واما القول بان الصورة الحيوية عرض فباطل لان تلك الصورة ماهية الحيوان فاذا وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها ولامعنى الحيوان الا ذلك ولا يتغير قيامه بشي في وجود آخر وتجب باننا لانسل ان الصورة العقلية كلية فتائق المحققون على ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع للسكين واختلفوا في ان صور الجبريات الجسمانية ترسم فيها او في الاتهام فذهب جماعة الى الثاني بناء على ان الصورة الشخصية الجسمانية منقسمة فلو ارتسمت في الناطقة لا تقسم بانقسامها فعلى هذا فالجواب ما ذكره ثانيا وهو ان التصور عندنا عبارة عن حصول الصورة كلها عند العقل كامر وكذلك المفهوم ما حصل عندنا ما حصل فيه وذهب آخرون الى ان الصور كلها مرتسمة فيها لانها هي المدركة للاشياء لان ادراكها الجبريات الجسمانية بواسطة لابذاتها وذلك لانها في ارتسام الصورة فيها غاية ما في الباب انها لو لم تقع البصر لم يدرك الجزئي

في المبصرة ولم يرسم فيها صورته واذ اقتضت رسمتها فيها صورته وادركته قبل وهذا هو التحقيق
لأننا إذا دركنا شيئا بالصر مثلاً وراجعنا إلى عقولنا وجدنا أنه قد حصل لانفسنا حالة هي كقيمة
ادراكية بواسطة بمثابة ذلك الشيء المرئي عندها وهذا هو الجواب الأول فاختلاف الجوابين
مبنى على اختلاف المذهبين فربما يسبق إلى الوهم هذا مبلغه جداً لأن مرجع المنع وعدمه
المذكورين في تعريف الجبني والكلبي إلى امتناع فرض الشكره وعدم امتناعه كما ستحققه ولائياً في
أن إمكان الفرض يتجاع امتناع المفروض كما يتجاع إمكانه وإيضاً الصور الذهنية تخالف في أكثر الاحكام
للأمور الخارجية للتحالف في الماهية وعلى تقدير توافقهما فيها كيف يتصور اختلافهما في عدم
الامتناع الذي هو الامكان فانه من لوازم الماهيات فالأولى الاقتصاد على ما ذكرناه والأولى زيادة
الإيضاح والمراد بقوله تنقيص الامكان العام هو اللامكان بالامكان العام بقرينة قوله والاشياء الأخرى
أن مفهوم الاشياء واللامكان العام يصدقان على أشياء كثيرة كالبياض مثلاً فانه وإن كان شيئاً
ويمكنه عاماً إلا أنه ليس مفهوم الشيء ولا مفهوم الامكان العام فيصدق عليه سلبهما كما يصدق
اللابياض على الإنسان الأبيض لأننا نقول ذلك أي فرض صدق الاشياء على أشياء فرض
ممتنع بالاضافة فالفرض ممكن والمفروض ممتنع وهذا أي فرض صدق الجزئي الحقيقي
على أشياء فرض ممتنع بالوصفة فالفرض ههنا ممتنع كما أن المفروض كذلك وإعلم أن شريك
الباري والعقلاء مثالان للكلبي وما بعدهما مثال للموجود من الكلبي في الخارج إما واحد أو كثيراً
فالمراد بواجب الوجود هو الذات المخصوصة لا مفهوم الكلبي وكذا الحال في الشمس والكواكب
السبعة أفراد للكوكب السيارة كالأقمار التي لا تنهاى أفراد للغس الناطقة وكل ذلك ظاهر
من العبارة والامكان عام إذا نسب إلى الوجود يشمل الواجب والممكن الخاص فقط كما إذا نسب
إلى العدم يشمل الممتنع والممكن الخاص فقط وإذا أطلق يشمل الكل ومن ثم لا يخف هذا
التفصيل فكثيراً ما يقع في الغلط فليان هاتين القاعدتين أحدهما أن المعتبر في حل الكلبي
على جزئياته حل المواظمة لأجل الاشتقاق والثانية أن كل ما وكلبي انتهى بالنسبة إلى أمور
يحمل عليها الكلبي بالمواظمة لا بالاشتقاق ولا يذهب عليك أن بيان القاعدة الأولى بيان للثانية
وبالعكس فانه إذا ثبت أن المعتبر في حله على جزئياته حل المواظمة دون الاشتقاق ثبت أن كليته
بالقياس إلى ما يحمل عليها مواظمة لا اشتقاقاً وكذا إذا ثبت أن كليته مقبسة إلى ما ثبت أن الاعتبار
في حله أي الجزئين فذلك قال قدمته هذه المسألة بالتأجيل دون الثبوت والمراد بتقديمها على بيان
المعنى الآخر الجزئي وبيان النسب بين المفهومات المشتقة عن الجزئيين والكلبي وقوله بالأواسطة
تفسير لقوله بالحقيقة ولما كان ذو بياض والأبيض بمعنى واحد يسمى حل البياض حل
اشتقاق على الوجهين ومنهم من سمي الأول حل تركيب والثاني حل اشتقاق والواسطة على الأول
كلمة ذو وعلى الثاني حل الاشتقاق لاشتغاله على معناها هكذا قال الشيخ وفسر يعني أنه ذكر
في السقاء أن حل المواظمة هو أن يكون الشيء محمولاً على الموضوع بالحقيقة وبارفسره المحمول
بالحقيقة بما يكون محمولاً بالأواسطة كما ذكرناه بل فسر بما يطى موضوعه اسمه وحده كالحيوان
فانه يعطى الإنسان اسم فيقال الإنسان حيوان فيعطيه حده فيقال الإنسان جسم تام حساس
متحرك بالإرادة وعلى هذا التفسير لا يحتمل لما اعترض به أبو البركات وإنما يتجه إذا فسر بما ذكره
الشارح سابقاً كما لا يخفى على ذي مسكة وكله أشار إلى ذلك حيث قال أولاً هكذا قال الشيخ وأخراً
واعترض على ما قاله أي اعترض على مقوله لا يفسر بنفسه الذي صرح به في الكتب المذكور
بل بتفسير آخر غلط المعتز من باب إيهام العكس فإن الزاوية خارجة عن طرفيها اتفاقاً
وكل زاوية نسبة فتوهم أن كل نسبة زاوية فتكون خارجة عن طرفي القمية فان قلت أفلنا

زيد بمشي اومشي فاي- حل ههنا قلت معناه زيد ذو مشي في الحال او في الماضي وكذا اذا قلت مشي
زيد او بمشي فان الحمل انما يظهر بذلك لا ويل قال الامام في المخلص حل الموصوف على الصفة
كقولنا المتحرك جسم يسمى حل الموطاة وحل الصفة على الموصوف كقولنا الجسم متحرك
يسمى حل الاشتاقى ولا فائدة في هذا الاصطلاح ولذلك كان المتعارف هو الاصطلاح
على المعنى الذى سبق على كلام الامام فان مرجع اتفاسير الثلاثة السابقة الى شئ واحد عند التحقيق
قال الكتبى في شرح المخلص المراد بالذات ما يبرع به باسم كالحيون والانسان وبالصفة ما يبرع به
باسم مشتق كالابنص واما قول الشارح فاذا كان المحمول ايضا ذاتا فليرد به ماصدق عليه
مفهوما كما في جانب الموضوع بل ما ليس خارجا عن حقيقة الافراد فكذلك عين الافراد وحيث ان
توطأ الموضوع والمحمول اى توافقا بخلاف الصفة فانها خارجة عنها فهي مقارة لها
فههنا ثلث مفهومات الجزئيات والكلية المشهور ان الكلية له مفهوم واحد يقابل الجزئى
الحقيق تقابل العدم والملكية كاسلف وتقابل الجزئى الاضافى تقابل التضاد وفيه بحث لان كلية
الكلية بالمعنى الذى سبق يتحقق بمجرد امكان فرض صدقه على كثيرين وان امتنع صدقه عليها
في نفس الامر كما في الكليات الفرضية وفي الاندازان مقبولا لى افراد حجرية ومن الذين ان الافراد الحجرية
ليست جزئيات اضافية للانسان وذلك لاننا لا نعنى بالمتدرج تحت شئ ما يمكن فرض التدرج
تحتة سواء امكن ذلك الاندراج او امتنع بل نعنى به ما يندرج الفعل تحت غيره فيكون ذلك الغير
صادقا عليه في نفس الامر وهذا هو الكلوى المضاد للجزئى الاضافى والكلوى ايضا معنيان احدهما
حقيقى والثانى اضافى والاول اعم من الثانى على عكس الجزئيين ثم الكلوى المذكور في تعريف الجزئى
الاضافى ان كان بالمعنى الثانى كان باطلا كله قبل المتدرج هو الذى تحت المتدرج فيه فقد اخذ
احدا للمضايقين من حيث انه مضاف في تعريف الاخر وان كان بالمعنى الاول كما هو الظاهر فلا إشكال
ولو كان مفهوم الجزئى الاضافى جنسا لمفهوم الحقيقى لما امكن تصويره بكنهه مع انه
عن الاضافى وانسالى باطل اذ يجوز ان يتصور كون المفهوم مانعا من فرض الشراكة مع الغفلة
عن التدرج تحت كلوى ولا معنى للجزئى الحقيقى سوى ذلك المتصور والاضافى والكلوى
مع كونهما متضايقين متصادقان على الكليات المتوسطة من جهتين مختلفتين واعم الكليات
ما لا يكون كلوى آخر اعم منه وان جاز ان يكون مساويا له كانشئ والممكن العام المتساويين والمتساويين
من كون الشئ مندرجا تحت آخر ان يكون اخص منه ولذلك قول الكلوى والجزئى الاضافى ياد فان
العام والخاص الاله اشهر في موضوعات القضايا اعدادا احد المتساويين جزئيا اضافيا لاخرين فمدرجى
بعضهم يفسر المتدرج تحت كلوى بالموضوع كلوى ويريد به انه يقع موضوعا له في قضية موجبة كلية
لا قضية متناقضة والا كان اعم من شئ جزئيه ولا فائدة به وعلى هذا كان كل واحد من الشئ والممكن
العام جزئيا لاخر فيكون الجزئى الاضافى اعم من الكلوى مطلقا واما تفسيره بالمتدرج تحت
ذاتى فلا يصح بالنسبة المذكورة بينهما بل بالنسبة التى ذكرت بين الاضافى والحقيقى فان الواجب
والشخص جزئيات حقيقيان واما متدرجين تحت ذاتى اصلا فتقلب النسبة بينهما الى العموم
من وجهه وبين الجزئى الحقيقى والكلوى حقيقة باكان او اضافيا ميانة كلية وذلك طاهر
واما نسبة بين الكلوى الحقيقى والجزئى الاضافى فنقول لا شك ان الاشئ واللا يمكن بالامكان العام
كلان حقيقيان فان صح ان تقضى المتساويين متساويان وقسم الجزئى الاضافى بالموضوع الكلوى
كان الاضافى اعم منه مطلقا والا فوجه على قياس ما مر من النسبة بين الاضافيين كل مفهوم
اذ نسب الى مفهوم آخر سواء كانا كليين او جزئيين واحدهما جزئيا والاخر كلييا فالنسبة بينهما مخصصة
في ارضاعى لا تكون خارجة عن اهل تكون احدهما والبيان الجزئى متدرج اما تحت العموم من وجه او

المباينة الكلية فهي داخلية في الحصر والمباينة الكلية بين مفهومين أن لا يتصادقا على شيء واحد أصلا سواء
 أمكن تصادقهما عليه أو لا فراجعهما إلى سالبين كليتين دائمتين والمساواة بينهما أن يصدق كل منهما
 بالفعل على كل ماصق عليه الآخر سواء وجب ذلك الصدق أو لا فراجعهما إلى موجبين كليتين
 مطلقتين عامتين ومعنى تلازمهما في الصدق أنه إذا صدق أحدهما على شيء في الجملة صدق عليه
 الآخر كذلك ومعنى استلزام الآخر الخاص الأعم على هذا القياس فرجع العموم المطلق إلى موجبة كلية
 مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة والحاصل أن التلازم عبارة عن عدم الانفكاك من الجسائين
 والاستلزام عن عدمه من جانب واحد فعدم الاستلزام من الجسائين عبارة عن الانفكاك بينهما
 فظهرت صحة قوله فلا بد ههنا أي في العموم من وجه من صور ثلث فراجعها إلى موجبة جزئية
 مطلقة عامة وسالبين جزئيتين دائمتين وأن فسر التباين باستتاع التصادق كان مرجعه إلى سالبين
 كليتين ضروريتين وحينئذ يجب أن يكتفى في سائر الأقسام بعدم امتناع التصادق فيلزم أن يندرج
 في المساوي مفهومين لم يتصادقا على شيء واحد أصلا لكن يمكن صدق كل منهما على ماصق عليه
 الآخر وفي العموم المطلق مفهومين يمكن أن يصدق أحدهما على ماصق عليه الآخر بدون العكس
 مع أنهما لم يتصادقا على شيء وفي العموم من وجه مفهومين يمكن تصادقهما وانفكاك كل واحد
 منهما عن الآخر أما بدون التصادق وأوجه بدون الانفكاك وكل ذلك ظاهر الفساد فإقال من أن سلب
 أحد المتباينين عن الآخر ضروري معناه أن العلم بذلك السلب ضروري لأنه في نفسه كذلك
 وأذ قيل يمتنع صدق أحد المتباينين على الآخر أي ريد به امتناع المطلق المتداول لامتناع الغير
 وقس على ذلك قوله يجب صدق أحدهما سواء بين الأعم على ماصق عليه المساوي الآخر
 أو الخاص وفي هذا الحصر اشكال اعلم أن تباين الأمور السالبة للوجودات الذهنية والخارجية
 تورد اشكالا على هذا الحصر وعلى أن تقضي المساويين منسوبا وعلى أن تقضي الأعم مطلقا
 الخاص مطلقة من تقضي الخاص وعلى انفكاك الموجبة الكلية كنفها بعكس تقضي كاستغنى عليه
 وأذ عرفت هذا فنقول لاشك أن اللاممكن بالامكان العام واللاشيء مفهومين وليس بينهما شيء
 من هذه النسب الأربع كذكره فان قلت هذا الحصر ترد بين لفي والاثبات ولا واسطة
 بينهما بالضرورة فلا يتصور خروج شيء منه قطعا فنقول هذان المفهومان داخلان في أقدم
 الأول ولبيان متباينين فبريد المنع في قسم التباين أن يورد القضي بهما على تعريف التباين
 واعلم أن هذه النسب الأربع المذكورة كانت تفر في الصدق على ما فترناه آنفا وهو الصدق
 فيما بين المفردين وما في حكمهما ومعناه الحمل ويستعمل على فقال صدق الحيوان على الإنسان
 مثلا كذلك تعتبر في الوجود والتحقق أيضا والنسب المعبرة بين القضايا من هذا القبيل
 دون الأول إذ لا يتصور حمل القضايا على شيء وإذا استعمل فيها الصدق براديه التحقيق وكان
 مستعملا لا كلمة في ثبوت هذه القضية صادقة في نفس الأمر أي متحققة فيه حتى إذا قلنا كل صدق
 (ج) بالضرورة صدق عليه كل (ج) دائما كمنه كما يتحقق في نفس الأمر مصغرون القضية
 الأولى تتحقق فيها مصغرون لثانية وقد يستعمل الصدق في القضايا بمعنى آخر أعني مطابقة حكمها
 للواقع وسنكشف لك الفرق بين هذين الصديقين وأما نفس الأمر فهو نفس الشيء والأمر هو
 الشيء ومعنى كون الشيء موجودا في نفس الأمر أنه موجود في حد ذاته أي ليس وجوده وتوقفه
 وثبوته متعلقا بفرض فإرض أو اعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة
 في حد ذاتها سواء وجد فإرض أو لم يوجد أصلا وسواء فرضها أو لم يفرضها قطعا ونفس الأمر
 اعلم من الخارج مطلقا فكل وجود في الخارج موجود في نفس الأمر بل انعكس كل واحد من الوجود
 من وجه لا يمكن اعتقاد الكواذب كزوجة الخمس فتكون موجود في الوجود في الوجود في نفس الأمر

ومثل ذلك يسمى ذهبا فضيا وزوجية الأربعة موجودة فيها ما ومثلها يسمى ذهبا حقيقيا وفيه
 نوع قوى وتفرق بين القوى ان يقال مدعاكم موجبة كايدهى قولكم كل ما صدق عليه نقبض احد
 المتساويين صدق عليه نقبض الآخر فاذ لم تصدق هذه القضية لزم صدق نقبضها وهو قولنا البس
 كاصدق عليه نقبض احد ما صدق عليه نقبض الآخر وهى ان تستلزم صدق قولنا بعض ما صدق
 عليه نقبض احد ما صدق عليه دين الآخر لا لسالبة المدولة اعم من الوجبة المحصلة
 ولا تستلزمها وهذا القدر كاف بمقصوده الا انه زاد في الكشف عنه لجواز كون المتساوى
 امرا شاملا لجميع الموجودات الحقيقية والمقدرة خارجا او ذهنا فلا يصدق نقبضه على شئ اصلا
 وحينئذ تصدق تلك السالبة لعدم موضوعها دون الموجبة وهذا بالحقيقة اشارة الى نقض
 اجالى اى دليلكم جار في نقبض المتساويين الشاملين وقد تخلف الحكم عنه اذ لا تساوى بينهما
 لعدم صدقهما على شئ البتة ويمكن ان يجعل معارضة فقال ان هذين نقبضان لامرين
 متساويين وقد اتى عنهما تساوى فيتبطل تلك الموجبة الكلية والوجه الاول من تغيير المدعى
 نصف ظاهر لان مرجع ما يفهم من المتساوى عند المصنف الالجاب وهو انه اذا صدق احدهما
 على شئ صدق عليه الآخر الا ان مر تكبه مطمح نظره دفع الاعتراض فجعل تساوى نقبضى
 المتساويين راجعا الى تلك السالبة اى اذا لم يصدق صدق نقبضها وهو قولنا بعض ما صدق عليه
 نقبض احد المتساويين صدق عليه دين الآخر وانعكس الى قولنا بعض ما صدق عليه دين
 احد المتساويين صدق عليه نقبض الآخر وهو محمل وعلى هذا فقد اندفع المنع والقض جميعا
 لا يقال اعتبار الانكسار مستدرك في البيان اذ يستحيل ان يصدق على نقبض احد المتساويين
 عين الآخر لا ما نقول الذي ثبت عندنا هو ان كل ما صدق عليه عين احد المتساويين صدق عليه
 عين الآخر فلا يتصور حينئذ ان يتخلف عنه ما صدق على عين الآخر بان تخلفه صدق نقبضه عليه
 فلم يثبت عندنا بعد ان ما صدق عليه نقبض احد المتساويين يجب ان يصدق عليه نقبض الآخر
 حتى يكون صدق عين الآخر عليه محال بل هو المتنازع فيه فحال لعين معلوم دون حال النقض
 في القضية التى هى نقبض لمعى لابد ان لا يصدق على عين احدهما على شئ بدون صدق
 عين الآخر عليه حتى يفهم الخلف وتلك الملاخفة اعتبار العكس بلاخفاء وحينئذ تلازم
 السالبة المدولة والموجبة المحصلة اوجود الموضوع اما حقيقيا او مقدر فاندفع المنع وحده
 وفيه نقدر لان موضوع القضية الحقيقية ان اخذ نجيب يدخل فيه المستنعات اى المستنعات
 الوجود او المستنعات الانصاف بال عنوان كذا التكايد فيها موجبة كانت واسالبة في جميع المواد
 اما الموجبة فلان من جملة افرادها حينئذ ما هو متصف بنقبض المحمول واما السالبة فلان بعض
 ما هو مندرج فيها متصف بالمحمول وقد يصدق صدق الموجبة الحقيقية موقوف على امكان ثبوت
 المحمول لموضوعه في الخارج فاصدقت موجبتها الكلية مع دخول المستنعات فيها لزم امكان وجودها
 في الخارج وهو محمل وعلى تقدير صدق القضية الحقيقية في الجملة يتمتع الخلف لجواز صدق
 عين احد المتساويين على نقبض الآخر حينئذ اتى على تقدير دخول المستنعات غاية ما في الباب
 انه يلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر على تقدير محال وهو تقدير وجود المستنعات وتقدر
 الانصافى بال عنوان لما منع اتصافه به ومن الجائز ان يستلزم الحال المحال وهذا المنع يرد على
 جميع ما بين الخاف الواقع في الحقيقت السالبة للمستنعات والا اى وان لم يؤخذ موضوعها تلك
 الحبيبة بل يمتنع بما يمكن وجوده واتصافه فلا تلازم بين الموجبة المحصلة والسالبة المدولة
 لجواز ان يمتنع صدق العنوان على ممكن محقق او مقدر كنهوم اللاشئ واللاممكن فلا يكون الموضوع
 موجودا فتعين ان الاشئ وارد على المتساوى سواء كان بحسب الخارج والحقيقة او نفس الامر

فلا فائدة في نفي الخسار وأثبت الحقيقة ولا خفاء في اندفاع المنع والنقض على الوجه الثالث
واما ان هذا التخصص لا يناسب قواعد الفن فقد يجاب عنه بان التعيم انما هو بحسب الحاجة
فكلما نفي نقبض المتساويين من غير الامور الشاملة اذ لا احتياج لنا الى احوال نقابضها ولا في
احوالها ايضا الا مسألة في العلوم الحقيقية موضوعها الامر الشامل فان قلت اليس يبحث
فيها عن الامور العامة قلت لم يرد بها الامور الشاملة للموجودات الذهنية والخارجية مما لان
الحكمة لا يبحث فيها الا عن اعيان الموجودات فلا بد ان يكون نقبضها متساويين لان نقبض
اللازم يستلزم نقبض الملزوم هذا انما يصح في المتساويين بحسب الوجود لا بحسب الصدق
والجمل كما ستقف عليه فهذا الوجه الرابع تنويه وتلييس لا يجدي نفعاً ولا زويجا الطريق
الثاني في تفسير الدليل فيجب ابقاء المدعى على ما كان عليه واقله دليل آخر عليه واما مع تغيير المدعى
فقد يبيح الدليل على حاله وقد لا يبيح والفرق بين الوجه الاول من هذه الوجوه وبين الدليل السابق
ظان مبني على الاختلال هناك تناقض القضايا وهما على التناقض بين احد المتساويين ونقبضه
وتحقيق ما ذكره من النظر انما اذا اعتبرت مفهوما ولم تعتبر معه صدقه على شيء وضعت اليه كلمة
التي حصل هناك مفهوم آخر هو في غاية البعد عن المفهوم الاول وليس في شيء منها اعتبار
صدق او لا صدق على شيء اصلا فاذا جعلتهما على ذات واحدة حصلن قضيتان موجبتان
احدهما محصلة والاخرى معدولة فتدافيان صدقا لا كذبا فان اعتبر هذا المفهوم في
نفسهما وسما متناقضين كان معناه انهما متباعدان تابعا لا يتصور ما هو الباع منه فيما بين
المفهومين المتباعدة بلا ملاحظة صدقهما على شيء لانهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان
عنها لجوز الارتضاع عنها عند عدمها واذا اعتبر صدقهما على ذات كان نقبض كل منهما
بهذا الاعتبار رفع صدقه لاصدق رفعه لجواز ارتضاعهما كما عرفت قوله ب اشارة الى ان
عين احد المتساويين ونقبضه ليس بينهما تناقض بالمعنى الذي يوجب امتناع ارتضاعهما عن
ذات واحدة بل بمعنى غاية التباعد بينهما فكانهما شبيهان بالمتناقضين المشهورين ووسم ان عين
احدهما نقبض لنقبضه حقيقة كان ذلك بمعنى اخراعي بحسب المفهوم دون الصدق ولما امتنع
ان يكون الجزئيان الحقيقيان متساويين بل هما متباعدان تباينا كلياً وجب ان يكون المتساويان
كلين فكذلك نقبضاهما لان رفع الكل على كلي قطعاً وتقرير الظن لانه لا بد في صدق الموجبة من اتصاف
الذات بالعنوان بنفس الامر اما بالفعل او بالامكان فان الاكتفاء بمجرد فرض صدقه يوجب كذب
الموجبات الكلية وليس لنا شيء يمكن ان يصدق عليه في نفس الامر نقبض الامر الشامل فلا يصدق
الايجاب عليه ولو قدر ان صدق الموجبة الكلية لا يستدعي امكان الاتصاف بالعنوان بل يكفي
فرض صدقه مع امتناعه منعاً لازماً والخلف لان اللازم صدق احد المتساويين على ما فرض
صدق نقبض الآخر عليه وليس يجب وانما الخلف ان يصدق احدهما على ما صدق عليه في نفس
الامر نقبض الآخر وليس بل لازم على ذلك التقدير الاول ان نقبض الشيء سلبه ورفع صدقه قد عرفت
ان المفهوم المفرد اذا اعتبر في نفسه لم يتصور له نقبض الا بان ينضم اليه معد كلمة التي فيحصل مفهوم
آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه فاذا جلا على شيء كان اثبات ذلك المفهوم
له تحصيلاً واثبات رفعه له عدولاً واذا اعتبر صدق المفهوم على شيء كافي لكل واحد من المتساويين
بل في اطراف القضايا ايضا فنقبض ذلك المفهوم بهذا الاعتبار سلبه اى سلب صدقه ورفع
عما اعتبر صدقه عليه لاثبات رفعه لذلك الشيء فعلى هذا نقبض الانسان اذا اعتبر نامساواة
لناتق او وقوعه في احد طرفي القضية هو سلبه اعني رفع صدقه لاعدوله الذي هو اثبات
الانسان وبهذا عبر صاحب الكشف حيث قال في اطراف القضايا فنقبض الباء هو التلايا

بمعنى السلب لا بمعنى العدول الثانية ان الموجبة السالبة الطرفين لا يستدعي صدقها وجود الموضوع بل الموجبة السالبة المحمول مطلقا لا تستدعيه وانما خص بالذكر سلب الطرفين لان الكلام واقع فيه وقد يقال كذب الموجبة لا ينحصر في عدم الموضوع وصدق نقض المحمول عليه اذ يجوز كذبها لعدم صدق العنوان على افراد الموجودة في نفس الامر مع انه لم يصدق عليها نقض المحمول كما اذا جعل نقض الامر الشامل موضوعا نحو قولك كل لاشي ممكن بالامكان عام فان افراده اعني ما يفرض صدقه عليه موجودة وليست مضافة في نفس الامر بنقض المحمول بل بعينه مع ان القضية كاذبة ويحاج عنه بان الموضوع المحكوم عليه حقيقة في القضية هو ماصدق العنوان عليه في نفس الامر ولو بالامكان فاذا لم يكن صادقا صدقه في نفس الامر على شيء كان الموضوع معدوما واما ان تلك الافراد الموجودة التي فرض صدقه عليها مع امتناعه فليس حكم القضية عليها كيف ولو كان كذلك لكانت صادقة اذ لا فائدة للعنوان في غير النضاب الوصفية سوى تعيين ما يتوجه اليه الحكم بل نقول كذب الموجبة انما هو بالنقض المحمول عن الموضوع فقط وذلك لائتصا بالامن وجهين احدهما ان بعدم الموضوع فلا ثبت له المحمول وثانيهما ان يوجد مضافا بنقض المحمول اذ لو وجد وكان متصفا به صدق اليجاب قطعا وسحققة في موضع يتادبه قد تحقق في مباحث العدول ان القضية السالبة المحمول تساوى السالبة فلا يستدعي صدقها وجود الموضوع كالسالبة واذا كان الامر كذلك فنقول لاشك انه يصدق قولنا لا واحد مما ليس بممكن بالامكان العام بشيء فيصدق ايضا ما يساويه وهو قولنا كل مما ليس بممكن بالامكان العام ليس بشيء واذا وقعت هناك على ذلك التحقيق انجلي لك الحل بحيث لا يبقى عليك شبهة في المقال والمذكور في المحل الاول من هاتين الحجبتين الاخرين قريب مما مر في الوجه الرابع من وجوه تغير الدعوى لان المنجيب هناك قسرا المتساويين بالتلازمين على وجه يتناول المتلازمين في الصدق كما هو المدعى المتلازمين في الوجود كما في النضاب وههنا اقتصر على المتساويين متلازمان وادعى ان نقض اللازم يستلزم نقض الملزم فورد عليه انه ان اراد بذلك ان كل ماصدق عليه نقض اللازم صدق عليه نقض الملزم فهو اول المسألة اذ معناه ان كل ماصدق عليه نقض احد المتساويين صدق عليه نقض الآخر وهذا هو المدعى وكيف يتسكك في ابياته وايضا يرد عليه النقض بنقض الامور الشاملة وان اراد به ان كلما تحقق نقض اللازم تحقق نقض الملزم فهو حق الاله لا يخفى نفعنا في اثبات المطلوب لان كلامنا في المتساويين بحسب الصدق لا بحسب الوجود وهذا ما وعدناك هناك انك ستقف عليه وهو اي ما ذكرناه من ان اجتماع نقض الخاص وعين العام ملزم لصدق احد المتساويين وهو نقض الخاص بدون الاخر وهو نقض العام والعموم من وجه كالبينة النكبة في استلزام صدق كل من المتساويين بدون الاخر فهو ايضا كالعموم المطلق يستلزم خلاف المقدر وما ذكره في منع الحصر اشارة الى ما مر من ان الاشياء واللا يمكن بالامكان العام مفهوم وان ليس بينهما شيء من هذه النسب الاربع ولا يستغرب في ورود المنع المذكور ههنا واما ان دفعه بعض تلك الاجوبة اما وروده وبان يقال لانه اذا لم يصدق ما هو نقض الاعم نقض الاخص صدق بعض ما هو نقض الاعم عين الاخص بل اللازم على ذلك ان تقدير هو السالبة المعدولة التي لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون الاعم امرا شاملا لجميع الاشياء الخارجية والذهنية فلا يصدق نقضه على شيء اصلا فلا تصدق الموجبة لعدم موضوعها واما دفعه بعض تلك الاجوبة فهو مدمها بانس قضية خارجية بل حقيقة بمعنى ان كل ما اوجد كان نقض الاعم فهو بحيث لو وجد كان نقض الاخص وجب ان تلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وايضا نحن نخص

الاعم باليس من الامور الشاملة فلا بد ان يصدق نقيضه على موجود خارجي اودهن في موضوع الموضوع ويندفع المنع وايضا تفسر الاعم والايخص باللازم والملزوم مطلقا سواء كان الملزوم في الصدق اوفي الوجود ونقيض لل لازم يستلزم نقيض الملزوم او نقول عين الاخص نقيض لنقيضه فاذالم يصدق نقيضه على نقيض الاعم صدق عليه عينه واللا ارتفع النقيضان وايضا نقيض الاعم لا يكون الاكلباله افراد وايضا نقيض الشيء سلبه لا عدوله الى آخر ما مر فيها والعدة في حل الشبهة واما لسانية فقد ذكر في بيانها وجوها ستة مدار اربعة منها وهي الاول والثالث والرابع والسادس على شيء واحد هو اجتماع نقيض الخاص وعين العام في افراد العام المغايرة لذلك الخاص بل لا تخالف بين الاول والرابع الذي انتاجه من الثالث الشكل الاول الا في العبارة ومدار الثاني هي ان نقيض المتساويين متساويان ومدار الخامس على انعكاس الموجبة لكلمة بعكس النقيض كفسه على رأى المتقدمين اما الملازمة بينهما وجهين معنى الاول على ان الممكن الخاص اخص من الممكن العام وهو شرط فلوححت تلك القاعدة لانظم قياس من كل منهما هكذا كل ما ليس بممكن عام ليس بممكن خاص وكل ما ليس بممكن خاص فهو اما واجب او ممتنع لا تحصر المفهومات في الثلاثة وكل واحد منهما ممكن بالامكان العام فكل ما ليس بممكن عام فهو ممكن عام ومعنى الثاني على ان الامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام وهو محتاج الى البيان بان ما ليس بممكن خاص فهو اما واجب او ممتنع والممكن العام يصدق عليها وعلى الممكن الخاص ايضا فادار الوجهين على المقدمة القائلة بان ما ليس بممكن خاص فهو اما واجب او ممتنع وجئت نقول هذه القضية ان اخذت موجبة سالبة الموضوع فلا تم صدقها لان القضية الموجبة اذا كان موضوعها سالبا ومحمولها محصلا او معدولا لم يصدق كلية لاندراج المتمتعات في موضوعها فان جعلت بعد اندراج المتمتعات خارجية لزم ثبوت المتمتعات في الخارج وان جعلت حقيقية كانت كاذبة للمعرفة في باحث نقيض المتساويين فان قلت قد ذهب السارح الى ان تلك الموجبة الكلية تصدق خارجية لان المحمول المحصل او المعدول يخصص الموضوع بالموجودات الخارجية ولعل منها انها تصدق حقيقية ايضا اذا خصصه المحمول بما يمكن وجوده قلت فبح لا يتحدد الوسط في القياس كما ستعرفه وان اخذت موجبة معدولة الموضوع كانت صادقة لكن الانتاج ثم فان القضية اللازمة من تلك المساعدة سالبة الطرفين كما تحققت فلا يتحدد الوسط لان محمول الصفري سالب وموضوع الكبرى معدول وكذا لا يتحدد الوسط الا اذا خصص موضوع الكبرى بالموجودات او بالامكانات على ما ذكرته فان محمول الصفري ليس مختصا بشيء منهما بل يذاول المتمتعات ايضا فكانه قيل كل ما ليس بممكن عام ليس بممكن خاص وكل موجود او ممكن ليس بممكن خاص فهو اما واجب او ممتنع وبما قررناه يتضح الجواب عن اوجه الاول من وجهي الملازمة واما تطييفه على الوجه الثاني فبان بقال اذا اخذت تلك القضية موجبة سالبة الموضوع كانت كاذبة فلا بد ان التحصار ما ليس بممكن خاص في الواجب والممتنع حتى يكون اخص من الممكن العام وانما اخذت معدولة الموضوع كانت صادقة الا ان اللاممكن الخاص بمعنى العدول نقيضه ما ليس بلا يمكن خاص وهو اعم من الممكن الخاص فاللازم على تقدير صحة القاعدة هو قولنا كل ما ليس بممكن عام فهو ليس بلا يمكن خاص لا قولنا كل ما ليس بممكن عام فهو ممكن خاص فلا اشكال وكذا الحال اذا قيد الموضوع السالب بالموجود او الممكن كان نقيضه ما ليس بموجود او ممكنا هو ليس بممكن خاص وهو اعم من الممكن الخاص اذ يجوز ان يكون انتفاء ذلك المجموع المنفي بانتفاء الوجود والامكان دون سلب الممكن الخاص ثم الشبهة المذكورة ليست مخصوصة بالصور التي اوردها بل هي جارية في كل امر شامل مع ما يتدرج فيه من الامور التي هي اخص منه فيقال مثلا لو صدق قولنا كل ما ليس بممكن عام فهو ليس بانسان ومضاقتان صادقتان

في نفس الامر هما كل ما ليس بانسان فهو اما واجب او ممكن خاص او متنع وكل واحد منها ممكن عام زعم ان يصدق قولنا كل ما ليس بممكن عام فهو ممكن عام وايضا للانسان اخص من الممكن العام لان الانسان منحصرا في تلك الثلاثة والممكن العام ية اول معهما الانسان الذي لا يلائمها الا الانسان وقد يجيب عن الشبهة بان الممكن العام شامل للتقيضين معا فلا ليس بممكن عام يكون خارجا عن التقيضين فاذا حل عليه سلب الممكن الخاص كان محمولا على ما هو خارج عنهما ولا شك ان المنحصر في الواجب والمتنع ما ليس خارجا عنهما فالمحصول في الصغرى سلب الممكن الخاص من حيث انه صادق على امور خارجة عن التقيضين والموضوع في الكبرى سلبه ايضا لكن من حيث انه صادق على امور غير خارجة عنهما فلا اتحاد في الوسط حقيقة ومنهم من اجاب عنها بان ما ليس بممكن خاص يتناول ضروري الطرفين وليس هذا مندرج في الواجب والمتنع ولا في الممكن العام اذ لا يتحقق بدون السلب الضرورة ثم قال فان قلت ما طرفه ضروريان يكون متناهما قطعاً وكل متنع ممكن بالامكان العام قلت لان كل متنع ممكن بالامكان العام بل المتنع الذي يكون ضروري العدم فقط ونحن نقول هذا القسم اعني الضروري الطرفين وان كان محتملا بحسب بادئ الرأي لكنه في التحقيق لا يمدد العقل قسما رابعا للاقسام الثلاثة المشهورة وذلك لان ما يقتضي رفع الوجود بذاته لا يقتضي الوجود بذاته لان اقتضاها احد هما يقتضي المنع عن الآخر والمنع عن الآخر يستلزم عدم اقتضائه فلو كان مقتضيا لهما لم يكن مقتضيا لهما هف وايضا فان كان موجودا فقط او معدوما فقط لزم تخلف مقتضى الذات بذاته عنها وان كان موجودا او معدوما معازيم اجتماع تقيضين فظهر ان انحصار المفهوم في الاقسام الثلاثة صحيح قطعاً وتخلل القسم الرابع يضمحل بادئ النظر من بدهة العقل ولا يفرجه ذلك عن كونه حصرا عقليا ليجزم فيه بالانحصار نظرا الى مجرد مفهومه وان فرض انه يحتاج الى امر خارج من نفسه او استدلال كان مع ذلك حصرا مقطوعا به بالارضية ويتم المقصود ولا يتوقف على كونه بديهيا صرفا وظهر ايضا ان الممكن العام شامل للمفاهيم كلها وعلى القاعدتين سواء لان آخران قد مر السؤل الثاني من الامور الشاملة على قاعدة تساوي تقيض المتساويين وعلى قاعدة كون تقيض الاعم اخص فثارة باعتبار جزء هذه القاعدة اعني قولنا كل ما هو تقيض الاعم فهو تقيض الاخص وثارة باعتبار تمامها وقد بدى على القاعدتين سواء لان آخران احدهما متعلق بمجموعهما من حيث هو مجموع وانساني متعلق بكل واحد منهما فان قلت يريد ان القضية اللازمة من تحقق القاعدتين ليست بعينها معتبرة اي ليست من القضايا المتعارفة المعتبرة فلا يكون عكس تقيض لانه من القضايا المعتبرة المتعارفة ومعنى هذه المقالة على ان المفرد الذي اعتبر صدقه يؤخذ تقيضه على وجهين احدهما رفع صدقه بلا قيد زائد وهو المتعبر في عكس التقيض والثاني رفعه مقيدا بتقيض جهه صدقه وهو المتعبر في باب النسب واجاب بان تلك القضية اللازمة مستلزمة لقضية اخرى معتبرة في ذلك العكس لا يقال تلك القضية لها مدخل في الالتزام فلا يكون العكس المذكور لازما لاصله وحده لانقول هي واسفة في بيان لاستلزام لجزء من المألزم كسائر الواسائط فيما ليس يناس المألزمات واما الاعتراض بان الصغرى الممكنة لا تنح في الشكل الاول في فروع بان موضوع الكبرى اذا اختل بالامكان ايضا كان الاندراج مكشوفاً والانتاج متحققا وفي قوله وتقيضا هما للاضاحك دائما والامام في الضرورة اشارة الى انه اراد بقوة في قوله والاعم منه المشي بالقوة الامكان لا ما يقابل الفعل ورعاية شرط التناقض في تعاضل اطراف النسب واجبة دون تعاضل اطراف القضايا في عكس التقيض كما بينا عليه والاول ط واما الثاني فاحترز عن خروج القضية عن الاعصار والتعارف وقد مر ان الامور الشاملة متاولة للتقيضين معا فلا يكون تقيض ما هو مندرج فيها اعم منها بل اخص منه لعلنا قلنا قال تقيض الاخص

قد يكون اعم من عين العالم من وجه ثم المباشرة الجزئية بين تقيضي امرين يكون بينهما عموم من وجه قد يكون في ضمن المباشرة الكلية كما بين تقيض العالم وعين الخاص على ما ذكره وقد يكون في ضمن العموم من وجه كما بين اللاحيوان واللابيض فان النسبة بينهما هي المباشرة الجزئية مجردة عن خصوصية كل واحد من القسمين المندرجين تحتها وكذا الحال بين تقيضي المتباينين فانهما يفتقان في العينين فان لم يتلاقيا اصلا كالانسان والناطق كان بينهما مباشرة كلية وان تلاقيا كالحيوان والانسان كان بينهما عموم وخصوص من وجه فالتسوية بينهما المباشرة الجزئية المجردة عن الخصوصيين وما توهمه السارح من الاستدراك مدفوع بان المباشرة الجزئية ان ثبتت بين شيئين في ضمن المباشرة الكلية وحدها اوفى ضمن العموم من وجه وحده لم تكن هي النسبة بينهما بل احدهما فلا بد من تجريدها عن خصوصية كل واحد من فرديهما حتى تدنس نسبة بينهما وكان المص لم يبين النسبة بين تقيضي امرين بينهما عموم من وجه لانها تعرف بما ذكره في تقيضي المتباينين واعلم ان النسبة بين احد المتساويين وتقيض الآخر وبين تقيض الاعم وعين الاخص مطابقا هي المباشرة الكلية وبين عين الاعم وتقيض الاخص كالحیوان واللا انسان هي العموم من وجه واحد المتباينين اخص من تقيض الآخر مطلقا والاعم من وجه يفك عن تقيض صاحبه حيث جاءه فلما ان يكون اعم منه مطلقا كالحیوان مع تقيض للانسان اومن وجهه كالحیوان مع تقيض الابيض وكل ذلك ظهر بانني تأمل من المعلوم ان الحيوان مثلا مراده ان مفهوم الحيوان وهو الجوهر القابل للابادة الثلاثة النامي الحساس المتحرك بالارادة معنى في نفسه ومفهوم الكلبي وهو ما لا يمنع نفس تصوره من فرض الشراكة فيه من غير اشارة الى شيء مخصوص معنى آخر بالضرورة وليس جزأ من المعنى الاول لا يمكن تعقله فالكثرة مع الذهول عن الثاني ولا ناله من حيث هو هو والامتزاج انصافه بكونه جزيئا حقيقيا وكذا مفهوم الجزئي معنى خارج عن مفهوم الحيوان وغير لازم له من حيث هو ذاته والا يوجد منه الا شخص واحد ثم ان معنى الحيوان لا يتصف في الخارج بالكلية مشترك حتى يكون ذاتا واحدة بالحقيقة في الخارج موجودة في كثيرين لمسا في من له بلزم حينئذ انصاف الامر الواحد الحقيقي باوصاف متضادة ولا يتصف ايضا في الذهن بالكلية المفسرة بالشركة لان المرسم به في نفس شخصية يتمتع ان يكون هو بعينه مشتركا بين امور عدة نعم الطبيعة الحيوانية اذا حصلت في الذهن عرضا لها هناك نسبة واحدة متشابهة الى امور كثيرة هي تحملها العقل على واحد واحد منها كما هي فهذا العارض والكلية العارضة لطبايع الاشياء في الازدهان والظواهر ان قوله وقد استدلت مبني للذهول وان قرئ بنينا للفاعل فقيه ضميم المص فلذا كان كونه كليا اعني كلياته معايرة لكان مفهوم الكلبي وهو الكلبي المنطقي كذلك وهذه الانتزاعات الثلاثة اعني الطبيعي والمنطقي والعقلي جارية في الكلبي واقسامه الخمسة والحاصل من ضرب الثلاثة في الستة ثمانية عشر وما جرت عليه كلمة المتأخرين يستلزم بظواهره ومحذوذين احدهما ان تكون الاشخاص الحيوانية كليات واجنابا طبيعية وان يكون النوع من الحيوان كالانسان مثلا جنسا طبيعيا وذلك لان الشخص حيوان مقيد بالخصائص واتوع حيوان مقيد بالتنوعات وما ثبت للسبي من حيث هو هو وكان ثابتا له مطلقا سواء كان مقيدا او مطلقا وانساني ان لا يكون امتياز بين مفهومات الطبيعيات اصلا لان مفهوم الكلبي معنى قواما طبيعيا من الطبائع فوجب ان يفسر الكلبي الطبيعي مثلا بالطبيعة من حيث انها معروضة للكلية اوصالها لعروضها لها لا بالطبيعة من حيث هي هي كائنات عليه الشيخ في الشفاء وانما قال يصلح لان يجعل للمعقول منه النسبة التي للجنسية ولم يقل النسبة التي هي

الجنسية بناء على انه قد تعرض في البيان بمادة مخصوصة ولا اختصاص للجنسية بها ولم يرد بقوله فيكون طبيعة الحيوان الموجودة في الاعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد ان هذه الطابع موجودات متعددة في الخسارح بل اراد انها موجودة فيه ذاتا واحدة والفرق بينهما انما هو بحسب العقل فان الشيء الواحد الخارجى يحصل منه صور متعددة تعرض لبعضها الجنسية وبعضها النوعية وبعضها الشخصية كما سيجد عليك تفصيله فهذا العارض معتبر في العقلي اى هو جزئ له داخل فيه والطبيعي اى هو قبده خارج عنه فان قلت كان الحيوان اذا اعتبر من حيث انه تعرض له الكلية كان معنى مغاير الطبيعة الحيوان من حيث هو المفهوم الكلبي والمجموع المركب منهما كذلك مفهوم الكلبي اذا اعتبر من حيث انه عارض لطبيعة الحيوان كان معنى مغايرا لتلك الاربع فالصق يقتضى ان يكون هناك امور خمسة قلت اعتبار الممرض من حيث انه مفيد بعارضة له فائدة لانه بهذا الاعتبار سمي كلبا طبيعيا ولا فائدة في اعتبار تفيد العارض بعروضه على انه مخالف للثأليف الطبيعي مع كونه مندرجا باقوة في تفيد الممرض بعارضه وتما ذكر الحيوان من حيث هو هو وان لم يكن شئنا من تلك الكليات لانه الاصل الموصوف بالكلية وهو الذى يعطى ماتخته اسمه وحده فيقال لزيد مثله ان حيوانا انه جسم نلم حساس فحرك بالارادة وكذا الحال في الانسان وما يقال من ان الجنس الطبيعى يعطى ماتخته اسمه وحده فهو ليس من حيث انه جنس طبيعى والا لصدق على زيد انه حيوان ممرض الجنسية للكلية او صالح لذلك الممرض من حيث هو اعني مجردة الطبيعة الموضوعية الجنسية قال الشيخ اذا عني بالجنس الطبيعى مجرد تلك الطبيعة كان ذلك القول مجرى على ظاهره ولكنه يلزم منه ان لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا الا انه حيوان فقط ثم انظر انه هل يستقيم هذا فكنا اشار بذلك الى انه يستلزم ذلك المذخورين واما المنطقي اى مفهوم الكلبي فهو يعطى انواعه التي هي الكليات الخمس اسمه وحده فيقال الجنس كلبي وغيره من فرض السرمة فيه وكذا غيره من الخمسة ولا يعطيهما انواع موضوعه فان قيل يحمل اسم الكلبي المنطقي وحده على انواع موضوعه ايضا كالانسان والفرس وغيرهما قلنا المراد بالمثل ههنا المثل المتعارف وهو المثل على جزئيات الموضوع ومن البين انه يصح ان يقال كل جنس كلبي ولا يصح ان يقال كل انسان كلبي وفي النقص ان الجنس المنطقي تحت شئنا احدهما انواعه فهو يعطيهما اسمه وحده ان يقال لكل واحد من الجنس العالي والسافل والمنوسط له جنس ويحمل عليه حده والآخر انواع موضوعاته فهو لا يعطيهما شئنا منهما فان الانسان احدى نوع من الحيوان لا يحمل عليه ماعرض من الجنسية لاسما واحدا فان صار شئنا من انواع جنسا فليس ذلك له من جهة طبيعة جنسه الذى فوقه بل من جهة الامور التي تحت ومن هذا الكلام تبين ان كل الكلبي على الانسان ليس من حيث انه مندرج تحت الحيوان الذى تعرض له الكلية بل من حيث انه مقيس الى ماتخته من الافراد والكلبي المنطقي اذا قيس الى انواع الخمسة عرض له الكلية والجنسية فيكون بهذا الاعتبار كلبا طبيعيا وحيوانا طبيعيا ورسالة تحق الكليات ان اطلاق افئدة الكلبي على المفهومات الثلاثة بالاشتراك اللفظي والكلبي من بينها هو الكلبي الطبيعى واما المنطقي فهو بالنسبة الى موضوعات الطبيعى ليس بكلبي بل بالقول بالاسم الى موضوعاته واما الكلبي العقلي فهو ليس بكلبي اصلا لانه لا فرد له معنى لو كان له فرد يصدق عليه اسم وحده يلزم ان يكون عاما وخاصا معا وهو محال وفيه منع سيجي في حصر الفضائل قال ومن ههنا تمسك علماء هذا الفن فقسوا الجزئ الى جزئ بالتحصيص وجزئ بالعموم وعدوا مثل قولنا الانسان نوع والحيوان جنس من الفضائل المتخصصة وستقف على بطلان هذا العد في ذلك المحصر ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات قديين لك ان ههنا امور اربعة فالبحث

عن وجودها الخارجى خارج عن هذه الصناعة لان صاحبها انما يبحث عن احوال المعقولات
الثابتة من حيث انها نافذة في الاصل الى المجهولات والوجود الخارجى ليس من احوالها لان المعقولات
الثابتة يستحيل وجودها في الخارج ولو فرض انه من احوالها ايكن من الاحوال التساعفة
في الاصل الا ان التأخرين يتعرضون لبیان وجرد الكلئ الطبيعى منها على ما مضى لمحو
عليه اعنى الطبيعة من حيث هى و يزعمون ان تضاح بعض مسائل المنطق في نظر التعليم
موقوف على وجود الطبيعى في الخارج وذلك لان المنطق يتصور طبائع الاشياء و يأخذ
عوارضها العقبلة و يبحث عن احوالها على وجه يسرى الى تلك الطبائع و ينطبق عليها
ولا شك ان ذلك انما يتضح حتى تضاح اذا عرف ان الطبائع الاشياء وجودا في الخارج وايضا
انه تلك العوارض المطابقة ليست الا لطبائع الاشياء فاذا قلنا مثلا الجنس مقول على كثيرين
مختلفين بالطبائع في جواب ما هو كالحیوان المقول على الانسان والفرس وهذا انما يتضح اذا عرف
ان في الخارج حقايق مختلفة يقال بعضها على بعض فالتميزات يتوقف ابضاها على وجود
الطبائع فلذلك قال في نظر التعليم انما يحسب التمثيل مع كون التنبیه كاذبا في بيان وجود الكلئ
الطبيعى دون الآخرين اذ فيهما مؤنة شاقة ولا يتوقف الايضاح عليها والا لكان ذلك
القبض دافعا فيها وخارجا عنها فاذا اخذنا الحيوان جزأ وجميع القبول التي لا تنهاى جزأ
آخر مقابل الجزء الاول فلو كان مع الحيوان المأخوذ على هذا الوجه قبل لكان ذلك القيد دخلا
في تلك القبول الغير المتناهية لانا اذا اخذنا جميعها فلا يخرج عنها شئ من آحاد القبول والا يمكن
جميعا وكان مع ذلك خارجا عنها لانه معتبر مع الحيوان الواقع في مقابلتها فيكون الكلئ
اى النصف في الخارج بالكلية موجودا فيه لان الطبيعة الحیوانية الموجودة في الخارج منصفة
فيه بالكلية اعنى كونها بحيث اذا حصلت في العقل لم يمتنع نفس تصورهما من فرض وقوع
الشركة فيها وعلى هذا كان الاول اسقاط لفظ الطبيعى وكلام المصنف لا يخلو عن مستدرك
هو اما قوله ونفس تصوره لا يمنع من الشركة فيه او تنقيده الكلئ بالطبيعى وقيدنا لا فيما سبق
ان الكلية بمعنى الاشتراك الحقيقى لا تعرض للاشياء لافى الخارج ولا فى الذهن ايضا فقول الخارج
فهى لا تعرض للطبيعة الا فى العقل منظور فيه نعم تعرض لها فى الذهن الكلية بمعنى الشركة
المفسرة بالمطابقة المذكورة في بيان مفهوم الكلئ او بمعنى النسبة الخصوصية الصحيحة للحمل
على امور كثيرة كما ذكره في مبادئ هذا البحث واما الكلية بمعنى الشركة الحقيقية فهى تمتنع
العروض للشئ في الخارج والذهن معا فان قلت معنى الكلية على ما تبين في تقسيم المفهوم الى
الجزئ والكلئ هو عدم منع تصوره عن فرض الشركة وظاهر ان هذا المعنى انما تعرض للشئ في الذهن
كان منع نفس تصوره عن ذلك الفرض انما تعرض له هناك فكيف حكمت بان الكلئ النصف
في الخارج بهذا المعنى موجود فيه قلت الكلية المعارضة في الخارج ليست بهذا المعنى بل بمعنى كون
الشئ بحيث اذا حصل في العقل عرض له هذا المعنى فلا تغفل وحينئذ لو قلنا اى اذا ردا بالكلية
الاشترك وقبل الكلئ موجود في الخارج لم يرد به ان الموجود الخارجى موصوف في الخارج
بالاشترك حقيقة بل كان معناه ان شئ موجودا في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية حقيقة
اى الاشتراك وقد عرفت ما فيه على انهم لا يناشون من القول بعروض الشركة اى الحقيقة في الخارج
هذا صحيح لكن كلام صاحب الكشف في هذا المقام لا يدل على ذلك فانه قال هكذا والذي يدل
على وجود الكلئ في ضمن الجزئيات في الخارج ان الحيوان مثلا لا شك في وجوده في الخارج لكونه
جزأ من هذا الحيوان الخارجى وساق الدلائل الى ان قال فاذا الحيوان بالاشترط شئ موجود
في الخارج وهو بحيث لا يمتنع نفس تصوره من الشركة فقد وجد في الخارج ما لا يكون نفس
تصوره مانعا من الشركة فقد وجد الكلئ في الخارج وهذا بعينه ما ذكر في الشرح لتوجه عبارة

الكل بل منعه في مباحث الجنس منسافة الشخص لعروض الشركة كما منعه المصنف يدل على جواز انصاف الموجود الخارجي الاشتراقي الحقيقي كما سنكشف لك الحال هناك فهو فهم وذلك لانه انما يكون جزءاً له في الخارج ان لو كان موجوداً فيه كما هو المدعى بل نقول هو اولى المسئلة المتنازع فيها لان كونه جزءاً له في الخارج في قوة كونه موجوداً فيه فان قبل النقص بالصفات القديمة مدفوع بان هذا الحيوان عين هوية المشار اليه بخلاف هذا الاعنى فانه امر عارض لتلك الهوية واجيب بان ذلك الفرق باطل بل كلاهما صادقان عليه ولو سلم اقتصرنا على المنع وتحقق ما ذكره في المنع لزوم التسلسل انه اذا قبل الحيوان الذي هو جزء هذا الحيوان المقيد اما الحيوان المقيد او الحيوان من حيث هو فلما ان يراى به ان ذلك المقيد داخل في الجزء او خارج عنه او اعين من ذلك فعلى الاول كان المحصر ممنوعاً ان يجوز ان يكون الحيوان الجزء الحيوان مع قيد خارج عنه فلا يكون الجزء الحيوان من حيث هو وعلى الثاني والثالث يتخير ان الجزء هو الحيوان مع قيد خارج عنه وهو بعينه ذلك القيد المعتبر في هذا الحيوان المقيد فلا يكون هناك الاقيد واحد منضم الى الحيوان ففكرير التزديد فيه بلا فائدة واعترض على قوله يلزم ان يكون كل واحد من الجزئيات عين الآخر في الخارج بان الطبيعة الحيوانية مثلاً من حيث هي هي قابلة للانصاف بالوحدة والكثره ولو وجدت في الخارج متصفة بالوحدة وكانت عين الافراد لزوم ذلك المحال واما اذا وجدت فيه متكررة يتكرر الفاعل القابل لها لكونها قابلة للتكرار فلانه يكون حينئذ كل واحد من ذلك المتكررات عين كل واحد من الجزئيات واجيب بان تكررها من غير ان ينضم اليها شيء اصلاً غير معقول قطعاً واذا اشتمل كل واحد من تلك الامور المتكررة على امر زائد لم تكن الطبيعة عين الجزئيات بل جزئها والمفروض خلافه واستمع حل جزء المغاير في الوجود الخارجي على كل مظهر فال موجودات الخارجية المتغيرة اذا اجتمعت لم يمكن ان يقال ان هذا المجموع هو احدها ولا العكس وان فرض بينهما اى ارتباط امكن بل لا بد في صحة الحمل من الاتحاد في الوجود الخارجي مع التغاير في المفهوم والوجود الذهني ومنهم من منع ذلك منعاً جديداً واكتفى في صحته بالاتحاد في اوقات التي ترتب من اجتماع الاجزاء المتغيرة الوجود في الخارج وكون الطبيعة الانسانية مثلاً خارجة عن افرادها بين الاستحالة لاستمراره جاز ان يعقل كنه تلك الافراد مع العقلة عن الطبيعة بالكلية والازم وجود الامر الواحد بالشخص في امكنة مختلفة هذا معنى على ان كل موجود خارجي فهو متغير في حد ذاته متغير عن غيره بحيث اذا لاحظ العقل خصوصية المتارة لم يكن له ان يعرض اشتراكها فلو وجدت طبيعة في الخارج كانت كذلك مع انها مشتركة بين افراد ممكنة في اماكن مختلفة ومتصفة بصفات متضادة فليعلم الخلف المذكور وقسام الشيء الواحد بكل واحد من تحليلين مختلفين وانه محسوساً كان ذلك الحال عرضاً اولاً واذا قام الوجود او اجتمع بالجميع من حيث هو لزوم شيئين احدهما وجود الكل بدون وجود اجزائه وهو محال وثنى ان لا تكون الطبيعة موجودة في الخارج وهو خلاف المقدور اعلم ان كل ما وجد في الخارج فله كادراكاً خصوصية مميزة معينة اذا تصورت منعت عن فرض الشركة فيه بالكل على كثيرين ولا وجود في الخارج الا للاختصاص فليس في الخارج موجود مشترك بين كثيرين ولا موجود اذا تصور هو في نفسه لم يسمع تصوره من الشركة فيه او عرض له هناك الكلية بمعنى المتسابقة والنسبة الصحيحة للحمل على اموره متعددة نعم ان في الخارج موجوداً ذاتاً تصور وصدق منه شخصانية عرض له هناك الكلية لا بمعنى الاشتراك حقيقة بل بمعنى آخر فليس لما موجود خارجي متصف بشيء من معنى الكلمة لا في الخارج ولا في الذهن فتدبر وكن من امرك على بصيرة وكانا اشترانا الى تفصيل ذلك في رسالتنا تحققي الكلمات فانه قال فيها نتوصل في العقل اولا صورة شخصية

مطابقة لهوية الشخص لا تنطبق على هوية أخرى ثم تحصل صورة أخرى منطبقه على هوية الشخص
وعلى إتيانها وهما الصورة النوعية ثم أخرى تنطبق عليهما وعلى إتيان جنسها وهي الصورة الجنسية
القريبة وهكذا إلى الجنس العلى ثم إذا رجع العقل من الجنس العالى ونقش الصورة المتوسطة
وجدها مشتملة على صورة الجنس العالى وصورة فصلية وكذا مفصل الصورة الجنسية القريبة
إلى الجنسية المتوسطة وصورة أخرى فصلية ونفصل الصورة النوعية إلى الصورة الجنسية
القريبة وصورة فصلية ونفصل الصورة الشخصية إلى الصورة النوعية والصورة الشخصية
التي بها المتأخرات تلك الهوية عنده عن سائر الهويات ومثل ذلك باننا إذا رأينا زيدا حصل لنا رؤيته
وحده صورة لا تنطبق الاعليه وإذا رأينا معه عمرا وبكرا وبخالدا حصل صورة الانسان وإذا رأينا
معهم بعض افراد الفرس حصل صورة الحيوان وإذا رأينا مع ذلك بعض افراد النبات حصل صورة
الجسم وهكذا إلى الجوهر وإذا رجعت تحلل الصور افادك صوراً فصلية فان قيل لاشك في ان هذه
الصور المختلفة الماهية فلماذا كانت مطابقة للشخص الخارجى لزم مطابقة أمور مختلفة لأمر واحد
بسيط وهو محال اجيب بان هذا الاشكال انما ينشأ من قياسك الصورة الذهنية على الصورة
المفوشة على الجدار والمختلفة في المرأة وهو بط بلا شبهة فان قلت كما تحصل من الشخص صورة
ذاتية كذلك تحصل صورة عرضية فكيف يفرق بينهما قلت من حيث ان العرضيات مأخوذة
من الاهرار المتكثفة بالذات وان الذاتيات مأخوذة من الذات وحدها انتهى كلامه وما يتعلق
بهذا المقام وبغيرك بصيرة في هذه المباحث ان نقول لاشك ان مفهوم الجوهر والجسم والحيوان
والانسان والماضى والضاحك والكاتب يحمل على زيد مثلاً وان نسبة هذه المفاهيم اليه ليست
على السوية بل بعضها غير خارج عن ذاته كالاربعة الاول وبعضها خارج كالثلثة الاخيرة
فاننا قلنا المفاهيم الاول حصل في ذهنا صور مختلفة فاما ان يكون في ذلك صوراً منها امر
واحد يطابقه ولا يطابقه وعلى الاول اما ان تكون جميع تلك الامور موجوداً بوجرد
واحد او بوجودات متعددة فهنا احتمالات ثلثة الاول ان يكون تلك الصور كلها مطابقة لأمر
واحد وهو مذهب المحققين ولا اشكال عليه الامام من ان الصور المختلفة الماهية كيف تطابق
شئاً واحداً بسيطاً لا تركيب فيه اصلاً اثنى ان يكون لكل صورة امر تطابقه ويكون الكل
موجوداً بوجود واحد وهو مذهب جماعة ويلزمه وجود الكل بدون الجزء كاسلف الثالث ان يكون
كل واحد من تلك الصور موجوداً بوجود على حدة وهو مذهب طائفة أخرى ولا اشكال عليه
الامام من امتناع الحمل هذا هو ضبط الكلام بما لا يزيد عليه في تصوير المرام والتكامل على
التوفيق بالسؤال بان وجود الكلى العقلى ايضا فرع وجود الاضافة فانه منقول عن الكائن والجل
على الاختلاف في الوجود الذهني المذكور في شرح القسطاس واما الدلائل الاخر فقل ان يقال
لو وجد الكلى العقلى في ضمن فرد خارجي لوجب ان يكون شئ واحد لما وخصائصه امر تقسيم الكلى
الطبيعي وذلك لانه تقسيم متفرع على الوجود الخارجى الذى يثبت وجوده في الخارج هو الطبيعي
دون الاخرين ولا فائدة حكمية تتعلق بالطبيعي اذا كان معدود في الخارج كالغلة لان الحكمة إنما
تبحث عن احوال اعيان الموجودات وإذا كان موجوداً فيه ولا شك في كونه موجوداً في العقل اضافة هذا
الوجود العلمى اما ان يكون سبباً بوجده ما وجود العيني او يكون الامر بالعكس فهذه اعتبارات
ثلثة وفسر الكلى قبل الكثرة بالصورة المعقولة في المبدأ الفياض وسمى علماً فليقال السبح لكان نسبة
جميع الامور الموجودة الى الله سبحانه وتعالى وإلى الملائكة نسبة المصنوعات التي عندنا الى النفس
الصانعة كان علم الله والملائكة بها موجوداً قبل الكثرة وفسر الكلى مع الكثرة بالطبيعة الموجودة
في ضمن الجزئيات ولم يرد به ما يتبادر من عبارته وهو انها جزء لها في الخارج بل اراد انها جزء لها

في الفعل متحد الوجود معها في الخارج ولهذا امكن جعلها عليها كما عرفت وفسر ما بعد الكلمة بالصورة المنتزعة وهو حظ وسمى علما انفصاليا فاما ان يكون تمام ماهية الشيء المنسوب اليه لفظة الماهية مأخوذة من ماهي فالمراد بها ما يقع جوابا عن ذلك السؤال سواء كان موجودا في الاعدان اولا وحقيقة الشيء ماهي الشيء هو هو وقد يخص بالوجودات العينية وانما وجب ان يكون القسم الاول بقولا في جواب ماهو لانه سؤال عن تمام الماهية ثم القسم الاول من المقول في ذلك الجواب هو الماهية المختصة والثاني هو الماهية المشتركة بين مختلفات الحقائق والثالث هو الماهية المشتركة بين متفقات الحقيقة وانما زيد لفظ الدال في هذه الاقسام بناء على انهم في هذا المقام يقسمون اللفظ الكلي حتى قال الشيخ في الشفاء فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسامه الخمسة ومن المعلوم عندك انه يجب اعتبار الدلالة فيما يندرج في تلك القسمة والفصل القريب بتركيب الفصل البعيد مطلقا ومع القريب ان جزو تعدده والبعيد مع البعيد ذاتا تارة وفي الزينة والجنس البعيد يمكن تركيبه مع الفصل القريب الذي هو في مرتبته اودونها لامع ما فوقها والجنس القريب لا يمكن تركيبه مع فصل البعيد لدخوله فيه واذارك مع القريب والحد التام المذكور في الاقسام وعدم التانع بين الاقسام لان تكون متباينة وتداخلها تصادقها مع تباينها وتقسيم الكلي بالقياس الى شيء واحد يستلزم التداخل لان ما يكون جزءا لماهية ذلك الشيء يستحيل ان يكون تمامها مع الذاخذ الجنس تارة نفس الماهية واخرى جزءها واذ كان الشيء المنسوب اليه مبايناً للكلي لم يكن الكلي بالنسبة اليه شئاً من تلك الاقسام الثلاثة فلا يكون قسمه اليها حاصراً وكل واحد من الجزاء والخارج اذا قيس الى حصته كان تمام ماهيتها بل كل واحد منها ماهية من الماهيات اى مفهوم من الماهيات فينحصر الكلي حيثئذ في قسم واحد وهو تمام الماهية واقسام الكلي على ما ذكره المصنف من التقسيم ستة لانه قسم تمام الماهية الى ثلثة الجنس والنوع والحد وقسم جزءها الى الجنس والفصل وقسم الخارج عنها الى الخاصة والعرض العام لكن الجنس لما كان مكرراً كان قسماً واحداً فبقي الاقسام ستة * واعلم ان مورد القسمة هو الكلي المفرد كما صرح به العبارة المنقولة آتفا من الشفاء فلا يندرج فيه الحد التام لانه مركب قطعاً وحيثئذ يجب ان يجعل الاقسام المذكورة في القسم الاول اقساماً للمقول في جواب ماهو لاقساماله وذلك بان يقرر الكلام هكذا والاول هو المقول في جواب ماهو والمقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة الخ ولما كان بين المقول وذلك المقسم عموم من وجه لم يلزم ان تكون اقسامه اقساماله فاندفع السؤال الاول والخامس لا يقبل اعتبار الافراد ياتي تمثيلهم للجنس المتوسط بالجسم النامي لانقول هو من قبيل المساهلة في الامثلة ثم ان تقسيم الكلي المفرد ليس بالقياس الى اى شئ كان بل الى ما يحول هو عليه من جزئياته كما هو الظاهر فاضمححل السؤال الثالث بالرة وليس ايضا تقسيم بالقياس الى جزئى واحد حقيقى معين او مطلق ولا الى جزئيات متفقة الحقيقة حتى يلزم ان لا يعتبر الجنس والفصل والخاصة والعرض امام الالقياس الى الماهية النوعية ولا تدخل في القسم الاجسام والفصول العلمية والمتوسطة وخواصها واعراضها مقبسة الى الماهيات التي هي اجناس متوسطة او سافله ولا بالقياس الى مجموع جزئيات متعددة كيف كانت لانه يبطل انحصار ههنا اقسام اربعة اخرى هي ان يجمع في الكلي تلك الاقسام الثلاثة او ثلثاها الى مجموع جزئيات مختلفة الحقائق لانه يلزم مع ما ذكر من عدم الانحصار ان لا يندرج الحقيقة النوعية في تمام الماهية بل تقسيمه بانسبة الى جزئى واحد اضافى سواء كان حقيقياً او لا وليس ذلك الجزئى معتبراً من حيث انه معين حتى يرد ان الاقسام حيثئذ متباينة وقد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس في تمام الماهية وجزئها معا بل هو معتبر على اطلاقه وعلى هذا يتجه السؤال بعدم التانع

لجواز ان يكون الكلّي تمام ماهية جزئي وجزء ماهية جزئي آخر وخارجا عن ماهية جزئي ثالث
 فيجب ان القسمة اما حقيقية بان ينضم الى مفهوم كلي فيود متنافية فيحصل اقسام متباينة
 واما اعتبارها بان ينضم اليه فيود متغايرة لامتنافية فيحصل اقسام متمايزة بحسب المفهوم والاعتبار
 وان كانت متساوية وهذا القدر من الامتياز كاف لنا في معرفة احوالها وما نحن فيه من هذا القبيل
 الا برى انهم صرحوا باجتماع الجنس في مفهوم واحد مقيسا الى امور متعددة كالخماس فانه فصل
 للحيوان وجنس السميع والبصير ونوع لخصه اعني هذا الجنس وذلك الحساس وخاصة للبحيم
 وعرض عام للضاحك وبهذا الجواب اندفع السؤال الثاني فان قيل اذا نسب الحيوان مثلا الى جزئي
 فباعتبار كونه تمام ماهيته المشتركة مغاير لاعتبار كونه تمام ماهيته المختصة فتقام الماهية بقسمين
 كما ان الجزء والخارج كذلك فاقسام الكلّي ستة لاختصاصه فلما الجنس يعتبر بارة من حيث انه تمام
 الماهية المشتركة بين جزئي وجزئي آخر يخالفه في الحقيقة ويعتبر اخرى من حيث انه جزء هو تمام
 المشترك بين ماهية ذلك الجزئي وماهية اخرى بخالفها وهذا الاعتباران مألوهما واحد لان معنى
 كونه تمام الماهية المشتركة بين المتخالفين في الحقيقة هو معنى كونه جزءا هو تمام المشترك بينهما
 ولا فرق الا بان كونه تمام الماهية مذكور صريحا وكونه جزءا مذكورا ضمنيا في احد الاعتبارين
 والامر بالعكس في الاعتبار الآخر وهذا هو الحقيقي ما ذكرناه من ان الجنس لما كان مكررا عدسما واحدا
 وبهذا الحقيقي يتدفق ما يقال من ان تمام الماهية لا يخصص في النوع واما السؤال الرابع فمدفوع بالان لا يد
 تمام الماهية تمام ماهية ما لا تمام الماهية النوعية بل امرائنا هو تمام ماهية الجزء الذي نسب اليه الكلّي
 كما قررناه ولغالب ان يقول اذا نسب الماشي الى الماشي كان خاصته وليس الماشي جزئيه ولا ماهية
 لما هو جزئي من جزئياته اللهم الا ان يقال الجزئي الاضافي موضوعا لما يحمل عليه كليا كان
 او جزئيا فيجعل الاعم جزئيا للاخص او يقال حصص الماشي جزئيات للناطق وكلاهما باط
 فوجب في تقسيم الكلّي ان ينسب الى ماهية ما بانه اما عينها او داخل فيها او خارج عنها ولا يراد
 بها اى ماهية كانت بل ما يحمل ذلك الكلّي عليها ولا يعتبر تعددها بمجموعة ولا بعينها منفردة
 بل يكون المنسوب اليه ماهية مامن الماهيات التي يحمل هو عليها وما قبل من له يلزم حينئذ
 انحصار الكلّي في قسم واحد هو تمام الماهية ان اراد به انه يصدق حينئذ على كل كلي انه تمام الماهية
 باعتبار قسم بل واقع لما سيأتى من الكلمات بالنسبة الى حصصها الموجودة في افرادها انواع
 حقيقية وان اراد به انه لا تعرض له الجزئية باعتبار آخر اصلا فهو منوع وانما يلزم ذلك اذا اكتفى بمطلق
 الماهية حتى كانه قيل الكلّي اما ان يكون تمام ماهية من الماهيات واما ان لا يكون كذلك بل يكون
 اما جزءا او خارجا فيدرج الكلّي في القسم الاول ويستحيل وجود القسم الثاني والثالث واما اذا
 اعتبر ماهية واحدة من الماهيات على سبيل البديل فلا يجوز ان يختلف الحال بالقياس الى ماهية
 اخرى وايضا الكلّي يتناول كليات متعددة بخلاف ان يكون بعضها تمام تلك الماهية والبعض
 الآخر جزءا منها او خارجا عنها فظهر ان اختلاف الحال جائز بحسب اختلاف كل واحد
 من الجائزين اعني الكلّي وما نسب اليه فصير ما لالتقسيم الى قولنا الكلّي اى كلي كان اما ان يعتبر كونه
 تمام ماهية من الماهيات التي يحمل هو عليها او يعتبر كونه جزءا لماهية من تلك الماهيات او يعتبر
 كونه خارجا عن ماهية منها واذن تحققت ما دللناه عليك انكشافك انه ليس يد بالشيء المنسوب
 اليه الجزئي اندفع السؤال الثالث والرابع وعلم ايضا ان الحد ليس داخلا في هذه القسمة لان
 المحدود ليس من جزئياته على انه قد علم خروجه عنها بقيد الافراد كما مر وما جعل الحد من اقسام
 المقول دون الكلّي اندفع السؤال الاول والخامس واما السؤال الثاني فيندفع بانه لم يرد بالجزئي
 واحد معين فبعد التداخل بل اى جزئي كان من جزئياته الا انه بقي السؤال بعدم التسامع فاورده

على سبيل التزديد بقوله لا يقال وقال في الشق الأخير عاد السؤال بعدم لتساغ وجاب عنه بالترامه ولذلك قال ولا ويمكن ان يدفع الأسئلة الخمسة وأما السؤال الأخير فيجوابه ان المقول أي السؤال بما هو ثانياً يكون عن نفس الماهية لا عما يوجب تصوره تصورها فالجواب المطابق ان يذكر الماهية نفسها الاما يوجب تصورها فاذا قل مثلاً ما يوجب بالانسان لان السائل قد تصور ماهية متهمه فبسأل عن خصوصيتها ولا يحسن ان يذكر حده بله فيقال حيوان ناطق اذ فيه تفصيل مستغنى عنه واذ اقبل ما للانسان فانما يعلم السائل خصوصية مفهوم بيجاب بمردفله ان وجد والا فغير يك بعينه لكنه من مباحث اللغة وان علمها بيجاب الحد الذي هو يشرح مفهومه او تصور حقيقته لا بالمترادف وذلك لان الخصوصية المستفادة من معرفة اللغة مومله ولا يحصل مطلوبه بمردف آخر بل بما يزيد في معرفة تلك الخصوصية الا ان ذكر الحد في الجواب باعتبار انه نفس ماهية المحدود لن يطل من زيد معرفته بخصوصيتها باعتبار كونه مغايراً لها وموجباً لتصورها فهو مقول في الجواب لان حيث انه حد بل من حيث انه عين المحدود حقيقة ويمكن ان يدفع التناقض بين كلامي المص اذ لم يجوز التحديد بالمفرد بان يقال المراد بد خول الحد في ماهية المحدود ان يكون كل واحد من اجزاء الحد داخل في ماهيته ولذلك قابل الداخل هناك بالخارج والركب منهما وحكم بان المردف الداخل قد يكون مساوياً للماهية المعرفة بالمفهوم وعلى هذا اتأويل فكون الحد داخلًا لا يتناقض كونه تمام ماهية المحدود ولا كونه مساوياً للماهية المفهوم كونهم وستكرر عليك هذا المعنى وما رد عليه في باب التعريفات فيعود المحدود الذي هو نسبة الشيء الى نفسه لان ماهية الشخص المنسوب اليها عين الماهية المنسوبة بموان نسب الماهية الى الجملة المركبة من الماهية والشخص لم تكن الماهية عين تلك الجملة بل جزءاً منها وحينئذ يلزم ان لا يكون الانسان من حيث هو ذاتاً للشخص الا بان تكون الاور العرضية المشخصة ذاتية معتبرة بالقياس اليه فلا يكون الحيوان والانسان والناطق وما يجري مجراها ذاتيات لشخص شخص فقط بل اشاركها في الذاتية العوارض الداخلة في الاشخاص من حيث هي اشخاص وذلك بطايعا في فلا يصح اطلاق الذاتي على معنى يؤدي اليه ولا شك ان الماهية من حيث هي مغايرة باعتبار الماهية من حيث انها مقترنة بالشخص المأخوذ معها على وجه التقييد دون التركيب وهذا القدر من التعاير كافٍ للصحح النسبية على قانون اللغة لان الشيخ لم ينفذ اليه لان المتبادر من انتساب شيء الى اخر غيرهما بالذات لا يصح تفسير من فسر الدال على الماهية بالذاتي الا عمن قد عرفت ان الدال على الماهية اعني المقول في جواب ما هو اقسام ثمة هي الدال على الماهية المختصة والدال على الماهية المشتركة بين المختلفات والدال على الماهية المشتركة بين المتفقات والقسام الاول وهو الحد بالقياس الى المحدود خارج عن اقسام الكلّي الذي نحن بصدده فليبقى الا لاخيران وهما الجنس والنوع وكل واحد منهما ذاتي اعم اما الجنس فهو ذاتي بالمعنيين واعم مما يقال عليه من انواعه واما النوع فهو ذاتي باحد المعنيين واعم بالنسبة الى ما يقال عليه من الشخصات فتوهم الفانيون من المنطقيين ان الدال على الماهية هو الذاتي اعم وهو ولا وان اصابوا في العكس حيث سمى تعريفهم كل دال على الماهية لكنهم اخطوا في انطرد حيث دخل فيه ما ليس دالاً على الماهية اصلاً فحصل الجنس مثل الحساس فلهذا ذاتي اعم بكل واحد من تفسيرى الذاتي وليس يتصور كونه دالاً على الماهية المختصة كالانسان مثلاً لان المقول في جواب السؤال عن ماهية يكون اما عينها او متحد معها في الحقيقة كما وفقت عليه ولا على الماهية المشتركة ولا يمكن جنساً وكذا فصل النوع كالناطق فانه ذاتي بالمعنيين واعم من الشخصات وليس دالاً على شيء من الماهيتين ولما كان الاختلاف في ان الدال على الماهية هل هو الذاتي للاعم ولا متعلق بالذاتي اسار الى انه ليس متفرعاً على الاختلاف في

فلان الاعم كذا لك يجوز وجوده بدون الاخص فبكن حادثة وجود الكل اعني تمام المشتركة بدون
جزئه وهو محال واما كونه مبايننا فلا الجزء المحمول على الماهية يتمتع ان بيان سائر الاجزاء المحمولة
عليها وانما يلزم من الدليل ان ترتب تمام المشتركة اذ لم يثبت ككون بعضها اجزاء لبعضها
ونجسه على فرض الكلام في الماهية المعقولة انما لم ينشأ من الماهيات معقولة بالكنه والدليل
المذكور على حصر الجرف في الجنس والفصل لا يلزم بالنسبة الى القريبين منهما لان بعض تمام المشترك
فصل بعيد لا قريب وتام المشتركة اذ لم يكن تمام بالقياس الى جميع مشاركات الماهية فيه كان جنسا
بعيد الاقربا واذ افرض ان تمام المشترك عرض للنوع الآخر المخالف للماهية في الحقيقة وجزء له
غير محمول عليه لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة فلا يكون جنسا
والاحتمال الثالث اعني كون تمام المشترك جزء ماهية ونفس ماهية النوع الآخر قريب من الرابع
بل الظاهر لا يخالفه الا في العبارة فان كل جزء من اجزاء الماهية نوع مخالف لها في الحقيقة وهو تمام
المشترك بينهما مع كونه جزءا للماهية ونفس ذلك النوع المخالف لها وعلى هذين الاحتمالين
ايضا لا يكون تمام المشترك جنسا اذ لا بد للجنس ان يكون مقولا على نوعين متحصلين عنه بفصلين
متباينين وقوله او يقال في حيز الذي لا يقال ايضا وهذا السؤال دار بين تمام المشترك وبعضه
بخلاف السؤال الاول فانه مختص بتمام المشترك سلمناه اي سلمنا ان النوع الذي يباين تمام المشترك مباين
للماهية لكن ليس يلزم منه ان يكون مباينا لتمام المشترك ايضا حتى يثبت ان هنالك تمام مشترك آخر
بل يجوز ان لا يكون مبايننا له ويكون تمام المشترك بين هذا النوع والمماهية هو تمام مشترك
المعرض اولانا قلت فلا يكون ح بعضه اعظم منه والمقدر خلافة قلت يكتفي لكونه اعظم منه انه
بأول فردين احدهما تمام المشترك الذي ليس فردا لنفسه والثاني ذلك النوع الذي لا يباينه
وقوله لا تقول جواب عن السؤالين والمراد بالذاتي الجزء المحمول ولما اعتبرت المباينة في النوع
الذي يباين الماهية اندفع الاحتفال الثالث والرابع لان ما كان ذاتيا للماهية لا يمكن ان يكون نفس
الانواع البايئة لها واللازم حل مباين الماهية عليها فلو فرض انه جزء للانواع البايئة غير محمول
عليها لم يكن جزءا لجمعية بل بعضها وذلك لوجود البساط نعم يجوز ان يكون عارضا لجمعية
وعلى التعريرين يكون ذلك الذاتي مميرا للماهية مميرا ذاتيا في الجملة فيكون فصلا لها وفيه بحث
لان ان ارد ان يجر ذلك الذاتي عير الماهية فهو لم يجره لان اذا كان ثابتا لجمعية مباينتها من الماهيات
ولو بالعرض لم يتصور عيرها ابدا عن شيء منها وان اردت ان من حيث هو ذاتي اي جزء محمول
عيرها عن جمعية وبعضها وردان هذه الجمعية خارجة عن الماهية فالذاتي المأخوذ معها لم يكن
ذاتيا لها بل خارجا عنها فلا يكون فصلا ولما اعتبر في النوع الذي هو باين تمام المشترك كونه مباينا
له اندفع ما ذكر في السؤال الثاني يرد على قوله فهو وفصل جنس لما عرفت اي في لا يكون ذاتيا
لنوع مباين للماهية اصلا لما عرفت هناك من ان يجر ذلك الذاتي ليس مميرا اصلا واذ اخذ مع
صفة الذاتية كارجا قطعنا وتدفع السؤالات اي المنطوية تحت السؤالين المذكورين على
هذا التقدير بين لاستزادة الان ههنا سؤالا لا يمكن التفتي عنه بقيد المباينة وهو انه لم لا يجر
ان يكون تمام المشترك الثالث عين تمام المشترك الاول فيكون النوع الثالث الذي هو باين تمام
المشترك الثاني مباينا له هو بعينه النوع الاول الذي هو باين الماهية ومباين لها ولا يختص
الا بان يثبت انه لا يجوز ان يكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة بل لا بد ان يكون احدهما جزءا للآخر
وقوله لا يقال مستل على منع وارد على بعض تمام المشترك ونقص يجره الفصل فانه ذاتي
للماهية وليس مختصا بها ولتمام المشترك الذي هو الجنس ولا بعضا منه حتى يكون فصلا له بل هو
بعض من تمام المميز الذي هو الفصل فاجاب عن المنع ودفع القرض بانه غير معقول لان جنس

الفصل يكون مشتركا بين افضل ونوع آخر مابين له لان الجنسية بالقياس الى انواع متباينة
فبكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع البان لها لان مابين الفصل تباين الماهية فيكون اما جنسها
افضل جنسها ولاشي من اجزاء الجنس يدخل في الفصل اذ يمتنع ان يعتبر جزء واحد في
ماهية مرتين الا ترى انه اذا تركبت الماهية من جنس وفصل وترك كل واحد منهما بجزئين بحيث
يكون واحد منهما مشتركا بينهما لم تكن تلك الماهية مركبة من اربعة اجزاء بل من ثمة فقط
فلا تصور للفصل جنس وانما لم يذكر الجنس لانه اذا لم يدخل جزء الجنس في الفصل لم يدخل
فيه الجنس قطعا وايضا لا يجوز ان يدخل الجنس القريب في الفصل والا كان مفهوم الفصل
مفهوم النوع فعين ان يكون السائل في الفصل على تقدير جواز دخوله فيه هو الجنس البعيد
الذي هو جزء من القريب واما ان الفصل بالحقيقة هو الجزء الآخر للجموع فخطور فيه لان
الجموع من حيث هو مجموع غير الماهية بتوسط جزئه ولا يجب من ذلك ان يكون لكل جزء منه
مدخل في تغييره وسنكتشف لك ان المعارض للمعنى المعبر في اقسام الكللي يجوز ان لا يكون عارضا
بتمامه فلا يكون خلفا وكون دخول الجنس اوجزه منه في الفصل مستلزما لتكرار في الحد اتمام
مع بطلانه راجع الى ما تقدم من امتناع ان يعتبر جزء واحد في ماهية واحدة مرتين ومعارضة
اي قولنا لانقول من الابتداء الخ يتضح لك انه يمكن اختصار العبارة الاولى المشهورة في كلام القوم
بحذف النسب وذلك بان يقال واذ كان بعضا من تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركا بين تمام المشترك
ونوع آخر يخالف له في الحقيقة فيكون فصل جنس واما ان يكون مشتركا بينهما فيكون مشتركا
بين الماهية وذلك النوع ولا يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف المقدر بل بعضه فثبت هناك
تمام مشترك آخر ويتم الدليل بلا حاجة الى ان يقال هو اما اعم واخص او مابين او مسود والمقصود
بما ذكر الاختصار لادفع السؤال فلا يتجه ان يقال يجوز ان يكون بعض تمام المشترك مشتركا بينه وبين
النوع الذي يزاها لانه فلا يلزم تمام مشترك آخر كما في اصل الدليل وانما قال العبارة الاولى دون
الدليل الاول اشارة الى اتحادهما بحسب الحقيقة وادوجه ذلك ان تضاحقهما لا يشبه على ذي
فطرة سليمة وكذا يتضح مما قرره انه لو قيد النوع الذي يزاها تمام المشترك بعدم مشاركتها الماهية
في تمام المشترك او بعدم وجود تمام المشترك فيه لاندفع السؤال الاخير الذي ذكره بقوله
ويقال وذلك لان كل واحد من هذين القيدين يقوم مقام تقييد ذلك النوع بمباينته تمام المشترك
وقوله لا يكون جواب عما يقال ما ذكر نحوه يقتضي انحصار جزء الماهية في الفصل وحده لانه
لا يكون جزءا لجميع الماهيات فهو غير الماهية عن بعضها والجنس اذا كان تمام المشترك بين الماهية
وجميع مشاركتها فيه اتحد الجواب في الكل وكان قريبا واذا لم يكن كذلك تعدد الجواب ويكون
عدد الاجوبة زائدا على مراتب البعد بواحد وكون الجنس البعيد جزءا للقريب معنى على
ما مر من امتناع جنسين لا يكون احدهما جزءا للآخر والفصل ان مير الماهية عن المشاركات
في الجنس القريب كان قريبا وميما عن جميع المشاركات الجنسية مطلقا وان ميرها عن مشاركتها
في البعيد كان بعيدا في مرتبة واما المير عن المشاركات في الوجود فان ميرها عن جميعها فهو
قريب والا فهو بعيد تتفاوت حاله بحسب كثرة ما ميرها عنه من تلك المشاركات وقتله وقيدته
المير في الوجود انما هو في الماهية المركبة من امرين متساو بين فيميز عن الكل فلا يتصور فيه بعد
ذكرها للذاتي خواص ثلثا فائدة هذه الخواص ان مير بها الذاتيات عن العرضيات ويتوصل
بذلك الى اقسام المعارف متيرا بعضها عن بعض وفي قوله بل لابد من ان يحكم بشبهة لها
اشارة الى ان امتناع الحكم بالدالب لا يتحقق الا مع وجوب الاستصحاب والخاصة الثانية اخص من
الاولى لانه اذا كان تصور الماهية بكنهها مستلزما لتصور الذاتي مع التصديق بشبهة لها كان تصورهما

مستلزما لذلك التصديق قطعاً بدون العكس اذ لا يلزم من كون التصديق كافياً في الحكم
 باثبوت ان يكون احدهما كافياً في الآخر مع ذلك الحكم على تقدير اخطار الماهية والذاتي
 معا بالبال وذلك لان مال امتناع سلب ووجوب الاثبات انما هو التصديق بشئ الذاتي
 للمهية ولا بد في كل تصديق ان يكون كل واحد من الموضوع والمحمول ملاحظاً للعقل قصداً
 يميز احدهما عن الآخر حتى يمكن للعقل ان يميز النسبة بينهما ايجاباً وسلباً وهاتان المحضتان
 لا تتحققان بالفعل بدون اخطار الماهية والذاتي معا بالبال فلا يكتفي في الاولى بمجرد تصورهما لان
 التصور قد يكون خطراً ملتفتاً اليه ولا في الثانية اخطار الماهية فضلاً عن تصورهما اتم تحققها
 بالقوة اعني كون الذاتي بحيث لو اخطر مع الماهية اتم رفعه عنها بل وجب اثباتها لما يتوقف
 على اخطارها بل لا على تصور شيء منها لان هذه النسبة ثابتة له حال كونها مجهولين
 بالكلية وفي قوله لان الاولى تشمل الوازم البنية بالمعنى الاعم والبيان بالمعنى الاخص دلالة على ان
 التصديق باللازم معتبر في اليمين الاخص ايضاً وبذلك يظهر كونه اخص قطعاً لكن لا يكون
 ح استلزام مجرد تصور المزم تصور اللازم كافي فيه كما يفهم من اعتباره في الالتزام وهي خاصة
 بطلقة اي لا يشترك الذي فيها العرض اللازم وذلك لانه لا يتحقق الا بعد تحقق الماهية ولا ينفك
 الا وان تنفي الماهية كالزوجة للاربعه فان قيل هذه الخاصة تنافي ما حكوا به من ان الذاتي متحد
 مع الماهية في الجبل والوجود لاستحالة ان يكون تقدم في الوجود متحداً فيه مع التماثل عرسته
 وتنفي صحة حل الذاتي على الماهيات لما عرفت من حل احداً تعاريف في الوجود على الآخر
 ويستلزم ان يكون كل مركب في العقل مركباً في الخارج مع انهم صرحوا بخلافه قلنا ما ذكرنا
 خاصة الجزء مطلقاً فانه لا كارجاً كان مقدماً في الوجود واهدم هناك فالجزء العقلي يتقدم
 على الماهية في العقل لا في الخارج فلا يلزم شيء مما ذكرتموه فذا اريد تميزه عن الجزء الخارجى زيد
 الحمل على اعتبار تقدم المذكور لثبوت تميزه عنه ايضاً وقد يقال الذي اى الجزء مطلقاً لا يصح
 توهمه مدفوعاً مع بقاء تلك الماهية كالواحد للثلاثة اذ لا يمكن ان يتوهم ارتفاعه مع بقاء ماهية
 البنية بخلاف الفردية اذ يمكن ان يتوهم ارتفاعها عنها مع بقائها نعم يمتنع ارتفاعها مع بقاء
 ماهية البنية موجودة فالحل ههنا المتصور فقط وهناك المتصور والبصير معاً والسر في
 ذلك ان ارتفاع الجزء به بعينه ارتفاع لكل لانه ارتفاع آخر ومن المستحيل ان يتصور
 انفكاك الشيء عن نفسه بخلاف ارتفاع اللازم فانه مغاير لارتفاع الماهية تابع له فامكن ان يتصور
 الانفكاك بينهما مع انفكاك الارتفاع علة الماهية مغاير لارتفاعها لا يمتنع له جواز ان
 يتصور انفكاك احدهما عن الآخر ويقال ايضاً ما لا يحتاج الى علة خارجة عن علة الذات بخلاف
 العرضي فانه يحتاج الى ارات وهي خارجة عن علة كازوجة المتساجدة الى ذات الاربعه
 ويقال ايضاً ما لا يحتاج الماهية في انصافها به الى علة مغايرة لاذاتها فان السواد لون لذاته
 لا شيء اخر يجعل لوانه هذه خاصة اضافية لان الوازم الماهية كذلك فان ائمة فرد في حد ذاتها
 لا شيء آخر يجعلها متصفة بالفردية والمقرر ان العلم بالماهية يستدعى العلم بالاجزاء قد تقرر هذا
 في الخاصة الثابتة حيث لم يمكن تصور الماهية بكنهها الاعمال الذاتي موصوفه به وفي الخاصة الثالثة
 حيث كان الذاتي تقدم ما على الماهية في الوجود الذاتي وفي اشارة وتقرر ان قول المصنف
 ويجب كونه معاً ما عند العلم بالماهية ليس حكماً مستأنفاً كذا يادر من ظاهره بل هو مندرج فيه قوله
 كائناً والمشهور في بيان اقوم ان لا نفس الناطقة بالقباس ازل معنى من المعاني احوالاً ثمة
 الجهل والعلم اما اجمالاً ارتعصلاً والمأخرون فهم ايمان العلم الاجمالى العلم بالشيء مع عدم العلم
 بامتنازه عن غيره ومن العلم الغصلى العلم به مع العلم بامتنازه وليس بشيء اذ ليس هذا احتلافاً

في نفس العلم بالشئ بل هو باعتبار افضله علم آخر وعدم انضمامه اليه وكما يعتبر العلم بالشئ مع العلم
 باختياره ومع عدمه يمكن ان يعتبر مع العلم بالي لازم او لمزيم كان له ومع عدمه فالصواب في تفسير
 الاجمال والتفصيل كإسباتي تحقيقه من كلام الشيخ ثم ان الامام انكر العلم الاجمالي وقال ليس
 للناس بالقياس الى الاشياء الاحالان الجهول والعلم على سبيل التفصيل وله في بيان ذلك طريقتان
 احدهما وهو المذكور في المختص ماذكر في الكتاب وهو مبنى على ما فهمه المتأخرون من العلم
 الاجمالي والتفصيلي وقد انكشف لك حاله باوضح بيان وتقرير والثاني ما ذكره في بعض تصانيفه
 وهو انه لم يحصل لبعض الذاتيات صورة في الذهن عند العلم بالماهية لم يكن العلم بها مستلزما للعلم
 بذاتيتها وان حصل لكل ذاتي صورة فيه فهو العلم التفصيلي وللول باطل فتعين الثاني وهو ان العلم
 بها مستلزم للعلم باجزائها مفصلة وجوابه ان حصول صورها لا يلزم كونها معلومة تفصيلا
 اذ بما كانت غير ملتفت اليها وبيان ذلك ان الانسان اذا قصد تصوري شئ قصد اولها فاذا حصل
 صورته في ذهنه لاحظته وميزه عن غيره والتفت اليه متمازا عنده كما يشهده الوجدان واذ لم يقصده
 كذلك وحصل في ذهنه في العلم بالاحاطة ولم يميزه عن غيره ولم يلتفت اليه قصدا والاول
 هو العلم التفصيلي والثاني هو العلم الاجمالي ثم انه اذا قصد تصورا المركب فلا شك ان مقصوده بالقصد
 الاول هو ذلك المركب ولما جزأه فهي مقصودة له بالقصد الثاني على قياس الوجود الخارجي
 فان الموجد اذا اراد إيجاد مركب كان مقصوده الاول ذلك المركب لكنه لا يبدله من إيجاد جزائه
 فهي داخله في قصده ثانيا فظهر ان الماهية اذا حصلت في العقل وكانت ملحوظة مقصودة
 بدتها كانت اجزاؤها متميزة فيه قطعا لكن لا يجب كونها ملاحظة منفردة عند العقل بعضها
 عن بعض بل ربما يكون عنده حالة بسيطة هي مبدأ لتفاصيل تلك الاجزاء بلا كسباب
 جديد فاذا وجد ذلك المتصور عقله الى اجزاء تمثلت فيه مفصلة وقوله كما رأينا تشبيه
 وتنظيم بخلاف قوله وكما اذا سلطنا قاله تمثيل لمن نحن فيه يجزئ من جزئياته وانما وجب ان تحقق
 هذا الموضع على الوجه الذي صورته لانه لا مزيد عليه ويعلم انه ان التفاوت بين الاجمال والتفصيل
 راجع الى نفس العلم بالشئ لا الى انضمام شئ آخر اليه فالعلم المعلوم في نفسه قد يكون ملاحظا بقصد
 متميز عن غيره امتياز تاما وقد لا يكون كذلك مع كونه معلوما في الحاصلين معا الاول المحمول
 لدى من يتبع انفاكه عن الشيء يدرج فيه الذاتيات ولو ان الماهية بينة كانت او غير بينة ولو ان
 الوجود كاسماء المجنسي ولثاني يتناول الثلاثة الاول فقط والثالث يختص بالذاتيات واللوازم
 البينة بالمعنى الاعم ومن المعلوم ان ما يمتنع ارتقا ساعد عن الماهية في الذهن بل يجب اثباته لها
 عند تصورها كان الحكم بينهما من قبيل الاوليات التي هي اقوى الضرورات فلا بد ان يمتنع
 انفكاكه عنها في نفس الامر والارتفاع الوثوق عن البداهيات وليس لكل ما يمتنع انفكاكه
 عن ماهية الشيء يجب ان يمتنع رفعه عنها في الذهن لجواز ان لا يكون ذلك الامتناع معلوما لنا
 كما في تساوي زوايا المثلث لثلاثين والاربع يختص بالذاتيات واللوازم البينة بالمعنى الاخص فكل
 من هذه الثلاثة اخص مما قبله الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع فالجمل في مثل قولنا
 الكتاب بالعلم انسان ذاتي بهذا المعنى وعرضي بالمعنى الاول لا لا وصف وان كان اخص
 ليس مستحقا لان يكون موضوعا للذات وتفسير الحاصل للموضوع بالحققة بما يحمل عليه
 موافقة موافق المتقدم ومنهم من فسر بما كل قائمه حقيقة سواء كان حاصله بمتضمني طبعه
 او بقاسم كقولنا الحجر متحرك الى تحت او الى فوق وما ليس كذلك فحمله عرضي كقولنا جالس
 اسفين متحرك فان الحركة ليست قائمه به حقيقة بل بالسفينة وهذا أشهر استعمالات حيث
 يقال للسكان في السفينة المتحركة انه متحرك بالعرض لا بالذات وانسب بما ذكره عليه من ان
 حمل ما اقتضاه الموضوع بطبعه ذاتي وعكسه عرضي ويسمى اى المحمول اللاحق بالموضوع

لا امر اعم واخص سمي في كتاب البرهان عرضيا ذاتيا سواء كان لاحقا به ولا واسطة او بواسطة
 مساوية كان حله عليه يسمى حلا ذاتيا وحل مابطة لاعم واخص يسمى حلا عرضيا
 وقد نهيك على ان حلا واحدا قد يكون ذاتيا اعتبارا وعرضيا باعتبار آخر فامل في الانقسام
 الثمانية وكيفية اجتمعها وافترافها اما ان يختص بطبيعة شئ حقيقة واحدة سياتيك
 ان هذا تناول خواص الاجناس العالية اولى بما يقال اما ان يختص بنوع واحد وقوله ودوام
 الشئ لا ينافي امكان الانفكاك في الجزئيات جواب سؤال وهو ان غير اللازم لا يكون دائما الشئ
 لان الدوام لا يفك عن الضرورة التي هي اللازم فلا يصح تقسيمه اليه والى المفارق بالفعل كما ذكرتم
 وتقرير الجواب ان الدوام لا يفك عن اللازم في الكلبيات ويفك عنه في الجزئيات وهذا القدر
 كاف في صحة ذلك التقسيم وفيه بحث لان امتناع الانفكاك المذكور في تعريف الزم يراد به المعنيان
 احدهما اخص وهو ان يكون منشأ ذلك الامتناع ذات اللازم والثاني اعم وهو ان يكون
 منشؤه اما الزمان او غيره وما ذكروه من امتناع الدوام للضرورة في الكلبيات دون الجزئيات
 مع كونه ضيقا ارادوا به امتناعه للمعنى الاخص حيث قالوا من المستبعد جدا بل من المستحيل
 ان يدوم بمحلول لجميع افراد الموضوع بحيث لا يفك عن شئ منها اصلا ولا يكون في طبيعة ذلك
 الموضوع اقضاء بوثقه والمعتبر في هذا المقام هو المعنى الاعم لاسيما من ان لازم شئ ان يرد قديكون
 لذات احدهما وقد يكون الامر منفصل ومن البين ان الدوام واللازم بهذا المعنى متلازمان
 مطلة اذ لابد للشئ الدائم في الكلبيات والجزئيات من عللة دائمة سواء كانت عين الذات او غيره
 واما تفكاك عن المعنى الاخص في الكلبيات ففيه ما ذكروه من الشك الذي لا يجري في الجزئيات
 اذ كما غير ما يدوم حكم جزئي ولا تقتضيه ذاته فالصواب ان يجاب بان ذلك التقسيم
 اما هو بالظلال المفهوم فان العقل اذا لاحظ دوام الشئ جوز انفكاكه عن امتناع الانفكاك
 مطلقا بدون العكس ولا يذهب عليك يريد انه عرف اللازم بما يمنع انفكاكه عن الماهية
 ثم قسم الى اللازم الوجود الذي لا يمنع انفكاكه عنها الى لازم الماهية الذي يمنع انفكاكه
 عنها وهذا تقسيم لشيء الى نفسه والى غيره وقوله فاقول اشارة الى ما سبق الى اوهاج
 القاصرين من ان الماهية اعم من الماهية الموجودة والماهية من حيث هي وتبينه على انه
 غلط فان الماهية من حيث هي ابست الالماهية بعينها فكيف تجعل نوعا مندرجا تحتها كالماهية
 الموجودة المدرجة فيها لا يقال قد اشتهر في كلامهم تقسيم الماهية الى اقسام ثلاثة هي الخالصة
 والمشرطة بشرط لا بشئ وما لا شرط معها فقد جوزوا كون الشيء قسما لنفسه ونوعا منها لا نقول
 هذه قرينة بالامر به لانهم ذكروا ان الماهية قد تنقسم بموارضها وقد تعقد بعد منها وقد لا تنقسم
 معها شئ منها والاولان يدرجان تحت الثالث اندراج نوعين متباينين تحت الامر وليس في ذلك
 تقسيم الماهية الى تلك الاقسام بل بيان ان لها اعتبارات ثلاث فان قبل اوثبت ان الماهية تحتها نوعان
 من حيث هي هي والموجودة لكانت اعم من كل واحد منهما وما يمنع انفكاكه عن الامر وجب
 بثبوته في ضمن كل واحد من نوعيه فلا يتدرج فيه ما يمنع انفكاكه عن احدهما دون الآخر
 كاللازم الوجود فلما معنى الكلام على تقدير كونها اعم انما يصدر في عاينها انه يمنع انفكاكه عن الماهية
 في الجملة اما ان يمنع انفكاكه عن هذا القسم منها او عن القسم الآخر على قياس ان يقال اللازم ما يمنع
 انفكاكه عن الشيء ثم تقسيمه الى قسميه اذ معناه ان ما صدق عليه انه يمنع انفكاكه عن الشيء
 في الجملة الذي هو الماهية الموجودة والشيء الذي هو الماهية من حيث هي ولو اراد باللازم ما يمنع
 انفكاكه عن مفهوم الشيء مطلقا لخرج عنه لازم الوجود ونظير ذلك ان يقال انفكاكه عن الحيوان
 ينقسم الى ما يمنع انفكاكه عن الانسان فقط والى ما يمنع انفكاكه عنه وعن القرس ايضا فانه
 يصح هذا التقسيم اذا اراد امتناع الانفكاك عن الحيوان في الجملة كانه قيل ما يمنع انفكاكه

من الحيوان اما كذا واما كذا ولا يصح اذا اريد امتناع الانفكاك عن طبيعة الحيوان من حيث
 هي هي والظاهر ان يقال الخارج عن الماهية اذا قبس اليها فان امتنع انفكاكها عنهما من حيث
 هي او بشرط الوجود كان لازما اليها والا فلا ويعلم منه ان المراد باللازم ههنا ما يمنع انفكاكها
 عن الماهية على احد الوجوهين واما اللازم مطلقا فهو ما يمنع انفكاكها عن الشيء الذي نسب
 اليه سواء كان كليا او جزئيا ومن ههنا تبين ان اللازم اذا عرفت بما يمنع انفكاكها عن الشيء لم ينحصر
 في لازم الماهية ولازم الوجود ثم المتبادر من الوجود هو الخارجى وحيث يعلم اللازم بشرط الوجود
 الذي بطريق المفادسة ولك ان تحمله على ما بناوله مما عا وكذا الحال اذا اعتبر في تعريف اللازم
 الماهية الموجودة وللأزم تقسيم آخر وهو ان اللازم سواء كان لازما للماهية من حيث هي
 او بشرط الوجود اما ان يتوقف حكم العقل لمزومه لمزومه على وسط او لا يتوقف وهذا تقسيم له
 باعتبار ان العقل فان الوسط المعرف بما ذكر لا يعتبر الابتناس الى حكم العقل واما الواسطة المذكورة
 في تقسيم العرضي الذاتي فهو بالنسبة الى نفس الامر كما تبين عليه هناك وانما قال اى حل لازم
 على مزومه لانه المراد من حل شيء على غيره لا ما يتبادر من عبارته لظهور فساده ولو قبل والاول
 باطل لانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما احتجنا في الحكم بلزوم شيء منها الى النظر وكسب وليس
 كذلك كما في مساواة زوايا المثلث لثقتين لانه قد يقع النظر وقد سبق مثل ذلك في باب التصور
 والتصديق فتذكر واذا اتى خروج الوسط عن الماهية وخروج اللازم عن الوسط معا فلا بد
 ان يكون الوسط اما عين الماهية او احلا فيها وكذا اللازم اما عين الوسط او داخل فيه فان كانا
 عينين كان اللازم عين الملزوم فلا لزوم ولا حل حقيقيا في شيء من المقدمتين وان كانا جزئيين
 كان اللازم جزءا للزوم وكلاما في العرضي الخارجى وكذا ان كان احدهما عينيا والاخر جزءا
 على انه ان كان الوسط عينيا كانت الكبرى نفس المطلوب ولا حل في الصغرى وان كان اللازم
 عينيا فالصغرى نفس المطلوب ولا حل في الكبرى وانما اعتبر الشغل حيث قال لجواز ان يكون
 هرصا مفارفا شاعلا اذ لابد ان تكون الصغرى كلية فيفتح الشكل الاول揖با كليا فان قيل الوسط
 هله الانساب الكبرى الى الصغرى واذا لم تجب العلة لشيء لم يجب المعلول فلما هو علة للتصديق
 بذلك الانساب فجاز ان لا يكون علة للشبهة في نفسه ويمكن التفتى عنه اى عن الوجه الثاني
 من النظر فان الوجه الاول منه لا يخلص عنه واختار ان التسلسل في اللزومات اذ لا يترب
 بين الاوساط اصلا بل هناك اوساط غير متناهية يتوقف عليها لزومات غير متناهية وبين ان ذلك
 التسلسل في امور موجودة هي التصديقات باللزومات لافى امور اعتبارية هي مفهوماتها
 وبه بما اختره على ان ما ذكره اولاً من ان التسلسل ههنا واقع في الاوساط ليس بتمام بل كان
 الواجب ان يقال اما التسلسل من طرف المبدأ فلان كل لزوم يتوقف على احد اللزومين اما لزوم
 الوسط للماهية او لزوم اللازم للوسط والوقوف عليه مبدأ للموقف فيكون التسلسل في المبادئ
 واعتراض على ما بينه من ان التسلسل في التصديقات التي هي مباد للتصديق بلزوم اللازم للماهية بانه
 تسلسل في العال المدة فان التصديق بمقد من اللزوم بعد الذهن للتصديق به الذي يفيض
 عليه من المبدأ ففاض ولا استحالة عندهم في تسلسل الملل المدة كما في حرركات الافلاك
 واستعداد الهولوى المنصيرية وذكر ان الاولى ان يتسك في ابطال التسلسل ههنا بل ما بطل به
 في باب التصور والتصديق وقد عرفت هناك انه ووقوف على حدود النفس ثم الاوساط غير
 متناهية كما مر واما عدم تنهيهما راا غير متناهية فلان كل وسط من تلك الاوساط التي لا تنهاى
 اما لازم واما له لازم فيكون بينهما وسط اخر وهما جرا ذلة لانهاى مرارا لانهاى يكون محصورا
 بين حاصرين هما الماهية ولازمها وههنا بحث وهو ان استحالة ذلك انما يظهر اذا كان
 فيها بين اجزاء المحصورات ترتب طبيعي او وضعي ولا ترتيب فيما بين الاوساط نعم لو قبل

وايضاً يلزم ان يتوقف حكم العقل بلزوم ذلك اللازم الماهية على احاطته بما لا ينشأ من مرار
لا ينشأ من كذا راجع الى ما تقدم واشد استحقاق منه وهذه الملازمة واضحة بذاتها فان ما كان
بوسط لو كان ييا لم يكن بوسط والمقدر خلافه واما الملازمة الاولى وهي قوله اولم يكن
اللازم القريب بين الشئ واخر الى الوسط فهي مجموعة لما عرفت من ان تصور الطرفين
انما لم يكن كافي في الجزم باللزوم بل بالنسبة مطلقاً لم يلزم الاقتصار الى الوسط المصطلح
بل ربما احتج على امر آخر كالخس والتجربة والتفان النفس الى غير ذلك فعمل ان عدم اقتضار
الوسط لا يستلزم كون اللازم يتناقض فلا يكون انتفاء كونه يتناقض لزوماً لوجود وسط على انه اوضح مجموع
الادلة المذكورة في اللازم القريب وغيره لا تنحصر القضية المطلقة في الاولى والكسبية لان جزم
العقل فيها بثبوت المحمول للموضوع اما ان يكون بوسط فهو غير بين اثبت للموضوع فالقضية
كسبية واما ان لا يكون بوسط فهو بين اثبت للموضوع والاقتضى الى الوسط وهو خلاف المفروض
فالقضية اولية وليس الامر كذلك اذ من القضايا ما هي متوقفة على المشاهدة والتواتر وغيرها
بل من الاوزام ما يعلم لزومه بالحدس والتجربة ومنهم من زاد المذكور في الكتاب ان اللازم
القريب بين المعنى الاعم وقد زاد المحقق الطوسي على ذلك وزعم ان اللازم القريب بين المعنى
الاخص لان الزوم هو امتناع الانفكاك ومن امتنع انفكاكه العرضي عن الماهية لا وسط
تكون ماهية المزوم وحدها مقتضية لذلك العرضي اما اقتضاهما ايها فلزوم واما استقلالها
في الاقتضاء فلا تنافي والوسط وعلى هذا فيما يتحقق ماهية المزوم يتحقق اللازم هناك
ففي حصلت في العقل حصل اللازم فيه وهو المطلوب ثم اعترض على نفسه اعمالى سبيل
المعارضة والتقص الاجالى وعبارته في ذلك الاعتراض هكذا وما قبل على ذلك من انه يقتضى
ان يكون الذهن متملاً عن كل ملزوم الى لازمه ثم الى لازم لازمه بالثبات ما بلغ حتى يتحصل
للوزام بأسرها بل جميع المعلوم الكسبية دفعة في ذهن فليس يوارد ويمكن تقرير هذه العبارة
بوجهين احدهما ان يقال لو استلزم تصور الماهية تصور لازمها القريب لزم ان ينقل الذهن من كل
ملزوم الى لازمه القريب ومن لازمه القريب الى لازمه القريب وهكذا اذ كل مفهوم له لازم قريب
فلزوم اندفاع الذهن من كل لازم الى آخر حتى يتحصل فيه جميع اللوازم او اقله في تلك السلسلة
بل جميع المعلوم الى التصديقات المتعلقة بتلك اللوازم وذلك باطل قطعاً سواء كانت تلك اللوازم
متناهية او غير متناهية الا ان هذا التقرير يستلزم ان يكون تقييد المعلوم بالمكسبية مستدركاً
وكان الشارح انما حذفه لان ثابتهما ان يقال لو استلزم تصور الماهية لازمها القريب لزم
من تصور الماهية تصور جميع لوازمها مطلقاً سواء كانت بوسط او غير وسط لان اللازم ان لم يكن
بوسط فتنافى وان كان بوسط بلزوم ذلك الوسط ان كان بلاوسط فكذلك وان كان بوسط فلا بد
من الانتهاء الى وسط لازم بغير وسط فيلزم من تصور الماهية تصور من تصورهما تصور الملازم
لانه بالنسبة الى المجموع لازم بغير وسط هكذا حتى تتعقل جميع اللوازم لانه لا يجمع العلوم
المكسبية الى جميع لازم بوسط واجاب المستلزم تصور اللازم تصور المزوم المتصلي الى
اذ تصور المزوم وكان ملحوظاً بقصد محطراتها بال استلزم تصور من تصور هذا الوجه تصور لازمه
القريب وليس يلزم من هذا انتقال ذهن عن كل ملزوم الى لازمه على احد الوجهين المذكورين
بل لو ان بطراً على هذا الذهن في بعض هذه المراتب ما يوجب اعراضه عن اللازم
فلا يكون ملتفتاً اليه قصداً فلا يلزم تصور لازم اللازم فلا يستلزم اندفاع الذهن من كل لازم
الى لازم آخر ورد هذا الجواب بالدليل الذي تمسك به يدل على ان مناط تصور المزوم يستلزم
تصور اللازم لان الماهية اذا كانت وحدها مقتضية له كان حصولها في العقل كافياً في حصوله
فاستلزام الخطأ في الاستلزام في ما اقتضاه دليلاً واوله الى جواب ما ذكره ذلك الزاعم

ان اعتبار الوسط بحسب التعقل فلام انه اذا لم يكن بين اللازم والمزوم وسط كان ماهية
 بالمزوم وحدها مقتضية للآزم اذا لا يلزم من عدم الوسط بينهما في التعقل ان لا يكون بينهما واسطة
 في نفس الامر فلا يلزم من انتفاء الوسط ان يكون المزوم وحده مقتضيا للآزم اقتضاء عقليا
 بحيث اذا حصل المزوم في العقل حصل لازمه فيه وان سلم انتفاء الواسطة واستقلال ماهية
 بالافتضاء كان الواجب ان تصافى ماهية بالآزم في الذهن وليس يلزم منه ان يكون ذلك اللازم
 متصورا فان الثالث متى حصل في العقل كان متصفا بمساواة زواياه لقائمين وربما لم تكن المساواة
 معقولة ولك ان تغرر الجواب هكذا ان اراد انه اذا انتفى الوسط كانت الماهية وحدها مقتضية
 للآزم في الخارج فهو مسلم لكنه لا يجدي نفعاً وان اراد انه ان انتفى اقتضت الماهية لازمه بحيث
 اذا حصلت في الذهن حصل معها فيه فهو مملو جزوا ان يتوقف تعقل اللازم على امر آخر
 مغاير للوسط ثم اعلم ان الذين بالمعنى الاخص ان اكتفى فيه باستلزام تصور المزوم تصور اللازم
 كما تشعربه عبارته في الدلالة الاتية لم يظهر كونه اخص الابال باعتباره يقال اذا زعمه في العقل
 وجب ان يكون تصورهما معا كافيا في الجزم بذلك اللازم وان اعتبر فيه استلزام التصور للتصور
 مع التصديق بالآزم كانت اخصيته ظاهرة كامر وكذا الحال اذا اشترط في الاستلزام الاخطار
 فانه اذا كان اخطار المزوم وحده مستلزما للتصور الآزم مع التصديق بلزومه كان اخطارهما
 معا مستلزما لذلك التصديق قطعا وكانت اخصيته ظاهرة وان لم يتبر فيه التصديق لم يظهر
 كونه اخص الابال ذكرناه واحتج الامام على ان كل لازم قريب بين بالمعنى الاخص حيث قال
 في المحض كل من تصور الماهية وجب ان يعقل لازمه القريب فقبل في توجيهه لان الماهية على لازمه
 القريب والعلم بالعلم يوجب لمعلم بالمعلول كما بين في الحكمة ولا نؤي ان يقال لو لم يلزم من العلم
 بالماهية العلم لازمه القريب لاستحالة تعرف القضية المجهولة من مقدمتين معاوتين والنيادر
 من عبارة المصنف ان الامام ادعى ان اللازم القريب بين بالمعنى الاخص وصرح بهذا صاحب
 القسطاس وذلك لانه قال بعد ذلك الاحتجاج لا يقال لازم الآزم لازم قريب لذلك الآزم
 فلو كان الآزم القريب بين للمزوم للشيء للزم من العلم بالعلم بالآزم فيلزم ان يكون جميع اللوازم
 بيته لانا نقول اننا لاندعي ان كل لازم قريب فهو بين الثبوت للمزوم الا بغير حضوره
 في الذهن والمماثل ذلك لا يجب كون اللوازم باسرها بيته وهذا صريح في ان القريب ان تصور
 مع مزومه حكم لمزومه له وحديثه يلزم احدا الامر بين ان لزومه معلوم مما سبق وانما قال هذا غاية
 تقرير الدليل لانه بالغ في تحرير مقدماته وتوضيحها واذا لم يكن الموضوع متصورا بكنهه جاز
 ان يكون ما هو ذق له مجهول الثبوت له ومن غمسة اختلف في ان النفس الناطقة جوهر او لا
 مع كونهم معترفين بان الجوهر جنس لما تحته وقد عرفت ان عدم الاحتجاج الى الوسط لا يستلزم
 العلم بنسبة المحمل الى الموضوع لجواز ان يتوقف ذلك العلم على امر آخر سوى الوسط كالخمس
 والجزيرة وعرفت ايضا ان محمول الصغرى في الشكل الاول قد يكون عرضا مفارقا شاملا
 مع ان اتساع الضرورة انكبة لجواز ذلك في الصغرى بل في الكبرى ايضا في انتاج غيرها
 من القضايا المجهولة اول لايه ل اذا كان اللازم القريب غير بين كان العرضي المفارق كذلك
 بالمعنى الاول فيحتاج الى وسط ويتم لزوم التسلسل لانا نقول جاز ان يكون العرضي المتعارف يتابع
 كون اللازم القريب يحتاج الى وسط ولو كفي هذا القدر من البيان وهو ان اللازم القريب اذا
 لم يكن بيده احتياج الى وسط في اثبات هذه المقدمة الفائلة بان محمول احدي المقدمتين اذا كان لازما
 قريبا احتياج الى وسط على تقدير كون القريب غير بين انكفي في اثبات اصل ادعوى كما قرره
 وقرر جواب المصنف جازي كل واحد من الذين الاخص والاعم وكذا اجوبة السارح جازية

ففيها سوى المنع الرابع فانه مقيد سنده لا يجري في الاعم اذ لا يتجه ان يقال فيه لا يلزم
من انتفاء البين بالمعنى الاخص انتفاء البين بالمعنى الاعم واما قوله ولو كن فلا شبهة في ورود عليه
ايضا التشكيك ليس في نفي اللزوم بل في اللزوم يعني ان عبارة المصنف غير مرضية اذ لم يرد
بقوله تشكك ان الامام اوقع هناك شكاً حقيقة لتكون نسبتة الى طرفي الاثبات والتي على سواء
فيكون التشكيك في احدهما غير التشكيك في الاخر بل اراد انه اورد شبهة بوجه انتفاء ماهو ثابت
في الواقع فانه المتبادر من قولنا شكك فلان في كذا ومن البين ان الواقع هو اللزوم لانفيه فان قيل
ما نسك به المشكك ان استلزام مدعاء فقد ثبت اللزوم وان كان ما ذكره ابطالا للشيء بنفسه
والا فلا يجدي نفعاً قلنا مقصوده ايراد قدح على اللزوم وذلك لا يتوقف على كونه مشتقاً بحتى
يجب الاستلزام فان لم يكن لازماً يمكن ارتفاع اللزوم عنهما فترى ان اللزوم ان لم يكن لازماً للشيء
من المتلازمين اصلاً يمكن ارتفاعه عنهما معاً وذلك باطل اذ لو كان ممكناً لم يلزم من فرض
وقوعه محال لكن وقوع ارتفاعه يستلزم محالاً لانه اذا ارتفع اللزوم عنهما امكن الانفكاك بينهما
اذ لو امتنع الانفكاك بينهما كان اللزوم باقياً والمقدر ارتفاعه وامكن الانفكاك بينهما مع اذ لا يبقى
حينئذ اللازم لازماً ولا يلزم ملزوماً فقولوه وامكن ارتفاع اللزوم انما يكون لجواز الانفكاك معناه
ان امكن الارتفاع على تقدير وقوعه اشارة الى ان فرض وقوع الارتفاع شيء انما يكون لجواز
الانفكاك كما يدل عليه قوله وقد فرضنا ارتفاعه وان اردت ان تقتصر على امكان الارتفاع
وحده قلت امكان الارتفاع انما يكون بامكان جواز الانفكاك لان اللزوم امتناع الانفكاك ومقابلته
جواز الانفكاك فاذا امكن ارتفاع ذلك الامتناع امكن ثبوت نقضه اعني جواز الانفكاك
بالضرورة لكن جواز الانفكاك بين اللازم والملزوم مع فكذا امكله لان امكان المحال محال وقوله
ولان اللزوم امتناع الانفكاك وجه ثان لبيان ان امكان ارتفاع اللزوم انما يكون لجواز الانفكاك
ولا بد فيه ايضاً من فرض وقوع الارتفاع حتى يصح قوله فيجوز الانفكاك والا فلا يلزم مما ذكره
امكان جواز الانفكاك كما قررناه لا جوازه وقد عرفت ان الاقتصار على امكان الجواز كاف لاثبات
المطلوب الاول ان لزوم المحال من فرض الوقوع اظهر انكشافاً وقوله واذا جاز الانفكاك متعلق
بالوجهين معاً وانه الدال على ابطال الشق الاول من الترديد فان الواحد يلزمه كونه نصف
الآخرين اى الواحد له نسبة الى كل مرتبة من مراتب الاعداد التي لا تنهاى فلذا اعتبر العقل
الواحد وتوجه الى تحصيل تلك المراتب بتضعيفه بنسبه اليها فلا شك ان تلك المراتب ترتب
وبحسب ترتبها ترتب نسب الواحد اليها ايضاً بالاعتبار وبس المراد من تسلسل الامور
الاعتبارية انها ترتب في الاعتبار بالفعل الى غير النهاية لان العقل لا يقوى على اعتبار
ما لا ينهيه مفصلة بل معناه ان الاعتبار في تلك الامور لا يصل الى حد يجب وقوعه عنده
ولا يمكنه ان يتجاوزهما وبما يحقق ذلك اى الذى ذكرناه من تسلسل الازمان بحسب الاعتبار
واقطع عنها بانقطاعه وهذا التحقيق انما يتكشف على ما ينبغي بعد تمهيد مقدمة وهى
ان نسبة البصيرة الى مدركاتها نسبة البصر الى بصيراته فكما ان الناظر في المرآة ربما جعلها
وسيلة الى ادراك ما ترسم فيها من الصور فيلاحظ بها تلك الصور قصداً بحيث يتمكن من اجزاء
الاحكام عليها ويكون المرآة حينئذ ملحوظة تبعاً على انها آلة لمشاهدة تلك الصور وتعرف
احوالها وليس للعقل بهذه الملاحظة ان يتمكن من الحكم على المرآة بصفاها جوهرها وصفاتها
وجوهرها الى غير ذلك من صفاتها وربما لاحظ المرآة قصداً وتوجه اليها باجراء الاحكام عليها
كذلك البصيرة فتجعل بعض مدركاتها مرآة لمشاهدة بعضها كما اذا اعتبرت اللزوم ولاحظته
من حيث انه حالة بين اللازم والملزوم يرتبط بها احدهما بالآخر واللزوم بهذا الاعتبار يعرف

حال اللازم والملزوم كأنه آلة للعقل في تعرف حالهما ومرة نشاهد بها تلك الحال فلا يكون
 اللزوم حينئذ ملحوظا بالقصد ولا يقدر العقل بهذه الملاحظة أن يحكم على اللزوم بشئ
 ولأن يعتبر نسبة إلى شئ بل العقل على هذا التقدير إنما يلاحظ تلك الحالة أعني اللزوم باعتبار
 ملاحظتهما أعني اللازم والملزوم فهو متوجه اليهما قصدا وإلى اللزوم تبعا وقبيحيل مرأتها
 ملحوظة بالذات مقصودة في نفسها أصالة كما إذا عتبت اللزوم ولا حفظته من حيث أنه مفهوم
 من المفهومات فإذا اعتبر العقل اللزوم على الوجه الأول فلا تسلسل أصلا لما عرفت
 من أن العقل حينئذ لا يقدر على اعتبار نسبة اللزوم إلى أحد المتلازمين حتى يمكنه اعتبار لزوم
 آخر بينهما وبين أحدهما وإذا اعتبرها على الوجه الثاني ولا حظ أيضا أحد المتلازمين وتعمل
 نسبة بينهما باعتبار لهما آخر بينهما فاعتبار اللزوم الآخر يتوقف على ثلاث ملاحظات كما قررها
 ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات والملاحظات إلى غير النهاية حتى يلزم التس في اللزومات
 المتفرعة عليها بل لا بد أن يتقطع اعتباره في مرتبة من المراتب التي لا تقف عنده حد وعلى هذا
 الذي حققناه فاعتبر حال التس في سائر الأمور الاعتبارية التي يتكرر نوعها فإن الامكان إذا اعتبر
 من حيث أنه حالة بين المساهمة والوجود لم يمكن للعقل على هذا التقدير أن يعتبر نسبة الوجود
 إلى الامكان فضلا عن كفية تلك النسبة وإذا اعتبره من حيث أنه مفهوم من المفهومات ولا حظ
 معه مفهوم الوجود ونسبه إليه أمكنه أن يعتبره أمكانا آخر فاعتبار الامكان الآخر يتوقف
 على ثلث ملاحظات وكذا الحال في الوجوب والامتناع فإن قلت الامكان امر اعتباري فإن اعتبر
 انصاف الممكن به كان ذلك واجبا لا ممكنا وإن اعتبر وجوده في نفسه كان ممتمنا فحينئذ يتصور له
 امكان آخر قلت تختار الأول ويلزم التس في تلك الوجوبات التي بعد الامكان والثاني ويسلسل
 الامتناعات المتبعة بعده وكل واحد من الوجوب والامتناع إذا قيس إلى موصوفة يعتبره وجوب
 وإذا اعتبر وجوده في نفسه عرض له الامتناع وإذا فرض أن الامكان والوجوب موجودان في الخارج
 كأنهما كميتان لهما صفات للممكن والواجب ولا مجال أن يتوهم ذلك في الامتناع وإذا اعتبر
 الحصول من حيث أنه مفهوم واعتبر المحل الذي تعلق به ولو حظ النسبة بينهما يعتبر حصول
 آخر وإذا اعتبر الوحدة من حيث ذاتها ونسب إليها الانقسام وعدمه يعتبرها وحدة أخرى
 وقس حال العروض والحلول والاتصاف والموصوفية والوصفية ونظائرها على ما تحققت
 دفعا للشبهات الواردة عليها باعتبار لزوم تسلسلها هذا وأما يقال من أن لزوم اللزوم عين
 اللزوم لأن اللزوم لازم بذاته لا بلزوم منسار له كما أن وجود الوجود عينه وكذا وحدة الوحدة
 وحصول الحصول وأما كان الامكان وجوب الوجوب فما لا يقول عليه كما يشهد به كل طيبة نقادة
 وقرينة وقادة وبس لقسائل أن يقول لو كان اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين خص هذا
 التقدير باللزوم في المرتبة الثانية أعني لزوم اللزوم لأحد المتلازمين لأن الكلام في الشبهة كان مسوقا له
 حيث قيل للزوم اما أن يكون لازما لأحد المتلازمين أو لا يكون وذلك لأنه منشأ التس فالحكم يكون
 اللزوم اعتبارا يدفع استحالة مثل هذا التس الذي له مزيد اختصاص باللزوم الثاني وما بعده
 من المراتب مع أن جريان هذا التقدير في المرتبة الأولى أظهر إذ يكفي ههنا أن يقال لو كان اللزوم
 بين السبئين امرا اعتباريا فما يتمه العقل لم يتحقق اللزوم بينهما إذ لا معنى للاعتبار
 إلا ذلك ومن البين أن اعتبار العقل ليس ضروريا ولا دائما وإذا انتفى اعتباره لم يتحقق اللزوم بينهما
 فلا يكون اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما وما هو في المرتبة الثانية يحتاج إلى أن يقال إذا لم يعتبر العقل
 اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين لم يتحقق اللزوم وحينئذ أمكن انفكاك اللزوم عن أحدهما
 مطلقا وإذا أمكن انفكاك اللزوم عن المتلازمين معا فوضنا وقوع هذا الكميات أمكن انفكاك

بين المتلازمين اذ لو امتنع الانفكاك بينهما لم يكن انفكاك اللازم عنهما واقعا وقد فرضنا وقوعه
واذا امكن الانفكاك بينهما لم يكن اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما واما قوله وايضا نحن نعلم
بالضرورة فهو تقرير لدليل ثان وعلى وجه عام تناول المراتب كلها وقوله فلبست الزوومات
امورا اعتبارية بل حقيقية يتحدهما للدليلين واذا كانت امورا حقيقية امتنع تسلسلها والجواب
عن الدليل الاول الاتالم انه اذ لم يكن اللازم انه في امر متحققا اى موجودا في نفس الامر امكن
الانفكاك بين اللازم الاول واحد المتلازمين وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن لزوم الاول لازما في نفس
الامر لاحد المتلازمين وهو مم فانه ليس يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في نفس الامر انتفاء الحمل
في نفس الامر غاية ما في الباب ان مبدأ المحمول كاللزام مثلا اذا كان متغيا في نفس الامر كان
المحمول كفهوم اللازم متغيا فيها انتفاء جزئه ولا يلزم منه ان لا يصدق ذلك المحمول العدمي
على شئ في نفس الامر لجواز صدق المفهومات العدمية في نفس الامر على الاشياء الموجودة
فيها الا يرى انه مفهوم الاعمى ليس موجودا خارجيا مع صدق قولنا زيد اعمى في الخارج وكذلك
الاربعة اذا تحققت في الذهن كانت متصفة بالزوجية في نفس الامر وان لم تكن الزوجية
متصورة معها وتحقق ذلك ان الموجود في الخارج اوفى نفس الامر ما كان الخارج او نفس
الامر طرفا لتحقيقه ووجوده في نفسه لا يصدق على شئ واتصاف ذلك لشئ به كما في المشالين
المدكورين اذ معنى الاول ان هذا متصف في الخارج بالعمى لان العمى متحقق فيه وثابت له
لان الخارج في نفس الامر وقع طرفا لاتصاف نفسه بالوجود العمى او مفهوم العمى او مفهوم
الاتصاف ولا يلزم وجود شئ فيها في الخارج نعم يجب في صدق هذه القضية ان يكون زيد
موجودا في الخارج والا امتنع اتصافه بشئ فيه ومعنى التالى ان الاربعة متصفة في نفس الامر
بالزوجية وصدق هذا الحكم لا يقتضى ان تكون الزوجية او مفهوم الزوج او الاتصاف موجودا
من الموجودات بحسب نفس الامر اما في الخارج اوفى الذهن بل يقتضى وجود الاربعة بحسبها
واو في الذهن فان قلت الاتصاف المقيد بالخارج او نفس الامر ان اقتضى وجود الموصوف
فيه اقتضى وجود الصفة فيه ايضا قلت لا يلزم ذلك فان يدبها العقل حاكمة بان زيدا اذا لم يوجد
في الخارج اصلا لم يتصف فيه بثبوت شئ له قطعا سواء كان ذلك الشئ وجوديا او عديميا
وبان العمى معدوم في الخارج مع اتصاف زيدا به فيه ومن ثمة قالوا صدق القضية الموجبة المعدولة
الخارجية يستدعي وجود موضوعها في الخارج دون وجود محمولها والحاصل ان مبادئ
المحمولات بحسب نفس الامر قد تكون امورا موجودة بحسبها كالياساض فانه امر متحقق
في الخارج فيذكره العقل ويمتدع مفهوم الايض ويحمله على الجسم قد لا تكون موجودة بحسبها
كالزوم والزوجية والمغايرة وغيرها من الامور الاعتبارية فان موضوعاتها متصفة بها في نفس
الامر فاذا ادرك العقل ان يحكم بها عليها تصورها ولا حظ لها فاصارت حينئذ موجودات ذهنية
لم يحكم بها على تلك الموضوعات احكاما مطابقة لها في نفس الامر مع اتنازع بلا شبهة انها
متصفة بها قبل اعتبار العقل وملاحظتها اياها ايضا وما يتوهم في ان ثبوت شئ لاخر فرع
الثبت ذلك الشئ في نفسه فانما يصح اذا كان ثبوته له كثبوت الاعراض لمحلها واما اذا كان معنى
صدقه عليه واتصاف تلك الغير به فلا اذ يصح صدق الاعلام على الوجودات كما تحققت
لايقال للماهيات متصفة بلو زعمها في نفس الامر سواء وجدت تلك الماهيات فيها او لا فان الاربعة
زوج في حد نفسها وان لم تكن موجودة اصلا لا نقول نحن نعلم بالضرورة ان ما لا يثبت
له وجود من الوجود لا يتصف بثبوت شئ له كما هو اما لازم الماهية فليس معناها انها متصفة
به سواء وجدت باحد لوجودين او لا بل معناها انها انما وجدت كانت متصفة به اذ ليس لخصوصية

أحد الموجودين مدخل في اقتضائه بل الماهية تقتضيه باعتبار مطلق وجودها والجواب عن
الدليل الثاني أن المعلوم بالضرورة هناك أي فيما إذا كان بين الأمرين لزوم ليس هو أن الزوم
بينهما موجود من الموجودات في نفس الأمر بل كون أحد هما لازما للآخر في نفس الأمر
وهو لا يستلزم كون الزوم أمرا متحققا موجودا في نفس الأمر لما يثبت أنه الأول فقلنا لا فرق
بين الزوم العدمي أي المعدم في الخارج وبين عدم الزوم لأن حصول الفرق بينهما يستلزم
الزوم العدمي موجودا حال كونه معدوما فلا فرق إذن بين قولنا زومه عدمي وبين قولنا لا لزوم
بينهما فلا يكون حينئذ اللازم لازما هـ وأما الثاني فلو قررناه من أن الزوم إما أن يكون
لازما لأحد المتلازمين أولا وقوله على هذا لا يتوجه جوابه المذكور يرد عليه أنه كلام على السند
فإن المصنوع استحالة النسب واعتدائه بأنه في الأمور الاعتبارية ثابت كونه تسلسلا في الأمور الحقيقية
إبطال للسند الآخر فلا يدفع به المنع لجواز أن نقول سلناه أنه في الأمور المحصلة لكنه إنما
يستحيل إذا كان في طرف المبدأ وهو ممتنع بذكره الشارح والفرق بين الزوم العدمي وبين عدم
الزوم ظ لأن الأول إيجاب مفهوم عدمي والثاني سلبه فيقتضي بلان كافي للمفهومات الوجودية
والإعدام متماثل في نفس الأمر فإن عدم الشرط يستلزم مطلقا عدم المشروط بدون العكس كذا
وعدم المعلول يستلزم عدم العلة بخلاف العكس إذا كان مساويا لعلتها وإضاعدا لشرطه ويجب
عدم المشروط وعدم العلة يجب عدم معلولها المساوي ولا إيجاب في عكسهما
أصلا لا يقال نحن نقول من الراس أي نقول ابتداء في إبطال القسم الأول وهو أن يكون
الزوم معدوما في الخارج أن كان امتناع الانفكاك بين اللازم والمزوم متحققا في الخارج فذلك
أدلة على لزوم سوى امتناع الانفكاك وأن لم يكن متحققا فيه كان نقضه وهو الانفكاك بينهما
متحققا فيه واللازم يقع النقضان عنه معا وعلى هذا التقدير لا يكون اللازم لازما في الخارج ولا المزوم
لزوما فيه هـ فلا نفرض الكلام في الوازم الخارجي ونقول أيضا اللازم ماله لزوم فلو لم يكن
اللازم لزوم متحقق في الخارج ولم يكن لازما في الخارج وهو بطلان الكلام مفروض فيه هو لازم
في الخارج فنقول لا نفرض متعالي بالدليلين معا والجواب عن الأول أن ارتفاع النقضين بحسب الوجود
الخارجي جائز كارتفاع الضدين بحسبه فإن الأمور الاعتبارية وتقابضها كالاشتغال والامتناع
لا وجود لهما في الخارج وإنما المنع ارتفاع النقضين بحسب الصدق أي يستحيل أن يفرض مفهوم
لا يصدق عليه أنه متمتع لأنه ليس بمتمتع وليس يلزم من انصاف ذلك المفهوم بأحد هـ في نفس الأمر
أوفي الخارج أن يكون أحدهما موجودا فيه وتحريره أن نقض قولنا الامتناع وجوده وقولنا الامتناع
ليس بوجود لأن الامتناع موجود فليس يلزم من ارتفاع وجودهما في الخارج ارتفاع
النقضين في الواقع كالتبادر إليه أو هـ القاصرين والجواب عن الثاني ما مر تحقيقه من أن
انتفاء مبدأ المحمول في الخارج لا يستلزم انتفاء المجل الخارجي فلا يلزم من انتفاء الزوم في الخارج
أن لا يكون شيء لازما في الخارج وأثنى سلما ذلك أي ولئن سلنا عدم الفرق بين الزوم العدمي
وعدم الزوم وحتى يثبت كون الزومات موجودة فلام استحالة النسب فيها على تقدير وجودها
وأما يستحيل لو كان من طرف المبدأ وذلك لأن البرهان القاطع إنما قائم على استحالة الوجوب انتهاء
الموجودات في التصاعد إلى واجب وجود متناهية بخلاف سائر التسلسلات التي فيها ما يجب
نظر المنع إلى استحالتها فإن قيل الزوم بين المتلازمين يتوقف على لزوم سابق بينه وبين أحد
المتلازمين أي يلزم من انتفاء ذلك السابق انتفاءه وكذا كل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق
فلسلسل الزومات الوجودية من جانب المبدأ فلما لا يلزم من استلزام انتفاء الزوم الذي سبقه
بالسابق انتفاء اللاحق أن يكون ذلك السابق علة له بل يجوز أن يكون من لازمه فينتهي بانتفاءه
وكيف كونه علة وهو نسبة بين اللاحق وأحد المتلازمين فيكون معلولا له متأخرا عنه فلا يكون

السلسل من جانب المبدأ واعلم ان الامام بعد ما قرر الشبهة اجاب عنها بانها تشكيك في الضروريات
الاوليات فلا يستحق الجواب وقد تمسك بذلك في كثير من المواضع ورد عليه بأنه غير مرضي عند
المحصلين بل يجب ان يعين فساد دليل الخصم بالمنع او انتقض او المعارضة وفيه بحث لانه مصادفة
الشبهة بالبداهات التي لا تطرق اليها شك يدل على ان فيها خللا وان لم يكن معينا كان نقضها
ومعارضتها في العقليات الصرفة يدلان على ذلك فلا ترجح لهما عليها نعم حل الشبهة
بتعيين خللها اقوى من الكل فانه يوجب مزيد طمس ثبوتها بدفعها كالعالم للواجب والانسان
فان ذات الواجب تعالى يقتضي لذاته امتناع انفكاكه مفهوم العالم بالفعل عنه وذات الانسان
يقتضي بواسطة جزئه امتناع انفكاكه العالم بالامكان اى الصالح لادراك الكليات عنه وليس مفهوم
العالم مقتضيا لامتناع انفكاكه عن شئ من المزمومة المذكورين ولو قال كالعالم والمقتضى للواجب
يكنان لظهر في التمثيل فانه ذاته تعالى يقتضى افاضة الكسالات بتواسط علمه الذى يقتضيه ذاته
بلا واسطة ومفهوم ذى العرض يقتضى امتناع انفكاكه عن الجوهر بلا واسطة ومفهوم المسطح
يقتضى امتناع انفكاكه عن الجسم الطبيعى بتوسط كونه ذات جسم تعليمي وليس شئ من هذين
المزمومين يقتضى نظرا الى ذاته امتناع انفكاكه لازمه عنه وتعالى يقل كالعرض للجوهر والمسطح للجسم
كما ذكره بعضهم لان الكلام في اللوازم الجلية دون الاتصالية وفي قوله نظرا الى كل منهما
خلل لاستلزام استناد لزوم واحد الى مقتضيين مستقلين فالصواب ان يقال نظرا الى مجموعهما
فان لعقل كاي يجوز استناده الى احدهما فقد يجوز استناده اليهما معا فهذه اقسام ثلثة وكل واحد
منها اما بوسط او بغير وسط فالجميع ستة كما سنسبه عليها بامثلتها واذ اضم اليها ما يكون لامر منفصل
صارت الاقسام سبعة واذ اعتبر بساطة اللزوم وتركبه ارتقت الى اربعة عشر وهذه هي الاقسام
العقلية سواء كانت باجمعهما واقعة في نفس الامر او لا والمقصود من التمثيل بما ذكره هذا التفهيم
لارعاية المطابقة للواقع فالمنافسة في تلك الاثثة لا تندفع فيما قصد بها وانما اردت ايضا اثبات
لما هو مستند الى المنفصل تنبيه على ان ذلك المنفصل قد يكون مقتضيه بلا توسط منفصل
آخر كالبداء الاول المقتضى لزوم الوجود للعقل وقد يكون مقتضيه بواسطة كاقضاء المبدأ
الاول بتوسط العقل الاول لزوم الوجود للفلان ومنهم من قال لزوم المحمول للموضوع قد يستند الى ذات
الموضوع بان تكون طبيعته متممة بدون ذلك المحمول وكانت طبيعة المحمول جائزة بدون الموضوع
وذلك اللزوم اما بغير وسط كالزوم طبيعة الجنس لقصور اولوا عنه واما بوسط كالزوم خاصة
الجنس له بتوسطه وقد يستند الى ذات المحمول بوسط او بغير وسط اذا كانت طبيعة المحمول
متممة بدون الموضوع وكانت طبيعة جائزة بدون المحمول وقال ولعل هذا غير جائز لان جواز
الموضوع بدون المحمول قاذح في اللزوم وقد يستند الى ذاتيهما معا كالزوم المنجب والضاحك
بالامكان للانسان ولا يستلزم عليك ان ما ذكره في القسم الثاني انما يفهم على ما فهمه لاعلى
ما قررناه من ان اللزوم قد يقتضيه ذات احد طرفيه وحده وقد يقتضيه ذاتاهما جميعا ومنهم
لم يعتبر المستند الى الطرفين فقال لزوم امر لآخر اما في احدهما لذات اللزوم اول ذات اللزوم وعلى
التقديرين اما ان يكون بوسط او بغير وسط والوسط اما حال في احدهما او محل له واما لامر منفصل
فالاقسام سبعة سواء كان اللزوم بسيطا او مركبا ثم اوردها امثلة اكثرها من الزومات الاتصالية
كالزوم وجود النهار لاطلوع الشمس مثلا ولا ينبغي ان المراد منها تقسيم لزوم المحمولات لوضوئها
وان كانت تلك الاقسام جائزة حارفة في لزومات المتصلات ايضا اذا لم يستمر في الوسط الحمل
فان قيل عبارة المصنف لانا اول المستند الى مجموع اللزوم والملزوم ايضا قلنا استناد اللزوم الى احدهما
مطلقا يتناول استناده اليهما معا وقد نبهه الشارح على ذلك بقوله قد يكون الذات احدهما فقط

وقد يكون لذاتيهما معافته كافتضاء المقارقات الملازمة بين معلولاتها فان المعلوم الاول يقتضى
اللازم بين العقل والشيء والفلك الاول ونفسه لاجل نسبة خاصة له اليهما وان لم نعلمها بينهما اذا جاز
ذلك في الزوم الاتصال جازي الزوم الجملي ولو كان للبيسط محمول لازم امكن مقتضاه له امتناع
انفكاكه عنه وذلك فرع كونه مقتضيا لذلك اللازم فيكون فاعلا له وقابلا معا وهو بطعما وسند
منع الملازمة في الدليلين جواز استناد الزوم الى اللازم والى امر منفصل كما ذكره وجاز ان يستند
الى جواز كون اللازم امرا اعتباريا كما اشير اليه في الكشف والثاني في الملازمة الاولى كون البيسط
فاعلا وقابلا للشيء واحد وفي الثانية كونه مصدر الاثرين والقاعدتان هما انفسا هذين التالين
ولم يتم الاستدلال على شيء منهما كما علم في موضعه ثم الملازمة بمنزلة الصغرى والاستثنائية
بمعزاة الكبرى فترتيب البحث ان تمنع الملازمة اولاً ثم تنزل على تقدير تسليمها الى منع انتفاء
الثاني واذا عكس كان منعا للشيء بعد ايهاهم تسليمه وفي قوله ككون الشخص اياً اشارة
الى ما مر من ان الدوام قد يخلو عن الضرورة في الجزئيات دون الكلبات وسريع الزوال قد يكون
سهل الزوال كالخل وقد يكون صيره كاشق وكذا البطيء قد يسهل زواله كالشباب
وقد يسهل كالمائة واعتبر في تقسيم الكلي المفرد الى اقسامه الخمسة نسبتها الى ماهية الجزئيات
المتنفة الحقيقة كما هو طريق القوم وقد عرفت ما فيه من الفساد فلذلك عقبه بتقسيم الشيخ
في الشفاء ومجصوله ان الكلي امان يعتبر من حيث انه غير خارج عن ماهية ما نسب هو اليه
من جزئياته او يعتبر من حيث انه خارج عنها فالثاني هو العرضي الذي ان اعتبر من حيث له شخص
بطبيعة واحدة كانت خاصة وان اعتبر من حيث انه مشترك بين طبائع مختلفة الحقايق كان عرضيا
عاما والاول هو الذاتي المنقسم الى ما يدل على الماهية المشتركة بين الحقايق المختلفة
وهو الجنس او الماهية المختصة بامور لا تختلف بالاعدد وهو النوع والى ما لا يدل على
الماهية وهذا القسم يجب ان يكون فصلا اذ لا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والاول
على الماهية المشتركة بل يجب ان يكون اخصر منه فيكون صالحا للتمييز الذاتي عن بعض
المشاركات في اعم الذاتيات وفيه بحث لان الذاتي الذي لا يدل على الماهية وان لا يجوز ان يكون اعم
الذاتيات لكذلك لا يجب ان يكون اخص منه لجوازا ان يكون لتلك الماهية جزء هو اعم من سائر اجزاؤها
بان تكون مركبة من امور كلها او بعضها متساوية مع بعضها ونها اخص من البعض الآخر
اذا لم يتم برهان على امتناع مثل هذا التركيب كما سيرد عليك وما يتناظره لك بطلان ما تمسك به
في اثبات كونه اخص من انه لا يجوز ان يكون مباينا لاعم الذاتيات لامتناع المباينة بين اثبات
ماهية واحدة ولا مساواة والا لكان فصلا لذلك الا اعم وجب ان لا يكون له جنس بناء على
القاعدة المشهورة وذلك الجنس اعم منه قطعاً فلا يكون هو اعم الذاتيات وهو خلاف
المفروض لفظاً للجنس اى اللفظة التي كانت في اللغة اليونانية تدل على معنى الجنس لم تكن
تدل عليه بالوضع الاول بل بالوضع الثاني على طريقة العقل من المعنى الاصلي وانما كان ذلك الواحد
المنسوب اليه اولى بالجنسية لانه سبب المعنى النسبي المشترك الذي هو جنس تلك الاشخاص المتعددة
والسبب اولى من المعنى الاصلي وانما كان ذلك الواحد المنسوب اليه اولى بالاسم من السبب
اذا وافقه في معناه وقار به قال الشيخ ويشبهه اتم ايضا كانوا يسمون الحرف والصناعات اجناسا للمشاركين
فيها وكانوا يسمون ايضا الشركة نفسها اجناسا فلهذا معانار به كانت تلك اللفظة تطلق عليهم اعندهم
ثم نقلت الى المعنى المصطلح للمماثلة المذكورة لانه مقول على واحد فيقال هذا يدو يا عكس
كون الشخص محمولا على الشيء جلا ايجاسيا انما هو بحسب الظل لان الجزئي الحقيقي من حيث
هو جزئي حقيقي لا يحمل على غيره لانه هو الهوية وظانها لا تصدق على غيره بل الاشياء صادقة

عليها والسرفية له ذات متأصلة لا يمكن للعقل اذا لاحظها ان يعتبر صدقها الاعلى نفسها لعدم التغاير
والاعلى غير تاصيلها في حد ذاتها بل نظر ذلك لمن تأمل في ذات زيد بخلاف المفهوم الكلي فانه ذات
متأصلة في مقتضى ارتباطها غيرها فاعقل ان يحملها عليه وكل محمول على الشيء فهو كلي واما قولنا
هنا زيد فمعناه ان هذا مسمى زيد او مدلول لهذا اللفظ او ذات مشخصة الى غير ذلك من المفهومات
الكلمة ولو اريد زيد ههنا ذاته المخصوصة التي اشير اليها بهذا لم يكن هناك حل البحبس اللفظ
كايشهد به التأمل الصادق وكذا الحال في عكسه لانه مرادف للكلي وذلك لان مفهوم الكلي
لا يمنع نفس تصور من وقوع الشراكة فيه بين كثيرين اى هو صالح بمجرد تصور العمل عليها
وهذا هو المراد من القول على كثيرين فلا فرق بينهما الا بالاجال والتفصيل مع اتحاد المفهوم
ومن ثمة قيل هو رسم للكلي بل حمله فاذا كان الكلي جنسا للجنس بحسب الاسم كان ماهو متحد
معه في المفهوم وهو الذي اريد بالمرادف كذلك لا يخالو عن الاستدراك فان لفظ الكلي مستدرك
لما بينه فان قيل مفهوم الكلي هو الصالح ان يقال على كثيرين والمراد من المقول على كثيرين في تعريف
الجنس هو ما يقال عليه بالفعل فلا يدل على مفهوم الكلي الا بالالتزام فلا استدراك ههنا لان المعبر
الحدود هو المطابقة والتضمن وانما وجب حل المقول في تعريفه على ماهو بالفعل لان الجنسية
انما هي ما يقاس الى انواع متعددة يقال عليها الجنس بالفعل بخلاف النوعية اذ يمكن تحققها
بالقياس الى شخص واحد وذلك لان الحقيقة الجنسية حقيقة مشتركة غير متحصلة فاذا وجدت
في الخارج فلا بد ان يوجد تحتها نوعا لتكون مشتركة بينهما متحصلة فيهما واما الحقيقة النوعية فهي
حقيقة كاله متحصلة فامكن ان يوجد في شخص واحد فقط اجب بانه ان اريد بالفعل على كثيرين
ههنا ما يقال عليها بالفعل فاما ان يراد بذلك الامور المتكثرة الافراد الموجودة في الخارج حتى ذلك
الفرق بين الجنس والنوع فيلزم حينئذ محذوران احدهما ان لا يتناول التعريف للجنس المعلوم
والثاني ان لا يكون المقول المذكور في حد الجنس كالجنس للكليات الخمس مع ان المص زعمه كذلك
واما ان يراد الافراد النوعية فلا فرق اذن بين النوع والجنس اذ لا بد في كل منهما من تعدد الافراد
فكما يتوهم افراد يكون الشيء بهما نوعا كذلك يتوهم افراد يكون الشيء بهما جنسا والحاصل
ان الفرق الذي ذكر بينهما مبنى على الوجود الخارجى الذى لا يمكن اعتباره لماعت
اذ لا يقبل احد بان النوع منحصر في شخص واحد بحسب الوهم فان قلت لا حاجة بنا الى
الوجود الخارجى لا نقول هكذا لا بد للجنس من افراد متوهمه بالفعل يكون هو موقولا على
تلك الافراد بالفعل بخلاف النوع اذ يكفي جواز توهم الافراد قلت هذا ايضا بط
لانه اذ كان هناك شيء لم يتوهم افراده ولو توهمت لكائنات مختلفة الحقائق في الزمان
الذى لم يتوهم تلك الافراد لم يكن ذلك الشيء جنسا بل نوعا لا يقال الجنس
والنوع موقولا في جواب ماهو انفسا فان اريد انهما انما يقالان في جوابه سواء كان سؤالا
بحسب الاسم او الحقيقة لزم ان يكون هناك جنسا ونوعا بحسب الاسم كان لنا اجناسا
وانواعا بحسب الحقيقة وبس كذلك وان اريد انها يقالان في ذلك الجواب بحسب الحقيقة
وجب ان يكونا موجودين في الخارج واذ يكون تحت الجنس نوعا حتى يكون حقيقة مشتركة
فبين الفرق الذى ذكرناه لان النوع يكفي وجود فرد واحد لا نقول قواعد الفقه عامة شاملة
الحقائيق الخارجية والماهيات المدونة الممكنة الوجود والمفهومات الاعتبارية التى يمتنع
وجوبها فكما اننا حددنا بحسب الاسم وحدودا بحسب الحقيقة كذلك لسا الجنس وقصود
بحسبها وكذا الحال في سائر الكليات ولما لم يكف وجود نوع واحد كافيا في كون الجنس موقولا
في الجواب بحسب الحقيقة وكان وجود شخص واحد كافيا في مقولة النوع بحسبها توهم

الجنس فيقول المختصرون في الخارج فيخرج واحد وليس الاخر فان جسمه الذي كان جاز
لجميعه ان ينسب اليه اوج متوهمه والى اوج متعقبة جاز تنسبها مقاسا الى متوهمه وتعتق
تامة انجب بهما كان الجنس كالزوج الرابع جوابا عن ماهية فردين وجوده ومقدور ان كان
فيهما فرق فيقيد فيالاختلاف بالزوج كما يخرج الزوج يخرج ايضا فصله القريب وخاصته
والاخرى اخرهما الى التبدل الاخير كما يخرج الفصول والخواص مطلقا كالأعراض العامة
وان اشق كان حاله ان قال الفصل قد يكون مقولا على مختلفين بل الحقيقة في جواب ماهو كالجنس
المقول على الجميع واليهير وكذا الخاصة والعرض العام وقد يقال ان كذلك كالمشي فانه خاصة
المجربون وعرض عام للانسان ومقول في جواب ماهو على الماشي على قدمين والماشي على اربع
قد لا يكون قولنا في جواب ماهو مخرجا لثلاثة الباقية فاجاب بان الكليات الخمس من الاورالاضافية
التي تختلف بالنسبة الى الاشياء وحيدة يجب باعتبارها حقيقة فيها فالمراد ان الجنس مقول
في جواب ماهو على حقائق مختلفة من حيث انه مقول كذلك فالجنس والماشي اذا تفرق فيها
ما ذكرتموه كالجنيين داخلين في الحد وان كانا خارجين عنه باعتبار كونهما فصلا او خاصة
او عرضا عاما لانهما بهذا الاعتبار لا يتفرقان في جواب ماهو اصلا وفي الشفاء انه يجب علينا
ان نتم في حدود الاشياء الداخلة في المضاف ان نريد بها كونها شي من حيث هي لها معنى
الحدود كانا لما قلنا هذا الحد الجنس استعمرنا في نفسنا زيادة تدل عليها قولنا ان حيث هو
كذلك لوصفها بما فان قبل المخرج الثلاثة السابقة حيث هو الحقيقة المرادة لا التقييد بجواب
ماهو قلنا اخرج الحقيقة باعتبار اشتغالها على ذلك التقييد كما يظهر من التأمل في احوال الفصول
البسيطة والاعراض العامة وخواص الاجناس وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف
فان كون القول كالجنس الخمسة وان استلزم كونه اعم من الجنس المطلق الذي هو كالزوج له
لكنه لا يستلزم كونه اخص منه اذ لا يمكن ان يقال ماهو كالجنس الخمسة يكون اخص من مطلق
الجنس وانما يصح ذلك فيما هو جنس لها وتحقق ما ذكره من الجواب هو ان مفهوم المتوهم
على كثيرين اعم مطلقا من مفهوم الجنس لصدقه على كل واحد من الكليات التي من جهةها
الجنس فيصدق قولنا كل جنس مقول على كثيرين بلا عكس كلى فليس مفهوم المقول اخص منه
اصلا بل له عارض وهو مفهوم جنس الخمسة وذلك المارض اخص من مفهوم الجنس فان كل
ماهو جنس الخمسة فهو جنس مطلقا ولا يعكس كليا ومن البين ان الاستعانة في ان يكون الشيء
اعم من غيره مع ان عارضه اخص منه فان الكاتب بالفعل عارض للمجرب واخص من الانسان
واذا قيل المقول على كثيرين بذلك المارض صار اخص من الجنس بهذا الاعتبار مع كونه اعم منه
باعتبار مفهومه في نفسه ولا محذور فيه ايضا لان مرجعه الى كون المروض اعم والعارض اخص
كما لا محذور في كون حد الجنس ما ياله بحسب ذاته مفهومه واخص منه باعتبار عارضه الذي هو كونه
حد الحد قولنا بل مفهوم المقول جنس الخمسة وجنس الخمسة اخص من مطلق الجنس
ففهو المقول اخص من مطلق الجنس قلنا ان الكبرى ههنا قضية طبيعية لان الحكم فيها
على مفهوم جنس الخمسة فلا انتاج وان اراد بهذا ان كل ما صدق عليه هذا المفهوم فهو
اخص من الجنس متناها لا يقال اذا صدق على مفهوم المقول انه جنس للخصم صدق عليه
الجنس بالضرورة وليس كل جنس فهو مفهوم المقول على كثيرين فيكون اخص من الجنس
لانما هو المقول والخصوص بين مفهومين انما يكون باعتبار ما صدق عليه من الافراد والتدراج
مفهوم المقول تحت مفهوم الجنس لا يفتي التدراج افراد في الجنس حتى يصدق قولنا ان ماهو
مقول على كثيرين فهو جنس كما ان دخول طبيعة الحيوان في الجنس لا يستلزم دخول افرادها

فيه الا يرى انه يصدق قولنا الحيوان جنس ولا يصدق قولنا كل حيوان جنس وقس على ما اعتقده لك مفهوم المضاف الذي هو في نفسه اعم من مفهوم الكل من عارضه الذي هو مفهوم جنس من الاجناس العالية اخص من مفهوم الكل بمراتب كما يستفاد عليها ولا يخفى عليك ان جنس الانسان هو الحيوان من حيث هو لا من حيث انه جنس له والا لصدق على الانسان انه حيوان هو جنس للانسان وذلك باطل فكذلك جنس الجنس هو مفهوم المقول من حيث انه جنس للخمسة والاصدق على كل واحد من الخمسة انه مقول هو جنس الخمسة ولا شبهة في بطلانه فاضمحمل ما يغفل من ان الاعية والاختصة من جهة واحدة فان قلت او كان مفهوم المقول على كثيرين جنس للكليات لكان مفهوم جنس الخمسة عارضا لمفهوم المقول ولزم ان لا يكون العارض بتمامه عارضا لان مفهوم جنس الخمسة عارض لمفهوم مشتمل على مفهوم الجنس المشتمل على مفهوم المقول الذي لا يتصور عروضة لنفسه قلت العارض بمعنى الخارج عن الشيء فلا يكون عارضا بتمامه فلا اشكال فنقول اذا قبست اى اذا قبست الاجناس العالية والمتوسطة الى الاجناس التي تحتها فلا شك انهما اجناس لها كاهي اجناس ايضا للحقايق النوعية المتدرجة فيها والحد على ذلك التقدير لا يتناولها باعتبار الاول وان تناولها باعتبار الثاني وكل ما هذاشانه اى كل ما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو فهو نوع حقيق وذلك لان اضافة الجنس على التقدير المذكور انما اعتبرت بالقياس الى النوع الحقيق فان قبل اللام من ذلك الاعتبار ان يكون كل جنس مقولا على النوع الحقيق وهو حق وبس يلزم منه ان كل ما يقال عليه الجنس فهو نوع حقيق بل هو شبهة بالفاظ من باب ايهام العكس وما ذكرتموه من اضافة الجنس انما اعتبرت بالقياس اليه فليس مطلوبا حتى يلزم كون الحقيق عين الاضافى بل في التعريف فقط فلنا سياتيك ان تعريف احد المتضايين اذا كان حدا له وجب ان يؤخذ فيه ذات المتضايين الآخر معراة عن صفة الاضافة لامتناع تعقله لابعده تعقل تلك الذات فاذا كان المأخوذ في حد الجنس النوع الحقيق كان هو عينه ذات ما يضافه فيكون كل نوع اضافى نوعا حقيقيا نعم انما هذا الكلام يتوقف على ان ما عرّف به الجنس حد له كما يستفاد عليه وامانا بلائيه يجب زيادة شك لجرأه في سائر المضافات وذلك لانه لما وجب ذكر كل من المتضايين في بيان الآخر كان تعريف الاضافات بامرها مشتملا على دور ظاهر فاذا كره تعميم للشبهة لادفع لها اذ لم تعرض ان يقول رد حدود سائر المتضايين على حدى الجنس والنوع وادفع الاشكال عنها فلا يبرر احد المتضايين بالآخر بل يندرج كل منهما في تعريف الآخر على ضرر من التلطيف والاعماء بيان ذلك ان كل واحد من المتضايين كالاب والابن مثله مفهوم وذات مفهوم كل منهما لا يمكن تعقله بخصوصه الامع تعقل مفهوم الآخر ولا يمكن ايضا لابعده تعقل ذاته فاذا ارد تحديد مفهوم احدهما وجب ان يذكر فيه ذات الآخر مجردة عن الاضافة اما ذكر ذاته فلا تعقل ذلك المحذور يتوقف عليه واما تجريد هـ فلنا يلزم تقدم احد المتضايين على الآخر في التعقل وذكرها على هذا الوجه وهو ضرب من التلطيف ووجب ايضا ان يذكر فيه السبب الذي يقتضى تضاييهما التحصلا به معا في التعقل وهذا هو الاعماء وان اعتبر فيه قيد الحيثية لخص البين بذلك المعرّف من حيث اراد تعريفه فيقال في تحديد الاب مثلا حيوان يتولد من نطفته حيوان آخر من نوعه من حيث هو كذلك فالحيوان الاول هو ذات الاب والحيوان الآخر هو ذات الابن وقد اخذنا عاربين عن الاضافة لئلا يلزم تعريف الشيء بنفسه او بما يساويه في الجلاء وتواده من نطفته سبب تضاييهما ومن حيث كذلك نكر اضرورى يخص البيان بالاب من حيث هو اب ولولا لصدق الحد عليه من جهات اخرى ويقال في تحديد الابوة صفة حيوان يتولد من نطفته

حيوان آخر من نوعه هو كذلك ولولا التبدل الأخير لصدق التعريف على رياض الابل وسائر صفة
وماذا كره انما يجيب في حدود المتضافات التي يقتضي تصور خصوصياتها وأما رسوبها ببعض
اعتباراتها المقتضية لتصورها ببعض وجوهها دون خصوصياتها فقد لا يجب فيها ذلك
وان لم يتضح لنا طريق الـ تلك الرسوم فالمرضى من الجواب أى اذا بطل جواب المصنف
من الشبهة وبطل ايضا الجواب الذي زعمه الشيخ في الشفاء فالمرضى من الجواب ما اختاره فيه
بعد ذلك التعريف وهو ان المراد بالنوع في تعريف الجنس هو الماهية والحقيقة واطلاق النوع على
هذا المعنى شائع فيما بينهم وجبئذ يتم التعريف بلاخلل في معناه كله قبل هو المقول على كثيرين
مختلفين بالحقيقة سواء كانت حقيقة نوعية او جنسية وتدرج الاضافة الاخرى في هذا التعريف
اندرجا على الوجه الذي لخصناه فالك اذا قلت مقول على المختلفين بالحقيقة فقد ذكرت
فيه ذات المتضاف الاخر عارية عن الاضافة الاخرى واعتبرت سبب التضاف بينهما
وهو القول فيفهم ان المختلف بالحقيقة مقول عليه أى يفهم ان هناك حقائق جزئيات مختلفة
تقال على كل واحدة منهما وغيرها ماهية اخرى في جواب ماهو فقد تحصل بتحديد الجنس
مفهومه صريحا ومفهوم النوع الاضافي ضمنا كما هو الحق في حدود المتضافات وكذلك اذا قلت
في تعريف النوع كلى مقول عليه وعلى غيره الجنس فقد جمعت الجنس مقولا على المختلفين
بالحقيقة ادخلاء في ان المراد بالغير ههنا هو المفار في الحقيقة في تعريف كل منهما اشارة
الى المتضاف الآخر وانما يمكن المعنى الجنسى موجودا في الخارج سواء كان موجودا في الذهن
اولا متع بالضرورة كونه مقوما للجزئيات الموجودة في الخارج فلا يصلح حينئذ ان يقال
عليها في جواب ماهو فان قلت اذا كان التردد في معروض الجنس المنطوق كما ذكره في ابن بلزم
فساد تعريفه قلت من حيث ان ذلك العارض اعني مفهوم الجنس المنطوق يجب ان يتعبر على وجه
يكون صادقا على معروضه حتى يجعل وصفا عنوانيا في احكام يتعدى الى معروضاته
اختلفت مقالاتهم حاصل المسئلة الاول ان الطبيعة على وحدتها موجودة في ضمن الجزئيات
فهناك امر واحد قد انضم اليه فصل او تشخص فصار المجموع المركب منهما نوعا او تشخصا
وهكذا فهذا هو المقول بوجود الطبيعة العامة المنتصفة مع وحدتها بالاشتراك الخارجى
المستلزم لا تصافى الامر الواحد بصفات متضادة وتمكنه في امكنة مختلفة ومن ثم حكم
الجمهور باستحسانه وحاصل المقالة الثانية ان الطبيعة المنتصفة بالوحدة في الذهن تكثر
بحسب الخارج فصارت حصصا متعددة كل حصص منها موجودة في ضمن جزئى فهذا
هو القول بوجود الطبيعة الخاصة في ضمن الجزئيات وهذا ان القولان يشتركان في ان الطبيعة
موجودة في الخارج منتصفة الى فصول متعددة او تشخصات ممتازة عنها في الخارج بحسب الذات
واما انها هل هي موجودة معها بوجود واحد او بوجودات متعددة فذلك بحث آخر انما المقصود
ههنا امتيازها عنها بذاتها سواء امتازت عنها بوجودها او لا فلام التكبرى اى لان
ان قولكم لاشئ من التشخص بمقول على كثيرين فان قلت يمكن ايضا على ذلك التقدير ان يقع
الصغرى اعني قوله كل موجود في الخارج متشخص لان المجموع المركب من الطبيعة والتشخص
موجود في الخارج فليس معروضا للتشخص قلت له ان يدفع بان المعنى الجنسى اذا وجد في الخارج
فلا محالة يكون معروضا للتشخص وما ذكره السارح من التسامح يذفع اذا اريد بالنوع
الماهية والحقيقة كما مر في الجواب المرضى عن الشك الثاني والحق في الجواب انما قال والحق
لان الجوابين الاولين مبنيان على التركيب الخارجى وقد عرفت انه بطل وايضا الجواب الاول
يستلزم عروض الاشتراك بحسب الخارج المستلزم للحال كما مر آفا والجواب الثاني يستلزم
ان لا يكون المعنى الجنسى مقوما للجزئيات في الخارج مع كونه مقولا عليها في جواب ماهو وهذا

الجواب الحق مبني على المذهب المختار عند المحققين كما سبق تحريره وشك رابع اى وهما شك رابع
وان لم يذكر في الكتاب وانما قال وجوابه ان بعض الجزء محمول اشارة الى ان الاجزاء الخارجية
المتغايرة الذات والوجودات لا يمكن جعلها على ما يتركب منها كما لا يمكن حل بعضها
على بعض بالضرورة على ما يهناك عليه بل المحمول على المركب اجزاؤه العقلية التي تتحد معه
في الخارج ذاتا ووجودا وتغايره فيها بحسب الذهن فقط ثم ان الاجزاء الذهنية المتغايرة ههناك
ابست محمولة على كليهما من حيث هي اجزاء له بل من حبيبة اخرى فان الحيوان مثلا اذا حصل
في الذهن كان امرا مباحتملا لماهيات متعددة لا ينطبق على واحدة منها بكما الها الا اذا انضم
اليه ما يحصله ويزيل ابهامه من فصول تلك الماهيات فاذا اخذ بشرط شئ اى بشرط
ان يدخل في مفهومه من حيث انه متعين بمحصل ماله دخول فيه بذلك الاعتبار من تلك
الفصول كان نوعا من الانواع التي كان يحملها كالانسان فانه حيوان دخل في ماهيته
المتعينة المتحصلة الفصل الذي هو الناطق وان اخذ الحيوان بشرط لا شئ
اى بشرط ان يعتبر معه فصل من الفصول المنوعة من حيث له خارج عن مفهومه منضم اليه
وزائد عليه ومركب منهما امر ثالث كان الحيوان بهذا الاعتبار جزءا ومادة لذلك المركب
ضرورية ان الجزء يجب ان ينضم اليه جزء آخر ويكون خارجا عنه وان اخذ على وجه اعم
من الوجهين السابقين اى ان اخذ بحيث يمكن ان يعرض له تارة انه جزء وتارة انه نوع كان بهذا
الاعتبار جنسا ومحمولا فغروض الجزئية والجنسية شئ واحد ومن البين انه اذا اعتبر جزئية
لم يصدق هو على المركب منه ومن غيره اذ لا يصدق على النوع انه حيوان خرج عن مفهومه
الفصل ضرورة انه حيوان دخل في مفهومه الفصل الا ان ذلك لا يوجب ان لا يصدق عليه
الحيوان من حيث هو ومحمول الكلام ان الصورة العقلية تعتبر على وجوه مختلفة فارة تعتبر بشرط
لا شئ اى بشرط انها واحدة في نفسها بحيث اذا انضمت اليها صورة اخرى كانتا متغايرتين
في الوجود وقد تألف منهما صورة ثالثة فالصورة العقلية المعتبرة من هذه الحبيبة مادة وجزء
كالحيوان والناطق اذا اعتبرا من حيث انهما موجودان متغايران في العقل واخرى وبغير شرط
شئ اى بشرط ان ينضم معها صورة اخرى وتكونان معا مطابقتين الامر واحد فلا يلاحظ حينئذ
تغايرهما بل اتحادهما كالحيوان والناطق المعتبرين من حيث انهما مطابقتان لماهية الانسان
وهذا هو النوع وتارة اخرى انه لا بشرط شئ فتكون متحدة لاعتبارى الفسار والاتحاد بحسب
المطابقة وهذا هو الذاتي المحمول لان مرجع الجمل الى التغاير في المفهوم والاتحاد في الذات وانما فسر
الشارح كل واحد من قوله بشرط شئ وبشرط لا شئ بما ذكر من تنبيهها على ان المراد بالاول ههنا اخص
بما هو المشهور في معناه وان المراد بالثاني ما يبين معناه المشهور اذ لا بد في اعتبار الجزئية من انضمام
شئ آخر اليه قد عرفت بما سلف ان الجنس مقوم للنوع عرف ذلك من انه ذاتي للنوع
داخل فيه ومن كونه مقولا عليه في جواب ماهو ومن التصريح بانه اذا لم يكن موجودا لم يكن
مقوما للوجود الخارجي فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الاتواع اى الانواع الستة فانه لا يقوم النوع
الطبيعي اما الحقيقي فلا يمكن تصويره بالكنه مع الذهول عن مفهوم الجنس المنطقي فانا تعلم
بالضرورة انه يمكن ان يتصور حقيقة الانسان بكنهيهما من غير ان يتصور كون الشئ مقولا على كثيرين
متخلفين بالحقايق في جواب ماهو والظاهر ان يقال النوع الطبيعي الحقيقي ان لم يتدرج تحت
جنس طبيعي لم يتوهم ان الجنس المنطقي مقوم له وان ادرج تحته يعلم حاله بما ذكره في النوع
الطبيعي الاضافي فذلك طوى ذكره كالتقدم المارض للتقدم بالاضافة الى المتأخر فانه متأخر عن
التقدم مقدم على التأخر فهذه صورة نقص فاجاب عن المنع بان تأخر النسبة عن ذات المتسبين

معلوم بالضرورة التي لا تقبل معارضة والنقص بأن ذات المتقدم لا يتصف بالتقدم الا بعد تحقق ذات
 المتأخر فان قلت مفهوم الجنس المنطقي يقوم انواعه الاربعة كإساق في فهمي اما انواع حقيقية
 او اضافية شبيهة بالحقيقة وعلى التقديرين يكون الجنس المنطقي مقوما للتوعين الطبيعيين قلت
 ان سلم انه كذلك كان مفهومه بذلك الاعتبار جنسا طبيعيا يعرض له جنس منطقي وكلاهما
 ان الجنس المنطقي من حيث هو كذلك لا يقوم بشيئين النوعين الطبيعيين ولانهما متقابلان
 بعض ذلك بالوحدة والكثرة فانهما متقابلان لاستحالة ان يصدق على شيء واحد من جهة
 واحدة انه واحد وكثير مع ان احدهما مقوم بالآخر وقبه بحث عرف في موضعه ومفهوم
 النوع الحقيقي المنطقي هو القول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ولا اشباه في امكان
 تصورهما مع العقل عن الجنس الطبيعي فلا يكون شيئا منهما مقوما له لا يقال مفهوم القول على
 كثيرين جنس طبيعي من الاجناس الطبيعية الاعتبارية مع انه يقوم لانا نقول هو بذلك
 الاعتبار نوع طبيعي اضافي لمفهوم القول واما الاضافي فلانه عارض للنوع الطبيعي الاضافي
 اي بالقياس الى الجنس الطبيعي فذلك الجنس الطبيعي المنسب اليه لا يجوز ان يكون مقوما له
 لانه مفهوم لمعرضه فلو كان مقوما لعارضه ايضا لم يكن ذلك العارض المشتمل على مفهوم معرضه
 عارضا له بتمامه بل العارض له بالحقيقة هو الجزء الآخر المتماثل لذلك المقوم فان قيل لاستحالة في
 ذلك كما مررت اليه الاشارة اجيب بان كلامنا في العارض للشيء بمعنى القائم به لا بمعنى الخارج عنه
 ومن المستحيل ان يكون القائم بشيء قائما به لا بتمامه ولعائل ان يقول ان هذه الاستحالة انما تتم
 في الامور الحقيقية واما في المفاهيم الاعتبارية فلا كما يظهر من التأمل في كون مفهوم القول
 على كثيرين جنسا للخمسة وكون مفهوم الجنس جنسا لا قسمه الاربعة الا غير ذلك من
 نظائرهما وهو واضح مما ذكر في الجنس المنطقي حيث قيل انه لا يقوم النوع العقلي مطلقا لكونه
 خارجا عن جزئه معا فيقال ههنا العقلي المنطقي مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقي والجنس
 الطبيعي خارج عنهما ولا يذهب عليك ان النوع الطبيعي الحقيقي لما جاز ان لا يندرج تحت
 جنس سواء كان بسيطا او مركبا من امور متساوية ان يجوز ذلك لم يتصور بالنسب اليه
 شي من الاجناس الثلاثة فلا حاجة الى اعتبار نسبتها بالتقويم وعدمه اليه ولا حاجة الى عارضه
 ولا الى المجموع المركب منهما فسقط تسعة اقسام من الثمانية عشر وانما يحتاج الى ذلك في التسعة
 الاخرى التي في الاضافات وعلى هذا القياس تعرف حال الفصول الثلاثة اي المنطقي والطبيعي
 والعقلي مع الانواع الستة والفصل المنطقي لا يقوم شيئا منها وكذا العقلي واما الفصل الطبيعي فانه
 يقوم انتواع الطبيعي الاضافي والنوع العقلي الاضافي ولا يقوم شيئا من الاربعة الباقية والمراد بابتداء
 هذه الدلائل ابتداء اكثرها كما يظهر بادي تأمل والمص جزم بهذه القواعد التي هي النسب
 المثبتة بتلك الدلائل المبينة على ان ماهيات الكليات ما ذكر في تعريفاتها في حدودها
 وهو شك في الاصل حيث قال وهو غير معلوم قوله اعلم ان الاجناس ربما تعتب متصاعدة
 اشار لفظ ربما الى ان الترتيب ليس بواجب في شي منهما واعتبر في الاجناس التصاعد لانها اذا
 ترتبت كان هناك جنس وجنس جنس وهكذا ولما كانت جنسية الشيء مقبسة الى ماتحته كان جنس
 الجنس فوق الجنس فاذا ترتبت الاجناس كانت في ترتيبها متصاعدة بلا شبهة واعتبر في الانواع
 التنازل لان ترتيبها بان يكون هناك نوع ونوع نوع وهكذا وحيث كانت نوعية الشيء بالقياس
 الى ما فوقه كان نوع النوع تحت النوع فاذا ترتبت الانواع كانت متنازلة بالدرجة وامتناع تركب
 الماهية من اجزاء عقلية لاتناهي انما يتم في الماهيات المعقولة بكنهها والتي يمكن تعقلها كذلك
 وكون كل فصل علة لخاصة من الجنس لا يستلزم النسب في العال والمعلولات لان الفصول علل
 فقط والخصص معلولات فقط ولا ترتب في شي منهما بل كل واحد من الفصول التي لاتناهي

عليه لواحدة من تلك الجسوس التي لانهاية لها والنس المحايث اذا كان كل واحد مما لا ينشأ
 عليه وسلوا معا باعتبارين واذا لم تنته الانواع في تنازلها الى نوع لا يكون تحت نوع لم يتحقق
 تحت تلك الانواع اشخاص اذ لو تحققت لانتهت تلك الانواع المتنازلة الى نوع ليس
 تحت نوع بل اشخاص وهو خلاف المفروض واذا لم يتحقق تحتها الاشخاص لم يتحقق تلك
 الانواع لان الانواع اقل من تنوع من الهويات الشخصية على ما سلف فعدم انتهائها في التنازل الى
 ذلك النوع مستلزم لارتفاعها بالكلية فيكون باطلا وفيه بحث لان هذا انما يصح في الماهيات
 الخارجية لوجوب انتهائها الى الاشخاص دون الماهيات الاعتبارية اذ يجوز ان يعتبر العقل تحت
 كل نوع نوعا آخر ولا يعتبر تحت شخص اخر فلا تقف في اعتبار الانواع المتنازلة على حد لا يتجاوز
 بل قل الجنس بالجنس واعتبر اقسامه بحسب التعبد وعدمه فالجنس المفرد ليس واقعا
 في سلسلة التعبد الا ان اعتبره انما هو ملاحظة انتفاء التعبد فذلك عدم المرتاب ويقرب من
 هذا الاختلاف ما اختلفوا فيه من ان الناطق مثلا هل هو يقسم الحيوان الى قسم واحد او الى
 قسمين لان ثلثه منها وهي العالى والسافل والمفرد مركبة من الوجود والعدم قيل الاولى
 ان يقال العالى والسافل مركبان من وجود وعدم والمفرد مركب من عدم معين لان مفهوم
 الجنس ليس جزائشي منها والاتكان جنسا لها والحق ان مفهوم الجنس المفرد لا يتحصل بمجرد
 ذنبك العدميين بل لابد من اعتبار مفهوم الجنس فيه ايضا وليس يلزم من كونه جزاء للثلاثة كونه
 جنسا لها اذ لابد عند الامام في كون الشيء جنسا من ان يكون مقولا على كبرين متحصلة مختلفة
 الماهية ولك ان تقول ما ذكره الامام يدل بادي تصرف على ان الجنس المطابق ليس عرضا عاما
 لاقسامه ضرورية ان معروض الامر الشوق لا يكون الا ماحصلا وان الشيء بالنسبة الى معروض
 واحد لا يكون عرضا عاما فكل ما يجب به ههنا يجب به ثمة قلن قلت التعريفات فاسدة
 ليس هذا كلاما على استدلال كما يتوهم بل نفي ان المنع مندفع بان الاجناس المذكورة امور
 اعتبارية هي مفهوماتها المشهورة وما اورد نموه على سبيل المعارضة لها من التعريفات
 التي احدثها قلست مفهومات تلك الاجناس لانها باطلة فهذا كلام على ما عارض به لان
 الحدود معارضات للحدود كانه قبل ما ذكرتم وان دل على انها ليست انواعا لكونها مركبة من
 الاعداد لكن عندنا ما يدل على كونها سالحة للتوعية لانها معرفة بهذه التعريفات فاجيب
 بان هذه التعريفات فاسدة وابطل تعريفى الصالى والسافل بما ذكره ظ واما تعريف المفرد فقد
 ابطاله بان القريب لا يستلزم ان لا يكون تحت جنس فان الجسم النسي جنس قريب للشجر مع
 ان الحيوان تحتة وقد ابطال ايضا بان البسيط مالا لجزاء له فيكون عدما فدفع بان هذا رسم
 للبسيط لان البسيط ماهيات وجودية لها اوصاف عديدة وفي قوله لا يضرنا تأمل لانه اذا
 كان تحت الجنس المفرد جنس آخر كان اقصا في سلسلة التعبد في الجملة فلا يكون مقرا اذا جوز
 كونه مقرا باعتبار ماهية وغير مقرا باعتبار ماهية اخرى فلا تكون الاقسام الاربعة للجنس
 متباينة في الصدق بل متشابهة في المفهوم فقط سلبه اى سلبنا ان الثلاثة مركبة من الوجود
 والعدم وانها عديدة لكن ذلك لا ينشأ في كونها انواعا اعتبارية لمفهوم اعتبارى
 هو مفهوم الجنس المطلق بل الصواب ذلك لانها مفهومات مختلفة باختلاف الانواع
 الخفية متشابهة في مفهوم وتعمم المشترك بينهما بحيث يقع جوابا داسل منها بما هي وان
 اسلبنا انها ليست انواعا له اصلا قلنا جازان ينحصر الجنس في نوع واحد كما اوضحه وانت
 تعلم ان ذلك المنع وهو قوله لان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد لواءورد
 بالاستفلال اى من غير ان يذكر المتماثلان السابقان او اورد بمدايع الاول لم يقع عليه الدليلان

الذكوران لرفعهم فلا يسلط بهما كلام المص اذ احل نظره على هذا المنع واما اذا اورد بعد التبعين
كما قرره الشارح كان متدفعاً بهما ومحصوله ان من سلم ان الثلاثة لا يصلح لتوصيفه مفهوم الجنس
مطلقاً لافي الحسارج وافي الذهن اتهم من عليه الدليلان لامتناع ان يخصر الجنس في نوع
واحد خارجاً وهذا كما يمنع انحصار النوع في شخص واحد كذلك مع ان انحصار الجنس يستلزم
محالاً آخر وهو مساواة الجنس للفصل مطلقاً فلا يكون احدهما اولي بالجنسية من الآخر لكونهما
فأثنين متساويين في الذهن والحسارج بخلاف انحصار النوع فإنه لا يستلزم عدم الاولية في
الاتصاف بالتوصية لان التعيين عرض للنوع فلا يصلح للاتصاف بها لان العارض للجمهور
كله جواب عما يقال لم لا يجوز ان يكون اختلاف العوارض بالماهية لامر آخر لا اختلاف المروضات
لما هياتها فاجاب بانه لا اختلاف بين تلك العوارض الابعة لتساير العروض تلك المروضات فاذا لم
يكن ذلك الاختلاف موجبا لاختلافها في الماهية كانت متوافقة فيها وقد اوجب عنه ايضا
بما يخالف ظاهر العبارة وهو ان المراد به ان كانت تلك العوارض مختلفة الحقيقة كان جنس الاجناس
نوعاً متوسطاً والاكالات نوعاً اخيراً موقولا على امور متفقة الحقيقة وفوقه الكل اي الصالح
لان يقال على كثيرين سواء كانوا مختلفين ومتفقين وفوقه الكل المضاف الشامل بمفهوم الكل
وسائر المفهومات الاضافية سواء كانت كلية او جزئية فهو اي المضاف جنس الاجناس في هذه
السلسلة من المفهومات الاعتبارية وجنس الاجناس اي مفهوم نوع الانواع فقد صار قسم من
الاقسام العشرة التي يصدق عليها مفهوم جنس الاجناس اعم بحسب ذاته من هذا المفهوم
بمراتب كثيرة وان كان ذلك التسميع اعتباراً عارضه المخصوص اخص من مفهومه كما بيناه على
امثاله فمما سبق وهذا البحث آت في الاجناس الباقية فان كل واحد من مفهومات الجنس السافل
والتوسط والمفرع عارض بمقتضى مختلفة فان كان اختلافها موجبا لاختلاف عوارضها كان
مفهوم كل واحد منهما موقولا على امور مختلفة الماهية فلا يكون نوعاً اخيراً بل نوعاً متوسطاً
والا كان نوعاً اخيراً على التقديرين يكون فوقه مطلق الجنس وفوقه القول على كثيرين
مختلفين وفوقه الكل وفوقه المضاف الذي هو جنس الاجناس ويكون كل واحد من تلك المفهومات
الاجناس الثلاثة اما نوع الانواع او نوعاً متوسطاً وكذا الحال في سائر الكليات فان مفهوم النوع
مثلاً عارض لما هيته مختلفة فان اقتضى اختلافها اختلافه كان مفهوم النوع متوسطاً والا كان
نوعاً اخيراً وفوقه القول على كثيرين متفقين وفوقه الكل وفوقه المضاف على ما تحققت له
النوع اي اللفظ النوع الذي استعملته الفلاسفة اليونانية في معنى النوع كان في لغة اليونانيين
موضوعاً لمعنى الشيء وحقيقته وبهذا المعنى القوي استعمل في تعريف الجنس كما مر ثم نقل عنه
الى المعنيين الاصطلاحيين جاز ان يكتفى بوجوب ابتداء فيها وجزاء ان يكون في احدهما بتوسط
الآخر قال الشيخ في الشفاء لست احقق ان ايهما اقدم في النقل اذ لا يبعد ان يكون النقل
اولاً الى المعنى الحقيقي ثم لعارض له ان كان عليه عام آخر يصفه مخصوصة سمي كونه تحت ذلك
الاسم بتلك الصفة نوعية ولا يبعد ايضاً ان يكون اقدم المعنى الانساني لكن لما انصف
الحقيق بهذه النوعية من غير قياس الى الجنس كان اولي باسم النوعية تسمى من حيث هو ملاصق
للاشخاص نوعاً ايضاً والمراد بالقول على كثيرين ما يعم الحسارج والذهن اذ لو خص
بالاول نخرج من التعريف الانواع المتحصرة في شخص واحد كالشمس والعدومة كالغناء
وعم الفعل والقوة ايضاً كما يه عليه في حد الجنس وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس والعرض
العام وقصود الاجناس وخواصها والتحد الاخير يخرج الفصول والخواص السافلة الاله استند
اخراج ما عد الجنس اليه وقد مر مثله قوله ولاخراج الشخص اما يصح اذالم يعتبر قيد الاولية

جاءه اناسل من زيد وقرين من فلانة اجيب الحيوان الاله ليس مقولا عليها قول اولي
 فلا حاجة في اخراجه الى قيد الكلي وقوله يخرج الكليات الغير المندرجة تحت جنس اي تحت
 جنس مطلعا كالاهيات البسطة التي لا يحمل عليها جنس اصلا او تحت جنس تلك الكليات
 كما هو الظاهر في الاول كان قولنا في جواب ما هو مخزجا لفصول الانواع وشواصمها اذا جنس
 يقال عليها لكن لا في جواب ما هو على الثاني لم يكن مخزجا لشيء لان تلك الامور خارجة عن القيد
 السابق لكونها باسائط او مركبة من اجزاء متساوية فلا جنس لها يقال عليها واما قيد
 الاول فرغم الامام في شرح الاشارة انه الاحتراز عن النوع مقبسا الى الجنس البعيد فانه ليس
 نوعا له بل للقريب ورد عليه صلح الكشف بان هذا مختلف لكلام القوم حيث حكموا بان
 نوع الانواع نوع لجميع ما فوقه من الاجناس وادعى ان الاول ان يكون احترازا عن الصنف اذ
 لا يحمل عليه جنس من الاجناس بالذات بل بواسطة حل النوع عليه بخلاف النوع المقيس الى
 الجنس البعيد فانه يحمل عليه بعض الاجناس هي القريب بالذات وحاصل كلامه الحكم بالاجيب
 الاحتراز عن الصنف بهذا القيد ولا يجوز الاحتراز به عن النوع المذكور ومن ثم ففسر قبيد
 الاولى على وجه يخرج الصنف دون النوع المقيس الى الجنس البعيد فاهتز عن الشارح
 عليه بلزوم احد الامرين اما وجوب ترك الاحتراز عن الصنف فيبطل حكمه الاول
 واما وجوب الاحتراز عن النوع بذلك الاعتبار فيبطل حكمه الثاني فاحد حكميه بطل
 قطعا وبيان الزوم ان النوعية نسبة طارئة لذات انواع الاضافي بالقياس الى الجنس فان
 اعتبر في هذه النوعية او بعضها كون ذلك الجنس مقولا على ذلك النوع بلا واسطة لم ان يورد
 هذا القيد ويجتزئه عن النوع بالقياس الى الجنس البعيد لانه بهذا الاعتبار ليس من افراد المحدود
 اذ الجنس البعيد ليس مقولا عليه المتوسط قول الجنس القريب كما شعره فيجب اخراجه عن
 من الحد وان لم يعتبر في النوع ذلك اي كون جنسه مقولا عليه بلا واسطة لم يجز ابراده في حد
 حتى يخرج به الصنف عنه فان قبل نفاذ الشق الاخر الا انما يحتاج الى اخراج الصنف عن الحد
 لكونه خارجا عن المحدود فنورد هذا القيد على وجه يخرج به دون النوع بانسبة الى اجناسه البعيدة
 كما اشير اليه في الكشف حتى لا يتجه عليه ان يقال كيف يخرج به احد ههنا عن الآخر مع استواء
 نسبته الى اخراجهما اجيب بانه يلزم ان يعتبر في النوع كون ذلك الجنس الذي نسب اليه
 ذلك النوع بالنوعية او جنس آخر غيره مقولا عليه بلا واسطة فيؤدي الى ان يكون الشيء نوعا
 لغيره باعتبار كون امرئ مقولا على ذلك الشيء بلا واسطة وهذا معنى لا يلتفت اليه قطعا
 والدليل على ان حل العالي على الشيء يتوسط حل السافل عليه ما نقله الامام في المخص انهم
 قالوا من الملح ان يحمل الجسم على الانسان الابد صيرورته حيوانا فان الجسم الذي ليس بحيوان
 مسلوب عن الانسان ولما كان كذلك كان حل الحيوان عليه اقدم من حل الجسم عليه فان قيل
 الجسم جزء للحيوان متقدم عليه فلا يكون مقولا له قلت لا نزاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون
 المتأخر في الوجود ههنا لشيء المتقدم لشيء آخر على ان اعتبار القول الاول يريد انه لا يجوز
 اعتبار هذا القيد في تعريف النوع سواء قصد به اخراج الصنف او اخراج النوع بقياسه الى
 جنسه البعيد او اخراجهما معا وذلك لان القول المعبر في الجنس اعم من ان يكون اوليا او بواسطة
 فوجب ان يكون المتبرق النوع ايضا هو القول اعم ليكون مضابفا له مفهومه مع الاخص
 المقيد بكونه اوليا لان الاخص في جانب لا يتفهم مع اعم في الجانب الاخر فهذا القيد
 يخرج النوع عن مضايحه الجنس وايضا تعريفه هذا بيان فساد آخر في تعريف النوع الاضافي
 سوى الفساد الثاني من ذكر قيد الاول فيكون اي الجنس المنطبق متقدما في المعرفة على النوع
 الاضافي بمرتبتين بل بثلاث مراتب لان الاضافي متأخر عن معرفة المتوقف على جريته اعني مفهوم

معروض الجنس المنطقي المتأخر عن الجنس المنطقي لا يقال تفدير الجنس الطبيعي بمعرض
الجنس المنطقي إنما يصح على ما اختاره الشارح من أن الطبيعة المقيدة بمعرض الجنسية هو الجنس
الطبيعي فيتجه الاشكال وأما إذا ذكر فسر بالطبيعة من حيث هي فلا إشكال لأننا نقول لما عبر
عن الطبيعة بلفظ الجنس كان مفهومه الطبيعة التي هي معرضة للجنسية نعم لو عبر عنها
بالفظ الماهية أو الحقيقة أو الطبيعة لم يتوجه ذلك المحذور وأيضاً يلزم أي إذا كان الجنس
المأخوذ في التعريف هو الجنس الطبيعي يلزم فساد آخر هو تقدم النوع الإضافي المنطقي بالجنس
الطبيعي وانقصى عنه أن يقال المذكور في التعريف هو مفهوم الجنس الطبيعي فيكون هذا
المفهوم مقوماً للنوع الإضافي المنطقي وما عرف بطلانه سابقاً هو أن ما صدق عليه الجنس
الطبيعي من الطبائع ليس مقوماً له فلا فساد من هذا الوجه وإنما بطل التعريف المذكور
فالأصواب في تحديده مانفله الشيخ عن بعضهم واستحسنه وهو أنه أخص كليتين، يقولان
في جواب ماهو وإنما كان صواباً لا يطابقه على المحدود بحيث يشتمل أفرادها ولم يخرج عن
كونه مضاعفاً للجنس مع إخراج الصنف الأول في جواب ماهو ولا شبهة في أن المراد كونهما
مقولين في ذلك الجواب على شيء واحد فلا يرد ما قبل من أن أخص الكليتين المقولتين في جواب
ماهو قد لا يكون نوعاً لا يعهما كاضاحك والمشي فأنهما يبقيا لأن في الجواب على هذا الضاحك
وهذا المشي وذلك الضاحك والمشي وبس الضاحك نوعاً للمشي وكذا الإنسان ليس نوعاً
للإنسان المقول في الجواب على السمع والصير مع كونه أخص متدوال وجودي في زيادة الجنس أمران
أحدهما إيراد الجنس الذي هو الكلي في حد النوع الإضافي والثاني التصريح لما هو المراد
فإن العبارة الأولى مع كونها مركبة في العربية يحتمل أن يفهم منها أن الأخصية بالنسبة إلى ذلك
الكليتين حـ يسكون أخص من كل منهما، وأن يفهم أنهما مختلفتان بالعموم والخصوص
وأخصهما النوع والعبارة الثانية صريحة في هذا المعنى الثاني الذي هو المراد لأن لفظة من فيها
تعضد قطعاً وإجمالاً أن يقول لادلالة في شيء من العبارتين على كون ذلك الأخص يقال عليه
الاعم في جواب ماهو فلا يكون التعريف بهما حداً فإن قيل قد مر أنه أريد كونهما، يقولان
على شيء واحد وحينئذ لا يمكن أن يكون كلي واحد منهما تمام الماهية المختصة به لا متاعاً تتعدد
فيها فإما أن يكون أحدهما تمام الماهية المختصة والاخر تمام الماهية المشتركة فيكون هذا الآخر
تمام المشترك بين تلك الماهية المختصة وغيرها من الماهيات ومقولا عليهما في جواب ماهو
وأما أن يكون كل واحد منهما تمام الماهية المشتركة ولما كان أحدهما اعم من الآخر كان الآخر
مستقلاً عليه مع زيادة فيكون مشتركاً بينهما وبين ماهية أخرى ومقولا عليهما في الجواب
وعلى التفسيرين يفهم كون الأخص مقولاً عليه اعم في جواب ماهو قلنا هذه دلالة الانفرادية
خفية فلا يعتد بهما في الحدود والارادي أن يعرف النوع الإضافي بأنه كلي مقول في جواب ماهو
يقول عليه وعلى غيره كلي آخر في جوابه فيخرج النخص بالكلي وأصناف المقول في الجواب
والماهيات البسيطة بقولنا يقال عليه الخ ولابد أن يتحدد على الكلي ما لا يتحصل مفهوم الجنس
بطريق الاندراج في حد النوع كما يحصل مفهومه كذلك من حشد الجنس فأرقلت ما ذكرته
في تحديده يستلزم أن لا يندرج مفهوم النوع بتمامه في تعريف الجنس بل المندرج فيه جزؤه الثاني
إعني كونه مقولاً عليه كلي آخر في جواب ماهو قلت هو باعتبار هذا الجزء مضاعف للجنس
لا باعتبار جزئه الأول أعني كونه مقولاً في الجواب فلا اختلال فهما مشتركان في النسبة
إلى ما تحتها فلا يكون غارقة لأن المشترك بين شئين لا يميز أحدهما عن الآخر فأرقلت نسبة الجنس
إلى ما تحتها بأنه مقول عليه في جواب ماهو واعتبار مفهوم الكلي في الإضافي لا يقتضي نسبته

إلى ما نحنه بكونه مقولا عليه في الجواب بل يحمله عليه مطلقا فلا تكون النسبة بالمقولة مشتركة
 بينهما قلت قد عرفت انه لا بد في الاضافي من اعتبار مقولته في الجواب ليجاز عن النصف نعم
 النسبة بالمقولة بالقياس الى ما نحنه المعترية في الحقيقى هي النسبة الى الاشخاص المتفقة
 الحقيقة والمعترية في الاضافي اعم من ان تكون الى الاشخاص مطلقا او الى الانواع والفرق
 اشئت بين النوعين المنطقيين ان مفهوم الاضافي يوجب تركب معروضه من الجنس والفصل
 اذ قد اعتبر في مفهومه اندراج معروضه تحت جنس بخلاف مفهوم الحقيقى وانما يكون كذلك
 لو كان كل حقيقى مكننا وهو مذهب يجوز ان يكون واجبا فله كاف في سند المنع وان لم يكن كافيا
 في الاستدلال كما سيجعل وايضا يجوز ان يكون الحقيقى ممثلا ان قلنا ان هذا الحكم يتناول
 الماهيات المدعومة سواء كانت مكنية او معترية وان كان مكنية راجدا وقد صرح بان الانجاس
 العالي للمكانات مقتصرة في هذه المقولات فلا يوجد لها جنس عال غيرها وليس يلزم منه اندراج
 كل مكن فيها بل اندراج كل مكن له جنس على ان نقول لادليل على كونها اجناسا فجاز ان يكون
 كلها او بعضها عرضا عامة لما نحنه وقد ينقض في الوحدة والنقطة بانها من الاعتبارات
 وكلامنا في الماهيات المحصلة الخارجية وايضا كونها مكن حقيقى ما نحنه مكن واستدل الامام
 على ذلك اى على بطلان مذهب من قال بان النوع الاضافي اعم مطلقا ويعود فيه ما ذكرناه
 اى من ان كل واحد من تلك البسائط نوع حقيقى وليس بمضاف والا لكان مركبا من الجنس
 والفصل وانما قل فضلا عن ان يكون حقيقيا بناء على ان البساطة اذا لم تستلزم النوعية باحد
 المئين مطلقا كان عدم استلزامها لاحدهما بعينه اولى بقوله او غيرها اراد بالخواص والاعراض
 العامة و اشار بقوله لا يقال الى استدلال آخر على وجود الحقيقى بدون الاضافي واجاب عنه
 بان الحصص افراد اعتبارية فانها اذا اخذت من حيث ذاتها كانت عين الشيء واذا اعتبر
 معها اقترانها بامور خارجة عنها كانت افرادا له لا بحسب نفس الامر بل بحسب هذا الاعتبار
 فكون نوعية له بالاعتبار دون الحقيقة والمقصود بيان النسبة بين ماهو نوع في نفسه لاما هو
 نوع باعتبار العقل والا لم يكن اثبات الوجود الاضافي بدون الحقيقى بل يكون الحقيقى اعم
 من كل واحد من الكتابات الاربع الباقية لانها كلها انواع حقيقى بالقياس الى افرادها الاعتبارية
 الى هي حصصها واما ما كان قياسا اما الى النوع الاضافي او الحقيقى كما ان مراتب الجنس
 كانت بقياس الجنس الى الجنس كذلك مراتب النوع فمما يكون بقياس النوع الى النوع وفي قوله
 فتراتبه اربع على قياس ما مر في الجنس تنبيه على ان وجه التقسيم المذكور هناك آت ههنا
 فيقول النوع اما ان يكون فوقه وتحتة آه كما ان المذكور ههنا جارئة على ما اشير اليه هناك
 والكلام في جنسية نوع المطابق لهذه الاربعة والتفرع عليها كما في الجنس من غير فرق
 فيقول في التفرع ان مفهوم النوع المطابق اذا كان جنسا لمفهومات الاربعة كان احد انواعه
 مفهوم نوع الانواع وهو عارض للمتابع مختلفة كالانسان والفرس مثلا فان اقتضى اختلاف
 المعروضات لحقايقها اختلاف العوارض كذلك كان نوع الانواع العارض للفرس مخالفا
 في الحقيقة لما هو عارض للانسان فلا يكون نوع الانواع نوعا خيرا بل متوسطا والا لكان نوعا
 خيرا وعلى التفسير فوفقه مطلقا النوع وفوقه اكل وفوقه المضاف فهو في سلسلة هذه
 المفهومات الاعتبارية جنس الاجناس ومفهوم نوع الانواع اما نوع متوسط واما نوع الانواع
 كمعروضه وقس على ذلك الانواع البقية لانهم يعم ان يكون فوقه نوع حقيقى وذلك لان النوع
 الاضافي اما جنس واما نوع حقيقى فلا وكل فوقه نوع حقيقى لزم على التفسير الاول ان يكون
 الماهية الخاصة اعم من الماهية المشتركة وعلى الثاني ان يكون هناك ماهيات مختصتان احدهما

فوق الاخرى ومن هذين ان النوع الحقيقي يمنع ان يكون فوقه نوع حقيقي واذا قيس مراتب الانواع الى مراتب الاجناس حصل هنالك ست عشرة نسبة فالثاني عشرة منها بالتباين واربعة بالعموم من وجه كاعتقت في الشرح قوله بل المراد ان احدهما ليس بكاف وبيان ذلك ان نوع الانواع انما يتحقق بان لا يكون تحت نوع ويكون فوقه نوع والقييد الاول مستفاد من كونه حقيقيا والثاني بفعل الى شئين احدهما ان يكون فوقه جنس وهو مستفاد من كونه نوعا مضافا والثاني ان يكون ذلك الجنس ايضا نوعا لجنس آخر وليس مستفادا لامن كونه حقيقيا ولامن كونه مضافا ولا بد من اعتباره حتى يتم به معنى كونه نوع الانواع قوله وما فيه الاشتراك كالنوع سيأتيك ان الخاصة ايضا مشتركة بين المطلقة والمضافة الا لا اشتراكا في ان احدهما خمسة هو المطلقة وان الفصل كان له معنى اول عند المنطقيين كانوا يستعملونه فيه ثم نقاه الى معنى آخر وهو المعدود في الخمسة قوله فانه اذ قيل الذاتي اي ما ليس بعرضي اما ان يكون مقولا بالماهية اي مقولا في جواب السؤال عن الماهية اولا والثاني هو الفصل ولول اما ان يكون مقولا بالماهية على مختلفين يا نوع او بالعدد فقد اخرجت القسمة الخمسة النوع الحقيقي دون الاضافي فالواقع المقول على المختلفين بالنوع الى ما لا يقال عليه ولي ما يقال عليه مثله خرج النوع الاضافي لكن ليس خروجه على هذا الوجه بحسب القسمة الاولى اي عند كونها خمسة بل حين صارت سدسة ولم يخرج ايضا بقامه بل الخارج جيلد قسم منه وهو ما يكون جنسا فوقه جنس وبقي ما كان نوعا حقيقيا فوقه جنس خرج النوع الحقيقي اي بجملة على ما اخبره الشيخ في الشفاء من ان انواع الاضافي اعم مطلقا من النوع الحقيقي لكن ليس خروجه بالقسمة الخمسة وانما ساكن الاولى والاخرى ان يكون احد القسمة النوع الحقيقي لان القسمة المخرجة له قسمة للكل بالقياس الى موضوعاته التي هي جزئيات المعينة في اخراج جميع الاقسام والمخرجة للاضافي فداعتبر في اخراج بعض اقسامها مناسبة لبعض الكليات بعضها في العموم والخصوص واولى الاعتبارات في قسمة الكل ان يقسم بحسب حاله التي له عند الجزئيات وذلك لانه اعتبر في مفهوم الكل مشترك بين جزئياته فتقسيمه بالقياس اليها باعتبار امر ذاتي للكل من حيث هو كلي بخلاف تقسيمه باعتبار نسبة بعضه الى بعض فانه بحسب امر عارض فيكون الاول اولى وايضا الوضع الطبيعي ان تحصل الاقسام اولاً ثم ينسب بعضها الى بعض فتحصل هذه الاقسام بهذه النسبة بخلاف الطبيعي غير مندرج تحت جنس وذلك اما بساطته واما لتركيبه من امور متساوية وليس اي ذلك الكل جنسا اذ ليس مقولا على مختلفين بالحقايق ولا فصلا اكونه مقولا في جواب ما هو ولا خاصة اكونه ذاتيا ولا عرضا عاما لذلك ولكونه مقولا على المختلفين فعين انه نوع وليس مضاف اذ لم يدرج تحت جنس فهو نوع حقيقي فانا جعل احد الخمسة الحقيقي انحصرت القسمة الخمسة واوجعل احدها الاضافي لم تنحصر قال السراح وفي جواز مثل هذا الكل ما احاط عليك به اذ قد سبق انه لم يثبت ان النسبة بين المعينين بالعموم من وجه واذا كان الاضافي اعم مطلقا لم يميز مثل هذا الكل وتفصيله ان يقال ان اريد بجواز هذا الكل جوازه في الماهيات الاعتبارية والمفهومات الوصفية فلا نزاع فيه الا ان المقصود الاصيل هو النظر في الحقايق الموجودة في الخارج او الممكنة الوجود فيه وان اريد به الامكان الذهني اعني مجرد احتمال الوجود فيه فلا يكون مفيدا للجزم ولا مبطلا للتقسيم الخمس وان اريد به امكان وجوده الخارج بحسب نفس الامر فهو ملبس بجواز كون الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف فانه ان الشيخ مع يله الى ان احد الخمسة هو الحقيقي تكلف في قسمة الكل حتى يدخل فيها الحقيقي

والاضافي بان الذي الذي لا يصلح ان يقال في جواب ماهو فصل والذي يصلح لذلك قد يختلف
 حال مراتبه في العموم والخصوص فالاعم جنس والاخص نوع ثم انه ان كان جنسا باعتبار آخر
 كان نوعا اضافيا والا كان نوعا حقيقيا ثم اعترض عليه بما نقله عنه في الشرح وهو يدفع بالمخلص
 فيه والمراد بقوله تلك القسمه فانها قسم اخرى هي القسمه الثالثية المخرجة للنوع الاضافي
 فلا يكون حاصره والجواب عنه بله بنى على ما اختاره الشيخ في الشفا من كون الاضافي اعم
 مطلقا انه يصح اذا كان ذلك المختار صوابا لانا نقول لانه لاشئ من الموضوع باطبع بمحمول
 باطبع فان قيل نحن نقول هكذا المضاف من حيث هو مضاف موضوع باطبع ولاشئ
 من الموضوع باطبع من حيث هو موضوع باطبع بمحمول باطبع فلاشئ من المضاف من حيث
 هو مضاف بمحمول باطبع فلا يكون من هذه الحيثية احد القسمه فالجواب ان يقال كون النوع
 اضافيا من حيث انه مقس الى الجنس الذي فوقه ولبست حيثياته منحصرة في هذه بل له
 من حيثية اخرى باقياس الى ما تحتته من حيثياته وليس يلزم من عدم مجموعيته طبعها باعتبار الحيثية
 الاولى عدم مجموعيته طبعها باعتبار الحيثية الاخرى الى ان يقال النوع المضاف من حيث هو
 مضاف موضوع باطبع مقبسا الى ما فوقه ومحمول باطبع مقبسا الى ما تحتته لاشئ له على النسبتين
 معا ولا استعجاله في مثل ذلك فان المعنى الاول فيهما كان الجمهور يعني ان اللغمة
 ثم نقل لغمة في الاصطلاح الى معنى آخر واحد او متعدد كما ذكر في اول فصل الجنس والنوع
 والمعنى الاول في افند الفصل كان للمنطقين يستعملونه فيه وهو ما يتغير به شئ عن شئ ذاتيا
 كان او عرضيا لازما اوجه ارفاقه تخصبا كان او كليا وهذا المعنى يتناول الفصل المشهور والخاصة
 والتعين وقد يتغير الشئ عن غيره في وقت ويتغير لغيره في وقت آخر كما اذا اختلف حال زيد
 وعمر والقيام والقعود في وقتين وقد يتغير الشئ نفسه في وقت عن نفسه وفي وقت آخر بحسب اختلاف
 حاله فهما ثم نقاوه الى معنى ثان وهو الكلبي الذي يتغير به الشئ في ذاته وقفاشار الى الفرق
 بين المميز الذاتي والمميز العرضي بقوله وهو الذي اذا قترن الخ وهذا الاقتزان ان اعتبر بحسب
 الذهن كان بين الفصل وطبيعة الجنس وان اعتبر بحسب الخارج كما بين مبدئيهما ان كان له
 مبدأ ويان ذلك الفرق ان الطبيعة الجنسية كاسياني مبنية في العقل اى تصلح ان تكون اشياء
 كثيرة ممي عين كل واحد منها في الوجود وغير متحصلة اى لا يتطابق تمام ماهيتها شئ من تلك
 الاسماء فاذا قترن بها الفصل افرزها اى ميزها وعينها اى ازال ابهامها وقوبها نوعا
 اى حصلها وكما جعلها جملة لها طاعة لمهية نوعية وبعد ذلك يلزم تلك الطبيعة المتحصلة
 بالقوة نوعا ما يبرزها من اللوثرم الخارجية ويعرض لها ما يرضها من الدواضر
 المتغيرة وكذا معنى الجنس اعني المادة صالح لان يكون انواعا مختلفة فاذا انضم اليها ابداء
 احصل يحصل نوعا معين واستعد للزوم ما يلزمه ولحق ما يلزمه فان القوة السمة بالنفس ناطقة
 بالذات فترت المادة الحيوانية فصارت الحيوان ناطقا استعداد لقبول آثار الانسانية وخواصها
 ولولا قترن هذه القوة بالذات كان لها هذه الاستعدادات الحيوانية المنفرعة عنها وقوله
 وانما يحدث التميز بهي اعرابية عطف على قوله وهو الذي اذا قترن واشاره الى فرق ثان
 بين المميزين الذاتي والعرضي وتخصص الاخرية باختلاف في الماهيات بحسب اصطلاح
 اهل الدنيا في استعمال هذه اللفظة فيكون التغيير اعم منها لانها الاختلاف مطلقا
 فلا يلحق بالجوهر عندهما اى عن السائلين وهذا الابداء ذو النفس والحساس عن الاول
 وذلك لان ذاته اى الذات اعم من المطلق اى في الجملة عن المشاركات في معنى ما ضيفت
 هذه الكلمة ليليد وهو كان من الشبهة اراخص منها فاذا قبل اى شئ الانسان فكل مبرله

من مشاركته في الشبهة يصلح جوابه الى حتى الخاصة لمشاركة وان قيل اي شيء هو في ذاته او في جوهره
فكل فصل للانسان قريبا او بعيدا يصلح للعراب واما ان قيل اي حيوان هو في جوهره فلا يصلح
لجواب الالاطني لانه المميز له ذاتا عن مشاركته في الحيوان وقس على هذا نحو قولنا اي
جوهراو اي جسم او اي جسم نام هو في ذاته وفيه اي في القيد الاول بحث لانه ان اقترب في جواب اي التميز
عن جميع الاعتبار خرج عن التعريف الفصل البعيد مقيسا الى ما هو فصل بعبده وان كان داخل
فيه بالقبول الى ما هو فصل قريبا له وهدم ذلك نظير وان اكتفى بالتميز عن البعض دخل
في التعريف الجنس والنوع ايضا اذ كل واحد منهما غير للشيء عن البعض والجواب الاختار
الاكتفاء ونقول المراد من المقول في جواب اي شيء المبر الذي لا يصلح لجواب ما هو وح يخرج
الجنس والنوع عن التعريف الاله يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء او يصلح للتميز
في الجمل عن بعض المشاركات في الشبهة اوفي اخص منها فاحد الامر ين لازم اما خروج الفصل
البعيد عن التعريف واما اعتبار العرض العام في جواب اي شيء ولا يخص عنه الا بان يقال العرض
امام لا يعرض شيئا عن شيء اصل من حيث له عرض عام بل من حيث له خاصة اضافية كالجابات
الناس في الحساس فالناس في جواب عن السؤلين والحساس عن الثاني ومعنى انحصار
جزء الماهية في الجنس والفصل ان يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا او يكون كلها فصلا وتنفرد
الامام كما يطل بالاحتمال المذكور يطل ايضا باحتمال ان يكون الماهية التي لها جنس جزا في مرتبة
واحدة من التميز كاقبل في الحساس والمحرك بالارادة لا يصدق على شيء منهما انه كمال الجزء المميز
في تلك المرتبة لانه لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساويانها لو تم هذا الكلام لاندفع السؤال
عن تعريف الشفاء والقاعدة دور تعريف الامام بطلان بالاحتمال الآخر واعتبار احد المعاني الثمينة
في الفصل اما هو على سبيل منع الخلودون الجمع فيخرج راجحة عنها فيه بأسرها ومعنى تحصيله وجودا غير
محصل الماهية الجنسية المبهمة لا يمكن وجودها في الخارج الا بعد تعيينها وزوال ايجابها بالاعتراض انصل
او انها لا ينطبق على تمام ماهية من الماهيات التي يحتملها الا بعد انضمامها اليها كما مر لا نقول المدعى
احد الامر ين فنقول في تعريف الشفاء احد الامر ين لازم اما بطلان انحصار او بطلان هذا التعريف
وكذا نقول في كل واحد من تعريف الامام والقاعدة اذا غيرنا المدعى على هذا الوجه انحصار
تلك الجواب وليس كذلك ان نقول لما كانت تلك الماهية محتاجة في ذاتها الى كل واحد
من جزئها المختصين بها كان امتيازها عن اغيارها ايضا مستقدا منهنها ويكون الامتياز
الحاصل باحدهما معاير الحاصل بالآخر شخصيا وان تعدا نوعا بخلاف الماهية البسيطة لا الحاجة
لها في ذاتها ولا في صفاتها الى جزء وان نقول عدم الاولوية في تميز احدهما الآخر بغير ذكرنا و ايضا
تميز العقل لكل بواسطة الجزء المختص لا يتوقف على العقل اختصاصا به بل على اختصاصه بنفسه
وعلى تقدير توقفه عليه فليس العقل الاختصاص متوقفا على العقل تلك الماهية الابدان وما ذلك
الاستلزام امتيازها عن جميع ما عداها حتى يلزم ان يكون تميز الجزء من اعران امتيازها كذلك فلا يجوز
وقوعه بالاستلزام الدور على انه يجوز ان يكون الامتياز الحاصل بالجزء معايرا بالشخص ذلك
الامتياز الحاصل قبل تميزه فلا يلزم تحذير اصلا وما قوله ولا يخص عنه فقد سلف تحقيره والمراد
بافقواعد القاعدة المذكورة والتميزات وعدم تمام دليل على الاحتصاص اذا فسر الفصل بما في الساء
ظ فالجوهر مثلا لو تركب من امرين متساويين كان كل منهما اما جوهر او عرضا طريق اجزاء
هذا الدليل في الحكم مثلا ان يقال لو تركب من امرين متساويين امكن كل منهما اما كالايس
لهم لا دليل الى الثاني اذ يلزم ان يصدق على الحكم انه ليس بهم لان الكلام في الاجزاء المتحوالة
ولالى الاول لانه اذا كان كائنا ما كان يكون كائنا ما كان يكون السوء جزا لنفسه او كما خلاصا فيلزم

كونه جزءه نفسه والجواب على قياس ما ذكر في الكتاب ويزداد ههنا شيء آخر وهو ان يقال نتخاؤ
 ان جزءه ليس بكم اى يصدق عليه هذا المفهوم ولا يستحق له في صدق مثل الجزء وانما يستحق ان يصدق
 على الكم مفهوم انه ليس بكم الا يرى ان جزء الانسان يصدق عليه ليس بانسان مع انه لا يصدق على
 الانسان انه ليس بانسان والسرفى جواب ذلك ان سلب الكم او الانسان ليس جزءا لمصدق عليه من
 الاجزاء بل هو امر عارض له فلا يلزم تركب الشيء عن نفسه والصدق بنفسه بما لو اطاعة فان العارض
 للجزء فلا يصدق على الكل وكل مفهوم للعالي من الانواع مقوم للسافل منها لان مقوم المقوم
 مقوم ولا يتركس كذا بل جزءا فان بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو الذي كان مقوما للعالي نفسه
 وقوله كنقسم الناطق الحيوان الى الانسان اشار به ويقوله لان معنى تقسيم السافل تحصيله في النوع
 الى ان تقسيم الفصل للجنس هو تحصيله للجنس في نوع واحد لاني نوعين كما توهمه الجمهور
 وذلك لان الفصل اذا اقترب بالجنس افرز وميزه وحصله نوعا كما عرفت في صدر هذا الفصل ولو
 كان الناطق مثلا مقسما للحيوان الى نوعين ومحصله لهما لكان مقسما في كل منهما
 مقوما لهما لان المحصل يستلزم المحصل والمقسم مقوم ما قسم اليه قال الشيخ في السقاء ليس
 من الفصول المقومة ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة في ط الامر ما لا يقوم وبس ذلك البتة لا الفصول
 السالبة التي ليست بالحقيقة فصولا فلما اذا قلنا ان الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت
 لغير ناطق نوعا محصلا بازاء الانسان فقد جعل الناطق فصلا مقسما مقوما وجعل غير الناطق
 مقسما غير مقوم وجعلهما مقسمين للحيوان الى قسمين فيكون كل واحد منهما مقسما له الى قسم
 واحد وهذا هو الكلام المحقق ومن قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين ارادته اذا اعتبر نفسه
 اليه وجودا وعد ما تقسم به اليه وما قد سبق لذلك نظير في مراتب الجنس واعلم ان التقسيم
 مطلقا هو تحصيل الطبيعة الكلية في مورد لاني موردين لما عرفت سواء كان ذلك المورد نوعا
 او صفة او غيرهما لكن تقسيم الفصل للجنس انما يكون الى النوع فلذلك خصه بالذكر فلا يبي السافل
 سافلا ولا العالي عاليا وذلك لان تقسيم الفصل للجنس العالي معناه تحصيله في نوع فلو كان كل
 ما حصل العالي في نوع حصل السافل في ذلك النوع لمعنى السافل حيث نحقق العالي هف لكن
 قد يقسم السافل ما يقسم العالي وهو مقسم السافل بعينه لان الجنس انما يحقق اى يصير حصصا
 بمقارنة الفصل وذلك لان الحصص عبارة عن الطبيعة من حيث انها مقيدة بقدومه وخارج
 عنها ولا شك انه اول ما يقارنه الفصل لم يتصور للطبيعة الجنسية تلك الحصص وان مقارنته
 كافية فيها فيكون الفصل علة تامة لخصص النوع من حيث انها حصص اى تخصصها
 والدلائل التي اخرعوها من الطرفين لا تدل الاعلى هذا المعنى ومقابلها فان البابل الذي
 اخرعوه للسبح لو لم يدل على ان الفصل علة لطبيعة الجنس الا يرى الى قولهم لو كان الجنس علة
 لا يستلزمه وانحصر في نوع واحد وهو طاقلة مبن على ان المستلزم هو الطبيعة الجنسية لا الحصص
 فانها مستلزمة ومختصرة وكذا الدليل ذكره الامام على ما ذهب اليه فانه يدل على مقابل هذا المعنى
 فان الصفة لا يجوز ان يكون علة الذات الموصوف وبجوز ان يكون علة له من حيث انه مقيد بالصفة
 لانها اعتبار هذه الحقيقة متأخرة عن اقتزال الصفة به والجنس والفصل متعديان بحسب الخارج الى الجمل
 لى في الاتحاد والوجود والا امتنع حل احد هما على الآخر فلا يتصور بينهما علة بحسبه
 فلو كان الفصل علة لوجود الجنس في الذهن لامتنع ان يتصور الجنس بدون فصل من فصوله
 وهو اظ مطلقا فتعين ان المراد كون الفصل علة لارض الجنس بدون فصل من فصوله في الذهن
 اعني اعمه لخصصه وزوال ايهامه كما قرره وكنا فصلنا هذا البحث في رسالة بتحقيق الكتابات
 فانه لا هناك ان العقل في الصور التي يدركها بذاتها لا بالانها يقف على حد هو الماهية النوعية فانا

حصل فيه صور مطابقة لها انتهت سلسلة تصورهما والصورة الجنسية ناقصة تكملها صورة
 الفصل وإيس معنى العلية الأهذا التكميل اوازالة الإيهام ثم ان مراتب التكميل والازالة تختلف
 بحسب مراتب الاجناس فان الجنس العالي فيه إيهام كثير ونقصان عظيم فاذا انضم اليه
 فصل قبل إيهامه ضعف نقصانه وكذا يتناقض الإيهام ويزداد الكمال بضم فصل فصل الى نوع
 نوع مثلاً اذا حصل في ذنك صورة الجوهر ترددت في انواعه الخمسة فاذا انضم اليها ذو الابعاد الثلاثة
 حصل صورة الجسم وزال ذلك الإيهام العظيم وترددت في النبات والمعاد الحيوان فاذا اقترن به النامي
 انتقض الإيهام وهكذا الى النوع لايقال الإيهام والتزد العقل باقبا في النوع فكيف يكون
 هو ماهية محصلة والجنس ماهية غير محصلة لانا نقول الإيهام في الاجناس انما هو بالنظر
 الى الماهيات والحقايق المختلفة وفي الانواع لا إيهام بحسب الماهية اذا صارت كالة متعينة بل بحسب
 الاصناف والاشخاص المختلفة بالامور العارضية الخارجية مع الاتحاد في الماهية كاطن جماعة
 بأنهم قالوا ان الناطق مشترك اشتراكاً معنواً بين الانسان والملك وهو تمام المشترك بينهما فيكون جنس
 لهما والحيوان فصل غير الانسان عنه وهو تمام المشترك بين انواع الحيوانات والناطق فصل يميزه
 عن سائر الانواع وقوله هذا انما يتم اذا كان الفصل علة للجنس تأييد لما ذكره اولاً من
 ان المسمى عليه الفصل لطبيعة الجنس فان هذا النوع اقبائهم على هذا التدبير لاعلى تقدير كون
 الفصل علة للمحصن وهو مطاع ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة اي جنسان
 لا يكون احدهما اجزا للآخر وجنسا له وذلك لانه اذا انضم الفصل الى احدهما ما كان يحصل نوعاً اي
 صار مطابقة لتمام الماهية النوعية بالنسبة الى ذلك الجنس ولا مدخل للجنس الاخر في حصول ذلك
 النوع فلا يكون جنسا له وان لم يتحصل بالانضمام نوعاً كاملاً باقياس اليه بل احتاج في ذلك الى الجنس
 الاخر لزم ان لا يكون الفصل وحده فصلاً لان معنى الفصل الاما يتحصل وبشكله الماهية الناقصة
 المبهمة بل يكون المجموع من الفصل والجنس الاخر فصلاً فلو اقترن به فصل واحد يجنسين
 في مرتبة واحدة لكان ذلك في نوعين متباينين فيزيم تخلف المعلول عن علته ولا يجوز في اقترانه
 باجناس متعددة في مراتب مختلفة كالناطق في نوع الانسان بجميع اجناسه القريبة والبعيدة وهو
 لا يدل على ذلك يريد ان ما ثبت آتفاً من ان الفصل لا يقارن في مرتبة واحدة الاجناسوا احدا لا يدل
 على ان الفصل لا يقوم في مرتبة واحدة الانواع او احدا لحيوان تكون تلك الماهية الواحدة المركبة من
 الجنس الواحد والفصل المتضم اليه نوعاً اضافياً فاقوم الانواع متعددة في مرتبة واحدة فيكون ذلك الفصل
 ايضاً مقوماً كذلك كالجناس فانه اذا اقترن بالجسم النامي وتحصل منهما الحيوان المقوم لانواعه كان
 هو ايضاً مقوماً لها في مرتبة واحدة واذا بطل هذا فالجواب ان يقال الفصل القرىب لا يقوم الانواع
 واحداً في مرتبة اذ لا يقوم نوعين كذلك لتخلف المعلول عن علته لان الجنس اقرب اكل منهما
 لا يوجد في الاخر ثم ان المص ذكر الحكم الثاني والثالث معاً واردهما بذكر التخلف فوجهه
 الشارح بأنه لا يدل مشترك بينهما كما عرفت فلذلك عقبهما به وزعم اخرون ان الثالث نوع
 للثاني فلذلك اورد يندسود بين دليله وتمدد الفصول البعيدة لا يستلزم توارد الملل على معلول
 واحداً لان كل بعيد علة الجنس الذي في مرتبة ولا شك ان طبيعة الجنس في مرتبة قبل اقتران
 الفصل بها امر واحد بالذات فيمتنع ان يتوارد عليها علاناً كالواحد بالمتخصص للاشتراك
 في استلزام المحل لايقال هذه التفاريع اراد بها ما عدا الاول من افروع فان الاخر مثنى على امتناع
 التوارد والسابقين مبنيان عليه على امتناع التخلف وتقرير الجواب ان الجنس لا يتفكك
 عن الفصل لا يتصور الفصل خالياً عن الجنس ولو كان علة فاعلية لكانت موجبة اي مستقلة
 بالثاني بحيث ان لا يوجد معها معلول لها ومن هذا امتناع التخلف من العلة الموجبة وكذا امتناع

الزوار على انقول لايجوز تعدد العلة المافضة من جنس واحد كافيا عليته والمادية وغيرهما
 لانها اذا تعددت لزم الاحتياج وعدم الاحتياج معا لان احدهما مع الثاني العمل كافي في المعاول
 فلاحاجة الى الاخرى وبالعكس فتعدد العمل الواحدة من جنس مستلزم تعدد العمل التامة
 واذا تركت ماهية من الحيوان والايض كان كل منهما جنسا وفصلا قريبا بقارن جنسين
 في مربية واحدة فان الابيض يقارن الحيوان والجداد والحيوان يقارن الابيض والاسود فتدثرت
 الاحكام الثلاثة وبطل ما ادعوه من اتفانها وقوله او يخرجوا خروجا اشارة الى ان عبارة
 الكتاب يتحمل وجوها اربعة ما تلهمها في المعنى واحدا وان قال هذا يبطل قاعدة العلية هذا
 قسم اقوله فان قال قائل هذا اي الجواب المبطل لتفسير الامام يبطل الحكم الرابع ايضا
 فيكون الاشكال واردا على القائلين والمراد ان قوله وللقائلين بالعلية توجهين لكن الاول
 منهما انسب بما في انكشف ووجه لان قاعدة العلية ان الفصل علة الجنس اذ للحصة منه
 ولا وجه يبطلها وذلك لان انطوائها انما يظهر اذا كان هناك جنس او حصة منه ولا يكون
 الفصل دله فيما نحن فيه لم يوجد شيء منهما قال صاحب الكشف يستلزم على الامام بان الحساس
 والمتحرك بالارادة ان كان كل منهما فصلا قريبا للحيوان فقد تخزم تفسيره وان كان الفصل
 القريب مجموعهما كان كل منهما فصلا بعيدا ولا يكون فصلا لجنس الحيوان لمساواة به بفاصل
 يفصله فاذن كل منهما فصل لمجموعهما وعاد الاشكال ولا يجوز ان يكون الفصل مجموعهما
 لامتناع كون الشيء كالجزء المميز بالنسبة الى نفسه بل كل واحد منهما فقد يبطل تفسيره
 واما ما دلون بالعلية فلهم ان يخرجوا ذلك بان العلة القريبة للحصة الفصل القريب وذلك
 مجموعهما ثم ان كان كل منهما فصلا قريبا للمجموع فلا امتناع فيه لانه ليس فيه
 طبيعة جنسية حتى يلزم المحذور المذكور اي توارد العلة على معاول واحد وتخرم
 قاعدة العلية بل كل ما يتركب من امرين يساويه كل منهما كان كل منهما فصلا قريبا وكل ما تركب
 من طبيعة جنسية وامرين متساويين له كان الفصل القريب مجموعهما ويكون كل واحد منهما
 فصلا بعيدا ولا يتخرم قاعدة العلية ولا التقسيم الخمس فعليك بالتأمل لا يقال مع تقويم الفصل
 اي ما ذكرته انما يتم اذا كان الفصل جزءا للنوع في الخارج وليس كذلك بل هو جزء من مفهوم في الذهن
 وبقي تقويمه اليه ما ذكره من المصابقة فلا يجب ان يكون فصل النوع المحصل وجوديا شيء من المعارف
 لجواز حصول المطابقة بالمرعدي كما يخاطر بهذا السؤال يشمل على منع وتقض اجاب عن المنع
 بقرانه هب ان الفصل اي جنس نقول ان الفصل مفهوم للنوع في الخارج كما ذهب اليه طائفة
 ومضى كلامنا عليه واذا اخبرنا ما ذهب اليه المحققون فلما من السخيل ان يكون اعمدى باحد المعنيين
 متخذا في العمل والوجود مع النوع المحصل في الخارج واما الجواب عن النقض بان يقال ان ادعيتهم
 ان ماهية الخطا ذكرته فلاتم انه نوع محصل وان ادعيتهم انه لازم من لوازم ماهية فلا عليك
 بالنقض حتى لا يروا اسان يجهلوا الحيوان العسير الناطق نوعا محصلا من الحيوانات جنسا
 للحيوان العجم وهكذا يكون الحيوان حذافه بر قسم واحدة مقيدا بالناطق وعدمه الى نوع اخر وجنس
 دعى فان السلوك لوازم الاشياء بالنسبة الى معال ليست لها اراد باللوام لان الامور الخارجية
 فان السلب فلا يكون لازما كما اذا لم يكن المسلوب ممتنع الثبوت منه وقد يكون لازما فيقول السلب
 ثابت للشيء باقيا الى معنى ليس للشيء وان فصل ثابت للشيء في نفسه فلا يكون السلب فصلا
 نعم وعلم يكن للفصل اسم محصل فقط الى استعمال السلب مقامه وهو الحقيقة ليس بفصل
 بل لازم عدل بالفصل عن وجهه الى ذلك اللازم كما اذا فرض ان ليس غير الانسان من الحيوانات

الاصل والاصل كان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ولم يكن مسمى باسم محصل غير الماطق
 واريد به معنى الصاهل كان غير الناطق حينئذ دلالة الفصل قائمة معه واما اذا كان اعم
 من فصل لكل واحد واحد من انواع الحيوان كما هو الواقع لم يدل دلالة بشئ من تلك
 الفصول قال الشارح وهذا الذي ذكره الشيخ من اقامة غير الفصل بتمامه لا يتخص بالسلب
 بل يجرى في اللوازم الوجودية ايضا فانه اذا لم يطلع على حقيقة الفصل فربما يبر عنها باقرب
 لوازمها المحصلة كما ساطق مثلاً فان اثنه تقدم احد اللازمين على الاخر غير عنهما بهما
 فيتوهم من ذلك تعدد اقسام في مرتبة واحدة كالجنس والحركة اللازمين لفصل الحيوان
 المجهول حقيقة يشع ان يكون لكل فصل فصل قد سبق له لا يجوز ان يكون للفصل
 جنس فاشار ههنا الى انه لا يجوز ان يكون للفصل فصل يقوم لانه يجب الاتصاف الى الفصل
 لاجزائه والتركيب الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال في الماهيات المفولة بكنهها
 اما بالفعل واما بالمكان والالكان اى عدم دخول الجنس ذاتيا للوع لان جزء لا ينصل جزء
 للنوع فلين ان يكون الامر السلي الذي ذنبه للنوع المحصل وهو محال وليس كل جزء جنسا
 او فصلا قد تركب الماهية من اجزاء غير محمولة امامثابته كالعشرة من احادها واخر غير ثابته
 كاليات من النسق والجنس ان لا يكون شئ من تلك الاجزاء جنسا ولا فصلا لكونهما غير محمولين
 وقد تركب من اجزاء محمولة فيكون كل واحد من هذه الاجزاء اما جنسا او فصلا بتمامه من اخصار
 الاجزاء المحمولة فيهما لكن لا يجب ان يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا بل جاز ان يكون
 كلها فصولا معا فنه من الاحتمال ترتيبها من الامور المتساوية فليس كل ماهية مركبة يكون
 تركيبها من الجنس والفصل ولا كل ماهية مركبة من اجزاء محمولة يكون تركيبها منها واحدا
 عليه بان الماهية اذا تركب من جزئين محمولين فلا بد ان يكون تركيبها من جنس وفصل واما اذا كان
 احد الجزئين اعم من الاخر فقط واما ذاتا او بافلا ن تلك الماهية متساركة لاحدهما في طبيعته
 لان ذلك الجزء صاد في عاينها وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما مع كونهما مخففين بالحقيقة
 فيكون جنسا لهما والجزء الاخر فصل للماهية المذكورة لانه جزء مساو لها فغيرها في الجملة غير ذاتيا
 وهذا القدر كاف في اثبات كل من الجزئين جنسا باعتبار فصلها باعتبار آخر وبه يتم المقصود
 فلا حاجة الى قوله والماهية المركبة مخالفة له الى آخره لانه اراد ان يثبت ما اشار اليه تعريف الثفاء
 من ان الفصل انما يكون فصلا اذا كان مميرا عما شارك الماهية في الجنس ونجوه عليه ان لا ينسل
 ان الجزء الاخر غير الماهية بالقياس الى ذلك الجزء كيف هو صاد في على ذلك الجزء ايضا وازكا
 صاد قاعضا فان اخذ مع وصف كونه ذاتيا حتى يخص بالماهية وورد ان وصف الذاتية امر اعتباري
 فلا يكون المأخوذ منه فصلا لماهية الموجودة وقد مر مثله في بيان حصر الجزء في الجنس والفصل
 وهو اى النظر الذي اشار اليه ليس وارده ههنا لانه كلام على استدلاله بخلافه فمعد اى في باب الجنس
 لوروده ههنا على دعوات الدليل والعرض العام يخرج عن تعريف الخاصة بالقبول الاول والنوع
 وفصله القريب بالقبول الثاني والجنس والفصل البعيد لكل واحد منهما قال الشيخ في الشفاء الخاصة
 لم يميز عند المنطقيين اعني احدي الخمسة هي المفولة على اشخاص نوع واحد في جواب اى شئ هو
 لا بالادان سواء كان نوعا او لا ولا يبعد ان يعنى احد بالخاصة كل عارض خاص بل كل كان ووجنسا
 اعلى ويكون ذلك حسب الجدال المتعارف جرى في ايراد خاصية على انها خاصة لا نوع وتالية للفصل
 قوله فالقبول الاول وهو قوله اكثر من طبيعة واحدة ويخرج الخاصة وكذا يخرج به النوع وفصله
 القريب بالقبول الاخر يخرج الجنس والفصل البعيد واما المصنف فسي اصطلاحه في تخصيص
 الذي يخرج الماهية اذ غيره الى ما يناول نفس الماهية ايضا والانه قد تضمن رسم الخاصة بالوع ما يخرج

النوع عن ارسمن بالقييد الاخير ككما ذكره بل يخرج عن تعريف العرض العام بالقييد الاول كما ذكرناه وحق العسارة ان يقال العرضي العام لانه احد قسمي العرضي الذي يقابل الذاتي فلا يخفف بحذف الباء المشددة صار اسم العرض مشبهاً بينه وبين ما هو قسم للجور فصار مظنة للاتحاد فاحتج الى الفرق بتلك الوجوه التي اخرها منظور فيه لانه ان اراد جنسية ذلك العرض القسم بالقياس الى معروضاته فهو ظاهر البطلان وان اراد جذبته في الجملة فهذا العرض الذي نحن فيه ايضا قد يكون جنساً كالحيوان فانه عرض عام للناطق وجنس الانسان وكالمشي فانه جنس للمشي على القدمين والمشي على اربع قوائم فلا يكون عروض الجنسية فارقا بينهما فلا اعتبار في ذلك التخصيص بجهة العموم والتخصيص يعني ان من خصص اسم الخاصة المطلقة باسمه اللازمة وادرج القسمين الباقيين في العرض العام لم يراع في التسمية معنى التخصيص والعموم كما هو حقها بل املهما حيث جعل المتصف بمعنى التخصيص خارجا عن الخاصة ومن درجا في العرض العام وفي وجوب مساواة الرسم للرسم كلام مستطوع عليه وانما لم يتعرض للانفصال بالزوم قصدا بناء على ان الخاصة لا تكون بينة الابدع كونها اللازمة واما ان الزوم بالنكس فلان اللازم اثنان ما يلزم من تصور المساهبة تصوره لا ما يلزم من تصوره تصورها ولا يصح حينئذ قوله اولاً يمكن الخاصة لازمة بينة لم يلزم من معرفتها معرفة ما هي خاصة له ولا يصح تعريف بها بل الصحيح ان يقال اولاً يمكن بينة لم يلزم من معرفة الماهية معرفة الخاصة وذلك لا يقدح في كون الخاصة معرفة لها كما لا يخفى فان قلت تعذر هذا السؤال ان يقال المروض ان الخاصة معرفة للماهية فلا بد ان يكون تصورها مستلزما لتصور الماهية فيكون تصورها معها كافي في الجرم بالزوم بينهما فتكون الخاصة المعرفة لازمة بينة بالمعنى الاعم وهو المطلوب وقد تبين من هذا تعذر ان قوله الماهية ملزمة لخاصة مستدرك في السؤال وانه ذكره لتجزيه ان الزوم من جانب الخاصة لثمة جانب الماهية كما هو اللازم من كونها معرفة لها ولما كان هذا التخييل مستبعدا جدا اذ كون الماهية ملزمة لخاصة اول المدعى غير الشارح عبارة الكتاب في السؤال الى قوله فان قلت اذا كانت الخاصة معرفة للماهية كان نصها مستلزما لتصور المساهبة الى آخره والى كون كذلك لو كانت النسبة بينهما متصورة واما يتوقف الزوم في الجزئية على امر آخر وهو متوقع اذن الجزاء ان يلزم من تصور لخاصة تصورها ولم يلاحظ العقل في هذه الحالة النسبة بينهما ولو فرض انه لاحظها لجاز ان يتوقف جزئها بهذا الزوم الذهني على امر آخر سوى تصور الطرفين والنسبة على قياس الزوم الخارجى وليس يمكن ان يقال ههنا المراد من تعريف الخاصة للماهية ان تصورها يستلزم تصورها مع التصديق بالزوم الذي بينهما على قياس ما قيل في تعريف اللازم اليقين بالمعنى الاخص من ان الماهية ما يلزم من تصور الماهية تصوره مع التصديق بالزوم ثم ان الاول الذي اشار اليه انه هو على طريقه القوم دون ما هو المختار منه لما سذكره من ان ادنى مراتب التعريف هو التمييز عن بعض الاغبار وقد يحصل ذلك من العرض العام لخصوله من الخاصة الغير البينة يكون اولي ومن الخواص المركبة ما ذكر في تعريف الجزئ من انه موجود لافي موضوع لان الموجود اعم منه اصدقه على العرض وكذلك في موضوع اصدقه على العدم والمراد بالخاصة البسيطة ما لا يكون خصوصها تاسيساً من تركيبها فقل قولنا الضاحك الكاتب خاصة بسيطة لكل واحد من جنسهم وكذا ما كان احد جزئيه خاصة والاخر اعم كالمشي الكاتب فانه لا يصدق خاصة مركبة بل لابد في تركيبها من ان يكون التامها من امور لكل واحد منها اعم بما هي خاصة له كشاركه الجنس والعصل هما ان كانا فرعيين كانا مجموعين على النوع في طريق ما هو قطعة وان كانا بعدين فقد يحملان عليه كملات وقد يخلان في الجواهر كافي العبارة المطبوعة والمرجوة والشارح اعتبار الفرعيين والعبارة البارة فلذلك حكم بانهما يحملان على النوع في الطر يق وبان يحمل عليهما من الفصول

والاجناس البديهة اما كاشف طريق ما هو اود اخلاقي جواب ما عرفناه بالقياس الى النوع يكون داخلا
 في الجواب ومن المشاركات بين الجنس والفصل ان رفعهما على لرفع ما قيس اليه من الانواع وهذه
 المشاركة كما ذكر في الشفاة بعد المشاركة اخرى هي الاصل اعني كون كل واحد منهما جزءا للماهية التوعبية
 مقومالها واقد احسن صاحب الكشف حتى اتى بكلمة جامعة فقال مشاركة الجنس مع الفصل
 في كونه جزءا للماهية النوعية وبتبعه خواص الجزئية وفي كونه جزءا لمجموعه بتبعه خواص ذلك وهو انه وما يحمل
 عليه في جواب ما هو اود دخل في هذا الجواب او في طريق ما هو فهو محمول على النوع المتقوم به
 من طريق ما هو اود دخل في جواب ما هو بالشيء اليه وفي انه احد جزئي الحد التام وهي اى المشاركة
 الثابتة بين الكليات الخمسة منحصرة في عشر مشاركات حاصلة من انضمام واحد من الخمسة
 الى كل واحد من الاربع الباقية وانضمام واحد من الاربع الى كل واحد من الثلاثة
 الباقية وانضمام واحد من الثلاثة الى كل واحد من الاثنين الباقين وانضمام احد الاثنين
 الى الآخر كشاركتهما النوع في انها تتقدم على ما هي له اى في الجنس متقدم على ما
 هو جنس له وكذا الفصل والنوع وفي انها ذاتية بالمعنى الاعم وقران رفعها يوجب رفع
 ما نسبت هي اليه وكشاركتهما الخاصة في ان كل واحد منهما احد جزئي المعرفة التام فالجنس
 والفصل الحد التام والخاصة للرسم التام وكشاركتهما العرض العام على راي في ان كل واحد منهما
 قد يكون اعم من النوع في الجملة ويختصر المشاركة الثلاثية ايضا في عشرة تحصل من انضمام
 واحد من الخمسة الى كل واحد من المركبات الستة المتبقية من الاربع الباقية وانضمام واحد
 من الاربع الى كل واحد من المركبات الثلاثة المتبقية من الثلاثة الباقية التي هي عشرة الافسام
 كشاركتهما الخاصة والعرض العام في انه يوجد منها ما يكون جنسا عاما او مساويا به بخلاف
 النوع مطلقا وفي ان كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين باحقاقي اما جوابا كما في الجنس
 والعرض العام واما امكانا كما في الخاصة والفصل بخلاف النوع الحققي والمشاركة الرباعية
 خمس حاصلة من اسقاط كل واحد من الخمسة والمشاركة الخماسية واحدة كشارك الخمسة
 في انها وما يحمل عليها خلافا على ما تحتها وانها تعطى ما تحتها الاسم والحد وانها لا يوجد
 منها ما يجب دوامه لما تحتها وانها من باب المضاف وقد نزل بعضهم من قولهم الكليات متشاربة
 في اعطائها لما تحتها اسمها ان تحتهم عن الكليات الطبيعية وقد عرفت ان انهم اخذوا
 المفهومات المنطوقة التي هي من باب المضاف وجعلوها اوصافا عينية وحكموا عليها بما يتبع
 منها في لطبيعات التي هي ذات تلك الاوصاف فمجموع المشاركات ستة وعشرون اى انواعها
 كذلك ويمكن ان يكون في كل من تلك الانواع وجوه من المشاركات كما ثبت عليه في بعضها واذ اعلم
 المشاركة بين اثنين من الخمسة في شيء علم ان كل واحد منهما يابن الثلاثة الباقية في ذلك الشيء
 وعلى هذا القياس المشاركة بين ثلاثة واربعة واذ ايقن مفهومات الكليات وقبس بعضها
 الى بعض وقف على المناسبات التي بينها فلذلك ترك المصنف ذكر المبانيات والمناسبات عقيب
 المشاركات التي اشار بجمالها والحق انها لا يفتنى على الفصل تفاصليها الا ان نورد منها
 اى من المذكورات التي هي المبانيات والمناسبات بعض ما اورد الشيخ فانه نقل في الشفاة
 عن صاحب الكتاب المدخل الذي هو اول من صنف في الكليات الخمس وحوها من المبانيات
 وزيف بعضها فقرة بالشرح ما زيف منها وانما قال يحوي الفصل باقوة اى بالامكان ليدرج
 فيه الجنس على تقدير اختصاره في نوع واحد فانه حله بالامكان وان لم يكن حاوا له بالفعل
 ومعنى قوله بل مع امكانه ان يعق لمقابل ذلك الفصل فصل من الجنس يجوز ان يقرنه ذلك المثل بل
 وفي قوله اذ قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو انما يوجد للجنس نوع حرة والاولى الموافق
 لعادة الشافعيان يقال اذ قد يوجد للفصل المعين وقد لا يوجد له ومنهم من شكك في هاتين التباينين فقال
 ان من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس فلا يكون حاوا له ولا فاد منه بحيث ترتفع طبيعة الفصل

بارتفاعه وذلك مثل الانقسام بمساويين فانه فصل للزوج فيما يظن مع وجوده في خارج العدد
الذى هو جنسه واجب عنه بان فصل الزوج هو الانقسام بالفعل الى مساويين وليس في خارج
العدد اعنى الخط والسطح والجسم الانقسام اليهما بالفعل وقوله على ما حصنا من مفهوم القول
في جواب ما هو اشارة الى ما تقدم من ان المراد بالقول في جواب اى هو المميز الذى لا يصلح
لبواب ما هو وحيث فلا يجوز اجتماع هذين الوصفين فى شئ واحد مقيس الى امر واحد
باعتبارين مختلفين قال الشيخ هذه المباني صحيحة على ذلك الوجه الذى ذهبنا اليه في تفهيم
المقول في جواب ما هو والمقول في جواب اى شئ هو لان احدهما فى قوة السلب والاخر واماعلى
اصول هؤلاء فليس بينهما قوة السلب اذ لا يتبع ان يكون بالقياس الى ما يشاركه فيه مقولا
في جواب ما هو وبالقياس الى ما يعلوه فيه مقولا في جواب اى شئ هو فهذا القدر لا يمنع ان يكون
جنس الشئ فصلا له ايضا باعتبارين وان الجنس القريب لا يكون الا واحدا للجنس فى اى مرتبة
كان فانه فى تلك المرتبة جنس قريب ولا يكون الا واحدا لما عرفت من امتناع جنسين فى مرتبة
واحدة ماهية واحدة بخلاف الفصل فانه يجوز تعدده فى مرتبة واحدة اذ لم يستطع فيه ان يكون
كل الجزء المميز فى مرتبة كالحساس والمتحرك بالازادة فانهما على ظهر الامر فصلان قريبان
للحيوان والاجناس المتداخلة لئلا يكون بالاخر جنسا واحدا كالجوهر والجسم الثابت فانه قد دخل
بعضهما فى بعض حتى صارت باضهما فصل الحيوان البها جنسا واحدا هو الحيوان وافصول
الكثيرة لئلا تتداخل كالغابل للابعد والذمى والحساس المتحرك بالازادة والباطى اذ لا تدخل
فى شئ منها اصلا والجنس كالمادة اى بالقياس الى النوع والفصل كالصورة بالقياس اليه ايضا
ولا يمتزج به لايظهر بما ذكر بيانهما الا بان يقال والذى كالمادة لشيئ يخالف الذى كالصورة له
اى مباينة لاستحالة ان يكون الشئ لواحد كالمادة وكالصورة معا بالقياس الى امر واحد وذلك
اى كونها كالمادة والصورة النوع لان الطبيعة الجنسية عند الذهن قابلة للفصل الذى كالصورة
وذاتها الفصل صار اى الجنس نوعا مقيما تخصلا بالفعل كالمادة والصورة المقسمتين
الى ماركب منها وقد ظهر من هذا البيان ايضا ان الجنس كالمادة للفصل الذى هو كالصورة له
واما انها مساوية بصورة للنوع فلانها لا تخجلان بالمواطة على المركب منها ولا يتدخل
احدهما على الاخرى بخلاف الجنس والفصل فانهما يحملان على النوع ويحمل احدهما على
الاخر ولان المادة الواحدة لا تتجمع فيها صورتان متقابلتان الا فى زمانين بخلاف الجنس اذ يلحقه
فصول متعاقبة فى زمان واحد والجنس بيان النوع فانه يجوز بالمعنى الذى ذكر بينه وبين الفصل
ولنوع لا يحوى الجنس وليس منه المباينة من المباينات بالسلب والايجاب فى اول الامر لان المسلوب
ليس هو الواجب وانما يكون كذلك اوقبل الجنس يحوى النوع والنوع لا يحوى نفسه لكن صورة
هذه المباينة ان النوع لا يكفى فى الجنس فيما الجنس عند النوع وهذا يتأتى للابن مختلفين وقس
عليها ما هزم نفادها وكل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر اوجه لا يفضل الاخر
عليه فالجس يفضل بالعموم اذ ينداول موضوعات خارجة عن موضوعات النوع وهو يفضل
على الجنس بالمعنى فان الانسان مثلا يتضمن معنى الحيوانية ومعنى خارجا عنها وهو النطق والنوع
مقول في جواب ما هو والفصل واقع فى طريق ما هو وفى جواب اى شئ هو دون النوع فان الانسان
وار صلح جواب عن قولنا شئ حيوان ماركبه ليس له ذلك اولو بذاته بل بسبب النطق والفصل اقدم
من النوع لانه علته ونسبته ايدى بدلا صورة الى الماركب كالمركب والذاتيات انشئت بيان العرضين
بانها يتقدمهما لانها انما يلحقان بعد النوع على احد انحاء المذكورة وبان الذاتيات لا تقبل
الزيادة والتخصص والاشارة والضمف كاهو اسه ور بخلاف العرضين فانها قد يقلانها وخاصة

النوع بمنع ان تكون مشتركة بين جميع الموجودات بخلاف العرض العام فانه قد يكون كذلك
فهذه عشر بيانات تخصر المبينة فيها لان المعتبر منها ما يكون بين اثنين من الخمس مع قطع النظر
عن كونه مشتركا او غير مشترك فاعتبرها بين كل واحد منها وبين الاربعة الباقية وهكذا
الى ان يستوفي اقسامها حتى يماثل جميع الخمسة في شئ واحد مقبسا الى امور متعددة كالخماس
فانه كالنوع من المدرك وجنس للسميع والبصير وفصل الحيوان وخاصة للعنصر بالارادة
وعرض عام للناطق وليس الجنس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له والا تاج الى فصل آخر
فيكون هو الفصل بالحققة وذلك لان الفصل كامر محصل للجنس ومعين بميزه فلو كان الجنس
داخلا فيه لم يكن مميزه ومحصله الا القيد الآخر ضرورة ان الشئ لا يحصل نفسه ولا يميزها وقد
تبني على عدم دخوله فيه بالمشال وقال لودخل الحيوان في مفهوم الناطق لكان قولنا حيوان ناطق
بميزته قولنا حيوان هو حيوان فيوافق وهو بيط قطعنا وهذا بعينه جار في سائر الامثلة وبالحققة
قول كل واحد من الاربعة عند التحصيل انما هو على النوع يعني ان الكلمات الاربعة باصة
في انفسها اما نقصان ارضين فظ واما نقصان الجنس والفصل فلانهما لا يوجدان استقلالا
والماثلة انكالة المستقلة هي النوع وحده فلذلك اذا حل بعض الكلمات على بعضها حلا
متعارفا كان ذلك الحمل راجعا الى النوع وافراده المتأصلة في الوجود فاذا قلنا كل حيوان ماش كان
معناه كل ما صدق عليه الحيوان من الانواع وافرادها ماش فاذا قلنا كل اطلق كاتب بالانسان
كان مرجه الى الحيوان وافراده وقس على ما ذكرناه فظايره فخطا الحكم المتعارفة انما هو
النوع وافراده وما ذكر من ان قول الجنس على الفصل قول العرض العام فاما ما يكون
كذلك بالنسبة الى مفهوم الفصل واذا جعل للفصل وصفا عنوانيا وحل الجنس عليه
كان حال الجنس متغيرا بالنسبة الى ذلك الوصف العنواني لا يقاس الى ما صدق عليه بالحققة اعني
النوع وافراده وكذا الحال فيما عداه ومن ثم ترى التحققات في المحصورات يحصرون الحكم
في الافراد الشخصية ان كل الموضوع نوعا او مابساويه من الفصول والخاصة في الافراد
الشخصية والوعي ان كان جنسا ونحوه من الاعراض العامة والعرض العام باقيا الى
الجنس قد يكون خاصا كالمتنقل بالارادة فانه عرض عام للانسان وخاصة للحيوان
وقد لا يكون خاصة لشي من الاجناس اذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة كما متاع قبول الشدة
والضعف فانه عرض عام للانسان وليس خاصة لشي من اجسامه واعلم ان هذه الخمسة قد يترك
بعضها مع بعض بطريق الاضافة فالجنس يتركب مع الفصل فنقول جنس الفصل ليس يجب
ان يكون جنسا بل قد يكون فصل جنس فان المدرك جنس للناطق وكذلك ذو النفس مع ان كل
واحد منهما فصل لبعض اجناس الانسان وهما ناطق وهو ان جنس الفصل غير معقول قطعنا
كاسلف تحقيقة وايضا قوله ليس يجب ان يكون جنسا بل هو ان جنس الفصل يجوز ان يكون جنسا
للنوع وهو متوافق لما مر من قوله الجنس عرض عام للفصل اذ لم يحل ان يكون جنس النوع عرضا عاما
لفصله ومقولاه ايضا لا يقال ما مر انما هو في الجنس القريب لانا نقول جنس الفصل لكان جنسا
للنوع فاما ان يكون جنسا قريبا او بعيدا والاول بطل لما ذكره وكذا الثاني لان الجنس لا يد جنس
للجنس القريب الذي هو عرض عام للفصل فيكون متافيا لما نذكره من ان جنس العرض
لا بد ان يكون عرضا عاما كاللون فانه جنس للابيض الذي هو عرض عام للانسان وذلك لانه لو لم يكن
عرضا للنوع لزم ان لا يكون العارض بتمه عارضا ضرورة ان مقوم النوع لا يكون عارضا له بل
لعارض هو القيد الاخير فان قيل ليس المجموع المركب من العرض العام والجنس عرضا
عاما للنوع قلنا ان الكلام في الاعراض الحقيقية التي لها امبايدى قائمة بالنوع تكون تلك الاعراض

ما خذوه منها كالشئ والابيض وذلك المجموع وان كان خارجا عن النوع الا انه امر اعتبره العقل واحدا عارضا له وجنس العرض العلم بالقياس الى جنس النوع قد لا يكون عرضا عاما بل خاصة فان الملون خاصة لبعض اجناس الانسان وجنس الخاصة قد يكون خاصة كالملون فانه جنس للابيض الذي هو خاصة للجسم وقد لا يكون كالتيكف الذي هو جنس للمنجب المخصوص بالانسان وخاصة الجنس قد يكون خاصة للنوع وقد يكون عرضا عاما وهو وظ وكثيرا ما يكون خاصة الفصل خاصة للنوع فان الفصل اذا كانت له خاصة خارجا عن النوع كانت خاصة له ايضا لان افراد الفصل هي افراد النوع لكن خاصة الفصل قد يكون داخلية في النوع كما اذ تركب ماهية من امرين متساويين او كان لمساهمة واحدة فصلان في مرتبة واحدة كالخساسة والمحرك بالارادة وكل واحد منهما خاصة للآخر ومقوم للنوع وعرض الجنس عرض للنوع بلا شبهة من غير عكس كلي لان من العوارض العامة للنوع ما هو خاصة للجنس كما مر وعرض النوع بالنسبة الى افضل عرض ولا ينعكس كليا فان الجنس عرض للفصل ومقوم للنوع هذا ما نتحصل من كلام الشيخ في المبانيات والمبادئ وعليك الاختيار والاختلاف ينهك ذلك بجملة عن فساد الاعتبار بما تقدم من تفاصيل احوال الكليات هل يتطابقان أولا فاختلاف الكلي وانضمامه الى الخمسة انما هو بالنسبة الى الجزئيات الحقيقة لا الاعتبارية لم يرد بالحقيقة ههنا ما تكون موجودة في الخارج وبالاعتبارية ما يقابلها بل اراد ما تكون فردية بحسب الحقيقة دون الاعتبار وان كانت متوهمه كأفراد العنقاء مثلا فاختلاف حصص الكليات فانها نفس طبائعها وكونها افرادها انما هو بحسب اعتبار العقل حيث اعتبر تفيدها بما يخصها من الامور الخارجية منها المقارنة ابائها واما فيد الخارجية في عبارة المص فلما ان اول بما ذكرناه او يحمل على ان المقصود الاصل معرفة احوال الخلق الخارجية مقسبة الى افرادها الحقيقة في غاية الصورية فان اجناس تلك الحقائق تشبه باعراضها وفصولها بخواصها والتميز بينهما بما ذكر من خواص الذاتيات مشكل جدا كيف واكثرها مشتركة بينهما وبين الاعراض اللازمة وهذا هو مراد الشيخ من صعوبة معرفتها فلا نافية ما ذهب اليه ابو البركات من سهولة معرفتها بالنسبة الى المعاني المعقولة من حيث هي معقولة لا بوسعة الفاظ بحسب وضعنا وكذا الحال في معرفة العدد وبالاختبارين قال صاحب الكشف ومن اطرق المقربة الى معرفتها القسمه كائنا من كان في فصل البرهان الذي هو المقصد الاقصى من قسم التصورات فان ما بين في بحث الكليات كانت مقصودة من حيث يتوقف عليها القول السارح وما ذكرنا من ان الادراك معدت قبل توجبه السؤال ان يقال التعريف فكر والفكر معد والمعد ليس بسبب فلا يصح جعل التعريف سببا ورد عليان التعريف بالمعنى المصدري فكر لا بمعنى المعرفة الذي جعل نصوه سببا لقرير ما ذكره من الجواب ان الادراك حركات النفس وانتقالها في معلوماتها وهذه الحركات هي المعدات لفضان الضال من المداء القياض على النفوس الناطقة كذا كروه لالعلوم المرتبة فانها ليست معدات لها ضرورة كونها بجامعة للاطالب والمعد للشئ لا لشيء قال السارح هذا الجواب منقذ ورفيع لان العلوم المرتبة ليست مادية موجودة للعلم بالاط والاوجب حصصها مادام العلم بالاط حاصل وليس كذلك لانه اذا علم المد منها فكثيرا ما تلاحظه النفس ولا يلاحظها تلك الا والمرتبة لا يرى ان المهندس يميز بكون زوايا مثلث متساوية لقائمين مع غفلته عن المقدمات التي اكدبها منها وكذا الحال في التصورات المنسوبة قال فذلك العلوم معدة بتعدوت العلم بالاط ولا امتناع في كون المعد التام بتعدوت الشئ بجماله مفعلة لا يجب حصوله منه حال ماله فلذلك عدنا عن هذا الجواب الى جواب آخر بقولنا على انهم وهذا هو اب هذا الكتاب انه زاد في توضيح المقام بان حال الشئ اما ان يتوقف عليها وجوده فهي علم الوجود التي سمعت الى الاربعة

المشهور ومن لوازمها التمسك بالشيء بالتفاهة شيء منها ما مان ان يتوقف عليها حدوثه لا وجوده وهي
العمل الممدة من لوازمها انه لا يجب ان ينفى الشيء بالتفاهة لانه يجب انتفاءها عند وجود المعلول
نعم اذا كان المدة بعيدا وجب ان ينفى حتى يوجد المدة القريب فيحدث المعلول وما المدة القريب فيجوز
ان يتجمع المعلول وان لم يجب فليس من ضرورة المدة ان يتجمع به بل من ضرورية انه لا يلزم من انتفاء
انتفاءه اذ لا شك ان البناء من علل البناء لتوقفه عليه وليس من علل وجوده والانتفاء بالتفاهة بل من علل
حدوثه التي هي المعدات مع انه يتجمع ويتوقف مع بناء البناء على حاله ولما قل ان يقول المعلول اذا كان حادثا
فالمستند منه الى التساؤل هو وجوده واما حدوثه اعني كون وجوده مسبوفا بعمده او كونه خارجا من العدم
الى الوجود ونصفه لازمة لوجوده واوله اذا وجد بعد عدمه ولا يتصور ان يكون لوجوده مدخل فيها
اصلا كما قرره في موضعه ولا شك ان العلة المدة التي يتوقف عليها ما هو مستند الى الفاعل او صادر
عنه فالمعدات ايضا علل الوجود والتحقيق ما اورده في بعض كتبه من ان وجود الشيء امان يتوقف
على وجود شيء اخر كالتفاهة او على عدمه مطلقا كالمانع او على عدمه الطاري على وجوده فان
العقل لا ينفك عن شيء من هذه الاقسام والاخيرة منها هو المعد فيجب انتفاءه عند وجود المعلول
وان كان قريبا او يفتلا هو الموجب للاستعداد التام الذي هو القوة القريبة اعني ان يتفاهة القابل
للقبول تهيا كافتقاره لمقارن العدمه حتى اذا وجد فيه بالفعل لم يوصف بامتداده اياه بل بامكان
الانصاف به فانه لا مله لا يفرقه واذا عرفت هذا فنقول البناء باعتبار حركته المخصوصة المتضمنة
لحركات الآلات على وجه مخصوص معد لاوضاع معينة فيا بين تلك الآلات التي هي اجزاء البناء وهو
ما اخذنا من هذا الاعتبار ليس موجودا لاجال وجود تلك الاوضاع اذ لا بد من انتهاء حركته وحركات
الآلات حتى توجد تلك الاوضاع كالخطوة الاخيرة لصلو المسكن في المكان الذي قصده
فهو من حيث هو معد ليس بمجتمعا وجود البناء بل من حيث ذاته الذي هو جزء للمعد ولا استعانة
في اجتماع جزء المعد مع المعلول كالاتي في انتفاءه معد وكذا الحال في العلوم التي يقع
فيها الانتقال فانها بهذا الاعتبار معدة للعلل بالمطل امتناع في اجتماعها وانتفاءها معد فان قيل ليس
جزء الشرط شرط فكذا جزء المعد معد قلنا لا بل ذلك لان جزء الشرط مما يتوقف عليه وجود
الشرط وليس جزء المعد موجبا للاستعداد حتى يلزم من انتفاء الاستعداد عند الوجود بالفضل
انتفاءه وهكذا ينبغي ان يحقق الكلام ليتوصل به الى ذروة المرام كالسقف الجدار والنار والدار
هذان المثالان من قبيل المتباينيات الا ان بالذبي الجدار وبذبي النار واما بوسم الفكراني
ما عرفوه من قولهم ترتيب امورا خ ومقتضا هذا السؤال عدم امعان النظر في كلام القوم
والتمعن فيما قصدوه منه وذلك انهم قسموا العلم الى تصور والتصديق ويتناول كل واحد منهما
ينقسم الى ضروري ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الضروري بطريق الظاهر وان الموصل
الى التصور النظري يسمى قولنا شارحنا وعرفا الى التصديق نظري مجرد ودلائلنا تأمل في مقالتهم
هذه علم ان مرادهم ما ذكره ههنا هو ان معرفة الشيء ما يكون نصرة سببا بطريق النظر
للتصور الكسبي لذلك الشيء وعلى هذا فلا مجال لاثبات هذه التوهيمات الناشئة من ظاهر عبارات
ولما ان طرق حصول التصديق مختلفة كذلك تختلف طرق حصول التصور قد مر في صدر
الكتاب ان الوجهولات مطلقة قد تحصل معلومة على وجه مختلف الا ان جريتها في المالكات
ظاهرة في التصديقات شبه التصورات بها ههنا في اختلاف الطرق وذكر لخصولها طرقا
ثلاثة اسند التصور فيها الى مباد معلومة لتحقيق ان ليس كل موقع للتصور عرفا وقولنا شارحنا وعرفا
كما ذكره ويظهر غرابة الظهور ان مرادهم ما ذكره في تعريفه ما قرره الا ان التصور قد يحصل
بمجرد توجه العقل والاحساس ايضا كما في التصديقات الا ان حصوله من المبدأ ينحصر في الطرق
الثلاثة التي ذكرها لان حصوله منه امان يكون بحسب تحصيله منه اولا فالسبب بطريق الحدس
وعلى الاول امان ان يكون المبدأ الذي يستند اليه تحصيله واحدا او متعددا الا ان يفسر اي
النظر على رأي المتقدمين بالحركة الاولى اي بحيث يتناولها اول بشرط على رأي المتأخرين

الترتيب فيه بل يكفي باحد الاخرين ولم يفسر الخطر بالحرمة الاولى وان كان الاشتغال فيه
من المبدء الى المطلب صناعيا اى الاختيار وقواعد صناعة الاكتساب فيه مدخل لقلته اى
اقلية ذلك الاشتغال وعدم وقوعه تحت الضبط بخلاف لطف بين الثالثة اكبر من ضبط والصناعة
والاختيار فيه مزيد مدخل فالتعريف بالمفرد ان اريد به ان تصور المفرد قد يوقع تصور الاخر
بطريق اخبارى في الجملة فذلك مما لا يشك في امكانه وان اريد به انه قد يوقع بطريق معتبر عند
ارباب الصناعة كان الزاع فيه لفظيا لا ينسبه على تعريف النظر فان اعتبر ذلك القليل وفسر
النظر بحيث بدأه امكن التعريف الصناعى بالمفردات وان لم يلتفت اليه وفسر النظر بمجموع الحركات
لا يلائم اولا يمكن التعريف الصناعى بالمفردات الا ان الجمهور لم يعتبره وفسر النظر بمجموع الحركات
او بالترتيب المذكور مع جوار اعتبار وتفسيره بما بدأه اولا كما اورد عليه بعضهم وانه مح فان قبل استحقاقه
منوعة قد جاز ان يكون الشيء معلوما باعتبار قبل كونه معلوما باعتبار آخره فهو باحد الاعتبارين مضاف
له باعتبار الاخر فلا اتحاد وكلامنا فيه قوله والافتداه على نفسه بمرتبة او بمراتب الظان ان المراتبين
او بمراتب فالتعريف الدورى بمرتبة يستلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة نعم تعريف الشيء
بنفسه يستلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة وثانها ان يكون مساويا له وقد عرفنا ان المساواة ارجعة
الى وجهين كليتين فاحدهما هو ناقولنا متى صدق المعرفة بكسر الراء على شيء صدق عليه المعرفة
وهذا معنى الاطراد الذى هو استلزام وجود الاول لوجود الثانى وبلازمه المنع اى هو لا زمه وعلازمه
فان هذه الموجبة لكليته تنعكس بعكس المقضيى فى قولنا متى لم يصدق المعرفة بفتح الراء على شيء لم
يصدق عليه المعرفة فلا يلائم اول المعرفة شيئا ليس من افراد المعرفة وهو معنى الانعكاس الذى يلائم الاطراد
هذا لعكس الى اصله كما لا يلائم من تلازماته كساكنها فلو اننا متى صدق المعرفة بفتح صدق المعرفة
وتعكس الى قولنا متى لم يصدق المعرفة بكسر لم يصدق المعرفة وهو معنى الانعكاس الذى يلائم الاطراد
اعنى استلزام انتفاء الاول انتفاء الثانى ولما انعكس هذا انعكاس الى اصله كان مستلزما له ايضا بقدر طهران
الانعكاس لازمه الموجبة الثانية كما ذكره وما اجمع وهو شمول الاول لافراد الثانى فاصوابه غير هذه
الموجبة الكلية كما ان الاطراد غير الموجبة الاولى والاكتفاء اعم او اخص او مبني هذا دليل على اشتراط
المساواة فى العموم ومنه يعلم على تقدير كونه تامان شرط المساواة ليس متفرعا على وجوب تقدم معرفة
المعرفة كما يتبادر من كلام الشارح على محاذ اقطار العبارة من الكتاب بل هو نوع على كون معرفة علمه
لمعرفة الشيء فان هذه الامور الثلاثة ليست معرفة فها سببا لمعرفة الشيء كما فصله ولك ان تقول ان قوله
ويلزم لذلك اشارة الى ما ذكرنا من وجوب التقدم الذى يلزمه ثلثة من تلك الاوصاف الاربع والعلمية
المستلزمة لاشتراط المساواة على زعم جماعة منهم كالعلة والمعلول فاهما امران متباينان بينهما
نسبة خاصة باعتبارها يصح ان يكون احدهما بعينه دلالة لاخر لا نظيره ودون العكس فليغير
مثل ذلك فى التعريفات وشارع قوله لعدم اعتبار القرينة المختصة الى ما مر فى مباحث النظر
من اعتبارها بينة العقلية المختصة مع انفصل والخاصة ببناء على ان مفهوم كل منهما عام من
الماهية لمعرفة بهما فلا بد من تلك القرينة لئلا يتنقل منهما اليها فجئى التركيب بمعنى ما ذكرناه هناك
لان كلامنا فى اساطيل ولا يتصور دخول القرينة العقلية فى تلك الماهية قوله وهو قسم منه
وهذا وان كان طاهرا الا انه قد يعتذر عنه بما اورد الخارج مما لا يكون هو لاشئ من اجزائه داخل فلا
يتأول المركب من الداخل والخارج كان اخصر اقله لا قدم والى الصواب اقرب لا يرفع ح
السؤال الاول والثالث واو قال اما خارج او غير خارج وغير الخارج اما حدنا الى لا بدع السؤال الثانى
ايضا مع انه قد يندفع بانه اراد بالداخل ما يكون هو وكل جزء منه داخلا فان قيل انهم لم يعتبروا
هذه الاقسام اراد به دفع السؤال الثالث والرابع الذى هو كالتالى فى نهى على ذلك الاخصر
الاقرب ايضا اى لما اوجبتنا فى الخارج ان يكون خاصة لان المركب من العرض العلم والخاصة
غيره معتبر عندهم وكذا المركبان الاخيران غيره معتبرين فلا اعتداد بل دراجهما فيما يبرهنه لرسم

الناقص او احد قسميه عن التام الخامس ان التعريف بما يعم الشيء يفيد تصويره بوجه ما لا يرى ان
 المثلث اذا اخذته بالدائرة مثلا و اريد به تميزه عنها فقبل انه شكل مضاع افادنا تصويره بوجه متماز به
 عنها فان لم يجعلوه معرفا فسد تعريف المعرفة لان هذا الاعم داخل في تعريفه مع انه ليس من
 افرادة وان جعلوه معرفا لزم امران بطلان احدهما بطلان اشتراط المساواة والثاني عدم
 انحصار المعرفة في تلك الاقسام الاربعة لمخروجه عنها على ذلك الوجه الذي استبروه فيها قوله
 كما ذكره الفاضل المتصلف اراد به صاحب القسطاس فانه ذكر في مطلع كتابه في الرد على ما
 اختاره الامام في التصديق وما يلزمه في هذا الاختيار ان الاصطلاحات لا يناقش فيها لكن تمسك
 الاولى الذي تلقته العقول بالقبول بالضرورة مستقيم بل في قوة الخطاء عند المحصلين اذ قد ادا الاصلاح
 وخطاؤه انما يكون بترك الاولى بالضرورة داعية اليه فكاسيها اي كاسب التصورات التي يكون بوجه
 عام ذاتي او عرضي ومعنى التميز ما ذكره او هو متفرع عليه بحيث لا يوجد منه وعلى التقديرين لا يتصور
 كون المبين ميمزا فلا يجوز التعريف به اصلا وقال كما ان الصور المكتسب لا يفتي على ذو
 فطنة ان الشيء لو احدث قد يحصل منه في الفصل منه في العقل صورة مختلفة فهاصور عرضية
 اما عامة على مراتب متفاوتة واما خاصة ومنها صور ذاتية كذلك والصور الذاتية الخاصة قد تكون
 منطبقة على كمال حقيقة الشيء وقد لا تنطبق ثم ان هذه الصور الكثيرة تحصل تارة بلا ذكره كما اذا
 حصلت بالاحساس او بالتفانث العقل وتحصل اخرى باكتساب فكري وحيث لا بد ان يختلف
 كواسيها ومعرفاتها وان اشتركت في كونها ميمزة لذلك الشيء في الجملة واپس ما ذكرناه مختصا
 بالتصور بل التصديق ايضا على مراتب فته يفتي ومنه شبهة باليقيني سواء كان مطابقا وغير مطابق
 ومنه افتاعي ظني وتلك المراتب قد تكون ضرورية وقد تكون نظرية مكتسبة من طرق مختلفة
 وان كانت متشاركة في الاتصال الى مطلق التصديق وخصوصا ان كان الجنس قدينا فيه لامنافاة
 بين كون التميز عن الكلية بالعرضيات وبين ترتيب الجنس فيه اذ ذلك التميز مستفاد من ذلك
 العرضي دون الجنس قوله ولفد تقع من فصل هو صاحب اساس الاقتباس فان قلت لاشبهة في ان
 مراده بالذاتيات هو الاجناس والفصول والعرضيات هو الخواص والاعراض العامة فانما اراد بالعلل
 الخارجية فكيف يكون المركب منها حدا تاما كما صرح به فيما بعد مع ان الحديث يجب تركه من الجنس والفصل
 قلت اراد بها الاجزاء الخارجية فان الماهية اذا تركبت من اجزاء متمايزة الوجود في الخارج كانت هي
 عللا خارجية لتلك الماهية ويكون تحديدها بها اذا المقصود بالتحديد ان يدل على الماهية بحيث
 يحصل في العقل صورة مطابقة لها وذلك انما يحصل بايراد تلك الاجزاء فلا عليك بعد ان يعقل هذا ان
 لا توجد الجنس والفصل هاتين الذاتيتين ما ذكر من ان الحد ذاته تركب منها فاحفظ فذلك في تحديد المركبات
 العقلية التي يجب كونها بسيطة بحسب الخارج وقد نقل الامام عن الحكمة المشرقية تجوز التحديد
 باجزاء غير مجتمعة وذكر بعضهم ان الماهية اذا اخذت من حيث هي لم يذكر في حدها سوى اجزائها واما
 اذا اخذت على ما هي عليه في الوجود وجب ان يذكر ايضا في حدها عللا كالفاعل والفاعل فانها داخله
 في الماهية من هذه الحشبة هذا واما العلول الخارجية فتؤخذ للماهية بالقياس اليها مجموعيات تعرف
 هي بها فيكون راجعة الى العرضيات كالصنعة والقابل وانما قيد العلل بالذاتية لان العلل الاتفاقية لا تدخل
 لها في الحدود وكان الاعراض الغريب لا تدخل لها في الرسوم اعتبر في تمام الرسم التميز عن جميع الاغيار وفي
 تمام الحدشول الذاتيات مطابقا للمع من كلام الشيخ قال بعضهم يسمى الرسم المركب تاما والمفرد ناقصا
 وكما ان الشيء يعرف بمثل هو جزئي له او شبيهه كذلك يعرف بما يقابله فان الذهن كما ينقل المشبهة ينقل
 من المقابل واحسن الامثلة ما اشتغل على وجهي المشابهة والمخالفة كما يقال اراد النفس الفلكية كراد

النفس الحيوانية في الشعور بالفعل وأثارة ومخالفتها في أن النفس الفلكية تتعلق بأفعال على نهج واحد كالأفعال الطبيعية دون الحيوانية وكان وجه المشابهة يكون أمرا عارضا كذلك وجه المخالفة والحد الاسمي يكون من الأعلى تفصيل مادل عليه الاسم اجالا في قيد تصور الم يكن حاصلًا وما تعريف الشيء بما يرادفه فهو حد لفظي يقصده حصول التصديق بأن هذا اللفظ موضوع لكذا وأراد بكونه زاعا لعلوا به الرجوع الى اللفظ دون المعنى لان مرجعه الى اللفظ هل وضع لهذا المعنى الذي فصل اراءه فيدفع بنقل عن طائفة او وجه استعمال منهم او ارادة من الالفاظ اذ لكل واحد ان يقول اني اريد بهذا اللفظ ذلك المعنى فلا تنكلم معه الا بذلك التفسير ولهم ذا السبب استحس الاستفسار عن الالفاظ المبهمة والمشتركة والبراع في الحدود بحسب الحقيقة ان يقال هذا الحد ليس مطابقا للحدود اذ ليس فيه ما ذكر فيه جنسها ولا فصلا والنقص عنه مشكل دونه خبط القناد كما مر وذكر بعضهم ان الحد الحقيقي لا يتبع واراد به انه اذا قبل الانسان حيوانا طاقق مثلا وان اراد به تحديده لم يجران يقال لا ثم ان الانسان كذلك والمر فيه ان اتحاد ما ذكره لم يقصد الحكم بثبوت الحيوان الناطق له حتى يصح منه ان اراد ان ينفس في ذهن السامع صورة الانسان وتصورها فهو بمنزلة الكتاب ينفس نقشا ومن البين ان المنع لا معنى له ههنا واما المناقشة في ان هذا حد للانسان مشتمل على شرايط اولاه وانه مركب من جنسه وفصله اولا فلا كلام في جوازها وكذلك الرسوم هي ايضا اما بحسب الاسم فقيم الموجودات والمعدومات واما بحسب الحقيقة فيختص بالموجودات وانقلاب الحد بحسب الاسم جدا بحسب الحقيقة انما يتصور اذا كان الاسم موضوعا لنفس الماهية المركبة لا عوارضها فاذا فصلت اجزاها قبل العلم بوجودها كان حدها لها بحسب اسمها واذا علم بعد ذلك وجودها القلب ذلك بعينه جدا حقيقيا كما اذا وجد المثلث بتفصيل اجزائه ثم قيم البرهان على وجوده او مشابهة النار الصرفة للنفس باعتبار لا لطافة وعدم الزوئية ولزوم الحركة لان كرة النار تتحرك على الاستدارة المتابعة للفلك دائما والنفس تتحرك دائما بمركان مختلفة وتعريف بالنفس قد يكون بها وحدها كما في المثال الاول اذا اراد بالحركة ما يندبر منها اعني الحركة الانسية وقد يكون بها منصفة الى غيرها كما في المثال الثاني وقوله على ما ذكره الى ما مر من تجويزه اشارة واعتريف بالاعم كما عرفت فلا يكون رديا لجواز ان يصير اي الاخرى اوضح في بعض الاوقات لبعض من الاشخاص والدورة المصرح ارداء لاشتماله على تعريف الشيء بنفسه في المال وعلى زيادة هي تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة والصواب ما قدر عرفته من انه يستلزم تقدمه على نفسه بمرتبتين وتعريفه بنفسه يستلزم تقدمه عليها بمرتبة واحدة والالفاظ المشتركة ارداء من التجاز بذهوي من القرينة الوضعية والتكرار الضروري ما يشاء من نفس المفهوم فان مفهومه الال مفهوم واحد لا يد في تحديده من قبدا الحيلة التي هي تكرار ما تقدم عليها كما سبق في تحقيقه واتكرار الحاسي ما شاعه من سؤال السائل وجعله بين مفهومين فان الانف مفهوم على حدة والافطس مفهوم آخر يتوقف تصوره على تصور الانف لان الفطوسة تفسير يخص بالانف ولا يسيل الى ادراكها الا من هذه الجهة ولا تكرار في حد شيء معها فان جمعا وقع الانف اي واتياها في تحديد الانف ووجب تكراره في تحديد الافطس وهكذا الحال في كل عرض ذا يتوقف تصوره على تصور موضوعه اذا اقترن به واريد تحديد هما معا فاشار بقوله وهذا القيد المستدرك الى بطلان ما اشتبه من ان كل قيد في الحد لا بد ان يترتبه عن شيء والا كان مستدركا فله بط قطعنا لانهم يوردون في التعريفات فصولا متساوية وخواص كذلك بل المستدرك ما تكرر بلا فائدة على نحو ما سمعت في التعريف باعتبار في ما بحث النظر من ان علل الشيء تؤخذ منها محمولات يعرف هو بها فان قلت ان اراد

بالمعلوم المعلوم من كل وجه أي ان اريد بالمعلوم المعلوم من ماهو معلوم كل وجه وبغير المعلوم ما ليس
معلوما اصلا كان المحصر ظابطا فيكون ان يكون معلوما بوجه مجهولا بوجه آخر وحل الشبهة
كما ستعرف انما هو على هذا القسم سواء جعل قسمنا على حدة والدرج في احد القسمين قوله ولا يستتاب
في ان الشك وارد على المطالب التصديقية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالتعريف قد اورد هذا
الشك على التصديق في الكتب الكلامية بادنى تفسير وهو انه اذا لم يعلم المطالب اصلا في تقدير حصوله
كيف يتغير عن غيره وكيف يعرف انه المطالب ومن لم يورده عليه نظرا الى ظهور الدفاع عنه بحج
لا يفيق هناك ريبه فان المطالب التصديقي معلوم باعتبار التصور الذي يتغير به عما عداه وبمجهول
باعتبار التصديق الذي هو مطاوب بحسبه واما في التصور فالخالص والمستحصل من قبيل
واحد فينتفع فيه لا يشبهه ولا ينقسم مائه على ذلك الوجه كما لا يخفى على ذي فطنة واعترض الامام
شرف الدين المرآي هو المشهور بالامام المذكور وحاصل ما ذكره ان هذه الشبهة اذا ردت الى
القواعد المنطقية كانت قياسا مقسما من منفصلة ذات جزئين وجزئين يشارك كل منهما احد
جزئي الاتصال هكذا المطالب بالتعريف اما معلوم واما ليس بمعلوم وكل معلوم ينتفع طلبه
وكل ما ليس بمعلوم ينتفع طلبه فالمطلوب بالتعريف ينتفع طلبه ولا شك ان هذا
الاستدلال انما يصح اذا اجتمع هاتان الحليتان دلي الصدق ولكن ذلك الاجتماع مع
لوجهين احدهما ان عكس نقض كل منهما يتعكس بالاستقامة الى ما تاتي الاخرى وقد فصل
ذلك في السرح في القضية الاولى واما القضية الثانية فانها اذا صدقت صدق كل ما لا ينتفع طلبه
فهو معلوم فنقض ماهو معلوم لا ينتفع طلبه وهو موافق للقضية الاولى ولذا بهما اذا عكس نقض
كل واحدة منهما ينظم مع الاخرى قياسا منتجا للحال فيقال كل ما لا ينتفع طلبه لا يكون معلوما
وكل ما لا يكون معلوما ينتفع طلبه ينتج ان كل ما لا ينتفع طلبه ينتفع وكذا اذا قبل كل ما لا ينتفع طلبه فهو
معلوم وكل معلوم ينتفع طلبه فلازم كل واحدة منهما ينتفع اجتماعه مع الاخرى فكذا ملزومه
وانما قالوا يمكن دفعه المسألتين تحقيره من ان الموجبة الكلية لا تعكس كنفسها بل تعكس الى موجبة
سالبة الطرفين وحينئذ كازعكس نقض القضية الاولى قولنا كل ما ليس ينتفع طلبه فهو ليس بمعلوم
يتعكس بعكس الاستقامة الى قولنا بعض ما ليس بمعلوم ينتفع طلبه لكنه لا ينافي القضية الثانية قاله
كل ما ليس بمعلوم ينتفع طلبه لان موضوع القضية الثانية لا يجوز ان يكون سالبا مطلقا لان الانجاب الكلي
السالب الموضوع اذا كان محصل المحمول او معدولة لا يصدق في شيء من المواد اصلا
كما ستعرفه بل يجب ان يكون معدولا واسالبا مخصا بحيث يخرج عنه المشتقات فيكون اخص
من موضوع ذلك العكس ولا منافاة بين اثبات شيء لكل افراد الاخص واثبات سلبه لبعض افراد
الاعم وكان عكس ان نقض القضية الثانية قولنا كل ما ليس ينتفع طلبه فهو ليس بمعلوم
ويتعكس بالاستقامة الى قولنا بعض ما ليس بمعلوم ليس ينتفع طلبه وموضوع هذا العكس اعم
من موضوع القضية الاولى فلا ينافيها وكذا عكس نقض كل واحدة منهما لا ينتج مع الاخرى
لعدم اتحاد الوسط بينهما وهما تبحث وهو انه اذا كان موضوع الجملة الثانية مأخوذا على ذلك
الوجه وجب ان يكون احد جزئي المفصلة كذلك ايضا وحينئذ لا يتم المحصر بين جزئيهما
لان المطلوب انما يجب انحصاره في المعلوم وما هو سالب مطلقا فلا يتم الشبهة وهو مقصود
المعترض وغير الصور المعلوم اعم من تصور الغير المعلوم لانه مع يتناولها يات يتناول ما لا يكون
تصورا اصلا قال صاحب الكشف هذا الاشكال الذي اوردته على هذه الشبهة عام الزورود
على كل قياس مقسم حل فيه محمول واحد على متقابلين والجواب المنبني على تخصيص المعلوم
وغير المعلوم بالتصور مخصص بنقض الصور فلا يكون قاله الاشكال ثم التجا في دفعه بالجملة
الى ما فصلناه لك من ان موضوع القضية الثانية معدول واسالبا مخصوص وقد عرفت ما فيه

من البحث ولا يخلص منه الا بان يكون ما وضع للمفصلة قيد المتقابلين مختصرا فمهما مع احدهما في الجملتين على ذلك الوجه الخاص فيحتاج ح في تقرير الشبهة المذكورة الى تعييد المطلوب بقيد يختصر على ذلك الوجه الخاص فيحتاج معه في موضوعي الجملتين حتى يتم تقريرها وتوجيه النظر ان الصفتين المتقابلتين لابد ان يكون لهما موضوع واحد في المفصلة الواقعة في القياس المقسم فذلك الموضوع هو القدر المشترك بينهما فاذا قدينا به في المفصلة وفي الجملتين اندفع الاشكال بحذفه كما اذا طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم بعارض من عوارضه ككونه مخلوقا سماويا او معزلا لا للوحى على الرسل بل قد لا يطلب معنى لفظ معين وان لم يشتر بشئ من احواله لا يكون معنى بذلك اللفظ. وإس من المنع تعريف الكل بدون تعريف اجزائه اى لام ان تعريف الكل دون تعريف الجزء محال اذ ربما كان الجزء غنيا عن التعريف والكل فقير اليه لكن يكون تعريفه بغير ما عرفه الكل فلا يمنع تعريف الكل بدون تعريف الجزء انما المنع معرفة الكل بكنهه بدون معرفته فبطل ما قيل من ان ذلك الجنب لا يكون وحده معرفا للماهية بل هو مع غيره والمقدر خلافه لاننا نقول من الابتداء قال صاحب الكشف وما يقال من ان موجد الكل موجد الجزء غير لازم لانه ان اريد بموجد الكل ما توقف عليه وجوده كان فبانه ظاهر اذ يلزم حينئذ افتقار كل جز الى نفسه وان اريد به الموجد التام المستقل باليجاد يلزم تراخي الاثر عن السبب التام او تقدم السبب على السبب فيما اذ تركب الشئ من جزئين سبق احدهما الآخر بازمام كالسرير لا يقال حكم ما سلف من تقرير الشبهة بان يعرف الماهية المركبة اذا لم يكن معينا شئ من اجزائها يمنع ان يكون معرفتها او اشار الى جوله ثم اعاده ههنا مقررنا بدعوى الضرورة مؤيدا بما نقله من كلام الشيخ الرئيس من بطلان الشئ تقويته وبين التفصي عن جميع ذلك حتى يكشف بطلانه الذى هو اخي من بطلان الشئ الآخر وهو ان يكون معرف الكل معرفا للماهية لبعض اجزائه فقط وهذا القدر الذى ذكره الشيخ كاف في ان امتناع كون بعض الاجزاء معرفا للماهية كما هو كاف في بيان امتناع ان لا يكون معرف الكل معرفا لشئ من اجزائه وقوله والا فبالخارج معنى على ما هو المتبادر الى الاذهان من ان لكل واحد من الاجزاء خارج عن الآخر مع الدخول محتمل والعلية الفاعلية لوجود المعرفة في الذهن هو المبدأ القباض فالمعرفة كيف وفديكون التعريف بالاجزاء وجزء الشئ لا يكون فاعلا له يلوح ذلك لمن ينظر في كنهه فانه قسم فيه علل الشئ الى علل ما بهتد انتى هى اجزائه المادية والصورىة والى علل وجوده انتى هى العلل الفاعلية والغائية ثم اشار الى بيان حال الفاعل بقوله العلل الموحدة للشئ الخ ولى بيان حال العلل الغائية بقوله والعلل الغائية التى لاجلها الشئ علل ما هيئتها ومعناها لعلية علل الفاعلية ومولدة لها في وجودها لاننا نقول بل اللازم تلخيصه ان علله وجود الكل اذ لم يكن علل شئ من اجزائه كان جميع اجزائه اى كل واحد منها حاسلا بدون علية تلك العلل له فيكون الكل حاسلا بدون علية تلك العلل بشئ من اجزائه لا بدون علته والى انما هو المحال منه خلاف المقدرين الاول فالهئية الاجتماعية اعني الجزء لصورى المركبات عللها والى استعاضة الشئ من اجزائه وقوله ولئن زلنا اشارة الى معنى كلمة في عبارة المصنف والمراد بهذا المقام حوار التعريف ببعض الاجزاء وقوله على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من التعريف اول من ان يقال على تصورهما من حيث هى والانساب بيساق كلامه ان يبدل كلمة او في قوله او على تصور ماعداها فضلا با او او يفسر قوله وانما يلزم ذلك بل ورم كذا احد الامرين المذكورين اعني الدور والاحاطة بما لا ينهاى على وتيرة مستحيلة فان قلت اذا كان جميع اجزاء شئ نفسه كان تعريفها تعريفها لشئ بنفسه قطعاً فكيف سلم الاول ومنع الثاني قلت

لا شك ان جميع اجزائه عينه بحسب الذات فان اعتبر من حيث هو جميع محمول كان عينه بحسب الاعتبار ايضا وكان تصويره بهذا الاعتبار تصويرا واحدا هو نفس تصور الشيء فلا يتصور كون احدهما سببا للآخر وان اعتبر من حيث انه مفصل الى امور متعددة كان الادراك المتعلق بها تصورات متعددة بحسبها فهذه التصورات المتعددة سبب لذلك التصور الواحد ولنا سبب نعتي بذلك اما اذا تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت تصوراتها معا مرتبة حصل لنا ح تصورا آخر غير لذلك المجموع المرتب متعلق بجميع الاجزاء هو تصور الماهية لان الوجدان يكذب به بل نعتي به ان الاجزاء اذا استحضرت في الذهن مرتبة حتى حصلت فيه صورها مجتمعة كان ذلك المجتمع تصورا واحدا هو عين تصور الماهية وكان كل واحد من تصورات الاجزاء مرآة على حدة يشاهد بها جزء واحد منها فاذا ضم تصور الى تصور وقيد احدهما بالآخر صار مجموعهما مرآة واحدة يشاهد بها مجموع الجزئين مجعلا وهكذا الحال في سائر الاجزاء ومن البين انفس يلزم مما ذكرناه تقدم تصور الشيء على نفسه وان الحب التام الذي هو جميع الاجزاء والمحدود الذي هو الماهية شيء واحد بالذات والتغاير بينهما بحسب التفصيل والاحمال وان الحاصل في تصورات الحد وتصور المحدود كذلك ومن ثم قيل (حد است تصورات مجموع) مجموع تصورات محدود ومعنى تعريف الماهية باجزائها ان كل واحد منها له مدخل في تعريفه وتخصيله في الذهن على قياس كون الاجزاء عللة لوجود الماهية في الخارج فان مجموعها عين الماهية فيه وكل واحد منها عللها وقبل الحد التام هذا دفع الماهر من له بقى على المصنف قسم الحد التام وتقريره ان الحد التام ايضا تعريف ببعض اجزاء الماهية الا انه جمع الاجزاء المادية والناقص بعضها فالجواب بجويز تعريف الماهية ببعض اجزائها دافع الاسكال عنها معا قوله وانت تعرف ان المصنف يصرح بواحد واحد منها في موضع موضع قلناه صرح في تقسيم الكللي بان الحد التام بالنسبة الى الحدود تمام الماهية ومقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة وفي تقسيم المعرف به يساويه في المفهوم وبصرح عن قرب بان الحد التام لا يقل الزيادة بحسب المعنى ولو لم يحصل منه الوقوف على الكنه لكان قابلا لها كالتاقيص وكل مركب محدود اى اذا لم يكن بدیهي التصور بخلاف البسيط فلانه لا شيء منه محدود اصلا وهما ان تركب عنهما غيرهما محدودا ان لم يكن ذلك الغير بدیهيا ولا فلا يحد بهما قطعا وقوله فلما سمعت غير مرة اشار الى ما مر مرارا من ان المستفاد في التعريفات الرسمية هو الخاصة الشاملة اللازمة لينة والملازمة الاولى منظور فيها لجواز رسم تلك الماهية اى التي استلها خاصة بالعرض العام مع الفصل وقدم من الشارح كلام فان مثله هل يكون تعريفا حديا او رسميا الا انه يصلح انما فالاعرف واجب التقديم في نظر التعليم لكونه تقريبا من الاسهل الاقرب الى الاصعب الابدع ومن هنا يعلم ان تقديم الفصل على الجنس اذا كانا قريبين لا يجعل الحد ناقصا كما توهمه كثيرون من بل يخرج منه عما هو الابقى الذي يجب رعايته الموجبة بسهولة في الحصول ونسبه بقوله وفيه ما عرفت على ما ذكره من ان العام انما يكون اعرف واكثر وجودا في العقل اذا كان ذاتيا للخاص المتصور بالكنه والجنس ايس ذاتيا للفصل كما مر وقد يقال العام اكثر افرادا فيكون الاحساس بها اوفر وفيضانه المرتب على الاستعداد الحاصل من الاحساسات المتعلقة بجزيته اقرب فيكون اعرف وهذا جار في الذاتي والعرضي اذا كان افرادة محسوسة

قد من المولى الكريم بلمطعة الوفي العليم * بنجام طبع هذه الحاشية الكبرى * على شرح
المطالع للسند السيد التمر يفي * المشهور بإبداع التأليف والتصنيف *
نفعنا الله بوفائاته واسبغ عليه فائض رحمته وكان ذلك
في اواخر شهر شوال من سنة سبع وسبعين ومائتين والف *
في دار الطباعة العاصرية * في ايام السلطان المعظم
ذي الفضل والنعيم السلطان ابن السلطان
(السلطان الغازي عبد المجيد خان) ادام الله
دولته السعيدة مدى الزمان * في مدة
إدارة (محمد ابيب) والمجد لله
على الاعمال * والصلاة
والسلام على خير
الانام

